



# \*(الجزء الرابع)\*

1987  
C

من حاشية العالم العلامة شمس الدين  
الشيخ عرفة المصوفي على الشرح  
الكبير لآي البركات سيدي  
أحمد الدردير تقدمهما  
الله وحسنه  
آمين

(وبهامشه)

الشرح المذكور \* جزئ الله خير من فاهم هذا العمل المبرور

طبع على نمة التوسل بالنبي العربي الحاج الطيب الثاني المغربي  
وبياع بمحل حضرته بخان أبي طايه بمصر وبمكتبة حضرة مصطفى  
أفندي فهمي بشارع الخلوحي بجوار الأزهر



الطبعة الثالثة  
بالمطبعة الكبرى الأميرية  
سنة ١٩٠٩  
مصرية  
(بالقسم الأدنى)

4048  
517



﴿باب في الاجارة﴾

(قوله أشهر من ضما) أي ومن فضا وحاصلها ان الاجارة مثلثة الهمة والكسرا أشهر وهي مصدر أو بالضم ككتب وشال أيضا أجرا بغير كسرة كرم أو كراما ويستعمل المحدثون أيضا من باب المعاملة فيكون مصدره المؤجر والجار بالضم مصدره كالمقابلة والقتال وأما الاجارة من السوء ويحوي معنى من أجار اجارة كاعلها فتوا قاما عامة واعلم ان الاجارة قد يقضى بها شرعا وان لم يحصل عقد وذلك في الاعمال التي يعملها الشخص لغيره ومثله يأخذ على اجرة وهي كثيرة تجد امنها بتقليص دين وذلك ان من قواعد الفقه ان العرف كالشرط وان العادة محكمة (قوله غلبك) هو جنس يشمل الاجارة والبيع والهبة والصدقة والشكاح والبيع والقراض والمساواة وغلبك منفعة الامة المحللة (قوله منافع) خروج البيع والهبة والصدقة فانها غلبك ذوات وشروطها مما حصة غلبك منفعة الامة المحللة فان غلبك منفعتها وهو الاستمتاع بها لا يسمى اجارة وقوله مدة معاومة أخرج النكاح والبيع وقوله يعرض متعلق بغلبك ولو قال يعرض غيري فاشي عنها أي عن النفع لكان أو لا لاجل اخراج القراض والمساواة لان العامل ملك منفعته يعرض لكن ذلك العرض ناشئ من النفع وقوله منافع شيء أي سواء كان أميا أو غيره كان ذلك الغير لا يقبل النقل كالدور والارضين أو يقبل النقل كالسفن والرواحل وغيرهما من الحيوانات والادوات (قوله وما ينقل) أي كالتبائب والادوات (قوله في الغالب فيها) أي ومن غير الغالب قد يسمعون بالاطلاق الاجارة على الكراء او الكراء على الاجارة فيطلقون على العقد على منافع الآدمي ومنافع ما ينقل غير السفن والحيوان كراءه يطلقون على العقد على منافع ما لا ينقل ومنافع السفن والرواحل اجارة (قوله العاقد) المراد به المؤجر وهو يدفع المنفعة والمأجر وهو لا يخلها (قوله والاس) هو العرض الذي يدفعه المستأجر للمؤجر في مقابلته المنفعة التي يأخذها منه (قوله ما يدل على غلبك المنفعة) أي غير لغة المساواة فلا تنعقد به عند انقسام لان المساواة رخصة يقتصر فيها على ما ورد وتقدم ان خصونا يري انعقاد أحداهما لا الآخر (قوله حصة الاجارة) بعائد أو كرايع في كلام المستف حذف الواو مع ما عطفت أي حصة الاجارة ولو لم يها بعائد وأجر كالبيع

﴿باب في الاجارة وكراء الدواب والدور والحمام وما يتعلق بذلك﴾

وهي بكسر الهمزة أشهر من ضما وهي والكراعي واحد في المعنى هو غلبك منافع شيء مما حصة معاومة يعرض غير انهم سهر العقد على منافع الآدمي وما ينقل غير السفن والحيوان اجارة والعقد على منافع ما لا ينقل كالارض والدور وما ينقل من سفينة وحيوان كالرواحل كراء في الغالب فيها واركانها أربعة العاقد والاجر والمنفعة والصفة والمراد بها ما يدل على غلبك المنفعة يعرض ويشمل ذلك المساواة وأشار الى الاولين بقوله (حصة الاجارة بعائد) مؤجر ومستأجر كالبيع

فشرطهما التميز بشرط الزوم التكليف فالصبي المعز إذا أقر نفسه أو سلطته صح وتوقف على رضائيه ومثله العبد وأما السفهان  
عقد على نفسه فلا كلام لوليه إلا إذا كان في الإبرج مجازة فلوليه النظر وإن عقد على رابعة فلوليه النظر مطلقا كالبيع فأثر شرط لزوم  
أيضاف الجلة (دأجر كالبيع) فتكون طاهرا منتفعا منه دورا على تسليمه معا ومالما كانت قاعدة الإلام إن القادم إن التبن في البيع  
الأصل فيه المحلول وإن الإبرج في الأجرة على التاحيل إلا في مسائل فيجب فيها تهجيل (٧٣) الإبرج ذكرها المصنف بقوله (وبطل الأجر  
وجوبه لا بد من خلافه أكثر

من ثلاثة أيام والأشد  
العقد (إن عن) أي أن  
كان معينا كمنوع بعينه  
أي بشرط تهجيله أو  
كانت العادة تهجيله والا  
فسد العقد ولو جهل  
بالفعل كما يأتي في قوله  
وفسدت الخ (أو)  
كان غير معين ووقع  
التهجيل (شرط) أي  
بسيبه وهو عطف على  
معنى إن عن أي ويحل  
الأجر بتعيينه أو بشرط  
(أو عادة) بأن كان  
العرف والعادة تهجيل  
وسواء كانت المنافع  
معينة أو مضمونة  
شرع فيها أم لا فهي  
صححة في هذه الأربعة  
(أو) كان غير معين  
كصدراهم أو يوب  
موصوف لكن وقع  
(في) منافع (مضمونة)  
في فسخة المؤجر  
كما تاجر على فعل  
كما في ذمتك أن شئت  
علمته نفسك أو يعزك  
أو على أن تعلمني على  
دوابك للبد كذا الجيب  
تهجيل الأجر لاستتمام

وإنما قدرنا ذلك لأنه لا يلزم من الصحة الزوم (قوله بشرط ما) أي بشرط صحة عقدهما وقوله بشرط الزوم  
أي لزوم عقدهما (قوله النظر مطلقا) أي كان في الإبرج مجازة أولا (قوله في الجلة) أي في بعض الأحوال  
وذلك بالنسبة للعبد فإنه وإن كان مكفلا لكن لزوم مجازته لنفسه وأسلطته يتوقف على رضائيه لعدم رده  
وكذلك السفه بالنسبة لمجازته لسلطته مطلقا وكذا لنفسه ما في الإبرج. والأكثر مجازة لازمة ولا  
يتوقفان ومهما على رضائيه ففي هذه الحالة الرشد ليس شرطا في الزوم (قوله وبطل الأجر) أي ولو حكما  
كناخره ثلاثة أيام. وحاصل الفقه أن عين الأجر غير العرف بالتهجيل فلا بد منه في صحته وإن لم يجز  
عرف أصلا أو جرى بالتأجيل كان العقد قاسدا ولو لم يكن بالفعل ما لم يشترط التهجيل والأصح على الفعل  
أم لا ولا فرق في ذلك كله بين كون المنافع العقود عليها معينة أو مضمونة وإن كان الأجر غير معين ووجب  
تهجيله إن كان شرط التهجيل أو عادة كانت المنافع المعقود عليها معينة أو مضمونة فيها أم لا بشرط  
والعادة ولكن كانت المنافع مضمونة لم يشرع فيها والأبأن كانت المنافع معينة أو مضمونة وشرع فيها فلا  
يجب التهجيل للأجر بل يجوز أخيره إذا علمت هذا فلو قال المصنف وعمل معين إن جرى عرف تهجيله  
والأفسد لأن يشترط فصله وأجبر على تهجيل المضمون إن كان شرط أو عادة وكانت المنافع مضمونة لم  
يشرع فيه لوليه هذا مع الإيضاح واستغنى عن قوله بعد وفسدت إن اتفق عرف تهجيل المعين وعن قوله أولم  
يكن العرف نقصد معين وإن فقد. ونظير ذلك أن قول المصنف أو بشرط أو عادة في غير المعين وأما عطف على  
معنى إن عن أي ويحل بتعيينه أو بشرط (قوله والأشد) أي والاشتراط تهجيله ولم تكن العادة تهجيله فسد  
(قوله أي بشرط تهجيله) الأولى حذفه ويقول أي وكانت العادة تهجيله والأشد العقد ولو لم يكن إلا أن يشترط  
تهجيله ولو لم يجهل (قوله أي بسبه) الأولى على الباء للإدانة أي أو كان غير معين ووقع التهجيل ملتصقا  
بشرط أو ملتصقا بعادة (قوله وسواء كانت المنافع معينة) كما تاجر دانتك هذا لا سافر على محل كذا  
وقوله أو مضمونة أي كما تاجر منك دابة سافر عليها محل كذا (قوله فهي صحبة في هذه الأربعة) أن  
ما إذا كانت المنافع معينة أو مضمونة شرع فيها أم لا والحال إن الأجر غير معين واشترط تهجيلها أو اعتد  
(قوله أو في منافع مضمونة) أي والحال إن لم يجر عرف تهجيله ولا اشتراط (قوله في ذمتك) ليس هذا  
التصريح لما قبل أن يحصل العقد على الإطلاق فالمنافع مضمونة في النية سواء صرح بذلك أم لا (قوله  
الدين بالدين) أي ابتداء الدين بالدين لشغل ذمة المكري بالذمة مثلا والمكثري بالذراهم (قوله ونعم الدينين)  
عطف على ما قبل (قوله جازا تأخير أي تأخير الأجر وعدم تهجيله) (قوله كقضى الأجر) أي كأنه  
قبض للأجر وهذا قول أشهر وإن القاسم يرى أن قبض الأجر ليس قبضا للأجر وحيدته فيجب  
تهجيل التقديف المنافع المضمونة شرع فيها أم لا (قوله فاليسير) أي كالدينار والدينارين كفي في التهجيل  
أن خوف أشد إلا كرامة أموال الناس والهروب بها. ويحل كفاية تهجيل اليسير إذا كانت الأجرة كثيرة  
والأفلا بد من تهجيلها كلها (قوله لسان صود) هي في الحقيقة أربع وعشرون صورة اقتضاها عرف في الأجر  
المعين واثناعشر في الأجر غير المعين وإن اعتبرت في كل أن البيع إمامنا وعلى الخبر كانت جملة الصور  
ثمانيا وأربعين صورة (قوله إمامنا بشرط التهجيل) أي تهجيل الأجر (قوله وإمامنا لا يكون كذا) أي

التأخير الدين بالدين ونعم الدينين وقصد في الموازنة بعدم الشرع وإليه أشار بقوله (لم يشرع فيها) أي في المنافع المضمونة فإن  
شرع جازا التأخير بناء على أن قبض الأجر لا قبض الأجر ثم خرج من ذلك قوله (لا كراجم) ونحوه في غير إمامنا (فالسير) من  
الأجر كاف في التهجيل فإن وقعت في إمامنا لا يفسد تهجيل الجميع أو الشرع ولا يخفى في قول المصنف مطلقا وهو إمامنا صور  
في كل من الأجر المعين وغيره لأن المعين من الأجر إمامنا لا يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل إمامنا يحصل منه شرع فيها أم لا  
حق في كل إمامنا بشرط التهجيل أو يكون العرف ذلك وإمامنا لا يكون كذا



فهذه ثمان صور أربع منها فاسدة وهي ما إذا انتفى عرف التجهيل ولم يشترط كانت النافع معسنة أو مضمونة شرع فيها أم لا وأربع  
صحيحة وهي ما إذا كان العرف التجهيل وعلى أو اشترط تجهيله في الأربعة المتقدمة وكل هذا أذا وقع عقد الإجارة على البت فإن وقع على  
الخيار فسدت في الثمان صور كما تقدم من الخيار كما تقدم وما إن وقع على أجر غير معين فإن شرط تجهيله أو غيره به عرف وجب التجهيل  
أيضا في الأربع صور والأمان كانت (٢) النافع معينة جائز تجهيله وتأخيره وإن كانت مضمونة فإن وقع العقد في الأمان كالبيع

فالأرجح أحد الأمرين  
أما تجهيل جميع  
الأجران كان يسيرا  
أو ليس بموته إن كان  
كسيرا وأما الشروع  
فقوة (أو لا) يكن الأجر  
معتابا لم يشترط تجهيله  
ولم يغيره عرف ولم تكن  
النافع مضمونة معناه  
ليجب تجهيله وإذالم  
يجب (فياومة) كلا  
استوفى منفعة يوم أي  
قطعة من الزمن معينة  
أو تمكن من استيفائها  
لزمه أجرته وهذا في غير  
الصانع والاجر ومحل  
أبضاعه المشاحة وأما  
عند التراضي فيبيع  
تجهيل الجميع وتأخيره  
فإن اشترط التجهيل أو  
جره به عرف على كماله  
وأما الصانع والاجر  
فليس لهما أجر إلا بعد  
التسام في المدونة وإذا  
أراد الصانع والاجر  
تجهيل الأجر قبل الفراغ  
وامتنع رب الشيء جملا  
على المتعارفين بين الناس  
فإن لم يكن لهم سنة لم  
يقض لهم شيء إلا بعد  
الفراغ وأما في الأكرية

وأما أن لا يكون العرف تجهيل الأجر المعين بأن لا يكون عرف في ذلك أصلا أو كان العرف تأجيله (قوله فوهة  
ثمان صور) فمن هنا هذه اثنا عشر من ضرب ثلاثة في أربعة (قوله إذا انتفى عرف التجهيل) أي بان  
كان العرف تأخير الدفع أو لم يكن عرف (قوله وأربع صحيحة) فمما هنا ثمانية (قوله واشترط تجهيله)  
أي وإن لم يجهل (قوله في الأربعة المتقدمة) أي وهي ما إذا كانت النافع معينة أو مضمونة حصل شروع فيها  
أم لا (قوله في الثمان صور) الأولى في الأنتفى عشرة صورة (قوله وأما إن وقع على أجر غير معين الخ) حاصله  
أن صورها أيضا اثنا عشر لأن ذلك الأجر الغير المعين أما إن يقع في مقابلة منافع معينة أو مضمونة وفي كل  
أما أن يحصل منه شروع فيها أولا وفي كل أمان أن يشترط تجهيل الأجرة الغير المعينة أو يكون العرف تجهيلها  
أو لا يكون العرف تجهيلها أو الحال أنه لم يشترط التجهيل فهذه اثنا عشر حاصله من ضرب ثلاثة في أربعة  
أشار الشارح لحكمه بما يقوله فإن شرط الخ (قوله في الأربع صور) أي كانت النافع معينة أو مضمونة  
حصل الشروع فيها أولا فوهة ثمان صور حاصله من ضرب اثنين في أربعة (قوله جائز تجهيله) أي الأجر  
وتأخيره وهو ما أفاده بقوة والأقسام (قوله فإن وقع العقد في الأمان الخ) صوابه في غير الأمان وحاصل  
الفقه أنه إن كانت النافع مضمونة فإن وقع العقد في غير الأمان فالأرجح تجهيل جميع الأجرة إن كانت  
يسيرة أو ليس بموته إن كانت كثيرة وهو ما أشاره المصنف بقوله الأكرية فالسبب وإن وقع العقد  
في الأمان فلا بد من أحد أمرين إما تجهيل جميع الأجر أو الشروع في تجهيل النفعة والأصدق وهو ما أشاره  
المصنف بقوة ومضمونة لم يشترط (قوله ولم تكن النافع مضمونة) أي لم يشترط فيها أن كانت معينة أو  
مضمونة شرع فيها (قوله وهذا في غير الصانع والاجر) أي لم يلزم كراه العقار والرواسل والأدنى القديمة  
والأواني (قوله فيبيعون تجهيل الجميع الخ) محل جواز التقديم والتأخير في النافع المعينة عند التراضي كما قال  
ح أن يشترط في العمل أو تأخر الشروع بمحو العشرة الأمان فإن طال ذلك لم يبرز تقديم الأجرة ثم نقل كلام  
ابن رشد المدونة وأبى الحسن عليها المفسد ذلك فأنفروه بن (قوله فإن لم يكن لهم سنة لم يقض لهم شيء الخ)  
مأذ كره من أن الصانع والأجر لم يقض لهم إلا بعد الفراغ محله أن يقي على التسام لزوم العقد فأن تقايلا  
قبل تمامه كاله محاسب ماعل (قوله أو في إجازة بيع السلم) أي الإجازة على بيعها كالواستأجره على  
العسرة علمنا ثلاثة أيام متلا بدينا (قوله فيقدر ما مضى) أي فيستحق من الأجرة فيقدر ما مضى من الزمان  
وهذا هو معنى قول المصنف والأقسام (قوله والفرق بين الأجر) أي الفرق بين حقيقةهما (قوله تجهيل  
المعين) أي تجهيل الأجر المعين (قوله بان كان العرف التأخير) أي بان كان التأخير عرف بلد العقد (قوله ولا  
عرف) أي بان كان التأخير عرف بلد العقد (قوله بانه) أي تأخيره العرف بالتجهيل (قوله فيزمن الدين بالدين)  
أي ابتداء الدين بالدين كالدين لشغل نفعًا كالمكثري بالدين (قوله وعادة الفتيين)  
عطف على ما على معلول ويزم ما قاله من التعليل من جهة أن الذم لا يتقبل المشتك قالوا لا ما على من المدونة  
من أن فيه بيع معين تأخر قبضه (قوله ومحل الفساد فيها) أي فيها إذا كان العرف تأخير للدين وانتفى  
العرف رأسا (قوله إن لم يشترط التجهيل) أي فإن اشترط صحت وإن لم يحصل تجهيل لأن اشتراط التجهيل  
مغاية التجهيل بالفعل واعلم أن تجهيل الأجر المعين حتى لله وكذا غير المعين إذا كان المقود عليه منافع

في دار أو إرجاء أو في إجازة بيع السلم ونحوه فيقدر ما مضى وليس لحياط ما نصف القميص أحد نصف أجرته مضمونة  
إذا لم يأخذ على ذلك بل حتى يجهه أه والفرق بين الإيجور والصانع أن يقع منفعة يدان كان لا يجوز ما فيه علمه كالتأجير والخصار فهو أجز  
وإن كان يجوز فإن كان لم يخرج فيه شيئا من عنده كالحياط والمحدد والصانع فصانع وإن كان يخرج فيه شيئا من عنده كالصانع فبائع  
صانع (ونسبت) إجازة عتقها الأجرة فهو راجع لقوله ويجعل أن عن (أن انتفى) فيها (عرف تجهيل المعين) فإن كان العرف التأخير  
أو لا عرف وعلى الفساد بانه كشرط التأجيل فيزمن الدين بالدين وعادة الفتيين ومحل الفساد فيما لم يشترط التجهيل كما مر



وقت العقد فان شرط عليه أن يدفعها وتسحبها بجمعة فلا يجوز أن يئذنه على وجهه ومنعه من أخذ ما جعله  
 له الأبعد البديع أو النسيج فإن أفتأها بالشروع في الدباغ أو النسيج فعلى الصانع قيمة النصف الذي هو أربعون يوم  
 النض لأن النسيج فاعده وقد فات وأما النصف الآخر فله به وعليه جرة عله فيه وأما أن جعل له النصف من  
 وقت العقد فنقل به ما لا يجوز عليه في دفعه أو نسيجه مع نصفه فهو جائز قال الأصم ثلاثة **(قوله)** ولا يلزم  
 خلفه) أي وأما حاله لا يلزم به خلفه **(قوله)** فمصرف نقد الاجرة فيها) أي فمصرف نقد الاجرة وهو المخرج في هذه  
 المستأجرة التي جعل فيها المخرج من الأثر وقوله كالتة في الأمور المحضة أي السلامة وعدمها وقوله وهو يمنع  
 أي التردد بين البقية والتمتة إذا كان المنفعة ودمتها كالذي يارو للفرع إذا كان مقوما كإعانة الذي يارو الذي  
 بأخذ الاجرة أو لا يحتمل أن الرضيع يسلم فبأخذ نصفه ويحتمل أن يملك فأخذ نصفه أو المثل في المدة التي  
 رضعها قبل موته ونظير ذلك مما قرره أن قوة فمصرف الميزان لوجه المنع فيها بعد الباقية وأما على المنع فيها  
 قبل الباقية فلأنه من يسع معين يتأخر فبعضه وهو ما عله أنه إذا مات الرضيع في أثناء المدة كان ملك الاجرة به  
 نصفه من الآن فعلى الاجرة قيمة نصفه يوم قبضه فيها لزمه لأن البيع فاعده وقد فات وأما النصف الآخر  
 فله به فمزرعة ان دفع الاجرة نصف أجره المثل في المدة التي رضعها وأما أن ملكه نصفه بعد القطام فله أجره  
 المثل فيما رضعه ومضيقه من ربه ولا شيء له الاجرة لعله على ما ربه هذا إذا ما قبل القطام فإن مات  
 بعده سواء جعل له نصفه من الآن أو بعد القطام فعليه نصف قيمته يوم القطام وجره وضاع منه **(قوله)**  
 كإعانة) أي فإن أجره الرضاع متانفص الرضيع وهو مقوم **(قوله)** وقد ثبت إذا استأجره على عقد) أي بجيرة  
 منه أي أن قاله استأجره على نفقته في نفقته فمصرفه فله نصفه وهو الفساد لجله بالكم لأن من النسيج  
 ما هو فاصم يقل ما ينسقط منه ومنه ما هو بخلافه وقوله أو بجيرة مما خرج أي أن قاله استأجره على عصر  
 زشوفى فاعصرت فله نصفه ولة الفساد لجله بالكم وبصفة الخارج العصر يقول الشارح لجله بالكم  
 راجع للثنتين وقوله والصفة راجع للثانية وقيدان القطام على الاجرة في مسئلة النض بما إذا كان  
 النض بيده وأما بعض الجائز لأن العصال يتبع شيئا والذين من مرق واستبدد أو بالحسن هذه القيدان  
 النض باليد غير معناد والنض بالعصا هو مراد من منع **(قوله)** كاحصه وادرس هذا الزرع والصفة  
 وكذا ادريه ولة نصفه ففلسدة) أي البهول عما يخرج لانه استأجره نصف ما يخرج من الحب وهو منيب  
 لا يدري كم يخرج وكيف يخرج **(قوله)** فسيأتي أنه جائز أن يئذنه استأجره نصف الزرع وهو مرق **(قوله)**  
 وكراه أرض) أي وقد كراه أرض سالحة للزراعة فإذا كرهت للزراعة أمأذا كرهت بمأذ كره لمبدأ أو  
 جرح في مجزولو كان شأنها أن تزرع كاهو ظاهر كلام أهل المذهب خلافا لما أقي به بعض شيوخ الشيخ  
 أجد الزرع من الممتع أقل بن **(قوله)** أو لم تنته) كاللبن والعسل وكذلك الشاة النذوحة والحيوان الذي  
 لا راد إلا الذبح كخصى المعز والسمك وعلير الماء والسمك واللبن وأما الشاة التي لا يذبحها إلا بخرها ولو حصل  
 فيها لبن قبل فراق مدة الاجارة كيوأرعا بالماء ولوماء من شربايل الطعام كالغنفل والاصطك اعتمد من  
 لا يجعله من توابع الطعام لا يعتمد من يجعله من توابعه كاللحم فبفتح **(قوله)** مع التفاضل) الأولى حذفه لانه  
 فاصر على ما إذا كان الطعام الموزج به مما تنته الأرض وقوله والدرى لانه يحتمل أن يخرج له من الأرض  
 قدر ما يسكرى به أو أقل وأما كرهه في التعليل أيضا فصر على ما إذا كان الطعام المستأجر به مما تنته  
 الأرض **(قوله)** والمزانية) أي حيث باع المستأجر معلوا وهو الأرض بجهول وهو ما يخرج منها وهذا  
 ظاهرا إذا كان من جنس واحد **(قوله)** أو لم تنته) أي مما تنته) أي حيث كانت بنت بنفسه وذلك كالتقصير  
 وأما أنه من الحبوب والبرسيم وكالتين وما ذكره الماشرح بعده وأما ما لا تنته النض على شاة ما أنت  
 بنفسه فانه يجوز كراهه وذلك كالحفنة والحشيش خلافا لما في فله ولو كان طعاما للدواب وكسبه غير  
 ولو استتبت مما شأنه أن ينت بنفسه مثله مثل الحشيش وما ذكره في جواز الكراهه ولو استتبت **(قوله)**  
 كمثل وكما) المراد به ما شعره ما أو ما يملكه ما يخرج في ح ومقتضى آخر كلامه أنه لا يجوز كراهه

ولا يلزمه خلفه فمصرف

نقد الاجرة فيها كالتة

في الأمور المحضة وهو

يمنع سواء كان المنقود

مثابا أو مقوما كما هنا

(و) فمستد إذا

استأجره (عاصم) أي

بجزءه كثلث (أو)

بجزءهما (شرح في

نفق زشوفى) راجع

الأول (أو عصره) راجع

لثاني البهول بالكم

والصفة لأن من النسيج

ما هو فاصم يقل ما ينسقط

منه ومنه ما هو بخلافه

(كاحصه وادرس) هذا

الزرع (والتة) وكذا

ادريه ولة نصفه ففلسدة

وله أجر مثله وأما

احصه فقط ولة نصفه

فمساكنه جائز (وكراه

أرض) سالحة للزراعة

(بطعام) سواء أمنت

كالتين أو لم تنته كالتين

والعسل لا يذبحه

الطعام للطعام لأجل

مع التفاضل والفر

والمزانية وأما ما يهويه

فبصرف (أو بما تنته)

غيره كمثل كمثل وكما

وعصره وادرس (وإن

وأما كراهه للدواب والحشيش

للطعام فبما راجعا

(الآن) أن يكون ما تنتسبه (كشيب) وحطب وقصب فارسي وعود هندي ومنديل من كل ما يطول مكثه فيها حتى بعد كل يوم في جوفه فيجوز (و) فسدت اجارته على (حل طعام) مثلاً بلد بعد لا يجوز تأخير قبض المعين اليه (نصفه) مثلاً ما فيه من شيء فيجوز قبضه فان وقع فاجر مثله والطعام كله به (الآن يقضه) أي الجزاء المستاجر به (الآن) أي حين العقد بالفعل العرف أو بشرط قبضه الآن ولم يقبض بالفعل لعدم العلة المتقدمة فهذه المسئلة من أفراد الاجازة عين (V) فيجوز في انقبضه وهو إثم ان وقعت والعرف

بالقول وله لكونه من الصنعة وان كان لا يعود اه عني (قوله الا كشيب) رعا ادخلت الكاف جواز كرايها بصري ليس به غرأ به وهو مؤثر لانه يبقى لربها الا به وهو غير مؤثر (قوله من كل ما يطول مكثه فيها) هذا يتناول الذهب والفضة والراسخ والكبريت والمغرة ونحوها من سائر المعادن لان شأنها ان تنبت بنفسها في الارض ويطول مكثها فيها (قوله ليلد بعد لا يجوز تأخير المعين اليه) أي بان كانت على مسافة اربعة أيام فاكثر (قوله فان وقع فاجر مثله والطعام كله به) هذا أخذ قولين وصوبه ابن بونس وقيل نصفه للعمال ويضمن مثله في الموضع الذي جعل منه له كرامته في النصف الآخر نظير ما عرفت ديبخ الجلود اذا استاجر به بشي منها اذا عرغ واختار هذا القول ان عرفة وأبو الحسن (قوله العرف) أي أو بشرط قبضه أي وأما قبضه بالفعل والحال اه لا عرف ولا شرط فلا يكتفي في الصفة (قوله ولا فسدت) أي والا تحصل فيحصل فسدت (قوله فلا بد من اشتراط التجيل) أي وان لم يحصل تجيل بالفعل وقوة ولا فسدت أي ولو حصل تجيل بالفعل (قوله ويقتصر التأخير الخ) أي فيما اذا كان العرف التجيل (قوله ففاسدة للجهل بقدر الاجرة) اعلم ان عمل فساد هذه الصورة اذا وقع العقد على الالتزام ولو لم لأحد المتعاقدين فان كان انذار لكل منهما عاجزاً وذلك لان القدر لا يتغير مع انذاره اذا احتل امر افكانه ما عتد الا عليه اذ عقد انذاره فحصل وأما دفع دراهم بعد العقد فلا بد على الاجرة ليسرعه بالعمل فذلك جائز كما في ح (قوله ولم يقيد باستحباب ولا غيره) بل ولو قيدنا الفرق بين ما عناه وبين قوله الا في جاز نصف ما يستحب ان ما هنا أرديه فسمه الاتمان وما ياتي أرديه فسمه نفس الحطب لانها يقيم ثمنه كما في ح بن عن أبي الحسن (قوله فاحصل من غن أو اجرة) أي فاحصل من غن المحمول كالطيب والمداووق له أو اجرة أو اجرة (قوله كما في كرايها) (قوله وكذا في داري أو حاي أو سفيني) نبيع الشارح في ذلك عني قال بن وفيه نظيره انما ذكر في الدونة السبعة والدار والحاكم في مسألة العكس أعني لشكرها كما في ح كذا في حايض قاله انه اذ كرهه ولا عمل له كل باع فهو اجبر والكسار بها ويستوى فيها العمل ولو اجبروا كره ونقل ذلك أبو الحسن وأقره اه (قوله وعليه اجرتها) أي لان العامل كانها كترى ذلك كراهه فادان بن ونس ولو عمل فليحسبها كساراً لانه لا يمتنع ثمنه وحالقه ابن حبيب فقال ان عاقبه عن العمل عاقي وعرف ذلك العاقي فلا شيء عليه (قوله فالصور اربع) أي لان رب الدابة أمانة بقوله اه ٤١ على دابتي وما علق به فلك نصفه وأمانة بقوله خذ دابتي أكرها فلك نصف كرايها وفي كل أمانة يعمل عليها نفسه أو يكرها لمن يعمل عليها فله اربع صور وكلها فاسدة (قوله والارابعة باله كس) أي حاصل قيمته من الاجرة ولو لم بها وعليه للعامل اجرة مثله في تولية العبد فلو اعطاه له لكرها به نصف الكراهه فاكرها لمن يسافر عليها وسافر معها ليسوفها كانه أجرة تسوقه وتلك لعقد الكراهه وما مني من الكراهه بها كما قال الانفهي (قوله وما قيمته قول ابن القاسم فيها) أي وهو ان الحاصل من الاجرة للعامل وعليه لكرها بها اجرتها ومقابلها ان الحاصل من الاجرة لكرها وعليه اجرة العامل (قوله على أن يبيع له نصفاً) انذار الشارح بهذا ان الباع يبيع على على حقه تعالى ومن أهل الكتابين أن تأمنه بقتل وقصد بذلك الجواب عن المصنف فان ظاهره ان صورة المسئلة ان باعه نصفاً بسبب يبيع النصف الثاني أي انه يعمل غن النصف حصته على

قاله أكرها ما حصل فلك نصفه لعمل عليها (عكس) خذها لشكرها) وأما حصل فلك نصفه فاكرها فاحصل فله ما عليه العامل اجرة مثله لانه أجرة نفسه اجارة فاسدة فالصور اربع منها ثلاثة منها الاجرة فيها العامل وعليه اجرتها والرابعة بالعكس الا ان الثانية فيها قولان من جحان وما قد مشاه قول ابن القاسم فيها (وكيفه) عطف على قوله كع جعله نصفاً) المكتوب بنابر دية الاحرار به (ان) أي على أن (يسم) له (نصفاً) ناسأ أي باعه نصف السلعة بنار مثلاً على أن يبيع له النصف الثاني فصار غن النصف المبيع للميسر يجمع الدارين والصوره على بيع النصف الثاني ان أبهى محل البيع

أوعين غير بلد العقد لا يبيع معين ثأنا قبضه (الابلد) أي الآن يكون محل البيع بالبلد الذي هما به يجوز ثأنا متضمن من قبض نصيب من الآن ولو لم يقبضه بلد فرب يجوز تأخير قبض المبيع ولو جاز تأخير قبض المبيع والبلد الذي هما به يجوز ثأنا متضمن من قبض (أن أحلا) أي ضربا لبيع النصف الثاني أحلا ليكون (أ) اجازة مختصة وهي تتجمل البيع فيضربان عن بيع وحمل (لم يكن الثمن)

أعني العمل الذي هو  
السيرة على بيع النصف  
الآخر وهو النصف  
المذموم للفساد (مثليا)  
وحيث فهو مساو لتعريف  
بالمثلين أو المبيع ثم  
التعريف بما ذكرنا وضع فلا  
كان البيع متشابها مع لانه  
قد يصير ثأنا اجازة وسلفا  
لانه قبض اجازة وهي مما  
لا يعرف بعينه قصير  
سلفا ان باع في نصف  
الاجل لانه ربح حصته ذلك  
وتارة يكون ثمن ان باع  
في آخر الاجل أو مضى  
الاجل ولم يبيع فقد رد  
العقدين المتعوق وهو  
اجازة وسلفا للباقي  
وهو الثمن وفيهم من  
هذا انه اذا شرط عليه  
انه ان باع في أثناء الاجل  
لا رده باقي الثمن بل  
بتركه أو بانه يعلم  
آخر ببيع ماله أنه يجوز  
وهو كذلك ثم شرع  
بتكامل على أن يمتنع  
في الامارة بقوله (وإن)  
أي عقد الاجازة على  
دابة (نصف) بحر  
نصف البلد وهي  
خاخرة وفي نسخة  
محذوفها نصف فروع

النصف الثاني والمشتق على هذا الفرض لم يكن فيها بيع وانما هو اجازة ان اجل وحمل ان لم يؤجل وهي  
على كل حال جائزة فكيف يجعلها المصنف ممنوعة وحاصل الجواب ان الباع يبيع على دليل تقيده الجواز  
بقوله ان أحلا وجهه للدلالة أن التقييد بالتأجيل يمنع من كون العقد بيعا لانه الاجل يفسدها ولو كان  
اجازة مختصة لاكتفي فيها بالتعيين بالعمل فشرطه التأجيل بشرا في انها مستثناة اجتماع بيع واجازة لا اجازة  
فقط ولا حيلة فقط (قوله) أو عين غير بلد العقد أي أو عين محل البيع غير بلد العقد والحال ان سنه بين  
بلد العقد أكثر من ثلاثة أيام (قوله) لا يبيع معين (الخ) هذا على المبيع (قوله) لا يمكن من قبض نصيبه من  
الآن أي لا قدرته على بيع نصيبه (قوله) ان أحلا أي وان كان الاجل بعد الاجل يجوز تأخير المبيع  
اليه ما كان زائدا على ثلاثة أيام على الأخيرة عن المدونة خلافا لابي الحسن فان باع النصف في نصف  
الاجل كان له نصف الاجرة التي هي بعض نصف السلعة التي في مقابلة السيرة لان النصف نصفه في مقابلة  
الدينار وهو يبيع بعضه في مقابلة السيرة وهو اجازة وان مضى الاجل ولم يبيع فلا اجر كذلك لا يجوز  
على السيرة فلا على البيع (قوله) وحيث ذلك ان المراد بالثمن عن العمل فهو مساو لتعريف بالمثلين  
والمبيع أي لان نصف السلعة من غنم العمل والدينار ومبيع بالعمل والدينار (قوله) فلا كان المبيع مثليا  
فوضع ذلك انه اذا اعطاه ردين أحدهما في مقابلة دينار والسيرة على الارب السيرة على الارب السيرة على الارب  
الاجازة على الارب الثاني وهو نصف الارب الاول فاذ باع الارب في خمسة أيام ربح نصف نصف الارب  
الذي أخذ في مقابلة السيرة عشرة أيام وان باع الارب في اليوم العاشر أو مضى العاشر ولم يبيع فلا رديا  
فقد ردت تلك الاجرة وهي نصف الارب بين كون بعضه اجازة وبعضه سلفا بين كون كلته (قوله) لانه  
يؤخذ في أي الباقي من الاجل (قوله) وهو كذلك أي يقول المصنف لو يكن الثمن مثليا أي فان كان  
مثليا منع الاجل بشرط الاجرة اما ان باع في أثناء الاجل لم يرد شيئا أو الاجازة (قوله) بل من ضمير جاز فان  
لا تمتنع الدابة بل التاديران نفس نصف فاعل جاز أي جاز حله اجرا (قوله) بشرط أن يعلم ما يحتطبه  
عليها أي بشرط أن لا يرد على الصيغة المذكورة ولا تأخذ نصف الارب بقوله نعمتها الموضع كذا فان زاد  
ذلك منع الجير عليه كما ذكرنا برقة (قوله) يعرف (أو غيره) أي بان يقرى العادة ان الاحتطاب كل يوم  
تلقين كل نفقة قدر قطار مثلا أو بشرط ذلك (قوله) سوا قد أي الاحتطاب عليها (قوله) كقوله أي  
قدرها كذا واعلم انه اذا جاز يوم ويومك أو نفقة في قدرها كذا أو نفقة جاز لا في كل نفقة نصفها  
ونصفها (قوله) لقوة الفرز أي بعدم انضاطه وهذمه جرثبات المارة في قوة وأعمل على دابتي فاحصل  
فلك نصفه لان المراد فاحصل من أجره الجمل أو من غير الجمل كما صرح (قوله) والشبكة قال في النوادر ان  
القائم بجوز رفع الشبكة لن يصيد بها ما انفسموا يوما لصاحبها وفي التمهيد من كبريل لقوله بالجملة انه  
شب لكن يترك عليه شرط الجواز وهو ان يعلم قدر ما يحتطب عليها يعرف أو غيره وما يصاد بالشبكة  
لا يعلم قدره يعرف أو غيره فلا يتصور هذا الشرط في شبكة الصيد وانما يتصور في شبكة الجمل والى هذا يشير  
الشارح بقوله فيجوز نصف ما يحمل عليها أي على السفينة أو يحمل في الشبكة (قوله) اذا كان معنا أي  
اذا كان ما يحمل عليها معنا خطب أو تبن أو حشيش من يلد معن لاجل أن يعلم قدر ما يحمل عليها أو فيها  
كل يوم مثلا لان كما ما يحمل عليها غير معين أو كان من يلد معن كصفت ما يحمل عليها مطلقا في  
السنه (تبيينه) لو تلفت الدابة بعد أخذ العامل ما يخصه وقبل أخذها فله ان ياتي به بشي يعمل

لمن ضمير جاز العائد على الكرا أو الاجازة أي جاز كراهه نصف ما يحتطب عليها أي اية الله المتقدم  
ذكرها بشرط أن يعلم ما يحتطبه عليها يعرف أو غيره وسوا مقيد زمن كيوم في يومك لا م كقوله في وثقة ذلك لاجل تهنه ما لم يعلم  
ما تقدم من قوله وأعمل على دابتي فاحصل فلك نصفه واحترز بقوله نصف ما يحتطب عليها عن نصف عن ما يحتطب عليها فلا يجوز  
لقوة الفرز ومثل الدابة السفينة والشبكة ولهو مما يجوز نصف ما يحمل عليها اذا كان معنا من مكان معين فلا مفهوم لانه

ولانصف (د) جاز (صاع دقيق) يدفعه رب القمح ويحوي لمن يطينه له (منه) أو من غيره في تطير لجنته (أو) صاع (من زيت) يدفعه رب الزيتون لمن يصره له أجرة عصره (أو يختلف) أي إذا لم يختلف كل من الحب والزيتون في الخروج فإن اختلفا كان تأخير يخرج منه الدقيق أو الزيت وتارة لا منع لبعائه فإن شئت في الخروج حصل في الزيتون (٩) ويحوي كبر الجسم على عدم الخروج في الخنطة

له عليها ولا في القاسم في العتق لها كراؤها هو أبين وأما لو تفتت بعد أخذها لم يباحصه وقيل أخذ العامل في ربه أجرة عمله وليس للعامل أن يتكسب ربه أجرة أخرى (قوله) أو صاع من زيت (قد اراد الشارح صاع إشارة إلى أن قول المستأجر من زيت عطف على دقيق ليعلى قوله منه لئلا يلزم تسلط الدقيق على الزيت وليس عرا دوجه البدر عطف على منه (قوله) أي إذا لم يختلف كل من الحب والزيتون في الخروج كان الحب دأما يخرج منه دقيق وذلك الدقيق دأما جازاً ومتوسط وكذا يقال في الزيت (قوله) فإن اختلف أي أن يحقق اختلاف الخروج (قوله) فإن شك أي عند عدم الاختلاف (قوله) حل في الزيتون ويحوي على عدم الخروج أي لكون الشان فيه ذلك بخلاف الخنطة فإن الشان فيها خروج الدقيق (قوله) وجاز استيفاء المالك منه أي من المستأجر أي على الأجرة وأقل أو أكثر بحسب الأمر الأول أو لا يخرج به قوله المالك أنظر فلا يجوز أن يستأجره كراعه لثمة كافي فتأخر عجم (قوله) كما يجره بغيره لا محل واستجارها بغيره لا نقد أي أو بائني غير لا بعد من أجل الأول (قوله) وتعليه به له العلم أي في السعة التي يتعمله إلا أنه في غير عرا في ح ابن عرفة بحثنا عن الأجرة بعده لأنه يختلف في الصبان باعتبار اللادة والحنطة فهو إلا أن يهول فكان المحزره من القرو والبسر (قوله) يخلط أي سواء كان يتعمل قبل تمام السنة أو بعدها (قوله) من أخذه بمساقاة امتساقاً باباً فكان خاتماً قاله وابتداء السنة محاذ أقوال من أخذه أي وابتدأ أوها محسوب من أخذه أي من أخذ المله (قوله) فإن عتقنا أي إلى ابتداء السنة عمل به فإن مات المتعلم نصف السنة وزرع قيمة عمله في قيمة التعليم من صعو بقره سهولة ويظهر ما يوجب قيمة تعليمه أي موته من قيمة العمل فإن حصل للعلم من قيمة العمل قدر لمة تعليمه فلا كلام وإن زاده شيء بان كان قيمة تعليمه أكثر من قيمة عمله قبل موته بربع مع فإذا كان قيمة عمله في السنة يساوي التي عتقنا من نصفها أو الخلال أن تعليمه في النصف الأول يساوي ثمانية لصعوبة تعليمه في الابتداء وعمله في النصف الأول قبل موته يساوي درهمين لكونه يتعمل بخلاف عمله في النصف الثاني فاه يساوي عشرة لقار منه تعليمه فاعلم قيمة العبد ثمانية أجرة تعليمه قبل موته ولعبد عند العلم درهمان أجرة عمله قبل موته فخصاصا في درهمين ويرجع المهر بستة فيكون المهر قد استوفى ثمانية هي ثلث أجرة التعليم (قوله) ليس لاحدهما الترك أي فعلك الأجير حصته بالعقد لا بالحصاد خلافاً للعق وجنثته فهو بحصد النصف له والنصف الآخر له كما صرح به ابن رشد وغيره فإشكال قبل الحصاد خصه منهما انظر بن (قوله) وعن قسمة قنا أي أو اعتبار قسمة حيا فإن شرط قسمة حيا جاز لأنه اشترط ما يوجب العقد وتعين قسمة حيا من قسمة قسما من على القول بنوع قسم الزرع القاسم وأما على جواز فتح شرط قسمة حيا لا تخيير على الأجير كافي في دفع الجلود مجمعة (قوله) وجاز أحصد زري أي وجزأ العقد بقوله أحصد زري وما حصدت الخنطة القطر زشوني وجزأ تخلي وما قطت أو جندت فقلت نصفه (قوله) وهذا من باب الجعالة أي إذا قال أو أحسن أن الجواز قد يعلم تعيين الزمن والأفلا يجوز أن يونس وفي المدونة وقال أحصد اليوم وأقط اليوم وما اجتمع فلت نصفه فلا خيرة (قوله) لا تعدم تعيين ما يحصد أي أن قوله أحصد زري وما حصدت فقلت نصفه يحتمل أن يحصده كله أو نصفه أو ثلثه أو غير ذلك بخلاف أحصد زري وهذا والله نصفه فاه استأجره عليه جميعه وجميعه معن معلوم (قوله) وجاز كرا دابة لتكدا قال ابن عاشور تأمل ما وجبه جواز هذه المسئلة نعم أن المؤجر لا يدرى ما يباع من المنفعة واستشكله خش في كثيره بهذا أيضاً وأجاب بأن القرو غير ثابت بغيره لأن العادة أن من كثر إلى موضع لا يستغنى عنها التلك الموضع إذا قال في التوضيح والجواز في هذه قد يعلم عدم الاتفاق فإن اتفقت مع لأنه صار تارة بيعاً وتارة سلفاً وهو

(٣ - صدوق رابع) باب الجعالة لقدم تعيين ما يحصده الترك متى شاءه أو قبله من الأجرة كما تقدم (و) جاز (كرا دابة)

أودا أو سفينة (لكذا) أي على من تعينه بأجرة معلومة (على) أنه (إن استغنى فيها)

أى فى المدة والمسألة العينة (حاسب) ربه أى كأنه بحسب ما أراد ولكن بحسب الصعوبة والسهولة ويصدق فى استثناءه لأنه ما عزم  
 وإما أن كان على أن زاده بحسب ما كرى بحسب الزاد إلا أن عين غايه ما يزيد (و) جاز (استقرار) شئ (مؤجر) بفتح الجيم من حيوان  
 أو غير مودة تلى مدة الاجارة الاولى (١٠) لا تاجر الاول أو غيره (أو) استخبار شئ (مستحق منفعة) نائب فاعل مستحق أو

استثناء السالم عند  
 البيع فيجوز استخاره  
 من المشتري صدقة تلى  
 مدة الانتفاع بمعنى أن  
 من اشترى سلعة واستثنى  
 بائعها منفعته مائة  
 معناه جازة أن يوجرها  
 لأنسان مدة بعد مدة  
 الانتفاع على أن يقبضها  
 المشتري بعد مضي  
 مدة الانتفاع وسألى  
 لخصف أنه يجوز استثناءه  
 العام فى الداورين فى  
 الارض وثلاثة أيام  
 الغاية لاجعة وكمر المتوسط  
 (و) جاز (التقديف) أى  
 فى الشئ المؤجر والبيع  
 المستثنى منفعة (أن) لم  
 ينضم غالياً أى أن لم  
 يقبل على الظن تفسيره  
 مدة الاجارة ومدة  
 الاستثناء ما من ظن بقائه  
 بصله أو احتيل بانك  
 فى الباقى وعدمه وهو  
 مسلم فى الصورة الاولى  
 دون الثانية ويجوز  
 أن يكون قوله أن لم  
 تنضم شرطاً فى أصل  
 الجواز لاجواز التقيد  
 أى جعل جواز استخبار  
 ما ذكر كماله يقبل على  
 الظن فقبول ما لم يكن  
 البتة لظهور قطعها وان

لمالك فى المدونة والعينة اهـ من (قوله أى فى المدة والمسألة) أى الدليل عليها بقوله لكذا انظر غايته  
 حذف ميم وهاء لانه عليه بالقيمة المستمرة للبدن وهو وقت العقد أو موضعه فليس فيه عود الصغير على غير  
 مذكور (قوله وإما أن كان على أنه ان زاده بحسب ما كرى بحسب الزاد إلا أن عين غايه ما يزيد) وإما أن جعل لما  
 يزيد كذل من الاجرازيد أو انقص من الاجر الاول فله متنع مطلقاً ولو عين غايته الزاد لانه من بيعتني  
 بصفة كذا فى مبيعاً شهب والتأخر الجواز اذا عين غايه ما يزيد لاذل الفرق المعين بين هذه والتي قال غايه قبلها  
 فان عين غايه ما يزيد جاز وهو قول ابن القاسم كأنه ابن رشد انظر ح اهـ من (قوله لا تاجر الاول أو غيره)  
 أى ما لم يجز عرفه بما يجارها الاول كالحاكر يصير الاعل به لان العرف كالشرط وصورة ذلك ما اذا  
 استأجر انسان داراً وموقعه معينة وأذن له التاطل بالنظر فى الكون له خلوا وجعل عليه حكر على كل  
 سنة لغيره الوقف فليس التاطل أن يوجرها الصغير مستأجر مائة تلى مدة اجار الاول لم بان العرف بأنه  
 لا يستأجرها الا الاول والعرف كالشرط فكانه الشرط عليه ذلك فملك العقد وعمله اذا عين الاول من  
 الاجرة ما يدفعه غيره ولا اجاز يجارها الغير (قوله وثلاثة أيام فى البداية) أى وعشرة أيام فى الرقيق (قوله  
 وجاز التقديف) لم يثن الصغير لان العطف يفترض المطابقة وعدمها أو انه مفرد الصغير باعتبار ما ذكرى  
 وجاز التقديف إذ كر (قوله فى الشئ المؤجر) أى الذى أو جرمه تلى مدة الاجارة الاولى (قوله أى ان  
 لم يقبل على الظن فقبول ما لم يكن) أى الثانية لنهاهى التى تستوفى منها المنافع لا الاولى كافى عيني انظر  
 من (قوله فى الصورة الاولى) أى اذا ظن بقائه وقوله دون الثانية أى ما اذا شك فى بقائه وعدمه فلا يجوز  
 التقديف انفاً واختلف هل يجوز العقد فى هذه الحالة أو لا يجوز أو كان لا يجوز التقديف حالة الشك فى  
 باب أولى اذا كان الغالب تقيره (قوله فعلى أحد القولين) أى يجوز أو لا العقد على أحد القولين يقتضى كلام  
 ابن حرفة والمراقى بن شمس جواز العقد ومقتضى جهر اوماب الحاسب والتوضيح المنع (قوله واذا منع  
 العقد) أى قلن التغرأ والشك فيه على أحد القولين منع التقيد والحاصل ما يلزم من منع العقد منع التقيد  
 ولا يلزم من جواز العقد لزوم التقيد فى حالة الشك فى التغر بجواز العقد على أحد القولين ولا يجوز التقيد  
 انفاً (قوله فان كانت السنين أو الشهور تختلف فى القيمة) أى بان كتبت سنة تخالف سنة فى الاجارة  
 أو كان شهر يخالف شهراً أو أيام تخالف أياماً فى الاجرة (قوله وحصل مانع) أى من سكتى بعض المدة  
 المستأجرة (قوله ورجع القيمة لافسدة) أى عند الكون أو عند انقراط الرجوع لها والحاصل أن  
 المستأجر اذا لم يسلم لى سنة ما يخصصه ولا لىكل شهر ما يخصصه وسكن بعض المدة وحصل مانع منعه من سكتى  
 باقية فان كانت السنين أو الأشهر لا تختلف فى القيمة فانهم ساءر بها فى القيمة فان سكت نصف المدة لزمه  
 نصف المسمى وان سكت ثلثها لزمه ثلثه وان كانت السنين أو الأشهر تختلف فى القيمة فانهم ساءر بها فى القيمة  
 لافسدة عند السكون أو انقراط الرجوع إليها فان اشترط عند العقد الرجوع لافسدة والحال ان السنين  
 تختلف فى القيمة ففسد العقد فإذا استأجر بمتاع الخليفة سنة مائة وسكن فيه ثلاثة أشهر أيام التبل وحصل  
 مانع من سكناه فله يقوم كمال القيمة فى ثلاثة أشهر فان كان سبعين خط المالك من المستأجر ثلاثين وان  
 كان أجرة البيت فى الأشهر الثلاثة تساوى مائة فلا يحيط عن المستأجر شئ (قوله مدة) تنازع كراموتضد  
 مسجداً (قوله لتقديره الوقت بتلك المدة) أى بخلاف من غصب أرضاً بنى فيها مسجداً أو كتبت تحت يده

البتة لظهور قطعها وان احتل فعلى أحد القولين وان ظن التغر فلتع قطعاً واذا منع العقد منع التقيد ضرورة  
 (و) جاز أن يستأجر داراً سنين أو شهوراً أو أياماً بغير معلوم (عدم القيمة لكل سنة) أشهر أو يوم فاب كانت السنين أو الشهور تختلف  
 فى القيمة كدورية ودور النيل يصور وحصل مانع رجوع القيمة لافسدة فان شرط فى العقد الرجوع لافسدة فسد (جاز) (كر) أرض  
 لتخصم مسجداً معينة (والنقص) يكون (لر) الباقى (إذا انقضت) المدة يصنع مما شاءت حتى يفسد الوقت بتلك المدة وهو لا يشترط  
 فيه التأيد كما يأتى

وترجع الأرض لما لكها (د) جازا استعمار (على طر حمية) ونحوه لمن التماسات وان استازم ذلك مباشرة العجاسة الضرورة (د) استعمار  
 على (القصاص) من قتل أو قطع حكمه الحاكم وسله الجني عليه أولا ولياته (د) على (الادب) ولوله أو عبده إذا ثبت موجب فلا ثب  
 أو السيد الاستعمار عليه (د) جازا استعمار (عبد خمسة عشر عاما) بالنقد ولو بشرط (١١) وأما الله ان يفد جازا نهائيا لا لسفر  
 فالشهور وجازا جازا دار

جديدة وأرض مأمونة  
 الرى ثلاثين سنة بالنقد  
 والمؤجل وأما العار  
 القديعة دون ذلك بقدر  
 ما يظن سلامتها اليه وأما  
 الأرض القبر المأمونة  
 الرى فيصير العبد بلا  
 نقد وعمل بحمار العبد  
 المدلة المذكورة في بيع  
 خالقتها والامتنع الا  
 بمقدرا ما يظن سلامته  
 وساقى في الوقف وأكرى  
 ناظر ما كان على معين  
 كالستين ولين مرجعها  
 كالعشر (و) جازا التقيد  
 بالزمن في الأمانة على  
 عمل من حرفة أو غيرها  
 كاستثماره على عمل (يوم)  
 أو ساعة أو يوم أو شهر  
 يحضه فيه أو بين أو  
 يندس أو يخصصه فيه  
 بكذا والتقيد بالعمل  
 دون الزمن ككتابة  
 كتاب علم أو بناء ما  
 أو قنطرة أو قصر أو  
 وصف (أو خبطة نوب)  
 أو سواريل بكذا مقوله  
 (مثلا) بأربع اليوم  
 والضاطة والقبول (وهل  
 نقصد) الأمانة (ان  
 جمعها) أى الزمن  
 والعمل (وقساوا) كمنط

أرض وجه شبهة وين فيها مسجد أو استحققت الأرض فيما فاته جعل التقص في حسن مماثل الصديق  
 المنفعة العامة سواء كان مسجدا آخر أو قنطرة أو رباطا أو ديارا لأن الباني في هاتين الصورتين داخل على  
 التأييد وما ذكره المصنف من أن التقص الباني إذا اقتضت المدة عمله إذا لم يرد رب الأرض دفع قيمة التقص  
 وأما مسجد إذا بنى فان أراد ذلك فله بحاله وليس الباني امتناع حثث كاقصده ابن ونس ومقتضاه  
 انه لو أراد ان يقامه مسجد الاعلى التأييد الباني لا امتناع (قوله وترجع الأرض لما لكها) أى لا يعتبر رضا  
 بانه إذا أراد ان يقامه مسجد اعلى الدوام حيث امتنع مالك الأرض من يقامه وطلب هدمه من أرضه (قوله)  
 ونحوه لمن التماسات أى ككتابة صرحا صرحا وبطرح دون جعل لشعوبه لجله الانتفاع بما على الوجه  
 المحرم والوسيلة المختار من أجلها في الأول مشروع والآخر عليه ممنوعة وذلك كعملها لهما ولا كل أدى  
 غير مضطر وأما جعله للانتفاع بما على الوجه المختار كعملها لا كل كلاب أو تريل أرض أو لا كل مضطر  
 سواء كان هو أى لاسلم أو غيره وبكل جلد متعمد أو لا جلد استعماله في البساتين والمياه جاز  
 والأمانة على سائر (قوله واستعمار على القصاص) وأما الأمانة على القتل فله الا يجوز فان نزل التقص  
 من الأجير ولا أجره ولا ينقص من المؤجر لأن الباني مقدم على المتسبب (قوله إذا ثبت موجب) ظاهره  
 أنه لا بد من ثبوت الموجب كمنه لطلب كتاب الأدب والسيد كان الولد مضطرا أو كسرا وليس كذلك بل  
 يصدر الأدب في ابنه الصغير والسيد الزوج في دعوى ما وجب الأدب كما في ح وأما الولد الكبير فلا يرد به  
 الأب الا بشهادة بينة حادثة على فعل موجب للأدب والأب والابن بالتولى للأب كذا قرا ابن عتيق (قوله)  
 بالنقد ولو بشرط أى وأولى بالمؤجل فالشارح اقتصر على الموضوع منه (قوله وأما العار فجازا جازا نهائيا)  
 أى التي يجوز فيها النقد كما في التوضيح فلا ينافي جواز اضرارها لا كبر السن بحيث كان من غير تفصيل  
 نقصد أقارب والفرق بين الأدب وبين العبد أن العبد إذا حصله مشقة صغير من حال نفسه بخلاف  
 الأدب فلا ينافي فيما ذكر في جازا نهائيا جازا نهائيا لا تلافيا (قوله فالشهور) سواء بالشهر بالافراد  
 كما في التوضيح كذا في بن (قوله فيصير العبد بلا نقد) أى فيصير العبد على المتكامل كزوجة أو ولي أو غيرها  
 بلا نقد ويمنع به (قوله وساقى في الوقف الخ) معنى أن ما ذكره هنا في الدار والأرض إذا كان كل من مملوكا  
 وأما إذا كان وقفا فمقتضى نص عليه في باب الوقف بقوة وأكرى ناظر ما الخ (قوله يوم) هو بالجر عطف على  
 المالك أى جازا استثمار المالك واستثمار يوم والاضافة تأتي لادنى ملازمة (قوله من حرفة أو غيرها)  
 أى سواء كان ذلك العمل حرفة كالخطاطة والبناء أو كمن غير حرفة كالخسار والدراس (قوله وهل نقصد  
 ان جمعها وتوابعها) أى وهو أحد مشهورين عند ابن عبد السلام وقوله أو مطلقا أى عند ابن رشد لكن ان  
 تساوا فالنقص عندنا اتفاقا وان زاد الزمن فالنقص على أحد مشهورين (قوله وتساقوا) أى والمحال ان الزمن  
 مساو لعمل أى يسعه وحاصل ما في المسئلة أنه ان جمع بين الزمن والعمل فان كان الزمن مساويا للعمل  
 حكى ابن رشد الاتفاق على النقص وذكر ابن عبد السلام أنه أحد مشهورين والآخر عدم الفساد وان كان  
 الزمن أوسع من العمل جازا اتفاقا عند ابن عبد السلام ومنع عند ابن رشد على المشهور إذا علمت هذا فقول  
 المصنف وهل نقصد ان جمعها أو محال أي تساقوا أى وأما ان قال ابن رشد ان زاد الزمن على العمل فلا نقصد  
 إشارة لطريقه ان عبد السلام في أحد القولين فيها ولما وافق في شهر القول بالفساد حكاه ابن رشد الاتفاق  
 عليه اقتصر عليه المصنف وترك القول الثاني بالصفة لقوة الأولى وقوله أو نقصد مطلقا أى تساقوا أو زاد

في هذا التوب في هذا اليوم بكذا وكان الثاني أم يحاط في اليوم بقائه لاني أكل ولا كثر قال ابن رشد اتفاقا قال ابن عبد السلام على أحد  
 المشهورين والمشهد الثاني عدم الفساد (أو) نقصد (مطلقا) ولو زاد الزمن على العمل بانه ما كان يكن خياطة في نصف يوم مثلا وشهر  
 ابن رشد في زاد الزمن وسكن ابن عبد السلام فيه الجواز اتفاقا لقوة (خلاف) الأول قوله تردد في رد في النقل الآن طريقه ابن  
 عبد السلام أعلم في النظر وعلى القول بالفساد فلا بد من أمثلة



زادت على السبي أو

قلت (وإن جاز (بمدار)

استحق البائع منعها

طام (التعويض) المشتري

(بعدم أو بيع) (أرض)

استحق البائع منعها

(العشر) من الأعوام

لقوة الأمن فيها فاعتذر

فيما بيع معين بأخر قبضه

وأما الحيوان والمراذبه

الرفيق فلا يجوز استثناءه

منقضة أكثر من عشرة

أيام وشهر القول يجوز

استثناء الشهر وأما منع

بشرط النقد فقط (و)

جاز استبعاد على

(استرضاع) رضيع آدمي

أو غيره (والعرف) يعتبر

(في كسول خرفة) فإن

لم يكن عرف فعلي أبيه

على الرأب فلو قال وغسل

كسرة على أبيه إلا

لعرف لثعلب المستثنى

(ولزبها) أي الموضع

دون غيره (فمنه) أن

لم ياذن له فيه فإن

طلقها قبل عليه فلا

كلامه (كاهل الطفل)

ولو أم أو حاضنة لهم

الفسخ (إذا جلت)

الظفر لأنه مظنة الضرر

والخوف (و) لها الفسخ

في (موت أحدي

الثلثين) إذا استوجرا

بعقداً وبعدة دين وعلمت

الثانية بالاولى من العقد

ومات الأولى فلثانية

الفسخ وأما إذا ماتت

الزمن لكن في الأول اتفاقاً وفي الثاني على المشهور إشارة لطريقه ابن رشد (قوله) زادت على السبي  
 أو قلت) أي أو ساعده في يوم أو أكثر أو ما على القول بالصحة فيه السبي أن عمله فباعه فإن عمله في أكثر  
 قيل ما أخرجه على في الزمن القبيح ساعده فإذا قيل خمسة مثلاً فقال وما أخرجه على العمل في الزمن الذي  
 عمله فإذا قيل أنه بعد ساعده من السبي خمسة لأنه لم يرض بدفع الأجرة التي سماها له إلا على عمله فباعه  
 (قوله) وإن بيع دار) اعترض بأن هذه المسئلة ليست من باب الأجرة فحقها أن ذكر في البيع وأوجب  
 بأنه إذا باع الدار مثلاً عاتية على أن تقبض بعد عام فقبضها بما توافوا الانتفاع تلك الدار تلك المدة فكان  
 المبيع عاتية وعشرة مثلاً دفع المشتري بدل العشرة الانتفاع وبيع الانتفاع أجرة فلهذه المسئلة ارتباط  
 بالأجرة (قوله) لتقبض بعد عام) أي ولا يجوز استثناء أكثر من ذلك قاله ابن القاسم وذلك لما يحسن من  
 قدرها وقال ابن حبيب يجوز استثناء البائع لتقبض سنتين وقيل يجوز ستة ونصف قال في التوضيح والخلاف  
 خلاف في حال لا في دفعه فإن كانت المدة لا تتغير فيها قالها سازو الأقاله بن (قوله) لعشر) الأدمعني إلى  
 على مقتضى حل الشارح ويصح سلعها بمعنى بعد أي لتقبض بعد عشر (قوله) وإن جاز (والعرف) أي وأما  
 الدابة فحسبوا استثناء منعها إذا بيعت ثلاثة أيام أو منع استثناء الجمعة وكذا المتوسط كما تقدم للشارح ولا فرق  
 بين دابة الركوب وبوالم وقال بعضهم إن جواز استثناء الثلاثة الأيام ومنع الجمعة دابة الركوب وأما دابة  
 العمل فكل رقيق يجوز استثناء منعته كل عشرة أيام أو عدوى (قوله) وشهر القول الخ) أعلم أن الضمان  
 في مدة الاستثناء الجاز من المشتري لأن الضمان في البيع الصحيح بالعقد في الاستثناء المنوع من البائع  
 لأنه يبيع فاسد لم يقبض وإنما ينتقل ضمان الفاسد بالتقبض وإذا انتهت الدار في أثناء السنة فلا رجوع  
 للبائع على المشتري بما اشترط من السكنى عند ابن القاسم لأن ضمان المشتري في أثناء السنة فيسكن البائع  
 الرضاها ومن قبل هذه الدابة تباع ويشتري البائع ركوبها اليوم الذي يرضها فإذا انقضت السنة فبعضها  
 المشتري ولا يرجع البائع على المشتري بما ينوب الركوب (قوله) وإن جاز استثناء على استرضاع رضيع) أي  
 للضرع وإن كان اللبن عينا فلا يدخل هذا من حيث الحكم في قوة الاتي فلا استثناء من قصد أو أن تناوله  
 من حيث اللفظ وسواء استؤجر جرت النظر بنقد وطعام ولو شرط عليهم طعامها ولو لم يكن هذا من باب  
 بيع طعام وطعام لأجل الضرورة ولأن النهي إنما ورد في الأطعمة التي جرت عادة الناس أن يقتاتوا (قوله) أو  
 غيره) أي ولو كان الرضيع حرم إلا كل كبحش جاز أن تكرهه جازة لرضعه للضرورة (قوله) كسول خرفة) أي  
 أدخلت الكسوف حمله أي غلبه عليه وهو الماء الحار وودق ريعه ونحو ذلك كدهنه وتكسبه (قوله) إلا  
 لعرف) أي أعم إلا إذا جرى العرف بما على الرضعة وقوله لثعلب المستثنى أي ما إذا كان عرف وما إذا لم يكن عرف  
 (قوله) دون غيره) أي من أبيها أو أخيها ولو كانت شريفة ولو لم يرضعها مرة باسترضاعها وقبل لها فسفه  
 حينئذ (قوله) فسفه) أي فسخ عقد الأجرة على الاسترضاع أي بوه أمضاؤه قال في التفسير (قوله) إن لم ياذن  
 له فيه) أي لم يلقه من الضرر ويتأذى عنه (قوله) فإن طلقها قبل عليه الخ) أي وأما أجرة نفسها بغير  
 أنه ولم يعلم بذلك وهي في عصمته إلا بعد مدة فاجرة فمضى تكون لها ولا شيء الزوج ومنه فسخ الأجرة في  
 المستقبل (قوله) كاهل الطفل إذا جلت) أي كما يجزأ أهل الطفل في فسخ الأجرة وأمضاها إذا جلت لا يقال  
 كيف ينأى جملها مع الزوج مع من وطئها إذا أجرة نفسها الرضاع لأنه لا يقول بفسخ هذا فساداً  
 تعدى وطئها أو يجعل على ما إذا وطئها قبل الأجرة ولم يعلم الجمل إلا بعد (قوله) ولو أموا حاضنة) أي ولو لأجل  
 ذلك غير المصنف بالآل دون الولي (قوله) لأنه مظنة الضرر) أي لأن جملها مظنة للضرر والولي يظن  
 عليه منه وأما ما يأتي من قوة وحمل فله عطف على ما تنقضى به الأجرة فهو فيها لا يفتحق الضرر وحمل  
 الضرر بالفعل بحيث تنشئ عليه الموت أو يحمل ما يأتي على ما ينشئ الضير (قوله) فلثانية الفسخ) أي  
 وليس لرب الطفل إذا طلبت الفسخ الزامها برضاعه بما يعدم كما كانت من الأولى التي ماتت لكن الرضاع  
 من الطفل حال عدم رضاعه كل يوم وعلى المستأجر إذا طلبت الباقو عدم الفسخ أن يأتي بأخرى ترضع معها

الثانية وأول تعلم بالاول فلا فسح (و) لها الفسخ في (موت أبيه) الحلال انها لم تقض أسرة قبل موته كالأو وبعضهم يترك مالا (الآن) يطوع جهات تلوح (من وادته) وغیره فلا فسح كالمقضى من أبيه قبل موته أو تركه مالا (الاول) وكذا هو مستاجر (ينفع الجير) أجرة باكله كولا) معمول لظهور رأي ظهره سال كونه كولا لا يخرج من (١٣) المعتاد لمستاجر الفسخ لأنه كتب ظهر

بالآن رضى بطعام  
وسط فلا كلام لمؤمره  
والفرق بينه وبين الزوجة  
تظهر أكره فلا خيار  
لزوجها وهي مصيبة  
زلته به قطعه لإشباعها  
أن التكاح مبني على  
المكاملة بخلاف الإجارة  
فلها من البيع وهو  
مبنى على المشاعة  
ويؤخذ منه أن من  
اشترى عبدا فوجده  
أكره لفرده (ومنع)  
زوج (رضي) بآثاره  
زوجته تلقا (من وده)  
له لأنه ظننته ضرور  
الطفل (ولم يضر)  
الطفل الفعل وثل  
الزوج السيد كقولهم  
(منع الزوج من) (غير)  
بها فما إذا استوجرت  
رضاء (كان ترضع)  
غيره (منع) فتنع ولو  
كان فيها كفاه لأن أهل  
الطفل اشترى أو جيع لها  
الآن يكون لها ولد حال  
العقد فلا تنع من  
إرضاعه لأخيه من غيرته  
الشرط وهي إذا اشترفت  
غيره لا تنع (و) الاسترضاع  
(لا يستنع) أي  
لا يستنم (مضانة)  
زادتها على المقود

كأن المدونة حيث علمت حين العقد عليها أنها ثائية (قوله) أو لم تعلم أي وأما في الأولى ولم تعلم الثانية بالأولى  
حين العقد (قوله) ولها الفسخ في موت أبيه قال في المدونة فإن هذا الأب غصة باقي المدونة في حال الوفاة قد علم  
الأب الإجراء ولم يضمنه وترجع حصته باقي المدونة إن تقدمه الأب ميراثا وليس ذلك عطية وجبت وفي خش من  
أن عبد الإسلام أن أكل القطر الإجراء ومات الأب لم يصب عليه الإجراء لأنه تعلق به فلهها وهو مقابل  
للمذهب المدونة (قوله) ولم يترك مالا) فهو له ثلث مالا لم يكن له الفسخ ولكن تكون أجرة جرت له نصيب  
الولد من أرته كإن كان مفهوم قوله ولم تقض انها إذا قضت لا تقص ولو كان الأب عبد على ينسب الورثة الولد  
زاد على وهو موت الأم من الإجراء التي عليها لأن ذلك الزائد يكون ميراثا بينهم وبين الولد غير جوعين على مال  
الرضع لاعلى القطر وليس إعطاء الأب أو ترضاعه هبة منه وإنما إرضاعه عليه فرض انقطع موت الأب ولو  
كان هبة فترضع لرجع ميراثا من الأب والأم إذا مات الولد مع أنه يختص به الأب فترجع يتيته على القطر كما  
في المدونة ومحل رجوع الورثة على الولد إذا دعي يوم الموت سالم على الأب الإجراء خوف أن موته الآن والا  
كانت حينئذ هي ليس الورثة من مضاف كقوله ع من ج (قوله) الآن رضى بطعام وسط فلا كلام لمؤمره  
أي وليس لمؤمره جبره على الطعام الوسط لأن ذلك يضعفه كقوله شيئا (قوله) ويؤخذ منه أي من الفرق  
المذكور (قوله) ففرد أي وأما تنوي الناصر الثاني بعد رد له لم يرد ذلك لأن كل من يحب البيع  
المتقدمة فهي ضعفة كاذ كواس عني وغيره لأن كراهة الأكل الزائدة على العادة من جملة ما المعتاد  
السلامة منه وقد قال المصنف سابقا وهو المادة السلامة والأطباء يحيلون ذلك إذا عاينوا في المدة  
فهو من الأمراض (قوله) ومنع زوج الخ) فلو تزوجها فهو جسد هامر ضاها فلان عرفا لا يظهر له عيب  
وجبه لتليار وحاشيه البدر الفراق بان ذلك لم يذكر في عيوب الفرج قال بعض الأفاضل والظاهر  
حالة فلان عرفا لأنه وان لم يكن من عيوب الفرج لكن الزوج يشترى بصله الوط الهيم الآن يبقى من مدة  
الرضاع يسير فلا خيار لزوج حيث قد تقرر من اشترى دارا فهو حدها بكثرة غير ما لم يكن الباقي من الكراهة  
يسيرا (قوله) ولم يضر أي هذا إذا كان وطؤه بغيره والولد ولم يضره ويؤيد على أصح القائل أنه لا يمنع  
من وطئها إذا أضر بالولد وسامر شرط على الزوج ذلك أم خلا فلا يصح القائل أنه لا يمنع عند عدم الضرر  
الآن اشترط عليه (قوله) ومثل الزوج السيد) أي على ما استظهره من ضاها في طائفة خش فلو دعي الزوج  
أو السيد ووطئها لم يحمل فقل لاهل الطفل فسح الإجارة وقيل ليس لهم فسحها (قوله) إذا استوجرت  
رضاء) أي أو لا كان له فسح الإجارة والشر بها فإذا أراد أهل الطفل الشرع فلا يكون من أخذ الولد  
الآن ادفعوا القطر جميع أمهاتها (قوله) كل ترضع غيره أي كاتنعم أن ترضع مع الطفل غير موقوفة ولو  
كان فيها كتابة أي إرضاعها (قوله) الآن لا يكون لها ولد الخ) اتكلروا كان لها ولد حال العقد ثم مات بعد  
ذلك هل لها أن ترضع غيره مع من استوجرت على إرضاعه أم لا (قوله) ولا يستنع حضنة بعد ما ينف عنه  
قوة سابقا والعرفي فتمسك خرقه فانما الحضنة داخل تحت الكاف لانه لا يفسد جميع الأمور المتعلقة  
بالرضع ولعله أعاد له ترضعه فله فكسبه أو يرضع ما تقدمه بضر الأدمان والكل لا الحلال له تقرير  
عدوى (قوله) والأشهاد عليه) أي على ما ساد العامل من وده وأعدده (قوله) لننقل أي الثمن من ذمة إلى  
امانة أي من ذمة المسترضي لأماته (قوله) واللاذي الخ) فالو يقصر المشتري الثمن ولم يضره فارجعه  
والخسارة عليه ويرجع البائع عليه بخلاف ذمة بغيره الثمن سنة مع الثمن لأن الاتجار سنة من جملة التي

عليه (كسبه) أي أن من استأجر امرأة لأخذ ثمنه طفل لا يستأجر رضاعه فلا يلزمها الانشراط أو عرف في المشتري وعطف على الجائر  
مسألة مشقة على بيع وإجارة بقوله (د) جاز (بمع) الآخر (سلعة) بين معلوم كانه أي وهي تساوى أو كونه من على أن يغير المشتري  
ليأتم (بخها) المذكور (سنة) مثلا فلا يلزمه تسليمه ولأنه من أحضر الثمن والأشهاد عليه لنقل من ذمة إلى أمانة ولا إلى  
مستحضر نفع لا يمين على تأخير ذمة لغيره

ولابد أيضا من تعيين النوع الذي يحرقه وان وجد في جميع الاجل وان يكون عند الاحتكاك الان الحشكري رصد الاسواق فيردى الى اجل مجهول فيدخل الجهل في الثمن لان الثمن محقق التفتد والعمل وان لا يتبرق في الاجل لان الرخ مجهول فهذه مسبعة مشروعة على الثمن واستضاءه لم الاجل وتعيين النوع (١٤) التحريق ووجوده في الاجل والادارة وعدم التحريق الرخ توخض من المصنف بالقوة

وبما كان مخالف شرط  
 فاقبلنا لئلا نخدش من صرح  
 به بأداة الشرط بقوله  
 (أن شرط الخلف) لما  
 يتلف من التثنية  
 العمل الذي هو جزء من  
 ثبني والآدى إلى التفرع  
 وشبهه للجواز مع شرط  
 الخلف قوله (فتم)  
 أى كجواز الاستعجار  
 على (عاطفة غتم) (عنف)  
 أن شرط الخلف لما يتلف  
 مخالفاً لما بشرطه فلا  
 تصح فيه أوجهه (والا)  
 تكن معنية فلا بشرط  
 للجواز شرط الخلف بل  
 بعض العقد بدونه وحيداً  
 (له) أى أى (الخلف)  
 على أوجه أى مقضيه  
 بالخلف على ريب القسم  
 أو دفع جميع الأجرة  
 (كراك) تشبهه في  
 قوله فله الخلف كتمان  
 الرأى كذا إذا عذر كونه  
 لموت أو لمرض أو سبب  
 لم تقضى الأجرة وقوله  
 أو أوارعاً لما كان الخلف  
 أو دفع جميع الأجرة  
 (و) جازاً استعجار (حافى)  
 شهر (ليني) عليه ما  
 المتأخر (شأن) أو صدر  
 الذي شرطه سفت  
 ألفك البسه (و) جاز  
 استعجار (طريق) في دار  
 لزور فيها الحاجة

من الفضلات والمسيل

**يَتَوَصَّلُ**

(و) جازا استخبار (مسيل) ای موضع سیلان (مصب مرعاض) ای مصوب ای مانصب

شراء ما ميسر ابيلانه  
يقول ويكره ويكون ولا  
يكون (الا) أن يكون  
الميزاب (لنأز) بأن  
يكون نحو ذلك فستأجر  
سببه من أرض حارة  
يجري فيه ماثل منه  
(في أرضه) ليخرج إلى  
شراح فيجوز ويكون  
كسبل مسبب الرضاح  
فيالنه قال وسبيل  
مسبب مر حاض أو  
مسبب لاشراء مائه  
(و) جاز (كرامه) ماه  
أي تدور بالماء بطعام أو  
غيره (الطين عليها  
مثلا ككل شهر درهم  
أول ستة دينار) (و) أي  
الحذاق) بكسر الهاء  
والذال المجهدة أي الحفظ  
لجميعه أو جزء من بحر  
معان وأشار بأولائه  
لا يجوز الجمع بينهما وهو  
المشهور إذ قد مضى  
الشهر ولا يحفظ ما منه  
أو يغفل عنه في اتفاته  
(وأخذا) العلم أي  
بأخذ الحذاقة بمعنى  
الاصرافه فقه استخدام  
كذا قبل أي مضى بها  
للمعلم على وفي الطفل  
أو على الفاعل الرشد  
(وان) كقشرط ويحتملها  
ما قشرت فقه عظم  
السور كسبح وعم

يتوصل بها المنفعة لا يجوز لأنه من بابها كل أموال الناس بالباطل لأن ريب الدار والأرض كل منته الاجرة  
ألا لاعد من انتفاعه بالطريق وإنما لم يجعل من الصدقة لأنه لما وقع في النفاذ المذكور لم يكن منها فاعل استحق  
أفضل التوصل بالطريق له بحيث صار لا تنفع بالطريق انفسه اجارة (قوله) أي عمل جربان ما يسيل  
أي جاز استيفاء عمل جربان الماء المصوب في الاكثة كما يقع عندنا بمصر من استصار مجرى يسيل فيها ما  
يصب من المرحاض وتوصل إلى الخليج (قوله) أو ما يجمع عطف على عمل جربان أي أو العمل الذي يجمع  
فيه ذلك الجاري كأن يستأجر أرضا لأجل وضع فضلات الكسوف فيها (قوله) لا ميزاب) نظاره أنه عطف  
على مر حاض أي لا يجوز استيفاء يسيل مصب ميزاب مع أنه جائز أذ هو قوة الالزاث وأشار الشراح  
الجواب وهو أنه عطف على يسيل وفي الكلام حذف مضاف أي لا يجوز كرامه ميزاب أي نقله من  
يسق بمرزعه مثلا لا معنى لكر اخذها لاشراء أو نظاره عدم الجواز وسواط الزمن الذي يشترى فيه الماء التازل  
فيه كما يشترى منه الماء التازل من ميزاب لمدة عشر سنين بكذا أو كان الزمن قصيرا وهو كذلك على المعتد  
لأنه وان كان الامد الطويل بل لا يخلو عن مطرا لأنه يحتمل الغلة والكثرة والطرفه المصلحة من طول الامد  
فيجوز وقتله فيمنع ضيقه وقد علت أن هذا الفرع من باب البيع لا الإجارة لكن ذكره ليرتب عليه  
ما بعده من الاستثناء (قوله) الاكثة استثناء منقطع لأن هذا الاستثناء والمستثنى منه بيع (قوله) طعام  
أو غيره) نص على جواز كرامه الماء بطعام لانها كانت متعلقة بالأرض ويعمل فيها الطعام فقد تبوهم أن  
كرامهها بالطعام من قبيل كرامه الأرض بالطعام وبهم من هذا أنه لو حلف فوه أو غيره ما ضره لاستفادته  
بحاقه الأولى (قوله) من استأجره من مشهوره على أنه أن انقطع الماء قبل الشهر ثم جمع الاجرة  
يجز ومنهم من استأجر أرض زراعة فغلبوا وراما وأشاروا غرضها أو بواوهم فغلبوا على لزوم الايراد  
شرقت فاته لا يجوز أن تكون فاهذه (قوله) على تعليم قرآن مشاهرة) أي أو حسيه قوه أو على الحذاق عطف  
على مقدمه أي نظرا في المحصف أو على الحذاق (قوله) لا يجوز الجمع بينهما) أي بين المشاهرة والحذاق  
كما ستأجر له على حفظه ربح القرآن الفرع الثاني أو الثاني في شهر بكذا ونظاره أن المشهور عدم جواز  
الجمع بينهما مطلقا سوى الحذاق والزمن أو زاد الزمن أو العكس والفقهاء بن أنه لا يجمع بين الحذاق  
والزمن فاته يجري فقه ما سبق في الجمع بين الزمن والعمل من طر يقا أن يشترط أن عبد السلام (قوله) فقه  
استخدام) أي لأنه ذكر الحذاق أو لا معنى للحفظ وأعاد الضمير إليه فاما في قوه أخذها فلهذا فقه  
الاصرافه (قوله) أي يقضى بها وان لم تشترط) أي إذا جرى العرف بها والحاصل أنه يقضى بها إذا  
اشترطت أو جرى بها عرف والأفلا وهذا قول مبني وهو المشهور وقال أبو ابراهيم الأعرابي فقه  
بها بالشرط ولا يقضى بها عند عدمه ولو جرى بها عرف وأعلم أنها تكون العلم الأول أن أقرأ التعلم معلم  
أخر قبل محلها سبب كالدس لأن ترك التعلم القراءة أو أقرأه الثاني قبل محلها بكنهه فلا ثاني (قوله) وهي  
تختلف باختلاف الزمان) أي في بعض الارتمة والبلاد تؤخذ على سبع ولا تؤخذ على إثنين وفي بعضها  
بالعكس (قوله) فقرأ وهي) أي وجوده متوقف وقته فلهذا الحذاق أكثر من حذفت من لم يحفظ وحذفت  
الموسر أكثر من حذفت غيره (قوله) كان كمال يعرف بعينه أولا) أي خلا فلا ن الصلابة الثاني حيث قال  
فيه المثلث (قوله) أي ما يستأن به كصفة الخ) أي وليس المراد بالماعون في الآية هنا المعنى ولا الاكثات  
أعازة فاد كرم الصيغة ومعناها واحدة فلا يجوز إيجارها لأنها تتضمن عدم الإجارة بل المراد به الآية  
الز كدليل قرينه بقوه راوون فالحق الذي يراون في الصلاة يجمعون الزكاة (قوله) وياز (القد) قدر الفاعل  
قد دون اجارة لأنه يؤدي لتضمين الشيء لنفسه وغيره وهو ممنوع (قوله) اجارة) أي أو يكون اجارة أن  
صرح بها أو قامت فقه نعلها كقول المستأجر لا جبر وان اتهمت قبل التمام فلا يحاسب ما عملت  
(قوله) وحالة) أي أن صرح بها أو قامت فقه نعلها كقوله لعمال أن اتهمت قبل تمام العمل فلا

وتبارك وغيره وهي تختلف باختلاف الزمان والمكان وقد تختلف باختلاف الأشخاص فقرأ وهي (و) جاز (اجارة ماعون) أي  
طبيعتان به (كصفة وقدر) وفاسرودلو كانهما يعرف بعينه أولا (و) جاز (العقد) على حفره راجعاً لوجهه) فلا يارة فبها كالمثل من

الأرض وفيها الأيلاك كلواثا عني في مقدرا الحفر من طول وعرض كخمسة أذرع في خمسة والعشرون فدان استعملت قبل تمام العمل قبل بحساب ما عمل والجعالة (١٦) فيما أيلك فقط ولا يمن الوصف كالأجارة وإنما يتميز عن الأجارة بما يدل على الجعالة بأن

يصرح بها أو يقول  
ولك بشام العمل كذا  
والفرق بينهما أن الجعالة  
لا تكون إلا بما يحصل  
لجامل نفسه نفع حين  
الترك لو ترك بخلاف  
الأجارة وفي الواقع العقد  
على الحفر فبما يك  
أجارة ولا تنفع الجعالة  
فيه فأن صرح فيه  
بالجعالة فسد العقد  
ولما تنك على المتعوق  
والحافز في المكره  
بقوله (و بكرم) أي  
أجارته بذهب أو فضة  
أو غيرهما نقدا أو  
أجل إذا كان غير محرم  
الاستعمال والأمنع  
(كأجارته استأجر دابة)  
ركوب أي بكر أن  
استأجر دابة ركوب أن  
يؤجره له خفية وأمانة  
ولا ضمان عليه إن ضاعت  
بلا تفرط أو أمانت أو أما  
لو استأجره فاعمل عليها  
فيصور كراؤها لجل منه  
كما يفهم ما يأتي في قوله  
ودخل الماذون فيه لا أنش  
(أو فوب) أي بكر لمن  
استأجره أو بالسهة أن  
بكره (لله) ولكونه  
عما يصاب عليه بضعة  
الأول إلا لئلا يفتي نفعه  
بلا تفرط من الشاف  
لأن ضمان التهمة نزول  
بالينة ويحل الكراهة

تستحق شيئا وإنما تستحق بشام العمل (قوله) فإن استعملت الخ) أي وعينه أنها أن استعملت الخ فهذا  
قر بنذالة على أن القصد بالعقد الأجارة (قوله) والفرق بينهما الخ) ظاهر أنه لم يفرق بينهما فيما سبق  
مع أنه قدم الفرق بينهما بالصيغة وبكونه بحساب ما عمل في الأجارة لا في الجعالة فكان الأول أن يقول  
ويفرق بينهما أيضا بأن السعالة الخ) (قوله) حين الترك) التحليل بذلك لمفعول ما قبل فصرح بجواز الأجارة  
على حل خشية لجل ويجوز ترك العامل في أثناء عمله مع أنه إذا تركه أي أثناء الطريق وحمله لم يخل  
شك أنه حصل له نفع فكان ينبغي أن لا يجوز الجعالة وحاصل الجواب أنه حين الترك لم يحصل للجامل نفع  
بل كان ذلك ضررا عليه لأن تركها أثناء الطريق يضره أيضا (قوله) وإذا وقع العقد على الحفر فما  
يك كان أجارة) أي أو صرح بالأجارة أو ذكر ما يدل عليها أو لم يذكر ما يدل على شيء أصلا فأن ذكر  
ما يدل على الجعالة كان بجعالة فسد لا لتفادع الجعالة عما قبل تمام العمل بأطلا بلا عرض وأما أن وقع  
العقد على الحفر فما أيلك فاصرح بالأجارة أو بما يدل عليها كقوله وإن استعملت قبل تمام العمل  
فلنك بحساب ما عملت كان أجارة وإن صرح بالجعالة أو لم يدل عليها كقوله وبشام العمل كذا كان  
جعالة وإن لم يصرح بأحد منهما ولم يأن بما يدل عليها فافترض العمل على الأجارة والجعالة ويكون  
فاسدا (قوله) حل) يقع الحلو ويكسب الألام مفردا ويضم الحلو ويكسر الألام جسا (قوله) أي أجارته  
أي سواء كان ذلك الحل ذيبا أو فضة أو حر بذهب أو فضة فهما أو أو غيرهما كعرض وطعام (قوله)  
إذا كان غير محرم الاستعمال والأمنع) ما ذكر من المنع مبني على ما أنه ابن تونس من أن السعالة في  
كراهة أجارة الحل أن السلف الصالح كانوا يرون أن طارته تركه وأنه أسقط الله تركه وسهل تركه  
طارته غير محرم الاستعمال وأما المحرم فتركه وأجابه لا على ما عمل به من العطاء الكراهة بأن أجارته  
تؤدي إلى نفسه باستعمال المستأجر وقد أخذ به في مقابلة نقد فكذا نفق مقابلته نقد أو غيرهما  
لا يخلص بمحققان هذا يقتضي كراهة أجارة مطلقا كان محرم الاستعمال أم لا ويقتضي عدم كراهة  
أجارته بغير النقد (قوله) كما يجازي مستأجر دابة) أي كما يكسر لمن استأجر دابة أن يؤجره له خفية فالصدر  
مضاف للفاعل ويحل الكراهة إن لم يؤجره له بغيره أو ببذله إذا كان مسافرا الأمانة وعدم الركوب  
للحل الثاني كراهة الب والافلا كراهة ولو كان غير مضطر للأمانة (قوله) ولا ضمان عليه إن ضاعت الخ)  
أي سواء قامت على الضياع بئذ أم لا (قوله) فيصور كراؤها لجل منه الخ) قيد النفسى جواز كراها إذا  
سكنت بمكره لئلا يعمل بما إذا أصهارها في السفر وأما لو كان المكره هو الذي سافر به النفسى منزلة التي  
الركوب وكذا ذكر ابن تونس عن ابن حبيب قوله اه بن (قوله) أي بكر لمن استأجره أو بالسهة الخ) قال  
عق الظاهر أنه يجري في التوب نحو ما تقدم فإذا استأجر ليعمل فيه شيئا فلا يكره أن يؤجره في حل  
منه (قوله) أي بكر بمن له الخ) مثل الشاب الكتب على الظاهر لا اختلاف استعمال الناس فيها (قوله)  
يضمن الأول) أي يفرق بين التوب والحاجة ونحوه في التوضيح ونحوه والظاهر أنه لا يضمن في التوب إذا كراه  
من مثله كالذابة والذي في المذونة أنه يضمنه إذا هلك بالذلة لغيره لا خلاف حال الناس في النفس ولا يضمنه  
هك بده اه بن (قوله) وإن علم عدم رضاه لم يجز) أي مع صحة العقد على الظاهر ويجوز أن يقال فساد  
لأن ذلك يشترطه أن لا يكرى مثله وهو مفسد العقد لا ضمانا فليس مقتضاها أن لا يضمنه (قوله) وكذا يعلم  
فقه وفرأض) كذا في المذونة وقال ابن تونس الصواب والأجارة على تعليم ذلك (قوله) بخافه أن يقل  
طلب العلم الشرعي) أي والمطلوب كثر طلبه ولأن الأجارة على تعليمه خلاف ما عليه السلف الصالح بخلاف  
القرآن فإنه يجوز الأجارة على تعليمه كما مر رغبة الناس في تعلمه ولو بأسره ولا أخذ السلف الأجرة على تعليمه  
أقوله عليه الصلاة والسلام لا آمن أحق ما أخذتم عليه أجرة كتاب الله تعالى (قوله) بالرم) أي بالغير والنسب

في أجاها التوب إذا جعل حال المكره وأما أن علمه رضاه فإثره علم عدم رضاه لم يجز (و) كرهه (تعليمه فقه وفرأض) وقوله  
باجرة بخافه أن يقل طلب العلم الشرعي وآلمن نحوه بيان كذا وأما تعليمه على الفرائض بالرم فلا يكره

(كَيْسَعُ كَبِه) أَيَّمَا كَرَوَكَا اسْتَكْبَحَ الْحَدِيثَ وَالصَّاحِبَ وَالنَّفْسَ (و) كَرِهَ (الْمَرْأَةُ يَلْعَنُ) أَيُّ نَظَرِيَّتٍ بِإِنْفَادٍ حَسْبَ لَاحِظَةٍ  
 حَمَالَةٍ الْقَرَاهَةِ وَالْأَحْمَتِ كَرَاهَةِ الشَّاذِ وَقَدْ تَقَعَّدَتِ الْمُسْتَهْلِكَةُ فِي صِدْقَاتِهَا وَتَلَاوَةً وَالنَّاسِبُ هُنَا كَرَاهَةُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْقَرَاهَةِ (و) كَرِهَ  
 (كَرَاهِفٌ) بَضْمُ الْمَالِ وَقَدْ تَخَفَّضَ وَهُوَ لِلدَّوْلَةِ الْقَضِيَّةِ مِنْ جِهَةِ كَالْفَرِيَالِ (١٧) (وَمَعْرُوفٌ) وَاحِدُ الْمَعَارِفِ قَالَ

لِجَوْهَرِي الْمَعَارِفُ الْمَلَاهِي

يُجَسِّلُ الْخُرْمَ وَالْأَعْوَادَ  
 وَالسُّنْطَرَةَ بِنَاءً عَلَى  
 كَرَاهَتِهَا (نُحْرُسُ) أَيُّ  
 نِكَاحٍ وَقِيلَ هِيَ جَائِزَةٌ  
 فِي النِّكَاحِ وَلَا يَزْنِي مَنْ  
 جَوَّزَهَا جَوَّازُ كَرَاهَتِهَا  
 وَالرَّاجِعُ أَنْ لَدُنَّ وَالْكَبِيرُ  
 حَاضِرٌ أَنْ لَعْنُ مَنْ مَعَ كَرَاهَةِ  
 الْكِرَاءِ وَأَنَّ الْمَعَارِفَ  
 سَوَامٌ كَالْجَيْعِ فِي غَيْرِ  
 النِّكَاحِ فَيُصْرَمُ كَرَاهَتُهَا  
 (و) كَرِهَ (كَرَاهَ كَيْسَعُ  
 كَافِرٌ) التَّجَدُّدُ مَعْدَانُ  
 كَافِرٌ لَعْنَتُهُ أَكْبَدُ وَهُوَ غَيْرُ  
 صَحِيحٍ فَكَانَ مَقْصِدُهُ أَنْ  
 يَقُولَ الْكَافِرُ أَنْ تَقْدِمَ  
 كَافِرٌ عَلَى كَيْسَعٍ وَاجِبٌ  
 بِهِ فَفَصَّلَ بَيْنَ الْمَعَارِفِ  
 وَالْمَعَارِفِ إِلَيْهِ يَقُولُ  
 كَيْسَعٌ وَهُوَ جَائِزٌ قَالَهُ  
 وَالْأَصْلُ كَرَاهَةُ الْكَافِرِ عِدَا  
 وَتَقْوَاهُ وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ  
 الْمَصْدَرِ مَعْمُودَةٍ أَيْ يَكْرَهُ  
 لَعْنُ أَنْ يَكْرَهُ عِبَسَهُ  
 أَوْفُسُهُ أَوْفُسُهُ الْكَافِرُ  
 حَيْثُ كَانَ الْكَافِرُ يَسْتَعِدُّ  
 بِعِلِّ الْمَلِكِ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَ  
 يَدِ الْمَلِكِ فَيُفْعَلُ بِمَحْرَمٍ  
 فَإِنَّ يَسْتَعِدُّ الْكَافِرُ بِعِلِّ  
 الْمَلِكِ كَيْسَعُ يَرُدُّ عَلَيْهِ  
 الْمَلِكُ وَالْكَافِرُ فَيُصْرِزُونَ  
 كَانَ تَحْتَ يَدِهِ كَاجِبِيرٍ

وَقَوْلُهُ فَلَا يَكْرَهُ إِلَّا أَنْ يَلْعَنَ ذَلِكَ صِنْعَةً (قَوْلُهُ كَيْسَعُ كَبِه) أَيْ وَكَذَا الْحَاضِرُ الْفَعْلِيُّ اخْتَلَفَ فِي الْإِجَارَةِ عَلَى  
 كِتَابِ الْعَرَفِ فِي بَيْعٍ كَبِهَ وَلاَ يُرَى أَنْ يَخْتَلِفَ الْيَوْمُ فِي جَوَازِ ذَلِكَ لِأَنَّ حَقَّ النَّاسِ وَأَفْهَامَهُمْ أَنَّ النَّظَرَ تَقَعَّدَتِ  
 قَوْلُهُ فِي الْعَالِمِ بِمَا كَتَبَ لَعْنَتُهُ بِسُوءِ الْعِلْمِ بِهِ (قَوْلُهُ وَقَرَاهُ يَلْعَنُ) أَيْ نَظَرِيَّتٍ لَانِ الْمَعْرُوفُ مِنَ الْقَرَاهَةِ  
 التَّدْرِيكِ وَتَلْعَنُهُمْ وَالتَّطَرُّبُ بِشَاقِ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ أَيْ نَظَرِيَّتٍ بِمَا كَرِهَ الْمَرْادُ بِتَقْطِيعِ الصَّوْتِ بِالْإِنْفَادِ (قَوْلُهُ كَرَاهَةُ  
 الشَّاذِ) اخْتَلَفَ فِيهِ فَقِيلَ مَا زَادَ عَلَى السَّبْعَةِ وَهُوَ يَخْتَارُ أَنْ يَحَاجِبَ وَقِيلَ مَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ وَهُوَ الرَّاجِعُ  
 (قَوْلُهُ كَرَاهَةُ الْإِجَارَةِ عَلَى الْقَرَاهَةِ) أَيْ بِالْحَقِّ وَعَكْسُ أَنْ يَقْرَأَ لَتْنُ ذَلِكَ بِأَنَّ شَأْنَ الْمَرَادِ وَكَرَاهَتَهُ  
 عَلَى قَرَاهَةِ لَعْنُ (قَوْلُهُ يَنْهَاهُ عَلَى كَرَاهَتِهَا) أَيْ كَرَاهَةُ الْكَافِرِ وَالْمَعَارِفِ أَيْ كَرَاهَةُ اسْتِمَالِهَا وَسَمَاعِهَا فِي الْعَرَسِ  
 فَإِذَا كَانَ اسْتِمَالُهَا وَسَمَاعُهَا بِكَرَاهَتِهَا كَانَتْ الْإِجَارَةُ عَلَيَّهَا فِي الْعَرَسِ بِكَرَاهَةٍ وَأَمَّا اسْتِمَالُهَا فِي الْعَقِيقَةِ  
 أَوْ الْإِشْنَانِ وَنَحْوِهَا فَحَرَامٌ فَيَكُونُ كَرَاهَتُهَا سَمَاعُهَا (قَوْلُهُ وَلَا يَزْنِي مَنْ جَوَّزَهَا جَوَّازُ كَرَاهَتِهَا) بَلْ  
 كَرَاهَتُهَا بِمَكْرُوهٍ وَدَوَانِ جَائِزَةٍ فِي سَبْعَةِ الدَّرَجَةِ أَوْ لَوْ جَازَ كَرَاهَتُهَا أَضَافِي الْعَرَسِ تَتَوَصَّلُ بِكَرَاهَتِهَا فِي غَيْرِهَا  
 (قَوْلُهُ جَائِزٌ أَنْ لَعْنُ) أَيْ خِلَافُ ذَلِكَ بِأَنَّ كَرَاهَتِهَا مَعْنَاهُ وَهُوَ قَوْلُ مَا لَفَّ فِي الدَّوْنَةِ وَعَلَى الْأَوَّلِ وَهُوَ الْجَوَّازُ  
 اخْتَصَرَهَا كَرَاهَتُهَا بِمَكْرُوهٍ وَنَحْوِهَا كَرَاهَةُ الْكَافِرِ أَيْ مَعَ كَرَاهَتِهَا مَعْنَاهُ (قَوْلُهُ وَأَنَّ الْمَعَارِفَ سَوَامٌ)  
 أَيْ فِي الْعَرَسِ خِلَافُ ذَلِكَ بِأَنَّ كَرَاهَتِهَا وَلَيْنَ قَالَ بِجَوَّازِهَا مَعْنَاهُ (قَوْلُهُ كَالْجَيْعِ) أَيْ الْكَافِرِ وَالْكَبِيرِ وَالْمَعَارِفِ  
 أَيْ كَالْجَيْعِ بِمَعْنَى فَتُفَصِّلُ أَنَّ الْكَافِرَ فِي النِّكَاحِ فِيهِ مَا قَوْلُ الْجَوَّازِ وَالْكَافِرُ فِي الْمَعَارِفِ ثَلَاثَةٌ  
 أَوَّلُهَا أَنْ يَزْنِيَ بِالْعَرَةِ وَهُوَ أَنْ يَجْمَعَ مَعَهَا إِبْرَاهِيمُ فِي النِّكَاحِ سَوَامًا أَوْ مَا فِي غَيْرِ النِّكَاحِ فَالْعَرَةُ فِي الْجَمْعِ  
 قَوْلًا وَاحِدًا وَقَوْلُهُ فِي غَيْرِ النِّكَاحِ بِشَبْلِ الْعَقِيقَةِ وَالْإِشْنَانِ وَالْقُدُومِ مِنْ مَفْرُوقِهِ (قَوْلُهُ وَأَقْدَمُ) كَافِرٌ عَلَى  
 كَيْسَعٍ أَيْ بَانَ يَقُولُ وَكَرَاهَ كَافِرٌ كَيْسَعُ وَكَرَاهَتُهُ بِكَرَاهَتِهِ أَيْ كَرَاهَتُهُ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَعْمُودَةٍ (قَوْلُهُ وَهُوَ  
 جَائِزٌ عَلَى قَالَةٍ) أَيْ كَالْإِشْنَانِ فِي الْإِشْنَانِ مَعْمُودَةٍ

فَصَلَ مَضَافٍ شَبْلَةً فَعِلَ مَا نَسَبَ هـ مَفْعُولًا أَوْ زَعَرَ قَالَهُ زَلَمَ بِسَبِّ  
 أَيْ أَحْرَأَنَّ بِفَصْلِ الْمَضَافِ الشَّبْلَةَ بِالْفَعْلِ مَا نَسَبَ الْمَضَافُ حَالَةً كَرَاهَتُهُ مَفْعُولًا وَطَرَفًا (قَوْلُهُ وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ  
 الْمَصْدَرِ لِمَعْمُودَةٍ) أَيْ الثَّانِي أَنَّ كَرَاهَةَ اسْمِ مَصْدَرٍ بِمَعْنَى كَرَاهَتِهِ وَغَيْرُهُ الْأَوَّلُ الْكَافِرُ مَنْ كَيْسَعُ لَهَا اسْمٌ مَعْنَى  
 مِثْلُ (قَوْلُهُ وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ لِمَعْمُودَةٍ) أَيْ فَلَا تَعْلَمُ بِذَلِكَ بِعَالِمِهِ (قَوْلُهُ وَلَكِنْ يَصْدُقُ الْخَطُّ) أَيْ الْأَنْ يَبْذُرُ بِمِثْلِهِ فَلَا  
 يُؤْخَذُ مِنْهُ الْكِرَاءُ (قَوْلُهُ لَاخَذَ) أَيْ لَاحِظُ أَخَذَ الْكِرَاءَ مِنْ بَعْضِ أَيْ أَوْ مَا لَوْ نَافَعَتْ ثُمَّ قَدْ أَخَذَ  
 الْكِرَاءَ مِنْ بَعْضِ قِيَسِهِ فَتَقْضَى النِّظَرُ مِنْ الْإِخْذِ نَحْوُ جَعْلِهِ قَدْ تَعَالَى قَالَهُ نَحْنُ (قَوْلُهُ وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ  
 الْإِبْرَاهِيمِ) عِلَالَةُ بِنِ الْفَتْحِ الدَّوْنَةِ وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَنْتَبِهُ بِمِثْلِ الْكِرَاءِ بِمِثْلِ قِيَسِهِ أَوْ يَكْرَهُ يَتَلَمَّنُ بِبَعْضِ  
 فِيهِ وَأَبْنَةُ غَيْرِهَا بِبَعْضِ الْإِشْنَانِ أَنْظَرُوا لَبِطْلُ هَلْ هُوَ عَلَى الْكِرَاءَةِ أَوْ الْمَتِّعِ فَعَلِي مَا تَقَالِبُ أَنْ  
 فَوَسَّعَ مِنْ مَصْنُوعٍ هُوَ عَلَى الْمَتِّعِ وَعَلَى مَا تَقَالِبُ عِيَاضَ هُوَ عَلَى الْكِرَاءَةِ لِأَنَّهُ قَالَ لَيْسَ مِنْ مَكْلَمِ الْإِخْلَاقِ أَيْ  
 لَكِنْ عِبَارَاتُ أَهْلِ الْمَذْهَبِ عَدَمُ الْإِبْرَاهِيمِ كَافِي ح فَعَلِي الْمُسْتَعْفِ الْفَرْقُ فِي عَالَمِهَا أَيْ كَلَامُهُ (قَوْلُهُ  
 بَاهِلُ) الْمَرَادُ بِالْأَهْلِ الزُّوْجَةُ وَالْأَمَةُ وَعَلَى الْكِرَاءَةِ أَذْلالُ الْمَصْدَرِ بِأَهْلِهِ فَوْقَهُ (قَوْلُهُ نَوْقُهُ) أَيْ  
 الْمَصْدَرُ بِمَعْنَى الْمَدْفُوعِ الْكِرَاءَةُ أَلَا تَعْلَمُ عَنْهُ وَأَوَّلِي مَا فِي الصَّلَاةِ قَطُّ وَمَعْنَاهُ بِالْأَهْلِ أَنْ السَّكْنَى فَوْقَهُ بِغَيْرِ  
 الْإِهْلِ جَائِزَةٌ لِأَنَّ مَعَادِ كَرَاهَتِهَا أَلَا تَعْلَمُ أَنَّ جَوَّازَ مَكْنَى الْجَلِّ الْمَصْدَرُ لِمَعْنَاهُ قِيَسُهُ وَمَعْنَاهُ فَوْقَهُ أَنَّ  
 السَّكْنَى تَحْتَ جَائِزَةٍ مُطْلَقًا بِالْأَهْلِ وَغَيْرِهِ بِنِ الْمَصْدَرِ الْكِرَاءَةُ أَلَا تَعْلَمُ (قَوْلُهُ إِنِّي أَخُ) وَقَالَ بَانَ نَوِي حَالَةً

(٣ - دَسُوقِي رَابِعٌ) شَبْلَةً بِمَعْنَى مَطْلُوعَةٍ وَفَضْلُهَا أَجْرُ مَا هَلْ وَكَذَا أَنْ اسْتَأْجَرَ فِي مَحْرَمٍ كَعَصْرِ خُرْمٍ وَرِي خَزِيرٍ  
 وَكَانَ يَصْدُقُ بِالْأَجْرِ عَلَى الْمُسْلِمِ إِذَا هَلْ (و) مَكْرَهُ (يَنْهَاهُ عَنِ الْكِرَاءِ) أَيْ لِأَخْذِهِ مِنْ بَعْضِ قِيَسِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَكْلَمِ الْإِخْلَاقِ  
 وَالْمَشْهُورُ عَدَمُ الْجَوَّازِ (و) كَرِهَ (سَكْنَى) بِأَهْلِهِ (نَوْقُهُ) أَيْ الْمُسْجِدَانِ بِنِ الْمَسْكَنِ قَبْلَ وَقْفِهِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِكَافِيَةٍ فِي الْمَوَاتِ فِي شَوْهِ  
 جَمْعُ عَكْسِهِ

فلا معارضة وأشار الركن الثالث بقوله (بمنفعة) متعلق بالمر والبايعين في أي صحت الاجارة بقا قد أو في مقابلته منفعة له شروط  
 أشار لها بقوله (تقوم) أي لها قيمة شرعا لو تلفت (١٨) احتراز عن راحة الراعي ونحوها فلا يجوز استصحابها للتم وكذا البائين

ونحوها للفرجة والذاتين  
 ونحوها للزينة والموانئ  
 والحدائق للاستغلال  
 والسراج للاستباح  
 وكذا آلات المهور وتقليم  
 الانعام اذا فقه لها شرعا  
 فلا تنفع اجارة ما ذكر  
 وتفسح ان وقعت ولا  
 اجزأ قدر على تسليها  
 فلا يجوز استصحابه أي أو  
 بهم بشاردا ونحو غير  
 مخلوك للزجر أو بعد  
 غيبة ونحو ذلك (بلا  
 استيفاء عين) أي ذات  
 (فصد) احتراز عن  
 نحو استصحابه لكل  
 ثمرة واستثنى من ذلك  
 مسئلة الفلز (واع) ولا  
 حظرت احتزبه من  
 استصحابه لخصه لخصه  
 شهر أو نقص ونحو ذلك  
 من كل منفعة محرمه  
 (و) بلا (تعين) يأتي بانه  
 ويحترز (ولو مصحفا)  
 لقراءة نفسه فصح  
 اجارته لواجب يجوز ابتداء  
 خلافا لان حجب  
 (و) (أو أراضه) أي  
 سكنر (أو أهاوند  
 انكشافه) هو حصل  
 المبالغة ان لو كان شأها  
 الانكشاف فلا نزاع في  
 الجواز كانه لا نزاع في  
 المص إذا كانت  
 لا تنكشف (و) (أو شبرا)

بناء المصدا وقوله بنده جعل فوقه السكنى بالاهل أو بنى علوا وسفلا لنفسه جعل السفل مصدقا لله على  
 التأسد وأبني الاعلى كتبها بالاهل (قوله) فلا معارضة قال بن أصل الجمع المذكور لان عبد السلام  
 وارثه ج واحد يقول اه وقال الناصر الثاني الكراهة فمناجمه على المنع سواء كان المصد  
 بنى للصلاة والكراهة كان التقييد سابقا على السكنى أو كان متأخرا عنها وهذا الجمل يحصل التوافق بين  
 ما هنا وما يأتي في الموات وذكر خش جوابا عن المعارضة بمحمل الكراهة على ما إذا كان المصد  
 متخذ الكراه وما يأتي من المنع فهو محمول على ما إذا كان غير متخذ للكره إلا ان حرمة على المتخذ للكره ولا  
 فرق بين ما بين كون السكنى بمصد التقييد أو قبله فهذه أحوية ثلاثة عن المعارضة وقد علمت أن الموافقة  
 للسفل قاله شارحا (قوله) تقوم بفتح التاء معالان الفعل لازم لا يفي به مجهول (قوله) أي لها قيمة  
 شرعا لو تلفت أي لكونها مؤثرة (و) ونحوها أي كالتفاح والمسك والوان يادقوله فلا يجوز استصحابها  
 للتم أي لان شرط راحة ما ذكر لا قيمة له شرعا لا لا يؤثر في ذلك المشهور والتأنيبه ان وحدها ما هو من  
 حرور الزمن عليه (قوله) والسراج للاستباح أي وكذا لا يجوز كراهة شيء في الزفاف من غير  
 وقد كسفي في مصر شمع القاعة (قوله) قدر على تسليها أي حسا أو شرعا فوجه فلا يجوز استصحابه أي  
 أو بعرضه أو بعد غيبة محترزا لا أول ومثله استصحابه أو كراهة شيء في الزفاف من غير قصد لا أول  
 أو بنى غير مخلوك للزجر وقد يقال لاحاجة لقولنا ونحوه بالاستيفاء عنه بقول المصنف لا في ولا حظرت فلا أولى  
 الشارح حذف محترزه من هنا (قوله) بلا استيفاء عين فصد أي حالة كون المنفعة ملتبسة بعدم استيفاء  
 عين فصد وهذا صواب بان لا يكون هناك استيفاء عين أصلا أو كان هناك استيفاء عين من غير قصد لا أول  
 كناية عن نية كرمها وحمل الثاني كناية عن التبرع للتصديق عليها وكناية الشاة لان فيه استيفاء عين  
 وهو ذهب نية مبالا بالاستعمال لكن ذلك غير مقصود (قوله) استصحابه لخصه أي أو شاة لا شاة نية  
 أو صوفها (قوله) مسئلة الفلز (واع) وكذا مسئلة استصحابه أرض فيها بئر أو عين ومثله استصحابه شاة فيها  
 اذا وجدت الشروط كما يأتي فان فيه استيفاء عين فصد أو حرق الماء (قوله) ولا حظرت باللفظ المهمة أي  
 منع أي حاله كون المنفعة ملتبسة بعدم الحظر (قوله) ونحو ذلك من كل منفعة محرمه أي كاستصحاب  
 حائض أو حجب أو كراهة السكنى بمصد كما يأتي وكذا استصحابه على استصناع أو تمنع نقد (قوله) ولا تعين  
 أي وحال كون المنفعة ملتبسة بعدم التعين على المؤجر فلا تنفع الاجارة على صلاة الصبح مثلا (قوله) ولو  
 مصحفا مبالغة في الصحة اذا توفرت الشروط كما أشاره الشارح أي تنفع الاجارة اذا توفرت شروطها هذا  
 اذا كان المستأجر غير مصحف ولو كان مصحفا (قوله) خلافا لان حجب حيث قال منع اجارته  
 لا يسهل ان اجارته كالش لقرآن وبعه عن الورق وانط وقد رد المصنف عليه بولوك من مقتضى الرد عليه  
 أن تكون المبالغة في الجواز وحيث فهو مبالغة في حذف فكهة قال ونحوها اجارة اذا توفرت الشروط  
 هذا اذا كان المؤجر غير مصحف ولو كان مصحفا وحمل جواز اجارته انما بقصد المؤجر بآثاره التبرع والا  
 كرهت (قوله) ولو أراضه ماؤها أي كرمها ماؤها حتى علاها وحمل الجواز انما يحصل نقد الاجارة  
 بشرط بان يحصل نقدا أصلا أو حصل تطوعا وأما وجه النقد بشرط فسد العقد هذا هو الصواب كما في  
 بن خلافا لما في عين من أنه متى حصل النقد ولو تطوعا منع (قوله) واستصحابه لخصه أي أو شاة لا شاة  
 استأجر بغير تلك مدة الشاة كذا لاخذلها وكذا اذا لفت له أشرع عليها مدة الشاة كذا وكذا فقه من عندي  
 فاذا انقضت الشاة مرددت اليك كما يقع ذلك عندنا عصر (قوله) فلا يجوز أي أن لا فيه استيفاء عين  
 فصد والمطالبة الاجارة على العقد على الشبر لاخذلها وهي المقابلة الشاة لاخذلها بما لا له ليس فيها

لتصنيف (عليها) لان الانتفاع بها على هذا الوجه مما تأثر به وينقص قوتها فهي منفعة تتقوم  
 وقوة (على الاحسن) بفتح الهمزة المبالغة أشار إلى محترزه بعض ما تقدم من القيود قد كرهت زوجه بلا استيفاء عين فصد بقوله  
 (لا) استصحابه (لا) أخذلها (أو) استصحابه (شاة فيها) أي لا أخذلها يجوز

الأذا اشترى لبن شاة أو شاتين غير معتنين جزافاً من شياه كثيرة عند

(١٩)

البائع كعشرة فأكثر متساوية في اللبن

عائد في إبان الحلاب مع

معرفة وجه حلابها

لاجل لا ينقص اللبن

قبله والشرع في الأخذ

يوم العقد وأقره فيصور

وكذا أن وقع على الكيل

ككيل يوم رطلين من لبن

شاهك بكذا (واغتفر)

اشتراط ادخال (ما في

الارض) المكتراة وجعية

من الشجر الخمر (مالم

يزد) مانها أي فتمت (على

الثالث) أي ثلث الجميع

فان زاد لم يغفر وتقص

الاجارة وتعتبر الثالث

(بالتقويم) ولا يعتبر ما

أكرت به لانه قد زيد

ويتقص فيقال عاقبة

الارض أو النار اذا

أكرت بلا غير منبر

فيقال عشرة فيقال

وما قسمه التربة في ذاتها

بعد استقاط كلتها فيقال

خمس أو أقل فتصدق

اه الثالث وأقل ولو

فيل قيمته ستة أو أكثر

يخصر ولابد أن يكون

طيب التربة في مسنة

الكراة وأن يكون شرط

ادخاله دفع الضرر وأما

الزرع فلا يجوز ادخاله

الأذا انقص عن الثالث

فان أكرت مشاعرة

لم يجوز ادخال شيء وذكر

مفهوم لا خطر بقوله

(و) لا (تعليم غناه) بكسر

بيع منفعة وانما فيها سبع ذات فلاحاً لا كرهه في محذور بلا استيفاء عن قصد الأنا يقال العا هنا  
ذكرهما منظر المادخل عليه التصاقدان وعبرابه (قوله الأذا اشترى لبن شاة الخ) حاصله ان شراب لبن  
الشقاق ضرعه لا يكون منوعاً لمطالbare تارة يكون منوعاً كامراً وتارة يكون جائزاً بشرط عرفان اشتراؤه  
جزافاً كان يقول اللبن اغنام مثلاً كثيراً فاشترى منك لبن شاة أو شاتين من هذه الشياه أخذ كل يوم خمسة  
شهر وبشرط خمسة اشتراؤه على الكيل وان كان الشراء جزافاً فلا بد في الجواز أن تكون الشاة التي اشترى  
لبنها قليلة وان تكون غير معتنة وان تكون من جهة شياه كثيرة وان تكون كلها أو كلها باع وان تكون  
متساوية اللبن عادة وان يكون البيع في إبان الحلاب وان يعرف قدر حلاب الجميع وان يكون الشراء لاجل  
لا ينقص اللبن قبله وان يشترع في ابتداء الأخذ يوم العقد أو بعده يقرب وأن يهل اللبن لانه سلم (قوله  
من شياه كثيرة الخ) انما اشترط التعدد بكثرة لأن الغالب ان التعدد لا كثير لا يغتفر كله في وقت فإذا مات  
العض في بعض الموف قال طلق وتصور المسئلة شراء شاة أو شاتين غير معتنتين من الكثير هو ما ذكره  
عجج تبعاً لمد خطايل الصواب حكمها في المدونة أن الجواز للشرط بالشرط جواز شراء لبن القيم الكثرة  
كالعشرة كان يقول لنقص أشترى منك لبن هذه العشرة شياه كل يوم مدة شهر بكذا فيصور ان كانت  
ملوكة فالباع وكانت متساوية في اللبن وكان الشراء في إبان الحلاب وان يعرف قدر حلابها وان  
يكون الشراء لاجل لا ينقص اللبن قبله وان يشترع في الأخذ اللبن وأن يهل اللبن (قوله في إبان الحلاب) أي في  
زمن الحلاب لا اختلاف الحلاب في غيره (قوله مع معرفة وجه حلابها) أي قدره لاجل ان يعلم البائع قدر  
ما باع والمشتري قدر ما اشترى (قوله وكذا ان وقع على الكيل) أي فيصور كان يقول لنقص أشترى منك كل  
يوم رطلين من لبن شاهك مدة شهر بكذا واشترى منك مائة رطل من اللبن كل يوم أخذ منها خمسة أو رطل  
بكذا لكن بالشرط التقسمة ما عدا الشرط الاول وهو تعدد الشياه التي عند البائع وكثرتها وكذا لا يشترط  
معرفة وجه الحلاب لأن العقد يتعلق بالكيل فلا غرر ويحذف الشرط كون الشراء في إبان وان يكون  
لاجل لا ينقص اللبن قبله وان يشترع في الأخذ من يوم العقد أو بعده ما لم يمتد وان يسلم ر  
الشياه التي غيره وأن يهل اللبن لأنه سلم (قوله واغتفر الخ) يعني أن من أكرى أرضاً أو داراً فاشترى منبر  
لم يبد صلحاً فيصور ذلك المكسري اشتراط دخول الشجر في عقد الكراة كان الكراة وجعية وكان  
طيب التربة في مسنة الأجارة وكانت قيمة الثمر الثالث خافل بالتقويم وان يكون اشتراط دخولها لاجل دفع  
الضرر فان تخلف شرط من هذه الأارة بقوله لا يجوز اشتراط دخوله في عقد الكراة فان اشترط دخوله فقد  
العقد (قوله من الشجر الخ) أي الجبال انشتره لم يبد صلحاً أما لو كان قد بد صلحاً وقت العقد جاز  
اشتراط دخوله مطلقاً لو كانت قيمته أكثر من الثالث لانه بيع جارته لم تكن مستفلاً (قوله مالم يزاد الخ) أي  
مدة عدم زيادة قيمة مانها عن الثالث ان كانت قيمته الثالث أو أقل فالثلث من حيز البسر (قوله بالتقويم)  
أي تقويم كل من الارض والأداء والتقويم الثمرة (قوله لانه) أي ما أكرت به قد زيد أي الفقة وقد  
يتقص عنها (قوله في مدة الكراة) فان كان عليها بعد فراغ مدة الكراة فالثلث مطلقاً لو كانت قيمته أقل من  
الثالث (قوله الأذا انقص عن الثالث) أي الأذا انقصت قيمته عن الثالث مع بعضه الشروط لان كانت قيمته  
نشاقد شد وفي اشتراط دخوله في عقد الأجارة كما شد وفي مساواة حيث اعتبره وانما بشرط مالم يمتد  
في مساواة الأصول (قوله لم يجوز ادخال شيء) أي لا من الثمر ولا من الزرع (قوله وتعليم غناه) أي ومنه لا  
الطرب كالزمر والعود (قوله بكسر الفين والمدة) أي أو ما يقصها مع المدفوع والنفع (قوله لا يدخل حائض  
الخ) يعني أنه لا يجوز إجاره الحائض أو الحائض أو الكافر لخدمة المصد له يقرب على استيفاء المنفعة  
العقد وعليها الحظر وكما منع إجارته ذكر لخدمة المسجد عن تقرير الناس في الوفاق التي لا تاتى في شرعا  
الامن الرجال كالأمانة والخطابة والأذان فتقرب من فيها لمطل لأن شرط صحة التقر بأن يكون المقر أهلاً  
لما قرره فيه كذا قرر أيضاً العدوى (قوله وينسخ) أي عقد الأجارة متى اطاع عليه وأما عقد البيع فانه

حائض المسجد) أي تلذمت (وإدراة تشدد كنية) أو جمها ففساها (وإجارة) (كبيه بالذيل) ويقص من حق الماطع عليه



(وتصدق بالكرام) جميعه انما طلع عليه بعد انقضاء مدة الاحارة فادار وجانب الزمان الذي فسخت اليه انما طلع عليه في الاثنا  
 وفضله الثامن في بيعه ذلك (على الاربع) أي تزده على الثمن لو بيعت للمالك وكذا زاد الكرامة لارض اذا كبرت فذلك على الكرامة  
 اكبر من الارز في كبره زرعين (٣٠) بقوله (ولا يجوز الاجارة على متعين) أي مطلوب من كل شخص بعينه ولا يصح فيه التبايع ولو

لا يصح جليل قوله وتصدق بفضله الثمن (قوله وتصدق بالكرام) أي في مسألة كراهية الفتح والمراد بالكرام  
 الاجرة التي اكترت بها الدار ذلك (قوله وبفضله الثمن) أي بان يقال ما يبايعون في هذه الدار وهذه  
 الارض لمن ينفذها كنيسة أو خماره يقال خمسة عشر ثم يقال وما تساوي لو بيعت لمن ينفذها كنيسة  
 ولا خماره يقال عشرة فيصدق بالقيمة الزائدة على ما ربحه ابن تونس والفرق بين الكرامة والبيع انهما  
 كان يعود للكرام ما الكرامة يمكن عليه ضرر كثير فذلك لزمه التصديق بالكرام جميعه بخلاف البائع فانه  
 لا يعود اليه ما باعه فلو وجب عليه التصديق بالجميع لاستدبره (قوله على الاربع) أي على ما ربحه ابن  
 تونس من اقول ثلاثة قيل انه يتصدق بالثمن والكرام وقيل بفضلهما وقيل انه يتصدق في الكرامة بجميعه  
 وفي البيع بفضله الثمن وهذا ما ربحه ابن تونس وسعى عليه المصنف (قوله وتذاكر ائمة الكرامة لا يرضى)  
 حاصلة ان الارض يتصدق بها الفضلة في كل من بيعها وكراهية اختلاف الدار فانه يتصدق بالفضلة في بيعها  
 وبالكرامة جميعه في اجارتها وهذا ما نقله ابن عرفة عن عبد الحق والذى نقله الوفاق عن ابن تونس ترجيح القول  
 بان الارض كذلك ارفى انه يتصدق بكل الاجرة في اجارتها وبفضله الثمن في بيعها انظر من (قوله ولو غفر فرض)  
 أي هذا اذا كان المطلوب من كل أحد فرضا بل ولو كان غفر فرض أي بان كان مندوبا كركعتي الضيق وأدخل  
 بالكاف جمع المندوبين من الصلاة والصوم وأما المندوبان من غيرهما كالكثرة والقرائة فانه يجوز الاجارة  
 عليهما وذكري ابن فرعون أن يجوز الاجارة على قراءة القرآن على وصول ثواب القرآن في قرآن لاجله  
 كالتة ثم استدلل على أن الاربع وصول ذلك بكلام ابن أي زيد وغيره انظر من (قوله فلا يجوز الا استخار  
 عليها) أي تحضها العبادات وأما لفعل والجل فانه لما اشارت في الصورة اشياء كثيرة فلهذا تمحض  
 بصورتها للعبادة (قوله ووعين) أي بالاشارة أو العهدة في عقد الاحارة وجوباً أي فان لم يعين فسدت  
 (قوله الا يصح أن يكون المقار) أي المستاجر في الذمة لانه لا يفي اجارته الا بمعين بالاشارة اليه أو بال  
 العهدة من ذكر موطنه وحدوده ونحو ذلك مما يختلف به الاجرة وهذا يقتضي تعيينه (قوله استؤجر) أي  
 المبادر (قوله ووعين عمل) فاذا قال استأجر منك جلازاً كبره لك في عمل وجب ان يعين العمل من كونه  
 شقفاً أو شقة أو حفرة (قوله ان لو وصف المذ كورات) أشار بهذا الى أن الشرط راجع للجميع وعلى هذا  
 خالفه البعض من أنه اذا وصف من الرضيع من غير اختبار رضاعه كمن في جواز الاجارة موافق للذهب  
 (قوله لكن البناء على المبادر الخ) ويستند فالشرط راجع للجميع مما تقدم أي ما عدا المبادر لانه راجع  
 للجميع (قوله لعدم وجوده) أي البناء على المبادر حين العقد حتى انه يعين بالاشارة اليه (قوله ودابة  
 اكبر من كروب) مفهومة انها لو اكترت لعل أو استأفها وحسن فلازم تعيينها وانما يجب بيان ما يختلف  
 به الاغراض (قوله اذا لم تكن مضمونة) أي الشارح بذلك للاشارة الى أن قول المصنف وان ضمنت عطف  
 على محذوف أي ويعتد دابة كروب ان تكن مضمونة وان اردت العقد عليها يعينها وان ضمنت الخ (قوله  
 وان ضمنت) هو التخصيص لقولهم مضمونة أي وان اردت العدة على مضمونة أي متعلقة بالذمة (قوله بان  
 لم يقصد من دابة) أي كان قال اكترت منك دابة وقوله فيمن ونوعه كورة أي قالوا حبذ كرماد كرم  
 الخيس وما معه ما لم يوصف كدابة الجراد والسوداء وعلم منه انه لا من تعين العقود عليها سواء كانت  
 معينة أو مضمونة لكن تعيين العينة بالتحصيص يكون بالاشارة اليها أو بال الة العهدة وتعين المضمونة يكون  
 بذكر جنسها ونوعها والذ كورة والاثونة أو بالوصف كدابة البشاء أو السوداء (قوله كابل أو يقال) أي  
 كابل اكترت منك دابة من الابل أو من البغال أو كرها لعل كذا بكنا (قوله أي صنف) أشار الى أن المصنف

غير فرض (كركتي  
 الفرس بخلاف الكفاية)  
 كفسل الملت أو حمله  
 فيصح الاستئجار عليه  
 ما لم يتعين بخلاف صلاة  
 الخنازة فلا يجوز  
 الاستئجار عليه مطلقاً  
 (وعين) في عقد الاجارة  
 وجوباً (متعدي) القرائة  
 أو مسوعة لا يختلف حاله  
 ذكاهو بلان (ورضيع)  
 لا اختلاف حاله بذكره  
 الرضاع وقيل (و) عين  
 (دار وحاولت) وجام  
 ونان ونحوه اذا لا يصح  
 أن يكون المقار في القيمة  
 دوس  
 (و) عين (بناء على  
 جسد دار) استؤجر  
 لئانه عليه فذكر قدره  
 طر لا وعرضاً كونه  
 مطلوب أو غيراً وغيرهما  
 بخلاف كرامة الارض  
 لئانه عليها فلا يشترط  
 تعيين ما يبنى فيها من  
 كونه من حجر أو طوب  
 (و) عين (عمل) بفتح  
 أوه وسكسر ثالثة  
 ما يركب فيمن شقة  
 وشققت وحقة لانه  
 يختلف باختلاف  
 العينة والشيء والطول  
 والقصر وأما بكسر أوه  
 وقع ثالثة فعلاقة السلف

(انتم لو وصف) المذ كورات فان وصفت وصفات ما هي كني لكن البناء على المبادر لا يمكن فيه الا الوصف لعدم وجوده أطلق  
 حال العقد (و) عين (دابة) اكترت (كروب) عليها بالاشارة الحسية أو بال العهدة ولا يمكن الوصف اذا لم تكن مضمونة في الذمة بان  
 قصدتها (وان ضمنت) في الذمة بان لم يقصد من دابة (فخيس) أي فاللزم تعيين جنسها كابل أو بغال (نوع) أي صنف كمراب

ويخت (وكرة) أو أوثنة فالوصف في هذا الباب يقوم مقام التمين من حيث صحة العقد فقط والحاصل أن القايه وغيره لا يركب  
أوغبر لا يفي صحة الإجارة على ما بين التمين ما ذات أو الوصف لأنهم إذا عرفت بالاشارة انقضت الإجارة بطلانها والأول وعلى ردها  
عليها ولو قال ذلك المصنف أو المراجع وليس في غيرهما احتمال إبطالها ما لم يقل غرض أو أتى بأمر أو كمال أو كمال المصنف  
لا يفسد ذلك فكان عليه أن يقول بعد قوله ويجعل ودابة وسفينة وغيرهما أن الوصف (٢١) وتعين بالاشارة ولا يقتضيه (وليس

أطلق النوع وأراد به المصنف كعصا وعراب ورذون وعري فإنه أطلق الجنس وأراد به النوع من أجل ويقال  
الخ (قوله) لأنها إذا عرفت بالاشارة أي أو بالالتماس أو كان المناسبات يقول فالب كان نصيبا بالذات بان  
عرفت بالاشارة الخمسة أو بالالتماس العهدة أو كمال (قوله) والاملا أي والتمين بالاشارة الخمسة بل يذكر  
الجنس والنوع والذكر أو الأوثنة أو بالوصف كذا ينزل المصنف وأما الوصف فلا يفسد العقد بطلانها وعلى  
ردها الخ (قوله) ولو قال الخ مبالغة في عدم الفسخ ولو ردها الخلف (قوله) لا يفسد ذلك أي لا يفسده إذا  
قال ذلك المصنف أو المراجع وليس في غيرهما من قبيل التضمنة التي لا تنسخ الإجارة بطلانها لعدم ذكر الجنس  
والنوع فلهذا المصنف حذف قوله أن الوصف من هذه الالتماس عليه فكان له قال وإن عرفت فليس  
نوع وذكره أن الوصف والحاصل أن المضمونة لا يضمن تعينها ما ذكر الجنس وما عده وإما الوصف  
(قوله) ويجعل ودابة وسفينة أي وعين عمل ودابة وسفينة (قوله) والالتماس أي وإن لم تعين بالاشارة بل  
بذكر الجنس والنوع أو بالوصف فمضمونة (قوله) أن يقر أي ويجاز أن يقرى كأن تقول أو يكون معه  
مشترك بما عده أو قال بعد وهذا التفصيل في راع استوفى على رعي عدد من الغنم كما قال الشرح وأما راع  
ملك جميع عده فأجر خمسة وليس له ذلك مطلقا فلو رعى على الأثرى أم لا (قوله) الإعراب استأنس الأول  
وهو قوله وليس راع رعي آخر مع شرطه والمعنى ليس راع انقضت قوته رعي آخر الإعراب بما عده على  
الرعي فيصير رعي الأثرى مع الأول ولا يصح استأنس من الشرط وحده لعدم المعنى إذ يصير المعنى الأول  
يكون عدم قوته بمشارك مع أن المشاركة ليس سببا في عدم القوت وقوله الإعراب أو تقول تصرخ بغير  
الشرط وانما صرح به مع اعتباره لأجل تقييده بالجنس الحالية وهي قوله ولم يشترط خلافه (قوله) بحيث  
يقرب على رعي الأثرى أي ولو كانت الأثرى كثيرة (قوله) ولم يشترط رابع لقوله الإعراب أو تقول  
خلاف ظاهر الشرح من رجوعه لقوله أو تقول فقط أي الإعراب أو تقول الأول والحال أن رعي الغنم لم  
يشترط على الرعي خلافه فإن كان معه معاون بما عده أو قلت واشترط عليه عدم رعي غيره لم يجره رعي  
آخر (قوله) فأجره لمشارك أي تخيير أو أن شأنه معه مشاركة الأول من مساهمة قصص وطريق معرفة  
ذلك أن يقال ما أجرته على رعيها وحدها فإذا قبل عشر مثلاً قبل وما أجرته إذا كان بها ما مع غيرها فإذا قبل  
عشرة فقد نقص الجنس فصرفه مشاركة بين بقصه خمس المسمى ويرأخضها أجره بقصه ويدفع له  
المسمى بثلثه ويجري مثل هذا في كل شيء كغيره لعدم الخ (قوله) فإن لم يقرض عليه شيئا أي فإن لم يقرض على  
الأول شيئا ما استأجر عليه (قوله) فإنه يخط من كراهته أي لا يقرضه بغيره مع ما عده أي الثاني (قوله)  
براع آخر رعيها أي لم يقرضه راعي الأثرى لا يقرضه لمساهمة من تعذيب الحيوان (قوله) فإنه يعلم أي  
لأن العرف يشهد أن المظالم يفسر ما أجلاو يكون شاهد المظالم (قوله) وعلى أي عند عدم الشرط  
والاقتضاؤه مقدم عليه عند وجوده (قوله) في كونه على المالك أي مالك الرعي (قوله) فيقضي مجازي  
به العرف أي فإن جرى بان ذلك على المستأجر بالتمتع وهو الحياض والطمان والنفقة في بعله عند  
الانتازع وإن جرى ببله على رعيه بالتمتع أو بغيره ببله (قوله) ودقيق جعل الفسخ على صاحب  
الدقيق إنما يظهر إذا كان هو صاحب الطمان بان استأجره أنما يطين في فناء دقيقه وأما الاستأجر أنما

ما استأجره عليه فلا كلامه وفهم من قوله فأجره لمشارك وقوله أجره أنه لو عمل مجازاة فانه يسقط من كراهته بغيره ما عده (ولا يرضه)  
أي الرعي (رعي الولد) الذي تلده الفقرة رعي رعيها إن أتى لها راع آخر رعيها أو يجعل لأول أجره في تقدير رعي الأول (العرف) فإنه يعمل  
به (وعليه) أي العرف أيضا (في الخط) في كونه على المالك أو على رعيه (في نفس الرعي) المستأجر والمطعم في كونه على  
المالك أو المستأجر (وفي) (أه) بانه يفيض مجازي به العرف في هذه الأشياء إذا العرف فاعلم من قواعد الفقه (والا) يكن عرف فبما  
ذكر (فعل به) أي رعي الشيء المصنوع من قوب ودقيق وسعدا وذلك (عكس كافي) بكسر الهمزة وفتح كافي والمراذبه

تأرك عليه من رذعة أو شئ أصغر منها (وشبهه) كسرج وحوية ويطام وسقود فيعلم فيها بالعرف والأعلى رب الدابة على المذهب  
 وعندئذ يحكم الألف وشبهه حكم الخط وماعه انه هو على ربة في الموضعين لا عكسه وأجيب بأن مراده العكس في التصور لا الحكم  
 وهو أن في الأول مكره وعلمك (د) عمل بالعرف (في) السور والمنازل) وقد راد الألف بها (والمعاليق) جمع معقوق يضم الميم  
 كمصفور وعصافير أي يحتاجها المسافر من (٣٣) لمخومين وزيت وصل (والزائلة) ما يجعل فيه المسافر حاجته من خبز ونحوه

فإن لم يكن عرف موجب  
 التبيين في السير  
 والمنازل والألف  
 الكرامه وأما في المعاليق  
 والزائلة فلا يفتخ  
 ولا يلزم المكري حملها  
 (وفي) (وطائه) أي  
 قرشه وأولى غطاء  
 (بجمل) حلا أو أمانا  
 فإن لم يكن عرف لم يلزم  
 المكري (وبدل) نقص  
 (الطعام المحمول) يأكل  
 أو يبيع فإن لم يكن عرف  
 فطعمه وزن الحمل الأول  
 وأما عكسه كما إذا  
 استأجره على لقطار  
 الببلد كذا فما يبيع  
 حتى زاد فلا يزمه الأجل  
 الوزن الأول (وتوفره)  
 أي الطعام المحمول إذا  
 أراد به أن يوفره من  
 كل أو يبيع وأراد  
 المكري تخفيفه حمل  
 بالعرف (كسرج  
 العليسان) بفتح اللام  
 وقد تكسر وتضم  
 (قائمه) أو بلا أي أن  
 من استأجره أو استأجر  
 قصاص الجسه فانه يجب  
 عليه أن يزعه في ذات

الطاحون لطحن فيها التماس أو لنفسه كان النقش عند عدم العرف على صاحبها الأعلى صاحب الدقيق  
 والحاصل أنه عند عدم العرف النقش لازم لرب الراس سواء كان هو صاحب الدقيق بأن استأجر من يطحن له  
 عليها أو كان الدقيق لغيره بأن أجره لرب الدقيق (قوله أصغر منها) أي وهو المسمى عند التراسين غارية  
 بنشد يد الميم والياء (قوله على المذهب) أي مذهب المدونة خلافا لظاهر المصنف من أنه في المكري الذي  
 أكثرى الدابة (قوله وهو أنه) أي الرب في الأول مكره لأن صاحب الثوب أكثر الشغل وصاحب الجدار  
 أكثر السور ورب الراس مكره ومستأجر لم يطحن له قمحه على ربه (قوله في أحوال السير) أي من كونه  
 باله وبنه أو وحده أو متوسطا ثم إن قوله في السير عطف على قوله في الخط وأعاد الحارث لأنهم أنه عطف  
 على الألف فتسلط عليه العكس (قوله والمنازل) أي مواضع التزول (قوله أي ما يحتاج به المسافر من  
 لمخومين) أي من وهاء مخومين فإذا أكثر بت جلاته تركه في السفر فلا يزمه به حمل وطعمه السمين إلا  
 بالعرف (قوله من خرج ونحوه) أي فإذا أكثر بت دابة تركها فخرج جمع في حمل الخرج والصندوق للعرف  
 فإن لم يكن عرف فلا يلزم رب الدابة حمله (قوله ووطائه يعمل) أي أن ما موضع تحت المكري في الحمل من  
 قرش يرجع في الأتيان وفي حله للعرف فإن لم يكن عرف فلا يلزم الجلال الأتيان بولا حله (قوله وأولى  
 غطاء) أي لعدم الاختصاص عنه غالباً (قوله وبديل الطعام المحمول) أي وبديل نقص الطعام المحمول في  
 الكلام حذفه صف وحاصله أنه إذا نقص الطعام المحمول يأكل أو يبيع أو نحوها وأرد صاحبه يعض  
 يده وامتنع المكري فانه يرجع للعرف فإن جرى عرف بصله حمله على كل طريق الملح فإن المكري  
 يدخل مع المكري على وزن معين مع علمهما قمحه على كل وعطف كل يوم فإن لم يكن عرف على رب الدابة حل  
 الوزن الأول المشروط لتسام المسافة المكررة (قوله الطليسان) هو الثوب الذي تغطي به الرأس (قوله  
 أو استأجر قيساً الخ) أشار بذلك إلى أن الطليسان لا مفهوم بل الثوب كذلك (قوله في أوقات تزعمه عانة)  
 أي كوقت القبولة والليل (تنبيه) مما يرجع فيه للعرف عند عدم الشرط ما إذا أكثرى على حمل  
 متاع دواب إلى موضع فاعتبر من هرقي الطريق كالنيل لا يحازل بالمركب فتعدي كل من الغاية والحمل  
 على ربه إلا أن لا يعلموا به ولا تعدياً للجميع على رب الدابة (قوله من مزجر ومستأجر) أي وهذا الصنيع  
 أول من قصر فت في الثاني حيث قال وهو أي المستأجر أمين فعلى هذا يضمن الرائي إذا أدى الصنيع  
 أو التلف وهذا وإن قيل به في الرائي المستأجرين قوم كالصانم اللينة تصدق لكنه ضعيف وقد ألف  
 صاحب الميلاء ما في الرد على صاحب ذلك القول وصح ذلك أبو الحسن بن زمرال ألف رسالة في الأجر  
 والمنازع وتعرض فيها الرد عليه (قوله كان) أي المقصود حمله ما يقبض عليه كالثوب أو لا كالدابة (قوله  
 ولا يخلط غيره) هذا قول ابن القاسم (قوله وقيل يخلط ما قرئت) أي أنه يخلط على التفریط وأما الصنيع  
 فيصدق فيه من غير يخلط عليه لأن الصنيع ناشئ عن تفریطه غالباً فيكتفي بحلفه ما قرئت وفي المسئلة  
 قول ثالث أنه يخلط مطلقاً أي على الصنيع والتفریط (قوله ولو شرط الخ) يعني أن الضمان ساقط عنه ولو  
 شرط عليه أن لم يأت بسمة مامات منها كان ضماناً لم يأت بها فهذا الشرط لا يلزم الوفاة بخلافه قال

نزعه عانة فإن اختلف العرف ليسه وتزعه لزمه بيان وقت نزعه وأدوم لم يسلم (وهو) أي بالضمان  
 من بولي العقود عليه أو من بولي العين المؤجر من موجب البائع كراعي ومستأجر كذكرى الدابة ونحوها (أمين فلا ضمان) عليه أن لا يبيع  
 الصنيع أو التلف كان مما يشاء عليه أو لا يخلط إن كان متعاقداً للصنيع وما قرئت ولا يخلط غيره وقيل يخلط ما قرئت وأما على عدم  
 الضمان بقوله (ولو شرط) عليه (أبائية) أي الضمان (أن لم يأت بسمة الميث) فلا ضمان وإن لم يأت بها لكن كلامه يورهم صحة عقد الاجارة  
 مع الشرط للذكر كرمع أنه يفسد لانه شرط متاخر اقتضى العقد فلهذا جاز المثل سواء زادت على التسمية أو نقصت عند بيان القاسم لا

بالضمان (قوله) أو غير الخ) عطف على شرط فهو داخل في حيز المبالغة وحاصله أنه إذا استأجر على حل دهن أو طعام كسمن أو عدل أو على حل آنية على رأسه أو على اكتافه أو على دابته فصرنا وعثرنا الدابة فأنكسر ذلك المحمول والخال أنه لم يتحقق فعله ولا يسقط الدابة فانه لا ضمان على ذلك المستأجر بالفتح على العتمة وما ذكره المصنف من عدم ضمان المستأجر بالفتح على الجمل إذا عثرنا أو عثرنا دابته فلف المحمول لا ينافي قولهم العمود والخطأ في أموال الناس سواء لأن قولهم مفيد بما إذا لم يكن الخطأ أمينا وهو معنا أمين الأخرى أن من أذن له في قلب شيء فسقط من يده فلا ضمان عليه وإن سقط على غيره فأنكسر ضمن ماسقط عليه لا ماسقط وفي حادثة السبد على عتي ضمن السقاء كسر الزر ولا يضمن ماسقط من يده كقطعه لأنه مأذون في رفعه وقوله أخير رجل أي جبر استؤجر على الحمل على رأسه أو على اكتافه (قوله) فلا ضمان أي إن صدقه به في دعواه أنكساره من غير تعدا وكان كسره بالضرر أو حضرته وكيله أو قامت بينة بصدقه ولم ير بالضرر به في ربه مصاحته ولو في بعض الطريق فإذا أصبح في بعضهما فارقه فادعى تلفه بصدقه فارقته فانه يصدق كافي التوضيح وذلك لأن مصاحبة بعض الطريق ومقارنته في بعض الدليل على أنه اعتا فارقته لما علم من حفظه ومقرره (قوله) إلا أن يضمن إن لم يصدق به الخ) يؤخذ من هذا أن المستأجر بالفتح ليس بأمين في الطعام وإنما قال من حق المصنف أن يأتي بصيغة الاستثناء من قوله وهو أمين فنقول لا في حمل فهو طعام مما يتسارع إليه الأدعي وأما البراءة والعرض فالقول فيها قوله إلا أن يأتي بما يدل على كذبه والسيئة كالدابة وحاصل فقه المسئلة أن المستأجر بالكسر مصدق في دعواه التلف والضياع سواء استأجر لركوب أو حمل أو ليس وأغبر ذلك وأما المستأجر بالفتح فغيره تفصيل فان كان المستأجر عليه غير طعام كالعرض وكلمة الجوان بالنسبة لراعي أو كان طعاما لا تسرع إليه الأيدي كلقص فانه يصدق في دعواه التلف والضياع ما لم يأت بما يدل على كذبه وإن كان طعاما تسرع إليه الأيدي كالسمن والعدل والزيت فلا يصدق ويحمل على الحلية حتى يثبت صدقه بينة أو يصدق به أو يكون التلف بضرره أو حضرته وكيله فانه ثبت صدقه ولو ادعى ما ذكره فلا ضمان (قوله) فيضمن أي عليه بوضع غايه المساقاة في جميع الاجزاء على أظهر أقرولين وعليه انقصر ابن رشد في البيان وفي التوضيح به حساب ما سار والقول الثاني هو الموافق لكلام الشارع إلا في آخر

المسألة (قوله) ولم يفر بغيره أي والخال أنه لم يفر بغيره من متصف بحيل ومشي في موضع نعترا أو تزق فيه الهبة أو ازدهام (قوله) إذا زلقه القولي أي القبول المنضم لعقد أو بشرط كالتي مثل الشارع أو لا وأما الفرار القولي المنضم لعقد من الغار أو بشرط فانه وجب الضمان فالأول كان يقول لا بد من سلامة فلان فانه سلمية والخال أنه لم يلزم أنهما معية وثوى العقد عليها كالصبر في إذا أخذ أجره وقال أنه حيد وهو يعلم أن يدرى فضمن هذا القولي كالقولي والقولي المنضم بشرط كالمثل به الشارع بقوله ثم إن شرطه على أن قاله إن علنت الخ ويستقي من الفرار والقولي الغير المنضم لعقد أو بشرط من دلل لصا أو ظاهرا على ما لفته ضمن على الذبح (قوله) فصلها أي فذهبها بفصلها فلا تكسبه (قوله) فيضمن أي ما قصها بسبب التفصيل (قوله) وقيل أن كان باجزة أي وقيل يضمن أن كان باجزة أو لا فلا (قوله) واستأجر أي لانه قد انضم لغير عقد اجارة على تعدد أو بالعاملة (قوله) أو تعدد الدابة فيه أي أو مشيه في موضع نعترا الدابة فيه (قوله) ككل متعدي في المحمولات أي ككل أجير متعدي في المحمولات وضمن فانه يكون له بحساب ما سار وذلك كالأول المحمول طعاما تسرع إليه الأيدي وادعى تلفه أو ضاعه ولم يصدق به ولم يكن التلف بضرره أو حضرته وكيله ولم تشهد بينة بصدقه وقوله فان لم يضمن أي كالأول كان المحمول غير طعام أو كان طعاما لا تسرع إليه الأيدي أو تسرع له الأيدي وصدق به في دعوى تلفه أو قامت بينة على تلفه أو كان التلف بضرره أو حضرته أو كيله وحاصل كلامه أن المستأجر بالفتح على حل إذا تعدى على المحمول وضمن فانه يضمن الاجرة بحساب ما سار وإن كان ذلك المستأجر لا ضمان عليه فلا كرامه قال من وهذا الكلام أنه لا شئ في وصف الفضي

بحساب ما سار ككل متعدي في المحمولات فان لم يضمن فلا كرامه (حارث) هذا أو يستأن أو طعام أو ثيابا وغيرها لا ضمان عليه

وهو غير صحيح انما وافق قولنا من الاقوال الاربعة التي ذكرها في المقدمات في مسئلة تلف المحمول وهي  
 في الكراة اصطفاؤه بلزومه جعل مثله من موضع الهلاك هلاكه بسبب حامله او بسماوى وهذا هو المشهور  
 عندنا بن رشد الثاني بحسب ما سار مطلقا والثالث ان هلاكه بسبب حامله في حساب ما سار وان هلك  
 بسماوى فله الكراة كذا وبلزومه جعل مثله من محل الهلاك والرابع مذهب المدونة ان هلاكه بسبب حامله  
 فلا كراة وان هلك بسماوى فله الكراة وبلزومه جعل مثله وعلاؤه في جميع الاقوال ضمن اوله وان كان  
 طعنا ما اوجبه والمصنف فيما ياتي قد جرى على الاول تشهير ابن رشد له لانه قال وضعت تلف ما يستوفى  
 منه لانه يقتضيه ان الاجارة لا تنقسم بتلف ما يستوفى به مطلقا سواء تلف بسماوى او غيره وعلى هذا  
 فلم يستأجر ان يأنه يثقل ما له للجملة وله جميع الاجرة انظر بن (قوله الان تعدى) اى بان يقع منه  
 خيانة وقوله او يفرط اى بان نام اختيارا في وقت لا ينضم فيه الحارس او ترك العس في وقت يمس فيه  
 الحارس وقوله الان تعدى الى اى ما يجعل حارسا لا يعاشره ولا ضمن (قوله ولا عبرة بما شرط او كتب  
 على الخفراء في الحاراة والاسواق من الضمان) اى لانه من التزامه لا يلزم ولا يلزم على هذا قول ما شئت من  
 التزم معرفا لانه فان مقتضى هذا انه اذا شرط عليهم الضمان ورضوا به ضمنون لانه هم الضمان  
 وهو معروف لان هذا في غير الاجارة كايدي عليه قوله معرفا لانه من المعلوم ان الشرط كى كان في مقام  
 عقد لم يكن معروفا لان ضمانهم حين اجازتهم يجعل ضمان يكون فالدلالة ان الضمان لا يكون الا لله  
 اه واعلم ان الضمان اجمع خفيير بلله اصبحت يقال خبر من يلب ضرب حرسه واخبره بنقض عهده  
 فله حرة للجب (قوله ولو جاحيا) اى هذا اذا كان الحارس غير جاحيل ولو كان جاحيا ورد عليه وعلى  
 ابن حبيب القائل ضمانه وامام صاحب الجام فلا ضمان عليه اتفاقا (قوله ما لم يفرط) اى او يدفعه  
 ان الضمان لا يثبت ضمانه ولا الضمان الحارس ضمان الرهانة واعلم ان اصل المذهب عدم تضمين  
 الخفراء والحارس والاطاعة واقتسن بعض المتأخرين تضمينهم نظرا للكون من المصالح العامة (قوله واوجب  
 لصانع) اى لاضمان على اجير عند صانع اى واما الصانع نفسه فمساقى ضمانه ثم ان اجير الصانع  
 لاضمان عليه لا لصانع ولا رب المصنوع الذي تلف لانه اعم للصانع ما لم يفرط وقوله كان يعمل  
 بضرورة صانعه ام لا انشر بهذا الى انه لاضمان عليه مطلقا وما عدا ذلك على مصنعه ام لا وقال انشعب في  
 النقال تكفر عنده التباير فيزاجر آخر سبعة اجبر نسي ما ينفذ له فسد على تلفه انه ضمان اه وكلام  
 التوضيح والواقع من ابن رشد يفيد ان كلام انشعب تفيد لشهور لا مقابل له وحيد تفيد كلام المصنف  
 بما اذا لم ينفذ الاجبر عن الصانع بالثبوت المصنوع خلافا لتت القائل ان كلام انشعب مقابل لشهور  
 وهو عدم ضمان اجبر الصانع مطلقا انظر بن (قوله بطوف بالسلم في الاواق) اى للزيادة ابرز  
 بذلك من السمار الجالس في حاتوه فانه ضمن مطلقا لغيره اى ان كان مشهورا بالخير والصلاح بين الناس وقوله لاضمان عليه  
 (قوله لاضمان عليه ان ظهر خبره) اى ان كان مشهورا بالخير والصلاح بين الناس وقوله لاضمان عليه  
 اى لافي الثوب مثلا ولا في ثمنه اذا سطا ولا فيما يحصل فيها من غرق او خرق بسبب نشر او طي اذا لم يخرج  
 عما اذن له فيه انظر شب وقيد بعضهم عدم ضمان من ناهر خبره عما اذن له بنصب نفسه للحمسة والا  
 ضمن كالصانع وقعا اعتبارا من عرفة هذا القيد كما في بن (قوله على الاظهر) اى عندنا بن رشد اعلم ان  
 السمار الطائفي في الزيادة قيل لاضمان عليه وقيل ضمن وقال ابن رشد من عهده لاضمان عليه ان  
 ظهر خبره اذا علمت هذا اعلم ان تصدير المصنف بصيغة الاسم لا ينبغي وكان الاولى ان يعبر بصيغة الفعل  
 لان هذا القول لا ينشئ من عند نفسه اللهم الا ان يقال ان هذا القول لما كان لا يخرج عن المطلق  
 القولين في الضمان وعدمه كانه اختيارا من الخلاف على ان عياضا وغيره من القول بعدم الضمان  
 مطلقا حتى قال طي ما كان ينشئ للمصنف العدول عنه انظر بن (قوله ووثق) اى ولا ضمان على  
 فني غرت سفته بفعل صانع اى فعله فيها في سيرها كعويل الراجع ونشر القلع وسحق في ربح او مروج

الان تعدى او يفرط  
 ولا عبرة بما شرط او  
 كتب على الخفراء في  
 الحاراة والاسواق من  
 الضمان (ولو جاحيا)  
 فلا ضمان عليه فيما  
 ضاع من الثياب عالم  
 يفرط ومن التفرط  
 ما لو قال رايت رجلا  
 يلبسها فلظننت انه  
 صاحبها (واجب لصانع)  
 لاضمان عليه كان  
 يعمل بضرورة صانعه  
 ام لا (كسمار) بطوف  
 بالسلم في الاسواق  
 لاضمان عليه ان ظهر  
 خبره اى امانته على  
 الاناسير والاضمن  
 (وفوق)

وهو عامل السبينة (غرقت سفينته بفعل سائق) في صيرها وأجلها والاضمن المال (٢٥) أو ليه ساهم تعدد القتل والقتل (الان)

خالف (راع مري) شرط (عليه فله كذا أو ضاعت فضمن (أو أترى) الرأي أي أطلق (الفصل على الأثاث (بلا) (اذن) من ربه اضمن ان عطلت تحت الفعل أو من الولادة الا لعرف بان الرضا تترى (أو ترى) المكتوى (بفعل) تقول اضمنه شرط كاتقدم (فلقينه) أي ضمن لقينه (يوم التلف) في موضع التلف وله من الكراء بحسبه طعما كان أو غيره قامت سنة بتلفه بالعتار ونحوه أم لا (أوصائه) ضمن (في مصنوعة) فله في أيما له فسه مصنعة ككل يصوغه وكتاب ينصه ويوب بخطه وخشبة يصنعها كذا يردى تلفه أو ضاعه (لا في (غيره) أي لاضمان عليه فله (ولو يحتاجه (عمل) أي ولو كان الغير يحتاج على المصنوع فله فضمن مصنوعة فقط لأنه أمين في ذلك الغير لا صانع فن دفع طعما تحاقق فقه لطعنه أو دفع لسانه كتابا لنسخه فله منه أو فادى ضايع الكل ضمن الفصح دون القفة والكتاب النسخ دون النسخ منه فاقوى

إذا كان ذلك معتادا وقوة أو جعلها أي كوضعها الوسيط للمتناه لا مثاله بحيث لا يربط الماس من حافله وإذا كان لاضمان على التوفى إذا غرقت سفينته بفعل سائق فأولى ما إذا غرقت بغير فعل كحصان البحر واختلاف الرعي مع غيره عن صرفها التي ترعى سلامته لعمه (قوله) وهو عامل السبينة أي من ينسب سيره له واحدا كان أو متعددا كان وبها أو غيره وإعلم أنه لا يجوز إذا غرقت في أثناء المسافة وكذا بعد تمهله أو قبل التمكن من إخراج الجمل أو ما لغيره بعد تمام المسافة وبعد مضى مدته يمكن إخراج الأجل منها فانه لاضمان على التوفى وله الأجرة كاملة انظر شب ويجوز الطرح من السبينة عند خوف غرقها أو بوزع ما طرح على مال التجارة فقط ولا يسيل للطرح الذي ذكرنا كان أو أثنى حرا أو عبدا مسلما أو كافرا خلافا للحنفي القائل بجواز طرح الأدميين بالقرعة لأن هذا كالطرح للأجسام على أنه لا يجوز أمانة أحد من الأدميين لصدا غيره (قوله) أو خالف مري شرط (كان يقال لا ترعى إلا في أهل الغلاتي فخالف ورعى في غيره وأترعى في محل رعي الجاموس فخالف ورعى في غيره فله ضمن القيمة يوم التعدي وكان شرط عليه أن لا يرقى في الأربعية قبل ارتفاع الندى فخالف ورعى فله قبله فانه ضمن والأربعية عشرا بأمن كميل وطوبه كلها ويحل ضمانه إذا خالف مري شرط إذا كان بالما والأفلاضمان لقول المصنف وضمن ما أفسد ان لم يؤمن عليه (قوله) الا لعرف بان الرضا تترى أي فذا جرى العرف خالف فلا ضمان انشأها كانه إذا كان العرف بعدم الرضا فلا خلاف في الضمان فلان لغير العرف بشئ يقولون بالضمان وعدمه والمعتد الاول وهو ما شئ عليه المصنف ويحل الخلاف إذا كان الفصل الرب الاتي والاضمن اتفاقا (قوله) أو غير بفعل أي وتلف ما غيره بسبب غرقه (قوله) فقيته يوم التلف راجع لقوله أو ترعى بفعل وأمان خالف مري شرط أو أترى بلا إذن فضمن فله ما يوم التعدي وقد يكون قبل يوم التلف وقد يكون يومه فله صح (قوله) وله من الكراء بحسبه هذا انما يأتي على قول أسحق وروايته عن أبي إسحق ان الأجرة تنقسم بثلاث ما يستوفى بمطلقة وهو المشهور وخلاف مذهب المدونة وإذا كانت تنقسم على هذا القول فلا يتم محل مثله بقية المسافة كما هو ظاهر والمعتد أنه الكراء بمقامه وباريه محل مثله من موضع الهلاك ان أقره به بمثله انظر بن (قوله) ولو يحتاجه (أي هذا إذا كان ذلك الغير لا يحتاجه في عمل المصنوع بل ولو كان يحتاجه في عمل المصنوع (قوله) فاقوى في عدم الضمان أي وإذا كان لا يضمن في غير المصنوع إذا كان المصنوع يحتاجه فاقوى في عدم الضمان بالاحتياج له العمل كزوجه نعل أي بلفقوا في العمل له التالف منع فاع الصميم ورد المصنف بالقول الفصل والأقوال ثلاثة الاول المصنوع وهو ما شئ عليه المصنف وحاصله أنه انما يضمن مصنوعة وما غيره فلا يضمنه سواه كان عمل المصنوع يحتاجه أم لا والثاني لا يوجب كأي ضمن مصنوعة يضمن ما لا يستغنى عن حضوره عند عمله المحتاج له الصانع والمصنوع والثالث لا يوجب كأي ضمن المصنوع يضمن ما يحتاجه في عمله مثل الكتاب المنسوخ منه دون المحتاج له الممول كتلف القمع هكذا في التوضيح الأقوال الثلاثة عن الساب والقي عزاه المولى لأن المولى الثاني وكران القمي اختاره ثم قال فاقطع من ربح القول الذي منى عليه المصنف اه بن (قوله) وان يشته أي هذا إذا عله الصانع في ساقته بل وان عله في يده أي بدت نفسه وبالغ عليه دفعا لما شروه من عدم ضمانه في هذه الحالة لا ضمانه في سائر كانه يوجب نفسه للعمل ليس (قوله) الآن يكون في مصنعه تقرير أي تعريض الاتلاف وهذا استثناء من قوله وضمن صانع في مصنوعة وكان الاولى للشارح أن يؤخر هذا الاستثناء بعد قول المصنف الآن تقدم بينة والان يحضره بشرطه لاجل أن تكون الحالات التي لا يضمن فيها بحسبه بعضها معض أو يأتي بهذا شرطاً راجعاً لضمانه بعد قوله وبشرط أن يضمن المصنوع عما يوجب عليه فيقول وأن لا يكون في الصنعة تقرير (قوله) كتب الأول (وكذا خبر العيش في القرن (قوله) وكذا الختان والطب) فإلا حلت

(٤ - سدوق رابع) في عدم الضمان بالاحتياج له العمل وبالغ على ضمان الصانع مصنوعة بقوله (وان عله الصانع بية أو عله بلا إيم) وسواء تلف بصنعة أو بغيرها إلا أن يكون في مصنعه تقرير كتلف الأول ونفس الفصح وتقوم السوف وكذا الختان والطب

فلا ضمان الا بالتفريط وأشار الشارح لوجوب ضمان المصانع بقوله (ان نصب نفسه) لعموم الناس فلا ضمان على أحد خاص بشخص أو جماعة مخصوصة (وقاب عليها) أي على اللغة المصنوعة بان صنعها بشر حضوره أو بغيره فان صنعها بآلة ولو بغير حضوره أو صنعها بحضوره لم يضمن ما نشأ من (٢٦) غير فعله كسرقه أو تلف بنار أو لا تفريط أو نشأ عن فعله عما فيه تغير بكاره وبشرط

أيضاً ان يكون المصنوع مما يقابل عليه لأشهر عبده له سيده لالم فدى عرقه فلا ضمان عليه وهذا غير قول المصنف وقاب عليها وإذا ضمن المصانع فبقيته يوم دفعه (الآن وهي عنده بعد فلا حرجية الآن بقر المصانع انه تلف أو ضاع بعد ذلك وكانت قبته أكثر من دفعه يوم الدفع أو الرؤية بغيرها لانه أقر على نفسه وبالغ على الضمان بقوله (ولو بشرط) المصانع (نفي) أي نفي الضمان وبشرط العقد بالشرط المذكور وله أجر مثله (أو دفع) المصانع به (لاخذ) بعد فراغه من صنعه فترأى به فادعى ضامه فبعض قال ان معرفة ان لم يضمن المصانع أجره فان قبضها صار بعد الفراغ وطالبه لاخذ. ودية عنه فلا يضمن الا بتفريط (الا أن تقوم بينة) بتلفه أو ضياعه بلا تفريط فلا ضمان ما وجد على لاخذ أم لا وإذا لم يضمن (فلسقط الاجرة) عن

الخاتمة صيلاً وحق الطبيب من يصادوه أو قطع له شياً أو كواماً من ثياب أو كوافاً من ثياب فلا ضمان على واحد منهما لأني ماله ولا على عاقلة لانه مما فيه تغير فمكان صاحب هو الذي عرض له ما يصادوه. فما إذا كان الختان أو الطبيب من أهل المعرفة ولم يمتثل في فعله فإذا كان أخطأ في فعله وإساءل أن من أهل المعرفة فإدعى على عاقلة فان لم يكن من أهل المعرفة عوقب في كون الخطة على عاقلة أو في ماله قولان الأول لأن القدم والثاني لما لا وهو الرابع لأن فعله وعدو العاقلة لا تحصل عبداً (قوله فلا ضمان) محل عدم الضمان إذا ادعى التلف بفعل المستأجر عليه وأتى بها بآلة أو ما لا ادعى ضامها أو تلفها ولم يأت بها فلا ضمان كذا قررته في المدعى وقوله الا بالتفريط أي بان علم أنه عالجه على غير الوجه المعروف في علاجها (قوله أو صنعها بحضوره) أي ولو كان بغيره وقوله كسرقه أي ما عصبه بقوله أو تلف بنار أو لا تفريط أو نشأ عن فعله عما فيه تغير بكاره وبشرط (قوله أو نشأ عن فعله عما فيه تغير بكاره وبشرط) أي أو ما نشأ عن فعله الذي ليس فيه تغير بقطوع ثوب أو إحراقه من المكي بغيره فانه يضمن عند ابن رشد وهو المتخذ بخلافه لأن دعوى القاتل بعدم ضمان ما صنع به ضرره مطلقاً سواء كان تلفه عما نشأ من غير فعله أو عما نشأ من فعله (قوله وهذا غير قول المصنف وقاب عليها) أي لأن المراد بالنية على المصنوع أن لا يصعل في يده ولا يحضره والمراد بكونه مما يقابل عليه أن يكون مما يمكن أخفاؤه وحسنه تقديره عند الشرطان معا وقد يوجد أحدهما دون الآخر وقد يقعان (قوله فبقيته يوم دفعه) أي ضمنه بقيته يوم دفعه به إليه والموضع الذي دفعه فيه بخلاف الطعام الذي تلف بالمرض الفعلي فانه يضمنه بموت التلف كالمركب والمصنف صرح في عدم لزوم الاجرة لانه انما ضمن قيمته غير مصنوع وحسنه فلا أجر له ولو أدر به أن يدفعه الاجرة وبأخذ منه قيمته معمولاً لم يجب ذلك كما في الموازنة والواضحة ابن رشد لأن بقر المصانع أنه تلف بعد العمل (قوله وبشرط العقد بالشرط المذكور) أي لانه شرط من أفاضل مقتضى العقد وقوله أو أجر مثله أي إذا لم يعلم على الفساد لا بد من قيام العمل ثم جعل الفساد بالشرط ما لم يسقطه قبل فراغ العمل والاصح العقد (قوله أو دفع المصانع به لاخذ بعد فراغه من صنعه) أي من غير إحضاره (قوله قال ابن عرفان لم يضمن الخ) أي قال ابن عرفان لم يضمنه ما لاخذ بعد فراغه من صنعه من غير إحضاره (قوله قال ابن عرفان لم يضمن الخ) مقتضى ما ذكره ابن عرفان سقوط الضمان حيث قبض الاجرة ولو لم يحضره به بشرطه وهو خلاف ظاهر النص الذي اعتمد المصنف بعد بقوله أن ابن عسقلان لم يضمنه به بشرطه فتأمل ٨١ بن (قوله الا أن تقوم بينة الخ) فيه إشارة إلى أن ضمان المصانع ضمان تهمة يقتضي بأقامة البينة فلا ضمان إساءة (قوله وإذا لم يضمن) أو بقيام البينة فتسقط الاجرة وأشار الشارح بتقديره وإذا لم يضمن إلى أن المصانع واقعة في جواب شرط مقدور أن قلت ان سقوط الاجرة متبوع عن عدم التسليم لانه عدم الضمان قللت يلزم من نفي الضمان عدم التسليم فأكفى بعدم الضمان عن عدم التسليم (قوله لا يستحقها الا بئسائه) أي ولو تسلمه لم يمتنع (قوله فصرأ وذبح) أي ولو ساهم كذا دليل قوة أو سرقه مصوره لأن العطف باو يقتضي المغاورة فان خاف موتها وترك ذكاتها حتى ماتت فحين بالاولى مما لم يمتنع في قوله وضمن ما أمكنه ذكاته وتركها فحين ذكها الراي خوف موتها وقالوا كلهم بالصدق إذا كان يحمل الراي قرباً والاصدق وينبغي أن عمل عدم تصديقه ما لم يعمل به ربحاً كلها فان جعله ذكاً بان قاله إذا رأيت عليه علامة الموت فاذبح وكل صدق (قوله ومثل الراي الملتصق) أي فيصدق ان ادعى خوف موت فخص

به لانه لا يستحقها الا بئسائه (له) (والآن محضه) المصانع (له) بشرطه) أي على الصفة التي شرطها عليه فتركه وأما عدوه وادعى ضامه فانه يصدق لا يخرج عن حكم الاجرة في الادعاء وهذا إذا كان قد دفع الاجرة ولا تكون هناك في حكم الرهن (وصدق) رافع خبر بعد رافعاً (ان ادعى خوف موت) للمخبر أو ذبحه (فخص) أي ذبحه ونازعته المالك وقال بل تصدق وسلف المهمل دون غيره بما يقتضيه ابن عرفان (أو ادعى) (سرقه مصوره) أي الراي بان قال ذبحها خوف موتها فسرق وتلف الملتصق

(أ) أدى الحليم (قلع ضرر) أذنه فيموا زعرجو قال بل قلعت غير المأذون (٣٧) فيه (أو أدى الصباغ (صغفا) بأن قال

أمر تبي به وقال به بل  
بغيره وقال أمر تبي أن  
أصغفه بعشر دراهم  
من الزعفران مثلاً  
وقال به بل بخسفة  
(انزوع) أي نازعه  
وبه فصدق الاجعري  
المسائل الأربعة ثم شرع  
في بيان ما يطرأ على  
الاجارة فقال (وقضت)  
الاجارة بثلث ما يستوفى  
منه (لا) بثلث ما يستوفى  
(هـ) المفعلة أشار بها  
إلى قولهم إن كل عين  
يستوفى منها النفعة  
فيها لا كما تنفع الاجارة  
كوت الدابة المعينة  
وانهدام الدار المعينة  
وكل عين تستوفى بها  
النفعة فيها كما  
لا تنفع الاجارة على  
الأصح كوت النقص  
المستاجر بعين المعينة  
ويقوم ورائه مقامه  
وأراد بالتلف التصذر  
أي تعذر استيفاء  
ما استوفى عليه كأم  
وسبي وسكون وجع  
ضرر وعقو نقصان  
واستثنى من قوله لاه  
صديق وفرس قوية  
(الاصبي تعلم) بالاضافة  
وسبي لاه مستثنى  
من ضمير به الواقع بعد  
نفي فهو يدل منه ولو  
قال لا تعلم كان أولى

وأما المستاجر والمستعير والمرتهن والمودع والشريك فلا يصدق واحد منهم في دعوى التذكية نظوف  
الموت لا يلحق أو يبيته وإن كانوا يصدقون في دعوى التلف أو الضياع ولعل الفرق بين هؤلاء الرأى  
مع كون الجميع مؤثمين تعذراً لأشهادهم الرأى غالباً بخلاف هؤلاء فإنه لا مشقة عليهم سبب الاشهاد غالباً  
وأخرى من هؤلاء في الضمان من مرعى دابة شخص مذكها وأدى أنه فعل ذلك خوف موتها أو سبب دابة  
غيره وأدى أنه وجدها ميتة فلا يصدق إلا بينة أو لطم وكل من ترك الذبح من هؤلاء متى ماتت ملام  
ضمان عليه إلا إذا كان عنده من يشهد على ذبحها خوف الموت بخلاف الرأى فانه يضمن بترك ذكاتها  
إذا ماتت بغيره (قوله) وأدى الحليم قلع ضرر أذنه فيه ونازعه به وقال بل قلعت غير المأذون فيه)  
أي فصدق الحليم وبخلاف المتهودون غيره حكماً إلا أن عرف قوله المسمى كافي المدونة لأجرة المثل خلافاً  
ليحتمل حيث قال أن كلامهم جامع ومدى عليه فيضال فان ويكون الحليم أجرة مثله لا التسمية فان  
صدق الحليم من نازعه في أن المأذون غير المأذون فيه فلا أجرة وعليه القصاص في العمد والدية في النطام  
والناب والسن كالضرر وخسمة المصنف بالذكر لأن الغالب وقوع الألف فيه (قوله) وأدى الصباغ  
(صغفا) أي فوعان الصغ كزفة صافية ونازعه وبالثوب وقاله أمر تبي به صغفه أخضر مثلاً فقول  
الصباغ وهذا مقيد بما إذا أشبهه بان كان صاحب الثوب يشاء أن يصغ الثوب بالون الذي ادعاه الصباغ  
لأنه أشرف أزرق لشر يف ولا أخضر في الألفاقول (بمع عنه) بعد ذلك يحذر ما أن يأخذه مصوغاً برفع  
أجر مثله أو يسلمه أو يأخذ فيه أي يضر (قوله) بل بغيره أي بل أمر تبي بغيره (قوله) بثلث ما يستوفى منه  
ما هو موصولة أي تلف الذي يستوفى منه والموصول عندهم من صغ العموم فكانه قال بثلث كل  
ما يستوفى منه لا كزفة عن شئ لأن النكرة في سياق الإثبات لا عموم لها وقوله بثلث ما يستوفى منه  
أي إذا كان معينا وأما إذا كان مضموناً في النسخة فلا تنفع نطفه (قوله) كوت الدابة المعينة أي وأما  
الدابة غير المعينة فلا تنفع الاجارة بعينها (قوله) وانهدام الدار المعينة لم يقيد ابن الحاجب الدار بكونها  
معينة قال في التوضيح ولم يذكر المصنف التعيين لأن الدار لا تكرر الامعينة كما (قوله) وكل عين  
تستوفى بها النفعة قبلها كما لا تنفع الاجارة أي سواء كانت تلك العين معينة أم لا سواء كان التلف  
بسموى أو بغيره بان كان من قبل الحاصل (قوله) على الأصح أي وهو رواية أن القاسم عن ما في  
المدونة ومقابلة رواية أصح عن ابن القيس فخصه بثلث ما يستوفى به كما تنفع بثلث ما يستوفى منه  
وقيل إن كان التلف من قبل الحاصل فخصت ومن الذكر اكرام قدر ما سار وإن كان التلف بسماوى لم تنفع  
وأما المستاجر وعنده وهو قول ما في سماع أصح وقيل إن كان من قبل الحاصل فخصت ولا كراهة  
وإن كان بسماوى لم تنفع وبأنه المستاجر عليه كذا في البيان (قوله) كوت النقص المستاجر أي  
وكلفه المأمور (قوله) وضوم ورائه مقامه أي في استيفاء النفعة الباقية بعد موت مرثته (قوله) وأراد  
(تألف) أي التآلف والتمسك بالثبوت فقط بغيره بكونه بجمع الضرر لأن قلع الضرر ما يستوفى  
به لانه وما قبله من السبي والامر يصلح كل منهما أن يكون مثلاً لا تعذر ما يستوفى منه وما يستوفى به لأن  
التمسك كأمروسي لا غير استخرج على كساية مثلاً والمستاجر استاجر الدابة والدار مثلاً وأما قوله وعقو  
قصاص فالأولى استيفاءه لما سبأني أمليس من تلف ما يستوفى به وأما قوله وانهدام ما شرع بجمع مما  
استوفى عليه (قوله) ليشمل البالغ أي لأن السبي لا مفعوله وانحصار كراهة الذي شأنه التام  
(قوله) وفرس زرد أي استأجر صاحبها ذكر أن نزع عليه أجرة مثلاً وعشر مرات بد بشارقات بعد  
أو حاتم من مرقة تنفع الاجارة وأرب الذكر من الأجرة بحساب ما عمل ومثل الفرس غيرهم من الدواب  
فلو قال المصنف دابة تركل كان أشمل (قوله) وأما موت الذكر العين فداخل الخ أي وحسنه فلا اعتراض  
على المصنف بشمول الفرس للذكر والحاصل أن الاجارة تنفع موت كل من الذكر والانثى أما الذكر

ليشمل المانع مع الاختصار (ورضيع) مات كل قبل غمامة الدابة والشروع فيها (ونرس زرد) ماتت ثلاث بل الزر وعليها أو أماروت  
الذكر كراهة من فداخل في قوله وخصت بثلث ما يستوفى منه



(و) ليس (روض) أي راحة أي تعليمها حسن الجري فماتت وأعطيت فتشفيق له بحسب ما عمل وألحق بهذه الأربعة حصص رويد معين وحوت أرض بعينها ليس له بها (٣٨) غيره مما بناه على ما بدأ ويحصل ما منع من ذلك وليس له غيره فتشفيق

لنفسه وألحق وقول لا يل يقال له بها أرفع جميع الإجرة أو أثبت نفسه وأمره فظهر المصنف لاقتصاد على الأربعة التي ذكرها

لا يل يقال له بها أرفع جميع الإجرة أو أثبت نفسه وأمره فظهر المصنف لاقتصاد على الأربعة التي ذكرها (و) فسخت الإجارة على (من قلعت) أي لاجل قلعتها فالتساجر عليه القلع ولو قال وقطع من (فسكت) أي ألبها كان أوضع (كفتو) في (القصاص) عن القص منه فتشفيق الإجارة على القصاص لتساجر الخلف وهذا إن عفا عنه التساجر وأما أن عفا التساجر فثانیه حيث أخذ الإجرة (و) فسخت (نصب الحد) التساجرة (وغصب منفعتها) إذا كان القاصب تملكه الأحكام (و) فسخت ب(أمر السلطان) أي من له سلطة وقهر (بأخلاق الحيوانية) بحيث لا يتسكن متساجر من الانتفاع بها ويلزم السلطان أجورها إذا كان قصد غصب المنفعة فقط دون الثابت (و) يظهر (جمل ثلث) أي مرضع (أو) حصص (مرض) لها (لا تقدر معه على رضاء) أن تحقق ضم الرضيع والكل أهله بالجوار كأن تدوم

فلاستقاء المنفعة منه وأما الأثر فلا ينافي المستثنى (قوله) وليس رضاء أي فإذا استأجر ربيب القربى شخصاً يعلمها حسن السير فماتت قبل تعلمها فماتت الإجارة فتشفيق (قوله) فتشفيق له بحسب ما عمل أي في السائل الرابع المستثنى عنه حصون وإن أي زيد وقال إن عرفة لا تشفيق في السائل الرابع وله جميع الإجرة لأن المانع ليس من جهته (قوله) ليس له ما غيرها (أي ألو أكانه الخلف أو يدفع الإجرة بنماها ولا تشفيق الإجارة (قوله) فيحصل ما منع من ذلك) أي من جهة ربيب الزوج أو الأرض أو الحائط كان تلقى الزوج أو يثبت الأرض وانقاد المانع بكونه من جهة المتساجر لاجل أن تكون هذه السائل من قبيل تلقى ما يستوفى به أدلو كان المانع من جهة المزرع على الحصد والحرق أو البناء المكان ذلك من قبيل تلقى ما يستوفى منه وليس الكلام فيه (قوله) وهو ظاهر المصنف لاقتصاد (الخ) كلام التوضيح يفيد ترجيح كل من القولين كاذب بره بن تمساق كلامه فاقطع (قوله) وفسخت الإجارة على من لقط هذا مل معنى لاجل إعراب لأن قوله وس عطف على صبي الجور وعلى البديلين ضمير به وحشد فالتدبي استثناء المصنف أو خمسة لأربعة خلا فالظاهر كلام الشارح ما شأنا (قوله) فسكت أي فسكن ألمها قبل القلع أي ووافقها الآخر على ذلك والألم يصدق الآخر بنية وفائدة عدم التصديق لزوم الإزالة لأنه يجبر على القلع وما ذكرنا من عدم تصديق ربه إذا نازعه الحجام وقال أنه سكن ألمها فقول إن عرفة واستظهر بعض أشياخ عجم خلاف ما ظاهراً من عرفة فقال أنه يصدق في سكن الإزالة بنية تدل على كذبه لأنه أمر لا يعرف الأمانة والظاهر أن يمينه تجري على أيمان التهمة في توهمها وعدم توجهها (قوله) كعفو القصاص إنما يدل عن العطف لأن السن مما يستوفي به المنفعة والعفو عن القصاص ليس من ذلك بل مانع شرعي (قوله) وأما أن عفا المتساجر أي وحده أو عفا المتساجر وغيره على الظاهر (قوله) تلتزمه حيث أخذ الإجرة أي فلا تشفيق الإجارة وتلتزمه الإجرة ففائدة عدم الغصب لزوم الإزالة والقصاص فيقطع بالمعقوعه وأعلم أن محل لزوم الإزالة كانت الإجارة حصية كما إذا عينت الإجرة بأقل من ذلك أو اقتص من هذا أو كذا أو ما لو طال اقتص من هذا أو أأعطيك أجزئك ثم عفا عنه فهل تلتزمه أجزائك أو لا يلزمه شيء وكلام بعضهم يفيد أنه لا يلزمه شيء (قوله) ونصب الحد) الماد فرض مسئلة أخذها غصب العاقبة وغصب أرض الزراعة أو غصب منفعتها ومن هذا القبيل ما لو كان حكره على بيت ثم غصبه فلا يلزم ربه البيت دفعه اه عدوى (قوله) وغصب منفعتها) انما صرح بلفظ غصب ولم يكف بعطف المنفعة على أنه إذا دفع توهمه كرون متفعله منصوصاً على أنه مقول معه فلا يثبت الغصب إلا بنصب شئين وليس كذلك ثم أعلم أن محل نسخ الإجارة ينصب العين المتساجرة أو غصب منفعتها إذا شأنا المتساجر وأن شاء بقي على إجارته فإن قصصها كان لملك الذات المتصورة الإجرة على القاصب وإن أبقاها من غير نسخ صار ذلك المتساجر مع القاصب إذا زرع أو سكن بمنزلة المالك فتكون الإجرة بحسب الغصب في هذه المسائل أنهما معرضة لغصب لانهما تشفيق والقتل (قوله) إذا كان القاصب تملكه الإجارة (الحكام) أي وأما إذا كانت تملك الأحكام فلا تشفيق والظاهر أن المتساجر إذا كان بقدره يتخلص ما غصب منه عمال ولم يفعل فإن الإجارة لا تشفيق بمنزلة ما إذا كان القاصب تملكه الأحكام ويرجع على ربه ما غصبه (قوله) دون (الذات) أي لأن كل واحد غصب الذات لا من إن خاص الذات لا يضمن منفعة المصوب بها إذا استعمله ولا يضمن منفعة ما عطل وغصب المنفعة بضمن المنفعة سواء استعمل أو عطل (قوله) وحل ثلث) أي سواء كان الحال قبل عقد الإجارة وظهر بعده أو طرأ بعده العقد فلا فرق بينهما كما قال ابن ناجي أنظر بن (قوله) لا تقدر (الخ) مفهومه أنه لو قدر معه على الرضاء لم تشفيق لأن بضره من مفهوم تفصيل فله عبق (قوله) أن تحقق ضرر الرضيع) أي يلبس الحلال (قوله) والا) أي والأيتحق الضرر بدل

(و) بسبب (مرض عبد) لا قدرته على فعل ما استوجب عليه (وهو ترك الكعدو) أرض حرباً أو ما نزل من ثمنها في العذلان هرب بالقرب في أرض الإسلام لم تنفسه لكن تسقط أجزائه من مرضه أو هربه (في بقية) أي العبد أي زنته فلا تنفس ويزنه بقية العمل وكذا التفرغ تصح فيه بقية العمل ويسقط من الكربة بقدر ما عطل زنت المرض أو الهرب ويحل رجوع الاستعانة بقرية ونفس الدار وما بعده كآه قال الآن يرجع الشئ المستاجر على حالته التي كان عليها قبل المانع فلا ينفس ولا يلزم من عدم الفسخ أن يجمع السعي بل يسقط منه بقدر ما عطل زنت المانع كما تقدم (بخلاف (٣٩) مرض دابة - فترت بصح) فلا ترجع

الاجارة بعد الفسخ لما يلحقه من الضرر في السفر والصبر ومثل الدابة مرض العبد في السفر كأن الدابة في الحضر مثل العبد فيه حكمه مساوياً ما اختلف جواب الامام فيهما باختلاف السؤال عن العبد في الحضر والدابة في السفر ولوعكس السؤال لكان الجواب ما ذكر (وغير) المستاجر في الفسخ وحمله (ان تيناً) أي العبد مثل المستاجر لخدمته في داره وأما قوله أو نحوهما معاً لا يمكن التحفظ منه فيه (سارق) أي شاء السرقة لأنهما عيب وجب التخليق في الاجارة كالبيع وأما لو أكرته على شيء يمكن التحفظ منه فيه فلا تنفس ويقتضيه منه كما تقدم في المساقاة (و) فسخت الاجارة (رشد من عقد عليه) نفسه (أو على سلعة) كدائه وداره (ولي) أب

ثلث فيه (قوله وعرض عبد) أي أو ولد خدعة في الحضر (قوله الآن يرجع في بقية) أي لا تنفس ويرجع الاجارة واعترض بان الحكم بفسخ الاجارة بعرضه وهربه وبعد الفسخ مع الرجوع في بقية المدة اذا عادت تناف وأجب بان هذا انما اذا اراد بفسخها بما ذكر من المرض وما معه الفسخ فلفعل من الآن اما ان اراد بعرض الفسخ كما قلنا فلا مرد أصلاً والحاصل أن محل الاستعانة الكسوت لأن صرح بالبقاء أو الفسخ (قوله) ويسقط من الكربة بقدر ما عطل (أي ولا يجوز أن يتعاقب في قضاء عمدة الهرب أو المرض بعد انعقاد عمدة الاجارة وبيع الاجرة تمامه ان كان المستاجر قد اخرج من العقد لما فيه من فسح الزين في الدين أما اذا كان يتيماً له ما يجوز الاتفاق على ذلك لانتفاء عمدة الفسخ المذكورة (قوله) حكمهما مساوياً) أي وهو أنهما اذا مرضا في الحضر انقضت الاجارة فان عاد في بقية المدة رجعا لاجارة وان مرضا في السفر انقضت الاجارة فان عاد في بقية المدة لم يرجع لاجارة (قوله) وانما اختلف جواب الامام) حيث قال في الدابة لا تعود لاجارة بعد فسخها وقال في العبد أنه يعود (قوله) لا اختلاف السؤال الخ) وذلك لان شئ من الدابة اذا مرض في السفر ثم صحت هل ترجع لاجارة أو لا فأجاب بعدم رجوعه وما هو سائل عن العبد في مرض في الحضر ثم يصح في بقية مدة الاجارة هل يرجع أو لا فأجاب بوجوه (قوله وبرشد الخ) أي فاذا استأجر شخصاً من ولده للخدمة ثلاث سنين وأستأجر ثداه كذلك مبلغ رشداً في أثناء المدة فلا يلزم باقي الدبل بل يعطى في تمامها وفي فسخها فان بلغ فسخاً فلا خيار له وحل خياره ان بلغ رشداً ان عقد الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة ولم يظن شيئاً فان ظن عدم بلوغه وبلغ فبات كان قد يظن بعقد من مدة الاجارة كالشهر ويسمى الاجارة فلا خيار له وزنه انقلعوا ان كان الباقي كثيراً (قوله عقد عليه) أي سواء كان العقد عليه لعشه أو لغيره عشه كما هو الصواب ولا وجه تردد عني كذا قرر رشداً العبد (قوله وقد صرح الخ) فذكر كربة ان المدونة وان اقتصر على البلوغ في العقد على نفسه ولم تذكر الرشداً لكن قد عيسى بن عمر السبكي بان يبلغ رشداً قال عاصم ولا يختلف في ذلك اهـ واذا علمت ذلك تعلم ان ما في عني من اعتبار البلوغ فقط في العقد على نفسه وانه اذا بلغ ولو فسخا عني في الفسخ عن نفسه وعدمه واعتبار الرشداً في العقد على سلعة غير مسلم والصواب انما المصنف على ظاهره (قوله) ظاهره) أي قوله وقد نكر كالشهر وقوله راجع للثنتين أي اجارة الصغرى واجارة السلعة (قوله والمذهب) انه خاص بالاولي أي لان اجارة سلعة تزعم ان يبلغ رشداً اذا كان ولم يظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ولو يظن من الاجارة ثلاث سنين كما في عني أو أكثر كما في سب وقوله والمذهب انه خاص بالاولي أي كما هو نص المدونة وقد نقل المواق وغيره ان المخص بالاولي عند ابن القاسم هو قوله وبني كالشهر خلافاً للشاهب وبالجملة فلا بد لك على المصنف ان قوله وبني كالشهر فان ظاهره يرجع للثنتين وهو قوله لا شوب والمعتدل قول ابن القاسم انه في الاول فقط اهـ بن وعصه ان محل الخيار في الثنتين اذا عقد عليه الولي وهو يظن بلوغه في مدة الاجارة ولم يظن شيئاً كثيراً وقيل وأما اذا عقد عليه وهو يظن عدم بلوغه في مدة الاجارة ففي المسئلة الاولى ان يبلغ والباقي من مدة الاجارة شهر ونحوه من الاتمام والاخير وكذا

أوصى أو مقام فبلغ انما المدونة رشداً أقوه ورشد معطوف على تلف دليل الباء أي وحسفت تلف ما وصفت برشد وبني الفسخ ان شاء السفر فهو مختار في الحقيقة وعطفه على ان تين بعده اعلنا اليه وفي نسخة كرشد صغير بالكافي وهو رشده في التقصير وهي ظاهره ورشد يعنى في العقد على نفسه أو على سلعة كما هو ظاهره وقد صرح في التوضيح بقوله (الاثنتين عدم بلوغه) قبل انقضاء المدة (و) الحال ان قدر (بني) يتم البسيرو (كالشهر) فيلزم بقاء المدة ولا خيار له ظاهره انه راجع للثنتين وهو مذهب الشاهب وهو ضعيف والمذهب انه خاص بالاولي

والحاصل أن محل خياره في العقد على نفسه أن يظن الولى حال العقد عليه بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئا مطلقا أو ظن عدم بلوغه فيها فبلغ رشيدا وقد بقي منها كثيران زاد على كاشتهر فإن ظن عدمه فيها فبلغ فيها وقد بقي السير كالشهر وسيرا الايام فلا خياره وبزومه القاء لتمامها أو ما في اجارة سلعة فان (٣٠) بلغ شيئا فلا خياره ولا يعتبر في العقد على سلمه ظن رشدا ولا علمه وكذا ان بلغ رشيدا

وقد ظن الولى عدم بلوغه في مدة الاجارة مطلقا بقي السير أو أكثر فإن ظن البلوغ أو لم يظن شيئا فله اختيار فسلم ان الذي يخص المسئلة الاولى خرقة وبقي كاشتهر وشبه في حكم المستثنى وهو الزوم قوله (كسفه) عقد ولبه على سلمه أو على نفسه لعشه (ثلاث سنين) أو أكثر فرشد في اثنتاهما فتلزم الاجارة ولا خيار له حيث بقي من المدة الثلاث سنين فدون لان الولى فصل ما يجوز له فان قد علمه لا لعشه فله الفسخ لان الولى لا تسلط له على نفسه بل على ماله وحيدته فلا وير السفيه نفسه فلا كلام لوليها ما يجب وكذا الا كلام ان رشدا لا في نفسه كالرشيد (و) فسخت الاجارة بعوت مستحق وقف (أي) ذلك الوقت في حصة مسدة (ومات قبل تقيها) وانتقل الاستحقاق لمن في طبقته أولن يلبه ولو له ولو بقي

الحال في المسئلة الثانية عند اشتباه ما بين القاسم فيقول فيها ان عقد عليه فلان عدم بلوغه لازم للاتمام ولو بلغ والباقي من المدة كثير **(قوله والحاصل الخ)** حاصله ان الصور المتعلقة بالعقد على نفسه ست لانها ما ان يظن الولى بلوغه في المدة أو يظن عدم بلوغه أو لم يظن شيئا بقي كل من الثلاث ما ان سبق من مدة الاجارة بعد بلوغه رشيدا كثيرا أو يسيرا كالشهر وسيرا الايام فلا خياره في صورته وهي ما اذا ظن عدم البلوغ فيها وبلغ وقد بقي من المدة يسيرا ويخبر في الباقي وهي ما اذا بقي كثير مطلقا لم يظن بلوغه في مدة الاجارة أو ظن عدمه أو لم يظن شيئا وكذا اذا بقي يسيرا والحال أنه ظن بلوغه فيها أو لم يظن شيئا وقوله والحاصل الى قوله فان زاد كاشتهر لم يطوق كلام المصنف وقول الشارح فان ظن عدمه فيها لم ينفهموه **(قوله ولا يعتبر في العقد على سلمه)** أي على سلم السفيه ظن رشدا ولا علمه أي في مدة الاجارة وكان الاولى حذف هـ فاذ من هذا و كريد كلام المصنف الا في لا ليس الكلام هنا في العقد على سلم السفيه بل على سلم الصغير فاما الامارة ببلغ في اثناء المدة شيئا **(قوله مطلقا)** أي بني بعد البلوغ من مدة الاجارة اليسيرا والكثير فالاطلاق راجع للثلاثين قبله وحاصل ما ذكر ان صور العقد على سلمه تخافه لانه (أي) ان يظن شيئا أو رشيدا وقد ظن الولى عدم بلوغه في مدة الاجارة فلا خياره في حاتين الحاليتين بني بعد رشدا من مدة الاجارة قليل أو أكثر فهدأ رتبة وان بلغ رشيدا وقد ظن بلوغه في مدة الاجارة أو لم يظن شيئا فله الخيار كان الباقي من مدة الاجارة كثيرا أو قليلا فلهذا رتبة أيضا **(قوله فرشد في اثنتاهما)** أي ولفي أول يوم منها **(قوله)** فتلزم الاجارة ولا خياره أي ولا يعتبر في السفيه ظن عدم رشده ولا ظن رشده حال العقد على سلمه أو على نفسه لعشه بخلاف الصغير فانه يعتبر فيه ظن البلوغ وعدمه كما مر **(قوله حيث بقي من المدة الثلاث سنين فدون)** أي فان كان الباقي أكثر من **(قوله وكذا الا كلامه)** أي السفيه حيث أحرقت نفسه ثم رشدا **(قوله)** لانه في نفسه كالرشيد أي لان تصرفه في نفسه لا يجر عليه كصرف الرشيد **(قوله على الاصح)** أي عند ابرار الشد القصوى ومقابله عدم فضها بغيره وهو قول ابن شاس ولا يعرف لغيره **(قوله ولو لم يظن)** ان ظلت أي فرق بين وارث المالك اذا مات بموته قبل انقضائه المدة ليس له الفسخ ووارث الموقوف عليه له ذلك قلت المالك له التصرف في نقل المنفعة ابدًا ومستحق الوقف استعماله التصرف بمقتضاه فلذا كان وارث الاول ليس له الفسخ وكان وارث الثاني الفسخ **(قوله ولو كان المستحق المورثا)** انظر هل مثل موت الناظر المستحق عزله وهو الظاهر ولا اه قاله بن ومثل المصنف من يتصرف في رقة من مسدة أحرها مسدة ومات قبل انقضائها لم يمت بغيره فتمت اجارته ذكر القرافي ومثل مونه فراغه عنها لانسان فلا خرقة اذا قرر فيها ففسخ اجارته وذلك لان الانقراض اسقط حق الاصل ولا يثبت الحق لثاني الانتقار به من ولى الامر فان مات الموقوف في قبل الفسخ صارت محولا **(قوله لا باقر المالك)** يعني انه اذا أجرة اورد اربابا لم يمت بعد اجارته أقرها باعها أو وهبها أو جرها لانسان قبل هذه الاجارة وكتبه المستاجر والحال انه لا يئنه لدمي على ما ادعاه فان الاجارة لا تنفسخ لتمام المالك على نقض الاجارة **(قوله ولا يئنه)** أي للمالك وقوله لتمامه على قوله لا تنفسخ باقر المالك **(قوله فاعخذها المقر)** أي الذي أقر المالك أنه باعها أو وهبها وقوله أو في المقر ببيع أو هبة أو اجارة على المقر الا كراخ وهذا كلام مجمل وتفسيره أن تقول ان أقر المبيع بفور الكراخ فغير المقر بين فسخ البيع الذي أقر به المورث وحيدته فباخذ منه الثمن الذي يئنه المالك أو باعها وان كانا كثر من القيمة أو باخذ منه القيمة يوم البيع ان كانت أكثر من

منها يسر (على الاصح) ولو كان المستحق المورثا لم يمت بغيره فلا تنفسخ عنه (لا) تنفسخ (باقر المالك) الثمن لثبات المورث ما به باعها أو وهبها أو جرها لا تخير قبل الاجارة وتزاعه المكتري ولا يئنه لتمامه على نقضها بل يئنه الاقر فباخذها المقر بعد انقضائه المدة ولا أكثر من المسمى الذي أكره بموت كراه المثل على المقر (أو خلف) بضم الخاء وسكون اللام اسم مصدر يعني تخلف أي لا يئنه سحلا جارة بخلاف (ربادة) معينة أم لا (أي) العقد على زمن (غير معين) كان يكرهه يلاقي بهار جلا أو وفدا أو يئنه بهار جلا

يوم كذا أو شهر كذا أو اختلاف بينهما من الاتيان به في ذلك اليوم أو الشهر بخلاف ما ذاع في الزمن كما ذكره جهموم كذا أو على أن يفتضح  
أو يقتضيه في التوب يوم كذا أو اختلاف في تنقيح لثمة أو وقع الكرامة على نفس الزمن (أو في) (٣١) غير (ج) فلا تنقح بخلاف الحج إذا

أخلف فيها حتى فات  
فمنفس الكرامة وإن  
قبض الكرامة من روال  
إليه (وإن فاتت مقدمه)  
من تنسيع مسافر أو  
صلاته (أو) يظهر  
(فمن مسافر) لكمداد  
لا تنفسح وأمر بالكف  
(وأي حالكم) عليه  
(إن لم يكف) وهذا إن  
حصل بفسقه ضرر  
لدار أو الجار وهذا إن  
تيسر إيجارها عليه فأن  
تعد أخرج حتى يزجر  
عليه وزنه الكرامة من  
أكثرى أو اشتري دارا  
لها جارسه فبفسقه  
وما لدار بضر ففسقه  
بجاره يزجر وما قبض فان  
أنهى والأخرج ويرى  
عليه أو جرح (أو يفتني  
عدو) مؤثر لا تنفسح  
أخارته (وحكمه على  
الرق) أي يستمر رقبا  
إلى تمام الدقة لشهادته  
وقصاصه وعليه وارثه  
لأن وطه السد لها إن  
كانت أمة لتعلق حتى  
المستاجر بالعين المؤجرة  
فإن أسقط حقه فبإتني  
من السدة بمجانا أو بشئ  
أخذ من البسدة يحزن  
عقته (وأجرته) في باقي  
دروس

التي لأن المستاجر قد حال بين المبيع وبين المقره لماعلمت من عدم فسخ الاجارة وعدم فسخ البيع فبأخذ  
الاكثر مما حصل الكرامة وكرا المثل وأسند ذلك المقره أيضا بعد انقضاء مدة الاجارة إن كان يظن والا  
أخذ عقته فان كان الاقرار بالمبيع بعد انقضاء مدة الكرامة كان لأقره الاكثر مما كرت به وكرا المثل  
وأسند المقره أيضا إن كان قاضيا أو قيمته إن فات وأما إذا فرجهة فلمقره الاكثر مما كرت به وكرا  
المثل وأخذ عقته الموهوب إن فات وأخذ به ذاته بعد انقضاء مدة الاجارة إن كان قاضيا ولأقره بالاجارة  
الاكثر مما كرت به وكرا المثل فقط (قوله يوم كذا) أي بشرط عليه أنه يأتيه جهموم كذا أو شهر كذا  
(قوله) فتختلف بينهما من الاتيان به في ذلك اليوم) انما لم تنفسح الاجارة بتفتيحها في هذه الحالة لأن هذا  
من اعتبار الآخر وهو الزمان لاجل الحصول أجمه وفوات الآخر الذي اعتبر لتوصل أجمه لا يسلط العقد  
لأن المقصود الاعدم وهو باق يفت ويثبت كان العقد لم يفسخ فليزم المستاجر جميع الأجر سواء أخذها منه  
أو لم يأخذها (قوله) كما ذكره جهموم كذا) أي لا طاعة لثمة أو يفتعيه ولا سافر عليها مثله ما إذا كرها لها  
معية فزاعر بها حتى انفتق ذلك الزمن كلا أو مضى فان الاجارة تنفسح فبإتني مؤثرا أو اذ لم يهاشبا  
فبصاها (قوله) لثمة أو وقع الكرامة على نفس الزمن) أي فهو من اعتبار الآخر قصد عبثه وفي اعتبر  
الآخر قصد عبثه فسخ العقد بفواته (قوله) أو في غير حج) أي أو في العقد على غير حج كما ستأوردنا  
لأسافر على البلد كذا أو فسخ فيها أيا ما كان جهموم فلا تنفسح الاجارة هذا إذا لم يفت مقصودا لحالها على  
السفر له وإن فاتت فمستأجران يسافرا أو يدع الأجر بينهما لأن السفر ليس له أيام معينة (قوله)  
بخلاف الحج) أي كان يسافر وجابه ليحج فأنفسح فيها حتى فات الحج ففسخ الكرامة لأن الحج وإن لم يعين  
المستأجر ماله لكن زمانه معين وقد فات (قوله) وإن قبض الكرامة) أي ولا يجوز للكثير المراضع  
المكرى على التداوى على الاجارة إذا بعد الكرامة فسخ الدين في الدين وأما إذا لم ينفذ فيصور لانقضاء العقد  
المذكورة (قوله) وإن فات مقدمه) أي في نفس الأمر فلا ينافي أنه غير معين حين قصد الكرامة (قوله)  
أو يظهر ففسق مستأجر) أي انما إذا أجز الدار وجبة أو مشارة أو شارة لانسان وانقضى منه الكرامة ثم ظهر فسق  
ذلك المستأجر بشره أو زانها فان الاجارة لا تنفسح (قوله) وهذا) أي إيجارها كره عليه إن لم يكف  
إن حصل الخ (قوله) وهذا إن تيسر الخ) أي وحمل هذا إلى إيجارها عليه بغير تدبير عدم الكفاية إن تيسر الخ  
وقوله بأن تعدد أرى كراهة وقت تبين عدم التفاضل الخ (قوله) وإن لم يكن إيجارها وقوله أو جرح أي إن أمكن إيجارها وهذا قول  
كرهاه عليه (قوله) ويصعب عليه) أي أن لم يكن إيجارها وقوله أو جرح أي إن أمكن إيجارها وهذا قول  
الشعبي والحق في كتاب ابن سبيل أن رب الدار إذا لم يزجره فعقوبة بيعت عليه أي غير كرامة أو كلام  
بهرام يفتني أمذهب لتصدربه (قوله) أو يعتق عديموس) أي أو أمة عتقا أو فلا تنفسح في الاجارة  
وكذا الخدم من أمة إن أعتق قبلها فلا يفسخ الاستخدام (قوله) أي يستمر رقبا إلى تمام الدقة) أي سواء أراد  
السيد بعتة له أنه من الآن أو بعد انقضاء مدة الاجارة (قوله) في شهادته) أي بالنسبة لشهادته (قوله)  
لأن وطه) أي بالنسبة لوطه السيد فلا بد من ذلك لاجل له وطوها (قوله) لتعلق الخ) على قوله أي يسفر  
رقبا إلى تمام الدقة (قوله) فان أسقط) أي المستأجر حقه وقوله بخر عقته أو وكلامه عليه (قوله) انفسر  
بعدها) أي بعد مضي مدة الاجارة (قوله) فان أراد أن يجر الخ) أي أو لم يجرها كما قاله المعتزلي (قوله)  
مع رقائه إلى تمامها) أي لتعلق حق المستأجر كره (قوله) لا لما قبله) أي وهو قوله وحكمه على الرق لأن  
حكمه في الرق تمام مدة الكرامة سواء أراد أن يجره بعد ما أو من يوم انفتق  
في فصل وكرا نهاية كذلك أي كالاجارة أي في التواطؤ أو قاعد أو جرح كالبيع في صحتها أو فيما جازى الأجران

المدة بعد المتي (السيد ما أراد أن يجره بعد ما) لأنه عزله من أعتقه واستبقى منفعتة منه بمعية فلان أراد أن يجره يوم عقته فاجرته  
والمعبد مع بقائه إلى تمامها فالشرط راجع لقوله وأجرته لم يسد فقط لا لما قبله (فصل) ذكر قبض كرامة الدواب  
بما يتعلق بها فقال

وكرامه العادة كذلك والكراهه بيع متعقة ما لا يصل من حسان وغيره وقوله كذلك أي أي معبري فيه جميع ما تقدم في الآحاد من لزوم القدور ومنه وفاسد ومنه وجواز دواءه إذا كراهها كلها أو كانا كلها من الأبر تنظيرت أ كونه فله الخبر وغير ذلك ثم يعلى مسائل يتوهم فيها المنع للجملة وإن كان بعضها يؤخذ ما تقدم من حيز الضرورة بقوله (وبان) أن تنكرى دابة (على أن عليك علفها) أو قال ويجاز بعلفها كان أولى وأخصر (٣٣) فيهم منه كراهها بدوهم وعلفها بالاول لأن العلف تابع (أو طعامها) أي أجازها أحدهما

أ وجهها ما فاتنا وأنت غلط وواو انضم لذلك تقدم لا فان وجدها أ كرهه أو وجد غيرها أ كرهه أو النفس مع ما لم يرض بها بالوسط في خلاف الزوجة يصحها أ كونه فلا يرضه شيئا كما تقدم والنفق بفتح اللام اسم لما تاكله الدابة وأما السكن فالفعل أي أقدم ذلك لها (أو) بداهم مثلا على أن (عليه) أي على رب الدابة (طعامك) منكري فتكون الداهم في تنذر الركوب والطعام ما لم يكن الكراهه طعاما والامنع لا طعامه طعام غير بيد (أول ركوب) أي يجوز أن يكره في بعض كذا الركوب (في سوا محله) شهر حيث شاء (أول يطن) ما شهرا أي حيث عرف كل من الركوب والطن بالعادة والامنع بوزنه شهرا أي مثلا فالمراد زمن معين ويظهر أن الزمن الكثر يقع لكثرة الغور وظاهر المصنف لجواز ولو سمي قدما يطن فيه وقد ذكر الشارح أنه

ومنع وفي الكراهه لازم لهما المقدم (قوله والكراهه بيع متعقة ما لا يصل الخ) أي وأما الأجرة فهي بيع متعقة الماقل (قوله وإجاز أن تنكرى دابة) أي بداهم (قوله على أن عليك علفها) أي إذا بلغ على الأجرة التي هي الداهم ونحوها (قوله كل أول) أي لأنه لم يعبر بذلك كان مفيدا للثنتين بخلاف ما فله فانه إنما يشد واحدة (قوله إذ بلغهم منه كراهها) أي جواز كراهها (قوله بالاول) أي من كراهها بعلفها فقط (قوله لأن العلف تابع) أي لأن الأصل ما كان معلوما والمعلوم الكراهه بالداهم (قوله أي جازها أحدهما) أي جاز الكراهه أحدهما أي بلف الدابة أو بطعامها وإن لم يوصف النفقة كذا في حق (قوله أو جهما) أي أي بلف الدابة وطعامها (قوله تقدم لا) أي فالصورت (قوله فله) أي فلم تنكرى (قوله ما لم يرض بها بالوسط) أي بطعام وسط وهذا بالنسبة لعلفه إذا كان أ كولا وأما الدابة فلا بد من النفس حيث طلب المستأجر ذلك ولو رضى بها بطعام وسط الآن يكمل لها ركبا في الحج (قوله فلا يرضه شيئا) فإن كان رب الدابة قليل المال أو كلفت الزوجة قلبته فلا يرضه إلا ما كان على المشهور خلا القول لمران لهما الفاضل بصرفه فيما أحس (قوله أي أقدم ذلك لها) كتب شيئا أن المناوغة على المستأجر واستظهر بعض أنه عند عدم الشرع على العرف كحفظها بعد التزول عنها (قوله أو عليه طعامك) أي ويحرم في ما مضى المكثري فقال إن وجد المكثري أ كولا كان لرب الدابة الفسخ وعدمه ما لم يرض بالوسط وإن كان قليل المال فلا يرضه رب الدابة إلا ما ياكل (قوله حيث شاء) أي حيث أراد الركوب (قوله حيث عرف قليل المال فلا يرضه رب الدابة إلا ما ياكل (قوله حيث شاء) أي حيث أراد الركوب (قوله حيث عرف

كل) أي بان كراهه الركوب في البلد وما أرادها من كل شيء أو ما أتى بركب قضائها تنقل نازة وتكر أخرى ألا يقدر على تعيين ما يرضه له إلا أن كان يباشر عليها وكان الطعن فيه ونحوه لا للركوب بالصحة كالترمس (قوله وظاهر المصنف لجواز) أي جواز استئجارها لطن ما شهرا (قوله والظاهر أنه) أي ما ذكره الشارح من المنع إذا جع بين الأيام والألادب حتى أجازا لتعبر بالظاهر قصور إذا اختلف المتقدم جار هنا كالإبرشدد وذكره الشارح بهر في كبره انظر بن (قوله أو يوصل على دوابه) أي دواب ذلك الشخص المؤجر (قوله أن سمي قدما يتحمل) بل وإن لم يسم لكل من سمي جاز أن اتحد القدر كأجل على كل واحدة خمسة قناطر وإن لم يتقدم حتى يعين ما يحمله على كل واحدة بعينها كأجل على خمسة وعلى هذه عشر فالخو أو ما قاله أ جل على واحدة خمسة وعلى واحدة عشرة وثلاثة ولهم على كل واحدة بعينها منع فاقبل المبالغة في تفصيل إذ يتحمل تسمية ما يملكه ويصدق قدره ويختلف ويعين ما يتحمله كل دابة بعينها فهما أن جاز أن قال اختلف قدره ولم يعين ما يتحمله كل دابة فمفسدة لا اختلاف إلا غرض فكان مختلطة (قوله بل وإن لم يسم الخ) أي حيث شذ في تفصيل على كل دابة بقدر قوتها (قوله وعلى جل آدمي) أي وإجازت الأجازة على جل آدمي لم يرب الدابة ويزنه جل ما أتى به المستأجر من ذكرا وأنثى حيث كان غير فالح وأما الفاضل فلا يرضه حله (قوله لم يرب) أي ولم يوصفه أنساوان لم يكن على خبر بالزوجة وهذا قد استظهره ابن عرفة وجوب تعيين كون الراكب حذرا أو امرأة لأن ركوبها آثم وهو خلاف ظاهر المصنف كالقنونة اه بن (قوله والركوب متعاقلة) أي والمعنى جازت الأجازة على جل آدمي أنثى عرب الدابة به لكونه لم يربه بصرفه ولم يوصفه (قوله فليست) أي لأن من الفاضل مطلقا بل ينظر لهما أن كانت فاحدة

عن الزمن والعمل منع فانه قال ويجوز أن يجمع بين تسمية الأراب والأيام التي يطن فيها وانما عرجى تسمية أحدهما اه والظاهر أنه متى على أحد القولين المتقدمين في الأجازة في قوله وهل تضدان وجه ما وناو أو مطلقا لخلاف (أو) أكثر من شخص دواب (يصل على دواب مائة) من مكمل أو وعدوا أو موزون أو سمي قدما يتحمل كل دابة بل (وإن لم يسم ما يملك) من الدواب (وعلى جل آدمي لم يرب الدابة من الكراهه لأن الأصل تضاد الأجسام والركوب متعاقلة) ولم يرضه أي ريب لدابة (الفاضل) أي حله وهو التزول ذكرنا أو أنثى فليست من الفاضل مطلقا نعم إن استأجره على حمل ذكرا فاما ما في يرضه بخلاف العكس

ومثل الفادح المرض الذي تنبع الدابة ان حزن من ذلك أهل المعرفة وحيث لم يزمه الفادح فلان توسط أو تكرر الحاجة في مثل ذلك والعدل لازم فان لم يكن فيه الفسخ (خلاف ولادة) المرأاة المكثرة فيزانه جهل لانه كلفه دخول عليه وفيهم منه أنه لا يزنه من صغيرها معها الانص أو عرف (د) جازا الحاجة (يسمى واستشار كروها) أو اعمل عليها واستشارها في حق (الثلاث لاجعة) فينصب لانه يبيع معين يتأخر قبضه ولا يدرى كيف ترجع له فيؤدي الى اباها في المبيع (وكرر (٣٣) المتوسط من الاربعة لاجعة عند التقصى

لم يزنه والارز (قوله ومثل الفادح المرض) أي فإذا استأجر على حل أدى أو بطل فادح المرض لم يزنه له حيث حزن أهل المعرفة بأنه نصب الدابة فينصب أن يكون منه من ينصب عليه الترم أو عادته من مقر الدواب بركوبه (قوله فان لم يكن) أي الكراه وقوله في الفسخ فيه أن العقد لازم فكيف يكونه الفسخ لم يزل الأول فان لم يكن الكراه من الاجرة وليس في الفسخ تأمل (قوله فيلزمه جهل) أي سواء كان مجهولا معهما في ظنهما حين العقد أو جهل به في حق (قوله حل غيره لها) أي الموجود معها حين العقد على ركوبها (قوله أو استشارها في حق) أي كالدرايس والطين والحيرث (قوله لاجعة) هو بالنصب عصف في الثلاث وقوله فينصب أي ولو لم ينقد (قوله متأخر الخ) أي وانما يفترقه متأخر القبض اذا كان التأخير مطلقا كاللثة (قوله عند الفسخ) فوش المصنف بان الفسخ يجعل اليوم الثالث من المكروه لاس الجاز فحان بن فالنائب لشيء على طريقته ان يقول واستشار كروها يومين لاجعة وكر المتوسط (قوله وفي المنوعة من البائع) أي الانص على قاعدة البيع الفاسد كما قال المصنف سابقا وانما ينتقل ضمان الفاسد القبض (قوله جاز كراهية واستشار الخ) مثل الحاجة السفينة وكلام المصنف في الدابة العينة يدل على ما قدمه في المفهوم من أنه لا يفهم من الشرع في استيفاء المنفعة أو تحصيل جميع الاجرة حيث كان العقد في رابن الشيء المستأجر فان كان قبضه فلا بد من تحصيل جميع الاجرة الا في مثل اشبح يستأجر عليه قبل ان يملك فيحصل البيع (قوله شهرا) أشار الشارع بغيره واستشار كروها الى ان شهرا مجهول فحذف فداة متأخر قبضه عليه ومثل الدابة في جواز كراهته أو استيفاء منفعتها شهرا كالموقوفيننا (قوله والفرق بين الشراء والكراه) أي حيث امتنع استيفاء منفعة المبيع جمعة فأكفر ولم يقد جاز استيفاء منفعة المكثري شهرا اذا كان لم ينقد (قوله فضعفها منه) أي فلذا جاز استيفاء المنفعة شهرا (قوله فأجبره ما قل كاللثة لفرضه الخ) أي ولم يجز امتنعها كما كثر الفرار الذي يدرى متى يحل فصل في مسألة ألا (قوله فان اشترط منع) أي سواء حصل نقد بالفعل أولا وما لو حصل النقد تطوعا فلا منع والعرض في الأولى انصفة الاستئذان شهرا ما لو كانت أقل فاجاز الا لنفسه التقيد له شهرا وفي ان ونس يقتضي جواز المنفعة شهرا كبر فرضه في السفينة وعلى كلام الاقفهسي على غيرها كالكراهية وحديث فلا محالة بينه وبين ان ونس والظاهر ان غير السفينة عند ان ونس منها ما وجدته فكلما مما يختلف فهو ما قلنا وما ذكره المصنف من جواز كراه الدابة واستيفاء منفعتها شهرا في الدابة العينة دليل ما قسمه من ان المشهورة لا بد من ان الشرع في استيفاء المنفعة أو تحصيل الاجرة حيث كان العقد في رابن الشيء المستأجر فان كان قبضه فلا بد من تحصيل جميع الاجرة الا في مثل اشبح فيحصل البيع (قوله حصة لاجعة) أي لا يفرق لانها متاحة لا تقيد بقبولها كالمكثرة ولا ان المعنى غير ذلك (قوله ان زال الخ) أي يجوز ان زال قبضه ان زال الاضطراب فيبعد زواله لا يجوز لان الجواز مطلقا ولو زال الاضطراب قال ابن اناظر هل الاضطراب المقتضى الشدة أو خوف المرض أو ضياع المال أو الموت (قوله مطلقا) أي تنقذ لاس اضطرار لا (قوله شامل لما اذا كانت الاجرة) أي التي لم يتقدها والى تنقدها (قوله وفعل المستأجر عليه) الانسب به وكره الدابة أن يقول المكثري عليه لكنه نهى عن ان يطلق الكراه على العقد المتعلق بمعاين

(٥ - سدوق رابع) التقيد بالفعل لان الغالب في شرطه حصوله ولو ساد القدرية (د) جاز (الرضا بغير) الغان المكثرة من دابة أو عبد أو ب (الامانة للهالكه) صفة العينة يعني ان الدابة مثلا المكة اذا اهلكت في أثناء الطريق يجوز الرضا بغيرها (ان لم ينقد) ولو لا شرط (أو فسد واضطر) في زوال الاضطراب لا مطلقا فان تقدم بشرط منع الرضا بدل لانه لا يفسخ ما وجبه من الاوجه ما قل متأخر قبضه به بناء على ان قبض الاوخر ليس قبض الاوائل وما غير العينة وهي المشهورة اذا اهلك جواز الرضا ببدل ظاهر فكلما كلام المصنف شامل لما اذا كتلت الاجرة تمعية أو مخمومة (د) جاز استأجر (تصل المستأجر عليه)

لا أكثر ولا أقل ضرا  
ولادونه قدرا وأكث  
ضرا فإن خالف ضمن  
وكلامه في الجمل  
والركوب وأما المسافة  
فلا يفعل المساوي وكذا  
الدون على قول وسيأتي  
أو يتنقل للمساوي  
ساوت (و) جاز (حل)  
بكسر الحاء وهو المحمول  
أي حازا كتراديه ليعمل  
عليها جازا (رؤيته)  
أي بشرط أن يرى وإن لم  
يوزن أو يحل أول يعلم  
حسبه اكتشافا لرؤية  
(أو كيه) وزنه أو عدده  
إن لم يتفاوت) راجع  
للاثر في ما يتفاوت  
كلاهما وأطلق أو قطل  
أو مشرب بقطعة لم يميز  
فلا يميز بين النوع  
فإن القول أنقل من  
الشعر وإن طار  
الخطب أضرب من القطن  
والطبخ قد يكون كبيرا  
وصغيرا فلا يميز الأنيان  
الآن يكون التفاوت  
يسيرا كالبيض والهيون  
فيختفر والأوجه مجموع  
القد للمدد (و) جاز  
(أفلة) بزيادة من مكر  
أو مكر (قبل النقد)  
للكراه (و) بوجهه  
بشرط تعجيل الزيادة  
واللام فسبح على النعمة  
في مؤخره لا تستري  
الركوب لأنني وجب  
للكثرة الزيادة التي

غير العاقل والخلق الأخرى على العقد المعلق بمتاع العاقل اصطلاح غالب (قوله) ومثله الخ) هذا يقتضي  
أن امرأنا المصنف بالمستأجر عليه عين ما عقد عليه وجه بعضهم على التسل لأن الأول يجوز فله ضروري  
والنصر عليه قال المندوي (قوله) قدرا وضرا) راجع لكل من المثل والدون (قوله) لا أكثر) أي  
قدرا (قوله) فإن خالف) أي إن قل ما هو أكثر قدرا أو أقل ضرا أو ماعود وفي القدر والحال أنه أكثر  
ضرا وقوله ضمن أي إذا اتلفت الفئات المستأجرة بثقت (قوله) بكسر الحاء) أي بخلاف المستعمل في حل  
المرأة والتجربة فالفتح فقط (قوله) ليعمل عليها جازا) أي محمولا (قوله) رؤيته) التبادر من مقابلتها الكيل  
وما بعده أن رؤية بصرية وذكر ضحا العلامة المندوي تعالما كتبه ضحه الشيخ بدلالة أنه علمه بأن  
بحسبه يسهل فعله ولا يشترط الرؤية بالبعيد وهو على علم خاص غير المطوف عنه عند (قوله)  
(أو كيه) أي أكثر مستأجر ابتك لحل الردف قول أو قطل أس الزيت أو ما تسمى الهيون (قوله) راجع الثلاثة  
قبلة) أي والعنى أن لم يثبت الكيل في الشغل والوزن في الضرر وإنما ثبوت الصدق في الكيل والصغر  
(قوله) فلا يميز بين النوع) أي لاجل أن ينتج التفاوت في الكيل والموزن والمعدود وذلك لأن البطح  
الكبير نوع والصغير نوع فبيان ذلك ينتج في الخاف في الحدود (قوله) والأوجه مجموع العبد الخ) وذلك لأنه  
لا يميز بين جنس المحمول وحينئذ فلا يعقل تفاوت الألف في العدد وهذا هو ما رتقناه من الحجة دون كالمساوي  
وإن وغيرهما وأعلم أن بيان النوع لا يميزه في صحة العقد اتفاقا وأما بيان قدر المحمول فلا يميزه أيضا  
وبصرف الضرر لا جرم فإذا قل أكثرى ابتك لاجل علمه إداريا فأما وقطاراز بئنا ومائة بضعة جاز  
اتفاقا لعدم التفاوت أصلا أو ما كان حده وقيل لاجل علمه إداريا وقطاراز أو مائة بضعة تبع  
اتفاقا لعدم ذكر النوع الموجب لوجود التفاوت لكثير لان الأديبين القول أنقل من الأديبين  
المشهور والنظر من الحديث أنقل من القطن والمانعة بطبيعة الكثرة أقل من الصغرة وأما القول  
أجل ما علمنا أو قلنا أو بطنا فبذلك كراهية القدره ومجموع عند القرويين وأما قوله لا يميزه في الضرر  
الذي يعمل على الداء لا جرم (قوله) جازا فلة) أي جازا لن أكثر دابة لحل أو لمع إقالة وقوله بشرط  
راجع لقوله قبل التذوي بعده وحاصل فقه المسئلة أن الأداة إذا وقعت على رأس الماربان تركل المكري  
للكثرة لاجبة في مقابلة الأداة فهي حارته مطلقا كإس المال مما يشاق عليه أم لا كانت قبل النقد  
أو بعده غالب المكري على التذام لا غاية الأمر أنه يجب على المكري تعجيل رد الأجرة للمكري إذا وقعت به  
النقد وكانت الدابة مضعونة والامتنع لنفسه المكري ما في ذمة المكري من كراهية المضعونة في مؤخر  
وأما إن كانت زيادة فإن كانت قبل القصة على النقد غيبة يمكن فهم الاندفاع به بأن يدفع المكري على النقد  
أصلا أو غاب غيبة لا يمكن الاندفاع به فيها جاز مطلقا كانت الزيادة من المكري أو من المكري كانت  
الزيادة غيبا أو عراها بشرط أن تعجل الزيادة حيث صكت من المكري وكانت الذات المكتر المضعونة  
لامنة وإن كانت الأداة بعد غيبة المكري على النقد غيبة يمكن فهم الاندفاع به بأن يدفع المكري على النقد  
المكري للجهة سلف زيادة وإن كانت من المكري جاز أن دخلا على المقاصة والامتنع لتعجيل التذمين  
وهذا كله إذا وقعت قبل سير كثير بأن يحصل سيرا أصلا وحصل سيرا يسيرا ما إن وقعت بعد سير كثير جازت  
مطلقا رأس المال وزيادة من المكري ومن المكري حصلت غيبة على التذام لا لكن إن كانت من المكري  
في شرط الدون على المقاصة وإن كانت من المكري في شرط تعجيلها مع أصل الكراهة في الكراهة المضعونة  
(قوله) بشرط تعجيل الزيادة) أي إذا كانت من المكري وكانت الدابة مضعونة أما إذا كانت معسنة فلا  
بشرط التعجيل لأن عطفه في الدين في الدين التي ذكرها اتفاقا ظهر في المضعونة لأن منافع العينة لا تكون  
في الذمة حتى يلزم على تأخير الزيادة فسبح على النعمة في مؤخر (قوله) والألزم فسبح على النعمة في مؤخر أي  
وهو حين فسبح الدين في الدين (قوله) الزيادة التي وجبت له) أي في ذمة المكري (قوله) على رأس مال

وجبت له وسرعة كانت الزيادة من جنس الكراهة ولا وأما الإزالة على رأس مال (الكراه)

الكراهة جائزة مطلقا لا تفصل (ان لم يغب) المكري (عليه) أي على التقد أي التقدر من الكراهة أصلا وأغاب غيبة لا يمكن انتفاعه  
 به فيها سواء كانت لز بادت منه أو من لا تكري فكن شرط تعجيل الزيادة أن كانت من المكري لعلها المتقدمة لأن كانت من المكري لانه  
 لما تفصل غيبة على التقديس كما لم يغض لم يحصل سبق من المكري (والا) فان غاب المكري على التقديس عكس الانتفاع بها  
 (قال) تجوز الألفاظ بأية (الامن المكري فقط) لا المكري تنبيهة لفه بزيادة (٣٥) وجعل الدابة محبلة وانما كانت الغيبة

الكراهة) بابتداء المكري المكري رأس المال في مقابلة الألفاظ (قوله جائزة مطلقا تفصيل) أي  
 سواء وقعت الألفاظ قبل التقدير أو بعده غاب المكري على القدماء لأخا به الأمر أن الوقت بعد التقدير  
 التعجيل لرأس المال إذا كانت الدابة مشغولة وانما جازت مطلقا لأن وقت على رأس المال الانتفاع به المنع  
 وهي الأجرة على السلف بزيادة وفسخ الدين في الدين وإذا علمت أنهم على رأس المال جائزة مطلقا والمصنف  
 قد الجواز به أنه لم يغض تعلم أن مراد الألفاظ بزيادة على رأس المال إذا كانت الألفاظ من المكري وعلى  
 المتأخر أن كانت من المكري (قوله) أن لم يغض عليه شرط في قوله أو بعده فقط (قوله) لا لما لم فصل غيبة  
 الخ) هذا على الجواز الألفاظ بعد التقدير بزيادة من المكري أن لم يغض على التقدير أي على  
 المخدوم الذي هو الكراهة (قوله) تسلفه أي المكري بزيادة أي منه (قوله) جاز أي لا من المكري دفع  
 عسرا أخذها ساعة فقد أخذها على مبادع (قوله) عطف على من لا تكري هذا يقتضي أن قوله أو بعد  
 سبب كثر في الزيادة من المكري فقط وحسن دفعه ويستلزم الخ المفيد لجميع الزيادة في كل من المكري  
 والمكثري أعانها بالنظر لفقه من خارج (قوله) تجوز بزيادة أي من المكري أو من المكثري (قوله) جاز  
 اشتراط جعل دابة مكنة أي أنه يجوز للمكثري أن يشترط على الجاهل حل الدابة التي يأتي بها من مكنة  
 لا حل يتيه مثلا والتي بأخذها منه مكنة من كسوة وطيب الكعبة خال أبو الحسن ويؤخذ من هنا جواز  
 كسوة الكعبة وتطعيمها الآن الصدقة أفضل وهذا يخص النبي عن كسوة الجداراه شيئا وعدوى (قوله)  
 اشتراط هدبة على المكثري أي أن يقول الجاهل للمكثري حين العقد اشتراط عليك حلالة والسلامة عند  
 الوصول لمكة مثلا (قوله) وإن لم يكثري اشتراط عقبة الأجير المتبادر من المصنف الجواز المستوي الطرفين  
 وهو غرم مسلم وذلك لأن اشتراط المكثري على رب الدابة عقبة الأجير قبل أنه مندوب وقيل أنه واجب وتوضيح  
 ذلك أن ركوب خادم المكثري العقبة من غير اشتراط قبل أن يركب ويمنه على أنه مثل المتأخر وتركيب المكثري  
 لغرضه إذا كان كثرى ركوبه مكره وإذا كان ذلك الغرضه وقيل إنه اسم بناء على أنه أمر لكرهه عنه فاشتراط  
 العقبة على رب الدابة يخرج المكثري من الكراهة على الأول ومن الحرمة على الثاني فلذا قيل إن اشتراطها  
 مندوب وقيل أنه واجب والأول قول ابن القاسم في سماع عيسى والثاني قول الأصم ابن رشد وهو القاسم  
 (قوله) الجاهل أي فالمراد بالاجرا أحد المكثري الذي يتخذه (قوله) على مكره أي وهو رب الدابة (قوله)  
 أي المبل السادس أي بحث نزل المكثري من على الدابة وتركب العكاز عوضه المبل السادس وما ذكره  
 الشارح بيان لأصل معنى العقبة وإن كان الحكم كاملا في السنة أميالا وغيرها (قوله) لاجل من مرض  
 بعضهم أي كثر دابة تركوبه بشرط جعل من مرض من الجاهل أو من غيره من خدمه عوضا عنه فينع  
 لما قاله الشارح ومورد بعضهم رجالا كثر دابة على جعل أنزادهم على جعل من مرض منهم فينع لانه  
 يجوز (قوله) ولا اشتراط أن ماتت أي لا يجوز في صلب العقد اشتراط (قوله) إلى مدة السفر أي أن أنها  
 مدة السفر (قوله) لما فيه من فسخ الدين أي وهو الإجزاء في الدين وهو منافع الدابة التي يأتي بها (قوله) كدواب  
 أي لا يجوز ركوب كدواب وقوله لرجل أي كاتنه لرجل جان (قوله) أو مشتركة بينهم بجزء مختلفة طاهرا أي لو كانت  
 مشتركة بينهم بجزء مستوية وكان الجمل مختلفا لوليه من مأخذه كل واحدة فانه يجوز وليس كذلك إذا كانت  
 الدواب لرجل واحد وكان الجمل مختلفا لوليه من مأخذه كل واحدة فانه يجوز لو كانت الدواب لرجل واحد وكانت غير

(ان عرف) قدر ما به والاعانة للمبل (و) جاز للمكثري اشتراط عقبة الأجير على رب الدابة والاجرا لانه لا يسمى بالعكاز أي يجوز  
 لا كثرى أن يشترط على مكره ركوب العكاز عوضه وهي رأس سنة أو المبل السادس (لاجل من مرض) من الجاهل أو غيرهم  
 لتقل المرض فهو كالمجهول (و) لا (اشتراط أن ماتت) دابة (معنة أو باعها) إلى مدة السفر إن نقد الكراهة ولو تعلقوا لافه من  
 فسخ الدين في الدين فان لم يتقدساز (كدواب) متعددة (لرجل) لكل دابة أو مشتركة بينهم بجزء مختلفة أو لواحد أو عدة وغيره أكثر



واكثرت في عقد واحد والجل محقق ولم يبين لكل دابة ما يحمله منع والاجاز (أو) دواب كرت (الامكنة) مختلفة لاجل واحد ومتعدد  
 فينع الآن بين لكل دابة مكان (٣٩) (أو) وقع الكرايشي معين (لم يكن العرف نقد) أي تجيل كرا (معين وان نقد) أي اجل

بالفعل فلا يرى شي  
 بعض بعينه أو يعلم  
 أو حيوان بعينه فلا بد  
 من اشتراط تعينه  
 حيث اتفق عرف تعينه  
 بان كان العرف تأخيره  
 أو لم يكن عرف مضبوط  
 فان لم يشترط التجيل  
 فسد العقد وان اجل  
 بالفعل كماله ومعهومه  
 لو كان العرف تفصيل  
 المعين جاز وهذا مكره  
 قوة في الاجارة فوسدت  
 ان اتنى عرف تفصيل  
 المعين قبل كره لاجل  
 قوة وان نقد ولا يسه  
 في معنى غير نقد ثابت  
 بديل قوة (أو) كان  
 الكره (بذات) أو  
 دراهم (بعين) وهي  
 فائسة فلا يقال أو بعين  
 غائبة لكان أخصر  
 وأتمم وقسمها إما  
 بوصف أو بكونها موقوفة  
 عند فاض ونحوه أو  
 موضوعة في مكان مستعد  
 وهما معا يعرفان فبفتح  
 (الا) أن يقع الكرا  
 (بشرط الخلف) لما  
 تلفعها وأوضاعها  
 ازانها فيصور لان شرط  
 خلف يقوم مقام التجيل  
 وأيضا بشرط الخلف  
 يصيرها للمضمونة  
 أما الحاضرة فلا تأتي

مشتركا ومشترا كل جزاء مختلفه أو تساوية (قوله) واكثرت في عقد واحد أي وباجرة واحدة من غير  
 ان يسمى لكل دابة اجرة (قوله) والجل مختلف أي بان كان عقدهم كتاب بعضها فاه اربو بعضها فاه  
 اربو ونكش بعضها فاه اربو ونصف (قوله) والاجاز أي والابان كان الاجل نقداً أو مختلفاً وبين لكل  
 دابة ما يحمله جاز (قوله) والامكنة يعني أنه لا يجوز أن تكون دوابه جازاً لرجل ولا مكنته  
 مختلفة كقوة فاهم بقية وطخة في عقد واحد من غير تعيين لكل واحد مكاناً معيناً لاختلاف اغراض  
 المتكاريين لان المتكاري قد يرغب في ركوب القوة للكان البعد ورم يريد ركوبه الضعيفة للكان  
 البعد لئلا تضعف القوة فتدفعه المضاطرة وقوة أو لامكنة مطف على مقدار أي ككراء دواب كائنة  
 لرجل للجل والامكنة وليس عطف على لرجل لايهاهه ان الراجل المذكور مع أنهم مكرهون (قوله) واحد  
 أي جازاً لو واحد وقوة أو متعدد أي بعقد واحد أو جرة واحدة (قوله) أو لم يكن العرف) هوصفة لهذا عرف  
 معطوف على دواب فيكون كراء المقدس قبل دواب مطاط على أي ككراء دواب العمل أو كراء لم يكن  
 العرف فيه نقد معين أي أنه لا يجوز الكراء اذا كان معين ولم يكن العرف في اللدليل لاجر المعين وان اجل  
 بالعمل المهم الآن يأتي بشرط حين العقد تفصيل ذلك الاجر المعين والاجاز (قوله) أو لم يكن عرف مضبوط أي  
 بان كانوا يتكاريون بالوجهين التجيل والتأخير لهين (قوله) فان لم يشترط التجيل أي والحال ان العرف  
 عدم التجيل (قوله) جاز أي الكراء ولا تتوقف صحته على اشتراط التجيل بل على التفصيل بالفعل (قوله)  
 وفسدت ان اتنى عرف تجيل المعين أي ما لم يشترط تفصيله والا فلا فساد (قوله) دليل قوة الخ) أي لان  
 العطف يقتضي المقابلة (قوله) أو بذات) مصله أنه لا يجوز الكراء بذاتاً ودراهم بعينه فائسة حين العقد  
 بان كانت موقوفة على بخاص وهو ما يعرفها معاشية كان عرف البلد عدم تفصيل المعين الا اذا شرط  
 المتكاري أي ما اذا تلفت كلاً أو بعضاً خلف ما تلف فشرط الخلف في العين يقوم مقام شرط التفصيل في المعين  
 غير المعين فنقول المصنف وبذاتاً أي والحال ان العرف عدم تفصيل المعين كالموضوع وهذا وما ذكره  
 المصنف من منع الكراء بالمعين المعينة اذا كانت غائبة الا اذا شرط الخلف هو قول ابن القاسم وقال غيره  
 بالجزء وان لم يشترط الخلف والقولان سبيلان على ان العين تعين بتعيينها أم لا الاول لان القاسم والثاني  
 نغره انظر بن (قوله) ونحوه) أي كودع (قوله) وهما معا يعرفان) راجع لجميع ما قبله (قوله) الآن  
 يقع الكراء أي بالذات المعينة الغائبة وقوله لما تلف منها أي قبل قبض المتكاري لها (قوله) فيصور أي  
 الكراء بها (قوله) يقوم مقام التجيل أي لعدم تعلق الاغراض بذاتها قالوا فلذا اغتفر فيها التأخير مع شرط  
 الخلف بخلاف غير التقدم للعلم والعروض فان الاغراض تعلق بها فلذا اشترط تفصيلها ولا يكتفي فيها  
 بشرط الخلف (قوله) أما الحاضرة أي أما الكراء المعينة الحاضرة (قوله) فلا تأتي فيها اشتراط الخلف  
 فيه نظير لما أتى الآله لا يكتفي بالاولي أن يقول فلا يكتفي فيها اشتراط الخلف (قوله) بل ان كان العرف الخ  
 أي وحسنه فالعين الحاضرة مثل المعين غير العين كالعرض (قوله) جاز أي العقد ان نقد بالفعل (قوله)  
 والا) أي والا يكتن العرف نقدها بل تأخيرها أو كان العرف غير منضبط وقوله منع أي الكراء بها (قوله)  
 أو ككراء العمل عليها ماشاء يعني ان من كثر دابة ولم يعين ما يحمله عليها بل قال أجل عليها ما شئت فاه  
 لا يجوز والطاهر ان من هذا القبيل كراء جمال فارغ ملان المتعارف عند حجاج مصر ثم ان قوة أو ليجعل  
 عليها ماشاء يقتضي انه اذا عيّن نوع المحمول دون قدره فانه يكتفي بحمله ما يطبقه وهو قول الاندلسيين  
 وقوله فيعاصر وحمل برؤيته أو كره أو زينة أو عددان لم يتفاوت يقتضي أنه لا بد من معرفة قدر المحمول زيادة  
 على بيان نوعه وهو قول القرويين عن ابن القاسم في كلامه اشارة للقوانين وقد قدمنا ذلك (قوله) وكذا  
 ليجعل عليها) أي ولم يقل ماشاء (قوله) الامن قوما الخ) أي الا ان يكون المتكاري من قوم عرف جملهم

بكونه

فيه اشتراط الخلف بل ان كان العرف نقداً جازاً ولا يمنع الا بشرط النقد نقد بالفعل أم لا  
 (أو) ككراء العمل عليها ماشاء) فيفتح وكذا ليجعل عليها الامن قوم لغير عرف جملهم



المكثري (ان الكرى) الثانية (٣٨) (لغيره من) اوافل امانة اولاً نقل منه واضرولها اتباع الثاني حيث علم بتعدي الاول

المكثري) أي قيمة الدابة ان تلفت وارث عيها ان تعدت (قوله اما كرى لغيره من) أي لو كان هو أي المكثري غير امير اقدى ربه ان الاول رأى حقه ويحفظ متاعه بخلاف الثاني (قوله واضر) أي ولو كان دونه في الغنم بان كل من عادته عرفه فلو اب (قوله ولهم اتباع الثاني) أي وانذا كرى المكثري لغيره من كاد لهما اتباع الثاني بفتحها د تلفت وارث عيها ان تعدت أي دابة اتباع الاول وقوله حيث علم الخ أي بان علم الثاني ان لم يبد الاول بكرة وان ربه منعت من كراهها وقوله ولو بسماوى أى هذا اذا مات بعده عددا أو خطا بل ولو تلفت بسماوى وقوله اولم يعد أى الثاني بتعدي الاول بان ظن ان مالها لم يهلك أو مكثرت فقط (قوله وكذا ان كانت خطا الخ) أي وأما لو تلفت بسماوى فان علم أنها في بدال وبكره فليس يحتمل ان أدم الاول فقط وان ظن انها لم تملكه فلا رجوع له عليه بشئ ولو أدم الاول وحاصل ما ذكره الشارح مع زيادة ان الدابة اذا تلفت عند الثاني فالحاقه بعدد أو خطا أو بسماوى وفي كل امان يعلم الثاني بتعدي الاول بان يعلم ان الدابة بعده بكرة وان ربه منعت من كراهها أو يعلم انه كثر فقط أو يظن انه المالك فان تلفت بعده عددا من مطلقا وان تلفت بعده خطا فان علم بتعدي ضمن والا فقولان وان كان بسماوى فان علم بتعدي ضمن مطلقا وان علم بانه مكثرت فقط ضمن أى عددا الاول وان ظن المالك ان ضمن علمه (قوله وأعطيت زيادة) مسافة) حاصلة ان الصورتان لان المكثري امان ان يرد في المسافة أو في الجبل وفي كل امان تكون الزيادة مشاهات تعطب بها الاول على امان تعطب بانعمل لم وقد تكلم المصنف على جميعها (قوله ولو تلفت) أي الى زيادة كاليسر أى وأما زيادة خطوة ونحوها بما يسد للناس اله فلا ضمان اذا تلفت بزيادة قال في التوضيح منقضى كلام المصنف ان الدابة اذا عطيت بزيادة المسافة ضمن مطلقا وكذا الزيادة خطوة وهو قول نفسه ان المواز أو الحسن هو خلاف المدونة لانه فيها ضمن في الجبل ونحوه وأما مل ما حذر الناس اليه في المدلا ضمان (قوله أى ببها أى وساعتيت في الزيادة أو في المسافة المدة ودعها ولكن في حال رجوعه عند ان الماشحون وأما سبغ الان أصبح قيد الضمان في هذه الحالة أى عطيت في المسافة للمقود عليها اذا كثر الزيادة وأما ان الماشحون فبقيد وقال حصون لاضمان اذا كان العطب في المسافة المقود عليها واستحسن ابن يونس قول ابن الماشحون وهو اضمان اذا تلفت في المسافة المدة ودعها في حالة الرجوع وقلت الزيادة وقال شيخنا مفاد بهضم انه الممتد (قوله استخرجه عن السماوى) أي عما اذا زاد في المسافة الا انها تلفت بأمر سماوى وقوله فلا ضمن أى قيمة الدابة (قوله وأد في موضوع المصنف) أي وهو ما اذا زاد المكثري في المسافة وتلفت الدابة بسبب زيادة المسافة (قوله بين ان ياخذ كراه الزائد) أي ضموها الى كراه الاصل (قوله وأقية الدابة) أي مع الكراه الاول وقوله فلا الاكثر منهما أى من القيمة وكراه الزائد ضموها الى كراه الاول (قوله مع الاول) أي وهو الكراه الاصل (قوله ولا زائد) أي ولا شئ أن يزد من الكراه الاصل (قوله ن زائد ان شاء) أي فان زاد في الجبل في أثناء المسافة (قوله ولا زيادة) أي كراه الزيادة (قوله والا له كراه) أي والا فلا زيادة له الكراه (قوله كان لم تعطب في زيادة المسافة أو الجبل) كانت الزيادة تعطب عليها فلا فرق كراه امارا من مسافة أو جمل مع الكراه الاول ولا تغيير بها في قيمتها (قوله الا أن يحسبها) هذا الاستثناء مما بهد الكاف فكأنه قال ان زاد في المسافة أو في الجبل ولم تعطب فليس له الا الكراه ايماء بحسب الخ ثم ان هذا الاستثناء محتمل الاتصال فيكون في موضوع ما اذا حسبها مستعملا لها في جمل أو غيره و يكون حسبتا كعامة اذا حسبا من غير استعمال ويحتمل الانقطاع فشنع ما اذا حسبا وبالا استعمال ولا يفسد قوله كراه الزائد للمراد الزائد على مدة الكراه الاول استعماله افعه لا وأما بال الانقطاع أتم فائدة لذا قال ابن طاهر سرق هذه المسئلة في الاستثناء فيهم تشر بها على التام يزداد المسافة أو الجبل وليس كذلك فلو قال المصنف وان حسبها الخ كان أخسر وأرضع اه بن (قوله فلا كراه الزائد أو قيمتها) ظاهر ما به غير بن الامرين

ولو بسماوى أولم يعلم وتمد الجبلية وكذا ان كانت خطا منه على أحد القولين (وأعطيت بزيادة) مسافة) على التي أنكرى اليها ولو تلفت كالمثل كانت تعطب بمثلها أولا وقوله بزيادة أى بسماوى استخرجه عن السماوى فلا ضمن وانما عليه كراه الزائد مع الكراه الاصل وأما في موضوع المصنف فلا كراه الاول ويغير بين أن ياخذ كراه الزائد أو قيمة الدابة فلا الاكثر منهما (أو) عطيت بزيادة (جمل تعطب به) أي بسبب زيادة ضمن أى يعطى بها في أخذ كراه الزائد مع الاول أو قيمتها يوم التعدي فان اختار القيمة فلا شئ له من كراه اصيل ولا زائد هذا ان زاد من اول المسافة فان زاد أثناءه يغير بين أحد قيمتها يوم التعدي مع كراه اصيل الزيادة وبين الكراه الاول والزيادة (والا) بان زاد جمل ما لا تعطب به وعطيت فالحكم أى كراه الزائد مع الاول (كان لم تعطب في زيادة المسافة أو الجبل ولا تغيير لهما) إلا أن يحسبها) المكثري بعد مدتها بزيادة مثلا كثيرا

كألا كراهها ولو من مثلا حسبه عند شهر أو حتى تغرب وقوله الذي ترد له سعا وكراهه) أي يحسبها مع الكراه الاول (كراه الزائد) الذي يحسبها به (أو قيمتها) يوم التعدي مع الكراه الاول ومعهوم كثيرا أنه يحسبها بسما كاليسر

فليس له الاكراه الزائد (وقد) ايها المكثري (مع) اجابة (عضو) أي بعض من قرب منه فليس المراد الملائقة في العض (أو) جو (ح) أي صعب لا يتقاد بسهولة (أو أعشى) لا يصبر ليلاً (أو) ما كان (دبره فاحشاً) بصره سرياً أو وجهه أو راحته ما كره (كان) تذكرى ثوباً على أن (يطعن) مثلاً (فل كل يوم) مثلاً (اردين) مثلاً (بدرهم) مثلاً (فوجد) (٣٩) لا يطعن في اليوم إلا مرة مثلاً

وهو كذلك ونحوه في المدونة **قوله** فليس له الاكراه الزائد أي مع الذكر الاول **قوله** ولا فسخ عضواً (أو) ولا الجباة الاكراه هو عدمه إذ أخبره تلك تنفي تركه والمراد أنه اطاع على كونه عضواً بعد العقد لا عنده **قوله** أي بعض من قرب منه أي اطاع على أنه حصل منه ذلك في مراته متعددة في ساعات **قوله** وليس المراد الملائقة في العض أي أن تذكره في الساعة الواحدة ليس لازماً ولا وقوع ذلك فلتة في العمر مثلاً ليس عيباً هذا ويصح به ما عايناه من هذا الساعات حتى مارشاً قالها **قوله** أو أعشى أي إذا كان اكراهه سرياً بلا قطع كما قد أعشى وظاهر المدونة كظاهر المصنف خلافاً وهو المعتبر حتى اكراهه سرياً بلا أو تمراً أو وقع ما هو جده أعشى ثبت له الخبر أما أن يردوا بتسلسل به بجميع الكراه المسماة كان عليه جميع الكراه إذا كان له ليس به لا أول مرة بدنه إظهاراً وما في عني من أنه أعلمه وتماثل خطه عنه أرض العسر بأن يقال ما جرت به في إسماعيل وما جرت به في أمه أعشى ويحط عنه بنسبة ذلك من الكراهة فهو خلاف القل كما في بن ندم الأول في ذائع المكثري على أنه اعشى لا بعد انقضاء المسافة المستأجر عليها به يحط منه من الاحتمال به في المجموع **قوله** أو كان دبره فاحشاً أي كان دبره الموجود حال العقد لم يطلع عليه لا بعد فاحشاً وأشار الشارح بقدر ركان إلى أنه دبره اسم كان مخدوفاً وفاحشاً خبرها والذي أثبت أن هذا الجلبه معروفة على المعنى الذي التقدر به فسخ ما كان عضواً أو جواً أو أعشى أو كان دبره فاحشاً **قوله** أو راحته راكبة أي أو بصره راحته راكبة كان كراهه لا يتصرف راحته لكون لا يشغرها فلا خياره **قوله** استظهر كل منهما الأول استظهرت وصو به طعن والثاني استظهره الشيخ أحمد الزرقاني **قوله** بدليل قول المصنف فوجد الخ أي فاه ما ظهر في أنهما لم يدخل على طعن اربب وانغاد خلا في طعن اربدين وقد يقال لأجل ما ذكر من الحمل بل يحمل على أن الزمن أن يضمن العمل في الواقع لكن وجد الثور لا يطعن الا اربدين فلهذا في الزمن **قوله** ما يشبه الكيل أي زاد ما يشبه أن يكون زيادة في الكيل أو نقص ما يشبه أن يكون نقصاً في الكيل كان يستأجره على طعن اربب فطعن ما يزيد عليه مما يشبه أن يكون زيادة في الكيل كان طعن خمسة وعشرين يوماً ويطعن عليه ما ينقص عن اربدين مما يشبه أن ينقص في كيله كان طعن به ثلاثة وعشرين يوماً **قوله** فلا قال أي فليس في ما يكرى أجر في الزيادة ولا يرجع عليه ما يكرى بأجرة النقص **قوله** فهذه المسئلة أهم مما قبلها أي فهي مسانئة وليست من ثمة ما قبلها **قوله** فتشغل مسئلة الشور أي السابقة التي استأجره على طعن اربب كل يوم فوجد كذا في زمان المكثري على ذلك أو نقص ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل **قوله** وغيرها أي كأذا استأجره على طعن اربب فتح زمان المكثري عليه أو نقص عنه ما يشبه أن يكون زيادة أو نقصاً في الكيل

دوس  
الطعن أو نقص ما يشبه الكيل المتعارف أي ما يشبه أن يزداد كسها ويخص باعتبار اختلاف المسائل بإمكانه في (فلا قال) بإمكانه في

في فصل في كراه الحام والدار **قوله** جاز كراه الحام) بسم أن يرد بالكره الاكراه ويصح أن يرد به الاكراه أي جازاً لا نسان أن يكرى الحام من غيره أو جازاً أن يكرى لغيره وأعلم أن الاكراه الأول الاكراه مثلاً زمان في جازاً أحده أجازاً لا تحران المقدل يكون حائزاً من أحد الحائزين دون الآخر فلا وجه لأوليه كون المراد بالكره في كلام المصنف الاكثر مدون الاكراه **قوله** لحوار حوله مع زوجة (ح) المرجوحه أعماهي إذا دله مع قوم مستترين وغلب على ظنه عدم كشف العورة لأن دخوله في هذه الحالة مكروه إذا لا يأم أن ينكشف عورة بعضهم فيقع بصراً أو بصر غيره على ما يجوز وقيل أن دخوله في هذه

الزائدة (ولا عليك) في النقص فهذه المسئلة أهم مما قبلها فتشغل مسئلة الشور وغيره أو قاله علم (فصل) ذكر فيه كراه الحام والدار والعبء والارض واختلاف المسائل بينه قال (جاز كراه الحام) يشهد به بالماء المدلل لأمومه فيه بالاء البعض لتختلف البدن والتداوى وانما جاز كراهه لانه خوه جرحه جرحاً إذا كان مجرد التنظيف وغلب على ظنه عدم كشف العورة وأوعد عزوبها

ولقد اوى يجوز عند الامن بمذاكر الاحرام (ودام) وربع وفرن وسات ونحوها (ثانية) ظولي حاضرة (كسبها) وهي ثالثة فلا بد من روية سابقة لا تتغير بعدها ولو بعدت (٤٠) أو بوف ولومن المكري أو على خيار بل روية (أو) كراه (نصفها) مثلا والبقية أو

اشريكه (أو) كراه  
(نصف عبدا) أو دابة  
لشريك أو غيره ويستعمله  
المكري يوما والمائة  
يوما وإن كان له غلة  
أفسمها على الحصص  
(و) جاز الكراء لدار مثلا  
(شهر اقل) شرط (إن)  
سكن المكري (يوما)  
مثلا من الشهر (الزم)  
الكراء أي العقد (إن)  
ملك (المكري) (البقية)  
أي بقية المدة والمراد  
أن يحل الجواز أن دخلا  
على أن المكري ملك  
الانتفاع ببقية المدة  
بالسكنى والإسكان  
فأما دخلا على أنه أن  
خرج المكري برجعت  
لربها ولا تصرف فيها  
المكري بكره ولا غيره  
ليميز ودخوله على  
ملك البقية إما أن يشترط  
أو بعدم اشتراط ما ينافي  
ذلك كالأطلاق بخلاف  
ما إذا دخلا على ما ينافيه  
كدخله سماء - أي أنه  
إن خرج رجعت الباقى  
المستأجر بها وأعلى  
أن لا تصرف فيها بسكنى  
ولا غيرها فجمع ونقص  
ولو أسقط الشرط في  
الاول لشدة الضرر  
بخلافه استقاطه في  
الثاني فيصح (و) جاز  
(عدم بيان الأبدان)  
لما كثره أو سنة، فلا

الحال بآثار ما أدخله لتنظيف مع زوجته أو أمته أو منفردا فلا كراهة في ذلك كإقرار شيخنا وإذا عات  
ذلك تعلم أن الأولى للشارح أن يقول لجواز دخوله وإن كان لجواز ذلك يكون من جواز تأمل (قوله يجوز)  
أي بدون قيد المرجوحه وقد يجب إذا تعين طرعا للدواء (قوله كسبها) أي ويكون كراءها هي ثالثة  
كسبها وهي ثالثة (قوله فلا بد من روية سابقة) أي من المكري وقوله أو بوف أي ويكون كراءها  
مكتسبا بوف وقوله أو على خيار أي المكري لكن إن كان برؤية سابقة أو بوف من غير المكري جاز النقد  
وإن كان بوف من المكري امتنع النقد كما في بن عن أبي الحسن كاتبعه إذا كان على خيار (قوله أو)  
لشريكه) أي والحال أن صاحب النصف أكرى حصته لغير صاحب النصف الثاني خلافاً لابي حنيفة  
وأحمد الثقلين يتبع كراء المشاع لتبعية الشريك ولو قال المصنف كسبها أو نصفه بتد كراء الضمير العائد على  
ما ذكر من كرم الجاه والمالك أن أحسن الآن يقال أنه أمث الضمير باعتبار المالك كوراث أو أن الضمير راجع  
لنصوص الدار ويصل الجاه بالمقايضة (قوله يوما) أي مثلا (قوله وشهر الخ) حاله أنه يجوز كراء العقار  
شهرًا مثلا على شرط أنه أن سكن المكري يوما فكم من الشهر لزمه الكراء أي العقد وتزعمه الأئمة بنامها  
ولو خرجت ويحل الجواز أن دخلا على أن المكري على بقية المدة بالسكنى والإسكان وأما دخلا على أنه أن  
خرج المكري منه جميع العقار به ولا تصرف فيه المكري فيه بقية المدة لا بكره ولا بغيره فإن ذلك لا يجوز  
وأعلم أن الكراء في هذه المسئلة من قبل الكراء بغيره من قبل النقد ولو شرط كما في بن ثمان ظاهر كلام  
المصنف وساعتين الشهر كرجاء ما لا يكون الشهر محسوبا من يوم العقد في الثاني ولزمه الكراء بسكنى  
يوم ولو أقر يومه سنة لا أن سكن بعض يوم ولا أن مضى شهر من يوم العقد ومضى العين فلا يلزمه ما بعد ذلك  
سكن فيه يوما (قوله على أنه أن خرج المكري) أي بعد سكتي اليوم (قوله ولو أسقط الشرط في الاول)  
أي في الفرع الاول وهو ما إذا شرط على المكري أنه أن خرج رجعت الباقى المستأجرة (قوله بخلاف)  
استقاطه في الثاني) أي وهو ما إذا شرط على المكري أن يخرج من البيت فلا تصرف فيها بسكنى  
ولا غيره والحاصل أنهما إذا دخلا على أن المكري إذا خرج بهما في أثناء المدة فإنه لا تصرف فيها بسكنى  
ولا غيره فان كان العقد يكون فاسداً فإن أسقط الشرط صح العقد وهذا ما لا نعرفه وبعض القرويين وهو  
العقد وقال القمى العقد صحيح والشرط باطل فلا حاجة لاستقاطه لصحة العقد وهو ضعيف (قوله وعدم)  
بيان الخ) يعني أن الإجابة يجوز عدم معلومية كقوله أسأجرك من شهر أو سنة من غير أن ذكر انتهاء ذلك  
ويجوز ابتداء ذلك من يوم العقد (قوله وجبة الخ) أي سواء كان الكراء وجبة وهو ظاهر أو مشاهرة  
لا تملكها كان متكاسا السكنى وإن لم يكن العقد لازما كفي ذلك ما يهلل عن نفسه (قوله فإن وقع) أي  
الكراء على شهر في أثناءه فلا يلزم من يوم العقد أي أن وقع العقد على شهر وكان العقد في أوله لزمه  
كله على ما هو عليه من نقص أو تمام وكذا السنة إذا وقع العقد على ما كان في أول يومه من شهر لزمه ما تناهت  
شهر الألفه وإن كان بعد ما مضى من السنة أيام لزمه أحد عشر بالاضافة وشهر ثلاثون يوما وأعلم أن قول  
المصنف وجعل من حين العقد فإذا ذكر له كراءه أو لم يبين له المبدأ فإن كراءه كراءه بالموضع كذا من  
غير ذكره ثم جعلها المكري لربها كراءه المثل من طائفة والكراء الاول باق يقال إن صاحب  
ولا يقال أن الكراء يحصل على الثمن يوم العقد فلا يلزم الا لكراء الاول لأنه والذي حصل العقد عليه  
لما حلقت إن هذا فيما إذا ذكر منه الكراء ولم يبين له المبدأ (قوله ولم يلزم لهما) الامم زائدة فلا يقال  
إن يلزمه بنفسه فلا شيء عدا ما لا الامم أو يقال أن الامم متعلقة بقاء يلزم كإشارة الشارح ولا يقال  
يلزم عليه على ضمير المصدر لأنه يقتضي الحار والمجرور لا يشترط في غيره كقوله

وما للحرب إلا ما علمت وقد تم • وما هو عنها بالحدث المرحوم

من غير ذكر مبدأ (وجعل من حين العقد) وجبة أو مشاهرة فإن وقع على شهر في أثناءه فلا يلزم من يوم العقد (و) جاز (قوله)  
الكراء (مشاهرة) وهو عبارة عندهم عما عبق به بكل فهو كل شهر بكذا أو كل يوم أو كل جمعة أو كل سنة بكذا (ولم يلزم) الكراء (لهما)

فلكل من المتكابر بين حله عن نفسه متى شاولا كلام لا آخر (الابتداء فقدره) أي يلزم بقدره متفقه فإذا كراه على أن كل شهر دفعه  
ويصل عشرة وواهم لزمنه عشرة أشهر وعلى الزمان لم يشترط عدمه والافتد القيد يلزم عليهم كراهية الزمان والرد بين السلفة  
والثنية (كوجبة) وهي لقب لعدة محدودة كان المشاهدة لقب لعدة غير محدودة فاقدم وهو تنبيه في الزمان المفهوم من قوة قدره  
نفسه أولا (بشهر كذا) بالإضافة أوسنة كذا أو يوم كذا أو عشرة أشهر أو أعوام أو أيام كذا فإن من المبدأ والأخر يوم العقد كما  
والبلغ في كلامه التصور ولو لا بدلهما كيف التمثيل لمكان أين (أو هذا الشهر) أو هذا السنة (أو شهر) بالتذكير ووجه كونه وجبة أنه  
لما تمعرف إطلاق الشهر على ثلاثين يوما إذا لم يكن المبدأ أجل من حين العقد صار عترة قوة هذا الشهر والحق أنه يصير فيه الأوبلان  
الآتيان في سنة إذا فرق (أو إلى شهر كذا) أو إلى سنة كذا أو إلى يوم كذا كل ذلك (٤) وجبة نازله العقد نقدا وأما بشرطها

أو أحدهما الحل عن نفسه متى شاء فيكون العقد مضلا من جهة ان لم يحصل نقد (وفي) قوة أكثر من كذا الثاني سنة بكذا في كونه وجبة لاحتمال إرادة سنة واحدة مدتها يوم العقد فكانه بقول هذه السنة وهو تأويل ابن لبابة والاكثر ببل هو ظاهرها وأقرب وجبة لاحتمال إرادة كل سنة وهو تأويل أبي محمد صلح ومثل سنة شهرا لعدم الفرق خلافا لمن جعل لفرق ومن المصنف طه وجبة بشرط الرجوع الأول وأن الثاني لا يعمل عليه (و) جاز كراه (أرض مطر) للزراعة (عشرا) من السنين أو أكثر فلا مفهوم لعشر (ان) لم يتقد (الكراه الوجه

(قوله فلكل من المتكابر بين حله عن نفسه متى شاء) هذا قول ابن القاسم في المدونة وهو أحد أقوال ثلاثة في المسئلة وحاصله أنه لا يلزم الكراه في الشهر الأول ولا فيما بعده والمكثري أن يخرج حتى شاول يلزم من الكراه بحساب ما سكن وقيل يلزمهما الحق الأقل كالشهر الأول لا ما بعده وقيل يلزمه الشهر إن سكن بعضه فإذا سكن بعض الشهر لم كلاً من المكثري والمكثري بقته وليس لاحدهما خروج قبلها الأرض صاحبه ومن فاهم ما عندنا من الشهر فاقول بقوة حال الشيخ بإدراك وجهه الآخر يرى العمل عندنا (قوله ان لم يشترط عدمه) أي عدم الزمان يخرج حتى شاء (قوله من كراهية) أي والكراه لا يخلو عن فقه النقد كما (قوله لقب لعدة محدودة) أي سواء كانت معنوية أم لا كإذ قال هذا السنة وهذا الشهر أوسنة كذا أو شهر كذا أو يوم كذا أو إلى سنة كذا أو إلى سنة كذا وأما المسمى المحدود كان واحداً فقه خلاف قيل إن من الوجبة وقيل أن من المشاهدة وسبق ذلك (قوله فان من المبدأ) أي فالأمر بظاهره والإلزام وقوله فان من الخ إلى في قوة عشرة أشهر وما بعده (قوله ومثل سنة) أي في جر بان التأويلين شهر افقه الأولان أيضا كأيضه كلام عياض لا فرق بينهما خلافا لظاهر المصنف من أنه وجبة قطعاً حديث كراهية الخلاف بعده (قوله وجز المصنف به) أي شهر احتسابه فها هو وجبة قطعاً (قوله وأرض مطر) عطف على جماع كإشارة الشارح (قوله أو أكثر) أي كأي سنة (قوله وسواء الخ) تعمم في المفهوم أي فان حصل اشتراط التقصد العقد وسواء حصل نقد الخ (قوله وإن السنة) أي وإن اشترط التقصد سنة (قوله تشبه في الجواز) أي لا تجوز إلا لا يكون ما كان أرض المطر للأمانة لا يعلم حكم التقصد فهم نص الإمام على جوازها كذا قيل وفيه أنها داخل تحت كافي التمثيل فقل هذا القائل أراد السكون باعتبار الصراحة والحاصل أن قوة كالتبليص جعله تشبه أو يصح جعله تشبهاً (قوله أي كيموا كراه أرض التبل المأمونة) أي أو ما غير المأمونة فيصير كراهها ولو لا وجب بشرط عدم اشتراط النقد (قوله إذا روت بالفعل) أي وتضمن من الانتفاع بها وذلك بانكشافها بدليل قول المصنف لا في زمن الكراه بالتمكن والحاصل أنه لا يجب التقصد فيها إلا ما يبرهن الرأى بالفعل والتكسب من الانتفاع بها لاكتشافها لاحتمالها خلافاً لظاهر الشارح انظر بن ثمان قول المصنف يجب في مأمونة التبل إذا روت فيما كرت ولم يشترط نقد ولا عدمه حين العقد واشترط عدمه حين العقد (قوله وليس كذلك الخ) حاصله أن ما كان مأموماً من أرض التبل والمطر وأرض الأبار والعيون يجوز فيها الاستراط التقيد ولو كرت لأعوام كثيرة وما كان غير مأموماً فلا يجوز فيه اشتراط التقيد وإذا وقع التقيد على متفقه أرض الزراعة وسكت عن

(٦ - دسوق رابع) أن يقول ان لم يشترط التقيد وسواء حصل نقد بالفعل أم لا أو ما التقيد بطريق العقد فأن (وان لسنة) مماثلة في المفهوم أي فان اشتراط التقيد من السنة (اللا الأرض) (الأمانة) أي التحقير بها المطر طاعة كإلاد المشرق فيجوز كراهها بالتقيد إلا بعد عامين للتع في غير المأمونة فالحاصل أن أرض المطر غير المأمونة يجوز كراهها من بشرط عدم اشتراط التقيد ويجوز في المأمونة مطلقة إلا بتعدد الكراهية بين السلفة والثنية (كالتبليص في الجواز أي كيموا كراه أرض التبل المأمونة (والجعية) بفتح الميم وكسر العين وهي التي تسمى بالعيون والأبار (يجوز) كراهها بالتقيد ولو لا وجب طاماً كما (ويجب) التقيد (في مأمونة التبل إذا روت) بالفعل أي بقضي لزمه الكراه على المكثري لا على مدركها كراهها وأما أرض السقي والمطر فلا يجب على المكثري التقيد الكراهية حتى يخرجه أو يستغنى عن الماء وخشأنه يقول في أرض التبل إذا روت لأن كلامه

يُنتقى أن غير المأمونة من أرض التبل اذا وبت لا يجب فيها التقدير ليس كذلك (و) جاز كراه (قوله) اذرع او فذا دمن (من ارضك) البينة (ان عين) القدر اى سمته التى يؤخذ منها (او تساوت) الارض فى الجودته او فى خذها وفى الامن والخوف فان لم يكن بها واختلقت منع واستقرز بالتقدمين جزءين كربع (٤٣) فلا يشترط تعيين مقدار (و) جاز كراه ارض (على أن يخرجها) المكترى (تلاها مثلاً)

وزرعها فى الحسنة  
 الرابسة والكلام فى  
 المأمونة انفع ما يشهد  
 فيها الكراه بشرط  
 ذلك (و) على أن  
 (يزيلها) بتعديد الباء  
 (ان عرف) ما يزيلها  
 فهو قاطعاً وكثرة  
 احوال فان لم يعرف منع  
 وتسد الكراه والاخره  
 في ذلك إما الحسنة أو  
 التزيبيل وحدها ومع  
 دراهم مثلاً لان لما  
 ذكر من مئة تنقي في  
 الارض (و) جاز كراه  
 (ارض) مكترة (سبب)  
 ماضية (الفرع) بها  
 غرسه فى السنين  
 الماضية هذا المكترى  
 أى ان يكرهها الآن  
 (سنتين مستقبله) تلى  
 مدة الاولى اذا كان  
 الشجر كذا مكترى بل  
 (وان) كان الشجر  
 (الغريب) بان تكون  
 اكثر من الارض سنين  
 فأكثر من الفيل فغرس  
 فيها شجر اخر بعد انقضاء  
 المدة وقها شجر ما ردت  
 أن تكتد به من ردها  
 سنين مستقبلة فغرس  
 وله أن تأخر الفلوس  
 بقلع شجره أو تدفعه  
 قبله منقوضاً او يرضى

اشترط التقدير عدمه واشترط عدم محسن الضعفة بقضى به فى أرض التبل اذا وبت و تكون من  
 الانتقام بها كسقف الماعنوا أو أرض المطر والعيون والابار فلا يقضى بالتعديتها الا اذا تم زرعها  
 واستقر عن المساء (قوله) جاز كراه (قوله) أشار الشارح الى أن قوة وقد عطف على جماع (قوله) من أرضك  
 أى لا يكره فدانين من أرض التى يجوز كراهها أو مائة ذراع من أرض الفلانة فغيرها اذا عين الجبهة التى  
 يكون منها ذلك القدر كما ن يقول من الجبهة الصرية أو لم عين الجبهة لكن تساوت الارض فى الجودته والرداءة  
 بالنسبة لارض الزراعة أو فى الامن والخوف بالنسبة لارض البنى فيها (قوله) فان لم عين أى الجبهة  
 وقوة واختلقت أى الارض بالجودته والرداءة كما لو قال أكره فدانين من أرض الفلانة كذلك الحال أن  
 أرضه الفلانة بعضها جيد بعضها ردى (قوله) فلا يشترط تعيينه أى تعيين الجبهة التى يكون فيها  
 الجزل لأن المسأله بعضها كانت كلها جيدة أو رديئة أو بعضها جيد والبعض ردى (قوله) جاز (الخ)  
 أشار الشارح الى أن المصنف عطف على جماع عذوقها وأرض (قوله) والكلام فى المأمونة أى ان  
 الكلام فى هذه المسألة وما بعده فى المأمونة قبل جواز كراه الارض بشرط كونها تلاً أو بشرط تزييلها  
 ان كانت مأمونة الى الأبد العقلانية يصير كقيد بشرط غير المأمونة لان ذلك شرط والتزيبيل منع  
 تنقي الارض (قوله) بتعديد الباء صوابه بتفضيها كما قال بن لان الذى فى الصحاح والقاموس ان يزيل  
 من باب ضرب يضرب بوانه يقال يزيل الارض يزيلها يلاذاً أو صلها بالزيل (قوله) نزعاً أى اذا عرف  
 نوع ما يزيلها من كوز بيل جماع أو غنم أو مآد أو سباح أو ناعما اشترط معرفة نوع الزيل لما يزيل به  
 الارض أنواعها عطلت واشترط معرفة قدره لان الارض تختلف فعضها متين الطراز فتعوق بها كسقف  
 الزيل وبعضها قوى الحراة فتعوق زرعها كثرة الزيل (قوله) فان لم يعرف منع وتسد الكراه قال عطف  
 واذا قد وزع فان لم يتم زرع فله ما زاد عليه فى كراتها فى العام الثالث وان ثم زرع فقله كراه المثل بشرط  
 تلك الزيادة (قوله) الاخره فى ذلك أى فيما اذا اشترط كونها تلاً أو بشرط تزييلها (قوله) مكترة (سنتين  
 الخ) أشار الشارح الى أن سنتين الاولى معمولة لتعنت أرض وهو مكترة وقوة مستقبلة سنة لسنتين الثانية  
 وهى معمولة لتكرارها كما أشار الشارح بقوله أى ان يكرهها الآن سنتين الخ ولوقال المصنف وأرض سنين  
 مستقبلة أى شجرها أو غيره لكان أخضر وأوضع وفى قوة وان قيل ان التناهي من القية للضرورة وما بعد  
 المبالغة غير مندرج فيما قبلها كما كتب شخصاً فصر كما ذكره بالغ على الفعل لانه مما يتوهم انما كان  
 الشجر لغيره وليس متكاملاً الانتقام فلا يجوز الاستنصار (قوله) أو رضى أى فى منعته الارض المدة  
 المستقبلة لاجل ما غرسه (قوله) منه المدة الخ أشار الشارح بذلك الى أن عمله منع اكتمال غرس الزرع  
 للارض اذا كان على ان يقبضها قبل تمام الغرس من الزرع لتلف الزرع اذا قلع بخلاف الشجر وأما ان كان  
 على ان يقبضها بعد تمام الزرع جاز (قوله) لان الزرع اذا انقضت مدة جازته أى والحال انه لم يقبض  
 (قوله) لم يكن لرب الارض قلعه أى وانما كراه أرضه الى تمام الغرس من الزرع (قوله) بخلاف الشجر  
 أى فانه اذا انقضت مدة جازته فرب الارض قلعه (قوله) انه يتم فى مدة الاجارة أى فقد الله انه لم يتم فيها  
 (قوله) والاجاز أى أو ما كان يعلم انه لا يتم امر الزرع فيها فغرسه الاجارة لغرضه داخل على تلف زرع  
 (قوله) ضعيف أى لو علم انه ان وقع العقد على أن المكترى يقبض الارض قبل تمام الزرع فالتمه مطلقاً  
 أى أو ما علم الزارع أن الزرع يتم فى مدة الاجارة أو لا وان وقع العقد على أن المكترى يقبض الارض بعد  
 تمام الزرع فالتمه مطلقاً (قوله) وبشرط كس مرصاض أى جاز ان قضى العرف بان كس المرصاض

(الزراع) القدر اى لأن الذى فى الارض زرعاً لغيره فلا يجوز ذلك أن تكتد به فى المستقبل مدة المدة التى يحتاج عليه  
 اليها الزرع لأن الزرع اذا انقضت مدته لم يكن لرب الارض قلعه بخلاف الشجر وقصيدهم الشئ بما اذا كان الزارع يعلم انه يتم  
 فى مدة الاجارة والايجاز والمكترى أن يصره بقلعه كالشجر ضعيف (و) جاز (شرط كس مرصاض) على غير من قضى العرف بان يصره

مكرأ ومكره وعرف مصر أن الدار الموقوفة على الوقف والمملوكة على المكرى (و) شرط (مرمة) على المكرى أى اصلاح ما يحتاج اليه الدار والجامع مثلا من كراهه وجب (و) شرط (طينين) الدار أى جعل الطين على سطحها (ع ٤٣) ان احتاجت على المكرى بشرط أن

عليهم مكرأ ومكره اشتراط كسبه على غيره والحاصل أن كس المراض بشرط أو العرف عند عدم الشرط فان اتفقتا على المكرى وهل وان حدث بعد الكراء والحادثة على المكرى في ذلك الخلاف (قوله) ومرمة وطينين اعلم انهما ان كانا مجعولين فلا يجوز اشتراطهما على المكرى الا من الكراء الا من عند نفسه كان يقول تلك الاحتاج لمرمة أو طينين فشرها أو طينها من الكراء وأما ان كانا مجعولين كان بين المكرى ما يرمه أو بشرط عليه الطينين من غير أو ثلاثة في السنة فيعوز مطلقا سواء كان من عند المكرى أو من الكراء بعد وجوبه أو قبله وهو في المعنى اذا كان من عند المكرى بزمه من الثمن اذا علمت ذلك فعمله انه يجب ان يجعل كلام المصنف على المزمة والطينين المجهولين لانهما المشترط فيهما كونهما من الكراء لكن اعترض على المصنف تشييد الكراء بكونه واجبا فانما اتخذ كراء أو الحسن بصفة الترضي وسيله للقابض على نظرو بزم القضي بخلافه فعلى المصنف المؤاخذة في اعتدائه قاله طئي (قوله) ان احتاجت أشار الشارح بذلك الى ما قلنا من ان كلام المصنف هو وجوز اشتراط الطينين من كراهه وجب اذا لم يسم مرمة أو طينين بأن قال تلك الاحتاج وأما ما جرى مرارة فليعوز مطلقا سواء كان من كراهه وجب أو من كراهه يجب أو من عند المكرى بذلك الظاهر وبحيث لا يحمل كلام المصنف عليه (قوله) فلا يجوز أى اشتراطه على المكرى لانه لم يشرط كراهه كذا قيل وفيه أتى لومع هذا لنوع تعميل الاجزاء مطلقا في كل كراء يمكن الا لزم باطل واذا وقع وتزل بشرط المكرى الرم أو الطينين على المكرى من عندده والحال انهما مجعولان فلا يمكن لجهة ما سكن المكرى والمكرى قيمة معلومة وطين من عندده (قوله) باعتبار محله أى لا يفي عمل بصفة لذلك أى الا من كراهه يجب وخاصة انه لا يجوز ان بشرط المكرى على مكرى الجاهل جميع أهله أو بزمهم مطلقا أى سواء علم قدره على المكرى أم لا (قوله) ولا يدخله سم أى مقدار دخوله في الشهر طرمان العرف بذلك وظاهره ان الجواز مشروط بالامر من مصاديق الانتفاء للجهة التي تعطل هذا الوطع فدخله ليس دون قدره فلا يجوز ان العلة في المنع الجهلي بشدري ما يستحقون اليه من الجنب أو التوروث فليس موجود في هذا محله (قوله) كالأو شرطه شاملا لهما أى من المرات في كل شهرا ومن التوروث (قوله) وألم يعين بحلف على ان يملك محله أنه لا يجوز ان يتناجز أو رضاعا انه يعمل فيها ما شاء من بناء أو غرس أو لم يعين واحدا منهم فعلى المصنف والمحال ان بعض ذلك اشتر من بعض وليس هنالك تصرف بما يفعل في الارض المكتراة وظاهر كلامه من ذلك وقال رب الارض المكترى اصنع بها كيف شئت وقيل يجوز ذلك لانه داخل على الاضر (قوله) ولا عرف أى فيما يفعل في الارض المكتراة فان كان بعض الناس يفعل البناء وبعضهم يفعل الغرس (قوله) فلا يجوز للجهة المالك الذي يبيعه كلام التوضيح ان ابن القاسم يقول بجواز العقد المذكور وصحته عند الاجمال لكن يمنع المكرى بعقد العقد من فعل ما فيه ضرر وان غيران القاسم يقول بعدم جواز العقد المذكور وفساده حيثنوه هذا فاعلم ان كلام المصنف مآرعى مذهب غير ان القاسم لاهي مذهبه كازعم عقب انظر من (قوله) فان بين نوع البناء الاضافة سائمة أى فان بين أهني فيها أو يفسر فيها أو بين أهني فيها دارا الخناز (قوله) ولو لوكيل الفسخ ان لم يفت أى وله اجازته (قوله) والاربع على الوكيل الخ قال الأوتوي نقل عن القابض عمل هذا اذا لم يعلم المكرى بان الوكيل الذي أكرأه غراما أو مالو علمه غير مال كان لو وكيل والمكرى غير من يرجع المالك على أجهل حاله اهـ بن (قوله) والاربع على الوكيل بالعمارة أى ولا رجوع لو وكيل على المكرى بها (قوله) ولا رجوعه أى للمكرى على الوكيل كمال عبق (قوله) وبمثل الوكيل ناظر الوقف أى فاذا غاب الناظر في الكراء فغير المستحقون في الاجابة والردان لم يفت الكراء فان فات كان المستحقين الرجوع على الناظر بالعمارة ان كان ملما ولا رجوعه على المكرى فان كان الناظر معد ما رجع المستحقون على المكرى ولا رجوعه على الناظر لكن سياقي في الوقف

عرض لا يجوز لان العادة كراء ما كراء بالتقيد ولو لوكيل الفسخ ان لم يفت والاربع على الوكيل بالعمارة كراء المثل في العرض فان أعدم الوكيل رجوع على المكرى ولا رجوعه على الوكيل وبمثل الوكيل ناظر الوقف وكذا الوصي بجميع التصرف في الكل بغير المصلحة



الواجبة عليه (أو) كرام (أرض مدة) عشر سنين (الفرس) معلوم (فإن انقضت) المدة (فهو) أي الفرس يكون (رب الأرض) ملكا (أو نصفه) مثلاً لا يجوز جعله لاجرة (٤٤) لأنه أكرهاه شجر لا يدرى يسلم لانقضاء أيامه إلا فالاجرة في الشجر أو نصفه صاحبه

دراهم أم لا وقوله فإن انقضت المدة فهو موهوم انما جعل له نصف من الاك فقال ابن القاسم يجوز لان ما أكره معناه يوم مرثى وهو المشهور وقال غيره لا يجوز وإذا وقع العقد على ما قال المصنف فقبل أنه كراماً فليس من غرضه وعليه رب الأرض كراماً المثل وبقيت بالفرس وهو ظاهر المدونة وقيل اجارة فائدة تنقص من الخلع عليها والفرس رب الأرض وعليه قيمته يوم غرضه وأجرة عمله وبطل عليه ما استخذه من الثمن فبما مضى (والسنة في) أرض (المطر) وكذا أرض النيل تنقص (بالخصاد) كانت تزرع مرة أو أكثر فن استأجرها سنة أيام زول المطر أو أيام زهاب النيل فانها مائة سنة جذال زرع سواء كان فيها أو شعراً أو قصبا أو غيرها ويشمل الخبز الرقي في نحو البرسيم وإن كان الزرع مما يختلف فيا خرطون (وفي) أرض (السقي الشهيرة) التي عشر سنين رامن

أه أن أكرى الشاظر بغرضه ما أكرى بجره المثل فلا يفسخ كراؤه ولو زباده ما يخص على المكثري وأما أن أكرى باليمن من أجرة المثل فانه يفسخ كراؤه إذا زاد عليه شخص آخر أجرة المثل والا فلا يفسخ وهذا جعل قوله لم الزيادة في الوقت مقبولة فانظر مع ما هنا وأصل ما هنا جعل على ما إذا أكرى بمعاينة ووجد من يكثري بجره المثل فقامل (قوله الفرس) مفهوماً أنه يجوز اجارته ما بعد انقضاء المدة يكون البناء مكلاً أو بعضه رب الأرض أجرة خال في المدونة وإن أجرة أرضك ليس في ما يسكن عشر سنين ثم يخرج ويدع النخلان بين صفة البناء والمدة التي يسكن فيها المكثري فهو جائز وهو اجارة وإن لم يصفه لم يخرج وكذا إذا خال أسكن ما دلى فإن وقع فك كراماً أرضك ولك أن تعطيه قيمة بنائه متقوضا (قوله أو نصفه) بالرفع عطفاً على هو أي فهو أو نصفه رب الأرض أجرة لها مدته فرس القاسم فيها (قوله) فقال ابن القاسم يجوز أي وهذا مغارة لا اجارة بخلاف مسئلة المصنف فانها اجارة (قوله على ما قال المصنف) أي من كونه جعل الفرس كله أو بعضه رب الأرض بعد انقضاء المدة (قوله فقبل أنه كراماً فليس) أي إن رب الفرس كثرى الأرض كراماً فساد الجمل بالاجرة (قوله وبقيت بالفرس) أي وبقيت ذلك الكراماً فساد بالفرس فهو مانع من فضه وذلك لانما فعل في العقد بمقتضى الأرض وحكمنا بفساده وإن الفاسد الفسخ عند عدم التغير والفرس من غير الأرض فلذا عدهم مقوضاً حينئذ فيكون المكثري الاستيلاء على الأرض المسددة السماء والفرس وعليه رب الأرض كراماً المثل لانتهاء المدة المسماة بعد ما يكون الفارس كلفاً بخلاف القول الثاني الذي يقول بالاجارة فإن العقد يتعلق بمتاع العقار والمقابل فيحدث فيه تغير فلذا أحكم بالفسخ متى اطلع عليه انتهى عدوى (قوله وقيل اجارة فليس) أي إن رب الأرض استأجر رب الشجر على العمل والفرس اجارة فليس (قوله وبطل عليه) أي وبطل عليه رب الأرض الفارس (قوله كانت تزرع مرة أو أكثر) أي فإذا كانت تزرع مرة واحدة كانت السنة بالخصاد الاول (قوله أيام زول المطر أو أيام زهاب) أي أو قبل ذلك وقوله جذال زرع أي وسواء عكث في الأرض سنة أو أقل أو أكثر (قوله وفيها زرع أخضر) أي في أرض السقي (قوله وأقر لم يطب) أي غرمو برلانه هو الذي يلسق بالزرع بجميع الضرر على ابن عرفة والتوضيح وأما غير المأثور فلا يزرع رب الأرض ابتداءً لتمام طيبه بل أنه يأمر صاحبه بقطع النخل الذي هو عليه (قوله ابتداءً) أي إلى تمام طيبه (قوله فعله كراماً مثلهما) أي فعله كراماً المثل فيهما وقوله بما نقوله أهل المعرفة أي ولا يعتبر كراؤه ما بالنظر للسنة الماضية بل بالنظر لما في حد ذاتها التقدي يكون كراؤه ما غلى أو أرخص وهذا قول حصون وقال ابن نونس تازمه أجرة ما زاد على السنة على حساب ما كثر به السنة وذلك بان يقوم كراماً الزيادة فذاً فليس ديناراً وقيل ومقيمة السنة كلها فإذا قيل خمسة فسد وقوله لزيادة مثل كراماً خمس السنة فيكون عليه الكراماً المسمى وشمل خمسة (قوله وهو الراجح) أي وهو قول ابن القاسم وقال ابن حبيب إن زرع وهو يعلم أو يظن تأخر عن مذكور كراماً بعد كثر فلهما فقلعه أو تركه بالأكثر من كراماً الزيادة على حساب المسمى وكرامته في حد ذاته وأما أن كان يعلم أو يظن تأخر عن أمداً لكراهه بامد قليل فرب الأرض كراماً الزائد فقط وليس له فقلعه قال ابن ناجي وقد دفع الحكم من بعض القضاة بقول ابن حبيب وسكنته وقد اقتصرح في شرح كلام المصنف عليه اه قال في الشامل وليس رب الأرض شراؤه على الأصح أي وهو قول ابن القاسم ونقل ابن نونس عن بعض القرويين أن الاتسبه أنه يجوز رب الأرض شراؤها قبا من الزرع لأن الأرض ملكه فصار مقبوضاً بالعقد وما يحدث فيها إنما هو في ضمان المشتري لكونه في أرضه ونهيه عليه الصلاة والسلام عن بيع التربة قبل بدو صلاحها لكون

العقد (فانقضى) السنة (وه) (في) زرع أخضر (أو لم يطب لزم رب الأرض ابتداءً) (فكراماً) ضمناً الزائد على السنة يلزم المكثري فلو بيع بعد السنة شهر ينفعه كراماً مثلهما بما نقوله أهل المعرفة وظاهر المصنف أن عليه كراماً المثل مطلقاً سواء نزل الزرع عامه بيمينت بسمه أو كثرت وهو الراجح (وإذا انتشر)

بأفة وأغبرها (المكبرى) أو سافر زرعها (حب) من زرع في الأرض (قنبت) زمتا (٤٥) (قابلا) على علمه وألعم القابل (فهو لرب

الارض) لا مرأى به  
عنه بقضاصه  
بالحصار وإذا وقعت  
مدة الكراه كان الزرع  
له ومفهوم انتزاعه  
زرعه فلم ينت في حقه  
بل في قابل كان له  
وعليه كراه الأرض كما  
ان عليه كراه العالم  
الماضي ان كان لغرض  
عطش ونحوه والا فلا  
كما يأتي (كن) أي  
كتخصه أرض  
(ج) أي الحب  
(السيل اليه) أي إلى  
أرضه من أرض غيره  
فثبت فيه آثاره عر  
الأرض المحسورة إليها  
الحب لا الرب الحب  
والنيل كالسيل والزرع  
الحب على قول والثاني  
له (ولزم الكراه  
بالتمكن من التصرف  
في الصن التي اكراها  
من دابة أو دار أو أرض  
أو غير ذلك وان لم يستعمل  
ثم حصل لزومه بالتمكن  
ما لم يكن عدم استعماله  
خروفاً لزرعه من أجل  
فأروحه وإن الزرع  
لوزعه فلا يلزمه الكراه  
ان امتنع ذلك وانغ  
على لزوم الكراهية التمكن  
بقوله (وان غدر) الزرع  
(بالحاجة) لا يدخل  
للارض فيما كسراد  
وسيلد ورويش

ضمانهم البائع لكونها في أصوره انظر بن (قوله ما فة) أي كبرية فتح السيل والراه أو سرف  
(قوله في الأرض) أي التي اكراها وزرعها (قوله فهو لرب الأرض) انظر إلى ما بين الحاروب وأعرض  
ذلك الزرع عنها بعد ساد زرعته ما حال يكون لرب الحب أو صاحبها كالصبي اه عجم (قوله) وإذا وقعت  
مدة الكراه كان الزرع له أي لا لرب الأرض وكذا لو اكراها فابلا عصب كراهته الاول وأماناً اكراها  
ربها فهو يثبت في حقه فهو لرب الأرض لا للمكبرى الثاني ويحط عن المكبرى الثاني من الاجرة بقدر  
ما اشغله ذلك الحب من الأرض (قوله ان كان لغرض عطش) أي ان كان عدم نباته في العام الماضي لغرض  
عطف (قوله) والزرع كالحب أي فادأه السيل في أرض ونبت في الأرض المحسورة إليها فهو لصاحبها وقوله  
على قول أي وهو المعتقد لا مذهب المدونة كما عزمها القاضي (قوله) والثاني له (أي) ولزومه كراه الأرض  
المحسورة إليها وعلى هذا انقصر في الميع ولو ربح أو السيل حيا لم يبق لرب من لا أرض أخرى ولم يثبت فيها  
فهو له لا لرب الأرض المحسورة إليها لعدم نباته بها كالموت في حرة فثبت وكانت اذا قلعت ثبتت وأراد بها  
أخذها بغرسها في أرض أخرى فله ذلك فان كانت اذا قلعت لا نبت أو كانت تثبت وأراد بها قطعها ليعملها  
سحباً من الأرض منعه من قطعها يدفع قيمتها لمجموعة وأما لو جرح السيل أو الرمح ترايا يتعقب بها أو زادها  
لأرض أخرى وطلب بها أخذ فله ذلك لعدم نباته وان طلب من جرحه ضمن دية عمله وأبى لم يلزمه لأنه ليس  
من عمله وأمان جرحه بطريق أو مسجل يلزمه دية نفسه كونه ثابتة بطريق فيلزمه بها نفعها لأن نفعها يتدار  
ولم يدخلها فيها فبانتفعها على رب الله أو ولو انهم دنا شخص بأرض أخرى لم يلزمه صاحبها الاقل ما نفعه  
ولا يشاء به ولا يحار لا نقل القربان فهو عترة دابة تخلط داراً وحدها فان كانت (قوله) ولزم الكراه) أي فن  
اكبرى أرضاً أو دابة أو داراً أو غير ذلك فهذا أعظم من قوله سابقاً ويجب في ما مونة النيل ادا روت وقوله  
بالتمكن أي من المنفعة سواء استعمل أو سفل كما إذا بذر الأرض والتمكن من منفعة أرض النيل ربحها  
وانتفعلاً من منفعة الماء المربح بشفقة الزرع عن الماشية أو الطاهر في تقرر المنصف وليس مراد  
التمكن من التصرف كما في الشرح وعقب وخشي لأنه قد كل من تمكن من المنفعة المقتدلة المسانوي اه بن  
(قوله) وان لم يستعمل) أي ان سفل كالموت لرب الأرض أو أغلق الدار (قوله) ما لم يكن عدم استعماله خوفاً  
على زرعه) أي وان كان عدم استعماله لغتة أو لغوف من لالتله الاحكام (قوله) فلا يلزمه الكراه) أي  
لعدم تمكنه من المنفعة (قوله) ان امتنع ذلك) أي اذا ثبت وجود القرينة التي على ان امتناعه فثبت  
كالو ثبت أنه تلحق الأرض بعد انتكشافها أو غيره مما هو دليل على كثرة البدو أو الفار واستمع  
من زرعها وادى انه انما هو ربحاً خوفاً من ذلك واعلم انهما اذا تنازعا في التمكن وعندهم كان القول قول  
المكبرى بين انه لم يتمكن فان أقر المكبرى بالتمكن لكن ادعى ان منعه مانع من التمكن فالقول للمكبرى وعلى  
المكبرى اثبات المانع لان الاصل عدمه (قوله) ونفاس) أي غصب الزرع أو غصب الأرض وأنها لم قبل  
زرعها كان ممن تالة الاحكام والا فلا يلزم المكبرى كراهه أو يكون ذلك بحسبة نزلت رب الأرض كما ذكره بن  
في باب الغصب (قوله) بخلاف نحو البودو والعطش) أي بخلاف الحاجة التي تتشأن من الأرض كالبودو ونحوه  
مثل الفارو والعطش فان هذه تارة تسقط الكراهة تارة تسقط كإسباتي بانه واعلم ان محل لزوم الكراه  
مع فساد الزرع بالحاجة ما يحصل بعد الحاجة لم يسقط الكراهة والا فلا كراهة كالحصول بالحاجة الجارية  
مثلاً ثم حصل دوداً وفاراً وعطش بحيث لو كان الزرع باقياً لسقط الكراهة ان ردتوا القاضي (قوله) بعد  
فوات وقت الحرث) سواء حصل الفرق بعد حرثها أو قبله وقوله واستمر أي الفرق حتى خلاها من ما زرع فيها  
أي بصحت صارت لا يمكن الانتفاع بها اذا انتكشت وانما يلزمه الكراهة في هذه الحالة لان ذلك الفرق عترة  
الجراد (قوله) لو انتكشت قبل الاذن أي لو غرق قبله وانتكشت قبله لانه يمكن من التصرف فيها  
والانتفاع بها وكذا يقال فيما لو غرق قبل الاذن وانتكشت قبله أو غرق قبله وانتكشت قبله فلا يلزمه  
ونفاس وعدم نباته بحسب بخلاف نحو البودو والعطش كما سأتى بانه (أو غرق) (للارض) (بعد) فوات (وقت الحرث) واستمر حتى  
فوات إبان ما يزرع فيها مطلقاً لا ما حوته فقط فيلزم الكراهة ولو لم ينتكشت قبل الاذن وأما لو غرق قبله وانتكشت بعده فلا كراه

وهو مفهوم قوة وزعم الكراوات يمكن (أو) تعطيل الزرع لأجل (علمه) أي المكثري (بذرا) التمكن من إيجاره القبره ولا لعدم أهل  
 الحمل بالذلسق عنه الكراهة ففوه أو عدمه معطوف على شأنة بتضمين فسد معنى تعطيل (أو حصنه) بفتح السين لأن المراد به الفعل  
 وأما بالكسرة فالمكان الذي يسجن فيه (٤٧) فيلزمه الكراوات من طلبها أو لا لعلها المتقدمة وهذا ما لم يقصد من حصنه فتوبته الزرع

والأخبر به على من  
 حصنه كالواكره على  
 عدم زرع (أو أنه دمت  
 شرفات البت) فيلزم  
 الكراهة الآن ينقص  
 ذلك من الكراهة ليل  
 قوة لأن نقص من  
 قيمة الكراهة وشرفات  
 يضم الشئ المصمتع  
 ضم الزاء أو نقصها أو  
 سكونها بغير شرفه يضم  
 فسكونها لا غير بلاذن  
 كان متبركاً لا شئ (أو)  
 سكن أجنبي بعضه  
 فالكره جيبه على  
 المكثري ويرجع على  
 الأجنبي بكره المثل فما  
 سكنه (لأن نقص)  
 التمكن كالشرفات  
 وقصور شيا (من قوة  
 الكراهة) فيعط عنه  
 بقصد (وان قل)  
 كذا لم يطلها أو  
 بمحصنها ويلزم المكثري  
 السكنى ولا خیاره  
 وعمله ما لم يحصل ذلك  
 ضرر بليل قوة الاتي  
 وخبر في مضر الخ (أو)  
 اتهم بدت منها) أي  
 النابح ليس على المكثري  
 فيه ضرر كغيره فيعط  
 عنه بقوة ذلك وهذا  
 من عطف النابح على  
 العام ليعول ما قبله

والساكن العين الثلاث اسمها أتل • اتباع ومن فله عا شكل  
 وسكن ثلثي غير الفتح أو • شققة ملتصقة فلا تدروا

(قوله فلو جر بلاذن الخ) أي فلو جر المكثري الشرفات فضرر أن المالك الذي هو المكثري كان منزهاً عما  
 أنفعه فلا شئ له قال ابن ونس له أخذ نقصها أن كان يتفهم (قوله أو سكن أجنبي بعضه) قال ابن هاشم  
 يعني بأن المكثري ولو ضاراً بانسكت أو غصباً وكانت تنال الأحكام والأفلازم المكثري جميع الكراويل  
 يحاط عنه بقدر ما سكن الغاصب ولا متاعاً من قوة سلبها ونقصها والاداء غصباً منفعها من أنه لا يلزمه البقاء  
 وله الخيار بين البقاء والغصب بين ما هاتين انبليس له الفسخ وبزومه البقاء لأنه فيما تقدمه غصب جميع الأدار  
 وما غصب بعضها فقط (قوله ولا خیاره) أعني الفسخ والابقاء وقوله وعمله أي الزرع وعدم تليدها  
 ما لم يحصل ذلك ضرراً لم يجد يقال بمثل جعل الواو في قوة وان قل لئال و يكون معنى القليل ما لا ضرر فيه  
 على المكثري ويحتج على أن يكون هذا قدراً أنه (قوله أو لم يأت بسلم الاعلى) أي بخلاف البيع فلا يلزم البائع  
 السلم قال في المنتخب عن ابن القاسم في رأي صاحب المتزلف لم يحصل العلوس أو لم يتفهم به المكثري حتى انقضت  
 السنة فإنه يتظر لما يوجب ذلك العلوس الكراويل يخرج عن المكثري إلا ما جع عنه منافع المزارع عليه أن  
 يسلمه له وتسليمه العلوس بان يجعل له سلباً في عليه به بخلاف ما لو باع له المزارع علوساً لا يفي إلى الابل  
 فلا يكون عليه أن يجعل له سلباً يفي عليه كالأبنة أن يجعل له دلو أو سلباً لا يفي به مالها إلا أن كان ما باعه  
 إليه قد أسلمه إليه فهو أن شاء سكنه وان شاء هدمه وان شاء باعه أو لا تمكن من التصرف فيه عما شاء كونه بائناً  
 له من (قوله في الابان) المراد بالابان وقت الحرق الغالب في تلك البلد لا تضي الأرض بائناً وقوله  
 أو يهدمها بعد فوات الابان (قوله أو غرق في الابان) أي لا يهدمها أو يهدمها جميع الكراوات بما تقدم والفرق  
 بين الغرق والعطش أنه في العطش لم يتمكن من الانتفاع بالأرض انزع المكثري سقي أرضه بخلاف الغرق

لكنه محتج بأو جيب بعمل ما قبله على ما لا يسلمه (أو سكنه) أي البتة سلباً (مكره) أو شققة متاعه أو لم يمكنه منه  
 (أو لو بأن) مكره (بسلم الاعلى) المحتاج السلم (أو عطش بعض الأرض) في الابان أو بعده (أو غرق في الابان واستمر حتى فات أي  
 وليس وجه الصفة ولا انفسح الكراوات غرق وعطش كغرس

وقوله (فبصته) فبصته لاساحة راجع لاسائل الست المتروكة بلا وهذا انما هم وخاصم والارزبه الكرام (وغير) بين الشيخ والابناء  
(في) حدود (مضر) ولومع نقص منافع قل أو أكثر (كهطل) أي تتابع مطرو والمراد تزيمه من السقف لثقت وكهيم أو سربا بذهني  
وهدم سائر أويت منها (فان بقى فالكراه) جبعه لازمه وشبه في لزوم الكراهية (٤٧) (كهطش أرض صلح) صالح السلطان

فانه قد تمكن من حصول الانتفاع بها والعرف بعد مصة نزلت به (قوله) فخصته أي فخصت عنه من الكراه  
بخصته ذلك وقوله فبصته لاساحة راجع لاسائل الست المتروكة بلا وهذا انما هم وخاصم والارزبه الكرام (وغير) بين الشيخ والابناء  
بشامه (قوله) ولومع نقص منافع قل أو أكثر (كهطل) أي تتابع مطرو والمراد تزيمه من السقف لثقت وكهيم أو سربا بذهني  
وما بعد بل ولو كان مصاحبا لتقصي شيء من المنافع كهديم يتعين بيوت الله ارضا فلا يعنى حيث ذكر ان  
المضر المصاحب لاسقاط المنافع لا يوجب اختيارا ويحيط بقدره (قوله) قل أو أكثر أي سواء كان ذلك المضر  
قليل أو كثيرا (قوله) يذعن أي وهو تلف الهواه (قوله) وهدم سائر أي وهدم سائر الله ارضا المضر لها  
(قوله) أويت منها أي أودميت بيوتها والحال ان فيه ضررا كبيرا على الساكن وما مر من ان هدم البيت  
من الدار لا يوجب اختيارا بل يوجب السكن ويحيط بقدره فقد كما قال الشارح بما اذا كان ليس فيه ضرر  
كثير على المذكرى (قوله) فان بقى أي فان اختار البقاء ولم يفسخ (قوله) فالكراه جبعه أي وليس له  
الباقع اسقاطا لمضر من الكراه (قوله) ففطشت أي حتى تلف الزرع (قوله) لا يلبس بآبارة  
حقيقة أي بخلاف الارض الزراعية كأرض مصر فاتها أجرة حقيقة لانها أرض عنوة أجرة السلطان  
فاذا عشت سقطت الأجرة (قوله) وهل يلزمهم مطلقا أي وهل يلزم ان يترجى أهل السلم مطلقا (قوله)  
عينه ولا أرض الخ أي كآلو جعلوا للسلطان كل سنة ألف دينار صلحا على أرضهم أو على أرضهم وروسيهم  
سوا مصر وما على كل منهم ألاف أو عجملا أي أو صلحا وعلى شيء عجملا أي صلحا بخلاف ما جعلوا على كل سنة  
ألف دينار صلحا أو جعلوا قايده كروا أرضا ولا رؤسا (قوله) وأحصل الزرع الآن بسلطوا على الارض  
أي أو حصل الزرع في كل حالة لأن بسلطوا على الارض وحدها أو مع الرؤس وميز ما لكل وثق اذا صلحوا  
بشيء على الارض والرؤس من غير تغيير ما لكل أو صلحوا بشيء وأجعلوا فيه قايده كروا أرضا ولا رؤسا وكان  
صلحهم على الرؤس فقط وأما صلحوا على الارض فقط أو صلحوا على الرؤس وميز ما لكل فلا يلزمهم كراه  
الارض اذا عشت وتلف زرعها (قوله) على الجاهل أي الرؤس (قوله) تأويلان هذان من قول ما اذا  
صلحوا على الارض فقط وعليها وعلى الرؤس وميز ما على كل منهم ما على التأويل الأول بل يلزمهم الكراه اذا  
عشت الارض وتلف زرعها وعلى الثاني لا يلزمهم وأما موقع الصلح على الرؤس فقط وعلى الارض والرؤس  
بشيء ولم يميز ما لكل أو صلحوا بشيء صلحا عجملا ولم يذكر كروا أرضا ولا رؤسا فلا تسقط الاحتمالات فها هم هذا  
هو المصواب كما قاله حضا خلافا لعني حيث جعل من محل الخلاف ما اذا كان الصلح عليهم ولم يميز وما على  
كل كآلو ميزوا فجعل الخلاف في صور ثلاث (قوله) رجع تأويل الاطلاق أي وهو لزومهم ما صلحوا مطلقا  
في الاحوال الخمسة اذا عشت أرضهم وتلف الزرع أو لم يروا صلحوا على الارض أو على الرؤس أو  
عليهم أو ميزوا ما على كل أو لم يميزوا أو صلحوا بشيء عجملا (قوله) ولا يتابع ولا توبه نعم يجوز فيها اسقاط  
الحق في اسحق طينان الفلاح حيان كانه أترافه اسقاط حقه فيه فله عجملا وفي مقابلة شيء أو شيء بعض  
المتأخرين كشيخ عبد الباقي الزقاني والشيخ ابراهيم الشيرنخي والشيخ يحيى السواي وغيرهم بالتوارث  
فيها نظر الى ان الفلاح فيها اسحقا فيه انما يحصل ذلك من ختمته في الارض بالحادث والصلح الموجب  
العدم بخبر اسم المقتضى لعدم زرعها وبالجملة وان كان أصل المذهب يقتضي عدم الارث لكن الذي  
ينبغي في هذا الارزمنة اتباع المشايخ الذين آمنوا بالارث لما عرفت ولا يرفع القناع والتقيين الفلاحين  
(قوله) ولكن يجب عليه مراعاة المصلحة أي في أهل ذلك البيت وقوله فلا يزع الخ أي لانه لا مصلحة في ذلك

أرض عنوة موقوفة أجرة السلطان لانه الباطن وانما ينفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاذا عشت سقطت الأجرة كآلو ولا يتابع  
ولا توبه ولا يورث فان مات واضع الدين الصالحين والتفكر للسلطان وأثبت في ذلك ولكن يجب عليه مراعاة المصلحة والعرف فلا  
يزع غير احد لا خو لا طين أهل بلد لاهل بلد آخر ولا تنفسه واذا مات واضع يدو كان العرف

أن يعطى لورثته الذي كورثون الأثاث على به كاتقدم هذا الباب المقدسة وما جرى من إخراج صرف في مصالح المسلمين لأن محله بيت مالهم والسلطان ناظره الأخذ منه بالمعروف وأما الملتزمون فليس لهم تصرف فيه فوجه ما أنلسوا بنواب السلطان ولا ثابته وإنما هم حاتم مضر وبيع على أيديهم كالخاني في الزكوات له تصرف إلا في حي الزكاة وبيع أجورته منها لأمن رب المال كذلك الملتزم أي الذي التزم بالسلطان أو ثابته أن يجمع له خراج البلد الفلانية وفي تصرف ذلك ما يسمونه الغنائص أجرة ثم إن هذا الغنائص إن كان محله السلطان المأخوذ على الفلاحين من حيلة إخراج رزقهم فهو حلال للتمتع إلا أن يوصف لأمن مال الفلاحين لا لغيره لا لغيره قد استأجر بالدين السلطان أو ثابته أنه أن يؤجره للفلاحين عشاءه كن استأجر دار موقوفه على سعة من ناظره فانه أن يؤجرها لغيره عشاءه لا تقول كذلك لأن بعض الجني الأغنياء فاقترعهم عالم ينزل الله به من سلطان فضلوا وأصلوا ما كانوا مهتدين وليس كما ظنوا فاعلم المال الذي يدفعه للتمتع بما يسمونه بالحلوان للسلطان أو ثابته في تصرفه وضع اليد والقرار المسمى داه بالانقسط نظرياً وما لم يأت جدي عن عاقبة في دفع رجل السلطان (٤٨) مالا ليقرب مكانه في قبض العاقبة لنفسه كذلك الملتزم دفع مالا للسلطان ليتمكنه

على الجباية ليأخذ الغنائص لنفسه فليس هذا جباية ولا بيع كما هو معلوم بالدهاءة إذ الأجران تملك منافع معلومة في زمن معلوم بمال معلوم ولا يقال السلطان أو ثابته كل سنة يكتب نفراً وتقسيماً للتمتع بصورة اجرة ويدفع الملتزم للسلطان الخراج للمسمى بالمعنى لا تقول للمعنى ليس مالا للتمتع وإنما هو خراج قد صرفه السلاطين المتقدمون على المزارعين ليدفعوه للناظر المتولي أمر المصالح الإسلامية لمصرفه في مصالح المسلمين كما تكرر

لاهل الميت (قوله) أن يعطى لورثته الذكور أي وألف كورث الأثاث معا (قوله) لأن محله أي محل ما جرى من إخراج (قوله) السلطان ناظر أي عليه لمصرفه في مصالح المسلمين (قوله) أي السلطان الأخذ منه أي لا تنفقه على نفسه وعياله (قوله) أنلسوا بنواب السلطان أي صرفه (قوله) مضروب على أيديهم أي ما يزون بجباية الخراج من الأرزاع (قوله) فهو حلال للتمتع أي إذا كان ذلك الملتزم استولى على البلد بوجه شرعي بأن كان استيلاءه بتسليمه من السلطان أو ثابته وأما من استولى عليها بالقهر والغلبة من غير تقسيم بل بمجرد إرساله لاهل البلد صرحت تعلقاً فإن ما أخذ من البلد فاضا بهت محض كذا قرأه الشارح (قوله) فاقترعهم أي فاقترعوا الملتزمين (قوله) عالم ينزل الله به من سلطان أي بشيء ينزل الله به سلطاناً أي حجة ودليلاً ياقترعهم بشيء لا دليل عليه وهو أن الملتزم قد استأجر بالدين نائب السلطان فله أن يؤجره للفلاحين عشاءه (قوله) فضلوا أي فاقترعوا من الحق وأصلوا الملتزمين الذين اقترعهم (قوله) في تصرفه وضع اليد أي على البلد لاجل حياة إخراج منها لآله أجرة استأجرها البلد (قوله) إذ الأجران تملك منافع معلومة الخ أي وهذا ليس كذلك (قوله) وقد اقترعناهم أي الملتزمين (قوله) عكس تلف الأرزاع أي فليست الكراهة فكل يجب الكراهة فيما يرسط هنا (قوله) من وجوب الكراهة بيان الحكم المتقدم وقوله وعكسه الأولى حذفه وقوله أي نقضه تفسير لعكس الحكم وقوله أي عكس الحكم متداً وقوله عدم وجوبه أي الكراهة خبره وقوله فاقترعناهم أي إذا تلف الأرزاع بالآفة فمن أرضه (قوله) لكن تنودوها أو بما ينشع منها من الماء وهو حاصل وقصاب وهو لا ولا يقول والمراد تلف الأرزاع وجود ما ذكر في الدنيا المستأجرة وإن لم تكن لأرض متعاقبة ذلك هذا هو الظاهر کافی حتى وكأن يسط الكراهة تلف الأرزاع بالآفة فمن أرضه يسط أيضاً تلف الأرزاع ونحوه الأرض لفتنة كاسر (قوله) أو عطش أي لجميع الأرض حتى تلف الأرزاع بنشأه أو بغيره القليل بالآفة ولا يلزمه كراهة أصلاً ولا يلزمه بالآفة (قوله) ولا يظهر ولا يفرج بجهة أي لا يظهر عدم وجوب الكراهة ما بقي

على وقف عين جاب على جمع مال الوقف لمصرفه الناظر المتضمن وكل هذا مسمى على أن أرض الزراعة وقف كما هو عندنا والموقف بعقد الخفية وأما على أنها جوارك كما هو المسمى بعقد الشافعية بناء على أن تركه بمصرفه صلتها بغيره ان الملتزم لا تصرفه وقد اتفاهم من اتبع وهم أن لهم التصرف في الأرض وإن لم يسموا التمكن من الأرزاع وإن زيادة والنقصان حتى قالوا إن يزيد على الفلاحين ما شاء ولو فرق طاقمهم والفلاح مخير بين أن يرضى فيزرع وأن ينزل واشتهر هذا الفتوى بالباطلة ضرورة محصر حتى صال الأمر على عباد الله بجميع أنواع الجور والظلم ويقول الظالم بلدي أشترى بما لي بأقل فيها وفي الفلاحين ما شئت كما أتاني بذلك الجلاء وصاروا المقترعون بطلد بعضهم بعضاً وزادوا أن قالوا لو كان البلد ملتزماً وما أحد من أهل البلد ملتزم إلا بالشفعة فأنظر كيف جعلوا شراً يكاملوا هذا الأسقاط بيع وأن شر بكم يستحق بالشفعة وإن سألهم من أين جاءكم هذا قالوا أنا وجدنا أبا ناعلي أمة وأتاني آثارهم بمقدون ثم أخرج من قوله وزن الكراهة بالتمكن قوله (عكس تلف الأرزاع) بالآفة فالأرض مدخل فيها وأراد بالعكس القابل للآفة والالآت أي عكس الحكم المتقدم وجوب الكراهة وعكسه أي نقضه عدم وجوبه بالآفة فمن أرضه (لكن تنودوها) وأقارها أو قال بغيره ما كان أحسن وأخصر لا تشترط الكثرة أو العطش (تلفها) (أو بغيره) (القليل) كسنة أقدت من مائة وتظهره ولا تفرج بجهة فلا يلزمه كراهة

وقيل جهلان كأن متفرقاً في جهة الفدادين فلو كان مجتمعاً في جهة لوجب كراؤه بخصوصه (ولم يصير آخر) بالمدور المؤخر كالفادار (على  
 إصلاح) (لمكتسباً كمن مثلاً (مطلقاً) أي سواء كان ما يحتاج للإصلاح يضر بالسكنى (٤٩) أم لا حدث بعد التقدم أم لا يمكن معه

السكنى أم لا وهو ذهب  
 ابن القاسم في المسهونة  
 ويحذر بالسكنى بين  
 السكنى فلهذا الكراه  
 وانظر ج مع ما قبله أنفق  
 المكتسب شيئاً من عهده  
 جعل على التبرع فان  
 انقضت المدة فخر بها  
 في دفع فيه منقوضاً  
 أو امره بنقصه لانه  
 كالفاصل بخلاف ما لو  
 أدته في الأصل  
 فيأخذ ببقية قائماً ثم  
 يقبل وما صرفته فهو  
 على فلهذا جميع  
 ما صرفه (بخلاف  
 ما كن أصله) رب  
 البار أو ناطرهما ما قدم  
 فيبر على السكنى (شبه  
 المدة) وبمازحه جميع  
 الكراه (قبل خروجه)  
 متعلق بأصله فان خرج  
 قبل الإصلاح لم يكن  
 له جبره على عوده إليها  
 بقية المدة (وإن كثر)  
 أو شرباً (حائلاً) وتنازعا  
 (فأراد كل مقبضه)  
 لوقوع العدة بجعل  
 (قسم) بينهما (إن  
 أمكن) (القسم) (والا)  
 يمكن (أكرى عليهما)  
 لقضرة ولانقضاء على  
 المقدم واختلاف  
 الجهة فافترقة ثلثة

من الزرع على خلاف ولوا تفرق ذلك الباقي بجهة (قوله وقيل بجهة) أي جعل عدم وجوب إذا كراهما لم يأت  
 الزرع بالانقضاء كان الخ وهذا القول ينقضه ابن عرفة وأبو الحسن عن القسبي (قوله بجهة الفدادين) أي  
 المكتسب لأن ذلك كالمالك (قوله ولم يصير آخر) أي أخذ بعض الأشياخ من مسئلة المصنف هذه ما لا يصح  
 من له خربة يجاور شخص يحصل له منها ضرر كزارق ونحوه على حيازتها ولا على بيعها ويقال له أعد  
 ما يدفع عنك به الضرر ولا ضمان على ربه إلا من دفعها سابقاً لبيت جارها وبه أتى النسخ سالم السهوي  
 والشيبان أحد بن عبد الحق السبكي على الشافعي وأما بعضهم يلزم وجوب الخربة به فعل ما يدفع به ضرر  
 جارهم من حيازتها أو بيعها وهذا هو الذي ارتضاه بعضه العدوي دفع الضرر (قوله يضر بالسكنى) أي  
 بقاؤه بالإصلاح (قوله حدث) أي موجب الإصلاح وهو الهدم (قوله وهو ذهب ابن القاسم) أي وأما  
 غيره وهو ابن حبيب فإنه لا يجبر إلا على الإصلاح قال ابن عذرة السلام وبه الجمل واختلاف ليس عاماً  
 في جميع الصور كإقتضاء كلام الشارع بل خاص بالضرر النسيب كالمطل وأما أن كان كثيراً فإثر يترجم  
 الإصلاح إجماعاً كالأنشد به (قوله ويحذر بالسكنى) هذا فمإذا كان الهدم مضرراً أو ماداً كان  
 منقضاءً كالمكره فقط وأما المالك من الإصلاح فلا خيار له كثرى ويحط عنه من الكراه بحسبه على ما مر من  
 التفصيل خلافاً لما ينقصه كلام الموازين ومنه الشارع من تخير السالكين مطلقاً فله منافع للتفصيل  
 المتقدم أنظر بن (قوله فلو أنفق المكتسب شيئاً من عهده) أي بفراغ المكتسب على إصلاح المهدم جزئياً  
 التبرع هـ فإذا كان ذلك العارضة أو ما من استأجر وقفاً يحتاج لإصلاحه فالحكمة المكتسبة بغير إذن  
 ناطر فانه يعطى قيمة ثباته فأشياء القيمة عنه بما لا يهمل من وجوب إصلاح الوقف على الناظر حتى الله تعالى  
 للأجل المتأخر (قوله جعل على التبرع) أي فلا يأخذ ما أنفق لا تقال من من ماتهم فقد قام عن  
 عن ربه بواجب إذ لا من التبرع فيه لا ما قول لا نسأل له لانه من التبرع فيه لانه قد يضره هدم ذلك  
 الجمل إليه عرفة وما أشبه ذلك (قوله فيأخذ) أي المكتسب ببقية قائماً أي إن شاء وإن شاء امره بقلعه  
 وهذا على قول ابن حبيب المتقدم وأما على قول ابن القاسم فيأخذ ببقية منقوضاً مطلقاً سواء كان  
 الإصلاح بغير إذن المالك أو كان بآذنه كما عني (قوله بجهة الخ) هذا مخير من من قوله ولم يصير آخر الخ  
 (قوله متعلق بأصله) أي وأما قولة بقية المدة فهو متعلق بمجذوف كما أشاره الشارع لا بأصله لأنشاء الظرف  
 أعني قولة قبل خروجه عنه حيث (قوله فأراد كل قدمه) أي وصلت شئعة كل منهما لانه عرفة أو  
 انفتحت صنعتها وانخلفت (قوله قسم) أي ذلك المقدم وقوله إن أمكن القسم أي قسم المقدم لتساعه  
 وقوله لقسم (قوله والآخرى علىهما) أي ما لم يسطع على الحائز على التعاقب مثلاً (قوله لضرر) أي  
 أي لازالة الضرر الحاصل بالنازعة (قوله ولوا تفرقا على المقدم) أي على جلوسهما على المقدم لتساعه  
 وقوله واختلاف الجهة أي التي يجلس كل منهما فيها (قوله ثلثة الأمر فيه) أي لأن اختلافه مما في الجهة  
 ليس كاختلافهما في المقدم والمؤخر (قوله كذلك) أي كسئلة المصنف من القسم إن أمكن  
 والأكرى على ما لا كلام لرب البيت والاختلاف حكمهما هو ناهي المصنف (قوله وان غارت  
 عن الخ) حاصله أنه إذا كثر أرضا سنين فغارت عنها أو أنهارت بترها أو أدى بها من الإصلاح  
 انقضت الاجارة وليس للمكسب أن ينقذ من الاجارة إلا أن يكون قد غرر قبل غور العين وكانت أجرة  
 سنة وتكنى فله الانفاق حتى يحد ويحبس به ذلك من الكراه فهو اعين المكسب فان كان لم يزرع أو وزرع  
 وكان لا تكتفي أجرة السنة في العماره فليس له الانفاق فان أنفق كان مشرباً بجميع ما أنفق في الأولى  
 أو جازداً على أجرة السنة في الثانية (قوله جعل ما أنشقه المكتسب على التبرع) أي سواء كان حصصه سنة أو

(٧ - دسوقي رابع) الأمر فيه البيت المطل بعضه على نهر أو بستان كذلك (وإن غارت عين) غبط (مكسب)  
 لزراعة (سنتين) المراد ما فوق الواحدة الشامل السنتين فأولى سنة فقط (بعد زرع) فلو غارت قبل زرع جعل ما أنفقته المكتسب على التبرع  
 (نقفت) أيها المكتسب أي صرفت من عتله في إصلاح العين إن أبي المكسب

(حصنة) أعماجر سنة فقط (لترزوعك في تلك السنة و يلزم المكري ما أنفقت لآلثقت عنه واجب وهذا إذا كان حصة السنة ثانيا  
 بها اصلاح ولو كان لا يسلطه الا أكثر من أجر سنة وأجر بهامن الاصلاح ومن الاذن فأنفق المكري كان متطوعا بالادخال إلى أن  
 ينفق أيضا كان ذلك ولا يلزمه الكراه لأن هلاك الزرع من العطش وسئل العروا نهدام البئر وقوله نفقت بفتح النون مع فتح الغاء  
 وكسر ها كفتي وفرح وهو لازم بتعدي بهمة (٥٠) النقل فالصواب أنفقت وقيل أنه يتعدي في لغة كاعنه وعنه

أقل أو أكثر (قوله حصنة سنة فقط) أي ولو علفت الزرع لا يتعمد عليه بقية السنة خلاها لم يقول بنفق أجره  
 السنين كلها حيثما كثر سنيها لثابتا عقدة واحدة وتلزم ما رأى سنة وواختلف الكراه وكلام من عرمة  
 يفيد أنه بنفق حصة السنة التي حصل فيها الثمر وما زاد عليها فهو متطوعه وأعلم أن المسألة تجري فيما  
 جرى الصنف هنا فإذا ساق الحائط سنين ونافرت عنها وأجر بهامن اصلاحها للعالم أن بنفق قدر قيمة  
 فمرسنة لأز مدكافي وثائق الجزرى (قوله لآلثقت عنه واجب) في هذا التعليل نظر إذا لم يلزم المكري  
 الاصلاح لآلثقت كآجره والذى عليه ابن ونس كافي بن أن المكري متى ترك ذلك فسد زرع ولم يكن له  
 الأرض كراه وحسنه فلا يجتمع من أمر ينفعه وهو غيره ولا ضرر عليه فانه (قوله فان أبى) أي المكري  
 وقوله أيضا أي كآجر المكري (قوله من العطش) أي وقد علفت أن أرض التي لا يلزم المكري أجرها الا  
 إذا استغنى الزرع عن السقي (قوله رشيدة) أي والا تكن الكراه لما لزج ولا يجوز توليه التبرع به (قوله  
 ونفقت جله) أي وأما لو كانت حصة في بيت مشاهرة ولم تقدر شيئا من الكراه يلزمه سواء بينت أن الكراه  
 عليه أم لا كما نص عليه التورنى وابن ونس والتمنى هـ شب (قوله الآن تبين) أي الآن يحصل  
 منها بيان في أي وقت ولو بعد العقد أن الكراه عليه (قوله ويستأجرها أو يبيعها كبيتها) أي فلا يلزمه  
 كراهه إلا إذا حصل بيان يميزه من وقت البيان لما قبله والمراد ببيت أيها أو ما عليها فكان ذاته أو منفعة  
 وجبته أو مشاهرة ونفقت جله وكذا يقال فيما بعد وأما سكنى الزوج بالزوجة في بيت أخيه أو معها فكل  
 التمضى أرى أن طالت المدة فلا تمضى إليها عليه وإن قصرت سحافتا تمام يسكنها إلا بأجرة وأخذت حلتها وسكنها  
 بهما في بيت أبيه كسكنها في بيت أبي الزوجة وأما سكنها في بيت أخيه أو معها فينبغي أن يكون لهما  
 عليها الأجرة إذا طالما أعانها بالزوجة أو قصرت بخلاف ما سبق في أخيه أو معها لأن العادة فيها  
 لهما عند النفوق عليها حفظ العرضا ولم تحرم العادة بضعها إلا بغيره وعنه عند النفوق عليها في نفسه  
 اشتراط الزوج حين العقد سكنها بغيرها بالزوجة لا يوجب فساد العقد كما هو ظاهر إطلاقهم هنا قاله عيني  
 (قوله أو رسالة الخ) أشار إلى أنه لا مفهوم لكتابا بل منه أن وصل خبر أو جوفه وحاصله أن من استأجر  
 شخصاً على إصالح كلب أو خبر أو جعل لشخص ببلد أخرى فبعد مدة ادعى الإجراء وصل ذلك وتأخره  
 المستأجر فالقول قول الأجير بمنه أنه وصله إذا ادعى وصوله في أمده يبلغ في مثله عادة وحيثما يستحق  
 الأجرة ولو كذبه المرسل إليه (قوله في أمده) أي حيث ادعى وصوله في أمده يبلغ في مثله عادة وهذا معنى  
 يرجوع النسبه له إذا كان لم يشبهه إلا جوفته ولا ينافى هنا شبهه ما لا عدم شبه واحد (قوله ورضي) أي  
 الوكيل والرسول المذكور وكيل (قوله أنه استصنع) أي قبله (قوله وقاله بعد دفعه عندك) سأتى  
 أن عمل قبول قول الصانع في دعواه أنه استصنع أن أشبهه ومعنى الشبه هنا أن لا تقوم قرينة على نفي  
 الاستصناع كأنه كان المدفوع للصانع شائناً أيضاً ووجه مسدود غير ناجح والصانع يصيغ الأزرقان  
 القول قول به في دعوى الإوديعه لأن القرينة هنا كذب الصانع في دعواه (قوله عطف على المعنى)  
 أي لا على قوله استصنع لأنه يصير التذبر والقول لا جرحاً أنه استصنع والقول لا جرحاً أنه خوف في الصفة  
 فيقتضى أن الصانع يدعى الخلفه في الصفة وليس كذلك بل أعادي أنك أمرتني أن استعنه على صفة كذا

(وان تزوج) رجول  
 امرأته رشيقة ذات  
 بيت وان ملكت  
 منفعتها (بكره) لازم  
 وجبته أو مشاهرة  
 ونفقت جله فلا  
 كراه - على الزوج  
 لها لأن السكاح يبنى  
 على المكارمة (الآن  
 تبين) ولو بعد العقد  
 والعبرة بوقت البيان  
 فيكون لهما الكراه من  
 ذلك الوقت لا ما تقدمه  
 وبيت أمها أو أبيها  
 كبيتها لجري المادة  
 بعدم مطالبته (والقول  
 للأجير) على إصالح  
 كلب بأجرة (انه وصل  
 كتاباً) أدوية  
 لم يرسل إليه يبينه في أمده  
 يبلغ في مثله عادة فيستحق  
 الأجرة لأنه أمين يصدق  
 ولا يفتنى عنه الضمان  
 أن أنكر المرسل إليه  
 الوصول فكلامه هنا في  
 استحقاق الأجرة لا في نفي  
 الضمان فلا يخالف  
 ما تقدمه في الإوديعه من  
 قوله ما طفا على ماله  
 الضمان أو المرسل  
 إليه التكرار ولا يبيته

وقوله في الوكيل وضمن أن أقض الدين ولم يشهد ومثل الدين غيره كما تقدم (و) القول لا جرحاً الصانع فيما يده أنه  
 استصنع وقال) ربه (وديعه) عندك لأن الشأن فيما يدفع للصانع الاستصناع والأدعاء نادراً فلا حكمه (أو خوف) الصانع  
 (في الصفة) عطف على المعنى أي القول بالصانع أن خوف في الاستصناع أو خوف في الصفة يعني أنهم إذا اتفقا على أنه دفعه له  
 لصنعه واختلفا في صفة الصفة

فالقول الصانع ان أشبه فان لم يشبه حلفه به وثبت له الخيار في أخذه ودفع أمراً المثل وتركه وأخذ قوته غير مصوغ فان نكل اشتركتا هذه بقية ثوبه مثلاً غير مصوغ وهذا بقية صبغة (و) القول الصانع (في) قدر (الأجزاء أشبه) الا يحرق الفروع الاربعة بينه شبه به بام أولاً خذما ادعى من الاقرار ان فرد به شبه بالقول به بينه فان لم يشبه احلفا وكان الاجراء قوله كان نكلا وقوله (وحاز) من الحوز خاص بالفروع الاخرى القول الصانع في قدر الاجزاء حاز من صنوعه كان نكلت يد له بغيره من باع سلعة ولم يجرجهما من يده فعلم ان القول الصانع في الاجرة بشرطين الشبه والحياة وأما ما قبله في شرط واحد (٥١) فان أخذ به فالقول به وهو ظاهر فيما

اذ لم يتفرد الصانع بالشبه فينبغي كاقيل أنه اذا اتفرد بالشبه فالقوله واذالم يشبه واحدهما حلفا وزم كراما المثل وزم كرمه فوم وحاز بقوله (لا كنهان) فليس القول فيه الصانع لعدم الحوز وكذا اذا قال الصانع يحيط أو ينصرف مثلاً في شرب المنصوع وينصرف ولم يكن له من أخذه معه فالقول له اي أن أشبه كاقدم (ولا في رده) أي الصنوع له وكان مما يشاب عليه (قلبه) القول في المثلين (وان) كان دفعه للصانع (بلا) يئنه وأما ما لا يتجاب عليه فيقبل دعوى رده لتول دعوى في نفسه الا ان يكون قضيه يئنه مقصوده لتوثق فلا تقبل دعوى رده ولا تلغا كاقدم في العارية (و) الصانع (ان ادعاءه) أي الاستصناع المفهوم

تأمل (قوله) فالقول الصانع أي بين كافي ابن عرفة عن ابن ونس خلا فالصنع (قوله) ان أشبه أي بالنسبة لما ذكر في اسم الله كعبه شانا أخضر لشر بف وأزرق لنصراني فلا تقبل دعوى شرب فانه أمره بصبغه أزرق لم يده لنصراني والصانع يدعي الله أمره بصبغه أخضر ولا دعوى نصراني أنه أمره بصبغه أخضر لم يده لشر بف وقال الصانع بل أمرني بصبغه أزرق ونظاره ولولقرينة قال شيخنا الصدوي ما لم تكن القرينة قوية والا كان القول قول المالك (قوله) ان أشبه الا يحرق الفروع الاربعة فان لم يشبه في الفروع الاول فلا أجرته ولا يتأني فيه شيها ولا دعوتيه واحد وكذا لا يتأني في الفروع الثاني ولا في الثالث وان لم يشبه الا يحرق الفروع الثاني نظر لما زادته مستعته في المنصوع عن قوته بدونهما فجمع الاجرة أو بدفع قوته بدون الصنعة وأخذه وان لم يشبه في الفروع الثالث حلفه به وثبت له الخيار على ما قال الشارح وان لم يشبه في الفروع الرابع فقد أشاره الشارح بقوله فان انفراد به بشبه الخ (قوله) كان نكلا أي وحضي الصانع على الناكل (قوله) ولم يجرجهما من يده أي بالقول قوله في قدره ان عند اختلافهما فيه (قوله) وهو أي اشتراط الحياة في الاجرة (قوله) اد ان يفرد الصانع بالشبه أي بان اشبهما معا (قوله) فالقول له أي في قدر الاجرة ولو كان غير حازمه (قوله) وزم كراما المثل أي ولا ينظر لحوز والحاصل انه اذا اشبه معا فالقول الصانع بهما وان لم يشبه واحدهما فآجر المثل ولا ينظر لحوز وان أشبه احدهما فقط فالقول قوله وان لم يجر ٥٢ (قوله) لا كنهان يكسر الباء الموحدة وتضع النون محققة ويجوز رفع موحده وتشد يد تونه (قوله) لعدم الحوز أي ان الحازم ثوبه فلما قال الصانع استأجرني بأربعة مثلاً قال رده بثلاثة هاقول قوله به بينه ان أشبه الصانع ايضاً لم لا والاقول الصانع ان أشبه وان لم يشبه افكر المثل (قوله) ولا في رده) حاصله أنه اذا ادعى الصانع رد المنصوع له وانكر رده بأخذه كان القول قوله به سواء كان الصانع قضيه يئنه أو غيرهما وهذا اذا كان المنصوع مما يغاب عليه والفرق بين قوله هانوا ان بلا يئنه وبين المورد ان الغاب الود يئنه بلا يئنه وان دعي ردها لم ياله يصدق أن المورد قضى على غرضه الضمان والصانع قبض ما فيه صنعه وغاب عليه على وجه الضمان (قوله) ولا أخذه أي والارز دعوى الصانع على قيمة الصبغ بل تساوبا ونقصت دعوى الصانع عن قيمة الصبغ (قوله) بان استمع من دفعها أي كالمستع ربح من دفع قيمة الصبغ (قوله) ودا الصانع أي لانه بائع للنافع فيصطافه استصنعه وبحلفه به انه ما استصنعه وان لم يقل سرف مني وذلك لان غرم الصانع قيمته ايضاً بما يترب على حلقه انما استصنعه وان لم يذكره ما استصنعه مني فادفع ما قال الغاصم رداً البين على طبق الدعوى فيقتضاهما لا بد من زيادته في البين وإن سرف مني فتأمل (قوله) وقيل بدار به هذا القول بقوله ان عرفة عن المصنف عن الشيخ ونحوه في التوضيح وح (قوله) وقضى الصانع على الناكل أي اذا احلف ربه التوب فقط قضيه ببقية ايضاً ان شاء وان شاء أخذ ودفع قيمة الصبغ ولو نقص التوب لان غرضه تنفي ضرره وان حلف الصانع فقط قضى له بما كان من اجرة الصبغ (قوله) بل سرف مني أو غصب أي وأما لو قال ربه انه ودعاه فالقول الصانع كاقدمه

من استصنع (وقال) كرمه (سرف مني) وأراد كرمه (أخذه) دفع الصانع (قيمة الصبغ) بكسر الصادح همه اذ المراد اجرة المثل (بين) من ربه انه ما استصنعه (ان زادت دعوى الصانع عليها) أي على قيمة الصبغ والأخذه بلا عن دفع الصانع ما ادعاه البين لاسقاطا لما زاد على دعوى الصانع (وان اختار) ربه (تضمينه) قيمة التوب (فان دفع الصانع قيمته ايضاً) يوم الحكم على الظاهر (فلا يئنه) على واحدهما (والا) بان استمع من دفعها (حلفا) ودا الصانع (ما استصنعه) وقيل بدار به أنه ما استصنعه (واشتركا) ان حلفا كان نكلا هذا بقية ثوبه ايضاً وهذا بقية صبغه ونقص الصانع على الناكل (لان تخالفا) بالخاء المعجمة (قلت) أي خلط (السونق) فقال لا تضرني ان اتته بمخسنة أو طالم من من مثلاً وقال ربه ما سرف مني أو غصب فلا يحلفان ولا يشتركان بل يقال له به



ادفع به قيمة ما قال فان دفع قطاهر (و) ان (أى) من دفع ما قال الاث ثلث سويقه غير ملتوت يدفعه الصائم له لوجود المثل في ذلك بخلاف الثوب لانه مقوم وان شاذ دفعه لم يمتو تاجبنا عند ابن القاسم وقال غيره من ابن المثل ثلاثين ردى الى سبع طعام بطعام وهو قطاهر المصنف والراجح ما لابن القاسم وحل بعضهم كلام ابن القاسم على ما اذا رضى بأخذه ملتوت فان لم يرض نعمين دفع المثل فبينهما توافق وقال المصنف لا بد من اتفاقا في استصناع على لبس للثوب (٥٣) وغيره كطبن قبح وعصر زيتون ونحو ذلك كان أنسب ثم ذكر ثلاث مسائل

في اختلاف الجاهل والمكترى الأولى في قبض الأجرة وعدمه الثانية في المسافة فقط الثالثة فيما يبدأ بالأول فقال (و) القول (٤) أى لا جبر للقدم ذكره (والجواب) ونحوه أى رب الغاية (يعين) من كل (في عدم قبض الأجرة وإن بلغا الغاية) زمانية أو كانت أى اتى فاعلم البتة أى الاعتساف بتبجيلها أو كانت معسنة ودعواه تزدى للفساد ودعوى المكترى للصحة قياسا على ما مر في البيع في قوله وفي قبض الثمن أو السلعة فالأصل بقاؤها للأعرف الخ (الأول) بعد تسليم الجاهل الامتعة لربها (٥) القول (المكترى) (يعين) لأقبل نسبها فاقول البطل ولو طالع ويعتبر الطول للأعرف وقيل ما زاد على اليومين بعد تسليم الجاهل لربها الذى هو المكترى ثم ذكر اختلافهما في المسافة فقط بقوله (و) ان (اختلاف في المسافة واتفاق على قدر الأجرة) (قال) الجاهل (عامة لقوله وقال) بكرة المكترى (يل) بها (الأجرة) بنية تخفيف الباء أكثر من تشديدها حتى ملقت في المدونة فالمراد بنية القبر أو أى المدينة المعلومه وهى أبعد من بركة يذكركم المدا لا تفاهما عليه كسر (حلفا) وبدأ الجاهل لانه تابع (ونسخ) بالحكم أو التراضى (ان عدم السير من أصله) (أقول) بحيث لا ضرر على الجاهل في رجوعه ولا على رب الجاهل في طرحها (وأن نقدر) بما تعلق في التفاضل والنسخ ولا ينظر في هذه النسبة ولا عدمه بدليل الخلافة هنا ونحوه في الأمانة (والا) بان كان اختلافهما بعد سير بكرة ولو بلغ الغاية على دعوى الجاهل (فكفوت المبيع) يكون قول المكترى بانه شبه فقط وحلف

المصنف بقوله وأنه استصنع وقال ودفعه كذا قال عني والراجح كإلى بن التميمى أى سواء دعى به الوديعة أو السرقة ولا يقال دعوا الوديعة بخلاف ما مر من أن القول قول الصانع لحل ما تقدم على المذموم وما هنا على المثل (قوله) ادفع به قيمة ما قال الأولى مثل ما قال لان السهم منى وقد تقدم أن المثل يفتى فيها بالمثل لا بالقيمة (قوله) لوجود المثل في ذلك على لقوله فلا يخلفان ولا يشتركان (قوله) بخلاف الثوب (أى) فانه إذا طلب ربهما فبهما يبيضاء وأبى الصانع فأنهما يخلفان ويشتركان (قوله) عند ابن القاسم (أى) لحاصل مذهبه أن ربه إذا امتنع من دفع ما قاله الصانع من السهم غير الصانع أمانا برم مثل السوق لربهما وأن يدفع له السوق يمتو تاجبنا (قوله) وقال غيره (أى) وهو أشبه (قوله) ثلاثين ردى الى سبع طعام بطعام (أى) متفاضلا ولأنه سحره بأن يقول لأرضى به ملتوت لانه صار لا يبق الى سبع راحه التغير والخلاف بينهما مبنى على خلاف آخر وهو أن لث السوق بالسهم ونحوه ناقله عن أصله وهو ملحق ابن القاسم أو غيره ناقله وهو ملحق أشبه (قوله) فبينهما فإن الخ) الحاصل أن بعضهم جعل بين كلام ابن القاسم وكلام غيره خلافا فنظر الماهر من أن لث السوق بالسهم ناقله أو لا وبعضهم جعل بينهما فافا قال ح وانظر ان المصنف حل كلام ابن القاسم على الخلاف وترى قول ابن القاسم ترجيح قول غيره عنده (قوله) أى الذى استاجرته لخدمة أو مضاطعة مثلا (قوله) في عدم قبض الأجرة (أى) ان ادعى عليه المكترى أنه قبضها (قوله) الا اعرف بتبجيلها (أى) والا كان القول قول المكترى في قبضها (قوله) ودعواه (أى) دعوى الأجرة والجاهل بعدم قبضها وقوله ودعوى المكترى أى قبضها (قوله) الا (الطول) (أى) الا إذا كان تنازعهما بعد طول بعد تسليم الخ (قوله) فالقول للمكترى (أى) وهو صاحب الامتعة في أنه دفعه له الإبر أو لادى أنه دفعه له ذلك بعد تسليم الامتعة • وأعلم أن محل قبول قول المكترى بعد الطول وبعد تسليم الامتعة ما يقم الجاهل بينة على إقرار المكترى بعد تسليم الامتعة بأن الأجرة في نتمه والا فلا يقبل قوله المكترى في دفعها (قوله) لأقبل نسبها (أى) الا بان كان تنازعهما على الخ والحاصل ان الجاهل إذا سلم الامتعة فالتنازع باعد طول فاقول قول المكترى سواء دعى به دفعه له الأجرة قبل تسليم الامتعة أو بعده وان تنازعا قبل الطول كان القول قول الجاهل كانه إذا لم يسل الامتعة لربها فان القول قوله مطلقا ولو طالع (قوله) ما زاد على اليومين (أى) كالثلثة فأكثر (قوله) فالمراد به بنية القبر وان (أى) لا الاقليم التى هي مدينته (قوله) حلفا (أى) حلف كل منهما على ما يدعيه وقوله لانه تابع أى لمنفعة جاله (قوله) ان عدم السر أو قل (فيه) ان المناسب لرامه من الاختصار أن يحذف قوله عدم وأدوى قول ان قل السر لا استفادة حكم ما اذا عدم السر من قوله أو قل بالأولى الآن يقال لو اقتصر على قوله ان قل لربها يتوهم أنه في حالة عدم السر فعين العقد بدون عين (قوله) بمالعة الخ) رد المصنف بها على غير قول ابن القاسم أنه يعمل بقول الجاهل إذا أنه وأتقد أنه شب (قوله) والا فكفوت المبيع) حاصل الفقه أنهم إذا تنازعا في المسافة فقط بعد سير كثيرة فاقول قول المكترى إذا انفرد بالنسبة وحلف نقدر أم لا وان انفرد المكترى بالنسبة كان القول قوله انتقد أم لا وان اشبهما معان حصل انتقاد كان القول قول المكترى وان لم يحصل نقدر كان القول قول المكترى ان حلف وان لم يشبهما حلفا ونسخ وقضى

ولزم الجبال ما قال نقد الكرام لأن الألف بحذف الجبال على ما دللناه فكون حصص مسافرة رقة على دعوى المكثري وبفسخ الباقي والمصنف وان قيل تقتضي التثنية شبههما معاً إلا أن ليس المراد بالباقي قرباً فالتثنية غير تام لأن المبيع إذا غاب فالقول للمكثري أن أشبهه سواء أشبه المباح أم لا وليس المكثري كذلك وأشار إلى ما إذا أشبهه الكري قطعية (ولمكري) وهو الجبال إذا اختلف في المسافة فقط (بان قال لبرقة وقال المكثري جيل لأفر بقة (إن أشبهه قوة فقط) دون المكثري انتقاداً لا (أشبهاً) معاً وانتقد (المكثري الكرام لترجيح جانبه بالنقد (وان لم ينتقد حلف المكثري) على ما دللناه (ولزم الجبال ما قال) (المكثري من بقية المسافة (الأن بحذف الجبال أيضاً (على ما دعي) بعد حلف المكثري (قله) أي الجبال (حصص المسافة) التي ادعاها وهي (٥٣) رقة القريبة (على دعوى المكثري)

ان المائة لأفر بقة (وفسخ الباقي) بدبرقة فيقال ما تساوي حصص برقمي ابتداء السراي أفر بقة للمائة فان قبل النصف مثلاً أعطى ليجمال (وان لم يشبه) والموضوع بماله بعد السر الكثير أو بلوغ رقة (حلفا وفسخ بكرة المثل فيما مضى) ونكولهما كحلهما وقضى للخالص على التاثل وأشار المسئلة الثالثة وهي اختلافهما في المسافة والآخر معاً بقوله (وان قال) الجبال للمكثري (أكرت بك) لعدم بقاءه وبلغها) أي أوساراً كثيراً وان لم يبلغها (وقال) المكثري (بل لمكة) إلا بعد (بال) كتمسين (فان) نقده المكثري الأقل (فالقول للبعال فيما يشبه) أي مع شبه المكثري أيضاً كما نسبدها بين جونس وأوالحسن وبذلك

بكره المثل فيما مضى (قوله ولزم الجبال ما قال) أي السر لا فر بقة (قوله على ما دللناه) أي وهو ان المسافة التي وقع العقد عليها مائة رقة (قوله ما يأتي قريباً) أي من التفصيل من حصول الانتقاد وعدمه إذا أشبهها (قوله غير تام) وذلك لأن قبول قول المكثري مشروط بحلفه وانفراد بالشبه وأما المكثري عند فوات المبيع فيقبل قوله مشروط بحلفه وشبهه سواء أشبهه المباح أيضاً لا (قوله وليس المكثري كذلك) أي لأنه لا يكون القول قوله إلا إذا انفرد بالشبه وأما إذا أشبهه فيه التفصيل الآخر (قوله ولمكري) أي والقول للمكثري عند تنازعهما في المسافة فقط دون الأجرة فماتتعتان عليها وكان الأولى حذف قوله في المسافة فقط لأنه موضوع المسئلة (قوله ولزم الجبال الخ) الجبال مفعول لزم بعدما وما قال فاعل مؤخر (قوله الآن بحلف الجبال أيضاً على ما دعي) أي من أن غاية المسافة رقة فلا يلزم تبليغه لأفر بقة وإذا لم يلزمه فله الخ (قوله وفسخ الباقي بدبرقة) أي وبعد السر الكثير ونظر قول المصنف وفسخ الباقي أنه بعد السر الكثير يفسخ قبل بلوغ الناقية الأولى وفيه نظر والصواب أنه بعد السر الكثير وبسبب رقة فليزعم ما يأتي للشارع في المدينة ومكة إذا افرق بين المستثنين أكثر من (قوله بعد السر الكثير) أي من اختلافهما في قدر المسافة فقط بعد السر الكثير الخ (قوله وبلغها) أي والخالص انهما بلغها أي قبل مكة كمكثري سابق من ناحية بدرو وأشار المصنف بقوة بلغها أوساراً كثيراً إلى أن محل التفصيل الآخر إذا وقع التنازع بعد سر كثير وبعد بلوغ المدينة وأما إذا تنازع قبل الركوب أو بعد سر كثير فذكره المصنف ادعاه على ما مر في المسئلة السابقة من التحالف والتفاخس (قوله فالتاثل ليجمال) أي في أن المسافة التي وقع العقد عليها في المدينة (قوله أي مع شبه المكثري) أي القول للبعال إذا حصل شبه بينهما (قوله بالنقد) أي بسبب اختلافهما من المكثري (قوله والشبه) أي يدعوا بالشبه في المسافة التي بلغها (قوله لاسقاط زائد المسافة) أي لاسقاط المسافة الزائدة على المدينة لمكة (قوله وبحلف المكثري لاسقاط الخمسين عنه) أي يلزمه خمسون فقط ويبلغه الجبال لأنه نسبة إذا كان نزاعهما بعد سر كثير قبل الوصول المدينة والخالص انهما إذا أشبهوا حلفا وانتقد للمكثري الأقل كان القول قول الجبال بالنظر لاسافة وقول المكثري بالنظر للأجرة (قوله ولا يتوقف الفسخ على حلف المكثري) أي وانما يتوقف على حلف الجبال لأن الفسخ لأجل اسقاط زائد المسافة وهذا مرتب على حلف الجبال (قوله لأنه حلفه لاسقاط الخمسين عنه) أي على دعوى الجبال فان حلف سقطت عنه خمسون وان لم يحلف غرم المسافة بتامة (قوله فليجبال) أي فالقول قول الجبال في أن العقد وقع على المسافة القريبة وهي إلى المدينة (قوله والمكثري في حصتها) هذا محل التحاققة بين النقد وعدمه ينتقان فيما قبله (قوله مما ذكر من أكرامه وهو كونه محضين) أي وبفضله الكرام يقول أهل المعرفة (قوله ولا يقبل قوله أنه لمكة) أي لأن عدم بلوغ المسافة للتنازع فيها يرجع قول المكثري (قوله وان أشبه قول المكثري فقط)

ذكر بعد ذلك شبه الجبال وعدمه وقوله (وحلفا) أي بحلف كل منهما على طبق دعواه وعمل بقول الجبال حينئذ لترجيح جانبه بالنقد وأشبهه فحلف لاسقاط زائد المسافة وبحلف المكثري لاسقاط الخمسين عنه (وفسخ) العقد ولا يتوقف الفسخ على حلف المكثري لأن حلفه لاسقاط الخمسين عنه (وان لم ينتقد) الجبال شأ وقد أشبهها (فليجبال) القول (في المسافة) القريبة (و) القول (للمكثري في حصتها) أي المدينة (مما ذكر) من الكرام وهو كونه محضين ولا يقبل قوله أنه لمكة (بعد عنهما) على ما دللناه (وان أشبه قول المكثري فقط فالقول له بدين) نقداً لا فاحذاً للمائة ولا يلزمه السر إلى مكة وان أشبه المكثري فقط فحكمه حكم ما إذا أشبهوا لم ينتقد أي القول للبعال في المسافة والمكثري في حصتها مما ذكر وان لم يشبه واحد منهما حلفا وفسخ وله كرامة المثل فيما مضى

(وان أقاما) أي أقام كل واحد منهما (بينة) على ما دعاه (قضى) بأدلهما والاستقنا) ويقضى بذات التاريخ و يقدمه (وان قال  
أكثر من عشر) من الأقدنة (أوسن) (٥٤)

أي من أن الاجرة مائة للدينسة (قوله وان أقاما بينة على ما دعاه) أي سواء كان في المسئلة الأولى أو  
التالية أو الثالثة أو في غيرها من مسائل الباب فهذا راجع لجميع مسائل الباب كلها (قوله والاستقنا)  
أي والآن تكن أحدهما أمدا بل تكافأ في العدة المستقنا (قوله ويقضى بذات التاريخ) أي تقدم  
المؤرخة على غير المؤرخة وتقدم المتقدمة تاريخا على متأخره (قوله ويدأ صاحب الأرض أو المالك)  
أي لانه دافع لنفسه أرضه أو داره (قوله خلفهما) أي فكيف يفسخ العقد إذا لم يفسخ إذا انكلا ولا  
يراعى هناك قد لا عد به بل حيث كان التنازع قبل الزرع والسكى ففسخ العقد وسامح له نفسه ولا  
سواء اشبه أو لم يشبه أو أشبه المكثري أو المكثري فهذه غشاة أحوال وسواء خلفا أو انكلا فبمذمة عشر  
فان خلفا أحدهما ونكلا الآخر قضى الخلف على التناكلى (قوله وان زرع بعضا) أي من الأرض وقوله  
أوسكنه أي بعضا من المدة وفي هذا الحالة ثمان صور لانه ما كان يشبه أو لا يشبه أو يشبه المكثري  
فقط أو المكثري فقط وفي كل أمان يكون تنازعه ما بعد الانتدابة فبمذمة عشر أو أشار المصنف لاربعة  
منها بقوله وان زرع بعضا ولم ينفذ دخل وحاصلها أن المكثري إذا زرع بعض الأرض أوسكن اليث بعض  
المدة ولم ينفذ كان القول قول المكثري فيما مضى وفسخ في السابق أن أشبهه قوله وحلف سواء أشبهه قول  
المكثري أيضا أم لا فهذه صورة وان انفرد المكثري بأشبه أو أشبه المكثري ولم يحلف فاقول قول المكثري  
فيما مضى وفسخ في الباقي وان لم يشبهه خلفا ووجب كراما مثل فيما مضى وفسخ في الباقي فهذه أربع  
صور وان كان تنازعه ما بعد الانتدابة فيه أربع صور لانه أمان يشبه أو لا يشبه أو يشبه المكثري أو المكثري  
وقد أشد المصنف على كمالها بقوله وان تقدم تردد وحاصل ذلك التردد الواقع فيما قبل ان القول قول المكثري  
إذا أشبهه أو أشبه المكثري أم لا وحيث نزل من الكرام فيما مضى بحسب ما قال وفسخ في الباقي مثل  
ما إذا لم يحصل نقد وقيل ان القول قول المكثري ولا يفسخ ويلزم المكثري جميع الكرام واما إذا انفرد المكثري  
بالشبه أو لم يشبه واحد منهما حكمه حكم عالم ينفذ بأفقا القولين (قوله فيمضى) تنازع فيه جميع  
العوامل السابقة وهي قوله فاقول لربها ولربها أقربه وقوله ووجب كراما مثل (قوله وفسخ الباقي) أي  
لدعوى ربها في كرام بقية المدة كثر من دعوى المكثري (قوله وان تردد) أي وأشبهها أو أشبه المكثري  
فقط (قوله ولا يكون الفولة الخ) الأولى أو يكون القول قوله فيما مضى وفسخ في الباقي مثل ما إذا لم  
يتقدم وقد علمت ان محل الخلاف إذا تدواشبه أو أشبه المكثري فقط واما إذا تدواشبه أو أشبه المكثري فقط  
فحكم ذلك حكم ما تقدم إذا لم يتقدم هذا أو قد ذكر بن مائه قد أجل المصنف في كراهة التردد وتبين بذكر  
كلام المدونة وشرحا وذلك ان ابن القاسم بعد أن ذكر في المدونة الإجابة لاربعة المتقدمة قال وهذا إذا  
لم يتقدم قال أو الوجه من مفهومه لو تقدم ذلك القول ولربها ولا يفسخ بقية السنين وقيل معنى قوله هذا إذا  
لم يتقدم أي هذا الذي جتمعت كراما لم ولم أحص منه إذا تقدموا لك من تدوى سواء فيها أه والذي قاله  
غير ابن القاسم فيها هو أنه إذا تقدموا في رب الأرض بما يشبه أو أياهما بما يشبه لا يفسخ الكرام فيكون في  
هذين الوجهين مخالفا لما تقدم فيما إذا لم يتقدم فمن التوسع من حل قول ابن القاسم وهذا إذا لم يتقدم على  
معنى أنه يفسخ في الباقي وأما إذا تقدم فلا يفسخ ويدعم هذين الوجهين فيكون قول ابن القاسم موافقا  
لقول الغير ومنهم من يرى أن مذهب ابن القاسم يفسخ مطلقا فيكون قول الغير خلافا وهذا إذا لم يكن ابن يونس  
ويعتقد ان أهل الشام لا يولى إلا للتردد

(نحو سائمة) ولا يئنة  
لأحدهما (خلفا ونسخ)  
العقد ويدأ صاحب  
الأرض أو المالك يقضى  
لخالف على التناكلى  
ونكلاهما كما خلفهما  
وهذا ان لم يحصل زرع  
ولا سكى (وان زرع  
بعضا) أوسكنه (ولم  
ينفذ) من الكراميا  
(فربها) بحسب (ما  
أقر به المكثري) فيما  
مضى (اننا أشبه)  
المكثري أشبه ربها  
أم لا (وحلف) أي  
فاقول له بيمين (والا)  
يشبهه خلف أم لا  
أشبهه ولم يحلف فاقول  
واسع لقوله أن أشبه  
وحلف معا (فقول  
ربها في الصور الثلاث  
اننا أشبهه) وحلف  
أيضافه بحسب ما قال  
(فان لم يشبهها) معا  
(خلفا) أي يحلف  
كل على دعواه فافيا  
لدعوى الآخر (ووجب)  
لرب الأرض أو المالك  
(كرامه) التمسيل  
مضى بها زرع أوسكن  
(وفسخ الباقي) أي  
فيما يستقبل (مطلقا)  
أشبهه قول أحدهما  
أم لا (وان تقدم) هذا  
قسم قوله لم يتقدم  
وان زرع بعضا وقد تقدم

(انفرد) هل القول للمكثري لترجيح جاتيه بالقدر ولا يفسخ ويلزم المكثري جميع الكرام أو لا يكون القول بل  
يرجع في ذلك لأشبهه كالم لم يتقدم على التمسيل السابق

(باب)

«(باب) في أحكام الجماعة (صفة المجلع) أي المجلع يحصل (بالتزام) أي بسبب التزام (أهل الآجرة) أي المتأهل لعقدها (جعل) أي عوضاً لمجول الالتزام وظاهره أن الشرط فاعصر على الجماع دون المجعولة وليس كذلك (٥٥)» أوجب بأنه أكتفى بإحدى المتساويين

«(باب في الجماعة)»

(قوله أي المتأهل لعقدها) قد تقدم أنه حال عاقد الآجرة على البيع وتقدم في البيع مانعه وشرط عاقده غير أن لا يكره تردد لزومه وتكليف الخ وكأن المصنف لم يجعل عاقد المجلع على البيع بل على الآجرة لأن المجلع للآجرة أقرب وبإشارة إلى أن الأصل في بيع المتافع الآجرة والمجلع رخصة اتفاقاً لما بين من الجماعة (قوله أي عوضاً) بهذا التعبير يسقط ما قيل أنه جعل التزام الذي شرط لنفسه وهو فاسد وحاصل الجواب أنه أراد بالمجلع الأول للعقد والثاني العوض (قوله وظاهر الخ) أي لأن المتبادر من قوة التزام أهل الآجرة جعله أي دفع جعل وعوض فيكون كلامه مقيد بأن دافع العوض وهو الجماع يشترط فيه أن يكون متأهلاً له قد الآجرة وأما المجعولة وهو العاقد فلا يشترط فيه ذلك مع أنه يشترط فيه ذلك أيضاً وإذا كان يشترط فيها فلم يقتصر على اشتراطه من الجماع فقط الدافع للعوض (قوله أوجب الخ) أي وأوجب أيضاً أن المراد بقوة التزام أهل الآجرة جعلاً أي دفعاً وقبولاً أي دفع جعل وقبوله بقى شيء آخر وهو أن توقف العقد على الالتزام بالمدحور ورضي عنه من العقد اللازم مع أنه ليس كذلك وأوجب بأن المراد بالالتزام الصدور أي صفة المجلع يصدر جعل وعوض من أهل الآجرة والصح للشيخ أحمد الزحاف في الجواب أنه يفتي قال شيخنا والصح ما قلنا من أنه أملاً ولا فائدة لخصه فليتم ما لا يلزمه وأما ما نسبنا لشرط صفة المجلع التزام العوض بشرط الشرع في العمل لا يطبقه الأول وهو من المصنف تأمل (قوله علم) أي قدره وهذا شامل للعين وغيرها وانما خص على علم العوض دون غيره من بقية شروطه مثل كونه طاهر استغناءه مقدوراً على تسليمه بل مع أنهم عدم اشتراط علمه وحصول الصفة بالعوض المجهول فلا يشترط العلم بالمجهول عليه بل ثمة يكون مجعولاً كالأمر فإنه لا يفتي بعدم صفة المجلع على الالتزام به فإن علمه به فقط لزومه لا أكثر مما سمى وجعل المثل وان علمه بالعامل فقط فإنه لا يفتي بعدم صفة المجلع وقيل لا شيء وإن علمه بما ينبغي أن يجعل من المجلع نظر السبق الجماع بالعقد وأما بكونه معافاً فلا يفتي على حقيرة شرعية يشترط فيه النية بالأرض وعملها (قوله ولو بواسطة) أي ولو كان مساعياً بواسطة (قوله إن ثبت أنه قاله) أي إن ثبت أنه وقع منه ذلك (قوله يتكبر به منه) هذا قصور لتمام العمل وإن كان مصدر مضاف للمفعول والضرب في منه عائد على الجماع علمه كالعلم بالأمر أي وعمام العمل مصور بان يمكن المصالح في رب النية المصالح عليه منه فإن أتى قبل قبضه بعد نية العامل بل بالقبض لم يستحق العامل جعلاً (قوله هذا نسبته الخ) أي لا تخيل خلافتك وجرهم (قوله كما يشع به التعبير بكرهه) أي وقد علمت أن الآجرة والكره اشتقوا من دون التفرقة بينهما مما حذر اصطلاح (قوله قال فيها الخ) نص كلامهم من أكثرى سقينة ففرقت في ثلثي الطريق وعرفوا ما فيها من طعام وغيره فلا كراهية فيها أي في ذلك على البلاغ (قوله وسواء الخ) يعني أي كراهة السقينة دائماً آجرة على البلاغ فهو لا يزوم صرح عند المصنف أنها آجرة أو الجماعة إلا أنه ان صرح بالجماعة عند العقد كانت تلك الكلمة عجزاً لا نهياً كان آجرة موصوفة بكونه على البلاغ أضيف المجلع من حيث أنه لا يستحق فيه العوض إلا بالتام اه عدوى (قوله ومثل السفينة) أي في أنها آجرة على البلاغ لأصالة مشاركة الطبيب وما بعده من الفروع ولا يقال أن الآجرة على البلاغ مساوية للجماعة فإن الآجرة فيها لا تستحق إلا بعد تمام العمل فلا وجه لجعل تلك الأمور من الآجرة لأن الجماعة لا يقبل أن لا يلزم من استوائهما في هذا الوجه استوائهما في غيرهما لأن الآجرة على البلاغ لازمة للعقد بخلاف الجماعة (قوله أو صسنة) أي والمشاركة على تعلم صسنة وقوة والخاف على احتضار المصالح أو أي ومشاركة المخاف على

جماعة ومثل السفينة مشاركة الطبيب في الرد والمعلم في حفظ القرآن أو بعضه أو متعة والمخاف على احتضار الماء مع علمه بحدته الأرض وبعد الماء وضدها وكذلك الرمال وسرور البلد لتبلغ خبراً وأما ما يخصه وهذه الأشياء آجرة لازمة لأن أهلها بالجماعة من حيث أنه لا يستحق الكراهة إلا بالتام العمل ثم استثنى من مفهوم قوة بالتام أي فإن لم يتم فلا يستحق العمل شيئاً قوله (الآن يستأجر)

وبعد ترك العامل أو بمحال آخر (على التمام) أو بغيره أو بغيره (فبنيته) عمل (الثاني) أي في شخصي الأول من الإبرنية  
على العامل الثاني سواء عمل الثاني قدر (٥٦) الأول أو أقل أو أكثر ولو كان هذا الإبراً كثيراً من الأول لان الجاعل قد انتفع بعماله

في العامل الأول مثلاً ان  
يجعل الأول خمسة على  
ان يجعل له خمسة الى  
مكان معلوم فحاصلها  
وتركها أثناء الطريق  
جعل لغيره عشرة مثلاً  
على ايصاله المكان  
المعلوم فإذا كان الأول  
بأنه النصف فله عشرة  
أيضاً لانه الذي يتوب  
فعمل الأول من عمل  
الثاني لان الثاني لم  
استقر من نصف  
الطريق علم ان آخر  
الطريق عشرون انظر  
الشراح ثم ان الاستثناء  
يرجع لما قبل الكفاف  
فقط كما يفيد كلامه في  
التوضيح ولا يرجع  
لما بعدها وعليه فن  
استأجر سقفة ليل  
كتم ففسرت أثناء  
الطريق وذهب بعض  
الفتح وبقي البعض  
فاستأجره على ما بقي  
فان الأول كراه ما بقي  
الى العمل الفرق على  
حساب انكر الأول  
نسبة الثاني وليس له  
كرامات بالفرق وأما  
لو خرج منها اختياراً  
لكان عليه جميع الكراء  
لانه عقد لازم لهما كن

استخراج المباحات • واعلم ان هذا المسئلة انما تكون من الاجارة على البلاغ ان صرح عند العقد  
بالاجارة أو بصكت ولم يصرح بشئ أو ما ان صرح عند البلاغة كانت معلومة ومفهوم فربما عوتل أو  
شاربه على استخراج المباحات كانت اجارة على البلاغ ان صرح عند العقد بها أو بصكت فبنيته من  
الاجارة بنسبة ما عمل ان تركه وان صرح بالمعالة كانت جعالة فاسد (قوله) أو بغيره (الخ) وحينئذ فالمراد ان  
يحصل الانتفاع بالعمل السابق بان يتأجر أو بمحال على تمام العمل الأول أو بغيره نفسه أو بغيره (قوله)  
في شخصي الأول من الإبر) أي على عمله بنسبة ما يأخذه الثاني على عمله سواء كان عمل الثاني قد عمل  
الأول أو أقل أو أكثر وهذا الذي قاله المستفاد من ما نقله قال ابن القاسم له قيمة عمله (قوله) ولو كان هذا  
الاجر) أي الذي أخذه الثاني (قوله) فعمل لغيره عشرة على ايصاله نصف الطريق (٢) أي نفسهما  
بحسب التبع لا بمجرد المساقفة وقوله فإذا كان الأول بثلثها النصف (الخ) أي وأما لو كان الأول بثلثها  
الطريق وتركها واستأجر الثاني على كمال المسافة بعشرة كان للأول خمسة وهكذا لو أوصلها لخالها بنفسه  
أو بغيره أو أوصلها لغيره بما قال ما قبله ذلك ان لو استأجره أو ساعه عليه ويعطى الأول بنسبة لولو  
حاصل بغيره نفس العامل الأول على التمام لا حتى يجعل المقود عليه أو لا فقط (قوله) علم ان آخر الطريق  
أي يوم استأجر الأول عشرون لا يقال الأول رضى بحملها جميع الطريق بخمسة فكان يجب أن يعطى  
نصفها والعاية جائزة في العمل كالمبيع لا نقول لما كان عقد الجعل مفصلاً من جانب العامل بعد العمل  
فلما تركه بغيره نصف المسافة صارت له الاقسام اطلاقاً لعدم من أمه وصار الثاني كشاف لما يتخذه  
الأول هذا ما ذكره الشراح الذي أحال الشراح عليه (قوله) ولا يرجع لما بعدها) أي وهو كراه السفن  
لان عقده لازم فإذا لم يمت العمل في السفينة واستأجره بالحمول بنسبة أخرى على التمام كان ضمن الكراء  
بحسب الكراء الأول ولو لم يمت في السفينة لا يحسب كراء السفينة الثانية (قوله) فاستأجره على ما بقي (الخ) أي وأما  
لو باع ذلك الباقي في عمل الفرق ولو يرجع فلا يلزمه أجره للامغرور ولا للماعه كما جزمه مع في حاشية  
الرسالة واختاره حشنة العدوى (قوله) قال الأول (الخ) لا يقال هذا معارض لما مر من ان كراء السفينة  
لا يصدق الاتمام وانه اذا غرق ما بقي أثناء الطريق فلا كراهة لا نقول بحمله ما لم يستأجره بالحمول  
سقفة أخرى على التمام والا كان الأول بحسب كراءه الأول (قوله) وليس له كراء ما ذهب بالفرق  
أي لعدم تمكنه من قبضه (قوله) لاختياراً) أي وأما لو خرج منها لوجهها ثم خلصت فانتظر هل يكون  
مرض دابة بغير ثم تصح فلا يلزمه عودها أم لا فله حق قال شيخنا الظاهر انما ان خلصت من الوحل  
ساعة فليس مرض الدابة و يلزمه العود لها واذا حصل فيها انزعوف وأصل فهو مثله فلا يلزمه العود (قوله)  
وكذا يلزمه جميع الكراء (في ح) اذا صاب القمع في سقفة لجماعة وغرق بعضه فان عزل قم كل واحد  
على حدة فهو على حكم نفسه والاشتركو (قوله) وان استحق) أي بعد وصول الجاعل للبلد وقبل قبض  
ربه ما لو استحق منه وهو في الطريق قبل ان ياتيه للبلد فلا جعل له كراء من (قوله) ولو بجمرة) ردياً  
على أصبع القتال بسقوط الجعل اذا استحق بجمرة (قوله) يقطع النظر عن قوله بالتام) أي والا  
لاقتضى انه لا جعل له اذا استحق الا في قبل قبضه ربه الذي هو معنى التام وليس كذلك وقد قال ابن  
غازي الاتقي ان لو قال المستفاد استحق ولو بجمرة بالعلم على المستثنى من مفهوم التام (قوله) ولا  
يرجع الجاعل بالجعل) أي الذي دفعه للعامل (قوله) وهو المشهور) أي خلافاً لمذهب المازن ان قال الجاعل

أكثرى داخل وتركها في أثناءه لا يلزمه كراءه لو فرط في نقل متاعه بعد بلوغ الغاية حتى غرق وقوله  
(وان استحق ولو بجمرة) مبالغته في قوة يستحقه السامع قطع النظر عن قوله بالتام أي من أني بالبعد الا في حاشية فقه مفضل وأستحق  
بجمرة فانه يصدق الجعل على الجاعل ولو لم يقبضه لانه لو طر في العمل ولو لا الاستحقاق لقبضه واستولى عليه ولا يرجع الجاعل بالجعل  
على المستثنى عند ابن القاسم وهو المشهور

(٢) قوله على ايصاله نصف الطريق نسخة الشراح التي بيدها جعل لغيره عشرة مثلاً على ايصاله المكان المعلوم

(مختلف مونه) أي لا يقي قبل تسليمه بفلاحي العامل (بلا تقدير زمن) متعلق بصحة على حذف ضاف أي صحة العمل بشرط عدم تقدير أي تعيين زمن سواء شرط عنه أو سكت عنه فان شرط تقديره منع (الابشرط) (٥٧) تركه أي ألا يشترط على

العامل أن تركه العمل  
منه ما يفرض حيث لا له  
يرجع حيث لا له وسه  
من كون الزمان ملحق  
وأما شرط تقدير الزمان لان  
العمل لا يستحق العمل  
الانجام العمل فقد ينقض  
الزمن قبل التمام فيذهب  
عليه ما خلا فيه من الغفر  
وأما شرطه من سنه وسهل  
شرط الترك في ما إذا  
جعل له العمل تمام  
الزمن ثم العمل لا يفسد  
الاجازة التي لا اعادة  
العمل إلى الاجازة ولا  
تقدير شرطه بالمرعطف  
على بلا تقدير زمن أي  
وبلا تقدير شرط والاولى  
ان يقول وبلا شرط فقد  
فان شرط التقدم ضروري  
لم يحصل فقد انقلبت  
المفرد بشرطين السلفية  
والتمنية ولا يضر التقد  
نطقا والعمل صريح في  
كل ما حاز فيه الاجازة أي  
كل ما حاز فيه عقد الاجازة  
حاز فيه الاجازة (بلا عكس)  
فليس كل ما حاز فيه الاجازة  
حاز فيه الاجازة فلما علم  
باعتبار المتعلق والافهام  
عقدان متباينان وهذا  
سهو من المصنف والذي  
في الدولة عكس ما قال  
المصنف فلا بيان أهم  
والحق ان بينهما اعم  
والخصوص الوجهي

أن يرجع على المصنف بالانقضاء من المحي وجعل المثل (قوله مختلف مونه) أي في ما قاله العامل بعد مجيئه به  
للمفرد به وقبل تسليمه (قوله قبل تسليمه) أي وأما لو كان بعد ما قبله به ولو استوفى المقاتل فانه ينقض  
العمل لانهم جعلوا استوفى المقاتل حكمه حكم المحي في مسائل كالمات انسان عن وارث استوفى المقاتل فانه  
برئ وكذا قبل الفرق بين الاستيفاء في ماله وبين ماله عدم التمتع بالمثل مختلف المصنف فان فيه نفعاً  
لذاته وان لم يكن له مال (قوله متعلق بعهدة) أي متعلق بعهدة بالانقضاء في متعلق بعهدة حال أي صحة  
العمل والتميز أهل التبرع بصلاحه كونه ملتبساً بعدم تقدير الزمن (قوله على حذف ضاف) الاول حذف  
ذلك دليل ما بعد من التبرع وذلك لان التماسه بعدم تقدير الزمن صادق عما اذا سكت عن تقديره وما اذا  
شرط عدم تقديره وما ذكر من شرط عدم التقدير فاصري الصورة الثانية دون الاولى فاما (قوله فان  
شرط الخ) أي كما سأل على الانسان بعدى لا يقي به بشرط أن تأتي في شهر أو جمعة أو آثار الشارح  
بقوله فان شرط الخ أي ان قول المصنف بالابشرط تركه من شأنه مستثنى من مفهوم ما قبله (قوله بالابشرط ترك  
من شأنه) أي فيصور ان قيل ان هذا العقد التبرع فيه متى شاء لم يكن العقد غير جائز اذا اقدر زمن عند عدم  
الشرط مع ان شأنه ضيق عن الشرط المذكور قلت المجهول ان اقدره زمن عند عدم الشرط داخل على  
التبرع في الظاهر وان كان تركه في الواقع وحسنه فغير قوي وأما عند الشرط فقد دخل ابتداء على ما يحسن  
فقد روي (قوله انه تركه) أي وان به حساب ما عمل والقرينة على ارادة هذه العلة وهي  
الفرار من اضاعة العمل باطلا كذا قررنا في (قوله ومثل الخ) أي فاذا قاله ابا جعفر على ان تأتي بعدى  
في شهر بدنا روي ان لا تقلص الاجازة و بشرط حيث اذا لم يكن معان على استحقاق تقديره وان لم يرد  
فلاشك في كذا قررنا في (قوله والاولى ان يقول وبلا شرط) أي لان قوله بلا قيد  
بشرط صادق بان لا يكون هناك نقداً أصلاً أو كان هناك نقداً طوعاً أو كان هناك اشتراطاً نقداً لم يحصل  
بالعقل مع أنه في هذه الثالثة ممنوع (قوله بين السلفية) أي ان لم يوص له بان لم يجبه أصلاً أو وجد  
وهو يستحق الطرقي وقوله والتمنية أي ان وجد لا يقي وأما قوله (قوله فالاجازة أعم باعتبار المتعلق)  
أي باعتبار الماهل التي تعلق به وقوله والافهام عقدان متباينان أي والافهام ابا جعفر العمل من الاجازة  
باعتبار العمل بل قلنا ان أهمه باعتبار مفهومهما فلا يصح لهما معاً عقدان متباينان مفهومهما (قوله وهذا  
سهو الخ) فليجيب عن المصنف بان الاجازة مستندة مؤخر في كل ما حاز فيه عقده فمقدمة قدم الضمير جاز العمل  
فوافق كلام المصنف كلام الدولة وليس قوله في كل ما حاز فيه عقد متعلقاً بقوله سابقاً لهما العمل كغيره ان  
فاعل حاز في باقي الاعراض المذكور (قوله والذي في الدولة الخ) نصها كل ما حاز فيه العمل كغيره ان  
في الواو حاز فيه الاجازة وليس كل ما حاز فيه الاجازة حاز فيه العمل الا ترى ان خطا في ثوب وخدمة  
عبد شهر أو بيع سلم كثرة وحفر الاباري المثل فان العقد على ما ذكره صرح اذا كان اجازة لاجل لاه  
يبقى العمل نفعاً ان لم يتم المجهول به العمل والعمل انما يكون مما يحصل الماهل نفع الاجازة العمل (قوله  
واقف ان بينهما الخ) أي وحسنه فكلام الدولة غور مسلماً ايضاً (قوله فيصنعان في نحو بيع أو شراء ثوب)  
أي ان العقد على بيع ما ذكر أو شرائه صرح اجازة (قوله أو ثوب قليلة) الاول حذفه لما سئل  
(قوله) وتنفرد الاجازة في خطا في ثوب وبيع سلم كثرة) أي ولا يصح في العقد على ذلك ان تكون حالة بان  
يجعله على شرط التمام لان الماهل قد يتنفع بخياطة البعض أو بيع البعض باطلان لم يتم العامل العمل  
و يصح في العقد على ما ذكر ان يكون باطلان بان يتخلل على اية بحسب ما عمل ان تركه وقوله وبيع سلم كثرة  
أي اذا كان لا يستحق شيأ من الاجر لا يبيع الجميع ثم ان ما اقتضاه كلام الشارع من جواز الجعل على بيع  
التياب القليلة ومنعه على بيع الكثيرة قد نظر والحق انه لا فرق بين القليلة والكثيرة في ان ينعى النفع الجعل  
بالبيع بان يتخلل على أن العامل لا يستحق شيئاً الا بالتمام منع الجعل على بيع القليل وبيع الكثير كما قال

(٨ - صدوق رابع) فليصنعان في نحو بيع أو شراء ثوباً أو ثوباً قليلة أو ثوباً كثيراً بغير فائدة واقتضاهما وتنفرد  
الاجازة في خطا في ثوب وبيع سلم كثرة وحفر ثوب في مالوسكي بيت واستفاد ما عداه وتنفرد لاجلها فيما جعل ماله ومكانه

كأنه وهو مولى المدة أقرب للصواب لغيره وإن يقال إن ما جعل مكانه تصح فيه الإجارة على تقدير العلم وبالغ على صحة الجعل بقوله (ولو في الكثير) كعبه كنية (٥٨) ابتداءً وأبلى كثيرة شردت واستثنى من الكثير قوله (إلا) على (كيس) أو فترام (ساع كثيرة)

من ثياباً وريقاً وأبلى  
فلجيجز الجعل عليها إذا  
كان (لأما خشي) من  
الجعل (لألا يبيع) أي  
البيع أو فترام البيع  
أي وقع ذلك بشرط أو  
عرف فأن شرطاً أو جرى  
العرف بأن ما عهده أو  
استثناه فيه بجعله جائزاً إن  
كثرة السلع بمنزلة عقود  
مستعدة يستحق الجعل في  
كل سلعة بانتهاء عملها ولم  
يذهب عمل باطل (وفي  
شرطه فمفعول الجاعل) أي  
هل بشرط لصحة الجعل  
توقفه على منفعة الجاعل  
عما عهده العامل كأن  
أولاً بشرط أن لا يجعله  
دنياً راعى أن يصعد جبالاً  
مثلاً لشيء يأتي به (ولأن  
الشهود الأول ولا يجوز  
الجعل على أشياء  
من شخص ولا على حل  
سعر ولا حل مرهونه لأنه  
لا يعلم حقيقة ذلك) ولكن  
لم يسم الجاعل بقوله  
من فعل كذا فله كذا (جعل  
منه) (ولأنه ادعى ما سماه  
الجاعل على فرض لو سمي  
شيئاً (إن اعتاده) ولو كان  
ربه يتولى ذلك (كلفهما) أي  
التعاقد (سدختا فلهما) أي  
أي بعد اختلافهما في قدر  
الجعل بعد تمام العمل ولم  
يشباها فغضوه بجعل المثل  
فإن أشبه أحدهما فالقول

ابن رشد في المقدمات والمحال أن الجاعل على بيع ما زاد على أن في كل ما باع بحسبه إذا  
ترك جازوا من دخلا على أنه لا يستحق شيئاً إلا ببيع المبيع مع أن فريقين كون الرائد على الثوب كثيراً وأقل  
بما صرح بذلك ابن رشد وابن علقم (قوله) كأنه يتوهمه أي بصبر شارحاً فإن العقد على الاتيان به وأنه  
لا يستحق الجعل إلا بالتام جعل (قوله) ثم الخ استدلالاً على قوة سابقاً لعم والحق الخ وحاصله أن  
ما قلناه عجم من أن بينهما موصوفاً وصاحباً لا يتم لأن الجاعل لا ينفرد عن الإجارة وجعل ما جعل حاله  
ومكانه كما يصح فيه الجعل يصح فيه الإجارة كأن يؤاجر على التنقيش على عبد الله أن يكل يوم بكذا أن يهمل  
والمحال أن العقد على الاتيان أن كان على الاتيان به وأنه لا يستحق الإجارة إلا بالتام فهو جعالة وإن كان  
على التنقيش عليه كل يوم بكذا أن يهمل أو لافهوا إجارة فالحق حافي المدونة من أن بينهما موصوفاً وصاحباً لطلقاً  
وإن الإجارة أعم (قوله) على تقدير العلم أي على تقدير علم العامل بالحل وقد نقل لأجله في كثير من المذكر  
بل يجوز أن الإجارة عند جعل العامل كالمثل على أن عجم أنما جعل محل أفراد الجعل فيما جعله وترك  
بمكانه وما جعل آخر فامل (قوله) إذا كان لأما خشي) أي إذا باع شيئاً واستثنى بعضه وترك  
فقد استغنى الجاعل وذهب عمل العامل بالحل (قوله) من الجعل أي العوض (قوله) أي وقع ذلك أي العقد  
على ألا ما خشي إلا بالبيع بشرط أو عرف (قوله) لأن الخ علة لجواز أن يدفع ما يثاب الحكم لجواز  
بخلاف قوله سابقاً بخصه السامع بالتام (قوله) وفي شرطه منفعة الجاعل) أي هل بشرط في صحة الجعل أن  
يكون فيما يخصه العامل منفعة تعود على الجاعل أولاً بشرط (قوله) لأنه لا يعلم حقيقة ذلك) أي أنه لا يثاب  
الوقوف على كون الجان شراً أو لا ثم إن هذا التحليل يقتضي أنه إذا تكرار النفع من ذلك العامل ونوب  
وعلم الحقيقة جازاً لجعل على ما ذكره أي من عرفه وقيد ذلك بما إذا كانت الرقبة عريضة وبعممة  
معروفة المحسني من عدل ولو أجازاً لا تكون ألفاظه مكفرة (قوله) ولي لم يسم الجاعل) أي لا يثابته  
ولا بواسطة ولا الاصحى المسمى بتمام العمل وحصله أنه إذا قال المثل أن يبعدي الأبق قاله كذا فغضاه  
شخص لم يسم كلاماً ربه لا مباشرة ولا بواسطة وأوان لم يربطه بشأ غايه شخص فله يستحق جعل المثل سواء  
كان جعل المثل أكثر من المسمى أو أقل منه أو مساو له بشرط كون ذلك الشخص الاتيان به من عاداته طلب  
الافاق فإن لم يكن فادته ذلك فلا جعل له ولا الثقة فقط فقول المصنف ولن يسمع به صادق بأن لا يحصل  
من ربه قول أصلاً يسمعه وما إذا حصل منه قول ولكن لم يسمعه العامل لا مباشرة ولا بواسطة (قوله) ولو كان  
ربه يتولى ذلك) أي شأنه أن يتولى ذلك بنفسه أو بغيره (قوله) كلفهما) أي يبدأ أحدهما بالقرعة كذا  
قبل والظاهر أنه يبدأ العامل لأنه يثاب لمنافعه أو يضاهي دعوى (قوله) أي بعد اختلافهما في قدر الجعل  
الحل المصنف على اختلافهما في قدر الجعل متعين خلافه على اختلافهما في الصالح وعندهما بأن  
ادعى العامل أن يسمعه ربه يقول من أتى ببعدي فله كذا أو قال ربه لم يسمع بل أنت به ولم يسمع من شيئاً وذلك  
لأنه اعتاده تنازعهما في السماع وعندهما لا تضالان والقول قول ربه ثم ينظر في العامل هل عاده طلب الاتيان  
فله جعل مثله أم لا له الثقة فقط (قوله) ونكولهما) أي حالة عدم بينهما كلفهما في كونه يقتضي للعامل  
بجعل المثل (قوله) فالقول لمن العبد متلا في حوزتهما) فإن وجد ربه يكن بسدوا حوزتهما بأن كان يبد  
أمين فالظاهر أن حكمه حكم ما إذا لم يشبه واحدهما فبضالان ونقض بجعل المثل وما ذكره الشارح  
من أنهما إذا أشبا فالقول لمن العبد في حوزتهما أو رضاهما من عبد السلام وقال ابن هرون إذا أشبا معاً  
فالقول للجاعل لأنه يأمر ابن عرفة وقول ابن عبد السلام أظهر أنظر ح (قوله) ولرب تركه هذا راجع لما  
فيه جعل المثل وحاصله أنه إذا باع العامل الذي شأنه طلب الاتيان بقل الأبق يقول به من أن يبعدي فله  
كذا أقرب العبد تركه لمن يلهه عوضاً يستحقه من جعل المثل فإن التزم به جلا لم يسمعه الاتيان  
به فهل كذا فترك العبد تركه لمن يلهه عوضاً يستحقه من جعل المثل وهو ما قلناه عجم ونأزعه طلق

له بمن ونقض الخالف على الناك ونكولهما كلفهما فإن أشبا معاً فالقول لمن العبد متلا في حوزتهما (ولرب) أي  
الأتين مثلاً تركه) العامل حيث لم يسمع من عاداته طلب الفصول وأتى بغيره كانت قيمته قدر جعل المثل أو أقل أو أكثر ولا مقال في بخلاف

ما اذا سمع سمي شي اول بواسطة فله ما سمع ولو زاد على قيمة العبد لان زجره وورطه (ولا) (٥٩) يكن من لم سمع معناد الطلب الا بان

بان له في هذه الحالة جعل مثله ان اعتاد طلب الاق والافان نفقة وليس له ان يتركه في هذه الحالة الطريقين  
وتأمل ذلك (قوله ما اذا سمع) أي ما اذا سمع العامل ربه سمي شي (قوله فان نفقة قط) أي بخلاف ما اذا  
اعتاد وجوبه جعل المثل أو وجبه المسمى فان نفقة لا تبقى على العامل ولو استغرت الجعل له عين  
(قوله أي فله أجره) الخ الأولى أي فله ما أنفق حال محبسه على نفسه وعلى العبد من أجره أو من ركب  
انظر لها بحيث لا يمكن الجعل على صرف تلك الدراهم الا تحبسه لان تلك الدراهم بمثابة ما فدى من غلام  
وأما ما شأنه أنه ينفقة العامل على نفسه في الحضر كالاكل والشرب فلا يرجع به على ربه وان كان السفر  
متفاوتا بان كان لما كثر في محل العامل أو رخص منه في البلد التي سافر إليها تفصيل العبد فمخرج ما بين  
السفرين في التفاوت اه تفريقا بين ما يوجب (قوله) وما أنفق عليه من كل وشرب) الأولى اسقاط ذلك  
لان نفقة الطعام والشراب والكسوة على ربه ولو وجب للعامل جعل المثل أو المسمى فاذا قام به العامل  
رجع به عليه فالأولى للشارح أن يقول أي فله ما أنفق في نفسه من أجره من ركب أو أداه احتياجا لهما  
وأجره من يقبضه من احتياجا للمال ذلك (قوله وان أقلت) يستعمل لازما ومتعديا باقائه وأقلته وأقلته  
بنفسه فصيح في المتن قراءته بالنسبة لفاعل والمفعول (قوله لهما) الخ أي من غير اختيار ولا بمعاذ  
أي والمحال أن عاد ذلك إلا بغير طلب الا بان (قوله لمكانه الأول) أي الذي كان أبقاه (قوله نسبته) أي  
نسبة عمله متفاوتا في ذلك بسهولة الطريق وصعوبته بالجد المسافة (قوله وان جاء به الخ) يعني ان ربه الأبق  
الأجمل لرجل درهم على أن يأتيه بعبد أو لا يبقى لا آخر نصف درهم على أن يأتيه بعبد فأنابه معا  
طاهما يشتركان في ذلك الدرهم انهما معا ما يلزم ربه العبد بنسبة ما سمع لكل واحد مجموع التسعين  
في أخذ الأول ثلثه وبأخذ الثاني ثلثه لان نسبة نصف الدرهم إلى درهم ونصف ثلث ونسبة الدرهم كذلك  
ثلثان ههنا هو المشهور وهو قول ابن القاسم وقال ابن نافع وابن عبد الحكم لكل واحد منهما نصف ما جعل  
له ووجه التورس والقسي ففقه وان جاء به درهم أي سمعه وقوله وذو أقل أي سمعه أيضا وقوله بنسبة  
ما سمع لكل أي مجموع التسعين (قوله قسم ما سمع للاحدهما نصفين) أي باتفاق القرآن المتضمنين  
(قوله اعتبرت قبته) أي فلا يجعل للاحدهما عشرة ولا ثمر عرضا أو ثابه معا على قول ابن القاسم يقوم  
العرض فان ساوى خمسة فلما صاحب العشرة ثلثاها ويخبر صاحب العرض بين أن يأخذ ثلث العشرة أو  
ما يقابل ذلك من العرض يجعل له وأما على مقابلة فلما صاحب العشرة نصفها ولصاحب العرض نصفه  
فإن جعل لكل منهما عرضا واختلف قبتهما أو اختلفت جري على ما تقدم (قوله ولكلهما الفسخ) أي  
الترك لانه عقد حاضر غير لازم والعقد الغير لازم لا يطلق على تركه قسم الإطريق التعوضا فحق الفسخ  
انما يستعمل في ترك الأمر اللازم والعلاقة المشابهة للعقد اللازم في الجملة (قوله ولزم الجاهل) المراد به  
ملتزم الجعل لامن تعاطى عقده فقط كالوكيل الذي لم يلزم جملا وظاهره الزوم الجاهل بالشرع ولو فيها  
لإلابة فلا يقال في حله بل يلزمه البقاء بخلاف العامل فانه باق على خياره (قوله يجعل المثل) هذا  
هو المتمد قبل له أو تمثله سواه أتم العمل أو لا بد الله إلى جميع أصله وهو الجاهل وانما كانت أصلا له لهم  
اشرطوا في عاقدي الجعل ما اشرطوه في عاقدي الأجرة (قوله رداه إلى جميع نفسه) الأولى تأخير عن قره  
وان لم يتم العمل فلا شيء له لاجل أن يكون قره رداه الجزاء الآخر من (قوله لا يجعل مطلقا) أي إلا أن  
يكون الفاسد متبعا لجعل أي يصح مطلقا كما إذا قال أنا أنتني بعبدك الآن فقلت كذا وان لم تأت به  
فقلت كذا فأجرة المثل وان لم تأت به وانما كان ما أخذ العامل أجره عند جعل العرض مطلقا لا جلا لان  
هذا العرض الذي أخذ عند عدم الاتيان به ليس جملا حقيقة بل نفقة بخلاف ما يأخذ عند الاتيان به  
فانه جعل حقيقة فقلت حالة عدم الاتيان به على حالة الاتيان به أليس العرض فيها جملا حقيقة وأعلم  
انهم متى قالوا يجعل المثل وقف على التام بخلاف أجره

ثم العمل أم لا (باجرة) أي أجره المثل وان يأتي بمواقة علم



**باب** ذكر فيه موات الارض واحياءها وما يتعلق بذلك فقال (موات الارض) بقية الميم (ما لم) أى ارض سلت أى خلت (عن الاختصاص) ووجه من الوجوه الاربعة (٦٠) وهنما التعريف وقوله (بمعناه) خبر مبتدأ محذوف أى والاختصاص كثر بسبب

جهار من بناء أو غرس أو تغيير ماء وهو ذلك ولو اندرست) ثالث العارة فان الاختصاص لمن عرها بقا (الاحياء) من آخر بعد اندراسها أى مع طول زمانه كافى النقل فاحاؤها من ثمان قبل الطول لا تكون بل الاول كن اشترى أرضاً أو وبعثه أو وقفت عليه عن احيائها واندرست فان ملكه لاز له عنها وطول الزمان الخائن بشر وطهاني غير الوقت كما يأتى ان شاء الله تعالى ومفهوم الاحياء امان احيائها ان بعد طول اختصاص بها أو ما قبله فلا فلاح عرها جاحلا بالاول فله ثباته قائما لنفسه وقالوا لا تقضوا هذا ما لم يسكت الاول بعد عمله بتعمير الثاني والاك ان سكوته دليلا على تسليمه الارض لغيرها (ومرعى) معطوف على محذوف أى فيقتضى العارة بمرعى فاحاها بعد ذلك داخل على المقصور عليه ثم فصل المرمى بقوله (تختب) يقع الطلوع يمكن قطع منه الحطب (ومرعى) مكان الرعى (يلقى) ذلك المختب والمرمى (غدا) بضم التين المصنوع والاد

### درس

### باب احياء الموات

(قوله موات الارض) من اضافة الصفة للموصوف أى الارض المنة (قوله) بفتح الميم أى لان الموات يضم الميم الموات وأما بقضها فيطلق على المبتوع على الارض التى لا مال لها ولا انتفاع بها فهو المقتضى من الانفاذ المشتركة (قوله ما لم عن الاختصاص) استغنى بالاسم الى ما لم عن ان يقول عن الاختصاصات لانفاذ الاسم المحلى العموم (قوله أى ارض سلت الخ) أشار الشارح الى أن ما واقعة على ارض وحيث فقدت كبر الضرب في سلم رعايته فلما (قوله وهنما التعريف) اعترض هذا التعريف بأنه يقتضى أن سيم الباد لا يسمي مواتا لعدم ملكته من الاختصاص وهو يخالف لما أطلق عليه أهل المذهب من أن سيم العارة يطلق عليه موات لانهم ذكره اوان الموات قسمان قريب من العمران وبعد منه فالقريب يقتضى أحياه لاذن الامام دون البعيد فالولى أن يجعل قوله بعمارته من جهة التعريف فحين دخل به فى التعريف ك ما وقع فيه الاختصاص بغير العارة كالحرى والحى ويكون قوله ولاندرست بعارته فانه المسمى ليس موات فكذا قال فالعمر ليس موات بل يخص به معمور ولاندرست بعارته (قوله) بعمارته ولاندرست الاحياء) حاصل ما يفيد كلام التوضيح نقلان البيان أن العارة تارة تكون ناشئة عن ملك وتارة تكون لاحياها يحصل الاختصاص بها اذا لم تندرس فى القسمين وأما اذا اندرست فان كانت عن ملك كارت أو هبة أو شرا فالاختصاص باق ولو طال زمن الانداس اتفاقا وان كانت لاحياها فهل الاختصاص باق أو لا قولنا فالاول بقولنا ان اندراسها لا يغير جهان ملكه جميعا ولا يجوز تغيره أى جميعا وبه الاول اذا عرها غيره ولو طال زمن اندراسها وهو قول مصنفين والثاني بقولنا ان اندراسها يغير جهان ملكه جميعا ويجوز لتغيرها جاحلا وهو قول ابن القاسم وعلى الثاني درج المصنف ولكنه مقتضىه اذا طال زمن الانداس كان التوضيح عن ابن رشد اذا علمت هذا فقول المصنف والاختصاص بعمارته أى سواء كانت ناشئة عن ملك أو لاحياها ولو قوته ولاندرست دفع الترهيب والقتل والوعيد بان أولى وقوته الا ان كانا كانت العارة لاجل احياها فلاندراسها يغير جهان ملكه جميعا كالان القاسم وبقي ذلك الطول كما علمت واعترض على المصنف فى قوته بعمارته من حيث شوبه لكون العارة ناشئة عن ملك أو لاحياها بدليل الاستثناء بان العارة الناشئة عن الملك مستغنى عن ذكرها لان مجرد ذلك كافى فى الاختصاص ولا يفتقر لعمارته وأوجب بأنه انما ذكره لاجل تقسيم العارة فتأمل انظرن (قوله أى مع طول زمانه) أى فانها تكون لا تسمى لئلا احيائها بعد طول زمن الانداس (قوله كن اشترى أرضا) هذا تنظير وهو مفهوم قول المصنف الا اذا كانت العارة لاحياها (قوله) ومفهوم (الا احياها امان احيائها الخ) فيه أن ههنا منطوق الاستثناء لا لمفهومه فالاولى ابدال مفهوم عنطوق وانما اعاد هذا الكلام مع ذكره أولا لاجل الخشوع على قوله فان عرها الخ (قوله وما قبله) أى الطول وقوته فان عرها أى قبل طول زمن الانداس (قوله والا) أى والا كن جاهلا بل طال عمرها الاول والفرض ما لم يطل زمن الانداس (قوله وهذا) أى بعد تم كونهما لى احياها قبل طول زمن الانداس وقوله ما لم يسكت الخ أى وسقط ان تركه لغيره امرضا عنها وانه على نية اعاتها والحاصل ان عدم فواتها على جميعها الاول لم يحلها الثاني قبل طول الانداس مقدس بشدة عند سكوته بعد عليه بتعمير الثاني وحلفه فان انتفى واحدهما فاختص به الثاني وحل الاول على الاعراض عنها (قوله) فيقتضى العارة (أى فيقتضى العمر بالعمارته ويغير عمارتها فاختص آخره) وفى سيم العادة واحياها العارة أو بتغيير مائه فلا ملكه سواء كان من أهل البلد أو من غيرهم وانما لجميع البلد الانتفاع به ثم اذا أراد انسان أن يحميه باذن الامام كن ذلك (قوله على المقصور عليه) الاولى حليف عليه لان الحرى مختص بالمعمر ومقصور عليه (قوله يلقي غدا) أى يلقي النقص الموصول لكل منهما قبل الزوال ويرجع النقص

المهمة وتشد يد الوائيل الزوال (ورواها) ما يعمل كونه المختب والمرمى (بله) يعنى اذا عر جماعة بدلا منها فانهم يختصون بها وبغيرهم يختص بمرعى لئلا يواهم بلقى كل من يملكه فانها لحالين والزيادة لقضاء حاجتهم مع مرعاة الحيلة

والانتفاع بالخطب وحلب الدواب ونحو ذلك غداً وورواحد لا مشاركة لهم فيه ولا يختص به بعضهم دون بعض لانه مباح لهم ومن  
أنت منهم يحطب أو نحوه فهو ملك يختص فيه تصرف المالك لا ينفك عن تصرف المالك ولا ينفك على وراد (٦١) من عائل أو غيرهم من ليرثاثة

أوترب (د) مال لا يضر  
عامة (ب) حريم (لينة) أي  
بترازا عتق وغيره بالنسبة  
لثاني وبتر الماشية  
بالنسبة للأول ومراعاة  
أن منتهى ما لا يضر ولا  
يضيح هو منتهى حريم  
الشرع في نسخة وما يضيح  
المجدون في وهو بيان  
الحريم الذي لم يترامع  
منه (وما فيه مصلحة)  
عرفوا حريم (الخطبة) بضرورة  
(ومطرح تراب ومصنة  
مزاب) حريم (أدار)  
ليست بحفوفة باملاط  
(ولا تختص) بدار بحفوفة  
باملاط (بحريم) (ولكل)  
من ذوي الاملاك التي بينها  
فصمة (الانتفاع) بثلث  
المقصود من جالس وغيره  
وليس لاحد من منع آخر  
عالم يضر بالآخر فان  
ضرر منع (واقطاع الامام)  
عطف على عبارة أي  
ويكون الاختصاص  
بسبب اقطاع الامام أرضا  
من موات أو من أرض  
تركها أهلها لكونها أفضل  
عن حاجتهم ولا ينافيها  
ولا غرس ومن الموات  
ما حوت شجرة وطال  
الزمان كما تقدم ومنزل  
الامانة أنه ان اذن له  
في الانتفاع ثم اقطاع  
الامام ليس من الاحياء  
وانما الاحياء بالاعتبار

منهم القوم في ذلك اليوم بعد الزوال مع مراعاة المصلحة التي تنفع في الذهاب والرجوع بحيث تنفع في ذلك  
اليوم الذي يذهب فيه ويرجع بالحطب الذي يختص به في طبع ونحوه وينفع بالدواب في حلب وطبخ ما يحلب  
لا يجره الغد والرواح (قوله) ولا يختص به بعضهم دون بعض أي فلو اراد أحدهم أن يحبس بمعاينة وغيرها  
فله منعه الا اذا كان ذات الامام (قوله) وما لا يضيح عطف على محطوب (قوله) وغيره أي كجبة (قوله)  
حريم ليرثاثة مثله النهر غير معاذ كراي ما لا يضيح على من يرد من الأسمين والبهائم وقيل للأندراع  
وقد وقعت الفتوى قد علم عدم ما في بطاخي النهر وحومة الصلاة فيه ان كان مسجداً كافى المدخل وغيره  
(١) ونقل الدردار في حرمه من حصون وأصنع ومطرف ان الصرا اذا انكشف عن أرض وانتقل عنها فانها  
تكون قبا للسلطان كان الصرا لئن بلبه ولان دخل الصرا منه وقال عيسى بن ديسار انها تكون  
لن بلبه وعليه جديس والقبائل الفضا على خلاف قول حصون اه شخنا عدوى (قوله) وغيره أي من  
الآبار كبر الماشية والشرب وقوله بالنسبة لثاني أي وهو ما لا يضر بالماء وقوله بالنسبة للأول أي وهو  
ما لا يضيح على وراد وحاصله أن ما لا يضر بالماء حريم لكل يترور ادعى ذلك بالنسبة لثاني الماشية والشرب  
ما لا يضيح على وراد ولذا قال عياض حريم التراب اتصل به من الأرض التي من حقها أن لا تصيد فيها  
ما يضر بها فلما كان كالبها والقرس أو ما ملأ كحفر يترسفس ماها أو يذسه أو غيرها من حرمه منظر  
الخصائص فيه يصل البواضها اه (قوله) ومراعاة منتهى الخ) هذا جواب عما يقال ان في عطف ما لا  
يضيح على محطوب شيأ لا بالكلام في الحرم الذي له المنع منه وما لا يضيح على وادركه ما لا يضر بالماء  
ليس له المنع منه وحاصل الجواب أن في كلام المصنف حذف من الأول ومن الآخر والاصل وقفاً على ما لا يضيح  
على وادركه لا يضر بما منتهى الحرم بالنسبة ليرثاثة كان حول ثمراتية نحو عشرة ذراع من كل جانب  
وكان ذلك الصغر يسع الوادين الذين يأتون إليه كل يوم مثلاً فلهذا القدر هو فيكون أهل ذلك البئر  
يختصون به فإذا أراد أحد ان يصيد فيه لم يضره منع ولا يختص بها أو اما زاد على ذلك القدر فلا يختص به  
أهل تلك البئر لا غيرهم (قوله) حريم لفضة ونصرة غيرهما ما كان قسمة مصلحة لهما عما كذب بها  
وسقيا وسى جدرها (قوله) ومطرح تراب الخ) حاصله أنما إذا بي جماعة بلد في القياق مثلاً كان مجاورا  
لدار بدمشلا فهو حريم لها يختص به كالفضة المجاورة لها التي يطرح فيها التراب وما ملأ مزاب والمراض  
ويحتمل كون الضفة المجاورة قد ارسى عليها ويختص بها صاحبها اذا كانت تلك الدار ليست بحفوفة باملاط  
بأن كانت في طرف البلد بحيث تكون الضفة المجاورة لها غير مجاورة لغيرها من الدور فان كانت مجاورة  
لغيرها بان كانت بين الدواب كان لكل واحد من الجيران أن يطرح فيها التراب ويصعب على المزاب  
والمراض لكن مجوار جدره ما لم يضر بجوار والامنع والى هذا أشار المصنف بقوله ولا يختص بالآخر أي ان  
الدار المحفوفة باملاط لا تختص بحريم منع من الانتفاع به غير صاحبها ولا استلزام ذلك أن لكل من الجيران  
الانتفاع بذلك وانما صار حريم بقوله ولكل الانتفاع لاجل تفسيده بقوله ما لم يضر بالآخر (قوله) ومصب  
مزاب) أي ونحوه وكما حرم (قوله) أو من أرض تركها أهلها أي الكفار اختيارا لا تخوف والا كانت أرض  
عنة فليس للامام اقطاعها لئلا يوشل ما اذتركها أهلها انما اتوا عنها (قوله) وطال الزمان) أي فإذا  
أقطعها الامام لانسان بعد طول ابدانها فقد ملكها واختص بها (قوله) ان اذن له في الاقطاع) أي عموما  
لم يعينه من شطحة (قوله) التبريد بعد) أي بعد الاقطاع فالاختصاص يكون واحدا من أمور ثلاث من  
حلتها التبريد وهو كما يحصل به الاختصاص يحصل به الاحياء وأما غير من الاقطاع والحق فأنما يحصل به  
الاختصاص دون الاحياء (قوله) فهو أي الاقطاع يخلو مجردا أي لا يحتاج معه الى عبارة والمراعاة  
مجرد عن شائبة العوضية باحياء وغيره ان شئنا الأسماء اذا أقطع الامام رجلا أرضا كانت ملكا له وان لم  
يضمنها بألف بيعها أو غيرها والتصدق بها أو تورثته وليس هو من الاحياء بل يخلو مجرد (قوله) ان حازه

بعد تم هو غلب مجرد دفعه بيمه وحبته ووقفه ويرث عنه ان حازه (١) مطلب اذا انكشف البصر عن أرض

لانه بفقر حيازته قبل المانع كسائر العطايا يرجع بعضهم أنه لا يحتاج لحيازة ولواقطعه على أن عليه كذا أو كل عام كذا أجل به وحل  
 المأخوذة مال المسلمين لا يختص الامام به لعدم ملكه المقتطع به باقتطاعه (ولا يقطع) الامام (معمور) أرض  
 (العتوة) بحصر واتمام العرا في الصالحة لزراعة الحب (ملكاً) بل امتناعاً وانتفاعاً وأما لا يصلح لزراعة الحب وليس عقاراً لضعفها  
 من الموات يقطع ملكاً أو امتناعاً وان صلح لغير النصير وانما لا يقطع المعمور ملكاً لانه يصير رقعة بمجرد الاستيلاء عليه وأما أرض الصلح  
 فليس للامام اقطاعها مطلقاً ثم (٦٣) ما اقطعه الامام من العتوة كان لخصيص بعينه المجل عنه بوجوه واستباح اقطاع بعده وان

كان لخصيص وذو نسبه  
 وعقبه اسحقته القدرة  
 بعدل الذي كان كذا كرا لا  
 لبيان تفضيل كالتوفيق  
 وفي النظر في الالتزام  
 المعروف عندنا بمصر  
 وغيره اهل هون من الاقطاع  
 فليتمتعن ان يزيد في الاسوة  
 المعلومة عندهم على  
 الفلاحين ماشاء به ائق  
 بعض من سبق اولس  
 من الاقطاع وانما الالتزام  
 حابها على الفلاحين  
 لئلا مال المسلمين ليس  
 فزادة ولا تقيص لهما  
 ضرب عليهم من السلطان  
 وهو الظاهر كالتفتاته  
 وليس هون من الاحاق في  
 شي كانه ممنوع من المعات  
 أن حشفة الاجارة يسع  
 منافع معلومة بأجرة  
 معلومة الى اهل معلوم  
 (و) الاختصاص يكون  
 (بمضى امام) أو تاتيه  
 المفروضة وان لم ياذنه  
 في خصوص المني يختلف  
 الاقطاع فله انما يفعله

أخاف مات الامام قبل أن يجوز من أقطعه كان الاقطاع باطلا (قوله لانه بفقر حيازته) هذا هو القاريق  
 من الاقطاع والاجلح وان اشترى كافي ان كلا منهما يحصل به السلم والهبة والارث اذ مات المني أو المقتطع  
 (قوله انه لا يحتاج لحيازة) أي نظر الى أن الاقطاع من باب الخدم لا من باب العطية وفي بن ان هذا القول  
 هو الذي جرى به العمل وانه للمعتد (قوله ولا يقطع الامام معموراً) أرض العتوة أي ولا يقطع أيضاً عقارها  
 ملكاً (قوله الصالحة لزراعة الحب) تنصير لمعمور أرض العتوة ومفهومة أن الصالحة لزراعة أفضل نقطة  
 اقطاعها بملكها هو كذلك لانهم موات أي بل يقطعها ما شاء أي انتفاعاً بملكها مثلاً أو  
 مدناً بغير سنه (قوله وانما لا يقطع المعمور ملكاً) أي وكذلك العقارات لان كلا منهما يصير وفقاً لانتفاعه بملكها وامتناعاً  
 الانتفاع عليه بخلاف موات أرض العتوة فانه لا يصير وفقاً للانتفاع عليه فاذا اجاز اقطاعه ملكاً وامتناعاً  
 (قوله ليس للامام اقطاعها) أي لانها على مال أهلها لا على الامامها وقوة مطلقة أي سواء كانت معمورة  
 أم مواتاً (قوله معنى المفعول) فانه هذا لا يناسب المنصف لان سبب الاختصاص بالمعنى المصدري  
 والاولى أن يقال ان المراد بل على الحماية والتصير (قوله محموى) أي بانه مقبول استحباب الواد والبناء  
 وسقت احداً مما لم يكن قبلت الواد وماه الضجة التي قبلها كسوة وأذغت الحلق الباطن (قوله وهو لا يجوز  
 شرعاً) أي لما فيه من التضييق على الناس لان الكلا في الثالث في الصافي يسأل لكل الناس (قوله أن يحصى  
 الامام كذا) أي أن يمنع رعي كذا لاجل أن شورف لواب الصدقة والغزو وضغطه بالمسلمين (قوله  
 فيجوز) أي على الامام دون غيره بما يرضى بشرط واطهار أن سواها على الشرط بالاربعة المذكورة أعلاه  
 هو مسمى بقطعها بما سواها ولا يلا يجوز جعله (قوله يدعى حاشية المسلمين اليه) أي لا حل لاجل نعمهم (قوله بان  
 لا يضييق على الناس) أي بان كل من خاضعاً عن منافع أهل ذلك الموضع (قوله من بلد) أي من نعمهم (قوله فقا  
 أي عاقب وخال عن البناء والغرس (قوله لا تكفر) أي لادواب كثر وهو على حذف منافع وهو متعلق  
 برفقه ويحصى امام (قوله أي احياه الموات) جعل الضمير واحداً لاجل اطلاق الكون الباب بمصداقه  
 فالضمير عائد على معلوم المقام على حقيقته وأوردت بالجلاب ويضع جعل الضمير لوات المحدث عنه سابقاً  
 أي واقتصر الموات يعني من حيث احياؤه (قوله لاذن من الامام) أي لاجل أن يطران كان لا يضرب اهل  
 البلد اذن ولا افلا (قوله بنا على ان الكافر الاحياء في اقرب) أي وهو ما مال اليه الباني حيث قال لوقيل  
 حكم الذي حكمه المسلم في حواض احياها ما قرب من العمر ان كان باذن لم يعد (قوله والمشيرو وخلافه)  
 أي انه لا يجوز لذي الاحياء ما قرب من العمارة ولو باذن الامام (قوله ان قرب) أي المكان الذي يحصل  
 فيه الاحياء طعمارة البلد ان كان من حرمها (قوله ويقبه المسلمين) أي لاهل البلد كاهم وأول شامتهم  
 كذا قررنا في (قوله ولا يرجع عليه بما اغتله) أي انه لا يرجع عليه بوجوه فبما مضى من المدة التي سكنها

الثاني اذ اذنه الامام في خصوصه والحي القصر حتى الحي فهو مصدر بمعنى المفعول وأصل محي محموى وتنتبه أو  
 محيان فهو باق وأصل الحي عندنا الجارية أن الرئيس منهم اذا نزل بأرض خصصة استعوى كبايع على حال ثبت انتهى اليه صورته جله  
 لنفسه من كل جانب فلا يربي فيغيره معصوم رعي هون في غيرهم غيره وهو لا يجوز شرعاً والحي الشرعي ان يحصى الامام كذا فاما الحاشية  
 غيره فيجوز بأربعة شروط أشارها بقوله مكاناً احتشاً اليه (أي بعدت حاشية المسلمين اليه فلا يحصى لنفسه ولا لغيره عند عدم الحاجة  
 قل) بان لا يضييق على الناس لان كثرة بناء منق عليهم (من حرمي) ببلد عفا) أي خلا عن النشوء القرس (الكفر) أي لادواب القزاة  
 والصدقة وضغطه بالمسلمين (واقتر) أي احياها الموات (لاذن من الامام) واثبه (وان) كان الحي (مسلياً) والوالو ليعالمة يذنه على أن  
 للكافر الاحياء في اقرب المشهور خلافه وعليه فلوا والعال (ان قرب) لعمارة البلد بان كان في حرمها (والا) يستأذن في اقرب ببيان  
 احياها شيئاً غير ذاته (فلا امام امتناع) القبي (أو حله متعبداً) فيعطيه قيمة ثأته وأغرمه منغوضاً ببقية المسلمين وأول شامتهم ولا  
 يرجع عليه بما اغتله فيما مضى لان أصله مباح بخلافه البعيد عن البلد بان كان على ما عاين حرمها

فلا يفتقر احبائه للاذن (ولو) كان الحي فيه (نعما) حيث احيا الذئبي في الجبل فيصير غرة العرب مكة والدينق والين وما والاها  
 كاتقدم في الجزية والجزيرة من الجزر وهو القطع ومنه الجزر لقطعه الحيوان فبقية معنى مقطوعة أى مقطوعة بحيث يذلل لا تقطاع الماء  
 عنها الى اجنبها (والاحياء) التى هومن اسباب الاختصاص يكون بأحد أمور (٢٣) سبعة (تصغيرها) بأرض كان يصغر بقرا

أوزرعها (قوله) فلا يفتقر احبائه للاذن بل يختص الحي بعماءه بسمعه ولم يأنه الامام في الاحياء  
 بخلافها في وقائع الجزيرى من انفسه بسمعه كذا كره الشيخ أحد الزهاني وهو مستبعد (قوله) ومنه  
 أى من الجزر والجزر وقوله لقطعه أى وانما معنى بذلك لقطعه (قوله) فعلية أى أى الجزيرة فبقله  
 وقوله بمعنى مقطوعة أى مفصول عنها وقوله أى مقطوعة الأولى أى مقطوع عنها بدليل ما بعده (قوله)  
 لا تقطاع الماء عنها الى اجنبها أى لان البحر محيط بهل من جهاتها الثلاثة التى هي المغرب والجنوب  
 والمشرق ففي مغربها حذو والقلمون في جنوبها الهند وفي مشرقها خليج عمان والبحرين والصرة والبحرين  
 اسم بلد وبالجانبين المستقبل للشرق والمغرب شرق الكواكب اطلوعها وبضابها المغرب وبضاب  
 الجنوب الشمال (قوله) فيقتصر بها والارض التى تزرع عليها أى كجزء بذلك النفس وارتضاء بن (قوله)  
 أى ازالة الماء عنها أى لاجل زراعة أو غرس أو بناء وليس المراد انجراح الماء اخواصها لانه يفتقر حذو  
 ما قبله (قوله) وبنها وغرس أى وان لم يكن ناعظم المؤنة كالمظهر المصنف وفي الجواهر اشراط كونها  
 عظيمها واعتد حذو وان قصر عليه في المبحر (قوله) ويحترق وغريك ارض أى وما زرعها بدون ذلك  
 فلا يصل بها احياء وان اختص بزراعته (قوله) يناع على ان المراد بالحرث قلب الارض أى يحترق أو  
 حفر (قوله) من عطف العام أى لان نصرك الارض عبارة عن قلبها أعين أن يكون بحر أو ريف  
 وعلى انه من عطف العام فالتظاهر ان المصنف جمع بينهما وان كان الثاني يعنى عن الأول بعمارة وباعراض  
 (قوله) يعنى ازالته أشار بهذا الى ان كلام المصنف من باب عموم الماهز (قوله) ولا حفر برماشية) معناه  
 أن حفر برماشية لا يكون احياء للارض التى هو بها وكذا حفر برماشية قاله ابن طاهر (قوله) بالم بين  
 الملكية (راجع لترماشية) وترماشية يعنى ان حفر برماشية وترماشية فى ارض لا يكون احياء لها  
 الا اذا عين الملكية عند حفرها فان بها حصل احياء للارض صغرها (قوله) هنا أى فى باب احياء الموات  
 وهو عطف لقوله بذكر مسائل أى ولما جرت عادة أهل المذهب بذكرهم هنا مسائل تتعلق بالمسجد (قوله)  
 تقرر) أى وانما ذكرها هنا نظرا وقوله كالوات فى الجملته أى فهو كالوات بالنظر لبعض احواله وهو الاية  
 لكل مسلم وان سكان الموات قد يختص به محييه بلاف الصدقات لا يختص به أحد (قوله) وان كان  
 الانسحاب الواو والمال وان رائدة (قوله) نعيم المصنف) أى في ذكرها هنا (قوله) وبارتخصسكنى  
 لرجل يجر الدار) أى ما لم يحضره وبضيق على المصلين والامنع (قوله) لا المرأة فيصير عليها أى السكنى فيه  
 ولو غيرت العادة لانها لا تفتخص وقد يفتخص بأحد من أهل المسجد فتقلب العادة معصية وظاهره  
 الحرة ولو كانت هموز الأرب للرجل فبالا كل ماطلة لها لاطعة (قوله) أو بكرة أى ويحتمل ان يقال  
 بكرة مستكاه حيث تحرد للعبادة والتعليل المذكور الذى علق به الحرة فليل للخطنة (قوله) وغيرها  
 أى كقراقرن أو ذكره لم يعلمه (قوله) والا كره) أى أو لا يكن تحرد للعبادة فمكره مستكاه فيه وهذا  
 ضعيف والمعتد المنع كاصرح به في التوضيح ونص ابن الحاجب ولا يشق أن تعتد المساجد سكا لا للتحرد  
 للعبادة قال في التوضيح الظاهر ان لا يثبت هنا الحرة لان السكنى في المصدا على غير وجه التحرد للعبادة  
 محتمة لانهما تدرية مما حس به وعلى لى الامرهم المفاصل الى اتخذت في بعض الجوامع السكنى ما لم يكن  
 بالنسبة لها هو الوقت اذن (قوله) وعده نكاح) قد احصه فيه بعضهم فيكرهه ولاجل شهرة النكاح (قوله)  
 والا كره) أى أو لا يكن الذين يسوأل كان كثيرا كرهه فصار فيه (قوله) حاز قتلها في الصلاة) أى سواء  
 كان عبدا وغيره (قوله) لمن لا منزلة) هذا راجع لجواز رفع الليل وامام التها فلا يسمى مطلقا انظر

تبعهم المصنف كرهها بقوله (حاز بعبسكنى لرجل) لا المرأة فيصير عليها أو بكرة (بجهد) بالسكنى فيه (العبادة) من صلاة وغيرها  
 والا كره (وقد نكح) أى مجردا بغير قول من غيره كشرطه ولا دفع صوت أو نكح كلام والا كره (وقضاة) بسرى بصفه  
 الوزن والعدد والا كره (وقتل عرق) أو فأراد وسعة فيما لم ترمه وجاز قتلها في الصلاة ان ارادته كاتقدم في فصل الجماعة (وقوم يقاتله)  
 أى من اهلها وكذا البليل لمن لا منزلة أو عسر الوصول اليه

تبعهم المصنف كرهها بقوله (حاز بعبسكنى لرجل) لا المرأة فيصير عليها أو بكرة (بجهد) بالسكنى فيه (العبادة) من صلاة وغيرها  
 والا كره (وقد نكح) أى مجردا بغير قول من غيره كشرطه ولا دفع صوت أو نكح كلام والا كره (وقضاة) بسرى بصفه  
 الوزن والعدد والا كره (وقتل عرق) أو فأراد وسعة فيما لم ترمه وجاز قتلها في الصلاة ان ارادته كاتقدم في فصل الجماعة (وقوم يقاتله)  
 أى من اهلها وكذا البليل لمن لا منزلة أو عسر الوصول اليه

من (قوله) (وتضيف) أي انزال الضيف بمجدد البادية والعلامة فيه الطعام التائف بالتر لا ان كان مسفرا  
كطبخ أو طبخ فحسب ان يصرفه تجعل تحت الانافير ومثل مسجد البادية مسجد القرية الصغيرة  
وأما التضيف في مسجد الحاضر فمكره ولو كان الطعام ناشئا كما هو ظاهر كلامهم أه شتتعدوي  
(قوله) (مجدد بادية) رجع عقب الامر بن قبله واعتز به بن بانه يفيد ان التضيف البادية يرجع لزوم  
القائلة أيضا فوفه نظير بل الترمي في القائلة حاشي في أي مسجد كان مسجد بادية أو حاضرة وأما التضيف البادية  
في التضيف والبيت للا (قوله) (ولم يزل) أي وجالين بالفيه بعد اعدادها أو اتخذها لبول ونظار العنفت  
كان الانه عار شمع كالغسل ام لا كان جاب لكن ان وجد بالار شمع تعين ولا بعدل لما رشح الاعدد مما لا  
يرشح قال ابن رشد فان لم يجد من يان في المسجد انما هو الحال انه يخاف فسبحان شمع حاجته بال فيه وقطوط  
وان لم يضطر لثوم فيه يان كان غريبا كن فيه ابن العربي وكذا الغرب اذا لم يجد من يدخل عنده دابة  
فانه يدخلها في المسجد (قوله) (كمنزل غنمته) أي كالمحور السكي مغزل تحته ولو باهله أو ما قبله ارشده فلا  
يجوز القن فيه لانه يؤدي اليه المصلحة تعود على الميت كافي حاشية السبل على عني واختاره شصنا  
العدوي ولا القن فيه وان وقع فلع (قوله) (فلا يمنع) أي بل يكره كاتقدم في الاجز ولا فرق فيما ذكرين كون  
المسجد معدا للكرام أو لمسلما (قوله) (كناجر) أي كمنع انوار رجع فيه لاق في غيره كاتقدم وعنده  
عن خروج الانوار يقتضي ان المتسوع بعد انواره وأما فروجه غلبة فلا تنفي فيه ولان العربي يجوز  
ارسال الاربع في المسجد اختيارا كارساله في بيته اذا احتاج لذلك أي بان كان قاطنا أو من غير اخرجه يؤذيه اه  
وهو ضعف ومع ضعفه مقيد عاندا كان لا ترتب على اخرجه أنه حاضر والاحرم لان الاذية حرام اجابا  
(قوله) (فرمته) أي لوجوب احترامه وخطبه وانوار اربع فيه ينافي ذلك (قوله) (ومكث بنفسي) أي منع  
مكث وكذا امره وفيه بنفس (قوله) (والمتنص بالنص) المراد بالمتنص الذي هو كالتنص بالنص بعض  
الخاصة وأما الأربل بعينها وفي حكمه فلا يمنع المكث فيه (قوله) (ولوسر) أي النص أو المتنص بظاهر  
(قوله) (وقيل ان ستر به) أي وقيل يجوز المكث والمروءة بالنص والتنص ان ستر بظاهر والارواح الاول (قوله)  
دوره ان ستره) أي أو يخط وقوله بأمره أي أو حاشيته وعلى الكراهة فيها ان قال والاحم بقدره وحاصل  
المسئلة ان المسجد اما ان يكون مسلما أو محصيا أو مترا وفي كل امان يصح فوق فرشه أو تحتها أو بأرضه  
والحال انه لا فرش فيه فان كان الصبي فوق الفرش كان مكره ومطلعا وان كان تحتها فهو جائز ان كان مترا أو  
محصيا وكذا ان كان مسلما وان كان الصبي بأرضه والحال انه غير مفروض فيكره ان كان مسلما ويجوز ان  
كان مترا أو محصيا والشارح تفصيل آخر في المحصب فعمل الصبي فوق المحصب مكره وها وفي خلاها والحال  
انه غير مفروض جائز أو غير خلاف النقل (قوله) (وان فعل حكه) أشار الشارح الى أن قول المصنف حكه  
استئناف وجعله السامعي عطف على أن يصح مقداره المتعلق والمعنى وكره حكه بأرضه والحال فيه حكه  
بشكره والحاصل أن الحلك على التقدير الأول مطلوب لأقامة الصباغ والحال وعلى التقدير الثاني فهو مكره  
كراهة ثانية غير كراهة الصق والنقل مساعدا لاه الساتة كالفرش شصنا العدوي (قوله) (والفرش  
فوق فرشه) أي سواء كان مسلما أو محصيا أو مترا (قوله) (فيصن أي الصبي) فيه فوق التراب وقوله كعت  
فرشه أي للتراب وقوله وفرش المحصب أي وتحت فرش المحصب وأما تحت فرش المسلط فمكره (قوله) (أو خلل  
المحصب) قال بن لم أر من ذكر هذا التفرق في المحصب بل أطلقوا الجواز فيه أي سواء كان في خلال  
المحصب أو فوقه وها هو ظاهر نقل المواق (قوله) (وتعلم صي) أو مرهاق أو صغيرا لعبت أو بعثت وكف اذا  
نهي وأما اذا كان بعث ولا يكف اذا نهى فالمكره وهذا التنصيل قول ابن القاسم وهو ضعيف والمذهب  
منع تعلم الصبيان فيه مطلقا كانه منة لعبت والتقدير أم لا لان الغالب عدم تعقلهم من الخاصة (قوله)  
غير مسجرة) أي بان جلس صاحب السلعة بها في المسجد أو في المشتري ما يقبلها وتسلمها ويصلي فيها  
ما يريد وقوله والامع أي أو الاين كان البيع والشراء بمسرة أي ساد على السلعة لم يجعل المسجد سرقا  
ثم عمل الكراهة اذ جعل المسجد محل لبيع والشراء بان أظهر السلعة فيه معرضا للبيع وأما مجرد

لما ذكر (سجعا) أو  
لما شرب فيه بعد  
الام ان لا يجوز المكث  
بالخاصة فيه (كذل  
تحت) أي المسجد  
يجوز (ومنع عكه)  
أي سكتي منزل باهله  
فوقه ان لا يحدث بناؤه  
بعد تحصيله لشيء اهل  
أو بناؤه قبل جهه  
مسجد افلا يمنع (كناجر)  
رجح في المسجد فيمنع  
لحرمته وان لم يكن به  
أحد (ومكث بنفسي)  
غيره معقونه فيمنع  
والنص كالنص ولو  
ستر بظاهر وقيل ان ستر  
بماز في موضع النعل  
المتنص في شيء يكس  
ولو على القول الاول  
للضرورة (وكره أن  
يصن بأرضه) أي فعمل  
(حكه) وهذا في اللط  
والفرش فوق فرشه  
وكذا المحصب فوق  
المحصب وأما المتراب  
فيجوز كعت فرشه  
وفرش المحصب أو خلل  
المحصب وهذا ما يكره  
صبي يقدره والامع  
(و) كره فيه (تعلم صي)  
قرأنا أو غيره والمذهب  
النع ولو كان لا يصح  
لعدم تعقلهم الخاصة  
(و) كره فيه (بيع  
وشراء) بغير مسرة أو لا

(وسل سيف ونحوه) (وانشاد ضالة) فنه اى تصر بها وكذا انشداه وهو سؤال دهم اعظم (وهف عبت) اى صباح فنه اوبيا به للاعلام بعونه واما الاعلام بغير صباح فخانز كاخضر في الجائز (د) كرمه (رفع صوت) فيه ولو بد كرم وقرآن (كرفع بعلم فوق اسماع الخاطب ولو بغير مسجد (وقيد ظفر) لغيره فنه واستباحه (وتحول كضل) فيه مماضته نسخة النشل لثراب ونحوه منه بخلاف ابل فصور لثلاث لغيره (وفرش) فيه (أرستكا) الصلوس عليه والانسكافه ضرورية لانه بنافى التواضع المتروك في المساجد وقد سوت طائفتهم ان يذكروا احكام المياه والكلاب ما يتبع في ذلك فقتبهم المصنف في ذلك (٦٥) فقال (وقد ساجل) بضع المير والمير بينهما حمزة ما سكته

عقد هه فلا يكره وأراد المصنف بالبيع الاعجاب بالشرع والقبول وليس مراده بالبيع العقد المحض على الاعجاب والقبول والا لاكتفى بذكر البيع عن الشراء لان الشراء من لوازم البيع (قوله وسلف) اى لغير اخائه والاعراب بل في فتاوى الحنفية انه رد (قوله اى تصر بها) اى تصر بها المقتط لاه (قوله اى صباح) فيه اوبيا به للاعلام بعونه وذلك بان يقول بصوت مرتفع في المسجد اوعلى باب اخوك فلان قد علمت (قوله بغير صباح) اى بغير رفع صوت وقوله فخانز اى كان في المسجد اوعلى باب (قوله ولو بد كرم وقرآن) اى الا التلبية بمجده كقوله فنى فيصور بغيره ما ينفى على المشهور ويحل تكراره رفع الصوت في المسجد ما لم يخلط على أصل والامر (قوله ولو بغير مسجد) اى فرفع الصوت بالعلم مكره وفي اى موضع وهذا هو المشهور خلافا لان سلة تحت جوز رفع الصوت به في غير المسجد (قوله لثراب ونحوه) اى اوجرت له اوله (قوله فيصور ذلك) اى لقتل لغيره فنه واماطا فنه عليه السلام على بغيره فو لاجل ان يرتفع لئلا سفاخذوا عنه المناكس فكان من الأمور المباحية (قوله وفرش) اى الصلوس عليه فيه اذا كان تحترا فقامت ارب وروية اوبسكا اى اتحاد ما نسكا عليه فيه (قوله ولذى ساجل) اى لصلح ما ساجل وما يثر وما هو مرسال مطر اى محل جرحه منع ذلك الماء منه وانه ذلك العطف على انه لافرق بين ما ينقص بالاعتراف وبخلفه غيره كالبر وما ينقص ولا يخلفه غيره كالنبي (قوله وهو س حل الخ) الضمير لى المرسال اى لصلح صاحب الفصل الذى يجرى على المطر فيه منعه ولو لم يكن كثيرا اخلافا لما هو عليه بصفة المبالغة (قوله كاهيلك) فى آنية اى كبرتا وقرية وقوله اوحقرت اى كبر كقوله ما (قوله منعه وسنه) هذا هو المشهور وقال يحيى ابن يحيى لا ارى ان يمنع المطب والماء والار والكلاب وقداى رده هذا الخلاف عما اذا كانت الثرا والدين فى ارضه التى لا ضرر عليه فى الدخول بها الاستقامتها واما الثرا التى فى دار رجل اوفى حائطه التى خطر عليها فله ان يمنع من الدخول عليها اتفاقا لو بقصد المنع بغير ما استثناء المصنف وهو من لم ينفع عليه الهلاك والا فلا يجوز المنع اتفاقا والاراد المطب والكلاب (الذين فى القصور لاق منزه والا كانه منعه اتفاقا (قوله الامن خيف عليه) المراد بالخوف الظن والى الجزم اى الامن ظن هلاكه اوحصول الضرر الشديد لوصر حتى يوحدهما آخر ولو قال المصنف لا اذا خيف عليه كان اوفى لشموله للعالم وغيره الكلام فى الرثمد على ما يحى صاحب المياه نفسه واما لو كان الموجود قد رما يحيى نفسه فقط كانه منعه وبقدمه على غيره ولو خيف هلاك ذلك الغير (قوله ولو ساجل آخر) اى خلافا لقول الضمير بنيه وولو اراده المصنف فيما نفي لا يدل الترجيح بالاختيار اه من (قوله امالو) كان مع مال فالتن باتفاق اى كالمدة المصنف فى الذكوة فله والى التنى ان يوجب (قوله وان حل على ما اذا كان مع مال) اى بان جعل قوله والارح من شرطية مكرمة مع لاى والا ينفع التنى بان يوجب من (قوله كفضل ما به يزرع) حاصله ان من له ثمر يسقى منها زرعه ففضل عن سق زرع فضلة من المادولة جارية زرع اثناس على أصل ما هو اتهمد بشر زرع وخيف على زرع الهلاك من العلى وشرع فى اصلاح بئر هانه يحيى على اعطاء الفضل لجاره بالتنى

(٩ - دسوقى رابع) ما اذا لم يكن معه مال كان فله الاتفاق المدونة وان توس على اهل لا يزمه سق ولو غلبا يله وان حل على ما اذا كان معه مال فهو من المدونة وليس لغيره فيه الا بمجرد تملكه (كفضل) امام (بئر دوع) تنبيه فى وجوب دفع الجاه المستفاد من الاستئمان اى كجوب دفع ما نازل من الحاجة من ماء ثار وعين طاره حث (خيف على زرع جاره) اوشعره التلق من العطش (بهدم بئر) اى بسبب هدم بئر الجار (واخذ) الجار (بصل) بئر المهدم ولا شى عليه راب الماء ولو كان مخالفا لالان توسى حث قال بئرته التنى ان كان معه ما يسقى مسئلة من خيف عليه الهلاك وجوابه ان الماد فى مسئلة الزرع فضل عن حاجة صاحبه وجاره معذور بهدم بئره مع اخذ فى الاصلاح بخلاف ما سافر فان الغالب عليه اعمتار بالفرع كونه محتاطا لنفسه فاستعدا التنى لقتل ذلك (واجب راب الماء) (عليه) اى على دفع الفضل لجاره بالشرط المذكور فانه انخرم شرطه منها ليحبر به على الدفع



(وان سال مطر عجاج) أي أرض غير ملوكة وبها حنات أو زرع لتاسي شق (سقي الاعلى) أو لا وهو الأقرب للماء المذكور (ان تقدم في) الاحياء على الأسفل أي أو تسابا في الاحياء أو التقدم الأسفل (الكعب) أي حتى يبلغ الماهية الكعب ثم يرسل لا سوي القريب المذكور (واصر) المتقدم على غيره (بالسوية) الأرضه ان أمكن (والا) عكن التسوية (٦٧) وكان لا يبلغ الماه الكعبين في المرتفع حتى يكون في الخفض

لتسوية ولو في المستقبل بتقديم غيرهم عليهم لا يحصل لهم جهدا وبكس ذلك كاذبا كان بتقديم أربابها لا يحصل لهم الجهد لغيرهم وتقدم غيرهم يحصل الجهد لهم فله يبدأ من يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه يصمم الري وكذا يقال في السابق وأذا لم يكن في بئر الماشية ما يحصل به ري الجميع وكان يحصل بتقديم غيره جهد السافر من دون العكس أو كان يحصل بتقديم المسافر من على الحاضر من جهد الحاضر من دون العكس وكذا يقال في الباقي فممن يحصل له الجهد بتقديم غيره عليه عاين بل به الهلاك لا يجمع الري أن يكتابا لأخف الضررين كما صرح به ان عرفة فان كان أحدهما أكثر جهدا قدم فان استويا فالأشبه شواسون أي يشرب كل قدما يدفع الجهد لا غير يرون وقال ابن لياية بتقديم أهل الماء على غيرهم وتقدم دوابهم على دواب غيرهم والقولان مستحسنان (قوله وان سال مطر عجاج) احتراز بالماء من السائل عكنا مملوكا فان صاحبه له منه من غير ما تقدم في مر سال مطر فاهنا مفهوم ما تقدم (قوله وبها حنات) أي والحال أنها لم تتم كلها بالماء بل بعضها متصل به دون بعض وأما أولها يستبان ورحا أو زرع ورحا قدم غير الرحا من الزرع أو البستان عليها ولولا ذلك لفرغ الري من الرقاق الاحياء كانت الرحا أقرب للماء كما قال ابن رشد لان الحكمة الأصلية المقصود من الماء التلطف بنصر القرآن لا الرحا ولا غيرها (قوله والاقدم الأسفل) محل تقديم الأسفل السابق في الاحياء على المتأخر في الاحياء اذا خيف على زرع الأسفل الهلاك بتقديم غيره عليه في السقي والاقدم الاعلى المتأخر في الاحياء على الأسفل كذا قدمه من الذي حققه حتى أن الأسفل يقدم اذا تقدم في الاحياء ولو لم يخف على زرع تقدم الاعلى (قوله ثم يرسل لا ستر) أي ثم يرسل الماء كله لا ستر إلى الكعبين على العندوة أو قول ابن القاسم وقيل يرسل السابق وهو ما زاد على الكعبين واستظهر الثاني ابن رشد في المقدمات ونصها ثم اختلف هل يرسل لا سفل جميع المخلو لا يبقى منه لا على شيء وهو قول ابن القاسم أو يرسل ما زاد على الكعبين وهو قول مطرف وابن الماحثون وابن وهب وهو الظاهر ومختلف الثاني ابن رشد الماسن وراجحان الاعلى ويبقى منه ما وصل للكعبين أه بن (قوله) وأصر التقدم على غيره) أي في السقي وهو صاحب الاعلى ان تقدم في الاحياء أو ساوي غيرهما صاحب الأسفل ان تقدم في الاحياء وقوله وأصر التقدم أي المقام (قوله والاعتك التسمية الخ) أشار للشارح بهذا اللفظ قوله ولا اراجع لفظة مقدره بعد التسوية كالتقدم ولم يصرح بهذه الصفة للفرها لانه لا يؤمر بالتسوية الا وهي ممكنة (قوله وقسم الثقاتين) انظر هل يقسم الماسينها بالسوية أي لكل واحد منهما نصفه ولو اختلفت مساحتهما ويقسم بينهما على حسب مساحة كل منهما والظاهر الاول كما قال فيضا واقتصر عليه في المبح (قوله وسواء استوى زمن احياهما أو اختلف) قال بن فيه نظرا لانه قد تقدم أن السابق في الاحياء يقتضي التقدم ولو في الأسفل وأخرى في أعداد الثقاتين وحسنه فتعين جعل كلامه المستحسن على ما اذا استوى زمن احياهما (قوله قسم بينهم على حسب أعمالهم) أي من غير ترقية لعل على أسفل المذكورة قبل وصوله لأرضهم ثم انه اذا قسم بالقدار بخوبى راعى اختلاف كثرة الأرضى وقولته فان به عند كثرة أقوى من ج به عند قلته ترجع في ذلك لاهل المعرفة فان قالوا به عند كثرة جس درج بعدل ج به عند قلته تخان درج في ذلك (قوله والقلد بالكسر عبارة الخ) فيه نظرا بل القلد عند الفقهاء هو القدر الذي يشبه بعلامه والمراد بفسره كل ما توصل به لأعطاء كل ذي حق حقه من الماس غير القدر كالركامية والساعة كما تقدمه في باب القسمة (قوله التشاح في السقي) أي وأما ان تراصوا بقيدته بعضهم على بعض فلا فرق (قوله ثم خرج سهمه بالتقديم) أي ويخرج الماء كله حتى يستوفي خبئه بالقلد (قوله وان من ملكه) أي هذا اذا كان السلك في ماء الادوية والانهاء التي ليست في ملكه بل في موات بل وان كان السلك في ماء كان في ملكه (قوله أي ملك الذات) كما رضى الصلح أو موات ملكها باحياها واقتطاع وقوله أو

وغيرها وما رده بغيره القديم بالام (وأمر ع لتشاح في السقي) أي التبدئة أي اذا شاحوا في التبدئة بأن طلبا كل منهما فالقصر في خروج سهمه بالتقديم قدم (ولا ينجو من ملكه) أي لا ينجو لاحد أن ينجع غير من صيد (وان من ملكه)



أي ملكة الذات أو المنفعة لأنه مباح لكل أحد صدقه (وهل) عدم المنع فيها بعد المانعة (في أرض العنوة فقط) صاد المال لمنفعة أم لا لان أرض العنوة لا تخلط حقيقة لانها أرض (٦٨) خراج واستناع زرعها لا غير وأما الملوكة حقيقة فله المنع (أو) عدم المنع مطلق

أرض عنوة وغيرها (ال) أن يصد المالك أي يرد الاصطياد لنفسه فله المنع (تأويلان) فالتأويل الثاني مطوي في كلامه وكلاهما ضعیف والمذهب عدم المنع مطلقا لانفسه شرعي كالإطلاق على حوجه أو أضافه زرعه والموضوع أن الأرض ملكه (و) لا يمنع أحد (كلا) أي وجبه وهو القصر متون مهموز ما ينبت في المهر من غير زرع (بفرض) وهي أرض تزارعها استغناء عنها ويؤثرها للمري فنتبها الكلا (وعفا) بالسدهي أرض تركت عن الزرع لعدم قبولها الزرع لأرض الخرس ومحل المنع إذا لم يكتفه ذوجه) فان اكتفه فله المنع (بخلاف مريجه) وهو محل رمي الدواب (وجاه) وهوما يورث من أرضه رمي ما ينبت فيه فله المنع وكان الأولى حذف المريج لان الأقسام الثلاثة مريج وهذا وما قبله في الأرض الملوكة وأما غيرها فكيفما قال في السطوح أنه لو كان الأرض لا يورث من أرضه رمي ما ينبت فيه فله المنع (وهل) عدم المنع فيها بعد المانعة (في أرض العنوة فقط) صاد المال لمنفعة أم لا لان أرض العنوة لا تخلط حقيقة لانها أرض (٦٨) خراج واستناع زرعها لا غير وأما الملوكة حقيقة فله المنع (أو) عدم المنع مطلق

### باب صرح وقف مملوك

درس

(قوله لم يقسم الماهلة) أي لم يقسم أحد من الماهلة دأوا لأرضها ولا غيره ذلك على وجه التبرر وأما بناء الكعبة فمخروص من فاعما كان على وجه التفاضل لأعلى وجه التبرر (قوله ولا يشوق على حكم ما حكم) أي خلافا لأبي حنيفة وقوله ولم يورثي ولم يورثي فإذا أراد الوقف الرجوع عليه لا يمكن وإذا لم يورثه أجرة ابن أخيه من تحت يده لا يورثه عليه وأعلم أنه لم يورث ولو قال الواقف في الماهلة ما كان ابن أخيه يورثه فاض ابن عبد السلام بأنه ينبغي أن يورثه بشرطه كما قالوا أنه يورثه بشرطه إذا شرط أن ابن أخيه يورثه فاض رجع له وإن من المحتاج من المهرس عليهم ما يورثه (قوله وقف مملوك) أي لو كان ذلك المملوك الذي أريد وقفه لا يجوز بيعه كملأه خصه وكل صيد وعيد أبي خلافا للمعظم ثم إن قوله وقف مصدر وقف مجرد وأما المهرسة فتردثة الأفي وأوقف عن كذا معنى أوقف عنه وأوقفته عن كذا معنى منعه منه (قوله كان ملكك لمن ليس ذلك ما كتب شيئا أن الشيخ زين العابدين ما ينبغي أن من التزم أن ما ينبغي في المحل الفلاني فهو وقف مريجي فيه فإن لم يورثه ولا يحتاج لئلا يورثه ذلك وكتب الشيخ الأمر في حاشيته على عبي ماله صرحت بخط الشيخ أحمد الفراء في شرح إرساله بطله عجب وانظر هل لأندى التعليق من نصين المعلق فله كذا كره الشارع أو يدخل فيه ما يقع لبعض الواقفين أنه يقول في كتاب وقفه وكل ما يحدد لمن عتق أو غيره يدخل في ملكي فهو مطلق وقفي هذا ما حذر اه وأقول المأخوذين كالأمرضاع في شرح الحدود أنه إذا دعي التعليق فان الوقف لا يلزم التصريح كإطلاق قول المصنف مملوك أي يتحقق أو نقدر كما قال التعليق لأنهم كمل ما ملكه في المستقبل وقف (قوله وأمكن مشتركا) أي أو كان المملوك جزءا مشتركا (قوله ويجوز عليها الواقف الخ) لا يبال في القصة بيع وهو غير جائز في الوقف لا يقول الرابع أن القصة تميز على البيع وعلى القول بأنها بيع فيقال الممنوع ببيع من الوقف ما كان مبيعا للمعرض القسم لأنه كالأذنون ببيع من بعبه أقصر بن (قوله فبقي قولان مريجان)

الأرض الملوكة وأما غيرها فكيفما قال في السطوح أنه لو كان الأرض لا يورث من أرضه رمي ما ينبت فيه فله المنع (وهل) عدم المنع فيها بعد المانعة (في أرض العنوة فقط) صاد المال لمنفعة أم لا لان أرض العنوة لا تخلط حقيقة لانها أرض (٦٨) خراج واستناع زرعها لا غير وأما الملوكة حقيقة فله المنع (أو) عدم المنع مطلق

جعل ثمنه في مثل وقفه وأراد المملوك ما يشبه ملك الذات ومك المنفعة فلا قال (وان) كان الملك للدولة عليه عيولوك (باجرة) ولكذا أراد أن أجرامه متعلوكة فلا وقف منفعته في تلك المدة وينقضي الوقت بانقضاء المدة لا يستمر فيه التأسيس كما ينبغي في مثل قوله باجرة من استأجر دارا بحسبة مدته فليس منفعته على مستحق آخر غير المستحق (٦٩) الأولى تلك المدة وأما المحبس عليه فليس له تحسيس النسخة التي

بستحقه لان المحبس  
لا يحبس (دلو) كان  
المملوك (حيوا واورقها)  
من عطف الخاص  
على العام أي فيصع  
وقفه ويلزم وكذا التباين  
على المذهب (كعبد على  
مرضى) فله من حيث  
الوقف (يقصد) السيد  
(ضرر) ذلك والألم  
يصع ومن العبد الامة  
على أمان وليس له حينئذ  
وطول عالان منفسها  
صارت وقفها القيسر  
كالستارة والمرهنة  
(وق) حوازي (وقف  
كطعام) مما لا يعرف  
بعينه اذا غيب عليه  
كالنقد وهو المذهب  
ويدل على قول المصنف في  
الركاؤز كتب عبد بن  
وقف السلف وعدم  
الخروج الصالح بالكرامة  
والمنع (رد) وقيل ان  
التردد في غير العين من  
سائر الممتلكات وأما العين  
فلا تردد فيها بل يجوز  
وقفها قطعا لانه من  
الدونة والمراد وقفه  
للسلف وتزبد بدله  
منزلة بقائه عنه وأما ان  
وقفه بقاء عنه فلا  
يجوز اتفاقا فلا منفعة  
شرعية ترتب على ذلك

أي في حصته وعدمه اقوالان الخ (قوله) ويجعل ثمنه في مثل وقفه (أي وهل يجزى على جعل الثمن في مثل وقفه  
أولا ويجزى في ذلك قولان (قوله) وان باجرة) أي هذا اذا كان الملك بين أوجه أو أربل وان كان الملك باجرة  
فان قلت ان وقف السلاطين في الخيرات يصح مع عدم ملكهم لها حسبه قلت هذا لا بدعي المصنف  
لان السلطان وكيل عن المسلمين فهو كوكيل الواقف وما ذكر من جهة تحسيسهم نقله ابن عرفة عن جماع  
محمد بن خالد لكن تأوله التراقي في الغرر على ما اذا حبس المملوك معتقده فيه أنهم مملوك ولا مال له فان  
حسبه معتقده أنه ملكهم بطول تحسيسهم وبذلك أتى العبدوسى ونقله ابن تيمية في تكميل التقيد  
وأحرز عيولوك من وقف الفضولي فانه غير صحيح ولو أجاز المالك لغير وجه بغير عوض بخلاف ما يصح  
لغير وجه بعوض كما هو مثل وقف الفضولي هبة وصدقته وعقده فهو باطل ولو أجاز المالك كافى شخص  
وهو ظاهر كلام المصنف هنا في الهبة وذكر بعضهم أن وقف الفضولي هبة وصدقته وعقده كبيعان  
أعضاء المالك مضي الاراد واختار ذلك القول شيخنا لأن المالك اذا أجاز نفسه كان ذلك الفعل في الحقيقة  
صادرا منه قال ويمكن حل كلام المصنف على ذلك القول بأن يقال قوله صح وقف عيولوك أي صح هبة تأتية  
فلا ترتفع على شيء أي بخلاف غير المملوك فان حصته توقفت على شيء وهو أجازة المالك وكذا يقال في  
قوله الا في الهبة وصحت في كل عيولوك فتامل (قوله) ومثل قوله باجرة من استأجر دارا بحسبة مدته  
تحسيس منفعته) أي خضوعها من جهة المملوك باجرة ومن جهة المملوك باجرة منفعته لا تلو في غير وقفها كما  
يقع به جمع منهم الشيخ جاد السهروري شيخ عجم وعليه عمل مصر وهو مقتضى فتوى الناصر العراقي بحوازي  
أبى انطوني الذي وازره ورجوعه لبيت المال حيث لا وارث اذ لا فرق (قوله) فليس له تحسيس المنفعة التي  
يستحقها لانه لا يمكنها ان تقر بان الموقوف عليه انما عاكف الانتفاع لا المنفعة فقوله الشارح لان المحبس  
لا يحبس أي لا يصح تحسيسه من كان محبسا عليه لعه مملكته فانه لا يملكه وعذرا لا ينافي حوازي تحسيسه  
لمن ملك منفعته باجرة كذا كرا الشارح (قوله) ولو كان المملوك (حيوا) رد يلو على ما حكاه ابن الصائمين  
منع وقف الحيوان قال ابن رشد ومحل الخلاف في المصنف وعلى قوم باصاتهم وأما تحسيس ذلك لموضع  
بعينه في سبل الله أو لتصرف غلته في اصلاح الطريق أو في منافع المساجد أو لتفرق غلته على المساكين  
وشبه ذلك جائز اتفاقا اهـ بن (قوله) وكذا التباين أي والكتب يصع وقفها على المذهب فهي مباحة  
الخلاف بذلك لان الخلاف عندنا جار في كل متقول وان كان المعتد هبة وقفه خلافا لصفية فانهم يمنعون  
وقفه كالرجوع عندنا (قوله) كعبد على مرضى) لكن وقفه خلاف الأولى لتقطع رباط الحق (قوله) لم يقصد  
ضرره) أي لم يقصد وقفه على ما ذكر ضرره بل قصد الاحسان اليه أو لم يعلم قصد وقوه والألم يصع أي والا  
بان قصد ضرره لم يصع وقفه على المرضي فالضرر قصد الضرر وهذا حاصل كلام المصنف وأيضا في قوله قل حلول  
عن النسخة اما اذا حصل الضرر وقصد حلول لم يقصد كذا كرا شيخنا (قوله) لان منفعته صارت الخ) أي  
ولما فصل فخصا لم ينفذ بضمحل ما خدمه (قوله) كالستارة الخ) تنبيه على عدم الوفاء (قوله) كطعام أي  
طعام وما مات له لا يعرف الخ فقوله الشارح مما لا يعرف بيان لما مثل الطعام (قوله) الصادق بالكرامة  
أي كما يقول ابن رشد وقوله والمنع أي ما يقول ابن تاس (قوله) وقيل ان التردد الخ) رده بن باه لا فرق  
بين العين وغيرها في جريان الخلاف وقوله المدونة وما وقف العين اقتصر على المعتد في حاشية السيد  
القدس أنه كان في قسارية فاس ألفا وقسمت الذهب موقوفة للسلف فكل وارث دونها لها ما غنمها من مبيعات  
(قوله) والمراد الخ) أشار بهذا إلى أن محل التردد حديث وقف الانتفاع به ورد منه وأما اذا وقع بقاء حصته  
كالوقف لامل تزيين الحوائط فانه منع اتفاقا ويكون الوقف باطلا (قوله) أهلية التبرع) أي عيان يكون  
رشدا طائفا (قوله) قال تعلق حق التبرع) أي بان أراد الواقف وقف سائر كرم التبرع كونه غير تهنأ

ولما قدم من أركان الوقف الاربعة ركنين الاول بطريق القرم وهو الواقف وشرطه أهلية التبرع لا مكرها أو سؤلى عليه والثاني قصر بها  
وهو الموقوف بقوله عيولوك وشرطه أن لا يتعلق به شيء الغير فلا يصح وقف مرهون وموثر وعبدان حال تعلق حق الغير به ذكر الثالث

وهو الموقوف عليه بقوله (على أهل التلث) حقيقة كزبد النفر أو أوحيا كسجود باط وسيل (كن سبوك) مثال الأهل أي ولو كانت  
 الأهلية مستوحدة فصيح الوقف وتوقف الفقه على أن يوجده طاهرا ما لم يحصل مانع من الوجود كوتوب أو من منة تبرع النفع المالك أو ورو  
 اد امان (و) على (ذئ وان لم تظهر (٧٠) قرينة كمل أغنياءهم والظاهر أن المبالغة واجبة لاسل الباب للتخصيص الذي فله

قال وان لم تظهر قرينة  
 كذئ كان أحسن (أو)  
 يشترط (عطف على لم  
 تظهر ولو عبر بالمانع  
 كان أحسن أي يصح  
 الوقف وان لم يشترط  
 الواقف (تسليم عطفه)  
 هـ (من غير لم يصرفها)  
 الواقف على مستحقها  
 ومفهوم لمصرفها ولو  
 شرط أخذها من الناظر  
 ليأكلها لا يصح الشرط  
 بل يلحق بصحة الوقف  
 كذا بنى وأبوهم  
 المصنف خلافه (أو)  
 كان الموقوف (كتاب)  
 على طلبة علم من كل الأ  
 غلة كسلاح وفرنس  
 لغزو دابة جل أو كرب  
 (عام) ولقبيل عام (البه)  
 أي إلى الواقف لينتفع به  
 كغيره أو ليصرفه (بعد  
 صرفه) هـ (في مصرفه)  
 فاه يصح ولا يبطل فان  
 صرف البعض وطاعة  
 خاصه مصرفه وما لا لا  
 لعدم الحوزة التي هو  
 شرط في صحة الواقف  
 ويكون سرا ولو أمانا له  
 غسلة كترجع وحاشا  
 وحاشا بحسبه في صحت  
 وكان يكره ويشترق  
 غلته على مستحقه كل  
 عام فلا لم يخرج من  
 يدقبل المانع كالمرت حتى حصل المانع بطل وقفه لعدم الحوزة وأما ما يحسب في المرض أو أوصى به لساكن أو وصلة ولو  
 صدقة لهم ولم يخرج من يده حتى مات فله ينفع من الثلث ان كان له غير وارث

مستأرا وأما الوقف ماذ كر كما دأبوا فقهائنا إلا أن أبا عبد الله الخلاص من الرهن والأمانة تكون وقفا صام  
 ذلك إذا لا يشترط في الوقف التخصيص (قوله مثال الأهل) أي مثال لمن يكون أهلا للثقل بعد الاتفاق ويعلم منه  
 بالاولى صحة الوقف على من كان أهلا للثقل حين الوقف (قوله فصيح الوقف) أي الأمانة غير لازم مجرد عقده  
 بل وقف لزومه كغلته إلى أن وجد عطاها ولو لم يزل وعلى هذا فلا خصص بيع ذلك الوقف قبل ولادة المحبس  
 عليه كما يأتي في قوله كمل ولي ولا ولادة ابن عرفه في لزومه بعدد على من يولد قبل ولادته قولان القاسم  
 ومالك انظر ح (قوله وعلى ذئ) أي وصح وقف من مسلم على من تحت ذمتنا وان لم يكن كتابا وهو عطف  
 على مدخول السكاك أذهون من جهة الامثلة وليس عطف على أهل كاهن ظاهره صريح الشارع انما يقتضي  
 ان الذي ليس أهلا للثقل لان العطف يقتضي المقارنة وليس كذلك الآن يجعل من عطف الخاص على العام  
 (قوله وان لم تظهر قرينة) أي هذا اذا ظهرت القرينة في الوقف عليه بان كان فقيرا أو بالواقف بل وان لم  
 تظهر قرينة كالوقف على الأغنياء لا مانع من الواقف ونفي المصنف ثلثه والقرينة دون أصلها إشارة إلى  
 أم لا بد في الوقف أن يكون فصل خير وقرينة فالوقف على شربة الماء باطل وان كان باعوا وان شره (قوله)  
 للتخصيص الذي أي كاهن المتبادر من كلام المصنف (قوله عطف على لم تظهر) أي عالمي هذا اذ لم  
 يشترط الواقف على الناظر أن يسلمه غلة الوقف بل وان شره عليه أن يسلمها له لمصرفها على مستحقها ولا  
 يصح عطفه على مدخول لمفساد المبالغة ولعدم ظهوره فائدة (قوله لمصرفها الواقف على مستحقها) أي  
 لأن قضاء الواقف أشبه لا يبطل حوزة الناظر للوقف (قوله أو كان الموقوف الخ) عطف على لم تظهر قرينة  
 وقوله ككتاب أي محبوك أولا جزء واحد وأجزاء (قوله على طلبة علم) أم لا بد أن المصلحة مغروضة في  
 الوقف على غيره من أذهاب الذي يصح مقامه المحبس عليه أنصرفه فما يحسب عليه وأما لو كان الوقف على  
 معين فلا يصح مقامه المحبس عليه ولو بعد صرفه فان مات وهو تحت يده بطل الوقف انظر بن (قوله جل  
 أو كرب) أي لاحتاج (قوله لينتفع به الخ) مقداره أن عود الواقف لاجل انتفاعه كموده لا حل حفظه  
 وهو الذي حققه بن بالنقل عن ابن ونس وان القاسم المفسد ذلك إذا على طفي حيث خص ذلك العود  
 الواقف لاجل الحفظ وأما لو عادته لينتفع به ثم مات وهو عند فأن الوقف يبطل (قوله بعد صرفه) هـ في  
 مصرفه) أي ولو كان مصرفه في مصرفه مفرقا وقوله بعد صرفه أي بعد صرف جميعه كاهن المتبادر  
 ومفهوم عادته بعد صرفه انه اذا يخرج من يده حتى مات فله يكون سرا فالعدم حوزة (قوله ولا تسلط)  
 أي ولو مات الواقف وهو في حوزة (قوله فان صرف البعض وعادة) أي ثم مات أو فليس وهو عند (قوله فاه  
 مصرفه) أي وصح وقفه سواء كان قبل أو كثيرا وقوله وما لا خلا أي وما لم يصرفه قبل أو كثيرا لم يصح وقفه  
 هذا هو ظاهر البدنة كالأب أو الحسن وأما قول عبق وما لم يصرفه لا يصح وقفه ان كان النصف فوق  
 لا بد من تخصيص الأمر إلى مصرفه في مصرفه فمتناج لنقل يشهد انظر بن (قوله وأما غلة وصكان  
 يكره ويغفر غلته) أي عام ولم يخرج من الخ أنت خبير به انه اذا يخرج من يده حتى حصل المانع لا يفتقر  
 ذوالغلة من غيره بل الوقف باطل فمسا واغتيا بغيره ان فيما لا يخرج من يده ثم عادته واسترحت يده حتى  
 حصل المانع قبل ما لا غلة له الوقف صحيح ولو عادته قبل عام وأما ما غلة ان عاد قبل عام العام بطل الوقف  
 والا فلا على ما يأتي في المصنف فكان الاول للشارح أن يقول وأما ما غلة ان عادته ثم عادته لا انتفاع به  
 واسترحت يده حتى حصل المانع فان وقفه بطل ان عاد قبل العام لاجل ان تظهر المقابلة تماثل (قوله وأما  
 ما حسه في المرض الخ) حاشا أن الواقف في المرض وكذا ما التبرعات نفسه تنفذ من الثلث ولا يشترط فيه  
 حوزة أو ابتلاء وانما يشترط الحوزة في التبرعات الخاصة في الصحة فان حصل الحوزة قبل المانع صح التبرع وألا  
 فلا وهذا كله اذا كان لغير وارث وأما الوارث ففي الصحة صحيح اذا غير قبل المانع وأما في المرض فهو باطل

يدقبل المانع كالمرت حتى حصل المانع بطل وقفه لعدم الحوزة وأما ما يحسب في المرض أو أوصى به لساكن أو وصلة ولو صدقة لهم ولم يخرج من يده حتى مات فله ينفع من الثلث ان كان له غير وارث

ولو حيز **(قوله)** وبطل على معصية أي هو بصير ذلك الموقوف عالما من أموال الواقف طمحو بورث عنه لا  
 يرجع راجع إجماع الأحباس لا بقر بفقره معصية الحبس وإلى أمر أن لو كانت جلاصحت وبفقره معصية  
 حصته على كبره ومصرف غلته تلك الجبهة التي وقف عليها وهو كذلك ولو اتفق على كراهته كما تنبه الشيخ  
 كريم الدين كان الوقف على من يعلى ركعتين بعد العصر وأبى على ذكر إيلزم عليه رفع الصوت في المسجد  
 والوقف على فرش المسجد بالنسب وقال بعضهم في المتفق على كراهته تصرف غلة الوقف في جهة قريبة  
 من الجبهة التي وقف عليها **(قوله)** ويدخل فيه الخ إذا ذكر من بطلان وقف الذي على الكنبه مطلقا هو  
 المختدولان رشد الولد فإن واصله إن وقف الكافر على عباد الكنبه باطل لأنه معصية وأما على حرمتها  
 أو على الجبرس أو المرضي التي فيها فالوقف صحيح مع بطلان ذلك أو إذا أراد الواقف أو المصنف بيعه وفوزع في ذلك  
 وترفعوا البنايا من عيكتها فإن لمسا كمن لم يحكم: ثم يحكم الإسلام من جهة الحسن وعدم بيعه وأما على  
 قول ثالث وهو أن الوقف على الكنبه مطلقا صحيح غير لازم وما أشهد على ذلك الوقف أم لا يثبت تحت  
 بدال الواقف أم لا والوقف الرجوع فيه متى شاء **(قوله)** وبطل على حر (و) أي على كافر مقيم خارجا للحرب وان  
 لم يصد الحرب **(قوله)** وكان لكسب (سب) هو الجبرص على معصول المصدر المقتدر الواقف مضاهيا له تقدر  
 وبطل وقفه على معصية أو كافر فهو عطف على الصبر المضاهي له وقف ولا يصح عطفه على معصية لأن  
 الكافر هذا واقف لا موقوف عليه إذا علمت هذا فقول الشارح وبطل من كافر لكسبه هذا محل معنى  
 لأجل أعراب **(قوله)** هي كل منفعة عامة دينية من جعلها بناؤه ومسجد أو لبطان القرية الدينية من الكافر  
 ما لا ينار نصرانية عليها حين يثبتها إلى الكعبة وأما القرباء والقبو كبناء قنطرة وتبديل ماء ونحوها  
 فيصح **(قوله)** أو على بنه دون بناته أي إذا شوحن ابتداء أو بعد تزويجهن بأن وقف على بنه وبناته  
 جميعا بشرط أن من زوجت من بناته فلا حق لها في الوقف وفقر حقه ولا تعود له ولواتت وأما لشرط  
 أن من زوجت من البنات فلا حق لها إلا أن تأم تأم بجمع لها الحق فيه كان الوقف صحيحا فمخرجه شيئا  
 العدوى **(قوله)** كنبه دون بنه أي وكذا على بعض بدمدون بعض بناته وعلى لشورت دون أخواته وأعلى  
 بنى فلا بد من بناته فيصح الوقف في ذلك كله لا امتناعا لعلته المذكورة وأما وقف على بنه الذي ذكره من  
 بعدهم على بناته فقد بدقه بعض مشيرونا وأقبح بعضهم بالمع كذا كتب شيئا العدوى **(قوله)** وما منى  
 عليه المصنف أي من بطلان الوقف وحرمه ما تقدم عليه أحد أقوال وهذا القول رواية ابن القاسم من  
 ما في التنية **(قوله)** ورجع بعضهم أي وهو عياض وغيره **(قوله)** وهو رأى ابن القاسم أي رواية ابن زياد  
 عن مالك في المدونة واعترض على المصنف بأنه ما كان ينبغي له ترك مذهب المدونة الذي شهروه عياض  
 والنسب على غيره لا لبطال ما منى عليه المصنف رواه ابن القاسم وقد تقرر أن رواية ابن القاسم تقدم على  
 رواية غيره لا تقول هذا خاص بروايته عن مالك في المدونة فهي تقدم على رواية غيره فيها تقدم على قول ابن  
 القاسم الذي ذكره من عده سواء قلنا فيها أوفى غيرها لكن قد علمت أن رواية ابن القاسم هي ما في  
 غيرها لا رواية غيره فيها تقدم على روايته في غيرها **(قوله)** بأن الكراهة في المدونة الخ تصاو بكرمل  
 حسن أن يخرج البنايا من محبسها قال أبو الحسن وابن تاجي وابن غازي الكراهة على بانيها فإن وقع ذلك  
 مضى وقيل أنها المقصود وعمله إذا وقع فله يفسخ وأعلم في هذه المسئلة وهي الوقف على البنين دون  
 البنات أقوال الأولها البطلان مع حرمه القوم على ذلك قلنا الكراهة مع الحق والكراهة على بانيها ثانيا  
 جواز من غير كراهة رايها الفرق بين أن يحاز عنه فمضى على ما حده عليه أو لا يحاز فيه فمضى  
 والبنات معها طمحو ما رواه موسى عن ابن القاسم حرمه ذلك فإن كان الواقف حيا لمضيه ربه لذكور  
 والإناث وأما من طمحو سادسهم الحبس وجعه مسجد إن باب الحبس عليهم فإن أبو الجيز يفسقه  
 ويقر على حاله حسابا وإن كان الواقف حيا والمتمتع من هذا الأقوال ثانيا بحال الشارح ويحل الخلاف  
 إذا حصل الوقف على البنين دون البنات في حال الصحة وحصل الحوزة قبل المانع أم لا كان الوقف في حالة

(وبطل) الوقف (على)  
 معصية) كسب  
 غلته في عين خراو  
 حشيشة أو سلاح  
 لقتال غير جائز ويدخل  
 فيه وقف الذي على  
 الكنبه سواء كان  
 لصاحدها أو لم يكن  
 المذهب خطاهم برفع  
 الشريعة (و) بطل  
 على (حر) (و) بطل من  
 (سكانر) ولؤنبا  
 (لكسب) بورباط من  
 كل منفعة عامة دينية  
 (أو على بنه دون بناته)  
 أصله وأما على بنى بنه  
 دون بنات فيه فيصح  
 كنبه دون بنه وما  
 منى عليه المصنف أحد  
 أقوال وهما بأنه يشبه  
 فضل الجاهلية من حرمان  
 البنات إرث أبيهن  
 ورجع بعضهم الكراهة  
 لبعض وهو رأى ابن  
 القاسم وعليه العمل  
 وصرح الشيخ أبو الحسن  
 بأن الكراهة في المدونة  
 على التنزيه (أو عاد)  
 الواقف (المسكن)  
 مسكنه الذي وقفه  
 (قبل حال) بعد أن حيز  
 عنه واستمرسا كاتحي  
 حصل المانع فيبطل

ولامفهوم المسكنة ولا السكنى إذا انتفعا عما حسه بغير السكنى كذلك ومفهوم قبل علم أو لا وعاد بسلام لم يشروا أن تكلن وقفه على محمودة وهو كذلك إلا أنه جرى فيما لا سكنى ما وقفه على محمودة بسلام حتى حصل المانع قولنا مشهور أن إذا عاده بكره أو شهد فإن عاده بعد العلم بأرقاضه قبل انتفاها (٧٣) فلو قال المصنف أو انتفع بما وقفه قبل علم لا بعده إلا على محمودة فبغيره إن عاده بكره.

المرض فيا بطل انتفاعا ولو سدر له عطية لو ارتد أو كان في حال العصة وحصل المانع قبل الحوز فباطل انتفاعا  
أضاحه أيضا بالبحكم بعته حكمه وما لا يكون الا مع الانتفاع لا يمكن رفع الخلاف **(قوله)** ولا  
مفهوم لمسكه أي كل مال غلة كذلك كساقوت وسجام وفنند و بستان **(قوله)** اذا انتفع بالمال فخاله  
أنه اذا وقف مال غلة وسد عنه ثم قد قبل حامل الانتفاع به بعد ما سدر عنه واستمر ينتفع به حتى قبل المانع فان  
الوقف يبطل **(قوله)** لو كان بعد عام أي سواء عديركه أو أرقاق أي جارية **(قوله)** فيما اذا سكن ما وقفه على  
محمود الخ أي إذا اذا سكن ما وقفه على غيره ولو ولد الكبر بعد عام فلا خلاف في عدم بطلانه **(قوله)**  
قولنا مشهور أن أحدهما لا يبطل الوقف وهذا قول غير ابن رشد وعليه ذل المتطعي قائلا هو المشهور وبه  
العمل والقول الثاني الوقف ان علما بسببه على محمودة ولو بعد أعوام وهو ابن رشد وليس العمل  
عليه **(قوله)** فان حاله بعد العام بارق أي لاجل الانتفاع به بجا **(قوله)** لو في الباطنة وحاصلها أنه ان  
جاء الانتفاع به ما وقف قبل عام وحصل المانع قبل أن يحاز عنه فأنما يبطل الوقف مطلقا كان في محمودة  
أو غير سواء عديركه أو أرقاق وان حاله بعد عام بركم أو أرقاق فلا يبطل اذا كمل الوقف في غير محمودة  
وان كان على محمودة ففيه خلاف ان عادة بركم أو أشهد ذلك وان عادة بارقاق بطل انتفاع **(قوله)** فانه  
لا يبطل بعدومه قبل عام أي سواء كان عوده لاجل صيانتة أو لاجل انتفاعه به كائن خلافا لمطى كما  
حر **(قوله)** ولا يبطل أي ولا يحصل مانع قبل أن يحاز فأنما يبطل وقوله ويجاز أي يلزم بالحق ورأي الرد  
والاشهاد على الحازة فأنما **(قوله)** أو جهل سيقه لذين أي وأولى اذا علم تقدم الدين على الوقف فان تحقق  
تقدم الوقف على الدين فلا بطلان وتنتفع مدة الوقف بالدين والحاصل أنه ان علم تقدم الدين على الوقف بطل  
سواء كان الوقف على محمودة أو على غيره وان علم تقدم الوقف على الدين فلا بطلان كان الوقف على محمودة  
أو على غيره وان جهل سيقه فان كان الوقف على محمودة بطل ان حازته وان كان على غيره فلا بطلان ان  
حازه الموقوف عليه قبل المانع **(قوله)** شرط في قوله أو جهل الخ الأولى أن يقول شرط في بطلان الوقف اذا  
جهل سيقه لذين **(قوله)** مع وجود الشروط الثلاثة أي لا ينية في كلام المصنف قريبا **(قوله)** من الاشهاد  
أي على الوقف **(قوله)** وصرف الفاعل أي في صالح الموقوف عليه **(قوله)** ولا لا يبطل الخ أي ولا وجهه  
الشروط الثلاثة بأن تصاف ولو واحد منها يبطل الخ فخلاص المصنف في هذه المسئلة **(قوله)** يعني أن من وقف  
وقفا على محمودة أي حازته وأما أنه أشهد على الوقف وصرف الفاعل الموقوف عليه وليس ذلك الموقوف  
دارسكن الوقف **(قوله)** لضعف الحوز أي لضعف هذا الحوز فالخا من الوقف وانما كان حوز الوقف  
منه فالبطلان الوقف لا يخرج من تحت هذه بخلاف حوز غيره فانه قوي لمخرج الوقف من تحت يد الوقف  
**(قوله)** باذن الابن الأولى باذن الولى الواقف **(قوله)** كالولد الكبير أي كالو كالو الوقف على ولد الكبر الرشد  
أو على أجنبي وما را لا تنصف في حال صحة الوقف **(قوله)** فهل يعتبر حوز أي أعبا ولا يعتبر حوز في بطلان الوقف  
بجهل السبق **(قوله)** على العتمة أي بحيث قد فاق يبطل الوقف بجهل السبق خلافا لما قال يبطلانه **(قوله)**  
على نفسه خاصة أي ابتداء أو بعد ان حبه على غيره كبس على زيد وعمر ثم بعد تمها على نفس فمن  
يدعى على كذا أو يكسبها بعينه نفسه والأولى بينهما الوقف فيها منقطع الوسط والثانية منقطع الآخر وقول  
النسار حوز الوقف على نفسه ثم على غيره الوقف فيها منقطع الأول ومذهبنا ان الوقف اذا كان فيه انقطاع

في حيث لمع الوقف كالنور الكبير والاجنبي يجوز لنفسه في صحة الوقف فلا يبطل جهل السبق بل يشققة وأما حوز  
 المحصور من صغير أو سفيف لنفسه فهل يشتر حوزة فلا يبطل الوقف جهل السبق وسأني لأصناف الحوزة فيه يعتبر وكذا الصبي على  
 العبد (أو) وقف (على نفسه) خاصة فيبطل قطعا لا يجوز على نفسه وعلى وارثه لعدم ماله يبطل (ولو) كان الوقف على نفسه (شريك)  
 أحدهم كرقعة على نفسه وعلى ثلاث أو وقفاء وتظاهره أنه يبطل رأيا على نفسه وماله الشريك ولو سلمت حيازته من الشريك

وليس كذلك بل حصصة الشريك تجزى على مسائل الباب فان حصلت حيازتها قبل المانع صحت والا فلا ولو وقفه على نفسه ثم على عقيب جمع بعد موته حبس على عقبه ان حازوا قبل المانع (أو على أن التفرقة) أي لو اوقف فبطل لان فيه تجزيراً أي وحصل مانع لواقف ولا اصع ويجزى على جعل التفرقة (أو لم يجز) حتى حصل المانع (٧٣) (كثير وقف عليه) يبطل فان حاز قبل المانع

صع (ولو) كان سفيهاً (أو لم يجز) (ولي صغير) ظاهره ان صور الصغير لا يكتفى بالزواج كلف ولو فيما وقفه عليه (أو لم يبطل) الواقف (بين الناس وبين كسبه) ومدرسته ورطاط وبشر فالإخلاء فما ذكر حوزر حكى ويحل بضم الياء وسكون الناص من أخلى بمعنى ترك وأشار إلى بيان المانع وأنه أحد أمور ثلاثة بقوله (قبل فلسه) متعلق بعرض ويحل للفقيرين والاراد بالفلس ما يشعل الاحاطة بمال الواقف لقوله في الهبة وبطلان تأنيو لم يحيط بالوقف كالهبة والمهـ دقة (وهو أنه مرضه) التصل بالموت فان صعد بعد الحوزة المرض صعد الوقف وحاز ان يصعد الصغير في مرضه على الموت فلا يحتاج لتقييده بالتصل وحاصل المسئلة ان من حبس في مخته ولو على الفقراء ولم يحصل حوزة مخته حتى حصل مانع من هذه الثلاثة بطل وقفه أو لم يتم فقير

في أوله أو آخره أو وسطه يبطل فيما لا يجوز الوقف عليه ويصح فيما يصح الوقف عليه ان حصل منه حوزة قبل حصول المانع لواقف ولا يصح الاطشاع لان الوقف خرج من التملك في النافع فما كان يعم فيه أو يخص كالعاري والهبات والوصايا (قوله) وليس كذلك بل حصصة المانع لا يقال هذا بخلاف قولهم الصفقة تقصد اذا جعلت حراماً وحلالاً لان هذا مخصوص بالمعاوضات المالية بالبيع والشراء لانها مبنية على التشديد ولعدم الضرر في فعلها لاخذ كل واحد منه بخلاف التبرعات فان بعضها يحصل الضرر للبرع عليه (قوله) صحت أي صم الوقف فيها دون حصه الواقف وقوله والاغلاى والا تحصل حيازته في حصه الشر ذلك فلا يصح الوقف فيها كما لا يصح في حصه الواقف اهـ واعلم ان حصه الشر بل ان كانت معينة فكنى في حصه وقفها حوزة واحدة ما كان يقف دار بن نفسه وعلى شخص على أنه أحد اهما معينة ولا أثر لآخر فان كانت حصه الشر برك غير معينة فالمعترضون بالجمع (قوله) ان حازوا (الم) أي فان اشتبهت بدمه في حصل المانع من موت أو فليس أو جئون بطل الوقف من أصله (قوله) أو على أن التفرقة) ههه ما لم يكن وقفه على محبوبه والا فله النظر وكون الشرط مؤكداً كذا ذكره بعضنا السيد البيهقي في حاشيته عني (قوله) أي وحصل مانع لواقف) أشار بهذا إلى أن شرط التفرقة لا يبطل الوقف خلافاً لما يظهر من كلام المؤلف وإنما يبطل الوقف عند شرطه التفرقة بعد الحوزة كما اقتصر عليه ابن عبد السلام واستظهر في التوضيح فاذالم يحصل مانع آخر من بدال الوقف إلى يدقة وان حصل مانع قبل ذلك بطل الوقف انظر ان غارو وهذا تعلم أن هذه الصورة يستغنى عنها بما بعدها اهـ بن (قوله) فان حاز قبل المانع صم) أشار الشارع بهذا إلى أن قول المصنف ولو وقفها مائة في الفهم قال ح ظاهر المؤلف أر حيازته السفة مطلوبة لشداء وليس كذلك بل المطلوب اشداء حيازته الأولى وانما الخلاف لو وقع وحاز كلف والقول الأرجح ان حيازته كافية خلافاً لما سبق ثم ذكر أن الصغير كالسفة فما ذكر (قوله) أو لم يجز حتى حصل المانع كثير وقف عليه) أي ولا يكتفى بالحد في الحوزة بخلاف الهبة لانها خرجت عن ملك الواهب بالمره بخلاف الوقف لان الملك لواقف كما يأتي ومفهوم قوله حتى حصل المانع أنه اذا لم يحصل المانع لا يبطل ويجزى دفعه له ومفهوم قوله أو لم يجز انه لو حاز من ذكر قبل المانع صم الوقف يشترط في الحوزة رعاية البيئة لقبض الحبس عليه ولو يدفع المانع له أو بعد الكرام والمراعاة فلو أقر الواقف في حال مخته ان الووقف عليه فد قبض وشهد عليه بأقراره بيينة غنمات لم قبض بذلك ان أنكرت ورثته حتى تمان البيئة الحوزة (قوله) أو لم يجز (ولي صغير) أي حتى حصل المانع (قوله) ظاهره ان حوزة الصغير لا يكتفى أي لأن قوله أو لم يجز (ولي صغير وقف عليه صادق بما اذا وقف على الصغير ولم يحصل حوزة أصلاً وحصل الحوزة من الصغير (قوله) أو لم يبطل بين الناس وبين كسبه ومدرسة ورطاط) أي حتى حصل المانع فله بطل الوقت (قوله) ان تأخر) أدر الحوزة (قوله) ولو على الفقراء) أي على معين سواء كان قريباً له أو أجنبياً ما تبطل ولو على غير معين كالفقراء (قوله) فقير غير مبطلة وأخذ في دينه) أي وله امتياز وهو غير مبطلة الحق (قوله) في الأول) أي العلى وقوله في الأخير أي المرض والموت (قوله) فكأنه وصية يخرج من الثلث) أي سواء حصلت حيازته أو لا فلو لم يشترط في التبرعات الحاصلة في المرض وانما يشترط في التبرعات الحاصلة في الصحة والحاصل ان التبرعات أماناً تحصل في الصحة أو في المرض وفي كل أمان أن تكون المتبرع له وارثاً وأجنبياً فحصل التبرع في الصحة وحصل الحوزة قبل المانع صم والا فلا لافريق بين كون المتبرع له وارثاً وأجنبياً وان كان في المرض خرج يخرج الوصية من الثلث حصل حوزة لا من كلين فقير وارث وان كان لو اوت بطل وحوزة له وصية لو اوت وقد نهى الشارع عنهما (قوله) فليس له ذلك

(١٠ - مسوق رابع)

فالاراد بالطلاق عدم القيام وأمان من حبس في مرضه فكأنه وصية يخرج من الثلث كما قاله في ورثته ابطاله بخلاف من حبس في مخته وغر عليه قبل المانع فليس له ذلك ويجزى على التصور الا اذا اشترط لنفسه الرجوع أو البيع ان احتاج

فهذا قد تم استقنى من الحوزة المقيدة لانه قد فيه من الانخراج من هذا الجنس قوله (الا ان وقف آب أو وصى وقفاً لمجوزاً أو الصغير أو السفينة فلا يشترط فيه الحوزة المحسنة بل يكفي الحكمى من الاب أو الوصى أو المقام من الحاكم فيصع الوقف. المستتر تحت بد حتى حصل مانع من الثلاثة المتقدمة لكن بشرط ثلاثة أثارها بقوله (انما أشهد) على التخصيص على مجبوره وليس المراد الاشارة على الحوزة (وصرف الغلة كلها وأجلها له) أى فى مصالحه فان (٧٤) علم عدم الصرف له بطل الوقف بالمانع (أو تكفى) اذ ايراد الموقوف على المجبور (دارسكناه)

أى الوقف والألم يصح وقفاً الاداء على غيرها وطافت النسبة فراغها من شواغل المجهس فان سكن البعض جرى على الهبة كصرف الغلة وقد قال في بلها ودارسكناه الآن يسكن ألقها بكرى له الا كذا وان سكن التحف بطل فقط والا كبر بطل الجميع وفهم منه ان حيازة الام ما حسنته على اليد الصغير لا تعتبر الا اذا كانت وصية وهو كذلك (أو) وقف (على وارثه بمعرض موته) فيبطل ولو جعله الثلث لانه كالوصية ولا وصية لو ائثت الابان يميزه بقية الورثة ثم استقنى من بطلان وقف المرض على وارثه فى مرض موته مستثناة كصرف عسمة قوله الاعيان فهم من حدان المسائل غل من يشتهلها فقال (الاول) وقفاً (مقياً) له غلة أو غل المذهب (نخرج) ذلك المذهب (من ثلثه) أى جعله الثلث فيصع فان جعل بعضه جرى ما يأتى فيها يحمله الثلث منه (تكمير الوارث) فى القسم لئلا كرم مثل حظ الاثنين وعقبهم ولا وادعاهم والحق لا يختلف وضابط تلك المسئلة ان ينفى المرض على وارث وقفاً وارث وعقبهم (قوله الاوقاف معقبا) أى ادخل فيه الاوقاف عقبا حاصل ذلك الوقف فى مرض الواقف (قوله جرى ما يأتى) أى جرى لكلام الذى يأتى من القسم على الورثة فيما يحمله الثلث منه (قوله فكذلك الوارث) أى بالنسبة للوارث أى أن الذى يخص الوارث من ذلك الوقف يحصل كالوارث فى القسم لئلا كرم مثل حظ الاثنين ولشروط الاوقاف تساوى مما وفى غيره من دخول بقية الورثة مع ذلك الوارث الموقوف عليه بما يخصه من الوقف (قوله فى القسم) أى غلته وأما ذات فهمى حسن (قوله لا مال) أى فى حرم مراتب الاحساس (قوله والام السدس) أى والباقي فلا واد (قوله كذا) كذا (أو لا مال) هذا مثال المدونة فلذا أقصر المصنف عليه والا حقيقة المسئلة ان ينفى الاوقاف فى مرض موته على وارث وعلى عروارث وعلى عقبهم ولا مفهوم لاد كره المصنف (قوله هم) واد (الاعيان) أى وهم الذين سميت المسئلة بهم (قوله وعقبه) أى والحال انه عقب وقعه أى ادخل عقبه فعلى ماض جميع الورثة وان لم يوقف عليهم وين ذلك بالمثال مثال (كذا نزل واد) لصلبه هم واد الا اعيان (وأربعة واد واد وعقبه) فعلى ماض

يحمله الثلث منه (تكمير الوارث) فى القسم لئلا كرم مثل حظ الاثنين ولا مراثى حتى فلا تصرفون فيه تصرف الملائ (قوله) من بيع وعبة ونحو ذلك لأنه ما يديهم وقف لاسلك فتأخذ الزوجة فى المثال الآتى من مثاب الاولاد الاثنين والام السدس ويدخل فى الوقف جميع الورثة وان لم يوقف عليهم وين ذلك بالمثال مثال (كذا نزل واد) لصلبه هم واد الا اعيان (وأربعة واد واد وعقبه) فعلى ماض

مستند اتفاق أي قال وقف على أولادى وأولادى وأولادى بعضهم فان لم يقل وعلى عنهم بل قال على أولادى وأولادى بل على الأولاد وصير على أولاد الأولاد فالتعقب بشرط في هذه المسئلة كخروج من الثلث (وقل) مع السبعة (أما ووجه فيدخلان) أي الأم والزوجة وكذا غيرها ممن يرث كالأب (فبالأولاد) وهو ثلاثة أسهم من سبعة أسهم للأم والسنن وقرينة الثمن من ماب أولاد الاعيان وسواء كانوا ذكورا وإناثا وبعضهم وسواء أطلق أو سوى عن الذكور والإناث وأشرطه أنه كرمثل عقد التفتين لأن شرطه لا يعتبرهما لأولاد الاعيان بل كرمثل عقد الأختين على كل حال (وأربعة أسباعه) الباقية (لأولاد الأولاد) الأربعة (وقف) يعمل فيها بشرط الواقف من تفاضل وتسوية فان أطلق سوى فليتهم ولو اختلف ما حكمه فعمل أب الوقف في العرص المذكور ينقسم سبعة أسهم لأولاد الصلب ثلاثة تكون بأبديهم كالبررات كرمثل خط الأختين بشرط خلافه ويدخل معهم فيها من سهم من الزوجة كخروجها والأم ولو كونه وقفا مع ما لم يرط ماب الأولاد لتعلق حق غيرهم ولو كونهم لا يصح الوقف عليهم في المرض شاركهم غيرهم من الورثة والأزواج بقا لأسهم الباقية لأولاد الأولاد وقفا وحاصل المسئلة على طريقة الفرضين على (٧٥) ما ذكره المصنف أب الأولاد الاعيان فيها ثلاثة أسهم من سبعة عدد رؤسهم للأم منهم السنين مخرجه من ستة وقرينة الثمن من ثمانية وبين الفرضين موافقة بالأصناف فصير نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين للأم سبعا أربعة وقرينة ثمانية يتقى سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولذا اعيان فخصر الرؤس الثلاثة في الأربعة والعشرين بأثنى وعشرين ثم يقال من ثلثي في أصل المسئلة أخذ مضروبا في ثلاثة فثلاث أربعة عشر في ثلاثة باقي عشر وقرينة ثلاثة في ثلاثة تسعة ولذا الأولاد الاعيان تسعة فخصر في ثلاثة فواحد وثمانين لكل واحد تسعة عشر (واقف) فان لم يكن لهم وارث (الح)

أسهم من سبعة عدد رؤسهم للأم منهم السنين مخرجه من ستة وقرينة الثمن من ثمانية وبين الفرضين موافقة بالأصناف فصير نصف أحدهما في كامل الآخر بأربعة وعشرين للأم سبعا أربعة وقرينة ثمانية يتقى سبعة عشر لا تنقسم على ثلاثة ولذا اعيان فخصر الرؤس الثلاثة في الأربعة والعشرين بأثنى وعشرين ثم يقال من ثلثي في أصل المسئلة أخذ مضروبا في ثلاثة فثلاث أربعة عشر في ثلاثة باقي عشر وقرينة ثلاثة في ثلاثة تسعة ولذا الأولاد الاعيان تسعة فخصر في ثلاثة فواحد وثمانين لكل واحد تسعة عشر (واقف) فان لم يكن لهم وارث (الح)

(قوله) بطل على الأولاد وصير على أولاد الأولاد يعني أنه تقسم ذات الوقف بين الأولاد وأولاد الأولاد كالأب الأولاد كرمثل ذواته أو أبا مائات أولاد الأولاد لا يكون وقفا كافي عن التوضيح (قوله) فدخلان أي أن متعاقبا معه مودتهم ما من وقفه في المرض وأمان أحوار تافهة فلا يدخلان أصلا هذا هو الصواب (قوله) وسواء الخ) هذا تعميم في قوله وهو ثلاثة أسهم (قوله) لأن شرطه لا يعتبر بماب الأولاد الاعيان) أي لأسهم لا يأخذون على حكم الوقف بل على حكم الميراث وأشد الزوجة والأم على حكم الفرائض يتعاقبا لا تنقسم السهام على رؤسهم وإنما يعتبر بشرطه بمخاصص أولاد الأولاد لأنهم يأخذون على حكم الوقف (قوله) من تقاضى السهام المذكورة على (الح) وليكون الخ) عليه لقوله لم يسأل مقدمة على المعلوم أي لم يبطل مائات أولاد الاعيان الموقوفة عليهم في المرض ليكون الوقف معقبا وقوله لتعلق حق غيرهم على العمل مع علته أي واتفق البطلان لكون الوقف معقبا لتعلق الخ (قوله) لتعلق حق غيرهم) وهم أولاد أولاد الاعيان أي مائات أولاد الاعيان لأن أولاد الاعيان إذا ماتوا أجمع الوقف لأولادهم (قوله) على طريقة الفرضين) أي الذين لا يستطيعون كسرا (قوله) لكل واحد تسعة عشر) واعلم أن السبعة على الوجه المذكور إنما هي لفظة الوقف لأنها إذا لم يحوز قسمه إلا إذا كانت خمسة متعاقبا بل (تنبيه) تسلك المصنف والشارح على حكم ما إذا وقف على أولاد الاعيان وأولادهم وعندهم دون الزوجة والأم ولم يتكلموا أحدهم على ما إذا أحسن عليه سماع من ذكر والصور كما ذكره من قسم الوقف على رؤس الجميع ابتداء ثم ينقسم مائات الورثة على حكم الفرائض ولا يعتبر شرطه فيهم (قوله) وانتقض القسم المذكور) أي وهو القسم على سبعة (قوله) أو أحدهما) فإذا حدث لأولاد الأولاد واحد مثلا أو حدث واحد من أولاد الاعيان وتصور ذلك فلهذا كان الوقف بطل غالب لم يعد من القسم ثم خصر بعدا لقسمه وتحدث البينة بأنه من الواقف فتنتقض القسمة (قوله) لهم سهم منها أي من الستة (قوله) ولكن نصيبه لو ارثه) أي لو أخذ مع ذلك ما ينوبه من الوقف أيضا (قوله) مع ما يبدى) أي مع رجوع ما يبدى الزوجة أو الأم (قوله) كأولاد الأولاد) أي وأعيدت القسمة من ستة (قوله) للأم سبعا الخ) أي وليس لأحد تصرف في ما يخصه يبيع ويحوه (قوله) فلا ينتقض) أي القسم عزت أحدهما (قوله) ولكن رجوع من ماب من مائات الزوجة وقفا الخ) فيه أن ورثته ماب من مائات الورثة الموقوفة عليهم فلاولى صدق وقفا أو غير ماب من مائات من مائات الزوجة وقفا الخ) حكم الميراث الآن قال أراد بقوله وقفا عدم التصرف فيه بالبيع وقصر فلا ينافي أنه على حكم الميراث (قوله) فان لم يكن لهم وارث (الح)

(القسم) المذكور (محدث ولد) أو أكثر (لهمما) أي للقرينة أو أحدهما إذا حدث واحد صارت القسمة من ثمانية وأثنان فن تسعة وهكذا إذا حدث أحلاف فيه وسببه مختلفا فيه فقال (قوله) أي واحد من القرينتين فتنتقض القسمة على ستة (على الأصح) من قوله ابن القاسم فإذا مات واحد من أولاد الاعيان فالقسمة من ستة لهم سهمان من الأم السنين وقرينة الثمن منها والباقي ينقسم على ثلاثة الأثنين الباقيين من أولاد الاعيان وأخيهما الملتقاه بقدر حصانه ولكن نصيبه لو ارثه مفضوضا على الفرائض وكذا الوفاة اثنتان فلو مات أولاد الاعيان كالميراث جمع لهما الأم مع مائات الزوجة والأم لأن أخذها إنما كان لتعاقب الأولاد فإذا كان الملت واحد من أولاد الأولاد صار لأولاد الاعيان النصف كأولاد الأولاد الوفاة اثنتان فالقسمة من خمسة لأولاد الاعيان ثلاثة ولو ماتوا أجمع الوقف كله لأولاد الاعيان والقسمة من ثلاثة للأم سبعا وقرينة ثمانية مائات السبعة مخرجه من أربع الأقسام لقرينة عصة الخمس (الاموت) (الأم والزوجة) فلا ينتقض ولكن رجوع من ماب من مائات الزوجة وقفا ما بقي أحسن أولاد الاعيان فان لم يكن لهم وارث (الح)



قلت المال فاذا انقرض اولاد الاعيان رجع لاولاد الاولاد وانقض القسم بمحدث ولد للاحد القربى (قوله خلان) أى الام والزوجة في النقص الحاصل بمحدث من ذكر (ودخل فيما قبله) أى لولد الاعيان بموت واحد مثلامن اولاد الاولاد ومن القربى ولو حذف قوله ودخل الخ ما ضر لان قوله (٧٦) فيه خلان شامل للنقص والزيادة واسأل ركن الرابع وهو الصيغة معقولة بصحة بقوله

عبرت ووقفت (الواد  
مضى أو (وتصدقت)  
الاول وتصدقت ليرجع  
للشرط وهو قوله (ان  
فان به قيد) كلاباع  
ولا يوجب لم بعد الكاف  
فقط وأما الصيغتان  
فيه فلا يفتقران لقيد  
خلافا ليعصم (أوجه)  
بالجر عطف على  
محدث أى على ميم  
أوجه (لا تنقطع)  
كالقراء والمساكين أو  
طلبة العلم أو المساجد  
فان كان بلفظ حيث  
أو وقفت فظاهر وان  
كان بلفظ تصدقت  
فلا بد من قيد نحو  
لاباع ولا يوجب الواد  
كان ملكا ليس بمباع  
ويفرق عنه بالاجتهاد  
كما يأتي في قوله  
أولسا كين فرق غبا  
بالاجتهاد (أو مجهول  
وان حصر) لأوجه  
للمبالغة لان غير المصور  
هو الجهة التي لا تنقطع  
أجيب بان الواو الحال  
وان زائدة أى يصح  
الوقف ويأيد اذا وقع  
لمجهول محصور كعلى  
فلان وعقبه ولو بلفظ  
تصدقت لان قوله  
وعقبه دليل على أنه

وقف والمراد بالمصور ما يحاط بأمره ويثبت الوقف بالينة والاشاعة بين الناس  
وبالكفاية على أبواب المدارس والربط والحيو ودعى كتب العلم من مدرسة بها كتب مشهورة لا كتاب يشهر كونه من محل مشهور  
(ودرج) الوقف (ان تنقطع) بأنه طاع الجهة التي حبس عليها حبسا (لأقرب فقراء محبسة الحبس) نسبوا ولا يدخل لهم الوقف ولو فيها

ولامو اليه فان كانوا اغنياء لم يوجدوا ولا قرب فقراء مصيبتهم وهكذا فان لم يوجدوا فلو فقراء على المشهور ويستوى في المرجع المذكور والآخر ولو كان الوقت شرط في أصل وقته لوقوف عليهم لذكروا مثل حظ الاثنين لان مرجعه ليس انشاء وانما هو بحكم الشرع ويعتبر في التقديم قوله في النكاح وقدم ابن قاضي الخ ولو أخذ الفقير كفايته واستغنى هل يرجع اليه الباقي أو يسطى في بعد قولنا أظهرهما الثاني وإن رجع الأول (و) رجع الـ (أمر أن لو رجع الـ أي قدرت رجلا (عصب) أي كان ذلك الرجل المقدر عاصبا كالتف والام والعمة وبنت الأم فخرجت الخالة والاخت لتمام والجد من جهة الام وبنت البنت وبنت (٧٧) العمة لان من ذكر لا يكون عتبة

فتسوية عصب أي مع بقائه أدلى على حالة من غير تقدير والام يخرج بنت البنت وبنت العمة ثم هذه المرأة تدخل في المرجع وان ساءت عاصبا لم يوجدوا كافي التوضيح وغيره فافهمه القراني هو الصواب سلافا للتأني ومن تبعه وانما نطقي اذا كانت وقتر دخلا فان قال نطقي ولو غنية لانها فسيرة بالبيع (فان ضائق) المحسن الرجوع عن الكفاية في الآية الثالثة عنه (قدم النبات) أي على الأخوة لأعلى الابن ومعنى قدم اختص من عما فنتن لا يشارهن بالجميع ولوراد على ما يقتضيه قال ابن هرون المشهور أن النباتان كانت ساءة للعاصب شاركة في السعة والضيقة وان كانت أقرب منه قدمت عليه في الضيق وان كانت أبعد منه قدم العاصب عليها في السعة والضيقة ولو قال

بنته عتبت به انتفاع الوقت ولا يدخل الوقت في المرجع ولو فقرا وليس المراد به رجع ملكا ولا الاختصاص الواقع به وكانت تدخل المرأة ولو لم تقدر رجلا (قوله ولا ماله) أي الذين لهم عليه ولا (قوله فان كانوا) أي أقرب عتبة المحسن (قوله فلا قرب فقراء مصيبتهم) أي عتبة عتبة المحسن (قوله ليس انشاء) أي حتى يدخل فيه بشرطه الذي شرطه (قوله وانما هو بحكم الشرع) أي وانما حكمه الشرع عند انقطاع المحسن عليه فان فرض أنه قال ان انقطع ورجع لأقرب فقراء مصيبتهم فلكل مثل حظا أو ثمنين فانظر هل يعمل به أم لا قال ابن الظاهر أنه يعدل بشرطه حيث نص عليه في المرجع لان المرجع صار بذلك معنى المحسن عليه (قوله ويعتبر في التقديم) أي تقديم فقر عتبة المحسن بعضهم على بعض (قوله وقدم ابن قاضي الخ) أي فابن قاضي خافه بغيره فافهمه (قوله ورجع الـ امر الخ) أشار الشارح إلى أن قوله واهمرا عطف على أقرب لان ظاهر كلامهم أنها بالشرط المذكور تدخل في المرجع سواء كانت أقرب من العاصب أو مساوية له وبمعنى العطف على فقراء أيضا والمعنى ورجع لأقرب امرأة الخ وهو هذا لا يشده إلا لأن تكون أقرب من العاصب وانما يفيد اعتبار القرب في أفراد النساء بعضهن مع بعض وهذا الأدمية كما اعتبر ذلك في أفراد العصبية ثم لا يصح العطف على عتبة فقراءه اذ لا معنى حينئذ ورجع لأقرب فقراء امرأته وهو غير مستقيم لان الكلام في الرجوع المرأة نفسها لا لأقرب فقراءها (قوله والعمة وبنت الأم) أي ولا تداخلت فإذا كان يوم المرجع ليس له الابن وأخت واحدة وكانت فقيرة كان لها جميع الوقت (قوله من غير تقدير) أي من غير تقدير بل أدلت به رجلا (قوله ثم هذه المرأة) أي التي لو قدرت رجلا (قوله وان ساءت الخ) أي هذا اذا كانت أقرب من العاصب بل وان ساءت له لان كان العاصب أقرب منها فلا نطقي بالاول من العاصب الحاقني فانه لا يسطى اذا كان هناك عاصبا أقرب منه (قوله فافهمه القراني) أي من اعطاهما وان ساءت (قوله خلافا لتأني) أي حيث اشترط كونها أقرب من العاصب الحقيق (قوله الرجوع) أي لأقرب فقر عتبة المحسن (قوله لأعلى الابن) أي لان النبات يشارك الابن (قوله قال ابن هرون الخ) حمله ان الاقدم ثلاثة الاول مشاركة الرجال والنساء في الضيق والسعة وذلك اذا تساوى الرجال والنساء كأخوات وابن وبنت الثاني عدم المشاركة في الضيق والسعة وذلك اذا كان النساء أحسن من العاصب أي كأخوات مع الابن وكأخوة مع الثالث المشاركة في السعة دون الضيق وذلك اذا كان النساء أقرب كبنات وعم وأخوات لان التأني تأخذ أولا ما يكفيها عنه سعة الغلة وما زاد على ذلك يكون لرجل الابن بعد ما كان كانت الغلة لا تدعى كفايتها اختصت بها (قوله يجب فرع غلة فقط) بهذا أفتى ابن رشد وخالصه مصر به ابن الحاج غير صاحب الدخول كافي البدر وحاصل ذلك ان اذا مات واحد من الطبقة العليا قال ابن رشد يكون خطه لولده ما على أن الترتيب في الوقت باعتبار كل واحد وحده أي على فلان ثم ولده على فلان ثم ولده وهكذا فكل من مات انتقل خطه لولده وكل واحد من الطبقة العليا انما يجب فرع غلة دون فرع غيره وقال ابن الحاج بل يكون خط من مات من العليا لخطه أخوه بناء على ان الترتيب باعتبار المجموع أي لا ينتقل الطبقة التالية حتى لا ياتي أحد من العليا ثم على هذه الطريقة

المصنف قدم الأقرب من الاصل لكان أشبه وأقرب للصواب تناوله نحو الاخت مع ابن الأخ وافتاده الاشرع السواء (و) ان وقف على اثنين معينين كزيد وعمر (وبعدهما) أي بعد كل واحد منهما يكون (على الفقراء) فيكون (عصب من مات) منهما (لهم) أي للفقراء لا لأهل بيتها وسواء حال حياتهم أم لا وأخذ من هذه المسئلة أن قول الواقف تصب الطبقة العليا اسمها بهذا الطبقة السفلى معناه ان كل أصل يجب فرع فقط دون فرع غيره وكذلك في ترتيب الواقف الطبقات كمل أو لا تدعى ثم أولاد أولاد الأن يجري عرف بخلافه فيعمل به لان الفاظ الواقف مبني على المعنى المذكور لا الجوهري ثم استثنى من قوله لعصب من مات لهم قوله (الاكمل عشر) يعنيهم

والكفاة لخدمة في العتي على عشرة فالمراد عددهم وقل أو أكثر (حياتهم) لا مفهومه أي أوحياتي أوحياتك وذلك أن قيد باجر  
كعشرين فانه إذا مات واحد منهم انتقل نصيبه لاصحابه فاني واحد منهم فجميعه فان انقرضوا كاسم يرجع الحبس ملكا لالة  
أو لو ارثه ان مات وهذا أشار بقوله (فيك) (٧٨) بعدهم والفرق بين هذه وما قبلها أن ما قبلها كان الوقت مستتر انما احتسب

الشابة اذا انقرضت العباد انتقل الوقت للطبقة السفلى هل يسوي من أقر الدسلفي وهو ما لا يعطى  
لكل طبقة ما لا يصلها وهو ما لا يصلها الا في انظر س وفي ح عن فتوى بعض مشايخه لظلال الوافق ومن  
ما تنصيبه لاهل طبقة من اهل هذا الوقت فبات الواجب ان مات أو وه انتقل نصيبه اليه فان نصيبه لمن في  
درجته ولو مع حياة أصولهم ولا يمنع ذلك قوله من اهل هذا الوقت لانهم ما اهل لا (قوله حياتهم) أي ولم  
يقبل بعدهم لفقراء الا كان الحكم ما تقدم (قوله أو حياة بدخلنا) فلا قال هذا الشيء بحسب على هؤلاء  
العترة - ما زاد وما زاد قبلهم فلا يبقى معهم بل يرجع ملكا لوقت ان كان حيا ولو ارثه ان مات ولو كان  
ازيد وارت لانه لا يلقه حتى ينتقل لورثته (قوله) ولما كان في هذا من جمع ملكا) الانسب ولما كان في حله  
الوقت غير مستر احتسب الخ (قوله ولم يقيد باجل) أي لم يقبل بعدهم لفقراء بان قال وقف على القوم  
العالين فقط فكل من مات منهم نصيبه لمن بقي من اصحابه فاذا انقرضوا كهم يرجع مراجع الاحساس  
والحاصل أنه انما عاين بعد انقراض الموقوف عليهم الا اذا قيد باجاء أو باجل ولم يقبل فمن بعدهم لفقراء  
فان لم يقيد ولم يقبل فمن بعدهم لفقراء يرجع عدانقرضهم مراجع الاحساس وان قيد باجاء كقولنا ثم  
من بعدهم لفقراء رجعت حصه من مات لفقراء مع بقا اصحابه (قوله الى الاصم) وهو رواية المصريين  
عن مالك ومنهم ان القاسم واشهب ومثاله رجوعه ملكا وهو رواية المدنيين (قوله في شأن منقطة) أي  
في شأن ذي منقطة عامة فاذا قال وقت هذه الدار على شأن القنطرة الغلانية فان غلنتها تصرف في بناء تلك  
القنطرة وفي ترميمها ان شئت ولم يرجع عودها صرف القنطرة في مثل تلك القنطرة وكذا  
يقال في المسجد والدرسة (فرع) وقال وقف على مصالح المسجد صرف في حصصه وزبته ولا تصرف  
لورثته وامامه لانهم ليسوا بمن مصالحه فان صرف لهم التام فلا رجوع عليهم الا في شئ (قوله ولم يرجع  
عودها) أي لخالها والبناء ونسأدموضع القنطرة (قوله في مثلها حقيقة) أي في مثلها انما انما يمكن  
(قوله في مثلها حقيقة) أي في مثلها انما يمكن (قوله في مثلها حقيقة) أي في مثلها انما يمكن  
طالبه العرجل منه ثم تصدق الطلب في ذلك المثل فانه لا يسلط الحبس وتصرف في الوقت على الطلبة عمل  
آخر (قوله أو لدرسه أخرى) أي ونقل ما وقف على مدرسة لدرسة أخرى (قوله فيكون له ملكا) أي  
فله ان يصنع به ما شاء بخلاف صدقة على غلان وعقبه فانه يكون وقف ولا يشترط التقييد والحاصل انما اذا عير  
بالصدقة فلا قيام لثلاثة فان كان الموقوف عليه حيا كان التصديق به ملكا لا تصدق كذا اذا كان مجهولا  
غير محصور كالقصر والساكنين واما اذا كان مجهولا محصورا كغلان وعقبه فلا يشترط وقف الوقت على قيد  
(قوله أو صدقة لساكنين) أي قال دارى صدقة لساكنين ولم يقبل لايام ولا يوجب وشهو ما فاتها تكون  
لهم قضاء ويرفقونها (قوله فرقونها بالاجتماع) أي وحسب ذلك لا يلزم التعميم بل لتولى التفرقة أن يعطى  
من شأ وقع من شأ وانما كانت تباع ولم تنق وتصرف غلنها كل سنة على الفقراء لان مقامها يزدى اقتراع  
لا قد يكون الحاضر من المساكن في البلد حال الوقت عشرة ثم يردون فتدوى الى التزاع بخلاف ما اذا  
سعت ورفقونها بالاجتماع فيقطع التزاع لانه لا يلزم التعميم كافي الوصية (قوله ولا يشترط في الوقت  
التخيير) أي بل يصح فيما تأجل كالعتق (قوله فيلزم انما بالاجل) أي فيلزم كل من الوقت والعق اذا  
حاج الاجل الذي عينه فان حلت دين على الواقف أو على العتق في ذلك الاجل لم يضر في عقد العتق لشئ  
لشارع للقرية ويضر في الحبس اذا لم يحرم من الواقف في ذلك الاجل فان حلت دينه وكانت منفعة لغير  
الواقف في ذلك الاجل لم يضر حدوث الدين كالأجر الدار في ذلك الاجل وحازها المستأجر أو جعل  
منفعة لغيره ونظر في ذلك الغير فيها والمفتاح يسه (قوله وحمل في الاطلاق الخ) أي كما اذا قال دارى وقف

لحاش الفقرة انما كان  
لهم بعد كل ولما كان  
في هذه يرجع ملكا  
احتسب لحاش الموقوف  
عليهم ليعثر الوقت طول  
حياتهم فان لم يقبل  
حياتهم ولم يقيد باجل  
رجع مراجع الاحساس  
على الاصم (و) ان  
حسب (في شأن منقطة  
عامة) (كقنطرة)  
ومدرسة ومسجد  
نحوه (ولم يرجع عودها)  
صرف (في مثلها) حقيقة  
انما يمكن في مثل  
آخر بل الأول وكذا  
نقل القرآن والاعلم  
الذي وتب فيه لا آخر  
أو لدرسة أخرى فان لم  
يمكن صرف في مثلها  
أي في قرية أخرى (والا)  
بان يرجع عودها (وقف  
لها) (لصرف في الترميم  
أو الاحداث) وأغري ذلك  
بما يتعلق بالاصلاح  
(و) ان قال هذا الشيء  
صدقة لغلان فله أي  
فيكون له ملكا (أو صدقة  
لساكنين فرقونها)  
عليهم (بالاجتماع) بعد  
بيهمان ساكنين أو غير  
من هؤلاء على ذلك (ولا  
لا يشترط) في الوقت  
(التخيير) كالعتق نحو  
انما الصام الغلاني  
أو غير فلان قد ارى

وقف على كذا أو قد دى سر في انما اذا جاء الاجل (وجعل) الوقت (في الاطلاق) عن التصديق باجل أو تخيير (عليه) أي على  
التخيير (كتسوية أي بذكر) أي كما يجعل قول الواقف دارى متلا وقف على أولادى أو لا زاد يولد بين تفصيل أحده على أحده على

تسوية الاتني بالذكري المصروف فان بين شيأ على به الا في المرجع كأنشدم (ولا يشترط (التأيد) فيصع مده تهر جمع ملكا (ولا يشترط (تعيين مصرفة) فيلزم بقوله داري وقف (وصرف) ربه ان تصعد (٧٩) سؤال المحبس (في غالب) أي فيما يمتد

على زيد ولم يقل حالا ولا بعد شهر مثلا (قوله فان بين شيأ) أي بان فضل الاتني على الذكر أو العكس على الاتني (قوله الا في المرجع) أي فانه لا يعمل فيه بنفسه (قوله ولا يشترط) أي في صحة الوقت التأيد وتؤخذ منه ان اشتراط التغير والتبديل والادخال والاخراج محمول وفي التطبيق ما يفيد منع ذلك اذا هو مضمي ان وقع في ح عن التوارد والتسوية وغيرهما فان شرط في وقعه انه ان وجد فيه رغبة وسائر غيره أنه لا يجوز له ذلك فان وقع وزل مضمي وعلى بشرطه اه بن (قوله في عرفهم) أي عرف أهل بلد المحبس (قوله فالفقراء) أي سواء كانوا يعمل الوقت أو كانوا غيره (قوله فكمنه طمع) أي فهو كالموقف المنقطع بالقطع الجبهة الموقوفة عليها (قوله ظاهر الخ) قد جعله تن على ذلك الظاهر وعزاه لما للتورده طفي بأن هذا ليس بوجوده فلا يمكن أن يكون مشهورا في عزو مالك وتشهده ذلك فطر وإنما المنقول في المسئلة كما في ابن شاس وابن الحبيب وان عرفة وغير واحد يقولان أحدهما لما أنه يكون وقعا في غير من زيد ولا آخر لطرفه أنه رجع ملكا للمحبس أو لورثته ولا شك أن مراد المؤلف قول مالك (ولا قال فكمنه طمع والتأيد من قوله لما لا يكون لغیره) أن ذلك باحتراز ما كان كمال عبق وهو الظاهر خلافا لما قال خش وبه مشاعرنا من أنه رجع حبس على الفقراء والمساكين ولم يأت به معزاة له المساوي اه ثم ان الرابع من القوانين قول مالك (وصاحبه) أي قبله المعين الازل انفسه فانوره كان حبسا على غيره وهذا لا دلالة له في الواقع حسبا سواء قبله من عين له أم لا وأما ان قصد به خصوصه فان رد المدين عاد ملكا للمحبس كما ذكر ابن رشد في قوله ونفعه الموقوف قال المساوي وجه ذلك ان يجمع بين ما ورد في ذلك من الروايات المختلفة اه بن (قوله كان الاول) ان يقول الخ قد حبس بان قوله فكمنه طمع تنسبه في مطلق الرجوع وهو هنا الرجوع لفقراء أو لادائه ورجع لا قرب فقر أغصه للمحبس لقال قطع فذل الكافي على أنه تنسبه في مطلق الرجوع ضرورة تغاير المنسبه لتسببه (قوله واتبع شرطه ان حاز) أي واتبع شرطه بلفظه ولو في كتاب وقعه ان كان جائزا كشرطه ان لا يزيد على كراسي في تعبئة الكتاب فان احتج بزيادة حازت مخالفة شرطه بالصلحة لان القصد الانتفاع كما في فان شرط ان لا يغير الا بغيره فالشرط باطل والرهن لا يصح لان المنسحب بحث كان اهلا فذل أمين فلا مضمي وقيل قوله ان لم يفرط فليس عارية حقيقة كافي السيد عن ح فان ارد بشرط الرهن التذكرة قد رد على (قوله ولو لم يفرط على كراهته) أي كرفض المصدق بالذات فاد بشرط واقف المصدق ذلك اتبع شرطه وبخاصته عمل كل عام بعد موته (قوله فان لم يفرط) أي انما قالوا ما اختلف في حرمته كشرطه ان وجد في رغبة يسع واشترى غيره وكشرطه ان اخرج البنات من وقعه اذ تزوج من فهذا لا يجوز الاقدام عليه واذ وقع مضمي هنا ما تحصل من نقل ح اه بن (قوله كتنصيص مذهب) أي كتنصيص أهل مذهب معين صرف غلة وقفه عليهم أو بالتدريس في مدرسته فلا يجوز للعدل ولغيرهم لغيرهم (قوله وانظر معين) أي بان شرط الواقف ان يكون فلان ناظر وقفه فحب اتباع شرطه ولا يجوز للعدل عنه لغيره وليس له الايصاء بالنظر لغيره الا ان يجعل له الواقف ذلك وحسب انكر له ايصاءه فان مات الناظر والواقف حي جعل الناظر لي شأنا فان موصيه ان وجدوا لاطلما كما انظر ح والظاهر له ليس من الوصية فرغصه صور لتخصيص وبيان لان تصرف فيه لا يعد موه فلا يزمه ذلك ولا يكون وصية وعرة ذلك كظهر في موضوع ما اذا جعل له الواقف الايصاء بالنظر انظر البدر القراني (قوله وله عزل نفسه) أي الناظر عزل نفسه ولولا الواقف (قوله والا فاطلما كم) الاولى والا فوصيه ان كان ولا فاطلما كم (تسببه) ذكر البدر القراني ان القاضي لا يعزل ناظر الا بصفة والواقف عزله ولو لم يفرط وفيه ايضا ان القاضي لا يجعل لناظر شيأ من الوقت اذ لم يكن له شيء (ولفهم من عتاب بان الناظر لا يعمل له انفسه من علة الوقت بل من يت امال الاذاعين الواقفة شيأ ضعيف (قوله فان لم يجعل ناظر) أي فان لم يجعل الواقف ناظره

مدرسته (أو ناظر) معين وله عزل نفسه فيولي صاحبه من شاء ان كان به أو لاطلما كم فان لم يجعل ناظره فان كان المستحق ميعنا وشيئا فهو انفسه يتولى امر الوقت وان كان غير شيد قوله وان كان المستحق غير معين كالفقراء فاطلما كم فيولى عليه من شاء

وأجره من ربه وكذا كان الوقت (٨٠) على كسبه (أو) كشره (تبدئة فلان بكذا) من غلته أو إعطائه كذا كل شهر مثلا

ناترا (قوله وأجره) أي ويجعل له أجره من ربه (قوله وكذا كان الوقت على كسبه) أي فان الحكم  
يولى عليه من شاء أي من رقبته ان يكن الوقت حيا ولا يوصى به واعلم انه اذا مات الوقت وعدم كتاب  
الوقت قبل قول الناظر ان كان استأذنه اذ يحى الناظر انصرف الفلانة صدق ان كان استأذنه انضماما لم يكن  
عليه شهري في أصل الوقت لا يصر في الايجرة فهم واذا اذني انصرف على الوقت مالا من ماله صدق من غير  
عين الان يكون متهما بصف ولو التزم حين اخذ النظر ان يصر على الوقت من ماله ان احتاج لم يلزمه  
ذلك وله الرجوع عاصره وله ان يفترض لمصلحة الوقت من غير ان الحكم ويصدق في ذلك اه شب  
(قوله كشره تبدئة فلان الخ) كان يقول بدأ فلان من غلته وفي كل سنة أو كل شهر بكذا (قوله أو  
اعطائه كذا كل شهر) أي من غلته الوقت وأشار الشارع بهذا الى اداءه على ان لا يمتثل بدأ فلا (قوله وان  
من غلته فاني عام) أي بان يصلى له عن العام الاول من غلته الثاني وكذا عكسه بان لم يوجد في ثلث عام غلته  
فصلى من غلته في العام الاول كافي بن عن المدونة (قوله حيث لم يفت) أي بان يحصل في العام الاول  
غلته أصلا أو حصل مالا في محته (قوله فان قال ذلك) أي وحامت سنة لم يحصل فيها شيء فلا يعطى الخ (قوله  
أو ان من احتاج الخ) اعلم ان الاحتياج شرط بل هو ان يشترط البيع لأصله اشتراطه ان يصح شرط البيع  
بدون قصد الاحتياج وان كان لا يجوز ابتداء والحاصل انه لو شرط ان يبيع عليه أو يبيع نصيبه من الوقت  
وليس غيب حاجة فانه لا يجوز وان كان يعمل الشرط بعد الوقوع فلا احتياج ليس شرطه ان يبيع نصيبه من الوقت  
بل في جواز اشتراطه وجواز البيع (قوله وكذا ان شرط ذلك لنفسه) أي أي ادا احتاج اع فيعمل بشرطه  
(قوله ولا بد من اثبات الحاجة) أي حاجة المبيع عليه وحاجة المبيع (قوله وان تسرع عليه فاض) أي  
تسرع عليه بما لا يحل شرعا (قوله كمل ولدى الخ) هذا تنبيه في رجوع الوقت ما كاله وتوارنه وقوله  
كمل ولدى أي وشبهه ما اذا قال وقت من من سيؤدى (قوله ربه) أي من الان (قوله عند ما لا) أي  
خلا فلا ينقسم القائل انه لا يكون له كالا اذا حصل له ما من الوقت وقف أمر ذلك الحس للاس  
والحاصل انه اذا قال وقف على ولدى ولا وله أو على من سيؤدى فالتسليتان فيه مما خلاف فالتسليتان  
الوقت وان كان مخصصا الا انه غير لازم كفته الى أن يوجد يلزم فيعطاهما عليه فلو ايقع بيع ذلك الوقت  
الآن قبل ولادة المبيع عليه وقال ابن القاسم الوقت لازم بمجرده وعده وان لا يكون مذكرا لا اذ حصل ما من  
من الوقت وقف أمر ذلك الحس للاس حال شب وبقي النظر في قول ابن القاسم في غلته هل توقف فان  
ولده كانت الفلانة كالحس والافليس ليس أو لا توقف فيما أخذها المبيع حتى يولده فتعطى له من وقت الولادة  
اه والظاهر انها توقف كما صرح به القرافي وظاهر المصنف المشي على قول ما لا حيث لم يقيد بالأس كما قد  
مد ابن القاسم ويحل الخلاف اذا لم يكن قد ولده سابقا ما لا كان قد ولده فانه ينتظر بل ان قاله الشيخ اه د  
الزخافى (قوله له لم جوز) أه لا يراه بجهول لا لا بدوى بكون الاصلاح (قوله ويطلى الشرط والوقت  
صحيح) أي لان الطلاق منتصب على الشرط لا على الوقت ه وكذا رجبنا هذا مناصه فرع يجوز فنانظر تغيير  
بعض الاماكن لمصلحة كتغير المصانة وقضاها لخر أو لى نحو به باب متلا من مكان لمكان آخر مع بقاء  
الزمان ذى البناء بل حاله (قوله ويطلى من غلته) فان اطلعت شرط عليه الاصلاح رجع عما اتفق لا يفتنه  
منقوصا (قوله كارض موقوفه) التوظيف منى على الظلم كالنكس يؤخذ كل سنة على الدار كالى بعض  
البلدان كل عتبة عليها بناو حاصلة اه اذا وقف دار على التوظيف واشترط الواقف ان التوظيف يدفعه  
الموقوف عليه لا ين غلته فان الشرط يكون باطلا والوقف صحيح ويدفع التوظيف من غلته (قوله الامن  
غلته) أي اذا اشترط الحس ااصلاهما من غلته أو ان ما على من التوظيف يدفع من غلته اقله يجوز ذلك  
على الاصح وقيل لا يجوز قال قيل الاصلاح من غلته وان لم يشترط الواقف ذلك فانتسبها طه لم يرد نسب الم قبل  
صعد الجراز والجواب ان محل الخلاف اذا اشترط الواقف ان الاصلاح أو التوظيف على الحس عليه

فصلى ذلك مبدأ على  
غيره (وان من غلته ثلثي  
عام حيث لم يفت ما حصل  
في العام الاول بمحضه  
المدنية (ان لم يقبل)  
أعطوه كذا من غلته كل  
عام) فان قال ذلك فلا  
يعطى من ربع المستقبل  
عن الماضي اذا لم يفت  
بمحضه لانه انصف الفلانة  
الى كل عام (أو) شرط  
(ان من احتاج من  
المبيع عليه) الى البيع  
من الوقت (باع فيعمل  
بشرطه وكذا ان شرط  
ذلك لنفسه ولا بد من  
اثبات الحاجة والخلف  
عليها الان بشرط  
الواقف انه يصدق بلا  
بين (أو بشرط وقفه  
آه) ان تسرع عليه فاض  
أو غيره (من الفلانة رجع  
له) ملكا كان حيا  
(أو لوارثه) يوم التسرع  
ملكاه بشرطه كمل  
ولدى ولا وله) حين  
التسرع فيرجع له أو  
لوارثه ملكا له به وان  
لم يحصل له ما من  
الوقت عند ذلك وعليه  
فان غفل عنه حتى  
حصل له وقت الوقت  
وشبهه ولدى فلان ولا  
ولده (لا يبيع شرط  
اصلاحه) أي الوقت  
(على مستحقه) لعدم  
جوازه ويطلى الشرط

والوقت صحيح ويطلى من غلته (كارضه وتلقه) أي عليها من ثلثي العام وشراؤها فان التوظيف على الموقوف وبمحاسب  
أيه يفتى الشرط والوقت صحيح والتوظيف من غلته (الامن غلته) راجع للتسليتين أي فيصير (على الاصح) وقيل لا يجوز



وأوبار تفسله كما مملها في التصدي فافضل من ذلك كون تسله من التزوما كبرمتا أو من تسله من الألف فانه يباع ويعوض منه انه  
 صغار تحصيل لا تعرض الوافق (لأعتد) حبس من دور وحوادث وحوادث وبيع فلا يباع ليستبدل به غيره (وأن غرض) بكسر الراء  
 (وتنقص) أي منقوض الحبس من الإحراق والآخر والاعتساب لا يجوز بعه فاذا أبيع عودها فاجبست فيه حازه فله في ماله ما قد تم  
 وهذا في الوقف الصحيح وأما الباطل كالسجد والتكبير التي بناها الملوك والامراء استرافة مصر ونشوا مقابر المسلمين ومسيقوا عليهم  
 فيه فله يجب هدمها فاعادها ونقضها بحسب (٨٣) بيت مال المسلمين تباع لمصالح المسلمين أو يبيع بها ما سجد في محل جائزا وقطرة  
 لقم العامة ولا تكون

فلا المبيع في الفات ان قل قوله وقيل انه كوروما كبر من الألف داخل في قوله وبيع ما لا ينتفع به من غير  
 عقار قلت ذكره لأجل قوله في الفات ولولم يذكره لئلا يفتقر أن من فضل الله كوروما لم يجعل في ذلك مصلحا أو  
 نفسه (قوله) كصلها في التصدي) أذا قلنا ولدت البقرات المحسنة لكل لبنا والأول أو الغنم كوروا أانا  
 فإزاد من الذي كوروما يحتاج إليه التزوما كبر من الألف وانقطع لبته فانه يباع ويشتري بغيره الفات بحسب  
 كصلها (قوله) الفات صغار) أي تجعل حساسا معنا عايب (قوله) لأعتد) الجبر عطف على غير عقار أو ما رفع  
 عطف على ما لا ينتفع به (قوله) فلا يباع) أي فلا يجوز بيعه وقد كرهه شافعي استغناء عنه من قوله من غير عقار لانه  
 مفهوم غير شرط ولم يربط عليه بالمائة والعطف (قوله) وإن غرض) أشار بذلك قول مالك في المدة ولا يباع  
 العقار الحبس ولو غرض وبقاء ما سجد الساجد أثره دليل على منع ذلك وزد المصنف بالمائة على رواية أبي  
 الفرج عن مالك أن رأى الأمام يبيع ذلك للمصلحة جاز ويجعل عنه في ماله وهو مذهب أبي حنيفة أيضا فعندهم  
 يجوز بيع العقار الوقف إذا غرض به (قوله) في ماله) وقال ابن عرفة يجوز بيعه بالوقف عام  
 المنفعة ولو كان غير مختل الأول (قوله) وأما ما تروى عنها) أي على المساجد والمدارس المنفعة في الوقف العامة  
 (قوله) تناوله) أي تناوله ما جعله من المعلوم (قوله) لاتهام من مصالح المسلمين) أي والسلطان الواقف لها وكل  
 عن المسلمين فهو كوكيل الواقف فلا يقال إن شرط صحة الوقف أن يكون الموقوف على كوا السلطان لا على  
 ما وقفه (قوله) خلا فإني قال يجوز بيع الغريب) أي بيع العقار الحبس الغريب بعقار غريب (قوله) الآن  
 يباع العقار الحبس الخ) هذا المتن من منع بيع العقار الحبس غريب أم لا (قوله) لتوسيع كسبه) أي  
 فيوزع البيع ونظيره كان الحبس على معين أو على غير معين (قوله) الجامع) أي الذي مقامه فيه الجنة قال في  
 الوقف ابن رشد ظاهره ما عاين القاسم أن ذلك حائز في كل مسجد فهو قول حسنون أيضا وفي النوادر عن  
 مالك والأشعرين وأصحابهم وإن عبد الحكيم أن ذلك أغلبي في مساجد الجوامع إن احتج بذلك في مساجد  
 الجوامع إذ ليست الضرورة فيها كالجوامع (قوله) فالصورت) سكت المصنف عن توسيع هذه  
 الثلاثة ببعض منها عند الضرورة وهي ست صور والمأخوذ من كلامهم ما عند قول المصنف أتبع شرطه  
 أن جاز أن ما كان قبله لا بأس أن يستعان ببعضه في بعض ذلك بضمهم أن المسجد لا يدم بضمه بضمه أو  
 طريقه ودفن فيه أو استعان به فانه على حاله وغير ذلك الجواز واستظهر هذا الثاني في مشننا الذي  
 (قوله) وإذا سجد على ذلك) أي على البيع في الوقف لأجل توسيع ما ذكر من الأمور الثلاثة فليجوز بيع الملك  
 لأجل توسيعها أخرى (قوله) وأمر والخ) ظاهره أن الوقف سواء كان على معين أو غير معين لا يدخل في المسجد  
 الابن وهو ظاهر النقل في التوضيح والمواق وغيرهما وذكر المساوي أن في فتوى أبي سعد بن لب أن  
 ما وسع به المسجد من الماع لا يجب أن يعرض فيه عن الأما كان ملكا أو حبسا على معين أو أاما كان حبسا  
 على غير معين كالقاهرة فلا يلزم تعويضه أي دفعه عن ماله فلهذا كان على غير معين لا يتعنى به حق معين وما  
 يحصل من الأجر لواقفه إذا أدخل في المسجد أعظم مما قد يفسده لانه أولا (قوله) ومن هدم  
 وقف الخ) أي سواء كان الهادم واقفه أو كان أجنبيا وكان الموقوف عليه المعين وقوله عليه أجمدة ولا تؤخذ

لأولهم إن عمل أهدم  
 لا يمكنون منها شيئا أو أن  
 لهم ملكها وهم السماعون  
 للكذب الكاؤون للحصن  
 يكون الواحد منهم عبدا  
 ملوكا لا يقدر على شيء  
 وهو كل على مولا فإذا  
 استولى بظلمه على المسلمين  
 سلمهم أموالهم وصرفها  
 فيما يغضب الله ورسوله  
 ويحبسون أنهم مهتدون  
 وأما ما تروى عنها من  
 الوظائف فيصور تناوله  
 بوصف الاستحقاق من  
 بيت المال ولولم يعمل بما  
 رتب فيه من أذان أو  
 قراءة أو تدريس أو نحو  
 ذلك وأما أوقافهم التي  
 بوسط البلد فهي نافذة  
 لاتهام من مصالح المسلمين  
 وقوله (ولو) يبيع (بغير  
 غرض) أمر بتطوقه وإن  
 غرض أي لا يجوز بيع  
 العقار الحبس وإن غرض  
 ولو بعقار غريب غرض  
 خلا فإني قال يجوز بيع  
 الغريب بغيره (لا) أن

يبيع العقار الحبس ولو غرض غريب (لتوسيع كسبه) أدخلت الكاف الطريق والمقبر والمرا بالسد الجامع  
 فيمنع بيع حبس غيره هذه الثلاثة لتوسيع الثلاثة وسواء تقدم الحبس على أحدها هذه الثلاثة أو تأخر فالصورت والمراد بالجواز الأول  
 فلا قال (ولو جاز) أي المسمى أو الناظر وأما جاز على ذلك في الوقف فالحق أحق فلا يقال أنه من باب التصب كما قد وقع لبعض الطلبة  
 حين توسع الجامع الأزهر بالقاهرة وأحرز المسجد من المصنف فلا يجوز بيع الحبس لتوسيعه لذات أو في مكان (أو مرقا)  
 أي الحبس عليهم وجوبه من غير قضا على المشهور (يجعل عنه) أي الحبس الذي يبيع لتوسيع أحد الثلاثة (غيره) أي في حبس غيره (ومن  
 هدم وقفه) تعديا (عليه أعادته) (١) درس

على ما كان عليه ولا تؤخذ قيمته والراجح أن عليه قيمته كسائر المتلفات والنقص باق على الوقفية فيقوم قائمها ومهدهما وبؤخذ ما زاد على المتقوض ولا يلزم من أخذ القيمة جواز بيعه لأنه أمر جريه الحكم كاتلاف جلد الاخصه (٨٣) ثم شرع في بيان ألقاط الواقف

أورد الأولى في عدم تناول ويدخل فيه بناته الآن يجري عرف بلديا إطلاق الولد على الذكر خاصة (وبني وبني بني) لا يدخل فيه الحانف  
ودخل بنات أبنائه دون بناته كما هو ظاهر المصنف



وقيل يدخلون البنات في هذا الكافي **فله** (وفي دخول الحافدين قوله) **وقر** على وادى ولهم من نظر القربة ولهم حيث أضافه لضميرهم فيمنشئ الذكر والانثى بخلاف وادى وأولادى حيث أضافه لضمير نفسه فلا يدخل فيه ولا يستأذى به قاله في العرف وأولادى وعدم دخوله نظر إلى أنه لا فرق بين بأولاد وادى وبين أولادهم (قولان) تناول (الأخوة الاناث) ولو لم يكن في نسخة والأخوة الانثى أى تناول لفظ الاخوة الانثى منهم (و) تناول (رجال ٨٤) أخوتي ونسأهم الصغار منهم والصغيرة مواءة أفراداً وجمع لان الرادس الاول الذكور

الواقف والمأراذ: الواقف على الواجب يقابل معقوق أصل الواقف ومعقوقه والوسيل ولو بالجرم فما قبل من ولاقه العلق الأطفال بالكسر بالانحرار بالذات ومعقوق ومن ولاقه لاسله أو لفرقه كلفا وظاهر كلامه معده دخول المولى الاعلى وهو من أعنى الواقف وهو مذهب المحدثين ان تقوم فريته في ارادته (د) تناول (لومه عمت فقط) دون النساء ومن اوجب لعت عمت (د) تناول (طفل وصغير ومومي) في قوة وقف على أطفال أو أطفال فلان وصغارهم وصبيان

(من لم يبلغ) قال بلغ فلا شيء له (و) تناول (شأنه) حدث (بالقار) (الاربعين) أي تمامها (والا) بأن زاد على الاربعين (فكهل السنتين) (والا) بأن زاد على السنتين (فشجع) من قال فوقع على كهول قومي اختص به من زاد على الاربعين السنتين ومن قال على منابيحهم اختص به من زاد على السنتين نسبي العمر (وشمل) بكسر الميم وقصها أي قوة طفل وما بعده (هـ) (الانثى) فلا يختص بالذكر (كالأرثو)

يشمل الانثى لان المراء  
الشخص الامرل وهو  
من لا زوج له (والملك)  
لرقبة الموقوف (لواقف  
للاقتلة) من غروين  
وصوف فانهم الموقوف  
عليه واذا كانت الرقبة  
لواقف (فله) ان كان  
حيا (ولوارثه) ان مات  
(منع من يريد اصلاحه)  
اذا خرب أو احتاج  
للاصلاح وهذا اذا  
أصلحوه والافلس لهم  
التمنع وهذا في غير  
المساعد وأما هي فقد  
ارتفع ملكه عنها قطعا  
(ولا يفسح كراؤنا زيادة)  
اذا وقع بأجرة المثل  
وجبة فان وقعت بدون  
أجرة المثل وزاد غيره  
ما يبلغ أجرة المثل  
فصفت له ولو التزم الاول  
تلك الزيادة التي زدت  
عليه لم يكن له ذلك الا  
أن يزاد على من زاد  
حاشا لم تبلغ زادت من  
زاد أجرة المثل فان بلغت  
فلا يلتفت لزاد من زاد  
(ولا يقسم) من كراه  
الوقف (الاماض زمنه)  
ان يقسم ذلك قبل  
وجوبه لا يدعى ذلك إلى  
احرام من ولد أو اعطاه  
من لا يفتق اذا مات  
وهذا اذا كان الوقف

الطفل أو لادى وقوة أو صغارى أى أو صغارا أو لادى وقوة أو صبيان أى أو صبيان أو لادى (قوله من لم يبلغ) أى سواء كان ذكرا أو أنثى كما قال المصنف بعد (قوله) وتناول شأنه حدث بالقار (الاربعين) أى فإذا قال وقف على سبب قومي أو قوم فلا نأى أو على أحد انهم فانه لا يدخل فيه الا من بلغ ولم يجاوز الاربعين فان اذا بلغ الاربعين أخرجه منه (قوله) والافكهل أى ولا يمكن في الاربعين بان زاد عليه افكهل فان اذا قال وقف على كهول قومي أو قوم فلا يدخل فيه الا من جاوز الاربعين عاملا ولم يجاوز السنتين (قوله) وشمل الخ) فعل ماض فاعله ضمير عائدة على ما ذكرنا على جميع ما تقدم (قوله) كالارثو أى فى قول الواقف وقف على أرا من قومي أو قوم فلا نأى (فرع) لو قال وقف على بناتى أو زوجاتى مثلا وكل من تزوجت سقط حقها من تزوجت ممن سقط حقها عما يشترطه فان مات بعد ذلك رجع لها استحقاقها وكذلك اذا وقف على معينين وشروط من سافر منهم لم يل كذا سقط حقه فله سقط حق من سافر ذلك المثل فان عا درجع له استحقاقه (قوله) وهو من لا زوج له أى ذكر كراه أو أنثى (قوله) فله ولوارثه منع الخ) أى لانه ليس لاحد ان تصرف في ملك غيره الا بالذنه ولان اصلاح الغير منقطة لتصرفه معاملة بخلاف اصلاح الواقف فان الشان أنه لا يغيره من سألته انى كان عليها فان يمنع الوارث فلا ملام للمنع كذا قال عبيد بن خازم لا تضر من قال هذا والذي يظهر ان الامام ليس له أن يمنع من أراد التبرع باصلاح الوقف (قوله) وهذا أى منع الواقف ولوارثه لمن يريد اصلاحه اذا أصلحوه أى اذا أرادوا الوقف أو وارثه اصلاح الوقف (قوله) والافلس لهم المنع أى بل الاولى لهم كمن من أراد انهاء ما خرب لانهم من التعاون على النهي (قوله) فقد ارتفع ملكه عنها قطعا) قال في الفخر لا تنافي العلما على انها من باب اسقاط الملك كالعتق وقيل ان الملك لواقف حتى في المساعد وهو ظاهر المصنف ونحوه في التوادر وحاصل ما في المسئلة أن المنه وران الوقف ليس من باب اسقاط الملك وقيل ان من باب اسقاطه وحيفه فلا بحث الخلاف أنه لا يدخل ملك فلا يدخل في وقفه على الثاني ويبحث بالسفل على الاول وهذا الخلاف قيل في غير المساعد وأما هنا فهو اسقاط قطعا كما قال القرافي وقيل الخلاف يار فيها أيضا كما في التوادر فان قلت القول بأن الملك لواقف حتى في المساعد مشكل باقامة الجمعة فيها بالجمعة لا تقام في المملوك قلت ليس المراد ذلك الواقف الوقف الملك الحقيقي حتى تمنع إقامة الجمعة فيه بل المراد ملكه من الغير من التصرف فيه وهو المشارة بقول المصنف فله الخ تأمل (قوله) وجبة) أى مدة معينة نفد الكراه أم لا ومثل الوجبة المشارة التي تقدم فيها الكراه لو قال الشارح اذا وقع الكراه لازما لكان شاملا لهما (قوله) فصفت له) أى فصفت اجارة الاول والثاني الذي زاد سواء كان حاضر او وقف اجارة الاول أو كان غائبا (قوله) فان وقعت الخ) من هذا تعلم أن قول العامة الزيادة في الوقف حلال لمحمول على ما اذا كان مكرى بدون أجر المثل والا فلا يجوز الزيادة (قوله) ولو التزم الاول قلت الزيادة الخ) هذا محمول على غير العتد فانها اذا كانت بمثل وقف وقعت حارة بدون أجر المثل ثم زاد عليها شخص أجر المثل وطلبت البضايا الزيادة فاعلم ان هذا هو الظاهر اما اذا كانت الزيادة على من يدعى أجر المثل وطلبت البضايا بأجرة المثل فقلت فانها يجب بالاجل اه عبيد ويحتمل أيضا على ما اذا التزم الاول الزيادة بعد ان تمام المقدمع الثاني بأجر المثل ولا كان له ذلك انظر بن (قوله) ولا يقسم الاماض زمنه) ماض صفة لوصف محذوف هو ثواب الفاعل وزمنه مرفوع على أى ولا يقسم الاخراج أو كراه ماض زمنه وحاصله أن الحس اذا كان على قوم معينين وأولادهم فان الناظر عليه لا يقسم من غلته الا للغة التي مضى زمنها فان أجر الدار والأرض مدة فلا يفرق الاجرة الا بعد مضى المدة سواء قبض الاجرة من المستاجر بعد تمام الأداة وعملها المستأجر قبل تمامها (قوله) ان يقسم ذلك قبل وجوبه) أى بان عمل المستاجر الاجرة قبل فراغ مدة الكراه أو بعده (قوله) لا يدعى ذلك إلى احرام من يواد) أى قبل انقضاء مدة الاجارة وكذا يقال في قوة اذا مات (قوله) والعرف بقفرا) على معينين وأما لو كان على غيرهم كالقفرا بجزائنا فخر كراهه بالقد أى التجهيل والعرف للفقراء الامن من احرامهم يستحق واعطى لمن لا يستحق لعدم لزوم تعميمهم ومثل الصين الدرسون وخدمة المسجد

ونحوهم والواحد منهم كالأجرة بحسب ماعمل سواء كان الوقف خراجاً أو هلالاً (أو كرى نانظرمان كان) الوقف (على معن) كفلان وأولاده (كاستين) والثلاث لا أكثر وقيل الكاف استقصاء فلا يجوز أكثر من مائة كان على فقراء ونحوهم جاز كراء أربعة أعوام لا أكثران كان أرضاً أو عاملاً لا أكثران (٨٦) كان داراً ونحوها فإن أكرى أكثر من ذلك مضى إن كان نظراً ولا يصح فله ابن

القاسم ومحل ذلك حيث لم تكن ضرورة تقتضي الكراء لا أكثر مما تقدم كالأجر عدم الوقف فيجوز كراءه بما ينفعه ولو طال الزمن تكرر من عاماً أو يزيد بقدر ما تقتضي الضرورة وهو غير من ضاعه واندراسه (و) أكرى مستحق (إن مرجعها له كالغنى) ونحوها من الستين لطف القدر لأن المرجع له صورتهما حين على زيد داراً مثلاً على من عرو فأكرهاه زيد لعمره الفضة المرجع عشرة أعوام وهذا إذا لم يشترط الوافق مدة والأصل عليه (وإن بنى) أو غرس (بمحس عليه) ولو بالوصف كإمام ومدرس (فإن مات ولم يبن) شياً (فهو وقف) كالأوبى وقف فلا يورث عنه قل أو كراءه من أنه محمول له استحقاقه وارتبه بالفرصة الشرعية ومفهوم محس عليه أنه لو بنى أجنبى كان له ملكاً له نفسه أو قبته منقوضاً وهذا إذا كان المقصود من الوقف سكناهم ثم إن التفضيل بالسكن بالتخصيص وأما بالغة فهو ما بالزائدة إن قبلت الاشتراك أو بالتخصيص إن لم تقع الاشتراك فله خضنا المدوى هذا وما ذكره المصنف من تفضيل ذي الحاجة والعيايل بالغة والسكنى هو قول صنون وعبد بن الماورى صرح ابن رشد بشهوديته وفي المدونة يفضل الأعلى فإن كان فضل أعطي للأسفل وقال المفسر وغيره يسوى بينهم قال ابن رشد في أجوبة به العلي ورجمه النسي وقال أنه أحسن وقال ابن عبد السلام أنه أقرب ولكن القولان الشيران في المقب فقط كافي المدونة وأما من لا يهاط بهم فقال ابن عرفة يقسم ماعلى غم النصير بالاحتياجات ما قالها بن (قوله ولا يعطى النقي) هذا مفهوماً قوله أهل الحاجة وبعبارة عتي وفهم من قوله أهل الحاجة أن النقي

الحسب لا يحتاج إلا لأشرفه من غلته كالأوبى الناطراً وأصله (و) إذا وقف (على من لا يهاط بهم) كالفقراء وإنباءه لا يعطى السليل (أو على قوم أو عاقلهم أو على كراءه) أو ولد له ما وعلى أخوته أو بنى عنه (ولم يعينهم) بقوله فلان وفلان (فضل المولى) بفتح اللام مشددة تسمى الناطراً أي يقدم في المسائل الثلاث (أهل الحاجة والعيايل) انقراضاً لا جبراً ولا قصد الواقف الاحسان والارفاق في غلة

التي لا يعطى

فانه يسوى بينهم المذكور الاثنى والثني والفقر والصغرو والكبر والحاضرو والغائب (ولم يخرج ساكن) بوصف استحقاق فقر فاستغنى (الفقره)  
 ولوحجاجة لان العرب لا يحتاج في الابتداء كذا الوساكن الاول بوصف طلب علم ما لم يتزل (٨٧) الطلب فانه يخرج كالوسكن بوصف

ثم زال كاحداث قوى  
 أو صغارهم (الابشراء)  
 من الحبس أن من استغنى  
 يخرج لغیره فعمل  
 بشرطه (أو سرف انقطاع)  
 فأخذ غيره فان سافر  
 ليعود فلا يخرج أى  
 لا يسقط حقه وبه حبس  
 مقتضاه لا كراهة له ما لم  
 انتفاع لا منفعة وقيل  
 بركه الى أن يعود (أو)  
 سفر (بعد) بطلب على  
 الظن عدم عود مدته

### باب

### باب الهبة تخلك بلا عوض

(قوله) وبذل على ان المراد أى على أن مراد المصنف تخلك ذات وهذا جواب عما يقابل بال تعريف المصنف  
 لهية غير مانع لصدقته بتلك الانسحاب والطلاق وتخلك المانع والوكالة لانها تخلك التصرف وحاصل الجواب  
 ان مراد المصنف تخلك الذات بليل ما بالي يخرج ما ذكر (قوله) وهو متعلق بمحذوف أى والجهة عطف على  
 قوله الهبة تخلك بلا عوض (قوله) سواء قصد الخ) لكن اذا قصد المعطى والكسر بالعادة ثواب الا تخوف فقط  
 فهي صدقة اتفاقا وان قصد ثواب الا خر من وجه المعطى بالتميز صدقة عند الأكثر وعند الأقل ما أعطى  
 لها ما عاقره به (قوله) لان كلامه هو من الهبة مقسم أى ان الهبة تنقسم الى الهبة والصدقة وقوله  
 وليس كذلك أى لانه من تقسيم الشيء لنفسه والى غيره وهو فاعل ووجه الابهام أن السارد من كلامه  
 أن قوله ولثواب الآخرة الخ عطف على قوله بلا عوض (قوله) ويفترقان بالصدق والنية (أى) فانما قصد بتلك  
 الذات وجه المعطى فقط كان هبة وان قصد ثواب الا خر من سواء قصد وجه المعطى أيضا لم لا فهو صدقة (قوله)  
 وصحت الخ) اعلم أن أركان الهبة أربعة الموهوبية وحذف المصنف التصريح به هنا المعطى من قوله في  
 الوقف على أهل التملك فثبت طرفه هذانك كالحذف من الوقف النصريح بالواقف ليعلم من قوله هاتين له  
 تبرع بهما ان السابن كالشيء الواحد بل سائر التبرعات كذلك وأشار لركن الثاني وهو الشيء الموهوب بقوله  
 وصحت الخ ولركن الثالث وهو الواهب بقوله من له تبرع بهما وأشار لركن الرابع وهو الصيغة بقوله بصيغة  
 أو مفعوما (قوله) فلا تصح (ف) أى وفى كلب غير ما دون ذبه أى لان كلامهما بملك (قوله) ولا ملك غير  
 الخ) حاصلة ان هبة الفضولي باطله بخلاف بيعه فله هبة وان كان غير لازم بغيره للشيء التصرف في  
 المبيع قبل امضاء المالك المبيع لان هبة العبد ترتب أثره عليه من جواز التصرف في الموقود عليه والفرق  
 بين بيع الفضولي وهبة ما قاله الشارع من أن بيعه في تطهير عوض يعود على المالك بخلاف بيعته ومثلها  
 وقف وصدقة وعقبة حتى صدره احد من هذه الأربع من فضولي كان باطلا ولو أجاز المالك كذا كره خش

(الهبة) باللفظ المصدرى  
 دليل قوله (تخلك بلا  
 عوض) أى تخلك ذات  
 وأما تملك المنفعة فاما  
 وقف وأما هبة ان قصد  
 بمن ولو عرفه فلو ما جرى  
 ان قصد بصفة المعطى  
 بالفتح في داره فهو ما يدل  
 على المراد بقية كلامه  
 وتخرج بقوله بلا عوض  
 هبة الثواب وسواء  
 فالتعريف لهية غير  
 الثواب وتسمى هدية  
 وفى كلامه حذف تقديرة  
 لوجه المعطى بالفتح يدل  
 عليه قوله (ولثواب  
 الآخرة صدقة) وهو  
 متعلق بمحذوف أى  
 والتملك الثواب الآخرة

صدقة سواء قصد المعطى أيضا لا لولا قال المصنف تخلك ذات بلا عوض لوجه المعطى فقط هبة ولثواب الآخرة صدقة كان أين لان  
 كلامه هو من الهبة مقسم وليس كذلك وانما هي قسم من التملك أو الاعطاء والحاصل أن التملك كالحبس لهما ويفترقان بالصدق والنية  
 وتدخل الزكاة في تصرف الصدقة لان الصدقة تشغل الواجبة والمدبوبة وان كان المقصود هذا الثاني تقدم الواجبة (وصحت) أى الهبة  
 (في كل معلق) (لأواهب) فلا تصح في حواله ولا ملك غير مختلف ببيع لانه في تطهير عوض (ينقل)

أي يقبل النقل شرعا نوح (٨٨) أم الولد والمكاتب (عن له تبرع بها) وهومن لا يجز عليه نخرج السفيه والصبي ومن أحاط الدين

بجمله والسكران والمرضى والزوجة فمما زاد على الثالث لكن هبتهما ما زاد على الثالث مصصة موقوفة على الوارث والزوج كن أحاط الدين بجمله فأنما مصصة موقوفة على رب الدين وأما السفيه والصغير فباطلة كالرند ومعهربا عاتدة على الهبة والمراد منه أن تبرع بالهبة في غير هبة ثلثا لزم شرط النفي في نفسه كله قال من له التبرع بالهبة وقفا أو صدقة أي أن من له ذلك فله أن يهب ثلث الذات ومن لا فلا فالمرضى والزوجة إذا أوداهته ثلثهما مع لهما لأن إسمائات تنسبها به فلو لم يأت أنصف بقوله بها لورد عليه الزوجة والمرضى لانهم ليس لهما التبرع دائما كما هو المتبادر من كلامه لو لم يأت بما ذكر وبالغ على هبة الهبة بقوله (وان) كان المملوك الضابط للنقل شرعا (مجهولا) أي مجهول الدين أو القدر لهما أو لا أحدهما ولو خالف فله تبرع على الحقيقة (أو) كان (كأيا) مأذونا في اقتضاه أذيعه لا عاك (ودينا) انصحب هبته لمن هو عليه ونسبه (وهو) أي هبة الدين (إرمان) وهب (ن) هو عليه فلا بمن قبوله لأن الإبرام يحتاج إلى قبول (والا) يهمن عليه بل لغيره (فكارهن)

الدين

أي فكرهن الدين بشرط في صحة الاشهاد كذا دفع ذكر الحق أي الوثيقة على قول وقيل هو شرط كمال كالجعل يشترطه وينبغي من عليه الدين ولو قال فكرهنه لكان أظهر وشبه به وان لم يذكر في بابه لشهرته عندهم (و) ان (رهنا) أي (٨٩) مر هو نابض هته لاجنبي

حدث (لم يقض) أي  
لم يقضه المرتهن من  
الرهان (و) قدر أيسر  
واحدة) ويتيق دينه بلا  
رهن وانما انطقت  
الهيئة الرهن مع تأخرها  
عنه لانا لو انطقتاها  
لذهب الحق فيما جلت  
بمخلاف الرهن اذا  
انطقت له بطل حق  
المرتهن (أو) أعسر  
الرهان و (رضي)  
مرتهنه بهيته قبل  
قبضه وبيق دينه بلا  
رهن فان لم يررض المرتهن  
أحق بالرهن من  
الموهوبه هذه مقتضى  
العطف بأولكن الرابع  
أنه اذا رضى المرتهن  
بالبهية حصلت قبل القبض  
وبعده أيسر الرهان  
أو أعسر كان الدين بما  
يجعل كالعين والرهان  
أم لا يبيق دينه بلارهن  
(والا) بأن وجهه واهنه  
لاجنبي بعد قبض  
مرتهنه ولم يررض  
بهيته والحال ان  
الرهان موسر (قضى)  
عليه (يفك) أي الرهن  
ويجعل الدين (ان) كان  
بما يجعل كعرض حال  
أو ثابت أو وراهم ودفع  
الرهن للموهوبه ويجعل  
القضاء بالفك على  
الرهان ان وجهه لما يات

الدين ودفع البايع ذكر الدين • واعلم أنه اذا وهبه الدين وقام بذلك الدين شاهد واحد حلف الموهوبه  
لا الوهاب لان الشخص لا يحلف لنفسه غير ما تقرر • وان دفع المدين الدين الوهاب بعد العلم بالبهية ضمن  
ويؤخذ من قوله كمالهن صحة التصيير في الوطائف وهو ان يتعهد لئسان مال معلوم من خليفة أو مائة  
فصير لغيره وان كان ذلك التصيير غير مقابلة شي بل هبة أو مان كان في مقابلة شي يؤخذ في مقابلة  
التصيير فالنوع لا يبيع نقد بقدره نسيت (قوله الاشهاد) أي على البهية كالمدة في مسئلة رهن الدين بشرط  
الاشهاد على الرهن واشترط الاشهاد على الهبة انما هو اذا حصل مانع كوث الوهاب أو ان لا يشترط الاشهاد  
(قوله) وكذا دفع ذكر الحق) أي فانه بشرط في صحة الدين ورهنه وقوله على قول هو قول ابن عبد الحق  
وقوله وقيل شرط كمال هو ما في الوفاق المجموعة (قوله كالجعل يشترطه) أي بين الموهوبه أو المرتهن وبين  
من عليه الدين وطاهره ان شرط كمال يتوافق وليس كذلك ان دفع قبل ان شرط صحة أيضا فيها كافي بن (قوله  
وشبهه) أي رهن الدين وهذا جواب عما يقال ان المصنف لم يذكر رهن الدين في بابه وحجته قوله  
فكان الرهن اطلاقه على مجهول (قوله ورهنا) حاصل فقه المسئلة أن من رهن رهنا قد ين عليه ثم وهبه لاجنبي  
فان رضى المرتهن بهية الرهن ذلك الاجنبي هبت البهية مطلقا كانت قبل قبض المرتهن الرهن أو بعد  
قبضه كان الرهن موسرا أو مسعرا كان الدين بما يجعل أولا وان لم يررض المرتهن بهية الرهن ذلك  
الاجنبي فان كان الرهن مسعرا كانت باطلة وقت البهية قبل قبض الرهن أو بعده كان الدين بما يجعل  
أم لا وان كان الرهن موسرا فان وقعت البهية قبل قبض الرهن فهي صحيحة وان وقعت بعده فان كان  
الدين بما يجعل قضي على الرهان بفك الرهن ويجعل الدين ودفع الرهن للموهوبه وان كان بما يجعل يبيق  
الرهن لا يجلس فاذا قضى الدين بعده دفع الرهن للموهوبه والا أخذه المرتهن وبطلت البهية (قوله يصح  
هتبه) أي من الرهان (قوله وقد أيسر رهنه) أي بالدين الذي رهن من أجله ولو لم يررض المرتهن بهيته  
(قوله وبيق دينه بلارهن) أي لان عدم القبض مظنة نفي بطله في قبضه ولو صدق قبل هبة الرهان  
للاجنبي وما ذكره الشارع من بقاء الدين بلارهن وعدم قبضه هو ما في التوضيح من ابن الماز في المواق  
عن أنشب وابن الماز انما يضا له يجعله حق له الا ان باقيه الرهان نفقة وبحكمه في ابن عرفة أنظر بن  
(قوله لذهب الحق) أي حق الموهوبه فيما جلت (قوله لم يبطل حق المرتهن) أي لان الموضوع ان الرهان  
موسر فيجعل الدين أو باقي رهن نفقة (قوله وبيق دينه بلارهن) أي لمرتهنه بهيته وبقاء دينه بلارهن (قوله  
فالمرتهن أحق بالرهن من الموهوبه) أي ولو قبضها الموهوبه والظاهر انما اذا فضل من الرهن فضله زائدة  
عن الدين في هذه الحالة فانها تكون للموهوبه كذا قرر رضا العدوي (قوله هنا) أي التقييد بقيل  
القبض مقتضى العطف على ما قبله المقيد به والحاصل أن مقتضى العطف تخصيص الرضا عما قبل القبض  
لان موضوعه انه لم يقض فيقتضي انه اذا قبض لم يصح ولو رضى به المرتهن وليس كذلك (قوله كان الدين  
بما يجعل) أي بما يقضي بغيره وقوله كالعين أي مطلقا سواء كانت حالة أو مؤجلة من سبع أو من قرض  
وقوله والرهان أي اذا كان حالا وقوله أم لا أي وان كان لا يقضي بغيره كالعرض المؤجل والطعام من بيع  
(قوله وبيق دينه بلارهن) أي لمرتهنه بالبهية (قوله والا يقضي بشكه) هذا مفهوم قوله لم يقض والمسئلة  
بما كماله من كون الرهان موسرا كالمشارة الشارع (قوله والا فلا قضاء) أي والا يكن قالما بأنه يقضي  
عليه بفكه فلا يقضي بشكه على قول واحد وبيق لأجله ان حلف أنه لا يعطي بذلك خلا حل الاجل وقضى  
دينه دفع الرهن للموهوبه وان لم يقضه لمعسر طرأه كان المرتهن أحق به في دينه وبطلت البهية (قوله  
بعد الأصل) كأنه حذف الموصول يعني لما بعد الأصل على حد ما قيل في آسناءه أنزل النوازل النكاح  
أي الذي أنزل اليكم لاختلاف المنزل والاعبد لا يخبر بالأم (قوله فان حل الاجل وقضى الدين الخ) فان

(١٢) - (دوق رابع) يقضي عليه بفكه والا فلا قضاء وبيق لأجله ان حلف (والا) بأن كان الدين بما يجعل كعرض مؤجل أو  
طعام من بيع (يق) الرهن (بعد الاجل) ولم يعبر المرتهن على قبض دينه قبله ولا على قبول رهن آخر فان حل الاجل وقضى الدين أخذه

الموهوبه (بصيغة) متعلق بتلك ومراحمها ما دل على التلك حرمها كوهبت وبلكت دليل قوله (أو صفهما) أي صفهم معناها من قول كذا وفعل كذا بالغ عليه بقوله (وان) كان المفهم (يقول) أي متبناه والواضع حذف الباء أي مع قرينة على التلك (كثنية ولام) التكرار والافاضة فادامات الاب والام اختص الوهبه ولا تشاركه فيه الزوت وان لم يشهد بالتلك لان الصلة قرينة عليه ما لم يشهد بمجرد الامتناع بخلاف الزوجه وأم الولد (٩٠) فعموله على الامتناع فقط ما لم يشهد بالتلك (الابان) عطف على مفهومها الآخر المفهم

حل الاجل ولم يقصده لعمرا اخذ المرتين وبطلت الهبة (قوله بصيغة) أي بصيغة أي غلبت صاحب لصيغة (قوله) أي صفهم معناها أي دال على معناها الذي هو التلك وانما قلنا انما خرج ذلك المضاف دقعا لما يقال ان الذي يفهم الصيغة مفعلة أخرى بحيث فلا تنافي المبالغة وقد يقال لا داعي لذلك لانه لا معنى لفهم الصيغة الا لفهم معناها فامل (قوله) كثنية ولام أي كثنية أب وأم ولام مطلقا ذكر أو أنثى صغيرا أو كبيرا كانت الصلة حاضرة أو غائبة وتقصد شخص وعق في المفعول لانه هو الهبة والصلة فرض مسئلة والمراد ترتيب ولده بخلة أو لئلا يصاب فخره أو يكثر اعداءه ليركبها واستراة كتب بمحضرقها أو صلاح يحترس به أو يترن بها أو مقاتله كذا قرشنا قال بن وسبق من ذلك السكاح فيقول الاب فيه انه عارية في السنة كما تقدم لان السكاح شأنه ان يعارفه ذلك وغيره موصوف بالاسكاح بأن ذلك خاص في الاب يأنه الكرون السب فهو محمول في الهبة ما لم يكن موافقا له والا كانت كذا لكانت بن (قوله) ما لم يشهد بمجرد الامتناع أي ما لم يشهد بأن الصلة لولده على وجه الامتناع فان أشهد بذلك فلا تكون الصلة حينئذ هبة ولا تخلكا (قوله) بخلاف الزوجه أي بخلاف صلة الزوجه الخ وما ذكر من ان تخلة الزوجه محمولة على الامتناع ما لم يشهد بالتلك خاص بتلكها شيء وهي عنده وأما ما رواه له قبل البناء هبة من ثياب أو حلي فانه يحصل على التلك الا اذا سماه عارية والحاصل ان ما رواه له ان سماه هبة حصل على التلك أو عارية حصل على عدمه وان لم يسم شيئا فالاصل فيه التلك فالدار على القرائن والعادة انظر بن (قوله) وأم الولد) ما ذكر من ان تخلة أم الولد كثنية الزوجه في كونه يحصل على الامتناع ما لم يشهد بالتلك هو ما ارتضاه بن فاقلاه عن بعضهم لم يرض ما في عقب من أن أم الولد مثل الولد ان تخلة السد لها تحصل على التلك ما لم يشهد بالامتناع (قوله) اذا المفهم أعين (له) أي لصدة بالقول كذا هذا وهذا لتعليل المعلق على قسمهم أي لا يفهم ما قبل كل قول منهم وكل فعل مفهم وقول الابان مع قوله دار من جهة المفهم الا انه مستثنى عنه ونخرج منه (قوله) من البناء أي لا من السد لانه لا معنى له (قوله) مع داره أي الحال انه لم يشهد بالتلك (قوله) وكذا قوله أي الوالد لولده (قوله) أي تحصل الحيازة عن الواهب أي وتصل حيازة الموهوبه لشيء الموهوب اذا حصل اذن من الواهب بل وان بلا اذن من الواهب (قوله) التي هي شرط في تمامها أي فان عدم التزام مع كونها صحيحة (قوله) ولا بشرط الصور أي تسليم الواهب الموهوبه (قوله) تلك بالقول أي ويقضى بها ان كانت لمعنى على وجه التبر لا ان خرجت هرج الايمان بالتعلق (قوله) على المشهور وقيل انما غلب بالقض (قوله) القول والحيازة أي يقول الموهوبه وحيازة (قوله) ركن أي شرط في صحتها تبطل الهبة بعده (قوله) شرط أي في تمامها فان عدم التزام كان صحتها (قوله) (لبن محيط) وأولى اذا تأخر لقيام الغرامه وأغلبه لمعنى الاخص وهو حكم الحامك بخلق حاله القرواه (قوله) ولو بعد عقدها أي ولو طرأ الدين بعد عقدها (قوله) أم من أن يكون لسبقه أي أم من أن يكون الدين سابقا على عقدها لولا ولاحقا لها أو السلان في الاول باتفاق في الثانية على قول الاخير وهو المشهور (قوله) فهي بمعنى (ال) أي وهي متعلقة بتأخر (قوله) فلتأخر أي ولو كان الواهب ساهم في قيمه ما منع من موانع الهبة عندئذ أشبه وهذا أحد قول ابن القاسم وقال في المدونة الاول أن من كان الواهب ساهم في قيمه ما منع من موانع لاشتهور في كلام الشارع من كلام المصنفه من الدين لغير من هو عليه ثم نهى له من قوله قبل قبض الاول المصور بالانهاد ونفع ذكر الحق له ان كان على أحد القولين فالأبرام من الدين هو المحمول فان كان الأبرام

أهم من الفصل كأم وهو من البنات أي لا تكون الهبة بقوله لولده ابن هذه العروة دارا (مع قوله) أي الولد (داره) أي دار ولدي وكذا قوله اركب الدابة مع قوله دامت بغير ان العرف بذلك الا باسم عدم ارادة التلك وكذا المرادة قول ذلك لزوجها بخلاف الاخص يقول ذلك لقهر ثم يقول داره أو دابته محمول على التلك لعدم جريان التعليل المتقدم فيه ثم قوله والزوجه الباني قيمة متناهية متقوصا لانه عارية وانقضت جوت الاب والزوجه (رحم) الشيء الموهوب لتتم الهبة أي تحصل الحيازة عن الواهب التي هي شرط في تمامها (وان بلا اذن من الواهب ولا بشرط الصور (وأجسر) الواهب (عليه) أي على الخوفا أي على تمكن الموهوبه منه حيث طلبه لأن الهبة تلك بالقول على المشهور فله طلبها منه حيثما امتنع ولو عند حاكم لا يصير على تمكن

الموهوبه منها قال ابن عبد السلام القول والحيازة شران الآن القول ركن والحيازة شرط (وبطلت) الهبة (ان بعد تأخر حوزها (لبن محيط) حال الواهب ولو بعد عقدها فقول له من أي لشيئته وشيئته أم من أن يكون لسبقه أو لحوقه واللام محتمل أنها القاية فهي بمعنى (ال) وانها لتعليل فهي متعلقة ببطلت (أو وهب لثان وماز) قبل الاول فلتأخر لتقوى جانبها بالحيازة ولا قيمة على

الواهب الاول ولو جذا الاول في الطلب على المشهور (أو أعتق الواهب) قبل الحوز أو كاتب أو بر بطلت علم الموهوب به بعق الواهب أم لا (وأستوفى) الواهب الأمانة الموهوبه بأى حلت منه قبل الحوز بخلاف مجرد الوطه (٩١) فلا يثبت (والقيمة) على الواهب الموهوب

له في الفروع استلزامه  
أما استصحب (الواهب  
هذه) لشخص في  
سفره لعل هو به ثبات  
أو أورد سلكها (لمع  
شخص) ثبات (الواهب  
قبل وصوله أو وصول  
رسوله كانت لعين وأغريه  
فتبطل في الأربع صور  
لعدم الحوز قبل المانع  
(أو) مات الموهوب به  
(المعينة) أى الذى  
لقصد ما بعته دون وارثه  
سواء استصحب أو أرسل  
فتبطل لعدم القبول  
من الموهوب به وإن لم  
يشهد وبه فهم المعينة  
أولاً لقصد بعته بل هو  
وزرته كلعام على اليه  
لكنه مما لم تبطل عن  
المرسل اليه فشكون  
لغيرته فهذا أربع صور  
أيضا ومفهومه أن لم يشهد  
أنه أن شهد أنها الفلان  
حين الاستصحاب أو  
الإرسال أنها تبطل  
بموت المرسل اليه ويقوم  
وارثه مقامه ولا يثبت  
الواهب بل تصح في الثمانية  
أى استصحب الواهب أو  
أرسل لصديق الموهوب  
له أم لا وفى كل مات الواهب  
أو الموهوب لم يتر لمهم  
الاشهاد من قبل الحوز فقد  
استحل كلامه منوطا  
ومقوما وعلى ست

بعد قبض الموهوبه أو لاقاه يعمل بتصديق الدين ويشمل أيضا إطلاق امرأته على برأته لها من مؤثرت صديقتها  
ثم تبين أنها وحيته قبل ذلك لا تخوفه التفصيل المذكور فإن كانت أشهدت أنها وحيته لأجني ودفعته  
ذكر الصديق طلقا ثانيا وزمن الزوج مع مؤثرت الموهوبه المذكور وإن كانت لم تشهد لم تدفع الذم ذكر  
لأجني فإن الزوج يثبت عنه المؤثرت بما قبله منه وتطلق عليه ولا يشمل قوله أو وحيته لثان وحاز قبل  
الاول ما إذا وحب لثاني المنفعة فقط باعتارة أو إعدام وحاز المستعير أو الخدم بعد أن وحب أو لادته ومنفعته  
لشخص فإن الحق للموهوب له أولا في المنفعة والقات دون الثاني المسبق أن حوزا المستعير أو الخدم حوز  
للموهوبه وحسب ذلك لا يصدق أن الثاني سار قبل الاول (قوله ولو جذا الاول في الطلب) أى قبل هيما الثاني  
ولا يخالف هذا ما أتى في قول المصنف وأجده لانه ما دام الموهوب لثان (قوله على المشهور) راجع لقوله  
فلثاني ومقابلته ما في المدونة (قوله أو أعتق الواهب) أى ما وحيه سواء كان العتق ناسرا أو لاحلا (قوله  
بخلاف مجرد الوطه) أى الوطه الجرد عن الأيلاد فلا يثبت ومثل الهبة فيما ذكر الوصية فإذا أوصى بأشبه  
لشخص ثم وطيها فإن جلت منه بطلت الوصية والأفلا هذا هو الصواب ونص المصنف على ذلك فيما أتى  
خلاف لما أتى سبق تبعا لصح من بطلان الوصية بمجرد الوطه (قوله ولا قيمة الخ) اعلم أنهم قد اختلفوا في هذه  
الفروع الثلاثة القول بأن الهبة لا تلزم بمجرد الوطه مع تشوف الشارع والعري وتفتقر الثاني بالقض فلذا  
قبل بطلان الهبة فيها وعدم القيمة للموهوبه على الواهب (قوله ثبات الواهب) أى المستصحب أو المرسل  
وأما الوات الرسول قبل وصوله فلا يثبت (قوله أو مات الموهوبه) أى قبل وصول الهبة وقوله ثبات  
أو المعينة كان الصواب أن يقال ثبات هو والمعينة هي له بالارز فيهما العطف الظاهر على الضمير  
الاول وجبر بان الصلة على غير من هي في الثاني وأجاب البدوي أن الأمر سهل ففرض الاختصاص حتى  
الاول على قول ابن مالك وبلا فصل رد وفي الثاني على قول الكوفي لا يجب إلا إذا آمن اللبس (قوله  
المعينة) المراد المعين لها لعله وزهده وورعه لا هو وزنه (قوله أى الذى قصده بعته) أى ما يقول  
الواهب هي فلا بد أن كان صيا (قوله سواء استصحب) أى استصحب الواهب معه أو أرسلها مع رسول (قوله  
تبطل بموت المرسل اليه) الاول لم تبطل بموت الموهوبه سواء كان مرسل اليه أو مستصحب (قوله لانه قد  
أربع صور أيضا) أى في موت الموهوبه وسما لها أم لا أن يكون معنا أو غير معنا وفى كل أمان  
يستصحب الواهب معه أو أرسلها مع رسول ولم يشهد فيها فهذا أربع صور تبطل الهبة في اثنين منها وتصح  
في اثنين (قوله ولا يموت الواهب) أى كان الموهوبه معنا أو غير معنا (قوله على ست عشرة صورة)  
حاصلها أن الواهب أمان يستصحب الهبة معه أو أرسلها مع رسول وفى كل أمان تقصد الهبة عين  
الموهوبه أم لا وفى كل أمان يموت الواهب والموهوبه قبل قبضها فهذا ثمانية وفى كل أمان لم يشهد  
حين الاستصحاب أو الإرسال أنها الفلان أم لا فهذا ست عشرة صورة البطلان في ستة منها وصح  
المطوق الأربعة (٢) ومورتان من صور متطوق المعينة والصفة في عشرة وهي صور المفهوم (قوله في  
صحتك أو مرضك) فيه نظر والصواب كما في من ضرره على الصفة لأن التفصيل بين الأشهاد ودعمه اعتماد في  
الصحيح لا توقف صدقائه على الحياة والشهادة منزلة من أمان المريض فثباته نافذة من الثلث مطلقا  
أشهد لا فلا توقف معنى تبرع على حوز ولا على ما يفهم مقامه قال في المدونة وكل صدقة أو هبة أو حبس  
أو عتق بثلها المريض رجل بعينه أو لساكين فلم يخرج من يده حتى مات فذلك ثمانية من ثلثه كرساله أم  
بن (قوله ولم يشهد) أى ثلث الصدقة حين الدفع وانما صرح بقوله ولم يشهد مع أنه مستفاد من التنبه  
بالبطلان دفعات توهمه أنه تشبه في مطلق البطلان لا يصدق عدم الأشهاد (قوله أو غيره) أى كقضى أو جئت  
(قوله فتبطل) أى أو ما لو حصل المانع بعد تفرقة الجميع فقد قدمت (قوله أى أن كان المانع غير الموت

عشرة صورة ونسب في البطلان لعدم الحوز قوله (كان دعوت) في صحتك أو مرضك (لم يصدق عليك بال) لفقرك (ولم تشهد) حين  
البيع حتى حصل مانع من موت أو غيره قبل انقضاء وانقضاء من قبضه ويرجع جميعه أو ما بقي منه إلى أولائك بعد المانع فإن انقضاء



منه بعد الموت ختمته ان علم بالموت والاختلاف وسفهوم لم تشهد انه ان اشهد عن الحق لم يتصدق به مات المتصدق لم يتصل ويتفق من رأس مال الصحيح وثبت الميراث (لان ما عاوب) هبته بعد عقدها (قبل علم الموهوب) بالهبة أو بعد علمه ولم يقرط في حوزة فالا يتصل ويخبر في البيع وإجازته وأخذ الثمن (والأ) بأن باع بعد علم الموهوب له وتقرطه مضى البيع وإذا مضى (فالتن لم يعطى روي) المدونة (بفتح الماء) والمعطى بالفتح هو الموهوبه فالتن له وهو الرابع (وكسرها) فالتن للواهب وهو قول أشوب (أوسن) الواهب (أو مرض) بفتح سين عطف على التثبت بدليل قوله (٩٣) (واتصال بجمته) فتبطل الهبة ولو سارها الموهوبه حال المانع لان شرط الحوزة حصوله

قبله ولا يخلاف من ثلث ولا غير لوقوعها في الصحة فان لم يتصل بجمته بان اتفاق الجنون أو وضع المريض لم يتصل وبأخذها الموهوبه وهذا يقتضي انما توقف حتى يعلم يقين أو وضع قبل الموت أم لا وهو كذلك (أو روي) الواهب ودعيه (لودع) بالفتح (ولم يقبل) أي لم يحصل منه قبول (لموته) أي الواهب ثم ادعى بعده أنه قبل ونزاعه الوارث فتبطل لعدم الحوز ولم يعتبر حوزة السابق لتكرره كان فيه أساقيد كيد صاحبها فيه فكانها باقية عند جهل موته (وضع) القبول بعد موت الواهب (ان قبض) الموهوبه الشيء الموهوب (المعروف) في أمره لم يقبل أولا ثم علمه القبول بعد الموت (أو جد) الموهوبه (فيه) أي في قبض الهبة الواهب يسوقه حتى مات (أو) جن في تزكية شاهده) أي شاهد الموهوبه أو الشق

**قوله** ان علم بالموت والاختلاف فان تنازع الوارث والوكيل في العلم وعدمه فادعى الوكيل انه غير عالم بجمته وادعى الوارث انه غير عالم بجمته قال قول الوكيل المتصدق في العلم بالهبة بجمته فله شخص العدوى **قوله** ومات المتصدق أي قبل التفرقة **قوله** وتنفذ الخ أي وتعطى للقراءه وصدق المرق في التصديق بجمته ان كانت الصدقة على غير معين والام يصدق **قوله** من رأس مال الصحيح أي من كان مصحاحا حين الدفع **قوله** وثالث المريض أي من كان مرضا حين الدفع **قوله** ولم يقرط أي بان حذفي طلبها وقوله ويخبر أي الموهوبه وقوله في رد البيع أي وأخذ الهبة **قوله** فالتن له أي وهو قول منطوق وهو الرابع كما قاله الشارح والتوضيح يقتضي القياس خلاف الروايتين اذ الهبة تلمز بالقبول فكان القبول في قبض الموهوبه في احواله البيع وفي رد انهم راعوا قول من قال انما تلمز بالقبض وهو قول أهل العراق **قوله** عطف على الثمن أعني قوله ان تأخيره الخ **قوله** بدليل الخ أي وانما قيد بالمرض بكونه غير الجنون لتسببه في قوله وانفصل بجمته **قوله** لوقوعه في الصحة هذا شريفا لقدماء من أن المسئلة السابقة تفصروا على الصحة **قوله** أو روي لودع أي واستصحب حكم العارية حكم الوديعة **قوله** ثم ادعى بعد ما قبل أي ثم ادعى الموهوب به بعد موت الواهب انه قبله قبل موته والصواب أن يقول ثم أنشأ القول بعد الموت معتد على الحوز السابق كما يشعر به جعل المصنف موت الواهب غاية لعدم قبول المودع بالفتح فانه يشعر انه قبل بصدده وأولى ان انما يقبل أصلا وظاهر المصنف البطلان وان لم يعلم للموهوبه الهبة التي هو المودع بالهبة حتى مات الواهب وهو كذلك ولا يعتبر بعدم العلم وحاصل القول فبين وجه شأنه هو بصدده عارية أو وديعة أو بديعته انه علم الموهوبه وقبل في حياة الواهب وصحت الهبة بانفاق وان لم يقبل حتى مات الواهب فقبل بصدده أو لم يقبل بطلان الهبة عند ان القلم وصحت عند أشوب وان لم يعلم بالهبة حتى مات الواهب بطلت اتفاقا لا على روايه أن الهبة لا تنقزل لقبول كما نقله ابن رشد في رسم الوصية من مباح القربتين ونقله أيضا حلقو والقيلساني في شرح ابن الحامح فان وجه نص من هو في هذه بطلت بموت الواهب فقبل الحوز في الصور الثلاث اه بن **قوله** ثم بداه القبول بعد الموت أي بعد موت الواهب فأنشأ القول بعده **قوله** أو حذفيه من ذلك ما في المتن من وجه اتفاقه يمكن منه الموهوبه لا بعد موت الواهب صحت ذلك وزم **قوله** اذ كان كاهما أي ولو لمال زمن التزكية كما هو ظاهر **قوله** وأعتق الموهوبه الرقيق الهبة أي قبل قبضه من الواهب ثم حصل للواهب مانع **قوله** أو باع أو وهب الضمير فيها الموهوبه وقوله قبل قبضه أي من الواهب ثم حصل ذلك الواهب مانع **قوله** ولم ينزل فعله أي فصل الموهوبه من العتق والبيع والهبة منزلة الحوز فكان المانع انما حصل للواهب بعد حوز الموهوبه **قوله** قيد خبر مبتدأ محذوف أي وقوله وأعلن قيد الخ **قوله** في الآخر بن أي فالتن اذ أشبه الموهوبه على ما فعل من بيع أو هبة وأعلن عندل كما عمافه منهما **قوله** دون الاول أي وهو العتق فلا توقف صحة الهبة على إعلان الموهوبه بذلك عندل كما وما ذكر من رجوع القيد للآخر بن دون الاول نفع فيه الباطل **قوله** وظاهر المصنف أي هنا في التوضيح **قوله** بل ذكر بعضهم اختصاصه الخ المراد

الموهوبه حين أسكر الواهب الهبة فأعلم الموهوبه شاهدا واحدا بالتركية قد في تزكيتها فاشات الواهب قبل التزكية فتصح الهبة وأخذها اذ ان كاهما بعد الموت لتزكيت الحد في ذلك منزلة الحوز فالمراد بالشاهد الحسن (أو أعتق) الموهوبه الرقيق الهبة ولو لم يجل (أو باع أو وهب) الهبة قبل قبضه وان لم يقبضها المشتري أو الموهوبه فلا يتصل وينزل فعله ذلك منزلة الحوز (اذا أشهد) على ذلك (وأعلن) عندنا كم عمافه قيدي الأخيرين دون الاول لتشوف العريه وظاهر المصنف رجوعه لثلاثة

بذلك

وهو ظاهر كلام بعضهم  
أشأ ولا يعمل عليه بل  
ذكر بعضهم اختصاصه  
بالبهية فقط وظاهره أن  
الكتابة والتدبير  
لا يعتبران وهو كذلك  
(أولم يعلم) بالبناء للفعول  
ونائب الفاعل قوله  
(بها) أي البهية (الا)  
بعدمونه أي الوهوب  
له أي أن الموهوب له لم  
يعلمها في حياته ولما  
مات علم وأرثته فلا تطل  
وبأخذها الوارث وكذا  
أن علم سوا لم يظهره  
ودعى مات قام وأرثه  
مقامه (و) صم (حوز)  
مخدم عبداً بجهة سيده  
تصريحاً من أحد مدعيه  
(و) حوز (مستعير)  
للموهوب (مطلقاً)  
على البهية أم لا تقدمت  
الخلفية أو الاستعارة  
على البهية أو صاحبها  
أشهد على ذلك أم لا فلو  
مات الوهاب قبل مضي  
زمن الاستخدام أو الأمانة  
فلا كلام لأرثته وأما لو  
تقدمت البهية عليها  
فأطلق للموهوب في  
المنفعة فلا تأتي  
لواهب أخدم ولا أمانة  
(د) صم حوز (مودع)  
بالفتح وأدبته رهبها  
مالكها الغير (ان علم)  
بالبهية ليكون حائزاً  
للموهوب

بذلك البعض العلامة طئي حيث قال ولم أرقب الإعلان إلا في البهية فقط والحاصل أن الأشهاد لا يمتنع في  
الثلاثة وأما الإعلان فيعتبر في البهية اتفاقاً ولا يعتبر في العتق عند البساطي ويطي خلافاً لظاهر المصنف  
وهو لا يعتبر في البيع وهو ما قسم البساطي وظاهر المصنف لا يعتبر فيه وهو ما طي قاله لا يدفع من الأشهاد  
والإعلان اتفاقاً والعق لا يعتبر فيه الإعلان بل الأشهاد فقط خلافاً لظاهر المصنف وأما البيع فلا يعتبر  
فيه إلا الأشهاد عند طئي ويعتبر فيه عند البساطي (قوله) وهو ظاهر كلام بعضهم أراد به عتيق فاه جعل  
قوله أن أشهد راجعاً للثلاثة وقوله وأعلن راجعاً للآخرين ونسب عليه في المجمع (قوله) أن الكتابة والتدبير  
لا يعتبران وهو كذلك أي فإذا كان الموهوب في العبد أو دبره قبل أن يقضيه من الواهب ثم حصل الواهب  
مانع فإن البهية تبطل ولا تعتبر الكتابة والتدبير فليس كالعق كذا قال الشارح تبعاً لعيني وفيه أن  
الكتابة دائمة بين العتق والبيع فقبل انهما عتق وقبل انهما بيع وقبل انهما عتق معلق وكل منهما كلف في  
هبة البهية والتدبير عتق مؤجل فالحق أن الكتابة والتدبير كذلك كذا قررنا في جتنا العدوى (قوله) أولم يعلم  
بها (لا بعد موته) أي لم يقض عليها (لا بعد موت الموهوب) والمتصف بالمعلم هو وارثه لا هو لم يعلم أم لا بعد  
موته ولا يصح قراءته يعلم بالبناء للفاعل ويجعل ضمير الفاعل قائداً على الموهوب وهو ضمير موته لواه لان  
الحكم هنا السلطان فلا يصح أن يحصل كلام المصنف بهذا الصورة لأن كلامه في البهية (قوله) فلا تطل  
وبأخذها الوارث) أي لقيامه مقامه في القبول وهذا حيث لم يقصد عينه والابطل والحاصل أنه تارة تقوم  
قربة على قصد التميم ولا شك أن القربة المطالبة وتارة تقوم على قصد عين الموهوب ولا كلام لأرثته وعند  
الشك يرجع المصنف على أنه بمنزلة ما إذا قامت قربة على قصد التميم وبهذا قررنا المساوي والشيخ أحمد بابا  
(قوله) وكذا ان علم أي وحيداً فلا مفهوم لقوله أولم يعلمها وقوله وكذا ان علمها أي وكذا ان علم الموهوب  
له بالبهية فلم يظهره رضى مات ولو كان ترك قبضها بغير بطاوة لكان (قوله) صم حوز مخدم ومستعير  
صورته أخدم شخص عبداً أو أمانة مديونية وحازة زينة ذلك الشخص وهب عبداً لمذكور  
لغيره فاه صم حوز زينة الخدم والمستعير لغير الموهوب به بحث إذا مات الواهب والعبد في حوز الخدم أو  
المستعير قبل أن يقضيه الموهوب له لم تبطل البهية وإنما صم حوزهما لأن كلاهما حازة لنفسه وحوز نفسه  
خروج من حوز الواهب والخروج من حوز الواهب يكفي في حوز الموهوب ومحل صحة حوز الخدم والمستعير  
للموهوب إذا أشهد الواهب على البهية كما قال ابن شاس ولا فلا تطل من (قوله) أو صاحبها) أي بأن لم  
يفصل بينهما زمن كثير هذا هو المراءى عدوى (قوله) أشهد أي الواهب على البهية أم لا الأولى حذف هذا  
التعجب وإداله بقوله رضى بالجنون للموهوب أم لا لأن أشهاد الواهب على البهية شرط في صحة حوزهما  
للموهوب كما عرفت والحاصل أن حوز الخدم والمستعير للموهوب به صم مطلقاً على البهية أم لا تقدم  
الاستخدام والأمانة على البهية بغيره أو كثر رضى بالجنون للموهوب به أم لا فلا يصح بقوله لما لا يجوز للموهوب  
به بشرط أن يشهد الواهب على البهية والأم صم حوزهما وما ذكره المصنف من الإطلاق هو المتخذ خلافاً  
لبعض شيوخ عبد الحق حيث قيد صحة حوزهما بما إذا أعلا بالبهية ورضى بالجنون ونسب المواقف هذا  
التقيد لعدم سهولة حوزها كما قال طئي لأن المدونة ظاهرة الإطلاق ولا تقيد فيها (قوله) فلا كلام لأرثته  
أي لا يطلان البهية ولا الإعدام ولا الأمانة وحديثي البهية بالختم بالفتح أو المستعير حتى تم  
المدونة بأخذ الموهوب (قوله) فلا تأتي الواهب أخدم ولا أمانة) فإن فرض أن الواهب أطاع واستخدم  
فقبل قبض الموهوب البهية صم حوز الخدم والمستعير كالودع (قوله) أن علم البهية) أي سوا رضى  
بجوز للموهوب أو لم يرض فلا يشترط إلا علمه فقط كما هو ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم في العتبية  
خلافاً لما عني من اشتراط كل من العلم بالبهية والرضا بالجنون في صحة حوز المودع أكثر من والفرق بين  
المودع وبين الخدم والمستعير على ما نسب عليه المصنف من الإطلاق فبما أن الخدم والمستعير حازا

لان لم يعلم انه قبل علمه حافظ الواهب وبعد صراخا له وهو ربه وغيران القاصم لم يشترط علم المودع بل قال بصفة حوزة مطلقا  
 كالخدم والمستعير ورج ايضا فاولم يعلم المودع بالهبة حتى مات الواهب لم تبطل (لا) يصح حوز (غائب) لشيء وهو ملكه لغيره علم اولم  
 يعلم حال ملكه لان الغائب لم يقبضه للموهوبه ولا امره الواهب بذلك وقوله ولا امر بذلك بقدر ما لو امر به لم يلزم ان يرضى القاصم  
 بالحوز للموهوبه وبصر كالخودج (د) (٩٤) لا حوز (مرتهن وبسناجر) بالكره فيها للموهوب له الا ان يرضى فان

مات الواهب فالمرهن  
 لورثته لم يأن يقبضوه  
 وأن يتركوه المرتهن  
 وكذا الشيء المستأجر  
 والفرق بين المستأجر  
 والمستعير أن الاجارة في  
 قطعه موصوفة ما لانه في  
 لازمة للمستأجر ليس  
 له الرجوع عنها بخلاف  
 العارية فليست لازمة  
 المستعير فله الرجوع  
 عنها فلذا كان حوزة  
 حوزة للموهوبه وأيضا  
 يد المجرى ماله في الشيء  
 المستأجر يقبض أجرته  
 ولذا لو وهب الاجرة  
 للموهوب قبل قبضها  
 من المستأجر صح حوز  
 المستأجر لعدم حوزان  
 يد الواهب كما أشاره  
 بقضوه (الان يهب)  
 المؤجر (الاجارة) أي  
 الاجرة قبل قبضها وأما  
 لو وهبها بعد قبضها من  
 المستأجر فلا يكون حوز  
 المستأجر حوزة للموهوب  
 له (ولان رجعت)  
 الهبة (اله) أي إلى  
 وأنها (بعده) أي بعد  
 حوزها للموهوب له

لنفسهما ولو قال لا يجوز للموهوب له لم يلتزم لقوله ما الآن مسلما لها من المنافع وهما غير قادرين على  
 ذلك لتقدم قبولهما ولا يقدران على رد ما قبله لانه أشده عطية منها الملك فلا يلزمه قبولها فصار حوزها  
 معتبرا معتد به والمودع لو شاء ان لا يخذلها وعنى لا أحوزة لث (قوله) لان لم يعلم) أي لان لم يعلم المودع  
 بالهبة حتى مات الواهب فتبطل الهبة ولا يكتفى بمجرد حوز المودع (قوله) فاولم يعلم الخ) تقرير على القول  
 بصحة حوز المودع مطلقا (قوله) لا يصح حوزة غائب) أي على المشهور وهو مذاهب ان القاصم في المدونة  
 نقلها مات الواهب قبل خلاصه من الغائب كان لورثة الواهب (قوله) أي ان يرضى القاصم بالحوز للموهوب  
 له) فظاهر صحة الحوز عند أم الواهب الغائب بالحوز للموهوبه ورضا القاصم بالحوز سواء كان الموهوب  
 له حاضرا أو غائبا وهو كذلك فاعا كان غائبا وأما ان كان حاضرا فربما اختلف في خلافه انظر في بن وأما  
 اذا قال الواهب الغائب لا تدفعها للموهوبه الا بالذم لم يكن حوزا اتفاقا (قوله) وبصر كالخودج) أي في  
 كتابة حوزة وان كان المودع لا يشترط فيه الرضا كما هو ظاهر كلام المصنف (قوله) وكذا الشيء المستأجر  
 أي اذا مات الواهب قبل انقضاء مدة الاجارة فانه يكون لورثته ولا شيء للموهوبه لبطان الهبة (قوله)  
 والفرق بين المستأجر والمستعير) أي حيث قبل بعدم صحة حوزة الاول للموهوبه وبصفة حوزة الثاني  
 له (قوله) بخلاف العارية الخ) ان قلت المرتهن قادر على رد الرهن وبقاؤه به لارهن فكان مقتضاه ان  
 حوزة يكتفى قلت المرتهن وان كان قادرا على رد الرهن فكأن المستعير قادر على رد العارية لان المرتهن انما  
 قبض كقول في نفسه بخلاف المستعير فانه وان قبض لنفسه لكن لا يفتقر في قبضهما (قوله) ولا ان رجعت  
 الخ) أي ولا يصح حوزة للموهوبه ان رجعت الهبة للواهب بعد حوزة للموهوبه بقرب وظاهره سواء كان  
 لهبة غلة أم لا وهو المصوب وتقييد المواقف له عاذا كان لها غلة فقد رده على (قوله) بمعنى الخ) أي وأما اذا لم  
 يحصل له مانع فله موهوبه استردادها الصم حوزة فالتى تبطل في الحقيقة رجوعها الواهب اعطاه الحوز  
 فقط اه بن (قوله) أو رفق بها) بالنسبة للفاعل كالفضل الذي قبله لان في كل منهما ضمرا مستترعا اذا على  
 الموهوبه كما أشاره الشارح (قوله) قرب الخ) تنازعه عن أجورها ورفق بها (قوله) وحصل مانع) أي  
 للواهب قبل رجوعها للموهوبه (قوله) في الصورتين) أي صورة الاجارة والارفاق (قوله) فان تلك الحيانة  
 أي الحاصلة من الموهوبه أولا (قوله) وبأخذها من الواهب جبراعله) أي لاجل أن يصح حوزة وتم له  
 الهبة (قوله) بخلاف رجوعها له) أي لا الواهب وقوله عاذا رأى اجارة أو ارفاق (قوله) بعد مضي سنة من  
 حوزها فلا تبطل) أي اذا حصل الواهب مانع قبل رجوعها للموهوبه وما ذكره من عدم البطلان مقيد  
 عاذا كانت الهبة لغيره محبوره وأما الهبة محبوره فتبطل رجوعها الواهب مطلقا ولو بعد عام كالان الماوا  
 وهذا المظن بقية ارضها ان رجعت بشرط بقية غيره ان المحبوره وغيره وساقى علم البطلان في الرجوع بعد عام  
 وعلى هذه الطر يقع قول المصنف وهو أن لب وبها جرى القول انظر للمواو اه بن وأعلم مثل الهبة  
 الصدقة في الصمتين المذكورين أي رجوعها سماعين قرب أو بعد وهذا اختلفا لارهن في بطل رجوعه  
 لارهن ولو بعد سنة من حوزة وأما الوقت ان كان له غلة فله بطل رجوعه الواهب ان عاد له عن قرب لانه  
 بعد كل هبة والصدقة فان لم يكن له غلة كالكتب فانه لا تبطل رجوعها ما عاد له بعد صرفه ولو عن قرب وأما اذا  
 استمر تحت يده ولم يصرفه حتى حصل المانع فانه بطل وقفه وقدم ذلك (قوله) فلا تبطل) أي اذا حصل

(بقرب) من حوزة بان يكون الرجوع قبل سنة فلا تقسم الهبة بل تبطل معنى أنه لو حصل الواهب مانع  
 قبل رجوعها للموهوبه لم يقض له بأخذها بل بعدمه ثم ين رجوعه له بقوله (بان أجورها) الموهوبه الواهب (أو رفق بها) أي أعطاها  
 لواجبها على وجه الفرق كالعارية والمرعى الاخذ من قرب حوزة لها لو حصل مانع في الصورتين فان تلك الحيانة تسمى كالعدم وبطل صفة  
 وأما اذا لم يحصل مانع فلا تبطل وبأخذها من الواهب جبراعله وتم الهبة وذكر مفهومه قرب بقوله (بخلاف) لرجوعها له عاذا كر بعد  
 مضي (سنة) من حوزها فلا تبطل كان لها غلة لم لا يقر له مدة الحيرة

الواهب

(ورجع) الواهب ادار متلاوها (مختصاً) من الموهوب به بعد سوزها بان وبعد ادارت خالية (٩٥) فكسها ولم يصلم الموهوب به بذلك

(أو) رجع الواهب  
(ضيفاً) اذ ازال الموهوب  
له (فات) الواهب في  
الدار الموهوبه فلا  
يتصل الهبة في جميع  
ما تقدم رجع عن قرب  
أو بعد (و) ص (هبة)  
أحد الزوجين لا آخر  
متناها وان لم يرفع يد  
الواهب عنه لفرضه  
والمراد بالمتاع ما عدا  
دار السكنى فيشمل  
انخادم وغيره وأما دار  
السكنى فمقتضاها  
أشارة بقوله (و) صحت  
(هبة زوجة دار سكنها)  
زوجها لا العكس) وهو  
هبة الزوج دار سكنها  
لزوجته فلا يصح لعدم  
الحوزة لدار السكنى للرجل  
للاسرة فانها تتبعه  
وعطف على قوله لا  
العكس قوله (ولان  
بقت) الهبة (عنده)  
أي عند الواهب حتى  
حصل مانع من موته أو  
حاطة من أو غير ذلك  
فتشطل لعدم الحوزة  
وهذا معلوم بمقدمه  
أعلاه لرب عليه قوة  
(الا) أن يهب وللمن  
أب أو وصى أو مقدم  
فاضل (لمجوده) الصغير  
أو السفينة أو الجنون  
فلا يتصل ان بقت  
عنده حتى حصل

الواهب مانع قبل رجوعها للموهوب (قوله) أو رجع مختصاً من الموهوبه (الواقع في كلامهم مختصاً  
عند الموهوب لانه في المواقف من ابن المازن إذا حاز المصطفى الدار وسكن ثم استضافه المصطفى فأنشأه أو  
مرض عنده حتى مات أو اختفى عنده حتى مات فلا يضر ذلك العطية اه) وهكذا في كلام ابن شمس وغيره  
أيضا وسنذكره في المواقف من أن يقول عند مدله قوله من الموهوبه اه) بن وقد يقال ان الشارع أشار  
إلى أنه لا فرق وان ما وقع في كلامهم سبعين فتأمل (قوله) أو ضيفاً أو زائراً) ازاله أو الفاصلة أو  
وأما الصنف فهو من زل عند التصديق وقت أو سوج فليس فاصداً ابتداء بخلاف الزائر (قوله) وصح  
هبة أحد الزوجين لا آخر) أشار الشارع بتقدير صرح إلى أن قوله وهبة أحد الزوجين مرفوع عطف على  
فاعل صح وقوله متناهاً أي من متاع البيت كالفرش والخاص والخادم (قوله) وان لم يرفع يد الواهب عنه) أي  
بشرط أن يشهد عليه وحاضره أنه هبة أحد الزوجين لا آخر شي من متاع البيت لا يتقرر بخلافه حتى تشهد  
الواهب على الهبة وحصل المانع وهي في حوزة من يضر وأما هبة أحد ما لا خرساً غير متاع البيت لعبد  
الخارج والدارم والعقار غير دار السكنى فلا يهدى من الحيوان والخلق أيضاً بالزوجين إلا به لانه الصغير والام كذلك  
لزوجها وأما الخرس الذي يرضى الحيوان بعينه المندم والخلق أيضاً بالزوجين إلا به لانه الصغير والام كذلك  
فلا يتقرر بخلافه حتى تشهد على الهبة وحصل المانع وهي في حوزة من يضر وكذلك ألقى بالزوجين هبة أم  
الولد لبيدها وهبته لها فإذا هبها أحد فلا أحد لها فلا يضر من متاع البيت فلا يتقرر بطريق (قوله) فيشمل  
الخادم وغيره) أي كالفرش والخاص والحيوان والنبات فإذا هب أحد هبة لخاصة متناً من ذلك وأشهد  
على الهبة ومات الواهب ولم يحصل حوزة كانت الهبة حصصه وفي قول الشارع والمراد بالمتاع ما عدا دار السكنى  
فيشمل الخادم وغيره نظراً لهذا الشامل الدارم والدارم أو غيره من الخراج والعقار غير دار السكنى وهو هبة  
كأكلت (قوله) وصحت هبة زوجة دار سكنها الزوجها) أي وأولادها ولو استمرت سكة فها حتى ماتت إذا  
أشهدت ولو شرطت أن لا يضر حواشيها وأن لا يبيعها فقال ابن رشد في فوائده أصح من العتية لا يجوز  
ذلك ولا يكون سكنها معها فهاحياتة اه) وبهذا إذا ذكره عجم من هبة الهبة بشرط المذكور  
اه) بن (قوله لا العكس) وهبة الزوج لزوجته دار سكنها فلا يصح إذا استمرسا كنهانها معاً حتى  
مات وهذا إذا كانت الهبة مجردة عن ثابته المعاوضة وأما الالتزام الزوج لزوجته الصرية ان أسلمت فلا دار  
السكنى فيها معها تكون لها فأسلمت فهي لها ولو مات قبل الحوزة لان ذلك معاوضة فله ابن حبيب عن ابن  
المجشون وعيسى عن ابن القاسم وابن أبي حازم في المدونة ورجعه ابن رشد وابن الحاج وقال مطرف لا بد  
من الحوزة لان ذلك عطية فله ح في التزائم اه) (قوله) ولا ان بقت الهبة) يعني النسي الموهوب (قوله) يتصل  
لعدم الحوزة) أي إذا لم يعلم الموهوب بها أو علمها لم يثبت في طلبها حتى يحصل المانع أما ان بعد فلا يتصلان كما  
من (قوله لا يصح) هذه الاستثناء من محذوف أي ولا ان بقت عنده بالنسبة لكل شخص موهوب به الا  
لمجوده (قوله) حتى حصل المانع) أي قبل رشد المجبور (قوله) لانه الذي يجوز له) عليه لعدم الطلاق وقوله  
حيث تشهد على الهبة بشرط في عدم الطلاق (قوله) وان لم يحضرها لهم) أي وان لم يحضرها في الهبة لاشهد  
ففي قال الولي للشيء أو شاهد أو أي وصيت كذا المحموري كفي سواء أضرعه له بلشه دواعي عنه أم لا فلا  
يشترط احضاره لهم ولا معانيتهم حوزة أو في لهم (قوله) ولا صرف الفلانة) عطف على المعنى أي لا يشترط  
احضاره أو لا معانيته لغيره ولا صرف الفلانة (قوله) على المعتد الذي يرضى العمل) مقابلة عدم  
الطلاق مقيد بصرف الولي الفلانة في مصالح المصور وعنه فان كان بصرف فإي مصالح نفسه بطلت فالبه  
كله ليس لا فرق بينهما في هذا وهذا القول المتقابل هو الذي رجحه ابن سائون وابن رجال في حاشية الصفحة كما في  
بن وأعلم ان الولي أذواه لمجوده فله حوزة فان بلغ رشداً فلا يبلغ رشداً حاز لنفسه فأن بلغ رشداً  
ولم يجرئ نفسه وحصل مانع الواهب بطلت لان بلغ سقياً أو حصل المانع وهو صغير فان جعل الحال ولم

المانع لانه الذي يجوز له حيث تشهد على الهبة وان لم يحضرها لهم ولا عاينوا الحيابة ولا صرف الفلانة على المعتد الذي يرضى به العمل

(الا) أن يهيه (مالا يعرف بعينه) من معدود وموزون أو مكيل أو كعبد من عبدة أو دار من دور ونحوه ولو زود وجد فلا تصح هبة وصارت هبة مضمرة (ولو ختم عليه) مع فائه عند موته لا بد من إخراجها عنه قبل المانع (و) (الاد) ارسكانه (لأنه) تصح هبة المضمرة إذا استرسا بكنة بها حتى مات (الآن بسكن) الواهب (٩٦) (أقلها) وبكرى له (أي) لم يمسره (الكثر) منها تصح الهبة في جميعها فتكون كلها

بدر هل بلغ رشدا أو سفيها وإلحال أن الواهب حصل له المانع بعد البلوغ وقولنا والعتداء يحمل على السفة وحسنه فقصم الهبة لما تقدم من الرشد لا ثبت الاستفاضة فيحمل على السفة عند حلول الحال (قوله) (الآن يهيه) أي الآن يهب الولي المضمرة وقول المصنف ألا ما يعرف الخ استثناء من محذوف بعد المشتق قبله وهو قوله (المضمرة أي) فيجوز له كل شيء إلا ما يعرف بعينه (قوله) من معدود وموزون أو مكيل (أي) سواء كان طعاما أو غيره ككتاب (قوله) أو كعبد من عبيد الخ) فإذا قال وحببت لم يمسره عبد من عبيدي أو دار من دورى أو بقر من بقرى واستمر واضعا بد على ذلك حتى مات ولم يعينها بطلت (قوله) ولا بد من إخراجها عنه قبل المانع (أي) لا بد من هبة الهبة من إخراجها عنه حتى قبل المانع فإذا جعله عند أخيه حتى قبل المانع هبت الهبة سواء أخرجها غير محترم عليه أو محترم عليه خلافا لما ظهر عن حيث قال بخلافه حتى عليه ونحوه لا حتى قبل موته فانها تصح فانه يقتضى اشتراط التلف إذا أخرجها لا حتى قبله (قوله) والادار سكانه (أي) إذا سكنها كلها فقولها الآن بسكن الخ استثناء منقطع كذلك وفيه نظر بل هو متصل لأن المستثنى منه تام متناول له لا مفهوم لقوله دار سكا من المراته سكن تلك الدار بعد الهبة إلى أن حصل المانع سواء كانت معروفة بالسكن قبل الهبة أم لا والحاصل أن ظاهر المصنف أن هذا التفصيل خاص بدار السكنى وليس كذلك بل هو بارى هبة الدار مطعنا بل وكذا الشب ليسها وبعضها وكذا ما لا يعرف بعينه الذي حاز عند غيره إذا أخرج بعضه وبقي ذلك في يد غيره فلا بد من البيان أنه بن (قوله) إذا استرسا كتبها حتى مات (أي) أعطها لمن السكنى مع وجوده كتر (قوله) خلافا لظاهر المصنف (أي) يقتضى أن الاخلاء من شواغل الواهب من غيرا كراهة بسكنه المضمرة عليه والحاصل أن قول المصنف ودار سكا هلف على ما لا يعرف بعينه فظاهره أن دار السكنى لا بد من إخراجها من بعده لا حتى يجوزها تسلا مالا يعرف بعينه وهو غير صحيح بل الدار على إخلاها من شواغل ومعاناة البنت لها كذلك سواء بقيت تحت يده أو أكرها أو دفعها لأجنبي يجوزها كما لا يمتطى والجزم يرى وإن عرفت ونحوه فليأخذ في وثائقه ففصل أن دار السكنى تفرق من غيرها في هبة الولي المضمرة فان دار السكنى لا بد من إخلاء الولي لها من شواغل ومعاناة البنت لتخلط بأسوأ أكرها أم لا ومثلها للموس وأما دار السكنى والموس فيكنى الإشهاد بالصدقة أو الهبة وإن لم تعان البنت الحياة فلا شاهد بالصدقة يعنى عن الحياة بها لا يسكنه الولي ولا يلبسه (قوله) ولو بلغ رشدا ولم يمسره بعد رشده هذا يقتضى أنه بعد رشده لا يحتاج إلى أن يجوز لنفسه وإن حوز الإبه الحاصل في سفره كاف وليس كذلك بل إذا بلغ رشدا لا بد من إنشاء لحوز نفسه فان لم يمسره لنفسه وحصل المانع قول بطلت فالأولى للشارح أن يحدد قوله رشدا ولم يمسره بعد رشده انظر بن (قوله) فما حاز الولد ولو لم يصح ومالا فلا (أي) وما لم يمسره الولد بل سكنه الأب فلا يصح قال بن وفيه نظر فان الذى بن عرقه عن بعض شيوخه بسكنه الخ أنه أن سكن الأب الأقل صح جمعها ولو كان الولد كبيرا وإن سكن الأقل بطل الجميع أن كان الولد صغيرا وبطل ما سكنه فقط أن كان الولد كبيرا وأصلها جمعها كان الولد كبيرا أو صغيرا وإن سكن الأقل بطل الجميع أن كان الولد صغيرا وبطل ما سكنه فقط أن كان كبيرا فإذا القسم وهو محل إقرار الكبير من الصغير خلافا للشارح (قوله) وكذا المؤقت بأجل معلوم) انما خرج هذا الاله ليس من مؤقتا بجهة المعطى بالفتح (قوله) فاجارة فاسدة) أي تفسيد ما بأجل يجوز وهو حية المعطى بالفتح (قوله) الحكم بأشفاقها) أي المعمرى لانه ليس إنشاء واحدا بالتلفيق المنفعة بل بتجديده (قوله) لا تكون عمرى حقيقة) أي أصلا لا بل عمرى مجازا أي وكذا يقتضى أنها أدم تقيد بالمرى بل مدة كالى قدوم زيد

المعصور (وإن سكن النصف) منها أو كرى المصور النصف الآخر (بطل) النصف الذى سكنه (فقط) وضع النصف الذى أكرهه ثم راجع الذى يقسده النقل أن العبرة بأخلاء النصف الذى لم يسكنه من شواغل الواهب وإن يذكر للمعصور خلافا لظاهر المصنف (و) أن سكن (الكثر) أو كرى له الأقل (بطل الجميع) وموضوع نفسى فى المصور ولو بلغ رشدا ولم يمسره بعد رشده وأما لو هب دار سكا لولده الرشيد لما حاز الولد ولو قبل صح ومالا فلا كالأجنبي والوقف كالهبة والصدقة يمسرى فيه التفصيل المذكور (وحازت المعمرى) وهى كما قال ابن عرفة تخلط عرقه من متعة حية المعطى بغير عوض إنشاء بغير تخلط الذات بعرض وبفسره وخرج بقوله حية المعطى أي بفتح الطاء الوقف المؤبد وكذا المؤقت بأجل معلوم ثم رده على الوقف على زيد مدة حياته وخرج بقوله بفسره

عوض ما إذا كانت عوض فاجارة فاسدة وبقره إنشاء الحكم بأشفاقها وقوله المعطى بالفتح يقتضى أنها إذا كانت حية المعطى بالكسر لا تكون عمرى حقيقة وإن جازت أيضا كعمرى زيد لأجنى منها وإنما كانت حقيقة في حية المعطى مثلا

بالفتح لانها التي تنصرف لها الام عند الاطلاق فلو قال اعزتك او اعزتك زيد اذ زى جعل على امر المولى بالفتح وحكمه الملبس وغيره  
جاءوا لبيان ان قوله لا يخرج الا في قوله لا رقي ولا يشترط فيها ان يفظ الاعمار بل مادل على ذلك المصلحة في غفارا وغيره مدع المولى كما  
أشاره بالكاف في قوله (كاعزتك) بدارى وضيحى ورمى واولا على او اسكتك واعطيت ونحوه فانه بصرف لجة المصنف بالفتح  
لكن في نحو اعطيت لابد من قرينة تدل على الاعمار والا كانت هي (او) اعزتك (وارزتك) او اعزتك ووارزتك فاعطيت فخلو بموجبه معها  
الجمع فيصدق كلامه بثلاث صور (ورجعت) العمرى بمعنى النى العمر اذ مات العمر بالفتح (٩٧) ملكا (العمر) بالكسر او وارزته

مثلا لا تكون عمرى حقيقة وان حازت وهو كذلك (قوله عند الاطلاق) أى عند عدم التقييد بوجهه او بوجه  
غيره (قوله بل مادل على تملك المصلحة) أى كاسكتك ونحوه من اللفاظ الدالة على تملك المصلحة كوجهك  
سكناها او استغلاها عرك (قوله في غفارا وغيره) أى ككتاب وحمل وسلاح وحيوان قال في كتاب الهبات من  
المدة من قبل فان اعزتك او حليا قال لم يمنع من ماله في التبايشا واما الحلى فانه بمنزلة الدار ووقع في كتاب  
العارضة ولم يمنع في التبايشا وهي عندى على ما عارها عليه من التبرع او الحسب برده ان اذني من التبرع  
شيء بعد موت المورث وان لم يبين منه شيء فلا يبره به (قوله لابد من قرينة تدل على الاعمار) أى  
كلمة يملكك سكنى دارى او غفارا مدع عرك او عمرى (قوله فيصدق كلامه بثلاث صور) الا انه اذا عركه  
ووارزته معا فلا يستحق الوارث الا بعد موته كوقف عليك وذلك على قول مالك حيث كان الوالد اخرج  
ولكن المولى على في الوقف قول المفسر وهو ساواة الولد والولد ولو كان اخرج ولعل الفرق بين العمرى  
لا تكون للوارث الا بعد موته المورث وبين الوقت حيث سوى نفسه بين الولد والوالد على قول المفسر ان  
مدلول العمرى العمر فكان ما عركه الوارث بعد موته واما اذا عركه فقط او اعزته فقط فان المصنف  
يستحق المصلحة حالا واما ان العمرى كالصفة في المخرج عن ان حوزها قبل المانع شرط في تمامها فان لم  
بالقول وجب العمرى بالكره على دفعه العمرى ليعرف ان حصل المانع للعمر بالكره قبل ان يموت العمر  
بالفتح بطل ان يحصل من العمرى بالفتح جدي طلبا قبل المانع (قوله ورجع للعمرى او وارزته ان مات)  
ولو حرر العمرى بالفتح ارشأ اعزته ومات اخذها من ارجوعه لورثته او جازا طرقت وان شاء اسلمه اليهم بغيره  
تلك السنة واخذ منهم اجرة شهادتها مات العمرى بالفتح وبها رجع وفلان الابن فذوقته الزرع الموجود  
ولا كرامتهم لان موته من زرع وجه جائز (قوله يرجع مراجع الاحباس) أى لا يرجع فقره عصبه  
الحبس ولا قرب امره لا يوجب عصبه (قوله وهو الراجع الخ) فيه ان الرجع هو الاول لانه قول المصنفين وابن  
الغمام وأثبت منهم بنى ما قال حسن عليك جبايتك او هو لا تركا وحكمها كالمصلحة لانه في رجوع اذا  
حات الاول لثاني حسنا فاذا مات الثاني فهل يرجع مراجع الاحباس او يرجع ملكا للحبس ان كان جبايا  
لوارثه قولان والحاصل ان الصور ثلاث الاولى صورة المصنف وهي حسن عليك او هو لا تركا الثانية حسن  
عليك او بصفة قوله وهو لا تركا الثالثة حسن عليك جبايتك وهو لا تركا في الاولى اذ مات احدهما  
رجعت لثاني ملكا وفي كل من الثانية والثالثة اذ مات الاول رجعت الثاني حسنا فاذا مات الثاني فهل يرجع  
مراجع الاحباس او يرجع ملكا للحبس قولان وهما منصوصان في الثانية وخبر جابن في الثالثة (قوله  
معمول لرجعت) أى على انه معقول مطلق أى رجعت رجوع ملك لا معقول لانه رجوع لازم وقوله معمول  
لرجعت أى وليس من كلام المحبس (قوله حال من فاعل رجعت) فيه ان ملكا مصدر متروك وجب المصدر  
المتروك لانه معصوم على السماع وبذلك هنا باسم المفعول أى رجعت في حال كونها موكلة (قوله وهو راجع  
للمستثنى) فيه ان فاعل رجعت المذكور خبر عاكد على العمرى وحيث قد يكون قوله ملكا راجعا لا في فاعله  
فعلل الاولى جعله حال من الراجع في المستثنى المدلول عليه بـ رجعت المذكور والمصدر الذي اقتضاه  
التشبيه (قوله فلا يجوز في حبس ولا حلق) بأن يقول كل لصاحبه ان مات فدارى ملك فاعل رجعت عليك

(١٣ - دسوق راجع) مقدرا كالمات وقال ابن غازى هو حال من فاعل رجعت المذكور وهو راجع للمستثنى أى يرجع ملكا  
للمرء او وارثه في الاولى ويرجع ملكا لا آخر منهما في الثانية لكنه خلاف قاعدة الاغلبية من رجوع القيد لما بعد الكاف وفي بعض  
النسخ ملك الراجع وهو خبره بعد ان حذف أى وهو الراجع في المستثنى ملك (لا الرقي) بضم الراء تكون الفاق بابا للوحد فلا  
يجوز في حبس ولا ملك وهي من المراقبة كان كل واحد منهما راقب موت صاحبه واذا المصنف تفسيرها بالمثال بقوله (كذوى دارين)

أو عبد بن أودار وعبد (قال أي قال كل منهما صاحبه في عقد واحد "من مت قبلي فوما" أي دارك وداري (أو لا) بأن مت قبلي (فك) ولا يتحقق أن دار كل ملكه فالمراد أن مت قبلي فدارك في مضمونته فداري وإن مت قبلي فداري لا في مضمونه فدارك وإنما منتهى ما فيه من الخروج عن وجه المعرفة أن المخاطرة فإن وقع ذلك وطاع عليه قيد الموت ففسخ وإن طاع عليه الإبعاد الموت وتردعت فإن لم يملك ولا ترجع مراجع الاستعانة بفساد العقد (٩٨) رتبة في المنع قوله (كأنه لم يخل) لخص (واستثناء غيرها أي استثنى الزاوي غيرها (سنتين) معلومة

(قوله في عقد واحد) أشار الشارح بذلك إلى أن محل المنع إذا وقع ما ذكر من القول في عقد واحد أي ما وقع أحدهما بغور الآخر وخلا في ذلك ظاهر ظاهر المصنف وأما قول أحدهما صاحبه ذلك ثم قال الآخر مثل الأول فهو بترادفهما فيه حيث لم يدخل عليه ويكون هذا الوصية (قوله إن دارك) أي دار كل متكلم (قوله فالمراد الخ) أي فهو من النوع المسمى في الدين بجمع والتفريق كقوله تعالى وقالوا كوفوا هوداً أرضنا أي قالت اليهود فتنصاري كوفوا هوداً واستثنوا قالت النصاري كوفوا نصاري مثلنا (قوله إلى المخاطرة) أي المراد لا يدري أيهما عزت قبل الآخر (قوله الإبعاد الموت) أي بعينه موت أحدهما بقوله رجعت أي رد من مات ولازله وأن تكون لغيره قبل الخ (قوله كأنه لم يخل) أي سواء كانت الوصية من الاتأ أو اتفاقاً على أنها تكون به بالاجل الذي يقبض الوهاب غيرها فيه والعلاج فيه على الموهوبه (قوله واستثنى غيرها) أي كأنها أو بعضها لوجوده على المنع فيها كقوله بن خلا فليقبض قال بالجر إذا استثنى بعضها (قوله فلا مفهوم لجمع) وذلك لوجوده على المنع وهي المخاطرة رأى لغيره استثناء الترتيب واحدة وقوله على الأصح أي خلا فالسالمى حيث قال بالجر في بيان الجمع ونسب ذلك لظاهر الروايات قاله شذوذ العدوى (قوله والسقي على الموهوبه) أي سواء كان السقي عما للموهوبه أو عما الوهاب لوجوده على المنع فيها كما قال شذوذ العدوى لأن علاج السقي بترك منزلة المعاوضة خلا فالسقي عبث من أن هذا كان السقي على الموهوب له عما الوهاب قاله يجوز (قوله بعض السقي) أي وهو النخل فسحقه يخرج عن حرج المعاوضة لخل (قوله في نظير) أي الكائن في نظيره فهو صفة النخل (قوله وطاع على ذلك) أي بعد أن قبضها الموهوبه وقوله قبل التصبر أي قبل قبض النخل سواء مضت سنتين الاستثناء كالأكل أو بعضها (قوله وردت النخل بغيرها) أي مع غنم أحب قبض الموهوبه الترتيب متى مدة الاستثناء كالأكل أو بعضها (قوله بوضع يده عليها) أي فصار ثقتي من السقي والعلاج في ملكه حيث ملكها من يوم وضع يده عليها (قوله وأدفع فرس الخ) لا يدفعه لفرس ولا لفرسه لمن يفرز وعليه أبل كذلك دفع فرس لمن يطمئن عليه أو جمل لمن يركب عليه أو فويل يجره عليه مثلاً (قوله وشروطه الخ) أي كما أنه جعل الثمن الثقة عليها ثلث المدة أي وتكون له بعد الاجل فليس الثلث من الآن وإنما انقضا الآن على أنه يكون بعد الاجل (قوله ولا يبيعه بعد الاجل) أي وشروط عليه أنه لا يبيعه الإبعاد الاجل لكونه لا يملكها طائفة الإبعاد الاجل وقد اعترض السالمى على المصنف بما حاصله أنه قد أدخل شرطاً وهو أن يشترط عليه أن لا يملكها الإبعاد الاجل وحاصل الجواب أن الاستثناء لا يشترط بهذا الشرط لأن من لازم الملك البيع وهو قد شرط عليه أن لا يبيع الإبعاد الاجل فيبعد هذا أن اشتراط التملك انما هو بعد الاجل لأن البيع الذي يولزم متى قبل الاجل فينتفي ملزومه وهو الملك قال عبث وينبغي أنه إذا سقط قوله ولا يبيعه الخ أنه يصح (قوله يعني وشروطه الخ) أشار بهذا إلى أنه لا مقيوم لقوله ولا يبيعه (قوله باطلا) أي هذا باطلا (قوله فهو غير) قال أبو الحسن فتلا عن عبد الحق أنه إذا طلع على ذلك قبل حلول الاجل فلا دفع بالثمن إن شاء أمضى عطية بلا شرط وإن شاء ارتفع فريسه ورغم ما أنفق عليه وإن لم يعلم بذلك حتى مضى لاجل فإن لم يتغير الفرس بخلاف السوق فاعلى فسخ البيع لأنه لا أن صليهما فاسد أو فسخه بغيره من الفرس ما أنفق عليه فإن فات بشئ من وجوده فبطل غرم الفاض قيمة الفرس حين حل الاجل ويرجع على الدافع بما أنفق عليه (قوله ومخاطرة) عطف مراد في (قوله فلا يشترطه لظن الاعتصان)

أوسنة فلا مفهوم للبيع على الأصح (و) لخال إن الوهاب شرط أن يكون (السقي) في تلك المدة (على الموهوب) (هـ) وعلة المنع الجمل بعوض السقي أن لا يدري ما يصير إليه النخل بعد تلك الأوامر في تغييره سبقه فإن وقع وطاع على ذلك قبل التفريق فسخ وردت النخل بغيرها لزم ويرجع الوهاب بوجه بقية سبقه وعلاجه وإن قامت بتغير ملكها الموهوبه بغيرها يوم وضع يده عليها ويرجع على الوهاب على ما لا يملك الثمن أن عرف والأبغية (أو) دفع (فرس لمن يفرز) عليها (سنتين) أو سنة (و) شرط أنه ينفق عليه المدفوع في ثلث المدة من عهده ولا يبيعه لبعده الاجل) يعني وشروط عليه أيضاً أنه لا يتصرف فيه تصرف الملاك من بيع وهبة ونحوهما حتى يفرغ الأجل المدة كور فلا يجوز لما فيه من التصبر عليه

ولأنه باع الفرس بالصفة عليه ثلث سنتين ولا يدري هل يسلم الفرس إلى ذلك الاجل أم لا تذهب الثقة باطلا فهو غير مخطئة (و) لا يبيعه لبعده الاجل (اعتصامها أي الهبة من وقته) الحر الذي كروا في صغيره أو كبيره أغنياً وفقيراً أي أخذها منه جبراً بلا عوض ولو أخذها الابن بأن يقول رجعت فيما وهبته له وأخذتها منه أو أعصمتها فلا يشترط لفظ الاعتصان

على الاثر لعدم معرفة العامة له قالوا ليس في الحديث ما يدل على شرط لقتل الاعتصار (كأ) لها الاعتصار لموجبه لولدها بشرطه  
الآية وقوله (فقط) راجع لجميع ما قبله أي الاب فقط دون الجدين ولده فقط دون غيره (٩٩) الهبة فقط أي المذلول عليها

بالصغير دون الصدقة  
والجس كأم فقط دون  
الخدمة والخدمة والاخت  
لكن محل جواز اعتبار  
الأم حيث (وهبت)  
صغيرا (ذاب) لا يتبنا  
فليس لها الاعتصار منه  
وسواء كان الابن والاب  
مصرين أو مصرين  
أو أحمدا (وان) كان  
الاب (مجنونا) جنونا  
مطلقا فلا يتبع مجنونه  
الاعتصار (ولونتم)  
الولد بعد هبتها في حياة  
أبيه فلهما الاعتصار  
بعد موت أبيه (على  
الختار) لانها لم تكن  
معنى الصدقة حين الهبة  
لوجود أبيه وأما لو هبت  
ولدها الكبير كان لها  
الاعتصار مطلقا ثم ان  
القاضي اختار ما ذكر  
من نفسه مخالفا فيه  
ثلاثة وتظاهر المدونة  
فلا يعزل عنه فلو قال  
الصف كأم فقط وهبت  
كبرا أو صغيرا إذا أب  
وان مجنونا الآن ينتم  
لكان جارا على المذهب  
مع الإيضاح (الاميان)  
أي في هبة أو عينة  
أو موصنة أو عري أو  
إخدام (أريد به الآخر)  
أي وإنها لا يجوز دفات  
الولد فلا اعتبار لها  
وكذا أن أريد الصلة

أي كما نقل بن عن ابن عرفة وعن ابن رشد في البيان (قوله على الاظهر) أي خلافا لما عرق من اشتراطه  
وقدرته بن (قوله وليس في الحديث الخ) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يرسل لأحد أن يهب هبة ثم يعود  
فيها إلا الولد (قوله بشرطه الآتية) المراد بالبيع ما موقوف الواحد لان اعتصارها مشروط بشرطين أن يكون  
الولد الموهوبه كبيرا أو صغيرا إذا أبوان لا يرهبهما ثواب الآخرة (قوله من ولده فقط) هذا يقتضي عنه قوله  
أي لا يلاب فقط لأن الاب لا يكون الأول (قوله دون الصدقة والجس) في بن عن المدونة أن الجس إذا كان  
عنه الصدقة بأن أريد به وجه الله لم يمتصروا كان معنى الهبة بأن أريد به وجه المعطي جازا اعتصاره وان  
المرعي يجوز اعتبارها مطلقا أي سواء ضرب لها أجل أم لا كان الأجل قريبا أو بعيدا (قوله صغيرا) قدر  
الموصوف صغيرا إذا لا أجل قوله ولونتم (قوله لا يتبنا) أي لأن وهبت يتباعين هبتها فليس لها  
الاعتصار منه) أي ولو بلغ لانه حيث كان يتباعين الهبة فتعد تلك الهبة كالصدقة (قوله وان) كان الاب  
مجنونا مجنونا مطلقا أي حين الهبة وأولى ذاب من بعد هاتال عتي وأتقروا بن الاب بعد هبتها لو دخل  
لوله الاعتصار أم لا وتظاهر الأول لأن قوله عزته (قوله ولونتم) رد لوقول محمد أنه إذا تيمم الولد بعد هبتها  
في حياة أبيه فليس لها الاعتصار بعد موت الاب (قوله فلهما الاعتصار) أي عنه ولو بعد بلوغه (قوله  
مطلقا) أي سواء كان له أم لا ورسل نفسه المسئلة أن الأم إذا وهبت لولدها فان كان وقت الهبة كبيرا  
كان له الاعتصار سواء كان الولد أم لا وان كان الولد وقت الهبة صغيرا كان له الاعتصار ان  
كان له أم وقت الهبة سواء كان ذلك الاب غائلا أو مجنونا موصرا أو مصرافا ن تدا الولد الصغير بعد الهبة  
فهل لها الاعتصار نظر الى أنه وقت الهبة غير يتم وليس لها الاعتصار نظر اليتم حال الاعتصار قولان  
وان كان الولد الصغير حين الهبة لأب فليس لها الاعتصار قول واحد ولو بعد بلوغه (قوله وتظاهر  
المدونة) أي مخالفا لتظاهر المدونة ترجيح ذلك فلا يعزل عنه وتوجهه على الصف اعتراض الأول أنه ما كان  
ينبغي ترك تظاهر المدونة على الضمي الثاني ان المايق لا يصلح له التصير بصفة الفقل انذوقه في الخطبة  
لكن ان كان بصفة الفقل فلا بد لاختصار من نفسه صادق بما إذا كان هنالك قول بمقابل اختاره أم لا  
لكن في بن عن أبي الحسن أن المدونة تحتمل الأمرين وان تظاهر هامة الضمي فليأخذ كان مختاره تظاهرها  
لم يكن من عند نفسه فادفع اعتراضان ونفس المدونة ولا مان تصغر ما وهبت أو لمحت لولدها الصغير  
في حياة الأول ولولدها الكبير الخ أو الحسن انظر قولها في حياة أبيه ما العامل فيه هل قوة تصغر أو وهبت  
فان كان العامل فيه تصغر فيكون كقول محمد وان كان العامل وهبت فقل ما اختاره الضمي فيخرج  
القولان منها ولا شك أن تظاهرها هو التعلق بأقرب العاملين وهو الثاني اه بن (قوله لكان جارا يعلى  
المذهب) أي من أنه إذا تظاهر البيم فلا اعتبار له (قوله وكذا أن أريد الصلة والختار) أي وكذا إذا أراد  
الاب والأول بالهبة الصلة والختار على ولدها مالا اعتصار لها ما رادة الصلة والختار عن من اعتصارها مالا  
الاشهاد على الهبة فلا يكون ما تعان اعتصارها خلافا لما في خشي وعين فالتنمين ابن أبيه انظر بن  
(قوله كصدقة الخ) فيه انما أريد به ثواب الآخرة من هبة ونحوها صدقة وحينئذ في كلام المصنف  
تنبه الشيء بنفسه وما حل ما لا يشاءه الشارع من الجواب أن المصنف فيه الصدقة التي وقعت بلفظ الهبة  
ومأمها الصدقة الواجبة بغير لفظ الهبة بل بلفظها (قوله فان شرط أنه يربيع فيما تصدق به على ولده الخ)  
أي فان شرط الاب والأول الرجوع في صدقتها على ولدها مالا فبصل الشرط أو المصدق شخص على  
أجنبي أو وجهه بشرط أنه يربيع في هبة أو صدقة ان شاء فذكر المصنف أن له لا يرسل بشرطه والذي  
في وثائق ابن الهندي والسلي أنه يعمل بشرطه أيضا فان قلت كيف يجوز له أن بشرط صدقة الاعتصار  
والصدقة لا تصغر وكذا في الهبة من غير الولدين قلت وسنة الجس أنه لا يباع وإذا اشترطه المحبس في خسر

والخاتن لكونه محتاما أو بائنا عن أبيه أو خاتن لغيره (كصدقة) وقعت بلفظها حال كون كل منهما (بلا شرط) فلا اعتبار فان  
شرط أنه يربيع فيما تصدق به على ولدها أو فيما أعطاه على وجه الصلة كانه الرجوع فيه جلا بشرطه كانه يعمل



يشترط عدمه في الجهة المذكورة الاعصار بقوله (ان نفث) عند الموهوب به مع اوجه اوضح وأقرب وأندبر ويحصل الذات شرطاً،  
 فيكون ذلك (الاجزاء السرق) وأما محاولة السورق فإدائه أو نفع مع بقائه الذات فلا نفع الاعصار كقوله من موضع آخر (ول يزيد) أي  
 يضاف إلى الذات معنوه كعظم صنعة أو حسيبة كغيره وسبق من قبل (أو تنقص) كذلك وكذا نفوت الاعصار كقوله مثل نفوت درهم  
 وأغرها فافس للاسحتذاء اعصارها (١٠٠) ولا تكون شر نكالة أو غيره (ولم ينكح) الولد (أو مان) ابتداء الفعل كقوله فافس

اعتصارها يكون نصيب وهو ورثته (الآن يجب) والاحتمال كون ولاء الموهوبة (على هذا الاحوال) أي هو المذهب  
مترجوم وأسدن أو من كرم الواهب هذه الاعتصار أو نزول المرض أو الفاسل بعد العاش من موهوب أو واهبه الاعتصار بعد  
نفاذه (في المختار) وتخصيصه بالمرض وهذا أن نزول الفاسل أو الدين لا يسوق إلا اعتصاره وكذا قال ابن القاسم لأن المرض لم  
يعده الناس عتصافا للكساح والدين وهذا لا تعليل لتفكيك أن نزول الدين أو الفاسل كزوال المرض (وكبر) فيصنفه (فقط)  
بعدمه أو صدقه أو عدمه وقد سئل عن صدق عليه أو عن ولاءه من أنه لو تزوجوا وتزوجوا فله ثلث صدقة فله

(بغير ميراث) ليس بدخول حق بغيره لكنه قصد من هذا الايضاح بالتصريح واحترز بالصدق عن الهبة بغير تركها على الشهود وكما  
 بكونه تلك الذات بكونه تعالى الله كما اشار له بقوله (ولا تركها) ان كانت حادثة ولو تصدق بها على ولده (أو ما كل من غلبها) كثرتها ولبسها  
 ويعلق بالركوس مطلق الاستعمال وبالأكل من التله والشرب والانتفاع بأصوف (١٠١) (وهل) الكراهة مطلقا ولو رضى الكبير

أو (والأب) رضى الابن  
 (الكبير) لرئيسه (بشرب  
 البين) أو بغيره من  
 الثلاث ولو لم تصدق  
 فيصير (تأويلان) وأما  
 الولد له صغير فلا عبدة  
 برضا بل تبقى الكراهة  
 معه كالشبه ونظيره  
 ان غير الولد تنق معه  
 الكراهة ولو رضى في اتفاقا  
 والذي في المدونة أنه  
 لا يجوز ان يصدق  
 بصدقة على أجنبي أن  
 ينفق بأكل غرضها أو  
 شرب لبنها أو ركوبها  
 أو نحو ذلك وظاهرها  
 المنع وهو ظاهر ان كان  
 بغير رضا الأجنبي وأما  
 برضا فيعمل عدم  
 الجواز على الكراهة  
 وفي الرسالة انه يجوز  
 وحمل على ما نحن له  
 عندهم أوله فمن تافه  
 وعلى الابن الكبير بناء  
 على أحد التأويلين فيه  
 (وبنفس) بالبناء  
 المقبول (على أب) أو  
 أم تصدق على ولده  
 (انقر) تمت لاب (منها)  
 نائب فاعل ينق أي  
 من الصدقة التي تصدق  
 بها على ولد لجواب  
 الاتفاق ع على الولد

المذهب كرامة تلك الصدقة ولو تولداتها الاملاك (قوله) واحترز بالصدق عن الهبة (الخ) أي  
 واحترز أيضا بغير الميراث عن ملكها فلا كراهة ويستثنى من قوله وكراهة صدقة العرة اقوله فينا تقدم  
 ورخص لغيره فقامت بغيره اشتراطه تنبسط والصدقة في جواردهن الثلاث فلا شراؤها كما هي عرفة  
 عن ما قلنا فاذ صدق عليه بخدمته بعد أن سكن داره ورأى من انفاقه شرا ذلك النعمة والكسبي وفي معنى الحكم  
 يجوز للمعمر أو زوجته أي كاهن ما يتناع من المعمر بالفتح ما أمره وان كان حاشا المعمر لانها من المعروف  
 ألا أن تكون مغبقة فنعى ولكل واحد من ورثة المعمر بالكسب ان يشترى قدر ماله منها لا أكثر اه  
 ولا يقال ما ذكره عن من جاز شراؤه الغلة المتصدق بها بعارض قول المصنف إلا في ولا تركها المقيد ليس  
 له الرجوع في الغلة لا تأويل لكلام المصنف إلا في هبة الذات وكلاهما في هبة الغلة فقط ويستثنى منه أيضا  
 التصديق بالمعالي مسمى أو غير فيصير له أن يشرب منه لأنه قصد به الفراق فقط بل عدم ولا اعتناء به  
 لبعض شراح الرسالة وفي ح تفصيل عن الصغيرة قال ابن سنان قال ما قلنا ان شرب الباقى بالكسرة أو  
 بالدرهم فلم يغيره أرى أن تخطه بغيره تكسيرا لمعروف وان وجدته ولم يقبل فهو أول من الأول لنا كبد  
 العزم بالفتح واختلافه في أهله في ما نحن له لا يجرى كاهل مطلقا وقبل يجوز مطلقا وقبل  
 ان كان ممتنا جازة كاهل وان كان غير معين فلا يجوز ما ان وجدته وقبلها فلا فرق بين الممنوع وغيره من زوجه  
 التصديق بها وعدم جوانا كل غرضها لها (قوله) فيصير تركها أي من الموهوب له بشرا أو صدقة أو هبة  
 أي وأما المدونة فيما قلنا من الموهوب له فهو مكره وليس إلا ان قلت كيف تصور المدونة في الهبة تجاز  
 مع أن المشهور زعمها بالقول قلت يحمل على ما ذكرنا شرط الواهب على الموهوب له الأجنبي الاعتصام على  
 أحد القولين السابقين (قوله) ولو تصدق بها على ولده أي هذه اذا تصدق بها على أجنبي بل ولو ألق  
 تأويلان (أعني) أن المدونة عبرت بالفتح لكن فرسته في التصديق على الأجنبي فقالت ومن تصدق على أجنبي  
 بصدقة لم يصير له أن يأكل من غرضها ولا تركها ان كانت ذابة ولا ينفع شئ منها وعبر في الرسالة بالجواز  
 حيث قال ولا بأس ان يشرب من لبن ما تصدق به فاختلف في الانتفاع فنقل ان كلام الرسالة محمول على  
 الخسلاف وقيل محمول على ما لا ينفك عنه من كراهة ما في المدونة على ما نحن له بال وقد في الرسالة محمول على  
 ما اذا كانت الهبة لولد الكبير ورضي بذلك وكلام المدونة فيما اذا كانت الهبة لأجنبي ويلحق به ما اذا كانت  
 لولد الكبير وبرض بذلك ولولده الصغير رضى أو لا تقول المصنف وهل الكراهة مطلقا أي بناء على  
 الخسلاف وقوله أو الأب ان رضى الابن الكبير يشرب الابن أي بناء على الوفاق فقوله تأويلان أي بالخسلاف  
 والوفاق وإذا علمت هذا فظهر أن التأويلين في كلام الرسالة تكسيرا كما من حيث موافقتها لصدقة  
 ومخالفتها لها كإتمامها ارتباطا بالمدونة في الجسبة بغير المصنف تأويلين تماهلا اه انظر من والظاهر من  
 التأويلين الاول وهو أن يتبع مخالفا وان التمسد كلام المدونة وهو الكراهة مطلقا ولو كانت المعطى بالفتح  
 رشدا وأذن المعطى بالكسرى في الانتفاع بالبن ونحوه (قوله) وظاهرها أي وهو ما اختاره الجلي وان عرفة  
 وجاعة وجعلها الغنى وان عبد السلام على الكراهة (قوله) وحمل على ما نحن له عندهم أو عن تافه أي  
 وأما كلام المدونة فمحمول على ما لا ينفك عنه تافه (قوله) وعلى الابن الكبير أي اذا رضى وكلام المدونة محمول  
 على ما اذا كانت الهبة لأجنبي أو لولده الصغير مطلقا أو الكبير ولم يرض (قوله) وينفق (الخ) هذه  
 المسئلة والتي بعدها كاستثناء من قوله وكراهة صدقة (قوله) على أب أي وكذا ينفع في زوجة من  
 صدقة على زوجها وان كانت غنية لجواب نفقته عليه لتسكاح للأفقر (قوله) لأنه لا ينفق في النكاح أي  
 في شمول ما اذا كان الاتفاق منها جازا أو واجب (قوله) ولا يربط بغيره أي شراؤها لنفسه وليس بلان

حيثما أي بغير الاتفاق منها وان كان عند الولد مال غيره والاثنين عليه الاتفاق منها ويغنى عليه بذلك فلذا جعلنا ينفق منها لغيره  
 لأنه لا ينفق في النكاح (و) (الاب) بغير مجازية ما تفسره الياء بعد أن تصدق بها على ولده الصغير (أبعد) تصدق به عليه (الضرورة)  
 وهي تعاقب نفسه بها أو أداء في الأمانة واحتياجه للعبد للخدمة بحيث يتعسر بدونه حتى اذا لم يقوم له تعدي عليه واستخدمه وان تكب

الحرام فالضرورة في الامة غير الضرورة في العبد والام كلابها التتويج حتى في الامة لضرورة الخطة (وبدستقص في القصة) بان تكون سدادا كافيا النصر فالمراد ان لا تكون أقل من قيمة المثل نعم ان اختلف في التتويج اعتبر الاعلى كباقيده المصنف وقيدنا بالمصغر ومنه السبقية لان الولد الكبير الرشيد ليس لابه وأمه ذلك والكلام في الصدقة وشملها الهبة التي لا تنص (جاء) الواهب (شرب) التواب) أي العوض على حبه عين (٣٠) التواب أم لا نحو وهبنا هذا عبادة أو على آتيني (وزم) التواب (بتعيينه) ان

قبل الموهوب له فله فيه دفع ما عين وأما عقد الهبة المشروطة فيها التواب فلازم الواهب بالتبض أو كفاي عين التواب أم لا (وصدق) وأجب فيه) أي في قصده التواب عند التنازع عند القبض بان قال الواهب وهبت لنفسي التواب وخالفه الموهوب (ان لم يشهد عرف) أو في نسخة بصدقه فأنشده (صدقه) أي التواب بان كان مثل الواهب لا يطلب في حبه أو ما يقول لله موهوبه وثلاثه عند القبض وأما التنازع قبله فيصدق الواهب مطلقا وان شهد عرف بصدقه (وان) كانت الهبة (لعرس) فيصدق الواهب كالأول كانت لغيره ان لم يشهد عرف بصدقه وله أن يأخذ قيمة حبه مجهولا ولا يلزمه الصبر لحسن عرس مثله ولرب العرس أن يحاسب بما كلفه من الولية هو ومن تبعه من نساء أربابا (وهل يحلف) الواهب أنه أعطا وهب

التواب مطلقا أشكل الأمر أم لا (أو يحلف) ان أشكل الأمر فطيان لم يشهد العرفه ولا عليه فأنشأ نصع والمسكوك الأمر أن يشهد العرف مدق بلاتين (أو بلان) سنيان على أن العرف هل هو كساده يحلف معه أو كشاهدين فلا يصلح تصديق الواهب في دعوى التواب (في غير) حبة النقد المسكوك أو ما هو فلا تواب فيه (الانشرط) من الواهب حال الهبة أو عرف فيعمل بذلك

ويكون العوض عرضاً أو طامعاً ومثل المسكوك السائل والتمويل ما تكسر من حلي عسلاف الحلي الصبيح فاه كالعرض يصدق فيه الواهب (و) في غير (هبة أحد الزوجين فلا تحس) شيأ من عرض أو غيره فلا يصدق الواهب منه صاحبه في أو ذهب الثواب الا بشرط أو قرينة في غير المسكوك وأما هو فلا يصدق الا بشرط ولا تكن القرينة ومثل (١٠٣) الزوجين الاطراب الذين بينهم العسالة

(و) في غير هبة (القديم عند قدمه) من سفره فلا يصدق في دعواه الثواب (وان) كان الواهب (فقراً) وهب (لغني) فقدم الا بشرط وعرف كالمعسر (ولا يأخذ) الواهب القديم (هبة) حيث لا يصدق (وان) كانت (قائمة) وتضيق بمحتاجي صاحبها ويذهب الخطاب عما اذا كانت الهبة لطيفة كلفوا كاله والتميز بخلاف نحو الثياب والقمم والقرنم (ولزم) ما بهما الا للموهوب له القيمة فاعل (القيمة) لزم (ولزم) ما بهما مقسولة والموهوب يحلف عليه بلا يعنى لزمه قبول القيمة اذا دفعها له الموهوب به بعد قبضه (قوله يوم القبض) أي على المحدث وقيل يوم الهبة (قوله لا تعتبر) أي وحسب ذلك لا تقبض الموهوب له بها (قوله أي واهبها) المشروط) أي اذا كان معناه وقوله أو مريض بها أي اذا كان غريباً (قوله وضماناً من الواهب) أي وضماناً ما تلقت في حال ضمان الواهب فان حصل ما مات الواهب وهي سدة فان كان الثواب معنا كانت قائمة لزمها بالبعد كالبيع ولزم الموهوب قبضها ودفع العوض الورثة وان كان الثواب غريباً فلا يلزم الموهوب دفع القيمة وأخذها بل ان شأها ما مات الواهب قبل ان يمتنع عليها كان ثوبته ما كان له فان كان الثواب ضماناً من قبله فله ان كان غريباً من قبله فلا يلزمه دفعه بل اهدى له الهبة ولكن ان دفعوه وكان قدر القيمة لزم الواهب قبضه (قوله وأبى ما قبضه عنه) أي ما يصح دفعه قضاء عنه في بيع السلم فثبت متعلق يقضى لا يقوله أنبى لانه يقضى حوازالا ثابة بما لم يحز قضاءه عن الشيء الموهوب وهو لا يصح ذلك لأن المعنى وأبى عنه ما يصح قضاءه أي ما يصح دفعه قضاء في بيع السلم وظاهره سواء كان

والمسكوك لا يختلف فيه الاغراض فهبت للثواب خلاف العرف فلذا لا يصدق الواهب في قصد الثواب (قوله ومثل المسكوك) أي في كونه للثواب فيه الا بشرط السائل الخ (قوله فانه كالعرض) أي لان منته لما كانت كثيرة فقلته عن أنه له فصار فوما به خلاف المسكوك فان صنعتها وهي السكة لها كانت بيعاً لم تنه عن أصله وهو القائمة (قوله فلا بد من الواهب منها صاحبه الخ) لان الشأن قصد كل واحد منهما بهبته فلا تخالفاً في التوافق (قوله الا بشرط أو قرينة) أي الا بالأن بشرط أو أحدهما عند الهبة فلا تخالفاً أو تقوم قرينة في قصد أي ويجوز العرف بها فله يصدق وأخذاً من الثواب (قوله وأما هو فلا يصدق الا بشرط) أي أو عرف فعمل به كما تقدمه الشارح (قوله الاطراب الذين بينهم العسالة) أي مثل الودود والموهوبين (قوله فلا يصدق) أي الواهب القديم في دعواه قصد الثواب وحاله أنه انما قد تضمن من سفره وأهدى شخص هبة من قاضيه أو ما أبى وشبه ذلك وقصد الثواب وانما في القديم هبة فاقول القديم (قوله ولا يأخذ الواهب القديم هبة) أي ولو كان فقيراً (قوله وقيل الخ) يعني انما ذكره المصنفين أن الهبة القديم لا يصدق في دعواه قصد الثواب وتضيق عليه ولو كانت قائمة بقصد أي اذا كانت تلك الهبة لطيفة كالقائمة وهو ما وأما الثياب والقمم والقرنم وشبه ذلك فان القول قول الواهب في دعواه قصد الثواب فان كانت قائمة ولم يشه الموهوب عليه كان قواها أخذها وان كانت لزم الموهوب به دفع قيمها (تنبيه) ذكر عياض في المدارك عن سعد المعافى من مال كان الغني لا يلزمه منساقه بل ضاع ولا يكاد يأنل أهديه ولا دأبها فتفصلها اه والمراد بالقبض ما يشمل من شغل أو فاته بالمطالع والتعليم والقرى وان قصر عن الاجتهاد كافي بن لخصه من الجهد تاقى عبق وحمل عدم لزوم الشهادة ما لم تتعن عليه والازمة اذا ما كمال شيئاً أو يؤخذ من ثقل أنت أرسل عدم لزوم ما قامه ما لم يحضر عرف عكاه أو يكون الذي أهدى أحد مقبضاً منه والازمة (قوله ولزم الواهب الا للموهوب له القيمة) أي ولزم الواهب الهبة قبول القيمة اذا دفعها له الموهوب به بعد قبضه الهبة وقوله لا للموهوب أي لا يلزم الواهب له القيمة أي دفعها له الواهب والغرض أن الواهب لم يعين وأما إذا عيّن ورضى به الموهوب فله يلزمه دفعه قبضها أم لا كما (قوله القيمة) فاعل لزم أي لكن من حيث لا أخذ بالنسبة للواهب ومن حيث الدفع بالنسبة للموهوب به فهو من باب صرف الكلام لما يصلح له (قوله وأما قبله) أي قبل قبض الموهوب به الهبة وقوله فله أي فللواهب (قوله الا لقرنم عند الموهوب به) فليدفعه عند الموهوب به احترازاً عما اذا قلنا يد الواهب فلا يلزم الموهوب به دفع القيمة ولا يلزم الواهب القول ولو بذله امتناعاً لقيمة (قوله يوم القبض) أي على المحدث وقيل يوم الهبة (قوله لا تعتبر) أي وحسب ذلك لا تقبض الموهوب له بها (قوله أي واهبها) المشروط) أي اذا كان معناه وقوله أو مريض بها أي اذا كان غريباً (قوله وضماناً من الواهب) أي وضماناً ما تلقت في حال ضمان الواهب فان حصل ما مات الواهب وهي سدة فان كان الثواب معنا كانت قائمة لزمها بالبعد كالبيع ولزم الموهوب قبضها ودفع العوض الورثة وان كان الثواب غريباً فلا يلزم الموهوب دفع القيمة وأخذها بل ان شأها ما مات الواهب قبل ان يمتنع عليها كان ثوبته ما كان له فان كان الثواب ضماناً من قبله فله ان كان غريباً من قبله فلا يلزمه دفعه بل اهدى له الهبة ولكن ان دفعوه وكان قدر القيمة لزم الواهب قبضه (قوله وأبى ما قبضه عنه) أي ما يصح دفعه قضاء عنه في بيع السلم فثبت متعلق يقضى لا يقوله أنبى لانه يقضى حوازالا ثابة بما لم يحز قضاءه عن الشيء الموهوب وهو لا يصح ذلك لأن المعنى وأبى عنه ما يصح قضاءه أي ما يصح دفعه قضاء في بيع السلم وظاهره سواء كان

بيع (أو نقص) كهي وعرج فستن دفع القيمة يوم القبض وحالة الاسواق لا تعتبر (و) أي الواهب (منها) أي حسب هبته عنده (حق قبضه) أي ثواب المشروط أو مريض به من الموهوب وضماناً من الواهب (وأبى) الواهب أي ثابة الموهوب (ما) أي شيئاً (يقضى عنه) أي عن الشيء الموهوب (بيع)

أي في السبع بأن راعى فيه شروط بيع السلم فلا بد من السلامة من إلحاقها بما يعاوض الناس عنه في البيع لزوم الوهاب قبوله (وان كان الثواب مبيعاً) أي فيه عيب حيث كان فيه وفيه بالقيمة أو يكملها له وليس له رد المبيع فثبت عن العرض طعام دون غيره ودرهم أو عرض من غير جنسه لا من جنسه لئلا يؤدي إلى سلم الشيء في نفسه ولا ثواب عن الذهب فضة ولا ذهب عن الفضة كذلك لتأديته لصرف أو بدل مؤخر ولا عن اللحم حيوان من جنسه وعكسه وشاب عن الطعام عرض أو نقد لا طعام لئلا يؤدي إلى بيع الطعام بطعام لا بجل مع الفضل ولو سكا فوجب الثواب (١٠٤) كالبيع في غالب الأحوال ولما قلناه في الأول أنها يجوز بيع جمل عوضها حرامه أحله ولا تنقيتها حوله

بصح دفعه فقلع عن الشيء الموهوب وأعن غيره (قوله أي في البيع) أي بيع السلم (قوله بأن راعى فيه) أي في الثواب شروط بيع السلم لأن الموهوب يبيع لامتراض وقوله شروط السلم أعم من الأجل فإنه لا يشترط هنا المراتب والشروط المذكورة في قوله سائبة أو أن لا يكونا طامعين ولا تقدر ولا ثباتاً في أكثر منه أو وجوده كالعكس إذا ان تخلف النفع كفارة الحرف في الأعراسية (قوله فلا بد) أي في الثواب (قوله وان كان الثواب مبيعاً) محل لزوم قبول الثواب المبيع ما لم يكن العيب فلهذا كذا من رخص والأجل لازم الوهاب قبوله ولو كان له النقص انظر ابن غزالي (قوله أو يكملها له) أي وأليس فيه وفيها بالقيمة ولكن يكملها له الموهوب به (قوله وليس له رد المبيع) أي وليس له الوهاب أن يرد الثواب المبيع وأخذ غير مملوك (قوله ولا شاب عن الذهب مئة الخ) محل هذا بعد التفرقة وجزأه في المواقف وفيه من قبيل الشارح انظر في (قوله نفعية الثواب) أي بالنظر لموضعا وقوله كالبيع أي فيما محل وعمر (قوله في الأقل) أي أقل الأحوال (قوله ولا لازم عاقدها الإيجاب والقبول) إن أراد أنه يكتفي فيه القسور والمعاملة يقال إن ذلك يكتفي أيضاً في البيع فلا فرق بينهما وإن أراد غير ذلك فانظر ما مراده ولعل الشارح أراد عدم اشتراط الغرورية بينهما في القيمة فتختلف البيع فلا بد فيه من الغرورية تأمل (قوله ولذا دون) خير مقدم وللأب عطف عليه وأما الإجابة لاختلاف المتعلق لأن العبد يهب من ماله والأب من مال ولده والقيمة مستندة مؤخر (قوله المحصور) أي عليه لصغر أو سعة لأن كان الولد رشيدها فليس إلا بذلك (قوله لا لغيره) أي لا لغير الثواب (قوله وليس الوصي كالأب) أي لا لمقدم القاضي بالأولى (قوله أي التزام وتعلق) أشار بهذا إلى أن المراد باليمين الالتزام والتعلق بقصد التصدق والتخليص على نفسه أو موصيه باليمين الشرعية كواقفه لا تصديق بداري على الفقراء أو على زيدان فقلت كذا أولي يصح بها وليس المراد بهما بيمين الشرعية كواقفه لا تصديق بداري على الفقراء أو على زيدان هذا بعد ما صدقة وهو أخبار والكلام هنا فيما يفيد إنشاء الصدقة (قوله لمعين كذا) أو غير معين كالفقراء أي أولي فعل على شيء قال إن فعلت كذا فإدري صدقة وسكت (قوله كأن قال داري صدقة) أي أهوئة أو حسبي على الفقراء أي أو قال صدقة أو حسبي أهوئة وسكت (قوله لا بد من من خصه في غير المعين) أي كان هناك عين أو لوقفه ولعدم قصد القرينة في المعين أي حيث كان عين لانه انما قصد الامتناع والتشدد على نفسه (قوله ولكن يجب عليه تنفيذ ذلك) أي في الصور المذكورة وحينئذ فأنتم ترون التنفيذ وما ذكره من وجوب التقيد هو المذهب وقيل أنه مضى (قوله فبقضى عليه جهالة) فلو تصدق بداري على زيد المعين ثم تصدق على الفقراء مثلاً ما كان يربطها بغير المعين فإن امتنع رهاض على ذلك قيل لعل الأول كما يجب به من إلحاح اه عني (قوله في القضاء) أي أن امتنع وقوله وعده أي وعده القضاء بأن يؤمر بدفعه من غير قضاء قولنا لا أقل لأن زبوا الثاني لا جسد من بعده (قوله لا يبقضي عليه المعين ولا لغيره) أي وهذا من أفراد قولنا أنصف سابقاً وإن قال داري صدقة بين الخ (قوله وقضى بين مسلم وذني فيها) أي سراً كان الذي هو الوهاب المسلم أو كان المسلم هو الوهاب لذني وأصل ذلك في المدونة قال الواوخي إن عرفة يؤخذ منه عند القضاء بالكره ولا نفي قول هذه الذي سكره (قوله بن (قوله من لزوم وغيره) من معنى اليمين المتعلقة بقضى وقوله وغيره أي كآية عليها وعدم لزومها

الأسواق ولا يابم عاقدها الإيجاب والقبول واستثنى من لزوم الوهاب قوله (الا) أن يبيعه (كسب) وتبين للموصيها مما يصير العرف بدفعه في مقابلة الهبة (فلا يلزمه قبوله) فإن جرى عرفاً بما فيه لزمه قبوله (ولذا دون) أنه في التجارة الهبة الثواب من ماله (ولاب في مال ولده) المحصور (الهبة الثواب) لا لغيره فلا يجوز أن ياله ليس له إراءة من مال ولده مما لا وليس الوصي كالأب في حوزة الهبة الثواب (وان قال) قائل (داري صدقة) أو حسبي ووقع ذلك (يمين) أي التزام وتعلق كان قال إن فعلت كذا فإدري صدقة (مطلقاً) أي لمعين كزيد أو غير معين كالفقراء (أو وقع ذلك (بغيره) أي بغير عين (ولم يعين) المتصدق عليه كأن قال داري صدقة على

الفقراء مثلاً (لم يقضى عليه) في الصور الثلاث لعدم من خصه في غير المعين ولعدم قصد القرينة في المعين لكن يجب عليه تنفيذ ذلك فيما بينه وبين الله سبحانه وتعالى (بختلاف المعين) قصدته أو أهلية أو الجنس في غير المعين كأن قال داري صدقة أو هبة أو حسبي على زيد يقضى عليه به لصدقه القرينة (و) إن قال داري صدقة (في مسجد معين) أي مسجد سماه وعينه بغير معين في التصاوغ عليه (قولان) وأما بين فلا يقضى عليه لمعين ولا لغيره (وقضى بين مسلم وذني فيها) أي في الهبة من لزوم وغيره (بمكثما) لا يهكمهم لأن الإسلام يعاول بيني عليه وأما بين ذنبيين

فلا تتعرض لهما ولو ارتفاعا الشاؤه أعلم (باب في القسطة وأحكامها) (القسطة مال معصوم) أي محترمة شرعا وهو ماله غير الحربي فخرج بمعصوم مال الحربي وإلى كل (عرض الضايغ) بأن كل في مضيقه بعامر (١٠٥) أي خلا من الأرض وأما بالملحمة

فصلنا شراب خرج به ما كان به حافظ ولو حكما بأن وضعه صاحبه مكان ليرجع إليه وتخرج الأذن أيضا وعرض بفتح العين وإزاء الخففة

مبنا للقاعل والمراد عرض الضايغ ففقه قلب (وان) كان المال المعصوم (كلما) ما دونها فيه وأما غيره فليس بحال (وفروا وحال) وبالغ على

الكاتب لأنه دعاه بتوهم من منع سبعة ألات لثقت وعلى ما به دليل بتوهم أنه كسالة الأبل (ورب) المال المتقط (يعرفه)

مشدود فيه (وهو الغاص أي انخرقه أو الكسبي ونحوه المربوط فيه المان (و) المشدود (هـ) وهو الوالك بالمدأى

التي (و) معرفة (عده بلا عمن) أي بفضي لمن عرف ذلك بالخذنه من غير عمن وكذا معرفة الأولين فقط فالأولى حذف الصد ليكون جارا على المشهور

واستفاد منه ما ذكر بالأولى وما اعفاسه ولا ولا بكت في به ذكر الاوصاف القعدة لثقة

الظن يصدق الاتين بها (و) لا تختلف اثنان في أوصاف القطة (قضى له) أي لمن عرف الثلاثة المتقدمة (على ذي

من أصلها (قوله) فلا تتعرض لهما ولو ارتفاعا (الشاؤه) وقيل إن ارتفاعا البنا حكمتنا بينهم بحكم الاسلام فإليه إحدى أمور خمسة لها عدم الحكم بينهم عند عدم الترافع والخلاف عند الترافع قال بعض وقد اختلف هل يحكم بينهم إن اترافعا أو الترافع والطلاق والتكاح والزاوية انظر بن

### باب في القسطة

درس

اشهر على السنة الفقهاء فتح القاف مع أن قياس فعله في المفعول الذي هو حرارته السكون كضمة لمن يضل عنه وقدوة لمن يقتدي به والغرض أن مال الفاس في الفاعل يقال رجل ضحكة أي كثير الضحك ومنه حرير تلزم أي كثير الهمز والهمز (قوله) أي محترمة شرعا أي ثبت له الاحترام في الشرع بأن لا يجوز لأحد أن يتصرف فيه بغير إذن مستحقه وقول الشارح أي محترمة بتفسير مال المعصوم وهو بشر أن كلام المصنف غير الموصفة ويصح قرأه بالاضافة أي مال شخص معصوم أي حفظ نفسه وماله بالاسلام أو بإدائه الجزية ثم إن قوله مال معصوم سواء قرئ بالاضافة أو بالوصفة يشمل الرقيق الكبير والاصطلاح أنه آتق لالقطة ثم الرقيق الصغير لقطة وقوله عرض الضايغ أو رد عليه أنه لا تتعرض لقد الأخذ بالفعل مع أنه انما يسمى لقطة إذا التقط بالفعل فكان الأولى أن يقول مال معصوم أو ختم مكان خيف عليه الضايغ فيه فكان المصنف مال لتعريف بالاعمال كقوله لا في ووجب أخذه الخ (قوله) أي فلا: المراد بها الخراب (قوله) وخرج الأبل (قوله) أي لا يمتنع عليها الضايغ (قوله) وان كان المال المعصوم أي الذي عرض للضايغ (قوله) فليس بحال أي فلا يدخل في كلامه (قوله) أنه لا يلتقط (قوله) أي وأنه غير مال فاد بالملحمة أو مال يلتقط وانما يلصق سارق مع أنه مال قال ابن عرفة لأنه من باب رد اليد بالنسبة (قوله) أنه كسالة الأبل (قوله) لا يلتقط (قوله) ورب يعرفه الخ أي ولا يجوز لأحد هذا بالخذنه من ربه أي جوده المسمى بالخلافة الأعلى سبل الهمة أو الصدقة فله شذنا (قوله) أي انخرقه الخ انما هي الوعاء التي تكون فيها النفقة عفا صا أخذ الهامس العفص وهو التي لأن الوعاء تنق على ما فيها (قوله) أي بفضي لمن عرف ذلك أي ما ذكر من الأمور الثلاثة (قوله) وكذا معرفة الأولين فقط أي كاهو ظاهر المدونة فتلا قال لا من البن إن اذ عرف الغاصس والوكاه فقط وهو قول أشهب والخلاف عند عدم المعارض وأما عند جوده فلا خلاف أنه إذا عرفها فقط فإنه لا يأخذها إلا بهن (قوله) المقتدعة لثقة الظن الخ أي كانه نطق على الظن صدق من عرف الغاصس والوكاه (قوله) ولو اختلف اثنان في أوصاف القطة أي بأن وصفها أحدهما بأوصاف والأخر بأوصاف وكان كل من أوصاف هذا وأوصاف هذا موجود فيها (قوله) قضى له أي من غير عمن (قوله) يبين في هذه أي أو ما في الأولى فالتضامه من غير عمن كما عرفت في المواق (أصبح أنه بفضي بها) يتصل بمن عرف الغاصس فقط يبين على ذي العدد والوزن اه وكذا بفضي بها لمن عرف الغاصس والحمد على من عرف الغاصس والوكاه يبين هذا هو الظاهر لجمعه بين صفتين أحدهما ظاهر به والأخرى باطنة بخلاف الثاني فله جمع بين صفتين ظاهرتين وهذا لا يعارض الخبر لعله على ما إذا عرفها والآخر لا يعرف شأنها وما إذا عرف الثاني بعضها وشأ آخر كذا قيل ووقش فيه بأن الصفات المذكورة في الحديث وهي الغاصس والوكاه كانت أقوى الأوصاف المحصلة لثقة الظن فلا تان أقوى من واحد مع غيرها ما ذكر (قوله) وان وصف ثان الخ حاصله إن القطة إذا وصفها شخص وصفا يتحقق به وقضاه لم يتصل بها انحصالا عن كمن اشاعة الخبر بأن لم يتصل بها أصلا أو اتصل بها لكن لا يمكن معه اشاعة الخبر لأوصاف ثان ثمة بفضي آخر وصفها عرف مشمل وصف الأول في كونه وجبا لاستحقاقها سواء كان وصف الثاني عين وصف الأول أو غير محبت لا يقتضي لأحد هما على الآخر بوصفه فان كل واحد منهما يحلف أنهما وتقسم بينهما وكذا لو نكلا و بفضي الثالث على الثاني كان الأول انفصل بها انحصالا عن كمن اشاعة الخبر الثاني أو فاشاعة الخبر قبل انقصها بها فلا شيء الثاني لاحتمال أن يكون جميع وصف الأول (عدد والوزن) وكذا المن عرف الأولين فقط على ذي العدد والوزن يبين في هذه (وان وصف ثان وصف

شخص (اول) أى وصفا كوصفه (ولم ين) أى منفصل (بها) الاول انفصالا عن معه اشاعة الخبر (حلقا) أى حلف كل منهما انتهاء (وعتقت) وتكولهما كلفهما وما يقتضى لهما على التاكيل (كسنتين) متساويتين فى العدة أى علم كل منهما بنية تسوية والمحال انهما (يؤرخا) أى يبدكر تاريخا حلقا وقسمت (١٠٦) بينهما أيضا ولو انفصل من أخذها (والا) بان أرخا (فلا قدم) تاريخا ومثله صاخر

المؤرخة دون الأخرى (ولا ضمان على) ملقط (دائع) لها (وصف) أى سبب وصفها وصفا يستحقها به شرعا لانه دفعها بوجه جائز (وان ظلمت بنية) بأنها (لغيره) أى لغير من أخذها بنية (السلام بين الذى) الثانى والاخذها لا يصيرى الحكم على ماص (واسئوفى بالواحدة) أى يجب التبرص وعدم الدفع لمن أتى بصفة من الصفات المتقدمة الصفاص أو الولاية باجتهاد الحاكم (ان جهل من ذكر الصفة الواحدة (غيرها) لعل غير ان باتى بأنت مما وصفها فهو به فأخذها فان لم بات أحد ما ثبت مما أتى به الاول أو لم بات أحد أصلا استحقها الاول (لا ان غلط) بان ذكر العفاص أو ولو كاه على خلاف ما هو عليه ثم ادعى الغلط فلا تدفع له أصلا (على الاظهر) لتفهور كذبى بخلاف الجاهل فانه معذور بقوله لا أدري أو نسيت (ولم يضرب) أى لا يضرب من عرف العفاص والوكاه

أورادها مع عرف أو صافها (قوله) أى وصفا كوصفه (أى كونه موجبا للاستحقاق سواء كان عين وصف الاول أو غيره (قوله) حلقا وقسمت أى ولا يرجع الاول الذى أخذها موضع الدلان ترجيع بالخروج أعلاه وفى الجمهوريات وهذا ما علم أنه لفظة كذا قال ابن القاسم وقال أنشوب أنها تكون الاول الذى أخذها ترجيع جانبها بالخروج (قوله) وتكولهما خلفهما) أى على الرابع خلا قالن قال انهما اذا كانا بنية بدلا للملقط ولا تعطى لواحد منهما مادام أنا كلن بقى شئ آخر وهو ما لو وصفها شخص وصفا يستحقها به وأخذها ثم أقام آتم بنية أنهما له فله بقضى بها الثانى ونتر عن الاول ولو انفصل بها (قوله) لم يؤرخا) أى المثل كما فى نقل من وغيره وقال ضحمان يؤرخا السقوط وهو تابع فى ذلك لما كتبه شخصه الشيخ عبد الله عن سدى محمد أنزقانى (قوله) ومثله صاحب المؤرخة دون الأخرى) أى ان السنتين اذا أرخت أحدهما دون الأخرى فان القطة تكون لمصاحب المؤرخة وهذا اذا تكافأ فى العدة كما هو الموضوع أو كانت المؤرخة أعقل بل ولو كانت التى لم تؤرخ أعقل لان ذات التاريخ تقدم على الزائفة فى العدة عند التعارض كذا قرر عجم (قوله) بوصف) أى بعين وصف الصادق بالواحد والبتعد (قوله) وان ظلمت بنية (أى هذا اذا كان الذى له بعد أخذها وصفها وصفا مؤرخة به بل وان ظلمت به بنية بها (قوله) ويجزى الحكم على ماص) أى من وصف الثانى وصف أول ولم ين بها أو بان ومن أقامة يستل كل منهما ولا أحدهما (قوله) وعدم الدفع) أى عاجلا (قوله) ان جهل (غيرها) يعنى انه لم يعلم بان قال حين السؤال عنه لا أدري ما هو وأقال كنت أعلمه ونسيت ولا يعارض الاستيناصا من عن أصح من دفعها أو صفها له فاص دون من عرف الوزن والعقد لان دفعها لا لاشاق الاستئنه (قوله) فان لم بات أحد ما ثبت مما أتى به الاول (الخ) أى بان كان وصف الاول أكثر مما تأخذها هو المراد أو ما اذا تساوى فى الأثبات ظاهرا تفر بينهما كما مر (قوله) لان غلط) أى انه اذا عرف العفاص وغلط فى الوكاه بان قال لو كذا فإذا هو بخلاف ذلك وأعرف الوكاه وغلط فى العفاص فلا تدفع له قال ابن رشد وهو أعقل الأقوال عندى بخلاف ما اذا عرف العفاص والوكاه أو أحدهما وغلط فى الصفة فقط كان قال بنادقة فاذا هي محاييب أو بالعكس أو قال هي بزيدة فاذا هي محمدية أو بالعكس فانها لا تدفع له اتفاقا كما فى المقدمات (قوله) ولم يضرب وجهه بقدره) أى كأنه لا يضرب غلظه وأخباره بزيدة لاحتمال الاغتصاب عليه فيها أو ما غلظه وأخباره بنقص فقهه قولان فقبل تدفع له لاحتمال غلظه بنده هو مثلا وقبل لا تدفع له بعدا احتمالا بان أحدا زادهما الموضوع أنه عرف العفاص والوكاه أو أحدهما فانه الآخر أنه أخبر بأقل من عددها ومثل هذا المسئلة فى جريان القولين ما اذا عرف العفاص والوكاه أو أحدهما ولكن جهل صفة الآخر بان قال لا أدري هل هي محاييب أو بنادقة وكذا اذا لم يعرف شيأ من العلامات المألفة عليها الا السكة بأن قال هي محمدية أو بزيدة ولم يعرف غناصها ولا وكمها ولا وزنها ولا عددها فقبل لا تعطى له وهو قول حصون وقال يحيى تميمى أنه اذا عرف السكة وعرف نقص الآخر بان كان فيها نقص وأصاب فى ذلك (قوله) دليل ما بعدد الحق كما قال بن أنه لا دلالة فيما بعدد على تقدير هذا يعلم أمانة نفسه بل المتبادر من قول المصنف لان علم خيانتته ادراسج الشك فى قبله وادراج الشك فى قوله والا كره من تصرفات الشارح تبعاً لعقب ولا يؤخذ من المصنف وحاصل الفقه أنه يجب الأخذ بشرطين ان خاف الخائن ولم يصل خيانة نفسه بأن علم أمانة نفسه أو وشك فيها فان علم خيانة نفسه حرم الأخذ بخاف الخائن أم لا وان لم يخف الخائن كره على أمانة نفسه أو وشك فيها فالوجوب فى مرتين وكذلك الحرمة وكذلك الكراهة خلا لما قاله الشارح (قوله) فيصير أخذه) أى هذا اذا لم يخف خائبا بل ولو خاف

أو أحدهما (جهل بقدره) أى عدد الشئ الملقط لاحتمال أن يكون أخذ شئ منها لا يعقل قدر ما نقي ثم ذكر حكم الالتقاط بقوة (ووصاخذ) أى المال المصوم الذى عرض للضلع (لخوف خائ) لزعمه على أمانة نفسه دليل ما بعدد وجوب حفظه مال الغير حيثئذ (لان علم خيانتته هو فيصير) أخذه ولو خاف خائبا (والا) بان لم يخف خائبا (كره) ولو علم أمانة نفسه كان نافعا

الخالق وشك في أمانيه هو (على الاحسن) فالجواب في صورة الحرمة في صورتين والكرهه (١٠٧) في ثلاثة (و) وجب (تعريفه)

أي الملتقط (سنة)

كلمة من يوم الالتقاط

فان أخرسته ثم عرفه

فهل ضمن (ولو) كان

الملتقط (كذلو) وديثار

ودراهم كصرف فأقل

لانها ليست من التافه

لكن اربع انها وان

كانت فوق التافه الا

انهادون الكثير الذي

له بالترفع يا ما عند

الاكثر عتقان طلبها

لاسنه (لا تافه) أي

لان كان تافه الالتفت

الس التافه

الانثاق وهو ما دون

الدرهم الشري أو

مالا التفت النفس اليه

ونسج غالبا بقره

كصا ووسط وشي من

نحر أو زيت فلا يعرف

وله كله اذ لم يعلم بقره

والانصع وضمن (عتقان

طلبها بكباب مسجد)

لاداخه (في كل يومين

أو ثلاثة) مره (بنفسه

أو بعن شقه) أي بامانيه

(أو بوضئها) أي من

القطعة (ان لم يعرف

منه) بان كان الملتقط

من ذوى العيشان والا

ضمن صكها الزاخي

من التعرف - حتى

هلك (و) عزتها

وجوبا (بالبدن)

معا (النبو عسدت

خاتما يرم أخذ في هاتين الصورتين كذا قاله أهل المذهب وتبعهم الشارح وبجته ابن عبد السلام  
فان لا حرمة أخذ ما دخل خبائه ونفسه ويخفف خاتما طاهرة وأما إذا خاف خاتما طاهرا أنه يجب عليه  
أخذها في تلك الحالة وتزول الخبائه ولا تكون خبائه نفسه عذرا مسقطا عنه وجوب حفظه فمن انشأ  
واستظهر بجته الخطأ فعلى هذا يكون وجوب الأخذ في ثلاث صور ما إذا خاف الخائف وعلم بامانة  
نفسه أو شك فيها أو علم بخبائتها والحرمة في صورة وهي ما إذا لم يخف الخائف وعلم بخبائه نفسه والكرهه في  
صورتين وهما ما إذا لم يخف خاتما وشك في أمانته نفسه أو علم بامانها والحاصل أن مجموع الصورتين لأن  
مريدا الالتقاط إما أن يعلم بامانة نفسه أو خبائتها أو شك فيها في كل إحداهما يخاف الخائف أو تركه الأخذ ولا  
وقد علت أحكامهما ثم كل من الوجوب والكرهه مقيد بما إذا لم يخف على نفسه من الحاكم والألم بأخذها  
كافي عني (قوله على الاحسن) فيما جبال لأنه يوجب أن لا يخاف خاتما ويصل بامانة نفسه فثلاثة أقوال لما لا  
والس كذلك أعاده وفي صورته واحدة وهي أن لا يخاف خاتما ويصل بامانة نفسه فثلاثة أقوال لما لا  
الاستصحاب والكرهه والأصحاب فجاءه بال والكرهه في غيره واختار التونسي من هذه الأقوال والكرهه  
مطلقا كآل الجواهر إليه أشار المصنف بالاحسن وأما إذا لم يخف خاتما وشك في أمانته نفسه فبكرهه أخذه  
انتاقا (قوله أي الملتقط) هو بفتح التافه ان جعلت الأضافه في تعريفه من إضافة المصدر لفعله أي  
وجوب أن يعرف الملتقط الشيء الملتقط سنة أو بكرهه القاف ان جعل من إضافة المصدر لفعله (قوله فان  
أخره) أي من غير تعريف سنة ثم عرفه الخ وهذه عبارة الفهمي وانما قيد بالسنة لان الضمان اذا ضاعت  
حال التعريف غالبا يكون اذا أخرسته وأما أن أخره أقل من سنة ثم عرفه في فضاعت فلا ضمان بقول  
ابن عبد السلام ينبغي أن لا يقيد التأخير بالسنة فيه قطار (قوله ولو كذلو) دخل تحت الكاف الخ لا وقوله  
كصرفه أي مما له تصرف الديار في القدر (قوله لانه ليس من التافه) أي بل هي قوله (قوله ولكن  
الاربع انها) أي الفلو والذاتير والدرهم (قوله لاسنة) أي خلافا لظاهر المصنف والحاصل أن ظاهر  
المصنف أن المال الملتقط لأمانته أو فوق التافه فالاول لا يعرف أصلا والثاني يعرف سنة والاربع أن المال  
الملتقط أمانته وهو ما دون الدرهم ولما كثر به مال وهو ما فوق الديار وما فوق التافه ودون الكثير الذي له  
بال وهو لا يتعارف أقل إلى الدرهم فالاول لا يعرف أصلا والثاني يعرف سنة والثالث يعرف بأمانته أي بطلب  
على الخلق أن صاحبه تركه الملتقط التصرف فيه بعد تلك الأيام على هذا القول لا يعلل سنة كذا قررنا  
(قوله لانها) بالنسب عطف على محل كذا لا تخفى لكان المذوقه بعدلو كما أشاره الشارح (قوله كصا  
وسط) أي لا كبير فقهلهما (قوله وله) كله اذ لم يعلم بقره) أي ولا ضمان عليه (قوله بكباب مسجد) أي  
وسوق ولاداخه (قوله في كل يومين أو ثلاثة مره) الخ هذا في غير أول زمان التعريف أما في أوله فينبغي أن  
يكون أكثر من ذلك ففي كل يوم مرتين ففي كل يوم مرة ففي كل يوم مرة ففي كل ثلاثة أيام مرة ففي كل  
أسبوع مرة كذا كرر شراح الوطأ (قوله بنفسه) متعلق بتعريفه كما أن قوله عتقان طلبها كذلك  
لا يخلاف معنى الجواب لان الأول منها معنى في والثاني لا (قوله أو بعن شقه) أي بامانيته أي بامانته أي بامان  
بساو في الامانة فاذا ضاعت عن شيء فلا ضمان والفرق بين ضمان المودع اذا أودع وولي امتنان  
رهما انما يستعمله لخطأ في الدعيه (قوله والاحسن) أي والابان كان من يعرف منه واستأجر من  
يعرفه لوضاعت منه ضمن ثم ان قوله ان لم يعرف منه هذا التقيد ينع في المصنف ان صاحب السابغ  
لان شام كما قاله ابن عرفه وظاهر الفهمي من ابن شام ان الملتقط أن يدفعه إلى يعرفه بامانته ولو كان  
من بلى تعرفه بانه اذ لم يتزبه (قوله ولا يذكر لعرف وجودها ضمنها) أي مثل حيوان أو دعيه (قوله  
على المختار) أي على المختار الفهمي من الخلاف والقول الثاني يجوز للمعرف أن يذكر جنس القطعة  
وعبارة الفهمي وان لا يذكر جنسها أحسن أي هو القول بعدم ذكر جنسها أحسن من مقابله (قوله كمال الخ)

بينهما) لانهما حيث ضمن عتقان طلبها (ولا يذكر) المعروف وجوبا (جنسها على المختار) بل يذكرها بوصف عام كآل أو شئ



وأولى عدم ذكر النوع والصفة لأن ذكر الجنس يؤدي إذهاب بعض الخلق إلى معرفة العفاس والو كاه باعتباره جرى العادة (ورفعه  
لغير) بكسر الحاء أقصع من قصها أي عالم (٨ - ١) أهل الذمة وقد يطلق على عالم المسلمين (إن وجدت بقرعة ذمة) أي ليس فيها أهل

الذمة (وله حسب ما بعده) أي بعد تفرغها السنة (أو التصديق بها عن ربها) وبقيته (أو التملك) بأن ينوي تملكها على المقتط هذا الأمر الثلاثة (ولي) وجدت (بكرة) خلافا لمن قال لا تنسحب لقطعا بعد سنة ويجب تفرغها أبدأ حال كونه (ضامنا) لها إذا لم يجزها (فيها) أي في التصديق بوجوبه والتكليف (كتبه أخذها) أي كما يضمن إذا أخذها بنية التملك (لقبها) أي قبل التقاطها أو قال كتبه تملكها قبله كان أوضع يعني أن المقتط إذا رأى القطة فنوى أخذها تملكها ثم أخذها فانه يملكها ولو تلفت بسلام ولا يملك التبعة مع وضع يده عليها صار كالغائب فيضمن كالأذنوي التملك قبل السنة بعد وضع يده عليها أي للتعرف بسلامة الصورة والحاصل أن الصور ثلاث الأولى إذا راها مطروحة فنوى أخذها تملكها ثم نوى تملكها قبل تمام السنة ففي الصورة الأولى لا ضمان عليه لأن نية الاعتقال وحدها لا تعتبر وفي الثانية لا ضمان عليها قبل تمام السنة وفي الصورة الثالثة لا ضمان عليه عند انقضاء السنة بشرط أن لا يملكها قبل انقضاء السنة بعد وضع يده عليها وهو الكف عن التعريف وإرضاء ح وجعل المصنف على هذه الصورة وشروطها تعالقه مع عمله على الصورة الثانية (قوله) كما يضمن في ردها لمصنفها (غيره) أي بعد عدم أخذها ولو لم يتهاضعت بعد الدار واعلم أن كلام المصنف في أخذها المكروه وهو ما إذا لم يخف عليها من خائ وعلم أمانة نفسه أو شك فيها لا في الواجب لضمه ردها مطلقا من قرب أو بعد اتفاقا فانه كالموجب فلا يصح فيه قوله الأقرب أو بلان ولا في الحرام لضمها ما أخذها من ردها مكنها بلان ردها فله واجب (قوله) فان أخذها التملك أي لغير التعريف الحق بأن أخذها السؤال جماعة هل هي لهم أم لا فقالوا لا وقال لهما فاعرف بحكمي وليس المراد بغير الحفظ الاعتقال لأن الرق في هذا واجب فلا يظهر قوله وعن بعض من أخذ قوله أخذها الحفظ الأولى حذفه لأنه نوع من الموضوع (قوله) وعدم أي وعدم وجوب الالتقاط وهو حرمته وكرامته (قوله) وليس لسيده منعه منه أي من الالتقاط لأنه يترجمها حال

فلا ضمان لقطعا وعن بعض من أخذها العظام لا (وذكر في ذلك) أي أن الرق في جميع ما تقدم من خدمة وجوب الالتقاط وعلمه والضمان وعدمه وليس لسيده منعه منه (و) إن ضاعته منه (قبل السنة) بشرط أو بعد نية تملك خفية (في

رقبته) فباعها ما لم يقده سده وليس له اسقاطها عنه وأما بعد السنة ففي سنة يسع بم الأذعنق ولا يباع فيها (وله) أي العلتق حرا  
وعبد (أو أكل ما يفسد) لربني كذا كنهو لم يفسد وخضر ولا يضمن (ولو) وجد (١٠٩) (بقرة) أي حمار كالأو وجد فليس عليه

تعرضه لكن ينبغي  
الاستنباط فلا وأما  
مالا يفسد كالتمر فليس له  
أكله فإن أكله ضمن إن  
كانه ضمن (و) له أكل  
(شاة) وجدها (بشقاء)  
ولم يتيسر حملها العمران  
ولا ضمان فإن حملها

العمران ولو لم يوجد فحرمها  
أحق بها إن علم عليه  
أجره حملها ووجب  
تعريضها إن حملها  
كألو وجدها بقرب العمران

أو اختلطت بغنم في المربي  
(كبحر يحمل خوف) من  
سباع أو جوع أو عطش  
أو من الناس بشقاء  
وعسر سوقها العمران لله

أكلها ولا ضمان عليه  
(والا) بأن كانت تحمل  
أمن البشقاء (ركت)  
فإن أخذها فزت كألو  
كانت بالعمران فإن

أكلها ضمن (كابل) فاتها  
ترك ولو جعل خوف  
الاخوف خائن (وان  
أخذت) الأبل تعدا  
(هرقت) سنة (ثم) بعد  
السنة (ركت) حملها

الذي أخذت من عقولهم  
لأراي فيها خوف أي  
خوف جوع أو عطش  
أو سباع وأما خوف الخائن  
فوجب الالتفات (وله)  
(كرا بضر ونحوهما)

خدمته (قوله وليس له اسقاطها) أي اسقاط ضمانها عنه (قوله وأما بعد السنة) أي وأما إذا ضاعت  
بعد السنة تنفرط أو تصدق أو غلقتها (قوله ولا يضمن ولو وجد بقرة) أي هذا إذا وجد بضامرا  
خوابا ولو وجد بقرة ومحل عدم الضمان إذا كان كل ما يفسد الأخر حيث يمكن ظاهرا وبين  
الالتفات والاضن له فحينئذ ثمان ظاهر الشارح أن ما يفسد بالآخر الذي لا يعلم به لا ضمان على المشتري إذا  
أكله سواء كان تافها أو غن وهو ما نقله طئي والذي في ح وتبعه عبي أن عدم الضمان فيما إذا كل  
ما يفسد بالآخر مقيدها إذا كان تافها لا يضمن له ولا ضمن قيمته له إذا حاده وحيد فلا فرق فيما بين  
ما يفسد بالآخر وما لا يفسد إلا حواجز الدوم على الأكل ابتداء من غير تعريف فيما يفسد ومنعه في غيره  
(قوله وليس عليه تعرضه) أي بل بأكله من غير تعريف كاهو ظاهر ابن رشد وابن الحاجب وما يؤخذ من  
ظاهر المدونة من التعريض وضعيف كاف عبي (قوله لكن ينبغي الاستثناء) الذي لأن عرفة أيا  
يطلب الاستثناء قال شحاته والمعتد (قوله فليس له أكله) أي ابتداء من غير تعريف وهذا إذا كان له غن  
كأفاله الشارح وأما إذا كان تافها جاز له أكله من غير تعريف ولا ضمان عليه إذا حصل صاحبه وهذا إذا لم يعلم  
بصاحبه من وحده فإن علم به بجزء أكله فإن أكله ضمن غنم كاضر الشارح (قوله ولم يتيسر حملها العمران) أي  
والحال أنه لم يتيسر حملها أو سوقها العمران فإن يتيسر حملها العمران أو سوقها العمران حلت أو وسقت وعرفها  
وليس له أكلها فإن أكلها ضمنها فإن حملها ولو لم يوجد فحرمها كأي حق بها وعليه أجره حملها وتفسد الشارح  
جواز الأكل بما إذا لم يتيسر حملها والمعتد ومافي عبي من جواز الأكل مطلقا يتيسر حملها أو لم يتيسر فهو  
ضعيف ولا يسل قوله على المعتد كافي بن (قوله ولا ضمان) أي سواء ذبحها أو أكلها في الصرما أو أكلها في  
العمران وأما إذا أخذها من حيث الالتفات في الصرما أو ما ذكر من عدم الضمان هو المشهور وقال حننون  
إذا وجدها في الغلات أو أكلها ضمن قيمتها إن علم به بعد ذلك ومحل خلاف إذا كان الالتفات غير العلم بها  
حين وجدها أو إذا لم يجدها أكلها فإن أكلها ضمن قيمتها (قوله كألو وجدها شرب العمران) أي  
فوجب تعريضها أو لا يجوز له أكلها فإن أكلها ضمن عسر سوقها العمران (قوله وأما جوع أو عطش  
بشقاء وتيسر سوقها العمران) أي بأكلها وعرفها فإن أكلها ضمن قيمتها إن علم (قوله كألو كانت الخ) أي  
لأنها إذا كانت تحمل العمران ولو عوقا فتكون لفظة غلات وكل إذا أخذها عرفها (قوله كابل) ظاهره وجدها  
في الصرما أو في العمران ابن عبد السلام وهو أسعد بظاهر المذهب اه بن (قوله الاخوف خائن) أي إذا  
إذا خيف علم من أخذ الخائن فاتها تؤخذ وعرف وقد تبع الشارح في ذلك عبي والخريش واختاره ضحا  
واقصر عليه في الحج وفي من المعتد من مذهب مالك تركها مطلقا قال في المقدمات بعد أن ذكر عدم التفات  
الأبل قبل أن ذك في جسم الزمان وهو ظاهر قول مالك في المدونة والعينة وقيل هو خاص زمن العمل  
ومصلاح الناس وأما في الزمن الذي يفسد فلكم فيه أن تؤخذ وتعرف فإن لم تعرف بيعت ووقف فحملها  
فإن أيا من تصدقه بكمامل عثمان لم تدخل الناس في زمنه الفساد وقد روي ذلك عن مالك أيضا اه ابن  
عبد السلام ومجميع مذهب مالك عدم التفاتها مطلقا كذا في بن لكن لا ينبغي أن الحطبة الصالحة تقتضي  
الآن ما صنع عثمان كالأول في تعين الخرافة لهذا اختار شحاته قاله الشارح (قوله لأراي فيها) أي في  
ضالة الأبل (قوله وله كرا بضر ونحوها) أي وله أن يستعملها في منافعها بقدر عقولها إن كان عليها  
من عدمه وكلام المصنف في بقر ليس له أكلها وهي التي وجدها في العمران أو في الغنم أو يتيسر سوقها العمران  
(قوله أي ما موتا) أي ما موتا عاقبه (قوله ما موتا) أي حالة كون ذلك الأكرام المضمون ما موتا أو  
مشاهرة أو وجبة وانما جاز له كرا وحاق علفها من أن يرها لو كاله فيه لاثم الأناها من نفقة علم فكان  
ذلك أصغر لرها والظاهر أنه إذا كرا ما كرا ما موتا وجبته مجاهد بها قبل غنم فليس في فضله ولو قوع

كتميل وجر (في علفها) بفتح اللام ما تعلق به من فهو قول وأما بالسكون فاسم الفعل (كرا مضمر) أي ما موتا لا يضمن عليها منه ما موتا  
أو مشاهرة أو وجبة

فليس المراد بالمضمون ضد العين (وله ركوب ذابة) من موضع الالتقاط (الموضع) وان لم يتمسك قودها (والأ) بأن كراهافي أن يذعن  
 علفها أو غروا مونا وركب القوم موضع (نحن) القيمة ان هذكت وما زاد على علفها وقية المنفعة ان لم تملك (وله) غلاتها من لبن وسمن  
 وان زاد على علفها (دون نسلها) وصوفها (١١٠) وشعرها وبرها ودون كراها القير العلف كالتقدم (وان) أنفق المتقط على

ذلك العقد وجه جائز (قوله) فليس المراد بالمضمون ضد العين أي بل المراد بالمضمون عاقبته وهو المأمون  
 الحق لا يخفى عليها منه وجبته فلا يحتاج لتصويب ان غراي مضمون ناعا مونا ووجه تصويب ان المضمون  
 هو كراها بغير مينة والقرض هنا انما مينة (قوله) لولومه أي لعلها فاقته (قوله) والارض القيمة  
 ان هذكت الخ أي وضد في الضمان المتسافر في الكراعي المأمون لانه مباشر في المتقط لانه منسب  
 (قوله) وما زاد على علفها فإذا كريت لأجل العلف وان دمن كراها شي على العلف يمكن للمتقط أخذه  
 نفسه بل يرفع من بها اذا حله (قوله) وقية المنفعة أي التي هي الركوب بقير وموضع (قوله) وله غلاتها  
 أي في مقابلة نفقتها اذا أنفق عليها من عنده ولم يكرها في علفها ولم يستعملها في منافعها ضمير غلاتها تدل على  
 المذكورات من السلة وما بعد ما تها من ظاهر المصنف أنه العلة ولزادت في قدر علفها وهو الواقف رواية  
 ابن تافع وظاهر نقل ابن رشد وسامع القرنين أنه انما له من الفقة بقدر علفها لولا الرائد عليه لقطة معها قال  
 شذاق في كلام جيل لم يرجع ما قبله ان رشد (قوله) وصفوها أي سواء كان تاما أو غير تام فهو لربها  
 مثل النسل وما معه ولا يأخذها المتقط لنفسه بل على أنه لقطة معها (قوله) وان أنفق المتقط على القطة  
 من عنده أي على النفقة أو بعضها وذلك كالأ كراها فنقص الكراعي نفقتها وكل المتقط نفقتها من عنده  
 فيجوز به ان يسلمه القطة في نفقته أو يقتديها من المتقط بدفع ماله من النفقة وذلك لان النفقة في  
 ذات القطة لا في ذمة ربها كالجناية في رقبة العبد اذ له المالك لأشئ عليه وان أراد أخذ شيء غرم أرض  
 الخيانة (قوله) بين مكنها بالنفقة أي عتلت النفقة (قوله) ثم أراد أخذها أي ودفع مثل النفقة وقوله لم  
 يمكن له ذلك أي لأنه لم يملكها للمتقط رضاه والظاهر كقول شيخنا ان عكسه كذلك أي اذا دفعه النفقة ثم أراد  
 أن يسلمها وأخذته النفقة فليس له ذلك (قوله) والاولى الخ أي لان من انما تصافى بل تعدى دلان الدنية  
 انما تحقق في التعدد والاحاد الشئين والاشياء (قوله) وان داعها للمتقط أي بأمر السلطان أو بغير أمره  
 (قوله) فالربها الا البن ظاهر ولو كان داعها بعد ان قوى عليها بعد السنة وليس كذلك لانه ثبت صار  
 ضامنا فيتم النظر البدر اقرافي ومفهوم قوله بعد داعها ولو كان قبل السنة لم يكن الحكم كذلك والحكم ان  
 ربها يغير في اضاء البيع وأخذ البن وريده وأخذها ان كانت فاقمة وان كانت فعل المتقط قيمتها في ذمته ان  
 كان حرا والافني رقبته كالجناية فان شامسبده فدا بغير قيمتها وان شامسبده فيها (قوله) والبيع ماض أي  
 فليس للمتقط نفقته وأخذها من المشتري ولو كانت فاقمة (قوله) يرجع به على المتقط أي يرجع  
 عليه أيضا بالهابة لانه كالوكيل فان أعدم في مسئلة الهابة يرجع على المشتري بما جاز به فقط لأصل البن  
 اذا يرجع عليه به بل على المتقط ولوعدها كقول الشارح والفرق بين الهابة يرجع بها على المشتري  
 اذا أعدم البائع وبين البن لا يرجع به على المشتري بل على البائع ولوعدها ان المشتري لما شارك البائع  
 في الصداق الهابة ما يرجع عليه بها عند عدم نفعه ولا كذلك التي ظالم يرجع عليه به عند عدم البائع  
 (قوله) والافني للمتقط المتصدق بها أي لانه هو الذي سلب المسكين عليها وبقى ان يرجع المشتري على  
 المتقط بالافني من ثمنها أو قيمتها ثم تصدق بها ويرجع للمتقط بتمام البن على المسكين لانه البائع (قوله)  
 ان تصدق بها عن نفسه مطلقا يعني ان على التضرع المتقدم وهو خير من ان يأخذها من يد المسكين  
 أو من المشتري منه وبين تضمين المتقط القيمة اذا كان المتقط تصدق بها عن نفسه سواء كانت فاقمة  
 أو قعيت أو كان قد تصدق بها عن ربها وقعيت باستعمال واما ان كان قد تصدق بها عن ربها وأجابه  
 فوجدتها فاقمة أو قعيت بجماعى في يد المسكين أو المشتري منه تعين أخذها وان وجدها قد قاتت به لئلا  
 سواء تصدق بها بالقيمة عن ربها أو عن نفسه فليس له الاقبيتها من المتقط (قوله) وقعيت عنده أي عند

القطة من عنده (غير  
 ربها) اذا جاز بين فكها  
 بالنفقة لانه قام عنه  
 واجب (أو اسلامها)  
 للمتقط في نظير ما كان  
 أسلمها ثم اراد أخذها لم يكن  
 له ذلك والاولى التعبير  
 بالواو بدل أو وان داعها  
 للمتقط (بعدها) أي  
 بعد السنة التي عرفها  
 بها (فالربها الا البن)  
 الذي بيعت به والبيع  
 ماض يرجع به على  
 المتقط ولوعدها لافني  
 المشتري ولو لم يال خلاف  
 طو لوجدها) ربها لم يرد  
 المسكين المتصدق بها  
 عليه (أو) بغير متاع  
 منه أي من المسكين  
 (قوله) أي لربها (أخذها)  
 من المسكين أو المشتري  
 منه ويرجع المشتري  
 بالبن على المسكين ان وجد  
 عنده والافني للمتقط  
 المتصدق بها عليه قوله  
 فله أخذها أي وتضمن  
 المتقط القيمة ان  
 تصدق بها عن نفسه  
 مطلقا وعن ربها وقعيت  
 فان بقى بها لاعتين  
 أخذها وان كانت  
 تصبت القيمة على  
 المتقط وللتقط الرجوع  
 عليه أي على المسكين

بنفس القطة (ان أخذها) (منه) أي من المتقط (فيعتبا) وذلك حيث تصدق بها عن ربها وقعيت عنده أي  
 وجبت عنده معية لانها اذا كانت فاقمة بها لها

فقاله أخذها كأمروان تصديقها عن نفسه فلا رجوع على المسكين كما أشار به بقوله (الآن تصديقها) المتعلق (عن نفسه) فلا رجوع له على المسكين بشئ إلا بما لا ينفك التي غر مهالها كما لو تصديقها عن رجاء ولد أو جسد بيد المسكين (وأنقصت بعدنية نكحها) بعد تعرضها السنة (نظمها أخذها) ولا أرضه في النقص (أو) أخذ (قريباً) يوم نية نكحها ما توفى نكحها قبل السنة فكان القاصب أو ما لو نقصت قيل نية التثقب فليس له إلا أخذها فلو هلك بعدنية التثقب طهية (ووجب لقط (١١١) طفل) أي صغيراً لا ذرته على القيام بصلح نفسه من نفقة وغذاء

المسكين (قوله) فأنما له أخذها كأمروان أي لا أخذ فيها وسيتخذ فلا يتأخر رجوع المتعلق على المسكين (قوله) ولم توجد بيد المسكين أي فلا يرجع عليه الملتقط بما غرمه من قهتارها (قوله) وان نقصت بعدنية نكحها (أي بدينها استعمال المتعلق لها) ما لو نقصت بما سوى فليس له إلا أخذها كما كانت باقية بها (قوله) فان توفى نكحها قبل السنة أي ونقصت (قوله) فكان القاصب أي يضمن أرض النقص ولو كان بسواي (قوله) وأما لو نقصت قبل نية التثقب أي قبل السنة أو بعدها وقوله فليس له إلا أخذها ظاهره ولو نقصت بسبب استعمالها هو كذلك على أحد قولين اه عني (قوله) فلو هلك بعدنية التثقب أي وبعدها عرفها سنة وهذا مقهور قول المصنف وان نقصت الخ (قوله) ووجب لقط طفل) ظاهره ولو على أمر أو بشي أن يقيد بما إذا لم يكن لها زوج وقت رادتها لأخذها وأذن لها فيه والأفلا يصح عليها لأنه منعها فان أخذته بغير إذن الزوج كان له رد محل ما مومن عكر أخذ منه فان لم يرد وكان لها مال أنقصت عليه منه وان أذن لها في أخذها فلتعق عليه ولو كان لها مال لا لما كان باذنه صار كالمه الملتقط (قوله) أي صغيراً أي سواء كان ذكراً أو أنثى (قوله) نية) فيه إشارة إلى اتحاد معنى اللقط والنموذج كاحتمال الجوهري والتفصيل وقيل القطع الملتقط صفراً في الشدة واللبلا وموسسه ذلك المنسوب بخلافه وقيل النموذج ما مطروحا ولا يسمى لقطاً إلا بعد أخذته وقيل النموذج ما جدد فيزول ولذا هو القبط بخلافه (قوله) فالأولى أن يقول بمسبعة أي واحد بمسبعة لأجل أن يشغل من ينفقها ومن مثل من أهله يشترى أنه لا بد أن يوجد غير زوجان من أخذين من الحرز سارق (قوله) كفاية) محل الكفاية أن ينفق عليه والأوجب عينا كما في الإرشاد وظاهر المصنف للرجوع ولو علم حياة نفسه بدعوى رقبته مثلاً فيصحب عليه الالتقاط وزناً لتبانه ولا يكون عليه بأنيابة عذراً يفيق عنه للرجوع (قوله) ولأرقه) أي يولد له بقره بل علبت به أو شغل فيها وفي وقت (قوله) فخرج الخ) هذا من جملة كلام ابن عرفة ببلل قول الشارح وقوله فخرج الخ أي وقول ابن عرفة فخرج الخ (قوله) متى سلخ الخ) هذا إذا كان القبط ذكر إنا كان أنثى فإني دخول الزوج بها بعد طاقها (قوله) ولا رجوع له عليه أي ما لم يكن له مال و يعلم به الملتقط حال انفائه والرجوع عليه إذا حلف أنه أنفق لرجوع فأمروان في النقث (قوله) من النفي) حراده ميت المال (قوله) الآن علك) بالتشديد (قوله) ويجوز له الملتقط أي بدون تطرعا كما وهذا ظاهر أن كلف الهبة وهو هاسم غيره وكذا أن كلف منه كافي سماز ونوفان من ابن القاسم والذي في سماز يصح لا يجوز له أن كلفته لأن ذلك خاص بالولي في هجره والملتقط ليس كذلك (قوله) فعمل أنه يقدم الخ) أي علم من عدوله عن قوله أو علك بالمطع على يعطى الموهب لها وما له في وجوب الاتفاق له إلا أن علك كهيئة المصدق تقدم ما له ثم في (المملتقط) (قوله) أو مدقون) بالرفع عطف على نائب فاعل وهو الضمير المستتر العائد على المال المفهوم من السياق لأنه علك عليه وفي الكلام تقدير الصفة أي مال ظاهر أو مدقون (قوله) أن كانت معروفة) فتدق الأخيرة فعدون ما قبلها كما أشار به الشارح (قوله) أن طرعه عدا) انظر هل من الطرح عدا طرعه لوجهه إلا لوجهه الساطع خارج بقوله عدا وطلح قال من وكلام الساطع فيه فتروا نسله الخطاب بل الحق أنه من العدو وانقصر على ذلك في المجمع (قوله) مع مخالفة الأب) أي لأن الظاهر قبول قول الأب في تلك الحالة لما قبل عليه من الختان (قوله) أن كان الأب موسراً) أي أن ثبت أنه كان موسراً (قوله) وأن يحلف الخ) أي كإسبا في التنفيد ومحل حلفه أن لم يكن أشهداً أنه غايب ينفق لرجوع والأفلا حلف

نفسه من نفقة وغذاء (نبي) صفة لطفل أي طفل مشهود وهو مفسر لأنه يشعر بقصد التبذلا يشغل من مثل عن أهله فالأولى أن يقول به بمسبعة) كفاية أي وصوب كفاية وقد عرفت ابن عرفة القبط بقوله صغيراً أي لم يبلغ أهله ولأرقه فخرج وإذا الزانية ومن عدا رقه لقطه لا لقط وقوله فخرج وله الزانية أي لأنه لم يعلم أحد أو به وهو الأم فعمل القاصب) (د) وجب (حضانته ونفقته) على ملتقطه حتى يبلغ فإذا على الكسب ولا رجوع له عليه لأنه بالتقاطه أزم نفسه ذلك وهذا (ان لم يعط) ما يكفيه (من النفي) فان أعطى منه لم يجب على الملتقط واستثنى من وجوب النفقة أن لم يعط الخ قوله (الآن علك كهيئة) من صدقة أو حسب نفقته من ذلك ويجوز له الملتقط لأنه كاتبة فعمل أنه يقدم ما علك ثم في (ثم الحاشن) أو ويحلده) مال مربوط

بشوه (أو مدقون) وفي نسخة مدقوناً بالتسب على الحال (نقته) أن كانت معروفة) أي بوجهه ملامك وبغيرها المال المدقون تحت اللطف للطفل فان لم يكن معروفة فالحال لقطه (د) وجب (رجوعه) أي الملتقط المتفق على القبط (على أبيه) بما أنفق على القبط (ان) كان أبوه (طرعه عدا) وثبت بينة أو أقراراً بدعوى الملتقط مع مخالفة الأب ومحل الرجوع أيضاً أن كان الأب موسراً (ان) الاتفاق وان يحلف المتفق أنه أنفق لرجوع لأحسبه

فجميع غير السرف ومفهوم طرحة أنه لو لم يزل عن أبيه أو هرب أو نحو ذلك لم يرجع التثقب على الأب المورسلان الاتفاق حينئذ مجهول على التبرج ومعنى الوجوب في هذا الفرع الثبوت (والقول) أن اختلاف في الاتفاق (له) أنه لا يلتصق بالكنس (أنه لا ينفي حسنة) أي تبرج بل يرجع بعينه لا يقول الأب المصحبة (وهو) أي القبط (ح) لأنها الأصل في الناس (ولا تؤثر السنين) أي أنهم لم يتغير فعل ماله إذا ماتت ذلت المال أن لم يكن له وارث يعني أنه لا يرثه (١١٣) الملتصق بل جماعة المسلمين (وحكم بإسلامه أي القبط أن وجد في قرية من قرى

المسلمين) لأنه الأصل والغالب وإن كانت بين قرى التكفار ولو التفتت كافر (كان لم يكن فيها) أي في القرية لا بقصد المسلمين (الايثان) المسلمين فيحكم بإسلامه أيضا (أن التفتت مسلم) تقريبا للإسلام فإن التفتت كافر فلا يحكم بإسلامه ومثل البيتين البيت كالثلاثة وأما الأربعة فيحكم بإسلامه وإن التفتت كافر (وان) وجد في قرية من قرى الشرك (الشرك) التي ليس فيها بيت من بيوت المسلمين (هـ) هو (شرك) وإن التفتت مسلم تقريبا للدار (ولم يلحق) القبط شرطا (ملتصقه ولا غيره) إن ادعاء (الايثان) له بأنه ابنه ولا يكن قوله أنه ابنه ولذا وطرح فإن أقامها لخلق به كان القبط محكما بإسلامه أو كفره (أو وجه) كن عرف أنه لا يعيش ولا تزعمه طرحة مسلم أنه إذا طرحت الجنب طرحت أو لغيره لم يجره مما يلحق على صدقه فليخلق بصاحب الوجه المسمى (ولا يرده)

وإذا تنازع على قدر الثقة فلا بد من إثباتها أو الألفاظ قول الأب بين لانه غارم ويجري فيه قول المصنف واعتد البت على من قوي كاختلاف في سائر الأب وقت الاتفاق (قوله) يرجع غير السرف (أي وهو نفقة المثل (قوله) ومعنى الخ) جواب عما قال كيف يجب للتفتت الرجوع على أبي القبط أعا، ففعله على القبط مع أنه يجوز له التفتت وعدم الرجوع (قوله) في هذا الفرع) وأما في الفرع الأول فالرد إليه الوجوب الشرعي وهو طلب الفعل طلبا جازما (قوله) بل يرجع (أي) ولم ينوشأ كما هو ظاهر المصنف لأن قوله لا ينفي حسنة يصدق بعدم النسبة فإن قوى الملتصق حسنة لم يرجع ولو طرحة أو بعد انقضاء التفتت لكن في أن عرفه أن مقتضى المدونة رجوعه في هذه الحالة نظر الحالة الأب وهو التفتت فكان أولى بالجل عليه (قوله) فهو (أي) تحكم بحريته شرطا فلا يؤثر القسط رقبته لاحد ألقى إقراره إذا ثبت وقى الشخص بغير إقراره وسوا التفتت حرا أو عبدا وكافر فهو حر على كل حال (قوله) لأنها الأصل (أي) لأن الأصل في الناس أي الذين لم يتقرر عليهم ملك (قوله) ولا تؤثر السنين) هذا معيد بغير الحكم بغيره لأن الحكم بغيره لا يرثه السلطان كذا قيل وقد يقال لا مانع من وضع مال الكافر في بيت المال لأن الأثر في العادة ما دامات عندنا وليس معه وارثه فأن ماله يوضع في بيت المال وأشار الشارح بقوة أي أنهم يرثونه إلى أن الراد أو لا المال لا يرثه الذي هو جهة كلمة النسب المختص عن اعتق فقط (قوله) لا يرثه الملتصق (أي) ماله يجعل له الإلمار ورثه والأورثه لأن ذلك من الأمور العامة التي التفرع فيها للإمام وعلى هذا حل ما في الموطأ من قول عمر بن الخطاب ولا يرثه علينا نفقته (قوله) كان لم يكن فيها الايثان أن التفتت مسلم) ظاهره الحكم بإسلامه حيث التفتت مسلم ولو شمل أهل البيتين فخرجوا بالهيس منهم وينبغي أن يكون كذلك فيما على إسلامه المسي تعالى بالإسلام به ولا ينافي بذكر أن لنبيها ما دواستظهر عيم أنه لا يكون مسلما (هـ) عني (قوله) والبيت كالبيتين ٣) أي على ما استظهره ح من عند نفسه ولفظ المدونة كالمصنف كافي بن (قوله) وإن وجد في قرية من قرى الشرك) أي وإن كانت بين قرى المسلمين وقوة فهو مشرك وإن التفتت مسلم بمحوه إلى الحسن وفي الأخيرة أنه أن التفتت مسلم يكون على دينه وإن التفتت كافر كان على دينه قال بن وهذا هو الظاهر وأما علم (قوله) لا يسنقه (أي) لا يسنقه تنسبه إلى كل من الملتصق وغيره (قوله) فإن أقامها لخلق به كانا القبط محكما بإسلامه أو كفره) سواء كان المستحق له الذي شهدته البينة الملتصق وغيره كان القبط مسلما أو كافر أو غير غائبة وصاحبها كان المستحق قسطا لإمامة لغيره وفي كل أمان أن يكون ذلك المستحق مسلما أو كافرا وفي كل أمان أن يكون القبط محكما بإسلامه أو بغيره ففي هذه الصور الثانية أن أقام المستحق بيته شهد هذا القبط ولده لخلق به (قوله) فليخلق بصاحب الوجه المسمى) انظر له حقه في الثمان صور المقدمة وهو ما يقصد ابن عرفة وتو الشرح عبد الرحمن الاحمدي أو في أربع منها فقط وهي ما إذا كان المستحق مسلما كان هو الملتصق أو غيره كان القبط محكما بإسلامه أو بغيره وهو ما ذهب إليه بعضهم ونحوه في الشيخ أحمد الزرقاني قاتلا وأما إذا استلحقه ذي فلا بد من البينة فإن قيل مقتضى ما قدمه المصنف في الاستطاق من أن الأب يفتن مجهول النسب عدم وقف الاستطاق هنا على البينة أو الوجه قلت قال ابن رويس إن ابن القاسم قد خالف هنا أصله أن مقتضى أصله أن الاستطاق هنا لا يتوقف على بينة أو وجه انظر بن (قوله) لو وضعه (أي) ولا موضع آخر (قوله) بعد أخذه) بغيره يستلحقه أو لا يسنقه ولا رضى لحكم (قوله) والموضع مطروق (قاس) أي بحيث لا ينشئ هلاكه فيه (قوله) فله رد حينئذ (أي)

أي لا يجوز رد مملوومه (بعد أخذه) لأنه تعين عليه حفظه بالتقاطه إذ فرض الكفاية تعين بالشروع فيه (الآن) لعدم أخذه) لا يثبت ترتيبه بل (لرؤيته لما حكم) فرفضه (فليقبضه والموضع مطروق) الناس بحيث يعلم أن غيره يأخذونه فله رد حينئذ ٣ قوله والبيت كالبيتين الذي في نسخ التبرج التي يابدين ومثل البيتين الخ كاهو والمهاش

فان يكن الموضوع مطروقا بان يوق بان غيره ما خلفنا تحقق عدتها أخذت من مات اقتصر منه وان شك فالدية ومثل أخذ مدفعه  
طما لم أخذ ليدل معناه هو قوله أم لا (و) لو سابق جماعة أو اتان على لقط أو لقطه وكل أمين وأهل الكفائة (قدم الأسبق) وهو  
من وضع عدله ابتداء ولو راجعه من الآخر وأخذ (ثم) ان استوفى وضع التقديم (الاولى) أى الاصح لحفظه والقيام (والا) يكن  
أولى بان استوفى (والفرقة وينبغي) للملتقط (الشهاد) عند الالتقاط (١١٣)

الولية أو الاسترقاق  
(وليس لمكاتب ونحوه)  
من فيه شائبة حرة  
وأولى القن (التقاط بغير  
اذن السيد) لان التقاطه  
ربما أدى لجزء لا يشغاله  
بتريته ولان حضاتيه  
من التسرع وهو ليس  
من أهله فبقوله التقاط  
أى أخذ لقط وأما أخذ  
القطعة فتقدم في قوله  
وذوالرف كذلك أى فله  
أخذها وتعرفها بغير  
اذن سيده ولوقنا  
تعريفها لا يشغله من  
خدمة السيد (وتزج)  
لقط (بحكمه بسلامه)  
شرا (من غيره) أى من  
غير المسلم وهو الكافر  
إذا التقطه (وتدب أخذ)  
عبد (أقن لمن يعرف  
ربه) فيعرف بغير خوف  
المضاربة وسكون  
العين من عرف يتعدى  
لوا سيده أى يتدبان  
وإذا بقا وعرف به ان  
ياخذ له من باب  
حفظ الاموال وكلامه  
يعمل على ما اذا يقضى  
شباعه والاوجب أخذ  
له (والا) يعرف به (فلا

اعدم أحد للقط فليشروع في فرض كفاية حتى يتبين عليه (قوله فان لم يكن الموضوع مطروقا بان يوق  
بان غيره ما خلفنا) في الكلام نقص أى سرورده فان ردد ومات فان تحقق الخ (قوله وان شك) أى فى أخذ ما  
فى أن يأخذ أحد أو لا يأخذ فالدية وانظر هل دية خطأ وعد والتاخر كمال شغلا ابتداء بعد (قوله  
ليسا لم يحصل هو قوله أم لا) أى فإذا لم ليس وأدى حازه رده (قوله ولو راجعه من الآخر وأخذ) أى  
فترع من ذلك المزاجم وبدفع لاس (قوله قدم الاولى) أى فلو أخذت غيره من غيره ودفع فلا (قوله والا  
يكن أولى بان استوفى) أى فى الاصطلاح ووضع اليد (قوله خوف طول الزمان) على وجه معنى الشرط لقول  
المصنف وينبغي الاشهاد اذ كان يضاف أنه عند طول الزمان يدى ما ذكر فان تحقق وأغلب على الظن  
دعوى ذلك وجب الاشهاد والقطعة كالقطب في الحالتين المذكورتين (قوله بغير اذن السيد) أى وأما بانه  
فيوزن بوزن الالتقاط ونفقت له أم لا (قوله اذن فى أخذ صار كما هو الملتقط فلو انقط اقتطاعا بغير اذن سيده  
فليس بما جازته ورد موضوع التقاطه ان كان مطروقا وأقن أن غيره ما أخذت كلامه والتاخر أن الزوجية ليست  
كالكاتب في جواز الالتقاط بل يقع التقاطها بغير اذن زوجها هو أولى منه من منع أخذ القطب بغير اذن  
لان زوجها منه ما يشغلها عنه والمكاتب أحرز نفسه (قوله لان التقاطه رعا أدى الخ) جواب عما يقال  
ان المكاتب أحرز نفسه وماه يقتضاه أنه لا يمنع من أخذه القطب ثم ان ما ذكره الشارح من التعليل يقتضى  
أنه يمنع انضام من أخذه القطعة اذا كانت عبدا صغرا وانظره تأمل (قوله وزرع لقط) أى وأقر تحت يد شخص  
مسلم وجبر على الاسلام فان زرع بعد البلوغ وفى الاسلام فردد يستأمن نائب الاقتل (قوله شرا) أى  
من جهة الشرع وان لم يحكم ما حكم بسلامه وذلك كل وجود في قرية المسلمين على ما مر (قوله أخذ أقن) هو  
من ذهب مختفيا بالاسباب والهارب من ذهب مختفيا بالسبب كذا فرق بينهما واصل هذا فرق بحسب الأصل  
والا فالعرف الا أن من ذهب مختفيا مطلقا أى لسبب أو غيره يقال به أقن وهارب (قوله لمن يعرف) متعلق  
بندوب ولا يقال ان فيه فصلا بين العامل والمعمل لان المضر الفصل بينهما بالاجنبي لا بغيره خصوصا نائب  
الفاعل فان رتبته التقديم يجوز تعلقه بما يقن على أنه طرف لغيره واللام عسى من أى عبد أم من يعرفه  
لا أخذ أى من سيده يعرفه الا (قوله له من باب حفظ الاموال) فيه ان التعليل يقتضى الوجوب وانما  
اشترط معرفة سيده لاجل أن يتعرفه من غير اشد وتعرف (قوله والاوجب أخذه) أى وان علم خيانة  
نفسه فيجب عليه أخذه وترك ألتفاتة ولا يكون عليه حضاتيه هذا مسقطا للوجوب ثم محل الوجوب اذا  
خشى شباعه ما لم يخف على نفسه ضررا من السلطان اذا أخذ لغير صاحبه والا حرم عليه أخذه (قوله  
والا فلا يأخذ) صرح بهذا المفهوم لانه مفهوم غير شرط ولان عدم تدب أخذه لا يقتضى النهي مع ان المراد  
الكره ولو يفرع على عهده فان أخذ الخ (قوله أى بكره أخذه) أى لا يشاعه فلا نشاد والتعريف  
فيخشى أن يصل لعل السلطان فأخذه (قوله ووقته سنة) أى يوق يتفق السلطان عليه فيها (قوله ثم يسع) أى  
بعدها ما لم يخش عليه قبلها والاسبع قبلها كما رواه عيسى عن ابن القاسم ابن رشيد وهو يتقدم لقول المدونة  
ووقف عند الامامة ثم تبعه بعدها (قوله ويشهد على ذلك) أى على جميع ما ذكر (قوله حتى يعلم به)  
أى فإذا حاسن بطله قابل ما عنده من الاوصاف على ما كتب في الفصل فان وافق دفعه اليه (قوله وأخذ  
نفقته) أى بالانفاق على أى وأخذ الامام نفقته (قوله ولا يلزمه الصبر الى أن يحضره) أى يختلف من أخذه

(١٥ - سدوق رابع) يأخذ أى بكره أخذه (فان أخذه رفعة الامام) لرجاع من يطلبه منه (ووقف) عند الامام سنة فان  
أرسله فيها ضمن (ثم) اذا مضت السنة ولم يحضره (يسع) أى باعه الامام (ولا يحمل) أمره بل بكتب اسمه وحلته مع بان التاريخ والبلد  
وغرف ذلك مما يحتاج لتجسيه وشهد على ذلك يحمل غنه فيستالم الى حتى يعلم به (وأخذ نفقته) التى انفقها عليه في السنة من غنه  
ولا يلزمه الصبر الى أن يحضره وكذا جواز الدال (ومضى يسع) أى الامام لم يجد يجوز ابتداء بعثته كما هو صريح قوله ثم يسع

وان قال به كنت أعفنه سابقا قبل الاثاق وبعد فلا يلتفت لقوله لانه لم يعف عن نفسه بيع الامام بالوجه الجائر ومعههم قال انه اد  
أثبت ذلك بيئته على ما هو بنقض البيع (وله) أي رب الاين (عنه) حال اياه والتصديق به والايضا به لغير (وهو) لغرض (والله) لا  
بيع وبه لا يجوز (وتقام عليه الحدود) (١٤) من قتل أو جلد إذا فعل ما يشترطه أو نص على ذلك فلا يشترط انما انقام عليه لقبه

سيد (وعنه) الملقط  
(ان ارسله) بعد أخذه  
ولو خوف من شدة النقطة  
عليه أي ضمن قيمته يوم  
الارسال لربه اذا حضر  
ان هلك العبد (الان  
يكون ارسله) خوف  
منه ان يقتله أو يؤذيه  
في نفسه أو ماله فلا  
يضمن ويصدق في انه  
انما ارسله للخوف منه  
بقرائن الاحوال وشبه  
في الضمان قوله (كن  
استأجر) أي لا يضمن  
من نفسه أو من ملقطه  
(فما) أي في عمل  
(يطلب فيه) وعط  
فان سلم ضمن أجر المثل  
وسواء علم المستأجر  
أجره أم لا وعط على  
أرسله قوله (لا يضمن  
الملقط (ان ابن) العبد  
بغير اله (منه) أي من  
الملقط (وان كان  
العبد لا يصدق كونه أمّا  
صاحبها) بالفتح أي على دين  
فأبى فلا ضمان على  
المرتبة بالكر (وعلق)  
المرتبة أمّا بغير تقييد  
مضى ولا يضمن على الملقط  
لان نقضه على الاين  
في رقبته فلا يضمن للشرط  
لصاح نقضه عليه  
بخلاف المرتبة فان

نقضه في ذمة الرهن (واستحقه سيده) من يملك الملقط (مشاهد عين) بغير استنباه أو يلى شاهدين (وأخذه) مديعه حوزا  
لاسلما (ان لم يكن الادعاء) العدى (ان صدقه) العبد على دعواه وذلك بعد الرفع لها كركم الاستنباه فان جاعده ثابت عما به أخذه  
منه ولا أخال وأخذه المفيد للضرورة في ما قبله واستحقه المقتضى للثبوت ومعه صدقه أنه ان كلفه أخذاً يضاف وصفه ولم يضر العبدية

فلان أو أقر وكذبه المقره فان صدقه أخذه المقره (وليرفع) لملقط العبد أمر العبد (اللام ان لم يعرف) (ملقطه) مستحقه (بكره الحاله  
 أي مالكة وصدقه الصدقه من تيمم ما قبله وهو معنى قولنا أنقأ ذلك بعد الرفع الخ فان عرف مستحقه لم ينجح لرفع ويحل الرفع للامام  
 ان لم ينجح لطله والامام يرفع (وان أقر دحل) أثبت له عدم قطرائي قاضي قطرائي عنده أني (بكتاب قاض) من قطره مضوموه (أنه قد  
 شهد عندي أن صاحب كتابي هذا فلان) القلاني خبر أن الثانية (هرب منه عبد (١١٥) ووصفه في مکتوبه (فليرفع اليه)  
 وجوبا (بذلك) حيث  
 طابق ووصفه الخارجى  
 مافى الكتاب ولا يصح  
 عن بنته ولا غير هاتائه  
 أعلم

البين ولما كان اخذها حوزا سقطت عنه البين كذا قال عني (قوله أخذه المقره) أي سوا ووصف  
 ذلك العبد أم لا (قوله أمر العبد) أي الذي لم يكن لدعيه الا مجرد دعواه أنه عبده وصدقه العبد (قوله فهذا  
 من تيمم ما قبله) أي وليس مراد المصنف أن من التقط عبد الا يعرف سيده فله رفع للامام والا كان مكررا  
 مع قوة قبل فان أخذه ورفع للامام (قوله ان لم ينجح لطله) أي انتفت خشية طله أي خوف طله بأن تلن أنه  
 لا يأخذه طلبا أو لى اذا تحقق وقوله والاى والانتف خشية طله بأن تلن أو تحقق أخذه فلما لم يرفع  
 (قوله خبران الثانية) لا يقال أنه ليس يحتمل الفائدة وانما يحتملها قرب الخ فالاولى يصح على اميل من اسم  
 أن وأن هرب هو الخبر لا مائة ولان خبر قسمان قسم تم العائدية نفسه وقسم تمها القائدية عنه فانه خبر آخر  
 قوم يتجهلون وما هنا من قبل الثاني لان الحال قد بدى عالمها ووصف صاحبها (قوله هرب منه) حال من فلان  
 على تقدير قد لا معرفة لأنه كتابه عن العلم وخبران لان الثانية (قوله فليدفع اليه ذلك) أي بصد بين  
 القضاء أنه ما خرج من ملكه (قوله ولا يصح عن بنته) أي عن حالها ولا يطلب احضارها وشهادتها عنه  
 ثانيا وما ذكره المصنف نال الاجتهاد قوة في القضاء ولم يفد حده أي لم يفد كتاب القاضي وحده لا احتمال  
 تخصيص ذلك بهذا وذلك لخفة الامر هنا الا ترى ما تقدم أن سيده يأخذه ان لم يكن الادعاء أو أنها أشار  
 الى قولين والاول ظاهر طنى والثاني ظاهر بن

#### «(باب في القضاء)»

دوس

(قوله أهل القضاء) أي المتأهل والمستحق له عدل فقرر العبد لا يصح قضاء ولا ينفذ حكمه (قوله عند  
 الجمهور) أي خلاصا للصون حيث قال عني قوله العتيق فاحتمال أن يستحق قترأ أحكامه (قوله  
 تستأنم الخ) أي من استأنم الكل لا حوائه لان العدة اوصف مر كمن هذه الامور الحجة ولا يفتي عن  
 العدل قوله بجهد لان المجهد لا يشترط فيه العدة على الصيم (قوله لا أنى ولا حتى) أي فلا يصح توليها  
 للقضاء ولا ينفذ حكمهما (قوله جوده الذهن) أي العقل فجرد العقل التكني لا يكتفي لمجتمعة الخفة  
 ويستحب كون القاضي غيرا ندى في الغفانة كما قال فالشرط أن يكون عنده أصل الغفانة فقول المصنف  
 قل أي ذو فطنة فهو من باب التسب كقولهم فلان بن وعمر أي صاحب بن وعمر لا من باب المبالغة وان  
 فطن بمعنى فاضل أي جدد الذهن (قوله بجهد) أي مطلقا ان وجد قال ح بشيره الى أن القاضي يشترط  
 فيه أن يكون عالما واجل من ورثه العلم من الممات المستحسنة والقول الاول هو الذي عليه طامة أهل  
 المذهب كما قال ابن عبد السلام (قوله ما مثل مقلد) أي ما أفضل مقلده وهو بجهد الفتوى والمذهب والمعتداته  
 لا يشترط الا مثل بل يصح تولي من هو دونه مع وجود حديث كل طاميل قال بعضهم يصح تولي غير العالم  
 حيث شاور العلماء (قوله فقه) أي فقه كامل (قوله أو باعتبار أصل) أي قاعدة كلية وهو عطف على قوله  
 بقياس (قوله ولا يصح أنه يصح الخ) أي كان الاصم أنه يصح تولي غير الامثل مع وجوده كما عجلت والحاصل  
 أن المعتد ان كونه بجهد مطلقا ان وجد بشرط في حصته وتلك كونه مقلدا امثل (قوله وزيد لا لام  
 الاعظم وصف خاص الخ) اعلم ان هذا لشرط الحجة انما تعبر في ولاية الامام الاعظم ابتداء لا في دوام  
 ولايته ان لا ينزل بعد ما يبعه أهل الحل والعقد بطرؤ فحق كتب أموال لان عزه مؤلفقت فلتركب  
 أخف الضر بن وسد الذريعة ثم ان طرا صكف وجوب عزه وتبذعه له (قوله وقرئش) أي الذي

لعاني الكلام (بجهد ان وجد) فلا تصح ولاية المقلد عند وجود المجتهد المطلق (والا) بجهد مجتهد مطلق (ما مثل مقلد) هو المستحق  
 للقضاء وهو الذي له فقه كامل بضمة المسائل الموقلة واستخراج حالي في نص شياس على القول في مذهبه امامه أو باعتبار أصل  
 والاصم أنه يصح تولي المقلد مع وجود المجتهد (وزيد لا لام الاعظم) وهو الخليفة ووصف خاص وهو أنه (قرئش) فلا تصح خلافة  
 غير قرئش لان النبي صلى الله عليه وسلم جعل الخلافة في قرئش وقرئش قبل هو فهر بن ماث بن النضر والا كبر على أنه هو النضر



ولا يشترط أن يكون عباسيا ولا علويا لا جاعا للصباية على خلافة الصديق وهو ثبني وعمر وهو عدوي وعثمان وهو أموي وعلى وهو  
هاتني والكل من قرين ثم استمرت الخلافة في بني أمية ثم في بني العباس (الحكم) الملقب بجوابين خليفة أو فاض  
(يقول مقلده) بنسخ الامام أي بالراجح (١١٦) من مذهب امامه لا يقول غير ولا بالضعيف من مذهبه وكذا الملقب فان حكم

بشترط في الخليفة أن يكون من ذريته فهو الراجح لقب ريش تصغر قرش حيوان من حيوانات البحر  
يقترن غريمين الحيوانات الصرية لا اقترانه لا عدائته (قوله) ولا يشترط أن يكون عباسيا بل لا يشترط  
أيضا فنقدت كبرطاني ان الحق أهلا لأفضلية عباسي على غيره في ذلك خلافا لعقب (قوله) يقول مقلده  
لا خصوصية لقل مقلده بل وكذا أقول أصحابه على أن المراد ما هو أخص من هذا لأنه لا يحكم الا بجمهور  
المذهب كافي الشارح سواء كان قول امامه أو قول احدهم أصحابه (قوله) لا يقول غيره أي ولا يجوز أن  
يحكم بقول غير مقلده أي بذهب غير مذهب امامه وان حكم من مذهب حكمه والقول بأنه يلزمه الحكم بقول  
امامه ليس متفقا عليه حتى قيل ليس مقلده رسول الله بل حكموا خلافا لما اشترط السلطان عليه أن  
لا يحكم الا بذهب امامه فقبل لا يلزمه الشرط وقبل بل ذلك يفسد التولية وقبل بعض الشرط لمصلحة  
الشارح (قوله) أي بالراجح من مذهب امامه أي كرواية ابن القاسم عن الامام في المدونة وكرواية غيره  
فيها عن الامام وذلك التقدم رواية غير ابن القاسم فيها على قوله في غيرها وكذا على روايته في غيرها  
عن الامام فان لم يرو عن الامام أحد فها نسألكم قول ابن القاسم فيها على رواية غيره في غير ما عن الامام  
وعلى قول غيره فيها في غيرها (قوله) وكذا الملقب أي فلا يجوز أنشاء الامام من مذهب امامه لا بذهب  
غيره ولا بالضعيف من مذهبه نعم يجوز العمل بالضعيف خاصة نفسه اذا تحقق الضرورة ولا يجوز  
اللقب الا في غير المشهور ولا لا يفتق الضرورة بالنسبة لغيره كما يفتقها من نفسه وذلك لشدوا والضرورة  
وقالوا بجمع الفتوى بغير المشهور وخوف أن لا تكون الضرورة متحققة لأجل أنه لا يعمل بالضعيف ولو  
تحقق الضرورة وتوالت عليه بن ويؤخذ من كلامه هذا التمييز الملقب أي بقوله صدقه بغير المشهور  
اذا تحقق ضرورة لان شأن الصديق لا يفتق على صدقه اه قاله الامري حاشية عتب (قوله) وهو اهله  
أي وهو من أهل القياس والاراد (قوله) الواو بمعنى أو قاله في دفع حكم من الضعف واحدة فقط من هذه  
الثلاثة فان اتصف بالثنتين منها أو بالثلاثة فلا تتعد ولا يفتق في ح عن ابن عبد السلام في ربح  
الساجي وان رددت صحة ولا من لا يكتب فلا يشترط في حصة ولاية القاضي أن يعرف الكتابة على المعتد  
(قوله) في الابتداع والادام متعلق بقوله واجب أي وسبب كان واجبا في الابتداع والادام فلا يجوز تولية  
القاضي ابتداء ولا استمرار ولايته الا اذا اتصف بعدم هذه الثلاثة فان اتصف واحدة منها فلا يجوز توليته  
ابتداء ولا استمرارا مع صحة ما وقع منه من الحكم هذا ويجوز تولية الا في الفتوى كافي فتاوى البرزلي  
(قوله) ولذا أهمل لاجل كون عدم هذه الامور واجبا بالنظر للابتداء والادام واجب عزله هذا اذا كان متصفا  
بشيء محاذ كرجح التولية بل ولو طرأ عليه شيء منها بعد ما (قوله) فاستغنينا عن أي من كلام المصنف اعني  
قوله ونفذ حكمها أي الجنز قوله واجب عزله (قوله) عدم الخ هذا مستغنى عن قوله ويجب عزله وقوله وصحة  
حكمه هذا مستغنى عن قوله ونفذ الخ (قوله) وانما خلف فتنة الخ أي وان لم يتفرغ بشرط القضاء كما يشتر  
ذلك العاصف على الاول أو (قوله) ان لم يتول أي وولي غير ولو كان ذلك الأمر زمانه فيها (قوله) فاعل  
(زم) والمتمتع مقعولة والخائف عطف عليه وقتته بالنسبة لمفعول خائف أو بالخبر ايضا فتمت كتاب وقوله  
أوضح عطف على فتنة وفيه الخذف من الثاني لانه الاول أي وانما خلف ضياع الحق ان لم يتول كما اشار به  
الشارح (قوله) أي لم يزمه القول ان طلبه منه الامام لكن ان طلبه مشافهة لم يزمه القول فورا وان أرسل له به  
لم يلزم الفور بل في القول ولا يجب أن يقول قبلت سوا حاشاها أو أرسل اليه بل يكفي في تحصيل الواجب  
شروع في الاحكام (قوله) ولا يضرب من مال في طلبه حيث (قوله) أي حين اذعين عليه أو خاف الفتنة أو ضياع  
الحق ان لم يتول وفي بن كمال الشيخ المساوي قال ابن مروزي يجب عليه الطلب ان لم يكن بحال أو فوط قوم

بالضعيف نقص حكمه  
الا اذا لم يشترط صدقه  
وكان الحاكم من أهل  
الترجيح وترج عنه  
ذلك الحكم يخرج من  
المرجحات فلا يتقاضى كما  
لو فاس عند عدم  
النص وهو أهله ويجب  
أن يكون الحاكم ذا  
بصر وكلام ومع فلا  
يجوز تولية الا في أو  
الا بكم والأصم (د) ان  
وقع (نفسه) كأمي  
وأبكم وأصم (الواو) معنى  
أو أي لا يتقاضى لان عدم  
هذه الامور ليس شرطا  
في صحة ولايته ابتداء  
ولا في صحة دوامها بل  
هو واجب غير شرط  
في الابتداع والادام ولذا  
قال (ووجب عزله) ولو  
طرأ عليه شيء محاذ كرجح  
فاستغنينا عن أمران  
عدم جواز ولايته ابتداء  
ودواما وصحة حكمه بعد  
الوقوع (وزم المتمتع)  
أي المتشدد في الوقت  
بشرط القضاء (أو)  
انما خلف فتنة على نفسه  
أمواله أو أولاده أو على  
الناس (ان لم يتول أو)  
الخائف (ضياع الحق)  
له أو لغيره ان لم يتول  
(القبول والطلب) فاعل

لزم أي لزمه القول ان طلبه منه الامام ولم يزمه الطلب من الامام ان لم يطلبه ولا يضرب من مال في طلبه حيث  
لانه لا مرهتين عليه

(وأجبر) المتعينة بأفرد شرطه (وإن يضرب باليمين) ثنتين ولا تضاف قسمة ولا شياح حتى (أقله) الهرب وإن عني (من) الإمام لشدة خطره في الدين دون غيرهم من فروض الكفاية وسبب لم يتعين بأحد الوجوه الثلاثة للمتقدمة فيصير دفع مال لاجل توليته وترد أحكامه ولو صواباً لا يرفع خلافاً (وحرّم) قبول القضاء وأطلبه (لجأه) وطالب الدنيا (من) (١١٧) المتداعين لأنهم أكل أموال الناس بالباطل وألوا بوجعي أو وأما طلب مال مما هو لقضاه في بيت المال أو من وقف عليه فلا يحرم بل يندب إذا كان في ضيق عيش وأراد التوسعة على عبالة من ذلك (وتدب) ليشهر (عليه) للناس بقصد إقادة الخبايا وأرشاد المستحقين إلى الشهادة ولا صر دنيوي ثم ينفى عن التدب قوله (كرواح) وهو من ترك الشبهات خوف الوقوع في المحرمات (غير) أي الذي مال ينفق على نفسه وعياله منه لأن الفتي مظنة التتبع وترك الطمع خصوصاً إذا انضم إليه ورع (حليم) ليس سبى الأخلاق فإن سوء التعلق منشأ لظلم وأذية الناس (تر) أي كسمل المرأة بتركه مالا يلحق من سفاهة الأمور (نسيب) أي معروف النسب ولم يكن فرسياً لا يتسارع الناس للطن فيه كان (الزنا) العان (مستشتر) لاجل العلم في المسائل فلا يستقل برأيه وإن اجتهدت الآل الصواب لا يتقدم بل بما ظهر الصواب على دماحل

كبح ومن تبعه فقالوا لو عالج في حوائضه انظر إذا قبل بانه الطلب فطلب ففتح من التولية لا يمتد إلى المال فهل يجوز له ذلك والتأخر أهله لا يجوز له لأنه لا يسم قالوا إنما يلزمه القبول إذا تعيّن عليه أن كان يسان على الحق ويقل المال في القضاء من الماطل الذي لم يمتنع عن تركه فيصير حشيداً (قوله) وأجبر المتعينة أي إذا امتنع من القبول وأشار بالشارح بجعل نائب أجبر المتعينة بأفرد شرطه منه إلى أن قول المصنف وأجبر وإن يضرب برأيه لجلسة الأولى وأما من خاف قسمة أو ضاع الحق فلا يتأني في حقه إلا الطلب أو القبول ولا يتأني فيه الجبر على القبول نعم لو كان الخوف من الإمام لتأني الجبر على القبول عند الإجابة لكن المصنف إنما علق الخوف بغير الإمام (قوله) دون غيرهم من فروض الكفاية أي فلا يجوز للهروب منه إذا عني كجهاد تعين تعين الإمام والحاصل أن فروض الكفاية كلها تعين تعين الإمام إلا القضاء فإنه لا يتعين تعين الإمام بل يجوز مخالفته وذلك لشدة خطره في الدين كذا في (قوله) وترد أحكامه ولو صواباً من هذا يعلم أن دافع الرتبة لا يندفع القضاء أسوأ حالاً من فضة البغاة المتأولين لأن أحكامهم بالغة (قوله) وحرّم قبول القضاء وأطلبه لجأه أي لعدم أهلية القضاء وكذا الجبر على السلطان وتوليته وما ذكره المصنف من الحرمة على من مشهور المذهب من اشتراط العلم في حصة توليته لاجل ملائمة رتبته من أن العلم من الصفات المستحقة كالحكم (قوله) وتدب أي القضاء بمعنى توليته (قوله) ليشهر (عليه) أي لكونه حاملاً لا يؤخذ بشيء ولا يتعلم عليه أحد فتدب لا يقصد إقادة الجاهل وأرشاد المستحق (قوله) لا الشهرة (الخ) أي وليس المراد توليته لاجل الشهرة رتبة دنيوية فإن هذا مكره ولا مندوب (قوله) وهو من ترك (الخ) أي وأما الأربع فهو من يترك بعض المباحات خوف الوقوع في الشبهات (قوله) لأن الفتي مظنة (الخ) أي ولهذا كان وجود المال عند ذوي الدين زيادة لهم في الخسر لا سيما من نفسه للناس (قوله) بتركه أي بسبب تركه كما لا يلحق فلا يصح للأزوال ولا يجلي مجلس السوء ولا يجلي مجلس محرمات الأمور (قوله) نسيب ظاهر أن توليته غير النسيب أكثر سوءاً كان اعتدائه نسب مع مقام وهو كذلك قال ابن رشد من الصفات المستحقة أن يكون معروف النسب ليس بان لعان أهله وحشيداً فيصير رتبته توليته وفي الزنا ما في الذهب راد ولكن لا يحكم في الزنا لعدم شهادته فيه (قوله) مستشتر لاجل الصلح في المسائل أي الدقة التي لا تضل فيها أو التي فيها النص وهو عاقل به فهو معنى قوله حكيم بقوله مقلده قاله شمس الدين قال من أنحل قوله بسوء أحضر العلم وشاورهم على الوجوب كان مخالفاً لهذا وإن حل على الذنب كان تكملاً لإمامه هذا ويمكن أن يختار الثاني والمراد بدين أن يولى من شأنه الاستشارة وعرف أنه لا يندفع برأيه في الأمور والآية في معناه يندب به بعد توليته العمل بذلك الشأن في كل أمر مهم أو يختار الأول والمعنى وتدب توليته من شأنه الاستشارة العلماء ومعنى الآية في وجوب عليه بعد التولية العمل بهذا الشأن في كل أمر مهم يحتاج لدقة النظر فيه فتدبر (قوله) بلا دين لا يفني من هذا قوله غنى لأنه لا يكون غنياً بأشياء إنما تأتي له عند عام فحتاج للدين فقد كرهنا أن من مندوباته كونه بلا دين (قوله) أي يندب أن لا يكون محدود (الخ) علم منه أن توليته المحدود جازع وإن حكمه نافذ وظاهره قضى فيما أحديه أو في غير مختلف الشاهد فإنه لا تقبل شهادة فيما أحديه ولو تاب وتقبل في غيره إذا تاب والأفلا والقرقرين كون القضاء يقبل من القاضي فيما أحديه ولا تقبل شهادة الشاهد في ذلك استناد القاضي لينة بخلاف الشاهد بعدت التهمة في القاضي دون الشاهد (قوله) وإن كان الموضوع (الخ) الجلة حالة أي الحال أن موضوع المصنف أنه تاب أي أن ما قاله المصنف من يندب كونه غير محدود حكم فيما أحديه أم لموضوعه أنه تاب عما أحديه بالفعل ولا كان طاعة التصح وتولته (قوله) والأولى التعبير بها قد يقال عني أن المعنى وبلا عتق زائد في إدهاء أي في جودة الرأي أو الفكر (قوله)

(بلا دين) عليه لا يحط بالرتبة عند الناس (و) بلا (أحد) أي يندب أن لا يكون محدوداً في زمان وأوقف وأشرب وأسرقة وغيره لا رتبته أبط من رتبة الدين عند الناس وإن كان الموضوع أنه تاب (و) بلا (زائد) أي يزاد في الأولى التعبير به (في إدهاء) بفتح الدال المهملة والمد

هو جوده اذهن والراى فاطلوب الدهل وشدب أن لا يكون رائد افسه عن عاده الناس خشية أن يحمله ذلك على الحكمين الناس بالفراسة وترك قانون الشرع من طلب البينة وتغير بمحاوئده لها وطلب البينة عن توجهت عليه وغذرت (و) بلا (بطانة سوء) أى يتهم منها السوء والافسالة منها واجبة وبطانة الرجل بكسر الهمزة وفتح الدال أصحاب الذين يغذو عليهم فى شأنه (و) نذب للقاضى (منع) أى كبت معه والمصاحبة له (فى غير كوجبيل يستعمل الانفراد ما يمكن اذ كثرة الاجتماع لا خير فيها مع اتهامه أنه لا يستوفى عليهم الاحكام الشرعية بالضرورة خادوم معين (١١٨) امر من الخصومات ورفع الطلانات ولذا قال (و) نذبه (تخفيف الاعوان) من عنده

لهم لا يسألون قالوا من تعليم الاخصام التصيل وقلب الاحكام كما هو مشاهد وينبى أن يبعد عنه من طالت اقامته منهم فى هذا الخدمة (و) القذا من يخبره من أهل الامانة والصلاح (بما يقال فى سيرته) من خيرا وشر فبعد الله فى الاول ويتصى فى الثاني اوبين وجه الحق قاس (و) بما يقال فى (حكمه وشهوده) ليعمل يقتضى ذلك من ايقاه او عزل او اضر او نهى (د) نذب له (تاديب من اساعليه) أى على القاضى فى محله وان زعمته الحكم لنفسه خشية انتهالك مجلس الشرع وسرمة الحاكم ولو تغير بينه لان هذا مما يستند فيه لعله والتاديب بما رآه اولى من العفو كما هو مفاد المصنف كما هو مفاد المصنف ونص غيره لا يغير محله وان شهد عليه به لانه

لا يحكم لنفسه فى مثل ذلك بل يرفع لفردا شاموا العفو اولى (الاقى مثل اتق الله فى امرى) او خفف الله اواز كره وقول بين يدى الله (فلترقبه) فلا يجوز تاديبه ومن الارفاق أن يقول أنت قد نزلت الاقرار بوقول كذا وان قد صرحت بشهادة فلان عليك فكيف تجد بعد ذلك وتطلب عدم الحكم عليك والامهال (ولم يستخلف الاوسع عهد) يعنى أن القاضى المولى من الخليفة ولم ينص له على اختلاف ولا عهده لا يجوز له أن يستخلف غيره فى جهة قرية ولو اتسع عليه لغير عذر من مرض او سفر فان استخلف لغير عذر لم يفتد حكم مستخلفه الا ان ينفذ هو الا ان يتسع عهد فيجوز له أن يستخلف لكن (فى جهة بعدت) عنه

وجوده الفهم) أى وهو الفطنة فكانه قال وبلاز يادى الفطنة (قوله) والافسالة منها (أى والانتقل يتهم فيها السوء بل قلنا المراد وبلا ببطانة محقة السوء فلا يصح لان السلامة من بطانة السوء أى من الجماعة المحقة السوء واجبة لا مندوبة (قوله) وبطانة الرجل الخ) أى وحشيتة المصنف بنذب القاضى أن يكون أصحاب الذين يستند عليهم فى امور من أهل الخير لا من يتهم بالسوء (قوله) ومنع الرأى كبت الخ) أى أنه يندب للقاضى أن يمنع الذين كانوا يربون معه قبل التولية من ركوبهم معه بعدها وكذلك المصاحبة قبل التولية فى غير الرأى كوجبيل يندبه ترك مصاحبتهم بعدها (قوله) مع اتهامه أنه لا يستوفى الخ) أى فيجتمع من له عليهم حق من طلبة (قوله) تخفف الاخوان) أى تقلل الاعوان الذين اتغذوهم لاعتقته كآرسل الذين يربطهم القاضى لاحضار خصم أو سماع دعوة نيا بانه أو سماع شهادة (قوله) وقلب الاحكام) أى تغيير الحالة التى يترتب عليها وقوع الحكم (قوله) أن يبعد عنه) أى من الاعوان من طالت اقامته فى هذه الخدمة أى لانه يزداد سوءه وضرره بالناس (قوله) واتخذ من يخبره الخ) وذلك بأن تخففه عن ضمان أهل الامانة والصلاح يربطه بطوف فى الاسواق ويخبره ما يقول الناس فى القاضى وفى حكمه وفى شهوده ما يسمعه بما سمع منهم من تاديبه أو ضبط (قوله) فى سيرته) أى غير حكمه (قوله) يقتضى ذلك) أى الاخبار وقوله من ايقاه أى عيشة سودا وعزله وقوله اضر او نهى أى أو اضر لهم بفعل ما هو لائق ونهى لهم عاكس بلائ (قوله) وتاديب من أساء عليه) أى كقولته فلحقى أو كذبت على وان كان لا يؤدبه اذا قالها لخصم أو لشاهد وأما اذا قال باطلا أو با كاذب فله يؤدبه مطلقا قال ذلك للقاضى أو لنفسه وما ذكره المصنف من نذب تاديب من أساء عليه هو ظاهر كلام ابن رشد نظرا الى أنه كل من تقم لنفسه وظاهر كلام ابن عبد السلام وجوب التاديب لحرمة الشرع وهذا كاله اذا ساعلى القاضى وأما اذا ساعلى غيره أى كشاهد أو خصم كان الادب واجبا قطعاً الظاهر (قوله) وسرمة) عطف على مجلس (قوله) ونص غيره) أى كان عام فى من التفتحيب قال ومن جفا القاضى فالتاديب

أى فالتاديب اولى من العفو وذلك التاديب مطلوب أى واجب اذا ساعلى شاهداً أو خصم (قوله) لا يغير محله) أى لا يندبه تاديب من أساء عليه بغير محله (قوله) فلترقبه) أى يندب ولا يجوز تاديبه للتاديب دخل فى أنه وأما قيل له اتق الله أخذته العزة بالاثم الآية (قوله) ومن الارفاق أن يقول له اتق الله أى ومنه أيضاً أن يقول له ألا لا أريد الا الحق ورتقى الله وبالله تقوا ولا يجوز ذلك (قوله) ولم ينص الخ) أى ما لو نص على الاختلاف جازله أن يستخلف ولو لراحة نفسه ولو فى الجهة القريبة فان نص على عدمه فلا يصح استخلافه ولو فى الجهة البعدة ولو لعذر وينبى أن العرف بالاختلاف وعدمه كلص على ذلك (قوله) من مرض او سفر الخ) أى وأما اختلافه لهما فهو جائز كما قال الاخوان ومهر المتخلف لا يفسخون القائل انه لا يجوز استخلافه فى جهة قريبة ولو لمرض او سفر (قوله) فيجوز له أن يستخلف) لكنه فى جهة يبعد عنه فله أن يمرض او لا والحاصل ان صور المسئلة اثنتى عشرة صورة لان الخليفة اما أن ينص للقاضى على الاختلاف أو على عدمه أو لا ينص على واحد أو على كل امان أن يستخلف لغيره أو لراحة نفسه وفى كل امان أن يستخلف فى جهة قريبة أو بعيدة

لا يحكم لنفسه فى مثل ذلك بل يرفع لفردا شاموا العفو اولى (الاقى مثل اتق الله فى امرى) او خفف الله اواز كره وقول بين يدى الله (فلترقبه) فلا يجوز تاديبه ومن الارفاق أن يقول أنت قد نزلت الاقرار بوقول كذا وان قد صرحت بشهادة فلان عليك فكيف تجد بعد ذلك وتطلب عدم الحكم عليك والامهال (ولم يستخلف الاوسع عهد) يعنى أن القاضى المولى من الخليفة ولم ينص له على اختلاف ولا عهده لا يجوز له أن يستخلف غيره فى جهة قرية ولو اتسع عليه لغير عذر من مرض او سفر فان استخلف لغير عذر لم يفتد حكم مستخلفه الا ان ينفذ هو الا ان يتسع عهد فيجوز له أن يستخلف لكن (فى جهة بعدت) عنه

بأبواب كثيرة يشق احضار الخصوم منها الى محله (من) أى يستخلف رجلا (علم ما استخلف) (١١٩) فيه) فقط فلا يشترط عليه جميع

أبواب الفقه فاذا  
استخلف على الانكحة  
فقط وجب أن يكون  
عالمًا باعتل النكاح وما  
يتعلق به وان استخلفه  
في القسمة والميراث  
وجب عليه بذلك وهكذا  
(وانعزل) المستخلف  
بالقبح (عونه) أى يموت  
القاضي الذى استخلفه  
لانه وكيله وأوكيل يعزل  
يموت موكله وبعره  
ونص على الموت مع أن  
عزله كذلك أى يعزل  
ثابتا بعزله لانه يترجم أن  
الموت لما كان باقيا بقتله  
يعزل النائب عوت  
موليه ولا يعزل  
النائب عوت القاضي  
اذا حصل له الامام  
الاستخلاف أو جريبه  
العرف خلافا لظاهر  
اطلاق المصنف (لا هو)  
أى لا يعزل القاضي  
(بعوت الامم) الذى ولاه  
(ولو) كان الملت الذى ولاه  
(الخليفة) لأن القاضي  
ليس نائبًا عن نفس  
الخليفة بخلاف نائب  
القاضي فانه نائب عن  
نفس القاضي فلذا انعزل  
عونه وأما وعزله الامر  
فانه يعزل قطعا ولا ينفذ  
حكمه بعد بولوغه عزله  
(ولا تقبل شهادته) أى  
القاضي اذا شهد عند  
قاضي آخر (بعده) أى  
بعزله (انه) كان

منه فان نصه على الاستخلاف يجوز مطلقا للعدول وتوفر في الجهة القريبة منه والبعيدة وان نص على عدمه  
منع مطلقا وان نص على واحد فان كانت الجهة قريبة فالمنع اذا كان الاستخلاف لغير عدول وان كان للعدول  
فقولان وان كانت الجهة بعيدة فيلزم أن كان للعدول والقرية ولا يشترط في الاستخلاف أن يكون المستخلف  
بالكره وقت الاستخلاف في محل ولا يشترط أن يجوز له أن يستخلف ولو سلك كان في غير محل ولا يشترط  
الاستخلاف العزل فصوره أن يعزل واحد من أهل ولا يشترط هو في غير محل ولا يشترط أن يكون له  
لا يصير في غير محل ولا يشترط (قوله) بأبواب كثيرة) أى اثنى على ساقية القصر كما قال شيخنا (قوله) من علم الخ  
أى واذا استخلف بالشروط المذكورة فانه يستخلف رجلا علم الخ (قوله) وانعزل المستخلف) أى الذى  
استخلفه القاضي بلا أن الامام توسع عليه في جهة بعدد ما لو استخلفه في جهة قريبة لنص الخليفة له على  
ذلك أو بوجوب بان العرف به فلا يعزل عوت القاضي ولا يعزله كما قال الشارح ومثلهم من قدمه القاضي في نظر  
على أن تمام فانه لا يعزل عوت القاضي الذى قدمه ولا يعزله (قوله) لانه يترجم الخ) أى فالمصنف نص على  
الترجم (قوله) خلافا لظاهر المصلحة) فقد يقال ان موضوع كلام المصنف هو الاستخلاف من غير  
اذن الامام بدليل ما قبل هذا فليس كلامه مطلقا (قوله) لا هو عوت الامر) المراد به من اماره سواء كانت  
سلطنة أو غيرها واذا قال المصنف ولو الخليفة وليس المراد بالامر من اماره غير السلطنة لعدم صحة المصلحة  
حينئذ انشترطها صدق ما قبله اعلمها (قوله) ولا الخليفة) أى هذا اذا كان الامر الذى ولاه غير الخليفة بل  
ولو كان الامر الذى ولاه ثم مات هو الخليفة (قوله) ليس نائبًا عن نفس الخليفة) أى لان الخليفة لم يول له مصلحة  
نفسه وانما ولاه لمصلحة الناس وقوله لان القاضي الخ إشارة لفرق بين من استخلفه القاضي في جهة بعيدة  
حيث انعزل عوت القاضي وبين القاضي حيث لم يعزل عوت الخليفة وهذا الفرق الذى ذكره الشارح  
وأما ادق لم يكن ان القاضي نائبًا عن الخليفة بل يكن خليفة عزله وكيف وأصل القضاء للخلفاء ولو سلم ان القاضي  
ليس نائبًا عن الخليفة بل لا يزال مثله في نائب القاضي فان قلت ان ذلك التحصيف عن القاضي فله السلطان  
أيضا انما جاز له أن يستغنى لاجل التحصيف عن نفسه اه انظر من ولذا اعتمد بعضهم ان خليفة القاضي  
لا يعزل يعزل القاضي ولا يعزله كان القاضي لا يعزل عوت الامر خلافا للمصنف وقد اقتصرت المجمع على  
هذا (قوله) ولا ينفذ حكمه بعد بولوغه عزله) أى أو حكمه متى قبل أن يبلغه عزله فانه يكون نافذا التصور  
الناس ذلك كافي بتصريحه من فرحوه وقال فيها ايضا وانظر هل يستحق القاضي مع العلم القضاء من يوم ولاه  
اذا ولى يلد يحتاج لسفرا ولا يستحق الا بالباشرة فالعلوم للمعزول الى يوم بولوغه اهو استظهر البدر القرافي  
الثاني (قوله) ولا تقبل شهادته بعد) أى وأولى في عدم القبول ما اذا قال القاضي بعد عزله شهد عندي  
شاهدان بكذا وقد كنت قبلت شهادتهما غير أنه لم يصدر مني حكم والمطالب حينئذ ان يحلف المطلوب أنه  
ما شهد عليه أحد عند القاضي فان حلف جميع المطالب بالدعوى تجددة وان نكل حلف المطالب ونفدت  
الشهادة فانه في المدونة ومفهوم شهادته ان اخبار القاضي على وجه الاعلام باحكمه بكذا باقبل قبل عزله  
لا بعده لانه مقرر على غيره والحاصل ان اخبار القاضي بأنه حكمه بكذا ان كان على وجه الشهادة لتقدم دعوى  
لم يقبل قوله لا قبل العزل ولا بعده وان كان على وجه الاعلام والمطالب بأن لم تقدم ما حذر دعوى قبل قبل  
العزل لا بعده فان ادعى بدلى فهو بحق عند القاضي مصرح لا وان القاضي الحزب حكمه بذلك الحق فانه  
البينة على ذلك خضر القاضي الحزب لمصرح به عند القاضي ما به قضى أو حكمه بكذا فلا تقبل شهادته كان  
قاضي الحزب نذرا للمعزول وأغير معزول لانها شهادة على فعل نفسه وأما ان كان قاضي الحزب أرسل لقاضي  
مصر أخبره بأنه قضى بكذا أو أخبره بذلك مستأففة قبل أن يحصل التداوى عنده أى عند قاضي مصر قبل  
ذلك الاخبار من قاضي الحزب ان كان غير معزول لان كان معزولا لان قوله حينئذ قضيت بكذا اقرار على  
غيره وافرار الشخص انما يقبل على نفسه لا على غيره (قوله) لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضا) أى ولو  
انضم له شخص آخر في الشهادة (قوله) يستقل كل واحد بناحية يحكم فيها الخ) الاولى حلف هذا انما

(قضى بكذا) ولا مفهوم لظرف لان شهادته لا تقبل قبل العزل أيضا لانها شهادة على فعل نفسه (وما تعدد مستقل) أى حاز الامام  
نصب قاضي معدد يستقل كل واحد بناحية يحكم فيها جميع أحكام القضاة بحيث لا يشترط حكم واحد منهم على حكم الآخر كقاضي

الاستقلال أن لا يتوقف نفوذ حكمه على حكم غيره كما يقول وحاصل ما أراد المصنف أنه يجوز التلقيفية لقوله  
 قضاء متعدد من كل منهم مستقل أي لا يتوقف حكمه على حكم غيره عام حكمه في جميع التواضع  
 أو أواب الفقه أو بعضها ويجوز له ابتداء لقوله متعدد من كل منهم مستقل لكنه خاص بناحية الحكم فيها بجميع  
 أبواب الفقه أو بعضها أو البعض كذا والبعض كذا أو الفقه من هذه الأقسام لا بد من الاستقلال في العلم  
 وأما الخاص فلا يجوز التلقيفية أن يشترطين قاضيين هذا إذا كان الشرط في كل قضية بل لو كان في قضية  
 واحدة بحثت بتوقف حكم كل على حكم صاحبه لأن الحكم لا يكون نصف حاكم كذا قال ابن شعبان ابن  
 عرفة وما قاله أيضا في القضية وأما الحكم في شخصين في نازلة معينة فلا يلزمهم يختلفون في جواز وقد فعله  
 على ومعه في قضاة كسما والبوسى وعمر بن العاص (تسبيه) أشعر ما ذكره المصنف من جواز تعدد  
 القاضي مع تعدد الأمام الأعظم وهو كذلك ولو تابعت الاقطار جدا لا يمكن التباينة وقبل الجواز إذا كان  
 لا يمكن التباينة لتباين الأقطار حد أو اقتصر عليه ابن عرفة (قوله عطف على مقدر) أي لا يرفع عطفه على  
 تعدد ولا يرفع عطفه على استقلال لأنه لا بد من الاستقلال في العلم والخاص (قوله) أن كان كل بطلب  
 صاحبه أي بأن كان المدي به واحدا ولكن كل منهما يدعي أنه وطالب الآخر (قوله) ثم رفع إلى من  
 سبق رسوله لطلب الاتيان عنده فإذا ذهب أحد المتداعين لفاض وذهب الآخر لفاض آخر فأرسل كل  
 فاض عونه إلى بلأته من المتداعين فخلق في أكمة الدعوى عشرين سيق رسوله لأحد المتداعين  
 (تسبيه) قد علم من المصنف الحكم فيما إذا التمس المدي به وكان كل من المتداعين يطلب الآخر به على  
 ما قاله الشارح وأما إذا كان كل منهم يطلب صاحبه بشئ مغاير للمدي به إلا تفرق في نقل المواقف وإن عرفة  
 عن المازري أن لكل واحد منهما أن يطلب حقه من من ضمن ضمن القضية فإذا ادعى أحدهما على صاحبه  
 عند قاض ورفعه فله صاحبه أن يدعي عليه عند من شاء فإن اختلفا فبين يدي الطلب وأفين بذهبان أنه  
 أو لا من القاضين فإن سبق أحدهما لفاض رجع قوه وإن ذهب كل منهما لفاض فالعشرين سيق رسوله من  
 القضية وإن لم يكن لأحدهما ترجيح سبق الطلب على الآخر ولا يفرض أن رفعه من أمة فقد عتلت أنه إذا  
 كان كل طالبا لطلبه سيق الرسول فيأخذ الاختلاف بين يدي الطلب وبين بذهبان إليه والأعمال يقول  
 كل واحد منهما في تعيين القاضي الذي يدعي عندهما تقرر (قوله) أي كما تقرر عينتها أي إذا كان المدي  
 ليس قوه بمجرد ادعاء مصدق ولم يوجب خصمه (قوله) وسياق الخ) حاصل ما يأتي أنه يقدم للمدي وهو من مجرد  
 قوه له مصدق بالكلام فإن لم يعلم المدي بأن قال كل واحد أن المدي قدّم الجالب لصاحبه بنفسه أو  
 برسول القاضي بالكلام فإن لم يكن أحدهما حالاً والجالب أن كل واحد يدعي أنه للمدي أقرع عنهما فمن  
 يتدعى بالكلام فلو قال الشارح أن كل واحد يدعي أنه طالب لصح قوه وسياق الخ) تأمل (قوله) وتحكيم  
 رجلا غير خصم أي تحكيم رجلا أجني منه ما غار لكل من الخصم ولا يحتاج التحكيم لشهود  
 تشهد على الخصم بأنهما حكاهما هو قضية كلام بعضهم (قوله) من غير لقوله فاضله أي أو ما لو كان  
 الحكم مولى من قبل القاضي فكان الحكم واقع من القاضي (قوله) لا لتحكيم خصم من الخصم فلا يجوز  
 الخ) أعلم أن الحكم أحد الخصمين خصمه فحكم لنفسه أو عليها حاز تحكيمه ابتداء ومضى حكمه مطلقا  
 إذا لم يكن جورا وقبل بكره تحكيمه ابتداء إن كان ذلك الخصم الحكم هو القاضي وبعض حكمه بعد  
 الوقوع والنزول أن كان غير جور وقبل لا يجوز تحكيمه فلا ينفذ حكمه إن كان ذلك الخصم الحكم هو  
 القاضي سواء كان حكمه جورا أو غير جور ولا نقل التثني والمأزري عن المذهب والشافعي نقل الشيخ  
 عن أصبغ والثالث ظاهر قول الآخر والمختد الأول إذا علمت هذا فنقل الشارح لا لتحكيم خصم  
 من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ لا يؤخذ على إطلاقه بل يفيد عاذا كان الحكم جورا فكأن ما سأل على  
 القول الثاني أو عاذا كان الخصم الحكم قاضيا كما هو القول الثالث ثم علم أن هذا الخلاف الجارى في

السابق أي مستقل عام  
 في التواضع أو الأحكام أو  
 خاص (بناحية) كالقرية  
 أو المروية بصر (أو  
 قوع) أي باين أبواب  
 الفقه كالتسكية أو  
 البيوع أو الفرائض  
 (و) إذا تنازع الخصمان  
 ما راد أحدهما الرفع  
 له وأراد الآخر  
 الرفع لفاض آخر  
 كان (القول للطالب)  
 وهو صاحب الحق دون  
 المطالب (ثم) إذا لم يكن  
 طالب مع مطلوب فإن  
 كان كل يطلب صاحبه  
 (رفع إلى من) أي قاض  
 (سبق رسوله) لطلب  
 الاتيان عنده (والأ)  
 يسبق رسول قاض بل  
 استوى في المحي مع  
 دعوى كل إله الطالب  
 (أقرع) للقاضي الذي  
 يذهبان إليه فن خرج  
 سهمه فذهبا نه بذهبا  
 (كالإدعاء) أي كما يرفع  
 بينهما في الإدعاء بعد  
 اتبانهما قاضي البعد  
 أقرع في الذهاب إليه أو  
 الذي اتفق على الذهاب  
 له ثم تنازعا في تقدير  
 الدعوى إذا لموضوع أن  
 كالطالب وسياق له  
 ما يتفق عن هذا التسبيه  
 في قوله وأمر مدعي  
 فيرد قوه عن مدعي

بالكلام ولا لأتالبا البو الأقرع (و) جاز لتداعين (تحكيم) رجلا (غير خصم) من غير لقوله فاضله بجهانه في البانة بينهما تحكيم  
 لا لتحكيم خصم من الخصمين فلا يجوز ولا ينفذ حكمه (و) غير (جامل وكافر) وأما الجامل والكافر فلا يجوز تحكيمهما

(وغيره) عطف على خصم كالأدب قبله فالعني وتحكم غيره غير محتمل وهو المراد لأن في النفي إثبات حكمه قال وساز تحكيم غيره وأني دخرها ثلاثا تنوع عطفه على خصم وهو ظاهر ودلوا وقال وتحكم رجل مسلم عالم غير لكان أوضح ويخرج الصبي المميز فإن فيه خلافا فاسد كره كالأمر ونحوه أجاز التحكيم إنما يكون (في مال وجرح) ولو عظم فإن حكما خصما أو جاهلا أو كافرا لا ينفذ حكمه - فالحكم كالمصنف عليه الضمان فالمراد بالخصم أحد المتداعين كما هو صريح النقل فإن سأل الجاهل عالما (١٢١) فأمر بوجه الحق فحكم به لم يكن

تحكيم أحد الخصمين حارفي تحكيم الأجنبي فضل بجواز ونفوذ حكمه وقبل بعدم جواز وعدم نفوذ حكمه فكان على المصنف أن يحذف قوله غير خصم ونفوذ وجاز تحكيم غيره جاهل وكافرا أو يكون مائشا على ما ألقى والمأزوه من الجواز ابتدأه سواء كان المحكم أجنبيا أو أحد الخصمين كان فاضلا أم لا نظر بن (قوله وغيره) ينفي عن هذا قوله قبل وجاهل لأنه ما زمت كونه غير جاهل أن يكون غيره فلو حذفه كان أولى له بن وقد قال لا نسلم الزم لجواز كونه معقولا تأمل (قوله ثلاثا تنوع عطفه) أي عطف غيره عند حذف غيره وقوله ثلاثا تنوع عطفه على خصم أي لصري المصنفات على نسق واحد (قوله ويخرج) أي يقول لأرجل الصبي الخ (قوله وجواز التحكيم) أي تحكيم المتداعين الأجنبي المسلم العام المميز إنما يكون الخ (قوله وجرح) أي عدم أو خطأ وقوله ولو علم أي تقطع بآراء رجل (قوله لا ينفذ حكمه) أي يروى وفق الصواب كما هو ظاهر وقد عرفت النقل فيه إذا حكم خصما (قوله) فإن حكم ولم يصح فقبله الضمان أي إذا حكم واحد منهم وترتب على حكمه انقراضه فان كان بعضه فالبقية على عاقبته وإن ترتب عليه انقراض مال كان الضمان في ماله (قوله أحد المتداعين) أي ليس المراد به من بينه وبين المتداعين أو أحدهما خصوصية ونسب كما قال عيني وخشي (قوله تأني العان الخ) أي فإن الحق قبله لو لم يقطع بنسبه وهو غير الخمين أي الزوجين وكذلك النسب إذا كان النزاع بين الأب ورجل آخر فالأب يقول إن هذا الولد لي وأبي والرجل الآخر يقول إنه أبلي أما لو كان النزاع بين الأب والولد فالأب لا أحد الخصمين وكذلك الولد الحق قبله لا يرضى غير الخصمين إذا كان النزاع بين العتق ورجل آخر في الشخص الموقوف بأن الذي كل له أعفقه أما إذا كان النزاع بين السيد والمعتق كان الحق لأحد الخصمين (قوله لأن الحدود زواج) أراد بالحدود وما قبل القتل فصا (قوله في أحد هذه السبعة الخ) ظاهر أن الحكم إذا حكم فيها زاده المصنف في الجرح في هذه السبعة وكان حكمه صوابا له لا يرضى وهو مقتضى مبيع المصنف ولكن الذي كان يفرضه شوخ عجم أنه يرضى أيضا هو الذي يفيد نقل التوضيح في الحكم والحاصل أن كل ما لا يجوز التحكيم فيه وكان الحكم فيه مفضا بالقضاء إذا وقع وزل وحكم به الحكم وكان حكمه صوابا له عجمي وليس لأحد الخصمين ولا الحكم فيه مفضا وأما ما هو مختص بالسلطان كالإقطاع فحكم الحكم فيه غير ماض قطعا (قوله وإنما يحكم في الرشد الخ) نص عبارة المصنف وإنما يحكم في الرشد وضده والوصة والحس والعقب وأمر الغائب والنسب والولاء وحده وقصاص ومال بنم القضاة فهذه عشر فذكر المصنف منها بعضا وهو الحد والعقل والنسب والولاء وزاد عليها ثلاثة الأمان والطلاق والعتق فحكمة ما يختص بالحكم فيه القاضي ثلاثة عشر (قوله وأدب) أي لا يشبه على الإمام وقوله أي إذا استوفى أي إذا حصل الاستيفاء لما حكم به من قتل أو حد أو قص والحاصل أن الأدب إنما يكون إذا نفذ الحكم أما إذا حكم ولم ينفذ حكمه فلا أدب عليه بل يجرى به عزز فقط كالأحكام يقتل فعن عن المحكوم عليه خلافا لظاهر المصنف من أنه مطلقا انظر ح (قوله فلا أدب) أي وجرى به عزز فقط (قوله في صحة حكم من الخ) أعلن أن الأقوال الأربعة في صحة الحكم وعدها كالأمر كثر شارحا وهو ظاهر من عرفة والمواق وأما تحكيم من ذكر فهو غير جائز ابتداء اتفاقا وليست الأقوال المذكورة في صحة التحكيم كافي ثلث وعين والقول الأول لا لا يبيع والثاني اللطف والثالث التامه الرابع لأن الماحشون وجعل ابن رشد الخلاف في جواز التحكيم وعدمه انظر بن وقول المصنف وفي صبي الخ غير ليند أحد وفي هو أقوال أربعة كما أشار إليه الشارح (قوله أولها الصحة) أي في الأربعة

(١٦ - صوفي رابع) ولم يستوف حكمه فلا أدب (وفي صحة حكم من) غير (وعيد وأمر أو طلاق) أربعة أقوال أولها الصحة تأنيها عليه (أولها) الصحة (الآتي) تحكيم (الصبي) لا غير مكلف لا تأنيها عليه إن جاز (وراعها) الصحة (الآتي) تحكيم صبي (وفاسق) ويجوز إبقاء المصنف على ظاهره بأن يقدروا جواز تحكيم صبي الخ وعده والأصلي في الجواز زائدة وفي عدمه عدها

(و) بانقاضى (ضرب خصم لئذ) دفع عن الحق بعد لزومه باحتواء الحاكم والمراعاة لخواص في هذا الاذن الصادق بالوجوب (و) حاء  
 عزله (أى القاضي أى يجوز لأحد أن يعزله) (لمصلحة) اقتضت عزله لتكون غير أقوى منها وأصبراً ولنقله ليلد آخر (ولم يسمع)  
 عزله (إن شئهم ولا) أى بالعدالة (١٣٣) (بغير دسكية) أى شكوى بل حتى يكشف عن حاله فالتعديداً عما هو عن الكشف والنظر

وحسنه فلا مصادق  
 عاذا تعددت الشكوى  
 ومفهومه انما لم يشتر  
 بالعدالة أن يعزله بمجرد  
 الشكوى وهو كذلك  
 (وليد) أى يجب على  
 الامام أن يبرئه عن الشك  
 ان عزله (عن غير ضغط)  
 أى جرح بل بمجرد  
 مصلحة ككون غيراً علم  
 بالاحكام وأما ان عزله  
 لمصلحة فعليه أن يبين  
 اسس وجوب عزله الا  
 يولى عليهم بعد (و) حاء  
 (خفيف) تفسيره (شأنه)  
 السلامة من النفس  
 (ب) بعد لاحق فلا يجوز  
 فيه خشية خروج نجاسة  
 منه بمقتضى المسرعة  
 والكراهة (وحاشى) فلما  
 (به) أى بالصدى  
 برحاله يصل اليه الكافر  
 والمخاض وجوابه ولو  
 يغير بعد يكون (يغير  
 بعد وقدوم ما خرج وزوجه  
 (و) غير وقت نزول (مطر)  
 ونحو) كيوم ترويه  
 وعزله وليل أى يفكره  
 حاله في هذا الاوقات  
 الاضطرورية اقتضت  
 جلوبه فيها كفى  
 مصرح بوجوب الحاج  
 وقدومه فانما الجاهل  
 بأخذون أموال الناس

وكذا يقال في قوله (أى بعد ما) فى الأربعة وأعلم ان الأقوال الأربعة حارة فيها يروى أن يحكم فيه  
 الحكماء بتداهل المال والجرح وفيما مضى فيه حكمه بعد الوقوع وهو الأمر السبعة المذكورة  
 بقوله (أى فى حد واحد) وانما الجرح وما تقدم في باب الجرح المراد على ما هنا وأعلم أيضاً ما ذكرنا المصنف هنا من  
 الخلاف في تحكيم الميراث بما في جزمه فيما يجوز تحكيمه وصحة حكمه لأن الميراث يمازى بمحمول على البالغ  
 احترازاً عن بالغه عنه أو حتى ولو ما جاء بمحمول على غير البالغ (قوله) وجاز ضرب (بضم) أى يبدء أو عواده  
 وقوله (لأن دفع الحق) أى إذا ثبت عليه المدد بالينة لأن علم القاضي منه ذلك فقط كالحرج بذلك أو  
 الحسن وسلمح وهو الحق كائن خلافاً لعقب يتعالت من جوانب فيه من غير ينة بل استناد العلة (قوله)  
 باحتواء الحاكم (أى) فى تقدير (قوله) الصادق بالوجوب (أى) أن لا ضرب به القسم إذ لا بعد الحكم عليه واجب  
 كفى إلى ان (قوله) وجاز عزله لمصلحة أى تعود على الناس ولا يكون ذلك جرعة فيه فان عزله لمصلحة  
 فانقل انه لا يشترط لكن بحث فيه ان عرفة بقوله عنه فالتى فى عدم نفوذ عزله نظراً لانه يؤدى الى التولية  
 غير مفيدة ذلك الى تعطيل أحكام المسلمين (قوله) ولم يسمع أى يجوز كإكمال الناصر القاضى (قوله) أى  
 بالعدالة أشار بذلك إلى أن قول المصنف عدلاً منصوب بنزع الخافض ويجوز أن يكون خبر المكان المحذوف  
 أى أن شهر كونه عدلاً تأمل (قوله) بغير دسكية (أى) بالشكوى المبردة عن الكشف من حاله والنظر في شأنه  
 سواء كانت الشكوى فيه واحدة أو متعددة بل لا بد من الكشف والغوص من حاله فان وجد بعد لا فى  
 البالغين والقضاء أبقاه وان وجد مستوطناً في البالغين عزله (قوله) أن يعزله بمجرد الشكوى (أى) وإن لم  
 يكشف عن حاله (قوله) عن غير ضغط) يتعلق بمحذوف إشارة التشرىح بقوله ان عزله لا بالفعل المذكور بقوله  
 لفساد الهوى حيث أن يصير مقاديراً عن الرضا وهذا غرض ادعاء المراد ان القاضي إذا عزله الأمرين  
 غير مضطرب أعزله لمصلحة غير المصلحة فيجب على الأمرين به عما يشبهه بأن يعلم الناس ببراءته وانما هنا  
 عزله لمصلحة ويشترط ذلك فيهم عتادة مثلاً وذلك لأن العزل مظنة تطرق الكلام في العزل وكون العزل  
 لمصلحة يقتضى على الناس (قوله) لثلاوى عليهم بعد) أى مع أن العزل لمصلحة لا يجوز نيلته بعد ولو صار  
 أعداء أهل زمانه (قوله) شأنه السلامة من النفس) أى بان كان دون الحد (قوله) بمقتضى الكراهة  
 الظاهر أن يقال ان لمن حصول دم أو نجاسة خرم من شك في حصول ذلك كره (أى) عدوى (قوله) وطى (به)  
 أى لسماع الدعوى وحصل الخصومات (قوله) أى برحاله) أى لانه يفكره وأعلم ان المسئلة ذات مرتين  
 الأولى لما شفى في الواضحة استحباب المجلس في الجانب كراهته في المصعد والثانية استحباب جلوسه في  
 من المصعد وفى ظاهر قول المدونة والقضاة في المصعد من الحق والامر القديم بقوله تعالى انفسروا  
 الحراب والعزل عليه ما فى الواضحة وظاهر المصنف المراد على الطريقة الثانية وقد مر منه الشارح من  
 ظاهره بتقدير النصف لأجل أن يكون ما راعى العتد قرر ذلك شئنا العدوى (قوله) لصل إلى الكفار (الخ)  
 أى غير جلوبه ساعد كرفع أمر وانكم وخصوصاً تمك (قوله) وغير وقت نزول مطر أى تشتر (قوله) أى  
 يفكره جلوسه) أى لقتضاه في هذه الاوقات يعنى يوم العدد وما بعده (قوله) واتخاذ صاحب (هو) وباب أهل  
 الذى يجلس فيه وقوله (و) وباب أى لا زملاب البيت البرائى وقوله لمنع دخول من لا حاجة هذا من وظيفة  
 الباب الملائم لطلب البيت البرائى فهو راجع لثائق في كلام المصنف وقوله وتأخير من جاء من هذا من وظيفة  
 المصاحب وهو وباب أهل الذى يجلس فيه القاضي فهو أجمع الاول في كلام المصنف (قوله) وباب القاضي  
 أول ولايته استحباب ما قبل (وسمى) بالخ) القول بالوجوب هو ظاهر عبارة ابن فرحون والاستحباب ظاهر عبارة  
 المازنى انظر هناك فى بن (قوله) بعد النظر في الشهود أى الملائمين له لأجل الشهادة على حكمه وعلى

واذا غفل عنهم يروا أنكروا (و) حاءه (اتخاذ صاحب وباب) عدلين لم دخول  
 من لا حاجة وتأخير من جاء بعد حتى يفرغ السابق من قضيته (و) دأ) القاضي أول ولايته استحباب ما قبل وجوب بعد النظر في الشهود

اقرار

ليحي من كان عدلا ويظهر من كان فاسقا (محمود) أي بالتطرف أمر المحسوس لأن الحبس عذاب من إرسال أو إبقاء وتحيات على الوجه الذي يقتضيه الشرع فيما حلت فيه (ثم) بالتطرف حال (وصى) على بنم (١٢٣) هل هو محسن في تربته وماله أم لا

(ومال طفل) الهدوى  
 أملا (ومقام) أي  
 وفي حال مقام أخاه  
 على عبور طاقب قلبه  
 (ثم) في (حال) دونه  
 القطة (ونادى) أي  
 أمر أن ينادى في عمله  
 (مع معاملة شبيهه) (بمع  
 لأوصى لهما ولا مقام  
 (ورفع أمرهما اليه)  
 لتطرف شأنهما وبولي  
 عليهما من يصلح (ثم) بعد  
 ذلك يتطر (في الله) (وم  
 قاضيه بينهما على الوجه  
 الآتي بيانه في قوله  
 وليصدق بين الخصمين  
 (ورب كاتبة) عنده  
 يكتب وقائع الخصوم  
 وجوبا وقيل نداء عدلا  
 شرط أي يشترط فيه  
 أن يكون عدلا وليس  
 المراد أن تربته شرط  
 (كرك) أي يشترط فيه  
 العدالة (واخراجهما)  
 من بين الناس بحيث  
 يكونان عدل الموجدون  
 دوس

أقرا بالخصوم وإنكارهم على ما دعونه وأشار الشارح بقوله بعد التفرغ الخ إلى أن قول المصنف وبدأ  
 بمحمود أي بزيادة ما زلفه لا ليقينه (قوله أي بالتطرف أمر المحسوس) ظاهر سواء كانا محسوسين في  
 الدعاء أو غيرهما قال شيخنا العدوي أي بالخصوس في دعاوى الدماء المذكورة وأنه أول ما يقتضي في الدعوى  
 سبحانه وتعالى يوم القامة (قوله من إرسال الخ) بيان للتطرف أمر المحسوس (قوله ثم خال) أي في مال  
 ضال أي ينظر هل أقرب به أم لا فترتب على ذلك مقتضاه من إبقاء أو بيع أو صرف في مصارف بيت المال  
 (قوله ونادى بمع الخ) أي أنه أمر بالتدافع في عمله أن كل يتم لم يبلغ لأوصى به فقد هجرت عليه وكل سقه  
 مستوجب للولاية فقد منعت الناس من مدابنته ومعاملته وكل من علم مكان أحد منهم فافرقه بالسنان ولي  
 عليه في دابته أو بأبع منه أو بإتباعه فمردود وفائدة هذا النداء أن تكفي الناس عنهما لكن في السقه  
 غرض معاملة الخاصلة قبل الدعاء أو الخاصلة بعده فهي مردودة وأما التيم فهي مردودة قبل النداء  
 وبعد ما تقدم أن قول المصنف وقصره قبل الفجر محمول على الإلزام عند ما قلنا لأن القاسم في خصوص  
 الشيء وأعلم أن رتبة النداء في رتبة التطرف في أمرهما فهي مؤخر عن التطرف في المحسوس كما يفيد كلام  
 التبريرة وسلك النداء المذكور التبع على ما يفهم من كلام بهرام وثبت والوجوب على ما يفهم من  
 التبريرة (قوله ثم بعد ذلك يتطرف بالخصوم) هذا أمر بتفرقة وظاهر تأخير التطرف في المحسوس ولو كان فيهم  
 مسافرون بخسوفات الرفقة وهو كذلك والنظر فيما بين الخصوم يكون في أي يوم بعد الأوقات السابقة  
 وأما النداء وما قبله فلهذا إما يكون حين التولية فقط أو يتقدم للشارح (قوله يكتب وقائع الخصوم) أي التي  
 يريد أن يحكم فيها (قوله وجوبا) أي على ما له الشيخ جلال الزقاني وقوله نداء وهو ما في ح (قوله أي  
 يشترط فيه أن يكون عدلا) أشار بهذا إلى أن قول المصنف شرط طحال من العدالة المفهومة من قوله عدلا  
 لأن الترتيب المفهوم من رتب (قوله وليس المراد أن تربته شرط) أي في وليته أو في صحة حكمه (قوله  
 الذي يخبر القاضي بحال الشهود) أي يخبر القاضي سرهما بينه وبينه بحال شهوده لا الزم به له لشهوده  
 على أحكامه وعلى أقرا بالخصوم ويستشيرهم في بعض الأمور لسماع الدعوى فان قلت حيث كان المراد  
 بالمر كذا من كذا السرفه أي بغيره فلهذا من يتخذه عاقل في سرفهه وحكمه وشهوده قلت  
 أعاده لأجله اشتراط كونه عدلا والحاصل أن المصنف أشار بقوله سابقا واتخاذ من يخبر الخ إلى حكم ترتيب  
 من كذا السرفه وأشار بقوله ذكر الخ إلى اشتراط العدالة وليس ما تقدم من غيرهما (قوله فانه لا بد من تعدده)  
 أي بخلاف من كذا السرفه يكفي كونه واحدا (قوله فكفي فيه واحد) أي ذكر وأما المرأة فلا تكتفي على  
 العمد خلافا لما في عني وخش من أنه لا بأس بترجمة المرأة إذا كانت من أهل الصلاح كما قال شيخنا وقوله  
 خلا فالن قال لا بد من تعدده هوان شاس لكن في ح أن يحصل كلام ابن شاس إذا جاء الخصمين بترجم  
 عنه فلا بد من تعدد ذلك الترجمة وليس هذا مراد المصنف وإنما مراد من يخبره القاضي لنفسه مترجما وهذا  
 يكفي فيه الواحد اتفاقا (قوله ولا بد من عدلته أيضا) أي بذكر كونه على المعتقد (قوله وأحضر العلماء) أي  
 حالة كونه مشاورا لهم فيما يحكم به وقوله وأشارهم أي أن لم يحضرهم أي بأن به الله عن الحكم في ذلك  
 النازلة بعد القراع من سمعها ومن الحكم فافان وأفقوه على ما حكم به فالمراد واضح وأن خافوا وظهروا  
 له فساد ما حكم به فنقضه قال ابن مزيروك وظاهر المصنف أنه يخبر في ذلك وهو قول ثالث بخلاف لما تقدمه غيره  
 من أن في المسئلة فإن رفق لا يحضرهم مشاورا لهم كقول عثمان فلهذا كان أحضر أو حضر أو بقى  
 الصعبة ثم استشارهم فان رأوا وأما أمضاء وقيل أنه يستشيرهم بعد فراغ من مجلس الحكم كقول عمر  
 والاول قول أشهب وابن المواز والآخرين وأجيب عن المصنف بأن أو لتدريج الخلاف لأنها  
 للتصريح به (قوله ولو يجهلها) أي لا احتمال أن يكون الظاهر في هذه النازلة غير الظاهر لهم فإذا أحضرهم  
 وتكلموا الفصل أن يظهره ما ظهر لهم ويرجع عن اجتهاده (قوله وقيل وجوبا) أي وهو ظاهر التوضيح

القاضي (خير) فكفي فيه واحد خلافاً لما قال لا بد من تعدده بناء على أنه شاهد وأما عدلته فلا بد منها (كالخلف) التي سبقتها  
 القاضي لتخفيف الخصوم بكتفي فيه واحد ولا بد من عدلته أيضا (وأحضر) القاضي ولو يجهلها (العدلة) نداء وقيل وجوبا (وأشارهم)



ان لم يضرهم وفي نعمة وشاورهم بالواو وهذا في الامور المهمة التي شأنتها تدقيق النظر فيها وأما الاحكام الظاهر فلا حاجة لمحضارهم  
 كما هو ظاهر (د) أحضرو جوا (شهودا) ليضفوا الاقرارات التي تقع من الخصوم خشية بعد الاقرار او ليضاهلهم انما هم بالشهود  
 وانما تكرر ثلاثتهم مع التعريف أنه (١٢٤) لا بد من احضار الشهود القاميين عندهم مع المطلوب احضار مطلق شهود

(قوله) وأحضرو جوا (شهودا) ما ذكره من الوجوب والمعمد خلافان قال بنسب احضارهم (قوله)  
 وايضا الحكم انما هم بالشهود ففي حاشيته جع مانته الذي عندهما وان القاسم أن القاضي اذا سمع  
 اقرار الخصم لا يحكم حتى يشهد عند مشاهدته ان رده هو المشهور قال المصنف في التوضيح وعنه فاحضار  
 الشهود واجب اه بن (قوله) ثلاثتهم مع التعريف أي من جعل الالعهد (قوله) يعني بكرة القاضي أن  
 يعني في خصوصية أي فيما شأنه أن يخص به (قوله) احتراز عن الصادات والباطح والاضحية وكل ما لا يدخله حكم  
 الحاكم فلا يكره افتاءه فيه وما ذكره من الكراهة صرح به البرزنجي وظاهر ابن عبد السلام المنع قال البرزنجي  
 وهذا اذا كانت الفتوى فيما يمكن ان تعرض بين يديه فلو جازاه من خارج بلده أو من بعض الكور على يد  
 غيره فله فيها اه بن قال شئنا العدوي وكذا اذا علم بالقرائن ان قصد السائل مجرد الاستفهام كالوكان  
 من الطلبة الذين شأنهم تعلم الاحكام فلا يكره القاضي اجابته وهذا كله اذا كان لا يعرف مذهب القاضي من  
 غيره بان كان مجتهدا أو مقلدا وليس هناك فقه مقلدا مذهب أم لا يعرف مذهب من غيره بان كان مقلدا أو كان  
 هناك فقه مقلدا لمذهب فلا كراهة في فتواه (قوله) وان يقع أي الخاصص بالفعل (قوله) ان تطرق الكلام  
 فيه أي في القاضي (قوله) ولم يشترأ ببيع أي سواء كان بنفسه أو بوكله المعروف كما ذكره ابن شاس وابن  
 الحاجب وقوله أي بكرة ما ذكره من الكراهة صرح به ابن فرحون في التبصرة وكلام التوضيح يؤذن بالمنع  
 قال ح وينبغي رد أحدهما الآخر اه بن (قوله) كما يجوز بيعه وشراؤه بغير مجلس القضاء أي كانهما  
 المازني عن اصحابه ما قلت وفيه مفهوم المصنف وهذا منسحب على ان اعلى الكراهة شغل البال (قوله) وقيل  
 بكرة أيضا) وهو لأن شاس وهو يعني على ان العلة خوف الحاجة لا شغل البال وعزم ابرام هذا القول لأن  
 عدم الحكم أيضا لمطرف وان الماحشون وقال ابن عرفة لا يعرف وجود هذا القول في المذهب لغير ابن  
 شاس وعزم المازني القاضي ولم يعزه لاحد من أهل المذهب نظير بن (قوله) واستعمل المصنف لمكان لا أي  
 لان القضاة انما يشكك على الاحكام الاستقبالية لا الماضية (قوله) كسلف أي كالمكره سلف وقراض  
 وقوله فيهما أي في مجلس القضاء وغيره (قوله) من غيره أو من نفسه) في بن أن سلفه من الغرض ان كراهته  
 وأما سلفه للغير فذكر ابن مريزوق أنه جائز وهو الظاهر اه كلامه فذكر كراهه الشارح فيما لم يلق وخش  
 خلاف الظاهر (قوله) أي بكرة في الجميع) أي خوف الحاجة (قوله) وحضور ولاية) أي بكرة ذلك فله وهو  
 المراد بقوله بعضهم بالبحوز وفي ح عن التوضيح كرمات لاهل الفضل الاجابة لكل من داهم (قوله) فله  
 يجب بشرطه) في ابن مريزوق ما يفيد ان الرابع جواز حضور ولاية التكاثر لا وجوبه وهو محقق في حاشية  
 خش (قوله) أي يصرم قبولها) ظاهر كلام المصنف ان قبول القاضي الهدية منكرو لا سوا له ساقه في  
 المكروهات فكانت المصنف سائر تعديرات صاحب الكراهة لكنه جعل في توضيحه على الحرمة وتقدمه  
 المنع في فصل القرض فاذا قرره به شارحا وكنه جعل قبول الهدية فاعلا لا خذوق أي وصوم قبول هدية بوجه  
 من هفت الجبل (قوله) يجوز للفقهاء الخ) أي وأما الشهود فلا يجوز لهم قبولها من الخصم مادام الخصم  
 (قوله) وكذا ما قبلها) أي من السلف وما بعده وقوله بالاولي أي لان قبول الهدية من سرام وما قبله مكروه (قوله)  
 وفي جواز قبول الهدية) أي وفي جواز قبول القاضي الهدية من شخص معتاد بالهدايا اليه قبل قوله القضاء  
 وعدم جواز قبولها بل بكرة قولان ومحل الخلاف اذا كانت الهدية التي أهديت له بعد تولي القضاء مثل  
 المعتادة فيه قدرا وصفة وحسب لا زيدا ولا حرم قبولها اتفاقا والظاهر حرمة قبولها كلها الا الزائدة فقط قياسا  
 على صفة جعت حلالا وساما (قوله) أي كما هو ظاهر تعميم طرف وعبد المثل لا ينطبق

(ولم يفت) يعني بكرة  
 القاضي أن يعني (في)  
 خصومة أي فيما شأنه  
 أن يخص به كاليح  
 والشفعة والخانات وان  
 لم يقع لان انشاء يردى  
 الى تطرق الكلام فيه  
 لا ان حكم بما أفتى  
 وعما قبل حكم بذلك  
 لتأيد فتواه وان حكم  
 بخلافه لا يوجب نظرا أو  
 ترجيح حكم فليس انه  
 حكم بما لم يفت به وقد  
 يكون السؤال من زورا  
 (ولم يشتر) أي بغير شيا  
 (بمجلس قضائه) أي  
 بكرة وهو في اجابة أو  
 شغل البال الا ان يحق  
 فيما لم يشه فيصور كما  
 يجوز بيعه وشراؤه بغير  
 مجلس القضاء وقيل  
 بكرة أيضا واستعمل  
 المصنف لمكان  
 لا التافسة (كسلف  
 وقراض) من غيره أو  
 منه لغيره فيما (وابتضاع)  
 أي اعطائه مالا لا سافر  
 لصلبه به سلامة أي  
 بكرة في الجميع وحضور  
 ولاية أي طعام مجتمع  
 له الناس فالمراد الولاية  
 القوية بدليل قوله  
 (الالتكاح) فله يجب

بشرطه (وقوله) هدية) أي يصرم قبولها (ولو كانا عليها) أي كرمتهما لئلا تنفس المهدى ويجوز للفقهاء والمفتي  
 قبولها من لا يرجونه جاهلا ولا عونا على خصم (الامن) شخص (قريب) لا يحكمه كايه وعه وأمه وناله فيوز قبول الهدية وكذا  
 ما قبلها بالاولي (د) في جواز قبول (هدية من اعتادها قبل الولاية) قضاء وعدم جوازها الى الكراهة قولان

(د) في (كراهة حكمه في حال) (مشبه) أي مدة في الطريق وإن لم يكن ماشيا أو جواز قولان (أو) حكمه (مشككا) لما فيه من الاستغناء أي مغلظة ذلك وجواز قولان (و) في كراهة الزام يهودي حكايته في خصومة بين مسلم لانه يفتقد حكمة عمله وغير يوم السبت وفي الحكم عليه ترق لما نزع محرجه وجواز قولان (د) في كراهة (تجديده) حلهاء بباح (بجمله نصير) زلزاله لان مجلس الحكم يصان عن الحديث فيما لا يثبت وجواز ليرق قلبه ويرجع اليه فنه (١٣٥) قولان (د) في اشتراط (دوام الرضا) من

(قوله في حال مشبه) أي لا يمتنع الاستغفاف بالحكم الشرعي (قوله وان لم يكن ماشيا) أي لم يكن راكبا والظاهر من هذين القولين القول بالكرهية (قوله لما فيه من الاستغناء) أي بالخائرين من الظاهر من هذين القولين القول بالكرهية أيضا كإلحاقه لخصم العدوي (قوله وفي كراهة الزام يهودي الخ) أي هل يكره للقاضي أن يتمكن المسلم أو النصراني من خصامه له يهودي بسببه وأن يبعثه رسولا لاجل احتضاره لخاصته فيه والحكم عليه (قوله في خصومة) أي بسبب خصومة وقوله وبين مسلم أي وانصراف (قوله وفي الحكم عليه ترق لما نزع محرجه) أي وقد أقرنا ما بأخذ الجزية منهم على تعطيلهم السبت وعدم انتهاك حرمة (قوله وجواز) أي لعدم تعطيل السبت شرعا وخصيص المسلم اليهودي بذكر محرجه النصراني فلا يكره احتضاره والحكم عليه في أحد قولان النصراني لا يظنون إلا أحد كتفيل اليهود السبت وسواء كان عاتين اليهودي والنصراني في بيان القولين في كل منهما لكن تسوية النصراني اليهودي اتخاذ كره من عند لاقتناع غيرهم من أهل المذهب ولما كان القول بتسوية النصراني لليهودي في شأن الخلاف فيه لم يترجح عند المصنف ليدكر النصراني في موضوع القولين (قوله لا يجلس الحكم يصان عن الحديث فيما لا يثبت) أي ولما في حديثه عالا بعد من أذهاب ما به (قوله وفي اشتراط دوام الرضا من الخصمين) أي بما يحكم به ذلك الحكم (قوله بخلاف القاضي) أي فانه لم يدع على المرافعة باختیار كل منهما لآن من دعي لرفع له مجبر لا تحلوا مقصده فقول الشارح فانه نصب الخ على ذلك المحذوف أي لانه نصب للزام وقطع مادة النزاع والشارح دعاء ذلك تأمل (قوله دخلا عليه باختيارهما) أي باختيار كل منهما فلذا جرى الخلاف في اشتراط دوام رضاهما بما يحكم به لانه لم يثبت عدم اشتراطه (قوله أي ينع) هذا هو الأنسب بقول المصنف ومضى ادل يحتاج النص على مضي المذكور والظاهر أنه يختلف باختلاف الأحوال وقوله أي ينع أي كافى ح عن أي بالحسن وقوله وقبل يكره أي ومما ذكره نت (قوله مع ما يدهش من غم الفكرة) أي مع ما يدهش العقل عن غم الفكرة (قوله ولا ينعني) أي لمطلقا بل كان صوابا ماضى والارد فعل من كلامه أن ما يدهش عن أصل الفكرة أنما يخالف ما يدهش عن عمله في الاتفاق على المنع في الأول دون الثاني وأما الحكم مع كل فهو ما مضى أن كان صوابا والارد (قوله ومثله المفق) أي لا يجوز له أن ينع مع وجود ما يشغله عن غم فكره أو أصل فكره (قوله ومضى النفس) أي وهو المسمى بالنفس بفتح الهمزة والقاف وسين مسهلة (قوله والحصر) أي بالبول ومثله الحق بالرجح (قوله والشغل بأمر من الأمور) أي كصوم شديد وعطش أو كل فوق التكفاه وكثرة فساد عام الناس عليه وقد كان معهود يحكم في موضع خاص لا يدخل عليه بوابه إلا اثنين اثنين على ترتيبهم وفي ذلك فائدة تادب الشرعي للخصمين واستماع الفكر اه بن (قوله وهو من شهد بما يعلم أي شهد بذلك عدوا أو ما لا يشهد بما يعلم شبهة فلا تكون شهادة زورا انظر بن (قوله الجامع من الناس) أي وان لم يكرهوا لاشترائا (قوله بالضرب المجمع) أي ويرجع في قدره لاجتماع القاضي (قوله أي مع نداه عليه) أي أن هذا شاهد زور وانظر هل الجواب منصب على التعزير والنداء عليه أو منصب على خصوص التعزير أو كونه في الملا والنداء عليه مندوب فقط اه هدي (قوله ولا يخلو رأسه) أي يكره وهذا مقتضى ما إذا كان من العرب الذين لا يخلون رؤسهم أصلا وحلفاء اعتد بهم نكال أي تعيب وعييل وأما التمسك بغيرهم فلا كراهة في خلق رأسه (قوله والحيث ولا ينعنه) أي يحرم فعل شيء من هاتين وكذا ما يفعل في الأفراح يحرم من تسخير الوجه به واد كتمهم واديق فانه سوا لانه لا ينعنه تفسير تطلق الله (قوله بنحو سواد) أي كدقيق

بتعقيب ومثله المقضي والمدعش كالغضب والخوف ومضى النفس والحصر والشغل بأمر من الأمور (وعز) القاضي وجر (ب) شاهد زور) وهو من شهد بما يعلم وان صادف الواقع (في الملا) بالهمز مقصود أي الجماعة من الناس بالضرب المجمع (بنداه) أي مع نداه عليه والطواف في الأسواق والجماعات وأشهاد أمره بغير تدبير وغيره ولا يخلو رأسه أو لحيته ولا ينعنه أي وجهه بنحو سواد أو طين

(ثم في بقوله) ان ظهر ثوبه (تردد) في النقل والحق عدم قبوله لان يحصل التردد هل لا يقبل اتفاقا وفيه قولان واما القاضي اذا عزل بخصه تشبه عليه فلا يجوز توليته (١٣٦) بعد ذلك ولصار عدل اهل زمانه (ون ادب) القاضي (التائب) اي شاهد زور

اوجي (قوله ثم في بقوله) اي في قبول شهادته اذا شهد بعد ان ظهر ثوبه كما قيل التعمير رأو بعده فالتبريد جاز في الحالتين بخلاف ما اذا شهد قبل التوبة فانما لا تقبل اتفاقا فله فاسق (قوله تردد) اي طرقتان الاولى طريقة ابن عبد السلام واصله انه ان كان مظهر الصلاح حين شهد بالزور لم يقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا اي لاحتمال قيامه على خروجه التي كان عليها وان كان غير مظهر للصلاح حين شهد بالزور وفي قبول شهادته بعد ذلك اظهرت قوته وعدم قبولها قولان والثانية عكس هذه لان رشد فقال ان كان مظهر الصلاح حين شهد به اول بالزور فنقول ان في شهادته بعد ذلك وان كان غير مظهر له حين شهد بالزور لا تقبل شهادته بعد ذلك اتفاقا قال شيئا نقلنا عن ت طرقة ابن عبد السلام ان نسب الفقيه وطريقة ابن رشد اقرب لظاهر الروايات (قوله والحق عدم قبوله) اي سواء كان حين شهادته اول بالزور ومظهر الصلاح اول والى في المبح ان الظاهر قبول شهادته حيث ناب ولم يكن مظهر الصلاح حين شهادته اول واما ان كان مظهر له من قبل فلا تقبل (قوله فهو اهل التاديب) اي القاضي اهل التاديب اي اهل اصاب في عمله ووضع الشيء على محله ويؤجر في ذلك لعله امر مطلوبا وفيه قولان القاسم وقال يصحون لا يؤدب التائب لان اوله لكان ذلك وبه لا تعدم قوتهم قال المنطقي واهل وقال المازري انه المشهور ونقله ابن سعد اه بن وفيه انه يتوب ولا يطعم عليه احد الا ان يقال تتوقف التوبة على رد الظلامة التي شهد بها فاذا رد الظالم عليه (قوله والاولى تركه) اي ترك التاديب فيكون التاديب مخرج الفعل وكان الاولى لشارح ان يقول وقيل الاولى تركه لان هذا قول حصون اذ ابن القاسم يرى انه راج الفعل كمال شيئا (قوله اوس اساء على مفت او شاهد) اي بحضرة بان قاله انت قد اقررت على في قولك او في شهادتك او نهضت على بالزور (قوله اليه في ذلك) اي ولا يحتاج في ذلك لينة والمشار اليه ما ذكر من الاساطع وقوله في ذلك في معنى اليه واعلم ان هذه المسائل الاربع وهي تاديب القاضي لمن اسأله عليه او في خصمه او في القاضي او على القاضي بمجلسه مستند للعلية تراد على قولهم لا يجوز للقاضي ان يستد له على في التعديل بل في التبريم (قوله واما بغير حضرة) اي واما الواسع على خصمه او على القاضي او على الشاهد بغير حضرة القاضي (قوله) بخلاف قوله زور اي بخلاف قوله للشاهد شهدت على زور فان القاضي بغيره وظاهره مطلقا وليس كذلك في المواضع من كثرة ان قال له شهدت على زور فان عن انه شهد عليه بما لم يصاب وان قصد اذناه واشهره بان زور وكل بقدر حال الشاهد والشهود عليه اه وقيل قوة فبما دعي انه اراده الاقرنة تكذبه اه عن (قوله بالنسبة الواقع) اي بان شهد بخلاف الواقع سواء كان الشاهد يعلم ان ما شهد به خلاف الواقع ولا يعلم ذلك (قوله والزور بالنسبة لعلم الشاهد) اي بان شهد بما يعلم كان ما شهد به موافقا للواقع او خلاف الواقع فينبغي مع عدم وضوح وجهي فلا يشهد بغير خلاف الواقع مع علمه ان خلاف الواقع كان باطلا لا زورا واذنا شهد بخلاف الواقع وكان لا يعلم بخلاف الواقع كما في الصورة التي ذكرها الشارح كان ذلك باطلا لا زورا واذنا شهد بغير موافق الواقع وهو لا يعلم كان ذلك زورا باطلا (قوله فقد يشهد بشيء يعلمه) اي كدبر لا يدعي عرو (قوله ويكون الذي عليه قد قضاه) اي من غير ان يعلم الشاهد انه قضاه ذلك الشهادة بالحق لا زور (قوله كذبت على) اي لم يصدقه وانما يمكن هذا عن قوله لخصه اه كذبت على اوليائي وما قبله وهو قوله للشاهد انت شهدت على بباطل من انك لا تجلس للشرع لان لهما تعلقا بالخصومة لان المراد بطلان وكذب في خصوص هذه الخصومة لان ذلك شأنه في ذاته بخلاف الاساطع بخلاف باطلها واما قوله لا تنافي لهما بالخصومة بل المراد ان صفته كذا في ذاته (قوله وليس) اي القاضي وجوب اخذ من لام الامر (قوله وان كان احدهما مسلما) اي هذا اذا كانا مسلما او كانا من غير المسلمين وان كان احدهما مسلما وقوله وان مسلما هكذا في كمال السخيان واعتبره ابن عسار بان ابن الحجاب

اقي تأملا زور  
قبيل اثبوت عليه  
(فاهل) اي فهو اهل  
التاديب لم يقبل منكرا  
والاولى تركه (د) عز  
(من اساعى خصمه)  
بحضرة كان يقول  
لخصه باقير او انت  
فاو ظالم (او) من  
اساء على (مفت او  
شاهد) ولا يحتاج الى  
بينة في ذلك بل يستند  
في ذلك لعلم والحق  
حينئذ لله لاتهاك  
حرمة الشرع فلا يجوز  
للقاضي تركه واما بغير  
حضرة فلا يمين  
التبوت بينة او اقرار  
(لا يشهدت) اي  
لا يبرهن بقوله للشاهد  
شهدت على (بباطل)  
بخلاف قوله زور لانه  
لا يبرهن من الباطل  
شهادة الزور اذ الباطل  
اهم من الزور لان  
الباطل بالنسبة للواقع  
والزور بالنسبة لعلم  
الشاهد فقد يشهد  
بشيء يعلمه ويكون  
المدعي عليه قد قضاه  
او ابرأ منه او اقبل  
عليه او عفا عنه ولا  
مضر على الشاهد  
بذلك بخلاف الزور  
فانها تعدل الاخبار بغير  
ما يعلم (لخصه) اي  
كقوله لخصه (كذبت)  
على اوليائي وطلتي فلا يؤدب بخلاف باطلها او يا كذاب غيوب (وليس) وجوبا  
(بين الخصمين) في القبايل الجليس والكلام الاستماع والنظر لهما (وان) كان احدهما (مسلم) (شرقا) (و) الآخر (كافرا)

سكى  
(بين الخصمين) في القبايل الجليس والكلام الاستماع والنظر لهما (وان) كان احدهما (مسلم) (شرقا) (و) الآخر (كافرا)

(المسافر) وجوب باعلي  
الحاضر ولو سبق الحاضر  
الاضرورة وان تعدد  
المسافر قدم الاسبق الا  
لضرورة (و) قدم  
(ما يخشى فواته) وقدم  
غيره عليه ولو مسافرا  
لضرورة القوات (ثم  
السابق) الى مجلس  
القضاء على المتأخريه  
(قال) المازي حين عند  
نفسه (وان) كان  
السابق ملتصقا (بعضين)  
او اكثر يقدم على  
التأخر بكل حقوقه (بلا  
طول) فان كان كل واحد  
بأحدهما وأخر الثاني  
على عين (ثم) اذا لم يكن  
مسافرا واسبق بان ما اذا  
معاً وسبق أحدهم  
وجعل وادى شكل  
السبق ولا يخشى فواته  
(أفرع) بينهم في خروج  
سهم بالتقديم قدم  
(وينبغي) للقاضي (أن  
يقدر وقتاً) و (وما لئلا)  
ولو كانت خصوصته  
مع رجال لا تعلمون  
(كالتقاضي والمدرس)  
نفسه في جميع ما تقدم  
فيقدم شكل منها  
المسافر وما يخشى فواته  
ثم السابق ثم أفرع وكذا  
المقرئ بالالمهم وكذا  
أرباب الحرف كالتباز  
(وأمر مدعي) نائب فاعل  
(عن مدعي)

حتى قولاً يجوز رفع المسلم على الذي ونسبه في التوضيح لما وجبت فاعل الاول ان اه بن وقد اجابوا  
عن مثل هذا بان اصطلاح المصنف أنه ان أتى بولا كانت اشان للفرق ولا يلزمه ان كلما كان خلاف أن بشر  
له بول (قوله) وقدم في معاج الدعوى (المسافر) يعني أنه اذا ادعى عند القاضي مسافرون وغيرهم وتنازعوا  
في التقديم فادعى قدم المسافر على الحاضر وقوله وجوب أي يقول ندبا (قوله) ولو سبق الحاضر أي يجلس  
القاضي بأن أتى به قبل اتيان المسافر وقوله والاضرورة أي الا اذا كان يحصل لقدم ضرر يسب تقدم  
المسافر عليه والاقدم عليه المقضي فان حصل لكل ضرر يسب تقدم الا آخر أفرع بينهما (قوله) وما يخشى  
فواته أي ومدعي ما يخشى فواته في الكلام حذف وذلك كدعي نكاح استحق فمقابل الدخول وخيف  
ان آخر التفرقة يحصل دخول ومدعي طعام يسرع اليه التغير وعطف هذا على ما قبله من عطف العام على  
الخاص فمدعي ما يخشى فواته يقدم على غيره سواء كان ذلك المدعي مسافراً او غير مسافر فقول الشارح ولو  
مسافراً الاول أن يقول ولو غير مسافر ويكون سالفه في مدعي ما يخشى فواته وأما حمله على الغير  
ففيه نظر لانه يقتضي تقديم مدعي ما يخشى فواته على المسافر وعطف المصنف ما يخشى فواته بالواو يقتضي  
أنه مع المسافر في مرتبة واحدة وحديث يقدم من كان أشد ضرراً منهما فان تأخر أو أفرع بينهما (قوله) من  
عند نفسه) فيه نظر ان هذا القول يقع في النزاع من أصغ وحاصله ان السابق اذا كان مدعي بعض فن في  
النزاع من أصغ أنه يقدم بمقابلة على من تأخر عنه اذا لم يكن فيهما طول وقال غيره انه يقدم بأحد الحقيقتين  
ويؤخر الحق الثاني عن جميع من حضر واختار المازي الاول اذا علم ان الاول الضيفان يقول  
ثم السابق وان يحق بلا طول على القول هكذا يصحف الاسم لاختيار المازي في خلاف لكن كثيراً  
ما يستعمل المصنف قال مجرد التسمية كما في قال وهو الاشب (قوله) وان كان السابق ملتصقا ببعضين الاوضح  
وان كانت دعوى السابق بعضين ودعوى التأخر عنه بحق واحد اذا كان لا طول لهما (قوله) قدم بأحدهما  
أي ولو كان طول (قوله) وأخر الثاني عن (بله) صوابه عن جميع من حضر كما يفيد كلام النزاع انظر  
بن (قوله) أفرع بينهم أي بان أتى القاضي برفع يدهم وأمر أحدهم بأخذ فقه فخرج اسمه أولاً  
قدم وهكذا (قوله) وينبغي أن يقدر وقتاً أو بما لئلا أي الذي يخرج من لاندورات الذي منع من معاج  
كلامه من فائمه بولكن أو بيعت القاضي لمن في منزل من واحد من طرفه يسجد دعواه من كافر وضحا  
(قوله) ولو كانت خصه ومن الخ) أي هذا اذا كانت خصوصته فيما بينهم بل ولو كانت الخ (قوله) وكذا  
المقرئ أي الذي يقرئ القرآن يقدم المسافر ثم الاسبق ثم أفرع وقوله المهم بان كان أحدهم أكثر قابلية  
فيقدم على غيره لتعصيل كثر المنافع على قلها (قوله) كالتباز أي والنصان يقدم المسافر ثم الاسبق ثم  
أفرع هذا كلامه والفتى في ان قرأ في ابن رشد أنه يقدم الاول فالاول ان لم يكن حرف ولا عمل به والذي في  
المواقع في الرزق ان أرباب الصنائع ان كان بينهم حرف عمل به والاقدم الا كدخول كدجوع أهل أو  
خوف فساد (قوله) أي يأمره القاضي بالكلام أولاً يعني وجوباً وذلك اذا علم القاضي ان هذا المدعي بان  
يسمع ما قبل الدخول عليه بضامان فعمل به أو دخلا عليه وهو لا يعلم فكيف حق فكلامه لم يأمراً وقال لهما  
ما شائكما أو من المدعي منكاً فقال أحدهما كمدع ووافقه خصمه على ذلك فعمل الجواب مما أورد ههنا من  
الدور هو ان أمره بالكلام وتوقف على العلم بكونه مدعياً والعلم بكونه مدعياً يتوقف على كلامه وما حصل  
الجواب ان الكلام المأمور به الذي يتوقف على العلم بكونه مدعياً المراد به الدعوى والكلام الذي يتوقف  
عليه العلم بكونه مدعياً غير الدعوى مثل تخاضعها أو جوابه اذا سألهما ما شائكما (قوله) من مجرد قوله حال  
الدعوى الخ) هذا الجواب عما قال ان تعريف المدعي عما ذكره جامع لانه لا يعمل من صمد دعواه مدنية  
اذ لا يصدق عليه انه مجرد قوله من صدق بوجود المصدق وحصل الجواب ان المراد بالتجريح حال الدعوى فهذا  
يسمى مدعياً باعتبار حاله قبل اقامة البينة وتوابع كل منسك بالينة وقد يدفع هذا الاعتراض أيضاً بتفسير  
المدعي عنه كره الشارح وذلك بان يقال ان التجريح عن مصدق خاص لا ينافي مصاديقه مصدق غيره  
أمر أي يأمره القاضي بالكلام أولاً والمدعي هو من (تجريح قوله) حال الدعوى (عن مدعي)

من أصل أو معهود عرفاً أي لم يكن له ما صدقه من هذين حين الدعوى وقد اطلب منه البينة لمصدق أو المألف عليه فهو من غسل بأصل أو عرف والاصل في الاشياء العدم وقوله (بالكلام) أي الدعوى متعلق بأمر (والاصل بالمدي) بأن قال كل أنا المدي (فالحال) لصاحبه بنفسه أو برسول القاضي هو الذي يؤمر بالكلام ابتداء (والا) يكن أحدهما مالاً (أفرع) بينهما وإذا أمر بالكلام (فقدى) محقق (يحول عليه ديناً من قرض ١٣٨) أو بيع أو نحو ذلك واحتراز بالمعلوم من المجهول يحول عليه شيء لا أعلاه

والمحقق من غير محمول عليه ديناً في غنى أو وهي فلا تسع دعواه على المجهول وهذا في غير دعوى الإهمام كان بينهم أنسا بسرقته شبهة أو أنه فرط قسه قسعه وتوجه البين على المدي عليه كإسنان في الشهادات (قال) المازري (وكذا) تسع دعواه أن ادعى بمجهول وبين السبب يحول عليه (شئ) من بقية معاملة مثلاً ولكن أعلم قدره فيلزم المدي عليه أن يجيبه بشئ محقق أو بالانكار أو بحلف (والا) يدع محمول محقق بأن ادعى بمجهول أو معلوم غير محقق (لم تسع) دعواه كالمثل أن ادعى عليه شيئاً أو أن لي عليه ديناً وأن بين السبب خلافا لبعض الشراح ثم إذا ادعى محقق به لزم أو محمول على قول المازري فلا بد من بيان السبب (وكفاه) في بيان السبب (يعتبر تزوجت) مثلاً وان يبين العصة (وجعل

أعنى البينة (قوله من أصل أو معهود) فن قال لا خرائت عهدي فهو مدع لان قوله لا يبرع عن الأصل وعن المعهود عرفاً لان الأصل الحرية وكذا من قال فلان لم يرني أو لوديعه مدع لا يبرع قوله عن المعهود لان المعهود تصديق الأمين (قوله والاصل في الاشياء العدم) فن قال لي على فلان ألف من بيع مثلاً فهو مدع لان قوله هذا حين دعواه مجرد عن الأصل لان الأصل في الاشياء العدم (قوله فالحال) لصاحبه أي فأدنى جلب صاحبه فليس القاضي هو الذي الخ (قوله والا) يكن أحدهما مالاً أي والموضوع أن القاضي لم يعلم المدي بأن قال كل أنا المدي (قوله أفرع بينهما) أي في الاندفاع (والا) (قوله فقدى) محمول محقق اعلم ان المراد بالمدي الذي به تصوري أي غزبه في ذهن المدي والمدي عليه والقاضي وأما تحققه فهو راجع لزم المدي باله ماله أي أنه لا بد أن المدعي قد صدق في لاجل اشتراط العلم ويقتل فلا تسع دعواه بل في علمه أنه انصفه لكن لا علم ذاته ولا اشتراط التصديق فلا تسع دعواه بانك أو أن ظن ان على مدعيه مثلاً (قوله من فرض أو بيع) بيان السبب (قوله واحتراز بالمعلوم من المجهول) أي عا دأدني بمجهول كل عليه شئ انصفه ولكن لا أدري عنه فلا تسع دعواه من السبب أو لاعي المهور ومقاله مائة المازري من أنه إذا ادعى بمجهول ان لم بين السبب كما جرى المثال لم تسع دعواه وان بين السبب أمر المدي عليه بالجواري ما بين عينه أو بالانكار وقول الشارح فلا تسع دعواه على المهور الا في أن يقدمه قبل قوله والمحقق الخ (قوله وهذا في غير دعوى الإهمام) أي ان محل كون المدي به لاجل ان يكون محققاً في غير دعوى الإهمام وأما إذا قال اتهمه بسرقة دينار فلان دعواه تسع كذا قال الشارح وفيه أن دعوى الإهمام ترجع لشك والظن فيلزم على كلام الشارح اشتراط الشئ في نفسه إذ كانه قال فقدى محقق بمعلوم لا يشكوك أو مطمئن الا ان كان مستكراً ومظنوناً وهذا المعنى فالحق أن ما هنا هو ان المدي به لاجل ان يكون محققاً لا شك كذا ولا مطلقاً والاصل تسع الدعوى احدى طريقين وما يأتي في الشهادات من سماع دعوى الاتهام المفيد عدم اشتراط كون المدي به محققاً طرقة أخرى أو يقرب على ذلك اختلاف توجه بين التهمة على المدي عليه وعدم توجهها والمعتد ما في كذا ذكره الشارح العدم ويحوي في من (قوله فيلزم المدي عليه أن يجيبه بشئ محقق) أي بأن يقول له دفعت لك كذا وكذا أو في لك كذا (قوله ولا يدع معلوم محقق الخ) يشبه الشارح الى ان قول المصنف والا لا يخرج من القيد من قبله والظاهر انه يخرج من القيد الثاني فقط بدليل قوله كالمثل (قوله خلافا لبعض الشراح) أي القائل انه اذا ادعى معلوم غير محقق وبين السبب فما تسع دعواه (قوله فلا بد من بيان السبب) أي سبب ما ادعى به وقوله فلا بد أي في سماع الدعوى (قوله وكفاه) أي أنه يكفي في بيان السبب أن يقول لي عليه مائة من بيع أو من قرض أو من نكاح أو ما أشبه ذلك ولا يلزمه أن يقول من بيع جميع أو من قرض جميع أو نكاح جميع لانه محمول على الصحيح لان الأصل في عقود المسلمين الصحة حتى يبين خلافه وقوله يعني أي في عند مدعيته وتزوجت أي في عند الزوج الصداق (قوله فان عطل) أي القاضي عن سؤال المدي عن السبب (قوله فلا يدعي عليه السؤال عنه) أي لاحتمال أن المدي به غير لازمه إذ بين سببه (قوله معهود شرعي) أي ما شرعه في الشرع وقوله كالامانة أي كصدق ذي الأمانة وهذا أمثال المعهود الشرعي (قوله كالودع بالفتح وعامل التراض والمساواة) مثال ان ترجع قوله معهود شرعي فن قال ردت الوديعه أو مال

على الصحيح) حتى يبين خلافه بأن يقول من بيع أو سلف أو قراض أو نحو ذلك أو تقول المرأ من نكاح أو نفقة القراض (والا) بين المدي الب (ظلياً) الحاكم على السبب) وجوباً بان غفل لم يدعي عليه السؤال عنه فان قال لا علم عندي به أو لا بينه لم تسع دعواه ولا يطالب المدي عليه بصواب كافي (ثم) بعد بيان السبب أمر القاضي (مدعي عليه) وهو من (رجع قوله معهود شرعي) كالامانة قاله هذا في الشرع ان الأمين مصدق في قوة كالودع بالفتح وعامل القراض والمساواة

(أو أصل) كالدين فإن الأصل عدم الدين وكعدم أمر فإن الأصل الحرية فمن ادعى عليه أنه رقيق فعليه البيان بخلاف مدعى أنه عتيق إذ الأصل عدم العتق لأن دعواه استلزاماً لأقرب ما به سوى عليه الرق فيكون مدعى فعلية البيان كرب الدين وسيد مدعى عليه كالدين وقوله (بجوابه) متعلق بأمر أي أمره الحاكم بأن يجيب بالقر أو أنكر فإن أقر أو أطلب (١٢٩) الحاكم من الذي البينة فإن أقامها

القراض فهو مدعى عليه تبرع بقوله بالعهود شرعاً وهو تصديق الأصل (قوله كالدين) مثال لمن تبرع بقوله بأصل فمن حال فعل ادعى عليه دين كذا أنه لا دين على فهو مدعى عليه لأنه قد تبرع بقوله بالأصل لأن الأصل عدم الدين (قوله وكعدم أمر) والحال أن شخصاً مدعى عليه أنه عبده وحاصلاً أنه إذا ادعى شخص على آخر أنه عبده فأنكر ذلك إلا خزان يكون عبده وأدعى أنه سرق مدعى عليه لأنه قد تبرع بقوله بالأصل وهو الحرية لأنها الأصل في الناس شرعاً وأما طرأ لهم الرق من جهة السبي بشرط الكفر والأصل عدم السبي إلا أن ثبت مدعى الرقة بالبينة أنه رقيق فصار الرق هو الأصل فدعوى مدعى الحرية نافذة عن الأصل فتصانح البينة فإن أقامها فهو ثابت ولا يفي في الرق (قوله فعلية البيان) أي لدعواه خلاف الأصل (قوله) بخلاف مدعى أنه عتيق أي فانه مدعى خلاف الأصل (قوله فيكون مدعى) أي لمخالفته في دعواه الأصل وقوله كرب الدين أي فانه مدعى دعواه خلاف الأصل (قوله وسيد) أي سيد العبد الذي ادعى أنه عتيق وقوله كالدين أي كأن المدين مدعى عليه لا نكر منه فوافق في دعواه الأصل فإن قلت دعواه أنه من كانت دعواه موافقة للأصل كان مدعى عليه وأنه لا يطالب بالاثبات ويعكز على هذا ما مر من أن رب الدين إذا ادعى ملاً للمدين وأدعى الدين العسر فله مطالبة بالثبات ببينة ثم أنه متحمل بالأصل وهو السرقة قد تعارض الأصل والاعتدال بالفسر وإن كان هو الأصل لكن الغالب للملازمين قواعد المدعي صاحب الأصل حال معارضة غالب فلما تعارضها صار المظنور إليه الغالب (قوله أن أثبت المدعي أنه خالطه الخ) أي بما يحتاج لإثبات الخلطة إذا أنكر المدعي عليه أن يكون المدعي عامله أصلاً وقوله أن أثبت المدعي أنه خالطه من أي مترتب على بيع لأجل أحوال وأقرض ولومر فإن تقول البينة تشهد أنه كان أقرضه أو باعه سلعة كذا بمن في الزمة حال أو وجب ولا تعرف قدر الثمن أو القرض ولا تفيده (قوله المظن) أي حصول الظن بشيئ المدعي (قوله لا ببينة حوت) أي لا تثبت الخلطة ببينة حوت (قوله حين شهدت) أي للذي أصل الدين الذي ادعى به (قوله شرط في مقدر) أي والتقدير وأمر المدعي عليه وهو من تبرع بقوله يعرف أو أصل بجوابه فإن أجاب بالقر أو أقرضه أو أجاب بالانكار فله مطالبة المدعي البينة أخذته وإن لم يقدم البينة فوحت البين على المدعي عليه أي الخ (قوله فهم قوة الكلام) هذا بعد سداد أو لا دليل على فاسم البينة فقدمه على مجله (قوله لا في الإقرار بالجواب) أي لأنه لم يخله أحد بل ما أمر به وإن لم يكن بينهما خلطة (قوله أن يقرنه) أي أن يقرن قوله أن خالطه الخ (قوله ليكون ظاهراً في الراد) أي لأنه مقرر عليه كما علم مما قرره (قوله ثم أن الذي عليه العمل الخ) هو قول ابن نافع ومالك المدسوس والذي سقى عليه المصنف قول مالك وعامة أصحابه وهو المشهور من المذهب لكن المتعذر قول ابن نافع بمران العمل وهو علم أن ما جرى به العمل مقدم على المشهور في المذهب أن تعلقه (قوله تنوجه فيها البين ولولم تثبت خلطة الخ) علم أن هذه المسائل الثابتة تنوجه فيها البين وإن لم تثبت الخلطة اتفاقاً وتلحق آثارها فيما عداها (قوله) ومثله التاجر الخ قال المصنف في التوثيق وهذا إذا ادعى عليه غريب أو بلدني من أهل سوقه وأما دعوى أهل السوق بعضهم على بعض فقال الفقرة ومضمون لا تكون الخلطة حتى يقع البيع بينهما وأما مجرد اجتماعهما في السوق فلا يكفي في إثبات الخلطة مضمون وكذا القوم يجمعون في المسجد للصلاة والدرس وأحدث فلا تثبت الخلطة بينهما بذلك (قوله والضعب) هو لغة من نزل عليك أو تركته لقتل أسواء كان غريباً أم لا والمراد به هنا خصوص الغريب سواء من أقاله أو نزل بنفسه في منزله لأجل القذاة أو أنزلته أنت أم لا لأن نزل في مسجد مثلاً فلس عند فادعت عليه أخذت منك وأدعى عليك أخذت منك (قوله) وفي معين المراد به الشيء الذي لم يهلك عينه سواء كان حاضراً أم لا لا خصوص الحاضر المشاهد

(١٧ - صوفى رابع) الصانع يدعى عليه بما له فيه صنعة فيصنف ولولم تثبت خلطة لأن نصب نفسه لخاص في معنى الخلطة ومثله التاجر نصب نفسه لبيع والشراء (والثمن) بين الناس يدعى عليه بسرعة أو غيب فيصنف ولولم تثبت خلطة وفي مجهول الحال قولان تقدم على الغيب (و) (الأنف) يدعى أو يدعى عليه (و) (الدعوى) (في) (شئ معين) كتوب بعينه

(و) (الادوية على اهلها) بأن يكون المدي عن علة ثلث الادوية والمدي عليه عن وودع عنده مثلها وان يكون الحال يقتضي الادباع كالسفر والغربة (و) (الاز المسافر) يدعى (على) بعض (رفقته) يشي من دوية وغيرها (و) (الادوية مرضي) في مرض موته يدعى على غيره يدعى (او) يدعى (واقع على) شخص (حاضر الزايدة) انما استوى سلطته وبكذا والحاضر شكر الشراء فتوجه اليين ولولم تثبت خلة واذا امر الحاكم المدي عليه (١٣٠) بالجواب (فان اقرقه) أي المدي (الشهاد عليه) خوف جهو بعدد (ولما كم

تنبيه أي المدي عليه أي على الشاهد لا تمن شأن الحاكم فيه من تقليل الخصاص وقطع النزاع بل يطلب منه ذلك (وان أنكر) المدي عليه أي أجاب بالانكار (قال القاضي للمدي (الابينة) فان قالتم أمره بأحضارها وأعذر المدي عليه فيها بما في (فان نقضها) بأن قال لا نسبة في (واسقطه) أي طلب المدي تحلفه وحلف (للابينة) تغفل المدي بعد ذلك (الاعذر كتمان) حين تحلفه خصمه وحلف أنه نها وأدخلت الكافي عدم عليه بما هم له وكذا اذا ظن أنها لا تشهد أو انها ماتت فله القيام بها ان حلف على ذلك فلو شرط المدي عليه على المدي عدم القيام بيته يدعى نسياناً أو عدم علمه بها وفي له بشرطه (أو وجد ثباً) هذا في سيرة الاستداه فيقيد به وجده بعد ما أسلفه وحلف فهو

ذلك أن يدي أن الموجه التي كت لأبوابها لاس جوتني وأدابة التي عندنا دني (قوله) والادوية على اهلها استشكله ابن عاشر بان الادوية لا يحلف فيها الا لزمهم وأهل الادوية ليسوا متجهين ٨١ من وأجب بأن مراد المصنف دعوى أنه أودع كالأشياء الشارح كان يدعى على انسان بانك أودعته كذا وهو يترك حلف المدي عليه بدون ثبوت خلة اذا كان كل من المدي والمدي عليه من اهلها لا دعوى الرد والضياع كالمهم ابن عاشر قد أقره شصنا (قوله) والا لاسافر أي المدي بعض كافي نص أصبح سواء كان مرضه غير فأم لا (قوله) يدعى على بعض رفقته يشي من دوية وغيرها أي أن يدي عليه أنه أنفقه مالا في السفر (قوله) والادوية مرضي في مرض موته اعلم انه فرق بين المرض هنا والمرض المتبذبه المسافر فيا تقدم فالمرض هنا ظرف ومرض المسافر مطلق وان لم يكن غرضاً وحسب ذلك تكرر ارفا مامل (قوله) على شخص حاضر الزايدة أي في ساعته التي تستوفى بها ولا يفهم بل كذا يدعى دعوى عشر على باع اربعه وأكر البيع يصفق وان لم تثبت الخلطة ومفهوم قوله على حاضر المراد أنه لا دعي باع على شخص أنه اشترى بصفقة من غير تسوق فلا يمن اثبات الخلطة وهذا لا ينافي ان القول لتكريره كالمهم قال ابن (قوله) قال أقر أي المدي عليه بل في الذي ادعى عليه فله الخ (قوله) بل يطلب منه أي من الحاكم ذلك أي التنبه المذكور وهذا الضراب على ما يقتضيه ظاهر الصنف من تخير الحاكم في التنبه ثم طلب منه هل أن يكون على جهة التنبه ويحفل أن يكون على جهة الوجوب (قوله) أمره بأحضارها) أي لا يلزمه أن يحلف بمجانع صحتها (قوله) وأعذر المدي عليه أي قطع عذره فيها بان بقوله ألت مطعن في هذه البينة (قوله) واسقطه) أي أعزائه بالسبب المفيد للطلب ان العين العتدي في مقام الخصامة المسقطه للبينات هو ائمين المطالب وأنه لو حلفه القاضي بغيب طلب خصمه لم تقبل عيته ونفسه أن يعيده عليه ثانياً لأنه اقامة البينة اذا وجدها وهو ذلك كافي ابن عازي والشيخ أحمد الزرقاني (قوله) وحلف أي عينا واحدة سواء كان مادي أم المدي شيأ واحداً وكان أمورا متعددة فالعين الواحدة كانه في اسقاط انصومات وفي منع اقامة البينة بعد ذلك ولو كان المدي بمتعددا كافر وشصنا (قوله) فلا يثبت المدي بعد ذلك أي وهذا بخلاف المدي عليه اذ اذ البين على المدي وحلف وأخذ الحق ثم وجد المدي عليه بينة تشهد بالصفة فان له القيام بها والرجوع عما دافعه ثانياً (قوله) الاعذر أي في نفسه لها واستدلافه لا دعي عليه (قوله) كتمان أي البينة (قوله) عدم علمها أي أصلا وذلك لان التبان فرغ فقد العلم (قوله) فيغد في الامور وغيرها (قوله) أو كتبت الادوى لا تثبت الخ) أي أو كان الحاكم يرى الشاهد والابينة في الاموال كالمالك لكن كانت الدعوى التي أقام المدي فيها شاهد اثنت الشاهد ادين (قوله) ثم وجد شاهد آخر أي كان نسياناً أو غافاً وحلف على ذلك (قوله) ويضمه للاول أي وهل يشهدان معا ولا يهر ولو حكم الحاكم بردهاثة الاول لا نقراده وهو كذلك لان الحكم بالرد به بل بالانفراد بعد وبيع عتله وبقى بانتفاها (قوله) أو عدم الخ) أشار الشارح بهم ذلك الخ الى ان المصنف عطف على لسد فجاء وقام ثلاث مضادات (قوله) يعني ان من أقام شاهد الخ) اذا تأملت هذا التصور وجدت الاستداه بالنظر لهذا الفرع منقطعاً انذلس فيه اقامة بينة بعدتها كما هو موضوع السستين منه الآن يقال ان عدم عمل القاضي الاول بالشاهد

عطف على المعنى كما قال الا اذا أقامه عذراً أو وجد ثانياً واستفاد من قوله وجد ثانياً ان الحلف لرد شهادة الاول مالم يكون والابينة الحاكم لا يرى الشاهد والابينة مطلقاً وكانت الدعوى لا تثبت الاشهادين وقال المدي ليس في عذره الخلف المدي عليه لرد شهادة الشاهد وجد شاهد آخر فله ان يبيع ويضمه للاول (أو) عدم قبول شهادة شاهد (مع عين برة) أي البين الحاكم (الاول) أي لم بالحكم بالشاهد والابينة في نفسه يعني ان من أقام شاهد واحد افيما قضى فيه عتبه بالشاهد والابينة وهي الاموال وما يؤول اليها عنصراً كم

لا يرى ذلك فلم يقبله واستحلف المطالب أى طلب المقيم عليه وحلف ثم أراد المدعى أن يقيم ذلك الشاهد عندما حكم آخر يرى الشاهد والعين  
لغيره الأول أو موته أو فقيرا اجتهدا أو كان يضر آخر ويحلف معه فله ذلك يأخذ ذلك قسم المدعى عليه بعد حلفه عند الأول  
والحكم بعدم دفعه للمدعى وهذا كالتمسك من قولهم ورفع الخلاف (و) لو ادعى شخص (١٣١) على آخر حتى يقال المدعى عليه أنت

قد خلقنى عليه سابقا  
وكتبه المدعى فالمدعى  
عليه (له عنه) أى  
تحلف المدعى (العلم  
بحفه أولا) أى قبل  
ذلك أى يكون القول  
المدعى بيمينه فان حلف  
أنه ما حلفه قبل ذلك فله  
تحلفه فان حلفه لا يضر

وان نكل فللمدعى عليه  
ان يحلف أنه لم يخله  
سابقا ويستقط الحق  
فان نكل لزمته العين  
التوجه عليه ابتداء  
ورئى وله ردع اسلي  
المدعى (قال) المازرى  
(وكذا) للمدعى عليه  
اذا شهد عليه البينة  
تحلف المدعى (أعمال)  
حقه أم لم يعلم (يفسق  
شهوده) فان حلف بيقين  
الامر بماله وان نكل  
ردت البين على المدعى  
عليه فان حلف سقط  
الحق فالمدى يحلف أنه  
لا يعلم بفسقهم وأوجب  
عن المصنف بأن قوله  
أنه ما علم حصول لادى  
مفسد أو إذا ادعى  
المدعى عليه ان للمدعى  
عالم الخ حلفه انه لا يعلم  
فذكر كيفية الدعوى  
وترك كفة البين انه  
لا يعلم بفسقهم فله ردعها  
مما ذكر (وأعذ) القاضي

والعين بمنزلة نفي المدعى البينة ورفع المدعى لمن يعمل بها وهو القاضي الثاني بمنزلة أقام ما قبل اه شيئا  
هدوى (قوله لا يرى ذلك) أى الخفى وقوله غير يشهد أى وحكم برشدته (قوله أى طلب المقيم) أى يقيم  
الشاهد وهو المدعى عليه وقوله وحلف أى وحكم بعدم دفع شئ للمدعى وقوله عندما حكم آخر الأول حذف  
قوله آخر لاجل قوله بعد أو فقيرا اجتهدا (قوله ويحلف معه) عطف على قوله يقيم ذلك الشاهد أى ثم أراد  
المدعى أن يقيم ذلك الشاهد وان يحلف معه فله ذلك وأخذ حقه فليس في هذه المسئلة ضم شاهد لا يضر  
بخلاف ما قبلها (قوله بعد حلفه) أى بعد أن حلف ذلك المدعى عليه عند إلحاقه الأول (قوله ورفع  
الخلاف الخ) أى لا يسلك الحكم الأول لم رفع العمل بمقتضى الخلاف في هذه المسئلة أو لوفيه لم يكن  
للمدعى أن يقيم ذلك الشاهد عندما حكم آخر ويحلف معه وبأخف حقه بعد أن حكم الحكم أى رد ذلك الشاهد  
وحلف المطالب وحكم بعدم دفعه للمدعى وما قاله الشارح ذكره طي وقوله في المجمع وسله ولان ذكره  
شيئا العلامة العدوى في تصور هذه المسئلة ان المدعى أقام شاهدا واحدا فيما يقضى فيه بالشاهد  
والبين عند من لا يرى ذلك فلم يقبله أى أعرض عنه لا أفراد ولم يحكم بطلان شهادته ثم حلف المطالب  
على البين ولم يحكم بعدم دفعه وأما لو حكم بطلان شهادة الشاهد وأحكم بعدم دفع شئ للمطالب لم يكن  
للمطالب إقامة الشاهد بعد ذلك لان حكم الحكم أى رفع الخلاف فبأنه ما في فرع المصنف أهمل الشاهد  
وترك الحكم به (قوله انه ما حلفه قبل ذلك) أى في هذا الحق المدعى به الآن (قوله لم يخله) أى كان له  
تحلف المدعى عليه أنه لا حقه له عند وكان له إقامة البينة بالحق ان وجدها ولم يدعى أن يرد العين على المدعى  
عليه أنه قد استخلفه في هذه الدعوى سابقا ثم لا يحلف مرة أخرى وقوله فان حلف أى المدعى عليه والمطالب  
معه ذوى أى فقد رئى وقوله والى والأصناف بأن نكل غرم الحق للمدعى به (قوله وان نكل) أى المدعى  
وهذا قسم قوله وألا فان حلف الخ (قوله فان نكل لزمته البين التوجه) أى فان نكل المدعى عليه كما نكل  
المدعى لزمته البين التوجه عليه وفي حلفه انه لا حقه له عند وقوله ورئى أى ان حلفه ما لا يضر  
وله ردعها) أى ولقد دعى عليه رد البين التوجه عليه ابتداء على المدعى (قوله فى الامر بماله) أى من اهل  
بمقتضى شهادة البينة (قوله ردت البين على المدعى عليه) أى فيحلف ان للمدعى ما لم يفسق شهوده (قوله  
فالمدى يحلف أنه لا يعلم بفسقهم) أى ولا يزمه أن يحلف ان شهادتهم حاقة (قوله فذكر كيفية الدعوى)  
أى كيفية دعوى المدعى عليه على المدعى وهو أنه لا يعلم بفسق شهوده (قوله انه لا يعلم بفسقهم) بيان لكيفية  
البين (قوله واعذر اليه) اما مستأنفا وعطف على مقدراى وان قال في بينة أقامها وسمعها القاضي  
وأعذر اليه (قوله أى لمن أقمت عليه البينة) أى وهو المدعى عليه وليس المراد أى أقمت عليه البينة  
ما يعمل للمدعى عليه والمدعى إذا أقام المدعى عليه بينة تبصر بحججته لأن هذا سابق في قول المصنف ويجب  
من المرح ولوع في كلامه هنا كان ما في مكررا (قوله فان أحضرها وسمع شهادتها أعذر) كلامه يقتضى  
ان القاضي ليس له معام البينة قبل الخصومة وهو ما قاله ابن الماحجون ومذهب ابن القاسم ان سماع  
البينة قبل الخصومة فإذا اجاز الخصم ذكره القاضي أسماء الشهود وأنسبهم ومساكنهم فان ادعى فهم  
مطعنا كلفه إثباته والأحكام عليه فان طلب احضار البينة فاسأل الشهود وأحضروهم فحلفوا (قوله أى  
سأله عن عذرهم) ذكر شيئا أن ألهم في أعذر اليه لسلب أى قطع عذرهم وأزاله ولم يبق له عذر أو ليس المراد  
أن عذرهم وجهته فهو كقولها ألهمت الكتاب أى أزلت عهته فالطعن وشكا إلى زيد فأنسكته أى أولت  
شكائته (قوله بأبقت الخ) الباقى صور أى أعذر أمصور أبقره أبقت حجة أى وألتمطعن وأقادر  
أو مدفع أو يقال في هذه البينة (قوله فان بات معكم عليه) المراد بدم إثباته بغيره بان قال لا مطعن

(اليه) أى الى من أقمت عليه البينة وهذا مما ترتب على قسم قوله فان نفاه أو استخف فلبسته أى وان نفاه ما كان قال في بينة أمره بأحضارها  
فان أحضرها وسمع شهادتها أعذر للمدعى عليه أى سأله عن عذرهم (بأبقت حجة) أى مطعن في هذه البينة فان بات به حكم عليه



والأشهر كجائز والأعداء واجب والحكم (١٣٣) بدونه باطل فينقض ويستأنف (و) إذا كان المقام عليه البيعة ثانيا

لصدركم من أولئك ومنه  
 أني (تدب) توجبه متعدد  
 فيه أي في الأعداء  
 ويكني الواحد العدل  
 واستثنى خمس مسائل  
 لا أعذار فيها بقوله (إلا  
 الشاهد) أي بأقرار  
 المدي عليه الذي وقع  
 منه (في المجلس) أي  
 مجلس القاضي بشرائه  
 لهم في سماع الأقرار  
 فيحكم عليه من غير  
 أعذار في الشهود  
 الحاضرين أو أوعز  
 فيهم فإن الأعذار في  
 نفسه وهو لا يصدق  
 نفسه (و) الشاهد أي  
 جبه (موجه)  
 للقاضي لسماع دعوى  
 أو لقبيل أو سيرة ملا  
 أعذارهم لانه أقامهم  
 مقابلته وهو لا يصدق  
 في نفسه (و) إلا  
 من كمال الس (أي مختبر  
 القاضي سماعه)  
 الشهود فلا أعذار فيه  
 وكذا الجرحهم وليس  
 على الحاكم تسعة ولو  
 سئل عن عدل أوسع  
 لم يلتفت إليه (و) إلا  
 (البرز) أي القاطن في  
 العدالة لا أعذار فيه  
 (غير عدل) للشهود  
 عليه أعذار وقراءة  
 الشهود وأما سماع  
 فيعدن (و) إلا (من  
 يفتش منه) الضرر على  
 ينة شهد عليه أو حوت ينة فلا أعذار له فيها بل لا تسفي

ولا

ينة شهد عليه أو حوت ينة فلا أعذار له فيها بل لا تسفي

(د) إذا عذر إليه فقال في ما طعن من فسق أو غيره (أنظره) القاضي (ها) أي (١٣٣) لعمدة التتبع ذكرها أي لا يثبتها

(باجتهاد) بما يقتضيه  
نظره فليس لأمرها  
نص معين (ثم) إن لم يأت  
بم (حكم) عليه (كتفها)  
أي كما يحكم عليه ولو  
نفاها بان قال لا حجة  
و (لجب) القاضي من  
سأله من جرح يني  
(عن) تعيين (الجرح)  
بان بقوله فلان وفلان  
ان لم يخش منه عليه  
(د) إذا أنظره القاضي  
باجتهاد ولم يأت بجمته  
فانه (يصح) أي  
يحكم به بغيره أي بعدم  
قبول بيته فأنه بعد  
زيادة على الحكم بالحق  
وكتبت في صفه  
بان يقول وادعي أنه  
حجة وقد أنظرناه  
بالاجتهاد لم يأت بها  
فحكمنا بغيره فلا  
تسمع له بيته بعد  
ذلك أي خوف أن  
يدي بعد ذلك عدم  
التبعية بانه باق على حجة  
نعم إذا عجز بالمسئ  
المذكورة له إقامة  
بيته لم يعلمه أو أنها  
استثنى خمس مسائل  
ليس للقاضي التجهيز  
فقال (الافق) كعادته  
شخص على آخراته  
قتل وليه عدا وإنه بيته  
ذلك فأنظره لاني بها  
فربا فلا يحكم عليه  
بتجهيزه من قبله فالحق  
أي من حكمه بقتل المدعي

ولأنه هذا الشهود عند القاضي سوا من حافوا من الشهود عليه أن يقتلهم أو لا بد أن يعرفه القاضي عن  
شهود عليه وعذر إليه فهم فعل أن يكون عنده حجة ومثل ما لا بد أن يثبت في المدونة فعل أن يقول إن بشرو هذا  
خلاف مذهب المدونة والمصنف أي به جعله لا خلافا لغيره فطرق في و ن وقد يجب من تصحيحه قول أن  
بشروا به وإن قال بعدم الاعتدال لم يخش منه على البيعة لكنه يقول أنه يجب على القاضي أن لا يهل حق  
الشهود عليه من التفتيش من حال الشهود بما يحكيه بل يتزل في السؤال عنهم منزلة الشهود عليه ويحتشد  
فما قصد من الاعتدال به حاصل بتسريح الأمن على البيعة (قوله وإذا عذر إليه) أي لمن أقيمت عليه البيعة  
(قوله أي لا يثبتها) أي بالبيعة (قوله فليس لأمرها) أي لمدانيتها بالبيعة (تنبيه) قول المصنف وأنظره  
لها باجتهاد أي ما لم يثبت له والأحكام عليه من الآن إذا كاناها وكانوا قال في بيته بعد ما عليه كالمراق  
بجرح بيته المدعي فانه يحكم عليه من الآن لأنه في هذه يكون باق على حجة إذا قدمت بيته وبقيها  
عند هذا القاضي أو عذره أ شخ (قوله ثم إن لم يثبتها) أي بالحقه بمعنى البيعة السائدة بالمطعن  
(قوله ولجب من الجرح) حاصله أن المدعي إذا قام بيته شهدته بحق على شخص فاقام المدعي عليه  
بيته شهد بتجهيزه ببيته المدعي (د) في حله فإذا سأل المدعي القاضي عن جرح بيته فعله أن يخبر عن  
جرح بيته ويوجه الاعتذار به لأنه قد يكون بين الجرح والمدعي عداوة أو يشكو بين المدعي عليه قرابة  
وهذا إذا كان الجرح بينه لم يخش عليه الضرر من المدعي ولم يكن من كسر ما لو كان الجرح من كسر  
أو بيته يخش عليه الضرر من المدعي فلا يلزم القاضي تعيين الجرح ولا يفت السؤال المدعي عن جرح  
بيته وكذلك لم يكن الجرح بينه وإنما القاضي علم في البيعة بأرضه فلهذا يلزمه أيضا جواب  
لأن القاضي أن يستدل له في التبجير والتعديل (قوله وإذا أنظره) أي انظر من كان مطالبا بالبيعة سواء  
كان مدعيها طلب منه البيعة الشاهدة له بما دعيه أو كان مدعي عليه طلب منه البيعة الجرح في البيعة  
الشاهدة عليه فهذا انتقال لما هو عام عاتقهم (قوله رتبة) أي حاله كون الحكم بجرح من زيادة أي إذا دعي  
الحكم بالحق (قوله وكتبت في) أي التبجير صفه وهذا هو المأثره بقول المصنف الآتي وكتب  
فالمأثره المأثره عدم ذكره هنا وقوله بان يقول الخ المأثره بان يكتبه وادعي الخ (قوله فلا تسمع له  
بيته بعد ذلك) أي وإذا عجز القاضي فلا تسمع له بيته بعد ذلك فهو مرتبط بكلام المصنف فلا يملكه ما يكتفي  
السهيل وأعلم أنه اختلف في الجرح إذا في بيته على ثلاثة أقوال قبل لا تسمع منه سواء كان طالبا أو مطلوا  
وهو قول ابن القاسم في التسمية وقيل تقبل منه مطلقا إذا كان له وجه كسبها أو عدم علمها أو غيرها وهو  
قول ابن القاسم في المدونة ومصرح في البيان بان المشهورة أن عجز المطلوب وقضى عليه أن الحكم على ولا  
يسمع منه ما أتى به بعد ذلك وأما إذا عجز المطالب فان تبهره لا تسمع من مما عاتق من البيعة بعد ذلك ثم قال  
إن رزده وهذا الخلاف إنما هو إذا عجز القاضي باقراره على نفسه بالهجر وأما إذا عجز بعد التلوم والاعتذار  
وهو يدعي أنه حجة فلا تقبل له حجة بعد ذلك اتفاقا لو ادعى نسيانها وحلف اه من وعلى هذا القول يقول  
الشارح فلا تسمع له بيته أي اتفاقا (قوله أي خوف الخ) علة لقوله وكتبت في صفه (قوله فلا تسمع له  
لم يعلمها أو نسيها) أي أن حلف على ذلك وحل أقامته لكان عجزه مع إقراره على نفسه بالهجر لا مع ادعائه حجة  
فلا يقبلها ولو عجز ادعى نسيان بيته وحلفه كما مر وقوله فلا تسمع له أي سواء كان طالبا أو مطلوا بأعلى مذهب  
المدونة أو كان طالبا أو مطلوا بأعلى ما حاكم إن رزده كما مر (قوله لا في دم وحس وعقوبت و نسب وطلاق) أي  
فليس للقاضي أن يجيز طالب اثباتها سواء أعترف بالهجر أو ادعى أنه بيته وطلب الإمهال لها وانظر فربا  
بها فان عجز كان حكمه بالتهجير غير ما مضى فإذا قال مدعي الدم والحس والعقوبت والنسب والطلاق في بيته  
بذلك وأمهال لا يثبتان بتهجير المدعي لعدم حكم الحاكم بعدم ثبوت الدم والحس والعقوبت والنسب والطلاق ولا  
يحكم بتهجير ذلك المدعي فان حكم بتهجره كان حكمه غير ما مضى وأما طالب نفيها فله على حكمه بتهجير في  
المسائل الخمسة الدم والنسب والطلاق والحس والعقوبت فإذا قامت بيته لمدعي الدم والنسب والطلاق أو

عليه (وحس) أي وقف ادعاء على آخراته حبه عليه وأنكر فطلب الحاكم منه بيته على دعواه فبجر عنها في المال

فلا يحكم بغيره وله القيام بها متى وجدها وان منعه الا تمن وضع يده عليه (ومتن) ادعاء الرقيق على سيده وقال عندي بينة وبجرت عن اقامتها فلا يحكم بعدم سماعها وان وجدها وان حكم ببقائه الا على الرق (ونسب) كعادته ائتمن ذرية فلان وان له بينة وبجرت عن اقامتها فلا يحكم بعدم سماعها وان لم يثبت نسبه الا (وطلاق) ادعته الزوجة على زوجها وان لها بينة وبجرت عن اقامتها الا ان فلا يحكم باطل سماعها وان حكم انتهى عصمتها (١٣٤) (وكتبه) أي التجهيز في غير المستتباق في صحة تاقدمه (وان لم يجب) الذي عليه

الخبس أو العتق فقال الذي عليه عندي بينة يجرح بينة الذي فإذا أمول وتبين لده حكم القاضي بشيئ  
الدم والنسب والسلاق والخبس والعتق وتجهيز الذي عليه وأدعى فلا يقبل منه ما أتى به بعد ذلك في  
جميع المسائل كذا قال الحيزي وأرضاه بن وقال عني ان الذي عليه كالذي في هذه المسائل الخمس ليس  
لقاضي تجهيزاً أصلاً فيها والحاصل ان عني يقول ان التي كالاثبات في عدم التجهيز في هذه المسائل الخمسة  
والخيزي يقول ليس التي فيها كالاثبات وحسن ذلك تجهيزه وكلامه في كبره عن بعض التقارير بقوى  
ما ظاه عني (قوله فلا يحكم بغيره) فان حكم بغيره كان الحكم باطلاً وقوله حكم بقتل الذي عليه أي وان  
كان قد حكم بعدم ثبوتها أولاً (قوله وان منعه الا) أي وان حكم القاضي بعدم وضع يده عليه (قوله فلا  
يحكم بعدم سماعها) فان حكم بغيره كان حكمه غير ماض وله القيام بها اذا وجدها كذا يقال فيما بعده (قوله وان  
لم يثبت نسبه الا) أي وان حكم بعدم ثبوت نسبه الا (قوله وان حكم) أي وان حكم  
ببقائها في العصبة الا (قوله وان لم يجب باقرار ولا انكار) أي بان سكت (قوله حبس وأدب بالضرب)  
أي ويجهز القاضي في قدر كل منهما (قوله ثم ان استمر) أي بعد الحس والضرب على عدم الجواب حكم  
عليه ومثل استمرار على عدم الجواب في الحكم عليه بلا عين شك في أن له عند ما يدعيه أواخر القاضي  
الذي عليه الجواب فقال عندي شك في أن له عندي ما يدعيه أو ليس له عندي ذلك فانه يحكم عليه بلا عين  
من الذي يأتي التوضيح وظاهره ولو طلب الذي عليه عن الذي وكذا في مسألة المصنف وأما لو أنكر  
الذي عليه ما دعي به وقال بحلف المديني وأخذ ما دعي به فانه يحلف بذلك (قوله الذي ترتب عليه الدين)  
أي الذي ترتب الدين لاجله (قوله قبل نسبه) أي دعواه نسبه (قوله ثم لا تقبل بينة بالقضاء) أي تشهد  
بافتضاء هذا الحق الذي ادعاه المديني (قوله ذلك كذب لبنته بالقضاء) ومثل ما ذكره ما أنكر المطلوب  
أصل المعاملة ثم بعد ذلك أقرب بها وانه كان له عليه كذا ولكنه قضاه بأداه وأما على علم القضية فلا تقبل بينة  
القضاء كافي التواضع لان انكاره أو لا تكذيب لبنتها (قوله بخلاف قوله) أي قول المديني عليه مما تضمن  
قرض مثلاً (قوله ان كلامه المذكور) أعني قوله لا حق لي على أولاد بن علي هذا وظاهر المصنف الفرق  
بين الصغيرين وهما لا معاملة بيني وبينك ولا حق لي على حق العامي وغيره وهو ظاهر في غير العامي وأما  
العامي فمعدون وتقبل بينته في الصغيرين كما قبل ذلك ح في باب الو كذا عن الرعي انظر بن (قوله والعتق)  
أي وكذلك الكتابة (قوله فلا عين على الذي عليه بغيرها) فإذا ادعى انسان على شخص أنه قتل ولده ولم  
يقم بينة فلا عين على ذلك الشخص الذي عليه وأدعى العدم على سبيل ما ادعاه أو كآبته وكذلك اقيم بينة  
فلا عين على ذلك السبيل وأدعت المرأة أو غيرها على زوجها أو طفلها ولم تقم بينة فلا عين على الزوج وأدعى  
انسان على ولي بغيره أنه زوجته بنته أو أمته ولم يقم بينة فلا عين على الولي ويستثنى من قوله فلا عين بغيرها  
مسائل منها قوله ويحلف الطالب ان ادعى عليه علم العدم كما أقرت الذي عليه الحق وأدعى الأصهار ان  
الطالب يعلم بصبره وانكر الطالب العلم بصبره ولا بينة لطلوب فان الطالب يحلف انه لا يعلم بصبره وبجس  
الطلوب لا يثبت عسره ومنها قوله وكذا الذي عليه تحلف الذي انه علم بفسق شهوده ومنها قوله وله عينه  
انه لم يحلفه أولاً ومنها قوله فيما أتى والقاتل الاختلاف على القفو ومنها انه يهدي عليه القصب والسرقة  
مع ان كلامه القصب والسرقة لا يثبت موجباً من أدب وقطع الانشادن وان كان المال المديني به  
ثبت بشاهدين ومنهم ادعى على آخره كذبه فتجوبه العين على ذلك الاتحان لم يقذفه ان شهدت

بأقرار ولا انكار (حبس  
وأدب بالضرب (ثم)  
ان استمر على عدم الجواب  
(حكم) عليه بالحق لانه  
في قوة الاقرار بالحق (بلا  
عين) من الذي لان  
العين فرج الجواب وهو  
لم يجب (ولدى عليه  
السؤال عن السبب)  
الذي ترتب عليه الدين  
اذا لم يسهل الحاكم عنه  
فان بينه المديني عليه  
ان قد لا يقرب عليه غرم  
كالشهود قد ترتب عليه  
غرم قليل كآبته وان لم  
يبينه لم يطلب المديني  
عليه بحسب (و) لو قال  
المديني نسبه ثم قال  
تذكرته وأنه كذا  
(قبل نسبه بلا عين)  
منه على ذلك (وان أنكر  
مطلوب) بحق (المعاملة)  
من أصلها بان قال لا  
معاملة بيني وبينه  
(فالجنة على المديني  
تشهد بالحق على المطلوب  
(ثم) ببقائها (لا تقبل)  
من المطلوب (بينه)  
بالقضاء (لا) الحق  
لان انكاره أصل المعاملة  
تكذب لبنته بالقضاء  
(بخلاف) قوله (لا حق)

أولاد بن (قوله) فاقام المديني بينته بادن فاقام المديني عليه بينته بالقضاء تقبل اذ كلامه المذكور  
ليس فيه تكذيب لبنته انذوه لاحق لي على صادق عاذا كان قبل ذلك حق وقضاء (وكل دعوى لا تثبت الا بعدلين) كقتل والعتق  
والنكاح والطلاق (فلا عين) على الذي عليه (بغيرها) من المديني بل حتى يقدم عليها شاهداً واحداً فيطاف المديني عليه لرد شهادته

(ولا ترد) على المدعي اذ لا ترد في ردها عليه مع كون الدعوى لا تثبت الابدلين بقوة ولا ترد معطوف على مقدري فان لم تقرب ديان انهم عدلا فقط توجهت ولا رد لكن توجهه في غير النكاح فان حلف من وجهت عليه وهو المدعي عليه كالمسند في العتق تركوا وان نكل حسي فان طال حسيه دين وامان النكاح فلا تترجعه كالداعي رجل ان فلا تزوجه ابنته وانكر الابن فامان الزوج شاهدا واحدا منك فلا توجهه اليين على الاب ولا يثبت النكاح وسببنا في هذا التفصيل في الشهادات في قوله وحلف بشاهدي طلاق وحتى لا نكاح بقوة هنا (كنكاح) مثال لما لا يثبت الابدلين لاسانها توجهه فيه اليين مع شاهد المدعي (وامر) القاضي سببا (بالصالح ذوي القسطن) من اهل العلم والصالح (و) ذوي (الرحم) اي الاقارب لان الفضلاء امر واجب النكاح (١٣٥) والفرق بخلاف الصلح قائم اقرب

دنة منازعة وتشاكر كان بينهما والاب يحلف اقل حرج ومفهوم قوله لا تثبت الابدلين ان الدعوى التي تثبت بشاهد وامر اثنين او احدىهما مع توجهه على المدعي عليه مجرد ما ترد على المدعي ان اراد المدعي عليه ردها عليه **مسكوك** اليين التي يحلفها المدعي مع الشاهد والمرأتين اذا نكل عنها ترد على المدعي عليه فان نكل عنها غرم بشكوه وشهادة الشاهد وليس للمدعي عليه ردها على المدعي لان اليين المردودة لا ترد ويستثنى من ذلك المفهوم من ادعى على شخص عهده انكر فلا عين على ذلك الذي عليه مع ان الرق بما يثبت بشاهد وعين وذلك لان الاصل في الناس الحرية فعدوى ذلك الذي رقية المدعي عليه بخلاف الاصل فلما كانت خلاف الاصل مع تشوف الشارع العمومية ضعفت جدا فترجعه اليين لا يابطها **(قوله ولا ترد)** اي ثبوت اليين التي يحلفها المدعي عليه رد شهادته الشاهد على المدعي اي ليس للمدعي عليه ان ردها على المدعي بصحة اذا حلفها بيبث المدعي بمن قتل وقتك وكتابة ونكاح وطلاق ثلاثين فثبت ما رد شهادته وعين مع ان ما ذكر لا يثبت الابدلين وحديثه لا تفرغ في ردها عليه **(قوله لكن توجهها)** اي اريد شهادة الشاهد **(قوله كالمسند في العتق)** اي والكتابة وكلا زوج في الطلاق وكالمدعي عليه في القتل **(قوله واما في النكاح ولا توجهه)** اي على المدعي عليه وهو الولي المهرل وشهادة الشاهد والفرق بين النكاح وبين غيره كالعتق والطلاق ان الغالب في النكاح الشهرة فشهادة الواحد فيه رية فلذا لم يطلب الولي بايين لشهادة الشاهد بخلاف غير النكاح كالعتق والطلاق فاعلم ليس الغالب فيه الشهرة فلا رية في شهادة الواحد فيه فلذا امر المدعي عليه اليين رد شهادته **(قوله لاسانها توجهه فيه اليين)** اي على المدعي عليه مع شاهد للمدعي الذي هو مفقود قوله بمجرد **(قوله وامر القاضي)** اي وكذلك الحكم **(قوله والرحم)** الواو بمعنى او والاوه امة لا يؤمر بالصالح الا من كان ذا فضل وزجر معاوان من اصف احدىهما لا يؤمر به وليس كذلك **(قوله لمن لا يشهد)** اي وهو من كانت قرابته اكدت وانما منع حكمه لان التهمة تلحقه في ذلك فان وقع وحكمه لمن لا يشهد فهل ينقض حكمه كحكمه على عدوه ولا ينقض وهو ظاهر نصرة ابن فرحون او ينقضه هو لا غيره وهو ما في التوارد **(قوله على المختار)** اي عند القاضي من الخلاف الواقع بين المتصنفين وهذا القول هو المشهور **(قوله ومقابل المختار)** هو قول اصبح وجهه بانه يجوز للقاضي ان يحكم بالظنقة وهو اقوى ثم فيهم من جهة من لا يشهد له توليته اياه **(قوله ونبذ)** اي طرح واثق **(قوله حكم حائز)** اي حكم من شاه الجور **(قوله وان كان حكمه مستغنيا في ظاهر الحال)** اي ولم تثبت حصة ما تملكه لان الجائر قد يضل ويوقع الصورة محضة وان كانت في الواقع ليست كذلك كما هو شاهد **(قوله ولو اوقع الحق)** اي في الظاهر ولم تعلق حصة ما تملكه امانا ثبت بالنسبة حصة باطنه فلا تنقض كاذ كره في المختار عن ابن رشد ونقله الموافق فان الجاهل فاقته انهم المظنونة الجائر وعجابه بمرام عن المازري في الجاهل ينقض حكمه وان كان ظاهره صوابا **ابن (قوله ولا تعقب)** ما ذكره المتصنف من التفصيل في الجاهل اعتمد فيه على ما تقدم ان عبد السلام عن بعض الشيوخ وذكر بعضهم طريقة اخرى ان الجاهل تنقض احكامه مطلقا غير الجاهل

عليه (ونبذ حكم حائز) وهو الذي يدل على الحق بعد اومته من يحكم بمجرد الشهادة فمن غير نظر لتعديل ولا يجوز في منقضه من وثق به و ان كان حكمه مستغنيا في ظاهر الحال ولا يرفع حكمه الخلاف ما لم تثبت حصة باطنه كما قلناه ابن رشد (وجاهل ينشأ) العلم ولو اوقع الحق (والا) بان شاؤهم (تعقب) حكمه ونقض منه لطلبا (ومضى) منه (غير الجور) وهو الصواب وانما تعقب مع المساواة لانه وان عرف الحكم فقد لا يعرف باعائه لانه يحتاج لزيادة تطرق اليقنة وغيرهما من احوال التداعي اذ القضاء مستاعدة دقيقة لا يعتمد اليها كل الناس واعتراضه بانه كيف يصح تولية الجاهل

مع أن شرط صحة توليته العلم واجب بأنه قد بولي الجاهل لعدم وجود العلم حقيقة أو حكماً كرضه أو سقره ولا يتعقب حكم العدل العالم أي لا يتفرق من بولي بعد ذلك بذكر الهرج والخصام ونفاق الحال وحمل عند جهل حاله على العدالة إن ولاه عدل (ونقض) أن عدمه على خطأ العدل العالم من غير تعصص (وبين) التناقض (السبب) الذي نقض من أحسنه لأن النسب الجور والهوى (مطلقاً) أي نقضه هو أو غيره فبقوله نقض بالنسبة لفاعل وقاعله (١٣٦) ضمير يعود على العدل العالم وقوله (ما) أي حكمه مقوله (خالف) غيبة (طاعها) من

نص كتاب أو سنة أو إجماع أو قول واحد كان يحكم بشهادة كغيره تعالى خالف القسوة تعالى وأشهد وأدوى عدل منكس وكان يحكم بالشفعة فيما كان الجديح الصحيح وارد باختصاصها بالشرية ولم يثبت له معارض صحيح وكان يحكم بالبراث كالأخ دون الجدلان الأمة كلها على قولين اختصاص الجد أو خاصة الأخ له ولم يقل أحد اشتصاص الآخر وسرمان الجسد وكان يحكم بينه نافية دون المثنية فإن القواعد الشرعية تقدم المثنية على النافية (أو) خالف فيه (جلى قياس) من إضافة الصفة لموصوفها أي قياساً جلياً وهو ما قطع فيه بنى الفارق أو وضعه كقياس الأمة على العبد في التقويم على من أعشى نفسه منه من أحد الشريرين وهو موسر وشبه المصنف في تقدم أمرين أوهما قوله (كاستعماله حقاً)

أن كان مشاوراً فلا يتعصب وإن كان غير مشاور تعقب فيه نقض منه الخطأ ويحتمل ما كان صواباً أو بنى واعلم أن الطريقة الأولى مبنية على أنه لا يشترط في صحة ولايته العلم بل هو شرط كمال فتصعب تولية الجاهل ويجب عليه مشاوره العلماء فما حكم به من غير مشاورة بنقض وما شور به وتعقب الطريقة الثانية مبنية على أن العلم شرطاً في صحة ولايته فلجاهل أحكمه كاهل ما لم يعلم انعقاد القضاء (قوله) مع أن شرط صحة توليته العلم أي وحيداً لعدم العلم عن من انعقاد توليته ونفذ حكمه ولو مشاور (قوله) بأنه قد بولي الجاهل (الخ) أي فاشترط العلم في صحة الولاية عندنا كان: لا يتيسر (قوله) لعدم وجود العلم أي فلا يوجد العالم بعد ذلك وولي نقض حكم الجاهل المذكور وكان الأولى في الجواب أن يقال إن كلام المصنف مبني على ما قاله ابن رشد من أنه لا يشترط في صحة ولايته كونه عالماً فاقبل (قوله) إن ولاه عدل أي وإن ذلك القاضي مجهول الحال فاضى مصر (قوله) ونقض وبين المبالغ يعني أن القاضي العدل العالم إذا عثر على حكم خطأ تخالف القس أو القياس الجلي وكان ذلك الحكم صادراً من قاض عدل عالم سواء كان هو نفسه أو غيره فإنه يجب عليه نقضه وبیان السبب في نقضه فإن قلت قد تقدم أنه لا يتعقب حكم العدل العالم وهذا يقتضي تعقبه لأن نقض حكمه إنما نشأ عن تعقبه قلت أما يجوز أن يكون رفع اليه قطعه خطؤه من غير تحس عن ذلك وقد أشار الشارح لذلك (قوله) أي نقضه هو أي ذلك الخطي وكان الأوضح أن يقول أي كان حكمه أو كان حكم غيره (قوله) ما خالف طاعها بخوف الجور وهو مقتضى أنه لا يتعصب ما خالف الظن الجلي وليس كذلك فقد قال إذا خالف نص السنة غير المتواترة فإنه ينقض وهو لا يبعد القطع بفعله إن عبد السلام عن بعضهم وقد يقال مراد المصنف بالقاطع الكتاب والسنة الصعبة مطابقة مشاورة أو لا في ذلك يتيسر المطلق الشارح في السنة تأمل (قوله) كأن يحكم بشهادة كغير أي وكحكمه بمسأوة البنت لاخيه في المرات (قوله) ولم يثبت له معارض صحيح أي وأما ما ورد من حديث الشفعة للبارقة فهو متعصب (قوله) وكان يحكم به نافية دون المثنية هذا مثال الخالف القواعد الشرعية ومثاله أيضاً الحكم بعدم لزوم الطلاق في المثنية الشرعية وفي ما إذا خال لا زوجته إن طلقته فانت طالق قبله فلا تأمري ما خلقتك وقع عليك طلاق قبله فلا تأمان وقوع الطلاق تحقق قبله فلا تأمل بعد حملها وكل شيء أدى ثبوته إلى نفيه بنتي قطعاً فلا يلزمه طلاق أصلاً هكذا قال ابن سريج من الشافعية والقاعدة التي خالفها أن الشرط لا بد أن يسمع المشروط والأبني وحده فمذمة قوله كالعهد لا يعتبر فهو ملغى لأجل أن تحصل الجماعة وحينئذ إذا طلقها واحدة لم يملك الثالث (قوله) شبه فيما تقدم أي عا تقدم وهو ما خالف طاعها أو جلى قياس وانما جعل الكاف للتشبيه لا للتشليل لعدم صحة جعل ما بعدهما مثلاً لمجملها كما قال طي الأذلس في الحكم بالانسداد بخالفة طالع ولا جلى قياس بل ولائسنة لأن المراد بالخالفة للسننة أن لا يكون الحكم مستنداً للسننة أخرى وهذا ليس كذلك إذ هو مراءى للسننة غاية الأمر أنها سر جوحه ولذا قال المازري في شرح التلخيص أن النقض في هذه المسائل مخالفة أهل السنة ومذهب مالك أن إجماع أهل المدينة جهة فما خالف علمهم بنقض بمنزلة ما خالف طاعها والنقض ليس قاضراً على مخالفة القاطع وجلى القياس أه كلام طي وقد يقال المراد بما خالف السننة ما خالف السننة الصعبة سواء كان غير مستندة أصلاً أو مستندة للسننة فذه كحكم القاضي في هاتين المسألتين وحينئذ الكاف للتشليل في الجميع خلافاً لشارح حيث جعلها التشبيه بالنسبة للأوليين والتشليل بالنسبة لما بعدهما من استعمال المشترك في معنييه (قوله) بأن وقع أي عثر البعض

بعضه بأن وقع من أحد الشر كاهو ومصر وأن الشرير الثاني من عثر نصيبه لحكمه قاض بأن العبد يبى لهذا المال البعض وبأنه بقية نصيبه فيه يكمل عتقه

(قوله)

فانه ينقض ولو كان المأثمة البض خشياري أن مذهبه ذلك كانه يحدو شرب النبيذ ولو لم يرد مذهبه واثم ما قوله (وشفعة جار)  
وتقدم منه واستبعد المازري وغيره ينقض الحكم في المشتكين لانه ورد في كل حديث ويجعل بان طاعة أهل العلم ولا سيما علماء المدينة  
لما قالوا بخلافه ما صار العمل بهما كما مخرق للإجماع (وحكم على عدو) أي حكم القاضي على عدوه وعاودنيو بن قتيض (أو حكم  
بشهادة كافر) على كافر أو سلم علم القاضي بذلك لقائه لمن الكتاب كاتقدم (أو يراى ذى رحم) كعمه وخاله فينقض (أو  
مراى (مولي) سابق) من معتقه (أو حكم بمنى غير استناد ليمينه أو أقر اربل (بعم) سنة (سبى بجلسه) قبل ولايته أو بعد ما  
لوقضى بعماله في مجلس القضاء بأن أقر بين يديه فلا ينقض (أو جعل بته) أو لانا (١٣٧) (واحدة) أي حكمه ذلك فينقض

ويؤنب القضي بذلك  
لان القول بمنكر في  
الدين (أو ثبت) أنه  
قصد كذا أي حكا  
محضاً (فاخطأ) هافصد  
للفعله أو نسيان أو  
استغلال مال (بينة)  
متعلق بثبت المقدراى  
ثبت بينة أما خطأ عما  
قصد به واحترز بذلك  
عما لو عترف بذلك بدون  
بينة فلا ينقضه غيره  
وينقضه هو (أو ظهر)  
بعد فضاءه (أه قضى  
بعدين أو كافر أو  
ضين أو طمسقين)  
فينقضه هو أو غيره  
(كأحدهما) كأذا  
حكم بأحدهما مع عدل  
فينقض (الاعمال) وما  
يؤله اليه (فلا رد) حكمه  
(ان حلف) للحكومة  
(والا) يحلف (أخذ)  
المال (منته ان حلف)  
المحكوم عليه وشهادة  
له (أو) إذا تبين بعد  
الحكم بالقتل أن  
أحدهما غير مقبول  
الشهادة كالعدو وما معه  
(حلف) ولي الدم (في  
القصاص) من المشهود

(قوله فانه ينقض) اعلان النقض في هذه المسائل ليس متفقاً عليه بل قال ابن عبد الحكم بعدم النقض  
تطراً لكون أمله غير طمعية والنقض عنده مقصور على مخالفة القاطع وهذا القول قد انفرد به عن أصحابه  
التمرين (قوله واستبعد المازري الخ) بل قال ابن عرفة مقتضى المذهب أن حكم الحاكم بالشفعة للدارافع  
الخلاف فلا ينقض (قوله لانه ورد في كل) أي من استسعاط العبد وشفعة الجار (قوله حديث) أي هو حيث  
قاله حكمه ما لم يخالف قاطعاً ولا على قاس (قوله عداوة نسوية) أي أو ما حكمه على عدوه في الدين فلا  
ينقض (قوله على كافر أو مسلم) اعلم أن شهادة الكافر على المسلم لا تقتل إجماعاً أو ما نهاده على مثله  
قبيلها أبو حنيفة (قوله مع علم القاضي) فيسب ذلك لاجل أن يعرفه بعد وأظهر الخ (قوله لانه لم ينقض  
الكتاب) أي أو لقياض الجلى أيضاً وهو قياس الكافر على الفاسق فالمحكم بشهادة الفاسق لا يجوز والكافر  
أشد فسقاً بعد عن المناصب الشرعية فيقتضى القياس لا يجوز الحكم بشهادته (قوله) أو يراى ذى رحم)  
أي والحال أن بيت المال منظم والأفلا ينقض وإنما ينقض الحكم بمرأى ذى الرحم فمما لا شفعة صلى الله  
عليه وسلم لأحقوا الأقران بطلانها في حق فلا ولى رجل ذكر (قوله بعم) أي بسبب علم (قوله أو بعده) أي  
وقبل جلوسه في محل القضاء (قوله بأن أقر بين يديه) أي طامناً أو ما لو أقر بين يديه بحكم نسين أو مكره في  
ذلك الأقران فإن كان غير ميثم فلا ينقضه غيره وأما هو فيجب عليه نقضه مادام قاضياً لان عزل ثم ولى وأما لو  
أقر المتهم بين يديه مكرهاً فلا ينقض الحكم أصلاً لان أقراره معتبر على المصنون وبه العمل على ما مر (قوله  
منكر في الدين) أي لا تعاد الأجماع على خلافه كما في شرح الموطأ فلا يجوز الاقتضاة ولا الحكم ولا العمل في  
خاصة النفس (قوله أو ثبت أنه قصد كذا) حاصله أنه إذا ثبت بينة اعتمدت على قرائن أو على أقراره قبل  
الحكم أنه قصد الحكم بهذا القول فخطأ الغير فانه ينقض هو وغيره وأما إذا ادعى ذلك بعد الحكم فنقضه هو  
إذا أقره اليه لانه أدى بصدد نفسه (قوله أي ثبت بينة الخ) أي وعلم البينة بقصد يكون بالقرائن أو  
بأقراره قبل الحكم (قوله واحترز بذلك) أي بقوله ثبت بينة (قوله فلا ينقضه غيره) أي فاشتراط البينة أنما  
هو باعتبار نقض الحكم غيره أو ما حكمه نفسه فلا يحتاج البينة لانه يعمل خطأ نفسه بنفسه (قوله أو ظهر أنه  
نقض بعد بين) أي مطلقاً فيما لا يثبت الإبشاهدين أو فيما ثبت بشاهد عين وكذا يقال في قوله كأحدهما  
لاجل الاستثناء (قوله أو كافر من) لا يفي عن هذا قوله أو بشهادة كافر لانه يوجب ان النقض انما يكون إذا  
حكم به عليه بكفره لا ما إذا أخطأ كما هنا ولا يفي ما هنا ما سبق لانه يوجب أنه إذا حكم بكفر لا ينقض جواباً على  
مذهبه من يقول بأشهاد الكافر على مثله فجمع المصنف بينهما لكون أحدهما لا يفي عن الآخر فلا يفتن  
مرزوق هـ بن (قوله الاعمال) أي إذا كان حكمه بأحدهما بما ل (قوله أخذ المال منه) أي أخذ  
المحكوم عليه المال من الحكومة (قوله بعد الحكم بالقتل) أي بعد قتل المشهود عليه أيضاً (قوله وما  
معه) أي كافر أو مسلم (قوله في القصاص) أي فيما إذا حصل القصاص من المادى عليه (قوله مع عاصبه)  
تطرف متعلق بحلف أي حلف صاحب العاصبه تحسب عنهما وحلفاً عما القسامة لان الشاهد الباقي  
لوت (قوله وان نكل ولي الدم أو عاصبه) أي عن أيان القسامة (قوله ردت شهادة الخ) أي فضررت  
الشهادة الباقي وليس راجعاً لاجل القسامة لا لقضاءه ان العفى ردت على ولي المدعى عليه من الترتد كما يأتي

(١٨ - دسوق رابع) عليه (خـ بن) عيباً (مع عاصبه) واحداً كان أو كذا لا يحلف في العمل أقل من رجلين ولو عر بالقتل  
بذل القصاص لكان أخسراً وأحسن لأنه أدل على القصد وان عاونه القصاص في غير القتل كاللأطراف وان كان قوله حلف تحسب  
وقوله لا تفي القطع قرينة على أن المراد بالقصاص خصوص القتل (وان نكل) ولي الدم أو عاصبه (ردت) شهادة الشاهد الباقي

(وغرم شهود علوا) بأن أحدهم عبدا وكافرا والمراد جنس الشهود الصادق بالاحكام موضوع المسئلة أنهم ما شهدان تين أن أحدهم كافر متلا ويختص العالم الباقي بغرم الغيبة (١٣٨) ولستشكك بأن مقتضى الظاهر تقرير غير مسموع أن نقل باختصاصه بالقرام

(قوله) (وغرم شهود) أي شهدوا بالقتل دية عدو وقوله علوا أي عن الشهادة بأن أحدهم عبدا وكافرا أو صوميا أو فاسقا وإن لم يعلم أن شهادته تدعى المشهور وظاهر اختصاصهم بالقرام أن شاركهم المذنب في العدا وهو كذلك كما هو ظاهر كلام جميع من أهل المذهب (قوله) (فخص بالقرام) أي ولا يشاركهم من تين أنه عبدا وكافرا لم يجز على ترجيح حاله فعذر قوله شيئا (قوله) (أن لم يعلم من الحكم) أي بأن أحد الشهود عبدا وكافرا أو فاسقا (قوله) (والأفعله وحده) أي والأبواب علم أن أحدهما كافر أو فاسقا أو صوميا أو عبدا ومن الحكم فالله عليه وحده وظاهره كغيره أنه لا يقتصر منه ولو انفرد بالعلم ولا يخالف قوله فيما يأتي وإن علم يكذبهم وحكم فالقصاص لأن علمه هنا بأن من يشهد غير مقبول الشاهد وهو لا يستزم العلم بكذبهم (قوله) (وفي القطع) متعلق بقوله بعده حلف المظنوع والجله عطف على جلته وحلف في القصاص وليس قوة وفي القطع عطف على قوة في القصاص من عطف المفردات كآمال بعض الشراح والألاستقنى عن قوله بعده حلف المظنوع المقدر به بالعطف ثم إن المصنف أراد بالقطع الجرح وغيره بالقطع لأنه لا يشهد الجرحات (قوله) (بعد الحكم) أي وبعد القطع أيضا (قوله) (في القطع قصاصا) أي وأما إذا حكم بالقطع للسرقة يشاهد من ظهره بعد القطع أن أحدهما غير مقبول ولا يحلف مقبيلهما مع الشاهد الباقي ما شهد به شاهد حتى لأن القطع في السرقة لا يثبت شاهد وعين وانما يحلف المظنوع أن شهادة الشاهد الباقي باطلة وغرمه الشاهد الباقي دية يمدان علم من الشهادة أن الشاهد الثاني غير مقبول والأفعلى عاقلة الحاكم أن لم يعلم ذلك عن الحكم والألا كانت الدية عليه وحده (قوله) (حلف المظنوع) أي بالقاء الذي لاله الأهلون ما شهد به شاهد متحقق وانما حلف المظنوع الأول لكون أصل الدعوى منه في دفع الكذب عن نفسه فلا يقال قد تم غرضه فلا يحلف ليدفع عن غيرهم من الشهود الضرر قاله شيئا وفي بن كلام ابن عرقمصر ع في أنه لا يحلف المشهود به هنا وبه يبين أن كلام المصنف يشمل قطع القصاص وقطع السرقة لأن الحكم فيها ما وجدنا خلافه في الشرح فالحكم في القصاص (قوله) (حلف المظنوع قصاصا) أي وهو المظنوع ثانيا وقوله أنها باطلة فإن لم يحلف المظنوع ثانيا فلا يثبت (قوله) (قد حذفته) أي قوله وغرم شهود علوا والأفعلى عاقلة الامام (قوله) (لما تقدم) أي من خوف بسببه الجور والهوى (قوله) (وتقصه موقظا) أي بين السبب واستغنى المصنف عن ذكر بيان السبب هنا فكمساقا والمراذق في حال ولايته التي حكم فيها ما وفي ولاية أخرى بعد عهده وقال مطرف وابن الماجشون لا ينقض في الولاية الثانية وكلامه ح بقيد ترجيح ما قاله اه عني (قوله) (أن ظهر الحكم غيره أصوب) أي أن ظهره أن الحكم للمغرب بالحكم به أصوب مما حكم به وهذا إنافي في المنهج إذا حكم رأي به مستند الدليل ثم ظهره أن غيره أصوب منه وفي القلدا أيضا إذا كان من أهل الترجيح كما إذا حكم قول ابن القاسم مثلا ثم ظهره أن قول مصون مثلا أصوب منه (قوله) (أو من المقلد من رأى مقلده) هذا في المقلد وهو مقلد ما إذا صادف حكمه قول عالم وقد كان قاصدا الحكم بقول غيره وأما ما حكم بشئ غير قاصد يقول أحد من العلماء فصادف قول عالم فان ذلك ينقضه هو وغيره كما يفيد نقل المواق ومقيد أيضا بما إذا كان مقلدا في الحكم رأى قول قوي من أقوال علماء مذهبه وأما ما رأى على الحكم بقول عالم مع حكمه بقول غيره باطل ولو حكم به من غير قصد لانه معزول عن الحكم به وأما ما قصد الحكم بقول عالم حكمه عالم بقوله عالم فيمنع حكمه هو وغيره فالسواء أربع (قوله) (أي الذي كل منها) أي المنهج والمقلد (قوله) (ووقع الخلاف) أي رجع العمل بمقتضى الخلاف فإذا حكم القاضي في جرمة بفسخ عقده لكون مذهبه راء فالرفع بحكمه العمل بمقتضى الخلاف أي بمقتضى مذهب الخالف فلا يجوز للخالف أن يحكم في هذه الجرمة بجهة العقد وليس معناه أن هذه الجرمة بنصر الحكم فيها عند الخالف مثل ما حكم به في الخلاف الواقع بين العلماء موجود على حاله لا يرفع الأوقع محال هذا ما يفيد كلام عجب وتلازمته والذي في السامعي نقله عن

الغرم استعماله من قبله  
ويجوز بأن العالم لما  
سكن عن حال صاحبه  
كان هو المتسبب في  
الاتلاف فخص بالقرام  
(والا) يعلموا (فعل) عاقلة  
الامام الدية أن لم يعلم  
حين الحكم والأفعلى  
وحده (و) ادان تين  
بعد الحكم أن أحده  
الشاهد من كعبه  
(في) (القطع) قصاصا  
مثلا لحلف المظنوع  
الأول وهو الذي علمه  
شاهده الباقي وتم  
الحكم لأن الجرح ثبت  
بالشاهد واليمين كآياتي  
فان يكتل (حلف  
المظنوع) قصاصا  
(أنها) أي شهادة الشاهد  
الباقي (باطلة) واستحق  
دية منه مثلا على  
الشاهدان علم والأفعلى  
عاقلة الامام كما مر فقد  
حذفه من هنا لالة  
ما قبله عليه ولما تكام  
على المسائل التي ينقضها  
هو وغيره أخذت حكمه على  
ثلاث مسائل ينقضها  
هو قطع بيان ينقضها  
أيضا لما تقدم فقال  
(وتقصه موقظا) (أن ظهر  
أن غيره أصوب) منه  
(أو ترجع عن رأي) إذا  
كان يحكمه غيره

خطا (أو) خرج المقلد عن (رأى مقلده) أي ما مخطأ أي ادعى كل منهما أنه أخطأ فنقضه فخطوا ما لو ثبت  
بينة أنه أخطأ بغير بينة فإنه ينقضه هو وغيره كما مر (ورفع) حكمه (الخلاف) في تلك النزاعة فلا يجوز للخالف أن ينقضه فإذا حكم بفسخ  
عقده وصحته لكونه يرى ذلك لم يجز لقاض غيره ولاه نقضه ولا يجوز لغيره علم بحكمه أن يفتي بخلافه

وهذا في الخلاف المعتبر بين العلماء أما ما ضعف مدركه بان نالف نصاً وحلي قياساً أو اجاباً فنقض كما مروى من المخالف لقواعد القطعة  
وتطواها التصريح الحقة ما ينفع من الحيل الظاهرة والفساد كان بسلف غير مالا وقوله أنه أتدعي أنه من هذا المال في ذمتك  
أن تعطى كل شهر مثلاً كذا من الدراهم أو أعطني أرضاً لا أزرعها أو أبيع منعتهم بقاء الدراهم في ذمتك وحكم بذل كما فلا ريب  
أنه يجب نفقه (ذا حل حراماً) المحكومة في ظالم في الواقع يعني أن حكم الحرام المستوفى للشرع لا يملك لأصل الحرام المحكومة إذا كان  
ظالم في نفس الأمر فمن ادعى سكاك امرأته وكذب في دعواه أو قام شاهد زور على نكاحها وكان الحرام لا يرى الصحت عن العدالة  
كلخني أو كان يصح عنها كالمالك وعجزت المرأة عن تجريحها فحكم بأنها زوجه له حكمه (١٣٩) لأصل وطاهاه خلافاً للشفعة

ابن رشد ان المرتفع بحكم الحرام نفس الخلاف وان الجزئية المحكوم فيها نصير بمخاطبها (قوله) وهذا في  
الخلاف (الخ) الاول وهذا في الحكم المعتبر بين العلماء وهو ما قوى مدركه وأما ما ضعف الخ وقوله فينقض  
الانس فلا يرفع الخلاف بل ينقض كاسم (قوله) وحكم بذل كما (كم) أي شافعي يرى حواء ذلك (قوله) فلا  
رب أنه يصح نفقه أي ولا يرفع خلافاً لما قلته لقاعدة القطعة وهي أن كل سلف منفعاً فهو بأول أو بال  
محرر كذا يؤسنه واجاباً (قوله) وكان الحرام لا يرى الصحت عن العدالة كلخني أي لأن التعديل والتجريح  
عندهم من دون أن يتوقف الحكم عليهم (قوله) فرفقه أي لقاضي مدعيه عليه أنه ما فيها أنكر الخلاف  
من أصله (قوله) لو ادعى دين على شخص أي وفي الواقع ليس له عليه شيء (قوله) يرفع الخلاف الواقع بين  
أهل العلم فيميل إلى تقديم البساطي (قوله) ولا يجل حرام الطائفة أي وأما غيره وهو من كان مستحقاً  
لما اعاد على مذهب الحرام أو غير مستحق على مذهب غيره فيجل له الحرام رفعاً لخلاف في حقه (قوله)  
فكيف يتوجه الخ) حاصله أنه اعترض على المصنف بأن في كلامه تناقضاً لأنه إذا رجع حكمه الخلاف كان  
مخلاً للعراق الأتري أنه إذا حكم الشافعي بصفة نكاح من قال لأجنبية أن تزوجك فانت طالق ثلاثاً كان  
حكمه رافضاً للخلاف فلا يجوز لقاضي المالكين نقض هذا الحكم وإيقاع الطلاق ويجوز أن ينفذ الزوج  
الحكومة ولو لمالكاً وطواها وأعدم مفارقتها فتنقض حكم الشافعي في هذه المسئلة الخلاف وأما حل الحرام  
على مذهب مالك وكذا إذا نكح الشافعي بجل ميتة ماله أو بوطئ صغيره فان هذا الحكم واقع في خلاف فلا  
يقضي الحرام نقضه والحكم بعدم الحل ويحل للعراق على ما جاوز ذلك بأن قوله من حكم  
الحرام لا يجل الحرام المحكومة عليه إذا كان ظالم في الواقع وذلك إذا كان المحكوم به مظهره حائزاً وباطنه  
متوجع بحيث لو اطلعت عليه الحرام لم يجرؤ أن ينفذ إلا في الامتلاء التي ذكرها الشارح وأما إذا كان المحكوم به  
ظاهراً كباطنه فان الحكم به يجل الحرام كما في المثاليين الذين ذكرناهما والحاصل كما في بن الانقسام  
ثلاثة ما باطنه مخالف لظاهره بحيث لو اطلعت الحرام على باطنه لم يحكم بحكم الحرام في هذا رافع الخلاف  
ولا يجل الحرام وهذا محل قول المصنف لأجل حراماً وما باطنه كظاهره وهذا ان حكم المخالف فيه يقول  
غيره لا يحكم الشافعي بجل الميتة فوطئه الصغير كان حكمه رافضاً للخلاف ومخلاً للعراق على مذهب خلافه  
وهو محل قوله ورفع الخلاف وان حكم فيه المخالف بالساد كلحكم بالشفعة للعراق فهذا حكمه عندنا من شاس  
كالول فيدخل في قوله لأجل حراماً وعندنا من عرفته حكمه كالتأني فيدخل في قوله ورفع الخلاف وهو  
مقتضى المذهب (قوله) وفسخ عقد أي بمعنى زيفه (قوله) وهذا بعد حصول الخ أي ويحل كون ما ذكر  
من الألفاظ حكماً إذا صدرت منه بعد حصول الخ أي وما إذا وقع شيء من هذا إلا ما قبل حصوله لا يجب في  
الحكم فيما ذكر لم يكن سكاكاً (قوله) وهو معنى قوله لا بد الخ) وفيه ان الحكم عندنا لا يشترط فيه تقدم دعوى  
الأتري أن القاضي له أن يسمع البينة على الغائب ويحكم عليه وإذا جاسم له البينة وأعذر له فيها فان أبى

للشروط الواجب على الحاكم رفع الخلاف الواقع بين أهل العلم ولا يجل حرام الطائفة كذب في دعواه فالحكم بحكم بالظاهر والله تعالى  
يتولى السرائر وهذا من بدعيات العلوم لا يتوقف فيه أحد من اعتناق كيف يتوجه على المصنف اعتراض من أشار إلى أن الحكم لا يتوقف  
على لفظ حكمت بل يكون بكل ما دل على الرزم بقوله (وتفيل ميث وفسخ عقد) كان يقول نفلت ميث هذه السلعة بذكر أو لم يكملها أو  
فسخت عقد هذه النكاح أو السبع أو أبطلته وأولم يقل حكمت بذلك وهذا بعد حصول ما يجب في الحكمين تقدم دعوى وينتوز كية  
واعذار أو اقرار الخصم بخوض ذلك مما تقدم وهو معنى قوله لا بد في الحكمين تقدم دعوى خصمه ومضاهة بينة طاعة أو اقرار ومن  
يستد باقراره (وتقرر نكاح) أي تقرر به كقوله في بعض السبع وقع (بلولي) بان زوجت نفسها بالولي مع شاهدين



قبل البناء أو أراد بالتقرب السكوت حين رفع الحنفي أمرها لم يتكلم بآيات ولا نفي فكونه حكم كذا قبل وفيه نظر بل الظاهر أنه قال قرر وان مجرد السكوت لا يعد حكاما بخلاف وقوله (حكم) خبر عن قوله ونقل ملك وما عطف عليه أي فترفع به الخلاف ان وقع من وراء فالتقريب كلام المصنف أن حكم الحنفي بتقريب تكاح من زوجته نفسها لا يولي لا يتقص بخلاف حكمه باستسعاء العبد وشقة المارمع أن مدرك زوجته بنفسه أضعف (١٢٠) من مدركها عند العلماء (لا) أن قال ما حكمه رفعت البهانة لكن زوجت نفسها لا يولي

مطابقا قص الحكم والأفلا وأوجب بالمراد ما دلهم لا بد الحكم الخ يعني على الحاضر وقر ب النسبة كأنما تأتي على مسافة اليومين وأما بعد النسبة ومطابقا يعني الحكم عليه في غيبه كما تأتي (قوله قبل البناء) يتعلق بقول المصنف وتقرر تكاح وأولى إذا كان التقر بعد البناء فهو نص على التزويج (قوله وفيه نظر) هذا البحث للشارح وفي عقب وخش ان سكوت القاضي الحنفي حين رفع إليه أمر المرأة المذكرة وعدم تكلمه بنفي ولا إثبات حكم عندنا وسلم ذلك شيئا من (قوله ان وقع من وراء) احتج بذلك من تقرير التكاح المذكور من مالكي فإن لقديره نقضه لخروج المالكي عن رأي مقلده ولا يكون سكوت ولا حكمه به حكما واقعيا لخلاف (قوله لا لأحزم) أي وكذا قول القاضي ثبت عندى كذا أي حصص السبع أو فساده أو ملك فلان لسلطة كذا ويحتمل ذلك قال في التوضيح وليس قول القاضي ثبت عندى كذا حكما جائز عندنا قل وانما ذكرناه ذلك لان بعض القرويين غلط في ذلك وألف المازري حواشي في ردعه انتهى ونحوه لان عدل السلام قال ابن عرفة والحق أنه مختلف فيه على قولين انظر بن (قوله فليس يحكم) أي وانما هو افتاء (قوله فلفظه الخ) أي ضروري أن الأول لم يحكم بشئ (قوله بما را من مذهبه) أي سواء كان الامضاء أو القسح (قوله أو أم الخ) أي كالمسئل القاضي الحنفي عن أمر أن زوجت نفسها لا يولي فأن في بصحة العقد أي فلا يكون افتاء وحكاما رفع خلافا لغيره الحكم بإبطال التكاح المذكور (قوله لان الاتمام) أي لان افتاء الحنفي بصحته اختيارا والحكم بالازامه ابن عرفة حزم القاضي يحكم بشئ على وجه مجرد ادعائه به فتوى لاحكام وجزومه على وجه الامر بحكم (قوله لمائل) أي لمزمنة قد ثبت مماثلة لمزمنة التي حكم فيها ولان الحكم حقي لا كلي (قوله بل ان تحدد المائل والاجتهاد منه أو من غيره) أي حينئذ فلا يكون حكمه في مسئلة بنى مانعاً أو لتبصر من الحكم بخلافه في تقريرها نعم لا يجوز لتغيره أو لفرقت اليه تلك النازلة التي حكم الاول فيها باسقاطها بنفسها (قوله فلا مخالفة الاول) أي فلا أن يحكم في التجدد المائل يحكم بخلاف الحكم الاول وقوله ان ترجع عنده مقابلة أي مقابل القول الذي حكم به أولا (قوله تقسح الخ) هذا أمثلة للتجديد العرض والاجتهاد أي تقسح التكاح بسبب رضع كبير وصورتها رجل رضع مع امرأة أو هسا كبريان أو أحدهما كبير والاخر صغير ثم تزوجها أو رضع من امرأة أو هو كبير ثم تزوج بنتها حكم فاض يقسح نكاحهما بسبب الرضاع فإذا تزوجها ثانية كان له أن يرفع أمره في ذلك التكاح الثاني القاضي الاول حيث تفسير استبعاداً وإلى فاض آخر لا يرى نشر الحزمة رضاء الكبر فيحكم بتقريب رضاء التكاح لانه غير التكاح الذي حكمه بفسخه أذهمتا كاحاً وليس له بعد فسخ التكاح الأول أن يرفع الأمرين يرى أن رضاء الكبر لا يحترم فيحكم بصحته لان حكم الحنفي رفع الخلاف كما هو (قوله فلا يتعدى لمائل) أي فلا يتعدى الحكم بفسخ التكاح لمائل ذلك التكاح سواء كان لتقص آخر أو لا ولا كما مثلنا (قوله أو تأيد من كونه عندنا) صورتها تزوج امرأتها في المدة وتدخل بها ففسخ القاضي نكاحها كونه يرى أن تأيد الحزمة ولكنه لم يتعرض للتأيد بل سكت عنه فما ازوجه ذلك الزوج ثمانية طلاقا حكم الاول إذا تغير اجتهاده فأي عدم التأيد ولغيره إذا رأى ذلك أن يقره هذا التكاح لان الحكم بفسخه انما هو لفساده وهو لا يستلزم الحكم بالتأيد فان حكم الاول بالفسخ والتأيد معاً يجوز اقرار هذا التكاح الثاني لانه نقض الحكم الاول وكذا في المسئلة الاولى لو سلم بان رضاء الكبر محرم فإنه لا يجوز اقرار التكاح الثاني لانه نقض الحكم الاول (قوله بسبب ما ذكر) أي هو الرضاء في الاولى وتأيد التصريح في الثانية (قوله وان كان هو) أي تأيد

(لا أحزم) من غير أن يحكم بفسخ ولا امضاء فليس يحكم بغيره الحكم فيها بما را من مذهبه (أو أوفى) يحكم بان سئل عن قضية فآخر السائل يحكمها فلا يكون افتاءه حكما رفع خلافا لان الافتاء اختصارا لا اتمام (و) انحكم الحاكم في جزئية (لم يتعدى حكمه لمائل) أي (بل ان تحدد المائل) قال الاجتهاد منه أو من غيره ان كان مجعداً أو أم المقلد فلا يتعدى حكمه أيضاً فان تجدد مماثل حكمه بغير ما حكم به أو لاجل حكمه بغير مقلده انما الآن يكون من أهل الترجيح في المذهب فلا مخالفة الاول ان ترجع عنده مقابلة (تقسح) التكاح بوضع كبير أي بسببه والكبير من زاد عمره على حولين وشهرين فلزواج بنتين أو رعتته كبراً فرفع لمن يرى التصريح بوضع الكبير ففسخه فلا يتعدى لمائل فان تجدد فلا اجتهاد عنه أو من غيره (و) كقصم تكاح (تأيد) حزمة نكاح (من كونه عندنا) أي حكم بفسخه عندنا بالعدة بسبب أنه يرى أن التكاح في العدة يؤيد بالتصريح بحكمه في المستثنين بخبرهما انما هو مجرد الفسخ بسبب ما ذكر فلا يجوز نقضه بحث بحكم فيها بالصحة أو ما تمحصر على في المستقلين بل بعد إليه الحكم وان كان هو الحامل له على الفسخ فيكونه مرضاً والاجتهاد منه أو من غيره كما أشار به بقوله (وهي) أي المفسوخ نكاحها في المستثنين

من كونه عندنا أي حكم بفسخه عندنا بالعدة بسبب أنه يرى أن التكاح في العدة يؤيد بالتصريح بحكمه في المستثنين بخبرهما انما هو مجرد الفسخ بسبب ما ذكر فلا يجوز نقضه بحث بحكم فيها بالصحة أو ما تمحصر على في المستقلين بل بعد إليه الحكم وان كان هو الحامل له على الفسخ فيكونه مرضاً والاجتهاد منه أو من غيره كما أشار به بقوله (وهي) أي المفسوخ نكاحها في المستثنين

( كثرها ) من لم يتقدم عليه فسمي بسبب رضاء في الاول ولا سبب عقد في العقدية الثانية ( في المستقبل ) فله أو لغيره أن تزوجه حال  
فسمي نكاحه في صورتين حيث تغير إجماده فليس الرأى أنه حكم بالتأبد أو بالأفلا يجوز تفرضه ولا غيره فلا تكون كثرها في المستقبل  
( ولا يدعى ) القاضي ( الصلح بين الخصمين ) أن تظهر وجهه أي وجه الحق بالينة ( ١٤١ ) أو لأقرار المعتبر بشرط ألا يرى

لذلك وجهها كذوى  
الفضل والرحم وأخشيته  
تتاقم الأمر كما مر ( ولا  
يستند ) في حكمه  
( لعله ) في الحادث بل  
لا بد من البينة أو لأقرار  
( الأفي التعديل ) الشاهد  
فستدله بعدالة  
ولكن يقبل فيه تجرح  
من سرح لأن التبريح  
يقدم على التعديل  
( والجرح ) بفتح الجيم  
أي التبريح عليه  
أقوى من البينة العادلة  
كالتبريد ( أي  
بالتعديل أو الجرح  
فيستدل لها أن تمسك  
بينة فضلة أو يعلم  
القاضي منه خلاف  
ما تستظهر ( أو أقرار  
الخصم ) المشهود عليه  
( بالعدالة ) لمن شهد  
عليه فيصير ذلك ولو  
علم القاضي خلاف ذلك  
لأن أقراره بعدالته  
كأقراره بالحق ( وإن  
أنكر بحكم عليه )  
يحسن لأقراره في  
مجلس الحكم ( أقراره )  
مفعول أنكر أي أنكر  
أقراره ( بعده ) أي بعد  
الحكم عليه بالحق  
( لم يقده ) إنكاره وتم  
الحكم عليه بقوله  
بعده متعلق بأنكر أي

تجر بها عليه ( قوله ولا يدعى صلح ) أي لانه لا يدفعه فالباين حطية فالأمر به فيه قضيم لبعض الحق  
( قوله أن تظهر وجهه الحق ) أي لأحدهما على الآخر ومفهوم قوله أن تظهر وجهه الحق أنه إذا لم يظهر وجه  
الحق بأن أشكل وجه الحكم فانه يدعو له وأشكه من ثلاثة أوجه الاول عدم وجدان أصل التارة في كتاب  
ولاسنة الثاني أن يشك هل هي من أصل كذا أم لا الثالث أن يجد في التارة قوانين بالسوية دون ترجيح  
لأحدهما انظر بن ( قوله الآن يرى ذلك ) أي الصلح وجهها ككونه بين ذوى الفضل والرحم وأخشيته تتاقم  
الأمر ( قوله ولا يستند ) أي القاضي ولو جهدا ( قوله الأفي التعديل والجرح ) أي والأفي تأديب من أساء  
عليه بجملته أو على مقتضى أو على شاهد أو على خصمه ومن تبين لدهم أو كذب بين يديه ( قوله ولكن يقبل فيه )  
تجر من سرح ( أي لا يعلم ما لم يعلم القاضي فيه ) ( قوله فعله به أفر من البينة العادلة ) أي وحينئذ  
فيستدل لعله به وشهدت بينة التعديل لأن طول ما بين عليه بجرحته وبين الشهادة يتعدله فتقدم عند  
ابن القاسم والحاصل أن القاضي يتبع علمه فإذا علم عدالة شاهد تتبع علمه ولا يحتاج لطلب تركته مالم  
يجرحه أحد والأفلا يتعد على علمه لا غيره علم ما لم يعلم وإذا علم جرحه شاهد فلا يقبله ولو عدته غيره ولو كان  
المعدل له كل الناس لا تعلم ما لم يعلم غيره اللهم الآن طول ما بين عليه بجرحته وبين الشهادة يتعدله ولا  
قدم المعدل له على ما يعلمه القاضي وهذا هو الصواب كما ين خلافا لما في بعض النسخ من تقديم علمه  
بالعدالة على تجرح البينة ( قوله كاشهر بذلك ) أي كما يستند في التعديل والتبريح كاشهرة فإذا كان إنسان  
مشهورا بالعدالة عند الناس قبله ولا يطلب بن تركه وإذا كان مشهورا بالجرح فلا يقبله إلا أن تشهد بينة  
بخلاف ما استظهر وأعلم القاضي خلافه والأعلى على ما شهدت به البينة أو على ما يعلمه ( قوله أو أقرار انصم )  
أي أو كما يستند في التعديل لأقرار انصم بعدالة الشهود سواء أقر بعدالته قبل ادانهم بشهادة أو بعد  
ادانها ( قوله ولو لم يقر القاضي ) أي وأعلمت بغيره خلاف ذلك أي خلاف عدالته وقوله فيحكم بذلك ولا  
يحتاج إلى تركه ( قوله وأن أنكر الخ ) يعني أن انصم أقراره بالحق في مجلس القاضي وحكم عليه من غير  
أن يشهد على أقراره وأنكر انصم أقراره بعد الحكم عليه بالحق فإن أنكاره بعد الحكم قد تم فلا ينقض  
( قوله وأما لو أنكر قبل الحكم عليه ) أي وإذا لم يحصل شاهد على أقراره ( قوله ولا يصحكم عليه ) أي على  
المشهور وهو قول ابن القاسم وقال عبد الملك وصحون له بحكم عليه وحاصل ما في المسئلة على ما قال ح  
أن انصم إذا أقر عند الحاكم فالشهور أنه لا يحكم عليه ابتداء عما أقر به عنده في مجلسه حتى يشهده عند  
أقراره شاهدان وبما فيه أن ذلك وكلام المصنف هذا أوفق والتزول وهو ما إذا أقر عنده وحكم عليه  
قبل أن يشهد على أقراره وأنكر انصم الأقرار بعد الحكم فلا يقده إنكاره وتم الحكم ولا ينقض اه  
وتسعه عجب وصنى على ذلك حيث قال لم يقدم إنكاره وتم الحكم وإن نهي عن الحكم من غير حضور يهود  
وهو يقيد أن المشهور أنه لا يحكم بالأقرار حتى يشهد عليه سواء استمر على أقراره حتى حكم عليه أو أنكره  
قبل الحكم واعتزته طئي بأن الخلاف في الحكم بالأقرار الواقع في مجلسه انما هو إذا أنكر ما إذا استمر على  
أقراره قبل اتفاق أنه يحكم عليه وإن أنكر بعد الحكم فهي مسئلة المصنف اه بن ( قوله وأنكر ) لو  
اقتصار المصنف على هذا الفهم منه التمسك بالاولى وعكسه أيضا وهو ما إذا أنكر الشاهدان الشهادة عند  
القاضي فيما حكم به وهو يقول شهدنا وحكمت شهادة تكف عن ان القاسم رفع الأمر إلى سلطة غيره فإن  
كان القاضي معروفا بالعدالة لم ينقض حكمه مع إنكارهم وإن لم يعرف بها ابتداء السلطان التنظر في ذلك  
ولا غرم على الشهود ( قوله سواء كان معزولا أم لا ) أي سواء كان القاضي حين شهادتهم بالحكم معزولا أم لا

أنكر بعد الحكم أقراره قبله وأما لو أنكر قبل الحكم فلا يحكم عليه لأنه من الحكم المستند لعله ما تمكن بينة حاضرة تشهد عليه به ( وإن  
شهدا ) أي الإعلان على القاضي ( بحكم نسيه أي ادعى نسيه ) ( وأنكره ) أي أنكر أن يكون صدره له ( أي وجب المضاهة  
علا بشهادتهما سواء كان معزولا أم لا ) ولما كان الإجماع بما تراه من جملة ما يشروا

وهو يبلّغ القاضي حكمه أو ما حصل عنده مما هو دونه كجماع الدعوى لقاض آخر لاجل أن يته أقالده بقوله (وأنهى) قاض جواز (الغير) من القضاة (أو متافهة) أي بخاطبة ومكاملة عما حكم به أو ما حصل عنده من السنة مع تركه أو دونها (أن كان كل ولايته) بأن يكون كل منهما ما كتاب طرف ولا يتم بخاتب (١٤٣) صاحبه لأن الحاكم إذا لم يكن ولايته كان معز ولا (أو) اما (بشاهدين)

يشهدهما على حكمه  
ثم يشهدان عند آخر  
بما حصل عندهما  
فصب عليه تنفذ الأولى  
ولابد أن يكون كل ولايته  
قد نفذت فمن الثاني  
لدلالة الأولى فلا بد أن  
أن يشهدهما الأول  
بعمل ولايته وأن يبلّغ  
المنهي إليه ولا يشعرا  
قوله (مطلقا) فضاء  
سواء كان الحق المحكوم  
به مثبتا شاهدين أو  
بأربعة أو بشاهد ودين  
أو امرأتين أو بأمرأتين  
فلا يكونان لانهما شاهد  
ولا يشاهد ودين وأولى  
بمجرد إرسال كتاب كما  
يأتي (واعتمد) المنهي  
إليه (عليهما) أي على  
شهادتهما (وإن خالفا)  
في شهادتهما (كتاب)  
التي أرسله معهما  
(ونبخته) لانهما  
للقبول وسواء قراء على  
الشاهدين أولا (ولم  
يقف) الكتاب (وحده)  
من غير شهادة على  
الحاكم في حكمه وتطاهر  
أن شهادة واحد فقط  
أوسع من تبيين  
الكتاب وليس كذلك  
فلا بد من شاهدين  
يشهدان على أن هذا  
كتاب القاضي

لكن أن كان معز ولا أمضاء المولى بسلطان كان غير معزول أمضاء هو (قوله) وهو يبلّغ القاضي حكمه  
أي لقاض آخر لينفذ أو يبلّغ ما حصل عنده مما هو دونه أي دون الحكم لقاض آخر لاجل أن يته في  
كلام الشارح حذف الأصل لاجل أن يته أو ينفذ (قوله) أن كان كل أي من القاضيتين المنهي والمنهي  
إليه (قوله) كان معزولا أي فإذا كان المنهي يغير عمله ولا يته كان كالمه لمنهي إليه بمخبره أو خبره  
بعد العزل بأنه قضى بكذا والمنهي إليه إذا سمع بغير ولايته كان في حكمه بعد استناد العلم بسبق مجلسه (قوله)  
يشهدهما أي القاضي المنهي وقوله على حكمه أي أو على ما حصل عنده دونه وقوله ثم يشهدان عند آخر  
أي أو يرسلهما بكتابه للشيخ على الحكم أو على ما حصل دونه ليشهدا عند القاضي المنهي إليه أن هذا كتاب  
فلان القاضي وأنه أشهدنا عافيه (قوله) فصب عليه تنفذ أي تنفذ ما حصل عنده الأول من حكم أو ما هو  
دونه وتنفيذ الثاني بالاعية وعدم استئناف الدعوى من أولها (قوله) فلا بد أن يشهدهما الأول أي على  
ما حصل منه من حكم أو ما هو دونه (قوله) ثبت شاهدان أي ككساح وعق وقوله أو بأربعة أي كالأربعة  
وكتابة الشاهدين في الانتهاء الزاقل أو القاسم قال ابن رشد وهو القياس والنظر وقال حصون لا يقبل  
في الزاقل إلا شهادة أربعة يشهدون على الكتاب الذي فيه شهادة الأربعة بالزنا ابن تومس وقول حصون عندي  
أين كان الشهادة على الشهادة في الزاقل ٨١ بن (قوله) أو بشاهد ودين أي أو كان الحق مما ثبت بشاهد ودين  
كالمال وما يؤله إليه وما ذكر من أنه لا بد في الانتهاء إذا كان غير متافه من شاهدين ولو كان الحق مالا أو  
ما يؤله إليه ولا يكتفي شاهد ودين هو ما اختاره العمري أخذا بظاهر كلام المصنف وقال عجم في شرحه  
لا يثبت كتاب القاضي بالشاهد واليمين إلا في المال وما يؤله إليه فيثبت بهما فيستفي ذلك من مفهوم قوله  
مطلقا وبالمسألة فقد اختلف في الشاهد واليمين على كتاب القاضي هل يكتفي ذلك في الأموال ولا يكتفي  
والخلاف يسو في بن وفيه أيضا الردي على الرادعي عجم فاقترنوا ثبت (قوله) واعتمد عليهما أي  
واعتمد القاضي المنهي إليه كتاب قاض مع شاهدين وقوله وإن خالفا كتابا أو لقال أو صورة الموافقة  
لا تتوهم وحمل اعتماد على شهادتهما مع مخالفة كلهما إذا لم يثبت شهادتهما بالدعوى والألم بعدد عليهما في  
شهادتهما (قوله) ونبخته أي من خارجهما على نحو جمعة نحو فاعلم أن يسرقا وبسط من الشهادة فيزاد  
فيه أو ينقص منه وأما ختمه من داخله فهو واجب لأن العرف عدم قبول غير الختم من داخله (قوله) ولم يقف  
وحده أي بدون شهود الطريق الذين يشهدون أن هذا كتاب القاضي وأنه أشهدنا على ما فيه وبن العمل  
بخط القضاة وحده أن عرف بالضرورة ولومات أو عزل المنهي والمنهي إليه قبل الوصول ونص ابن عرفة قال  
أن المناصب تنفي أهل عصرنا على قبول كتب القضاة في الحقوق والأحكام بمجرد معرفة خط القاضي دون  
أشهاد على ذلك ولا حاتم عرف بالضرورة وتوقع مشقة عجم واليمين مع الكتاب لا سيما انتشار الخطية وبعد  
المسألة فاقترن وجه العمل بذلك بأن ثبت على القاضي بينة ظاهرة في الخطوط وجب العمل به وإن لم تقم  
بينة بذلك وكذلك القاضي المكتوب إليه إذا كان يعرف خط القاضي الكتاب إليه بخاتمة فيه بجمرة  
خطه وهذا كلام ابن وصل كتاب القاضي قبل عزله أو موته ولا فلا يعمل به قاله ابن المناصب وقال ابن رسل  
الذي أدرك عليه أن شاختان الانتهاء يصح مطلقا ولومات الكتاب أو عزل قبل الوصول أو مات المكتوب إليه  
أو عزل وبن في غير قبل الوصول ٨١ كلام بن (قوله) وإن عند قاض غيره أي بشرط أن يكون ذلك الغير  
أضاحل ولا يته أو كانت الولاية للمنهي إليه أو لأخت أو عزل بعد الانتهاء وهو مولى أو كانت الولاية للغير  
المنهي إليه فلا قول كالأول أي قاضي مصر في قاضي الجيزة أو رسله يشاهدون فوجدوا بدادقما أو عزل  
وتولي به بالجيزة عرو والثاني كما لو أرسل قاضي مصر شاهدين لانهما الحكم عن قاضي الجيزة فوجد الخصم

الفلاني وأنه أشهدنا على ما فيه (وأذا) ما أشهدهما به (وإن عند) قاض (غيره) أي غير المنهي إليه لعزله أو موته  
ولو كتب فيه اسم المنهي إليه

(و) لوديع القاضي كتابه مطبوعا الى الشهود (أفاد) العمل بمقتضاه (ان أشهدهما ان مافيه حكمه أو خطه) وظاهر ان الشهادتين غير  
 اشهاد لانكي وهو قولنا شهب وقال ابن القاسم وابن الماحشون تكفي (كلا قرار) فانه يفسدو بعد اقرار بعضي ان من دفع مكتوبا  
 لرجلين وقال لهما اشهدا على ان مافيه خطي فلذا فيه عندي وفي ذمتي لقضات كذا فيعمل به وكذا اذا قال لهما اشهدا على عاقبه (وسير)  
 القاضي وجوبا (فيه) أي في كتاب الاشهاد (ما يميز) المذني عليه (ومن اسم وحقه وغيرهما) من الصفات التي لا يشترك فيها غيرهما  
 كسبوه ببلد وموطاه وقصر وبساتنه وسواده (فنفذه) القاضي (الثاني) المنهي اليه اذا حكم الاول (وبني) على ما صدر من الاول اذا لم  
 يحكم فإذا كتب الثاني ان المذني أقام عدي البيعة قال الثاني للمذني عليه آية حجة (١٤٣) الى آخر ما تقدم وان كتب له

تعد لهما لم ينظر فيه  
 بل يعدر للشهود عليه  
 وان كتب له انه أعذر  
 اليه فيجوز عن دفع  
 أمضى عليه الحكم وشبهه  
 في التنفيذ والبناء قوله  
 (كان نقض) القاضي  
 من خطه (لحظة) يضم  
 الخاء أي مرتبة أو ولاية  
 (أخرى) فانه ينفذ ما  
 مضى أو يبنى عليه  
 بخلاف ما لو عزل ثمولى  
 فلا يبنى بل يستأنف  
 وانقلبه بالنم الامر  
 والقضية وبالكسر  
 الأرض بخطه الرجل  
 لنفسه أي يعلم عليها  
 علامة بالخط ليعلم انه  
 اختارها لنفسها وأبلغ على  
 التنفيذ والبناء بقوله  
 (وان) كان المنهي به  
 (حدا) كما يكون في  
 الحقوق المالية (ان)  
 كان القاضي المرسل  
 (أهلا) للقضاء كان  
 معروفا به من أهل العلم  
 والفضل (أو) كان قاضي  
 مصر من الأمصار

ذهب شريفة هبان لقاضيها وبنيته الحكم (قوله كتاب مطبوعا) أي ولم ينصحه لهما ولا قرأ عليهما  
 (قوله ان أشهدهما) أي ان قال لهما اشهدا على ان مافيه حكمي أو خطي (قوله وظاهر ان الشهادتين)  
 أي ان شهدتهما بان مافيه خطه وحكمه وقوله من غير اشهاد أي من غير ان يقول لهما اشهدا على ان مافيه  
 خطي أو حكمي (قوله كلا قرار) أي كاتمة الشهادتين على الاقرار من كاتب وثقة فلا يلحق اشهاد بان  
 ما فيه خطي أو بان ما بهما في نفي (قوله فيعمل به) أي فيعمل بشهادتهما ولهما طرقتان في صحة تأدية  
 الشهادة اما ان يذبا على محهما معا لما لم يقرأ المكتوب ويؤذي لمحو مافيه (قوله ومن القاضي) أي  
 المنهي (قوله من اسم) أي له ولاية ولجده ان احتج به فان أشهر باسمه فقط أو كتبه فقط كتي كان عبد البر  
 أو أبو بكر أو ابن أبي زبد (قوله فنفذه) أي الحكم عني أمضاه أي فاذا وصل كتاب القاضي المنهي  
 مع الشهود للمذني اليه نفذ الحكم ان كان الاول قد حكم وبني حيث لم يكن حكم وكذا اذا شافه المنهي المنهي  
 اليه نفذ وبني فكلما المصنف حار في وجهي انهما خلافا لظاهر الشارع من قصر على الوجه الاول  
 (قوله قال الثاني للمذني عليه آية حجة) الاولى فان الثاني لا يأمرهم باعادة ما ينظر في تعديلهم (قوله أمضى  
 عليه الحكم) أي أوقع الحكم عليه (قوله كأن نقل نقطة أخرى) فرض ابن سهل هذا الجنب نقل من أحكام  
 الشرطة والسوق الى أحكام القضاء فانه يبنى على ما قدمه من يديه من الحكومة أنظر الحواشي ما مافرضه  
 فيه بعض الشراح حيث قال كان نقل من التسمية واليوسر الى الماء والحدود فليس بظاهر لانه كان  
 مراد ما عزل من التسمية واليوسر ونقل الى الماء والحدود فلهذا التصديق بهم ما كان يبنى عليه من قبل  
 النقل لا عزل عنه وان كان مراده هو نقل الى الماء والحدود فلهذا على ما كان موافق عليه من قبل فهذا  
 ينقل بل هو بان على خطه لبقاء ولا ينفذ في كانه آية حجة (قوله بن) وقد عتار الثاني ويقال ان الشيء مع غيره  
 غير في نفس فلذا حصل النقل به اذا اعتبر كذا آيات بعضهم والحاصل انه يصح فرض المسألة فيما  
 قال ابن سهل وفيما قال بعض الشراح ان يضاف اشار الشرح بقوله أي مرتبة لما قاله بعض الشراح وقوله  
 أو ولاية لما قاله ابن سهل (قوله وان حدا) أي هذا اذا كان المنهي بسببه ما لا يل وان كان حدا (قوله ان كان  
 أهلا) هذا شرط في قوله فنفذه الثاني وبني (قوله أي لم يعرف بذلك) أي بالمعلم والفضل (قوله كتاب الاول)  
 الاول حكم الاول ولا يبنى على ما صدر منه دون الحكم (قوله ان لا يوقوه) أي القاضي الاول (قوله بن)  
 يستأنف الحكم الاول بل يستأنف المذني من أولها (قوله لا يبا بعد الكافي) أي وهو النقل من خطه  
 نقطة (قوله ما لم يعلم) أي ذك ما كان تاريخ الحق بعدم الوثب (قوله وان لم يعز الخ) أي بان ذكر  
 اسمه ولم يذكر اسم ولا نسبه ولا حقه ولا عذر ذلك من أو صافه المصترحة واحتج أن يكون السمي بهذا  
 الاسم في البلد متدا (قوله أي تسلط القاضي المرسل اليه المذني على صاحب ذلك الاسم) أي من أول  
 وحلة فإذا قبض عليه فلا تنقم عليه الدعوى بل ينفذ اليه القاضي المرسل اليه الحكم أو يبنى على ما حصل على

أي بلد كبير كصر ومكة والمدينة والعراق والأندلس لان صفات الامصار مظنة العلم والفضل (والا) يمكن أهلا لقضائه أي لم يعرف بذلك ولا  
 قاضي مصر (فلا) ينفذ المنهي اليه كتاب الاول ولا يبنى عليه الا يوقوه بل يستأنف الحكم فهذا الشرط شرط في قوله فنفذه الثاني الخ  
 لا يبا بعد الكافي بنسبه بقوله والا فلا قوله (كان شاركه) أي شاركه المذني الذي شهد عليه البيعة عند الاول (غيره) في اسمه  
 واسم أبيه وجد في نفيه فان المرسل اليه لا ينفذ الحكم على واحد منهما (وان) كان المشارك (مينا) مالم يعلم أن المبتلي هو المراد  
 بوجه من الوجوه (وان لم يميز) القاضي في كتبه المحكوم عليه بأوصاف المبرئة عن غيره في ماض (في أعدائه) بكسر الهمزة أي تسلط  
 أقاضي المرسل اليه المذني على صاحب ذلك الاسم لان الشأن ان الطالب لا يطلب غير غيره وعلى صاحب الاسم

أن ثبت أن في البلدان يشاركه فيه (أولا) بعبء (حتى ثبت) الطالب (أحدثه) أي انفرد بهذا الاسم في البلد (قولان) محله به  
فيما إذا لم يكن في البلد مشاركة محقق والأول بعبءه اتفاقا ولما كان القاضي له الحكم على الغائب وكانت القضية ثلاثة أقسام قريبة  
وبعدته ومتوسطة ذكرها على هذا (١٤٤) الترتيب فقال (و) الغائب (القريب) الغيبة كاليمين والثلاثة مع الأمن حكمه

(كالحاضر) في سماع  
الدعوى عليه والنية  
وتركيها تكتب اليه  
بالأخذ أرفها وأنه ما قدم  
أو وكل فإن لم يقدم ولا  
وكل حكم عليه في كل شيء  
وبساق عقاره وهو في  
الدين ويجزئ الأقدم  
وحسب إلى آخر ما تقدم  
وأشار الثانية بقوله  
(و) الغيبة (البيعة)  
كأمر بقبضة من مكة  
وتعويها (أضى عليه)  
في كل شيء بعد سماع  
النية وتركيها (بين)  
القضاء من المدي أنه  
ما أبراه ولا أساله الغائب  
به ولا ولا من يقضيه  
عنه في الكل ولا البعض  
وهو واجبة لا يتم الحكم  
الإجماعي المذهب وهذه  
اليمين تتوجه في الحكم  
على الغائب والميت  
واليتيم والمساكين  
والأحباس ونحو ذلك  
(وسمى) القاضي  
(الشهود) والمعدلين لهم  
حيث يعرفهم أي  
كثرت عند لبيده  
دفعها عند قدمه لاه  
باق على حقه إذا قدم  
والموسطة في هذا  
كالبيعة (والا) بأن من  
يسمهم أول يصف

المدي بين القضاء حكم (قضى) حكمه واستوف وأشار لثالثة بقوله (والعشرة) من الأيام مع الأمن (أو اليومان) وتركيها  
مع الخوف يقضى عليه معها أي مع بين القضاء (في غير استحقاق العقار) أي عقاره فلا تسرع دعوى من ادعى أنه يستحق عقاره

لكثرة المشاحة فيه فيؤخر المدعى عليه فيقدم وانما سمعت في بعد الغيبة نصرة ورثة شقة الصبر واخبر باستحقاق العقار عن بعده  
 في ذن او نغفة زوجة فانه يحكم به ثم ما قرب كلام من مسافة الغيبة في الاقسام الثلاثة حكمه ولما ذكر الحكم على الغائب ذكر الحكم  
 بالغائب فقال (وحكم) القاضي (بما يتبين) حال كونه (غائبا) عن بلد (١٤٥) الحكم ولو في غير محل ولايته (باسطة) متعلق يتبين  
 كعدو وبوب ودارين  
 سائر القوم والاصطلاح  
 حضوره مجلس الحكم  
 (كدين) أي كالحكم  
 بالدين فلو كان الغائب  
 لا يتبين بالصفة كالخمد  
 والحبر فلان شهدت  
 الدنة بتمتة مقروا كان  
 او تلبس حكمه أيضا والا  
 فلا راعا اعتبر القيمة  
 في التلي لم يسل صفته  
 واحضر في الد فلا بد  
 من احضاره مجلس  
 الحكم يتبين بالصفة أم لا  
 (وجب) القاضي  
 (الخصم) أي حاضره مجلس  
 الحكم بخاتم (ورسول)  
 او ورقا أو ما رزق ان كان  
 الخصم (على مسافة  
 العدوى) بفتح العين  
 المهله ومكوب الدال  
 وفتح الواو مسافة القصر  
 على المعتد بدليل  
 ما بعده لا التي يذهب  
 البوار جمع لثمة في  
 يوم واحد كاقبل  
 (لاكثر) امثال كستين  
 مبلل) يجعل ولايته فان  
 جلس له لم يزم حضور  
 (الأنشاهد) من الذي  
 يشهد بالحق فيقبله  
 قهراته لثمة وان

وزكتم واذا حضر المدعى عليه سمى له الشهود ومن ملهم وأخذ له فهم كالمس (قوله لكثرة المشاحة فيه)  
 أي لكثرة تشاح النفوس بسببه وحصول الضغ والحقد والتزاع عند اخذ وقرة فيؤخر المدعى إلى متى  
 ليكون حضوره أقطع للزاع (قوله وانما سمعت) أي المدعى في العقار (قوله فانه يحكم به) بل ويحكم  
 به أيضا على حاضر ملذ يدفع الحق كما هو ظاهر كلامهم وروافقه قول المصنف في الرهن وباع الحاكم ان امتنع  
 (قوله ثم ما قرب كلاً) أي فالربعة الايام طبق بالثلاثة والتمانية والفتة تلحق بال عشرة واما الوسط كالحكمة  
 والسنة فيلحق بالاحوط فانه شئنا العدوى (قوله وحكم بما يتبين) أي وحكم القاضي بالشئ الذي يتبين  
 بالصفة ماله كونه غائبا وحاصله ان المدعى به اذا كان غائبا عن بلد الحكم وهو بما يتبين بالصفة في غيبته  
 كالقمار والسيد والدارب والسيب ونحوهما فانه لا يطلب حضوره بمجلس الحكم بل غير الدنة بالصفة  
 ويصدر حكمه من الدين على المهور فاذ ادعى زيد على عمرو مائة شدة ان الكتاب الفلاني الذي كان  
 معه بالزهر بمحضه فبطلت والكتاب حسنة بالزهر وشهدت البينة أن الكتاب الفلاني الذي صفته  
 كذا مثله ان كان القاضي يحكم به (قوله أي كالحكم بالدين) أي التميز بالصفة وان كان غير نوعيا  
 لاخصص بالام في الدنة فاذا شهدت البينة أنه عند من الحائيب أو الرابلات عشرة أو ان له عنده ارباب  
 خمس مائة او نحو ذلك فانه يحكم به بذلك (قوله حكمه) أي عاذا كرم من القيمة لا بالمردم كما هو ظاهر ولو  
 قال حكمه ما أيضا كان أولى (قوله فلا بد من احضاره الخ) فحصل بما قاله ان المدعى به الغائب عن مجلس  
 الحكم ان كان حاضرا في البلاد فلا بد من حضوره بمجلس الحكم كان يتبين بالصفة أم لا وان كان غائبا عن بلد  
 الحكم فان كان يتبين بالصفة حكم القاضي به ولا يطلب حضوره بمجلس الحكم وان كان لا يتبين بالصفة ان  
 شهدت البينة بتمتة حكمه ما ولا يطلب حضوره ولا فلا يحكم حتى يحضر (قوله وجلب الخ) الما خرج من  
 الكلام على الشخص الغائب من محل ولاية القاضي وهو غير متوطن به شرع في الكلام على الغائب من  
 مجلس القاضي وهو في محل ولايته ومتوطن به (قوله ان كان على مسافة العدوى) أي من مجلس القاضي  
 وقوله وجلب القاضي الخصم ان كان على مسافة العدوى أي حضر اعليه ان شاء لقاضي وان شاء كتب  
 اليه اما ان تحضر أو توكّل أو ترضى خصمك وتظاهر المصنف أن من على مسافة العدوى يحمله القاضي  
 سواء أتى المدعى بشبهة أم لا وله قال ابن أبي زمين وهو المعنى به كما قال شيخنا وجزم ابن طاهر بتعالصصون  
 انه لا يحمله الامع اتیان المدعى بشبهة كاتر شرب أو جرح لا تكون دعواه باطله وور بدعائن المطلوب  
 قال شيخنا اقول كلام خصصون خصوصاً وارتضاء ابن طاهر المؤلف في الاحكام هو الظاهر فيقدم على ما لا ين  
 أي زمين وهذا الخلاف بين كان على مسافة العدوى وأما من كان على أكثر من اقل يحمله اتفاقا لا  
 انما كان مع المدعى شاهداً (قوله لا كرمها) أي فلا يحمله ولا يدعوه بمجلس الحكم فان جلس له لم يزمه الحضور  
 (قوله كستين مبلل) أي وكذا ما قاله بما عجز ادعى العدوى (قوله الأنشاهد) أي الآن ضم المدعى شاهداً  
 يشهد له بالحق فيقبله كمن على مسافته (قوله بان كانت خارجة عنها) أي وشهدت بتمتة رضاهما بالزوج  
 والصدوق وانها وكل ذلك في القاضي في العقد على (قوله وان كان اصلها) أي اصل تلك المائتين أهل ولايته  
 فلا يزوج قاضي مصر أمه بالشام وان كانت مصرية وأما من كانت في ولايته فزوجها وان لم تكن من  
 أهلها فلا يزوج قاضي مصر الشامية القيمة يحضر (قوله وقربة وباع الخ) الأولى الاقتصار على قوله وصح  
 بها في دينة الخ لمان الفرض ان تلك المرأة لا تولى لها خاص الا القاضي فليس هناك أقرب ولا بعد فتأمل

(١٩ - سدوق رابع) شاه كسبه اما ان تحضر أو توكّل أو ترضى خصمك (لا يزوج) القاضي (امراً) أي لا تولى  
 عقد نكاحها حيث لا تولى لها الا الحكم (اليسب بولائه) بان كانت خارجة عنها ولا ولاية عليه وان كان أصلها من أهلها فان زوجها  
 جرى على نفسه بل النكاح المتقدم بقوة وبما يندمج أقرب بان لا يحير وقوله وصح في ذلك متفق خاص لم يحير كسبه مرة دخل بها واطل  
 (وهل يدعي) بالعقار الغائب مثلاً

(حبث المدعي عليه) ولاه بقره (١٤٦) تحضر على التقاد المدعي به (وهو على) وحكمه بالمدنية والاندلس فهو الرابع (أو)

حبث (المدعي) أي  
التقار المدعي فيه فصار  
المطلوب لقوله حتى  
تحضر يحصل الحادثة  
(وأقيم) هذا القول  
(منها) أي من المدونة  
فلا خلاف في العقار  
وغيره من المعينات وعلى  
الرابع فبدي الطالب  
حبث تعلق بخصمه كما  
أشاره في السابق بقوله  
وحكم بما يتيسر غالباً  
بالصفة (وفي عكس)  
شخص من (الدعوى  
لغائب) أي عنه (بلا  
وكالة) منه المدعي في  
الدعوى عنه وإنما ادعى  
عن الغائب حبثه  
شرف ضابط حتى الغائب  
(رود) حقه فبولان  
لابني القاسم والمحبسون

(قوله حبث) أي في المكان الذي وجد فيه المدعي عليه (قوله وهو على) أي وهو قول مطرف وأصبح  
وسحبون وقوله وأوجب المدعي بفتح السين أي المدعي به خلف الجار فاقصل الضمير واستقر ليس نائب  
الفاعل محذوف قابل مستتر أي وفي المكان الذي فيه المدعي به كالعقار (قوله على الحادثة) أي على المدعي به  
(قوله وأقيم منها) أي أقامه ففصل من المدونة وهو قول عبد الملك وأما حبث المدعي بالكسر فله بفتح فاض  
ولا غيره من المدونة وليس بمتخصص وإنما هو قول يخرج كأي ابن عرفة وأما إن حبث الخلاف المذكور  
إذا كان المدعي عليه مشروطاً في بلد والمدعي به في أخرى كانت بلدة المدعي به وأغرها وكل منهما في ولاية فاض  
غيره إلا أن قول ابن المحجبون تكون الخصومة حبث المدعي به وقال مطرف وأصبح حبث المدعي عليه  
انقلا ح فإن كان الشداعين من بلدين وكلاهما من ولاية فاض واحد فالمدعي يحمل القاضي كان بلد  
المدعي والمدعي عليه وأغريهما كان المدعي به يحمل أحدهما ولا وهو محمل قوله وجب انضمام الخوان  
كان المتداعين من محمل ولحدوده وفيه القاضي فالقول الطالب كما يحسب كان المدعي به يحمله أيضاً لا كذا  
قرر شفا (قوله في العقار وغيره من المعينات) بخلاف ما تعلق بالزم كالمحسوس فإن الخصام حبث تعلق  
الطالب بالمطلوب اتفاقاً (قوله حبث تعلق) أي في المكان الذي تعلق فيه بخصمه سواء كان المدعي به  
موجوداً في ذلك المكان أم لا (قوله وفي عكس الدعوى) أي حاله أن الغائب غيبه بعيداً وأقر بصدقه  
أحد القولين إذا كان له مال حاضر وخيف عليه تلف أو عيب أوله دين على من يحضره قراره أو أراد سفره  
بعيداً أراد شخص قريب الغائب أو أجبر منه أن يخاض عنه احتساباً لله تعالى من غير أن يكون وكيله  
فهل يمكن من ذلك اختلاف المال الضمير وهو قول ابن القاسم وأما وهو قول ابن المحسوسون ومطرف ومحمل  
القولين إذا كان من يريد الدعوى لاحقاً في ذلك المال ولا ضمان عليه فيه أماله فيه حتى كثر به الغائب  
وأقاربه الذين لزمه نفقتهم فيمكنون من الدعوى اتفاقاً وكذلك إذا كان لمحبب ضمان كتحريم الغائب  
عليه ومنه من رهننا كذلك وجعل مدين أراد قراراً أو سفره بعيداً الله يمكن من الدعوى اتفاقاً (قوله في  
الدعوى عنه) أي لأعليه أذنه من تفصيله في الحكم على الغائب

دوس (باب في الشهادات)

دوس

دوس (باب في الشهادات وما  
يتعلق بها)

(قوله الشهادات) أي اصطلاحاً أو مألوفة فتشاهد البيان وسعى الشاهد شاهد الاله بين عند الحاكم الحق من  
الباطل وهو أحد معاني اسمه تعالى الشهد والى هذا أشار بعضهم في قوله تعالى شهد الله أنه لا اله الا هو أي  
يقر ويقر له فيهما يعني العلم (قوله اخباركم) من إضافة المحدث لمفعوله أي أخبار الشاهد الحاكم وقوله  
عن علي أخبارنا ناشئة عن علم لا عن ناس أو ذلك وهذا التعريف هو معنى قول بعضهم الشهادات أخبار بما  
حصل فيه أتراف وقصد به القضاء بت الحكم وأما الرواية فهي أخبار بما يحصل فيه الترافع ولو بقصد به  
فصل القضاء بت الحكم بل قصد به مجرد عز وجله فائله بحيث لو رجع عنه رجع الراي وهل يشترط تأدية  
الشهادة تلقاً لأن الشاهد نفسه أو لا يشترط قولاً ولا الظاهر منها عدم الاشتراط وإنما المداير في ما على ما يدل  
على حصول علم الشاهد عما شهد به كرايت كذا وسعت كذا أو تحقق أن لهذا منه هذا كذا فلا يشترط  
لادائه ما سبقه معينة (قوله في عرف الفقهاء) أي لا في عرف المحدثين لأن العدل عندهم يكون عبد أو امرأة  
وأشار بقوله أي حقيقته إلى أن في العدل للقيمة ويصح أن تكون المعتمد كذا كذا في قوله أهل  
القضاء عدل لأن العدالة المطلوبة في القاضي هي المطلوبة في الشاهد (قوله سر) أي ولو عتقاً لكن انشهد  
لمعتقه فله شرط آخر وهو التبريز وقوله حال الاداء أي لا حال الفصل إذ يصح فصل الرقبي لشهادة ولو فيها  
بعد عتقه (قوله مسلم) أي حال الاداء لا حال الفصل فيصح قبله وهو كافر وأما وهو مسلم وقوله ولو على  
منه أي خلافاً لابي حنيفة المحذور لشهادة الكافر على مثله (قوله ولو فصل صبا) فإذا فصل البالغ الشهادة

الشهادة أخباراً كما  
عن علي بعضي بمقتضاه  
وأما تصح شهادة العدل  
وبينه بقوله (العدل) أي  
حقيقته في عرف  
الفقهاء (ح) حال  
الاداء فلا تصح شهادة  
الرقبي أو من فيه شابة  
رق (مسلم) لا كافر ولو  
على من له (طائفة)  
حال الفصل والاداء  
(بالغ) ولو فصل صبا  
أن كان متابطاً فلا تصح

في حال صباه واداءه بعد بلوغه فانهم يحصونه وقوله ان كان ضابطاً أي حيث تحمله وهو صغير **(في تنبيه)**  
لا يشترط في صحة الشهادة عدم الاكرام فنحمل الشهادة وحالف بالطلاق أنه لا يؤيدها كرهه على أدائها  
اكرامها راما فاداءها وهو بالغ عاقل كانت صحيحة ولذا عدل المصنف عن التعبير بحلف لقوله بالغ عاقل اذ لو  
غير عاقل لا تقضي عدم صحته لان المكره غير مكلف كذا في علق والمج وفي بن الحق عدم قبول شهادة  
المكره لان مقتضى بؤي يختلف ما يعلو حالاً اكرامه منع الثقة بشهادته **(قوله بلا فسق)** أي متى ثبت بؤي عدم  
الفسق من ملازمة الموصوف لصفته فهو في قوة المدونة المحمول فيقيد ان مجهول الحال لا تصح شهادته  
لان الاصل في الناس الجرحة ولم يثبت عدم فسقه لان قوة السالبة وان المعنى وان يكون غير ثابت الفسق  
والا فلا صحة بشهادة مجهول الحال لانه غير ثابت الفسق وانما يقيد بقوله بمحارحة لانه ساقى للمصنف  
الكلام في العاصي بالاعتقاد **(قوله وبلا جرح لفسقه)** اعني بقوله لفسقه لا خنزاعاً عن الجرح روية والمرض  
والفسق فانه لا يمنع شهادتهم **(قوله فلا تصح من فاسق ولا مجهول حال)** أي لان كلاهما ليس ملتبسا  
ببؤي عدم الفسق لان الاول ملتبس بالفسق والثاني ملتبس بعدم ثبوت الفسق لا يثبت عدمه الذي هو  
مشروط **(قوله ولا من سقيه مجبور عليه)** أي وما السقيه غير المجبور عليه فشهادته صحيحة **(قوله وبلا**  
**بدعة)** أي متى ملتبس بعدم البدعة فلا تصح شهادته البدي كتقديري القائل بتأثير القدرة والحكمة والخراج  
الذي يكفر بالذنوب هذا اذا تعدد البدعة أو جهل دليل وان كان متأولاً في ارتكابها فابدي لا يعتذر بمجهول  
ولا تأويل والمراد بالتأويل المجهول بالجهل المقلد من الفرقين **(قوله حال الاداء فلا تصح)** أي أو أمالو تكن  
ملتبسا بالبدعة حال الفصل فقط فلا ينظر **(قوله لم يباشر كثيرة)** اعترض بان هذه تبقى عنها بقوله وبلا فسق  
لان التباسه بعدم الفسق هو عدم مباشرته للكثيرة وأجيب بان كلامه هنا في كبيرة الباطن كقول واحد  
وكبره ياء كأجل عليه لفظ المباشره التي هي الخلطة وقوله سابقاً وبلا فسق أي سابقاً وبلا فسق ظاهر  
المتناسب لتعريف الفسق بالخروج عن الطاعة والى هذا الجواب أشار الشارع بقوله سابقاً وبلا فسق  
بمحارحة وأجاب بعضهم بجواب آخر وحاصله ان قوة وبلا فسق أي الباطن والخوارج الطاهرة وأتى  
بقوله لم يباشر أي قوة خسة تقسم والعدم التلبس بالفسق أي ان عدم التلبس بمعياره عن عدم مباشرته  
الكثيرة وكثرة الكذب وصغار الخسة **(قوله لم يتصف بها أصلاً)** أي حال الاداء أو حال الفصل وقوله أو  
حال الاداء أي أو لم يتصف بها حال الاداء فقط أي بان اتصف بها حال الفصل **(قوله بان تاب)** أي بعد  
الفصل **(قوله ولا افلا)** أي أو لا ينبت فلا تصح شهادته لصديق التلبس عليه وكان الاول ان يقول لصديق  
المباشره عليه **(قوله أو لم يباشر كثير كذب)** أي فان باشر كثير الكذب بطلت شهادته والمراد بالكثير ما زاد  
على الكذبة الواحدة يعني في السنة وهذا في كذب لا يرتب عليه فساد أو الاضرار واحدة والحاصل ان  
الكذب اما ان يرتب عليه فساد أو لا فساداً ولا ضرراً واحدة وهي كبيرة والثاني المضمر منه الكثير وهو ما زاد  
على الواحدة أو ما الواحدة يعني في السنة فلا تقصر لصبر الاستمرار منها وهي صغيرة وقيل كبيرة وان كانت غير  
فانسخة في الشهادة **(قوله أو سرقه فحققة)** ظاهر وانها صغيرة مطلقة ولو كان المسروق منه فقيراً وقد بعضهم  
ذلك بما اذا لم يكن المسروق منه فقيراً أو لا كانت كبيرة **(قوله بخلاف نظرة واحدة)** أي فانها ليست من  
صغائر الخسة سواء كانت لاضر أو لأضرار أو قبل من صغائر الخسة فلا تصح الا بشرط الادمان ومثل  
النظرة في ذلك القلة وسائر المقدمات وهي ما عدا الابلاج واعلم ان صغيرة الخسة تعدد في الشهادة وان لم  
يديمها حتى صدرت منه ولو مرة زدت شهادته لان تنوب كالكثيرة بخلاف صغيرة غير الخسة فالمضمر لاجتماعها  
**(قوله وسفاهة)** هو بالجر عطف على كذب أي أو لم يباشر كثير سفاهة فالمضمر انما هو كثرها لانه هو افضل  
بالمراد خلافاً لقول الشارع ولم يباشر سفاهة المفيدة المضرة مطلقاً وكلامه بعد بقوله بان يكمل الخصر يح  
في المقصود **(قوله أي يجهون)** والجهون والسفاهة هو الهزل لقوله بان لا يباي بما يقع منه من الهزل أي كتراج  
المؤمنين فيه وكان عطف بالفاء اختصاراً للملاحة يستغنى عن التغطية ولا يعترض على قوله وسفاهة بانه يعني

(بلا فسق) بمحارحة  
(و) بلا جرح اسفه  
فلا تصح من فاسق ولا  
مجهول حال ولا من سقيه  
مجبور عليه (و) بلا  
(بدعة وان تأول) تأويل  
لوتعدداً وجعل البدعة  
(كفاحي وقد روي)  
حال الاداء فلا تصح  
منه لم يباشر كثيرة أي  
لم يتصف بها أصلاً أو  
حال الاداء فقط بان  
تاب وظهرت عليه  
النوبة والافلا لصديق  
التلبس عليه (أو لم  
يباشر كثير كذب) لم  
يرتب عليه فساد  
والاضر ولو الواحدة  
بجملتها اذا لم يرتب  
عليه ذلك (أو صغيرة  
خسة) كتطفيحية  
أو سرقه فحققة لانه  
ذلك على ذممة الهمة  
وقلة المروءة بخلاف  
نظرة واحدة (و) لم  
يباشر (سفاهة)  
أي يجهون بان يكثر  
الذهاب أو بالباي عييق  
منه من الهزل



(و) أَيْسَاسُ (الب) فَرْدٌ، وَطَلَبُ وَتَقْرِيقُ فَرْدٍ  
(ذَوْرُوهُ) فَتَحْطَرُ  
أَوْ خَيْرُهُ نَأْيُ أَمَةٍ  
(وَصَامُ) تَبَرُّكٌ غَرَالَتِي  
تَسْمِيرُ لِرَوْنِ بِالْمَزْنِ  
وَبِنْ غَرَالَتِي بِقُوَّةِ  
(مِنْ) لَعِبِ (حَامُ) بِلا  
تَقَارُوا الْفَصُو كَبِيرَةً  
(وَسَامُ غَنَاءُ) بِالْمِ  
مَشْكُرًا بِغَيْرِ إِفْلَاحٍ  
سَجَاعُهُ الْمَرْوَةُ وَهُوَ  
مَكْرُوهٌ إِذَا مَا يَكُنْ بِقَبِيحٍ  
وَالْأَمْرُ عَلَيْهِ الْوَلَايَةُ  
وَالْأَمْرُ (وَدَغَضَةُ)  
وَجَبَا كَأَخْشَارِ أَيْ  
لَا تَضُرُّ وَدَغَضَاتِي وَالْأَمْرُ  
يُجْلَى بِالْمَرْوَةِ كَأَنَّ  
مِنْ أَهْلُهَا وَإِنْ لَمْ يَضُرُّ  
وَقَدْ تَكُونُ الْحِصَا كَفَى  
بَعْضُ الْبِلَادِ مِنَ الْحَرْفِ  
الشَّرِيفَةِ وَأَمَّا الْخِطَابَةُ  
فَهِيَ مِنَ الْحَرْفِ الرَّفِيعَةِ  
مَعْنَى مَا ذَكَرَ فِي الْمَصْنُوعِ  
الْأَجْمَةِ (وَأَمَّا هَذِهِ)  
لَعِبِ (شَطْرِيحُ) الْإِنْ، مِنْ  
صَغَالٍ غَيْرِ خِطَابَةٍ بَلْ  
قَبْلَ بَكَرَتِهِ وَإِدَامَتِهِ  
تَكَرَّرَ فِي السَّنَةِ

عنه قوله دوسر و آله تلذ من كونه ذا صر و آله عدم مباشرته لكثيرا السهولة لان الاول وقع في صر كره فلا  
يعترض بهوم مبادعة متامل (قوله) ولم يشرع بغيره أي فان بالشرع تشهداته الاول وادوم عليه بل ولو  
مرت في السنة والزم يكن فيه خبار ومنه يقال في الطيب السخنة والنفقة ولست كل من هذه الاربعة حرام كما  
قال حشنا (قوله) دوسر و آله) انضم المير (١) وقضاه مع الهمة وتشديد الواو (قوله) بترك غيلاني (٢) غير مصورة  
بترك غيلاني بل بالانصاف (قوله) بالانصاف أي لان الرواة كمال الرواية ويزعم بطلانها لكونها غير الدلائل  
وانما اشترطت الرواة في المعدلة لان من تحقق بما لا يليق وان لم يكن حراما بترك غالبالعدم الحاشية في  
بينه واتباع الشهوات واعلم انه اذا تعذر وجود العدل للموصوف عدا كره للمفسدين الاوصاف او  
تفسير كافي ما تناهوا الكتي عن لا يعرف كذبه القسرون وقيل بجبر بزيادة العدد اعادة حشنا (قوله) من لعب  
بحمام) أي من لعب مع اذنته والام يخل بالمرأة وكلام المصنف يشمل اللعب به الذي ليس بحرم كالعجب  
به على وجه المسابقة لا يخل بالمرءة ويشمل اللعب به الحرم الذي ليس من الكبائر والامن صفائرا الحسنة  
كعجب به على وجهه فوقع تعذيبه ولا يشمل اللعب به مقامه فلا كره (قوله) وهو كرهه وان لم يكن يقبح  
أي كلام يقبح ولا حلال عليه أي على الصبي كعقله باصر أو ما يرد ولا ية أي كموه فافوز وقوله والاحرم  
أي والابان يخلف بشرط من الشروط الثلاثة كان سماعه وكذا فعله حراما ولو في عرس على المعتدول ربه  
الشهادة سواء كان كرهها أو حراما ولو مرة في السنة وهو ما ثبت وألا بد من التكرار في السنة وهو ما يفيد  
الموافق وهو المعدل خلافا لما عني كذا اقرضنا العدوي وحاصل ما عني عن أفتان ١٠٠ على  
تعلق بحرم كاهر أو حرم دوسر فعلا وسماعا تكرر ما لا ية لا كان في عرس أو منيع كولاة وختان  
وقدوم من سفر وعقد نكاح أو كان في غيرها ومتى لم يخل على محرم جاز بعرض وصنيع سواء كان ية أو  
غيرها سماعا وفعل تكرر ما لا يغير عرس وصنيع فتعني أن تكرر سواء كان ية أو غيرها سماعا  
وان لم يكرر سماعا وحل كذا فعلا أو عني خلاف اه ولكن المعدل قال حشنا به متى كان بكلام  
فبيع أو يخل على بيع أو كان ية كان سماعا سواء كان بعرض أو منيع أو غيرها تكرر ما لا فعلا وسماعا  
وان لم يكن يبيع ولم يخل عليه ولم يكن ية فلا كراهة سواء كان بعرض أو منيع أو غيرها تكرر ما لا  
فعلا وسماعا بربه الشهادة اذا تكررت في السنة كان ية أو يغيرها على ما قالوا في بن عن ابن عروة  
قال ابن عبد الحكم سماع العدوي حرة الان يكون في صريح لا يشر به فلا يجرح وان كره على كل حال  
اه وهو ضعيف كما قال حشنا (قوله) ودباغة وسيا كاختيارا أي بان كان غير مضطر لها في معاشه  
أي وكان في بلد يزر بان فاعلمها ما فيها والحال ان ليس من أهلها فالتدقيق في الشهادة بالدباغة والحياكة  
مقتضى الشروط الثلاثة فان تخلف واحد منها لم تكن واحدة منهما قاضية (قوله) وأما الخياطة فهي  
من الحرف الرفيعة أي مطلقا وسواء حصلت من أهلها أو من غيرهم بحيث في الجامع الصغير ورد فيه  
مدحها في حق الرجال ومدح صناعة الغزل في حق النساء وان كان ضعيفا ولفظه عمل الارار من  
الرجال الخياطة وعمل الارار من النساء الغزل (قوله) الخياطة أي لا خلاها بالمرو أو تكن لازم  
الشهادة انا العند وجود الشروط الثلاثة العشرة في الدباغة والحياكة فان اختل شرط منها لم تكن  
قاضية في الشهادة (قوله) من فرج بكسر اؤه وسكون ثابته وقهر اؤه من طعن العامة كما قال ابن  
سني ويقال بالنسب المجهة وبالنسب المجهلة لانه لما مأخوذ من المشاورة أو من التسطير اه بن لكن  
الذي في التزويج والعرو لوطوا ان شرطه صريح بشرطه ومعناه ستة ألوان النساء والغزل والفضيل والقرص  
والرخ واليدق فعلى هذا الاصل انه مشتق من المشاورة بالمجهة والامن التسطير بالمهولة كما  
قال بن اه حج ثمان ظاهر المصنف انه صعب غير حرام لعله من أفراد ما لا يليق مع تصديه بالادامة  
وبوافقه تعميم الترافيق المذكورة ولكن المذهب ان لعبه حراما وفي ح قول بجواز لعبه في الغلوة مع

نظيره لامع الا واثرو على كل من القول بالكره والحكمة قولنا الشهادة باعنه لكن عند الادامة ان رشد  
لاخلاف بين ما في وأصحها ان الادمان على الحب بها حرجة وقد قبل الادمان ان يلعب بها في السنة أكثر من  
مرة واحدة وانما اشترط الادمان في الشرط في دون ماعد من الزود والطلب والصفة والمنفعة لا اختلاف  
الناس في اباحتها اذ قد روي عن جماعة من التابعين أنهم كانوا يلعبونه **(قوله وان أعمى)** أي هذا اذا كان  
الموصوف عاذا كغيره أعمى بل وان كان أعمى وتقبل شهادة في الاقوال ما علقوا عليه ليعلمه اقبل العمى لا ما  
لنضطر الاقوال ببعضه بخلافه حيث قالوا لا تقبل شهادته فيها مطلقا وقال الشافعي يجوز شهادة فيها  
عما تحمله من الاقوال قبل العمى وأما الأفعال المرئية فلا يجوز شهادته فيها مطلقا على المذهب علمه اقبل العمى  
أم لا كما قال طي وفي شرح الارشاد يجوز شهادته بالفعل ان علمه قبل العمى أو يجس كافي الزنا واقصر عليه  
في المي وقول المصنف في قول لا خصوصية لقول بل يجوز شهادته فبعاده المرتبات من المسموعات والمجوبات  
والمذوقات والمشروبات وانما خص المصنف القول بالكره لان الميوس والمذوق والمشموم يستوي فيه  
الاعمى وغيره فهي محل افاق وانما جعل الخلف المسجوات فذهب ما كان الميوس مطلقا مذهب الحنفى المنع  
مطلقا ومذهب الشافعي المنع فيه لكنه بعد العمى **(قوله أو أعمى في فعل)** أي لان الاصم غير الاعى يضبط  
الأفعال بصريحه دون الاقوال لتوقف ضبطها على السمع وهو معدوم عنه فلا تقبل شهادته في الاقوال مالم  
يكن سمعه اقبل السمع والاحازن كما في شرح الارشاد ويجوز شهادته الاخرس كما قال ابن شعبان ويؤيدها بشارة  
مفهمة أو كتابته **(قوله فالخلف)** أي وهو من لا يستعمل القوة السنية مع وجودها وفيه وأما البليد فهو حال منها  
بالرمة فلا تصح شهادته مطلقا لانها لا يخلط ولا يخلط **(قوله أي لا يخلط فيه من البديهيات)** أي كرايت  
هذا يقطع بهذا وأما ضحاه **(قوله أي أصل الخ)** أي فلا يشهد أب وأما ولد وان ولد له ابنة لعمه استلحاق  
**(قوله وان علا)** أي فلا يشهد الجد والجدوة والاولاد **(قوله فزوجة الاب لا تشهد لربها)** أي وهو ولد زوجها  
وان سفل واذا امتنع شهادته لان زوجها امتنع شهادته لزوجها الاول **(قوله لا يشهد لربه)** أي وهو ولدها  
واذا امتنع شهادته لرجل لان زوجته قنعت شهادته لها بالاولى لقوة التهمة **(قوله فلا يشهد لاصه)** أي لاصه  
أو لاهه أو جداه أو جدته **(قوله وولد وان سفل كفت وان)** هذا امثال الاول ولا يخفى عدم الاحتياج للقبيل  
لوضوح المثل له ولذا قال ابن عاشر صوابه وان سفل لبنت بالام لا بالكاف ليكون بالقول على اصعب المراتب  
**(قوله فلا يشهد ان لاوى زوجها)** فزوج البنت لا يشهد لاوى زوجته وزوجة الابن لا تشهد لاوى زوجها  
وأما شهادته زوج المرأة لاخوتها وشهادته زوجة الرجل لاخوته فجائزة كما يجوز شهادته زوج البنت لزوجته  
أيها وشهادته زوجة الابن لزوج أمه وكذا ان شهادته أحد اوى الزوجة لابن زوجته وأبنته أو لاهه كما  
يفسده ابن عرفة لضعف التهمة في ذلك **(قوله وشهادة ابن مع أب)** أي المصلي واحدة وقوله فتشاج  
لاخرى أي فيما يحتاج لشاهد من كساح وملاق وعق وقوله أو عين أي من المشهوده اذا كانت عمال أو  
بما يؤلف اليه واذا طرأ فسق لاحدهما فسق شهادته الثاني منهما باقية على الصحة كما في بن خلا لما في عني  
من بطلان شهادتهما معا وما ذكره المصنف من أن شهادة الأب وابنه شهادة واحدة قولنا أصبح ومبالغه  
لصنونه ومطرف وهو ان شهادته لابن مع أبيه شهادتان قال ابن فرحون وهذا القول هو المعمول به  
وقال ابن عاصم في الصفة

وإزان يشهد الابن في محل م مع أبيه ويمسح العمل

ومثله لان يملون وابن راشد في السبب ذكره في معنى الحكم ان القول بكون شهادة الاب مع ابنة شهادتين  
أع ل من القول بانهما شهادة واحدة وفي النسخة التي يمسح العمل أنها شهادة واحدة وقيل شهادتان  
وهو أقبح اه فكان على المصنف ان يختصر على هذا القول لقوته كما ترى أو يحكي قولنا فله طي وقد ذكر  
ابن رشد الخلاف في هذا الفرع وفي الفروع الثلاثة بعد ولم يرجح واحدا من القولين على الآخر قطرا

أي كاتفي شهادة كل منهما على البديلة (١٥٠) عند الآخر إذا كان حاكماً لا يحكم له شهادة أي أو لمده (أو شهادة

على شهادته أو) على  
 (حكمه) لمخافه من  
 تركه وبذلك لا يعدل  
 أحدهما الآخر لكن  
 ربح بعضهم ان شهادة  
 الاثن مع اسمه معتبرة  
 مطلقاً في الاموال  
 وغيرهما كطلاق وجزات  
 شهادة أحدهما على خط  
 الآخر خلافاً لبعضهم  
 وأخرج من منع شهادة  
 متأكد القسر بقوة  
 التهمة قوله (مخلاف)  
 شهادة (أخ لاخ) فتصور  
 (ان يربى) في العدالة بأن  
 فاق أقاربه فيها ولم يكن  
 في عياله (ولو تبدل)  
 أي بأن يسهل كاهو  
 ناهرها وهو المشهور  
 (وورث أيضاً بخلافه)  
 أي بأن لا يسهل (كأجبر)  
 تقبل شهادته لمن  
 استأجره ان يزول يمكن  
 في عياله وكذا يقال  
 فيما يعين المعطوفات  
 من قوله (ومولى) أسفل  
 (و) صديق (ملاطوف)  
 شريك (مفاوض في غير)  
 حال (مفاوضة) وأما  
 فيه فلا تقبل وان رز  
 (ورأى) في شهادته شيئاً  
 على حاشيته ههنا أو لا  
 سواء حكم به أم لا (أو)  
 منقص عنها بعد ان  
 أداها فيقبل ان رز وأما

لشهادته أداها رز بعد اداء المدعي أو بانقص قايه يقبل ولم يكن ميرزا وان كان المدعي لا يقضي  
 له بالزائد لعدم ادائها له

ويستحق

لشهادته أداها رز بعد اداء المدعي أو بانقص قايه يقبل ولم يكن ميرزا وان كان المدعي لا يقضي

له بالزائد لعدم ادائها له

(وذاكر) لما شهد به (محدثك) منه بأن قال لا أدري أو لا علم عندي بعد أن مثل عليها كذا بعد نسيان وأما ما قبله فبحرجهما شهد ثم ذكر  
 فزاد أو نقص ومواه كان المصدق كرمي بضاؤه وهو ما قوام في النقل من تعبد به المرء بمرض ففرض مسئلة ونظر الماهر الشان في الشك  
 المتذكر (وزكية) فلا بد فيها من التبرير بأن المذكر يشترط فيه التبرير لئلا ذكر من شهد بحال أو غيره بما يشترط لاشهادين (وان) شهد  
 (بحد) قصاص خلافاً لما قال الشاهد في الدماء لا يقبل إلا إذا كان لا يحتاج لتزكية بأن يكون مريضاً لا ينظر في حاله أو التزكية أعمته تكون (من)  
 معروف عند القاضي غير بد العادلة (إلا) الشاهد (القريب) وكذا القاضي القريب فلا يشترط معرفة القاضي عدالة المذكر أي ما يشاهد  
 بل لا بد أن يركب ذلك المذكر من هو معروف عند القاضي بالعدالة فمعرفة الحاكم (١٥١) بعدالة المذكر لا بد منها لكن أن كان

الشاهد غير قريب فلا  
 واسطة وأن كان غير  
 فيها فلا وضع أن لو قال  
 من معروف وإن بواسطة  
 (بأنه شاهد على مرضا)  
 أي أن التزكية إنما  
 تكون بهذا القول  
 الشك على اللفظ  
 الثلاثة فلا يكفي هو عدل  
 الخ ولا شهادته رجل  
 صالح أو لا بد من الجمع  
 الرافع أن حذف لفظ  
 أشهد واقتصر على  
 ما بعده كفي فلا بد من  
 الجمع بين عدل ورضا  
 لأن الصالح قد يكون  
 مغفلاً أو متعصباً بغير  
 وكذا حاله فاقبل وبعثت  
 بين الناس بخلاف عدل  
 ومناون معناه متعصب  
 بشرط العدالة مرضي  
 في الاداء لا غفلة عنده  
 ولا بد ولا مساهلة فالأول  
 يرجع لسلامة الدين  
 والثاني يرجع لسلامة  
 من موافق الشهادة وتكون  
 التزكية من فطن

ويستحق الثانية ثم إن أقام شاهداً آخر بالباقي حافه به وأخذوا بالأغلا والحاصل أنه في الأولى يحلف  
 على طبق دعواه وفي الثانية يحلف على طبق شهادة الشاهد ولا يشترط التبرير في قبول الشاهد فيما ذكر من  
 الصوريين (قوله) وذاكر بعد شك أي ومنذ كرهه بعد شك منه فيما قبل منه ذلك أن كان مريضاً (قوله)  
 وأما ما قبله أي وهو قول المصنف وأما بدو نقص (قوله) ونظر الماهر الشان في الشك المتذكر (أي) أن  
 الشان تشكك المريض ثم يذكر (قوله) وزكية (هو) على نفسه صاف أي وذى تزكية لأجل أن يكون على  
 سن ما قبله وإن كان التبرير أو غاشطاً في المذكر من حيث تزكيته (قوله) وإن بعد ساقطة في مقداري  
 ونقبل شهادته من يقتصر لها هذا إذا شهد بحال أو غيره مما ليس به عدل وإن كان لا يحتاج لهذا أحسن مما أشار  
 له الشارع بقوله أي أن المذكر الخ إلا أن كلام المصنف على ما قلناه يكون أظهر في رد على المخالف (قوله)  
 فلا قلنا قال الخ أي وهو أحد من عبد الملك وكان الأولى المصنف أن يقول وإن لم يكن رده على هذا  
 المخالف لأن خلافه فيه خاصة لا في مطلق الحد (قوله) من معروف نعم تزكية (قوله) إلا الشاهد  
 القريب مثل القريب بالعدالة فلا يشترط معرفة القاضي عدالة من زكاه إن ابتدأه والحاصل أن التعديل  
 الذي يحتاج لتعديل غير الصدم لا في مطلق الحد (قوله) من معروف نعم تزكية (قوله) فلا بد من الجمع بين  
 لمن غير معروف عند القاضي بالعدالة (قوله) بأشده الخ هذا أقصو القول تزكية (قوله) فلا بد من الجمع بين  
 عدل ورضا أي لقوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم مع قوله من رضون من الشهادة فلو اقتصر على  
 أحدهما لم يجز وقيل أنه يكفي الاقتصاد على أحدهما لأن الأولى قد كرر لفظه على حديثها وشهر هذا  
 القول أيضاً كالاول فكان في المصنف أن يشترط خلاف في ذلك انظر بن (قوله) على طول عشرة أي  
 ورجع في طولها للعرف (قوله) لا على مجرد سماع لما عورض هذا مع ما يأتي من قبول شهادة السماع في  
 التعديل وفق الشارحين المأين تخصص ما هنا السماع الذي يحصل به القطع وإن كان من معين فلا يقبل  
 من العدلين أو المرحون أن يؤولوا إسقاطاً فلا تأويلاً بقول أن فلا تأويل أو غير عدل كما ظنه العوفي عن  
 مصنف في الجملة فحال الآن أن يكون المشهود على شهادته قد أشهدهم على التزكية أو التبرير أو كان  
 السماع من ثقات وغيرهم لم يحصل به القطع وحل ما يأتي على ما إذا كان السماع من جماعة يحصل بخبرهم  
 الجرم والقطع (قوله) من سوفه ليس متعلقاً بسماع والاقتضى أن المذكر لا يعتد في تزكيته على السماع  
 من أهل سوفه وأهل محلة ويعتد على السماع من غيرهم وليس كذلك إذ لا يعتد على السماع الغفيم  
 يحصل به القطع مطلقاً سواء كان من أهل سوفه ومحلة أو من غيرهم بل هو صفة ثلاثة تزكية أي تزكية  
 حاصلة من معروف الخ وحاصلة من أهل سوفه وقوله وأبخلته أي أهل بلده العارفين به قال بقيق وأشعر  
 أنما هو أوصاف المذكر الكسبر مذكرة أن السداد لا يقبل تزكيته لارحاله ولا لساوقه فبما يجوز هذا تهن  
 فيه وهو كذلك (قوله) وجوب التزكية أي الشهادة (قوله) وبخودك أي بأن وجد عدل غيره ولكنه

تأويل بحال الشاهد (لا يجوز) بأحوال الشاهد الظاهرة التي يلبس بها على الناس من وجوه التبدل في قوة تأويل لا يجوز كالتفسير  
 لفطن (معتد) في التزكية (على طول عشرة) وبالحالة سفر أو حضرة أو معاينة إذ ذلك ينكشف حال المرء ظاهر أو باطن (إلا) على مجرد  
 (سماع) ما لم يحصل القطع به بأن فشا عن الثقات وغيرهم فيبقى ويكون المذكر (من) أهل (سوفه) أو محله أي الشاهد المقصود تزكيته  
 لا من غيرهم بل في تزكية القصر مع تركها من أهل محلة من الرتبة (الاعتد) (س) أهل سوفه وأبخلته بل يمكن فهم عدل ومرزون  
 أو قاصم بهم ما نفي فلم لا الجار والمجرور وليست متعلقين بسماع بل بخود (ووجبت) التزكية (إن تعين) التعديل بأن لم يحصل من عدله  
 غيره وبخودك ولو قال إن تعينت كان أنسب وفي بعض النسخ وجوب بغيره بالفعل من تأويله والتأويل الضمير يعود على التعديل والأصل

فيه المخرج من كتابة تمنع على من اتفرد به (كجرح) بفتح الجيم أى يخرج قلة تبين على من علمه في الشاهد (أن بطل حق) شهادته حتى لا يبطل (وكتب) للقاضي (تركبة سرعها) أى مع تركبة العلانية أى بتدبيره الجهر بينهما فان اقتصر على السر أو أقره قطعا كالعلاية على الراجح وتكون التركة (من متعدد) ولا يكتفى فيها الواحد بخلاف تركبة السرفىكتي فيها الواحد ولو أراد ان يقتصر على المعامل المعتد انظر التوضيح وتعمم التركة (١٥٣) (وأن لم يعرف) المتركى (الاسم) المتركى بالفتح ولا التكنية المشهور بها لأن مدارها على

مهرفة ذاتها وأحواله  
(أو لم يذكر السبب) أى  
سبب التعديل لأن  
أسباب كثيرة (بخلاف  
الجرح) بالفتح فلا بد  
من ذكر سببه لا بخلاف  
العلماء فيه فمرعاه عند  
فه على ما لا يقتضيه  
شرطا كالقول فأما وعدم  
ترجيح الميزان (وهو) أى  
الجرح أى يسته  
(مقدم) على التعديل  
أى يسته بعضا من شئ  
الجرح مقدمة على شئ  
التمهيد لا هنا ففى  
من ناهى الحال والجرح  
من باطنه وأيضاً الجرح  
مقدمة للأصل (وأن  
شاهد) المتركى بالفتح  
(ثانياً) وجه حاله (ففى)  
الاستفهام بالتركبة  
(الاولى) وهذه (تردد)  
فإن لم يجعل حاله سل  
عرف بالمرور والصلاح  
لم يمتنع لتركيته كالمكرر  
معدولة وقوله ترددت  
قولان أن الأول لا يشوب  
من ثالث والثاني لم يحسن  
قال ابن عرفة فوالعمل  
عندنا لا يقدح واحد بشألى  
قول محسنون فإن لم يوجد  
معدلاً كفى بالاولى  
جزأاً وحلف على قوله

خاف من انفسهم (قوله كجرح أن بطل حق) تنبيه في الوجوب يعنى ان من علم حجة شاهد دونه ان لم  
يجرحه بطل الحق بسبب شهادته أو حق باطل فإنه يجب تجرحه ثلاثاً بضع الحق أو بحق الباطل والشرط  
راجع لما بعد الكفاي لا لما قبله الاستغناء بشرطه وحقوقه أن تعين لانه يرجع في المعنى إلى بطلان الحق  
حيث ترك التركة لانه لا تبين الا اذا بطل الحق بتركها (قوله بخلاف تركبة السرفىكتي فيها الواحد) أى  
والتعدد فيها مندوب فقط على الراجح كافى بن وبقوله أيضاً من جهة أن من ترك السر لا يشترط فيه  
التبريز بل المدار على القاضي بعد التمهيد ولا يحد منه الشهود عليه اذا علم بينة المدعى كما هو بخلاف تركى  
العلانية فهما (قوله وتعمم التركة وأن لم يعرف الخ) أى تعميم التركة مطلقاً سواء كانت تركبة سرا أو  
علانية وأن لم يعرف الخ (قوله ولا التكنية المشهور بها) فيه أن هذا يناق قوله معدد على طول عشرة  
ومخالطة آدمي طالت العشرة والمخالطة علم ما أشهره من التكنية والذى فى ان غاى وان لم يعرف الاسم  
الذى شهره بغيره وذلك كصنوع بن سعيد فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو بعد السلام ومثل أشهب بن عبد  
العزيز فلا يشترط أن يعرف اسمه وهو مسكين وبه قائل ما فى كلام الشارح انظر بن (قوله لا بد من ادراجها  
معرفة ذاتها) أى لا بد من ادراجها لانه لا يشترط به (قوله لأن أسبابه كثيرة) أى فى عا لا يتيسر استحصانها  
كالمعتد التركة (قوله بخلاف الجرح) أى التجريح (قوله ربح بما اعتد به) أى فى التجريح (قوله يعنى  
أن يئنه الجرح) مقدمة على بينة التعديل أى لو كانت بينة التعديل أعيد أو أكرع على الأشهر كافيه بن  
وقيل ان الجرح مقدمة ما لم يكن المتركى أكثر أو معدل اه (قوله لا هنا تنحى عن ظاهر الحال) أى لأنها  
تخبر عن حاله الظاهر والمرحمة تخبر عن حاله الخفى فهى أزيد علماً (قوله ثانياً) أى قبل تمام عام وقوله وجه  
حاله أى على طرأه فسق أى لا يولى بكثر مدلوله وحسن بدله عند شهادته فأنما فعل الخلاف مقدم فيه  
التصور الاربعة فان فقد قديم الثلاثة الاخير لم يمتنع تركبة انفاً فان فقد القيد الاول كالوجه مجهول  
الحال فأنما بعد تمام السنة ولم يكن تركه فيه كثيرون احتاج الاعداد التركة ثانياً انفاً (قوله والثاني  
لمحسرون) أى وعليه فان كفى بالتركبة الاولى مضى الحكم ان بعد من التركة الاولى مراعاة الخلاف  
(قوله وبخلاف الواحد الخ) فى ح اشترط بعضهم فى قبول هذه الشهادة التبريز لم يذكر المصنف والظاهر كما  
قال حشمان المصنف (قوله لاحداً به) أى على الاخر على احدى الارادت كما مر فى قوله وولود وان سفل  
(قوله والامتنع) أى والابان ظهر من قبل المشهوده منعت كشهادة الاب ولده البارعى العاق والاصغر  
على الكبراء والسفيرة على الرشيد لاتهم الاب على ابقائه المال فثبت به تنبيه في تجوز شهادته ولو فعل ابيه  
بطلاقاً ما ان كانت مشتركة لاطلاق واختلاف ان كانت هى القاضية بذلك فغلبت أشهب وأجازها ان العاصم  
وان شهد بطلاقاً سه لغيره لم يحز ان كانت أمه فى عصمة اه لان ثبوت ميتة مثلاً وشهادته على جده  
اولاً وعلى ولده لم تجز فلا بد او ادخلوا كان بالنكس لحاز قولاً واحداً كذا بينى اه هم (قوله لا تقبل  
شهادة عدوى على عدوه) أى ولو كان ميمراً فى العدالة وأشار بلوى قوله ولو على ابنه رد قول محمد بن المواز الجواز  
وعلى الخلاف حيث لم يلحق الاب معونة بشهادة ذلك الشاهد على ولده كان شهد العدو بن على ولده وعدوه  
والافتراق بطلان شهادته اتفاقاً كالوجه المدعى ولده وعدوه ترا وأشرب وأوقف (قوله دنبر به) أى لاندبة  
لجواز شهادة المسلم على الكافر (قوله فلا يجوز) أى الشهادة من المسلم على الكافر رأى العدالة (قوله وأما  
شهادة الكافر على المسلم فلا يجوز مطلقاً) أى سواء كان بينهما عداوة أم لا لعدم العدالة (قوله ولا يجزى بها)

يختلف الخ قوله (وبخلافها) أى الشهادة من الأتباع (أو من ولد أحد أبوه) أى يجوز (ان لم يعنى  
ينظر في المثلثين (مسل به) أى الشهادة لا الأئمة (ولا) تقبل شهادة (عدوى) على عدوه وداود ونسوة بن (ولو على ابنه) أى ابن العدة  
بلا يشهد ابن المدعى عدواً سه (أو) ولو كانت اعداؤه دنبر به بين (مسلم وكافر) فلا يجوز من المسلم على الكافر وأما شهادة الكافر  
على المسلم فلا يجوز مطلقاً (واشتر) الشاهد (بها) أى بالعداوة وجوباً بعد أن يؤيدها المسلم من التديس وقبل لا يجزى بها ومعه ابن رشد

ومثل العداوة القرابية (كقوله) أي الشاهد للمشهود عليه (بعدها) أي بعد أدائها (تتمنى) في شهادتي عليك (وتشهي بالمجانين خصاصا)  
أي قاله حال كونه خصاصا (لأنه كذا) فلا تقبل شهادته لظهور العداوة عما قاله وهي (١٣٣) مانعة ولولا ظهرت بعد الاداء عقوله

يعني أن القاضي إذا قال للشاهد أذا شهدت فصب عليه بعد أن يؤذيها أي يحضر العداوة التي بينه وبين  
المشهود عليه ليسلم من التدليس وهذا هو ما عصى عيسى بن ابن القاسم وسبع حشون عنه أن الشاهد لا يتغير  
بما قال ابن رشد وهو أصح القولين وأظهر كيف اعتبر المصنف إجماع عيسى بن ابن القاسم ورز شجاع مصحون  
عنه مع أن القاعدة تقدم إجماع حشون عن ابن القاسم على إجماع غيره عنه خصوصا وقد قال ابن رشد أنه  
أصح القولين (قوله) ومثل العداوة القرابية (أي المشهود له إذا كانت أ كد في قصري فيها الخلاف في وجوب  
بيانها بعد أداء الشهادة وعدم وجوب بيانها (قوله) كقوله (بعدها) أي وقبل الحكم وأما قاله ما ذكر على  
وجه الخصام بعد الحكم فلا تزده الشهادة وأظهر له هو عبارة الرجوع عن الشهادة فغيره ما تلقه شهادة  
أما (قوله) (تتمنى) الذي في الرواية يخفى من أشتى وتشهي الخ (قوله) خصاصا (أي من زاعقه عندنا الحكم  
أولا كما هو الظاهر (قوله) أي قاله حال كونه خصاصا) أشار بذلك إلى أن خصاصا حال من المضاف إليه وهو  
الهامس من قوله فصب عليه المراءاة قال هذا الكلام في حال الخصامة وإنما المراد أنه وقع منه ذلك على وجه  
الخصومة فالأول وجهه قرا أي كقوله على وجه الخصومة فيكون ذلك القول لخصامه من  
الأجل لخصومة (قوله) لأنك (أي على وجه الخصامة لئلا يفسد على تحقيق الخصام أو على نفسه ما ذكر على  
وما قال في حق أو ما كنت أظن أنه يقول ذلك ثم انه ان قامت قرينة على تحقيق الخصام أو على نفسه ما ذكر على  
تحقيق الشكاة أو ظنها على ذلك وأن قصد ما ذكر من القرينة جلي على أنه غير خصام لأن الشك في المانع  
ملئي وأعلم أن ما ذكره المصنف من التفصيل قول أصح ولا ينال المحشون تبطل شهادته بهذا القول من  
غير تفصيل قال لأنه أخبر أنه عدوه ولو قال أدنى من هذا سقطت شهادته ابن رشد يقول إن المحشون  
أصوب قال المواق واختاره القاضي قال الآن يكون مبرزا فكان على المصنف الاقتصاد على ما هو به ابن  
رشد واختاره القاضي انظر بن (قوله) مثال العداوة (أي أن قوله ولا عدو معناه ولا من ظهرت عداوته ولو  
بقرينة كما هاتان الخصام قرينة على العداوة (قوله) أن عثل بالآخني (أي أو يعلم منه الأجل بطريق الأولى  
كن أقر على نفسه بعد أدائه المشهود عليه هنا (قوله) واعتمد في أعبار بصية وقرينة صبرض (أي واعتمد  
الشاهد في شهادته بتأوطأ بأعبار مدعي على غلبة الظن الحاصلة من طول بصية للدين ومن القرينة التي  
هي صبر المشهود بالاعتماد على الضرر ما ذكر المصنف في على أنه يفي الشاهد في شهادته الاعتماد على  
الظن القوي الناشئ عن القرائن فيما يصرفه العلم وهي طريقة المازري والتي لا ينز في المقدمات أنه  
يشترط في صحة شهادته غير إجماع قطع الشاهد بالمشهود عليه مطلقا ولو فيها بصير العلم به فلا تصح  
شهادة الشاهد بشئ إلا إذا كان يعلمه ويقطع بعرفه لا بما يظن على الظن معرفته بالقرائن وطريقه  
المازري مني عليها ابن شاس وابن الحبيب وهذا الظن الناشئ عن القرائن إنما هو كلف التدقيق لمز  
الشاهد بالمشهود به بعد أدائه الشاهد بالانتمية لتأدية الشهادة أنلوصح في أداء الشهادة بالظن ثم تقبل لأن  
الشهادة لا تقبل إلا إذا ثبت على وجهه البت والجزم بأن يصرح بذلك ولعل هذا مراد ابن رشد فتفتني  
الطريقتان ويرجعان لنش واحد انظر بن (قوله) أي يعتقد في شهادته على غلبة الظن (أي أن يعتقد  
عليه في نفسه وأن كان لا يشهد إلا على البت والقطع فلو صرح في أدائه شهادته بالظن لم تقبل فهو ظنير واعتمد  
الباث على ظن قوي وقيل يجوز زانديها بالتصريح بالظن القوي أيضا كما ذكره شحنا (قوله) فأي يعتقد في  
شهادته بذلك على العصة (أي على غلبة الظن الحاصلة من طول الخصومة لهما أو لأحدهما من قرائن  
الأحوال (قوله) أي أنهم على الحرص (أي أنهم في شهادته على الحرص والرغبة في دفع عارته وقوله كان  
به الأولى حصله عند الاداء وقوله فصار دفعه متعلق بعذوف أي كشهادته في حق رديه أي حكمه  
شهادته فيه لفسق الخ (قوله) لانه على الحرص (أي على قبولها على لاجل دفع العار عنه وقوله من دفع  
العداوة من من حجب دفعها عنه (قوله) ولأنه لم يحكم ردها حتى زال المانع الخ) يعني أنه لو أداها ونازع الحكم

(٣٠ - سوق رابع) الكافر إذا هاتلا تقبل لانه على الحرص على قبولها باعتدال والمانع لما جيل  
عليه الطبع البشري من دفع المعرفة الحاصلة بالردولة (أي لم يحكم ردها حتى زال المانع فاداه القبول وكذا إذا ثبت ثبوت شهادته يمين

أخر فتقبل (أو) اتهم على أنه صوم (على التامس) أي مشاركة غيره في معرفته لعلون عليه المصيبة لأن المصيبة إذا تمت هانت وإذا خست حالت (كشهادة ولد الزانية) (١٥٤) أي في الزنا (أو) شهادة (من حد) لسكر أو زنا وقذف (فبما) أي في مثل ما (حذبه)

رد حاجتي زال المانع فلما تقبل بشرط اعدائها بعد زوال المانع كما قاله ح وأمر إذا لم يؤد حاجتي زال المانع لقول أشهب من قال لقاضي يشهدني فلان العبد أو التصرف أو العصى فقال لا أقبل شهادته ثم زالت وأنعهم قبلت شهادتهم لأن قوله ذلك فتوى لا بد أنظر المواق ١٥٦ بن (قوله) أو اتهم على أنه صوم على التامس أي اتهم في الرغبة على أن يكون غيره مثله في المعترلة من عليه المصيبة (قوله) كشهادة ولد الزانية أي لأن ابن الزانية في الرغبة على مشاركة غيره في كونه ابن زانته وقوله فيه أي وفي متعلقاته كقذف ولعان وإن كان عدلا وصورة اللعان أن يشهد ولد الزانية حامل بين فلان وزوجته فلا بد لعان بسبب ربه لها بالزنا وهما يتكران ذلك ومثل ولد الزانية عدم قبول شهادته فيه وفي متعلقاته ولو ميراث في العدالة المنبذ (قوله) أو شهادته من حد أي مسلم حلف بالفعل احترازا عما إذا ادعى عنه فتشبه في مثله أن كان قد كافا في المدونة لأن كان قتل فلا يشهد في مثله كافي الواضحة من الآخرين وانظر لرسالة الكفر في الزنا هل في الشهادة بالواط نظر الاختلاف فيهما في الحد ولا تطرا لفسخه في حقيقة الزنا كما يأتي والتأخر الثاني كما قال شيخنا العدوي وقولي أي مسلم احترازا عن كفره ثم أسلم وحسنت حاله فتقبل شهادته في كل شيء (تسبه) يجوز أصغ تولد ولد الزانية وأصغ حكمه فيه وقال حصون لأبأس بولائه الفضل ولكنه لا يحكم فيه والمذهب ما قاله أصغ (قوله) كتحصين شهود عليه المراد بالخاصة هنا المرافعة في الدعوى لا المنازعة لعداوة كما مر في أنتم في خصما (قوله) فإن رفعه الخ) عليه تحذوف أي فلا تقبل شهادته عليه لأن الوط يستتعي محاذ كره المنصف من أدفع الشاهد الذي عليه يبطل شهادته عليه الوافي للمولى من هو قوله كسلطان أو تبايعه على تغيير المنكر بالصفة تقبل شهادته مع غيره عند مولى على سرعة شخص أو زناه حيث رفعه لمولى عند أخذه كما قال ابن القاسم لا تمأور برفعه من حيث أمورك بالصلحة لأن صبيته ثم رفعه لمولى فلا تقبل شهادته عليه إلا أن يكون صبيته عند وكيل (قوله) أن يرفع أو بعقر جال خصما الخ) يقبل هذا في قوله إلا أن وفي بعض نسخ الله تحب المائدة وأحب البدر القرافي بأنهم سادرون بالشهادة عنه دالها كمن غير تعلق بالشهود عليه ولا يرفع (قوله) فلا تقبل شهادتهم عند ابن القاسم) قال شيخنا وعليه يجب عدمهم إلا أن أتوا بأربعة شهداء سواهم يشهدون أنهم رؤا المروء في المحكة ومقابل قول ابن القاسم قول مطرف وابن الماجشون وأصغ قبول شهادته إلا بربعة المذكورة واختاره القمى (قوله) وفي كون هذا أي ما ذكر من محاصرة المشهود عليه من باب الحرص الخ (قوله) وأما الذي يظهر في عدم القبول أي في سبب عدم قبول الشهادة عند محاصرة الشاهد للمشهود عليه أي مرافعة للقاضي وأدعائه عليه (قوله) وإما الظهور (العداوة بالخاصة) فمما أوردنا مما يظهر بالخاصة بمعنى المنازعة كما مر ولا يظهر بغيره الترافع الذي هو المراد بالخاصة هنا تأمل (قوله) قدما الحلف على الشهادة أو أخوه) قال في التبصرة وأما الحرص على القبول فهو أن يحلف على شهادة إذا أداها ذلك فادرسه فإن البين دليل على التعصب وشدة الحرص على نفوذ ما هـ وهذا ظاهر في أن البين القادحة هي الواقعة بعد الأداء فلا يلتصق بقول الشارع بعبا لعين قد علم الحلف على الشهادة وأخوه كذا بحث بن وقد يقال مراد الشارع بقوله قد علم الحلف على الشهادة أو أخوه يعني في صيغة البين بأن قال والله شهادتي حق أو وشهادتي والله حق والحال أن تأدية الشهادة سابق على ذلك البين فلا منافاة بين كلام الشارع وكلام التبصرة تأمل (قوله) فقااضي تحلف الشاهد بالطلاق مثل القاضي المحكم وأما الخصم فليس له تحلف الشاهد كافي مبارعة على الزنا وقوله بالطلاق لا زل أن يقول ولو بالطلاق كما هو نص ابن فرحون في التبصرة ١٥٦ شيخنا عدوي (قوله) قبل الطلب أي قبل أن يطلبه المشهود له والحاصل أن رفع الشاهد لها قبل قبل أن يطلبه المشهود له وهو الذي لا يجوز

بخصوصه وأما غيره  
 بمن حد لشرب فشهد  
 يذوق فيقبل ومثل من  
 حد من عز فلا يشهد  
 فيما عز فيه (ولأن  
 صوم) أي اتهم على  
 صومه (على التبول)  
 لشهادته (كخاصة)  
 مشهود عليه أي كان  
 يحصم الشاهد المشهود  
 عليه بأن رفعه فقااضي  
 ويشد عليه (مطلقا)  
 أي سواء كان الحق لا دى  
 أو لله تعالى مثال الأول  
 أن يدعي شخص لثابت  
 بدين على آخر يشهد له  
 به عليه فإن رفعه  
 وشهادته أتم لما على  
 صومه على قبول شهادته  
 ومثل الثاني أن يرفع  
 أربعة رجال شخصا  
 ويشهدوا عليه بالزنا فلا  
 تقبل شهادتهم عند ابن  
 القاسم وفي كون هذا  
 من باب الحرص على  
 القبول نظر وأما الذي  
 يظهر في عدم القبول إما  
 ليكون المدعى لا يكون  
 شاهدا وإما لظهور  
 العداوة بالخاصة (أو)  
 شهود حلف) على صفة  
 شهادته في حق الله تعالى  
 أو غيره قد علم الحلف على  
 الشهادة أو أخوه لا تتمه  
 بالحرص على القبول قال

أن عبد السلام ينبغي أن يعذر العوام لأن العوام يسامون في ذلك وقال ابن فرحون للقاضي تحلف الشاهد بالطلاق وإن اتهمه أو لمقاعدة تحدث لقاس أقضية بقدر ما أحدثوا من الضمور وهومن كلام عمر بن عبد العزيز راسخه ما لا ينس فواء مذهبه مراعاة المصالح العامة ولما كان الحرص على أدائه الشهادة مانعا من قبولها أضاف ذكره بقوله (أورفع) شهادته لما كرم (قبيل الطلب)

فتم قبل أن يستشهد (في محض حق الأدنى) وهو ما اسقاطه كل من وانقصاص (١٥٥) وكان الأولى المصنف أن يقول ولا

انحوس على الاداء  
كرفع الخ لان كلامه  
بوجهه من استشهاده  
الحرس على القبول  
وليس كذلك (وفي محض  
حق الله) وهو ما ليس  
المكلف اسقاطه (فحب  
المبادرة) بالرفع لما تم  
(بالامكان) أي بقدرة  
لا مطلقا بل (الانسان) في  
تحريره أي تحريره  
خلاف مقتضاه (كعق)  
لرقيق والسيد تصرف  
فيه تصرف الملاك من  
استخدام وبيع وصدقة  
ورطه ونحوها (وطلاق)  
لزوجة والزوج بعاشرها  
معاشرة الزوج من  
خلوة بها واستمتاع  
(ووقف) ووضع البد  
تصرف فيه تصرف  
الملاك وينع المستحق  
سقوطهم ولا سيما اذا كان  
الوقف مسجدا أو مدرسة  
أو رباطا (ورضاع) بين  
زوجين (ولا) يستند  
تحرير حق الله (خير)  
الشاهد في الرغ والترك  
(كلانا) وشرب الخمر  
والترك أولى لما فيه من  
الستر المطلوب في غير  
المباحة برفقة وامامه  
فيندب الرغ (بمخلاف)  
الحرص على التحمل  
أي تفعل الشهادة فلا  
تفدح (كلنتني) عن  
لتعهد عليه لتشهد

ومصلح لشهادته ثم يجب على الشاهد أن يعلم صاحب الحق بأنه شاهده وجوبه باعتماد على قوله فقط وكذا ثانيا  
أن عليه هو وغيره (قوله) وهو ما اسقاطه أي وليس المراد بعض حق الأدنى ما لا حق فيه الله كما هو  
المتبادر من قول المصنف محض حق الأدنى انما هي حق الأدنى والله فيه حق وهو امره بانصافه المستحق  
ونفيه عن كونه الباطل فالوجه في المصنف بعض كل أولى (قوله) فحب المبادرة) أي بالرفع لما تم للشهادة  
من غير رفع القسم السابق (قوله) بقدرة) أي فان أن الرغ زائد عن القدرة فيمكن فيه الرغ كان موجبة  
في شهادته (قوله) ان استند بغيره) أي التحريم بسببه أي بسبب حق الله فأن دفع ما يقال في ظاهره ان حق  
الله تارة يكون دائم التحريم وتارة لا يكون دائم التحريم وليس كذلك حق الله في العتق النهائي عن التصرف  
في العتق بالاستخدام والوطء ونحوهما فادام السيد يستند العتق أو يبطا الأمة المستعفة فالحرمة دائمة  
بدوام ذلك التصرف على الشاهد وعلى السيد بسبب ذلك انتهى وكذلك حق الله في الطلاق النهائي عن  
معاشرة المطلقة بمعاشرة الزوج فالحرمة دائمة بدوام معاشرتهم على الشاهد وواضع اليد دائمة بدوام تغييره بسبب  
المعاشرة وفي الوقف حق الله النهائي عن تغييره فالحرمة على الشاهد وواضع اليد دائمة بدوام تغييره بسبب  
النهي عن التغيير وحق الله في الرضاع النهائي عن نكاح المتراضعين فادام النكاح دائما فالحرمة على الشاهد  
والزوج دائمة بسبب ذلك انتهى وأجاب شارحنا بحجاب آخر وحاصله أن قوله ان استند بغيره معناه ان  
استند بغيره بخلاف مقتضاه حق الله في العتق النهائي عن التصرف في العتق باستخدامه ووطئه فحق  
الله يقتضي عدم الاستخدام والوطء بخلافه وهو الاستخدام والوطء سواء تلك الحرمة دائمة على كل من  
الشاهد والسيد فادام ذلك الخلاف وكذا يقال في الباقي (قوله) ووقف) أي على غير معين والحال ان  
التصرف فيه غير الواقع وحاصله ما في المسئلة ان الوقف إما على غير معين أو على معين وفي كل الواقع  
بعدمه المتصرف فيه إما غير الواقع أو الواقع فان كان على غير معين والواقع به عليه غير الواقع يجب  
على الشهود المبادرة بالرفع فقاموا وان كان الواقع بده عليه هو الواقع فلا رفوع ان لا ترفع في رفعهم لانه  
لا يفتي به عليه كما سبق وان كان الوقف على معين فلا رفوع لانه حق الأدنى اذا طلبوا الشهادة كان  
الواقع بده عليه الواقف وغيره (قوله) ولا يستند بغيره) أي لا يستند التحريم بسبب حق  
الله بل كان يقتضي التحريم بغيره الفراع من متعلقه (قوله) خير) المراد له لا يجب الرغ فلا ينافي ان ترك  
الرفع أولى (قوله) كلانا وشرب الخمر) أي حق الله فيهما انتهى عتقا فلا فرق الشخص أو شرب الخمر حصل  
التحرير وانقضى الفراغ منه (قوله) والترك) أولى أي استدوب وقوله لما فيه من الستر المطلوب أي على  
جهة التدب لا على جهة الوجوب ولا كان الترك واجبا وهذا قول لبعضهم وفي المواقيت ان ستر الانسان على  
نفسه وعلى غيره واجب وحينئذ فيكون ترك الرغ واجبا (قوله) فندب الرغ) أي لاجل ان يرتفع عن  
فسقه وكره ما لا وغيره الستر عليه (قوله) كلنتني) أي فتقبل شهادة بناء على جواز زعم الشهادة  
على المقرين غير ان يقول اشهد على بغيره على بشرط أن يستوعب كلامه وهذا هو الذي به العمل كما في المقيد  
والصفة وهو المشهور كافي المواقيت وأطلق المصنف في قبولها من المحدث وهو مقيد كافي التوابع بان لا يكون  
المشهود عليه محمدا أو خاتما ولا فاضلا فتقبل قاله ان مرزوق ٨٠ (قوله) ولان استدخال عطف  
على قوله لان حرص على القول والسنن والتأنيق استدلالا على النسبة لمحو استصنف كذا أي عددته  
حسنا ونسبته الحسن (٤) وقاعل استبعد ضمير يعود على الاشهاد في طلب تحمل الشهادة فاحاصله ان  
تقبل الشاهد الشهادة اذا استبعد العقل أي استغربه أي نفسه بعد الاقتراء كان ذلك مبطلا لا شهادة  
عندنا (قوله) كبدي يستشهد) أي يطلب منه تحمل الشهادة في الحضر لغيره أو لبديوي على  
حضره أو على بدويين أو بعب أو شرا موقوفهما بما يقصد الاشهاد عليه من سائر عقود المعاوضة  
ونحو الوصية والعتق والتدبير فاذا طلب من البديوي تحمل الشهادة بشئ من ذلك في الحاضرة فلا تقبل

على اقراره اذا تحققه (ولان استبعد) الاشهاد (كبدي) يستشهد في الحضر



(الحضري) على حضري دين أو سبع أو ثمانية ويحويها بما يستبعد حضور البدوي فيه دون الحضري (بخلاف ان جمعه) بقرب شئ الحضري أو بقاءه بقول حضري أمر أو كتحضر ضرب فلا يستبعد قبيل وكذا ان أدى أهمل المتهود عليه بالدين في سقره فلا يستبعد شاهد البدوي للحضري على حضري كما أشاره بقوله (أو مره) بالنسبة للمفعول أي من الحضري فإن بالبدوي في سقره وكذا إذا مر بها فحصل أن مدار المنع على الاستبعاد (ولا سائل) لنفسه صدقة غريز كذا لا تقبل شهادة ان شهد (في) مال (كثير) وهو ما لم يجر العادة باستبعاد مضمع ترك غيره وعلة الجمع (١٥٦) الاستبعاد كذا في غيره في قوله بخلاف ان جمعه وأمره وإذا انشده

منه إذا ادعا وقد لا نزل ان شهد الحضري وطلب البدوي لتعمل ذلك الشهادة فيه رتبة لان العقل يستبعد ويستغرب احضار البدوي لتعمل الشهادة دون الحضري وأما لو فصل البدوي الشهادة في الحضري حضرياً وبدوي على حضري أو بدوي بحراية أو قتل أو قذف أو روح أو شبه ذلك فذهب وضرب وأداهما تقبل منه اعدام الاستبعاد في تحملها لان ههنا لا موزل بقصد الاشهاد عليها بل تصادف بخلاف الاموال فإنه بقصد الاشهاد عليها إذا علمت هذا فنقول المصنف كبدي الحضري أي طلب تحمله الشهادة للحضري ولا يقوم للحضري بل وكذا إذا طلب منه تحمله البدوي وقول الشارح على حضري لا مضمع هو له إذا قال الدارعي كون البدوي استشهد في الحاضرة فيما بقصد الاشهاد عليه كما صرح بذلك ان معرفة وأما استبعاد الحضري في البداية على البدوي أي طلب الحضري لتعمل الشهادة على البدوي فقد نقل في التوضيح فيه خلافاً (قوله الحضري) أي سواء كان قروياً أو مصرافاً لداري الحضري ما عاين البدوي (قوله) بخلاف ان جمعه) أي ان سمع البدوي الحضري (قوله فلا يستبعد) أي تحمله للشهادة وقوله قبيل أي ادواها (قوله فلا يستبعد شهادة البدوي) أي تحمله البدوي الشهادة للحضري على الحضري لان هذا التحمل في البداية فلا يستبعد لاحتمال عدم وجود حضري إذا لم يشهد (قوله أي من الحضري) فإن بالبدوي أي عاينته أحد هدا البدوي دين له على الآخر فلا يستبعد ذلك لاحتمال عدم وجود حضري في ذلك المكان يشهد (قوله ولا سائل لنفسه صدقة) أي سواء كانت قليلة أو كثيرة فقوله في كثير متعلق بقوله كما أشاره الشارح لا بسائل ويؤخذ من قوله في كثير ان شهادة السائل انما ترقى الاموال لا في سواها وقيل وروح وقذف ويحويها وهو ذلك (قوله في مال كثير) أي وقيل في التامه من المال كما تقبل في غير الاموال كالحراية والقفل والجرح والقذف ويحويها (قوله وعلة المنع الاستبعاد) وذلك لان المال الكثير انما يقصد بالاشهاد عليه بحسب الشان الاغنياء والمطلوب عنهم للقرارة يستبعد العقل فيكون رتبة لان النقص يعمل على اخذ الرشوة وإذا علمت ان علة المنع الاستبعاد لم تكن الاولى للصنف ان يقولوا سائل في كثير عطفاً على كدوي واعلم ان كلام المصنف غرض فيما اذا استشهد السائل أي طلب منه تحمله الشهادة كأن ما قبله كذلك وإذا قال الشارح فيصير فيه قوله بخلاف ان جمعه أو مره (قوله فيصير فيه قوله بخلاف ان جمعه أو مره) أي فإذا سمع السائل شخصاً من رجال كثير لا حراً أو مره فاشهد أحد هدا السائل بأن عنده لصاحبه ما لا كثيراً فتقبل الشهادة بذلك عند ادائها (قوله بخلاف من يسأل) هذا ينفي عنه ما بعدلانه اذا كان من يسأل الاغنياء تقبل شهادته فإولى من لم يسأل أحد اصلاً له عدوى (قوله أو يسأل الاغنياء) أي الاغنياء أي أو كان يسأل للعمر مطلقاً سواء كانت واجبة أو غير واجبة فتقبل شهادته ولو في المال الكثير ولو طلب منه تحمله الشهادة (قوله حرام) أي من الكائنات (قوله فيصير كلامه) أي قوله أو من يسأل الاغنياء على المحتاج لا المستكر لعدم صحة شهادته لنفسه (قوله بخلاف شهادة على موره البكر) أي بخلاف شهادة بالزنا على موره الحصن الغنم فاتها تقبل لعدم النعمة كما يأتي في الصنف (قوله في شهادته عليه مضمولة) أي في شهادة الوارث على موره بالزنا أو بتقبل المضمولة ولو كان ذلك الشاهد ينفي على ذلك النفي المتهود عليه على العمد حيث كانت الثقة غير واجبة ولا فلا تقبل كجاسية (قوله وهما السائل) أي أخيهما أو عتيق (قوله ويحويها)

بضرب أو قذف فتقبل لعدم الاستبعاد (بخلاف من لم يسأل) بل يعطى من غير سؤال (أو من يسأل) الاغنياء من الناس أو يسأل شخصه من الزنا فلا تقبل شهادته لكن السؤال لا يستكر حرام ولو من الاغنياء الاضياء فيصير كلامه على المحتاج دون المستكر (ولا) تقبل الشهادة (ان يجر) الشاهد بها فاعلم كل أي كشهادته على موره الحصن الغنم (بالزنا) لانها ماله على أنه ربه اذا وجب بخلاف شهادته على موره البكر فتقبل لعدم النعمة (أو قتل العمد) عطف على الزنا بقطع النظر عن قيد الاغنياء أي شهد على موره بتقبل العمد فلا تقبل شهادته لانها على اوله وبعد الشاهد في الاولى كقذف (الا المورث الغنم) فشهادته عليه مضمولة لعدم جواز النفع (أو)

ثم ادته (يعني من بينهم) الشاهد في ولائه) كان يشهد أن له قد اعترف عده فلا ترقى في الورثة من لاحقه في الولاية أي كلينات والوراث لان شهادة تؤدي إلى امرهم ذكر فلو كانوا كاهن كواقتل لان الضرر بطعه فلا يتهمه بشرط أن تكون التهمة حاصلة الا أن بان يكون العمد موثقت حسن ثورته وأما ان كان الشاهد ان قدر جمع اليها ما ما كالشهادة أو بان أخاها أعنت هذا العمد وهما ان بان شهادتهما حازرة والمراد بالولاة المال أي من بينهم في ورثته فلا بد ان يكون ذمالم (أو) شهادة صاحب دين (دين) ويحويها المال ليس حراً خطأ ويحويها (الدينه) أي لمن له عليه دين لانهم على أخذها يحصل لمن المال في دينه

فهذا كلتي قسميه

أما الجواب أيضا بخلاف

شهادته بقوله وقتل

عده ويحتمل ذلك فتصوّر لعدم

الهمة ولو قال عال بدل

بدن كان أشمل مع

الأيضاح كشهادته

بشيء معين كسوء دار

وكشهادته أنه بارئ أو

استحقاق في وقف

وكل ما به مقيد بما إذا

كان المشهود مصرا

والدين حال أو قريب

الحلول (بخلاف شهادة

العتق) على غيره فقفعة

غير واجبة أصالة كاجر

مثلا (فمنع عليه)

قربا إلى أن يصفى التهمة

أصالة فقدرها بأنها متعنة

لأجل القرابة وأما عكس

كلام المصنف وهو شهادة

المنفق عليه بقتل فلا

تصح لانه يثبت على أنه

لم يشهد قطعه عنه النفقة

(و) بخلاف (شهادة كل)

من شاهدني (الآخر)

فتصور (وان بالجلس)

ولو اتحد الشهود عليه

الآن تبسما للمكانة

(و) بخلاف شهادة القافلة

بعضهم البعض في حابة

على من حاربهم فتصور ولا

يلتصق بالعدو والحاصلة

بينهم للضرورة وسواء

شهدوا لصالحهم بحال

أنفس وأغتر ذلك (لا)

تصور شهادة (المواليين)

بعضهم البعض على غيرهم أي أجنبي (الآن أن يكره الشهود منهم

أي كاتلاف سلطه (قوله فهذا) أي شهادة صاحب الدين لمدينه حال كلتي عليه (قوله والدين حال أو قريب  
الحلول) أي فان كان الدين موسرا أو كان مصرا ولم يقرب سائل الدين قبلت (قوله بخلاف المنفق المتفق  
عليه) ابن عرفة الصقلي عن ابن حبيب ان كان المشهود في حال الشاهد حازت شهادته اذ لا تهمته قال  
ابن المتأخر ان كان المشهود من قرابة الشاهد كالاخ ونحوه انفق أن لا يجوز شهادته في حال لانه وان  
كانت نفقته لا تلزمه فانه يلقه بعدم نفقته عليه معروا ان كان المشهود أجنبيا من الشاهد حازت شهادته  
الصقلي هذا المستصان اذ لا فرق بين القريب والأجنبي في رواية ابن حبيب اهـ واعلم ان مسئلة المصنف  
تقد عما اذا لم يكن أنفق ابرجع والا كان داخلا في قوله أو بدن لمدينه وقوله المتفق عليه أي وكذا شهادته  
عليه بمقتل أو زنا وهو محصن فلها انقل نصف التهمة بكون النفقة عليه غير واجبة أصالة (قوله كاجر مثلا)  
أي وأخ ولكن النفقة بالاتزام (قوله قريبا أم لا) أي وسواء كان في عالة أم لا (قوله وأما من نفقته  
واجبة أصالة) أي كزوجته والأولون (قوله لأجل القرابة) الأولى لنا كد القرب فدخل الزوج فتخرج  
نحو الأخر (قوله وان بالجلس) أي هذا اذا شهد كل واحد منهما صاحبه بجلس غير مجلس الآخر بل وان  
شهد كل واحد منهما صاحبه بجلس واحد (قوله ولو اتحد الخ) أي هذا اذا كان الشخص المشهود عليه  
متعدد ابل ولو كان واحدا (قوله بعضهم لبعض) هو بالجرم بدل العاقلة بدل بعض من كل أو بالرفع  
مستدا أي بعضهم يشهد في حابة لبعض (قوله فتصور) أي بشرط أن يكون الشهود عدولا ولا شهادة القافلة  
بعضهم البعض في حابة مشروطة بكون الشهود عدولا ولا قايديه في المدونة وهو ظاهر المصنف أيضا لان  
بما فيه من تقبل شهادة خلافت وأما شهادة القافلة بعضهم لبعض على بعض منهم في العائلات فتقبل  
الموافق من رواية الاخيرين عن مالك وجعل أصابعها حازتها للضرورة بجرم الحرة والعدالة وان لم تكن  
العدالة والحرة بمحققين لكن ذلك في السرو وحده وعليه درج صاحب النصفة اهـ بن (قوله بالمواليين)  
قال طي قد علم المصنف في توضيحه ومختصره في عدم قبول شهادة الموالين أي وسواء شهد بعضهم البعض على  
أجنبي أو على بعض منهم كانت الشهادة بحال أو غيرهم أن المسئلة مفروضة في المدونة في شهادة بعضهم  
بعض بالنسب وعلى ذلك فقرر ابن مرزوق ونص المدونة حال ما في الحصن يخفى فسلم أهله فيشهد بعضهم  
بعض بالنسب فانهم شواربون بأنسابهم كانت العرب حين أسلمت وأما العدد القليل من الكفار فيصطلون  
النيافس بلون فهو لا تقبل شهادة بعضهم البعض الا أن يشهد من سواهم من تجارا وأسابري كانوا عندهم  
في تواربون بذلك قال ابن القاسم والعشرون عدد كثير اهـ فغله الموافق فتقوله وأما العدد القليل الخ فهو مراد  
المصنف بالمواليين أي أفرادهم قومهم بأون من الكفار مترا فحين الى بلاد الاسلام فيسلمون سواء جرى عليهم  
الاسترقاق أم أعنتهم كالأمام لا وقد علمت انه مفروض في المدونة في التوارب بالنسب وعلى ذلك قصرها أبو  
السن وهل تستقر العدالة في العشر أم لا تظهر المدونة عدم اشتراطها وهو الذي استأذنه التونسي والقاضي  
والمازري وهو مبني على ان الشهود اذا كثروا لا يطر الى عدالتهم لحصول العلم بخبرهم ولو وجبت العدالة  
لكفي اثنتا عشرة كلامهم أن العشر من كلهم شهود وهو كذلك انظر بن اذا علمت هذا فاعلم أن كلام  
المصنف قد قرر بتقرير بن فقرر ابن مرزوق بمسئلة المدونة فتعال لا يجوز شهادة الموالين بعضهم البعض  
بالنسب لتواربون الآن بذكر الشهود منهم كعشرين فان كثرت الشهود حازت شهادة بعضهم البعض بالنسب  
والمراد بالمواليين القوم من الكفار بأون بلاد الاسلام فيسلمون وقرر غيرهم من الشرايع بمسئلة أخرى غير  
مسئلة المدونة وتبعهم الشرايع على ذلك وحاصله لا يجوز شهادة الموالين بعضهم البعض على أجنبي من غيرهم  
لأعمال ولا ينفذ ولا ينفذ الا أن يكره الشهود منهم كعشرين يشهدون على ذلك الأجنبي فان كان الشهود  
منهم ككذلك حازت شهادتهم على ذلك الأجنبي وفسروا بالمواليين بالقوم الذين يرسلهم السلطان ليدفعوا أو  
لمراسمة قرية أو قطر والقوم الكفار الذين بأون من بلادهم مترا فحين لبلد الاسلام فيسلمون وأما لو شهد

بعضهم البعض على غيرهم أي أجنبي (الآن أن يكره الشهود منهم

(كثيرين) منهم شهدوا على أجنبي حيث كانوا قد عادوا إلى بلادهم بعد أن شهدوا على بعض منهم فيكي شاهدان والمراد الجاهلون بوقوع من الشك فيهم، السلطان وأخته لم تدنوا من أسرة قريه وشيوخها وعلى المتبججيه اللذنه ولعل هذه اعتبار القرون الأولى وأما المشاهدين إلا أنهم خاضعون لسلطانهم وسنة التعصب على أمه خالدة قاضيه قلوبهم فأنشأ عيودهم فأتى بقيل شهادتهم شرعاً ولكنهم عضوها طعناً (ولا يجوز شهادة من شهد له أي لنفسه (بكثير) في نفسه أي أنه أن نفسه (و) شهد (لغيره) عليل أو أكثر (وصية) أي فيهم إلا فلا نصرة ولا نفوذ (١٥٨) كان يقول أشهد أنه أوصى لي شخص ديناراً وأرباً الفرض عليل ذلك أو أقل أو أكثر (والمراد

تقبل ولا يفرض مطلقاً (ولا) تقبل النجاة من شاهد (الدفع) جاعن نفسه ضرراً (كشهادة بعض) الذي  
العاقلة ينسحق شهود القتل خطأ إلا أن يكون الشاهد الفاسق تقبل إلا أنه شيء من الله أخذ من قوله أن دفع وقيل لا يصح مطلقاً  
(أو) شهادة (المدان الصوريه) أعرب الذين عال وأغريه كقصاص إثمهم دفع ضرر الطالب بمعنى نفسه وأذا الوقت عمره عند حاكم  
حارث لسطوط طالعه حشده كاتعوض من ملي مولو حل الدين

(ولا شهادة) مفت على مستفتيه ان كان الاستفتاء (مجانبي) الحالف (فيه) أي قبل فيه أنه الحالف كالوفاق بالطلاق كالمزنا  
ثم كلمه بعد شهر مثلا وادعى أنه ذلك عند الحلف فافتاء المفتي بعدم لزوم الطلاق لثبته فرفض الزوج حق وجه القاضي ليلزمه الطلاق فإذا  
طلبت المفتي يشهد لها عند القاضي بما سمعه من الطلاق من زوجها المجزئه أن (١٥٩) يشهد بما سمع لانه حيث افتاء بعدم

الذي لا قبل بشهادته لرب الدين من كان متضرر بأخذ الدين منه وثبت ذلك عند الحاكم (قوله) ولافتت أي  
ولا حاضر عنده أيضا كما في ثبوت (قوله) يلزمه الطلاق أي لا تكون وقوعه عليه كما افتاء المفتي (قوله) لم يجز  
له أن يشهد بما سمع أي أنه ممن استثنى من وقوعه وشهد لم يتفعه شهادته (قوله) خلا فما يقتضيه ظاهره  
أي لا يلزم ظاهر الحال يقتضي وقوع الطلاق والمراد بالحال المين والحاصل ان ظاهر المين التي يحكم القاضي  
بمقتضاه الوقوع من حيث أنه لا ينوي والذي يعلم المفتي من باطن المين عدم الوقوع من حيث أنه ينوي قلما  
علم المفتي من باطن المين خلاف ما يقتضيه ظاهره لم يجز شهادته بما سمعه فان شهد لم تنفع شهادته (قوله)  
بل سمعه بهلف بالطلاق أنه لا يكذب وما سألته كلفه (قوله) وأقرعته بذلك أي وأبقي أو عوجب حد  
منه أنكرا ما أقرعه وقوله أو كان الخ أي وأبقيته ولكن كان ما استفتاه فيه مما لا ينوي الخ قوله كرامة  
ثم سأل أي إذا حلف بالطلاق أنه لا يكذب يدافككم وقال المفتي أدبت الطلاق من زوجتي فإذ لا التي ماتت  
(قوله) من كونه محض حق الله واستدعيه فخرجه أي فليدبر وجوبه بالرفع بقدر الإسكان وقوله وأولأى وأولا  
يستدام فخرجه فخرج ان شاء وان شاء ترك وقوله ومحض حق آدمي أي فخرج بعد الطلب اه (فرع) وإذا  
أصلع انسان بين شخصين لا يجوز أن يشهد على ما يصلح ولا بما وقع به لأنما تشبه الشهادة على فعل نفسه  
(قوله) وقال أتابعه (مفهومه) أنه لو ثبت أنه باعه كالمشترى بشفقة المشهوده هذا الشيء المعين ثبت  
بالبينة ان الشاهد باعه للمشهوده فلا يضر ذلك الثبوت في الشهادة والاستحقاق وذلك لاحتمال كذب  
البينة الشاهدة ما به لا قالوا لا يرقى كما استظهره الشيخ كرم الدين واستدعيه شخبنا واستظهره الشيخ  
أحمد خلاه وأنه أخرى من الإقرار بهذا الحكم (قوله) لأنه ما على رجوع المشتري عليه بالثمن أي الذي  
دفعه المشتري للبائع (قوله) فلو قال الشاهد وأما بهتة أو تصدقت به عليه قلت الخ أصل هذا الكلام لم يجز  
عن بعض شيوخه وقد نوه على تعطيل عدم القبول بدفع تهمة الرجوع عليه بالثمن ان لم يشهد وهو غير مسلم  
فان المسئلة أصلها ان لا يزبد والنقل عنه يدل على أنه العلة في بطلان تلك الشهادة كونها شهادة على فعل  
النفس من الخلق ولا تشك أنه إذا قال وأتابعه أو وهبته له فليشهد على تملكه ما به وهب له نفسه والشهادة  
على فعل النفس لا تصح وحيثما فلا فرق بين بعهته له وهبته له كما في ابن مروزق وغيره انظر بن وإذا علمت  
ان العلة في بطلان الشهادة في هذه المسئلة كونها شهادة على فعل النفس فلم يسقط ما أترض به بعضهم  
على المصنفين أن ذكر هذه المسئلة لا يخالفون شيء لانه ان كان المانع فيها الحرس على القبول كان الاول  
ذكره عاقبة فيما مر وان كان دفع الشرع عن نفسه فكان الاول تقديمه عنده وجهه من أمثله فتأمل  
(قوله) ولا ان حدث أي ولا ان ثبت حدوث فسق بعد الاداء وقبل الحكم سواء كثر الثبوت قبل الحكم  
أو بعده وأما لو ثبت حدوثه فلا يضر (قوله) لأنه لا حدونه على أنه كان كافيا فيه أي ولهاذا لا يقدح فيهم  
المصنف القسقي الذي يستتر بين الناس كسر بجرور لا يحوطل وقذف وأطلق بعضهم والحاصل ان  
الفسق الحادث في الشاهد بعد الاداء ان كان مما يستتر عن الناس كزنا وشرب خمر زبده الشهادة اتفاقا لأنه  
يدل على كون ذلك الفسق فيه وان كان متلفسا وقت اداء الشهادة وأما القتل والفسق ونحوهما مما  
لا يكون كذلك فاختلف فيه فتعال ان القسام بطل به الشهادة كالاول وقال ابن الماجشون لا يبطل  
واختاره غير واحد من الشيوخ لفظ ان الحالج ولو حدث فسق بعد الاداء بطلت حلقا وقيل لا ينص  
الجراح والقتل اه بن وعلى كلام ابن القاسم لو شهد عدلان بطلاق امرأته ونحو ان ينادي بطوها بعد  
الطلاق كانت شهادتهما باطلة لان قوله ما ذاك فذف وقس على خلاف ما قلنا ان يكونه قدفا  
وعدمه نظرا إلى أنه لما بطلت شهادتهما بالطلاق لم يكن المرحى به تأفك نذر (قوله) بخلاف الخ الماذكر ان

الحكم فلا تقبل إلا لأنه لا حد وثم على أنه كان كافيا فيه قبل الاداء فان حدث بعد الحكم مضي ولا ينقض بخلافه لو ثبت بعد الحكم أنه  
شرب خمر أو بعد الاداء وقبل الحكم فينقض كما إذا طهر أنه قضى بفاسقين (بخلاف تهمة بجر) بعد الاداء وقبل الحكم فلا تنقض

كشاهدته بطلاق امرأته ثم زوجها أو شهد بها على أن تزوجها قبل الحكم (د) بخلاف تهمة (دفع) كشاهدته بنفس رجل ثم شهد الرجل على آخره فقل نفسا خطأ والشاهد بالنفس من عاقلة القاتل فان ذلك لا يسلط بكشاهدته بالنفس (وعداوة) نظاره أو عطف على برأى وتهمة عداوة وهو غير صحيح لانه يناقض ما قدمه من ان تهمة العداوة بمطالبة الشاهد في قوله كقوله بعدها انتهت وتنتهي بالبحان محصاها فوجب عطفه على تهمة قتلها بخلاف عداوة وتهمة جود دفع كان أصوب أي ان حدوث العداوة بعد الادا وقبل الحكم لا يضر حيث يتحقق حدوثها (ولا) ان شهد (١٦٠) (طالع على مثله) حيث تلن بينهما عداوة وتنبؤ به من تحاسد وتباغض كالمقتنع لبعض

المعاصرين والواقبت لان شهادة ذوى الفضل على بعضهم مقبولة وكان المصنف دفع بذلك ما يترجم من قبولها مطلقا (ولا) شهادة الشاهد (ان اخذ) شيئا (من) العمال المضروب على أيديهم أي المجهور عليهم في صرف الاموال في وجودها كاللذين أو الا فان السلطان أو قائمه لم يجعل لهم صرف الاموال التي يجبرونها من الزارعين في مصارفها الشرعية وانما هم مجبرون على بيعون لبست مال المسلمين على المزارعين من الفروج ولكنهم يظنون الناس غلبا كثيرا كاهو مشاهدا بأيديهم من الاموال الغلبي أموال الناس فلا يستنهم مسقط للشهادة أو اكل عندهم) ألا متكررا لانهما زري يوحط قدره ويخط صرواته وكذا يفيد الاخذ بالتكرار وعمل التقسيد اذ لم يعلم ان المال المأخوذ

هو المنفعة ودفع المضرة بقدر في الشهادة كرا أن تظهر التهمة على ما ذكر بعد الادا وقبل الحكم لا يقدح فيها لخفة التهمة في ذلك (قوله) كشاهدته بطلاق امرأته ثم زوجها) أي والحال انه لم يثبت أنه خطبها قبل زواج الشهود عليه بطلاقها والارث (قوله) أو شهد بها يحق الخ) أي فذلك الشاهد بهم على أنه شهد بها لاجل أن تزوجها وقد ظهرت تلك التهمة بعد الادا وقبل الحكم (قوله) كشاهدته بنفس رجل) أي شهد ذلك الرجل بدنه مثلا وقوله ثم شهد الرجل أي قبل الحكم بنفسه في الشهادة الاولى وذلك كما لو شهد زيد بنفس عمر والشاهد بن ثم عراه شهد قبل الحكم بنفسه على بكره ان قتل خالد اخطا وزد الشاهد بنفس عمر من عاقلة بكره فشهدت زيد بنفس عمر وصحة ولا يضر تهمة زيد في شهادته بأنه قد دفع الضرر عن نفسه لكونه من عاقلة بكر والحاصل أن زيدا يثبت على أنه اعانته بنفس عمر لاجل دفع الضرر عن نفسه وقد ظهرت تلك التهمة بعد الادا وقبل الحكم (قوله) بخلاف عداوة) أي حدوثها بعد الادا (قوله) حيث يتحقق حدوثها) أي أو ما لو احتل تقدمها على الادا فانها تضر كافر في قوله كقوله أنتهت وتنتهي بالبحان محصاها فامر عداوة يتحقق سبقها على اداء الشهادة أو محتمل وما هنا دأته بمقتضا (قوله) لا عال على مثله) أي لا تقل شهادة عالم مثله وهذا كرا من رشد وعزما لان المباحسون وجهه ان عرفه على من ثبت الضماد والعداوة بينهم أو قل ذلك كافر به للشارح تبعا لعقب ويحتج به الشيخ ميزان بان من ثبت بينهم ذلك تطل شهادتهم مطلقا حتى في غيرهم فلا خصوصية لهم بذلك حتى ينص عليهم وأجاب صاحب ميزان عن بحث مبارقة قوله وكان المصنف نص على ذلك فاعلمنا بتوهمين قبول شهادتهم مطلقا فانما أنهم كغيرهم (قوله) كاللذين) أي وكالعمال الذي يرسله الملتزم لحاجة الخراج والاموال من التزامه ويجعل له في تطريه ذلك ما كاه وشهره وشأن المال فلا يجوز الا كل مع ذلك العامل وزد الشهادة بالا كل مع ذلك العامل وأخذ شيء منه اذ دفعه له مما يجبه من الفروج لانه متعدل لان صاحب الالتزام اعانته في أكله فقط وهذا اذ لم يجعله قدر معلوما لا كله كل يوم والايضا لا كل معه ولكن تربيته الشهادة لاختلاف البراءة كقول الشارح كذا اقرضنا (قوله) والعمال الذين جعل لهم الخ) وذلك كالباشاوات الامراء الذين يولون من طرف السلطان على الحكمين الناس في البلاد وصرف الاموال في جهاتها وقسم ابن رشد ما يبد الامراء الذين جعل لهم صرف الاموال في وجودها من الاموال التي ثلاثة أقسام أحدها أن يكون دخلا لكن لا يبدلون في قسمه فهذا الاكثر على جواز قوله منهم وقبل بكرة الثاني أن يكون مختلطا فهذا الاكثر على كراهته وقبل يجوز قبوله الثالث أن يكون كله راءا وهذا أقل يحرم أخذه منهم وقبل بكرة وقبل يجوز قال ابن رشد وان كان الغالب عليه الحرام فلا حكم الحرام وان كان الغالب عليه الحلال فلا حكم الحلال وفيه كراهة ضعيفة اهـ بن (قوله) ولان تعصب) في المبدأ ان العصبه أن تغض شخصا لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا أي أن تغض الشاهد المشهود عليه لكونه من بني فلان الخ قال ابن مرقزق والاولى ان عمل ذلك شهادة الاخ لانه يحرم شاهد شهود عليه يقي أو قدف أو يتعدل شاهد شهوده ومن ذلك ما تقدم من شهود بعض العاقلة بنفس شهود العقل فان العصبه فيه ظاهرة وكذا شهادة العدو على عدوه اهـ (قوله) كراشوق) أي كالاتيل شهادة الشاهد ان اخذ الرشوة واقتن خصما (قوله) لا باطل حق أو تنفيذ باطل) لا مفهوم له بل

أولما كرا منه مفسوبا ولا كان مسقطا ولم يكرر (بخلاف الخلفاء) والعمال الذين جعل لهم صرف الاموال أخذ في وجوبها الشرعية فلا يضر الاخذ بينهم والا كل عندهم (ولا) نصح الشهادة (ان تعصب) أي اتهم على التعصب بكشفه لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا (كراشوق) أي أخذ مال لا باطل حق أو تنفيذ باطل وهي مثلة اراه اخذ من الرشاه وهو الحبل الذي يتوصل به إلى قتل المذنبات يتوصل بها إلى مطلوبه

(ولتقين خصم) أي لتقين الخصم حجة يستعين بها على خصمه بغير حق وأما الألبان الحق فلا يكون قادرا بل قد يكون واجبا والمراد أن من شأنه أخذ الرشوة والتلقين لتقبل شهادته ولولغير ما خوذ منه أو لم يقن هذا المشهود إلا أن وأما القاضي فقال إن فرعون لا بأس بتلقينه أحدًا صميم بحجة شرعية بغير عنها (ولغيره) أي أن الصبي يوم التبرؤ وهو أول يوم من السنة القطعية ما عمن قبول الشهادة وهو من فعل الجاحل والمصلح لا يقع في بعض البلاد من رعايا الناس (ومطل) (١٦١) من مدعي غنى أي تأخيره دفع

عالمه عند الطلب بلا عذر شرعي وفي الحديث مطل التقى ظلم وتزك الطلب استحقاء أو خوف أذنه في حكم الطلب أي أن المطل من موانع الشهادة وحلف يطلق (وعق) أي أن من شأنه الحلف بذلك مقبل شهادته لأنه من معنى القساق كافي الحديث (و) تبطل الشهادة (عجس) مجلس القاضي ثلاثا أي ثلاثة أيام متوالية لغير حاجة وأولى ثلاث مرات في يوم بلا عذر وظاهر هذا أنه إذا غفل الأيام الثلاثة ولو يوم تسقط الشهادة وتجارة الأرض حرب لأنه لا بأس بالوقوع في الربا وقبول ما لا يحل وذلك بما يسقط الرواء ووجوب عدم المسالة بالدية (وسكني) دار مفصولة وكذا ذلك انتفاع عماله غسبه (أو) سكني والد (مع) وله (شرب) أي مكث شرب الخمر لأن سكوته على ذلك مع قدرته على منعه وأزالته

أخذ الرشوة حرام ووجوبه مطلقا ولو كان لتقيني حتى أو باطل ما بل وأما التفصيل في دفعه فالمطل كان الدفع لأجل تحقيق حق أو باطل ما بل جاز أن كان لتقيني ما بل أو باطل ما بل حرم اه بن (قوله) وتقين خصم قال الشيخ المسناوي من هذا ما يفعله المقترون اليوم لأن الافتاء ما كان في الصدر الأول لأحد أمرين إذا توقف القاضي في الحكم أو جعل الحكم إلا به غنى أن حكمه لم يصادف بحجة فلا يؤن بالحكم مكتوب من المقتي وأما الآن فلا ترى الناس شرعون في الخصام إلا بعد الاستفتاء على النظر هل الحق له أو عليه فيقبل على إبطاء وترى المقتي الواحد يكتب لكل واحد من الخصمين نقض ما كتب فلا خوف فلاة واحدة نسأل الله العفو اه بن (قوله) بغير حق أي أو ما لتقين الخصم حجة يستعين بها حقه فلا يكون قادرا على شهادته (قوله) أي أن المطل أي الذي هو تأخير الدفع عند استحقاق الحق وقد تدر عليه مع الطلب حقيقة أو حكا وقوله من موانع الشهادة أي إذا تكرر رسمه من الشخص كما يفيد كلام ابن رشد (قوله) (وعق) أو الواو عني أو (قوله) أي أن من شأنه الحلف بذلك (الح) أشار بذلك إلى أن عمل كونه الحلف بمعاذ كرهنا في الشهادة إذا تكرر ذلك منه (قوله) لأنه من معنى القساق أي والقساق لا تقبل شهادته (قوله) كافي الحديث وهو الطلاق والعنان من أيمان القساق وهذا التبريد كرميا بن حبيب في الواصفة ولا يعرف في كتب الحديث المشهورة (قوله) وعجس مجلس القاضي ثلاثا ابن فرعون لأنه يتوجه بذلك على الناس ويحفظهم ما كلة وينبغي فقاضي منعه من ذلك (قوله) أي ثلاثة أيام متوالية هذا ما يفيد ح (قوله) وأولى ثلاث مرات في يوم هذا ما جعل عليه فت كلام المصنف لكن قصره على يومه من أن يجي محله ثلاثة أيام متوالية لغير حاجة من أنه قد ح كافي فيد ح (قوله) بلا عذر أي وأما إنباه فله ثلاث مرات في يومه أو حاجة فلا يكون قادرا (قوله) الأرض حرب أي وليلاد الهج من السودان الذين تسقط فهم الشعائر الإسلامية واحتراز التجارة من دخول أرضهم فقد أمس عندهم أو أدخلته الرحبة فلا يقدح ذلك في الشهادة (قوله) أي مكث شرب الخمر بول الكثرة تعتبر بالعرف أو تفسر بما سهره ادامة الشطرنج وهو مرات في السنة تردد في ذلك بعضهم وتعليق فيدان غير الويل منه كذا في عقب وفي السكا في ابن عبد البر من جلس مجلسا واحدا مع أهل الخمر في مجالسهم طاعة غيره فسطر سقطت شهادته وإن لم يشربها اه وهذا يقتضي أن صفة شرب في المصنف النسب لا كثرة تأمل (قوله) ووطء من لاوطا على رده شهادته ووجوب الأدب عليه إذا علم سوءة ذلك والافلا اه عقب (قوله) والتفاته في الصلاة أي حيث كثر منه ذلك لغير حاجة وعلم أن ذلك ينهي عنه والافلا (قوله) ولو تفلا كذا في نقل ابن يونس وغيره عن ابن كنانة واستحسنه ابن عرفة في النقل إذ اعلمت أماته في الفرض اه بن (قوله) بأنه لم يكثر بها أي يستخف بتدورها وذلك محل البراءة (قوله) وبقائه حارة مثلا أي أو خشيأ أو صا أو غير ذلك وقوله من المصنف مثلا أو من حبس غير مصدق والمراد باقتراض الحجارة تسلفها وورسلها وسواء كان المصدا عمرا أو زارا بني ثلاث الانقراض التي اقتضتها حسبا كسدا أو غير حبس كدار (قوله) أي التساهل فيما ذكر أي التساهل في فعل الموضوع والغسل والتساهل في إخراج الزكاة بأن يؤخر إخراجها عن وقت الوجوب أو يخرج بعض ما يجب عليه دون بعض وهذا فعلا لا يأخذها ساع بأن تكون لاسا لها كالنقد وكالفرق في زمانها عصر أولها وساع أو يخرج كافي الماشية (تيسيه) \* الاغلب الذي لا عثرة في الختان لا يجوز شهادته

(٣١ - دسوقي رابع) دليل عدم مرواه (و) تبطل (وطء من لاوطا) لما ع شرعي كخض وحام أو عادي كغير مبطقة (و) التفاته في الصلاة ولونفلا لاه يؤذن بأنه لم يكثر بها أو لم تأخرها عن وقتها لا اختار بلا عذر شرعي (و) باقتراضه تجارة مثلا (من) بحارة (المسجد) مثلا يني أو ربهما أدار مسلا مع علمه بمرقة ذلك (و) عدم احكام أي تفتان (الوضوء والغسل) والزكاة (لزمته) أي التساهل فيما ذكر ولا مفره لعل كرم التساهل في غيرها كالتيهم والصيام

والج كذا (وبيع زردونجور) ومن مارونجوها من جميع آلات الملاهي مسقط الشهادة (واستخلاف أسبه) أو أمه في دن عليه  
 أكثر أو مدحهما بالفعل (و) إذا شهد الشاهد عند القاضي وأعذر المشهود عليه في ذلك الشاهد (دخ) أي قبل المدح (في) الشاهد  
 (المتوسط) في العداوة أو حرمين (١٦٣) دونه (بكل) أي بكل فاحس من غير حرم أو قرابة أو عداوة أو غير ذلك (و) قدس

لا خلال ذلك بالمرأة (قوله والجميع) أي فإذا كان كثير المال فوالجميع والجميع وطول زمان تركه لا كان  
 ذلك حصة في شهادته كما قال مصنفون في العتمة قال ابن رشد عتقه في البيان وهذا لأن الجميع من دعاتهم  
 الاسلام الجس وانما اشتراطوا طول زمان الترتل مع القدرة لا اختلاف أهل العلم في وجوبه بل في القروا  
 التراضي فلا يكون تأخير كبيره اذا أخره تأخيرا كثيرا فليطلب على الظن نصف قواده (قوله واستخلاف  
 أسه) أي ولو كانت العين متقبلة على المعتد وهذا محمول على ما بعد الوقوع والأفوه لا يمكن إبداء من تحلفه  
 على المشهور الا اذا تعلقت بهما حق التصريح فليطلب الالب اذا أدى في السنة هاربة من من جهازه كذا  
 مر (قوله من غير حرم) أي يسقط وان تكلم ما على بالمرأة وقوله أو غير ذلك أي كبر المنفعة ودفع الضرر  
 والعصبة (قوله بعداوة) أي دنوية بين الشاهد والمشهد عليه وقوله وقرابة أي بين الشاهد والمشهد عليه  
 ولزاد المصنف وشبههما كان أحسن وزاده ابن شاس وغيره والمراد بشبههما ماعد الفسق اذ هو مختلف  
 فيه فقط ونص ابن عرفة فيهم الجرح في متوسط العدالة مطلقا وفي المبرز المعروف بالصلاح والفضل  
 غير حرم العداوة أو القرابة والجرح وشبه ذلك هو في قبوله ما لا يسفاه أي الفسق فولا مصنفون وأسع في العتمة  
 والواضحة وعلى قبوله بغير حرمه في حال من يقبل منه بغير حرمه أربعة أقوال مصنفون لا يقبل إلا من مبرق  
 العدالة وظاهره كان التصريح بالفسق أو بغيره وقال ابن المصنفون بغير حرمه من هو مثله بالفسق لا من هو  
 دنوية أو ما يتجر به بغير الفسق فيقبل حتى ممن هو دنوية وقال ابن عبد الحكم لا يقبل التصريح بين العدالة  
 الا من هو عرف العدالة أو أعدائهم وأما ما يحتاج في إثبات عدلته لا كشف عنه فلا يقبل بغير حرمه لاهل  
 العدالة البيت وظاهره كان التصريح بالفسق أو بغيره وقال مطرف بغير حرم المبرز من هو مثله دونه كان  
 التصريح بالفسق أو بغيره وهذا أحسن عند القاضي لأن الجرح عما تكتم اه اذا علمت هذا علمت أن قول  
 المصنف وبيع ح في المبرز بعداوة أو قرابة إشارة لقول أصبح وان الأولى أن يؤخروه وان دونه بعد قوله  
 كغيره فيقول كغيره ما وان دونه على المختار وتعلم ان الذي اختاره القاضي قول مطرف لا قول مصنفون  
 خلافا لما ارجح والحاصل أن مطرفا يقول المبرز بغير حرمه من هو مثله أو دونه ولو بالفسق واختاره القاضي  
 وأما مصنفون فهو وان قال المبرز بغير حرمه بالفسق لكن يقول لا بغير حرمه الا مبرق في العدالة مثله قال ابن  
 رشد ومحل الخلاف المذكور اذا انصرا على الجرحه وأما لو قالوا هو غير عدل ولا جائز الشهادة فلا يقبل ذلك  
 الا من المبرز بين في العدالة العارفين وجوه التعديل والتصريح اتفاقا نظرن (قوله وان ثبت المدح الخ)  
 أي هذا اذا حصل المدح فيه من مثله أو ممن هو أهلي منه بل وان حصل المدح فيه من دونه قاله بعض من  
 أي وان كان القادح في المبرز ودون ذلك المبرز في العدالة (قوله فبين قدس بذلك) أي بعداوة أو القرابة  
 (قوله بغير القرابة والعداوة) أي بان قدس فيه بالفسق وأراد أن يشته وقوله فلا يسمع قدحه أي كما قال  
 أصبح في الواضحة المبرز لا بغير حرم الفسق (قوله وزال العداوة الخ) حاصله أن الشاهد اذا شهد بشئ  
 شربت شهادته بعداوة أو فسق ثم زالتا منه وشهد بشئ آخر فاقبل شهادته اذا علم زوالها منه وبطل ذلك  
 بالقرائن التي يغلب على الظن زوالها منها (قوله يحق غير الأولى) أي أو ما لو أراد الشهادة بالاول فلا تقبل منه  
 بحال لانها قد قدرت أو لا مانع فلا تقبل بعد زوال المانع فيمارد فيه لقوله فيما مر ولان سوس على ازالة  
 نقص (قوله فليس فيه تهمة الخ) أي فليس في رجوعهما محلل لهما تهمة الخ زوال فليس في الشهادة بعد  
 رجوعهما محلل لهما تهمة الخ حرم الخ كان أولى وانما لم يكن في الشهادة المدة كدورة تهمة الخ حرم على ازالة  
 النقص لان الخ حرم على ازالة النقص انما يكون بأداء الشهادة بعد زوال المانع فيمارد فيه قبل ازالة

(في) الشاهد (المبرز)  
 في العدالة (بعداوة)  
 وقرابة فقط والواو  
 بمعنى أو (وان) ثبت  
 المدح (بدونه) أي بشاهد  
 دون المبرز في العدالة  
 اذ لا يشترط فيه قدس  
 بذلك في المبرز ان يكون  
 مبرزا مثله أو ما لو قدس  
 بغير القرابة والعداوة  
 فلا يسمع قدسه اذا  
 أراد أن يشته بالبيئة  
 وقال القاضي هو كالتوسط  
 يقدح فيه بكل فاح  
 واليه أشار بقوله  
 (كغيره) أي كباقي مدح  
 في المبرز غيرها (على)  
 المختار من الخلاف  
 وهو قول مصنفون ورجح  
 لان الجرح مما يكتمه  
 الانسان في نفسه  
 فلا يكاد يطلع عليه  
 البعض الا فساد  
 فمن علم بشئ كان شهادة  
 عنده يؤذيها كسائر  
 الشهادات (وزوال)  
 العداوة والفسق من  
 شاهد ردت شهادته  
 بأحدهما أو أراد الشهادة  
 تابيا حتى غير الاول  
 يعرف (عما) أي بقرائن  
 (يغلب على الظن)  
 زوالها منها حتى العداوة

يرجع ومهما كانا عليه من التهمة فليس فيه تهمة الخ حرم على ازالة نقص فيمارد فيه من العداوة وثق الفسق  
 بالثبوت المستتر واتصافه بصفة أهل الخير والصلاح على ما تقتضيه غلبة الظن (بلاحد) أي من مخصوص كسنة أشهر أو سنة كاتيل بكل  
 (ومن) أي والشخص الذي (امتعت) لشهادته (له) القو قرابة مؤكدة كالأب

(لم يرك) ممنوع الشهادة (شاهد) أي شاهد من منعته الشهادة يعني أن من منعته شهادته لا يكمل بجزء أن ترك من شهادته يحق لأنك تحرمه بذلك نفعاً (لم يجرح شاهد عليه) يعني لأنه يدفع عنه ذلك ضرراً وقوله ويجرح عطف على ترك (ومن) أي والشخص الذي (المنع) شهادته (عليه) لعداوة بينكما (فالعكس) أي لا يجوز لك تجرح من شهادته ولا تركه من شهادته لما فيه من جلب الضرر لعدوك في الحالتين ويحتمل أن يراد بالعكس عكس الحكم السابق أي تركي (١٦٣) شاهد ويجرح شاهد عليه ثم استثنى عما أفاده كلامه السابق من أنه لا تقبل شهادته من اتقى منه شرط الشهادة أو قام به ما تعاقبه (الا

لأجله وأما إذا ما بعد زوال المانع في غير ما ذكره فيه فليس فيه التهمة المذكورة (قوله لم يرك ممنوع الخ) أشار الشارح إلى أن شرط الفعل ما دعى من (قوله تجرحه بذلك) أي يتركك لشاهد (قوله أي لا يجوز لك تجرح من شهادته) هذا التفسير بناء على أن المراد بالعكس العكس في التصور (قوله أي تركي الخ) أي يجوز أن يركي شاهد وهو يجوز أن يجرح شاهد عليه (قوله ثم استثنى الخ) أشار هذا إلى أن قول المصنف لا الصبان مستثنى من معنى الكلام السابق فكأنه قبل لا بد في الشهادة من وجود الشروط وانتفاء ما أوانع الشهادة الصبان فإنه لا يشترط فيها جميع ذلك ويحتمل أنه استثنى من مفهوم ما تقدم أي أن اتقت الشروط وما على الأول فلا أن الموضع يؤخذ عما أي مطلق شهادة ويحتمل أن يكون مستثنى من المنطوق أي منطوق قوله العدل حرم مسلم بالغ بلا فسق وهر الخ وعلى هذا فيكون الاستثناء منقطعاً ثم اهـ على الانقطاع فالنصب مستثنى عن لغة الحازمين وأما على الاتصال فالمستثنى من مضمونه كورفان قدر عرفوا بازارع المستثنى أيضاً جاز نصبه على الاستثناء أي لا يجوز شهادة فاقداً الشروط إلا الصبان وأن قدر عجزوا بجزء المستثنى أيضاً ونصبه على الاستثناء (قوله في شخص خاص) أي وهو القتل والجرح (قوله لا نسافر في كمرس) سقوط شهادته في كمرس ظاهر الجلاب أنه المذهب كمال ابن عرفة ومحمد بن الحجاب وجعله في التوضيح هو المشهور وقال فيه والفرق للشهور أن شهادة الصبان على خلاف الأصل فلا يجوز أن يمس عليها (قوله وأشار الخ) في هذا الدخول إشارة إلى أن قول المصنف في جرح أو قتل متعلق بالمرتين الصبان والسداد الأول على جهة التأييد أي لا الصبان فتعوز شهادتهم في قتل أو جرح فقط فلا تصح شهادتهم في الأموال والثاني على جهة التقييد أي لا شهادة الأضياف في حال اجتماعهم في كمرس فلا يجوز قتل أو جرح ومقتضاه تصح شهادة الأضياف في حال اجتماعهم في مال ولو كان اجتماعهم في كمرس والمصرح به أنه لا تقبل شهادته في شخص في حال اجتماعهم لان اجتماعهم غير مشروع (قوله أو قتل) ابن عرفة الباقي إذا جوزت شهادة الصبان في القتل فقال غير واحد من أصحاب مالك لا تقبل فيه حتى يشهد العدول على روية الدين مقتولاً فهو شاهد وأن ابن فلان قتل ابن فلان وربما في المصر تقبل الشهادة (قوله وأصل القسامة في أقصاص الخ) فيه التمسائي لصف المصلحة في الخطأ من يرتب والحاصل أن ما ذكره من عدم القسامة مع شهادة الصبان وإنه لا لزوم لها هو الدية في العمد والخطأ سلم وأما التعليل بقوله إذا أقصاص عليهم والقسامة أختلكت في أقصاص فمنه تكرر (قوله ادفع وهرم الخ) الأولى رداعى من قال بالحلفان بالصبان (قوله غير مشروع) أي وحاشية فهو خارج في عدالتهم واغترق في لا يظهر لرجال كثر لولا الضرورة (قوله فلو لم تقبل منهم) أي بعضهم على بعض (قوله حبش) أي حين اجتماعهم (قوله لا أدى عدم القبول إلى هدر ما بهم) أي فذاً أجاز مالك وجما من الأصحاب منهم على ومعاوية (قوله والشاهد الخ) ذكر المصنف هذه الأوصاف وهي الحربة والإسلام والتميز والذكور للشاهد يدل على أنها لا تشترط في المشهود بقتله أو جرحه ولا في المشهود عليه منهم ولا لم يكن لتقصص الشاهد بذلك فائدة نعم يؤخذ من كلام الشارح فيما يأتي اعتبار الحربة في المشهود بقتله أو جرحه والا كان ما لا يشهد الصبان غير مقبولة في المال (قوله وتضمن ذلك) أي اشتراط حربه الصبي اشتراط إسلامه وذلك لأن عدم قبول شهادة أجدد آثاره لزمه الذي هو أثر الكفر والكافر المتخصص بالكفر أو في عدم القبول والصراع ونحوهما عما وصلهم على حل السلاح والكر والفر فلو لم تقبل منهم حبشاً والقالب عدم حضور الكبار معهم لا أدى عدم القبول إلى هدر ما بهم وأشار لشرط قبول شهادتهم بقوله (والشاهد) منهم (حو) وتضمن ذلك اشتراط إسلامه فلا تقبل من رقيق أو كافر (مبن) لأن غيره لا يضبط ما يقول

والصراع ونحوهما عما وصلهم على حل السلاح والكر والفر فلو لم تقبل منهم حبشاً والقالب عدم حضور الكبار معهم لا أدى عدم القبول إلى هدر ما بهم وأشار لشرط قبول شهادتهم بقوله (والشاهد) منهم (حو) وتضمن ذلك اشتراط إسلامه فلا تقبل من رقيق أو كافر (مبن) لأن غيره لا يضبط ما يقول



وَأَنْ يَكُونَ ابْنُ عَشْرِ سِتِينَ وَهَذِهِ الْأَقْيَمُهُمْ كَلَامَهُ لَا شَأْنَ مِنْ دُونِهَا لِأَيْتِهِ فِي كَلَامِهِ (ذَكَرَ) لَا أَيْ وَفَوْقَهُدَتْ (تَعَدَّدَ) تَعَدَّدَ فَأَكْثَرَ (إِلْسِ بَعْدُو) الْمَشْهُودُ عَلَيْهِ (وَلَا قَرِيبَ) الْمَشْهُودُ لَهُ وَلَوْ بَعُدَتْ الْقَرَابَةُ كَابْنِ أَلَمِ (وَلَا خِلَافَ) يَنْبَغِيهِمْ فَأَنْ يَخْتَلِفُوا بِأَنْ قَالَتْ بَعْضُهُمْ قَوْلَهُ فَلَانَ وَقَالَ غَيْرُهُ بِلَاقَاتٍ (١٦٤) لَمْ يَقْبَلْ (وَلَا قَرَفَةً) فَأَنْ تَقَرُّوا لَمْ يَقْبَلْ لِأَنَّ التَّفَرُّقَ مَعْتَادٌ فِي التَّعْلِيمِ (إِلَّا أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْهِمْ قَوْلُهُ) أَيْ الْفَرْقَةُ

بعض الاكاذيب في محرمه . ولما فرغ من ذكر كثر رواة الشهادة وموافقاتها شرع في تكليفه من امرها بها وهي بذهبون أربعة اماراً أربعة عدول أو عدلان أو احرار أو ائمان أو احرار ائمان وبدأ بالاولى فقال (واقرناوا الروايات) أي الشهادة على فعلها (أربعة) من العدول وأما على الاقرار فهي احدى عدلان . ولما كانت الفضيحة فيها انشع من سائر المقاصي شدد الشارع فيها طلباً للستر بشهودين عند الحاكم (وقت) أي يجمعون عليها في وقت واحد وان فرقوا بعد كتابتي (درو المقداد) أي لو اجادوا في رواية

بان يروا جعاني وقت واحد فلا بد من اتحاد وقت الاداء واتحاد وقت التحمل ومن اتحاد الزمان بالتحديد كيف يمكن انشطاع وقتهم او هو  
فوقها واتصها واتحاد كلتها ككوتهم في ركن البت الشرقى والغربى او وسطه ونحو ذلك ولا بد من ذكر ذلك كله لها كهم بعد تفرقهم  
كأعمال (و فرقا) وجوبا (في الزنا فقط) دون غير ليس بالكل واحد على حدته كيف (١٦٥) رأى في أى وقت رأى وفي أى مكان

رأى فان اختلفوا أو بعضهم بطلت وحدوا  
(د) يشهدون (انه)  
أدخل فرجه في فرجها  
أى راوا ذلك وزيدون  
وجوبا وقيل نداء كالرود  
في المسكنة بل تدعى  
التشديد طلبا للحصول  
السر (د) جائز (نكل)  
منهم وقت التحمل (النظر  
لهوية) قصد العلم  
كيف يؤدى الشهادة  
وحمل الجواز اذا كانوا  
أربعة عدولا والاملا  
يجوز لعدم قبول الشهادة  
من غيرهم وانما جوزوا  
رؤية العورة هنا ومنعوا  
انشاء عند اختلاف  
الزوجين في عيوب  
الفرج وجعلوا المرأة  
مصدقة ولا يطرأ  
النساء لهم لما شددوا  
على شهود الزمان  
بشداد على غيرهم  
أباحوا لهم ذلك لتم لهم  
الشهادة (وندى) لها حكم  
(سؤالهم) عماليس  
شرطا في الشهادة نحو  
هل كانا راقدن أولا  
وهل كانا في الطابت  
الشرقى أو الغربى نشاء  
على ان ذلك ليس شرطا  
فيما هو قول ونحو ذلك  
وأما ما كان شرطا فيها  
فلا بد من سؤاله عنه

يذهبون لاداء الشهادة في وقت واحد بان يذهبوا جعالا دأ بها وان فرقا بعد ذلك عند الاداء يشهدون  
برؤاى ويصحبون الشهادة برؤاى واحدا من رواد فعة أو متعاقبا مع الاتصال كما في بن (قوله) بان روا  
جميعا في وقت واحد هذا صادق بما أثار أو ان ذكر في النرج دفعة واحدة بان اجتمع الاربعة ونظر واحدة  
وصادق بما ادأوا واستعاقب مع الاتصال بان نظر وامن كونه مثلا واحدا بعد واحد في لحظة متصلة وكلام  
الموافق يقتضى كفاية كل من (قوله) فلا بد من اتحاد وقت الاداء) أى من اتحاد وقت الاجتماع لاداء  
الزنا ماد كريس كفاية للزنا ولا من اتحاد الزنا بفساد كذا الشارع فتأمل (قوله) و فرقا) أى  
عند الاداء بعد انما هم محل الحكم جميعا (قوله) وانه أدخل فرجه الخ) عطف على بوقى أى يشهدون في  
وقت وانه أدخل الخ كما أشاره الشارع (قوله) أى راوا ذلك) الاولى وأنها وأذلك أى فرجه في فرجها فلا  
مفهوم لماد كره المصنف بل المدعى ما يدل على التيقن والتثبت (قوله) وزيدون وجوبا) أى يقال  
بهرام والمتراق وقوله وقيل نداء أى قال الباطى (قوله) رادة في التشديد) أى عليهم لعلمهم بكون الشهادة  
(قوله) و طلبا للحصول (السر) عطف على معلول أى وانما زيد في التشديد عليهم طلبا الخ (قوله) وحار لكل  
الخ) المراد بطول الزنا لا ذلك بل مطلوب لان الشهادة على الوجه المذكور تنوقف على النظر لهوا ونشأ من  
هذا جواب عما يقال كيف نصح الشهادة على الوجه المذكور مع أن النظر لهوية مصيبة وحاصل الجواب أبا  
لا سئل أم مصيبة بل ما ذنوبه كالتوفيق الشهادة عليه وقوله ولكل النظر لهوية ظاهره ولولدها على منعهم  
من فصل الزنا عند ادائها ولا بد من فهم الاقرار على الزنا كما في ح وغيره وكانهم اغشروا سرعة الرفع خشية  
أحداث عدوا في النفس مع اثبات الحد لكان الذى ابن عرفه أنهم اذا قدروا على منعهم من فعل الزنا شددوا  
فلا يجوز لهم النظر لهوية لطلان شهادتهم ببعضهم بسبب عدم منعهم منه ابتداء ونحوه لا يرد كذا في  
بن (قوله) لانهم لما شددوا الخ) قد فرق ابن عرفه بثلاثة أوجه غيره هذا الاول أن الحدس لله وثبتت العبد  
سوق لا ذى وحى الله أكد قوله في المدة فمن سرق وقطع عين رجل عدا يقطع السرقة ويسقط القصص  
الثانى أن ما لاحه النظر وهو الزنا تحقق الوجود أو راجحه وثبتت العبد بحمل على السواء الثالث ان المنظور  
على الزنا إنما هو غيب الحشفة ولا يستلزم ذلك من الأخطاء بالنظر لفرجها يستلزمه النظر لغيبه  
(قوله) هل كانا) أى وقت الزنا (قوله) بل على أن ذلك) أى ذكر ذلك في الشهادة تلصق شرطها بما هو قول  
ابن رشد كذا في نقل ابن عرفه وقيل أنه واجب وهو الذى جعل عليه أو الحسن قول المدونة بنفى الخ واعلم أنه  
انما ألهم من ذلك واختلفوا في الجواب بطلت شهادتهم على كلا القولين (قوله) على أى حالة أخذت) أى في  
ليل أو نهار وان ذهبوا بها (قوله) كعتق الخ) مثل ثلاثة أمثلة أشارت إلى أنه لا فرق بين كون المشهود عليه  
عقدا لا ما لا يحتاج لعاقدين كالعتق فانه عقدا لازم والسدفة كاف وأعتقدا يقتضيان عاقدين كالكتابة وكان  
غير عقوده أفعال في ملك طارحة ومثلها الاستلحاق والام فلاذ الذى ولان أبا استلحقه واخوته مثلا  
يكترون ذلك فلا بد من شاهدن أو ادعى أن فلاذا الصراعى أسلم قبل موته لاجل أن برئه أو لاجل أن يصلى  
عليه فلا بد من شاهدن وقوله كعتق أى ادعاء العبد على سيده وهو يشكر وأذعت المرأة أن زوجهما طلقها  
وهو يشكر فلا بد من عدلين (قوله) و طلاق غير خطم) أى أخرج الخلع لعدم الخطاطة في القسم الاول المعنى  
له بالعتق وهو العقد اللازم الذى لا ينتقل لعاقدين لأن الخلع من قبيل العقود التى تخفى لعاقدين كالكتابة  
فإذا أذعت أنه عالمها بمسرة وهو يكره من أمه فلا بد من شاهدن وأما قدر الخلع فعلى أصل الماليت  
وكذا كون الطلاق مطلق بعد الاتفاق على الطلاق (قوله) ووصية بغير مال) أى كالوصية على النظر في أولاده

وسموا كالرود في المسكنة على قول وكذا الدارو بن كلسرقة) بنده سؤال الشاهد بها (ماهى) أى من أى فرج عصى (وتيف أخذت) أى  
على أى حالة أخذت لتوصل بذلك إلى قطع الدأ وعدمه وذكر الرتبة الثانية بقوله (وليس بحال ولا آت) أى راجع (له) أى أعمال  
(كعتق) وطلاق غير خلع ووصية بغير مال (ورجعة)

ادعته على زوجها المنكر (وكأنه) ونكاحه وكافة في غير مال (عدلان) وذكر المرتبة الثالثة بقوله (والا) بأن كان المشهود به مالا وأكالة (فعدل وامرأتان) عدلتان (أو أحدهما) أي عدل فقط أو امرأتان فقط (بين) أي مع عينين المشهود له (كأجل) ادعاء المشتري وخالفه الباتم ومثلها اختلافا في البيع أو في قبض الثمن فيثبت عدلين أو عدل وامرأتان أو أحدهما بين (وخبر) ادعاء المشتري ونكاحه الباتم (لا) بولته لمال (وشفعة) الذي المشتري (١٦٦) اسقاط الشفع لها وخالفه الشفع وكذا إذا مضت مدة وأدى الشفع الغيبة

عند العقد (واجابة)  
كان يقول المسناحر  
أجرتي بكذا أولاده كذا  
أو نحو ذلك وخالفه  
الآخر (ودرج خطأ)  
ادعاء المحرور على  
منكره (أو زوج مال)  
عدلا كجائفة (وأدام)  
بحوم (كتابة) ادعاء  
العدلي سيد المنكر  
فحلف بالعدم شاهد  
(وأيضا تصرف فيه)  
أي في المال بصوت  
الموصي كان يدي أنه  
سجد وصيها على أن يقر  
من ماله كذا على الفقراء  
أو يصح عنه أو يوق  
بدينه وكذا في حياته  
لكنها تكون وكالة  
واستشكل ثبوت هذين  
بالعدل والمرأتين مع  
ألمين بأنه لا يحلف أحد  
لنصف غيره فالعاصم  
أن لا يشأنا الأعدلين  
وأوجب بأن محمل  
ثبوتهما مع البين إذا  
كان فيهما تصرف أو وصي  
أو ولو كحل كأذا كانتا  
بأجر أو زهن كدعوى  
أنه وكلاء على قبض  
سلسلة ليعلمها عنده  
وهنا في ذنبه الذي له على

أو زوج بناته أو سم تركته على الورثة ومثل العتق وماله الفوقن القصاص لأنه عه لا يزوج ولا يزوج  
على عاقد بن بكى العاق (قوله ادعته على زوجها المنكر) أي فلا يثبت ما دعته من شاهد بن أو ما  
ادعاء الزوج الرجعة فإن كان في العدة فهو مقبول وإن أدى بعدها أنه كان راجعها وأنكرت فلا تقبل  
دعواه إلا بعدلين يشهدان على حصول الرجعة في العدة فالصواب إطلاق قول المصنف أو رجعة أي ادعها  
الزوجة أو ادعها الزوج ويقيد بما إذا كانت دعواه بعد العدلين فلا يشرع حيث فصر كلام المصنف على  
دعواه افتقارها أن دعوى الزوج مقبولة مطلقا وليس كذلك ما علق (قوله وكأنه) كان يدي العدلين سجد  
كانه بكذا والسيد ينكر كأنه من أصله فلا تثبت دعوى العدلين (قوله ونكاح) كأن يدي أنه  
زوج فلانة وهي تنكر فلا تثبت دعواه إلا بعدلين (قوله وكافة في غير مال) أي كان يدي أنه وكل فلانة  
لزوجها فلا يثبت عدلين يشهدان له بذلك (قوله أو أحدهما بين) أطلق المصنف وغيره في قبول الشاهد  
مع البين فظاهره سواء كان ذلك الشاهد ميرزا في العدة أم لا وهو قول بعضهم وإرضاء بن وقيل لا بد  
أن يكون ميرزا (قوله كأجل) أي لمن مبيع ادعاء المشتري وأنكره الباتم وأدى الثمن حال غيره أو قبل  
وكذا إذا انتفع على الأجل واختلف في قدره فقول المصنف كحل أي وقع الاختلاف بين الشاهدين في أصله  
أو في قدره (قوله اختلافا في البيع) أي بأن ادعاء أحدهما وأنكره الثاني (قوله لا يولته لمال) أي  
وذلك لنفسه الثمن وكفرته في البت والخبار (قوله وأدى الشفع الغيبة عند العقد) أي والمشتري يدي أنه  
اسقط الشفعة وله كان حاضرا (قوله أو نحو ذلك) أي كان يقول أجرتي كذا وخالفه المالك وقال أبو جبر  
هذا الشيء والحاصل أن التزاع إذا وصل الأجرة أو في قدر الأجرة والمدة (قوله وأمال) عطف على  
خطا وأضيف الجرح للمال لعدم القصاص فيه لكنه من المالك كجائفة ومأمومة (قوله وأدام بحوم كتابة)  
أي أدى كلها أو بعضها فإذا أدى العدلي سجد وأنكر القرض حلف بالعدم شاهد حتى في النعم الآخر  
وإن أدى العتق (قوله ثبوت هذين) أي الوصية والكافة (قوله فالعاصم أن لا يشأنا الأعدلين) أي أو عدل  
وامرأتين (قوله حلف المولى) أي حلف المولى والموصي إن كان حاضرا كان ميتا بطاعت بشكر الموصي  
(قوله فلا يشأنا الأعدلين أو عدل وامرأتين لا بأحدهما مع عين) فظهر ذلك الوقف إذا كان على غيره من  
فانه لا يثبت إلا بشاهد من أو بشاهد وامرأتين لا بأحدهما مع عين لأنه لا ينعين مستحق حتى يحلف مع  
أحدهما أو انما يحلف في الحقوق من يستحق وأما لو كان الموصي على معين فانه يثبت شاهد من وبشاهد  
وامرأتين وبأحدهما مع عين (قوله وأما مطلق أنه وصي الخ) فحصل من كلامه وألا أن دعوى أنه  
وصي أو وكيل من غير تقيده بالآخر وكذا دعوى أنه وصي في غير المال كالظن في أحوال أولاده أو زوج  
بناته لا تثبت إلا بعدلين وأما دعوى أنه وكيل على التصرف في المال من غير تقيده بعوده فلا يثبت إلا بعدلين وامرأتين  
أو ولو كحل كنى العدل والمرأتان مع عين من أحدهما فإن لم يكن تقيده بعوده فلا يثبت إلا بعدلين أو عدل  
وامرأتين (قوله فإن ذلك يكتفى مع البين) هذا هو المتخذ خلافا لما شهروه من أن الحاجب من اشتراط  
عدلين أنظر بن (قوله كشرام زوجته الخ) أي في هذه المسائل الثلاثة يكافى التشبه ولم يطفها كاتى  
قبلها على كأجل لأن المشهود به في الثالثة ليس مالا ولا أكالة قطعا ولا اثنتا قبلها المشهود به فيهما مال  
أو بؤى ليس بمال كائين فيما بقى (قوله أي ادعى أنها اشتراها من سيدها الخ) أي وكذا عكسه

الموكل وأما المشت الموصي به ذلك فإن حلف أو كحل أو الوصي مع عدل أو امرأتين يثبت له ذلك فإن نكل حلف المولى والا وهو  
طلبت بشكر الموصي أو ما دعوى أنه وصي أو وكيل على التصرف في المال من غير تقيده بعوده فلا يثبت إلا بعدلين وامرأتين  
لا بأحدهما مع عين وأما مطلق أنه وصي أو غيره فلا يثبت عدلين كحل أو كحل (أو بأكمله به) أي بالمال وهذا عطف على  
الذي أي كانتا ذنبا حل أو بأكمله به أم أن من حكمه عمال ثم أراد أخذه في غيره على الحكم أو بعد موت الحاكم وعنده شاهد  
أو امرأتان على حكمها كيه به فإن ذلك يكتفى مع البين (كشرام زوجته الخ) التي أي ادعى أنها اشتراها من سيدها أو أنكر السيد

فبكتي زوجها الشاهد والمرأتان مع البين (وتقدم دين عتقا) ادعاه الغريم على سيد العبد المدي تقدم العتق فيبكتي الغريم الشاهد والمرأتان مع البين وبطل العتق ويبيع في الدين (وقصاص في سرح) عدا ثبت بعدل وامرأتين وأحدهما مع البين وهذا أحدى المستحسنات الأربع اذ هي ليست بحال ولا آثمة ثم ذكر المرتبة الرابعة بقوله (ولما ١٦٧) لا يظهر لرجال امرأتان عدلتان

(كولادة) شهدتا بها ولولم يحضر شخص المولود (وعب فرج) في أمة اختلف فيه البائع والمشتري كمره ادعاهم وجهها وانكرت ورصبت برؤية المرأتين والأقصى مصدقة كما صر في عبور الزوجين (واسم لال) لمولود أو عدمه وكذا كورته أو أنوته ويؤثر على ذلك الالوت وعدمه (وحض) في أمة وأما الحرة فمصدقة كالجمعة المصنف (ونكاح بعد موت) هذا وما بعده مما قبل فيه العدل والمرأتان أو أحدهما مع بيمين حقنه أن يكون مقدما على قوله ولما لا يظهر لرجال امرأتان وقوله بعدموت متعلق بخدراى شهديه بعد موت والمعن أن امرأة ادعت بعد موت رجل أمزوب بما صدق مصلحه وأقامت على ذلك شاهدا وامرأتين أو أحدهما وحطت معه فله ثبت ذلك المال دون النكاح فتأخذ صدقها وترث ولادة

وهو ما إذا دعي السيد ان زوجها اشتراه منه وأشكر الزوج الشراء فيبكتي المدي شاهد وامرأتان أو أحدهما بين فاشتهر به في هذا الفرع هو البيع وهو مال يؤدى لماليس بحال وهو فسخ النكاح (قوله فبكتي زوجها الشاهد الخ) أى وبنت الملك وبفسخ النكاح (قوله ادعاه الغريم الخ) أى وأما العتق بالكسر إذا أراد رد العتق وأعلم شاهد على تقدم الدين على العتق فإنه لا يكتفى بذلك ولا بد من شاهدين وكذلك العتق بالفتح إذا ادعى تقدمه على الدين فلا بد من شاهدين (قوله فيبكتي الغريم الشاهد والمرأتان) أى فيشهد كل منهما بتقدم الدين على العتق وهذا مال يؤدى لماليس بحال وهو رد العتق (قوله وقصاص في سرح عدا) استفيد من هذا وأما امرأتان أو أحدهما مع بيمين (قوله وهذا أحدى المستحسنات الأربع) أى التي انفرد بها ما قلنا بأنها آثمة الأبيام فيناخص من الأبل فالتها بوث الشفعة في النار رابعها بوث الشفعة في البنان الكائن في الأرض الموقوفة (هـ فرج ع) لو قام شاهد لنص أصم أبكم بدين زوجته عن أمه فهذا الأعمى ان يحلف سمع شاهده وحشد خليف المدي عليه وبيد الدين بذلك المدي عليه أن يزول المانع يحلف فان لم يزل حتى مات انتقل الحق لوارثه مع الشاهد أو على وارث المدي عليه كذا يظهر فان مات الشاهد فان كانت شهادته كتبت أو ادعاه أو شهد بها عدلان عمل بها أو لاغلا (قوله كولد) أى لحرة أو أمة وتثبت مومة الولد لها بطريق التبعية ما بدع السيد استبرام بها بعينه (قوله ولولم يحضر شخص المولود) أى بخلاف ذلك شهادة السيدان فلا تقبل بالقتل إلا إذا شاهدت العدول الدين مشغولا لأن شهادته على خلاف الأصل بخلاف النساء فان لم يكن أصلا في الشهادة بالنسبة للأموال (قوله وال) أى أو لاقتل ورصبت فلا يصح ادعي مصدقة ولا يظهر التسامع اعنها وأعلم ان عيب الحر أن كان قائما وجهها وبها فلا بد فيه من رجلين وما كان بفرجها فهي مصدقة فيه فان رصبت برؤية التسامع كفي فيه امرأتان وما كان بفرجها أو أطرافها من بقية سداها فلا يثبت إلا بشهادة امرأتين كذا قرره شحنا (قوله واستهلال المولود) أى مولودا أو أمة وأعلم ان الأصل زول الولد غير مستعمل فدى عدم الاستهلال لا يحتاج لإثباته ومدى الاستهلال يحتاج لإثباته وبكتي في إثباته شهادة امرأتين (قوله ويترتب على ذلك) أى على ثبوت الاستهلال أو عدمه (قوله وحض في أمة) أى خلا يصدق السيد في دعواه رؤية الحضيض إذا أراد بيعها لآبد من شهادة امرأتين (قوله فله ثبت ذلك المال دون النكاح) هذا قول ابن القاسم وهو المشهور وقال أنشبه بالثبت للمراة ولا الصدق إلا بعد ثبوت النكاح وهو لا يثبت إلا بعقيلين (قوله وأشهد على سبقيته) حاصلة ان الزوجين المحققين الزوجية إذا تحقق موتها وادعى ورثة الزوج سبق موت الزوج وان الزوجية ترثه وادعى ورثة الزوج اتهمها بالعدا وبالعكس فالقول قول من ادعى موتها معاملة تعميته على السابقة وبكتي فيها شاهد وامرأتان أو أحدهما مع بيمين (قوله وأبوت لرجل الخ) أشار بهذا لقول المدونة قال ابن القاسم إذا مات رجل فشهد على موته امرأتان ورجل فان لم يكن له زوجة ولا أوصى يعقوب عدله مدر ولا أم ولد ليس للأقربة التركة فشهدا بمن حازرت (قوله انه في هذا الفرع الأخير) أى الفتي هو قوله وأبوت وليس رجعا للسبقية أيضا لأن موتها ثابت بالمقصود من الشهادة المال (قوله ولزوجته ولا مدر) أى وأما لو كان له زوجة أو مدر أو أم ولد أو أوصى يعقوب فلا يثبت موته إلا بعدلين لما يلزم على موته من ثبوت العدة للزوجته وأباحتها بعد الفتي من الزوج وخروج المذبر من الثلث وأم الزين من رأس المال وهذا ان تكون شهادة العدلين (قوله معنى أو) اعترض بأن الأولى بإبقاء الواو على حالها ضرورة ان المقصود نفي

عليها في ظاهر الحال ولا يحرم على أمولة وفروعه (أو) شهده على (سبقيته) أى الموت أى أن أحد الزوجين اتفق في الزوجية مات قبل صاحبه (أو) شهده على (موت) لرجل (والحال انه في هذا الفرع الأخير (لا زوجة) له (ولا مدر) له (والواو في ولا مدر بمعنى أو) ونحوه) كوصى بعقده أو أم ولد (وبنت الارث والسببه وعليه)

هذا امر نيط بقوله ولما لا يظهر للرجال امر بان كولاة فان التسبب الارث يشان بشهادة امر اثنين بالولادة والاستعمال للمولود وعليه فان شهد تال بالولادة والاستعمال ورث من مات قبل ذلك وورثه وارثه ان مات هو بعد ذلك وقوله له وعليه راجع الارث لا التسبب فلو قدمه عليه كان أولى الواجب تقديم وتثبت الخ على قوله ونكاح بعدموت الماعلة وقوله (بلاعين) راجع لجميع مسائل ما لا يظهر للرجال فلو قدمه معصب بقوله وامر ان كان (١٦٨) أولى اياه يكتفى في ذلك امر ان كان غير اضماعين البين (وما) ثبت (المال دون القطع

في سرقة) ههنا  
المسائل التي تثبت بعدل  
وامر اثنين أو أحدهما  
مع عين يعفى أما إذا  
شهد على مكلف بسرقة  
شاهد وامر ان كان أو  
أحدهما مع عين فانه  
يثبت على السارق في المال  
دون القطع وبضئنه  
ضمان القاصب أي  
سواء كان عبداً ومعدماً  
(قتل عبداً) عبداً  
(آخر) عبداً تشبيهه  
في ثبوت المال دون  
القصاص بعدل  
وامر اثنين أو أحدهما  
مع عين سيء المقتول  
فيكرم سيء القاتل بغيره  
المقتول وأربعة القاتل  
ولا قصاص اذا لا يقتل  
العبد بغيره الا بشهادة  
عدلين ولما قدم حكم  
مراتب الشهادة الاربع  
اذ اتخذ كراما ترتب  
عليها قبل تمامها وبدأ  
بمسئلة الحيلولة وقال  
لها الايقاف وبطلانها  
المعقولة ضم العين المهمة  
من العقل وهو المنع  
فقال (وحيلت) أي  
وقفت (أمة) بأن منع

الامر من معاها المفيد ذلك الواو أو وقد يقال ان أوفى مثل هذا تفيدني الامر من لانها اذا وقعت بعددني  
أعادت نفي الاحد اقل وهو لا يصدق الابتنى كل فرد (قوله) هذا امر نيط الخ) الأول ان يقول هذا راجع  
الولادة والاستعمال فقط فهو في ما لا يظهر للرجال وفي بعض افراد (قوله) بعد ذلك) أي بعد الولادة  
والاستعمال (قوله) راجع للارث) أي لان المعنى ثبت الارث من تقدم موته على موته وثبت الارث عليه  
لمن تأخر موته على موته (قوله) فلو قدمه عليه) أي بان يقول وثبت الارث عليه والتسبب (قوله) فلو قدمه  
عقب قوله وامر ان كان الخ) أي بان يقول ولما لا يظهر للرجال امر بان بلاعين كولاة واستعمال وثبت  
الارث عليه والتسبب وعيب فرج ونكاح الخ (قوله) والمال) عطف على الارث أي وثبت المال كما أشار  
الشارح ذلك (قوله) دون القطع) أي لان السرقة لم تثبت اذ شرطها عدلان وقوله في سرقة في شهادة  
رجل وامر ان كان أو أحدهما معين بسرقة (قوله) ههنا المسائل الخ) أي فكان الأولى للصف أن يقدمها  
قبيل قوله ولما لا يظهر للرجال امر ان كان ولما قال المصنف بعد قوله وقصاص فرج ونكاح بعدموت أو  
سببته أو موت ولا زوجة ولا مدبر ومعه وثبت المال دون القطع في سرقة قتل عبداً أو لم لا يظهر  
لرجال امر ان كان بلاعين كولاة واستعمال وثبت التسبب والارث عليه لا يكتفى بكل في موطنه (قوله)  
وبضئنه ضمان القاصب) هذا قول ابن القاسم وقال أشهب بضئنه ضمان السارق فان أيسر من وقت  
الاحتمال وقت الحكم زمه وان أعسر في جميع هذه المدة أوفى بضئنه فلا غرم عليه وذلك لان السرقة تثبت  
بالنسبة للمال واختلف شرط القطع وهو وجبه لكن المعتدل الأول (قوله) سواء كان مملوكاً ومعدماً) أي وسواء  
نصف سبعة أو سمسوى أو لم يتلف (قوله) أو أربعة العاتل) أي ان لم يقدمه بغيره المقتول (قوله) حكم مراتب  
الشهادة) أي الحكم المترتب عليها اذا عتدوا الحكم المترتب عليها اذ عتدوا حكم الحاكم بنبوت المشهود به تارة  
وحكمه بنبوت ما يرتب على المشهود به تارة أخرى فالأول كالشهادة بينة بين فان المترتب على الشهادة  
حكم الحاكم بشيئته والثاني كالشهادة بينة بغيره أو ان كان الحاكم يحكم بنبوت الحد المترتب على الزنا أو  
الصفاء المشهود به (قوله) اذ عتدوا) أي الشهادة بالتزكية (قوله) كراما ترتب عليها) أي هي الشهادة قبل  
تمامها ومن ذلك الحيلولة فانها مرتبة على الشهادة قبل تمامها بتركية الشهود (قوله) بان تمام عدلا) أي  
بشهادة عادطين الحرمة أو المال (قوله) طلبت الحيلولة فيها) أي طلب المدي الحيلولة بينه وبينه أم لا كان  
المنازع أو اوضح السيد فيها الأمة نفسها بان ادعت انها سودة أو كان المنازع له غيره بان ادعى شخصاً آخر انها  
ملكه ويحل الحيلولة اذ لا يمكن من هي يعدم ما هو بالمال يحمل عنها كافي ان الحاجب والتسليم وفي ان عرفة  
بما يفيد أنه المذهب وظاهر النقل بغير عدم حيلولة المأمون ولو أراد السفر بها (قوله) فانه يحال بينه) أي بين  
الشيء الذي فيه وبين من هو في يده (قوله) يعلق كدار ومنع من حوت أرض) ما ذكره من حيلولة العقار  
يعلق كدار ومنع من حوت أرض تبع فيه ثبت واعتراضه بان عتدوا وان قال به جماعة من الموقنين وهو  
قول مالك في الوطأ وقول ابن القاسم في التعدد وجرى بالعقار لكنه خلاف قول ابن القاسم في المدونة ان  
العقار لا يحال وانما يمنع من أحداث فيه ما يقتضى تفويته أو تغييره وهو المناسب لما يأتي للصف من أن  
الفصل في اوضح البطلان في الارث بان يحمل قول المصنف كبرها على غير العقار كالتب والحدوان اظهر من  
(قوله) ان طلبت) بالبناء للعقول أي ان طلب المدي الحيلولة وفي نسخة ان طلب البناء للعقل أي المدي

من هي في يده من التصرف فاحتج بما المدي له المجره أو ملكاً بطريق أي شبهة بان أقام عدلاً وشاهدين يحتاجان  
لتزكية (مطلقاً) أي طلبت الحيلولة فيها أم لا كانت رامة أم لا حق الله في صيانة الفردج (كبرها) أي الامه أي كدوى المدي شياً  
معنا غير الامه وأقام عدلاً لا يتوهم بان في فانه يحال بينه وبينه يعلق كدار ومنع من حوت أرض وركوب خاب أو سقينية (ان طلبت)  
الحيلولة (بعدل) أي طلب المدي بسبب أقامته عدلاً لا يشهد على ما اتها

والباعثة متعلقة بصحتها (أو اثنين) مجهولين (تركبان) أي يحتاجان تركبة ومثلهما يدانة سماع غير قاطعة بان كانت من غير ثقات (وسيع ما يفسد) أو وقف كصوم فأكبر (أو وقف عنه) بدعيل (معهما) أي مع إقامة الشاهد من المختارين تركبة (بخلاف العدل) أي معقيم العدل إذا لم يحلف معه لأجل إقامة فان قال لم يأت به تركبة ذلك الشيء المدعى فيه (فحلف) المدعى عليه لشهادة الشاهد (وبقي الشيء المدعى فيه) (بدء) أي المدعى عليه ملكا تصرف فيه بالسوم وغيره وبضعة للمدعى أن بالشاهد الثاني لكن المعتد أنه بقي بدءه حوزا بضعة ولو هلك بساوى لأنه متعدد موضع بدء عليه بيئته الذي يرد به شهادة العدل (١٦٩) والموضوع أنه يفسد بالباطل فصوره أنما هو بالتصرف فيه

(قوله) والباعثة متعلقة بصحتها أي حيلت أمة وغيره بأبواب إقامة عدل بشهادة مدعى ما ذكر أو اثنين الخ وأعمال مقدم قوله بصل الخ على قوله كغيرها الثلاث وهم قصر العدل وما بعد على ما قبل الكاف وإن التسمية غير تام وإن كان الأصل إقامة فاقول بعلمها وترجيحه القيد لما بعد الكاف أعلى (قوله معهما) متعلق بسبع على حذف مضاف إشارة الشارع (قوله) إذا لم يحلف لأجل إقامة ثان) أي الذي امتنع من الحلف لأجل أن يقيم شاهداً ثابتاً وأنه إذا لم يأت به تركبة للمدعى به للمدعى عليه وقوله يحلف أي فلا يباع المدعى به وإذا لم يسع يحلف الخ (قوله) وبقي (بدء) أي كسيفل بالمال كافى عبق وخش واعتزته المساوى بان المنصوح من أن يبقى بدءه بغير كسيفل على هذا فاعلم لو خيف هروبه ومقتضى القواعد أنه لا بد من كسيفل ولو بالوجه فله شتتا العدوى وقوله وبقي الشيء المدعى فيه أي الذي يخشى فساد ما لو وقف (قوله وغيره) أي كالأكل والهيئة (قوله) وبضعة للمدعى أي وحش قصير فقه فانه بضعة وأما إذا تلف بساوى فانه لا بضعة وقوله وبضعة للمدعى أي بالشاهد الثاني الخ أي يضم الشاهد الثاني الأول وهذا لا يخالف قول المصنف إلا أن وان حلف المطلوب ثانياً خرف لازم لأن ما يأتي به من إقامة الثاني خلف المطلوب (رواه هذا الشاهد وما هنا يدعى أنه شاهد أنما هو خلف المطلوب عما هو ليس به لرواه هذا الشاهد) (قوله) لا بضعة للمساوى أي لمقدم بقدره موضع بدء عليه (قوله) هو قول عباس وغيره أي وهو أن يحسن من العاصر وقوله ابن عرفة هو المذهب (قوله) كالاول أي كالقسم الاول وهو ما إذا أقيم المدعى شاهدين محتاجين لتركبة (قوله) وإن سأل الخ) حاصله أن من أذى شيئاً بدءه بساوى كان عبداً أو دابة أو غير ذلك وأقام بذلك شاهداً عدلاً أو أقر من الحلف معه بل قال لا يحلف وإن أنشأ بشاهد ثان أخذته والآخر كرهه للمدعى عليه أو أقام بيئته بذلك تشهد بالسماع وأحال إنهم تقطع أن ذلك المدعى به ملك للمدعى بل قالت لم تزل نسمع من الثقات وغيرهم أن المدعى ذهبه مثل هذا أو أقام شاهدين يحتاجان لتركبة ولم يجد من تركبهما وسأل المدعى وضع قيمة المدعى به من عنده عند القاضي ليدفع بذلك الشيء المدعى به للبلد فيها بيئته تشهد له على عينه فانه يجاب بسؤاله وينكر من الذهاب بذلك البلد (قوله) وأي من الحلف معه) أي بل قال أنا لا أحلف فان وجدت شاهداً ثانياً أخذته والآخر كره (قوله) صفته كذا) فيحصل أنه هو هذا المتنازع فيه ويحتمل أنه غيره (قوله) وضع قيمة العبد) أي س عند (قوله) أجاب بسؤاله) أي وجوب ما يوجب على القاضي إجابته لتركبة تضعيع أموال الناس وظاهره كالدونة كان المكاب الذي فيه الجنة قريباً أو بعيداً وهو كذلك كافى أي إلى الحسن وضلته أن تلف ولو بساوى في حال الذهاب على المدعى الفاعل بملأه فمضمون نفسه لا على وجه الأمانة كذا في بن (قوله) فان ثبت عند فاضله الخ) أي وإن لم يثبت عند فاضله أنه عده رده للمدعى الذي عليه وأخذ المدعى القيمة الموضوعة عند القاضي (قوله) واستخفه) هذا مستأنف أي واستخفه مدعيه وأخذ ذلك المصحق القيمة الخ لا لأنه من جهة ما يثبت على القاضي الاول (قوله) لأنها لو قطعت الخ) ما ذكر من تعين الحال بمعنى على أن المراد بالقطع تعين ذلك الشيء الذي به قال بن وهذا غير لازم بل يصح جعل الواو بالفتحة على حالها لأن السماع نارة يحصل العلم بفوز البيئتين الشاهدين بالسماع القطع وتارة لا يحصل به إلا الظن القوي فلا يجوز لها القطع فأعاد المصنف ما لا فرق بين الأمرين أي

(٣٣ - دسوقي رابع) الثقات وغيرهم أن ذهبه عبثاً مثلاً صفته كذا (وضع) مفعول سأل أي سأل وضع (قيمة العبد) مثلاً عند القاضي أو عند اثنين بأن القاضي (الذهب) أي بالبد (البلد يشهد) في تلك البلد (على عينه) أي بسؤاله ولكن من الذهاب به إلى البلد الذي ملأه فان ثبت عند فاضله أنه عده أي القاضي الاول أنه ثبت عندنا أن هذا العبد لمدعى واستخفه وأخذ القيمة الموضوعة عند القاضي الاول وجعلنا الواو للحال لأنها لو قطعت بان قالت لم تزل نسمع من الثقات وغيرهم أن هذا العبد مثلاً بضمه هو الذي ذهبه

أخضعه بـ أي مع اليمين أن كان يسبحنا (لأن انتقيا) أي المعدل وبينه السماع (وطلب) المقتضى (إيقافه) أي الصدا وغيره على يدا من  
 (الباقى) أي الذين باقى (بينته) تشهد على دعواه المجردة عما ذكره إلا أن فلا يجاب بذلك (وان) كانت بينته (بكيومين) فأولى إذا  
 كانت على أكثر لا يعمل على أنه قصد إضرار المالك بتمتع الانتفاع بحكمه في تلك المدة (الآن يدعى بينته حاضرة) باليد تشهد له (أو)  
 يدعى (سما) أي بينته سماع حاضرة (١٧٠) (يشبه) المدعى به بأن كان قاضيا (نوف) المدعى به في المستثنى عند القاضي حتى

هذا إذا قطعت وجزمت أنه ذهبه عديم فلا يكون السماع حجة له بل وإن لم تقطع ولم تجزمْ بأنه  
 ذهبه عديم فلا يكون السماع انما لها الطعن وعلى كل حال لم تعين الصدا على أنه يصح جعله للمنافعة ولو  
 كان المراد بالقطع تعين المدعى به ويكون ما قبل المبالغة حيث كان المتنازع فيه يسبحنا أو يذبحه ولم  
 يحلف الطالب أو كان السماع غير قاض وذلك لأن شهادة السماع لا تنفذ إلا إذا كان السماع قاضيا وكان  
 المتنازع فيه يذبحه الحائز وحلف مقبها فان اختلف شرط لم تنفذ ما قبل المبالغة يعمل على ما إذا اختلف شرط  
 من تلك الشروط الثلاثة (قوله) أخضعه أي من غير احتياج الذهاب به لبلد (قوله) أن كان يسبحنا  
 الأولى أن كان يسبحنا عزنا بأن كان يذبح الطالب أو يسبحنا وذلك لأن بينة السماع لا يترفع بها من يد الحائز  
 سواء حلف الطالب أم لا (قوله) لأن انتقيا هذا راجع لسلطتي الإنفاق والذهب بل بدليل قول المصنف  
 وطلب إيقافه يعني وأمرى الذهاب به لبلد وحيثما الضمير في انتقيا يرجع للعهد وما ذكره المصنف الشامل  
 لا تميز تركيا في الإنفاق وبينة السماع في الذهاب به لبلد أم من وصاحبه أنه إذا ادعى بعين كعده أو دابة  
 أو عقار وكانت دعواه مجردة ولم يعم شاهد عدل ولا شاهد من يحضرون كقوله لا بد من سماع وطلب الحيولة  
 بين المدعى عليه والمدعى به إلى أن يأتي بينة تشهد أو طلب الانتفال به لبلد يشهده بنفسه على عينه فله  
 لا يجاب بذلك (قوله) بكيومين) الباععنى على أي وإن كانت مسافة بينته على يومين أي هذا إذا كانت مسافة  
 بينته على على أكثر من يومين بل وإن كانت على يومين (قوله) فيألو كانت على كيوم) أي وطلب المدعى إمهاله  
 والحاصل أنه يترك من يحفظه أن طلب المدعى إمهال كيوم لكون بينته غائبة على كيوم وقرر ريشنا قوله  
 ويترك به كيوم بمصاحله ويترك القاضي من يحفظه في إمهال المدعى كيوم والموضوع أن بينته حاضرة  
 فذا الذي أن بينته حاضرة وطلب الإمهال كيوم فله يجاب بذلك ويترك القاضي من يحفظ ذلك الشيء الذي  
 به (قوله) والغلة) الخاضعة من المدعى (فه) أي في زمن انقضاء (قوله) راجع للبائع عليه (قوله)  
 لأن لقيمان منه) أي ما لم يذهب به المدعى لبلد يشهده فيها على عينه والا كان الضمان منه كأن تقدم عن  
 بن (قوله) للسحق) أي أي من أن يكون هو المدعى والمدعى عليه (قوله) والشقة على المضي به) أي  
 سواء كان غلة أو لا وهذا هو المعتبر وقال الجواسي أن ما وقف أن كان غلة فته في غلته وإن لم يكن  
 له غلة فقول أن أحدهما لم ينفقه على من يرضى به في قضى له رجوع عليه إلا أنهما اتفق وهو مذهب  
 المدونة والثاني أن النفقة عليهم معا وهذا القول لأن القاسم في غير المدونة وهو أصح وأولى بالصواب اه  
 بن وقد علمت أن قول ابن القاسم في المدونة هو المعول عليه وإن كان الجواسي يحسم مقابله (قوله) من  
 يوشد) أي من يوم الإنفاق ومنه زمان الذهاب لبلده (قوله) إذا اتفق عليه زمن الإنفاق) أي والحال أنه  
 قضى به للمدعى (قوله) وأما قبل زنته) أي زمن الإنفاق وقد افهم قوله سابقا من الإنفاق وقوله كالغلة  
 أي كان الغلة اتفاقا لا مذهبية (قوله) وحازت على خط مقرر) أي سواء كان حيا أو أمرا أو ميتا أو غائبا  
 أو سواء كان في الوثيقة التي فيها خط المقرر أو كانت مجردة عن الشهادة وعلى المعتبر (قوله) أي باعتبار خطه  
 (الخ) يشير إلى أن جعله مقرر باعتبار خطه وإن المراد أي خط من كان مقر فلا نافي أن يشكره إلا أن تشهد  
 البينة عليه أن خطه (قوله) أي شهدت أن هذا خطه) أشار به إلى أن على في كلام المصنف معنى الإماء أي  
 حازت الشهادة بخط مقرر (قوله) أفر فلان بأن في ذمته لفلان كذا) أي وأنه أطلق زوجته وأعتق عبده  
 فلانا (قوله) ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين (الخ) ما ذكر من عدم العمل بالشاهد واليمين على خط

بأن بينته (ويترك به)  
 من يحفظه (قوله) ما لو  
 كانت على (كيوم) فإن  
 جاء بها على مقتضاها  
 والا سلمه القاضي له  
 بعينه من غير قبيل  
 (والغلة) الخاضعة من  
 المدعى فيه (له) أي  
 المدعى عليه ولو قبضه  
 حيولة على الرابع لأن  
 الضمان منه (فقطه)  
 به للسحق (والنفقة)  
 على المدعى فيه كالعد  
 زمن الإنفاق ومنه  
 زمن الذهاب به لبلد يشهده  
 فيه أنه المدعى (بلى)  
 المضي به) لكشف  
 القصد أنه على ملكه  
 من يوشد ويرجع المدعى  
 عليه بها على الذي إذا  
 اتفق عليه زمن الإنفاق  
 وأما قبل زنته فإن  
 النفقة على من هو يديه  
 كالغلة اتفاقا ولو كانت  
 الشهادة على خط ثلاثة  
 أقسام على خط المقرر  
 وعلى خط الشاهد الميت  
 أو الغائب وعلى خط  
 نفسه ذكرها المصنف  
 على هذا الترتيب فقال  
 (وحازت) الشهادة أي  
 أداؤها (على خط مقرر)  
 أي باعتبار خطه

أي شهدت أن هذا خط فلان وفي خطه أفر فلان بأن في ذمته لفلان كذا أو أنه وصلة من فلا كذا أو سواء كانت الوثيقة كلها  
 بخطه والذي بخطه نفس الإقرار أو أنه يكتب فيها المنسوب إلى فيه صحيح ولا بد في الشهادة على الخط من عدلين وإن كان الحق بما ثبت  
 بالشاهد واليمين لأن الشهادة على الخط كالقتل ولا يقتل عن الواحد لا اثنين ولو في المال على الرابع

ولابد أن يضامن حضور الخط فلا يشهد فيه في غيبة فيعمل بمقتضاها إذا استوفيت الشروط (بلاعين) من الذي معها بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ وأما القسم الثاني بقوله (و) عازت على (خط شاهد مائة أو غلب بعد) وجعل المكان كعدو المرأة كالرجل بشرط فيها بعد الغيبة وليست الشهادة على خطها كالشغل عنها يجوز ولو لم تغب لأن الشهادة (١٧١) على الخط ضعيفة لا تصار لها ماع

المقر في المآلات تعاقب وخش فالتعدد خلافه وإن ذلك بكني أكثر من فقره على الرابع فيه نظير الرابع خلافه كالمطل وأما الأصل أن في الاكتفاء بالشاهد الواحد على الخط في الأموال وعدم الاكتفاء بذلك خلافاً وقد اعتد بن الاكتفاء بما الشهادة على خط الشاهد فلا بد منها من عدلين لهم دون الشهادة على خط المقر (قوله) ولا بد أن يضامن حضور الخط (الح) ماذا كرم من اشتراط حضور الخط هو المعتبر كما قال ابن عرفة هذا نظر شاهدان وثيقة بيد رجل بخط مقر دين وحفظها وتحققا ما فيها ثم شاعت الوثيقة فشهد الشاهدان بجانها فإنه لا يعلل بشهادة تلك البيئة في غيبة تلك الوثيقة كما قال ابن عرفة والمتطلى وصحبه صاحب المعيار رأي أو الحسن الصغير بصفة الشهادة إذا لفرق عند القاضي بين غيبة الوثيقة وحضورها حيث استوفى الشاهدان جميع ما في أكثر بن (قوله) فيعمل بمقتضاها أي فإذا شهد على الخط فإنه يعمل بمقتضاها وقوله إذا استوفيت الشروط أي من كون الشاهد من عدلين على ما قال الشارح وحضور الخط عند الأداء ومعرفة الشهود للخط معرفة تامة كحرفها لثنى العين كما في (قوله) بلاعين أي استظهار الأجل الخط من حيث الخط فلا يثنى أي أنه يصدق المدعي وهو المقر له بين القضاء أمّا واجب ولا أبرأ ونحو ذلك فما إذا كان المقر بخطه متأنياً وغائباً وأما إذا كان موجوداً وأنكر حكمه خطه فاحتاج إلى جمع شهادة الشاهد بن على خطه بين القضاء (قوله) بناء على أن الشهادة على الخط كالشهادة على اللفظ أي وأما على القول بأن خطه منزل منزلة شاهد فالواجب على المدعي البين مع الشاهد بن على الخط (قوله) والمرأة كالرجل أي والمرأة المدعوى على خطها يشهد بها بنى كرجل وقوله بشرط فإنها في الشهادة على خطها بعد غيبها (تنبه) بنيتي جواز شهادة الرجال على خطها ولو لم يقتصروا بها وأما التساؤل فقبل شهادة بن على الخط (قوله) بنوعه أي وهو البين والغائب غيبته بينة (قوله) الرابع أنه أي ما ذكره المصنف سلم في الأول خط رجلا ولا تسأله ولا يقتصروا به (الح) عبق (قوله) ما ينال الشاهد الغائب فيمشفة أي أن لا توضح (قوله) بنوعه أي وهو البين والغائب غيبته بينة (قوله) الرابع أنه أي ما ذكره المصنف سلم في الأول أي الشهادة على خط المقر دون الثاني وهو الشهادة على خط الشاهد بنوعه وما المصنف هو الذي به العمل بنونس (قوله) والأول عام أي في الشهادة على خط المقر وعلى خط الشاهد بنوعه (قوله) أن عرفة كالعين أي أن عرفة البيئة الشاهد على الخط ذلك الخط معرفة تامة كحرفه لثنى العين (قوله) ويؤخذ منه أي من اشتراط القطع بالخط أنه لا بد أن يكون حاضر أي عند أداء الشهادة وفيه نظر إذا أخذوا أن يطلع الشاهد على الخط فيقطع ما به خطه فلا ينزويها في غيبة الخط وقد عرفت ما في المسئلة من الخلاف نعم في شروط الشهادة على الخط في القسمين أن لا يكون في الوثيقة يمين محو أو كس أو إلحاق الشهادة عليه ما لم يعتد في الوثيقة بخط كاتبه الأصلي والألم يضرك في بن عن التوضيح (قوله) وعرفت أي البيئة الشاهدة على الخط (قوله) لا احتمال أنه شهد أي كتب شهادته على من لا يعرف وأورد على هذا الشرط أن الشهادة على من لا يعرف من شهادة الزور والموضوع أن الكاتب عدل والعدل لا يشهد على من لا يعرف وإذا قال إن راشد الصواب إسقاط هذا الشرط لأنه غير خارج عن ماهية العدل فاشتراطه يشبه اشتراط الشيء في نفسه وقد جرى العمل عندنا بقضفة على خلافه (قوله) وعرفت أي البيئة الشاهدة على الخط أنه أي الشاهد الكاتب لشهادته بخطه وقوله يحمله أي الشهادة (قوله) أي وضع خطه وهو عدل أي لأن كاتبه لا يعتد له إذا ما قد دفع ما يقال أنه لا يشترط عندنا العدالة في التحصيل بل في الأداء ثم أنه لا يشترط في ثبوت

من فطن عارف بالخط ويؤخذ منه أن الخط حاضر وأما الشرط بن المختصين بالشهادة على خط الشاهد بنوعه بقوله (و) عرفت (أنه) أي الشاهد الكاتب بخطه شهادته وقد مات (كان يعرف ق) شهدده) وهو من شهد عليه بنسبه أو عنه فإن لم تعرف البيئة ذلك لم تشهد على خطه لا احتمال أنه شهد على من لا يعرف (و) عرفت (أنه) (تصليها عدلا) أي وضع خطه وهو عدل واستمر كذلك حتى مات أو غلب وأشار إلى القسم الثالث من أقسام الشهادة على الخط وأنه لا يفيد الإشرط بقوله (لا) الشهادة (على خط نفسه) أي لا تنفع ولو تحقق أنه خطه (حتى بد كرها)



أي القضية أو الشهادة أي تذكر مضمونها فتبين حقيقتها على ما علم لاهل أو استعمله (وأي) إذا لم تذكر القضية شهادة بأن هذا خطي ولا  
أذكر القضية (بلا نفع) للطالب وفائدة التأدية أحسن أن الحاكم يرى نفسه ما يقوله بلا نفع أي باعتبار الشاهد على خطئه فمما رجع  
إليه ما لم يكن أو لا يقول أو عرف (١٧٣) خطئه ولم يذكر القضية وليس في الكتاب محمول ولا ريب في أنه لا يفتقر إليه أخذ طرف

وعبد الملك وابن حبيب  
وابن وهب وصنفون قال  
مطرف وعليه جماعة  
الناس أن التبيان يعزى  
الناس كثيرا وكان حشنا  
يقول إذا عرفت خطي  
شهدت به لاني لا أكتب إلا  
عن تحقيق (ولا) يشهد  
شاهد (على من لا يعرف)  
نفسه حسب الأداء أو  
التصديق أو يعرف نفسه  
وقد وردت الشهادة  
على واحد من المتعدد (الا)  
على غيره أي شخصه  
(وليسجل) القاضي أي يكتب  
بكتب في حصة أي كتابه  
(من زعمت أنها بينة)  
فلان أي أن البينة إذا  
شهدت بدين مثلال على  
هذه امرأة أو لعدم معرفة  
نفسها أو أخبر بأنها بينة  
فلان الفلاني فليس  
لقاضي أن يسجل أنها  
بينة فلان ما لم تشهد بدينه  
بذلك وإنما يسجل من  
زعمت أو أخبرت أو قالت  
أنها بينة فلان لا احتمال  
اتساعها لتفسير أيها  
والرجل مثل المرأة وحش  
للمرأة غالبة الجهول بها  
(ولا) يجوز شهادة أي  
محملة (على) امرأة  
(متشبهة) حتى تكشف  
من وجهها البشيمة على

العدالة أن تكون بنفس الشاهد على الخط بل بهم أو بغيرهم خلافا لظاهر المصنف ومن جرح السراج (قوله)  
أي القضية يعني المشهود بها اتهامها وأما إذا ذكر بعدها فهو كمن يذكر كرامتها أو حشنتها فيؤدى بلا  
نفع خلافا للتمني (قوله بلا نفع للطالب) أي الذي شهد على خطئه نفسه (قوله إحتمال أن الحاكم يرى نفسه)  
مقتضى هذا أنه لا يجوز عدم نفعه ما عند القاضي فإنه لا يؤيدها ولو أنكر الشاهد أن هذا الخط خطه وشهد عليه  
شاهد أن هذا خطه فالظاهر أنه لا يعمل بشهادتهما لما لو اعترف أن الخط خطه ولم يذكر كرامته فإنه  
لا يشهد على القضية وإنما يؤدى الشهادة ويبرأه فمما رجع إليه كرامته كمال المصنف وهو ظاهر أيضا من  
صكون الشهادة على خط الشاهد إنما تكون أن مات الأصل أو غاب كإمارة (قوله هذا) أي ما شئ عليه  
المصنف من أن الشهادة الشخص معتد على معرفته خط نفسه لا تنفع إلا إذا ذكر القضية كلها والأدلى  
بلا نفع (قوله يعزى للناس كثيرا) أي غلبت بشهادة بغيره لما كان موضع الشهادة في الوثبة فائدة وساعت  
الحقوق (قوله وكان حشنا) أي العلامة الشيخ على العدوى (قوله ولا على من لا يعرف الخ) أي لا يجوز  
لشاهد أن يصح شهادة على أن لا يدعي عمر وعشرة أو يؤدى الشهادة كذلك والحال أنه لا يعرف نسب  
عمر (قوله أو يعرف نسبه وتعد الخ) يعني أن مثل جعل نسبه عليه حيث تقدم النسب بل جعل وأراد  
الشهادة على واحد من المتعدد كمن به تبتان فاطمة وزينب ولا يعلم عين هذين هذه فلا يشهد على فاطمة مثلا والحال  
أنه إنما يعرف أن فلان بنت فاطمة وزينب ولا يعلم عين هذين هذه فلا يشهد على فاطمة مثلا والحال  
العلم بها وإن امرأة وأما أن لم يكن لعين الأخت واحدة ولا يعرف غيرها وكان الشاهد من أهل البيت  
فلان فهذه من معرفة النسب لأن الحصر ظاهر فيها (قوله الأخت) أي من عموها أو من عموها أو من عموها  
أي لا يشهد على من لا يعرف نسبه في حال من الأحوال التي حال تعين شخصه وحليته بحيث يكون المعقول  
عليه من وجهته ثلث الأوصاف لا احتمال أن يضع المشهود عليه غير عمر على نفسه بل نسبه والحاصل  
أنه لا يجوز تحمل الشهادة ولا أدائها على من لا يعرف نسبه الأخت شخصه وأوصافه المميزة بحيث يقول  
أشهد أن زيدا بدينار على الرجل أو على المرأة التي معها كذا أو أشهد أن المرأة التي معها كذا تزوجها  
أو طلقها فلان (قوله وليسجل القاضي) أي في شهادة بينة على عين امرأة أو لعدم معرفة نسبها بدين وقالت  
أنها بينة فلان (قوله من زعمت) أراد بالزعم مجرد القول سواء كان في الواقع حقا أو كاذبا (قوله وإنما)  
يسجل من زعم الخ) فائدة تسجيل ذلك فائدة عدم ثبوت نسبها (قوله ولا على متشبهة حتى تكشف الخ)  
أي أنه يطلب من الشاهد أن يقر المرأة حتى الشخص أن لا يتصل بالشهادة عليها إلا بعد معرفة عينا  
من غير تفتيش إلى ما لو شهد عليها متشبهة لا يمكنه أن يؤدى الشهادة عليها الصمم معرفة عينا وجهها  
والحاصل أنه لا يجوز الشهادة عليها كالحال وأما وهي متشبهة بل لا يمكن كشف وجهها فمما رجع إليه الجدل أن  
يشهد على عينا أو صفتها وهذا في غير معرفة النسب وفي معرفة عينا كمن أختها أو كمن تزوجت  
الشاهد عن مشاركتها أو لمعرفة النسب المفردة أو المتزوجة الشاهد عن مشاركتها أو لمعرفة النسب متشبهة  
ثم إن ظاهر المصنف أن عدم جواز الشهادة على المتشبهة حتى تكشف عن وجهها في السكاك وغيره  
كالسمع والهمة والدين والوكالة ونحو ذلك واختاره حشنا (قوله لاجل أن تتعين) أي لاجل أن تتعين عينا  
وصفتها (قوله أشهدتا) أي غير معرفة النسب أو معرفة النسب المتزوجة الشاهد عن مشاركتها كذا  
فرد حشنا وهو المناسب لحمل هذه المسئلة مقيدة قبلها (قوله أي قبل مجرد اسم في تعينها) أي ولو  
أنكرت أن تكون هي التي تحملوا الشهادة عليها (قوله إذا كانوا لا يعرفونها متشبهة) أي أن كانوا لا يعرفونها

عنها أو صفتها (التعريف) لا بد له على لفظ الذي هو متشبهة أي انتفاء الجواز لاجل أن تتعين متشبهة  
لأنه لا يشهد بها وذلك لأنكون مع الانتفاء (وابن قال) أي الشهود (أشهدتا) بدين مثلا (متشبهة) بالرفع على المتشبهة لحذف  
والانصب على الخلق (وكذلك تعرفها) أي بغير معرفة هاتيك الحاله أي متشبهة وان كشفت وجهها لم تعرفها (أقول) أي عمل بمجموع  
في تعيينها إذا فرض أنهم عدول لا يثبتون فهلما لمسته تعينه الأول فهل المنع في الأول إذا كانوا لا يعرفونها متشبهة



وأن يقولوا شهد على شهادته وهذا إذا شاركه في علم ما شهد به والافلا تصور نفسه عنهم ثم انتقل يتكلم على شهادة السماع بقوة (وجازت) الشهادة والمرا بطوار هذا الاذن كالذي قد لا نفد تحجب (سماع) أي بسببه (فشا) أي انتشر واشتهر (عن نقات وغيرهم) المراد أنهم يعتقدون في شهادتهم على ذلك كافي المدونة وليس المراد أنه لا يدمس ذكرهم بذلك في شهادتهم وقيل لا بد أن يقولوا في شهادتهم لم نزل نسمع من النقات وغيرهم وهو (١٧٤) التصديق وعليه فاختلف أيضا في اعتمادهم على ذلك هل لأبمن الجمع بين النقات

وغيرهم وعليه أو الحسن على المدونة المتطبی وبه العمل أو يكتفي بأحدهما وهو قول ابن القاسم وعليه جماعة وهو الأشهر وعليه فالواري قوله وغيرهم بمعنى أوسع الخسوف ورجع كل من القولين وأعلم أن شهادة السماع إنما جازت للضرر وعلى خلاف الأصل لأن الأصل أن الإنسان لا يشهد إلا بما تدركه حواسه قاله أبو الحسن وتكون شهادة السماع في الأملاك وغيرها كما أشار به بقوله (علك الحائز) فلا يترج بها من يد حائز (منصرف) حوزا (طوبلا) فطوبلا متعلق بحائز لا منصرف واعترض على المصنف بأن التصرف لا يشترط في شهادة السماع بل ولا طول الحياة كما يفيد التعلق بالصواب حلف منصرف طولا من هنا وأما بشرطان في الحياة إلا أنه تعالى في الشهادة بالحياة عشرة أعوام أو أكثر ما على

يحصل تصرفه وما هما فمن لم يعرف وحصل تصرفه انتظر من (قوله) وأن يقولوا أي لكل واحد من الشاهدين التاليف عنهما (قوله) وهذا) أي قول الشاهدين لما قالوا عنهم أنهما شهدا (قوله) أي بسببه أي سببا اعتماد عليه وهذا بناء على أنه لا يحتاج في أداء الشهادة إلى ذكر النقات وغيرهم كما يأتي وأما على أنه لا يدمس ذكر تلك فألباه في قوله بسماع التعدية وهو المتبادر من كلام المصنف (قوله) وليس المراد أنه لا يدمس ذكرهم بذلك في شهادتهم) أي بل لو قالوا لم نزل نسمع من النقات أن هذه الدار حس أو ملك فلفلان لكنني وإن زادوا ذلك أي السماع من النقات وغيرهم في شهادتهم فوز يذم بيان وهذا القول هو ظاهر المدونة (قوله) وقيل لا بد من (أي وهو ظاهر المصنف وهو الذي اعتمد عليه البابي) إذ قال شهادة السماع أن يقولوا سمعنا سماعا شائسا العدول وغيرهم والالم تصح ونحوه لا سهل وإن سلون وإن فتوح ونقطة وإن عرفة وأقره وحصل أو الحس المدونة عليه وإن كان طاهرا فالأطلاق كذا في بن عن طفي (قوله) وعليه واختفا أيضا في اعتمادهم (الخ) الأولى حذف قوله وعليه لأن الخلاف في اعتمادهم في الشهادة على السماع قائم بذاته لا تفرع على القول الثاني ولا على الأول وأعلم أن الخلاف ثابت في نطق الشهود ولا كلام وأما اعتمادهم فيه لم يرتقن الأولى تحكي الخلاف أيضا فقيل لا تقبل شهادة السماع إلا إذا اعتد الشهود على سماع فاش من النقات وغيرهم وقيل يكفي في قبوله اعتمادهم على سماع فاش سواء كان من النقات أو غيرهم والطريقة الثانية تقول الخلاف إنما هو في نطق الشهود وأما الاعتماد فلا بد فيه من السماع العائش من النقات وغيرهم قولوا واحدا كذا أقر شصنا وهذه الطريقة هي التي مال إليها بن حيث قال الذي يفيد كلام الأئمة أن الخلاف إنما هو في النطق لا في الاعتماد اهـ وقول الشارح هل لا بد من الجمع بين الثمات الخ الأولى أن يقول هل لا بد من الاعتماد على السماع من النقات وغيرهم أو يكفي الاعتماد على السماع من أحدهما تأمل (قوله) علك متعلق بضمير حازب العائد على الشهادة بناء على جواز أعمال المصدر مضرا وأما قوله بسماع فهو متعلق بحازب والمعنى أن الشهادة بالملك الحائز حوزا طوبا لا تصرف تصرف الملاك في أملاكه حائز بسماع فاش من نقات وغيرهم وحاصله أن الإنسان إذا حاز عقارا مدة طويلة كاربين سنة أو عشرين على ما أتى وتصرف فيه تصرف الملاك في أملاكه كما بهدأ وقلم ضمير وأغرس أو زرع عشرة أشهر وشاع عند الناس أن ذلك العقار ملكه فيعوز أن تشهد البينة لذلك الحائز إذا نازعه غيره بالمالكين أن يقول لم نزل نسمع من النقات وغيرهم أن ذلك العقار ملك ذلك الحائز (قوله) فلا يترجعها من يد حائز لعل الأولى إسقاط هذا الكلام من هنا لعدم مناسبتها تأمل (قوله) فطوبلا متعلق بحائز أي من يطمه فاشتترط فيه الطول كاربين أو عشرين سنة أو نحوها الحوز وأما التصرف بالهدم والبناء والزرع من غير منازع فيكون أن يكون عشرة أشهر من مدة الحياة التي هي عشرون سنة أو أربعين (قوله) واعترض (الخ) حاصلة أن التصرف وطول الحياة إنما يشترطان في الشهادة بالملك بنا وأما الشهادة بالملك سماعا فيكتفي بها بمجرد الحوز فالشاهد بالملك على وجه البت يعتمد في الشهادة بذلك على وضع اليد عليه والتصرف فيه تصرف المالك في ملكه ونسبنا مع ذلك لنفسه وعدم المنازع وطول الحياة وأما الشهادة بالملك على وجه السماع فيعتمد في شهادته بذلك على الحياة وإن لم تطل وإن لم يحصل تصرف اهـ لكن قول الشارح ولا حلول الحياة فيه نظر لأنه لا يشترط في شهادة السماع بالملك المحاز طول زمن السماع كعشرين سنة وإنما يكون ذلك إذا طول زمن الحوز تأمل (قوله) لكان أصوب) أي لأن كلام اليتبين شهدت بالملك لأن أحداهما شهدت

ما ساقى (وقد تمت بينة الملك) بتاعلى بينة السماع بالملك يعني إذا شهدت بينة عاقدنا مثلا لنخص بتا شهدت بالملك أخرى علكها الآخر صاعا فدمت بينة البت على بينة السماع فيترجع بينة البت من الحائز فلوقال المصنف ولقد تمت بينة البت لكان أصوب (الابسماع) أي لأن تشهد بينة السماع

(أنه اشتراها) أي الذات المتنازع فيها المحزون تلقى بيته السماع (من كأي القائم) وهو صاحب بيته البت فتقدم بيته السماع يعني أن محل تقديم بيته البت ما لم تشهد بيته السماع بان الذات المتنازع فيها قد انتقلت للمدعي بذلك جدي من شرأا دية أو صدقة من أي القائم أو جده والموضوع أن صاحب بيته السماع حائز للمنازع فيه كجعلت والاعتماد بيته البت على بيته السماع التافهة لمعاملات أنه لا ينزع بهما من بدالحائز (ووقف) عطف على عطف أي إذا شهدت بيته السماع بأن هذا الشيء (١٧٥) موقوف على الحائز أو على غلان ولبست

الذات بيد أحد ففعل  
بشهادتها وأما لو كان  
بيده حائز مفع ملكه  
ففيه خلاف قبل لا ينزع  
بهما من بدالحائز كالمثل  
وقبل ينزع بهما منه  
احتياطاً للوقت ويرج  
(وموت يبعد) أي ويحل  
بيته السماع عوت  
لتخص ببلد بيته  
كالدار بعين وما ويطبق  
به الشهر وأما البلاد  
القريبة أو في البلاد  
فانما تكون على البت  
سهولة الكشف عن  
حاله ثم أشار إلى شروط  
أفادته بيته السماع بقوله  
(ان طال الزمان) أي  
زمان السماع كعشرين  
سنة فأقل منها لا يكفي  
ولاد من شهادة البت  
لكن هذا في الملك الحائز  
وفي الوقف وأما في الموت  
فانشرط قصر الزمن  
وأما طوط فقبل السماع  
فيه ولا يضمن بيته القطع  
ففيه ولو بالنقل على  
المعتد إذ يعطى له مونه  
مع عدم من يأتي من  
تلك البلاد بخبر عوته

بالمثل والآخرى بالوقت كإظهار المصنف فان قلت الحوزة عشر سنين فأكثر جبره كأي في رد دعوى القائم وفي رتبته وإن كانت القطع ولا يحتاج معه لبيته سماع ولا غيره كما يأتي وحده فلا ينافي تنازع بين حازر وقائم وأما الأول بيته سماع وأما الثاني بيته قطع قلت إنما يكون الحوزة ما عاين دعوى القائم وإذا لم يثبت إذا كان ذلك القائم حاضراً بلامانته وأما إذا كان غائباً أو له مانع فتقسم دعواه ويحتاج الحائز إلى دفعها فغرض السماع إذا كان ذلك القائم غائباً أو حاضراً له مانع (قوله أنه اشتراها) أي أو وهبت له مثلاً (قوله لا يبيته السماع) أي لصاحب أي المحزون عنده صاحب بيته السماع (قوله ما لم تشهد بيته السماع الخ) أي والأقدم لأن بيته السماع حائز لبقائه والبيته السماع مستحقة والتافهة تقدم على المستحقة (قوله والآن) أي والآن كحائز الذات المتنازع فيها بل الحائز له صاحب بيته البت (قوله لما علت أنه لا ينزع من بدالحائز) أي ولو حلف صاحبها معها (قوله وليست الذات الخ) راجع لقوله أو على فلان (قوله ففعل بشهادتها) أي وكما قبل بشهادة السماع في ثبوت أصل الوقف يعمل به الإضافي مصرف الوقف وكل ما يتعلق به بمثل شروط الواقف وغيرها ولا يلزم تسمية الواقف في شهادة السماع على الوقف كما قاله شيخنا السدي (قوله قبل لا ينزع بهما من بدالحائز كالمثل) أي وهو الغنى والنوذج واتقصر عليه بهرام والبساطي وت (قوله وقبل ينزع بها) أي بشهادة السماع ما شهدت وفتيته تغير ما تزن من بدحائز وهو ما لا ينز عرفة وتظاهر المؤلف وهو قول أي الحسن وابن تونس وأما في حج وعلى هذا القول يكون الوقف مستثنى من قولهم لا ينزع عبيته السماع من بدحائز (قوله عوت لتخص) أي إذا شهدت عوت لتخص ببلد بيته وجعل المكان كدونه فيا يظهر (قوله وأما البلاد القريبة) أي وأما الشهادة على موته في البلاد القريبة أو في بلد ما فانما تكون الخ بقوله أو ببلد موته الأولى أو ببلده (قوله كعشرين سنة) هذا قول ابن القاسم قال ابن رشد هو العمل بقرينة وتظاهر المدونة أربعين سنة (قوله لكن هذا) أي اشتراط طول زمن السماع في الملك الحائز أي في شهادة السماع على الملك الحائز وعلى الوقف وقوله وأما في الموت أي وأما شهادة السماع على الموت ببلد بيته فشرط قبولها قصر زمان لسماح وأما ما يأتي في قوله كعزل وما بعده من بقية المسائل فلا يشترط فيه طول زمن السماع أيضاً ولا أقدمه من شهادة السماع بثبوتها بضر الزعيم وماعه وإن لم تطل مدة السماع اتفاقاً (قوله ولو بالنقل) أي عن بيته أخرى (قوله على المعتد) أي كما يأتي من عرفة خلافاً لابن عبد السلام وهو ظاهر المصنف اشتراط ما دأب الزمان حتى في الموت وخلافه قول ابن هرون الشرطي في قبول بيته السماع في الموت أحد أمرين إما تناهي البلدان أو طول الزمان والحاصل أن في شهادة السماع بالموت طرقت ثلاثة طرق بقية من عرفة اشتراط تناهي البلدان وقصر الزمان وتبعه الشارح وطريقه ابن عبد السلام وهي ظاهر المصنف اشتراط تناهي البلدان وطول الزمان وطريقه ابن هرون اشتراط أحد الأمرين إما تناهي البلدان أو طول الزمان والمعتد الطريقة الأولى انظر من (قوله عوت لتخص) أي مستثنين في شهادتهم بذلك السماع والحال: غير شائع عند غيرهما (قوله لا يضمنه) أي يطلب فيه الحلف لاجل تقويتها (قوله وينبغي عليه ما مر الخ) أي فما مر مني على أحد القولين هنا وفي الشامل أن في رد المال في اتلعق بشهادة الواحد السماع مع البين وعدم رد قولين من

قطعا في هذه المدة الطويلة وأما بشرط الثاني بقوله (بلا رتبة) في شهادة السماع كدونه اثنين وليس في البلد كلها ما سيجت شخص أو كان فيهما من يساو في السن مع شروع السماع عنده غيره ما كان وجد رتبة بأن لا يسمع عوته غيره ما من ذوي استقامتهم اتقبل التهمة والى الثالث بقوله (وصلف) المحكومة بيته السماع لانها مقيمة والى الرابع بقوله (تشهد بها) اثنان من العدلين أكثر فلا يكفي واحد البين قال ابن القاسم إن شهدوا أحده على السماع لم يقض بالمال وإن حلف لأن السماع نقل شهادة ولا يكفي نقل شاهد واحد على شهادة غيره اه وقال غيره يمكن وبني عليه ما مر في اتلعق في قوله

ويستلزم شاهدان في كل شاهد سمع كإمام ابن عبد السلام ويرجع في خصوص الخلع لأن شأن الزوج الضرر وزوجته وفي شرط خامس وهو أنه لا يمين كون الشاهدين (١٧٦) ذكرين فلا تقبل فيه شهادة السامع وما أشبهه أي أنه يميني المذكر ثم ذكر عشرين مست

تغير ترجيح المصنف مشي فصار على أحد القولين (قوله) وبينهم شاهد صورته خالعة على مال ثم بعد ذلك أقامت شاهد على أن زوجها كان يضارها ففعل هذا الشاهد سمعها ولو شاهد سمع وراي المال لها فقد عدل واحد في شهادة السماع مع البين (قوله) فلا تقبل فيه أي في السماع (قوله) بالثلاثة قبلها أي وهي المثل والوقف والموت (قوله) أنه عزل أي فترتب على ذلك بطلان حكم القاضي ونصرف الوكيل بعد ثبوت العزل بثبوت الشهادة (قوله) وكفر أي بأن شهدوا بالسماع الفاسي بكفر فلان فلا يوصل عليه ولا يدفع في مقابر المسلمين ولا ترثه ورثة المسلمون (قوله) وسفه أي بأن يقولوا إن نزل نسمع أن فلا ناسفه لا يحسن التصرف في المال (قوله) إذا عاهد أحدهما أي أحد الزوجين وأنكره الآخر من ماله فنفترق التوضيح قال أبو عمران يشترط في شهادة السماع على النكاح أن يكون الزوجان متفقين عليه وأما أنكره أحدهما فلا اه وظاهر أنه المذهب وقال الشيخ مبارك في شرح الخصم بشرط السماع في النكاح أن تكون المرأة تحت عجب الزوج فيصير لها ثبوت الزوجة أو يجرى أحدهما فيبطل إلى الميراث فلم تكن في عهده أحدهما أنت رجل السماع أنهاز وجته لم يستوجب الشهادة عليه بذلك لأن السماع إنما ينفع مع الحياة ولا احتمال أن يكون أصل السماع عن واحد وهو لا يجوز به قال ابن زياد في حاشيته ظاهر النقل خلاف ما قاله أبو عمران وأن الحاج وهو في عهده فأنظر اه (قوله) من رواية أي لعين وكذا قال فيما بعده (قوله) وكذا البيع والنكاح أي وكذا الشهادات بينهما (قوله) فيثبت الطلاق لا دفع العوض أي لو قفقه على شهادته (قوله) لا دفع العوض أي وهو العن والصدائق فلا يثبت دفعهما في شهادة السماع التي ثبت بها البيع والنكاح بل لا بد من بينة تشهد بشايعي دفعهما (قوله) وهه أي يجوز نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلا نأهب فلان كذا (قوله) أن فلا نأه ما قام الخ أي أو أن فلا نأه أوصى فلان بكذا من المال أو الحيوان أو العقار (قوله) وولادة أي بأن يقولوا إن نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلا نأه ولدته تس فلان وأن هذا المرأة قد ولدت لاجل خروجها من عهدها مثلاً (قوله) وحرابة أي بأن يقولوا إن نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلا نأه حرابة معارون أو أخذوا مالاً فلا حرابة (قوله) وإباق أي بأن يقولوا إن نزل نسمع أن فلا نأه أبه عده صفته كذا وقوة فيثبتان أي الحرابة والابق به أي بالسماع (قوله) أنه آتبه المدين كالمطلوبه الغرامة بدنيهم وأدعى الأعداء أو آفاهم بينة سماع بذلك (قوله) أو الغرامة أي كما كان المدين ضامن ثمن الغرامة مطالبوا الضامن فقال لهم أن المدين على فعله كذا قاموا بينة سماع فشهد أن المدين معدم (قوله) وعق يجوز نزل نسمع أن فلا نأه عتي عبده فلا نأه وصل العتي الحرابة فتثبت بشهادة السماع كافي ح (قوله) ولون أي في قتل وهل تثبت الجراح بشهادة السماع وهو ما قاله ابن حزم وقوة عقبه على ذلك ابن قاضي في كجيه فائلاً ما وقف في الجراح على شيء لنفسه واصله بن (قوله) فتكون الشهادة المذكورة لو أن أشار الشارع بهذا إلى أن من قول المصنف ولو أن شهدا شهادة السماع بالقتل تكون لو زاهوا ما بعده المزاوي وابن حزم وقول مسنداً إلى شهادة السماع ثبتت بها الموت كما هو ظاهر المصنف وعلى ظاهر مذهب الشيخ كرم الدين البرموي فقال وصورتها أن يقولوا إن نزل نسمع من الثقات وغيرهم أن فلا نأه خال دمي عند إعلان اه وهو يحتاج لنقل يدل عليه فإن وجد نقل يدل عليه حلفت الوردية تحسين يميناً على تلك الشهادة واستغواهم ما سبهم في العمدودته في الخطاوان أو جرد نقل يساعده فلا قسامة وثبت الشهادة بالوفاء كالمهم اه ضاعده أي (قوله) تسوغ لولي القسامة أي حلف تحسين عيناوي يستحقون دم صاحبهم في العمدودته في الخطا (قوله) ومنزل المذكورات البيع الخ هذه الخمسة التي زادها الشارع لم يحطها إذا خلة تحت الكافي في قول المصنف كمر لا لها التثنية لا تدخل شيلاً لاقتيل وتقبل شهادة السماع

فيثبت بها أمها ولد (وحرابة وإباق) فيثبتان به (عدم) أي عسر آتبه المدين أو الغرامة (وأس) يجوز نزل أيضاً سمع أنه أسير فيزوج الحاكم بنته ويقتضي دينه من ماله ويجوز ذلك (وعق ولون) يجوز نزل نسمع من ثقات وغيرهم أن فلا نأه قتل فلا تكون الشهادة المذكورة لو أن تسوغ لولي القسامة ومنزل المذكورات البيع والقسم والاعذار والاعتاق والقسمه

تقبل فيها شهادة السماع  
مستبها بالثلاثة قبلها  
فقال (كمر) لا تقبل  
أولاً أو وكيل بأن يقول  
إن نزل نسمع من الثقات  
وغيرهم أنه عزل  
(وخرج) أي يخرج كالم  
نزل نسمع أنه شارب خمر  
مثلاً أو جرح (وكفر)  
لعين (وسفه) كذا  
(ونكاح) إذا عاهد أحدهما  
وأنكره الآخر (وضعه)  
أي المذكورات من  
قوله وتعديل وإسلام  
ورشد وطلاق (وان  
بطل) كذا قالوا إن نزل  
نسمع من ثقات وغيرهم  
أن فلا نأه فيثبت الطلاق  
لا دفع العوض وكذا  
البيع والنكاح يثبت  
العقد لا دفع العوض  
(وضرر زوج) يجوز  
نزل نسمع من ثقات  
وغيرهم أنه يضر زوجته  
فيطلقها الحاكم عليه  
(وهه) أي أنه وهب  
لفلان كذا (ومسبة)  
يجوز نزل نسمع أن فلا  
أقام فلا نأه ساعده في  
ماله أو ولده أو أن فلا  
كان في ولاية فلان يتولى  
النزله والافتاق عليه  
بإسداء به أو بتقديم  
فضله عليه (ولادة)

وهذه المسائل تثبت بشهادة السماع لأشيد الطول فلذا أتى بها الكافي ثم ذكر حكم الشهادة تحملا وأما بقوله (والتحدي) الشهادة (إن افتقر إليه) أي احتج إليه بأن خفي ضياع الحق من مال أو غيره (فرض كفاية) أذ لو تركه الجسم لصناع الحق وتعين بما يتعين به فرض الكفاية بأن لم يوجد من يقوم به غيره وظاهر كلامه ولو فاسدا عند الفصل أذا تبين حاله عند الأداء ولا يشترط فيه انقضاء وأما بقوله (والتحدي) الأداء ويجوز المعتمد أن ينتفع على الفصل الذي هو فرض كفاية ولا حيز بقوله (١٧٧) افتقر إليه عاذا لم يفتقر إليه فلا يكون

فرض كفاية بل قد يكون حراما تحصل شهادة الزا لأقل من الأربعة وقد يصور كروية هلال لم يتوقف عليه حكم شرعي (وتعين الإداء) على الفصل أي إعلاما لأكبر واجاعة المسلمين عما تحققه (من مسافة) كبردين (وأدخل الكافي الثالث بدليل قوله لا مسافة فصر وظاهر نقل المواق أنها استقصائية (د) تعين الإداء (على) شاهد (ثالثات) لا يجوزهما (أي شهادة الشاهدين عند الحاكم لانهما معا بأمر عامهما وكذا على رابع وناس حتى يثبت الحق (وإن انتفع) من تعين عليه الإداء بأن امتنع أن يؤدي الإجماع له شيء ينتفع به (بجرح) فالحق في شهادته لا تمعصنة لانه رشوة أخذها في نظره واجب عليه (الركوب) ذهبا وارايا (العصر منه وعدم دابته) فليس بجرح لجواز وامتثاله الغاية (درس)

أيضا على الخط كافي إن غازی وعلى الزهر كافي ح فلهذا المسائل التي تنقل فيها شهادة السماع ثلاثون مسألة (قوله وهذه المسائل) أي يقول المصنف كبردين وجب ما بعد (قوله لأشيد الطول) أي طول زمن السماع بل يشتهر أساطيل زمن السماع أم لا فطول زمن السماع إنما يشترط في الشهادة كالمثل والوقف وكذا بالموت على أحد الأقوال كما عجلت (قوله فلذا) أي فلا حيل عدم اشتراط الطول فيها أتى فيها بالكافي أي ولم يصفها على ما قبلها من المثل والوقف (قوله والولاء) ما ذكر من ثبوت الولاء بشهادة السماع هو المشهور وأما ما ذكره المصنف في آخر باب العتق من قوله وإن شهد واحد والولاء وإن شاءت أتهمها بالزنا ليعتد بهاته مولدا وإن عدمه لم يثبت فهو ضعف (قوله الفصل) الفصل لغة الالتزام فلذا التزم دفع ما على المدعى فقال أن الفصل بالعين وأما عرف أهل الشرع فهو علم ما يشهد به بسبب اختياري فخرج بقوله لم بسبب اختياري علمه لما يشهد به بدون اختيار كما إذا كان ما أسمع من يقول زوجته طالق فلا يصح تحملا (قوله وظاهر كلامه ولو فاسدا عند الفصل) فيه نظر لأن تحمله لشهادة فيه تعرض لضيع الحقوق لأن الفصل بشهادة الفاسق نعم إن لم يوجد سدا مظهر تحمله انتظر من (قوله ويجوز الفصل) أن ينتفع على الفصل أي دون الإداء فلا يجوز الانتفاع عليه وقوله الذي هو فرض كفاية أي وأما التمتع فلا يجوز الانتفاع عليه كما هو ظاهر الشارح والمج وصرح شيخنا في حاشية خش والذي في بن أنه لا يقوم لفرض الكفاية بل وعلى الفصل التمتع خصوصا إذا كتب وثيقة لكن بشرط أن لا يأخذ ثمنها يصح وهو أحد المثل وإن لا يحكم على الشهادة وانظره (قوله عاذا لم يفتقر إليه) أي بأن كان لا ترتب على تركه العمل ضياع حق (قوله من كبردين) أي من مسافة بين الفصل وعمل الإداء كبردين وهي أربعة وعشرون ميلا (قوله وظاهر نقل المواق) قال شيخنا العسوي الظاهر أن يقال إن ما قارب البريد كبردين ونصف يعطى حكمهما وما قارب مسافة القصر كالثلاثة ونصف يعطى حكمهما والمتوسط يعطى بالبريدين (قوله وعلى ثالث) فهم منه الأول أنه ليس لاحد الاثنين الانتفاع ويقول بل الحق السلف مع الآخر (قوله لانهما معا أمر عام) أي كمداراة وأقرباء وعدم عدالة (قوله بأن لا يستع أن يؤدي إلى) ظاهره أن انتفاعه من غير امتناع من الأدليس بجرحة وليس كذلك بل انتفاع من تعين عليه الإداء بجرحة امتنع ألا كافي طي (قوله بجرح) أي فانتفاعه بجرح فهو خبر لم يحذف والجواب الشرط (قوله لا ركوب) أي إذا ادفع المشهود للشاهد أجرة ركوبه وأدركه دابته فليس بجرح فلا ركوب أصح حكمه كم دابته المشهود في الجواز كما صرح بذلك ابن رشد ونظير طي فإن دفع المشهود للشاهد أجرة ركوبه فالحق هو وشي فانظر هل يكون جرحه أولا وأما الظاهر الأول أنه يحل بالركوبه وأما له ما لم يشهد بالحاجة فله شيخنا العسوي وانظر إذا عسر مشبهه وهدمت دابته ولكنه موسر هل يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ركوبها ولا يجوز له أخذ أجرة الدابة من المشهود أولا يلزمه أن يكرى لنفسه دابة ويجوز له أخذ أجرة تها من المشهود أو يركبه دابته واستظهر الأول (قوله لا كسافة القصر) أي لأن كان بين محل الشاهد ومحل أدائه الشهادة كسافة القصر (قوله فلا يجب على الفصل السفر) أي و يؤديه عند قاضي بلد مو يكتب بها التماس القاضي الذي على مسافة القصر أو تنقل تلك الشهادة عن هذا الشاهد إلى يؤديه عند رجليه ينقلها عنه ويؤديها عند القاضي الذي على مسافة القصر (قوله ويجوز حيت) أي حين أن كان بينهما وبين محل أدائه مسافة القصر إذا سافر لاداءه أن ينتفع الخ (قوله وحلف) أي الذي عليه أي قضى بحلفه (قوله كزوج وسيد)

(٢٣) (دعوى رابع) له يخرج دابة قربة فليس عليه استعارتها (لا كسافة القصر) فلا يجب على الفصل السفر إلى محل الإداء (و يجوز له) حيت (أن ينتفع منه) أي من المشهود (دابته) لركوبه (ونفقة) ولا لاهل بيته مذهبنا وأما به بلا تعدد دابة أخذ عن شيء لا يجب عليه (وحلف) أي الذي عليه في دعوى التثبت الإبتداء من كزوج وسيد (شاهد) أي بسببه أي

فأشبه عليه موثلاً الشاهد المأثراً بأن كانى الدونة (في) دعوى (طلاق) ادعته المرأة على زوجها قائم (و) دعوى (عق) اذاعة  
العبد على سيده فأنكر موثلاً القذف كما قال الفهمي ادعاه سر عفيف على عيرها فأنها ما لم يحدى شاهد اقضت وأما ابن علي ما ذكره فصرف  
المدعي عليه من شهادة الشاهد (لا) في (تكاح) ادعاه أحد الرواحين على الآخر فلا يخلط المدعي عليه المنكر (فان) حلف منكر الطلاق  
أو العتق بريئاً وان (نكل حس) لحلف فيما كلف عند الفهمي متى حلف ترك (وان) لم يحلف و (طال) حبه كسنة (درا) أي  
ورقعة ولا بعد الطلاق والفرق بين ما ذكره بين السكاح أن غيره السكاح لو

هَذَا امْتِثَالٌ لِلدَّعَى عَلَيْهِ **(قَوْلُهُ بِسَبِّ أَقَامَتِهِ)** أَيْ الشَّاهِدُ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ أَيْ عَلَى الدَّعَى عَلَيْهِ **(قَوْلُهُ فَأَمَّا)** الدَّعَى) أَيْ بِالْخُلَاقِ أَوْ بِالْعَقْرِ أَوْ بِالْعَنْفِ **(قَوْلُهُ عَلَى مَا ذَكَرَ)** أَيْ مِنْ الطَّلَاقِ وَالْعَقْرِ وَالْعَنْفِ **(قَوْلُهُ)** يَصْلُفُ الدَّعَى عَلَيْهِ) أَيْ أَنَّهُ مَا لِقَ وَلَا عَقْرَ وَلَا عَنْفَ **(قَوْلُهُ لَا فِي نِكَاحٍ إِعْدَاءٍ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ عَلَى الْآخَرِ)** أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُمَا عَمِلَا طَرِيقَيْنِ وَأَمَّا الدَّعَى شَاهِدٌ أَوْ أَصْرَارَيْنِ فَلَا يَصْلُفُ الدَّعَى عَلَيْهِ الْمُنْكَرُ لِرُدِّهِمَا شَاهِدٌ بِخِلَافِ الطَّارِئَيْنِ فَإِنَّ الدَّعَى عَلَيْهِ الْمُنْكَرُ يَصْلُفُ مَعَ أَقَامَةِ الْآخَرِ شَاهِدًا لِلْجَمْعِ وَالِدَّعَى عَلَيْهِ مِمَّنْ أَنْ كُلُّ دَعْوَى لِاتِّبَاعِ الْإِبْعَادَيْنِ فَلَا يَنْجِبُ بِهَا **(قَوْلُهُ فِي حَلْفِ رَبِّكَ)** أَيْ غَيْرَ الْعَيْنِ لِرُدِّهِمَا شَاهِدٌ دَفْعَ الْجَبْسِ عَنْهُ **(قَوْلُهُ مِنْ مَّا ذَكَرَ)** أَيْ مِنْ الطَّلَاقِ وَالْعَقْرِ وَالْعَنْفِ **(قَوْلُهُ أَوْ قَرِ بِهِ)** تَنْفَ فَإِذَا دَعَا الرَّأْيَ عَلَى رُجُوعِهِ بِالطَّلَاقِ فَانْكَرَ فَأَقَامَتْ شَاهِدًا فَأَقَرَّ بِمَزَامِرِهِ وَإِنَّا دَعَا الْعِدَّ عَلَى سَبِّ مَا أَتَعَقَّ فَانْكَرَ فَأَقَامَ شَاهِدًا فَأَقَرَّ بِالسَّبِّ بِمَزَامِرِهِ وَإِذَا دَعَى عَلَى إِنْسَانٍ بِالْعَنْفِ فَانْكَرَ فَأَقَامَ شَاهِدًا عَلَيْهِ فَأَقَرَّ بِمَزَامِرِهِ الْخُدَا مَا لَوْ ادَّعَتْ امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ أَمَّا زَوْجٌ مِمَّا أَقَرَّ بِذَلِكَ بَعْدَ انْكَارِهِ وَأَقَامَهُ الشَّاهِدُ فَلَا يَنْتِ النَّكَاحُ وَأَوْ دَعَى رَجُلٌ عَلَى امْرَأَةٍ أَمَّا زَوْجُهَا فَقَدَتْهُ الرَّأْيَ بَعْدَ انْكَارِهَا وَأَقَامَهُ الشَّاهِدُ فَلَا يَنْتِ النَّكَاحُ لِفَقْدِ الْمُقَدَّمِ إِلَى قَوْلِهِ أَوْ قَرِ بِهِ أَيْ أَلَوْ لَهُ الدَّعَى عَلَيْهِ الْمُنْكَرُ بَعْدَ أَقَامَةِ الشَّاهِدِ تَصْلُفُ النَّكَاحِ لِحُكْمِ الْخُلَاقِ فَانْكَرَ فَأَقَرَّ بِمَا عَلَيْهِ الدَّعَى عَلَيْهِ الشَّاهِدُ بَعْدَ أَقَامَةِ الشَّاهِدِ لَا يَنْتِ بِسَبِّهِ مَعَ الْعَيْنِ عَلَيْهِ أَيْ حَالًا لَا يَشْفُوهَُا مِنْهَا يَنْتِ الْحَقُّ فَلَمَّا كَانَ لَا قَائِدَ لَهَا فِي النَّكَاحِ تَشْرَعُ وَعَسَى أَنْ يَقْتَضِيَ هَذَا الْفَرْقُ الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَ النَّكَاحِ وَبَيْنَ الطَّلَاقِ وَالْعَقْرِ وَالْعَنْفِ أَنْ يَكُونَ كُلُّ مَا لَا يَنْتِ بِهِ الْإِبْعَادَيْنِ مِثْلَ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فِي الْقَضَاءِ يَصْلُفُ الدَّعَى عَلَيْهِ إِذَا أَقَامَ الدَّعَى شَاهِدًا أَوْ أَصْرَارَيْنِ وَهُوَ كَذَّابٌ **(قَوْلُهُ وَحَلْفُ عَبْدِ الْخُ)** حَامِلُهُ أَنْ الْعِدَّ سَوَاءٌ كَانَ مَا دُونَهُ فِي الصَّارَةِ أَوْ لَا إِذَا أَقَامَ شَاهِدًا بِحَقِّ مَا فِي يَدِهِ يَصْلُفُ مَعَ شَاهِدِهِ وَيَصْحَقُ الْمَالُ بِأَخْذِهِ وَلَا خِلَافَ فِي ذَلِكَ فَإِنْ نَكَحَ الْعِدَّ مِنَ الْعَيْنِ فَإِنْ كَانَ أَذْنَاهُ فِي الْأَعْيَارِ حَلْفُ الدَّعَى عَلَيْهِ وَبَرَى وَأَنْ كَانَ غَيْرَ مَا دُونَهُ حَلْفُهُ يَدُهُ وَاسْتَحَقَّ وَكَذَّابُ السَّفْهِانِ الَّذِي عَلَى شَخْصٍ يَصْحَقُ مَا فِي يَدِهِ وَبَذَلَ شَاهِدًا لَهُ يَصْلُفُ الْآخَرَ مَعَ شَاهِدِهِ وَيَصْحَقُ الْمَالُ لَكِهِ بِقِيَمَةِ النَّاسِ عَلَيْهِ فَإِنْ نَكَحَ السَّفْهِانُ حَلْفُ الدَّعَى عَلَيْهِ لِرُدِّهِمَا شَاهِدًا وَبَرَى وَمَحَلُّ حَلْفِ السَّفْهِانِ إِذَا كَانَ يَدُهُ لَمْ يَمْلِكْهُ وَلَا يَمْلِكُهَا وَلَا قَائِدَ يَصْلُفُ مَعَ الشَّاهِدِ وَلَهُ قَالَ طَائِفٌ وَفَرْضُ الْمُسْتَلْقَى فِي الْحَلْفِ مَعَ الشَّاهِدِ عَلَى أَنَّهُ لَا عَيْنَ عَلَيْهِ فِي الْانْكَارِ وَالْإِثْمَةُ وَهُوَ كَذَّابٌ فَإِذَا دَعَى أَحَدُهُمَا سَفْهُانًا أَوْ عِدًّا فَانْكَرَ وَبَقِيَ الدَّعَى مِنْهُ فَلَا يَنْتِ عَلَى ذَلِكَ الدَّعَى عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى إِذَا لَا قَائِدَ لِعَيْنٍ خُذْتُ لَهَا مَا تَوَجَّهَ إِذَا كَانَ الدَّعَى عَلَيْهِ أَوْ لَوْ زَمَرَهُ وَهَذَا لَيْسَ كَذَّابٌ **(قَوْلُهُ فَلَا يَشْتَرُطُ)** فِي الدَّعْوَى) أَيْ فِي سَبِّهَا **(قَوْلُهُ الْغَرِيبَةِ)** أَيْ حُرِّهِ عَلَيْهِ وَلَا شَرَطَ لَهُ بِوَقْفِهِ **(قَوْلُهُ لَا يَصْلُفُ سَفْهُانًا)** أَيْ لَا يَدَّ غَيْرَ مَكَانٍ وَبَيْنَ مَا جَاءَ تَوْصُلَ إِلَيْهَا تَنْتِ بِحَبْسِ بَرَكَةِهَا وَخِصَالِهَا بِحَقِّ بَيْتِكِ بِحَلْفِ سَفْهُانٍ لَهَا غَيْرُهُ مِنَ الْأُولَى) أَيْ كَلَوْنِي وَمَقْدَمُ الدَّعَى **(قَوْلُهُ وَأَنْ تَقِفَ)** الْأُولَى أَنْ يَجِبَ بِلَوْلِهِ دَعْوَى أَنْ كَتَبَتْ يَصْلُفُ إِذَا كَانَ يَتَّقِي الْعِدَّ تَقَا فَا جَاءَ لِأَيِّهَا لِيَمْلِكَ فَانْقَضَتْ وَهِيَ سَقُوطُ التَّفَقُّعِ عَنْهُ وَأَقُولُ بَعْدَ حَلْفِ الْأَبِ مُطْلَقًا وَابْنُ الْقَاسِمِ عَنْ مَا أَتَى نَظَرَ نَ وَفَقَالَ قَاعِدَةُ الْمَنْصَفِ أَنَّهُ إِذَا عَرِضَ لَوْ يَكُونُ إِشَارَةً لِرُدِّهِمَا خِلَافَ لَأَنَّ كُلَّ خِلَافٍ يَشْرُرُهُ لَوْ **(قَوْلُهُ فَإِنْ تَوَلَّى الْأَبَ الْعَامِلَةَ الْخُ)** أَيْ كَالْوَالِدِ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ أَوْ مَقْدَمِ الْقَضَاءِ

أقره ثبت وبخلاف  
السكاح ولأن الأصل  
عدم السكاح فدعيه  
أدى خلاف الأصل  
بمخلاف من أدى  
الطلاق والعق فانه  
أدى الأصل من حيث  
أن الأصل في الناس  
الحرة وعدم العصمة  
مؤثرة فلا بد من بحث على  
الأهل والحريان فلا يجوز  
عن إقامة الشاهدين  
فيه بقوة كدعيه  
ولما كنت البين مع  
مع الشاهد في دعوى  
المال وما يؤول إليها  
أحوالها وتفاصيل  
الاتهام كما عرفت في الحال  
وأعنته فيه أو عنته  
مطلقاً أو عنته من  
البعض دون البعض  
إشراكك كله بقوله  
(وحيث عبد) ولو غير  
أذن (ورسفي) بالغ  
(مع شاهد) لكل عن  
مالي وأهلي ما ادعاه  
الشاهد واليمين لا تؤثر  
عنتاً أو إرساداً ولا

يُحلف السيد والى عليها وأشعر قوله وحلف الخاتم مامدعيان فلا يتطرق إلى الدعوى الجارية ولا إلى الرد بدل  
والإسقاط فإن نكل السبعة أو أحد المأذون حلف المدعى عليه رد شهادته الشاهد ويرى أن نكل غير المأذون حلف سيده مع التمسك  
واستحق (لا) يحلف (مضى) مع شهادته بقى ما نكل ادعاه على شخص (لا) (لا) (أو) وأمرى غير من الإلزام بحيث لم يتول المعاملة إذا نكل  
لا يحلف ليدقق غيره (وان أنفق) عليه أبوه أنفاقا واجبا فإن لا يحلف إذا أنفق عليه تطوعا ولم يتفق أصلافان وتولى الأب المعاملة  
وتذ الإصمى وتولى السبعة

وسيد العدلانه اذ لم يحلف غم (د) اذ لم يحلف الصي ولا ومع الشاهد (حلف مطلوب) أي الذي عليه (اليتزل) المتنازع فيه (يبره)  
أي سيد المطلوب سوزا الملكتا بلوغ الصي (وأجمل) الذي به أي ان الحاكم يصلي أي يكذب في حلفه الحادثة فهو بالمل الصي  
وخوفهم موت الشاهد وتغير حاله عن العدالة (حلف) الصي علة لا مجال أي (١٧٩) أجمل لاجل ان يحلف (اذ بلغ  
كوارته) أي كما يحلف

وارث الصي البالغ ان  
مات الصي (قبله) أي  
قبل بلوغه فالحلف  
الصي اذ بلغ أو وارثه  
ان مات استحق المدي  
به وأخذ من المطلوب  
ان كان معينا باضافان  
فان أخذ قبضته ان كان  
مقوما ومثله ان كان  
مثلا وان كان دينا في  
نمة المطلوب أخذ من  
ما هو عليه وحاز الصلح  
عنه على ما مر في بيان  
نكل المطلوب أخذه  
الصي ما كانا فاقولا  
عين على الصي اذ بلغ  
واستثنى من قوة كوارته  
قبله قوله (الآن يكون)  
الوارث البالغ (نكل)  
عن العين (أولا) حين  
توجهت عليه في نصيبه  
ان ادعاه معالي شخص  
بحق وأقام عليه شاهدا  
فشكل الكبير وسقط  
حقه واستوفى الصغير  
فان قبل بلوغه (فق)  
حلفه أي وارثه الكبير  
النكل أولا (فولان)  
لأن آخرين ولا نصيبها  
للمتقدمين قبل حلف  
للسبق نصيب الصغير  
لانه انما شكل أولا عن

سلعة الصي لاحد بين ثمان الصي طالب المشتري بالثمن فانكره ووجد شاهدا واحدا يشهد به بالثمن فان الاب  
ومن معه يحلفون مع ذلك الشاهد (قوله وسيد العدل) انظر من ذكر هذا فاني لم أرسقولا والعله تقتضي  
عدم حلفه تأمل (قوله ليتزل المتنازع فيه) أي ان كان معنا وان كان المتنازع فيه يتاخر في بدته  
وان كان معينا يني بده فقلته كما يشهد قول المصنف سابقا والعله القضاء والتفقه على القضية به وما  
ذكره المصنف من ترك المتنازع فيه يد المدي عليه بعد عينه ان كان معناه قول الآخرين وابن عبد الحكم  
وأصبح وقيل انه يحلف المطلوب ويؤخذ ذلك المتنازع فيه المعين تحت يد عدل بلوغ الصي ونسبه في  
التوضيح لظاهر الموازنة وكلام ابن حصون وكلام ابن رشد في البيان يقتضي ان القول بوقف المعين هو  
المذهب في المازي اختلاف في الوقف على الخلاف في استناد الحق للشاهد فقط واليمين كالعائد فيصن  
الابقاف واليمين عا فضعف الايقاف انظر بن (قوله حوزا) أي وحيد فضمنه اذ تلف ولو لم يحل  
لا تمتد له لشيء بالخاص (قوله أي يكذب في حلفه الحادثة) أي الدعوى وشهادة العدل وما حصل  
عليه الانصاف في الخصومة (قوله أو تغير حاله عن العدالة) أي وخوفهم من تغير حاله عن العدالة قبل بلوغ  
الصي وهذا مضر فاذا حصل التسهيل وتغير حاله عن العدالة بعده فلا يضر وذلك لان فسقه بعد الاصل  
بخلاف طريقة بعد الحكم وهو لا يضر فلا يعارض ما سبق في السلف ان طرق الفسق بعد الادلة وقبل الحكم  
مضر (قوله كوارته قبله) تنبيه في الحلف والاستحقاق أي كأن وارث الصي يحلف الآن ويستحق اذا  
مات الصي قبل بلوغه وعلى حلفه واستحقاقه ما لم يكن ذلك الوارث بيت المال ويعتونا وأضفى عليه غير  
مرجوح الاقله يحلف وترد اليمين على المطلوب ويستحق ولا حق لبيت المال ولا لوارث المجهول أو المني  
عليه المذكور بن ومحل رده على المطلوب في تلك الحالة ما لم يكن حلفا أولا والا فلا تعداد فان كان الوارث  
مجهولا أو مضي عليه مرجوح الاقله انظر ولا يحلف المطلوب ووضع المتنازع فيه يبدأ من انظر حاشية  
فيضا العدوى (قوله فان نكل المطلوب) أي عند اقامة الصي الشاهد (قوله أخذه الصي) أي من الآن  
ملكنا بشهادة الشاهد ونكول المدي عليه عن العين (قوله الآن يكون نكل أولا) أي الآن يكون وارث  
الصغير نكل أولا عن العين وصورة ان يشهد شاهد بحق لصغير وأخيه الكبير فنكل الكبير واستوفى الصغير  
فان قبل بلوغه وورثه أخوه الكبير ففي حلف الكبير يسقط نصيب أخيه الصغير الذي ورثه منه وعدم  
حلفه فلا يأخذ قولان (قوله المتأخرين ولا نصيبها للمتقدمين) في هذا اشارة للتزول على المصنف وان  
حقه ان يعبر وترد ادهم نص المتقدمين واختلاف المتأخرين وقد يقال ان المصنف انما التزم انه ان أتى بالتردد  
كان اشارة لذلك لا نهى وقع خلاف المتأخرين يعبر وتردد (قوله لم يستحق نصيب مورثه الابيين نافية) هذا  
هو المتقول عن ابن بونس ولا ينشئ في جواب سؤال أرسله القاضي عما يشأن الكبير اذ أسقط أولا ثم  
مات الصغير فلا يحتاج لاثباته نافية لان الابيين الاولى وقعت على جمع الحق طبق الشهادة انظر بن (قوله  
لسر بان نكوله الاول عليه) أي ولا يأخذ خصمة الصغير فان مات الكبير التناكل أولا عن ابن ثمرات الصغير  
وورثه ابن أخيه فله حلف ويستحق حصة همه الصغير فقط ولا يجرى فيه القولان لانه نكل قبل ذلك وأما  
حصة أمه السابقة بنكوله فلا تزعم رجوعها لانه لا الحق سقط بسبب التكرار فلا وورث (قوله يعني  
ان من أدنى يحيى مالي) استدرج بذلك من اقامة المدي شاهدا في محو بطلان وعق خلف المطلوب بشهادته ثم  
أتى الطالب بأخري فله نصحه انفاقا (قوله وأقام عليه شاهدا فقط) أي عند من يرى قوته بنقل العين

حصة هو وقد يكون ورعا لا يمنع من اليمين لاجل استحقاقه نصيب مورثه قال ابن بونس وهو الذي يظهر الا ترى انه لم يحلف أولا ولم يستحق  
نصيب مورثه الابيين نافية وقيل لاسر بان نكوله الاول عليه (ولان نكل) الصي بعد بلوغه أو وارثه ان مات قبل بلوغه (اكثي بين  
المطلوب الاولى) ولا تعداد على نافية ثم كرمسلة لا ارتباط لها بحصة الصي بقوله (وان حلف المطلوب) يعني ان من أدنى يحيى مالي  
وأقام عليه شاهدا فقط أو آخر اثنين وأب ان يحلف مع شاهد خلف المدي عليه ويرى (ثم أتى) المدي (بأخرفاضم) أي لا يضم الثاني



الاول لطلان شهادته بتكول المدعي معه وحلف المطلوب (وفي حلفه) أي الطالب (معه) أي مع الشاهد الثاني ويستحق لانه قد يظهر  
 في شهادته الثاني ما يتحقق دعواه (١٨٠) ويقدمه على البين وعدم حلفه لانه لا يمكن مع الاول سقطه قولان (و) على القول

بالحلف معه في (تختلف) (المطلوب) ثابتا (ان لم يحلف) الطالب مع الثاني بان نكل معه كما نكل أولا لان حلف الاول كافى الم (قوله ونكل الطالب) أي عن البين ان يترد شهادة الشاهد الثاني (قوله استحق الطالب الحق) أي يبرر عين كافي التوضيح (قوله لانه حلفه) أي ارد الدعوى من أصلها (قوله وعلى الاول) أي وهو ان الطالب ان يحلف مع الشاهد الثاني ويستحق (قوله لو أتى بشاهدين لاستحق) أي وهو قول ابن القاسم في الموازي وقوله بخلاف الثاني أي وهو ان الطالب ليس له ان يحلف مع الشاهد الثاني لانه لا يمكن مع الشاهد الأول سقط حقه فعلي هذا القول لو أتى الطالب بعد حلف المطلوب بشاهدين فانه لا يستحق ولا قيامه بهما وهو قول ابن القاسم في المسوط ونحوه لان كثرة والمقدم قول ابن القاسم المذكورين الاول وقد تقدم انه اذا حلف الطالب المطلوب به ينتقض رتبة الثانية كالجملة بعلمها لم تستع اذا قامها وهذا لا يخالف القول الاول من قول ابن القاسم حمل كلام ابن القاسم على ما اذا حلف الطالب المطلوب بغير عالم بل شاهدين أو كما على أي بعد من كالجملة (قوله وان تعذر عين بعض) أي عن بعض المشهود لهم أو تكلمهم (قوله بدليل قوله أو على الفقهاء) أي في كلام المصنف حلف أو مع ما عطف قبله وهو جائز كافي الحق (قوله على انسان) أي شيئا أو شهدا على انسان (قوله بدليل ما أتى في كلامه) أي عن ذكر التردد لانه انما ينزع على هذا المدعي ويصر فرائعه وعقوبه فلا ما مضى معا كافي بن (قوله فاليمين معتذرة من العقب) أي وهم بعض الموقوف عليهم المشهود لهم أو وقت (قوله المحذور من كلامه) أي الذي قدره الشارح بقوله أو كل (قوله وشاهد) أي أو امرأتين (قوله وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الاول) أي على امرأتين الوقت هي معنى ثبت بالشاهد والبين (قوله والمدعي عليه في الثانية) أي على امرأتين الوقت على غير معين لا يثبت شاهد وعين لعدم تعين المسحق الذي يهلفها وإذا حلف المدعي عليه في التاسعة رجع المدعي به ملكا ولا عبرة بدعوى وقفته لعدم ثبوتها على نكل فليس كإثبات المصنف والأخس وما ذكر من كون المدعي عليه بخلاف في المسئلة الثانية أعني مسئلة الفقهاء هو ما ذكره القضي والمنازري وابن شاس وان الحجب بكنهه تنقبه ان عرفة فقال ظاهر الروايات عدم حلفه لعدم تعين طالبه بطلان الوقت على أن القضي والمنازري لما ذكر الحلف جعلوا من شهد عليه شاهد بالطلاق والعنف ونظائر ان هذا اذا لم يحلف بمحس وان طالبه ان ولازم طلاق ولا عتق وإذا قال المواق وغيره ان قول المصنف والأخس لا يستنده انظر بن (قوله وان حلف بعض الموجودين) أي وان حلف كل البعض الموجود في المسئلة الاولى (قوله دون غيره) أي فلا يثبت نصيبه بل يكون ملكا للمدعي عليه ان حلف (قوله فان نكل الجميع بطل الوقت ان حلف المدعي عليه) وكذا قوله قبل دون نصيب من لم يحلف أي فان وقفته بالطلاق يكون ملكا للمدعي عليه ان حلف ظاهره ان الوقت كالأو بعضا يبطل بخلاف المطلوب حتى بالنسبة للبطن الثاني وأنه لا كلام لهم وهو يعني على أن أخذ أهل البطن الثاني بطريق الارث من آبائهم لكنه خلاف ما استظهره المنازري وغيره من أن أخذهم بعد القسيس من الواف لا بطريق الارث من آبائهم وإذا قال ابن عرفة فهو رخصت البين على البطن الاول فنكلوا كلهم ثم جاء بعدهم البطن الثاني فن قال أخذ البطن الثاني كأخذ الارث من آبائهم فيكنون من الحلف لطلان حقهم بتكول آبائهم وعلى الطريقة الاخرى وهي أن أخذهم انما هو بعد القسيس من المحس فيكنون من البين ولا يضرهم تكول آبائهم وهو الظاهر اه بن والحاصل انه اذا حلف الطالب

معتذرة من جميعهم (حلف) من مخاطب البين وهو البعض الموجود من الموقوف عليهم في الاول لتكول والمدعي عليه في الثانية فان حلف الموجود مع الشاهد ثبت الوقت وان حلف بعض الموجودين دون بعض ثبت نصيب من حلف دون غيره فان نكل الجميع بطل الوقت

ان حلف المدي عليه (والا) بحلف المدي عليه في الثانية (فحسب) شهادة شاهد واحد ولا المدي عليه فهذا امر عر على الثانية فقط  
وفرع على الاولى فقط لكن في خصوص ما اذا حلف بعض دون بعض قوله (فان مات) البعض الحالف اتحدوا وتعدو لم يبق الا اننا كل  
(فان تعين مستحقه) أي حنس مستحقه وبني بقوله (من بقية الاولين) وهم طبقة الحالف الميت (أو) أهل (البيت الثاني) بالمعرف  
على بقية أي حل يستحق نصيب الميت الحالف أهل طبقة من اخوته الثاني لان (٨٩) تكولهم عن الحالف وأولاً عن نصيبهم

للكول الموجودين بطل الوقف عليهم وهل تمكن الطبقة الثانية منه بين أو لا تمكن منه خلاف والظاهر  
الاول (قوله ان حلف المدي عليه) أي فان تنكّل فالمدى بحسب ويمكن دخول هذه تحت قول المصنف  
والا لحسب أي واليه حلف المدي عليه ابتداء في المسئلة الثانية أو بعد تكول الموجودين في المسئلة الاولى  
فحسب أي الثالث ع فيه حسب في الفرعين وبهذا حل بعض الشراح كلام المصنف (قوله في تعيين  
مستحقه) أي مستحق نصيب الميت الحالف (قوله أي حنس مستحقه) أشار الى ان الاضافة جنسية فتصدق  
بمتعدد وأشار الشراح بهذا الفهم ما قال ان مستحقه مفر فكيف بينه متعدد قالوا لا يقول مستحقه  
(قوله من بقية) أي من كون بقية الخ (قوله زود) ههنا ما لم يشترط ان لا يأخذ أحد من أهل البيت  
الثاني شيئاً الا بعد انقراض البيت الاول والا لم يأخذ أحد من أهل البيت الثاني شيئاً مادام أحد من الثاني كان  
اتفاقاً وحصل الشراح محل التردد موت البعض الحالف وبقى الاثنا كل اختراعا اذ اقامات بعض من  
حلف وبقى منهم بعض مع الساكن فلا شيء لنا كلف ويستحق نصيب الميت الحالف بقية الحالفين وهل  
يخلصون أيضاً ولا قولان بناء على أن أخذهم بعد الحسب عن الواقف أو أخذهم كالأثر عن الميت وهذا  
أحد تفريقين ذكرهما عجم والثاني يصل التردد على ما في ذلك أيضاً فقل ان نصيب من مات من بيتي من  
أهل البيت الاول من حلف من سكن وقيل لا لأهل البيت الثاني خاصة (قوله وكل من استحق) أي سواء كان  
من بقية البيت الاول أو من أهل البيت الثاني لا بد من عيته أي بناء على أن أخذه بعد الحسب عن الواقف  
كما هو الظاهر والله بشعر قول الشراح لان أصل الوقف شاهد وقيل ان أخذ المستحق كالأثر عن أبيه  
أو بأمره وعمله فلا يلزم المستحق عن وهذا الخلاف حار في بقية الطبقة الاولى وفي أهل الثانية سواء ان  
الواقف وغيره فقول الشراح وبقين أن حلف الخ فيه فطر تأمل (قوله لان والميت يأخذ ما يورثه عن  
أبيه) أي وسفاهة فيه قد ثبتت بالشاهد البين (قوله لشبهاته) أي شبهه الشهادة على الحكم بنقل الشهادة  
وقوله لكنهما أي الشهادة على حكم الحاكم فلا حكمه (قوله قال ثبت عندي) أي أن فلان على فلان  
كذا وأهل البيتان وقوله وسواقي الامور الخاصة أي كالأثر الاول والعامه كالثاني (قوله وأحكم  
بكذا) أي بطلاق وحجة فلان مثلاً أو بنبوت رمضان (قوله الا بالشهادة) أي فان أشهد بها جازلها  
الشهادة على حكمه ويكون ذلك الشاهد تعد بلائمه للشاهدن فلا يقبل بغيرهما واذ لم يشهدهما فلا  
يجوز لهما الشهادة على حكمه لا احتمال لشاهد في إشاره به ثبت عنه كذا وأحكم بكذا فإذا شهد من غير  
أن يشهد بها كانت شهادتهما باطله (قوله الا بالشهادة) هذا هو المحذوف الذي مثل به بقوله كشهد  
على شهادتي خلا فالشارح فانه يقتضي أن الممثل له شاهد لانه المحطوف على حاكمكم (قوله وأما  
عزته) عطف على قوله بأنها معنيته أي الا اذا حصل اشهادهم وأما عزته (قوله أرواه ويؤيد الخ) أي  
وأما اذا رخص بها غير خاص فلا ينقل عنه ولا ينقل عنه وأما ان الشاهد هو الشهودي شهادة النقل  
بحرف في الحدود والطلاق والولادة وفي كل شيء كما قاله بن (قوله انه لا ينقل عنه) أي لانه لم ينقل به الشهد  
على شهادتي وانما قال ذلك لغرضه (قوله قال بغيرهم وهو المشهور) قال المواقف من رندان سمعه يرويه ما عند  
الحاكم وأسمعه ينفذ غيره وان لم يشهد فاشهر بأنها حاضرة اه بن (قوله وشعل كلامه نقل النقل الخ)  
قال عبق ولا يطبق في شهادة النقل بشارع النقل ويجوز النقل وان لم يعرف الناقل عبد الله لنقول عنه

بحق الاشهاد منه أو صلوه عزته أو أشاره بقوله (أرواه ويؤيد) عند قاض فشهد على شهادته اذ سمعها لادام الشهادة عند قاض  
منزل سورة قوله اشهد على شهادتي وظاهره أنه اذا سمع الشاهد الأصلي يقول لا أشهد على شهادتي أنه لا ينقل عنه وهو أحد قولين  
والثاني ذلك قال بغيرهم وهو المشهور وعين حل المصنف عليه بان يقال قوله اشهد على شهادتي أهم من أن يكون هو الخطأ وغيره  
وتحمل كلامه نقل النقل لذوقه كشهد على شهادتي ولو تسلسل ثم ذكر شروط النقل بقوله (ان خطب الامر) المنقول عنه (وهو) أي هو الخ  
انه (بجمل) خلا في نقل عنها

ولو شارة (عكاز) متعلق بغاب (لابازم الادامته) وهو ما فوق البردين على ما مر هذا في غير الحدود (ولا يكتفي) في النقل عن الشاهد الاصل (في الحدود الثلاثة الايام) فلا بد من الزيادة عليه او قيل يكتفي مادون مسافة القصر كالأموال وعطف على غاب قوله (أومات) (الاصل او مر من) من حيث يصبر معه الحضور عند القاضي لاداء الشهادة (ولم يطرأ فسق) (النقل عنه) (او عداوة) بينه وبين المشهود عليه قبل اداء الشهادة فان زال الفسق عن الاصل (١٨٣) فهل ينقل عنه بالجماع الاول ولا بد من اذن فان خلاف (يختلف) (طرورجن) أي جنون

للأصل بعد حمل الاداء عنه فلا يضيق النقل عنه (ولم يكتبه) أي الناقل (أصله) فان كتبه حقيقة أو حكما كشكه في أصل شهادته لم ينقل عنه (قبل الحكم) اراجع للفرع الاخير وأما الاولان فالخبر طرد الفسق والعداوة قبل الاداء لا بعد ونيل الحكم كالتقدم هذا هو الرابع (والا) بان كتبه بعد الحكم (مضى) الحكم ولا يتقض (بلا غرم) على الناقل ولا على الأصل لانهم يقطع بكتبه والحكم مدرجن اجتهاد فهذا راجع للفرع الاخير فقط (ونقل) عطف على غاب (عن كل) أي عن كل واحد من شاهدي الاصل (اثنتان) وهو صادق بما شاهد اثنتان على واحد ثم على آخر أو قال الأصلان لهما ما شهدا على شهادتنا وجمانا شهد عن كل واحد اثنتان وغير ذلك (ليس أحدهما) أي أحد الناقلين (أصل)

ونكت عدالة النقل عنه بفرد الناقل وإعلم أن النقل عنه لا بد أن يكون عدلا وبقوله لنقل الشاهد على شهادتي أو وقت رتبته إذا ما أصابا وعدا وكذا قال كل شاهد على شهادتي وانتقال الحالة العدلية بعد النقل عنهم ما تروا أو غابوا فلا يجوز النقل عنهم لأن المتطورة وقت القصل عنهم (قوله ولو حاضر) أي في البلد (قوله في غير الحدود) أي سواء كانت أموال أو غيرها (قوله ولا يكتفي في الحدود الثلاثة الايام) أي كون مسافة المكان الذي غاب فيه الشاهد ثلاثة أيام ذهابا وما ذكره المصنف قول ابن القاسم في الموازنة وقال حصون لا ينقل عن الشاهد إذا غاب غيبة بعيدة والغيبة البعيدة مسافة القصر ولم يفرق بين الحدود وغيرها وعلى ما لمصنف إذا كان الشاهد موجودا على مسافة قصر ولم يبعد أكثر من ثلاثة أيام فانه يرفع شهادته إلى من يخاطب القاضي المصري الذي يراد نقل الشهادته إليه قال ابن عاشر واطر لم يكتفوا بنقل الشهادة هنا ولا يكتفوا بالخطاب إلى قاضي بلد الخصومة وأوجب بأنهم إنما اكتفوا بالخطاب لأنه صادر من القاضي وتنق النفس به لا التفتي بنقل الشاهد اهـ بن (قوله مادون مسافة القصر) الاولى حذف قوله مادون لما علمت من كلام حصون (قوله ولم يطرأ فسق أو عداوة الخ) فان طرأ أحدهما قبل الاداء وأدى الناقل مع قيامه بالأصل رد شهادته (قوله قبل اداء الشهادة) أي أو ما طرأ أحدهما بعدا فلا يغاير بشره ولو قيل الحكم (قوله فان زال الفسق عن الاصل) أي فان طرأ الفسق للأصل ثم زال عنه قبل اداء الشهادة فهل الخ (قوله بالجماع الاول) الاوضع بالاذن الاول (قوله بعد حمل الاداء عنه) أي بعد حمل الناقل الاداء عنه (قوله فان كتبه حقيقة) أي بان قاله انت تكذب على ما مر تلك ان تنقل عن الشهادة بكتا (قوله كشكه في أصل شهادته) أي في فعله الشهادة بذلك الشيء (قوله وأما الاولان) أي طرد الفسق والعداوة وقوله لا بعد ونيل الحكم أي أن الاداء فيها بمنزلة الحكم فلا يضطر طرورها بعد الاداء والحاصل أن الفسق والعداوة الاداء فيها بمنزلة الحكم فلا يضطر طرورها بعد الاداء وأولى بعد الحكم كافي التوضيح وابن عرفة وأما يضطر طرورها قبل الاداء وأما تكذب الأصل لفرعه فمضمر كان قبل الاداء وبعده وقبل الحكم كان (قوله بعد الحكم) يضطر (قوله ثم على آخر) أي في مجلس ثان (قوله أو قال الاصلان الخ) أي أو المجلس مقصد (قوله وغير ذلك) أي كان ينقل عن واحد اثنتان وينقل واحد من الاثنين مع واحد ثالث عن الثاني من شاهدي الاصل (قوله وبفردك) أي كخاتبة ينقل أربعة منهم عن اثنين وأربعة عن الاثنين الآخرين (قوله فلو نقل اثنتان عن ثلاثة وعن الرابع اثنتان لم يصح) أي على المشهور كافي التوضيح ووجه فيه عدم صحته بأنه لا يصح شهادة الفرع الاचित تصح شهادة الاصل وحضر الرابع الذي نقل عنه الاثنين الآخرين وحضر ما حثت شهادته مع الاثنين الناقلين عن الثلاثة لنقص العدو بحمل ان عدم الصلة لا تعدد الفرع فيها فانقص عن عددا الاصل حثت نقل عن الثلاثة اثنان فقط والفرع لا ينقص عن الاصل لفسله مقامه وثباته منه هذا على ما لمصنف في التوضيح ولكن ابن عرفة نسب لابن القاسم الجواز كقول ابن الماجشون اهـ بن وقوله عن الرازم اثنتان أي وأدى الرازم بنفسه كالمصرح به للموافق (قوله أو نقل ثلاثة عن ثلاثة الخ) أي وأما أو نقل ثلاثة عن ثلاثة واثنتان عن واحد لكتفي كافي جماع أي يزعم ابن القاسم اهـ بن (تنبيه) • بشرط في صحة شهادة الناقل في الزنا أن يقول شهود الزنا ثم ينقل عنهم أشهد وعنا أنشأنا فلا غار في وهو كالمدعي في الكهنة ولا يجب الاجتماع في وقت فعل النقل ولا تفرق بين الناقلين وقت شهادتهم عند الحاكم

يختلف

أدى شهادته لأنه إذا كان أحدهما من شهود الاصل زعم ثبوت الحق بشاهد واحد إذا الناقل

المفرد كالمدعي (و) ينقل (في الزنا) ربعين كل أي عن كل واحد من الاصل وهو صدق باربعة ينقلون عن كل واحد وستة عشر ينقل كل أربعة منهم عن واحد وبغير ذلك (أو) ينقل أربعة (عن كل اثنين من الاصول) (اثنتان) بان ينقل اثنتان عن زديعرو واثنتان آخران عن بكر ومائة نقل اثنتان عن ثلاثة وعن الرابع اثنتان لم يصح خلافا لأنه لما جشون ونقل ثلاثة عن ثلاثة واحد عن الأربعة

لم يصح (ولفق نقل بأصل) أي جاز لتفريق شهادة تقتل مع شهادة أصل في الزنا وغيره كأن يشهد اثنان عن رؤيته الزنا وينقل اثنان عن كل واحد من الاثنين الآخر (وبان تركية نقل بأصله) التي تنقل عنه بخلاف العكس وهو تركية الأصل الناقلة عنه لقوة التهمة (و) جاز (نقل امرأتين) عن رجل أو عن امرأتين (مع رجل) نقل معهما من ذكر (١٨٣) (في باب شهادتهن) وهو الأموال وما

يؤل اليها أو ما يظهر  
لرجال كالولادة وعيب  
الفرج بخلاف بقوه  
الطلاق والعنف فلا  
يصح فيه نقل النساء  
ثم شرع في مسائل  
رجوع الشاهدين عن  
الشهادة بقوله (وإن  
قالا) بعد الإداء وقبل  
الحكم (وهما) وأغلطنا  
في شهادتهما أوجب  
مالي بس التمشي ههنا  
عليه هذا الشخص (بل  
هو هنا) لنقص غيره  
(سقطت) أي الشهادتان  
معا الأولى لا اعتبارهما  
بالرجم والثانية لا اعتبارهما  
بعدم عدالتهما حيث  
شهدا على شك وكذا  
بعد الحكم وقبل  
الاستيفاء في الدم لاق  
المال فلا يسقط بل  
يفرعه الشهود عليه  
للمدعي ثم يرجع به عليهما  
كأبائي في قوله لا رجوعهم  
الخ (وتنقض) الحكم  
إن ثبت بصدده  
كنبهم) أي أن أمكن  
كأقال ابن الخطاب وذلك  
قبل الاستيفاء في القتل  
والقطع فإن لم يثبت إلا  
بعد الاستيفاء لم يبق إلا

بخلاف الأصول كما مر (قوله) كأن يشهد اثنان على رؤيته الزنا الخ) أي وكان يشهد ثلاثة بالزنا وينقل اثنان  
عن الرابع ويحل جواز التفريق إذا كان النقل حصصا كما ذكر في المشائين استرازا لما إذا نقل اثنان عن ثلاثة  
وشهد الرابع بنفسه فلا تفريق في شهادته كما تقدم من المواق (قوله) وبار تركية نقل بأصله) أي أنه يجوز للنقص  
أن تركي الشاهد الأصلي بعد أن ينقل عنه شهادته وإن كان لم ينقل التهمة في ترويعه لأنه لا تخفف في شهادة  
الذيل ما لم يخفف في الشهادة الأصلية (قوله) لقوة التهمة) أي بالراحة من أداء الشهادة عند القاضي (قوله)  
مع رجل ناقل معهما) مفهوما عدم صحة نقلهما في باب شهادتهن لا مع رجل ناقل معهما بان لم يكن معهما  
رجل أصلا أو كان معهما رجل أصلي وهو كذلك لأن نقل المرأتين فقط لا يجزئ به ولو كان فيما لا يظهر  
لرجال على المحكم كالشهادة ابن عرفة أنظر من (قوله) بخلاف نحو الطلاق والعنف) أي من كل ما لا تصح فيه  
شهادتهن استقلالاً والحاصل أن ما نقل في شهادة القسامعين أو رجل وهو المال وما يدول اليه وكذا  
ما يخص شهادتهن كالولادة والاستقلال وعيب الفرج يجوز نقل النساء فيه إذا تعدد مع رجل ناقل  
معهن سواء نقلن عن رجل أو امرأة فإن نقلن لا مع رجل أصلا أو مع رجل أصلي لا يفضل النقل ولو كن  
جدا أو ما لا قبل فيه شهادة النسوة أصلا لا قبل به نقلهن سواء كن مع رجل ناقل أو فردن (قوله) فلا يصح  
فيه نقل النساء) أي سواء فردن أو كن مع رجل (قوله) لا اعتبارهما بالرجم) أي الطلق (قوله) حيث شهدا)  
أي أو لا على شك (قوله) وكذا بعد الحكم الخ) أي وكذا نسقط الشهادتان إذا قالوا وهما وأغلطنا بعد الحكم  
وقبل الاستيفاء وقوله في دم أي إذا كانت الشهادة بدم وهذا أحد قولي ابن القاسم وهو الذي يرجع إليه وهو  
بخلاف ما شئ عليه المصنف فيما يأتي في قوله لا رجوعهم وغرما ما لا وذه فإن صاحبه أنه إذا كان رجوعهم  
بعد الحكم لا ينقض مطلقا والذي يرجع عنه ابن القاسم أنه من (قوله) لا في المال) فلا يسقط بل يفرعه  
المشهود عليه للمدعي ثم يرجع به عليهما هذا في الطلابة والمعونة وهو ظاهر المدونة وقال ابن عبد السلام  
والأكثر أنه يفرعه المشهود عليه للمدعي ولا يرجع به عليهما حيث قالوا وهما وهو ظاهر الرسالة والمقدد الأول  
كما قال شيخنا (قوله) أن أمكن) أي نقضه (قوله) وذلك قبل الاستيفاء) أي قبل استيفاء المحكوم به وقوله في  
القتل والقطع أي وغيرهما وقوله لم يبق إلا الرجوع أي غرم الشهود إليه أو المال ولا يثبت نقض الحكم (قوله)  
أوجب) أي إذا شهد على شخص بالزنا لحكم القاضي بوجه فثبت قبل الرجم أم يجوز قبل الزنا الذي شهد  
به عليه فنقض الحكم بوجه ولا ندعى الشهود أن لا يحد من قذف مجبور بالزنا كافي المدونة (قوله) والا  
فالفرم) أي والان يرجع فالفرم (قوله) لا رجوعهم) أي لا ينقض الحكم لرجوعهم عن الشهادة بعده (قوله)  
قولان) أي لأن القاسم أحد ما عدم النقص وهو الرجوع عنه وهو ظاهر المصنف كالمدونة والثاني نقض  
الحكم وهو الرجوع إليه وعليه أكثر أصحاب الامام (قوله) وغرما ما لا وذه) أشار هذا القول إلى ابن القاسم  
إذا رجعا بعد الحكم في عتق أو دن أو قصاص أو جحد أو غير ذلك فإنما يضمنان قيمة العتق والدين والعقل في  
القصاص في أموالهما أي فظاهره كان الرجوع بعد الاستيفاء وقبله ولا ينقض الحكم إذا كان الرجوع  
قبله (و) (نبيه) قول المصنف وغرما ما لا يشعل ما إذا شهدا أو باؤا حق استغفقه ثم رجعا فانما يفرعهما للشهود  
عليه لا لا شؤنه فإن أعد ما نقل من شهادته على من شهد به ثم لا رجوع له عليهما كالارجوع  
له ما عليه أن غرما في ملامه ما لا يرجع بل ينظر بسرهما ينظر في ذلك (قوله) ولو تعدا الزن) بالمالفة راجعة  
لقوة ودية فقط كما أشاره الشارح إذا مدعى المال أو سوى بالفرم فلا يبالغ عليه وأعر أن ما قبل بالمالفة فيه

الفرم كما يبدى كره ومنشئ لثبوت كذبهم بقوله (بغاية من قتل) أي من شهد بقتله عد أن ظهر ثبوتها قبل القصاص من المشهود عليه  
بالتعذر ولا يتقص منه (أو جحد قبل الزنا) المشهود به عليه فإذا لم يحصل بوجه نقض الحكم فلا يرجع والفرم كالأبائي (لا رجوعهم)  
عن الشهادة فلا ينقض الحكم بعد الاستيفاء وكذا قبله في المال قطعا وفي الدم قولان (وغرما) إذا رجعا عن شهادتهما (مالا) أنه لا  
بشهادتهما ولو قالوا غلطنا لأن المدعى الخطأ في أموال الناس سواء (ودية) إذا شهد بقتل (ولو تعدا) الزور

في شهادتهما عند ابن القاسم وقال (١٨٤) أشبه بقتض منهما في العدالة المصنف وهو أقرب لانهما قلنا نفسا في شبهة ويبدو

قراءة تعدد أقلاما متباينة  
وعصدا متصوفا على  
اختصار كل المدونة  
وعلى قول ابن القاسم  
يوجبان ضربا ونظالا  
مضموبا بغيرمان الدية  
في مالهما (و) لو شهد  
أربعة بالزنا واثنان  
بالاحسان فخرج مخرج  
السة اختص بشود الزنا  
بالفرم (لا يشتركون  
شاهدا الا حصان في  
في الفرع) أي غرم الدية  
لان شهادتهما منفردة  
لما كانت لا توجب حدا  
صارت غير منطوق بها  
بمخلاف شهود الزنا  
(كرجوع المزكي) عن  
تركيبه لا يوجب الفرع  
عليه وإنما الفرع على  
الشاهدان جميعا (وأما  
أي الشاهدان الا احسان  
في كقذف) شهادته  
وحصل المشهود عليه  
ودخل بالكاف الشم  
والهضم وضرب السوط  
(وحصله ودا الزنا)  
الراجعون حدا لقذف  
(مطلقا) أي رجعوا  
قبل الحكم أو بعده قبل  
الاستيفاء أو بعده قبل  
أو رجح مع الفرع في  
الرجح كما هو (كرجوع  
أحد الاربعة) في الزنا (قبل  
الحكم) فيه فيصد الاربعة  
لان الشهادتين لم تكمل

خلاف أيضا بالفرم وعنده  
ظاهر المدونة كذا كرم ابن عرفة وغيره وهو الذي ذكره الشارح عند قوله وان قالوا وهذا نظر بن  
عند ابن القاسم) أي في أحد قوله وهو الرجوع عنه والرجوع اليه انهما اذ ارجعوا بعد الحكم وقبل  
الاستيفاء ينقض الحكم ولا يستوفي حرمة الدم وحيت فلا يثنان في تقرر الشهادة والدية وانما مشي المصنف  
على قول ابن القاسم الرجوع عنه لانه قول مالك كآمال الشطبي (قوله) وقال أشبه بقتض (الح) تنصل عما  
تقدم انهما اذ ارجعوا بعد الحكم وبعد الاستيفاء فانهما بغيرمان المال والدية انما قالوا يثنان في ينقض الحكم  
وان رجعا بعد الحكم وقبل الاستيفاء ففي المال لا ينقض الحكم انما قالوا بغيرمان المال الذي رجعا عن  
شهادتهما وفي الدم قبل انه ينقض الحكم حرمة الدم وحيت فلا فرم وهو الذي رجح السه ابن القاسم  
وعليه عامة أصحاب مالك وقيل لا ينقض الحكم وعليه فيقول بغيرمان الدية مطلقا سواء تعد الزنا ابتداء أم لا  
وهو الذي رجح عنه ابن القاسم وقيل بغيرمان الدية اذ لم يتعد الزنا ويقتض منهما ان تعدا وهو قول أشبه  
(قوله) وعلى قول ابن القاسم) أي الذي مشي عليه المصنف (قوله) ولا يشارككم شاهد الا حصان) الضير  
المفعول في يشارككم يعود على شهود الزنا المفهومين من قوله وأوجه وما ذكره المصنف هو قول ابن القاسم  
وقال أشبه بفرم الجميع لتوقف الرجح عليهم وعليه فهل الستة يتسوف في الفرع وأعلى شاهدي الا حصان  
نصفها لان الشهود نون فيكون على كل نوع نصفها قولان اه بن (قوله) بخلاف شهود الزنا) أي فان شهادتهم  
منفردة توجب حدا بلحد (قوله) كرجوع المزكي) أي لا يرجع مع رجوعهما أيضا بعد الرجح فلا يشارككم  
المزكي في الفرع بل يقتضونه بدونه لعدم شهادته بالزنا وان قفقت شهادتهم على تركيته واعلم انهم يذكروا  
في رجوع المزكي خلاف أشبه بالمد كوفي في شهود الا حصان ولم يفرج عن الا حصان من شاهدي الا حصان  
لعدم قبوت شئ دون المزكي بخلاف شاهدي الا حصان بله ثبت بدونهما الحد قاله المستدرى انظر بن  
(قوله) ودخل بالكاف الشم (الح) أي فاذا شهدا بان فلا تلتزم فلا تأبطه أي ضربه بكمه بالسوط وغير  
الشهود عليه ثم رجح الشاهدان بذلك فعليهما الادب فقط بلا غرم اذ لم تلقا ما لا تؤلفا شهادتهما  
وحمل أحدهما في رجوعهما في كقذف حيث تبين كقذفهما تعدا فان تبين أنه شبهة على ما فلا أدب وان  
أشكل الامر فلم يصلح كلتيهما كان تعددا أو اشتباها فقولان تاديه وعنده وقد فرض بعضهم قول  
المصنف وأداني كقذف فيما اذ ارجعوا بعد إقامة الحد والتعزير كما هو نقل المواق من محضون وظاهره  
انهم لم يرجعوا قبل الادب عليهما سواء حصل الاستيفاء بعد ذلك أم لا وله غير مراد لكن الاستيفاء مستندا  
لشهادتهما وحيت ففي حصول الاستيفاء ادب سواء رجعا بعده أو قبله (قوله) كرجوع أحد الاربعة) هذا  
تشبه في حدا لجميع كقذف (قوله) وان رجح أحدهم بعد حد الاربعة فقط) ظاهر المصنف يشمل رجوعه  
بعد إقامة الحد وفي هذه محذور من غير خلاف ويشمل رجوعه بعد الحكم وقبل إقامة الحد وفي هذه  
خلاف حكماء ابن عرفة عن ابن رشد فيقول بحد كلهم وقيل بحد الاربعة فقط وهو الذي وجهه النظر لانه  
يتم به انما خرج رجوع لوجب الحد على من شهد به لكن الاول هو هذا بلجميع هو ظاهر قول المدونة ان  
رجح أحد الاربعة قبل إقامة الحد حدا وكلهم بعد حد الاربعة فقط اه بن (قوله) قبل إقامة الحد  
ظاهره سواء كان الرجوع قبل الحكم أو بعده وان كان يتحمل قصوره على ما اذا كان رجوعه قبل الحكم  
(قوله) لا اعترافه على نفسه بالقذف) أي دون غيره فالحكم تام بشهادة الاربعة وحيت فيستوفي من المشهود  
عليه الحكم أي ما حكم به عليه من حدا ورجم (قوله) وأما ان ظهر ان أحدهم (الح) أي ان ظهر بعد الحكم  
وقبل الاستيفاء ان أحد الاربعة عبد أو كافر فيحد الجميع أي وينقض الحكم لبطان الشهادة ومثل العبد  
والكافر الفاسق فان ظهر بعد الحكم وقبل الاستيفاء ان أحدهم فاسق حدا لجمع وطلبت الشهادة بناء

على (وإن رجح) أحدهم (بعد) أي الحكم حدا لجمع فقط لا اعترافه على نفسه بالقذف ويستوفي من المشهود عليه الحكم وأما ان ظهر ان أحدهم عبد أو كافر فيصد

الجميع (واند جمع اثنتان سنة) بعد الحذف (فلا غرم ولا حد) على أحد لان الشهادة تمت بالاربعة وصار الشهود عليه شرعاً فنفى  
 يؤيدان بالاجهاد (الان تين) بعد الاستيفاء ورجوع الاثنين (أن أحد الاربعة) الباقيين (عبد) أو كافر (فصدل الراجعان) حد القذف  
 (والعبد) نصف حد الحر لان الشهادة تمت ولا حد على الثلاثة الباقيين ولا غرامة لانه قد شهد معهم ثمان ولا عرق في قههم رجوعهما  
 لان شهادتهما معمول بها في الجلة بديل ان الحكم المرتب عليها لا ينقص بخلاف ما لو تين أن أحد الاربعة بعد عقيدوا كما مر لان  
 شهادته لا عرق بها فهي عديم شرعاً فيكون اربعة قهوه (وغراماً) أي الراجعان (فقط) دون العبد (ربع الله) لان ما زاد على الثلاثة ولو كثر  
 في حكم الواحد بقية النصاب والعبد لا مال له لانه السيد (ثمان جمع) بعد (١٨٥) رجوع الاثنين (ثالث) من الستة ولو يكن في

المسئلة عبد بديل  
 تمام المسئلة فليست  
 ههنا من تمة ما قبلها  
 (حد هو والباقيان)  
 حد القذف لان الباقيين  
 ثلاثة قبلتم النصاب  
 (وغرموا) أي الثلاثة  
 (ربع الله) أملاً لما  
 بالسوية (و) اند جمع  
 (رابع) ايضاً (تصفها)  
 أرباباً بين الاربعة مع  
 حد الرابع ايضاً  
 وناس ثلاثة وأرباباً  
 بينهم أخماساً وسادس  
 فجميعهم أسداساً وان  
 رجع سادس من ستة  
 شهدوا وانحصن فأمر  
 الحاكم بترجه (بعد قوه  
 عنه) بالرجوع (و) رجع  
 خامس بعد مرضه  
 (و) رجع (رابع بعد موته  
 فعلى الثاني) وهو الخامس  
 (خمس) دية (الموضحة)  
 لانها حصلت بشهادة  
 خمسة وعادهم (مع  
 سدس) دية (العين  
 كالاول) عليه سدس دية  
 العين لانها ثبتت بشهادة

على المعتد الذي سئى عليه المصنف في باب القضاء من أن الحكم ينقص اذا تين بعده أنه قضى بعداً وكافر  
 أو فسق وأما على القول بأنه ينقص اذا تين أن أحد الشهود عبد أو كافر لان تين أنه فسق فلا حد على  
 واحد منهم لان الشهادة تمت باجهاذ القاضي فان ظهر بعد الحكم أن أحدهم زوج حد الجميع وشرحه على  
 الزوج العان فان نكحت فلا حد عليهم كافي البدر (قوله) واندر جمع اثنا من ستة بعد الحكم أي بعد  
 الاستيفاء أو قبله (قوله) وصار الشهود عليه غير عفيف أي شهادة الاربعة فصار الراجعان قاذبين غير  
 عفيف ولا حد على قاذبه (قوله) الان تين بعد الاستيفاء أي أو قبله فلو حذف قوله بعد الاستيفاء كان  
 أحسن (قوله) لان الشهادة أي التي بصريها الشهود عليه غير عفيف تتم وحذف ففقت باقية فلذا حد  
 الراجعان والعبد (قوله) ولا غرم أي اذا مات بالرحم (قوله) لانه قد شهد معهم ثمان الخ) هذا جواب عما  
 يقال قد تقدم أنه اذا ظهر بعد الحكم أن أحد الاربعة بعد عفيف الجميع وحذف الحد عليه وعلى الراجعين  
 فقط وحاصل الجواب أنه في الاول لم يبق اربعة قهوه فليست شهادة الجميع فلذا حدوا بخلاف ما اذا ظهر بعد  
 بقية خمسة غرموا لان شهادة الراجعين معول بها في الجلة لا ترى أن الحكم المرتب عليها لا ينقص (قوله) والعبد  
 لا مال له أي فلذا لم يفرم والأرباب والعبد لم يحصل منه رجوع عن الشهادة وانما ترددت شهادته لانه قد شهد فلذا لم  
 يفرم سباً (قوله) واندر جمع ثالث أي بعد رجوع اثنين من ستة وهذا ما تناقض ورجم (قوله) فليست هذه  
 من تمة ما قبلها أي وهي قوله الان تين أن أحد الاربعة عدواً وانما هي من تمام ما قبل الاستئناف وهي قوله  
 واندر جمع اثنا من ستة فلا غرم ولا حد (قوله) فلم يمت النصاب أي نصاب الشهادة التي بصريها غير عفيف  
 وحيث نفذ ففقت باقية فلذا حد الثلاثة الراجعون (قوله) فعلى الثاني مراده الثاني في الرجوع وكذا الاول  
 والثالث (قوله) وهو الخامس أي بالتسعين في (قوله) وعلى الثالث أي وهو الرابع بعد الموت (قوله)  
 ربع دية النفس أي وثلاثة أرباع الدية لا يثبت الثلاثة الباقيين من غير رجوع ولا غيرهم (قوله) لا تدراجهم  
 في النفس أي بقوله المصنف فيما يأتي واندرج طرف أي في النفس (قوله) على السدس أي الذي هو أول  
 في الرجوع (قوله) واندر جمع من يستقل الحكم بعد عفا غرم أي ومفهومة أنه لو رجع جمع من لا يستقل  
 الحكم بعد عفا من يتوقف الحكم عليه كالأربع ههنا فانه يفرم من رجع ومن لم يرجع على الكسفة المذكورة  
 (قوله) وهذا الفرع عزاء من الحاجب لان المواز أي وحذف فلا اعتراض عليه لأنه عزاء أو أماً للمصنف  
 يعزى فترص عليه فان هذه المسئلة مغايرة لما قبلها لئلا يما على مذهب ابن القاسم (قوله) وهو سئى على  
 مذهب الخ أي وهو مذهب ابن القاسم الرجوع اليه فهو فرغ من ضعف سئى على قول ضعف (قوله) منع  
 من الاستيفاء أي فلذا كان السدس والخامس لا يفرمان شياً من دية النفس لانهما لا مدخل لهما في  
 القتل (قوله) وأما على قول ابن القاسم أي الرجوع عنه وهو الذي سئى عليه المصنف سابقاً بقوله  
 لا رجوع سمعاً وهو المعتد (قوله) فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين الخ أي فلو رجع اثنا فقط

(٣٤ - سدوق رابع) ستة هو آدمهم (وعلى) الرابع (الثالث) وهو الرابع باقية الباقي (ربع دية النفس) لانها  
 ذهبت بشهادة اربعة هو آدمهم (فقط) أي لا شيء عليه من دية العين والموضحة لاتدراجهما في النفس وأعمالاً واجب الفرع على  
 السادس والخامس الاربع وهذا الرابع فلو لم يرجع لم يفرم واحدهما بديل قوله الثاني واندر جمع من يستقل الحكم بعده فلا غرم  
 وهذا الفرع عزاء من الحاجب لان المواز قال المصنف وهو سئى على مذهب من أن الرجوع عنه بعد الحكم وقبل الاستيفاء مع من  
 الاستيفاء وأما على قول ابن القاسم أنه يستوفى فينبغي أن يكون على الثلاثة الراجعين ربع دية النفس دون العين والموضحة لأنه حينئذ  
 قتل بشهادة الستة ودية الأعضاء تندرج فيها

(ويمكن ملحق) على الشاهد (رجوعاً) عن شهادتهما عليه (من) أهامة (بنية) عليهما أهما رجوعاً عنهما ما غمرهما شهادتهما كانا  
 أو الرجوع كما مر فائدة تحكيته من أمانتها تقرر جملة ما غمرهما وسواء أن يطلع (أو) لا (كأن) أي كما يكن من عين البينة التي ادعى  
 عليها الرجوع، لا كمنه ما ثبتها البين الرجوع فلا حلف رقت من القرائة أو لا حلف المدي أيتها رجوعاً وأغرمها رجوعاً أو  
 لا حلف فلا يعل عليه رجوعاً على نفسه من رجوعها إليها (أي يطلع) أي شبهة قوية كانت هي رجوعهما لها هذا غرضه أو  
 امره أي فيقال سي ولا آمل السكط (١٨٦) وقت (أو) لا قبل رجوعهما عن الرجوع أي أي أمانتها شهدا بحق على شخص ثم

القصاص) تشبيه في عدم الغرم أي بالآخر عليه هذا انذار بان أولى المدعى عفا عن القاتل عدا ما ترجع عن شهادتها بعد ما ذكره  
حكم الحاكم بالدفء وسقط القصاص لاجل ما به وتاملا وانذارا باستحقاق القصاص ودفع لاقبته ثم نرى بان وجد القاتل مائة  
وتعيس سنة كإثبات الصنف قوله كعفو القصاص معناه كرجوعه معافي شهادتها بعد سقوط القصاص وبحل عدم غرمها في  
رجوعه معافي كإثبات (ان دخل) الزوج الشهود عليه (والا) بفسخ (تقصه) أي المصدق بغيره لم ينع على أنه انكاثا بغيره  
يصلها النصف الطلاق وهو شرط

مبين على ضعف الذهب أنها تلك بالعدد الضعف وعليه فلا غرم عليها ولكن لا غرامة في تناهشهم على ضعف وشبه في غرمها نصف الصداق قوله (كرجوعهما عن دخول مطلقا) أقر الزوج بطلاقها وانكر الدخول بها فتشده عليه به فغرم جميع الصداق ثم رجعا عن شهادتهما بالدخول فيفرمانه نصفه فان رجع أحدهما غرما به وهذا (١٨٧) في نكاح التسمية وأما في التوفيق

في ضمان جميع  
الصداق لأنهما  
تصفه فيه موطلا  
بطلاق أو موت كالمدة  
المصنف (و) لو شهدا ثمان  
بطلاق وآخران الدخول  
بحكم القاضي بجميع  
الصداق فرجع الاربعة  
(اختص) بغير نصف  
الصداق (الراجعان عن  
شهادتهما بدخول)  
أو أن إياه يعني عن أي  
الراجعان عن شهادة  
الدخول (دون) شاهدي  
(الطلاق) الراجعين  
عنه لأنه بمنزلة رجوعهما  
عن طلاق مدخوليهما  
ولا غرم عليهما كما  
(ورجع) شاهدا  
الدخول في القصر  
المدكور فهو المطلقات  
عمل الاضمار فلو قال  
ورجعا كمن أخضر (على  
الزوج) بما غرم له  
عند رجوعهما عن  
شهادة الدخول (فوت  
الزوجة أن أنكر  
الطلاق) أي استمر على  
انكراه وهذا شرط في  
الرجوع يعني أن الزوجة  
إذا ماتت وهو مستمر  
على انكراه طلاقها كان  
شاهدي الدخول  
الراجعين رجعا عن  
عما غرم له لأن موتهما

ما ذكره المصنف من غرمها نصف الصداق إذا رجعا عن شهادتهما بالطلاق قبل الدخول مشهور وقوله مبين على  
ضعف وهو أن المرأة لا تملك بالعدس (قوله) وعليه فلا غرم عليها أي لانهما لم يفوتا شهادتهما مبينا لا  
الزوجة ولا الزوج لانهما لم يتبينيا في وجوب بشي (قوله) وانكر الدخول بها أي وادى أن الطلاق قبل  
الدخول وأن الزوجة نصف الصداق (قوله) تشهد عليه به أي بالدخول أي وحكم بتكتمل الصداق عليه  
بشهادتهما (قوله) فغرم له نصفه أي دون النصف الا أن الزوج بمقر بالطلاق قبل الدخول  
(قوله) وأما في التوفيق أي إذا أهدا عليهما من غير تسمية صداق ثم طلقها وادى عدم الدخول وأما لشي  
عليه تشهد عليه بالدخول فغرم جميع الصداق لها فإذا رجعا عن الشهادة غرم له كل الصداق (قوله) لانها  
انما تصفه أي الصداق وقوله فيه أي في نكاح التوفيق موطلا أي فيبشهادتهما ما غرم له الصداق  
لوجوبه به فإذا رجعا عن الشهادة غرم له الصداق لانهما ألتفاه على الزوج بشهادتهما به (قوله) وآخران  
بالدخول أي والحال أن الزوج ينكر كلا من الطلاق والدخول (قوله) واختص بغير نصف الصداق  
الراجعان بدخول أي الزوج مما ذكره الشارع من أن شاهدي الدخول يفرمان إذا رجعا نصف الصداق  
الزوج هو ما في نت وحاولوا وإن مرزوق بنما على أنها تلك بالعدد الضعف والصف الثاني ما أوضحه الا  
شاهد الدخول بشهادتهما فإذا رجعا غرما ذلك النصف الذي ألتفاه بشهادتهما وقال الشيخ أحمد  
الزرقاني بمرام يفرمان إذا رجعا كل الصداق فقال في تقرير كلام المصنف واختص الراجعان بدخول أي  
اختصاص بغير جميع الصداق بناء على أنها لا تملك بالعدس أو بالدخول أو حسب كل الصداق فأدعى وجب كل  
الصداق شاهدا الدخول بشهادتهما فإذا رجعا غرما ماما ألتفاه بذلك الشهادة وهو كل الصداق  
والحاصل أن قول المصنف واختص الراجعان بدخول يحتمل لكل من التقريرين أي اختصاص بغير نصف  
الصداق أو بغير كله والاول هو ما رجعه بن ثنائيه بله قولاً من عرفته عن المازري فلورجع شاهد الدخول  
عنا غرم نصف الصداق لأن شاهدي الطلاق لو اتصرا على شهادتهما لم يلزم الزوج أكثر من نصف الصداق  
وغرامة نصف الزائد عليه ما غرم بشهادة من شهد عليه بالنكاه (قوله) دون شاهدي الطلاق اعلم أن ما  
ذكره المصنف من عدم غرم شاهدي الطلاق لآتي على قول أن القاسم الذي درج عليه من أن شاهدي  
الطلاق قبل البناء عليها نصف الصداق يرجوعهما وانما آتي على قول أشهب وعبد الملك وابن المواز  
وصحون لا غرم على شاهدي الطلاق وعليه أكثر الروايات وهذا تعلم ما في كلام المصنف من التناقض والعذرة أنه  
درج على قول أن القاسم في قوة ولا ينصفه لانه قوله في المدونة ودرج هنا على قول أشهب ومن معه لما  
رأى أن عليه أكثر وانظر بمختلفاته فله طي قال بن ولولام ذكر ما لم يزد من تفرع ما هنا على قول  
أشهب لقلت أنه لا تاتي بن الحين لأن ما هنا بمنزلة الرجوع عن طلاق مدخوليهما لوجود شاهدي الدخول  
كما أنه يقرر الشارع تبعا لعسق (قوله) في الفرع المذكور أي ما إذا شهدا ثمان بالطلاق وآخران  
بالدخول وحكم القاضي بجميع الصداق فرجع الاربعة (قوله) عوت الزوجة أي بسبب موتهما (قوله) أي  
استمر جواب عما يقال لاحقة فثبت الشرط لأن الموضوع أنه منكر للدخول والطلاق وحاصل الجواب  
أن المراد أن استمر على انكراه ولم يرجع عنه وحينئذ فالشرط له معنى (قوله) أملا أو طلاقا أي أنما  
رجع عن انكراه الطلاق وأقر به وقتشهدا عليه بالدخول ثم رجعا عن تلك الشهادة فرجعا عليه بشي  
عند موتهما (قوله) لا تنفاه العلة المذكرة أي هي قوله لا أن موتهما وهي في عصمتها على دعواه بتكتمل لها  
الصداق وانما كانت تلك العلة متقدمة لانصحت كانت مقرا بالطلاق فارتقت على عصمتها (قوله) ورجع الزوج  
عليها صورته عقد على امرأة وشهد عليه شاهدان أنه طلقها قبل الدخول مع انكراه ذلك بحكم عليه

في عصمتها على دعواه بتكتمل عليه الصداق في نكاح التسمية وأما في التوفيق فلا رجوع لهما عليه بشي لأن الموت فيه قبل الدخول لا  
يوجب كالمطلق كما هو مفهوم الشرط أو أنه أقر بطلاقها لم يرجع عليه بشي عند موتهما لا تنفاه العلة المذكرة (قوله) ورجع الزوج  
بعد موت الزوجة



مع انكاره الطلاق (عليهما) أي على شاهدي الطلاق الراجعين عنه وكان الاول هنا الظاهر ولا يما يرجع الفسح على شاهدي  
 للسؤل ولكنه اتكل على ظهور المعنى (بما فوقنا من ارب) منها يشهدان عليه بطلاقه قبل البناء اذ لو لا يشهدانها (دون  
 ما غرم) لها من نصف صداقها فلا يرجع به عليها لاعتراؤه بتكليفه عليه المولت لانكاره الطلاق وهذا المسئلة أعم مما قبلها لان كل  
 شاهدين شهدا بطلاق امرأة ثم رجعا (١٨٨) عن شهدتهما وماتت الزوجة فان الزوج المترك لطلاقها يرجع عليها بما فوقنا من

ارثه منها الاخرق بين  
 أن يكون ذلك قبل  
 الدخول أو بعده  
 كان هذا شاهدا  
 دخول أم لا (ورجعت)  
 الزوجة ان مات  
 الزوج (عليهما) أي  
 على شاهدي الطلاق  
 الراجعين عنه (بما فوقنا)  
 من اربن وصداق) أي  
 نصفه فبالا يدخل  
 بها فان الزوج المتهود  
 عليه يفرم لها النصف  
 فقط ولو لا شهدتهما  
 بالطلاق لمكانت تزوه  
 وتستحق جميع الصداق  
 فظن من هذا التقرير  
 أن الموضوع حيث لم  
 يكن الاشهاد بطلاق  
 قبل الدخول اذ لو كان  
 هناك شهود دخول  
 أيضا كما هو موضوع ما  
 قبلها لم يكن لها رجوع  
 على شاهدي الطلاق  
 بنصف الصداق اذ لم  
 يفرقوا عليها صداقها وهذا  
 كله في المسمى لها كما مر  
 (وان كان الرجوع  
 عن تفرج) شاهدي  
 طلاق أمه من زوجها  
 (أو عن) تغليظ شاهدي  
 طلاق أمه من زوجها

بالطلاق وغرم نصف الصداق ثم رجع الشاهدان ولقد ماتت فان الزوج يرجع عليها بما فوقنا من المرات  
 اذ لو لا يشهدان عليها بطلاقها قبل البناء لمكان رثها ولا يرجع عليها ما غرمه من نصف الصداق لاعتراؤه  
 بكمال الصداق عليه بالموت في عصمته فعلى هذا الوجه ما عني التمس اذ قبل موته ما غرمه من نصف الصداق  
 الذي غرمه لها ثم ماتت ترجع عليها بما فوقنا من المرات ورجعها عليه ما غرمها من نصف الصداق  
 وبترادجها (قوله مع انكاره الطلاق) أي مع استمراره على انكار الطلاق (قوله بطلاقه قبل البناء) هذا  
 بقيد تأخرا فان المسئلة مفروضة فيما اذ شهد عليه شاهدان أنه طلقها قبل الدخول وأنكر ذلك فحكم عليه  
 بالطلاق وغرم نصف الصداق فبعد مده ماتت الزوجة والحال أنه مستمر على انكار الطلاق ورجعت البينة  
 معدومة تمنع الشهادة فرجع عليها بما فوقنا من المرات دون ما غرمه من نصف الصداق وغرم نصف  
 الصداق وأما الشاهد بأنه طلقها بعد البناء وغرم جميع الصداق ثم رجعا ولقد ماتت فانهما يفرمانه جميع  
 ارثه منها ولا يقال دون ما غرم لانه لا غرم عليه في هذه الحالة ورجعت فلا يصح حل كلام المصنف على هذه  
 الصورة ولهذا كانت المسئلة مفروضة في كلام الامة المازري وابن شاس وابن عرفة وغيرهم فبإسفل البناء  
 فقط وهذا يعرف فساد تعميم الشارع في آخر العبارة فتدبر انظر بن (قوله وهذه المسئلة أعم مما قبلها) أي  
 ما اذا شهد اثنان بالطلاق واثنان بالدخول وحكم القاضي بالطلاق ولم يجمع الصداق ثم رجع الاربعة  
 (قوله وماتت الزوجة) أي قبل رجوع الشاهدين عن الشهادة أو بعد رجوعهما (قوله يرجع عليها بما فوقنا)  
 من ارثه منها) أي ولا يرجع بشئ مما غرمه من الصداق على بينة الطلاق ان لم تكن بينة دخول ولا على بينة  
 الدخول ان كان هناك بينة دخول وقد علمت ما فيه (قوله ورجعت عليها) حاصله أنها اذا شهدا بطلاقها  
 قبل الدخول فحكم القاضي بالطلاق ونصف الصداق ثم رجعا وقد مات الزوج فانهما يرجع على شاهدي  
 الطلاق جميعا فانهما من ارثهما من زوجها ونصف صداقها اذ لو لا يشهدانها بالطلاق لمكانت تزوه وبكامل لها  
 صداقها هذا ان لم يكن هناك بينة دخول وأما لو شهد اثنان بالطلاق وأثنان بالدخول فحكم القاضي  
 بالطلاق وبغرم الزوج جميع الصداق ثم ماتت الزوج ورجع الاربعة عن الشهادة رجعت الزوجة على بينة  
 الطلاق بما فوقنا من المرات فقط اذ لم يفتأ شئ من الصداق حتى ترجع به على أحد (قوله عنه) أي عن  
 الشهادة (قوله اذ لم يفرقوا عليها صداقا) لا تصحبت كان هناك بينة دخول لم يفتأ من الصداق شئ حتى ترجع  
 به على أحد (قوله شاهدي طلاق أمه) تنازعنا في رجوعه وتقليط فهو وتقليط قول العرب قطع الله رجلا من  
 قالها وقول الشاعر

لمن رأى عارضا أسره • من ذراعي وجبة الاسد  
 ويهذف الثاني فيبقى الاول • تحله اذا به تنصل  
 بشرط عطف وأضافة الى • مثل الآية أصفى الآولا

(تنبيه) • الظاهر أن العبد كالملة لقوله الرغبة في العبد الزوج في كلامه المتزوجة فاذا شهدا بطلاق العبد  
 زوجته وسيد مصدق على الطلاق وحكم القاضي بالفراق ثم شهد آخران بتفرج بينة الطلاق أو تغليظها  
 حكم القاضي ودلما للعصبة العبد ونقض الحكم الاول ثم رجع شهود التفرج أو التغليط عنه فانهما  
 يفرمان السيد ما نقص من العبد بسبب التزويج (قوله حكم الحاكم رجوعا إلخ) أي بنقض الحكم الاول

أعياها تشهد شاهدان بطلاق أمه قبل الدخول أو بعده فحكم الحاكم بالفراق وسد عنه صدق على الطلاق ثم شهد  
 اثنان بتفرجهم أو تغليظهما بأن قالوا غلطنا في شهادتنا أو انما التي طلقنا غيرها أو قالوا لعنا شاهدي الطلاق بقران على أنفسهما  
 بالغلط ومات أو ماتا أو أكررا فرجعا ما بالغلط فحكم الحاكم برجوعها للعصبة زوجها ثم رجعا عن تفرجهم أو تغليظهما (أو غراما السيد  
 ما نقص من قيمتها (تزوجيتها) أي بسبب عودها لزوجها التزويج عالة فباعتبار فقهاء بالزوج ومتزوجة ويفرمان

ما بين القعتين وقولنا وسيد هامة صدق احتراز من انكاره فلا غرم عليه ما وقرة آمة احتراز من الحر فلا غرم عليه ما اذا قلتم لها (ولو كان رجوعهما من شهادتهما) (يخط) أي خلع امرأته (بقرة لم تطلب وأبى) أو يصدق من كل غرض يصح الخلع به (فالقية) بغير ما فيها للزوجة (حينئذ) أي حين الخلع ولا ينتظر سبب الفقرة ولا عود الابق كإثبات وهو متعلق بالقية لما قبلها من رخصة الفعل أو بمحذوف أي معتبر حينئذ أي على الصفة التي عليها الفقرة وقت الخلع والتي عليها الابق وقت (١٨٩) ذهبه على الرأى والخوف (كالانلاف) أي

بالفرق لتبين أنه قضى بغير عدل (قوله ما بين القعتين) أي فإذا أقومت خالصة من الزوج باربعين وزوج بعشرين فانها يفرقان عشرين ولا أدنى للبيان لا تدرأها في الصدق (قوله وسيد هامة صدق) أي على الطلاق وقوله احتراز من انكاره أي لئلا يقع وقوله فلا غرم عليهما أي لانهما لم يدخلوا عليه عينا في أمته (قوله احتراز من الفقرة) أي من الرجوع عن تغيره أو تخطيه شاهدا على طلاق الفقرة كالأدع حرة أن زوجها طفلها أو كانت بنته ذلك حكم القاضي بطلاقها فأما زوجها بنته بغيره شهودها وتخطيها حكم الحاكم ردّها زوجها فأما رجوع شهود التبريح أو التخطي فانهم لا يبرمون لها شيئا لانه لا قيمة للفترة (قوله ولو كان يخط) حاصله أنه اذا ادعى الزوج على زوجته أنها خالصة فانكرت فأقام الرجل بينة أنها خالصة بغيره لم يرد صلاحها أو بيق حكم القاضي بالبلغ بما ذكر ثم رجعت تلك البينة فانها يبرمونها بالزوجة قيمة الفترة والابق وتعتبر بينهما يوم الخلع على الرأى والخوف وان كان القرم متأخر عن ذلك كما قال عبد الملك وقال ابن الموارنة ما يؤخران الحصول أي لطيب الفترة وعود الابق فإذا حصل الطيب وعود الابق غرما القية حينئذ قال ابن راشد وقول عبد الملك أقس تقول المصنف فالقيمة حينئذ ثلثا من بقول عبد الملك وقوله بلا تأخير للحصول رد لقول ابن الموارنة وأما بقوله على الاحسن لقول ابن راشد القصص قول عبد الملك أقس (قوله أو يصدق ذلك) أي كبره شارب (قوله بغير ما فيها للزوجة) أي بدل ما غرسته للزوج بالحكم بالخلع (قوله وهو متعلق الخ) حاصله أنه قوله فالقيمة مبتدأ وقوله حينئذ ظرف لغو متعلق به والخبر محذوف أي قاله بيمينه حين الخلع بغير ما فيها للزوجة أو أن حينئذ متعلق بمحذوف ضمير أي فالقيمة معتبرة حينئذ أي حين الخلع والوجه الأول هو الذي سلمه الشارح في محل المتن ولا يصح جعل الطرف متعلقا بغيره مقدرا لمدالة ما بعده عليه والاصل والقيمة بغير حينئذ لأن المتبرع فيها من الخلع وان تأخر غرمها عن وقته (قوله كالانلاف) هذا تنقيح معلوم والمعنى قياسا على انناه قبل طيبها (قوله بلا تأخير) أي في ضمانها الحصول (قوله فالقيمة الأولى) أي وهي القصة حين الخلع على الرأى والخوف وقوله والثانية أي وهي القصة حين الحصول أي طيب الفترة وعود الابق (قوله فلا تكرار) بغيره على اختلاف الحكم بسبب التكرار فمما في قوله بغيره قيمته حينئذ مثبت وأنه من المذكور أو لا وكان الأولى أن يقول ولا تناقض بغيره على عدم موارد التي والآيات على محل واحد (قوله رجوعهما) أي بسبب رجوعهما عن الشهادة به (قوله السيد المنكر) أي فإذا مات السيد ولا ورثه أخذت سيده ماله وانظر لو كانه وارث هل يرجع السيد على الشهود الراعين عن الشهادة والفتن بما أخذه أو ادرت له ولا يشهدانها الأخذ ماله لرق ولا لأشهادهما غرامه قيمته وهو الظاهر اه عبق (قوله لا غرامها له بذلك) أي حيث شهدا أنه أحق به (قوله لانها ما فرتا) أي فلو كانا الرجوع عن الشهادة بغيره ما فرتا لهما إلا بغيره إلا بالزوجة ما علق بكذب الشاهد في كافي وت والظاهر أن السيد وطأها فبينا بينه وبين الله عند عليه بأنه لا يصدق وانما شهدا عليه بزور ما في الظاهر فانه منع ولا يمنع من الإباحة وطأها فبينا بينه وبين الله أخذ القية عند رجوعهما لانه أحقر حاله الحكم فله عبق ويؤخذ من هذا أنهم لا يشهدان بطلاق امرأته أو حكم القاضي بزوجته ثم رجعا عن الشهادة فان الحكم لا ينقض ولا يجوز لهما الإباحة فرجعا بالزوجة بغيره مطلقا إذا علق بكذب الشهود والزوج وطأها فبينا بينه وبين الله ان علم أيضا بكنههم كذا في قرصنا (قوله رجوعهما) متعلق بغيرهما أي وقرصهما بغيره بسبب رجوعهما عن الشهادة لانها ما فرتا عليه بغيره (قوله قيمة السيد) أي المحكوم بغيره لاجل شهادتهما وقوله بغير ما فيها

تم أنف غرة لم تخطب أو غيرها فانه يفرق بينهما يوم الانلاف على الرأى والخوف (بلا تأخير الحصول) أي طيب الفترة وعود الابق (بغيره) بالصدق جواب النفي أي لا يؤخر حتى يفرق (القيمة حينئذ) أي حين الحصول فالقيمة الأولى مبتدأ والثانية متعلقة بغيره وادع على شيء واحد فلا تكرار كما قيل ثم (لحسن) بغيره الخ كان أخصروا وضع وقوله (على الاحسن) متعلق بالثبوت أي فالقيمة حين الخلع على القول الاحسن ومقابلها يوم الحصول وهو الذي نفسه (وان كان) رجوعهما عن شهادتهما على سيد (بغيره) لابق والسيد منكر وحكم عليه به (غرامته) يوم الحكم بغيره ولا رد الفتن رجوعهما (ولو أدله) أي السيد المنكر لا عتافهما به بذلك وقرر بجماعتها لانها قوية عليه بجموعهما وهو منكر وسد في الفتق الناجز (وهل ان

كان) رجوعهما عن الشهادة بالفتق (لاجل) بسببه (بغير ما فيها) السيد (القيمة) أي قيمة السيد (أو قيمة الفتق) أي منفعة السيد (اليه) أي الى الاجل (لهما) أي الى الراعين بغيره منها القية التي غرامها فان استوفيا قبل الاجل رجع الباقي من المنفعة للسيد وان جل الاجل قبل استيفائها

ضاع الباقي عليهما وهذا قول حصنوه وهو الرابع (أو) لا يفر ما بينهما إلا أن يتماهلا فيقوم النفع على غرضه بغير تماهلا ويقوم العبد بغير تماهلا (تسقط منها) أي من قبلة العبد (النفع) أي يتقوى وهي عشرة ينقسم من قبلة العبد عشرة يقرب منها العبد لا ياتي في ثلث النفع السلي على حسب ما كان قبل وجوعهما (١٩٠) وهذا قول ابن عبد الحكم (أو بخير) السيد (فيها) أي في النفع أي بين

القيمة أى بنامها **(قوله ضاع الباقى)** أى باقى القيمة التى غرما عليها ما جعل مضاع عليها ما لم يمت العبد  
وتترك ما لا يقتل ويؤخذ قيمته ولا أخذ ما ينزى له ما من ذلك وكذا أناته السيد كل منهما الرجوع عليه  
بقية ما لهما **(قوله أو لا يفرماها)** أى قيمة العبد **(قوله بل تقوم المنفعة)** أى منفعة العبد لا الجدل **(قوله)**  
على غرها) أى من تخير موت العبد قبل الأجل وحياته البه على تقدير حياته اليه يستعمل أى عرض **(قوله)**  
لا عرض **(قوله وتبقى تلك المنفعة للسيد)** أى من جهة العبد كالمال الذى يملكه السيد على غرالات السيد بعضها  
رغم ما زاد على تلك المنفعة **(قوله على حسب ما كان قبل رجوعهما)** أى على الشهادة فإن مات العبد قبل أن  
يستوفى السيد من المنفعة غلام القيمة لم يرجع السيد عليها أى لأنه قد أخذها من المنفعة من جهة قيمة العبد  
على غرما بها تخير موت العبد قبل الأجل وحياته البه **(قوله على حسب ما وارهو)** أى من كون ذلك الوقت  
حصة أو غيرها أو بما **(قوله أو قال ثلاثة)** جعل الشارع الأقال فى هذه المسئلة ثلاثة وهى فى الحقيقة  
أربعة الأول العبد المالك المساجون فمرمان القيمة والمنفعة للأجل له ما لم يكن يبقى السيد تحت يد السيد  
وبعدهما أجرة المنفعة من تحت يده والسالى احسنون كالاول لأنه يسلم اليها حتى يستوفى ما فمرمان من  
منفعته ثم يرجع سيده وهذا القول يستعمله ما قول السلف والمنفعة اليه لهما والثالث بمرمان  
القيمة بعد أن يسقط منها قيمة المنفعة على الرما والخوف وهذا قول عبد الله بن عبد الحكم قال ابن عرفة  
وأبو عبد السلام لا قول محمد بن عبد الحكم كفى التوضيح ولا قول عبد الملك قال ابن الحبيب والرابع  
لأن الموازنة بين السيدين الوجه الأول أى أى من غير أن يأخذ منها القيمة حالا يسقط حق من  
المنفعة فيسقط لهما الأجل أو يأخذ منها القيمة الآن ويتسلسل بالنفع للأجل ويدفع لهما منها ما شافيا  
اقتصر **(قوله وان كان يعنى قد تدعى)** حاصله أنها إذا شهد على السيد أنه قد دفع له حكم القاضى  
بذلك ثم حقاها بمافى بمرمان السيد الآن قيمته ويستوفى منها قيمته شافيا أن لم يقم فيه بحضنى  
شهادتهما بالمنفعة ثم مات السيد وحق لجل الثلاثة فأتى كاستوفى ما فمرمالا كالموان كان قد بقى  
لها حتى تقضى ما على ما كان فى المملة وردد من أجل بعضه كالأولى من غير ما من أصحاب الفنون  
ومن الورقة بمارقته يستوفى من غنمه ما بقى لهما ثم غنمه ما فمرمال من غنم ذلك يكون قرضه بالورقة  
وان يردد من أجل القيمة وما قبل الاستقصاء من غنمه ما فمرمال من غنم ذلك ما كان فى المملة أن لا يكون  
فلا تى لهما ما قبل أخذ من قيمته التوافق **(قوله كذا وأى)** أى لأن بقاها هوهم أن شهد رجاع من  
الشهادة بتضييع قدر الدر وغرما ولا دفعه على غرما رجع عليها السيد بقيته على أنه قد رضى لهما  
كفى المواق **(قوله فالقيمة)** أى قيمة المرد دفع للسيد الرجوع عن الشهادة وقوله على غرما الأولى  
حذفه لأن قيمته هو الحكم شديد لا غرما بها مالم **(قوله إلا أن)** أى من الرجوع عن الشهادة **(قوله)**  
على ما رآه سيده) أى قضائى على ما رآه السيد أى من أخذه ما قيمة الخدمة وما فمرمالا وجه قيمة أو  
شهر افترها المواق أشعر قوله واستوفى من خدمته أنه أن لم يكن له خدمة فلا تى لهما هو كذلك **(قوله)**  
فان لم يحمه الثالث) أى فان لم يحصل الثالث شماسه كالم على السيد من يستغرقه بنامه **(قوله وهما)**  
أولى أن تدعى) أى لهما المدافعة قيمته لسيد كانت القيمة كفى تعنى بيشه وهو مضم على الدين المطلق  
القيمة **(قوله أو يدفعه)** هذا قضى أن رقة العوض توفى عن دين كرقعة الكل وليس كذلك  
فان السيد أن مات ولم يترك مالا سوى ما لم يرضه الثالث ورد الثالث **(قوله أى كناية العبد)**  
مدبرا أو المالك) حاصله أن العبد سواء كان مدبرا أو المالك أنما على غيره ومات سيده وعليه من يستغرق

أن يسلمها فقام هن  
 الراعيون وبأخذ منها  
 قبة العبد بنماها لأن  
 كآهر القول الأول بعينه  
 وبين أن أخذت  
 الآن منها ما يمسك  
 للمنافع إلى الأجل وذبح  
 لها قبة على التضيق  
 شافأى أي كما انقضى  
 وقت دفع لها ما يقابل  
 على حسب ما رآه  
 لها وهذا قول ابن  
 المصنوع (أقول)  
 ثلاثة (وان كان)  
 وجوهها عن  
 شهادتهما (باعتق نديم)  
 وسكره وأيضا  
 لسان أي يعنى خوذير  
 بذلل قوله واستوفوا الخ  
 فلو أمضت لفظ عن كان  
 أولى (عالمية) أي قبة  
 المدبر على غرضها  
 يفرمها السيد الآن  
 واعتبر يوم الحكم  
 بشيئه (واستوفيا)  
 القبة (من خدمت) على  
 ما رآه سيده (فان عتق  
 بوجوب سيده) بأن جعله  
 الثالث فان استوفيا  
 ما غرم من القبة فظاهر  
 وان على لهما شيء  
 (قطعا) أي لا ينفع  
 عليهما فان جعله  
 الثالث وجعل بعضهما

أوليس غيرهما من أصحاب النبوة عارفون به إلى أن يتروقا ما بقي لهما مما عاوه ما هو ماضي قوله (وهما أولي)  
 جاف (انزود) أي التنبير (دين أو) رد (بعضه كالخفاة) تشبيه في الأول به أي كتابة الصدر بأول ولا غير فإن الجني عليه أولى  
 برقسه من أدب اللادون لثقل لحنه كالأمر (وإن كان) ورحوه من شهادة لهما (بكتابة) أي أنه كاتب عدل وحكم عليه بذلك

(تاليفه) ايمى الكنايس لالا الكتابه بفراغتها السعدا ولا وتعتبر يوم الاحكم (واستقيا) ما غرام (من مجموعه) فان بقى لهامنى فلهما وان انا مناهتى على ما غراما للسيد (وان رقى) الفرض (في وقتها) وهما اولى من غيرهم (وان كان) الزوج عن شهادتهما (يا ابا) لاسه وحكمهم (تاليفه) فغرامها السيد الا فمعتبر يوم الاحكم بانها اولى (واذا) ما غراما (من ارقى جنا علبا) ان جنى عليها احد (وفى استفادته) من صدقة اوسيه او هؤذوف (قولان) في اخذها منه لانه (١٩١) فمضى الارض وعلمه لانه منفصل عنها

قَالَ الْحَاتِي فَإِنِ الْبَيْتَ عَلَيْهِ أَوَّلِي رَفَعْتَهُ مِنْ أَصْحَابِ الْيَهُودِ فَنَسْتَوْفِي أَرْضَ الْجَنَّةِ مِنْ غَنَمِهِ وَمَافِضٍ مِنْ غَنَمِهِ  
بَعْدَ أَرْضِ الْجَنَّةِ نَدْفِ لَارِ بَابِ الْيَهُودِ (قوله عاجلاً) أَيْ عَجَزَ وَجُوعَهُمَا فِي الشَّهَادَةِ (قوله واستوفيان  
قومه) هَذَا ظَاهِرٌ أَذْهَابُ حِمَارٍ قَدْ أَدَّاهُ وَأَوَّلُو جَمَاعَةِ الشَّهَادَةِ بَعْدَ أَهْلِ الصُّومِ وَجُوعِهِمْ وَأَقْلَامُهُمْ كَأَنَّهُ  
بَنَى الْبَيْتَ الْيَهُودِيَّ بِرَجْعِ عَلَيْهِمَا بَاقِي الْقِيَمَةِ وَالرَّجُوعُ لَهُمَا عَلَى الْعِدَّةِ وَخَرُوجِهِمَا (قوله غانين) أَيْ لَمَّا شَبَّ  
أَيُّسُ بْنُ الْقِيَمَةِ الْغَنِيُّ غَرَّهَا بِمَادَّةٍ عَلَى الصُّومِ الَّتِي اسْتَوْفِيَهَا (قوله فعليهما) أَيْ فَقَدَتَا ذَلِكَ الْبَاقِيَ عَلَيْهِمَا  
(قوله وإن زادتما) أَيْ مِنْ تَحْوِمِ الْكُتَابَةِ نَتْنِي وَقِيَّةً عَلَى مَا غَرَّيَا مِنْ الْقِيَمَةِ (قوله فرفقه) أَيْ فَنَسْتَوْفِيهَا  
الَّتِي غَرَّاهُمَا مِنْ رَفَقَتِهِ بِنَايَعٍ وَرَفَقَتِهِ وَسْتَوْفَيْنَا مِنْ غَنَمِهَا غَرَامًا وَمَا نَدَفْنَا مِنْ الْخَرَدِ فَسَدَفْنَا  
عَرَضَ الصُّومِ وَلَمْ يَرَوْهُمَا أَعْتَقَهُ السَّدْفَانُ عَلَيْهِمَا مَعْرَاضَ مَنْ قَبْلَتْهُمَا (قوله يفرهما) أَيْ يَفْرِي السَّدْفَانُ الْإِنْسَانَ  
أَرْجُوهُ فَالْقِيَمَةُ تَرْتَوِي بِالسَّدْفَانِ بِحُكْمِ مَعْرَاضِهِمْ أَرْجُوهُ (قوله من أرض جنات عليهما) أَيْ فِي طَرَفِهَا وَنُصْفِ  
وَقَوْلُهُ عَلَيْهِمَا أَيْ لَاعِي وَلَهُمَا مِنْ غَرَمِهِمَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (قوله وهما استفادتا قولان) أَيْ وَأَمَّا مَا اسْتَفَادَا وَمَا  
مِنْ غَيْرِ السَّدْفَانِ أَخَذَا مِنْهُمَا أَتَقَا (قوله وأدحوقا) أَيْ كَتَمَا وَأَكْسَبَتُهُ بَعْلٌ كَأَنَّهُ تَتَّ (قوله لهما ما  
قوله الاستماع) أَيْ كَمَا جُوعَهُمَا شَهَادَتُهُمَا بِإِطْلَاقِ مَدْخُولِهَا وَحُكْمِهِ وَلَيْسَ لِسَيِّدِهَا مَعْلُومَةُ الْأَمْرِ  
الْمَرْجُوعِ عَنِ الشَّهَادَةِ نَعْتَهُمَا وَلَوْ بِالتَّوَجُّعِ الْآنَ بَدَتْ عَقْبُهُمَا فَتَرَوْهُمَا فَالْعَجَبُ وَالرَّادُّ لَيْسَ لَهُ وَطَرُهُمَا  
بِالْمُتَرَفِّقِ لِقَاءَهُمْ قَطُّ الْفَانِئَتَيْنِ يَرِيْنِ اللَّهُ وَالْإِنْسَانُ حَتَّى عَلَيْهِ كَذِبُ الشَّهَادَةِ (قوله خلافًا لوجه ابن الحاجب)  
أَيْ حَيْثُ قَالَ رَافِعَةُ تَنَائِهَ وَأَعَارَبَ بِرُوحِهِ لَا مَكَانَ الْخَوَابِ عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ بِحِيلِ الْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ قِيَمَةُ  
كَأَنَّهُ بَيَانُ (قوله فخرجوا) أَيْ عَنِ شَهَادَتِهِمَا وَقَالَ أَعْلَسُ وَلِذَا (قوله فلا غرام عليهما) يُبْنِي جَلَّ عَلَيْهِ  
مَا أَذَاهُ تَكُنَّ نَفَقَتُهُ وَاجِبُ عَلَى الْأَفْعَادِ لَا نَفَقَتُهُ بِشَهَادَتِهِمَا فَرَامَتُهُ قِيَمَةُ السَّاطِعِ وَجَلَّ عَلَيْهِ  
الْمَالُ وَهُوَ أَفْقَسُهُ فِي نَصْرِهُمَا (قوله لا بدعوتنا) أَيْ لَا الْأَمَالَاتُ الْآنَ وَخَذُوا الْبَيْتَ الْمَشْهُودِيَّ مِنْهُ  
مَا هَ بَارَتْ فَهَاتِمَا حِينَئِذٍ يَفْرِيَانِ لَوَارِثَ الْأَبِ الْمَحْبُوبِ بِذَلِكَ الْوَلَدِ قَدْ رَمَاهُ أَخَذَهُ ذَلِكَ الْوَلَدُ مِنَ الْمَالِ ثَمَّنَ قَوْلَهُ  
الْإِدْعَاغَ اسْتِنَاسَهُ بِمَقْدَرِ مَعْدُوقِهِ فَلَا غَرَامَ فِيهِمْ فَلَا غَرَامَ عَلَيْهِمَا لِحُسْنِ النَّاسِ لِلْأَبِ وَالْقِيَمَةُ الْآنَ  
بَعَثَ الْأَبُ وَخَذَا الْوَلَدَ الْمَشْهُودِيَّ مِنْهُ مَا هَ فَهَاتِمَا حِينَئِذٍ يَفْرِيَانِ لَوَارِثَ الْأَبِ (قوله الآن يكون عبد الخ)  
اسْتِنَاسَهُ بِمَقْدَرِ مَعْدُوقِهِ بَارَتْ أَيْ يَفْرِيَانِ الْوَارِثَ وَلَا غَرَامَ عَلَيْهِمَا غَيْرُ ذَلِكَ الْآنَ يَكُونُ الْخ: (قوله  
وَأَخَذَ الْمَالِ) أَيْ أَخَذَ مِنْ شَهَادَتِهِ الْمَالَ وَهُوَ كَأَنَّهُ وَاحْتَزَّ بِقَوْلِهِ بَارَتْ عَنْ أَخِيهِ شَعِيرَهُ  
كَدِنْ بِمَعْدُوقِهِ لَا غَرَامَ عَلَيْهِمَا (قوله ففرمان ما أخذه) أَيْ يَفْرِيَانِ قَدْ رَمَاهُ أَخَذَهُ ذَلِكَ الْوَلَدَ الْمَشْهُودِيَّ  
بِنُتْنِهِ مَا هَ مِنَ الْمَالِ (قوله لن يجهمه منه) أَيْ لَنْ يَجْهَدَ ذَلِكَ الْوَلَدُ مِنَ الْمَالِ مَنْ هَاصِبُ أَوْ بَيْتِ الْمَالِ  
أَنْ يَكُنْ عَصِدَ (قوله وأعترقا بالوَرْدِ) أَيْ وَاسْتَرْفَقَ الشَّهَادَةُ عَلَيْهِمَا بِالْوَرْدِ (قوله أي قبل صوت الأب)  
أَيْ وَأَخَذَ الْوَلَدَ الْمَالَ بَارَتْ فَهَاتِمَا الْأَبُ وَأَخَذَ الْوَلَدُ الْمَشْهُودِيَّ مِنْهُ وَالْإِنْسَانُ يَفْرِيَانِ مَنَابِ  
الْمَالِ الْآخِذُ قَوَارِثَ الْمَحْبُوبِ بِذَلِكَ الْوَلَدِ مَنْ هَاصِبُ أَوْ بَيْتِ الْمَالِ فَاقِيَ الصَّغْفَرُفَ أَوْ لَا تَشَارَةُ أَيْ  
أَنْ هَذَا مَرَّةً ثَانِيَةً (قوله ورك ورك آخر) أَيْ فَالْتِ السَّبِّ (قوله إن كانت بالقية) أَيْ كَانَ كَانَتْ  
بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ سَنِي مَاتَ (قوله يضحمان) أَيْ الْإِنْسَانُ (قوله وإن ظهروا) أَيْ بِمَقْدَمِ الْيَدَيْنِ فَرَكَةُ

يستغرق التركة وكذا غير مستغرق (أخذ من كل) من الولدين (النصف) الذي أخذ من التركة الميراث فان وفي (و) (الكل) وفاته  
 (بالقيمة) التي اختص بها ثابت النسب وانما كانت متأخرة لأن كونهما معا غير يحق لأن الميراث بالترتيب يدعي أنها ليست لآب  
 (ورجعا) أعاد الشاهدان (على الأول) أي الثالث النسب (عيا) أي على ما (غيره العدد) الشهود بنوته (لغيرهم) أي غير الدين لانهما  
 موقوفان له انما غير مناك النصف الذي أخذه السيد لكن تناقوا فتناء عليك شهادة الثاني من الدين المستغرق فظهر أنك لا تستحق من مال  
 أبيل شيئا تقدم الدين على الارث فلم (١٩٢) فنقول على ما لمشيا ما عطاها ما أخذته منها (وإن كان) يرجوعهما عن شهادتهما (مر لخر) أي

أتهما بهذا على سوق  
 ظاهر الحال أنه رقيق  
 لقائل المدعي أنه رقيقه  
 والذي عليه يدعي  
 الحرية فحكم القاضي  
 برقه بخصفي الشهادة  
 ثم رجعا عن شهادتهما  
 واعتزفا بالزود (فلا غرم)  
 عليهما لئلا يشهدا  
 عليه بآرق لانهما قوتا  
 عليه الحرية ولا فدية لها  
 (الانكل ما استعمل ومال  
 انتزع) أي الاثنا  
 استخدم السيد  
 استخدمه سيده أو  
 انتزع منه مالاً فانهما  
 يقرمانه نظير  
 ذلك لأن السيد يملك  
 (ولا أخذه) منه سيده  
 (المشهود) أي لا يجوز  
 للسيد أن يأخذ ذلك  
 المال الذي أخذه  
 السيد من الشاهد  
 في نظير الاستعمال أو  
 الانتزاع لانهما أخذه  
 منهما عوضا عما أخذه  
 منه السيد والسيد  
 يتصرفونه وإن السيد  
 نالهما (و) لو مات السيد

وترك المأخوذ منهما (و) عن عنه أي برئته عنه من برئته لو كان يمكن وارث فثبت المال (و) أي السيد (عليه) هبة وصدقة عن  
 ربحهما (لا تزوج) أي ليس له أن يتزوج بذلك المال لانه عيب بنقص رقبته (وإن كان) يرجوعهما عن شهادتهما (بما عايناهما) أي  
 بالسوق بحكم بذلك (ثم قال) في ربحهما على كلهما (زبد) فلا يتبرجوعهما بعد الحكم ولا ينقص ولو كان زيد لا يدعي المائة بتماهما  
 ولا تزوج الخمسون من يدعرو (غرم) الدين (تجسين) عوضا عن التي أخذها غرمه واللام في قوله (المرور) التعليل لاصلة غرمها أي بغير مان  
 تجسين للدين لاجل عرواى كل رجل رجوعهما عن شهادتهما المرور أي بدلا عن التي أخذها غرمه وروقه تكاف وهو خير من دعوى الخطا  
 وفي نسخة لغير أي الدين المقضي عليه عوضا عن التي أخذها غرمه وهي أحسن وقوله (فقط) أراجع تجسين (وإن رجع أحدهما)

أي أحد الشاهدين فقط (غرم) الرابع عن شهادته للمقتضى عليه (نصف الحق) وهذا ما في جميع مسائل الرجوع لخاصة مثلا زيد وعمر واختلف إذا ثبت الحق شاهدان من ثم يرجع الشاهد على يفرم جميع الحق وهو مذهب ابن القدام وهو المشهور وأيضاً نصفه (كرجل شهد مع نساء) ثم خرج فاته بفرم نصف الحق وأن رجعين وأن كثرن غرم من نصفه لأنهن كرجل واحد فان في منهن اثنتان فلا غرم على الراجعات فان رجعت أحداهما فليطامع من رجعين قبلها وان كثرن ربع (٩٣) الحق (وهو) أي الرجل (معهن) في

عن جميع الحق وأما رجوع أحداهما عن بعض الحق فبإني وحاصله أن الشاهدين إذا شهدا على شخص بجنح فحكم القاضي به عليه ماله ثم خرج أحد الشاهدين عن الشهادة فله أن ينقض الحكم ويفرم الحكم عليه الحق أصاحه ثم يرجع المقتضى عليه على الشاهد الرابع نصف ذلك الحق الذي غرمه (قوله) لخاصة بمثله زيد وعمر) أي السابقة في كلام المصنف فبها يفرم الرابع المعدن خمسة وعشرين وذلك لأن الحسن التي أخذها زيد ثمانية شهادة كل من الشاهدين والتي أخذها عمرو ثمانية شهادة فغرم الرابع والرابع شهد بها أولاً ثم خرج بفرم نصفها المقتضى عليه لاه أنلف عليه بشهادة القوم ربع عن ذلك النصف (قوله) وهو المشهور) أي وأن كان متباعد في ضعف وهو أن البين مع الشاهد استقلها رأى مقربة للشاهد فقط واختل بين الشاهد (قوله) وأفرم نصفه) أي بانه على أن البين مع الشاهد مكنة لتصاب الشهادة (قوله) فاته بفرم نصف الحق) أي أو امر جمع وحده أو مع بعض النساء حتى في من اثنتان مثلا رجوع ولا يلزم أحد من رجوع مع من التماس حتى في من اثنتان (قوله) وأن كثرن) سابقة فبها يفرم أي وأن رجعين كاه غرم من نصفه وان كثرن (قوله) فليطامع من رجعين قبلها وان كثرن ربع الحق) فان رجعت الأخرى كان على الجميع النصف بفرم على رؤوسهم هذا هو الصواب خلافاً لما في عقب من إذا رجعت الأخرى كان عليها الربع السابق (قوله) وهذا ضعف) بل أكبر ما عرفه قال لا أعرف وجوده لأحد من أهل المذهب وأما سري لأن سري من وجع الفزالي الذي سأله ما هو ظاهر وناه عن الخاب على ذلك وقوله ابن رشد المقتضى أن (قوله) والمذهب أنه أي الرجل (قوله) وما شابهه) أي كالأولاد والأطفال وقوله كاهم أدا في الفرم عند الرجوع عن الشهادة (قوله) أن لا تنضم النساء للرجل في الأموال) أي لاه أن تنضم النساء للرجل في الفرم في شهادة الأموال (قوله) فإذا رجعت الباقيات (الزوجة) وأما ما رجعت امرأة من الباقيات كان ربع الفرم عليها وعلى بقية النساء الراجعات قبلها والنصف على الرجل الرابع (قوله) وغيره) أي مما يقبل فيه المرأتان كالأولاد والأطفال (قوله) قال المصنف الخ) أي بهذا دلالة لقوله لاه بدقي من يستقل بالحكم (قوله) كان نصف الفرامة عليه وعلى الراجعات) أي ويحتمل كاهم أدا في الفرم لا كاهم أنين (قوله) وهو كاهم أدا على المذهب) أي خلافاً للمصنف حيث جعله كاهم أنين وقد بدان مجاز كثر أن النساء تنضم للرجل في الفرم في شهادة الرضاع في اثنين رجوع مع بعض من يستقل بالحكم ومعهن كاهن بخلاف شهادة الأموال فلا تنضم النساء في الفرم في حالة من الحالات (قوله) إذا الشهادة) أي الرضاع وقوله فالقصر بالمرأى وحيداً إذا رجعت عن الشهادة فلا غرم عليها إلا تنضم لباقيها ما لا يقال أنه سبق في التكاثر أن الفسخ قبل النكاح لا يفسد في نكاح الدرهمين وفرق التلاعن والمراضعة فإن فيه نصف المسمى لأما قوله فإذا أدا في الزوج الرضاع قبل النكاح فهو تنكحه ولا ينفه ماله كانه بائنة نية تشهد به كانهما الفسخ من غير زوجة أم لا (قوله) قلنا تصور) أي غرم شهد الرضاع بالرجوع الخ (قوله) بعد موت الخ) أي فيما إذا شهد بالرضاع بعد موت أحد الزوجين فحكمه ثم حصل الرجوع بفرم الخ (قوله) ان كانت الشهادة أي الرضاع قبل الدخول أي بعد موت الزوج كاهم الموضوع وحاصله أنه إذا عقدت امرأة ومات الزوج قبل الدخول فشهد الرضاع الزوجين ثم حصل رجوع عن الشهود أو من بعضهم بفرم الرابع لرأه ما فاته ثمن المرات والاه خاق وان سككتان الميت الزوجة بفرم الرابع لزوج ما فاته من الميراث (قوله) غرم) أي كالمشهد عليه وقوله نصف ذلك البعض أي الذي رجوع عن الشهادة

(٣٥ - سدوق رابع) الراجعات فان رجعتا اقية كان الفرم لجميع الحق عليه وعليهن وهو كاهم أدا على المذهب فان قلت كيف تصور الفرم في الرضاع على شاهد الرجوع إذا كانت قبل النكاح فالقصر بلاهم مروان كانت بعده فالمرطوط واما فتوا بشهادتهما العصمة وهي لأفقه لاها قلنا تصور بعد موت أحد الزوجين بفرم الرابع على جميعهما ما فاته من الميراث وبفرم الرابع بعد موت الزوج مما فاته لهما من الصدقات كانت الشهادة قبل الدخول (و) أن رجوع أحداهما بعد الحكم (عن نصفه) أي بعض ما شهد به (غرم نصف) ذلك (البعض) فان رجوع عن نصف ما شهد به غرم ربع الحق

وان رجع عن ثلثه غريم سدس الحق وهكذا (وان رجع) بعد الحكم (من يستقل الحكم بعده) كواحد من ثلاثة (فلا غريم) عليه  
لاستقلال الحكم بالباقيين (فإذا رجع غيره) أصدر تباراً ودفعه (فالجيم) أي جيع الراجعين فزعمون ما رجوعه فان رجع ما عدا  
واحدا فالنصف على الجميع سوية فان رجع الاخر فالحق على الجميع ثم ذكر مسئلة تتعلق بجمع ما تقدم تعرف بمسئلة غريم الغريم  
يقوله (ولفرض عليه) بالحق شهادة الشاهدين (١٩٤) ورجع بعد القضاء وقبل دفع الحق للفضي له (مطالبهما) أي الشاهدين

الراجعين (بالدفع للفضي  
له) بأن يقول له اددع  
للفضي له مال مسكا  
بسدس غريم  
(والفضي له ذلك) أي  
مطالبهما بالفرع (إذا  
تضرر) الاخر (من  
الفضي عليه) لونه أو  
فلسه أو غيبته فان لم  
يتضرر فليس له مطالبهما  
واغنا يطالب للفضي  
عليه ولما فرغ من  
مسائل ورجوع الشاهدين  
عن شهادتهم جازع  
شكك على تعارض  
البيتين فقال (وان  
أمكن جمع بين البيتين)  
المعارضتين (جمع)  
أي وجب الجمع بينهما  
مثله من قال زحل  
أجلت اليك هذا التوب  
في مائة ارب سنطة وقال  
الاخر بل هذين التوبين  
في مائة ارب سنطة  
وأفام كل بيته فبقي  
بالثلاثة الأتواب في  
ماتنين كذا ذكره وهو  
انما تروا في المسلم  
للباتنين والاكيف  
بقي في علم يدهه  
(والا) يكن الجمع بينهما  
(رج) أي وجب على  
الحاكم ان يرجع بينهما  
(ببعض ملك) الباء

سببه داخله على منافع مقر أي يرجع بسبب ذلك فكل منهما مذنب بالملك لكن احدهما ذنب كرت سبب الملك بالملك  
(تقسم وتنازع) بأن قالت احدهما انشدها ملك لزيد فقلت الاخرى تشهد له ملك لعمرو ونسبها وتبع عنده وأصلده فانها تقدم  
على من أظفقت لانها ذنت ببيان سبب الملك من نسج أو زني ونحو ذلك ثم استثنى من قوله بسبب ملك قوله (الا) أن تشهد بيته

(عكث من المقاسم) أي الآن يكون سبب الملك الذي يثبت أنه اشتراها ووقت (١٩٥) في سهمه من المقاسم فإذا قام أحدها

يثبت أنه ملكه  
وثبت عنده ونعت أو  
تصرفه أو قام الآخر  
بثبته أو ملكه اشتراها  
من المقاسم أو وقت في  
سهمه فإن صاحب  
المقاسم أحق لاحتمال أنها  
سبقت من المسلمين واحتراز  
بقوله من المقاسم عن  
شهادتهما اشتراها  
من السوق أو وقت له  
فلا تقدم على يثبته  
الاخر لاحتمال أن  
الواهب أو البائع غير  
مالك (أو) بسبب  
(تاريخ) فتقدم على  
التي لم توثق (أو تقدمه)  
أي التاريخ فتقدم  
الشاهدة بتقدمه على  
المتأخره به ولو كانت  
أعدل من المتقدمة أو  
صاحب التأخره  
تاريخاً (أو) بجزء  
عدالة) في إحدى  
البيتين ويحلف مقبها  
بنء على أن زانها  
كشاهد وهو الرابع (لا)  
يعزى (عد) في إحدى  
البيتين ولو كفو عن  
مالم يقدمه العاقل  
لناقض (أو) بجزء  
(شاهدين) من جانب  
(على شاهدين) من  
الآخر ولو كان عدل  
منها (أو) شاهد من  
(امرأتين) بجزء (يد)  
أي موضع اليد بأن  
تكون الدماء والمرض

بالمالك والسبب معا وقوله لكن إذا حاد كرت سبب الملك أي والآخرى إنما شهدت بالمالك المطلق وهذه  
المسئلة غير المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين ابن القاسم وأصحاب المتقدمة لأنها شهدت فيها إحدى البيتين  
بالمالك فقط والآخرى شهدت بسببه فقط (قوله أي الآن يكون سبب الملك) الأولى أي الآن يكون ما  
شهدت به يثبته الملك الله اشتراها الخ لا أقدمت على الشهادة بالمالك وسببه كولاية عنه ونسب ولو كانت السلفة  
يدين شهدت به اليثبته بالمالك وسببه وهو الولادة والنسب قال في المدونة قال ابن القاسم في دابة ادعائها  
رجلان وليست بيد أحدهما فإذا قام أحدهما يثبته أنه اشتراها من المقاسم والآخر يثبته أنها نعتت عنده  
لمن اشتراها من المقاسم بخلاف من اشتراها من أسواق المسلمين لأن هذه تعقب وتسبق وتوافق على المالك  
الأنامر ثبت وأمر المقاسم قد استقر أنها خرجت عن ملكه بصحابة المشر كين ولو وجدت في يد من نعتت  
عنده فإذا قام هذا يثبته أنه اشتراها من المقاسم أخذها أعضاء كان الأولى له أن يشاء أن يدفع اليها اشتراها  
وبأخذها وقاله يحسنون انظر المواق (قوله لاحتمال أنها لم يثبت من المسلمين) أي زال ملك صاحبها عنها بناء  
على أن دار الطرب عكث (قوله أو بسبب تاريخ) أي ذكرته بنبته فتقدم على التي لم تذكر تاريخاً إن الحاحب  
وفي مجزئ التاريخ قولان قال في التوضيح والقول بتقديم المؤرخة لاشبه والقول بعدم تقدمها ذكره  
الشمسي والمأزني ولم يعزوا به (قوله أو تقدمه) لا يقال كان الأولى تقدم حديثه التاريخ لانها تارة  
لا تقول بشرط الترجيح بالنقل أن تكون شهادته مشتملة على ذكر سبب النقل وهنا إنما شهد بالمالك غير أن  
أحدها قالت ملكه منزعاً عن الأخرى قالت ملكه منزعاً واحداً فالصل الاستصحاب اهـ بن (قوله أو)  
كان المتنازع فيه هذا داخل في حيز المصلحة أي هذا إذا كان المتنازع فيه بسببها أو بسبب غيرها أو بسبب  
المتقدمة تاريخاً بل ولو كان بيد المتأخره وهذا التعميق له والباين خاص عن الشمسي في المتقدمة تاريخاً كافى  
بن ولعل المؤرخة كذلك (قوله ويعزى عدالة) أي في البيته الأصلية لا في المراكبة أو علم أن الترجيح بزيادة  
العدالة خاص بالاموال ونحوهما من كل ما ثبت بالشاهد واليمين دون غيرها مما لا ثبت الا بعدلين كالعتق  
والنكاح والطلاق والحدود فلا يقع الترجيح في شيء من ذلك غير زيادة العدالة لأن زيادة العدالة غيرة الشاهد  
الواحد على المشهور وهو مذهب المدونة وعليه منى المصنف في باب النكاح حيث قال وأعدله إحدى  
بيتين متناقضتين لمغايرة لوصدتها المرأة وقيل أنه يرجح بزيادة العدالة في غيرها لأموال أيضاً وهو الموافق لما في  
سماج يصي بنء على أن زيادة العدالة غيرة شاهدين اهـ بن وفي تبصرة ابن فرسون تغلق عن القرافي أن مذهب  
المالكية أنه لا يحكم بترجيح إحدى البيتين عند التعارض يرجح من المرحلات الا في الاموال خاصة انظر  
بن فعلم من ذلك أن الترجيح بغير زيادة العدالة خاص بالاموال والمراد بها كل ما ثبت بشاهد ويمين وأما زيادة  
العدالة ففهما قولان (قوله ويحلف مقبها الخ) وفي الموازية لا يمين عليه بناء على أن زيادة العدالة كشاهدين  
(قوله لا يزى عدد) ماذ كرم من أنه لا ترجح لاحدى البيتين على الأخرى جز بدعدها هو قول ابن القاسم  
وهو المشهور وقيل أنه يرجح بزيادة العدد كزيادة العدالة ووفق للجمهورين بزيادة العدد والعدالة بأن القصد  
من القضاء قطع النزاع ومن يد العدالة أقوى في التعمدين بزيادة العدد اذ كل واحد من الخصمين يمكنه زيادة  
عدد الشهود بخلاف العدالة (قوله اذالين) أي الحاصل بشهادة الاثنين (قوله ولو كان أعدل منهما) أي  
هذا إذا كان الشاهد مساوياً للمها في العدالة بل ولو كان أعدل منهما (قوله أو شاهد واحد) أي ما ذكره  
المصنف من ترجيح الشاهدين على الشاهد والمرأة هو قولنا لا يشبه أحق قول ابن القاسم وهو المرجوع  
اليه والمرجوع عنه أن الشاهدين لا يقدمان على الشاهد والمرأة وبالفرض أنهم مستوون في العدالة  
وأما لو كان الشاهد الذي معهم أعدل من الشاهدين قدم هو والمرأة أن على الشاهدين اتفاقاً وأولى لو كانتا  
أعدل كالشاهد الذي معها (قوله أي موضع اليد) يعني على الشيء المتنازع فيه الذي لم يصرف أصله  
واحترازه لا يجوز أن يعرف أصله عما عرف أصله فإن حوز أحد المتنازعين له لا يعتبر بل يقسم بين ذي اليد

تكون الدماء والمرض والتدقيق حوزاً أحدهما



مع نساوى البيتين (ان نخرج سنة مقابل) يخرج امرى مرج كان والا نخرج من نحا اليه (فيصطف) ذوا اليد عند التساوى ومقابله عند ترجيح  
بيته فهو مخرج على النطق والمفهوم أى غايأخذ من يقضى به بين (وإخراج) (بالأعلى الحوز) يعنى أن البيته الشاهدة بالملأ  
تقدم على السنة الشاهدة بالحوز (١٩٦) ولو كان تاريخ الحوزا مثالا الحوزة يكون عن ملاء وعده فهو أعم من الملك والأعم لاينة

الاخص (و) ربح  
(منقول) عن أصل  
(على) ينفذ (مستصبة)  
لذلك الأصل فإذا شهدت  
بينة أن هذه العاوة مثلا  
زبد أنشأها من ماله  
لا يعلمون أنها خرجت  
عن ملكه بناقل شرعي  
وشهدت أخرى أنها  
لعمرو اشتراها من زيد أو  
وهكذا فإنه على البينة  
والعاوة اللان من علمنا  
قدم على من أعلم وفي  
الحقيقة ليس هنا  
تعارض يقتضي  
الرجوع فتشرح بتكلم  
على شروط صحة الشهادة  
بالمالك وهي أربعة وسواء  
كان معها بينة حوزة أم لا  
فقال (وصحة) شهادة بينة  
(المالك) الشخصى أو  
ميت تكون (بالصرف)  
أى يسبب مشاهدتهم  
الصرف في ذلك الشيء  
الذى شهدوا بأنه ملك  
لعلنا تصرف المالك  
(وعدم تنازع) فيه  
(وحوزة) على حقه  
الماضي كعشر أشهر  
فأكثر فأقل منها لا  
يشهدون بالمالك ولا  
تصح شهادتهم به إن  
شهدوا فإلغى أنها إنما  
تصرف الملك إن اعتدوا

طلبت شهادتهم وقول المصنف (عليه السلام) بصير العبيد في الطغرى افاذا الحكم عنهم لاحكامه لقولهم والافهم يقولون في علمنا فانما هو اوافهم خلاف (وتوالت) الدولة ايضا على الكلال في الشرط (الآخر) اي على ان قولهم ولم يخرج عن ملكه ناقل شرعي في علمي الا ان شرط كال لاصحة وهو ضعيف وعليه فيصنف المشبهة بانهم لم يخرج عن ملكه (١٩٧) وبحرف وازنه على في العلم وبضعها لالا لاشراء

و یستقیمها را لا با لا شراء

النهب فلبست وشرب كالإن كانت على اقتراب من **(قوله)** بطلت شهادتهم أي أنهم إذا صرحوا بالقسط فبطلت شهادتهم قال ابن رشد قولا واحدا وإن لم يصرحوا به ولكن جزموا بشهادتهم فهي محل الخلاف المتنازلة بقوله أنان اعترفوا به خلافاً للطاهر من القولين الصحة الأولى في ذلك وفي الثاني من ترجيح القول بالطلان **(قوله)** فلفظ الشهوده الخ أي وعلى القول بأن تصرح جميع الباطل بلفظ كمال فلفظ الشهوده بنائها من تخرج الخ إلى أن تصرح البينة بذلك بل وكذا صرح بقوله ما تخرج عن ملكه من أفضل شرعي في علمنا إلى الآن كما في **(قوله)** لا بالاستبراء بعد أن قرأنا في غازی كلام المصنف عجل ما في الشارح قال وقال بالاستبراء منه لا يمكن أن يعود الضمير على الخصم وأن يكون المعنى أن شهود المالك لا يمتنعون إلى أن يقولوا أنه لم يخرج عن ملكه في علمهم إذ شهدوا أنه اشتراه من خصمه بل يحكم بالاستصحاب ولا يقبل قول الخصم أنه عاد إليه كما ذكر ابن شاس وأبناعه وإن لم يصره ابن عرفة تصافي الذهب وعلى هذا فيكون من وقوعه بعدوانه شهدا باقراره استصحب اه قال طي فيه يلتزم كلام المؤلف مع ما قبله وقابله أنه حذف لفظ منه والطلب بهل اه من **(قوله)** قال ما بينه أنه اشتراها أي من السوق مثلا **(قوله)** أنهالة أي ملكه واعتمدت في هذا أنها المالك على ما تقدمت وقالنا لم أنها نتجت عن ملكه بنقل **(قوله)** ما لم تشهد أنه اشتراه من الخصم أو من غايها أي أو الأعلى بالمال ما قبله والأخو مستصبة كاسم **(قوله)** وإن شهدنا الخ ابن شاس ولو شهدت أنه أقر بالاسم أه القلان ثبت الاقرار واستصحب موجب له ويخرج لقوله ما لم تخرج من ملكه في علمنا ابن عرفة لا أعرف هذا تصافي الذهب وهو ظاهر لا محال أنه خرج عن ملكه فوجه من الرجوع اه من **(قوله)** إن هذا الذي قلنا أي تخرج من ذلك الاقرار أو أنكروه وينازعه الآن الخ **(قوله)** أي الحائز له أي والحال أنه يعدمه لأنه لا يثبت له خلاف المتنازعين فإن لكل بينة **(قوله)** أولى بقوله اعلم أن الشيء المتنازع فيه أه مجهول أصبه أمان أن يكون سدا أحد المتنازعين أو يدعيه ما كان كان يبدأ أحدهما به يبقى يبدأ حازره بل لأن سواء قام لكل منهما بينة وأستأنوا لم تقم لواحد بينة وهو معنى الترجيع إلى يدعيه ما كان مجهول الأصل لا يجوز أن يقع مع علم المالك الأصلي كصاحب ما يقسم بين حائزه والمذمى وقيل بأن كان يبدأ أحدهما فافصل ما ذكره الشارح وعرفه في ذلك أن من صول إلى من هو يبدأ تارة يدعيه لنفسه وتارة يقر به لاحدهما وتارة لا يدعيه لاحد وفي الأربعة نازع يقول ما من كل من المتنازعين بينة وتسقط البينة بدم الترجيع وتارة لا تقم لواحد منهما بينة فهو متنازع من طرفي مسرور البينة إذا ادعاه لنفسه وسقط البينة سلف وفي يبدأ كافي المتن أعني قوله وإن تعددت ترجيع سقطت وفي يبدأ حازره وهو قول المدونة وقيل يترجم عنه ويقسم بين المتنازعين وإن أقر به لاحدهما فهو لقوله يبدأ كافي المتن أعني قوله أولى بقوله وهو سبب المدونة أيضا وقيل إقرارا لم يقسم بين المتنازعين وإن أقر مطلقا بها أو قال لأدري ما قول بل يفتى إليه ويقسم بينهما ويدخلان في قول المصنف وقسم على الدعوى وفي صور عدم البينة أن ادعاه لنفسه حلف وفي يبدأ وإن أقر به لاحدهما وألقوها أخذ المقرة بلا عين لقوله الأقرأرضا وضعه مع البينة فلما حلف المقرة مع البينة ولم يحلف هنا وإن سك وأقال لأدري قسم على الدعوى اه بن **(قوله)** وقسم على الدعوى حاصلة أن الشيء المتنازع فيه إذا لم يكن يبدأ أحد المتنازعين بأن كان يبدأهما معا أو يدعيهما لم يقر به لاحدهما ولا ادعاه لنفسه والحال أنه لا مرجع لبينة أحدهما وإن كان ليس يبدأ حازرا أصلا فإنه يقسم بين المتنازعين على قدر الدعوى لكن بعد الاستبراء كثيرا إن كان المتنازع فيه معشال الدور والارضين وقيل لأن كان مشتمل الحيوان والرقى والقروض والطعام

الطريق حاصل اليه كما مر (في شرح الحاشية) من المتنازعين الذين اطلع كل منهم ميتة وتعذر الترجيع لان اقراءوا لحددهما كانه ترجيع  
مستعينة من اقراءه فان اقراءه لغيره لم يعمل بالقرار بخلاف لو خرجت دعوى كل من الميتة فانه يعمل بالقرار ولو لغيره فان اذاعا لنفسه بعد  
التفريق اخذ بميتة (وقسم) التي المتنازع فيه

بعد عين كل (على) فقد (الدعوى) لا بالسوية (ان لم يكن بعداً أحدهما) أو أحدهم كان سددهما معاً أو بعد غيرهما ولم يبق له لاحدهما ولم يدعه لنفسه أو لم يكن يبدأ أحد كالأول تنازعاً في عقامس الأرض ونحوه (كالقول) في القراض فلوا دعى أحدهما جعها والأخر النصف فسقط على الثلث والثلثين ولو كانوا (١٩٨) ثلاثة ادعى أحدهم الكل والثاني النصف والثالث السدس فالمسئلة من ستة وتقول لعنه

للأول قدس وأصلها ستة والثاني قدر نصف الأصل ثلاثة وثلاث قدر سدس الأصل واحد ولو كان الثلث مدعى الثلث عالت إلى أحد عشر وإن كانت الستة في القراض ينهى عولها إلى عشرة فله اثنتان (ولم يأخذ) أي المتنازع فيه بين اثنين متلازمين فأما بيئته تشهد (بأنه كان سده) قبل ذلك بأن عالت تسد آثاراً بنياه سدسها بقول تشهد بقاء وأخاثر بدعي أنه يفيق بسد أخاثر ولا يترع منه بغير هذه الشهادة (وإن ادعى أخ أسلم أن المأسوم ومات مسلماً وادعى الأخ النصراني أنه استمر على النصرانية ومات على نصرانيته) فالقول نعم انشئه (فالقول للنصراني) استصفاً للأصل المتفق عليه ولو أبدل الأخ بالآخر والنصراني بالكافر كان أحسن (و) لو أضاف كل منهما بيئته على دعواه (قدمت بيئته للمسلم) لأنها نافذة عن الأصل فقد علت ما لا قبله

لعل أن يأتي أحدهما بالتبعية ما أتى به صاحبه فيقضى له به من (قوله) بعد عين كل (أي بعد عين كل واحد منهما) لأنه لو لم يكن من الذي يبدأ منهما بائس من عرفته الأظهر لندته من ادعى عليه أو لا منهما (قوله) لا بالسوية أي بان يقسم متقين كقول أنشبه وصحون وقوله كالقول أي لا على التسليم والمنازعة كما يقول ابن القاسم وأعلم أن هذا الخلاف محله إذا كان المتنازع فيه بأدبهما أو أقسام مائس بأدبهما فعلى قدر الدعوى اتفاقاً والحاصل أن المتنازع فيه أدام يكن في أي منهما فانه يقسم بينهما بعد أيمانهما على قدر الدعوى اتفاقاً وإن كان في أي منهما ما قيل يقسم على الدعوى وهو قول مالك وابن القاسم وعبد الملك وأكثر أصحاب الإمام وهو المشهور وقيل يقسم بينهما بالسوية لتساويهما فيه في الحاشية وهو قول أنشبه وصحون وعلى الأول وهو ما إذا قسم على الدعوى فقال ألا كثرون يعال في القسم كالفراض وقال ابن القاسم وابن الماجشون لا يعال في القسم بل يقسم على التسليم والمنازعة بحيث يختص مدعى الأكثر بالأزيد يقول المصنف ويقسم على الدعوى ردقول أنشبه بالقسم بالسوية وقوله كالمول ردقول ابن القاسم يقسم على الدعوى لكن لا كالقول بل على التسليم والمنازعة فيخص مدعى الأكثر بالأزيد (قوله) فسقط على الثلث والثلثين كيفية العمل أن يادعى الكل النصف ونسبة النصف لكل مع الزيادة ثلث فالمسئلة من ثلاثة يعطى لمدعي الكل اثنان ولمدعي النصف واحد ولقسم على التسليم والمنازعة فكان لمدعي النصف الربع لانه سلم لمدعي الكل النصف فأخذوا المنازعة بينهما في النصف الآخر فقسم بينهما على كلام أنشبه بأخذ كل واحد منهما النصف (قوله) فالمسئلة من ستة أي يخرج السدس لدخول فخرج النصف فيه وقوله وتقول لعنه أي ألا يردعى الستة فها هو سدسها يعطى لمدعي الكل ستة ولمدعي النصف ثلثة ولمدعي السدس واحد ولقسم على التسليم والمنازعة أخذ مدعي الكل ثلاثة وأدعيها النصف سدس وأخذ مدعي النصف ربعها وأخذ مدعي السدس نصف سدسها على كلام أنشبه بأخذ كل واحد لثلاثها (قوله) ولم يأخذ الخ) أي لم يأخذ الشيء المتنازع فيه من يدنا من أقام بيئته تشهد أنه كان سده قبل ذلك (قوله) وإن ادعى الخ هذا شذويع في الكلام على أربع صور في أب معلوم النصرانية أو مجهولها أو ولدان مسلم ونصراني ادعى كل أن أباه مات في دينه دعوى مجردة وبينه وحاصل هذه الصور أن تقول أن هذا الأب الذي قدمنا إمام معلوم النصرانية أو مجهولها وفي كل وفي بيئته على دعواه أو تبرع دعواه عن البيئته في ما إذا كان لكل منهما بيئته أو لا بيئته لواحد منهما وكان الأب معلوم الدين فإن تجردت دعواه عما فالقول للنصراني وإن كان لكل بيئته قدمت بيئته المسلم هذا إذا كان دينه المعلوم النصرانية فإن كان الإسلام فبالعكس أي أن تجردت دعواه عما فالقول قول المسلم وإن كان لكل بيئته قدمت بيئته النصراني لأنها نافذة (قوله) ومات على نصرانيته أي الثانية له في حياته ما تفاقها معا عليها (قوله) فالقول للنصراني أي حث تجردت دعواه عما من البيئته (قوله) كان أحسن) أما الأحسن في الأول فلأنه قوية إن أباه كان للمدعي أن ذلك الميت المدعي الإسلاماً وما غاصها المصنف أفاضل القنازع الأم وأما الأحسن في الثاني فلأن الكافر أنشمل (قوله) قدمت بيئته المسلم أي على بيئته النصراني ولو كانت عدل (قوله) لأنها نافذة عن الأصل أي بيئته النصرانية مستصفاً وقد تقدم أن النافذة تقدم على المستصفاً وكانت المستصفاً عدل (قوله) فأنشأه بالاستثناء المنقطع أي لأن ما قبله لا يفي بمعلوم النصرانية وما بعدها مجهول حاله (قوله) أي يطلق بالنصرانية أي لا لا انتقل إليها إذا فرض أنه مجهول الدين (قوله) أن جعل أصله أي ولم يعزل ذلك الأب عن نصرانيته أو نصرانيته (قوله) يقسم المال بينهما أي إذا لم يوجد مرجح هذا القول ابن القاسم في المدونة وقال غيره فيها إذا كانت البيئتان قضى

الأولى وهذا إذا كان معلوم النصرانية وأما إذا كان مجهولها فأنشأه بالاستثناء المنقطع بقوله (الا) أن تشهد لكل بيئته على دعواه فتقدم للآخر النصراني (بأنه) أي أباه (تنصر) عند الموت أي نطق بالنصرانية (أو) بأنه (مات) على النصرانية وإن نقل نطق بها ونشهد لأن المسلم أنه أسلم ومات فلا تقدم بيئته المسلم لأخذ المال (إن جعل أصله) هذا بيان لموضوع المسئلة وإذا لم تقدم بيئته المسلم صارت البيئتان متعارضتين (فيقسم) المال بينهما متصفاً إذا لم يوجد مرجح كالمنازعة أثناء تقسيم بينهما (كجهول الدين)

ولا يئنه لواحد منهما انفس المال بينهما وعبراً ولا بأصله وهذا بالدين تفتنا (د) اذا كان مجهول الدين ثلاثة أو لامتلا مسلم ويهودى ونصراني ادعى كل أن ماله كان على دينه (قسم ماله) على الجهات بالسوية لجهة الاسلام الثلث ولكل من الاخرين الثلث واذا أخذت كل جهة ثلثها قسمه على حكم اليراث عند كل ملة عذاهو الظاهر ويحتمل (١٩٩) أن الذكر والاثنين سواءوا مظهر الا لا قسم

عليهم بشرعنا الا اذا زافوا الشا فإلهم ثرافوا الشا سلما لهم ما يخصهم بقولهم به ماقتضيه فهم (وان كان معهما) أجمع السلم والكافر الذين ادعى كل منهما أن ماله مات على دينه (مطلق) ذكر أو أنثى ولذلت أيضا ولم يحكم بإسلامه لعل دين أبيه وأماماني له في الامة من أنه يحكم بإسلام غيره المميز بإسلام أبيه فهو في الآب الحق إسلامه (فهل يختلفان) أي يختلف كل أن أمه مات على دينه (ويوقف) للتفسير (الثالث) لانه رجعا على جهة ثالثة (فن واقفه) الطفل منهما (أخذ حصته) من الثلث الموقوف وهي السدس ورد على الاخر الذي لمواقفه السبعة الموقوفين (السدس الباقي فيكمل له التصفى يا أخذ الصغير السدس ومن واقفه الثلث وانعالم بشارك الصغير من واقفه مع أنه مساو له في البرقة لا حصن الموت فداستحق كل من أصحاب

المال السلم بعد أن يحلف على دعواه لأن بيته زادت ابن وقس وقول ابن القاسم أصوب لان الموضوع أن أثر جل جهل أصله وأخذوا على نفس ثم زادت قولاً أمر داليه فوجب قسم المال بينهما (قوله ولا يئنه الخ) أي بخلاف ما قبله فانه وإن كان مجهول الأصل أيضاً الآن كلاً فاعلم بيته على دعوا فلا تكرر وليس فيه تشبه الشيء بنفسه وحاصله أن الأب إذا لم يعلم هل هو نصراني أو مسلم وتدا عياده فقال المالم هو مسلم وقال الولد النصراني هو نصراني ولا يئنه لواحد منهما وكان لكل منهما ثلثه فان المال قسم بينهما بعد حلف كل منهما في صورتين كما صرح به القبا في شرح فرائض الحنفى (قوله وقسم ماله على الجهات) أي سواء تفرقت دعوى كل من البيته أو كان لكل واحد بيته سواء كان سلفاً أحد المتنازعين أو بعدهما أو يسبقهما أولاً فلا حصة له لامتلا علم أصله وهو مجهول الدين فلا أثر لقوليه كآخر (قوله ولكل من الاخرين الثلث) أي ولو كانت أفراد جهة أكثر من أفراد جهة أخرى (قوله قسمه على حكم اليراث عند كل ملة) أي خاضعاً لجهة الاسلام بقسم على أفرادها كمثل حصة اثنين ان تصددا أفرادها وإن اتحد أخذها يخصان كان ذكران كان أنثى أخذ نصف ما يخص جهة الاسلام والباقي منه لبيت المال فاذا اختلف الابتسالة وأخذنا كثرنا والعكس فاما أخذه المسئلة تملئ نصفه ونصفه الاخر لبيت المال لان الاخت أو البنت المسئلة تدعى النصف وبنت المالم تدعى النصف الاخر والكافرة تنازعهما فاما أخذ نصف مال كل (قوله الذين ادعى كل منهما أن ماله مات على دينه) أي سواء مات كل منهما بيته على دعواه أو كانت دعوى كل منهما مجردة عن البيته (قوله فهل يختلفان الخ) ينبغي أن تكون البداية بالقرعة اذا تنازعا فمن يحلف منهما أولاً (قوله فن واقفه الطفل) أي يعيد بولوغه ومن واقفه على أحد الولدين وصغير واقفه البارز تدعى من والمستتر تدعى الطفل وكذا أصغر أخذ تدعى الطفل والصغير المضاف اليه في حصته قائداً بضاعى من والتقدير فأي وهو واقفه الطفل أخذ ذلك الطفل حصته من الثلث الموقوف ومفهوم المصنف انه ان لم واقفه واحد منهما بأن تدعى جهة ثالثة أخذ الموقوف كله (قوله ودعى الاخر الذي لمواقفه السدس الباقي) أي فإذا كان المال أنثى حشره بشارك دفع لكل من البنتين أربعة ووقف للصغير على هذا القول أربعة فإذا بلغ ووافى أحدهما أخذ بشارك من الاربعه الموقوفة وبذلك لم يوافقته بشارك ولا يشاطر الصبي من واقفه في شئ من الاربعه التي أخذها أولاً والحاصل أن للطفل سدس التركة اثنتان ونوب الذي واقفه الطفل نشأاً بأربعة في المثال المذكور ونوب الذي لمواقفه نصفها وهو ستة في المثال المذكور (قوله وانعالم بشارك الصغير) أي بحيث يشترك كل من النصف سوية (قوله لانه حين الموت قد استحق الخ) عبارته غير لانه حين الموت قد استحق كل من أصحاب الجهتين الثلث ولا ينقص عنه وانما وقف للصغير الثلث لانه لم يحكم بإسلامه وعبادى جهة ثالثة ولم يسطع له مالاً وفاق المسلم متلاً كما جهة واحدة فيكمل لثلث الجهة من الثلث الموقوف والنصف في أخذ ذلك الطفل كإالة النصف وتستحق الجهة الاخرى باقى النصف وهو السدس ورد عليهم الثلث الموقوف كإالة النصف (قوله وان مات الطفل الخ) أي أو ما لم مات أحد الولدين الباقين قبل بلوغ الطفل فان كان له ورثة مرنه وفوق فهم أحق بمراته وإن لم يكن له ورثة وقفت تركته فإذا ذكر الصغير وواقفه أخذها (قوله وقسم نصيب الطفل بينهما) استشكل هذا ابن عاشر بأن فيه ميراً ثلث الثلث في موافقته لهما في الدين إذ يمكن أن يكون موافقاً لأحدهما في الدين وأن يكون مخالفاً للهما أو أحب بأنه لا شك هنالان كلاً منهما يدعى ببيعة أخيه لئن أبيه الذي ادعاه ثم سبق التفرق كمال المساواة إذا كان لهذا الصغير

الجهتين الثلث ولا ينقص عنه علم سبقه إلى السدس فهذا هو الذي انتقاه مساواة أهل الجهة فان ادعى جهة ثالثة أخذ جميع الثلث (وان مات) الطفل قبل بلوغه (خلفاً) ثانياً كل على طبق دعواه كالحاق وألا (وقسم) نصيب الطفل بينهما بين الأولى لاستحقاق كل حظه من أبيه والثانية لاستحقاقه من أخيه (أو) ليحلف بل يعطى (لانه غير النصف) ابتداء لأن كلاً منهما مرفق لئنه أخوه

فقط نصف ما به (و بحسب) الا ان (على الاسلام) يرجح على غيره (قولان) ثم كرسسته تعرف بمسألة الطغر بقوله (وان قلند)  
ذوق على شخص تمام طرأ ومنكر واسواق وأغاص ويحذرك (على) أخذ (شيء) بهنه أو يقدم ما سوى ما له من مال من عليه الحق  
(فله) أخذه ولا يلزمه الرجوع لما كره بشرطين (٣٠٠) أشارا ولهما بقوله (ان يكن) شيئا (غير عقوبة) فان كان عقوبة فلا يستوفى

وارت غيرهما كما تقدم اراه بن (قوله) فمقطه نصف ما به (أي وهو الرابع فمصر بسا للطفل بزمان وذلك  
نصف المال ويصير سبيل واحد من الباقيين ربع المال وذلك نصفه الآخر (قوله) على أخذ شيئا (الح) أراد  
بشيء حقه الشامل لعين شيئا وعونه كما أشاره الشارع فاحتاج لإخراج العقوبة منه ولو أراد شيئا  
عنه لم يخرج لقوله ان يكون غير عقوبة لعدم شمول عين شيئا له لأن العقوبة لا يمكن أخذها بعين أو انما يمكن  
أخذ مثلها وشمل كلام المصنف الوديعة على المعتمد وما قدمه في بابها من قوله وليس له الأخذ عليها بمن  
ظلمه متعسف وشمل أيضا اذا كان شخصان لكل منهما حق على الآخر فخذ أحدهما حق صاحبه فلا شر  
بعد ما عايناه أن أول عطف ومحتسب (قوله) ولا يؤدى من (شيء) أي وكذا لا يحسن دفعه ولا يتعسف من  
بشيء عليه (قوله) كسرة (الح) أي كسسته كسرة أو غضب أو جوبة (قوله) انظر (أي المدعي) عليه أي آخر  
حتى يعلم ما عند الموكل الغائب هل أرا أو اقتضى أو لم يحصل شيء من ذلك (قوله) وهذا أي الاختياران  
قريب غيبة الموكل فان عدت الخ ثمان انفرقة المذكورة بين الغيبة القريبة والبعيدة هو قول ابن عبد الحكم  
والمصنف لأن القاسم في سماع عدسي أنه يقضي بالحق على الطالب ولا يؤخر وظاهر أنه لا فرق بين كون  
الموكل قريبا أو بعيدا أن يرشد وقوله ان عبد الحكم عندي تفسير لقول ابن القاسم وقال بعضهم انه ينظر  
المدعي عليه أي ان يعلم ما عند الموكل الغائب كانت الغيبة قريبة أو بعيدة وهذا هو ظاهر المصنف لكن  
حكم القاضي بغير انظر بن (قوله) بلايين من (الوكيل) أي على الرأب خلافا لما كانت قد ثبتت قال لا يقضي  
على المدعي ان كان الموكل غائبا غيبة بعيدة الا اذا حلف الوكيل على نفي العلم (قوله) حلف أمهأرا (أي هذا اذا  
حضر وأبكر الاراء فان حضر وأقر مردد لقرم ما أخذ من الوكيل (قوله) ولم الأخذ) أي ما أخذه الوكيل  
وقوله فان نكل حلف القرم أي المدعي عليه (قوله) ويرجع على (الوكيل) أي عما فعله والقسم أن يرجع  
على الموكل فلا يغرم عن كافي في غيره فان نكل القرم فلا شيء له (قوله) ومن استعمل (الح) حاصلة أن من استعمل  
لرفع بينة شاهدته عليه بالحق بأقامة بينة تشهد له بقضائه أمهل بكفيل بالمال وأما من استعمل لأقامة بينة  
تشهد له بحق ادعاءه أمهل فاذا طالب بن المدعي عليه جيلاد بالمال لا يجلب ذلك اتفاقا في اجابته لجبل بالوجه  
خلافاً أي اذا عرفت هذا تعلم أن كلام المصنف فأصر على بينة الطالب كالفصل الشارح وأما تعميم بعض  
الترويح فمعه جعله شاملا لبينة الطالب والطالب حيث قال ومن استعمل لرفع بينة فأثبت عليه بحق  
أو بغيره أمهل لا يفتقر صواب الامور الاول أن أقامة القرم بينة بالقضاء مفرغ عن ثبوت الحق فكيف  
يستعمل المدعي لأقامة بينة بالحق يدفع بها بينة القضاء بعد ثبوت الحق بالقرار القرم الأمر الثاني أن  
هذا التعميم يقتضي أن استعمل المدعي لأقامة بينة بالحق يكون بكفيل بالمال وليس كذلك بل بالوجه  
على التمسك بالآتي بين موضوعي المدونة (قوله) بلا حد في بدنة الامهال أي خلافاً لما في المدونة عن  
غير ابن القاسم من التحديد بمجسدة ومحل امهال المطلوب ان كانت بينة التي يدفع بها البينة الشاهدة  
عليه بالحق فائتة بمقريه كيمعة والاقتضى عليه بوق على شتمه اذا حضره الا ان على الطالب  
ضردا في امهال المطلوب مع بعد بينته (قوله) كسب (وشبهه) أي أن المدعي عليه اذا قال امهال فحق  
أعمل حسبا أو اطرق الأقرار وأعرف ما وصلى وما خرج من يدي والباقي فانه يعمل بكفيل بالمال هذا  
اذا كان طلبه للحساب بعد شهادة البينة عليه بالحق وأما ان كان طلبه لذلك قبل شهادة غيرها عليه فله  
يعمل بكفيل حتى بالوجه (قوله) قيد في المستثنين أي مسألة وان قال أرا في مسألة من استعمل  
الح وأما ما بعد الكافي فتارة ينفي فيها الجبل بالوجه وتارة لا ينفي فيها الا الجبل بالمال فان رجح  
القيد لها أيضا وجعل كلامه على طلبه الحساب بعد أقامة البينة فانه اذا كان عليه الحساب قبل أقامة

بنفسه بل لا بد من  
الحاكم فلا يخرج من  
بوجه ولا يضرب من  
ضرب ولا يؤدى من  
شتمه ولنا فيما بقوله  
(وأن فتنه) أي ولو فرغ  
فتنه من قتال أو ضرب  
أو جرح أو ضرر أو  
(و) أن (بدلة) تسب  
اليه كسرة وغضب  
والا فلا يجوز له الأخذ  
(وان قال) المدعي  
عليه ولو كبر الرب الحق  
الغائب حين طلبه  
الوكيل بالحق الذي وكل  
عليه (أرا في موكلا  
الغائب) أو قضيت حقه  
(انظر) إلى أن يعلم ما  
منه بكفيل بالمال ان  
طلبه الوكيل لانه  
معترف بالدين مدعيها  
الاراء والقضاة وهذا  
ان قربت غيبته فان  
بطلت قضى عليه بالدفع  
بلايين من الوكيل على  
نفي الصلح اذا حلف  
أحد لصيق غيره فان  
حضر الغائب حلف  
امهأرا أو ما التقضى  
وتم الأخذ فان نكل  
حلف القرم ويرجع  
على الوكيل (ومن  
استعمل) أي طلب الملهة  
(لرفع بينة) أثبت  
عليه بحق (امهل بالاجتهاد) من الحاكم بلا حد في عدة الامهال (كسب وشبهه) أي لا يطلب المدعي  
عليه الملهة لحساب ضرره أو لكسب ضرره ويتفرقه ليكون في جوابه بأهأرا أو انكاره على بغيره في ذلك فانه يجب لذلك (بكفيل  
بالمال) نفي في المستثنين (كأهأرا اذا أقامة فان)

البينة  
عليه بحق (امهل بالاجتهاد) من الحاكم بلا حد في عدة الامهال (كسب وشبهه) أي لا يطلب المدعي  
عليه الملهة لحساب ضرره أو لكسب ضرره ويتفرقه ليكون في جوابه بأهأرا أو انكاره على بغيره في ذلك فانه يجب لذلك (بكفيل  
بالمال) نفي في المستثنين (كأهأرا اذا أقامة فان)

تدعيه تام أي أن المدعي إذا قام شاهد على حقه وأما أن يحلف بسعه وطلب الملة حتى يأتى شاهد من السابق فلهما بذلك كقول من الأدعي عليه بلال ولدت له الملة بالاجتماع (أو بأقامة بيعة) السامع في الأزم كافي بعض الشيوخ ودخولها معطوف على دفع أي أن المدعي إذا طلب الملة لأقامة بيعة في دعواه المجردة (فصملا بالوجه) ضمن المدعي عليه ولا يجب لجبل المال اتفاقا إذ ثبت له عليه حق (وفيها بزيادة) أي نفي جبل الوجه أي لا يجب لجبل الوجه وهذا هو (٣٠١) الرابع وهو الذي قدمه المصنف آخر باب الضمان بقوله ولم

البيعة فامل (قوله تسمية تام) أي أنه تسمية في الإجمال وفي لزوم كفيلا بالمال لأنه أنسد لأنه تسمية في استعجاله (قوله بلال) هذا إذا كان ذلك الشاهد الذي في بيعة صحيح تركية أما أن كان يحتاج لها في نفي الجبل بالوجه (قوله إذا طلب الملة لأقامة بيعة) أي لا رادنا ذاتها لأنه أقامها بالفسخ (قوله فصملا) أي أفهمل بحميل الوجه (قوله خلاف) أي فهم ما قولان ستخار إن شئ في كل موضع على قول سماع (قوله أو فاق) أي وهو بأحد وجهين أحدهما أن المراد الخ (قوله وكيل بلازمه) وبجرسه أي بحث لفرض أنه لم يأت به فلا ضمان عليه وقوله لا الكفل بالوجه أي الذي أدام يأت بالضمون ضمن ماعليه وهذا التوفيق لابي عمران الغلابي والثاني لابن رويس (قوله لتشهد البيعة على عبته) أي فلا ضمان حضوره لتشهد الخ (قوله ويجب عن دعوى منية القصاص) أي عن دعوى المنية التي فيها القصاص وقوله وأما الذي أوعى الدعوى بموجب الحد والتعزير والرد المدعي عن الدعوى على كراهته بالانكسار والالتزام أو التصريح (قوله إذا ادعى عليه بذلك) أي هذا ادعى عليه أنه قطع بفلان عهد أو قذف فلانا أو شتم فلانا فانه هو الذي يجب وأما بالانكسار أو الانكسار فانه لم يقطع بده أو قذف وان أنكر أقيم عليه البيعة فاما أن يسلمها أو يجرسها ولا يقبل قول سبيد في ذلك أنه فعل مع انكسار العبد لأنه اقرار على غيره ويحمل اعتبار جواب العبد في دعوى جنابة القصاص ما لم يتم فان اتهام في جوابه لم يعمل به كإقراره بقتل أمته وقد استجابه سدا عنه لا يأخذه فانه لما استجابه يتم أهتوا لحاكم العبد على نزعهم من تحت يده وسيدده وحيد فلا يعمل بجوابه ولا يمكن سيد العبد المالك من أخذه ويبطل حق ذلك السيد من القصاص ان لم يكن منه يعمل بأن الاستعجال بالقصو بسخط القصاص والألفه الرجوع للقصاص بعد خلفه أو مهمل ذلك انظر ح وكما يجب للعبد عن القصاص ويجب عن المال غير أرض الجنابة إذا ادعى به عليه فان أبا الانكسار أقيم عليه البيعة فاما أن يسلمها أو يجرسها فان أقرب أنه أخذ باقراره هذا ان كان ما ذكرناه في التصانع والوقف الأصري السيد فان أمطه عنه سخط والا تسمع به ان عتق فلان عتق على السيد بلزمه انظر في خاص في الإقرار من أن العبد لا يؤخذ باقراره بالمال في غير المأذونة في التصانع (قوله فان ادعى عليه بجنابة خطأ) أي كالقول للعبد أنت فعلت يد فلان خطأ فقال نعم فلا يعتبر اقراره وانما الاعتبار اقرار السيد فهو كالقائم فان أقر غرم الدية أو سلم العبد المالك للصبي عليه وأن أنكر أقيم البيعة فاما أن يسلمها السيد بلزمه أحد الأمرين المذكورين أو يجرسها (قوله الأقرنة الخ) أي كشيء ذاب زكها العبد على اصبع صغير فطعته فتعلق به الصغير وهي تدعى وتقول فعل بي هذا فصدق العبد فقبل اقراره وتعلق الجنابة برفقه فسله سيد العبد على ان لم يقضه بأرض الجنابة (قوله واليمين) أي المختارة في طلع الزنا وهو المشروعة من الحاكم والحكم فيمير بطلب النصيب من خصمه بدون توجيه من ذكر لا بغير الحلفه فان أطاق بهما تم زنا فالحاكم أو محكم كان له تحلفه نائلا عن البيعة الأولى ثم صادف محلا (قوله في كل حق) أي مالى أو غيره سواء كان المال حلالا أو حراما ولو تكن أقل من ربع دينار يستثنى من كلامه العمان والقسامة إذ يقول في الأول أنه بداهة فقط كاقدمه وفي الثاني أقسم بالله في ضربه ما لم يأتى بغيره فمما على لفظ الحلالة ولاراد الذي لا اله الا هو (قوله من مدع) أي تكلمه بالانصاب كما إذا قام شاهد واحد أو كانت استظهارا كان ادعى على غائب أو ميت وأقام شاهدين الحق أو رويت عليه العين من المدعى عليه وقوله أو مدعى عليه أي عند غير المدعي عن إقامة البيعة عاDATE (قوله أي هذا الحلف) أي من غير زيادة عليه ولا نقص منه فلا بداعالم الغيب والشهادة

(٣٦ - ٣٧) (دسوق رابع) موجب (الأرض السيد) لا العبد لان الجواب إنما يستبره بما يؤخذ به الجيب والأمر بالعدل وأمر عمال لم يلزمه فان ادعى عليه بجنابة خطأ ولا عبرة باقراره وانما الكلام للسيد الأقرنة فظهر وجوب قبول الإقرار (واليمين في كل حق) من مدع أو مدعى عليه (بالله الذي لا اله الا هو) أي بهذا الحلف

والأولئك (ولو) كان الحالف (كتابيا) (٢٠٣) فلا يزعم يهودى بالذى أنزل التوراة على موسى ولا نصرانى الذى أنزل الانجيل على عيسى ولا ينفص واحد منهما الذى لا اله الا هو عدا هو المشهور (وتؤولت عسى أن النصرانى يقول بالله فقط) لانه يقول بالتثليث وفى نسخة وتؤولت أيضا بآثار ياد لفظ أيضا وهى أوضح وتؤولت أيضا على أن الذى مطلقا يقول بالله فقط والاولى ذكره فالتا ويلات ثلاثة (وغلظت) البين وجوبا (الى ربيع دينار) فاستر أو ثلاثة دهاهم أو ما يساوى ذلك (بجماع) الباء الالة فان امتنع عدنا كلا (كالكنيسة) لى (و بيت أنمار) لجوسى والمسلم المذهب تصنيفهم بتلك المواضع وان كانت حقيرة شرطا لان القصد صرفهم عن الاندماج على الباطل ومن ثقبيل يجوز تخليف المسلم على المصنف وعلى سورة برات وفى ضريح لى حيث كان لا يتكف الا بذلك ويحدث الناس أفضية بقدر ما أحدثوا من القهود (و) غلظت (بالقيام) أن طلب كالذى قبله وبه لا الاستقبال لقلبة الا أن يكون فيه ارباب (و) غلظت عنهم عليه الصلاة والسلام أى عذره بظاهر نفاه الدونة وقال ابن المواز على التوراة لقط بل زمان كبعد العصر وتخوف

الرجى الرحيم فى الربم ودينار على المشهور خلا فالان كناية ولا يتصر على الاسم بدون وصفه المذكور وان كان عينا بغير ان القرض هاز ياد الا وهاب والتخوف قال فى التوضيح المازى المعروف من المذهب المتصور عند جميع المالكة أنه لا يكتفى بقوله بالله فقط وكذلك لو قال فقط والله لا اله الا هو ما أجزأه يجمع بينهما أه بن (قوله) والواو كتابيا أى كائى أبى الحسن قال ح ولا أتقى على نص فى المتناه فوق (قوله) ولا ينقص واحد منهما الذى لا اله الا هو أى بخلاف الجوسى فانه لا تكلف الانسان به (قوله) هناه المشهور أى وهو ظاهر ما تقولها والبين فى كل حق بالله الذى لا اله الا هو فظاهر ما كان الحالف مسلما أو كاتبا يهوديا ونصرانيا (قوله) على أن النصرانى يقول أى فى الحق والعان وغيره (قوله) لانه يقول بالتثليث أى ولا يقول بالتوحيد بخلاف اليهودى فانه يقول بالتوحيد لهم وان قالوا العزير ابن الله لا يقولون بالوحيه وأما النصرانى فقد قالوا ينوتعيسى وألويته فقالوا ان الله ثالث ثلاثة فاسترنا (قوله) بآثار ياد لفظ أيضا أى لان جلها على ظاهرها يطلق عليه تاو بل حيث يجب تاو بل آخر فصم التسعير بآثار ان سكان اهل طلاق تاو بل على ظاهرها قليا ولا يأتا ويل حل القطع على غير ظاهره (قوله) فالتا ثلاث ثلاث الاول يجعل لفظها باقى على اخلاقه من شبهه المسلم والكتاى والثانى يجعل لفظها فاصرا على السلم والمهوى والثالث يجعله فاصرا على السلم فقط (قوله) وغلظت البين وجوبا أى أن طلب الحلف التخلط عما ذكر لان التخلط فى البين والتسديد فيها من حقه فان أى من توجهت عليه البين بمخالفة الحلف من التخلط عدنا كلا وقوله فى ربيع ودينار أى فأقل من ذلك لا تلتفت فيه ثم ان هذا اذا كان مذكرا لشخص واحد ولو على اثنين متضامين لان كلا كقول عن الآخر بلفظه أداء الجماع لان كان مذكرا لشخصين على واحد ولو متغايرين لان التخلط لا يكون فى أقل من القدر المذكور (قوله) الباء الالة أى بالاطرفه لانهما يقتضى أن المراد أن البين اذا وقعت فى الجماع تلتفت بصفات أخرى زائدة على الوصف المتقدم من كونها بالله الذى لا اله الا هو وليس كذلك اذا البين واحد فى الجماع وغيره لكن فى ربيع دينار فقط وقوعها فى الجماع والمراد بالجماع الا عظم وهو الذى تقام فيه الجمعية فان كان القوم لاجماع لهم فقال أو الحسن يخلطون حيث هم ولا يخلطون الى الجماع وقال التازى يخلطون ليعلم بجمع بقدر مسافة وجوبا لى الجمعية وهى ثلاثة أميال وثلاث بقيل بضو العشرة أيام والاحفوا بموضعهم نفسه فى المياور وأقراها أو سطها فان زعم من وجبت عليه البين أنه عاجز عن الخروج من محله لم يرض فقال ابن بى بضع الباء الموحدة وكسر الفاق وتشد الباء المشددة ان ثبت ههنا بسنة حلف بينه والآخر ج المسجد قهرا وقال ابن حارث حلف أنه لا ية على أن يروج لارجلا ولا ركبوا غير المدعى فى تخليفه فى بيته وتأخيره لصحة فان نكل لزما أن يروج أو ردا البين وقال ابن لباية ان ثبت مره حلف فى بيته على المصنف والاحلف على غيره وخبر المدعى فى الامر من أه بن (قوله) لان القصد أى من التخلط عليهم تخليفهم فى تلك الامكنة صرفهم الخ (قوله) ومن ثم أى ومن أجل أن المقصود من التخلط صرف الحالف عن الاندماج على الباطل قبل الخ (قوله) وفى ضريح لى أى وكذا تخليفه بالطلاق (قوله) لا بالاستقبال لقلبة أى وطلب ذلك الحلف وهذا مذهب الدونة وقال الاخوان ية فاستقبال القلبة أن طلب ذلك الحلف واختراره من سلون فالتا اله الذى جرى به العمل وعليه ربح فى التصفة أيضا اقرن بقول شارحنا الآن يكون فيه ارباب أى وطلبه الحلف (قوله) وغيره عليه السلام) انما اختص منبر النبي صلى الله عليه وسلم بهذا القول صلى الله عليه وسلم من حلف عند منبرى كذا قبله من مقدمه من التا وظهر المصنف أن التخلط فى غير المذنة يكون بالحلف فى الجماع ولا يختص بمكان منه بخلاف المذنة ومقبل لكن الذى جرى به العمل أنه يحلف عند المنبر حتى فى غير المذنة وهو قول حطوف وان الماحشون قاله من وأما التخلط بمكة فبكون الحلف عند الكن الذى فيه أظرف الاسود لانهما أعظم مكان فى المسجد (قوله) ولا تلتفت بالزمان أى الا أن يكون فيه ارباب





(في نقص) العدد (تا) أي أنه ما دفع الأكلالان النقص بسهل فيه حصول القطع (و) في (غش) ونقص وزن (عليا) أي على نقي العلم أي أنه لم يدفع الأعياد في عمله (٤ - ٣) زاد ابن يونس وأنه لا يعلمها من دراهمه لا الخواصة والرد لا تقتضي صريفاً وغيره هذا أقول ابن

القاسم وقيل الصرفي  
يحلف على البت كقص  
العدد (واعتماد البان)  
في جميع الأعيان أي  
حازة الاعتماد على  
البين بناسن (على  
نظن قوي كمنه أنه)  
أو أخيه (أو قرينة)  
دالة على رفع الحق  
كسكول المدعي عليه  
أو قيام شاهد للذي  
يدعي عليه غلب على  
الظن صدقه ونحو ذلك  
(وعين المطلوب) أي  
المدعي عليه (ماله)  
عندي كذا أي البين  
المدعي (ولاشئ منه)  
لا يمين زائدة لأن  
المدعي بالثابت لا مدع  
لكل أحدهما وحتى  
البين في كل مدعي به  
(ونقي) الحالف (حيث)  
أن عين من المدعي  
كأنه من سلف أو بيع  
(و) في (غيره) أيضاً  
ماله على مائة ولاشئ  
منها لئلا يسلطوا  
غيره أولاً يبيع ولا  
غيره (فان قضى)  
المطالب السلف الذي  
كان عليه وبه الدالب  
وأراد تخفيفه أنه  
ما تسلفه حلف  
ما أسلفني (وقوي)  
في ضميره (سلفاً ب)  
رد) الآن لأن ما بين  
عليه قد قضاه (وان)  
قال المدعي عليه

وحداهما قصة (أي في العدد) وفي الوزن أو مغشوشة أي وأراد به حالها فهاهنا سكران تكون من دراهمه  
(قوله في نقص) أي في دعوى نقص أي في دعوى المدفوعه فنصا وقوة لعدد أي أو نقص وزن في متعامل  
به وزناً وظاهره أنه يحلف في النقص المذكور بتساواه كان صريفاً أم لا وهو كذلك اتفاقاً وقوله لأن النقص  
أي لأن انتفاء النقص بسهل الخ وأن النقص من حيث انتفاؤه بسهل فيه حصول القطع أي بسهل  
حصول القطع أي الجزم به ولا تتعذر في معنى البان متعلقه بالقطع (قوله وفي غش) أي وفي دعوى غش أي  
وفي دعوى المدفوعه غشاً (قوله ونقص وزن) أي في متعامل به بعد الأوزان والحاصل أن نقص الوزن في  
المتعامل به وزناً كنقص العدد وأما في المتعامل به عدداً فهو كالغش هذا هو المعتمد كما قال شيخنا (قوله  
صريفاً) أي كان الدافع صريفاً الخ وحاصله أن الدافع يحلف في دعوى الغش ونقص الوزن على نقي العلم  
مطلقاً كان الدافع صريفاً أم لا هذا ظاهر المصنف وهو قول ابن القاسم وقيل هذا إذا كان الدافع غير صريفي  
وأما لو كان صريفاً يحلف على البت مطلقاً أي في نقص العدد والوزن والغش وظاهره في باب البيع  
اعتماد هذا الثاني وعليه فنفذ قول المصنف وغش علما بغير الصريفي (قوله في جميع الأعيان) أي لا في  
خصوص المسئلة السابقة وقوله أي حازة أي الحالف (قوله على نظن قوي) أي وقيل لا يعتد على البين  
وأمر ابن الحاجب وما يحلف فيه بنا يتحقق فيه نظن قوي وقيل المعتزلة بن (قوله كمنه أنه) أي كالظن  
الحاصل به برؤية خط أبيه أو خطه أو الحاصل له من قرينة أن قلت قد تقدم في باب البين أن الاعتماد على  
الظن غرور واليمين القموس منهي عنها فكيف يحكم بها نحوها إذا الاعتماد على الظن في البين تناقض حوازل  
الاعتماد على الظن منهي على أحد قولين في القموس وهو أنه الحلف على الشك فقط وأما على أن القموس  
الحلف على الشك أو الظن كما استظهره ابن الحاجب فلما يعتمد البان على البين أي أن الظن هنا قد يكونه  
قويًا بخلاف المتقدم فانه مطلق فيجوز إذا لم تكن قويا ومفهوم قول المصنف البان أن غيره وهو من يحلف  
على نقي العلم يعتمد على الظن وان لم يبق (قوله وحتى البين في كل مدعي به) أي ولا يأتى ذلك إلا بانه قوله ولا  
شيئ منه لا يميز قوله ماله عندي كذا لأن إثبات الكل أثبات لكل أجزائه ونفيه ليس نفي لكل أجزائه وقد  
يقال العين نية الحلف ونهته في كل جزء من أجزائه المدعي به وحشده فلا يحتاج لقوله ولاشئ منه فالأولى  
أن يقال أنا لقصده هنا بانه التأكيد على المدعي عليه في الحلف فالاحتياج زائدة ولاشئ منه لأن لما  
قاله الشارع فان أسقط ولاشئ منه وجب الاتيان به مع القرب وإعادة الصفة بتساوهم بعد (قوله  
ان عين) أي سوا ذلك المدعي بدون سؤال عنه أو بعد أن سأل عنه الحاكم ومفهوم قوله ان عين من المدعي  
أن المدعي إذا لم يمين السبب كالو ادعي بعشرة فقط كني المدعي عليه أن يقول ماله عندي عشرة ولاشئ منها  
أو ماله على حق أو ماله على شيء لأن كلامه صافي بمعنى ماله عشرة ولاشئ منها بخلاف ما إذا دعي المدعي  
السبب فلا يكفي ذلك على المشهور بل لا يمين زائدة في السبب وغيره والأعدت (قوله ونقي غيره أيضاً) أي  
لأن المدعي يحتل نسبته للسبب وذكره لغيره فيجوز أن يدعي المدعي ثمانية عشرة أخرى نسب غير الذي  
عنه فيحتاج المدعي عليه الحلف على نفيها ثانياً والشارع ناظر لنقل الخصومات ما أمكن فإذا نقي في البين  
الأولى السبب المعنى وغيره كني نفي البين ولا يحتاج لبين ثانية إذا ادعي بعشرة أخرى لسبب غير السبب  
المعين (قوله فان قضى الخ) حاصله أن من تسلف من رجل مالا وقضاه بتعريضه ثم قام صاحب المال وطلب  
المقرض بالمال فأنكره وقال لا شيء له عندي فطلب أن يحلفه أنه ما تسلفه منه فانه يحلفه ما تسلف منه  
ويشترى في قلبه سلفاً يجب عليه ألا تردده ويبرأ من الدين وأما قوله لا حين طلبه منه فريده عليه  
لزمه وكان عليه إثبات الرد فان قلت البين على نية الحلف ونية الحلف أنه ما تسلف منه أصلاً أعني أن  
يكون السلف باقياً في نفسه يجب عليه ألا تردده أم لا حيثما شئت فقل ما أنه تأني نفي البين ولا تنفقه  
نفسه وأما البان البين هنا ليست على نية الحلف الصكوكه بل ليست في مقابلة شيء باعتبار ما في نفس  
الأمر وقوله لم يمين على نية الحلف لا الحالف فيما إذا كان الحلف حق في نفس الأمر فإذا كان الحلف

أو هو (الولي الصغير والكبير (اليمين مدع) لثقت الشيء (من) أقامة (بنته) لكن لأعلى المدعى عليه بل توجهه على تأمل الوقت  
أعلى الابن الكبير وأعلى ولي الصغير وقد يكون هو الابن وقد يكون غيره (وإن قال المدعى عليه هو (فلان) فإن حضر (فلان) المقر  
ادعى عليه) فإن كذب المقر رجعت الدعوى على المقر وإن قال نعم هو فاما أن يحلف (٣٥) أولا (فإن حلف) أنه أخذه

حق فلا يقع المانع في ذلك نه ولا يورثه ولا يستأنا باجتماعه ويكون أقامته داخل تحت الوعد وهو قوله  
عليه الصلاة والسلام من أقطع حق امرئ مسلم بيمينه سمع الله عليه الجنة وأوجب له البار أنظر بن ومثل  
ما ذكره المصنف المصر الحقيق وهو الذي ليس عنده ما يباع في المجلس إذا خاف أن يحبس فهو زان يحلف  
كذلك أي ما أفسقني وشروى سلفا يحلف رد ما لا لأن الأصغر مادام على حاله لا يحب عليه أدا ما في ذمته  
كذلك في غير نقل عن قواعد المقر ولا يقال هذه اليمين واقعة في مقابلة حتى في الواقع فقتضاء أن السنة لا تنتفع  
فيها ويكون أمثالها تقول العسرى هذه الحالة بمنزلة من لا شيء عليه في مسمى الوفاء (قوله) أو (ولي) أي أدا  
لفلان (الاجنبى (قوله) لم يمنع مدع) أي يمنع المدعى ثقت الشيء من أقامة بنته بسبب القول المذكور (قوله)  
وإن قال المدعى عليه هو فلان) أي وإن كان ولده الشيدا ومن في ولايته يعتبره فنه هو بضاقه وإن قال  
لفلان أي وأعلمه أو أسرته أو أودعه أو رهته عدى والحال أنه لا يثبت المدعى ولا لقوله ولا العمل بها وحلف  
بمختلف السنة السابقة فإن فيها المدعى بنته (قوله) فإن حضر) أي فإن كان حاضر أو قوله ادعى عليه أي  
نقلت الدعوى عليه (قوله) رجعت الدعوى على المقر) فإن حلفه ليس للمدعى أخذ تحت المال أو بغيره  
حورا على اختلاف الآق وإن نكل أخذه المدعى (قوله) وإن قال نعم) أي وإن قال المقر نعم حلفه فانه  
إن يحلف أي المقره وقوله فإن حلف رضى أي فإن حلف المقر إن ما قرره لفلان حوله رضى (قوله) حلف  
المدعى) أي أدا المقر كاتب في إقراره (قوله) وأما لو نكل المقر عن اليمين) أي وأما حاله أنه يقول ادلك الشيء  
فهو مقرر قول المصنف فإن حلف أي المقر أنه أخذه (قوله) فإن المدعى يحلف) أي أدا المقر كاتب في  
إقراره وأنه سمى وأخذه بيمينه مع نكل المقر (قوله) وينت أي الشيء المدعى به لا يكون أي نكل الأمر  
له والحلف أي حلف المدعى وقوله فإن نكل أي المدعى وقوله ولا شيء على المقر أي وليس له حيث تحلف  
المقر كائنه ابن عمة عن عياش (قوله) وإن غاب المقر) أي وإن كان المقر غائبا (قوله) أصلا لفلان  
الغائب) أي أودعه عند ذلك المقر وأرهته أو أغرمه قال بن وليس النصير مع الملكة لا زمابل بكن في بقائه  
نعت بدهود دعوى المدعى المحرر شهادة البينة بالادعاء ونحوه كراهية والعارية على ما يأتي في كلامه  
(قوله) بلا يمين) أي أنه لا يمتنع لها إلا النزع بيمينه الغائب (قوله) وإن قال المقر له أي بعد عين المقر وأقامته  
البينة وأخذ المتنازع فيه أو بعد نكوله وتسلمه للمدعى وهذا معنى قول الشراح وسواء كان المالك (قوله)  
فصدق المقر) أي فيما أقر به (قوله) أخذه أي هو يدينه منها أي أخذ من يد المقر حيث حلف أو أقر بيمينه  
ومن يد المدعى حيث انتفى أو قوله بين أي في الأحوال الثلاثة وهذا ما كان يقره معظم أرباب عجم أما  
حلفه إذا أخذ من المدعى فظاهر وأما إذا أخذ من المقر فلان إقراره به وعينه أنه كنه شاهد واحد والبدنة  
التي أقامها في غيبته لم تشهد بالملك بل بالعارية أو الودعة أو الرهنه نعم لو شهدت بالملك لا أخذه المقر  
بلا يمين (قوله) وقيل أن أخذ من المقر لو حال أنه كان قد حلف أو أقام بيمينه فلا عين عليه في حالته وأما  
أن أخذ من يد المدعى حيث انتفى أخذه بين وهذا القول هو ما يشهد كلام حال بن وقد يقال إن اختلاف  
الفتى لأن معنى كلام ح أن المقر له إذا حضر بعد أخذ من المقر بلا يمين لكن إذا حلف المدعى حلفه  
لقول المصنف وانتقلت الحكومة له وشأن عجم إعتا كالموا على حلفه للمدعى لا للمقر كما يدل عليه كلامه  
(قوله) وكان للمدعى) أي أنه لا ممانعة فيه وبنت المال لم يحضر حتى يدافع الامام عنه واستظهر بعضهم هذا  
القول (قوله) وقيل لبس المال) البارز وهو ظاهر الروايات (قوله) وقيل يميني بيمينته) أي قالوا قال  
ثلاثة قال شيخنا ينبغي أن يحمل الاختلاف إذا جاء المقر له ووجد المتنازع فيه بيد المقر وأما أن وجد بيد

(أخذ) المدعى حورا (بلا يمين) إلى حضور المقر ثم فرغ على قوله لزيمه عين أو يمينه وعلى قوله نكل أخذ وكان الأولى التصير وإقامة  
قوله (وإن جاء المقر) أي حضر من غيبته وسواء كان المتنازع فيه سدا المقر أو المدعى كاعتل (فصدق المقر) أخذه أي هو يدينه منها  
بين وقيل أن أخذ من المقر فلا عين عليه ومعه ومصدق المقر أنه لو كذب سقط حقه وكان للمدعى وقيل لبس المال أنه لا ممانعة فيه  
وقيل يميني بيمينته

(وان استخلف المدعي أى حلف المدعى عليه بالفعل لا بمجرد طلب المدين منه (وله بيعة حاضرة) بالمدعى (أو) غائبة غيبة لريسة (الجمعة) ونحوها ذهباً (يعلمها) المدعى وأراد إقامة بيعة ذلك (لم تسمع) وسقط حقه لأنه ما حلف خصمه إلا على إسقاطها وأن لم يصرح به وأما أن لم يعلمها فإقامةها والقول به في نفي علمها يثبت وكذا نسبها وأزاد المسافة على الجملة على ظاهر المصنف (وان تكل) المدعى عليه حيث توجهت عليه البيعة (في مال وسقه) (٣٠٦) أى المال أى ما يؤهل اليه كخيار وأجل (استحق) الطالب (به) أى بالكل

المدعى فثبت أن يكون له اتعاها وانظر (قوله وان استخلف الم) حاصله أن المدعى إذا استخلف المطلوب وحلفه بالفعل ثم أتى ذلك المدعى بعد ذلك بيعة فإن كانت وقت الحلف غائبة غيبة بعده كالأمة أيام مع خوف الطريق أو عشرة أيام مع الأمن كالأمة القيام بها سواء كان عالماً بها حين تخلفها المطلوب أو لا وإن كانت تلك البيعة حاضرة حين التصليح أو غائبة غيبة قريبة فله القيام بها إن كان غير عالماً بالأفلا قيامها بها وهذا المسألة متكررة مع قوة فيما مر فإن تعاضدا واستخلف فلا بيعة للأخذ كسبيل لكن أعادها لأجل ما ذكره من التعليل بين كون البيعة حاضرة أو غائبة غيبة قريبة أو بعيدة يعلمها أو لا الغير المستعاضد تقدم الأول والأول واقع في محله فلا يقال كان الأول أن يقتصر على هذا (قوله أى حلف المدعى عليه) أشار الشارح إلى أن السبيل والناقص استخلفاً وإن كان لا لطلب (قوله لم تسمع) علمه ما لم يشترط المدعى سماعها بعد حلف الطالب ووافقه الآخر على ذلك والأعمال بذلك الشرط كافى ح زوق (قوله وكذا نسبها) أى وكذا القول قوة يثبت في نسبها (قوله وأزاد المسافة الم) أى فله القيام بها سواء علمها حين التخليص أم لا (قوله هذا) أى حلف الطالب المدين (قوله وأما لو كان موجب توجه المدين) أعني نكل عنها المدعى عليه وقوة التهمة أى يناعى على عين التهمة تتوجه وهو المعتقد والحاصل أنه اختلف في توجه عين التهمة فذهب المدونة في تضمن الصانع والسرفعة لها تتوجه وهو قول ابن القاسم وقال أشبه بالترجيح وعلى الأول فالتمسوا بالاحتياط بل يفرض المطلوب بمجرد الكسوف في سماع عيسى من كلب الشركة أنها تنقلب ثم انصاعى توجه عين التهمة تتوجه ولو كان المدعى عليه ليس من أهل الانعام لانفراد التهمة ما قابل التصديق اقترن (قوله وليين الحاكم) أعني كذا الحكم (قوله شرط في صحة الحكم) أى خلافاً قال واستحياه كائن شاس وابن الحاجب ومحل طلب القاضي باليان المذكور إذا كان القاضي لا يعرف المدعى عليه أو يعرفه ويعرف منه الجهل وأما إذا كان يعرفه ويعرف منه العلم فإلزامه بالبيان (قوله من توجهت عليه عين) أى سواء كان مدعياً ومدعى عليه كافى الموضوع فالاول كالأول والمدعى شاهد أو امتنع من الحلف معه وطلب تخلف المدعى عليه والثاني كالأول بغير المدعى عن البيعة وطلبت المدين من المدعى عليه فنكل وقال لأحلف (قوله ان تكل) أى عند السلطان أو القاضي أو المحكم فقط (قوله أى مدعى عليه) أشار الشارح إلى أن قول المصنف مدعى لا مفهوم له ولو قال المصنف بخلاف من تزعمها ثم رجع كان أخضر وأتمل وصورة المدعى أن يدعى زيد على عمر ويحق وأقام شاهداً واحداً قبله أحلف مع شاهداً فرضى والتزم بالحلف ثم رجع عن الحلف وقال لي شاهد ثان أو بحلف المدعى عليه فله يمكن من الرجوع وصورة المدعى عليه أن يدعى زيد على عمر ويحق ولا يثبت ذلك المدعى فطلب المدين من عمر والمدعى عليه فقال أحلف ورضي بالبين والتزمتها ثم ادعى رجوع عنها وقال أن لي بيعة بالفتح وأقال لأحلف بحلف المدعى وأنا أقدم فله يمكن من الرجوع عن البيعة وذلك لان الزام الله تعالى أن يرد المدين الزام الله تعالى فإذا كان له أن يرد المدين ابتداء على المدعى مع الزام الله تعالى أن يرد المدين فله أن يرد المدين مع الزام الله تعالى (قوله فله الرجوع) أو انتب فمكن من الرجوع أى عن التزامه للمدين وحشدته تخلف خصمه (قوله وسكت زناً الم) وأولى أو طلب المصلحة لتروى في الأقدام عليها والأحكام ثم طلب الحلف بعد ذلك (قوله لأن في بعض أنواعها) أى صورها المترتبة وقوله ما تمنع فيه أى هو ما يقتضى شرط الحجة كالأول في غير أقل من عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم والنساء وادعى ملكه ثم علم عليه إنسان وادعى الملكية وأقام بيعة خصمه ولا يكون التزامه

بين من الطالب أى معه لا بمجرد التكرار هذا (ان حقق) المدعى ما ادعى به فالتحقق قيد في عينه فان لم يحلف سقط حقه وأما لو كان موجب توجه المدين التهمة لا يثبت المدعى بمجرد التكرار لأن عين التهمة لا تروى (وليين الحاكم) للمدعى عليه (حكمه) أى حكم التكرار أى ما ترتب عليه في دعوى التصديق أو التهمة بان يقوله في التحقيق أن تكلت حلف المدعى واستحق في الإسهامان تكلت استحق بمجرد نكوك والبيان شرط في صحة الحكم كالأعداد في محله المدعى عليه (ولا يمكن) من توجهت عليه عين (منها ان تكل) أو لأن قال لأحلف أو قال نكصمه أحلف أنت وخذ بخلاف مدعى التزمتها مع شاهده أو مدعى عليه التزمتها حيث توجهت عليه بان قال لأحلف (ثم رجع) وقال لأحلف فله الرجوع وتخليص خصمه ولا يكون التزامه

لها هو جباله مدعى (وان ردت) عمن (على مدعى) أو مدعى عليه من شاهد في مال (وسكت) من ردت عليه بذلك (زناً) أيضاً العرف بأنه تكرر فثبت يظهر (فله الحلف) ولا يمسكونه تكرر ولا هذا مفهوم ان تكل فقول وان سكت من توجهت عليه زناً فله الحلف لكن أظهر وأتمل لتوجه المدعى والمدعى عليه ومن ردت عليه وغيره ثم انتقل يتكلم على مسئلة الحياة وألحقها بالشهادة لان في بعض أنواعها ما تمنع فيه البيعة

وفي بعضها ما لا تنفع فيه وذكر منها ثلاثة أنواع أجني غير شريك وأجني شريك (٣٠٧) وأما رتب شر كاهنهم وأغيرهم فأشار

نوع الأول بقوله  
(وان حاز أجني غير  
شريك في الشيء الحاز  
(وتصرف) الحيازة هي  
وضع البعطي الشيء  
والاستيلاء عليه

والتصرف يكون  
واحد من أمور سكتي  
أو اسكان أو زرع أو قوس

أو استغلال أو هبة  
أو صدقة أو بيع  
أو هدم أو بناء أو قطع  
شجر أو هتك أو كتابة أو

وطء في رقيق (ثم ادعى  
حاضر) بالبدلول وحكمه  
على مسافة ومين فان

هدت كن على جمعة  
فله القيام قدم  
مطلقا كالاربعة وثبت

عذره عن القدوم أو  
التوكيل فان جهل  
أمره فكذلك عند ابن

القاسم وقال ابن حبيب  
بسقط حقه باختلافهما  
في القرية كالاربعة

مع جهل الحال  
(سأكت) عالم (بلا  
مانع) من التكليف فان

نأزع أو جهل كون  
الشيء الحاز ملكه أو قام  
بمانع من كراهه ونحوه

لم يسقط حقه ومن  
العذر الصغر والسفه  
(عشر سنين) بمعمول  
لحاز وما يستدلكن  
لا يشترط أن يكون  
التصرف في جميعها

بذلك وكما ثبتت البينة المدهى على الحاز عشرة أعوام بما روى أو أجمارا أو بان هذا الموزع حس أو بطريق  
أو مسجد فالحيازة عشرة أعوام لا تنفع مع وجود البينة الشاهدة بذلك (قوله) وفي بعضها ما لا تنفع فيه (أي  
وهو ما استوفى شروط الحيازة أي كالإقامة في خوف وجهه عشرة أعوام وتصرف فيه بالهدم والبناء وادعى  
ملكه بشراء أو هبة ثم قام عليه انسان وادعى امتلاكه وأقام بينة بذلك والحال أنه لا مانع له من التكليف ذلك  
المدة فنصدق الحاز بيمينه ولا تقبل بينة المدهى (قوله) وذكر منها ثلاثة (أي يوزر) منها ثلاثة ذكرها الشارح  
أنواعها هي: الأول ما لا يرب غير الشريك كالهبة والمواهب والأصهار غير الشريك (قوله) غير شريك (أي المدهى  
وقوله) وتصرف أي واحد من أربعة عشر ذكرها الشارح ويراد عليها التدبير (قوله) أو هدم أو بناء أي  
كثيرين لغيره أصلا لا له أو كالمبايعين عرفا (قوله) بالبدلول أي مع الحائز (قوله) كن على جمعة أي جمعة  
أيام (قوله) مطلقا أي سواء ثبت عذره عن القدوم والتوكيل بالبيعة أم لا (قوله) فكذلك أي في القيام بيمين  
قدم وقوله فان جهل أي لم يعلم بيمينه من القدوم عذرا أم لا (قوله) فاختلافهما (الخ) قال ابن عرقان  
رشد وهذا الخلاف في القرب اعماها أو اعل بان الموزع ملكه وأما إذا لم يعلم فلا حيازة عليه ومنه الحاضر غير  
أنه في القرب القسم يعمل على عدم العلم حتى ثبتت عليه وفي الحاضر يعمل على العلم حتى ثبتت أنه لم يعلم  
من (قوله) عالم أي بالتصرف أو ما كان غير عالم فله القيام إذا ثبت عدم علمه (قوله) فان نأزع (الخ) أي خان  
نأزع ذلك الحاضر الحائز لم يسقط حقه وهذا محتمل وقوله سأكت أو جهل الخ محتمل وقوله بلا مانع وكذا  
قوله أو قام به مانع وتظاهر الشارح بعدم سقوط حق المدهى إذا نأزع ولو كانت المنازعة في أي وقت من العشر  
سنتين وفي ابن مبرزوق لا يمين دوام المنازعة فيها ٨١ وتظاهر بان لم تكن عندما هم وهو تظاهر الشارح  
ببرام وابن ناجي وفي ابن عرا عما تنفعه المنازعة إذا كانت عند قاض (قوله) أو جهل كون الشيء الحاز ملكه  
(الخ) أي ما إذا قال لا علمي بأنه ملكي وما وجدت الوثيقة إلا الآن عند فلان قيل قوله مع يمينه وأما لو علم امتلاكه  
وادعى أن سكوتة لنفسه البينة أو غيبة الوثيقة العالم بها حقن حضرت بعد العشر سنين قام بها فلا تنفعه ذلك  
ففي ح تقلا عن الجزئي إذا قال علمت أنها ملكي ولكن سئني من القيام بعدم البينة والآن وجدت  
البينة فإنه لا ينفعه ذلك ولا قيامه وليس هذا عندنا إلا بقدره إذا نأزع أو يتكل عن اليمين فيصنف هو وكذا  
قال ابن ناجي الصواب عنده أنه لا يقبل عنده بذلك أنه كالتصرف بأه لا حقه لا طعن (قوله) ونحوه (من  
ذلك ما إذا كان الموضع لا ينصرف فيه من ربح وربيع البهة ولذا قال ابن عرا الحيازة اثنتان تكون في موضع  
الاحكام وأما في البداية فهو ما فلا حيازة ومن ذلك خوف الحاضر من سقوط الحائز أو من سماعه من استند  
إليه الحائز وإذا ذكر ح وغيره أنه لا حيازة بقضى الشوكت والتغلب (قوله) ومن العذر (الصدف) أي المانع من  
التكلم الصغر والسفه بخلاف جهله أن الحيازة تسقط الحق وتقطع البينة فإنه لا يعتد بذلك الجهل (قوله)  
وما بعد (أي وهو تصرف وحاضر وصاحك وبلا مانع والمراد بكونه معمولا لحاز وما بعد أنه يصح أن  
يكون معمولا لاحدهما أو كليهما يعمل في ضمير بناء على جواز التنازع في مثل هذا الصدد ولا يقتصر على  
لما زاد على العوامل الثلاثة ولا يجوز أن يعمل في ضمير المنازعة فيه (قوله) لكن لا يشترط (الخ) أي خلافا لتظاهر  
الحننف فقوله وتصرف عشر سنين فيه ضعف والعدالة لا يشترط أن يكون التصرف في جميعها بل يكفي  
في أي جزء منها ولو في أولها وهذا التصرف أعما على ما قاله من أن قوله عشر سنين معمولا لحاز وما بعده  
أما أن يعمل معمولا للحاضر سأكت بلا مانع وهو يقتضي كون الحيازة عشر سنين وليس ظرفا لتصرف فلا  
يتأتى ذلك التعقب (قوله) والعشر سنين (أي والموزع عشر سنين) أعما هو شرط في حيازة العفار وقوله كالمبايعين  
للمصنف أي في قوله وإنما انفردت الدار الخ ثم إن تعدد الحيازة في العفار والعشر بنحو في الرسالة وعسراء في  
الدونتر سعة قال ابن رشد وهو المشهور في المذهب ولا ين القاسم في الموازنة أن ما عار بغيره كسبع  
وعان كعشر وقال مالك تصد باجماع الدار ٨١ بن (قوله) وكذا التصرف بالبيع والهبة ونحو ذلك

والعشر سنين أعما هي شرط في حيازة العفار وهو الأرض وما اتصل به من بناء وشجر وما غيره فلا يشترط فيه هذا الطول كالمبايعين  
للمصنف وكذا التصرف بالبيع والهبة وبحذف ذلك لا يشترط فيه الطول المذكور

(السمع دعواهم ولا يشته) التي أقامها على حصة دعواهم وأعمالهم تسع دعواهم الشروط المذكورة لأن العرف بذلك لا يسكو به ثقل المدة  
دليل على صدق الحائز بقوله (٨ - ٣٠) العادتان الإنسان لا يسكت عن ملكة تلك المدة وقوله صلى الله عليه وسلم من حاز بشأ عشرين

فهو له وفي المسدنة  
الحياة كالهيئة القاطنة  
لا يحتاج معها إلى أي  
من الحائز وهذا في بعض  
حسبي الأدنى وأما  
الوقف بأوقافه فسمع  
فيه الشبهة ولو تقدم  
الزمن واستثنى من قوله  
ولا يشته قوله (الإن)  
تشبه الهيئة (مسكان)  
من المسمى للحائز  
(وتحويه) كأعمار أو  
أزواج أو مساقاة أو  
مزاريعة فإن ذلك لا  
يفتقر على صاحبه  
وتسعى بيته فليس  
مراد ما لا يدعى مسكان  
لعدم قبول دعواهم  
انكار الحائز نعم أن أقر  
كان كالهيئة أو أولى  
وهذا مقصد عاذا لم  
يحصل من الحائز بحصة  
للمدعي ما لا يحصل إلا  
من المالك في ملكه  
ولم ينافعه في ذلك  
كالبسيع والهبة والصدقة  
فلا تسع بيته المدعي  
بالمسكان ويحويه وأما  
أنواع الثاني بقوله  
(كسريك) أي في  
المنازع فيه لا مطلقا  
(أجنبي) والأنايب  
بجانبه عما فيه أن  
يقول كاجنبي شريك  
(حازها) أي في العشر  
سنتين (أهدم وبني)

الوارثين أو وسمي ذلك قطع الشجر وأعرسه فإن الحائز ملكه بذلك ولا تسع دعوى المدعي ولا يشته وهذا في الفعل  
الكثير عاذا ما ناطل وغرس نخرة وتحرقها وأهدم ما ينحشى سقوطه فلا يمنع قيام شريكه وأما في النوع الثالث بقوله (وفي) حيازة  
(الشريك التريب) والأنايب جاعلي

القر ب

القر من الشربك (معهما) أي مع الهدم والبناء ما يقوم مقامهما (قولان) الأول عشرة أعوام والثاني الزيادة على الأربعين عاماً وهو الرابع واختلف في القرب ولو غير شربك فلو خفف الشربك كان أحسن وأما الموالى والأصهار الذين لا قرابة بينهم فأنه لم يشر الأقوال أنهم كالأطرب فلا جد في الحياز مع الهدم والبناء ويحرمهم من الزيادة على الأربعين ويمنعهم ولو لم يكن حدم ولا بناء وقيل لا يكتفى فيها بالبناء (لا) تعتبر حيازته (بأنه) وإن سفل أي لا يصح حوزاً أحدهما عن الآخر (الابنية) أي بما يحصل به التفرغ للذات كالمدة والصدقة والبيع ونحوها بخلاف الهدم والبناء والسكنى (٩ - ٣٠) والازدراع والاستقلال ونحوهما فلا

حسازة فيها (الآن) يقول معهما) أي مع الهدم والبناء (ما) أي زمان (هناك) فيه (البناء) ينقطع العلم أي زمان بناء ذلك نحو الستين سنة والحائز بهدم وبني والآخر حاضر ساكت طول المدة بلا مانع فليس له بعد ذلك كلام ثم ذكر ما هو كالستين من قوله عشر سنين بقوله (واذا تفرق الأثر) ونحوهما من باقي الضار ولو عبر بالعقد لكن أحسن (من غيرها) كعرض ودواب (في حيازته) (الاجنبى) والمدعى حاضر ساكت بلا مانع من القيام بحقه (فنى الدابة) تستعمل في ركوب ونحوه (د) في (أمة) الخلفه) تستخدم (الستنان) فلا كلام لدعى الاجنبى بعدهما ولا تجمع بينه (وراد) في عذر عرض (غير قريب) كأنى الناصر وأما من البيت أو الزرع سنة على الستين وأما من

القر من الشربك لأن القولين في المسألة القر من مطلقاً أي سواء كان شربك أم لا كما قال الشارح (قوله وما يقوم مقامهما) أي من قطع الشجر وغرسه بداً وأرض وكذا الاستقلال بالكره والانتفاع بنفسه يسكنى أو ازدراع (قوله وهو الرابع) أي ولا فرق بين الأرض وغيره كما هو الملقى به خلافاً لما قاله الأثر كقوله لا يعتبر فيه الحياز وتسمع فيه البيات ولو طال الزمن جداً (قوله كان أحسن الخ) ومحل اختلاف إذا لم يكن بينهم عدوة ولا كانوا كالأحباب انقطاعاً (قوله وأما الموالى والأصهار الخ) الأصهار من تزوجت منهم أو تزوجوا منهم والموالى كالقنص مع معتقه أو مع أولاده (قوله ما ظهر الأقوال الخ) حاصله أن الموالى والأصهار الذين لا قرابة بينهم ثلاثه أقوال كلها لا ينقسم الأول أنهم كالأطرب فلا يحصل الحياز بينهم إلا مع الطول جداً أن تزايدت على أربعين سنة أو سواء كان التصرف بالهدم أو البناء أو ما يقوم مقام كل منهما أو كان لا يستلزم بالكره أو بالانتفاع بنفسه يسكنى أو ازدراع وقيل أنهم كالأحباب غير الشربك في الحياز عشرين سنة مع التصرف مطلقاً أي سواء كان بالهدم أو البناء وما يقوم مقام كل منهما أو بالأجرة أو بالاستقلال بنفسه يسكنى أو ازدراع وقيل كالأحباب الشربك أي عكس في الحياز عشرين سنة مع التصرف بالهدم أو البناء ما يقوم مقام كل الاستقلال أو يسكنى أو ازدراع واحتج الشارح بقوله الذين لا قرابة بينهم عن الأصهار الذين بينهم قرابة فيصير فيهم ما جرى في الأطراف الذين ليسوا بأصهار من القولين في المتن (قوله أي لا يصح حوزاً أحدهما عن الآخر) أي سواء كان شربك أم لا (قوله ونحوها) أي كالتقديس والتبدير والكتابة والوطء (قوله إلا أن يطول) أي أمداً لا يتبين الأب وابنه طولاً بحيث يكون من شأنه تلك فيه البناء وهذا الاستثناء راجع لنفي وهو الشارح منه وكان حقه عطفه على الاستثناء الذي قبله والواو (قوله معهما) أي أوسع أحدهما أو مع ما لحق بهما من قطع شجر أو غرسه أو السكنى والازدراع والاستقلال والحاصل أن الحياز لا تعتبر في الأب وابنه إلا إذا كان تصرف الحائز منهما ما يغت للذات أو كان بالبناء والهدم أو ما لحق بهما أو طالت مدة الحياز جداً كالستين سنة والآخر حاضر ساكت طول المدة بلا مانع من التكلم (قوله في حيازته) أي غير الشربك وأما الشربك فاستخدامه الفيق وركوبه الدابة لا يمنع من قيام شريكه ولو لم يشرس من كامر وحده فلا تكون حيازته الدابة وأما الخدمة في حقه فليست (قوله تستعمل في ركوب ونحوه) أي كالخمر والفرس والساقية والطاحون والعتريه دابة لا تستعمل في شيء من ذلك كالحمار من فاتها كالعرض لا يدفع من الزيادة على الستين (قوله ويراد في عدد) أي سواء كان لخدمة أو لغيرها كحصر (قوله وأما أمة الوطنوطاً) أي وأما إذا لم يوطء فكل تكون كأمه الخلفه لا في حيازتها من ستين أو بكنى فيباسة لها من مائة حصول الوطء (قوله وكذا السبع) أي وكذا تقتوى بالبيع الخ (قوله في الأطراف) أي غير الأب وابنه وكذا الحياز بين الأب وابنه لا تفرق من حيث المدة في غير غيره فلا بد من مضي نحو الستين سنين (قوله لا تفرق) أي من حيث المدة من عقار وغيره ما هو والعروض والحدون (قوله ولا يشترط فيه) أي في العقارى لا يشترط في حيازته هدم أي التصرف بالهدم والبناء أي التصرف بخصوص ذلك (قوله والسكان) أي

(٣٧ - سدوق) رابع) البس فكتي فيه العام وأما أمة الوطنوطاً بالفعل فتقتوى بحصوه عالمها كتاباً لا بذكرها والموضوع وكذا السبع والهبة والصدقة إلا أن السبع يجري على سبع المقتضى ومقتضوه في الاجنبى أن الحياز في الأطراف لا تفرق من عقار وغيره فلا بد من الزيادة على السكى على الأربعين عاماً وهو كذلك على قول ولكن الرابع أن العقار لا يدينه من ذلك لا يشترط فيه هدم ولا بناء مثلهما الأجرة والأصكان وقطع الشجر وغرسه حيث كثر فأن لم يحصل شيء من ذلك فلا جد في الحياز من زمن تملك فيه البنية وينقطع فيه العلم وأما غير العقار من الدواب والعتيد والعروض التي طول مدتها كالنصارى والبسط ونحوها تستعمل فكتي في الستين بخلاف ما لا طول مدتها كالنصارى والبسط فينتفى أقل من ذلك

بالاحتياط وهذا في غير العتق والهبة والصدقة ونحوها فانها لا فرق فيها بين اجنبي وقريب كما في الاثام في البيع لربها اخذ الثمن ان لم يرض فام فان مضى فلا شيء له ايضا ان كان حائرا من البيع فان كان غائبا عنه الرد بعد حضوره وعلمه ما لم يرض فام فان مضى فليس له الرد وله اخذ الثمن ما لم يرض ثلاثة اعوام من البيع والاسقط حقه منه ايضا كذا ذكره فافهمها. واما الدون الثالثة في التزم بقيل بسقطها مضى عشرين عاما وهو قول مطرف وقيل مضى (٣٠) ثلاثين وقيل لا تسقط اصلا وقيل غير ذلك الا ان القول بانها يسقطها الستين بعيد

حد او قدم ان الاظهر في ذلك الاجتهاد بالنظر في حال الزمن وحال الناس وحال الدين في حقه عشرين او اقل بالنسبة لبعض الناس فتقتضي الاختصاص والترتب ونحوها ليس عشرة قد لا تقتضي ذلك والله اعلم بالصواب. ثم شرع يشكك على احكام النماء والقصاص وهو اول الثمن الاخير من هذا الكتاب فقال رحمه الله تعالى ونفعنا به

■ (باب في احكام النماء والقصاص) ■

حد او قدم ان الاظهر في ذلك الاجتهاد بالنظر في حال الزمن وحال الناس وحال الدين في حقه عشرين او اقل بالنسبة لبعض الناس فتقتضي الاختصاص والترتب ونحوها ليس عشرة قد لا تقتضي ذلك والله اعلم بالصواب. ثم شرع يشكك على احكام النماء والقصاص وهو اول الثمن الاخير من هذا الكتاب فقال رحمه الله تعالى ونفعنا به

### ■ (باب في النماء) ■

(قوله واركان القصاص) أي والاركان التي يتوقف عليها تحقق القصاص (قوله الجاني) أي لانه لا يقتض الا من جاني (قوله وشروطه التكليف والعصمة) أي بايمان أو امان فالمراد عصمة مخصوصة وقوله والمكانة أي بان يكون غيرنا ادعى الجاني عليه بجره أو باسلام وليس المراد بها المساواة من كل وجه بل المراد بها مكانة مخصوصة وهي المساواة في الحرية والاسلام لا في البني عليه أو نقصه عنه فهما (قوله وأشار المصنف الى ذلك) أي الى ما ذكر من الاركان الثلاثة وشروطها (قوله نفسا وطرفا) الاولى حذف ذلك لان هذا هو المراد بقول المصنف فيما يأتي معصوما على أن الكلام هنا في النفس فقط والكلام في الاطراف والجراحات سذكره المصنف بعد فلا معنى لذكره هنا (قوله فيقتل المبدعه) أي ولو كان في القاتل شائبة سر به اذ لا عبرة فيها يقتل أو لا ولا مثلا بالقتل والعكس (قوله ان شاء الولي) أي ولو لم يرض والعدد (قوله وله استصاؤه) أي ولو لم يرض والعدد المقتول أن يقتل في ذلك العدد القاتل وحيد فضر سدق اسلامه في الجنابة وفي فدائه بقيمة العبدودية الحر (قوله واما الصبي الخ) هذا محذور قوته مكلف (قوله فلا يقتض منها) أي والدية على عاقبتها (قوله انتظرت افاقة) أي واقتصر منه بعدها (قوله كالفيتون) أي غلام يقتل والدية على عاقبته (قوله طغر ي لا يقتل قصاصا) أي لعدم التزامه احكام الاسلام (قوله بل يجر الخ) أي بل يقتل بسبب هدر دم وقوله وعدم عصمة عطف تقصير (قوله واننا) أي ولا لبل أن قتله اغناهو بسبب هدر دم وعدم عصمة لوجاه أي بسبب جنائنه وقوله بايمان أي تلبس بايمان

واركان القصاص ثلاثة الجاني وشروطه التكليف والعصمة والمكانة والجني عليه وشروطه العصمة والجنابة وشروطه العدد والعدوان وأشار المصنف الى ذلك وبدأ بالركن الاول وشروطه بقوله (ان أتلف مكلف) أي بالغ عاقل ولو سكرهما اما نفسا أو طرفا (وان رقب) المكلف فيقتل العبد بمنته وهو ان شاء الولي وله استصاؤه كما سيأتي

وأما الصبي والجنون فلا يقتض منها لان عدما وشطها ما ساءه على انه لا عهد للجنون ولا ذو ان يقتل احيا نا وحسب حال وقوله افاقة اقتصر منه حال افاقة فان من بعد ابلها بما تنظرت افاقة فان لم يبق فائدة في قتله والسكران بجلال كالجنون (غير حر) وصف لمكلف طغر ي لا يقتل قصاصا بل يجره وعدم عصمة ولا اية تأبى بايمان أو امان لم يقتل

(ولا زائد حسرة) على الجني عليه (أو زائد اسلام) بان كان مساواة فهدما أو نقص فان كان الجاني زائدا حسن الجناة فلهما كرفلا قصاص فلا يقتل مسلم ولا عبد كافر ولو سارقا لا يرقى إلا أن يكون المقتول زائدا اسلام فقتل سركاني برفيق مسلم يأسف أن رجعا لجلاب الاسلام على الحرية (حين القتل) لظرف لقوله غير حرى وما بعد ما يشترط (٢١١) في الجاني الكافي القصاص منه أن

يكون غير حرى ولا زائد حرى ولا اسلام وقت القتل فلو قتل غيره وهو حرى أو زائد حرى أو اسلام فلا قصاص ولو بلغ أو عقل أو أسلم الحرى بالزكاة ولو روى عبد أو حر مثله ثم عتق الجاني فمات الجاني عليه لم يقص من الجاني لانه حين القتل زائد حرى وكذا لو روى ذى القصة وهي القتل لانه المال فلا يشترط بل يقتل الحر بالعبد والمسلم بالكافر والاستثناء من قوله غير حرى الخ وهو منقطع لانه لم يقتل به قصاصا بل القصاص ولذا قال مالك ولا أخفى فيه ولا صلح و صلح اولى مردود والحكم فيه الامام وسأى ذلك للصف في محله وذ كر الركن الثاني وهو الجني طمع شرطه بقوله (معموما) وهو محمول لقوله أختلف فلا قصاص على قاتل مرتد لعدم

وقوله لم يقتل أى عن قتله قبل توبته (قوله ولا زائد حسرة) بالرفع يعطف لاعلى غير لان لاسم جنى غير ظاهر اعرا بما بعدها وألحرج عطفها على حرى ولا زائد حسرة كسألنى (قوله بان كان مساواة فهدما) فيقتل الحر المسلم عليه ولو كان القاتل زائدا غير حرى كعالم وشصاعة ونحوهما يقتل الحر الكافر بعثله ولو كان القاتل كتابيا أو مقنول بحرية أو يباعه (قوله أو نقص) أى أو نقص منه فيما يقتل الحر الكافر بالحر المسلم وكذا يقتل العبد المسلم بالحر المسلم ان شأه على الحر كما مر (قوله فمات ذكر) في عتق الباء أى فمات كان الجاني زائدا عاذا كر حين الجناة فلا قصاص فلا يقتل الحر بالعبد الآن يكون العبد المقتول زائدا اسلام لما يأتى من قتل الحر الكتابي بالعبد المسلم ولا يقتل مسلم ولو عبد كافر ولو حر إلا أن الحرية لا ترقى إلا الاسلام (قوله حين القتل) المراد به الموت لا الضرب (قوله طرف لقوله غير حرى وما بعد) أى ولا يرجع للمكلف لأنه لو رجع له لا يقتضى أن من حصل منه سب القتل وهو بالترافى ثلث من ثلث المضروب ثم أضاف الجنون أنه لا يقتض من مع أنه يقتض منه حين افتتته كسروان من حصل منه سب القتل وهو غير مكاف ثم حصل الموت وهو مكاف أنه يقتل مع أنه لا يقتل (قوله فلا قصاص منه) أى بالنسبة لقصاص منه (قوله ولو بلغ أو عقل) الأولى حذفهما والاقتصا على قوله ولو أسلم الحرى بالزكاة لأن قوله حين القتل انما جعل ظرفا لقوله غير حرى وما بعده فهو مكاف قبل وقت القتل لا للمكلف فمات وحاصله أو لم يقتل حرى غيره فلا يقتض منه ولو أسلم ذلك الحرى بالترافى لأن شرط القصاص كون الجاني غير حرى حين الموت وهو متحقق هنا لأنه حرى حين الموت ثم اعلم أن شرط القتل قصاصا أن لا يكون القاتل حرى ساوا زائد حسرة أو اسلام حين السب والموت وبينهما فالشروط معتبره من السب أيضا فان تخففت من ممانعة السب والموت فلا قصاص وتظاهر المصنف أنها انما تعتبر من السب وهو الموت فقط فكان الأولى لصحة أن يعبر بالقائمة كقيل بعد بان قول ابن الحسن القتل وان كان يمكن الجواب عنه بحمل كلامه على ماذا لم يأتنا من القتل من سببه فان تأخر عنه اعتبر حصول الشروط عند السب أيضا كما يعتبر حصولها عند السب (قوله منه) تنازع حرى وحر (قوله وهو القتل لاخذ المال) أى سواء كان القتل خفية كالخودعة فذهب لحل قتلته فيه لاخذ المال أو كان ظاهرا على وجه تعدد دمه القوت وان كان الثاني قد يسمى حراية (قوله من قوة غير حرى) الأولى من قوله ولا زائد حسرة ولا اسلام (قوله ولذا) أى لاجل كون القتل القسبة لقصاص لا قصاصا فأما مالك لا عقوبته فلو كان قصاصا قبل العقوب والصحيح فيه (قوله ولا عقوبته) أى في قتل القبيلة (قوله معموما) صفة لموصوف محدوف أى شيئا معموما فيسجل النفس والطرف والجرح ولا يشمل المال لقوله فلا تعدد ولا تقدر تخصصا ولا انما القصور واما على النفس ولا عتوا القصور على الطرف والجرح كذا ذكر عتيق والأولى أن يقتدر تخصصا أما لان الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتى الكلام عليه (قوله غير ناقص حرى أو اسلام) أى بل مساو للجاني فيها ما وأن بدنه (قوله أى يشترط الخ) اعلموا الشارح بهذا الجمل أى أن قول المصنف تلفظ بالنفس نفس وان قوله والاصابة بالنسبة للجرح وفيه أن الكلام هنا في النفس وأما الجرح فسيأتى في قوله وألحرج كالتقسيم فلزم التكرار في كلامه على هذا الجمل والأولى حمل الكلام هنا على النفس وأن المعنى معموما الى التلب أى لاى حين الجرح فقط وقوله والاصابة أى لاى حين الرزى فقط اه بن (قوله والاصابة) أى والحين الاصابة في الجرح (قوله في شرط في النفس) أى في القصاص بالنسبة لنفسى وقوله العمة أى كون الجني عليه معموما من حين ضربته أو جرحه الى حين موته وقوله وفي الجرح أى ويشترط

عصمته لانه يصبر حرى ساهم برده أى له حكمه في الجلة ولو جعل المصنف الكفاية بشرط في الجني عليه دون الجاني بان يقول معموما غير ناقص حرى أو اسلام إلا لتلفه وحذف قوله غير فمات الخ كان أين (تلف والاصابة) الامم عتيق الى انهما القائمة أى يشترط في الجني عليه أن يكون معموما الى حين تلف النفس أى موتها والاصابة في الجرح فيشترط في النفس العصمة من حين الضرب أو الجرح الى حين الموت وفى الجرح من حين الرزى الى حين الاصابة فلا بد من اعتبار الجاني من معنى النفس والجرح



أي حال البدء وحال الانتهاء فلو روي عن مريدنا أو قبل وصول الرتبة إليه أسلم الرديء اعتد على حال الرديء لا يقتل الذي به ان مات لا بمصر معصوم حال الرديء وان صار معصوما حال الاصابة وكذا لو جرحه ثم أسلم الرديء وأول ما يقتل الذي الجرح به ثم اعتد على حال الجرح ولو روي مسلم مسلما أو جرحه فارتد الرديء قبل وصول السهم اليه أو ارتد بالجرح قبل حمله منه فلا يرد نظر الحال الموت ثم ثبت القصاص في الجرح فلو قطع يده وهو مسلم ثم ارتد فما قطع عروان من ثلث القصاص في القطع لأنه كان معصوما حال الاصابة ثم روي أن العنقة تكون بأمرين بقوله (يا عباد) أي اسلام (١٣) أو أمان من السلطان أو غيره وادعوا الامان ما يشبه عقد الخزيه ومثل للعصوم

عينا جواب قوله أن التكليف وقوة عينا متصنا فليس أولى أن يلزم الدينة لعاني سبعا وأغاله أن يعقوب جانا  
أو يتص عينا الصغر على الدينة أو كثر أو قل منها ومن الجاني وقال أشبهه الضميرين القود والطوع الدينة سبعا على الجاني وهو  
خضع فبقي المصنف أن المكلف أن أتلف فليس أولى أن أراد أخضر الجانية ألا أقود لا الدينة وهذا لا يتناقض أن الة الصغوب جانا أو  
أخذ الدينة من الجاني وقاله على ثبوت القود على بقوه

(ولو قال) المقتول لقائه (أو قلتي) أرايت فقتله وكذا ان قاله بعد جرحه قبل ان يقتله أو أرايتك من دمي فلا يراى القاتل بذلك بل  
 قول القودلانه أسقط حقا قبل وجوبه ولذا لو أراى بعد ان قتله ان مقتله ان مقتله أراى بعد ان قتله ان مقتله أسقط حقا قبل وجوبه وكذا ان قال  
 له اقطع يدى ولا تى عليه كذا القصاص ان لم يسر على البراءة بعد القطع ما لم يترام به الضلع حتى مات منه فاوليه القصاص والقصاص  
 اولديه به ولذا ذكر ان القودلانه من رتب عليه قوته (ولديه لعاني) أى قول حاكم عن القاتل (مطلق) أى عقوبته كسر الام باسم فعل بل بان  
 لم يصرح حال العقوبة ولا غيرها (الآن تظهر) بقرائن الأحوال (ارادتها) ويقول بالحضرة (ع) (٣١٣) عوفى على الذية (يفعل)  
 أى فسدق بين  
 (ويبقى على حقه) فى  
 القتل (ان استمع)  
 القاتل من اعطاء الذية  
 فان لم يبق ذلك بالحضرة  
 بل يمدحون فلا تى له  
 و بطل حقه من انفاة  
 الطول الارادة المذكرة

بما جاوله العوفى على الذية أو أكرمته أو اقبل رضا الحاني بتوافق وهل له جبر الحاني على الذية أو لا فذهب ابن  
 القاسم ليس له أن يجبر الحاني على دفع الذية اذا استمع ولم ينفسه ولم يلبس شبهة جبر على دفعها (قوله ولو  
 قال المقتول لقائه) أى قبل ضربه به (قوله وكذا ان قاله بعد جرحه) أى أو بعد ضربه قبل ان يقاتل مقتله  
 أرايتك من دمي أى فقتله بعد ذلك (قوله لانه) أى المقتل أسقط حقا قبل وجوبه أى قبل ثبوته لعدم حصول  
 السبب وهو انفاذ المقاتل (قوله وأقاله ان من الخ) أى وكان ذلك القول بعد انفاذ مقتله (قوله ان لم يسر  
 الخ) أى بان رجع منها أو ما لو اسر على البراءة فليس على القاطع الا الادب والمضى بشده كلام التوضيح وابن  
 هرون وغيرهما ليس على القاطع الا الادب من غير تفصيل بين استمررا بالمطوع على البراءة والرجوع  
 عنها فظهر من كل هذا ان لم يترام به الضلع حتى مات فهو الاك ان ليه القصاص والقتل كما قال الشارح (ه) (تسبه)  
 لو قال له اقتل عبيدى ولا تى عليه أو وقت كذا فقتله ضرب كل منهما مائة وحبس عاماً وهل لم يسدق فتمت ولا  
 قولان الاول لا يشبه والثاني لان أى بدوسو ب كقوله اسرق ثوبى والقى فى الصرف لاقية عليه ان لم يكن  
 المأذون مطاعاً فتمت لا سراً والاخرى لكونه فى أمانته (قوله ويقول) أى بان يقول بالحضرة (الخ) (قوله)  
 فان لم يبق ذلك بالحضرة (الخ) ما ذكر من أن القاصم بالحضرة فبدهم وملت قوته فظهر ان ظاهر المقتولة الاطلاق  
 أى سواء كان بالحضرة أو بعد طول العاد على ظهور ارادتها عند العقوبة بالقرائن وقيل مائة وان المأذون  
 وأصبح لا بقل الا اذا فاع بالحضرة وظهر بالحي أو اختلاف المذهب ولا تقبيله انتهى حكي (قوله فلا تى له)  
 أى من الذية وقوته و بطل حقه من القصاص (قوله لانه الطول الارادة المذكرة) لانه نظر اذا قد ظهر  
 ارادتها حين العوفى بتفاهل من ذلك زماناً وملا فله حكي (قوله وقال) أى الولي العاني انما عوفى لا تخفه  
 أو بعد قوته أو أخذ فقتله أى فيما اذا قتل العبد بعد امته وقوته أو دية المراهى فيما اذا قتل العبد سراً (قوله)  
 وبغيرها) حاصله أما اذا كان المقتول عبداً فخرسب العبد القاتل بين أن يدفعه أو يدفع لهم قيمته أو يدفع  
 قيمة المقتول فان كان المقتول سراً فخرسب العبد القاتل بين أن يدفعه لاولياء المأذون أو يدفع لهم قيمته أو يدفع  
 لهم الذية هذا يحصل كلام الشارح (قوله وقيل خصه) أى وهو ما فى العتبية والموازاة (قوله ولم يقتل) أى  
 عبداً وقوته قتل قاتله أجنبي أى عداً (قوله وحذف الخ) أى فالاصل واستحق ولحق من قتل القاتل  
 وبمن قطع يد القاطع قال حشوا والطاهر ان فى الكلام حذف أو مع ما عطف ولنا ونسأله امر تسأله والاصل  
 واستحق ولحق أو موقوف ومن قتل القاتل أو بمن قطع القاطع وعلى هذا فلا تحزق فى كلام المصنف تأمل  
 (قوله تقدره قطع يد الخ) لا لولى تقديره بمن قطع يد القاطع (قوله وليس لاولياته) أى اولياء القاتل عدا  
 المقتول خطأ وقوته فقال معاً عهم مستحق الدم لأنه اقصاص لامل والمال انما هو لهم وقوته لانه لا يلا  
 ولحق المقتول الا لولى المستحق دم هذا المقتول الثاني (قوله كانه لولى) أى كانه لولى له أو لولى أن رضى بالمال  
 (قوله وكذا لو قطع شخص الخ) أى ما لو قتل شخص القاطع عبداً وصاح ذلك القاتل أو لولى المقتول القاطع  
 على مال أو قتله خطأ ووجب له الذية فقتل لا تى لمقطوع فى العمول قبل له وأما فى الخطأ فاع انفاذها هو

يستحق دم الاجنبى القاتل لانه فان شاعقتل الاجنبى وان شاء عاقبه (أو قطع) أى واستحق مقطوع فبطل عدا عدو وانقطع  
 اجنبى يد القاطع عدا عدو وانقطع بمن قطع يد القاطع) فالصنف أطلق الولي على ما يعمل المقطوع بجوار وحذف المقطوع على دم  
 متعلقة بتقديره قطع بمن كما قد رنا (كيفية خطأ) تشبه فى الاستحقاق أى أن من استحق دم شخص لكونه قتل المأذون عدا عدو  
 فقتل شخص القاتل خطأ فحقن الدم يستحق للدين القاتل خطأ على قاتله وليس لاولياء المقتول معه لانه لما استحق دمه صار كانه  
 لولى وكذا لو قطع شخص يد آخر عدا قطع اجنبى يد القاطع خطأ فليسحق القطع يد بمن قطع خطأ القاطع يد ودمه وكلام المصنف يشبهه  
 (طناً ارادة)

أي أرضي المستحق (ولي) المقتول (الثاني فله) أي خصص دم القاتل الثاني لولي المقتول الثاني انما يقتل وان شاعفا (وان غشقت عز القاتل) عددا أو قطعت يده (متلعدا) (ولو) حصل ذلك (من الولي) المستحق لقتله (بعد أن سلمه) من الحاكم فلا يقبل أن يسلمه الداخل في مقابل المصلحة (فله) أي لقاتل (القوم) من الولي لأن أطراف القاتل معصومة حتى بالقسم لولي المقيم فأولى غيره الداخل فيما قبل الباقية أيضا (وقتل الأدنى) صفة (بالأعلى كمر كتابي) يقتل (بعدم) ظلمة في الكتابي الأدنى من الإسلام في العبد لشرق الإسلام على الحرية بخلاف العكس (٣١٤) فلا يقتل بعدم مكر كتابي كما مر (و) يقتل (الكفار) مطلقا (بعضهم ببعض) لأن

الكفر كله مله واحدة وبين الكفار بقوله (من كتابي) (يهوديا ونصرا

(ومجوسا ومومن)

اسم معصول وهو من دخل دار الإسلام بأمان

وعطف على ما قبله من عطف العالم على الناس

وخرج الحر إلى فلا قصاص فيه كإندم

ويختل في الأطلاق المشتركين بالدميون

والقاتلون بالتنازع أو يقدم العالم وغيرهم

من أصناف أهل الكفر وهذا شرط

التكافؤ في الحرية أو الرقبة فلا يقتل حر بعد

أخذها فاقدم بقوله ولا زائد حرية (كذوي

الرق) يقتل بعضهم من بعض وإن ثبتة

حرية فيقتل بعض

وان قل حر برفقه وكتاب وأهم بدين الناس ولا

يقتل من الحر المسلم لهم ليقسم عنه

(وذكر) باقي (ومصعب

بجرم) (وهدما)

بهما (وان قتل عبيد

داخل في كلام المصنف (قوله أي أرضي المستحق) أي وهو ولي المقتول الأول ودل قوله فان أرضا لمخ على أن يقتل لولي الأول وهو مذهب الدولة لأن الرضا أن يكون من القصر والحاصل أن ولي المقتول الأول غير أمان أن يشع القاتل الثاني فقتله أو يعفو عنه وأمان أن يشع ولي القاتل الأول فان رضاه كان أمر القاتل الثاني الذي أولى أن شاء قتله وإن شاء عفا عنه (قوله ولو من الولي) أي هذا الداخل ذلك من أحسن غير الولي أو حصل ذلك من الولي قبل أن يسلم اليه ولو حصل ذلك من الولي بعد أن سلم اليه من الحاكم لقتله (قوله فله القود من الولي) أي وله العفو عنه وأدقده من الولي فلا يولى أن يقتله وإنما هذا الشارع القوي والقطع كالمعد لاجل قوته فله القود لأنه إذا كان خطأ فليس له في ذلك إلا أنه خطأ (قوله كمر كتابي الخ) ذكر في التوضيح أن مقتضى مذهب ابن العاصم فعن القتل هنا وليس لسيد العبد المقتول أخذ قوته جبرا وإنما يأتي القصر على قول أنهب وحكي ابن رشد الاتفاق على أن السيد أخذ القية في هذا لأن الحق عليه حال قتل ما أتى فيما إذا كان لقاتل العبد أن لا يشع قتله ٥١ بن (قوله يقتل بعدم) أي وأولى بجرمه ولو كذا يقتل العبد المسلم بأمر المسلم بالسلم بخصه الأولياء (قوله كمر) أي في قوته ولا تأخذ حرية أو إسلام (قوله لأن الكفر كله مله) أي في هذا الباب وأما في باب الآيت فهو مال (قوله من كتابي ومجوسا) أي مؤمنين بكسبل ما مر من أن غير المؤمنين كافر في لا يقتل منه (قوله الحر) أي سواء كان كتابيا ومجوسا أو غيرهما (قوله فلا قصاص فيه) أي سواء قتل مسلما أو كافرا (قوله وهذا) أي ما ذكر من قتل الكفار بعضهم ببعض بشرط الخ (قوله فلا يقتل حر) أي كافر وقوله بعد أي كافر (قوله يقتل لبعضهم ببعض) أي فأولئك العبد بعد مقتل ذلك العبد معه في قتله بقوله ولو كان في الرضا لا يشع أن لا يقتل بسببه ولو كان ذلك السيد انظر ح (قوله وذكر) هو بلخر عطف على ذوي الرق وهو مرفوع عطف على الأدنى (قوله وهدما) أي لا يقتل لاني بالذكر ويقتل المريض بالصحيح (قوله مطلقا) أي في الحر والعبد (قوله في الحر) أي لا في العبد لأن السيد لا فاسمه فيه كما يأتي (قوله خبر الولي) أي ولي المقتول (قوله الإسلام لولي) أي في حياته (قوله أو القاتل) قال بن الصواب حذف قوله أو القاتل أذ لم أر من ذكره (قوله أنه ليس لولي) أي ليس لولي المقتول استصاؤه أي على أن يأخذ له انهاء العبد على ما طعنه مع ولي المقتول على القرار من ملكه كذا في عمن (قوله فان استصاؤه) أي لاجل أخذه وقوله بطل حقه أي فلا عمن من أخذه وبطل حقه في القتل إذا طلبه (قوله إلا أن يدعي الجهل) أي إلا أن يدعي أن الاستصاؤه يمنع من القصاص كالعفو وقوله فان عطف أي على ما دأب من الجهل المذكور وقوله وبين الخ أي وحاشا فلا يمنع من قتل ذلك العبد المقر بخيانته (قوله وكلام المصنف في العمد) أي كما صرح به بقوله وان قتل عبدا (قوله فخير سبه) أي سيد القاتل من أول الأمر ولا خيار لولي المقتول وقوله في الدية وإسلامه هذا إذا كان المقتول حرا فان كان عبدا فخير سيد القاتل بين إسلامه ودفع قيمة المقتول (قوله في سان الركن الثالث) أي من أركان القصاص (قوله مباشرة) أي اتلاف مباشرة وقوله وسب أي اتلاف بسبب (قوله ان قصد ضرر بالمعصوم) أي مع عليه بذلك احترازا عما إذا قصد ضرر بشئ معتقدا أنه غير آدمي أو أنه آدمي غير

عبد له أو حرا (عدا) وثبت (بينة) مطلقا (أو إقامة) في الحر (خبر الولي) ابتداء في قتل العبد واستصاؤه (فان) اختلافه فواضح وان (استصاؤه فلسفه) انحصارنا في أحد أمرين (إسلامه) لولي (أو فداؤه) بدية الحر أو بينة العبد المقتول أو القاتل ومفهومه بينة أو قسامة أو أنه لا يكون الحكم كذلك أو الحكم أنه ليس لولي استصاؤه فان استصاؤه بطل حقه إلا أن يدعي الجهل وبطل ذلك فاته بخلاف ويبقى على حقه في القصاص وكلام المصنف في العبد وأما في الخطا فخير سبه في الدية وإسلامه ثم شرع في سان الركن الثالث وهو الجناية التي هي فعل الجاني الموجب للقصاص وهو ضرر بان مباشرة وسب وبأ لا ولا قاتل (ان قصد) المكلف غير الحر (ضرر) بالمعصوم بمقتد أو مقتل

(وان بضبيب) وسوط وهو ما لا يقتل خالبا وان لم يقتل قتلا أو قصدا (٣١٥) فإذا هو عمر ووهذا ان فعله لعدا واما غضب فعير

تأديب وأمان كان علي  
 حجة القضاة والتأديب  
 فهو من انطباع كان  
 بضو قضاة لا بضو  
 سيف وهذا في غير الاب  
 وأما هؤلاء يقتل بولده  
 وروعه ماله بقصد  
 زناه فاحذر حجة كجائات وشبه  
 الضرب في وجوب  
 انقصاص قوله (كفر)  
 ربيع طعام) أو ضرب  
 صاحب بدمته فأتى  
 قصد مجرد التعذيب  
 بدمته وذلك لا يمنع  
 الباعل من انقصاص  
 ان قصدت موته قتلت  
 الا فلا بد على ما قلنا  
 (قتل) كجسر وخشية  
 ظلمة وفي الحقيقة هذا  
 اخجل بحث قوله ان  
 صدره صرح به في الرد  
 الى الخشعة القاتلة  
 انقصاص في المتقل ولا  
 ضرب بكف يمين (ولا  
 سامة) على أولاده  
 (نور) ان انقضت  
 (نور) بمجر (أومات)  
 حال كونه (مغمورا)  
 يتكلم ولم يفهم من حين  
 ففعل حتى مات بل يقتل  
 دونها فان لم ينفذ  
 فانه لا يلو فاعرجه  
 شلا ولم يمت مغمورا  
 انفاقا فاقا فبينة  
 التسامية في القصد  
 انطباعا ولم يلو كل أو  
 (نور) ومثل من يحسنه

محترم لكونه حريسا وزنا حصانين أنه محترم فلا قصاص ولو ما قتله وهو من انحطاقه البدية (قوله وان بغضب) أي هذا اذا كان الضرب بما يقتل غالبا كالخمد والنخل بل وان كان على اقل غالبا كالغضب وهو الصاع (قوله وان لم يقصد قتل) أي هذا اذا قصد بالضرب قتله بل وان لم يقصد قتلًا ولا قصاصا مجرد الضرب (قوله أو قصد زيد الخ) أي قد قتل شخص معتقدا أنه زيد بن عمرو ومعتقد انه زيد بن عمرو وقين أن زيد بن بكر وزوم القود فيها هو الصعيص وبجرم من عرفا ولا اخلافا لما تله بعد عن مقتضى قول السابق وأما موقع ج وثبعه شمس من أنه اذا قصد ضرب شخص فاصاب الضرب بغيره انه عذفيه القود فيه تتركف من ابن عرفه وان فرحون في البصرة وغيرهما على أن حكمه حكم انحطاقه القود فيه فأنظر اه بن الاقصير في المجلد على ما في ح (قوله وهذا) أي عمل هذا وهو القود ان قصد ضربه ان حصل ذلك الضرب لمداوة أو غضب لغرضه (قوله ان كان بضوا الخ) أي ان الضرب المقصود اذا كان على وجه العدا والادب فهو من الخطا ان كان ذلك الضرب بالهما ولا فهو عذفيه القود أو علم ان القتل على أوجه الاول أن لا يقصد ضربه كرميشا أو سوا فيصحب ما يقصد خطأ باجماع فيه البدية والكفارة الثاني أن يقصد الضرب على وجه العدا فهو خطا على قول ابن القاسم ورواه في المدونة تخلط بالمطرف وابن المحشون ومثله اذا قصد به الادب الجائر بان كان باهة أو بغيرها أو ما ان كان الضرب لتأديب والغضب فله هو أنه عمد بقص منه الا في الابن فهو فلا قصاص بل فيه بدية مغلطة الثالث أن يقصد القتل على وجه القلة فخصم القتل ولا عفو قاله ابن رشد في المقدمات اه في (قوله وهذا) أي زوم القود ان قصد ضربه به بقصد في غير الاب (قوله) ما لم يقصد اذهاق ووجه) أي ما لم يقصد قتله (قوله فاصدا بموته) فيه أنه يقدم ان قصد القتل ليس شرطا في القصاص وحينئذ فيقتض عن منع الطعام والشراب ولو قصد بذلك التعذيب ولعل ان عرفه من ضرر العمد ما ذكره ابن ونس عن بعض القرويين أن من منع فضل مائة مسافر طالما أنه لا يحمل له منعه وأنه يموت ان لم يسقه قتل به وان لم يلقه بدمه فظاهر ما به يقتل به سواء قصد بقتله أو تعذبه به ان قتلته فخر في باب الكافة ان من منع شخصا فضلا طعاما وشرابا حتى مات فانه يلزمه البدية قلت ما في ذلك كما جعل على ماذا منع متاولا وماذا غير متاول أخاف من كلام ابن ونس المذكور انظر في (قوله ومن ذلك الام) أي ومن منع الطعام والشراب منع الام لهما من لبنها (قوله بان قدمت مائة قتلت الخ) أي فلا تقتل بتمه مطلقا بل حتى تقصد مائة قياسا على ما في الابن ان لا تدفع الضرب من قصد الموت والام يقتل (قوله وخشية عظيمة) أي سواء كان لها حدا ولا ومثل ذلك عصرا الاثنين أو هدم بناء عليه أو خطفه أي خشيته في كسر عظمه أو خيخ له ومات من ذلك (قوله لا قصاص في المقتل ولا في ضرب كعصبة) أي وكما ج ظاهره عذمه ولو قصد قتله به وانما القصاص عذمه في القتل بمعدى أي بالتي الذي حد بحر به سواء كان ذلك الشيء سيديا أو كان تجراه حدا وخشية كذلك أو كان معروفا يقتل الناس كالخبيث والافاضل البار (قوله ان لم يقصد بئى محاسن) أي يضربه بالحد أو يقتل هذا هو المبدأ لا يكتفى بشئ محاسن ان افاد الملة نل لا يكون بئى ولا يقع بغيره وشراب وقوله ان اتفقت عليه شئ محاسن أي ثمك سيديا (قوله أو مات منه) أي محاسن دون اتفانها (قوله ان لم يمت حتى مات) أي بعينه كعصبة (قوله بل يقتل دونها) أي بل يقتل من اتفقتا على الشخص ومن مات مضربه بمغمورا بدون قسامة وتلاعه ولو لم يجر شخص آخر على منقذوا القاتل وهو كذلك ويؤبد ذلك المجهز فقط على أنظهر الاقوال والحاصل ان الذي يختص بالقتل هو من اتفقتا القاتل كاهو صاع يهوى من ابن القاسم وسماح أو يزيد عنه أن الذي يقتل هو الثاني وهو المجهز وعلى الاول الذي اتفقتا القاتل الادب لانه بعد اتفانها بعد ومن جملة الاحكام نورب وروى موسى عايشا من عتق وغيره واستظهر ابن رشد الاول وهو ما في صاع يهوى (قوله بان اطاق افاقه سنة) أي بان كان يتكلم مع الناس ويوقف أو يجلس أو ما سلك أو شرب أو لا ثم مات بعد ذلك (قوله ولو لم يشرب لانه يقتل ان نسوة من امر عرض له (وكفر ح) انسان غير محسن (لعمري في امره) ع

وكان الغالب عدم النجاسة لشدة برد وطول مسافة تفرق (والا) بأن كان يحسن العوم طرحه عداوة أم لا ولا يحسنه وطرحه لاعداءه بل لعيا (فدية) بخسة لا مغلطة خلافا لابن وهب هذا ظاهر المصنف وهو ضعيف والمعتدل الدية في ضرورة فقط وهي ما إذا طرح حسنا للعمى على وجه العيب فلو قال وكطرح غير محسن العوم مطلقا كحسنة عداوة والافدية لا فاد المراد ٥ والمفارقة من الضرب الاول وهو الاتلاف مبني شرع في الضرب الثاني وهو الاتلاف بالسب فقال (وكسفر ثروان يستنه ما وضع مزنق) كما أو قشر بطبخ (أوريط دابة بطريق) فيبقى في الصورين قبله (٢٦) (أ) أو تخاذل عبور (أي شانه العفر أي المجرح وبعلم ذلك يتكرر منه) (تقدم لصاحبه) أي أنذار عندنا كم أو

أو كل أو يشرب) مرتبط بقوله أفاقا فاقعة بينه (قوله) وكان الغالب عدم النجاسة) أي ولا يكون الطرح على هذه الحالة لاعداءه (قوله) والابان كان يحسن العوم) أي وكان الغالب نجاسة (قوله) فدية بخسة) أي في هذه الصور الثلاثة بلا قسامة فكان القصاص بلا قسامة في صورتين (قوله) مطلقا أي عداوة أو لعبا (قوله) والا) أي بان كان يحسنه وكان الطرح لعيا فدية (قوله) لا فاد المراد) أي من أن الصور أربع القود في ثلاثة وهي ما إذا طرح غير محسن العوم عداوة أو لعبا أو طرح يحسنه عداوة والدية في واحدة وهي ما إذا طرح يحسنه لعبا أو بعينهم تفصيل آخر وحاصله ٥ أما أن يطرحه ما لم يابى يحسن العوم أو ما لم يابى لا يحسنه أو يشق في ذلك والطرح ما على وجه العداوة أو لعبا فان طرحه عالما بأنه يحسن العوم ان تلقى عدم نجاسته فالقصاص ولا يكون الطرح في هذه الحالة لاعداءه أو لعبا وان تلقى نجاسة فالدية طرحه عداوة أو لعبا وان طرحه عالما بأنه لا يحسن العوم فالقصاص طرحه عداوة أو لعبا وان طرحه عالما بأنه لا يحسنه فان كان الطرح عداوة فالقصاص وان كان لعبا فدية (قوله) أو وضع مزنق) أي أو يقدم الراش لا ينشأ على الأمر لا تنسب (قوله) قد) أي قوله بطريق في ذلك الصورتين قبله وهما وضع مزنق ويط دابة (قوله) شانه العفر) أي سبب (قوله) وبعلم ذلك) أي كون الكتاب عقورا (قوله) عندنا كم أو غيره) أي فكني اشهاد الجيران وقيل تعين الحاكم (قوله) قصد الضرر) أي بعين فهدأ قبل لا يدمنه والحاصل أن القود في المسائل الأربع المذكورة متشعبة بقود ثلاثة أن بقصد الفاعل بضعة الضرر وان يكون من قصد ضرره معناه وأن يهلك ذلك المعلن والمضد ذكر الشرا الاول والثالث دون الثاني (قوله) فيقتض من الفاعل) أي يجب كان متكاثرا للمقتول وكان المقتول على (قوله) والا فدية) أي راجع لا آخر وهو قوله وهل قصد حكيما إشارة الشارع وليس راجعا لقوله قصد الضرر لا إذا لم يقصد الضرر لا شيء عليه على التفصيل المذكور في الشارع وقد علم من كلامه أن القصاص في صورة واحدة وهي ما إذا قصد الضرر بشخص معين وهل ذلك المعلن وأن الدية في صورتين أن يقصد ضرره من قبله غيره أو يقصد ضرره من كاتمان كل من أدى عجزا أو دابة (قوله) أو بطريق) أي وكان حفره بالطريق مضرا لها بان كان يضيقها فان لم يضربها فلا غرم عليه لمعاطبة انظر بن (قوله) وكذا الدابة في يمينه) أي يربطها في يمينه (قوله) بل اتفاقا) أي كالأول وفيها باب المصدود دخل الصلاة فالتفت شيئا فلا ضمان عليه (قوله) واعترض الخ) حاصل الفقه أنه اذا اتخذ الكلب العصور بقصد قتل شخص معين وقتله فالقود أنذر عن الاتخاذ أم لا وان قتل غير المعلن فلا بد فان اتخذ لقتل غير المعلن وقتل شخصا فالدية أيضا أنذر أم لا وإذا اتخذ لم يقصد بذلك ضرر أو أحد فقتل انما إذا كان اتخذ لوجه حائر فلا بد ان تقدم له انذار قبل القتل والا فلا شيء عليه وان اتخذ لوجه حائر ضمن ما تلفت تقدمه فيما أنذار لم لا حث عرف اتفقوا على الإلزام ضمن لان فعله حينئذ كفعل العصاة (قوله) بأنه لا مفهوم له ان قصد ضرره من) أي لأنه يقتل بمسئته تقدمه فيه أنذار أم لا (قوله) أو اتخذ لوجه حائر) أي سواء تقدمه فيه أنذار أم لا حث عرف انه مقصور الإلزام ضمن لان فعله حينئذ كفعل العباد (قوله) والا فدية) أي والابان كان عينه مخالفة فسيأتي الخ (قوله) فلا جال في كلامه) مفرع على قوله وانما يكون المأمور الخ أي اذا علم أن المأمورا

أو انذار عندنا كم أو غيره ولو صرح بالفاعل لكان أرواح لكنه استكمل على الخ (قصد الضرر) في الأربع مسائل بالاتلاف (وهذا المقصود المعلن بسبب الحفر وما بعده فيقتض من الفاعل (والا) يهلك المقصود المعلن بل هلك غيره أو قصد ضرر غير معين فلهذا بها انسان أو غيره (فالدية) في الانسان الحر على العاقلة والعتبة في غيره ومفهوم قصد الضرر أنه ان يقصد ضررا فلا شيء عليه وهو كذلك ان حفره بالترعة أو حفره لثغرة أو لعلامة الناس فان حفره بالترعة فلا شيء عليه ولا انذار أو بطريق أو بموت لا لثغرة فالدية في الحفر والعتبة في غيره وكذا الدابة في يمينه أو بطريق لا على وجه العداوة بل انذارا فان ربطها بطريق على جرى عاداته فدية وعرض قوله تقدم لصاحبه أي الكلب بأنه لا مفهوم له ان قصد

ضرره من كاهوموش ع المصنف وانما يصير مفهوما بالنظر لقصد الضرر أي فان لم يقصد ضررا أصلا لم يحترم فان اتخذ وجهه جائز كدفن مائل أو سبب فلا شيء عليه ان لم تقدمه انذارا وان تقدمه أو اتخذ لوجه حائر ضمن (وكالا كراه) عطف على سخر وأعاد الكافي الطول الكلام أي فقتل المكره بالكسر ليسه المكره المباشر وانما يكون المأمور مكرهانا كان لا يكتفه المخالفة لحرف قتل الآخرة والا فسيأتي في قوله فان لم يحث المأمور اقتصر منه فقط فلا جال في كلامه

يكون

(وقد يمسموم) لغزاعا لم تناوله ومات فمقتصر من المقدم ان علم انه مسجوم الا فلا شيء عليه لان المناول اذا علم فهو القاتل لنفسه واذا لم يعلم المقدم فهو معذور (ورمية عبيحية) وهي حية ومن شأنها ان تقتل فبات (٢١٧) وان لم تلدغ فالتأليس لا يقبل منه انه قصد

واحد واختلفت أقدم الأقوى ان علم (وقتل المتأثرين) على القتل: والضرب بان قصه، والجمع الضرب وضربوا وان يتروا الواحد منهم اذا كان غير الضارب ولم يضرب غيره لضرب (وان) محل الضرب (موسط سوط) أو بدو: وقنب حتى مات (و) قتل (التيب مع المباشر) كمنه اقترعه: من فردا وغدا (٣٨) فهو ان اكدره بكسر الراء (مكره) ففتحها قتلان معا هذا التسوية وهذا المباشر لهذا

مثال القتل سب مع  
 المباشرة وليس في كلامه  
 تكرار مع ما تقدم  
 لأنه ذكر فيها تقدم  
 مثال السب بقوله  
 كسفره وقوله وكأكره  
 وقوله وكأساك بعد  
 ما ذكر المباشرة وأما  
 هنا في بحث قتل الجماعة  
 وأحدانه إذا اجتمعت  
 بالمباشرة والسبب  
 فالعصا عليها معا  
 لا يخص واحد منهما  
 دفعا فهو اختصاصه  
 بالمباشرة أو بالنسب  
 وهذا صنيع محرم  
 (وكأن) أمر ولد الله  
 صغيرا أو معمر أمرا ولدا  
 صغيرا) بقتل سوفته  
 فالعصا على الأب  
 أو المملوك الصغير  
 لعدم تكليفه (وسيد)  
 بالمرء عطف على أب  
 (أمره) له بقتل  
 شخص (مطلقا) صغيرا  
 كان العبد أو كبيرا  
 فيقتل السيد لتسببه  
 وبقتل العبد أيضا  
 كان مكلفا فالأخلاق  
 راجع لقتل السيد  
 لا لعدم قتل العبد  
 فإن لم يخف المأمور

كل واحد وقوه واستوت أي في القوة وكذا يقال في قوة أو اختلفت (قوله) قدم الأقوى على أي قدم  
 الأقوى لقتل وقوله إن علم أي سوته من تلك الشبهة بقوة والأولى أن يقول وإن غيرت الضرب بل وع  
 موته من أحد أهما فإنه ينقص عن علمه ما من ضربته وأقص من أن يقتل مثل فعله (قوله) والمباشرة  
 أي المباشرة وقد انفردت وقوله على القتل أو الضرب هذا هو المباشرة أي تقدم في قوله إن قصد ضربا  
 من المباشرة وقد انفردت واشرط على قتل الجماعة بالواحد أي قتلوا كل واحد من اثنين على قتله أولا  
 قصد القتل وحسن ما تقدم فإذا كان القاتل واحدا والدة المباشرة قتل الجماعة بالواحد أي بانه  
 عواقفة إن عبد السلام وأما له شارحنا فتح من غير البدل القرافي وإن زعمه على ما رأى من  
 عم (قوله) وأن سوط) أي هذا الضرب هو أنه يقتل بها بل وإن حصل الضرب بمنه بها بل كالتسبب  
 القتل بها بل إن ضربه بسوط سوط بل ولولم يلحق القتل إلا واحد منهم بشرط أن يكونوا سبوا أو سببهم  
 أو على ما وصل قتل الجماعة الخمسة بالواحد إذا نعت قتلها سنة أو أقروا أو ألقوا القصاص فساقى أنه يعين واحد  
 (قوله) وبقتل التسبب المباشرة) أي ولو لم يجتمع في وقت الهلاك (قوله) فرداه غيره فها أي ولو من غير  
 غائل من الحاف والمردى (قوله) بكره وبكره بقتلنا معا) يحصل قتل المكره الضعيف أن يمكن بالقتول  
 والقتل المكره بالكسر وحده وأما ذكر الأب شخصه على قتل ولده فقتله فقتل المكره بالفتح وكذا الأب  
 إن أمره بدمه أوشى في حوفه سواء قتله بقتل الكيفية أو بغيرها كان قتله بمحضته أو لا وكذا إذا أمره  
 بطاق قتل فقتله أو شى في حوفه بمحضته مع قدرته على منعه من تلك الكيفية بل يمنع لأن حضوره لم يقدر  
 على منعه منها ولا أن فعلها في غيبته (قوله) وليس في كلامه تكرار الخ) حاصلة أن الحنابة أي الانسلاف  
 الموجب للعصا ضرر بان اتلاف عبائنه أو اتلاف بالسب فذكر الصنف والأمة لأن اتلاف بالمباشرة  
 بقوله إن قصد ضربا كقتل وسعت طعام وشراب ومقتل وكسر غير محرم للعموم ذكر أمثلة الضرب الثاني  
 وهو الاتلاف بالسب بقوله وكه غير بشر الخ وكأكره وكأساك لقتل تذكير هأنه إذا اجتمعت المباشرة  
 والسب فالعصا على كل من المباشرة والسب لا يخص واحد منهما (قوله) وكأن وأمر الخ) قال ابن  
 مرزوق هذا الضرب من قوة وبقتل الجمع وبقتل الواحد فقتل الجماعة الواحد هذه إن لا يذکر أمره الأمة  
 السيد في عهد الكفر من تقدمه ومثل الأب والمعلم والسيد في عهد الإسلام والعبد في عهد الكفر إلا أن أراه  
 (قوله) أمر ولد صغيرا) أي أمر كل من غيره ما ولد أصغرا ولو شرأه فالحاقه بالأب الصغير غير البالغ (قوله) فاشخص  
 على الأب أو المملوك الصغير الخ) أي على عاقلة الصغير إذا كان سوا نصف الدابة قال كثر الصبيان الأسواق  
 كان نصف الدابة على عواقلهم وإن لم يتحمل كل عاقلة ثلثه أو نصفه استمتن من ثوب العاقلة لا يتحمل مادون  
 الثلث (قوله) أمر عبده) التقدمة بعد مخرج الأمر عنه بقتل العبد البالغ دون الأمراء لكن يضرب  
 مائة ويحبس سنة وكذا إن أمر الأب أو المملوك كبيرا وكل هذا من مشمول قول المصنف وإن لم يخف المأمور  
 أقص منه فقط (قوله) وبقتل العبد ضان كان مكلفا) أي لا أن كان صغيرا فلا يقتل وعليه نصف الدابة  
 خيانة في رقبته فغير سيده الوارثة بين أن يذبحه نصف الدابة ويذبحه في الخيانة كذا في عني والذي  
 ذكره شيباني فاشتهى أن أن الصغير لا يثنى عليه على ظاهر النقل (قوله) فإن لم يخف المأمور أقص  
 منه فقط) هذا إذا لم يكن الأمر حاضر القتل والا قتل أيضا المباشرة وهذا التقدير على خلاصه  
 (قوله) عند الخوف بالقتل الخ) أشار بهذا إلى أن خوف المأمور بالواجبة لا لا أمر فقط إنما هو  
 الخوف بالقتل لا بشدة الأذى وغيره خلافا لما في خش فهو كالخوف يجوز للتقدم على لفظ المسلم





دون الآخر هو داخل في قوله فسدنا (وجلا عليه) أي على القصد عند جهل الحال لأعلى الخطأ وإنما يظهر في موت أحدهما بطلان  
لقصاص من الحق (عكس السفيثين) إذا تصادمتا فتلقتا أو أحدهما أو جهل الحال فيعملان على عدم القصد فلا قود ولا ضمان لان  
سببهما لا يرجع وليس من عمل أربهما (٢٣٠) وهذه العلة تدل على أن المراد بعدم القصد هو الجهل بالخطأ وهو كذلك على

الرابع وأما الخطأ فنه  
الضمان فظهر أن لقوله  
عكس السفيثين فائدة  
ببطلان جهل على الجهز  
وأما التضامن ففي  
العمد القود كما قال وفي  
الخطأ الضمان ولو  
سفيثين فيهما ولا شيء  
في الجهز بل هدر ولا غير  
سفيثين كما أشاره  
بقوله (الآخر سفيثي) أي  
الآن يكون تصادمهما  
لهز حقيق لا يستطع  
كل منهما أن يصرف  
نفسه أو دابته عن الآخر  
فلا ضمان بل هدر ولا  
يحملان عند الجهل  
عليه بل على العمد كما  
تقدم لكن الرابع أن  
الجهز الحقيقي في  
التضامن كخطأ فيه  
ضمان الذية في النفس  
والقسم في الأموال  
بخلاف السفيثين فهدر  
وجلا عند الجهل عليه  
لان سببهما لا يرجع  
تقدم (لا لا يكون  
عرق أو طلبة) يخرج  
من قوله عكس السفيثين  
أنهما يحملان على  
الجهز عند الجهل فلا قود  
ولا ضمان (لا لا يكون  
عرق أو طلبة فالضمان أي  
لان قدروا على الصرف

فلا يصرفوا خوفهم عرق أو نهب أو أسر أو وقوع على طلبة حتى تلقتا أو أحدهما أو ما فيه من آدمي أو متاع فضمنان الآخر  
الأموال في أموالهم والذية على عواقبهم لان هدر ليس من الجهز الحقيقي لقدرةهم على الصرف وليس لهم أن يسلموا له لا غيرهم (والا  
يكن التصادم في غير السفيثين أو فيهما والتضامن عند الجهل خطأ فذهب كل من الأتبعين على عاقلة الآخر) الخطأ (وقية قرنه) مثلا

واغناخص الفرس لان التصادم غالا يكون في ركوب الخيل (في مال الاتم) لاعلى عاقلته لان العاقلة لا تجعل غير البنية كتمن العبد  
 أي قنبته لا يكون على عاقلته لانه مال بل في مال الخروبة الحرق رقبة العبد حلة فان تصاد ما فيها فان زادت دية الحر على قيمة العبد لم  
 يضمن سيد ما زاد لا تعلق برقبة العبد وبقية زالت ولو زادت قيمة العبد على دية الحر أخذ سيد الزائد من مال الحر حالا وان تعدد  
 المباش (الضرب معاً ومترتباً) ففي المالة على القتل (بقتل الجميع) لافريقين (٣٣١) الاقوى ضرباً واغبر ويل ولو لم يحصل

من أحدهم ضرب كما  
 من وهذا ان مات مكانه  
 أو أفضده مقتله أو رفع  
 مغمور راحي مات والا  
 قتل واحد بقسامة  
 وهذا امكر رفع قوله  
 والثالثون كرويترب  
 عليه قوله (والا) بخالوا  
 على قتله ان قصد كل  
 قتله بانفراده من غير  
 اتفاق مع غيره أو قصد  
 كل ضربه بلا قصد قتل  
 فأت (قدم الاقوى)  
 فصلاحت محسنة  
 أنه لم يقتل ويقض  
 من جرح أو قطع ويؤدب  
 من لم يجرح فان لم تقتل  
 الضربان بان ساءت  
 أول يوم الاقوى قتل  
 الجميع ان ملئت مكانه  
 حقيقته أو سكا ولا  
 فواحد بقسامة (ولا  
 يسقط القتل عند  
 المساواة) حال القتل  
 كعبدان أو كافرين قتل  
 أحدهما الآخر  
 (زوالها) أي المساواة  
 (بقتل أو اسلام) لقتال  
 لان المانع اذا حصل  
 بعد ترتب الحكم لا أثر  
 له ومثل القتل الجرح  
 (وضمن) الجاني عند  
 زوال المساواة وأعلمها

الآخر فان مات أحدهما وكان ذلك المست هو المستد فاقالة على عاقلته الخطي وان كان المست هو الخطي اقص  
 من المستد ما كان ما عاقل البساطي دية الخطي في مال المستد ودية المستد على عاقله الخطي ولا يقال المستد  
 دمه مستد فقتله انه لا يلزم عاقلة الخطي دية لا تقول انما يكون دمه هدرا اذا تحقق أن موت الخطي من  
 فعل ذلك المستد وحده وهذا ليس كذلك إذ لا يمكن أن يكون من فعله ما معاً ومن فعل الخطي وحدها ومن  
 المستد وحده لا يقال من حال على شخص فاحد قتله وعلم المصول عليه أنه لا يندفع عنه الا بالقتل فقتله  
 كان دمه هدرا لا يفي فقتله ان فاصد المصادمة قدمه مستد لا يلزم عاقلة الخطي دية لا تقول فاصد  
 المصادمة لم يقصد القتل ولا يلزم منها القتل ففرق بينهما (تسمية) من الخطا على الظاهر ان ركن ان اسان  
 فليس آخر هو يسك ثانياً وهكذا فبقع الجميع ويعتبرون فالأول مستد ودية الثاني على عاقلة الأول ودية  
 الثالث عليهما (قوله) واغناخص الفرس أي الذي كرمه ان مثلها كل ما تلف بسبب التصادم (قوله) لان  
 التصادم الخ كان عليه ان يزيد والقالب أن الذي تلف عند المصادمة هو المكتوب فامل (قوله) فان  
 تصادما أي العبد والحرعد أو خطا فافهم ما ذكره ويتقاصان فان زادت الخ (قوله) وان تعدد المباش  
 الضرب معاً أي كان ضربهم معاً ومترتباً (قوله) ففي المالة يقتل الجميع) هذا ادم التميز الضربات بل ولو  
 تميزت وكان بعضها اقوى (قوله) ولو لم يحصل من أحدهم ضرب أشار بذلك الى أنه لا يندفع عنه لغيره تعدد  
 المباشر واغما هو فرض مسئلة توضع الخالق على القتل بقتل الجميع لافريقين ان تحصل مباشرة من الجميع  
 أو لا تحصل الامن واحده ولو حذف المستفهم وان تعدد المباشر وقال من أول الامر وفي المالة يقتل  
 الجميع كان أولى (قوله) فأت أي يضرب يومها (قوله) قدم الاقوى فعلا أي هو من مات من فعله بان  
 أنفذ مقتلاً وان لم يكن فعله أشد من فعل غيره (قوله) أو سكا) أي ما أنفذ مقتله أو رفع مغمور واستمر دية  
 ومات وقوله والا فواحد الخ أي الذي لا يثبت مكانه حقيقة أو سكا بان رفع جيا غير مغمور ولا يسقط المانع لقتل  
 واحد بقسامة وهذا في التوارد وهو المعقد في القول النفي اذا لم يلزم الاقوى سقط القصاص وسامعات  
 مكانه أو رفع جيا غير مغمور ومات بعد ذلك (قوله) ولا يسقط القتل أي لا يسقط ترتب القتل الكائن عند  
 المساواة (قوله) ومثل القتل الجرح أي فلا يسقط ترتبه عند المساواة زوالها بعد ذلك فاذا قطع رجل يدر  
 مسلم محال له ثم ارتد المظنوعة بده فالتعاص في القطع لان حصول المانع بعد ترتب الحكم لا أثر له واعلم ان  
 ما تقدم من قول المصنف لا زائد سورة أو اسلم احد من القتل شرط في القصاص وقوله هنا ولا يسقط الخ بيان  
 لعدم قوله بعد ترتبه فانها متعارفة لما مر على في الحقيقة مفهوم وقوله حين القتل (قوله) وضمن الخ) تقدم  
 أنه لا دية للزومين المكافاة في الحالات الثلاث حالة الرمي وحالة الاصابة وحالة الموت ومن فقد التكافؤ في  
 واحد منها سقط القصاص وبين هنا أنه في الخطا والعدا الذي فيه مال اذا زالت المكافاة بين السبب والسبب  
 وأدعت قبل السبب وحديث بعده وقبل السبب وبحث الله كان المعترف في ضمان وقت السبب وهو  
 وقت الاصابة في الجرح ووقت التلف في الموت ولا راعي فيه وقت السبب وهو الرمي على قول ابن القاسم  
 ويرجع اليه محسنون خلافاً لأشهب (قوله) فمن ربي عبداً أو كافرا الخ) المساواة هنا غير موجودة حالة الرمي  
 الذي هو السبب وانما وجدت قبل الاصابة وهي السبب وقوله فمن ربي عبداً أي خطا فقتله غير جرح أو رماء  
 عدا فقتله الرمي أمه أو منقولة أو غيرهما من الجراحات التي لا قصاص فيها لكونها من المالك (قوله) فانه  
 يضمن عرض جرح سراً أو سلباً أي اعتباراً بوقت السبب لا عرض جرح كافر ولا راء العبد اعتباراً بوقت

في خطأ أو عذبه مال (وقت الاصابة) في الجرح لا وقت الرمي (و) وقت الموت في النفس لا وقت السبب من ربي أو سحر عند ابن  
 القاسم وقال أشهب المعتبر وقت السبب فمن ربي عبداً أو كافراً فتم فصل الرمية اليه حتى تمت العدا وأسلم الكافر فانه يضمن عرض  
 جرح سراً أو سلباً

ومن جرح من ذكر كريات بعد العنق أو الاسلام فدية حران العيرة وقت الامانة والموت وقال أشبه قمة عدو دية كافر فكلما هنا  
فما فيه حال وما هو أول الباب في حده قصاص وما أنشئ الكلام على الحناء على أن شرع في الكلام على الحناء على ما دونها  
من جرح أو قطع أو ضرب أو كسر أو عطيل منفعلة وغير المصنف عنه بالجرح فقال (والجرح) يضم الجرح (كالضرب في الفعل) بأن  
يقصد الضرب عدوا بالجرح (في الدال) أي الجرح من كونه مكه اغترس في الجرح (و) في (المفعول) أي الجرح هو أن يكون مصصوما  
تلف أو الاصابة بآفة أو أمان (٣٣٣) والجرح بالغض الفعل ولا تصح إرادته ههنا لأنه الجرح المشبه ووجه التشبه واستثنى

من الفاعل وكان  
الاولى تأخيرها لمتصل به  
قوله (الانقاص) كعد  
أو كافر (جرح كلابا)  
كبر أو مسلم فلا يقتل  
من الناقص لانه كيم  
تقيض كلام على حقيقة  
وان كان يقتصر منه في  
النفس كأمروية  
الجرح في دية العبد  
ودية الكافر فان لم يكن  
فيه شيء مشدرك كونه  
ان يرى على شيء والا  
فليس على الذي لا  
الادب (وان تفسرت  
جنايات من جماعة ولم  
يقتل) (بلاغا للثاني كل)  
يقتل (كفعله) أي  
يقدر فعله بالمساحة  
ولا ينظر لتفاوت العضو  
بالرقعة والقلط وبني  
النظر فيما اذا تم تمييز  
فعل بل يهم دية الجميع  
أو يقتصر من كل بقدر  
الجميع لكن الثاني جيد  
جدا اذ لو كانوا ثلاثة  
قلع أحدهم عنه والثاني  
قطع يده والثالث قطع  
وجهه ولم يترفع كل  
واحد لزم قلع عن كل  
واحد وقطع يده وجهه  
مع أنه لم يمتن الا على عضو فقط وما لم يمتنوا اقتصر من كل بقدر الجميع فتمت أم لا كما تقدم أي أنهم ان عملوا قتل ما ذكر  
نفس قتلا ثم اتفق على مقتص من الجراح وما لا يقتص والجراح عشرة اثنتان يختصان بالرأس وهما الامة والدائمة ولا  
قصاص فيهما وإنما تكون في الرأس أو بالحد وهي المنقولة والموضوعة وإليها راسي ستة وفيها القصاص المنقولة الرأس فقال  
(والقصاص من موضوعة) بكسر الصاد وفتحها وقوله وهي ما (أوضح عظم الرأس) أي أطرافه (و) عظم (الجبهة والحددين) والواو فيها  
بعض أو ما أوضح عظم غير ما ذكر ولو أنقأ أو غلب أسفل لاسي موضوعة عند الفخذ أو ان اقتصر من عدة

السبب كما قال أشبه (قوله ومن جرح من ذكر) أي عدا أو كافر أو قتل الرمية الدم حتى أمه لم الكافر  
وعنى العبد ثم مات بعد وصول الرمية اليه فالساواة غير موجودة وقت السبب وهو الرمي ووجدت بعده  
وقيل السبب وهو الموت وترك الشارح حال ما اذا كانت المساواة موجودة حين السبب وزال قبل السبب  
وذلك كما لو جرح مسلم مسلما فارتد الجرح وتزاجر حة فمات فلا قود في النفس قطع لما علت أن شرط القود  
وبود المساواة حين السبب والسبب معا اتفاقا وكذا الانقاص ولادة في الجرح عند ان القصاص لاعتباره  
وقت السبب والجرح وقت غير مصصوم فلا قصاص وقال أشبه بنو الهذلي في طرح لثوود المساواة حين  
السبب (قوله يضم الجرح) أي هو وأثر قتل الفاعل (قوله بأن يقصد لضرب عدونا) أي تعد باقتل أعنه  
جرح لا قتل ولا لادب فمات أعنه جرح فلا قصاص منه (قوله الجرح) أي غير زائد سرية أو اسلام من حين  
الرمي إلى حين الجرح (قوله أن يكون مصصوما) أي بأن يكون الجرح المحمي عليه مصصوما (قوله تلف) أي  
من حين الرمي إلى حين التلف وإلى حين الاصابة فلا زلة بالنسبة لقطع والثاني بالنسبة للجرح حقيقة  
(قوله وكان لا بد تأخير) أي تأخير الماعل وقوله ليصل به أي ليصل المشتكى بالمشتكى منه وذلك بأن  
يقول والجرح كالنفس في الفعل والمفعول والماعل والانقاص جرح كلابا (قوله كافر) أي في قوله وقتل الذي  
بالاعلى (قوله حكومة) أي في رقة العبد ودية الكافر (قوله فليس على الجاني) أي فليس على العبد أو  
الكافر الجاني الا لادب (قوله ولم يمت) أي وما اذا مات فقد تقدم أم لا يقدم الاقوى فعلا فيقتص منه قتلا  
بضامة ويقتص من غيره جرحا مثل ما فعل فاد لم يكن فيها اقوى قتل الجميع كانا لم تميز (قوله ولا ينظر  
لتفاوت الجرح) أي لم يقتص من كل واحد مساحة ما جرح ولا يضر كون المساحة قد تكون ثلث عضو الجاني  
عليه ونصف عضو للجاني أو العكس (قوله فيما اذا لم تميز) أي أو الفرض أنهم لم يميزوا (قوله دية الجميع)  
أي جميع الجراحات (قوله اقتصر من كل بقدر الجميع) فإذا تعدد العضو الجاني عليه بأن قلع واحد عينه  
وواحد قطع وجهه وكامتا اثنين على قلع عنه وقطع رجله فانه يقطع من كل واحد منهما وتقطع رجله  
واذا تعدد العضو الجاني عليه كما اذا تم لا جماعة على قطع شخص فانه يقطع كل واحد (قوله ولا قصاص  
فهم ما) أي لانهم من المالتف (قوله وما قبلها) أي في الوجود وقوله وهي ستة أي وهي الدائمة  
والخارصة والسحاق والباضعة والمتلاعبة والمطأ بالهمزة كما يأتي (قوله وفيها القصاص) أي سواء كانت في  
الرأس أو انداد (قوله وهي ما أوضحت عظم الرأس الجرح) أشار الشارح بهذا إلى أن أوضحت صفة موصول  
عند قول خبر عن سيدنا عذوف لانه صفة لموضوعة للتأويل يوم التخصيص بهذه الامكان الثلاثة وان  
غيرها يسمى موضوعة لكن لا يقتصر منه وليس كذلك قال الساطي انما يظهر تعريف الموضوعة بما ذكر  
باعتبار الدية وأما باعتبار القاص فلا فرق بين عذوبين غيرهما من موضوعة لتخسدها والحي الأسفل فمن  
حقه أن لا يترك قسرها هنا اذ ليس شرط في القصاص بل يقول أو وضعت العظم وانما يحسن تفسيرها  
بما ذكر في الحديث وأما الشارح عن ذلك بأن ما أوضح عظم غير ما ذكر ليس موضوعة عند الفقهاء وان  
كان يسمى عند الفقهاء لانها عندهم ما أوضح العظم مطلقا فتفسر المصنف هنا انها لو لم يمتن معناها  
في الاصطلاح وان كان فيها القصاص مطلقا (قوله وان اقتصر من عدة) أي من عددا أوضح عظم غير

ولا يشترط في الموضوعة ماله بل (وان) أوضحت (كافية) أي قد مرغرها (واقص من) (سابقها) أي الموضوعة أي ما يوجد قبلها من الخراجات وهي ستة ثلاثة متعلقة بالجلد وثلاثة بالعمم وزنها على حكم وجودها الخارجين فقال (من رامية) وهي التي تنصف الجلد فيخرج منه دهن غرض الجلد (وحاصصة ثقب الجلد) وأضفت العم (وسحقا) بالكسر كسطه أي الحاد أي أزالته من عضله وذكر الثلاثة المتعلقة بالعم بقوله (وإضاعة شفت العم وسلاجة غاصت فيه) أي في العم (تعدد) أي في عدم مواضع ولم يقصر بمن العظم (ولمجانا) بكسر الميم قرئت العظم (ولم تصل) (كضربة السوط) فيها القصاص (٣٣٣) بخلاف الطمة كما يأتي لأنه لا تضابط

المساحة المطلوبة (٤٤) فقط من شدة مراد افلوقنوس ولو قد افلا بقسط لبايان مات المقصص منه فلاشئ على الطبيب اذا لم يترز بعد (والا) بعد اهل اولى بعد الطبيب (الزاد بل خطأ) (طالعزل) عن الحاني وسقط النقص فان كان عددا او دون الثلاث في حاله والا فاعطى العاقلة كذا لا لعدم التعم حق عليها او أخذ عقولها بصحبة (أي من ذي صحبة جنى عليها (وبالعكس) أي حتى صاحب الشاة لعدم التعم على الصحبة لافاقص

ويتبين للعقل ويحوز أن يكون المعنى كذا من غير أن يثبت له عدم الشئ حتى على حقيقة فلا يقتصر منها الصحة والعكس والمراوحد  
وتظهر واولو في صاحب الصحة يتطوع الثلاث لا بد كونه هو ذلك وبمعهم عدم التمتع اقله كان فيها تتم كليات كالصحة في  
الغنايتها واعلمها هو ذلك (وعا أي) أي صدق معنى علمها ونسألها ان قلها فان السائلة لا تأخذ بها لعدم المعاني بل بانفسه  
حكومتها بالاجتهاد في العكس الذية (ولسان أبكم) لا يتطوع بالحق ولا عكسه وفي قطع الناطق الذية وفي عكسه الحكومة وعطف على  
ما يتبين فيه العقل ويتبين فيه القصص قوله (وما بعد الموصلة) لا قصاص فيه ويتبين فيه العقل ان يرى لانه من المتألف وبنيه بقوله  
(من مثله) بكسر القاف شديد في الرأس وهي التي (طرا) أي رأل (فراش العظم) بفتح الفاء وكسر هاء العظم الرقيق كقشر الفص  
أي زله الطبيب (من أهل الهواء) لتنتن (١٣٤) الجراح فالرأى ان المسألة التي التي أطارأي أزال الطبيب ونقل حصار العظم

منها لاجل الدوام  
ما شئت ذلك (وآية)  
بفتح الهمزة مسدودة  
وهي ما (أضفت لدماع)  
أي الخ لا لام الدماغ  
وأم الدماغ جلد رقيقة  
مفر وشغل الدماغ  
انكشف عنه  
(وإداعة) بين جمعة  
(خرقت) بضم الخاء  
الدماغ ولم تنكشف بل  
بضم وتشديد  
والأمان بما عدل الهمزة  
ثلاثة أشياء (وإداعة)  
أي ضربة في الخد  
بما نزلت الكفا لقصص  
فإنها لا عقل أو ضلوا  
في عددها الألب فقط  
وهذا عالم ترتب عليها  
بصر أو دباب منقمة  
والأقصى منه على  
حاسباني في نسخة  
كأنه بكاف التثنية  
على عدم القصص  
وهي أولى لأن العطف  
بهم اثنين جلة ثان  
بعد الهمزة (وشفر)

(يجرح) أي بسبب سحر من شخص عدو لاخر فيه قصاص كالوصفة (اقتصر منه) أي من الجاني عليه (فان حصل) الجاني مثل  
 الازاهب من الجني عليه (أوزاد) بان ذهب شيء آخر مع الزاهب فالأمر ظاهر (والا) يحصل مثل الزاهب بان يحصل شيء أو حصل غيره  
 (فدبة ما لم يذهب) حقه فدبة ما ذهب في ماله أو هو على حذفت مضاف أي فدبة مماثل ما لم يذهب (وان ذهب) البصر ونحوه عمالا  
 قصاص فيه كلمة أو ضربته بقضيب (والعين فاقعة) لم تنصف (فان استطيع) أي (٢٣٥) أمكن (كذلك) أي اذهب بصره

بمسألة من الجسمل  
 لأشخاص القطعة أو  
 الضرب لان الضرب  
 لا يقتض منه وأما  
 بقض من الجروح كما  
 في الآية فعـ ل به  
 باستطاع (والافعل)  
 متعين بالمسألة السابقة  
 ذهب نحو البصر شيء  
 فيه القصاص وهذه  
 ذهب شيء لأشخاص فيه  
 فاقترعا ولا نظر لكون  
 العين فاقعة فلو قال  
 المصنف وان ذهب  
 بكاطعة فان استطيع  
 والا فالعقل لوفى بالمراد  
 ويحذف قوله كذلك  
 لأنه يرمي أنه لا بد أن  
 يفعل بمثل الفعل الذي  
 فعله وليس كذلك كما  
 تقدم (كانت ثلث بده  
 بضربة) بجرح عدا على  
 رأسه مثلاً فاقصص منه  
 فان ثلثت يد الجاني  
 والا فالعقل (وان  
 قطعت) بعد الجناية (يد  
 قاطع) لسد غيره عدا  
 (بسماء) أو سرقه أو  
 قصاص لغيره أي غير  
 الجني عليه قطعه يد  
 آخر فاقصص منه (فلا  
 شيء الجني عليه) من  
 قصاص ولا يد يكون

بمثل فاعل ذهب أي ان ذهب بمثل بصرى ان ذهب بصره وما مثله من المعاق كسبح وشتم ونحوه وليس  
 وكلام ومثل ذلك قوة اليد والرجل كافي بن (قوله) كالوصفة أي كالوصفة عدا ما وصفه مذهب بذلك  
 سمعه أو عده أو هذا (قوله) اقتصر منه أي من الجاني عليه أي بان يوضع بصره الجني عليه (قوله) فان  
 حصل للجاني مثل الزاهب (الخ) أشار الشارع إلى أن ضمير حصل فاعل على الزاهب على تقدير مضاف وأما  
 ضمير زاد فهو عاقله على غير تقدير (قوله) فان ذهب شيء آخر مع الزاهب أي سواء كان من غير جنس  
 الزاهب أو من جنسه كالوصف بأضاحله السمع فاقصص منه فذهب بصره زيادة على سمعه أو ذهب بأضاحله  
 بعض سمعه فاقصص منه فذهب بسمعه بالمرء (قوله) بان لم يحصل شيء أي أو حصل بعض الزاهب أو حصل غيره  
 أي كالذهب بأضاحله سمعه بالمرء فاقصص منه فلم يذهب له شيء أو ذهب بعض سمعه أو ذهب بصره فقط (قوله)  
 حقه فدبة ما ذهب أي من الجني عليه فطرد لاقصصانه الأخذ بجميع البدن وان حصل للجاني بعضه وليس  
 كذلك (قوله) أي الجاني هذا مذهب ابن القاسم وقال أنشبنا على ما قلناه (قوله) فدبة مماثل  
 ما لم يذهب أي يعمد إلى ما لم يذهب أي نظره ما قام بالجني عليه لاما قام بالجاني لأن الذي لم يذهب هو القاصم  
 بالجاني فان قلت ما المانع من بقاء كلام المصنف على حاله وبرادعنا لم يذهب من الجاني قلت المانع اقتضاه  
 أنه اذا كان الجاني امرأة على رجل فذهب بصرها حدى عنه فاقصص منها فلم يذهب بصر غيرها بان ذنبه  
 عينا وليس كذلك اذ دبة عنها نصف بدن وأدبة عن الرجل نصف بدنه (قوله) أي أنه كمن كذلك أي أمكن  
 أن يفعل به كذلك (قوله) لأشخاص القطعة والضرب أي لأشخاص ما فعل الجاني من الضرب أو  
 القطعة ويدل ذلك قضية سيدنا على رضي الله عنه حيث وقع في خلافة عثمان أن رجلا لعظم شخصاً مذهب  
 بصره والعين فاقعة فأراد عثمان أن يقتصر له منه فأبى ذلك عليه وعلى الناس فيحصل على رضي الله عنه ما ذناه  
 امرأة عدا من عين الجاني وقيل استقبل بها الشمس ووضع كرسفاً أي قطعا على الحدة للتلزسل فاختطف  
 بصره (قوله) والأفعل (الخ) أي أو لا يستطيع ذلك فاعقل متعين لأنه بمنزلة ما سقط فيه القصاص لعدم امكانه  
 ويكون العقل في ماله لا على عاقلة (قوله) ولا نظر (الخ) أي في اختلاف المسائل لكون العين في الثانية فاقعة أي  
 بخلاف الأولى فان لم يذكرفها ذلك لان العين في المسائل فاقعة والزاهب فيها أمما هو النفعه تأمل (قوله)  
 كان ثلثت بده (الخ) قرره الشارع على أنه تشبه بالمسألة الأولى وهي قوله وان ذهب كصراخ وبصم وجهه  
 تشبهاً بما له أي قوة والا فالعقل في تعيين العقل وعلى هذا فيجوز عدا اذا حصل الشلل عما لا قصاص فيه  
 وعلى الأول بخلافه قصاص وثلاث بفتح الثين أقصص من ضمها بل قيل أنه خطأ (قوله) بجرح أي بمسألة  
 بجرح فيه القود كوصفة وأما ان ضربه على رأسه به صاقت بده فلا قود فيه وعليه دة الدول لا نظر لكون  
 الضرب يمكن أن يحصل به الشلل فيضرب على رأسه حتى يحصل أو لا يحصل به الشلل فيضرب به (قوله) والا  
 فالعقل أي في مال الجاني لا على عاقلة (قوله) وان قطعت يد قاطع (الخ) حاصله أن من قطع يد غيره عدا  
 ثم قطعت يد القاطع قبل القصاص منه بسماء أو بوسيفة أو قصاص لغيره هذا الجني عليه ثلاثي لهذا  
 الجني عليه على ذلك الجاني (قوله) بخلاف مقطوع اليد أي المائثلة لما قطعها وقوله قطعه البدن أي لعدم  
 محل القصاص (قوله) من المرقق) أحترق بذلك عمداً فاقطع الكف يد غيره من الكسوة فاقطع تعين  
 البدن لعدم محل القصاص (قوله) فلا معنى عليه القصاص أو الدية) قال أبو عمران الفرق بين هذه والبدن  
 الشلاء حيث تعينت الدية على صاحبها اذا كان جانياً ان الشلاء مسكاً كالمسألة بخلاف هذه فان في الساعد

(٢٣٩ - سدوق) وأما القاتل عدا بسماء أو بغيره فلا شيء للمقتول لان حقه انما تقطع بالعدو والمقتول لما زال سقط حق الجني  
 عليه وكذا في الشمس بخلاف مقطوع اليد قبل الجناية فقبله البدن (وان قطع أقطع الكف) بدغيره (من المرفق) ملاجبي عليه  
 القصاص) بان يقطع الناقصة من المرفق (والدية) أو أعاقه لان الجاني لما كان ناقص العضو لم يتعين القصاص لأنه أقل من حق الجني  
 عليه ولم يجز الانتقال لعضو آخر ولم يتعين الدية

لا يمتنع عند اثبت لتباين بين القصاص والدية وليس له القصاص مع أخذ الدية مع تلا بأن في الساعد حكومة اذا لم يجمع بين دية وقصاص  
(تقطع الحشفة) يقطع ذكر غيره فغير الحق عليه بين القصاص بأن يقطع الباقي من ذكر الحاني وأخذ الدية (وتقطع اليد) أو الرجل  
(الناتفة اصعبا من الكملة ولا غرم) على الحاني ولا خارج الحق عليه في نقص الاصبع (وخبرنا نقصت) يده أو رجله (أكثر) من اصبع  
(فيه) أي في القصاص (وقى) أخذ الدية أي يده أي عليها لا الحاني (وان نقصت يد الحق عليه) أو رجله اصعبا (فالتود) على الحاني  
الكامل الاصابع (ولو) كان الناقص من الحق عليه (اياهما) والا لولى تقدم المبلغ على جواب الشرط (لا) ان نقصت يد الحق عليه  
(أكثر) من اصبع بان نقصت اصبعه فأكثرة لا تقص لها من كاملة حيث ثم كان الباقي من الحق عليه أكثر من اصبع فله  
ديته ولا شيء (لكن لا ندراجها ٣٣٦) في الاصابع وان كان اصبعاً فقط فدينه وفي الكف حكومة نقله المواقف عن ابن رشد فان

لم يكن له الا الكف  
فليس عليه ما لا  
الحكومة وانما خير  
الحق عليه اذا كانت يد  
الحاني ناقصة أكثر من  
اصبع وتبين العقل بما  
اذا كانت يد الحق عليه  
ناقصة أكثر من الحاني  
عليه اذا اختار التود  
يقطع الناقصة من الحاني  
لفقد رضى بترك بعض  
حقه وذلك وان كانت  
يده هي الناقصة أكثر  
وأراد القصاص من  
الحاني ذي اليد الكاملة  
لزم أن يأخذ أزيد من  
حقه (ولا يجوز)  
القصاص (بكون أي  
منه (لذي مرفق) أي  
يحق عليه من مرفق  
(وان رضيا) معا بذلك  
قاولي اذا لم يرضيا فان  
وقع اجسرا أو ابعد  
القصاص وانما منع  
أن الحق عليه قدر رضى  
بترك بعض حقه لان المالملة مع الامكان حق لله لا يجوز تركه فله الجوز كما قلناه في الجوز ح قصاص  
(وتؤخذ العين السليمة) من الحاني (بالضعفة خلقه) أي من أصل خلقته (أو) ضعفة من (كبر) لصاحبها (و) أمالو كان ضعفها  
(بلدري) بضم الجيم (أو) كان (الكروية) أصابعها قبل الحنابة سواء أخذ له اعتقلاً أم لا (فالتود) رابع بلدري وما بعده لما قبله  
لا يستغناه عنه بقوله وتؤخذ المالملة لا يعني إلا القود وانما يستغناه للبدري لانه قرنه بالواو استثنائه كما نزلناه اما الفاصلة وقوله  
(ان نعمد) الحاني شرط في القود أي تعمد الحنابة عليه مع ضعفها بما تقدم قبل تعمد الحنابة (والأ) يتمم بدل كان خطأ (فصعبه)  
أي ولو ضمن الحاني بحساب ما بقي بعد الرمي الاول من نورها فإن بقي نصف نورها بعد الرمي الاول فعلى الخطي الآن نصف الدية وعلى

هذا القياس  
البدري  
البدري بضم الجيم (أو) كان (الكروية) أصابعها قبل الحنابة سواء أخذ له اعتقلاً أم لا (فالتود) رابع بلدري وما بعده لما قبله  
لا يستغناه عنه بقوله وتؤخذ المالملة لا يعني إلا القود وانما يستغناه للبدري لانه قرنه بالواو استثنائه كما نزلناه اما الفاصلة وقوله  
(ان نعمد) الحاني شرط في القود أي تعمد الحنابة عليه مع ضعفها بما تقدم قبل تعمد الحنابة (والأ) يتمم بدل كان خطأ (فصعبه)  
أي ولو ضمن الحاني بحساب ما بقي بعد الرمي الاول من نورها فإن بقي نصف نورها بعد الرمي الاول فعلى الخطي الآن نصف الدية وعلى

وهذا ان أخذها ولا عقلا والاخلاقية كلمة كما يأتي في قوله وكذا الحق عليها ان لم يأخذها عقلا فقولها والاخلاقية قولها ولكن كريمة ثم لاحاجة لقوله فالقول مع قوله وتؤخذ العين والاقول ان تعدد لان الكلام في العلم والاقول ولا عقلا والاخلاقية قولها الا في وكذا الحق عليها ان لم يأخذ عقلا مع اخلاقها بالشرط الا في وركه الكلام (وان فقا) أي قطع (سالم) أي سالم العينين أو سالم المائدة التي عليه (عين) أعور فله (أي للأعور) (القول) يأخذ نظير لمن سالم (و) (له) (أخذ الاية كلمة) لان عينه بمنزلة عينين (من ماله) لانه متعدد (وان فقا أعور) من سالم عما ثلثه (أي عما ثلثه عينه السالمة) (فله) أي سالم العينين الحق عليه (القصاص) من (٣٣٧) بالأعور فيصير أعور (أو دية مارك) من عين الأعور وهي

الجدري و لمة والكبر والخلفة (قوله وهذا) أي الأخذ من الخافي بحساب ما في وقوله ان أخذها ولا عقلا الأولى ان تمكن من أخذ عقلها أحد بالفعل أم لا وقوله والا فالدية أي والابتك من أخذ عقل لها فالدية كلمة (قوله مع اخلاقها) أي لان نظرها ان الخافي خطأ على العين الضعيفة بكريمة بغير بحساب ما في من فورهما مطلقا سواء كان بها أخذها عقلا أو لا قبل الحنا به ولا (قوله فله القول دية) أخذ لدية) ما ذكره المصنف من ان عين الأعور القصاص أو الدية كلمة تطاهره مطلقا ولو كان الأعور أخذ دية الأولى وهو كذلك على الصواب السنة ولان عين الأعور بمنزلة عينين في الانتفاع بها ثم ان عاذا كرم من تغيير الأعور الجاني عليه ان كان الخافي سالم العين أو سالم المائدة للعين علم الحق في ابن عرفة عن ابن القاسم وشبهوا ذلك قال المسنوي الفقه صريح لكن تغيير الحق عليه بين الدية والقصاص مشكل لان مشهورا المذهب نعم القصاص في العمى وأحسب ما ان المذهب التغيير وعدم مساواة عين الخافي والحق عليه في الدية لان دية عين الحق عليه ألف دينار بخلاف عين الخافي كن كفه مقطوعة وقطع بدرجل من الرقيق اه وهذا الجواب يقوى اشكال التغيير في الصورة الثانية وهي ما اذا فاق سالم المائدة للعين عليها لوجود المساواة (قوله فله القصاص من الأعور) أي بقية عينه وانما غير الحق عليه سالم لعدم المساواة لان عين الحق عليه فيها نصف دية وعين الخافي فيها دية كلمة فلم يساوي في العقل (قوله مارك) أي سالم وقوله من عين الأعور بيان لما ذكره سالم (قوله لما من) على اقوله وهي دية كلمة والذي مر هو قوله لان عين الأعور بمنزلة عينين (قوله فله فدية فقط) أي وليس لسالم الحق عليه القصاص من الأعور لان عدم عمله (قوله فالقول ونصف الدية) أي سواء فقا ما في حرفه واحدة أو أحداهما بعد الأخرى وبدأ بالتي ليس له مثلها أولا وبالتي له مثلها على المشهور وهو قول ابن القاسم وقال أشهب بيان بدأ بالتي لمثلها ونفي بالآخرى فالتقصا والف دينار لتعين القصاص بلما تولى وصارت الثانية عين أعور في دية كلمة وان فقاها معا أو بدأ بالتي ليس له مثلها فالقول في المائدة ونصف الدية في غيرها (قوله فثبت) أي قبل أخذ عقلها (قوله لان المعتبر في القصاص يوم الحرج) أي يوم الحرج ثم تكن ثابتة (قوله وفي الخطأ) أي وفيه اذا قلعهها شخص خطأ ثم أعدت فثبتت قبل أخذ عقلها (قوله فلا يسقط العقل انفاقا) المناسب لقوله يؤخذ عقله ان يقول فلا رد العقل انفاقا (قوله ولا يستغناء للعاصب) أي واستغناء القصاص من الجاني للعاصب المقتول لا لغيره ولا قالوا لا يجوز القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه الحاكم بان أقر بالقتل ولعين المقتول أو شهدته بينة بأنه قتل ولم تعين القبول بل بحسب الاحتمال ان لم يقتل لعاصب فهو وقوله للعاصب أي من النسب ان وجد والا فاصب الولاد ان وجد والا فالامام (قوله للعاصب الذكر) أي وهو للعاصب بنفسه مخرج القاصب لغيره أو مع غيره (قوله فلا بد فيه لزوم ج) أي الا ان يكون ابن عزر زوجته المقتولة (قوله كالولاد) أحال ما هنا على مراتب الولاد ولم يذكر هناك خلا في الاشارة على الشكاح لقوله وفيه وقدم ان فاقه فاق فانه خدع فاقه الخ اه بن (قوله لان المراد بالخطأ باب الارث) أي الذي يرث مع الأخوة (قوله وفي باب الولاد) أي والمراد بالبدن الذي يقدم عليه الأخوة ونحوهم في باب الولاد الجدة ددية (قوله ان المراد بالبدن القريب) أي ان المراد بالبدن الذي يباوئ الأخوة في

دية الخطأ في غيرهما على عقل مسمى كوضعة ومثله يؤخذ عقله ثم يراعى غير شين ولا يسقط العقل انفاقا (والاستيفاء في النفس القاصب) الذك فلا يدخل فيه لزوم ولا خلاف لا وأجلها وقد تم فانيه (كالولاد) يقدم الاقرب فالأقرب من العصبية في ارثه (الابجد والاخوة نسبان) هنائي القتل والعفو بخلاف ارث الولاد فقدم الأخوة ونحوهم عليه وأشعر الاستتباب بقوط بينهم مع الجد لانه بمنزلة أيمهم ولا كلام لهم مع الاب وانما قال كالولاد لم يقل كالزوجة يستغنى عن الاستتباب لان المراد بالبدن في باب الارث بالجد ولعلا في باب الولاد الجد ددية فين بالاستتابة من الولاد ان المراد بالبدن القريب وان العالي كالامه معهم كما نبي الأخوة كالام لهم معه



فان لم يكن له عاصب أصلا فالأمام يقتصر وليس له العفو (ويحذف) الحد (الثالث) من أعيان القسامة حيث كان يرث الثالث باز  
كان معه أخوان فان كان مع أخ حلف (٣٢٨) النصف والعمد والخطا سواء في هاتين الصورتين اتفاقا (وهل) ان زادت

الأخوة على مثله  
يحذف الثالث مطلقا أو  
(الاقى العمد فكأن)  
أي بقدره أجازا نداء على  
عدد الأخوة فان كانوا  
ثلاثة حلف ربع  
الاعيان وان كانوا أربعة  
حلف ثلثيها عشرة  
أيان وهكذا (أو يولان)  
فصلوا في العمد  
ومعه أكثر من مثله  
(وانتظر غائب) من  
العصبة (لم تبعديته)  
جدا بل كانت قريبة  
في حيث فصل الله  
الأخوان أراد الحاضر  
القصاص فان أراد  
العفو فله ذلك ولا ينتظر  
الغائب بل إذا حضر  
فصيه من دية عبد كما  
ساق فان بعدت غيبته  
جدا بحيث تعدد  
وصول الخبر اليه لم  
ينتظر كاسير ومفقود (و)  
انتظر (مغنى) أي  
أفاقته (ومبرسم) بفتح  
السين اسم مقول  
لقصر أمم البرسام  
فألباجوت وأصغوهو  
ورمى الرأس بنقل  
معه الدماغ (لا) يحضون  
(طبق) بخلاف من  
يفيق أحياء فتنظر  
أفاقته (و) لا (صغير)  
يشرف الثبوت عليه  
بان يكون من العصبة

اثنا فان ذكر أولاء بعدته أو واحد مسأله أو بعد موت من عاصبه فلهم القسامة والقصاص بلا انتظار  
الصغور ولو تعدد كولو كان المقول بان أو اثنان صغيران وله أولهما أخوان أو عسان فأكثر أو أخ كبير مع عم أو مع ابن عم يستعجبه  
وأما لو توقف القصاص على بلوغ المني بان لم يوجد من العصبة غيره انتظر

الاستيفاء الحسد القرب (قوله فان لم يكن له عاصب أصلا) أي لامن التسب ولا من الولاء (قوله وليس له  
العفو) أي لا يحوزة أن يعفون الحياتي بعد ثبوت حنائه كالحال لأن يكون كل من القاتل  
والمقتول كافرا ثم يسلم القاتل كالحالين رشد (قوله حلف النصف) أي بحلف الآخر النصف الثاني لان  
ميراث كل واحد في ثلث الحالة النصف نصف كل واحد منهما بقدر ورثه (قوله وهل ان زادت الأخوة على  
مثله) أي بان كانوا ثلاثة فأكثر (قوله مطلقا) أي في العمد والخطا (قوله والاقى العمد) أي وبحلف الثالث  
الاقى العمد (قوله وأوبلان) أي لقولها وان كانوا عشرة أخوة وحدها حلف الحد ثلث الايمان والأخوة ثلثها  
خمسها وان رشد على ظاهرها من العموم في العمد والخطا وحدها بعض شيوخ عبد الحنف على الخطا وأما في  
العمد فتقسم الايمان بينهم على عددهم (قوله فلهما في العمد ومعه) أي كقرس مثله) أي والحال أن معه أكثر  
من مثله وأما في الخطا إذا كان معه أكثر من مثله فانه يحلف ثلثها اتفاقا إذا كان معه مثله فانه يحلف  
ثلثها في العمد والخطا اتفاقا (قوله وانتظر غائب من العصبة) أي له حق في الاستيفاء بان كان مساويا  
للحاضر في الدرجة لمعفوا وقتل ويحسم القاتل مدة الانتظار ويحدد لان العادة القراني مثل ذلك ولا يطلق  
بكشيل إلا لا تصح الكفالة في القودون فيق عليه من ماله ان كان له مال والا فريث المال فان انتفى في ح  
نطق ولا يصح حتى يموت سوعا وفي البدر القراني ينطق عليه الولي الحاضر ويرعى على أخيه إذا قدم  
فام بصحة (قوله لم تبعديته) هذا قول ابن القاسم في المجموعة وكان النصف فهم أنه تفيد المدونة وتظاهر  
المدونة عند أن رشدوا في عران أن الغائب ينتظر وان بعدت غيبته وقال حصون ينتظر الغائب إلا أن  
يبعد جدا ويؤس منه كالأسير ونحوه وقد هما بنونس المدونة ويرى عليه ابن الحاحب واختاره ابن عرفة أن  
كلام حصون مقابل لمدونة لا تصيد لها وأنها باقية على إطلاقها كالحال ابن رشدوا في عران انظر فيه تلم  
ما في قول الشارح فيما عني إذا لم تبعديته جدا هن ثم قال وهل الخلاف المذكور إذا غاب بعض العصبة  
دون بعض فلو غابوا كلهم فالتظاهر انتظر لهم مطلقا ولو بعدت غيبهم وفي مختصر الوفا ما يشهد ذلك اه  
والحاصل أنهم إذا غابوا كلهم انتظروا مطلقا قرينة القية أو بعدت وأما إذا غاب بعضهم فظاهر المدونة  
كذلك وابن القاسم في المجموعة ينتظر الغائب إذا لم تبعديته فان بعدت لم ينتظر وتظاهر ولو كان كالح  
لأجدوا وقال حصون ينتظر الغائب أن لم يبعد جدا ولم يش منه فاستخلف الأشياخ هل كلام حصون يفيد  
المدونة وهو ما قاله ابن نونس ويرى عليه ابن الحاحب ومقابل المدونة والمدونة باقية على الخلاف وهو  
ما قاله ابن رشدوا في عران واختاره ابن عرفة (قوله ان أراد الحاضر القصاص) هذا شرط في انتظار الغائب  
وكذا هو شرط في انتظار من يأتي فقال ان عمل انتظار المبرسم والمغني عليه إذا طلب الصبي القصاص (قوله  
وانتظر مغني) أي وانتظر أفاقه عاصب مغني لقرب أفاقته (قوله ومبرسم) أي وانتظر أفاقه عاصب مبرسم  
(قوله ينقل به الدماغ) الذي في عبارة غيره يعمل معه الدماغ (قوله لا يحضون) أي لا ينتظر أفاقه عاصب  
محضون مغني لم تعف أفاقته (قوله ولا صغير) أي ولا ينتظر بلوغ عاصب صغيرا وحدا ومتعدد (قوله لم يشرف  
الثبوت) أي يثبت القتل عليه بحلف أعيان القسامة (قوله ولو بعد) أي هذا إذا كانوا صغيرا وله في الدرجة  
بل وان كانوا ألبعد من الدرجة (قوله وله) أي لادن الصغير وقوله أولهما أي لابن الصغيرين وقوله أخوان  
أو عان الخ أي يصف من ذكر ونبث الدم فان اقتضاها فظاهر وان عفا أو واحد سقط القتل والصغور أو  
الصغور من جهة هذا هو المرتضى والموافق لمدونة خلا فاقول ان رشد بانتظار بلوغ الصغور فالحصن ماش  
على كلام المدونة وهل الخلاف المذكور فيما إذا كان ثبوت القتل يحتاج لقسامة كالحال الشارح وأما لو ثبت  
القتل ببينة أو أقرار فلا ينتظر بلوغ الصغور اتفاقا ولو تعدد وكبار القصاص حالان عفا بعضهم فلا يقصاص  
ولن لم يعف نصيب من الدية (قوله وأما لو توقف القصاص) الانسب وأما لو توقف ثبوت القصاص على

وكذا ان وجد واحد معه كبر كان من أحدهما كبر فان الكبر يختلف حسنة مع احدا والصغر معه ثم ينتظر باوغل الصغر فحلف الباقي  
 وبنت القصاص فحل المصنف فبما يحتاج لقسامة أو أمانة بنت سبعة أو أقرافه القصاص بلا انتظام من غير خلاف (وليس له عطف  
 على العاصب أي والاستيفاء أيضا لقصة بشرطين أولهما قوله (أن ورثن) المقول خرجت الممتلئة وتحوها والثاني قوله (ولم  
 يساوهن عاصب) في الدرجة بأن لم يوجد أصلا أو وجد عاصبا أو لم يكن منكم مع بنت أو بنت فخرج الفتنع الان والاستماع مع الاخ  
 فلا كلام لها معه في عقرو ولا عقود بخلاف أخت شقيقة مع أخ لاب فلها الكلام معه لانه (٢٢٩) أنزل منها بالقول فلكلام المصنف

بشملها أو ورثه  
 الأخت للام والخذلة لها  
 والزوجة اذ كل منهن  
 يرث ولا استيفاء لهن  
 فكان عليه زادة شرط  
 ثلث لأخواتهن  
 وأجب بان الكلام في  
 امرأة أو زوجة كرت عصمت  
 كابد عليه قوله ولم  
 يساوهن الخ لان في  
 الشيء فرع لسوته  
 كانه قال ولا امرأه أو امرأته  
 لم يساوها عاصب  
 المقول فبعد أن لو  
 يساواها من كرت لكان  
 عاصبا ولكن الأولى  
 التصريح بزيادة هذا  
 الشرط وأما الأم داخله  
 في كلام المصنف فلها  
 الاستيفاء لانه لو كرت  
 كانت أبا لها وبالذات  
 لكن لا كلام لها مع  
 وجود الأب لمساواة  
 العاصب لها (ولكن)  
 من القصاص الوارثات  
 والعاصب غير المساوي  
 طلبه  
 (القتل) أهم من طلبه  
 من الفريقين أحسبه  
 ولا عصبية عن عقابن  
 الفريقين (ولا عفو)

باوغل (قوله) وكذا ان وجد واحد معه كبر أي ولم يكن له عاصب يستعين به (قوله) وبنت القصاص أي  
 فان شاء بعد ذلك أقصر أو عفا (قوله) فبما يحتاج لقسامة أو أمانة بنت سبعة أي والاستيفاء أيضا لقصة  
 بشرطين أعلم أن الشرطين المذكورين ثبوت أصل الاستيفاء لهن وأما كونهن ينفردن به عن العصبية  
 من الرجال أو تقع المشاركة بينهم فيه فهذا يصح أخوياً في قول المصنف ولكل القتل الخ (قوله) لانه أنزل  
 منها بالقول أي وان ساواها في الدرجة لان درجة الاخوة جامعة لكل (قوله) فلكلام المصنف بملها لان  
 قوله ولم يساوهن عاصب صادق عاذا كان عدم المساواة في الدرجة وفي القوة فاذا علم أن الأخت الشقيقة  
 مع الاخ لاب لها حق في الاستيفاء وأن كلام المصنف يشملها فظهر أن الأولى للشارح أن يقول بعد قول  
 المصنف ولم يساوهن عاصب أي في الدرجة أي والقوة ولا يقتصر على الدرجة (قوله) فكان عليه زادة شرط  
 ثالث أي بان يقول ولكن لو كان في درجته رجل ورث بالتصعب فخرج الاخ للام والزوجة وبالجملة فلكلام  
 (قوله) ولكل القتل هذا اذا كان المستحقون لدم نساءه رجالاً أنزل منهن وسيأتي ما اذا كان المستحقون لدم  
 رجالاً فقط في قوله وسقط ان عفا رجل الخ وسيأتي ما اذا كان المستحق لدم نساء فقط في قوله وان عقت بنت  
 نظر إلها كمر حاصلا ما يتعلق بالقسم الأول وهو ما اذا كان مع النساء عاصب لم يساوهن أن تقول لهن اما أن  
 يخرج الميراث كله أو لا فان لم يخرج ميراثه كالبنات والأخوات فكل من طلب القتل من الفريقين أحسبه ولا عفو  
 إلا بجماعهم ثبت القتل بقسامة أو غيرهما وهذا امر بدعي وقوله ولكل القتل ولا عفو إلا بجماعهم ومن حزن  
 الميراث كالبنات والأخوات والأعمام فان ثبت القتل بقسامة فلا عفو إلا بجماعهم فان لم يثبت القتل بقسامة  
 القصاص أن طلبه وان ثبت بغيرها فلا حق للعصبية معهن لافي عقرو ولا في قودياتها في التوضيح وهذا  
 مراد المصنف بقوله كان حزن الميراث (قوله) فلكل القتل أي من طلبه من الفريقين أحسبه ذلك وأما  
 العفو فلا يكون إلا بجماعهم (قوله) فانه لا كلام للعصبية أي لا كلام لهم معهن لافي عقرو ولا في قود (قوله)  
 والحق في القتل أي وكذلك في العفو (قوله) فلكل القتل أي فلكل من النساء والعصبية القتل فكل من  
 طلبه من الفريقين أحسبه (قوله) سواء ثبت بسنة أو قسامة أي وأقراد (قوله) وهو داخل في قوله الخ  
 الأولى أن يقول وهذا امر أده بقوله ولكل القتل ولا عفو إلا بجماعهم (قوله) والوارث أي لهن ولانه  
 الاستيفاء مراده بالوارث من كان عاصبا بالقتل ومن لو ذكر عصب فلا يدخل الزوج والزوجة في كلامه (قوله)  
 ينتقل به من الكلام في الاستيفاء وعدمه ما كان لموته) سواء كان ذلك الوارث الذي ورث منه الاستيفاء  
 ذكر أو أنثى حتى لو كان الوارث مذكراً كروا أنثى كان الكلام لها معاً وان استترت جنتها  
 كون ان القتل عن ان وبنت فلها الكلام مع أخها ولا راي في وارث ولا في المقول الاثني عدم مساواة  
 عاصب لها بآل وهي ذك في أولاء المقول واذا كان الكلام لبنت المقول وعما وامت عن بنت كان لها  
 الكلام مع الم (قوله) ولعصبه) أي مع كبر كلهم مستحقون للاستيفاء (قوله) ولوليه النظر) الام  
 للاختصاص أي ان التي يخص بالنظر في قتل الحاني وأخذ الدية وهذا لا يتأني أن فعل الاعلم منها ما واجب  
 عليه فاذا رأى المصلحة في أخذ الدية أخت من الحاني فمهر اعنه ولو أن من دمه ما قال ليس لكم إلا  
 القصاص أو العفو مجابا هكذا فهم ان رشد وقال ان ابن القاصم خالف أصله وذلك لان محل ضرر وره لا لجل

الاجتماعهم) حقيقة أو حكماً كروا احسن من هذا الفرق وواحد من الآخرون أعز اجتماع دون جمع ورثه في الحكمين قوله  
 (كان حزن الميراث) كنت وأخت شقيقة أو اب (ورثت) قتل مورثين (بقسامة) من أعام مثلاً فلكل القتل ولا عفو إلا بجماعهم  
 وأما لو ثبت القتل بسنة أو قسامة فانه لا كلام للعصبية غير الوارثين والحق في القتل ليس له وأما اذا لم يكن الميراث كالبنات مع الاخوة فلكل  
 القتل ولا عفو إلا بجماعهم سواء ثبت بسنة أو قسامة وهو داخل في قوله ولله ان ورث ولم يساوهن عاصب (والوارث كموثته)  
 أي ينتقل به من الكلام في الاستيفاء وعقوبته ما كان لموته (والصغير ان عني) بالنسبة للعفو أي ان حصل عفون كبر وسقط القتل  
 (نعيه من الدية) أي دية عدو لا يبرى عفو الكبر عليه في اسقاط حقه منها (ولوله) أي الصغير من أب أو وصي

أو غيرهما إذا استحق الصغير قصاصا وحده ولا مشركا كدبره (التنزيه) بالمصلحة (في القتل) وفي أخذ (الدية كاملة) حسب عليه فعل الاصل فان استوت المصلحة خسر ولا يجوز له أخذ بعض الدية ثم ملأ الجاني (كقطع يده) تشبهه تام أو لقطع يده من صغيره أو لقلبه التنزيه في القطع أو أخذ دية كاملة وليس له (٣٣٠) أن يصلح على أقل من العنه (الأعسر) من الجاني وكذا الصغير (فيجوز باقل)

في المستثنين (بخلاف قوله) أي الصغير من اذنة المصدر لمفعوله (فعلما به) النظر لاوله لا تقطع نظره بالموت (والاجاب) أي الأولى لولي الصغير أو لغيره (أخذ المال) أي القية أو الأرض (في) قتل أو جرح (عنه) أي أي عبد الصغير هذا دون القصاص اذ لا يقع للعصوري في القويمات يتعين المصلحة (وقصص) أي يباشر القصاص (من يعرف) ويكون عدلا وهو مذهب الأئمة (باجرة المستحق) أي يدفعها المستحق لقصاص من ماله (ولما كم رد القتل فقط) (وفي) بأن يسلمه (وفي) الولي حيث (من العت) بالجاني فلا يسد عليه ولا عتل ويصح قراة نهسي بالنساء لفاعل وصفه به فأنه على الحاكم أي يجب على الحاكم أن ينهي الولي عن العت ونظائر المصنف أن غير القتل من الجسرات التي فيها القصاص لاردها الحاكم للمتي عليه بل

الصغير وقوله القيد متعين ما لم تنزع الضرر ونوهت الضرر لعدمه (قوله) أو غيرهما أي تقدم القاضي (قوله) إذا استحق الصغير الجاني أي كما قلنا ثم الصغير وليس له الولي غيره أو مال أو كسب مع الصغير كبير استقل عن وصي الصغير بالقتل على العمد وقبل يتوقف على نظر الوصي معه والفرض أن القتل ثبت بينة أو اقرار (قوله) ولا يجوز له أخذ الجاني أي فان صالح وولي الصغير الجاني على أقل من الدية مع ملاما للجاني يرجع الصغير بعد رشده على القاتل ولا يرجع القاتل على الولي بشئ (قوله) أو أخذ دية كاملة أي ولأولي القاطم (قوله) وليس له أن يصلح الجاني أي فان صالح على أقل منه يرجع الصغير بعد رشده على الجاني ولا يرجع الجاني على الولي بشئ (قوله) وكذا الصغير قال بن الصواب حذفه لأن المصلحة لا تقتضي مسلمه به أو أقل (قوله) فيجوز باقل أي فيجوز مسلمه بأقل من القية أي ويجوز له القتل في الأولى والقطع في الثانية والموت في الثالثة مستوفى في كل من الصلح بالأقل والقصاص (قوله) والاحب أخذ المال الجاني أي أعادته تعدي شخص على عبد الصغير المولى عليه وكذا السفيه وقتله أو برسه وكان الجاني مالا فلا لولي الصغير وكذا لولي السفيه أن يأخذ القية من الجاني في القتل وأرض نفسه في الجرح ولا يقتصر من ذلك الجاني المائل اذ لا تقع للصغير ولا تقتصر في القصاص من الجاني (قوله) أي الأولى) أشار الشارع حذف ذلك لأن الاحب ليس صفة تحذف وإن المعنى والقول الاحب المشعر بأن المسئلة ذات خلاف اذ لا خلاف في هذا كره المصنف (قوله) ويقتصر من يعرف) في ن قال مالك وأحب إلى أن يولى الامام على الجرح رجلين عدلين ينظران ذلك ويقبانه فان لم يجد الا واحد أقره ذلك بحزبان كان عدلا وفي ح لا يطلب أن يكون القصاص عا ح به فاذا وضعه بحزبه لم لا وضع بل يوضع للموتى لا يحصر اه وفي عتي شمل قوته ويقتصر من يعرف الجرح واقتل ويحلف في الثاني ما لم يسلم الجاني لولي الجاني عليه فله قتله وان لم يعرف لان الاختلاف في القتل يسر كذا استظهره الشيخ اجد الزرقي وهو ظاهر الماشي ونقل المواق نحو من ظاهر المدونة (قوله) يدفعها المستحق لقصاص من ماله هذا هو المشهور وقبل أن أجرة القصاص على الجاني لانه ظالم والظالم أحق بالجاني عليه وهذا الخلاف يبنى على خلاف آخر وهو هل الواجب على الجاني التكبير من نفسه فقط وحسبنا فقطع ونحوه أمر زائد على الواجب فيكون أجز ذلك الزائد على مستحقه أو الواجب عليه التسليم بمعنى القطع كاتسليم الحقوق المالية وحسبنا فاجرة القصاص عليه (قوله) بان يسلمه أي لأجل أن يستوفي منه (قوله) فلا يسد عليه أي يحبس أو تقتضب أو تكشف قبل الجناية منه (قوله) لاردها الحاكم الجاني عليه الجاني) ان قلت أي فرق بين الجرح والقتل قلت الأصل عدم تمكن الإنسان من استيفاء حقه بنفسه لأن من وظيفة الحكام تخلص الناس من بعضهم خرج القتل عن الأصل بدليل خاص هو تسليمه صلى الله عليه وسلم القاتل لاستحقاقه وبني ما عاده على أصله (قوله) أن الامم على الحاكم التضييق أي فالحاكم مخير بين أن يقتل الجاني وأن يسلمه لولي القتل ليستوفي منه لكن ظاهر المدونة في غير موضع يدل على طلب ذلك من الحاكم أي يجب عليه رد القتل لولي الأول جعل الامم في كلام المصنف للاختصاص ليوافق ظاهر المدونة (قوله) وأخر القصاص أي وجوبه (قوله) فيمادون النفس أي وأما المال على النفس فلا يؤخر القصاص منه لما ذكر (قوله) أي لوليها) هذا يقتضي أن الامم في قوله لم يرفع عن التي لا تتم له الغاية وان في الكلام حذف ضاف وهو غير متعين بل يصح جعل الامم للتعديل لا حذف ولا شئ (قوله) ويحتمل أن يؤخر القصاص أي فيمادون النفس ليراد الجاني ولو تأخر الير سنة (قوله) كدته) أرادهم بما شمل الحكومة فمالس فيه شئ مقدس من الشارع وذلك لأن حرج الخطا إذا لم يكن فيه شئ مقرر يؤخر أخذ عقابه ليرفعه عن برئ على شئ أخذ فيه حكومة وان برئ على غير شئ فلا شئ فيه

في المستثنين (بخلاف قوله) أي الصغير من اذنة المصدر لمفعوله (فعلما به) النظر لاوله لا تقطع نظره بالموت (والاجاب) أي الأولى لولي الصغير أو لغيره (أخذ المال) أي القية أو الأرض (في) قتل أو جرح (عنه) أي أي عبد الصغير هذا دون القصاص اذ لا يقع للعصوري في القويمات يتعين المصلحة (وقصص) أي يباشر القصاص (من يعرف) ويكون عدلا وهو مذهب الأئمة (باجرة المستحق) أي يدفعها المستحق لقصاص من ماله (ولما كم رد القتل فقط) (وفي) بأن يسلمه (وفي) الولي حيث (من العت) بالجاني فلا يسد عليه ولا عتل ويصح قراة نهسي بالنساء لفاعل وصفه به فأنه على الحاكم أي يجب على الحاكم أن ينهي الولي عن العت ونظائر المصنف أن غير القتل من الجسرات التي فيها القصاص لاردها الحاكم للمتي عليه بل

تتولاهم وجوب ما ظهره أن الامم في الحاكم للتضييق (آخر) القصاص فيمادون النفس (ليراد) أو شئ شديد من لوليها (قوله) لتلاعن وتلاعن أخذ نفس فيمادونها (كالبه) أي كما يؤخر القصاص فيمادون النفس ليراد الجاني أن يأتي جرحه على النفس فيكون الواجب القتل بقسامة ويحتمل أن يؤخر القصاص ليراد الجاني ان كان مريضاً أو أحمس التجم

(كذبت) أي المرح (خطأ) فأنها توخر حتى يبرأ خوف أن يسرى لنفسه فتؤخذ الدية كاملة (ولو) كان (كعائفة) وأمة وموضوعة ما قبله من مقدمين الشارع عمدا أو خطأ فإن العقل يؤخر خوف السر بان إلى النفس فينتقل إلى القصاص أو إلى ما تحمله العاقلة (و) تؤخر (الحامل) الجانبية على طرف أو نفس عمدا الوضع ووجوده مريض به مدحذران (٣٣١) يؤخذ نفسان في نفس (وان) كان

القصاص (يصرح بحرف) عطف عليها وعلى والدها فان كان غير عطف فلا تؤخر وهذا ان ظهر جليا بقرينة لسانه وان لم يظهر حركته (لادعاءها) الحمل (و) اذا اخوت (حديث) ولا يقبل منها كقبيل (كليلة) الواجب عليها قد قاتل أو غسره وتؤخر ويحبس (و) تؤخر (المرضع لوجوده مريض) موضع ولها (و) تؤخر (المراة لفق) قطع (الاطراف) اذا خيف التلف من جميع اتيان واحد فيترقى في اوقات (تكدن وجبا لله) تعالى كشره وزنا بكر (لم يقدري عليها) في وقت واحد فان خيف عليه من اذنتها في فور (وبدئ) بأسدله نصف (عليه) الموت منه فيبدأ بعد ازناحلى حد الشرب فان خيف عليه بدئ بالاخف وهو حد الشرب فان خيف عليه بضاديه لا بالدمغرفا أن أمكن تفرقة والا بدئ بالاخف مفرقا ان أمكن والانتظرت الاستطاعة ومفهوم قوله الله أنها ما ان كانا

(قوله كذبت خطأ) ولو كانت أي كاتوبة الخطأ لله هذه اذا كانت تلك الدية لا تحمله العاقلة (كسبوتها أقل من الثالث) كدية الموضوعة بل ولو كانت تحمله العاقلة كدية الجانبية وهذا مذهب ابن العاصم في المدونة وورد بلوغه أشبه القاتل حتى ما بلغ عقل الجرح الخطأ تلك الدية فلا تأخير لجواب ذلك على العاقلة ساعة المرح انظر (قوله وموضوعة) الأولى ايها الله بالدية الموضوعة لا تحمله العاقلة لانها أقل من الثالث لساناً من أن في الموضوعة نصف عشر الدية اذا كانت خطأ وأما عدا فقها القصاص بخلاف الجانبية والأمة والله اعلم فان في كل ثلث الدية في العمد والخطأ (قوله فنتقل إلى القصاص الخ) أي في مراح العدوفيه أن موضوع الكلام المرح الخطأ والقصاص فيه وقوله أو إلى ما تحمله العاقلة أي في الخطأ وفيه أنه يقتضي إذا لم يحصل سريان تكون دية الجانبية وما معها على الجانب مع أنها على العاقلة فالأولى في التحليل أن يقول خوف السريان إلى النفس فتؤخذ الدية كاملة (قوله الجانبية على طرف أو نفس) الأولى حذف قوله على طرف لانه قوله وان يصرح بحرف فاقبل المبالغة خصوص الجانبية على النفس انما لصحت وتوثرها ما مل الجانبية هذه اذا كان القصاص منها بسبب نفس بل وان كان بسبب مراح يخاف عليها أو على الولد اذا قلل من مثله (قوله وهذا) أي وجعل هذا هو تأخيرها (قوله ان ظهر جليا بقرينة القصاص) أي كقصد أنها لو علم الجانبية الشبهة الحامل وقوله وان لم تظهر حركته أي هذا ان ظهر لهم حركته الحمل بل وان لم تظهر لهم حركته (قوله واذا اخوت) أي لا لاجل جملها حبست الخ (قوله كالحد الواجب عليها) أي فأنها تؤخر فيه لاجل جملها ويحبس ولا يقبل منها كقبيل (قوله وتؤخر الموضع) أي الجانبية على نفس عمدا أي أو يصرح بحرف عطف (قوله لوجوده مريض) أي حيث كان يقبل غير هذا الواجب تأخيرها لئلا يضاع وتأخير الموضع لوجوده مريض واجب كاهو حقيقة الفعل تقول عبق وتؤخر الموضع جواراً فيه نظراً لأنه شرب العدوى (قوله وتؤخر المراهة الخ) أي أن الجانبية اذا قطع طرفين وخيف عليه اذا قطعاً منه الموت فانه يقطع أحدهما ويؤخر قطع الثاني بلير الأول وليس المراد أنه يؤخر قطعه ما معاً ثم يقطعان معاً اذا كانت في التأخير حتى لم (قوله لم يقدري عليها) أي لم يقدري من وسما عليه (قوله) أن خيف عليه من اذنتها في فور أي فلا يجمع بينهما في وقت واحد بل يقام عليه أحدهما ثم يؤخر إلى أن يقدري الثاني فيقام عليه (قوله) والانتظرت الاستطاعة أي قدرته أو عوت (قوله فالتبذير بالقرعة) أي ولا ينظر لشدة ولا لطفة (قوله ولو كان أحدهما لله والاخر لأدي) أي أن اذاني وكان بكر أو ذف أو قطع يده وقوله بدئ بالله أي ويجمع عليه أو يفرق ان أمكن ولا بدئ بما لا بدئ به أملاً أو يفرق ان أمكن والانتظرت قدرته أو موته وسكتهما اذا كان الحاقاً لشخص واحد كالوفد وقطع يده والحكم فيه مثل ما اذا كان الحاقاً لله فقدم الاستدانة لم يخفف عليه على ما تقدمت لشارح (قوله لا يؤخر حرام) أي لا يؤخر قصاص على جان على نفس أو عضو وكذا متلف المال دخول الحرم بل يقتصر منه فيه فان هذا المسجد الحرام أو لا يبيت أخرج منه واقتصر منه خارجه (قوله ولو المسجد الحرام) أي هذا ان كان ذلك الحرم الذي دخله الحاقاً غير المسجد الحرام أو ان دخل الحرم المحدد ودخول الذي لا يجوز دخوله بدون أحرام ولا يصاد منه بل ولو كان ذلك الحرم الذي دخله الجانبية المسجد الحرام أو البيت (قوله) ويؤخذ من المسجد أي ويخرج ذلك الجانبية من المسجد الحرام ليقام عليه الحد خارج المسجد وفي الحرم لا يقام عليه الحد في المسجد لا يؤدي إلى تنجيسه وأخراجه من المسجد لأقامة الحد على مطلقاً أي سواء كان فعل موجب ذلك الحد في الحرم أو فعله خارجه وبطأه وأما قوله تعالى ومن دخله كان أسفاً فليس له إخراجاً كان في زمن الجاهلية بدليل أولم يروا أنا جعلنا يحرم ما آمننا ونعتلف الناس من حوله وقيل ان الآية مبسوطة بآية فافعلوا المشرئين حيث وجدتموهم وقيل المراد

لأن دين قطع اليد وذف البر والقائمة بالقرعة ولو كان أحدهما ما والاخر لأدي بدئ بالله لا لا فيقر فيه (لا) يؤخر جان (يدخل الحرم) فإراد من القصاص ولو المسجد الحرام ويؤخذ من المسجد ليقام عليه الحد خارج

[illegible]

القصاص (الإجها) أي يهمل الفريقين ومن أراد القتل من الفريقين قال قوله (أوبعضهما) أي بعض كل من الفريقين المقتول وقولنا أنه ما على درجة من الرجال استرازا على الزمان اليمامون السافلاك ما لم يكن والاستخاء القاصب وحده كما هو وهذا المسئلة مكررمع قوله فيسابق للفساد أن ورثه وبسائر من عاصب ولكل القتل الخ كرهها لاجل قوله (أوبعضهما) القيد لما يأتي مقدم وإلا جحد المراتب الثلاثة (وهما أسقط) أي عفا (العرض) أي بعض سخطي الذممع تساوي درجاتهم بعد ثبوت الميمنة وأقرارها وأسقط القتل وذواته (لم يبق) أي لم يصفه أو التكمال وهو مع غير (تصميم من اليد) أي يد يحميوكذا إذا عفا جميع من له التكمال من ثيابا فلن يبق من التكمال تصميم من تصميمه من عدم

كوله بن وزج أو زوجة لانه مال ثبت بعفو الاول بخلاف ما لو عفا في فور واحد فلا يثبت له التكميل كما إذا كان من له التكميل واحدا وعفا عنه في سقوط القصاص قوله (كأنه) أي الدم ولو قسطا من نفسه فبسقط القصاص لان ارثه له كالأرثاء كالقصاص ما قبل المعلقة ما يقتل أحد ولد بن أباه فثابت غير القاتل ولا وارث له سواء فقد ورث القاتل جميع دم نفسه وماله ما بعده ما لو كان غير القاتل أكثر من أحد مات أحدهم فقد ورث القاتل بعض دم نفسه فبسقط القصاص ولن يني نصيبه (٣٣٣) من الذبة (أورث) أي القصاص

(كالبال) أي كارت المال لا للاستيفاء فلما مات ولي الدم فبزل روثه منزلة من غير خصوصية للعصبة منهم على ذري القروض فرتبه البنات والأمهات ويكون لهن السقوط والقصاص كأولاهن

للقاتل بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا بعض البنين ثم بلغ من بني من له التكميل فعفا فلا يضر ذلك من معهم من أخواتهم والزوج أو الزوجة قوله كوله بن وزوج أي فعفا أحد الولدين ثم عفا أخوه فلا يضر ذلك من معهما من الزوجة وألزوج (قوله بخلاف ما لو عفا) أي جسم من له التكميل (قوله كما إذا كان من له التكميل واحد الخ) وكألو كان للقاتل بنون وبنات وزوج أو زوجة فعفا البنون في فور واحد فبسقط حق البنات والزوج أو الزوجة من الدية وأعلن أن ما ذكره الشارع من التفصيل محمول على ما إذا وقع الإسقاط مجازاً ما إذا وقع على مال فلن يني من الورثة نصيبه من الدية وإن لم يكن له تكلم سواء وقع الإسقاط من بعضهم أو من كلهم مرتباً أم لا (قوله ولو قسطاً) أي هذا إذا ورثت دم نفسه كله بل ولو ورث قسطاً أي جزء منه قال في المدونة وأورث القاتل أحد ورثة القاتل بطل قود لانه لم يمت من دم حصه وقال أشهب لا يسقط القود عن الحافي إذا ورث حراً من دم نفسه إلا إذا كان من بقي يستقل الواحد منهم بالدم فو كافي المثال الذي كرهه الشارع وأما إذا كان الباقي لا يستقل الواحد منهم بالدم فلو لا بد في القوم من اجتماعهم عليه وعلى كل من طلب القتل فله محاب فلا يسقط القود عن الحافي إذا ورثت من دم من قتل أثناء شقيقه وتركه القاتل يشترط وثلاثة أخوة أو غير القاتل فثابت أحدهم ولا وارث له إلا أخوته الثلاثة القاتل والأخوان فقد ورث القاتل قسطا من نفسه ولا يسقط القصاص عنه حتى يعفو البنات والأخوة الباقون أو البعض من كل وقدر المصنف على أشبه بالو مقتضى رد عهده أن كلام أشهب خلاف لأن القاص وإن كلامه مانع على إطلاقه لا ما هو فاق له كماله بعضهم (قوله مات أحدهم) أي ولا ورث له إلا أخوته (قوله فادامات ولي الدم) أي كان المقتول وأخيه أو عهده (قوله ويكون لهن المصالح الخ) أي ولو كان معهن ذكور في درجتين فليس بنات ولي الدم كبنات القاتل (قوله هذا مذهب ابن القاسم) الإشارة مرة لآرث القصاص كآرث المال وقال أشهب أورث القصاص كالاستيفاء فادامات ولي الدم فاذي يزل منزلته أعلاه حصته فيكون لهم العفو والقصاص وأما بناته وأمهاته فلا كمال لهم في ذلك (قوله لزوجة ولي الدم) فادامات ولي الدم قام روثه مقامه الزوجة (قوله ولأزواج الخ) فادامات بنت القاتل قام روثها مقامها لأزواجها (قوله فسد خلخال) أي الزوج والزوجة فيه (قوله ولما قدم الخ) أشار بهذا الدخول إلى عدم معارضة قوله وجاز صلحه الخ لقوله فيسار فالقود عيناً وذلك لأن ما هنا معراضاً عنها أي الحافي وولي الدم معين القود فيسار عدمه القراض (قوله إن العمد لا عقل فيه) أي سواء كان قتلاً أو جرحاً وانما يتعين فيه القود أي إذا لم يكن الجرح من التلف والالتهام فلا قود فيه بل فيه الدية كالأمة والعمامة ومقتله الرأس كأمير (قوله وجاز صلحه) من إضافة المصدر لمفعوله أي جاز أن يصالح الحافي ولي الدم أو الجرح حتى جناية العمد بأقل الخ (قوله وقد قدم هذا الخ) أي وحيث ذنا هنا تكرار مع ما تقدم به في باب الصلح (تسبه) أو صلح الحافي ولي الدم على بشرط أن يرسل من البلد ولا يعود إليهم أصلاً أو بعد منه فاقول إن كتابة الشرط داخل في الصلح جائز وقال ابن القاسم لا يجوز الصلح ويقتضى ويرجع لدية كاملة وقال ابن نافع يقتض الصلح ويقتضى وقال المقرئ الشرط جائز والصلح لازم وكان مختصراً بحقه قول المقرئ وراحمنا فإنا التزم القاتل أن أعانه على قتل فلهم القود أو لدية كان لهم ذلك أخطر البدر القراني (قوله مانع في التمة) أي فهو دين (قوله فلا يجوز أخذه) أي سؤجل عن ورق وكذا يقال في الكس (قوله ولا أحدهما) أي لا يجوز أخذه أحدهما أي المذهب أو الورق حال كونه موجباً عن أبي ومنزل أخذ أحدهما موجباً لا أخذه عن موجب عن أبي

(٣٠ - نسق في رابع) العمد بأقل أو أكثر (الخلفا) كبح المرن مبتدأ وخبر أي أن الصلح في الخطأ في النفس أو الجرح حكمه حكم بيع الدية أي أنه لا يطالب بالدية وما صلح به عنها مال مأخوذ عنها فيجب مراعاة بيع الدين فيه فلا يجوز أخذه ذهب عن ورق وعكسه لانه صرف مئة أخرى ولا أحد ما عي أبي وعكسه لانه مفسد دين في دين

ويدخل في الصلح تأكل من الدية منع وتقبل وباكثر لا بعد من أجلها صلح بزيادة وبار بما حل مصلح في جميع الاقسام (ولا يعنى) الصلح من الجانب خطأ (على عاقفته) غير (٢٤٩) رضاها (ككسبه أى لا يعنى صلح العاقلة على الجانب بغير رضاها بل من كلا الصلح

فما بينوه (فان عفا) أى عفا عن خطأ قبل موته (فوصية) أى فالصوف كالوصية بالدية العاقلة والجاني فتكون في ثلثه وان كان له مال ثبت له ودخلت في ثلث الجميع (وتدخل الوصايا التي أوصى بها الجاني عليه) (فيه) أى فيما وجب من ثلث الدية (وأما أوصى) (بعد بها) أى الدية وسببها الجرح أو تفاؤا بالمقابل بعض أن الجاني عليه اذا أوصى بوصايا غير العفو المذكور أو معه فإن الوصايا تدخل في ثلثه ومنه ثلث الدية ولا فرق في الوصايا بين أوصى بها قبل سبب الدية أو بعده إلا أن التوهم أنما هي الوصايا قبل السبب فكان على المصنف أن يبالغ عليه بأن يقول وان قبل سببها (أو) أوصى لرجل مثلاً (ثلثه) قبل السبب فتدخل الوصية في ثلث الدية لانها مال موروث عنه (أو) أوصى (شيئ) كدرا أو غيره فدنا من أوصية أو تاب ولم يعين ثلثا ولا غيره ثم دنا

(قوله) ويدخل في الصلح تأكل من الدية منع وتقبل (أى إذا دخل الاقل) (قوله) وما حل مصلح (الخ) أى وجاز الصلح عن دية الخطأ بما حل في جميع الاقسام المذكورة فيجوز ما أحسده به محل عن ورق وعكسه وكذلك أخذ ما أحدهما بما حل من ابل والمراد بالتحصيل الدفع بالقتل ونحوه كما شرط ذلك لان الحلول من غير تقبل لا يجوز جمع كونه دينا فلهما المذخور (قوله) ولا يعنى على عاقفته (أى بالنسبة لما يلزم العاقلة من الدية لانه قضى وقوله ككسبه أى بالنسبة لما يلزمه منها والحاصل أن صلحه عنهم فيما يلزمه من دية الخطأ لا يعنى وصلحه عن الجانب فيما يلزمه منها لا يعنى ويخص صلحهم بالنسبة لما يلزمهم وكذا صلحه يعنى بالنسبة لما يلزمه (قوله) فان عفا لم يجز عليه خطأ (أى عن دية الخطأ أو ما لو قال لا تعفو عن قاتلي هذا قال ثبت القتل بقسامة فلا وياض لعفو ولا هم القصاص وان ثبت بينة أو اقرار فلا يعفو لهم قاله أو أصبح ولو قبل المقتول وكسلا على أن يعفو قال ثبت القتل بقسامة فالأمر لا يلو وان ثبت بينة أو اقرار فالأمر لا يلو كبل في العفو كذا في البدر فخلاص الخبر على المذونة (قوله) فتكون في ثلثه (أى إذا لم يكن له مال أصلا حط عن الجانب وعن عقته نلتها ودفعها الورثة الجاني عليه ثلثها (قوله) ضمت له (ال) فإذا كان له مال أنى دنار ضمت لهما وحطت عن العاقلة والجاني لان ثلث الجميع بثلثها وان كان له مال لا ينطعنهم بثلث ثلثين وهو ستة وستة وستون وثلثان ولزيمهم ثلثة وثلاثة وثلاثون وثلث (قوله) وتدخل الوصايا (أى) وتدخل الوصايا في دية الخطأ (ب) في ثلثها ما والثلث ما له ان كان له مال فتميرة معانده على دية الخطأ على حذف مضاف كما علمت وانما ذكر الضم نظر الكونه امر او اجبا كما أشاره الشارح أو نظرا لكونه مالا (قوله) فما بجم من ثلث الدية (أى دية الخطأ) (قوله) ومنه ثلث الدية (أى لان الدية تنقسم له وتصير مالا بنظر ثلث الجميع فان حل الدية لموصى بها فقط تغت الوصية بها وان كان له مال فبما لا يشترط لا يجمع في الثلث فان حل الجميع فلا اشكال وان شاق في الجميع وجب الميراث قول المصنف قد ملخص في الثلث (الخ) (قوله) وكان على المصنف (الخ) أسهل هذا الاعتراض لان غايته وهو معنى على أن يرد في كلام المصنف بضبط يعنون طرفا أو مالا من ضمت بضم العين بسبعة أنماضى فلا تنوعه هذا الاعتراض على المصنف (قوله) دل السبب (أى) أو بعده أيضا (قوله) وتدخل الوصية في ثلث الدية (أى فإذا لم يكن له مال أصلا دفع ثلثها وان كان له مال ضمت له ودفع ثلث الجميع للموارة (قوله) أو أوصى بشئ (أى بمن كدرا أو دية معينة أو ما غير المعين فهو قوله وتدخل الوصايا في موقوف الشارح كدرا (الخ) يعني حل ذلك على المعين (قوله) ويحل دخول الوصية (أى) في ثلث الدية وقوله من حيث هي أى سواء كانت ثلثه أو بشئ معين أو غير معين كالوصية زيد بعشرة ولعمري وعاقته وأشار الشارح بذلك الى أن قول المصنف اذا عاش الخ شرط في قوله وتدخل الوصايا فيه وفيما بعده بالنظر لما قبل المبالغة (قوله) حيث أوصى بم أقل السبب (أى) وما اذا أوصى بعده وأنت تدخل في ثلث الدية من غير شرط (قوله) يمكنه فسه التفسير (أى الوصية (قوله) فغيره (أى) الوصية المأصلة منه قبل الحنانية مع تمكن من دفع بها ما عاش بعد السبب مائة عكسه بها التفسير وبغير ثلثه مثله أحد أنها بعده (قوله) بخلاف الحد) يخرج من قوله ودخل وصاؤه فيه كما أشاره الشارح وحاصله أن من قتل عبدا ولم يدفع عن قاتله وصاياه لم يعفو عنه قبل دية ثلثه الدية فان وصاياه لا تدخل في الدية لانها مال لم يعطه الميت قبل موته والوصايا لا تدخل الا فيما علم الميت حين موته قال في كتاب محمد ودول أن الموصى قال ان قبل أولى (أى دية فوصيتي فيها) أو أوصى ثلثها لم يجز ولا يسفل شئ من وصاياه ثلثها لعدم علمه بها حين موته وقاين رشده ولو قال يخرج ثلثي جماعت ويحل ما لم أعلم يدخل في ذلك الا فيما لم يعلم لا يمكن بل طرأ الوارث بعد الموت اه فظهر من هذا أن دية العبد لا تنضم اليها مال من أموال الميت وعدم دخول الوصايا فيه لعدم علمه بها حين الموت وقيل انها ليست ماله وانما هي ادق قبل ما طرأ الورثة بعد الموت قال بنو في الثاني نظرا لقتضائه أنه لا يقضى بها شيء وليس كذلك بل يقضى بها دية كما في ح

عليه فتدخل الوصية في الدية ويحل دخول الوصية من حيث هي في الدية بحث أوصى قبل السبب (اذا عاش) والموافق الجاني عليه (بعدها) أى بعد الحنانية (ما) أى من (ككسبه) (فيه) التفسير (أى) كان صحيح الذهن (ثم غير) (في) وصيته فان رفعه بعد الوصية الجرح وأما مكانه لم تدخل الوصية في الدية (ب) (ب) (الخ) (أى) (العدد) لا تدخل فيه الوصايا

وان عاش بعد الجرح مما يمكنه فيه التغير لانها مال طرأ الوارث بعد الموت بالصالح عليها فلا تدخل الوصية فيها (الآن ينفذ مقبله ويقبل وارثه الديني وعلم) يقبل وارثه اهل اوله بغير تدخل الوصايا في الالان عليه يقبل وارثه (٣٣٥) انه مع عدم تغييره كأحد انهما بعده

والموافق للصواب القول الاول وشارحتنا قد جنح لمقاله ان ردت حديث قال لها مال طرأ الوارث الخ (قوله) وان عاش بعد الجرح مما يمكنه فيها (قوله) اي مدد تمكنه فيها التغير لوصيته ولم يغيرها (قوله) فلا تدخل الوصية فيها اي لانها ليست مال المير (قوله) الا ان ينفذ مقبله اي يقطع نفعاً وثقبه صبراً وحاصله ان المال في هذا اذا اشد مقتلاً من جفان المحي عليه الموصي بوصايقير الحسية ثم ان اولاده يقولوا الدية من الحيا وعلم المحي عليه ذلك القول ولم يغير وصاياه الحاصلة منه مع عكسه من ذلك فانها تدخل في ثلث تلك الدية لانها مال له علمه قبل موته وسكونه عن تغييرها مع عكسه فتعزله احد انهما بعد العلم (قوله) كأحد انهما اي الوصايا بعده اي بعد العلم (قوله) فلا يعمل بقوله اي لا عند محمد ولا عند ابن رشد اما عند ابن رشد فلا لانها مال طرأ الوارث اذا قبلها واما عند محمد فلا ان الموصي لم يهلك كونها مال له حين الموت (قوله) ولا يدخل منها) اخص الدية شي في ثلثه ولو قال ولا تدخل وصيته في شيء ثم كان اخص (قوله) فلا تدخل وصيته في دية العبد اي بغير الشرط المذكور في المصنف وهو قوله اي ان نفي ذلك لان الدية ليست من ماله وهو انما اراد مالاً علم من ماله ان عدم الدخول مسمى على ما لان ردت واما على كلام محمد فتدخل الوصية فيها لقوله الشارح كأي النفل اي عن ابن رشد تأمل (قوله) او صالح منه عان اي واخذ منه (قوله) ولا وليا له القسامة الخ) افاد المصنف ان التفسير لا وليا له الباني فاذا اراد الباني الرجوع فيما اخذ منه صلحا وطلب القسامة من الاولياء والقرونية واني الاولياء من ذلك ونسبوا المضام الصلح فلا كلام للباني والكلام انما هو ولا وليا (قوله) ورجع الباني اي واذا انقضت الاولياء الصلح الحاصل من ولهم وفسموا رجوع الباني بما اخذ منه المحي عليه صلحا ورجع بذلك على تركه الباني عليه (قوله) ان صالح عنه اي عن الجرح (قوله) الاستخلاف اي تخليف الولي اهل يصف عنه وهذا قول ابن التميمي وقال اشهب السبي في تخليف الولي بل اما ان ثبت الباني ما لا يطعن من العفو والافتل وفي من ان عاشر استشكل تخليف الباني لولي الدم مع قوله سم كل دعوى لا تثبت الا بعدلين فلا يجزى بمجردها وعدوا من ذلك العفو (قوله) على عدم الخ) اشار الى ان في كلام المصنف حذف مضاف وهو غير مفعول عن طراز جعل على التحليل كأي قوله تعالى ولتكنر والله على ما عداكم (قوله) حلف القاتل عينا واحدة اي ان ولي الدم عاقبته (قوله) لا تخسين اي ان الولي انما يخلف عينا واحدة لم يصف وقد رذع الباني (قوله) فان نكل قتل بلا قسامة اي لان دعوى القاتل ان ولي الدم عاقبته تخسين اعترافه بالقتل (قوله) حلفه الحاكم على ذلك اي على انه لا يثمة غائبة تهمه به بعفو الولي عنه (قوله) وتلزمه بالاجتهاد الخ) اي فاذا مضى مدة التلوم ولم يأت ثلث البينة اقتصر منه فان اقتصر الحاكم من بعد التلوم فقد ثبت وشهدت بالعفو فينبغي ان تكون الدية في مال الولي ولا يقتص منه ولا يكون من خطا الامام فان اقتصر الحاكم من غير تلوم فلي عاقبته فقاموا وانظر اذا قلته الولي من غير تلوم فهل كذلك على عاقبته او يقتص منه اه عتيق (قوله) وقتل عاقتله الخ) فهم منه ان الجراح ليست كذلك الا بطلب نفع القصاص من الباني بأرق مجانبه فاذا اوضحه بمجبر اوصع اقتصر منه الموصي (قوله) ولا وليا) لكن لا يشترط المعاقلة في الصفة ورد بل على من قال لا يقتص بالنداء عن قتل سارعي المشهور يكون القصاص بالنار وسب من النهي عن التعذيب بها (قوله) الا ان يثبت القتل بغير اي الا ان يثبت بيينة واقرار على انه اكره على الاكثار من شربه حتى مات لا يقتل عاقتله بل يقتل قصاصا لا يصف (قوله) ولو اطأ افره اي انه اذا افر به لا طبعه عات وثبت ذلك الاقرار بالبينة فلا يقتل بما يقتل بل بالسيف والقرض اهل به سمر على اقراره بزرجه ولا يقال اخص اقراره بزرجه عن اقراره بقتل رجويع لان رجويع لا يرد رجويع من حيث عدم رجويع فلا ينافي انه يقتل بالسيف لاقراره بالقتل لان اقراره بالقتل لا يمنع من رجوعه قال الساطي معني قوله لم لا يقتل بلواط انه لا يجعل له خسه تحرك في دهره حتى يموت لعش ذنبا والاولا بالواط لا يقتل عادة وموت المحي عليه فرض اتفاق (قوله) واما وليت بأربعة

(في بيته الغائبة) قربت عينا او بعدت على ظاهر المدونة وجها عليه عاشر وغيره (قتل) القاتل (عاقتله) (ولو اقرارا) وهذا ان ثبت القتل بيينة واعتراف فان ثبت بقسامة قتل بالسيف كما قال ابن رشد (الا) ان ثبت القتل بغير (بجرم) ولو اطأ افره او الموت بأربعة منهم ودفعه



الرجم (ومصر) ثلث مينة أو اقرار (وما يطول) كمنعه طعاما أو ماحتى مان ونغصه يار ونحو ذلك فيتعين السيف في هذه الاربعة (وهل والسيف) بغير الملة في الاكثر والكسر لمة غيم والضم لمة أهل المالة أى لا يقتل به (أو) يقتل به (أو) يجتهد في تقدمه (أو) في القدر الذي يموت به من السم (تأويلان) واذا قتل بمقتل (٣٣٩) (يفرق ويحقن ويحجر) ان فعل بالقتول ذلك أى ان قتل بمصر قتل

به وكذا ما قبله (ومن) قتل بغير (ضرب بالعصا الموت كذا عصون) أى ضربه بالعصا مرتين فأتى فانه يضرب بالعصا حتى يموت فلا يشترط تساوي العدد (وممكن مسحق) (لقصاص من) السيف مطلقا سواء قتل الجاني به أو بغيره (واندرج طسرف) كيد ورجل وعين في قتل النفس (ان قصده) الجاني ثم قتله (وان) كان الطرف (الفسر) أى لغير المقتول كقطع يده فمضى وقتى وعين أخر وقتل آخر عدا فبغير جان في النفس لانها تاتي على الجميع ولا تقطع يده ثم تقطع عينه ثم يقتل (لم يقصد) القاتل (مثلا) بالمقتول فان قصدها فعل بهما فعل ثم يقتل فتدله لم يقصد الخ أى لطرف الجاني عليه المقتول وأما طرف غيره فليس درج ولو قصد الملة على الراجح واحترز بقوله ان عمده حين الخطا فان فيه الدية (كالاصابع) تنقطع عند اندرج (في) قطع (اليد) بعد الاصابع مالم يقصد ملة (ولما أتى الكلام على القصاص شرع في الكلام على الدية وذكر أنها القصاص تختلف باختلاف الناس بحسب أموالهم من ابل وذهب وورق فقال (ودة لخطا) في قتل الذكرا الحر المسلم (على الياى) هو خلاف الحاضرا مائة من الابل (خمسة) وبقاع أو غيرها (بنت محاض وولد النون) أى بنتا لون وابن لون (وحقة وحيدة) من كل نوع من الحية عشرون (وربعت في عد) لقصاص فيه كان يحصل عفوا علم أهمية أو يعضو بعض الأولاد بما لا يغلب في نصيبه من دية عمه (بمخاف ابن البون) من الاصناف الحية

شهو دالم) أى أو اقرار واستمر على اقراره (قوله) ثلث مينة أو اقرار أى فيقتص منه بالسيف ولا يؤمر بذلك السحران بفعل السحر لشمه بحيث يموت به لان الأمر بالعصية معصية خلا فالسابع القاتل اثنان أو اقر به يؤمر بفعله لنفسه فان مات والاقتالسف (قوله) وهل والسيف أى اذا قتل الجاني به شخصا فانه لا يقتل به وانما يقتل بالسيف كالسنة بالاربع والسم في كلام المصنف بالجرح عطف على غير (قوله) ويحصد عطف على مفرد كما أشار به الشارح (قوله) تأويلان (الاول) لى محمد بن أبى زيد والثاني لان زيدا (قوله) أى ان قتل بمصر قتل به (أى) يضرب به في محل خطر بحيث يموت بسرعة لا بهوى بالحجارة حتى يموت (قوله) وكذا ما قبله (أى) فمن قتل شخصا بالتفريق أو بالخنق فانه يفعل به مثل ذلك (قوله) كذا عصون أى كذا ضربة مصصون وقوله أى ضربه بالعصا مرتين أى ثلاث من ذلك (قوله) ويمكن مسحق (لقصاص من السيف) يعنى ان مسحق الدم اذا طلب ان يقتص من الجاني بالسيف فانه يجب بذلك سواء كان الجاني قتل بالأسيف أو بغيره من الوجوه السابقة وسواء قتل بأخفى من السيف أو بغيره من السيف فلا يلزم عند السلام القاتل ان يحل ذلك ما لم يكن الجاني قتل بأخفى من السيف فكلم نص والاقل بهذا ولا يقتل بالسيف أو شعر كلام المصنف هناك ان القتل بما قتل به حتى لولى الجاني عليه لاقه فلذا كان لولى الجاني عليه أن يختار السيف دون غيره (قوله) ان تعمده أى ان تعمده الطرف أى ان تعمده تلقه (قوله) أى لطرف الجاني عليه) أشار الشارح بهذا الى ان قول المصنف لم يقصد ملة راجع لما قبل المبالغة وقد تبع الشارح في ذلك ابن سروزق والموافق وكلام التوضيح يقتضى أنه قبيح عدا واستظهر من (قوله) ولو قصد الملة) أى صاحب الاطراف التي قطعها (قوله) كالاصابع تقطع عدا) أى وأما لو قطع خطا فلا اندراج فاذا قطع أصابع شخص خطأ قطع نفسه بعد الأخذ به الاصابع وفي الكعب حكومة وأما قول عني نبعنا عني أخذت بالاصابع واقتص للكف فقد اعترضه لحن بأن دال الجاني عليه اذا كانت ناقصة أكثر من اصبحت لقصاص فيها سواء كان النقص بجناحه عدا أو خطا وسواء كان الجاني تأنا أو الجاني أولا وغيره (قوله) تندرج في قطع اليد) أى سواء كانت يمين قطع أصابعه أو بدغيره فاذا قطع أصابع شخص عدا ثم قطع كفه عدا بعد ذلك قطع الجاني من الكوع أو قطع أصابع رجل ويد آخر من الكوع ويد آخر من المرفق قطع له من المرفق ان لم يقصد مثله والام تندرج في الصورتين بل تقطع أصابعه أو لانه كفه في الاولى وفي الثانية تقطع أصابعه ثم يدمى الكوع ثم المرفق (قوله) شرع في الكلام على الدية) ما خوذت من الوديوزن الفنى وهو الهلال سميت بذلك لانها سميت عنه سميت باسم سبها ودية كهدية مخدومة الفاء وهي الواو وعوض عنها هاء التائبث (قوله) في قتل الذكرا الحر المسلم) قبل ذلك لامة ساقى في كلام المصنف ازوم القيمة لقاتل الرقيق وان زادت على دية المروءة غير المسلم وان اتى على النصف من الذكرا (قوله) على الياى) أى على القاتل الياى من أى إقليم كان (قوله) مائة من الابل) أى فان لم يكن عند أهل البادية ابل بل خيل مثلا فكفوا بما في سائرهم كما قاله ابن وقيل يكفون بمائة الابل (قوله) خمسة) أى تؤخذ من خمسة أنواع (قوله) وربعت في عد) أى على أهل البادية لان الكلام فيهم والمشهور ان دية العمدالة الان يشترط الاجل وقيل انما اتهم في ثلاث سنين كدنة الخطا وأما اذا صالح الجاني على دنانير أو دراهم أو عرض فلا اشتراط في أنهما تكون ساله كافى من (قوله) سمية) أى بان قال الأولاد عفونا أو نصل الحكم على الدية وأما اذا قسدوا بشئ فان قالوا عفونا أو نصل الحكم على الدية من كذا نعين أخذه وقوله كان يحصل الخ أى وكذلك العمد الذى سقط فيه

قطع (اليد) بعد الاصابع مالم يقصد ملة (ولما أتى الكلام على القصاص شرع في الكلام على الدية وذكر أنها القصاص تختلف باختلاف الناس بحسب أموالهم من ابل وذهب وورق فقال (ودة لخطا) في قتل الذكرا الحر المسلم (على الياى) هو خلاف الحاضرا مائة من الابل (خمسة) وبقاع أو غيرها (بنت محاض وولد النون) أى بنتا لون وابن لون (وحقة وحيدة) من كل نوع من الحية عشرون (وربعت في عد) لقصاص فيه كان يحصل عفوا علم أهمية أو يعضو بعض الأولاد بما لا يغلب في نصيبه من دية عمه (بمخاف ابن البون) من الاصناف الحية

ف تكون المائة من الاصناف الاربعة الباقية من كل خمس وعشرون (وثلث) أي غلظت مثلثة (في الاب) أي عليه وان علا والام  
 كذلك فلوقال في الابدال كان اسميل (ولو كان) (والله عجوبيا) ونحو كوا البناء والتثنية في حقه بحسب ديبته وهي ثلث خمس واتكل  
 المصنف في ذلك على موضعه ومعرفته بما يأتي فالتثنية جذعتان وحقتان وخلفتان وثلاثخفة (قل) (عد) (ولد) (لم يقتل)  
 الاب (به) وضابطه أن لا يقدما زهاق روحه فان قصده كان ربي عقده بالسيف (٢٣٧) وأيضا فيه فذهب ونحو ذلك فالقصاص

كان في عنه على الدية  
 مهمة ثلثت وشبه في  
 التثنية فذهب (كبرحه)  
 أي فكما أن التثنية  
 يكون في النفس كذلك  
 يكون في الجرس من  
 تربع أو تثنية ولا فرق  
 في المرح بين ما يقتض  
 منه كالموضحة وما  
 لا يقتض منه بلغ ثلاث  
 الدينة كالموضحة أم لا  
 فالمرح في الجرس  
 كالمد في النفس في  
 التثنية بنسبة ما لكل  
 من الدية في النفس  
 تربعين التثنية بالتثنية  
 في النفس بقسوله  
 (بثلاثين حقة وثلاثين  
 حقة وأربع حقة)  
 بغير الماء المصحة وكسر  
 الام الحامل من الابل  
 (بلا حسن) فالمدار على  
 أن تكون حاملا سواء  
 كانت حقة أو جذعة  
 وأوغرها (وعلى الشامي  
 والعصري والمصري  
 ألف دينار) شرعة  
 وهي تكريم الذنوب  
 المصرية كما تقدم في  
 الزكاة وأهل الروم كاهل  
 مصر وكاهنة والدينة  
 (وعلى السراقي)

القصاص لعدم وجود مثله في الجاني (قوله من الاصناف الاربعة) بنت الحفاس وبنت المدون والخفة  
 والجذعة (قوله والام كذلك) أي وان علت من مال كل (قوله ولو عجوبيا) أي ولو كان الابدال القاتل لوله  
 عجوبيا واعلم أن الخلاف في تفضله على الاب المحموس انما هو فيما اذا قتل ولده المحموس فقال عبد الملك  
 لا تقطع عليه لان دية المحموس شبه القيمة وأكبره حصون وقال أصحابنا يرون أنها تقطع عليه اذا حكم  
 بينهم لان على التثنية سقوط القود وماذا قتل ولده المسلم فاتها تقطع عليه انما لا تفر من (قوله ونحو ما)  
 البناء لا يحتاج لقصاصكم اذا كان الولد سلبا بل بزمه ذلك كما كوا البناء ولا يختلف ما اذا كان الولد غير مسلم  
 فلا يخفى كم بينهم بهذا اذا تفرغوا البناء (قوله وثلاثخفة) أي فيكون شركا لورثة ولده في خفة الثلث  
 والثلثين (قوله لوله) أي المسل والمحموس (قوله أن لا يقصد زهاق روحه) أي كريمة محبة بدأ وسف أراد  
 بذلك أنه لو لم ير دينا (قوله فان قصده) أي حقيقة أو حكما لم يقتض كان ربي عقده بالسيف أو بضره  
 بصا أو سيف فاعاد عباد كرازا في روحه ولا يعزل ذلك الاسم والحكمي كما اذا اخصمه ونش جوفه وقال  
 فقلت ذلك حافة ولم يقصد زهاق روحه فلا يقبل ذلك منه ويقتل الابن (قوله فالقصاص) محله ما لم يكن  
 المسوق للدم ابنا أو ابنا لافس له قتله بالاول من خلفه ما تفر من (قوله كبرحه) أي كبرج العدداي كما  
 تغلط في روح المدم سواء كان الجراح الاب أو كان احدا فان كان الاب فالدية مثلثة وان كان احدا فمرة  
 (قوله كذلك يكون في الجرح) أي عدا اذا كان لا قصاص فيه لكونه صادرا من الاب أو من اجنبى وحصل  
 من الجني عليه فوقعه على الدية بمهمة ولو كونه من المتالف وعلم من قولنا لكونه صادرا من الاب أن الاب  
 لا يقتض منه في الجرح مطلقا ولوه جرح ولده بخلاف القتل فانه يقتض منه انما قصدا زهاق روحه وهذا  
 هو التحقيق (قوله من تربع) أي اذا كان المرح من اجنبى وعفا عنه الجني عليه على الدية بمهمة (قوله  
 أو تثنية) أي اذا كان المرح من الاب (قوله كالمثقة) أي فان وقع الثلث الدية وقوله أم لا أي كالوضحة  
 (قوله بنسبة ما لكل جرح المرح) فالمثقة مثلا فيها الثلث الدية فيؤخذ مطلقا وكيفية تغلظ أن تنسب الاربعة  
 خفة المائة فجدها خمس فباخذ خمس الثلث من الخلفات وذلك ثلاثة عشر وثلث تنسب الثلاثين خفة  
 المائة فجدها عاشر فباخذ خمس وعشر الثلث من الخلفات وذلك عشرة وثلث تنسب الثلاثين خفة  
 حذسن أي في الخفة (قوله وعلى العراق المرح) استفيد من المصنف أن الدية انما تكون من الابل أو الذهب  
 أو الفضة فلا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض فاذا جرح في المبدل خلاف ذلك فاذى استظهره  
 بعضهم أنهم يكفون ما في أقرب البلاد اليهم الموجود فمات من الاصناف الثلاثة ولا يؤخذ مما وجد  
 عندهم خلا لطلبنا عني حيث قالوا لا يؤخذ في الدية عندنا بقر ولا غنم ولا عرض وحيث لم يوجد في البلد  
 خلا ذلك فنبغي التعويل عليه أي ينبغي التعويل على ما وجد عندهم ولا اخذ منه (قوله الا في المثلثة)  
 استقام من قدر كاشاله الشارح (قوله أي يراعى قيمة الخصة) فيه نظر فان الزيادة على دية الذهب أو  
 الفضة قالوا أن يقول أي يراعى ما يجب عليه من ذهب أو فضة بقدر نسبة المرح (قوله حذف المستثنى منه)  
 أي وهو قوله ولا يراعى ذلك وقوله وحذف مصنف أي وهو قد روي قوله من الاول أي الذي هو قوله بنسبة وقوله  
 والثاني أي الذي هو قوله والدين والمضاف المحذوف من الثاني هو قيمة وقوله وحذف ضايف أضاهو زيادة  
 (قوله وحذف الزيد عليه) أي الذي هو قوله على قيمة الخمسة على ما فيه كما عرفت وقوله والمسبب اليه أي الذي

والفارس والفراساني (اشاعرا ألف درهم) شرعة شاع على أن صرف الدنار اثنا عشر درهما لا يراعى ذلك (الاف المثلثة) وهي  
 ما على الاب في قتل ولده عندا (فيراد) في الذهب أو الورق (بنسبة ما بين الدينين) أي يراعى على قيمة الخمسة بقدر نسبة زيادة قيمة المثلثة على  
 قيمة الخمسة فالمدار الدينين الخمسة والمثلثة وفي الكلام حذف المستثنى منه وحذف مصنف من الاول والثاني وحذف الزيد عليه  
 والتسبب اليه وحاصله أن تقوم المثلثة حلة وتقوم الخمسة على تأجيلها أو يؤخذ

مازادته الثلثة على الخمسة ونسب الى الخمسة مائة بالغ التسعة مائة على دية الذهب أو الفضة ثلث ائمة مثاله لو كانت الخمسة على آملها تساو مائة والثلثة على حلولا تساو مائة خمسين ودية العشرين أو المائة فقيمة خمسة ائمة من فزاد على الدية مثل نجها فتكون من الذهب ألفا ومائتين وس الوري أربعة عشر ألف درهم وأربع مائة وعلم من الاستثناء ان الدية المربعة لا تضاف في الذهب والورق

**قوله** (الذي) (و) (الكتاني) (المعاهد) أي الحر المسلم (والجوسي) (المعاهد) (والمرتد) دية كل منهما (الجوس) فتكون مائة الأبل (٣٣٨) ستة أبعرة وثاني بعير ومن الذهب ستة وستين ديناراً وثاني ديناراً ومن الوري ثمانية عشر درهم هو الخمسة **قوله** (مازادته الثلثة) أي ما زادته قيمة الثلثة وقوله على الخمسة أي على قيمة الخمسة **قوله** (الذي) أي وما الحربي فلا قود فيه ولا دية لما تقدم من اشتراط العصمة **قوله** (والجوسي) (المعاهد) أي والذي **قوله** (والمرتد) أي سواء قتل نسي الاستتابة أو بعده **قوله** (ثلاث خمس) أي ثلث خمس دية الحر المسلم **قوله** (وقيل الخ) هذا قول حمزة وماتى عليه المصنف هناك من أن على عاقلة ثلث خمس دية الحر المسلم فهو قول ابن القاسم وقال أشهب فيه دية أهل الدين الذي ارتد إليه **قوله** (كرد) أي لم يزل فأنه لا دية ولا دية عليه مراعاتاً لنسب لا يرى استتابة بل يقتل أو **قوله** (من ذكر) أي الحر المسلم أو الكتاني الذي والمعاهد والجوسي والمرتد **قوله** (وهكذا) أي فدية الحر المسلم سواء كانت مائة أو مائة وعشرون دية الحر المسلم ودية الحر الجوسي أو المرتد تسدس خمس دية الحر المسلم من الأبل ثلثة أبعرة وثلاث بعير ومن الذهب ثلاثة وثلاثون ديناراً وثلاثين ديناراً ومن الوري أربعة عشر درهم **قوله** (وفي الرقيق قيمته) أي إذا قتله مسلم عبداً أو خطيئاً لا نقتله سكتان أو سكر كافراً عبداً قتل **قوله** (وفي القاتل الحنين وان عاقلة) أي هذا إذا قتله مسلم عبداً أو خطيئاً أو قاتلاً وان القاتل عاقلة أي دمايته ما بحث إذا أصاب عليها المأطاة لا بد من بالدم المجمع الذي إذا أصاب عليه المأطاة لم يرد دية من هذا الدرس في شيء خلا لما بيده كلام **قوله** (أشهر دية) أي كسم رافعة مسك أو سكر أو عين مقل إذا اشتد ألمه ذلك من الجيران مائة على الطالب فإن لم يطلب ولم يعلم وبالمحمل ما حتى أقتله فعليه الفدية لتعويضها وتبديها فإذا طلب ولم يعطها وجب عليها الفدية لا بد من الفدية وبأن يريح الطعام أو المسك فيقتلها ولم يعطها وسقط فاقم يفتنون وإن لم يطلب ويضمن من العادة تبس على كل فقتله والسرا بذا لم ينفه عليه **قوله** (من زوج) أي حاله يكون ذلك الجاني ناشئاً من زوج سراً أو رقيقاً أو من زنا وكان الأول للشارح أن يؤخر هذا البيان عن قول المصنف ولو أمة **قوله** (وأما من سبها) أي وأما جاني الأمة من سبها نسباً في قول المصنف والأمة من سبها ما في أن فيه عترة دية الحر لا عترة واجب أمة لأن الواجب في أمة القصة وهي قد تكون قدر دية الحر أو أقل أو أكثر **قوله** (وإن كانت أمة القصة) أنظر هل تعتبر القصة يوم الإفشاء أو يوم سبها الذي هو الضرب وشتم الرجعة والتضريب **قوله** (مجهول من العين) أي لأن العروض والحاصل أن عترة واجب الأمة لا أخو في الحنين يكون حالاً لا يكون خصماً كالدية ويكون ذعاباً أو ورثاً فلا يكون من الأبل ولو كان أهل الأبل كما قال ابن القاسم خلافاً لأشهب القاتل أو قاتل من الأبل من أهلها تسدس فرائض حاة **قوله** (ويكون) أي عشر واجب الأمة في مال الجاني أي في المال مطلقاً وكذا في الخطأ الآن يبلغ ثلث دية ما كره فعل عاقلة **قوله** (فألف جيناً ميتاً) أي فدته على عاقلة الجاني لأنها أكثر من ثلث دية لادته الجاني المحسوس ستة وستون ديناراً وثلاثين ديناراً ثلثة ائمة وعشرون ديناراً وسدس وثلاث سدس والأمة دية حاة ثمانية ديناراً وعشرون ديناراً وهي أكثر من ثلث دية الجاني **قوله** (وأما جاني الأمة) أي من زنا أو من زوج ولو كان سراً وسلباً أو كذا جيناً من سبها **قوله** (فدته من القصة) أي العين ولا عترة فيه لكن إن كان من زوج أو من زنا ففيه عترة قيمة الأمة إنقاذاً وإن كان من سبها ففيه عترة دية الحرقة **قوله** (أقل سبها سبع سنين) أي وهي سن الانتفاء وأما اعتبارها ما ذكرنا لاجل أن يصح التفرق فانه شيناً **قوله** (عشر ديناراً) أي عترة دية الحر المسلم لا عترة واجب الأمة التي هي أمة ثم أمة لا مفهوم

مال كسائر الجيران (تقد) أي مجهول من العين فاستعمل النقد في الحلول والعين ويكون في مال الجاني الآن لقول تبلغ ثلث دية فعل العاقلة كالضرب بجوسي حرة مسلمة فأنت جيناً ميتاً (أو غرة) بالرفع عطف على عشر والتعويض الجاني المستحقها وهو جني الحر وأما جني الأمة فبينه فيه القيد وقوله (عبد أو ولادة) بدل من غرة ولادة الأمة الصغرة أقل سبها سبع سنين ولذا عبر بولادة دون أمة لئلا ينهم اشتراطاً كبرها وقوله (تساو به) تعبت لغرة وضعه يعود على العترة أي تساو عترة أمة الحر وتقدم أن جني الأمة يعين فيه النقد (والأمة) الحاملة (من سبها) الحر المسلم جيناً كالحرة المسلمة فيه عترة ديتها

(و) الحرية (النصرانية) أو اليهودية فلو قال الزمعة كان أسهل (من) زوجها (العبد المسلم كالمرة) أي المسئلة لا من جهة أمه مسلم من جهة أبيه وأما لو كان زوجها كافر أو كان الخن من زناه كالمرة من أهل دينها تحمل وجوب الشر أو الفرة (ان زانها) أي انتقل عنها (كله) بتناحله كونها (حرة) فان انتقل كله بعد موتها أو بعضه وهي حرة وبقيت بعد موتها أفلا تفي فيه وتعلق الكلام بأمه ثم استثنى من وجوب الفرة قوله (إلا أن يحل) أي ينقل عنها حيا حيا مستقرة بأن أسهل (٢٣٩) ما زان أو رضى كثيرا وبخلاف سواه

زناها حية أو ميتة  
فلا استثناء منقطع ثم  
مات (فلا بد أن القصور)  
أي ولدائه أنه مات من  
فعل الخافق (وولدت)  
الجنين بعد تحق  
حياته (عاجلا) فان لم  
يقضوا فلا فرة كالعادة  
(وان تعمد) أي تعمد  
الخافق الجنين (بضرب  
بطن أو ظهر أو رأس)  
لأنه يؤول مستعلا ثم  
مات (ففي القصص)  
بقتامة أو الذبة  
بقتامة في ماله لتعمد  
(خلاف) الزاح في  
تعمد البطن أو الظهر  
القصص وفي تعمد  
الرأس الذبة في ماله  
كتعمد ضرب بدأ برجل  
(وتعمد الواجب) من  
عشر أو غرة إن لم تسهل  
وإذا إن أسهل  
(بتعده) أي الجنين  
(وورث) الواجب  
المذكور (على  
الفرائض) العسوة  
التاسعة لفرض  
والتعصّب (وفي الجراح)  
أي جراح الخطأ التي  
ليس لها مدة مقررة أو  
العبد التي لا قصاص  
فيها وليس فيها شيء  
مقدر كتعلم الصدور

لأن المصنف من سيدها لم يثبت كان وله حرة أو كلفت له حرة وكافة الجدة إذا تزوجها ابن أمه وإن بنته  
وجلت منه ثم كرها كذلك أي في حنفها عشرة في الحرية المسئلة لا عشرة في أمه (قوله) وأما الفرة (النصرانية)  
أي وجبت الحرية النصرانية من زوجها العبد المسلم وأولى الحر المسلم كجنين الحرية المسئلة ففرضه عسرية  
الحرية المسئلة ففرضه عسرية (قوله) أي المسئلة (دفع) هذا ما يقال إن في كلامه تشبهه التي تشبهه  
إذا النصرانية حرة (قوله) لأنه سحر من جهة (الح) أي لأن من الحر ما النصرانية من زوجها العبد المسلم حرة من  
جهة أمه مسلم من جهة أبيه أي ويثقف يكون فيه ما في جنين الحرية المسئلة وهو عسرية الحرية المسئلة أو  
وليدة تساوي ذلك لا عشرة واجب أمه وأحرز بقوله من زوجها الخ أي عن جنين من زنا أو كان الزانيها  
مسلمًا فان الواجب فيه عشر واجب أمه لا عشرة في الحرية لأن ابن الزنا مقطوع النسب عن أمه وحنث فلا  
ينظر لحاله وإنما يستقر حال أمه فقط هذا هو الظاهر كقوله في حنفها خلاط (قوله) ثم استثنى من وجوب  
الفرة (الفر) الأولى ثم استثنى من وجوب أحد الأمرين فقط وهو عشر واجب الأم أو الفرة (قوله) فلا استثناء  
منقطع أي لأن ما قبل الانقضاء للجنين عن أمه مستأوى حرة وما بعد الانقضاء لا انفصل عنها سواهي حرة أو  
ميتة (قوله) ولما مات عاجلا رد بقوله انتهى في القصاص مع لزوم الذمة إذا مات عاجلا واستحسنه القمى  
فأثارت به بالفرد على أنه من ضرب الخافق مات قال في التوضيح ووجه ما قاله ابن القاسم أن هذا المولود  
لصقه بحسب عليه الموت بآفة الأسباب فيمكن أن يوتى غير ضرب الخافق أو (قوله) فلا فرة أي لأن  
الجنين إذا أسهل صار من جهة الأم لا حياة فيمكن فيه فرة وعدم الذبة (قوله) وأما في القصاص وقد امتنع الأولياء  
أو ما قاله الشارح هو قول علي بن علقم وهو الفخذ وقال بعض أشياخه إن لم يقضوا لهم الفرة فقط كن  
قطعت يده ثم زانها وأما أن يسجلوا فله ذمة لا بدور لأنه قياس مع الفارق لأن من قطعت يده ثم زانها  
ذمة البدن قد تقرب وأقطع والجنين إذا أسهل صار حاصرا من جهة الأم لا حياة فيمكن فيه فرة وأما حصل أن  
موجب الفرة مفقود بآفة له وموجب الذبة في قطع الدم هو فرق بين ما لا يصح قياس أحدهما على  
الأخر (قوله) وإن تعمد الخافق يعني أن ما تقدم من أمه إذا خرج حيا ومات فالذمة أن فسجوا عليه إذا كانت  
الحنثية حيا وأما إن تعمدها وكانت ضرب ظهر أو بطن فنزل حيا ثم مات فقال أشوب لا فرة فيه بل يجب  
الذبة في مال الخافق بقسامة قال ابن الماحب وهو المشهور وقال ابن القاسم يجب القصاص بقسامة قال في  
التوضيح وهو مذهب المدونة والمجموعة قال والخز ابن شماس ضرب الرأس بالظهر والطن في حرمان  
الخلع بخلاف الرجل وشبهها وقض ابن أبي ذبيبة في حنثه على أن ضرب في الرأس كضربها في الرجل  
في نفي القصاص ووجوب الذبة في مال الخافق ولا يخفى فيه الخلاف الذي في ضرب لطن والظهر ورجمه  
ابن عرفة اهـ (قوله) فنزل مستلزام أحد) أحترزه عما إذا نزل مستأوى فخر فقط (قوله) كتعمد ضرب بدأ  
رجل أي فان فيه الذبة بقسامة قولوا (قوله) من عشر أو غرة الخ أي قال له فله الذبة كقوله (قوله) وورث  
على الفرائض أي فلابد للثان وللام الثلث ما لم يكن له أخوة ولا كل للام السدر خلا قال بقة محبت  
قال يخصص بها الأم لأنها كالعوض عن حرمة ثم أو خلا فلو قال ابن هريرة للام ولاب على الثلث والثلث ولو  
كان له أخوة كان مالها أو لا يقول بذلك ثم رجع للأول وعلما أنه إذا كان المال للثان من الأولين أو الأخوة  
كان كالمقاتل فلا يرث الواجب المذكور سواء علم أو لم يعلم بقول المصنف وورث على الفرائض لا يخالف  
قولهم أن الجنين إذا لم يسهل صار كالارث ولأورث لأن مرادهم لا يورث عنه مال يملكه والمورث هنا عوض  
ذاته (قوله) أي أن العامل فيه قيمة أي لما فيه من معنى الفصل أو اعتمايقه وموت برأى محبة

وكسر الفخذ (حكومه) أي شيء يحكمومها أي يحكم مالها كم لمارف ويها بقوله (نسبة) أي موزونة على نسبة  
وقوله (إذا رأى) متعلق بقوله (من قننه عبدا) والأولى تأخير عنه لأن الأصل في المجهول تأخير عن ظاهره أي أن الغفل فيه قيمة  
وحازا بآصاله يملكون بقتل أي قصاصه وقتلته فكأنه واقفا في مركزه وقوله من قننه متعلق بقصاصه على حال أي حال كون  
القصاص معتبرا من قننه عبدا وعيدا حاله الضمير البارز في قننه ومعنى قوله (فرضا)

تقدروا أي حال كونه مقدرا عبدا وانما وجب التقويم بعد رتبته أي حتمه خوف أن تدعى إلى النفس أو إلى ما تعلقه العاقلة وقوله (من الدية) متعلق بنسبة ملاحقائه المقدومة أي مثل نسبة النقصان من الدية فيقوم بعد البرعبد أسما البصرة مثلا ثم يقوم معبائسا مثلا فلا تفاوت بين العتقين هو المشر فبص على الجاني نسبة الدية وهو عشر غرام ثم لا يستلزم عبده كالنكاح لكن إن عاد كما كان قائما على الجاني الأدب في العبد ولا شيء عليه في الخطأ فلكونه انما هي قيمة اذارى على حين وهذا الزام يكن فيه شيء مقدور وأما ما فيه من مقدور وشرا فافقه ما قدره الشارع كإسباقي (٤٠٤) في قوله وإن بشين (بشين البهية) فنصبر على بطنها مثلا فخلق جنينا حيا أو ميتا

فتنقص بسبب ذلك  
ففيها حكومة أي أرض  
مانقص من قيمتها سلمية  
وأما الخنن فإن نزل بها  
فلا شيء فيه وإن نزل  
حيوات فخصه مع  
مانقص أمه واستثنى  
من قوله وفي الجراح  
حكومة استثناء مقطعا  
قوله (والجائفة) عمدا  
أو خطأ وهي مختصة  
بالظن والتظهير (والأمة  
قلت) من الدية الخمسة  
في كل منها وصلها  
الباطنة (و) (الالوضعة)  
خطا (نصف عشر)  
وتقدم أن في عمدها  
النقص (و) (الالوضعة)  
والهاتمة (عطف  
مرادف) فعشر ونصفه  
أي نصف العشر خمسة  
عشر بصيرا أو مائة  
ونصون دينارا ولا  
يراد على ما ذكر في هذه  
أجراح شئ (وإن) رثت  
(بشين) أي على قيم  
(شين) أي على الجراح  
الذكورة ودفع بالمالفة  
ما توهمن أنهما أذرت  
بشين العذر ادعى ما قدره  
الشارع ولو أنه بالغ على

(قوله) متعلق بنسبة (الخ) أراد بالخلق الارتباط المعنوي فلا ينافي التعلق بحذف حال منه أي غسل  
نسبة نقصان الجناية من قيمته ما أخذ ذلك المثل من الدية ونصير متعلق بقوله من الدية بفعل مقدور أي يؤخذ  
بذلك النسبة من الدية وحاصل الكلام أن في الجراح شيا يحكم بما به مصورا على نسبة نقصان الجناية من  
قيمتها حال كونه مفروضا عبوديته فاقصا إلى قيمته مفروضا عبوديته كاملا ما أخذ ذلك المماثل للنسبة  
الذكورة من الدية (قوله) فقه ما قدره الشارع أي سواء برى على شين أو لا ثم إن الذي استحسنه ابن عرفة  
فما إذا لم يكن في الجرح شئ مقدور القول بأن على الجاني أجرة الطبيب وعن الدوا سمور على شين أم لا مع  
المكروه في الأول وأما ما فيه شئ مقدور فليس فيه سواء ولو برى على شين سوى موضوعة الوجه والرأس  
فلازم مع العذر فيها أجرة الطبيب وعن الدواء (قوله) فلا شيء فيه أي والأزام لكان الحكومة في الأم فقط  
(قوله) مع مانقص أمه أي مع الحكومة التي في نقص أمه (قوله) منقطع لأن ما قبله لا في الجرح الذي  
ليس فيه شئ مقدور ما بعده فافقه ما فيه شئ مقدور قال بن وفيه نظير هو متصل لأن لفظة الجرح تشمل  
ما فيه شئ مقدور وما ليس فيه شئ مقدور كانه قال وكل جرح فيه حكومة أو الجائفة فاقبل الأمومه  
مرادته أو لا الحكم مثل فام القوم إلا ما (قوله) وهي مختصة (الخ) أي انتهت بما أتت ما فقتل البصوف أي  
دخلت فيه ولو قدر أن رقتا شق جلد البطن ولم يصل البصوف فليس فيه الحكومة ومزاده بالتظهير والبطن  
ما يشمل الخشب (قوله) والأمة أي عمدا أو خطأ أو نقصان فيها وهكذا يقال في الدامغة وقد تقدم  
أن الأمة هي التي تقضي غرامة الباطنة وتخرقه أو لا كانت دامة (قوله) فقتل أي وهو على العاقلة  
أن كانت الخطأ خطأ والافني مال الجاني (قوله) من الدية الخمسة أعز أن الدية تحت في جراحات الخطأ  
جرما كدنية القتل خطأ وأما جراح الصد الذي لا ماص فيه فخطأ ولا ماص في الخطأ ولا ماص في الخطأ  
أو لا ماص في الدية بهمة أو لكون الجاني الالب فافقه ما في التبرع إن كان الجاني غير الالب بالتثنية إن كان  
الجاني أما كامر (قوله) ومثلها (الدامة) أي على العتيد وقيل فيما حكومة وهو ظاهر المصنف حيث  
سكت عنها عند كرمافه شئ مقدور (قوله) والالوضعة تقدم أنها التي وضع عظم الرأس أو الجبهة أو  
الذنن (قوله) والالوضعة أي عمدا أو خطأ أو نقصان فيها حيث كانت في الرأس وتقدم أنها التي يطير  
فراش العظم منها لاجل الدواء (قوله) عطف مرادف أي لقول ما في المدونة لا أراها إلا المتفلة (قوله) ولا  
يراد على ما ذكر في هذه الجراح شئ وإن برئت بشين يستثنى من هذه الموضوعة فافقه ما في الأثر على شين  
وكانت في الوجه أو الرأس فانه يدفع مع دينها حكومة لما حصل بالشين على المشهور (قوله) نصع أيضا أي  
لكنه اعتنى بالشين فبالغ على أنه لا تنقص بقضى المخافة لما ورد وما ورد لا يترجم النقص من مختلف  
الزلة فالتعويض فيها أكثر دليل وجوده في الموضوعة (قوله) في الجراحات المذكورة أي وهي الجائفة والأمة  
والدامة والموضوعة والمنذرة (قوله) ما ينبت عليه الأسنان العليا أي وهو كرسى الخلد (قوله) لا تثنى في  
الأمة بل في الموضوعة والمنذرة وقوله لا تنامحصة يراش أي وحسنه فافقه ما في البيان الواقع (قوله)  
فهو من باب صرف الكلام لم يصح (أي) قوله أن كن رأس رابع لأمة والموضوعة والمنذرة وقوله وأولى  
أعلى رابع الموضوعة والمنذرة لأمة (قوله) وهكذا أي في منقلته عشر قيمته ونصف عشر قيمته (قوله)

في الشين دفع وتسم النقص لصح أيضا بشرط أحد الأقدار المذكورة (إن كن رأس أو أعلى) وهو بل  
ما ينبت عليه الأسنان العليا وهذا رابع لما عدا الجائفة فافقه ما بالظن أو البطن كما تقدم فافقه في كن رابع للبعوض لا للبعير  
وقوله وأولى أعلى لا تثنى في الأمة لا تنامحصة الرأس فهو من باب صرف الكلام لم يصح له (والقمة لعبد كالدية) فسر فيها فافقه  
مقدور كالوضوعة في الحرفين شين قيمته بقدر ما يترجم من دية الحرف في موضوعة نصف عشر قيمته وباقية أخته ثلث قيمته وهكذا  
(والأ) يمكن شين من الجراح المذكورة رأس أو أعلى على

بل في غيرهما كدأ ورجل (فلا تقدر) أي غلب في شيء مقدّر من الشارع وأما فيه حكومة ما احتج الحاكم والمراد أنه يقزم سالما  
ومعصيا ويؤخذ من ذلك التسمية (وتعد ذاتا واجب) وهو الثالث (بحسب مقتضى) من جانب الآخر ومن الظاهر لعل فيكون قد أدت ما تفتن  
(تعدد الموصوفة والتفعل واللام أن تم فصل) بمضاهيل كل ثل واحدة منها (٣٤١) متصلا بالآخر فتعدد الواجب

بتعدد كل (والا) بأن  
أصل ما بين الموصوفين  
والمتفعلين أو الالامتين  
(فلا) بتعدد الواجب  
لأنها واحدة متعقبة  
ان حصلت بضرورة  
واحدة بل (وان) بغير  
في ضربات (الاولى) وان  
بضربات في فور اذ  
الضرب ليس علما  
لغير بل بالعكس فلو  
تعددت بضربات في زمن  
مترافضا لكل حكمه ولو  
اتصلت (والدبة)  
الكاملة لا تكون في  
النفس تكون في ذهب  
كل واحد عما يأتي فجب  
(في) ذهب (العقل) أو  
السهم أو البصر أو  
النفق) وهو صوت  
بحروف (والصوت)  
الخاص عن الحروف  
(والذوق) وهو معنى  
في اللسان ومثل ذلك  
الشم ويقاس على ذلك  
البر وهو قوة مبينة  
على سطح البدن يدرك  
به الحرارة والبرودة  
والنعومة والخشونة  
وتحسها عند المعالجة  
ولا يلزم من كون  
المصنف لم يذكر فيها  
فشيئ مقدّر ان يكون  
فيه الحكمة وقياسه  
على الذوق مثلا يظهر

بل في غيرهما كدأ والذى يتأق من الجراح المذ كونه في غيرهما كدأ والرجل انما هو الموصوفة والمتفعل  
(قوله) باحتجاج الحاكم) فيه نظرا لتقدمه يقزم عدا فاضا وكاملا ونظرا ما بين التفتن أي نفسه  
سالما ويجوز ما ورد في ضمن الدية بنسبة ما بين التفتن يقول أهل المعرفة لا يجاهد الا امام أو يجيب بان مراد  
الشارح باحتجاج الحاكم بمعنى مع أهل المعرفة في التعويم والنسبة فلا تخالف (قوله) من جانب الآخر أي  
كان يضربه في جنبه فتعظم الجاني الآخر (قوله) ومن الظاهر لعل فيكون قد أدت ما تفتن  
لظهوره وبالعكس (قوله) دية بانه تفتن أي وذلك لتأدية النفس (قوله) كتعدد الموصوفة أي كما تعدد  
الواجب اذ تعددت الموصوفة الخ في الموصوفين عشر الدية الكاملة وفي المتفعلين خمسة وعشرها وفي  
اللامتين ثلثها (قوله) ان تم فصل أي تثاق المذ كورات بعضها وهذا راجع لما بعد الكافي ولا يتصور  
رجوعه لما قبله وهو نفوذ الجائفة لجهة أخرى لا يلهي أن الاتصال (قوله) متصلا بالآخر أي بأن  
يكون ما بين الموصوفين مثلا سالما يبلغ العظم سواء تلخ الجلد أم لا (قوله) والالام اتصل ما بين  
أو موصوفين الخ اتصال ما بين الموصوفين هو ان يصل ما بينهما فاعظم حتى يصير الموصوفان شيئا واحدا  
واتصال ما بين المتفعلين ان يطعن برأس العظم الذي بينهما لاداعى يصير شيئا واحدا واتصال ما بين  
اللامتين ان يصل ما بين الالامتين لا مبالغ حتى تصير أمية واحدة (قوله) فلا تعدد الخ ذكره هذا وان  
كان مفهوم شرط ليرتب عليه قوله وان بقول الخ (قوله) وان بقوله) أي وان كان تعددا على وجه الاتصال  
بقول الخ (قوله) بل بالعكس أي لان الفوور وان كان معنى التتابع لكن المراد به الزمن المتتابع فيه فلذا صرح  
بجعله نظرا وقد يجب ان المصنف ان الماء والطرفة وفي السبعة ولا مكان الجواب عن المصنف عما ذكر  
قال الشارح الاولى بل في الصواب (قوله) فكل حكمه أي فكل حكم حده واصل فقه المسئلة ان  
الواجب بتعدد تعدد الجرح ان لم تعدل الجراحات أو اتصلت وكانت على السراخ لان اتصلت وكانت  
في فور سواء كانت بضربة أو ضربات (قوله) والصوت الخالي عن الحروف أي في ليس له الصوت فقط  
كالاخرس (قوله) وهو معنى في اللسان أي قوة تنشئة في العصب المقروء على جرم اللسان بذلك  
الطعم بمخالطة الرطوبة العاصية التي في الدم ووصفها للعصب (قوله) ولا يلزم الخ هذا ردي على  
القاتل ان فيه حكومة واستدل بذلك بكون المصنف لم يذكره فيما به شيء مقدّر (قوله) وغيره) أي  
كاطعام أو سبي أو جرح أو تضوؤ ذلك من الاعمال (قوله) عدا أو خطأ) أعلم ان لزوم الدية في ذهاب ما ذكر  
بالفعل الخطا ظاهر وأما اذا كان الفعل عدا فبصد بما اذا كان الفعل لا فاص فيه كاطامة ولم يكن التصل  
على ذهاب المنفعة والاضيل على ذهابها كما هو ان كان ذهاب المنفعة بفعل فبما قصاص كجرح أو قصص  
منه من لسان فان كان المفعول من فواضع والاخذ منه دية مذهب (قوله) فذهب بسمي شيء مما ذكر  
أي من الفعل ما بعد في كلام المصنف والشارح (قوله) بحسب ما ذهب أي فاذ انما فيه قصاص بغيره  
الجنون في كل شهر وما عدا ليلته كان حرم من ثلاثين جرأ من الدية وان صار بغيره الجنون في كل شهر وما  
فقط اوله فقد كان له زمن ستين جرأ من الدية ولا راي طول النهار ولا قصر ولا طول الليل ولا قصره  
حيث كان بغيره الجنون في الليل فقط أو في النهار فقط لان الليل الطويل والنهار القصير لهما فاداه بما يأتي  
في بل قصير ونهار طويل صأرا الليل والنهار متساوي (قوله) فغلبه واجب كل أي فيا ترمية كلمة ففعل  
ونصف عشرة دية للموصوفة (قوله) على المشهور أي يتأدى على المشهور من محل العقل القلب لا الرأس (قوله)  
وقيل الخ هذا مني على مقابل المشهور ان محل العقل الرأس وقوله وعلمه دية كلمة العقل فقط أي  
لفعل المصنف الا المنفعة بعماله (قوله) بان أفيد الخ) أي بان فعل به فعلا فاداه ما تفتن أي ان تصاد ذكره

(٣٤١ - دسوق رابع) والمراد ان من فعل بانسان فعلا من ضرب أو غيره عدا أو خطأ فذهب بسببه شيء مما ذكره بغيره الدية  
كلمة والمراد ذهاب المنفعة بتمامها فذهب البعض قطعه من الدية بحسب ما ذهب ولما وضعه فذهب بعماله فغلبه واجب كل على  
المشهور وقيل عليه دية كلمة العقل فقط (أو) ذهاب (قوله) الخ) بان أفيد اصاحه

ولا تتدرج فيه مودة الصلب وان كانت قوة الجماع فيه فلو ضرب حبله فأبطل وأبطل جماعة قطبه ديتان (أو) ذهب (نسبه) بأن فعل به فعلا أفد منه فالدية (أو) في حصول (تخذه) أو تبرعاً أو تسوياً وهو ع من البرص فان ختمه وسود قد يتان وهو طاهر (أو) قامه (أو) حواسه) معاديل العطف بالواو وكذا في ذهب فقامه فقط على المعتد وما ذهب حواسه فقط ففقه حكمه ففي مفهومه تفصيل ولتأخر من الكلام على تطيل المنافع (٤٣ ٣) ذكر الدوات فقال (والاثنين) في قطعها الدية ومذهب المدونة أن فيها حكومة إذا

(قوله ولا تتدرج فيه) أي في إبطال قوة الجماع أي لا تتدرج في دية (قوله وان كانت قوة الجماع فيه) أي وإن كانت قوة الجماع فيه (قوله) وان كانت قوة الجماع التي قد تندرج فيه أي في الصلب التي أفد منه (قوله أفد منه) أي تحت صار لا يحصل منه نسل (قوله) وفي حصول تخذه أي بان فعل به فعلا فحصل بسبب ذلك تخذه الخ (قوله) أو تسوياً ظاهره وان لم يم السواد أو البرص حمله وهو كذلك على الظاهر قاله ع (قوله ففقه حكمه) أي كانه لا ذهب بعض كل الظاهر أن في ذلك حكومة (قوله في قطعها الدية) أي في مجرد قطعها بدون ذهب مع الدية (قوله ومذهب المدونة أن فيها حكومة) أي وهو المشهور كما قاله ابن عرفة وما قاله المنصف وجوب الدية في مجرد قطعها فقد تبع فيه تصحيح ابن الحبيب نظير (قوله إذا لم يذهب سمع) أي أو الإكراهة اتفاقاً (قوله أو الشرى) يعني أن من فعل شخص فعلاً أذهب حله أو لم يذهب به تمامه فإنه يلزمه دية كاملة أو ما أن أذهب بعضه فليس بمسألة من الدية الكاملة وقيل يلزمه حكومة (قوله حله الرأس) أي بتامة وقوله حلة الرأس أي القطعة من جلدها (قوله أي في قطعها) أي آخرها مع ما من عملها أو تصيرها بارتين كلز وقوله وأطمسها أي قطعها (قوله بأن أغلقت الحدة) أي بقطعها وهذا تفسير الطمس (قوله ليس فيها) أي في طمس الحدة وذهب الصردية وحكومة أي بل الواجب فيها دية فقط (قوله السنة) بحث فيه بعضهم بأن ظاهر السمع الخائف القاتل في العن الواحدة نصف الدية سواء كانت عين مصححاً أو مورو لعموم ما في كتاب روين حزم الذي أرسله له النبي صلى الله عليه وسلم فإنه ذكر له فيه أن في العين الواحدة نصف الدية وهذا عام في عين الأعور والصحيح وأجيب بأن جعل الصداقة خصص عموم الحديث (قوله بخلاف كل زوج) فإن في أحد هما نصفه بطل في هذا الإنسان أيضاً كالحمل ماذكره الشارع ففي أحدهما نصف الدية سواء قطعها أو رسلها وأرضها أو الفرقين عين الأعور والواحد من كل زوج حماد كران العين تقوم مقام العينين في معظم الفرض بخلاف إحدى العينين والرجلين مثلاً لعل الزم في عين الأعور دية كاملة وفي الواحدة من كل زوج نصفها أو بضاعتين الأعور وردت السنة بالدية كاملة فيها بخلاف غيرها (قوله ولومن آخر التمهيد) أي هذا إذا قطعها من الكبشين أو من الركنين بل ولو قطعها من آخر العندين (قوله وفي مازن الأنف) أي والدية كاملة في مازن الأنف وفي الحشفة أي وهي رأس الذ كرو في قطع ما بين منهما من ذلك حكومة فلو قطع الأنف أو الذ كر من أصله ابتداء فدية فقط (قوله بقاس) أي ذلك البعض الذي قطع منهما أي من المارن والحشفة مما فيه الدية (قوله لا بقاس) أي ذلك البعض المقطوع أي لا ينسب ذلك البعض لأصل المارن والحشفة وانما ينسب لجزء المارن والحشفة (قوله فلو قطعها مع الذ كر ديتان) أي سواء قطعها في مرتين أو في مرة واحدة كما في المواق وهذه الأن فعل ذلك بمرغان فدية بعينه أن في العدو لا عزم أن لم ينقصه فان نفسه غرم أو ش نفسه (قوله وفي ذكر العين) وهو من أن أتت به به جاع لضرماً ولعدم إعطاء أكبر أو علة ع جسيم السلة وقوله قولان أي لما قال في الفخسة كذا كرسنة أو حوال تحب الدية في ثلاثة وتسقط في حالة ويختلف في اثنين والثلاثة التي تحب الدية فدية فقط أو قطع الحشفة وحدها أو أبطل التسليم منه بطعام أو شراب وأن لم يطل الاتعاط وتسقط الدية إذا قطع بعد قطع الحشفة وفيه حكومة ويختلف إذا قطع عن لا يصح منه التسليم وهو قادر على الاستمتاع أو عاجز عن إتيان النساء

لم يذهب محصه (أو) الشوى) بضع الشين المجبهة حيلة الرأس جمع شوة وهي جلدة الرأس فان أذهب بعضها فحسابه (أو) العينين الباصرتين أي في قطعها مازن طمسها بأن أغلقت الحدة الدية وليس هذا مذكوراً مع قوله سابقاً أو البصر لا الزايف فيها تقدم مجرد البصر والعين قائمة وهنا طمس الحدة مع ذهب البصر أو قلعت وأني لا لا شاة إلى أنه ليس فيها مادية وحكومة وإن كان يعلم من سورة لا في الالمية بجمعها (أو عين الأعور الباصرة) إذا تلفت فيها الدية كاملة (السنة) فقد قضى بذلك عمرو عثمان وعلي وابن عباس (بخلاف كل زوج) كالعينين والرجلين والاثنين والثنتين (فان في أحدهما نفسه) أي نصف الواجب في الزوج ولو لم يوجد الاذنك الاحد

لذهب الآخر قبله (د) الدية (في) قطع (البدن) من الكوعين أو من الساعدن (د) في (الرجلين) ولو من آخر الفخذ في لصر الشنتين (د) في (مارن الأنف) وهو ما لا يمتد دون العنق (د) في قطع (الحشفة) وفي قطع (بعضها بحسابها) أي الدية (منها) أي من المارن والحشفة بقاس مما فيه الدية منها (لا) بقاس (من أصله) أي من أصل المارن والحشفة وأصل الأولى الأنف والثاني الذ كر لان بعض مانه الدية انما ينسب إليه لا إلى أصله (وفي الاثنين طلقاً) أي سلاماً أو قطعها أو أرضها فلو قطعها مع الذ كر ديتان (وفي ذكر العين قولان) بالدية وبال حكومة

واراج الدية (و) الدية كاملة (في شقراء المرأة ان بد العظم) من فرجها والاحكومة وفي احدها ان بد العظم نصفها والشفران يضم  
 الشين المحصنة وسكون الفداء العظام المحصنة بالفرج المصلح (وفي ثديها) بطل الدين (أ) أو بطلنهما أي الشدين وفي بعض  
 النسخ جملها بالافراد أي المرأة الدية (ان بطل الدين) أو فسده وكذا ان بطل أو فسده بقطع فان عديت ما أخذت (واستوى  
 بالصغرة) التي تبلغ اذا قطعت ثديها وحلقتما اختصره بطل لثنيها (و) استوفى فلع (من الصغير الذي لم ينظر) بضم الصغرة  
 وسكون المثناة أي لم تنقطع ورواها (اللاس) في الخطار كالقود في العديت نبتت (٣٤٣) فلا كلام (والا) نبتت (انتظر) بالعقل

أو القود (سنة) كاملة  
 فسوقه والاشريط في  
 مقدور تقديره فان  
 نبتت كان عليه أن  
 يصرح به والمسمى أن  
 حصل ليس قبل السنة  
 انتظر عامها وان مضت  
 سنة قبل الاسباس انتظر  
 الاسباس فانتظر أقص  
 الأجطين وليس المراد  
 ما يقدره ظاهر من أن  
 معناه أن لم يحصل ما من  
 انتظر سنة لمعنا أنه  
 اذا مضت سنة لم يحصل  
 ااسباس انتظر الاسباس فان  
 مات قبل الاسباس وقام  
 السنة لم يقص من  
 الحان اذا قصص من  
 بالثك (وسقطا) أي  
 القصص والدية (ان)  
 عادت من الصغير لثنيها  
 قبل قطعها (ووزان)  
 مات أي ان مات الصغير  
 بعد عام السنة والاسباس  
 أي فروثه يستحقون  
 ماله من قودا ودية وفي  
 عود السن أصغر مما  
 كانت عليه (بصاها)  
 فان قصص نصفها  
 نصف ديتها كما في قصص  
 الجمع ولا يقوم عبدا

الصغرة كره وأوله كالتصديق الفاني فبطل دية وقيل حكومة والقولان لما لا (قوله) والاراج الدية) أي وما ذكر  
 المعترض عن بعض النساء دفعه الدية أتما وفي ذكر الخلفي المشكل نصف دية ونصف حكومة لانه على  
 احتمال ذكر كورته فيه دية كاملة وعلى احتمال أوليته فيه حكومة والمراد بالحكومة هنا ما يحتمل فيه الامام  
 لهذا العدا لا ما سيق في قوله لان قطع ذكر المرأة لا ينقصها (قوله) وفي ثديها) أي وفي قطع ثديها أي  
 المرأة دية وأما قطع ثدي الرجل فغصه حكومة لادية (قوله) ان بطل الدين) أي بان انقطع وقوله أو فسداً  
 بان صار ما وهذا اشريط في قطع الحليتين فان قطعها لم يبطل الدين ولم يغص حكومة (قوله) وكذا ان بطل  
 أي وكذا ان لم يدمه كاملة ان بطل الدين أو فسده من غير قطع الحليتين ولا لغرمها وحسنه فلا بد بان لا قطع  
 الحليتين ثم استظهر ان عرفه أن في قطع حتى العود حكومة كالدلالة (قوله) فان عاد) أي ان عاد  
 بعد فساده أو بعد انقطاعه في مسلة قطع الدين أو فساده من غير قطع الحليتين (قوله) اذا قطع ثديها الخ) فيه  
 ان الدية في قطع الشدين مطلقا سواء بطل الدين أو فسداً ولا فلا يحتاج لاستينافا في الاقتصار على قطع  
 الحليتين بان يقول اذا قطع حلة ثديها والحاصل أنه يستأنى في قطع حتى الصغير بما أخذ الدية إلى الاسباس من  
 حصول الدين فان حصل الدين في مدة الاستينافا فلا مر ظاهر وهو عدم الدية وازوم الحكومة والا أخذت الدية  
 (قوله) في الخطا كالقود) الأوضح ان يقول بما أخذ الدية وفي الخطا كالقود في العهد (قوله) واستوفى في قطع من  
 الصغير الخ) حاصله ان من الصغير الذي ينظر اذا قلعت عبداً وخطا ماله يتأني في اخذ ديتها في الخطا  
 أو القصاص لهما في الحد لأصلي الجنين وهما الاسباس من عودها والسنة من يوم قطعها فكل ما كانا يعلمهما  
 فانه يستأنى في عودها قبل السنة انتظر عامها وان مضت سنة بعد قطعها قبل الاسباس من  
 عودها انتظر الاسباس فقوله المصنف واستوفى من الصغير لاسباس أي الى أن يحصل ما من عودها فان نبتت  
 في مدة الاستينافا قبل الاسباس فلا كلام وان حصل الاسباس ولم نبت انتظر عاماً سنة من حين قطعها اذا حصل  
 الاسباس قبل السنة هذا يحصل كلام الشارح (قوله) شرط في مقدرا الخ) الاولى مقابل لمقدرة هذا الا حسن ان  
 يقال في حصول المثلثان المعنى واستوفى في قطع من صغير لم ينظر لاسباس أي حسن الذي نبتت فيه والامان حازر  
 الأس الذي نبتت فيه ولم تقص سنة انتظر بقية السنة ووجب الدية في الخطا والقصاص في العهد (قوله)  
 ينتظر أقص (الاجل) أي ويحصل الدية في الخطا حال الانتظار تحت دامين الا ان يكون الحان ما مونا  
 تأني عن القضي (قوله) فان مات) أي ان صغير الحن على قطع سنة (قوله) لم يقص من الجنان) أي اذا كان  
 متدوماً وان كان محظوظاً فترخصه الدية (قوله) وورثا) أي القود الدية ان مات أي الصغير قبل نبت  
 سنة وبعد عام السنة والاسباس (قوله) وفي عود السن) أي من الصغير التي قلعت قبل انقاره (قوله)  
 أصغر) أي وأما اذا عادت أو تكررت كانت ظاهراً أن فيها حكومة فالة عني (قوله) وجرب العقل) أي المدعي  
 ذواله بخانة مع الشك في ذلك أي حرمه أهل المعرفة باستغفاله في خلوته بان تحبس عليه فيها وينظر هل  
 يفعل أفعال العقلاء أو أفعال غيرهم (قوله) المشكوك في زواله) أي بخيانة (قوله) ما نقص منه الخ) أي من  
 عقله من كونه نصته أو بربه أو زوال كله (قوله) على الثاني) أي على الاكثر وقوله على الاول أي وهو الاقل  
 (قوله) ان المدعي هنا) أي يزوال عقل الجن على وقوله وفي الجنى عليه أي الجوارح ووصيه أو من قدمه القاضي

سلما ومعا كالقود في الحكومة ولما كان زوال ما دفعه الدية علامة يعرف جهاز زوال الكل أو البعض شرع في بيان ذلك بقوله (وجرب  
 العقل) المشكوك في زواله (بالخوات) ولان من تكرار الخوات ويقص عليه فيها يفعل أفعال العقلاء وغيرهم ويحصل ما يغلب  
 معه فيها ويحدته ونسار في الكلام حتى ينظر خطاه وجوابه فان عر أهل المعرفة ما نقص من الجنانية عمل بذلك وأن شكوا انقص الربع  
 أو الثلث في العهد في الثاني لان الظاهر أن الجنى عليه وفي الخطا على الاول لان الاصل رأة العمة فلا تكفي عسكوك فيه وظاهر  
 أن المدعي هنا هو ولي الجنى عليه أو من يقوم مقامه



(د) حرب (السم) أي اختبر نقصه حيث ادعى الحق عليه النقص من إحدى أذنيه دليل ما يأتي (بان صباح) مع سكون الريح (من  
 أما كن مختلفة) يعني من الجهات الأربع وجهه الصالح أو جهه في كل جهة (مع سد) الأذن (الصحة) سدًا محكمًا يكون الداهم  
 مكان بعيد ثم يقرب منه شيئًا فشيئًا حتى يسمع ويجوز العكس أي صباح عليه من مكان قريب ثم يتباعد الصالح شيئًا فشيئًا حتى لا يسمع ثم  
 تنفخ الصحة وتسد الأخرى وصباح به كذلك ثم ينظر أهل المشرق فمات نقص من سمع الحق عليها (ونسب لسمه الاثر) الكائن في  
 الصحة ويؤخذ من الدية النسبة (والا) تكن الحناية في إحدى الأذنين بل قيمهما معا أو كن قيمته أو في أحدهما أو كانت الحناية  
 على أحداهما والانية ليست صحيحة (٢٤) قبل ذلك (فسم وسط) يعتبر يقضي له بالدية بالنسبة إليه أي يعتبر سمع وسط لا غاية

الطرف في سماعه وقوله أو من يقوم مقامه أي كولي أسه إذا كان أو مسميًا (قوله وحرب السم) أي المدعي زوال  
 بعضهم من إحدى الأذنين مع الشك في ذلك (قوله دليل ما يأتي) أي وهو قوله مع سد الصحة (قوله مع  
 سكون الريح) أي طاعة كان الريح غير ساكن صبح عليه من الجهة التي فيها الريح ساكن وأخرت الأخرى إلى أن  
 يسكن (قوله من الجهات الأربع) أي وهي المشرق والمغرب والجنوب والشمال (قوله في كل جهة) أي من  
 تلك الجهات الأربع (قوله وصباح به كذلك) أي من مكان بعيد ثم يقرب منه شيئًا فشيئًا حتى يسمع ومن مكان  
 قريب ثم يتباعد الصالح شيئًا فشيئًا حتى لا يسمع وقوله وصباح به كذلك أي ولومن جهة واحدة ثم يغير طرفة  
 عين (قوله ويؤخذ من الدية النسبة) أي تلك النسبة فإن كان الناقص نصف سم الصحة أعطى ربع دية  
 كاملة وإن كان الناقص ثلث سم الصحة أعطى سدس الدية الكاملة (قوله ولكن فيها) أي يمكن أن يقضي فيها  
 بضعه من السم أو يبي في أحدها بقية منه وأما لو ادعى ذهاب جميعه في الحناية عليها أو أنه لم يبق فيها بقية  
 فانه يجرب بالأصوات القوية كالبوق والطبل بالقرب منه بغيره فأنما يرجع فلا يصدق (قوله ليست  
 صحيحة في ذلك) أي قبل الحناية بل كانت معدومة أو ضعيفة (قوله وصباح عليه) أي من الجهات الأربع  
 (قوله وهذا) أي ما ذكر من أنه يقضي له بالدية بالنسبة لسمه وسط (قوله والأعلى على ما علم) أي يقضي من  
 الدية بنسبة ما نقص لما علم هذا هو المراد (قوله لكن بشرطين) أي يمكن إعطاؤه من الدية بنسبة سمعه  
 الضعيف أو بنسبة سم وسط مشروط بشرطين (قوله إن حلف على ما دعي الخ) هذه العين عن نعمة فلا ترد  
 على الحنفي إذا نكل الحق عليه وإنما كانت نعمة لأن الحنفي لم يحقق كذب الحق عليه وإنما نهمه (قوله  
 ولم يختلف قوله في ذلك اختلافًا) أي بأن لم يختلف قوله أصلًا أو اختلف اختلافًا لا تغاير (قوله وحرب  
 البصر) أي المدعي ذهاب بعضه من إحدى العينين فإن ادعى ذهاب جميعه من أحدهما أو منهما معا اختبر  
 بالاشعة التي لا تلبث البصر معها أو ينشأ في عينه على حين فقلة اه بن (قوله باغلاق الصحة) أي وينظر  
 إلى انتهاء ما بصرت بالمصاصة من أماكن مختلفة (قوله وتعرف النسبة) أي بن ما انتهى إليه نصر المصاصة وما  
 انتهى إليه بصر الصحة وبثلث النسبة يعطى من الدية (قوله المدعي زواله) أي بنهمه (قوله لا نكاد يصحرا الخ)  
 أي فإن صرح كل واحد في دعواه أو لا كان كذا (قوله ونسب لسمه وسط) فإذا قال اسم لغيره ذاع فقط صدق  
 به من غير اختياره بنجوم جاد الراحة ونسب لسمه وسط فإذا كان من مسافة عشرين ذراعًا أعطى نصف الدية  
 وهكذا وإنما لم يقض هنا جمل البصر والسم لانه لا يعقل سدا لهما بل يقضي من السهم حتى يتبين ما ذهب  
 من السهم من أماكن مختلفة ولشدة تعرق الريح بالراحة فليست كالصوت والالام البصر (قوله وحرب  
 النطق) أي المدعي ذهاب بعضه بالحناية (قوله من ثلث الخ) أي فإذا نكل الحناية بقر أربع القرآن  
 من ثلاث ساعة وبعدها صراولة مد الأعلى قرأة مجسمه من ثلاث الساعة فانه يقضي له نصف الدية وهكذا  
 (قوله فإن تكروا) أي في أن الذاهب بالحناية يرجع لثمة أو ثلثه وقوله واختلفوا أي بأن حرم بعضهم بأن

الحنة ولا تغفر من  
 وجعل مثل الحق عليه  
 في السن والمزاج فيوقف  
 في مكان ويصاح عليه  
 كما تقدم حتى يصل انتهاء  
 سمعه ثم يوقف الحق  
 عليه في مكانه فصاح  
 عليه كذلك ونظر  
 ما نقص من سمعه عن  
 سم الرجل المذكور  
 ويؤخذ من الدية ثلث  
 النسبة وهذا إذا لم يعلم  
 سمعه قبل الحناية  
 والأعلى على ما علم من  
 قوة أو ضعف بلا اعتبار  
 سم وسط وقوله (وله  
 راجع  
 لمستثنى آخيه من  
 الدية بنسبة سمعه  
 الضعيف أو كانت أذنه  
 الأخرى صحيحة أو بنسبة  
 سم وسط إن لم تكن  
 الأخرى صحيحة لكن  
 بشرطين الأول (أن  
 حلف على ما دعي من  
 أن هذا غاية ما انتهى  
 سمعه إليه والثاني أشار  
 له بقوله (ولم يختلف

قوله في ذلك اختلافًا) (والا) يحلف أو لا يفتأ بأن يكون من جهة قدر سبل ومن الأخرى نصف  
 ميل (مهد) أي لا شيء له ظهور كسبله (و حرب) (البصر واغلاق) العين (الصحة كذلك) أي كأمري تجزئة السم من أماكن  
 مختلفة تنفك الحناية ونظر انتهاء سم أو سمعه وتعرف النسبة فإن حنفي عليها أو فيها ما اعتبر بصر وسط وله من الدية بنسبة  
 ذلك (و حرب) (السم) المدعي زواله (وراحة حانة) أي مفرقة الطبع كراحة حفرة وأمر بالملك عند هامة مدار كذلك من الزمن ليعلم  
 حاله إذا تصعب السبل لا يكاد يصير لليلة الطويلة عندها ما ادعى زوال بعضه صدق بيته ونسب لسمه وسط كما قال ابن قزافي (و حرب  
 النطق) بالكلام من الحق عليه (اختبار) أي بالاحتداد من أهل المعرفة أي يرجع إلى ما يقوله أهل المعرفة باختبارهم فما نقص  
 منه من ثلث أو ربع أو غير ذلك فإن سكون أو اختلفوا فيما نقص عمل بالاحوط

والظالم الحق بالجل عليه (و) سب (الذوق بالقر) بفتح الميم وكسر القاف أي البالي المر الذي أصبر عليه حادثة (وصدق) بالغ (مدعي ذهب  
الجريح) عمار (يعين) في ادعي ذهب جريح همه أوجيع بصرة أوجيع منه ولم يكن اختياره (٣٥٤) عماره بأنه يصدق بينه

الذهب بالبنية ثلث نقطة وجرم بهضمه بأن الذهب ريعه وقوله عمل بالاحوط أي وهو الجمل على الأكثر  
فمعنى ثلث الذبة في المثال المذكور (قوله والظالم الحق بالغ) علمه بالبنية من العمل بالاحوط وهو الجمل على  
التكثير وهذا التحليل ظاهر فيه إذا كانت البنانية عمداً وأما إذا كانت خطأ فإنه يعمل على الأقل كالأربع في  
الكتاب المذكور لأن الذبة لا تلزم بحسب قوله (قوله وحرب الذوق) أي المدعي ذهب كله ما لم يجمع الشك  
في ذلك فأن ادعى زوال بعضه صدق بينه ونسب لذوق وسط مثل ما مر في التسم (قوله أي البالي المر الذي  
لأصبر عليه حادثة) أي لا تحفظ ولا الصبر هذا أكل الحنظل ونحوه ولم يحصل له من ذلك تأز صدق في دعواه والا  
عمل على الكذب (قوله عمار) أي بن السبع والبسر والشم ولا يشبه كلام المصنف العقل لأن من ذهب  
عقله لأدعى له فإن قلت ربما ادعى ما ينحل الجني عليه وله كافي مسئلة العقل قلت وله لا عين عليه اد  
بالصفت الشخص ليسحق غيره (قوله ولم يكن اختياره عاصداً) قد علمت أن ذهب السهم كله بحسب  
الأصوات الزينة على عقله كالسور والطبل وذهب البصر كله بحسب الأمانة التي لا يثبت البصر معها وذهب  
جميع السهم بحسب ما رآه الحجة الحادثة وهذا قد تقدم دون الأولين فلم يتقدم مالاً للصفت ولا يثبت حذائل (قوله  
والصفت) أي والعصا والصف الذي لم يذهب حل نفعه حلة كون متعدياً لم يمتنع بل حلة (قوله  
القصاص) أي إذا كانت الجنابة عليه عمداً وقوله والذبة كاملة أي إذا كانت الجنابة عليه خطأ وأغابها عن العضو  
الضعيف يكون له ذهب حل نفعه لأن الداع حل نفعه ليس فيه من الذبة إلا الحساب ما بقي فيه من المتفعة  
(قوله على الجنابة في النفس) أي وما هنا على الأطراف (قوله المحسني علم أخداً) أي جنابة لم يذهب حل  
منتهما وقوله قبل ذلك أي قبل الجنابة الثانية (قوله في القود) أي كانت الجنابة لثانية عمداً وقوله  
والعقل كاملاً أي أن كانت الجنابة الثانية خطأ وقوله أن لم يأخذها عقلاً راجع لقوله والعقل كاملاً (قوله  
فليس له من دينها) لا يحسب ما بقي منها) أي كالمال لو ذهبت الجنابة الأولى جعل متفعداً ليس له من الذبة إلا  
بحسب ما بقي منها (قوله وأما الجني عليه) أي وألا عمداً (قوله والتكرمة) صادق بكون الزمة عمداً أو خطأ  
وقوله والأفصاح ما جرى إلى استبعاد فصاحبه (قوله أي حيث أخذ) أي وألا عقلاً أي لم يأخذ طلبة كاملة  
(قوله أي لم يجب له ما عطل بأن كان عمداً الخ) فيه أخذنا غرضي أن الجنابة الأولى عمد وهو مخالف لما ذكر في  
أول الحل فالأولى أن يقول وقوله أن لم يأخذها عقلاً أي أن لم يكن من أخذها عقلاً ما أن أخذها عقلاً بالفعل  
أو عاقبته فله بحسب ما بقي وحاصل كلام المصنف هنا وفيما مر مع زيادة تأويل صور الأولى ما إذا كانت الجنابة  
الثانية عمداً أو حاصل القول فيها أنه يقتصر من الحنفى مطلقاً سواء كانت الأولى عمد أو خطأ أخذها عقلاً أم لا  
ما لم تكن الأولى ذهبت حل المتفعة والألا قد قال بالإنشاد قوله من الذبة بحسب ما بقي الثانية أن تكون  
الثانية خطأ والأولى كذلك وأخذها عقلاً فله في الجنابة الثانية بحسب ما بقي وهذا مضموم لشرطها  
الثالثة أن يكون كل خطأ ولم يأخذها عقلاً الأولى فإن كان لتعذر الأخذ من الجنابة استحق بالجنابة الثانية كل  
الذبة وهذا خلافه في سقوط المصنف أن ذهب الأولى حل المتفعة فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقي وإن  
كان عدم أخذها عقلاً ولا يعفو عن الجنابة فله بحسب ما بقي لأنه ترجع للماني فكانه أخذها أربعة أن تكون  
الجنابة الثانية خطأ والأولى عمد فإن كانت الجنابة الأولى ذهبت حل المتفعة فله بالجنابة الثانية بحسب  
ماني وإن كانت الجنابة الأولى لم يذهب حل المتفعة فإن لم يصلح عنها بشئ فله في الثانية العقل كاملاً وإن  
صالح عنها بشئ فله بالجنابة الثانية بحسب ما بقي (قوله والذبة كاملة) أشار الشارح - - - - - إلى أن قول  
المصنف في لسان الخاطيء على قوله سابقاً في العقل أي والذبة في العقل والسبع الخ وفي لسان الناطق  
(قوله في قطع لسان الناطق) أي كله وأبعده (قوله وإن لم يمتنع النطق ما قطع) أي وأما ما منع ما قطع  
بعض النطق فله من الذبة الكاملة بحسب كلام المصنف فيما إذا كان القطع خطأ وأما إن كان عمداني المدونة  
أن الإنسان إذا كان يقتضي فيه التلف فلا يصح فيه والآن فيه القصاص اه وتطامرها أنه لا فرق في ذلك

فصاحبه ولم يأخذها لانه ترجع للماني (و) الذبة كاملة (في) قطع (لسان الناطق) حيث منعه النطق (وإن لم يمتنع النطق ما قطع) من  
الإنسان لم يحكمه

كاسان الاخرس في قطعه الحكومة بالاجتهاد (والد اشلاء) أو الرجل أي التي لاتقع فيها احوال قطعه الحكومة فان كان بها نفع دخلت في قوله والضعف من عين أو رجل (د) كقطع (الساعد) وهو ما معد الاصاب من الد التي منها التكب فيه حكومة بالاجتهاد وسواء ذهب الكتب بساوى أو جنابة (٣٤٦) أخذها عملاً لا (د) قطع (التي المرأة) فتح المرأة خطأ فيه حكومة فإساعلى

التي الرجل وقال  
أشهب فيها الدية وفي  
العهد القصاص  
(وسن مضطربة بعد)  
بحث لا يرجي ثبوتها  
فان كانت مضطربة  
لاجلها فيها المعدل  
(د) قطع (عبيد كز)  
أي قصته فيها الحكومة  
(بعد) ذهب (الحشفة)  
لأن الدية أعماح في  
الحشفة (د) قطع شعر  
(طبع) وذهب (بشر)  
الهاده واحد أو المتعدد  
فيه الحكومة إن لم  
يثبت فان ثبت وعاد ليهته  
فلأشبه في الأدب  
في العهد كذا شعر  
الراس والقيمة (د) قطع  
(تلف) خطأ فيه  
الحكومة (وفيه) أي  
قطع الظفر (القصاص)  
إن كان عهداً بخلاف  
عهد غيره فحسبه الأدب  
كامر (وافضاء) قال  
إن عرفة المراد به  
الخارج من خارج البول  
ومحل الجماع حتى يكون  
الخارج من خارجاً واحداً  
وقاله الشارح أيضاً  
وكذا الخلط مثل  
البول والغائط فيه  
الحكومة ومعنى  
الحكومة هنا أن يفرم

أرض مثلما عهدت الأزواج بأن يقال ما صدقها على أي ما مضى وما صدقها على أي ما مضى فمضاهيها (ولاندرج) رشد  
الافضاء (بفتح ميم) سواء كان من زوج أو من أجنبي اغتصبها (بخلاف) إزالة (الكارة) من زوج أو فاضب فتشدرج تحت المهر لانها  
من لوائح الوطء فلا يمكن وطء دونها بخلاف الافضاء قاله إن عرفة (الان) أنزالها (باصبعه) فلا تندرج تحت مهر الزوج والأجنبي  
سواء كان الزوج ببناته أرض البكارة التي أنزلها باصبعه مع نصف الصدق أن يطلق قبل البناء فان لم يوطئها



فليس فيها الا الادب في العمدة فان اضطررت لاحد افاته يلزمه بحسب ما تنقص منها (وان ثبتت) من بعد قلها (الكبرى) الى ان تبدلت  
 أسنانه وان بلغ (قبل أخذ عقلها) من الجاني (أخذ) منه بخلاف ثبوتها بعد اضطرارها بها كما مر وهذا مكر مع قوله وان قلست من  
 فثبت الخ ومفهوم قبل أخرى (كلما راجع الادب) المنقلة والامة والدافعة والخائفة فيها العقل وان رثت على عرشين في العمدة  
 وانطأ وأما الموصفة ففي بعدها القصص (٢٤٨) كما تقدم (ورد) العقل للجاني من الجني عليه (في عود البصر) بعد غايته بالجناية

فانه يأخذ (قوله) فليس فيها الا الادب الخ اي فليس فيها شيء من الادب والادب في العقل (قوله)  
 فاته يلزمه بحسب ما تنقص منها) أي فان طرعه الجاني وغيره بعد ذلك فسيأخذ كومة بقدر ما تنقص من مجالها  
 قال ابن عرفة الطبري (قوله) بخلاف ثبوتها بعد اضطرارها) أي قلته لا يأخذ عقلها (قوله) فثبتت الخ اي  
 فالثبوت في العمدة وبينها خمس من الابل في الخطا (قوله) أخرى) أي فلا رده صاحبها ما أخذ من الجاني اذا ثبتت  
 بعد أخذ عقلها هذا وما ذكره المصنف من أن السن اذا ثبت بعد قلها يؤخذ عقلها ولا يسقط ثبوتها هو  
 منذهب ابن القاسم خلافاً لمن قال ان السن اذا ثبت بعد قلها فلا شيء فيها والامر بالرجاء الاربع فيؤخذ  
 عقلها ولورثت على عرشين اتفاقاً كذا قررته العدوي وجهه انه (قوله) فيها العقل وان رثت الخ) أي  
 وحديثه فلا ردها أخذ من دمه اذا رثت بعد أخذها واذا رثت قبل أخذها فيه أخذها (قوله) ورد العقل الخ)  
 أي سواء كان الجني عليه أخذ بمحمد كما لا وقوله ورد العقل في عود البصر الخ هذا في الحانة خطأ أو  
 عدل أو يمكن الفصل على زوال المعنى من الجاني أو ما لو كانت الجناية عمداً وانقص من الجاني ثم عاد البقي عليه  
 ما ذكره بعد ما منه ولم بعد ذلك الجاني فيحصل الجاني يكون دمه لا من خطأ الامام بحيث يكون دمه ذلك  
 على عاقبته وأما ان هذا في الجاني دون الجني عليه فلم يقتضه من ثانياً ما يظهر (قوله) وفي العقل الاذن الخ)  
 حاصله أنه اذا قلتم اشراق الاذنين فربما صاحبها فثبتا قبل ردها الجني عليه ما أخذ من الجاني ولا رده  
 نأويلان قال بن قعل أن في اشراق الاذنين حكومية كالموجود في كونه لا شيء وعلى أن فيها الدية  
 وهو ما تقدم لأصنف تعالى الحاجب لربما أخذ ويكونه الدية كالسن (قوله) عليها) مراده يجعلها التي  
 لا يوجد الدية فان وجدت المنفعة به وبغيره ولو كان الموجود فيه أكثرها تعددت الدية كما ذكر صاحبها فاعده  
 ونسبت قوماً لجماع فلهذه لثمة قيامه ودية لعدم قوماً لجماع وان كان أكثرها في الصلب (قوله) أو قطع عينيه  
 الخ) أي أو قطع أذنه فزال شمه وما ذكر من لزومه واحدة فزاله ان قطع أذنه فزال شمه أو قطع أنفه فزال  
 شمه أو قطع عينيه فزال بصره هو الصواب كما هو المنقول في امر الحاجب وابن عبد السلام والتوضيح وبس  
 عرفة والموافق وان غازی ح واما ما في عيني في آخر العبارة المنقضية فلهذه من دية اثنين فغير صواب  
 أصابعها مثلاً) أي اربعة لانها اربعة أصابعها (قوله) ففيها ثلاثون من الابل الخ) أي اذا قطع لها ثلاثة  
 أصابع ونصف أغلة كان لها احد وثلاثون وثلاثون وان قطع لها ثلاثة أصابع وثلاث اصبع أي أغلة أو قطع  
 لها اربعة أصابع رجعت ثبوتها ففيها في الاربعة أصابع عشرون من الابل كما قال الشارح ولها في الثلاثة  
 أصابع وثلاث عشرة غيرها وثلاثان لها في الاربعة اثنتي عشرة رجعت ثبوتها وهي على النصف من دية الرجل من  
 أهل دينها وقد روي ما لا يخفى بيعة أنه قال قلت لابن الجيب كم في ثلاثة أصابع المرأة قال ثلاثون قلت  
 وأربعة قال عشرون قلت صفان الله لما عظم رجوعها قل عقلها فقال أعراق أنت قلت لابل جامل متل اد  
 عالم مثبت فقال قلت السنة يا ابن أخي (قوله) وهي كالرجل في منقبتها واهانتها) أي لان كل منهما مشاعرا  
 ونصف عمرو وذلك خمسة عشر من الابل وهو الذي في الثالث وقوله وموضعي أي لان فيها نصف العشر وثلاث  
 خمسة من الابل وهو أقل من ثلث دية الرجل فاذا تعددت الموضعات والمناقل واليومانم فلتا كسوى  
 الرجل الى ثلث دية ثم جمع دينها (قوله) فترجع فيها دينها) أي فترجع فيها دينها من أول الامر (قوله)  
 أي ما يشاع في الفعل المتخذ) فيه إشارة الى أن قول المصنف متخذ الفعل من إضافة الصفة له وصوف أي

(و) في عود قوة الجاع  
 (و) عود (منقعة الابل)  
 كما كانت قبل قطع  
 اسنيتين وكذا في عود  
 والسمع والكلاب والعقل  
 كذا الذوق والشرا والاس  
 (وفي) يد عقل الاذن  
 ان ثبتت بعد قلها  
 بالجناية وعنده  
 (تأويلان) وتعددت  
 الدية بتعددها أي  
 الجناية فلو قطع يده  
 فزال عقله فدينها ولو  
 زال سمع ذلك بصره  
 ثلاثون وهكذا  
 (المنقعة) الكائنة (عقلها)  
 أي جعل الحانة فلا تعدد  
 الدية في ذهابها مع  
 ذهب عقلها فكلما أذنته  
 فزال سمع فدية واحدة  
 أو قطع عينيه فزال  
 بصره فواحدة ولا  
 حكومية في فعل كل  
 فان تعددت المنفعة  
 في الجمل كالأقل لسانه  
 فذهب ذوقه ونطقه  
 فدية واحدة (وساوت  
 المرأة الرجل) من أهل  
 دينها في قطع أصابعها  
 مثلاً (ثلاث دية)  
 باخراج النخاع فاذا قلعت  
 لها ثلاثة أصابع فثبوتها  
 ثلاثون من الابل فاذا قلعت لها أربع أصابع  
 (فترجع دينها) فلهذا عشرون من الابل لانها على النصف من دية الرجل من  
 أهل دينها وهي كالرجل في منقبتها واهانتها فلو قصعت الابل في كل ثلث الدية فترجع فيها دينها  
 دية ثمانية عشر غيرها وثلاثان لها في الموضع المتخذ (أو ما) في حكمه أي حكم المتخذ  
 كقصر باقي في ثمرة من غيرها واحدة

ثلاثون من الابل فاذا قلعت لها أربع أصابع (فترجع دينها) فلهذا عشرون من الابل لانها على النصف من دية الرجل من  
 أهل دينها وهي كالرجل في منقبتها واهانتها فلو قصعت الابل في كل ثلث الدية فترجع فيها دينها  
 دية ثمانية عشر غيرها وثلاثان لها في الموضع المتخذ (أو ما) في حكمه أي حكم المتخذ  
 كقصر باقي في ثمرة من غيرها واحدة

أوما في معناها ففقط لها أربعة أصابع من يدين أو من يدورجل فلها في الأربعة عشر ومن من الأبل وكذا في الانسان والمواضع والمناقل  
وفائدة الضم رجوعها اليه اذ بلغت ثلثه الرجل فتقوله وضم الخ أي في كل شيء أصابع أو غيرها وقوله متعد على حذف متخاف أي  
أترحم وهو من إضافة الصفة للوصف أي الفعل المتحد (أو) متحد (المحل) ولوترأخ (٣٤٩) الفعل فهو عطف على الفعل (في

الفعل المتحدون في السلام حذف متخاف أي ضم أثر الفعل المتحد أي ما ينشأ عنه وهو الجراحات اذ الفعل نفسه لا يضم وقوله وضم أثر الفعل المتحد أي في كل شيء من الأصابع والانسان والمواضع والمناقل فيضم الاصابع بعضها البعض وكذا انضم مع الانسان والمواضع والانسان فيضم بعضها البعض وتضم مع غيرها وكذا المناقل الخ (قوله) أوما في معناها أي كضربك في فورا وحذف لاول مثال الفعل المتحد والثاني لما في حكمه (قوله من يدين) مثال لاتحاد المحل وقوله أو من يدورجل مثال اذ تعدد المحل وقوله من يدين صادق عا إذا كان من كل يدي اصبعان وعما إذا كان من يدي ثلاثة أصابع ومن الأخرى اصبعان (قوله فلها في الأربعة عشر من) أي ولها في الثلاثة ثلاثون (قوله وكذا الانسان) أي وكذا يقال في الانسان فلها في الثلاثة ثلاثون ولها في السبعة تسعة عشر ونصف من الأبل وكذا يقال في المواضع ولها في المثلثين ثلاثون من الأبل وفي الثلاثة اثنتان وعشرون ونصف (قوله وفائدة الضم رجوعها) أي المراتب أيها اذ بلغت الطراحت ثلث دية الرجل أي مساواتها الرجل اذ المبلغ ثلث دية (قوله ولوترأخ الفعل) بالجملة خالية أي وضم متحد المحل وأحال أنه ترأخ الفعل (قوله في الأصابع) راجع للفعل واعتراض طعن على المصنف في تخصيصه المحل بالأصابع وإن السمع والبصر وما قطع من الانف ونحوه كالاصابع كما يفيد اللفظ وأبو الحسن فإذا قطع لها من أعضائها ما يجب فيه سدس الدية فأخذته ثم قطع لها بدلتا ما يجب فيه سدس الدية فانهم ترجم أعضاءها بالثلاث وكن ذلك في السمع والبصر (قوله فيها ثلاثون أيضا) أي ولا تضم الثلاثة الثانية لاولي لا اختلاف للمحل لابل يدخل مستقل (قوله كاللها في كل اصبع) أي بالثلاثة لما يستقبل بالثلاثة لماضي فلا تراد ما أخذت (قوله خمس من الأبل) أي تضم المظفوع ثانيا لاول لاتحاد الخ (قوله لا يضم متحد المحل في الانسان) قال ابن ونس قال ابن المواز اختلف قول ابن القاسم في الانسان فجعلها مرة كالاصابع ثم جحد ما تقدم الى ثلثه الرجل ثم ترجع ليدنها وقوله الأول في كل من خمس من الأبل ولا يحاسب ما تقدم وإن أتى على جميع الانسان ما لم يكن في ضربة واحدة بخلاف الاصابع وإلى هذا القول الأول يرجع ابن القاسم أصيب وهو أحبال وعلى هذا القول أقصر المصنف والفرق بين الاصابع والانسان على هذا القول المعتقد ان الاصابع لما كانت أجزا من اليد صارت بمثابة العضو الواحد بخلاف الانسان وأيضاً استبان ان الانسان ببعضها ليس كثلثه ان الاصابع لان قطع بعض الاصابع قد يبطل منفعة بقية بخلاف الانسان فلذا صارت بمثابة أعضاء (قوله فلها في كل من) أي قلع من تلك الضربات المترأخه خمس من الأبل فإذا ضربها ضرباً مترأخية وبعضها أذيت لها ستا وبعضها سبنتين وبعضها ثلاثا وبعضها أربعاً وبعضها خصالها في كل من خمس من الأبل (قوله في فورا) أي أذيت لها أثماناً وقوله فيضم أي بعضها البعض حتى تبلغ ثلثه الرجل ثم ترجع ليدنها (قوله وحمل الانسان متحد ولو كانت من فكين) أي خلافاً لما في أحد الروايات القائلة ان الفكين مجازان وأنت خير إن هذا اختلاف لا فائدة له على ما شئ عليه المصنف من عدم الضم وانه ما ظهر فائدة على قول ابن القاسم بالضم الذي يرجع عنه كما تقدم (قوله أي فلا يضم بعضها البعض) أي حيث كان الضرب مترأخاً (قوله كالرجل) أي ولو بلغت ثلث دية أو زاد عنه (قوله اذ لم يكن الخ) أي وأما إذا كانت في فورا وحذف ثلثه الرجل فانهم ترجع ليدنها (قوله ان الفعل المتحد أوما في حكمه) يضي في الاصابع الخ أي سواء اتحد المحل ولا (قوله وأما إذا اتحد المحل) أي دون الفعل لكونه ليس فورا والحاصل أن الفعل المتحد وما في حكمه يضم أثر اتحاد المحل أو

(٣٣ - سوفى رابع) بعد الكاوى حرا على فائدة كتاب أحسن (ولا في المواضع والمناقل) أي لا يضم بعضها البعض كالأعضاء موصيتين فأخذت عقلها ماتم وأعضها مواضع متعددة فلها عقلها كالرجل ما يبلغ ذلك في المرة الواحدة أوما في حكمها الثلث والاربع لعضها كأمرو وكذا المناقل فلوضعهما منتقلها ثم أتى فلها في كل ذلك ما لرجل اذ لم يكن في فورا وحذف الثلث والحاصل أن الفعل المتحد أوما في حكمه يضم في الأصابع والانسان وغيرها وأما إذا اتحد المحل فيضم في الأصابع ودون غيرها

(و) الأضام (عندئذ وان عفت) كأنها انصفت فلذا قطع لها ثلاثة أسابيع عند انقطع لها ثلاثة أخرى خطا فلها في كل أسبوع عشرة من الأابل أنقصت في العمد أو عفت أو أخذت دية وسواء اتحد الرجل كدم واحد أو تعدد ثم شرع في سبانه من يحمل الدية في الخطأ والعمد في النفس والأطراف وسبانه شرطه فقال (ويجعد دية الخمر) وأما الرق فلا دية وأما على الجاني فبته حاله وسواء كان الحر ذكرا أو أنثى مسلما ولا (خطأ) احترازاً (٣٥٠) من العمد فلا تجعدها العاقلة بل هي حالة على الجاني أن عني عنه عليها وفي حكم

الحظا العبد الذي لا  
قصاص فيه كالأموعة  
والجائفة كإباني ان  
ثبتت (بلا اعتراف)  
من الجاني بل بينة أو  
ثبوت فلا تقصص ما اعترف  
بمن قتل أو سرح  
في حالة عليه ولو كان  
عدلا ما مؤنا لا ينقسم  
فيقول الشؤن من  
أولها لا يقتول على العبد  
وكلام القاضي ضعيف  
(على العاقلة والجاني)  
الذكر البالغ العاقل  
الملي كإباني المصنف  
فهو كواحد منهم بشرط  
تقصصها على العاقلة  
والجاني (ان يبلغ) ما  
ينقسم (ثلاث بدية الفضي)  
عليه (أو) ثلث بدية  
(الجاني) فلا يجزى مسلم  
على مجوسه خطأ ما يبلغ  
ثلث بدية كان أمثله  
أو ثلث بدية بان تعددت  
الجنات جلته فاقته  
وإذا جازى مجوس أو  
مجوسه على مسلم ما يبلغ  
ثلث بدية الجاني جلته  
عاقلته (وما لم يبلغ)  
ثلث أحدهما (فقتل)  
عليه) أي على الجاني  
ماله (كعبد) أي

لقد تدعى نفس أو طرف من عنه علم الظاهر عليه في ماله (ووجه غلط) عطف خاص على علم إذا الغلظة أو ما تكون أي العلم والعمد وأقرب للإتيانهم أن القصص لما كان سابقا لما كان لاحقا وشمل شرح علاقاص فيه وقتل كيد فيكون الجاني زائد سلام مثلا (و) قد عثر (سابقا) على القصص (لعمد) أي لاصل عدم جرائه كالقضا أو المراد الذي عن شخص في عمدها بما عليه في ماله (الأملا يتقص من الجرح) بالقبالة والأشوة (الناظرة) أي ينظر في الماشية أو أقص منه (فعلها) أي غالبة في المعالجة في العمد كالقضا أن تلك تدعى علمه أو الحلق بالمتخصص بقوله كذا ثمرة في سائر





الذين معه في بلدة النصارى عن النصارى واليهودى ولا يعقل نصراني عن يهودى ولا عكسه والمراد بدينه من يحمل معه الجزية أن يوضر بعت عليه وإن لم يكرهوا من آثاره فيشمل المرأة إذا حنت وأما العبد الكافر إذا اعتقه مسلم فإلى يعقل عنه إذا حنت بيت المال لأنه الذي يرضه لأمس اعتقه لأنه لا يرضه كافي المذونة ولا أهل دينه فإن لم يكتف بأهل بلدة يرضهم أقرب القرى إليهم وهكذا يحصل ما فيه الكفاية من غنام العدد إلا في سنة كاشته له بقوله (و) إذا قصر ما في بلدة الحاني عن الكفاية (ضم ككور مصر) الكبر بضم الكاف ورفع الواو جمع (٢٥٢) كورة بضم الكاف وسكون الواو هي المدينة أي البلدة التي يسكنها الناس ولاولى أن يعقل

كلامه على ما عاين الذي وغيره ولا يعقل على الأول ما الذي فقد عالت المراد منه وأما المـلم فعند أهله يسد أهل الديوان من أهل بلده أن كان الحاني من الجند فإن كانت فيه الكفاية فظاهر والأكل العدد من أقرب بلد فيها أهل الديوان وهكذا فإذا كان الحاني من أهل القاهرة ولم يكن في أهل دوائه كفاية كل من أهل ولا في فإن لم يكن فيه م كفاية كل من أقرب البلاد إليها فما ديوان لأطلق بلده ولو كان الحاني من أهل منقط بدى أهل ديوانهم وكل من أهل أسوط وهكذا وإذا قال في العصابة والمساوى وقوله ككور مصر أى كور مصر ويحويها من الأقاليم فخصر أقبل وفيها كور والشام أقبل آخر وفيه كور والجزائر أقبل وفيه كور ولا يضم أهل أقبل لاهل أقبل آخر كما

أى سواء كانوا عصابة أم لا أهل ديوان أم لا فلا يعل في الذي تفصيل المسلم وهذا ما قرره في المواق (قوله الذين معه في بلدة) أى لمة النصارى (قوله ولا يعقل نصراني عن يهودى الخ) أى لعلم التناسر وإن كان الكفر كلمة واحدة من حيث القصاص (قوله فيشمل المرأة إذا حنت) أى فيشمل الحاني المذكور المرأة الكافرة فإذا حنت عليها يعقل عنها أهل دينها الذين يحملون معها الجزية على فرض لو ضربت عليها وإن كانت المرأة لا تؤدى الجزية (قوله ولا أهل دينه) أى خلافا لعق (قوله فإن لم يكتف بأهل بلدة) أى من أهل دينه وذلك لعقتهم وتقصيرهم عن السهم أو ثمنه على أن أقل العاقلة سبعائة أو عمارا دعى ألف دينار على أن أعلاها مائة دعى ألف (قوله ضم إليهم أقرب القرى إليهم) أى ضم إليهم أهل دينهم من أقرب القرى إليهم (قوله من غنام العدد إلا في سنة) أى وهو السجاعة أو بزيادة ألف (قوله بضم الكاف وسكون الواو) أى لقول الخلاصة • وفعل جصا لعله عرف • وأما قول عمر أنه جمع كورة بفتح الكاف فخصر يف (قوله البلدة التي يسكنها الناس) أى وعلى هذا فالمراد بكور مصر هي البلاد التي تحت ظلها وكذا المراد بكور الشام (قوله أن يحمل كلامه) أى قوله وضم ككور مصر (قوله فقد عالت المراد منه) أى وهو أن من في بلد الذي من أهل دينه ادل أو فو أو بعد الماقلة طه يضم إليهم ما في أقرب البلاد إليهم من أهل دينهم وهكذا حتى يحصل عام عددها (قوله فإن كان فيهم الكفاية) أى بعدد العاقلة (قوله من أهل ولا) أى من أهل ديوان ولا في وكذا قوله كل من أقرب البلاد إليها أى من أهل ديوان أقرب البلاد إليها (قوله وكذا يقال في العصابة) أى أنه إذا كان الحاني ليس من أهل ديوان فإنه يعقل عنه عصبته ويسد عصبته من أهل بلده فإن لم يكن فيه م كفاية كل العدد من العصابة التي بالقرب البلاد إليه وهكذا حتى يتم العدد وقوله والمساوى أى فإذا كان الحاني لادويان ولا عصابة فإلى يعقل عنه ماله وبدأ مالوا الذين في بلدة فإن لم يكن فيه م كفاية كل العدد من ماله الذي بالقرب البلاد إليه وكذا حتى يتم العدد (قوله أهل صلحه) أى سواء كانوا عصابة أم لا كانوا أهل ديوان أم لا كانوا ماله أم لا (قوله ولا يت مال) يعنى نفس الصلى كما هو سابقه لأن بيت مال المسلمين لا يعقل عن كافر وقوله أن كان لهم أى لأهل صلحه ذلك أى بيت مال (قوله كذا لى) أى كان الذي يعقل عنه أهل دينه ولا يعتبر فيه كونهم عصابة ولا أهل ديوان ولا مساوى ولا يعقل عنهم بيت مالهم أن كان لهم ذلك كاحمر (قوله وذى وصلى) أى كما كل التين (قوله وامرأة) أى وكذلك حتى يتكامل وأما ما يصره على أن رثته فيهم نصف ما يلقى لأن شأنه أنه لا يرضه كالمراة (قوله أخص من الفقير) أى من أن المراد بالفقير من لا يقدر على غرقوته والغارم من عليه من الدين بقدر ما في يده أو يفضل بعد القضاء ما يكون من عدا الفقير فإن لم يصد القضاء مالا يصد فقرا فهذا يعقل عن غيره اه من وعلى هذا فالغارم أعظم من الفقير لأخص منه تأمل (قوله ولا عن أنفسهم) أى خلافا لما في معنى بيع الشيخ أجدار زقاني من أن كل واحد منهم يعقل عن نفسه وأنه كواحد من العاقلة في القرم لما شرته فلا تلاف ولا مستفد في ذلك كما قال طي (قوله والعزوة والضرب) العزوة مبتدأ وثائب الفاعل ضمير عائدة على آل ووقت الضرب بالرفع خبره وفي الكلام حذف مضاف أى الوصف العنبر وصف وقت الضرب أى الوصف الموجود وقت الضرب

يأتى في قوله ولا يدخل ليدوم حضري ولشأى مع مصر (والصلى) يؤدى عنه (أهل صلحه) من أهل دينه ولا (قوله يعتبر فيهم ديوان ولا عصابة ولا مساوى ولا يت مال) أن كان لهم ذلك على الأرجح ماداموا كذا كذا (وضرب على كل) عن رثته الذين أهل ديوان وعصابة ومساوى وذى وصلى (مالا يضرب) به بل على قدر طاقتهم لأمساواة وطريقها عدم التكليف فهذا راجع لجمع ما تقدم وعقل عن صبي ويحتمل و امرأه و فقير وغارم أن الجوارم وأخص من الفقير (ولا يعلقون) عن غيرهم ولا عن أنفسهم كما هو ظاهر النقل لكن قوله ولا يعقلون بالنسبة اليه أم تستغنى عنه بقوله وهو العصابة فنقص ج منه المرأة وجوابه أنه ذكر بالنسبة إلى المولى فإنها تشمل الإناث (والعزير) في الصبا والجنون

وشدهما والعسر والبسر والغيبة والحضور. (وقت الضرب) أي التوزيع على العاقلة (لا بد من غائب عليه انقطاع وقت الضرب ولا ان يبلغ صبي أو عقل مجنون أو قهر عبد أو انقصت ذكورة خفي مشكل بعد الضرب فلا شيء عليه ولا يسقط) ما ضرب على واحد منهم بقدر سائة (العسر أو موته) بعد ضربه عليه ولا جنونه ولا غيبته راخصا سكي بلده بعدا تحرب (ولا دخول لدوى) من عصاة الحاني (مع حضري) من عصاة ولا عكسه لعدم التناصير بينهما (ولا شأى) مثلا (مع مصري) مثلا (٣٥٣) من العصاة أو أهل الدوان

(مطلقا) التحديس

لما خوذ عند كل أم لا

استندت الضاربة

كان وأب أم بل الدية

عني أهل قطره الدية

(الكاملة) إذ كراو

أي مسلم أو كافر تعيم

في ثلاث سنين يحمل

بأخرها أي بحمل

كل نعيم فيها وهو الثالث

بآخر سنة أولها (من

يوم الحكم) لاسن يوم

القتل على المشهور

(والثالث) كدية الجائنة

والمأومة (والثاني)

كما تفتن أو ما تقع

مأومة (بالسنة) ليدبه

الكاملة فالثالث في سنة

والثاني في سنتين

ويجوز في الصف كبد

أو عين (وفي) الثلاثة

الارباع بالثالث ثم

يحمل (لثلاث سنة) أي

الصف يحمل الثالث

سنة وللسدس الباقي

سنة أخرى في الثلاثة

الارباع لكل ثلث سنة

وصف السادس

الباقي في سنة ثالثة

فتصير هذه كالكاملة

وما ذكر في الفرعين

ضعف والراجح أن

الصف يقيم في سنتين

(قوله وضدهما) أي البالغ والعقل (قوله أي التوزيع على العاقلة) أي بقي كال وقت توزيعها صامدا أو مجنونا أو غارما أو غائبا أو غائبا فلا شيء عليه ولا يسقط الصبي بعد ضربها أو عقل المجنون أو استخفى الفقير بعد ضربها أو مدم الغائب غيبة انقطاع بعد ضربها أو قبل قبضها فلا يعمل عليه شيء وإن كان وقت ضربها بالغا فلا موسرا حاضر ضرب عليه ولا يسقط عنه ما ضرب عليه بطر وعسرا وجنونا وموت أو سفر (قوله) لأن قدم غائب غيبة انقطاع وقت الضرب أي فلا تضرب عليه لانه صابرا بالغيبة المذكور كاهل إقليم آخر واحتوز بغيته لا انقطاع من غائبه أو عز أو فرار ما هوت الضرب فاهل اذ قدم يجعل عليه ما يخصه وهذا التفصيل في العاقلة أو ما الحاني فانتقاله غير معتبر فتضرب عليه مطلقا والحال أن الحاني تضرب عليه مطلقا سواء انتقل من البلاد قبل ضربها أو بعد سدها وإن كان انتقاله بقصد الفرار منها أو لرفض سكي بلده التي انتقل منها أو ما انتقل أحد من العاقلة كان بعد ضربها فلا يسقط عنه ما ضرب عليه سواء كان فارا أو رافضا سكي بلده وإن كان قبل ضربها ضربت عليه إن كان فارا أو كان انتقاله لحاجة تبي أو عز ولا إن كان رافضا سكي البلاد المشتغل منها (قوله لعسره) أي الطاري بعد الضرب بوجهه فينظر ويحبس لثبوت عسر ولا حل إلا انتظار وقوله أو موته أي الطاري بعد الضرب وتحمل عليه عوته أو فاه (قوله ولا شأى مع مصري) أي لا يدخل ولا شأى من عصاة الحاني مع مصري من عصاة أيضا ولا عكسه لأن الدية في توزيعها على العاقلة التامر والشأى لا ينصرف من مصر وعكسه فلو كانت أهلة الحاني في أحد القطرين أو كراو مساوية فتنظر محل حياته كما هو ظاهر المصنف ثم ان قول المصنف ولا دخول لدوى الخ كالنسخة لقوله ثم بهم الأقرب فالأقرب أي عن هو مضمع معهم في الحاضرة أو بالبادية أو في قطر (قوله الكاملة في ثلاث سنين) هذه الجملة مستأنفة استثنافا بانحوال السؤال وقد رتبنا من قوله ويحجب كدية الخطا على العاقلة والحاني فكانه قيل في كم من الزمن يقيم وجهه قيل بأول وأخرها صفة أولى الثلاث سنين وقوله يوم الحكم صفة ثالثة (قوله) إذ كراو أي مسلم أو كافر أي سواء كانت لنفس أو لطرف كقطع دين أو قطع عز أو هزل عقل. ثانيا (قوله أولها) أي السنين الثلاثة (قوله من يوم الحكم) أي بخصيصها (قوله والثالث) أي بضم الثالث (قوله فالثالث في سنة) أي فالثالث بضم في سنة (قوله وفي الثلاثة الأرباع) أي كدية خمسة أسنان (قوله بالثلاث) أي باعتبار الثلاث في الكاملة بأن يجعل ثلث سنة كاملة (قوله وللسدس الباقي سنة أخرى) أي يكون حكم النصف حكم الثلثين (قوله والارباع الخ) هذا الأول هو ظاهر المدونة وأما إذا زاد النصف نصف عشر كدية عين وسن أو زادت الثلاثة الأرباع عشر كدية بخمسة أسنان وأصبح على يكون لثلاث أو ثلثة على هذا القول أو بالاحتماد وهو الظاهر كما في (قوله تكبم العاقلة الواحدة) أي تكبم ما وجب على العاقلة الواحدة من حبس التعقيب ثلاث سنين (قوله ما يتوب كل عاقلة) أي من دية ذلك المقتول (قوله وإن كان دون الثلث) أي ولو اختلفت دياتهم التي يؤدونها فإن كانت إحدى العواقل من أهل الابل والأخرى من أهل الوريق وهذا كالمفصل للممر من أن العاقلة لا تحمل ما دون الثلث من أن الدية لا تكون من صفتين كذهب وابل أو وريق فإن هاتين دية كل عاقلة القصد الذي زابها ولو أقل من الثلث من نوع ما عدها (قوله) كتعدد الجنائبات هذا مشبه بقوله وحكم ما وجب الخ وحاصله أنه شبه الجنائبات المتعددة الواجب عقابها على عاقلة الجنائبة الواحدة الواجب عقابها على عواقل في أن كلا بضم عقه في ثلاث سنين بحكم أن التعدد كالتعدد على (قوله) كتعدد الجنائبات عليها أي الواجب عقابها عليها (قوله تعقب في ثلاث سنين) أي تعقب ثلث

لكل سنة بابع والثلاثة الأرباع في ثلاث سنين لكل سنة ببع (وحكم ما وجب على عواقل) متعددة (بمعناه واحدة) كعشر ثمن حال من لما لا شيء فتتوارر لاجل خطأ كصلمه صخرة فسقط عليه (كحكم) العاقلة الواحدة) بضم ما يتوب كل عاقلة وإن كان دون الثلث، ثلاث سنين يحمل بأخرها (كتعدد الجنائبات عليها) أي على العاقلة الواحدة كالمقتول رجل ثلاثة رجال فعليه وعلى عاقلة ثلاث نبات تعقب في ثلاث سنين (ومل عددا) أي بعد العاقلة

أى أقل حداه الذى لا ينقص عنه (سبائة أو) أقل حداه (الرائد على ألف) زيادة يئنه كعشر من رجل (قولان) فعلى الاول لو وجد أقل من السبائة ولو كان ختم كفاة من غيرهم معنى أنهم يفرعون ما بنوهم على تقدير وجود العدد المعتبر ثم يكمل العدد من غيرهم فإذا كان العصبة سبائة يكمل من الموالى الاعلى ما يفي بالسبائة فان لم يوجد الموالى الاعلى أو وجد ما لا يكمل السبائة ككل من الموالى الاسفلين فان لم يوجد ما يفي بذلك ككل من بيت المال ولو كان الاخوة فيهم العدد المذكور لم ينقل للأعمام أو لأدهم ولا ينتقل للتكميل منهم على الترتيب المعلوم أى الاقرب فالأقرب فإذا اكمل لم ينقل لغيرهم وليس المراد بحداه أى لا زاد على ذلك انظر وإن العصبة المتساوية أو أهل الديوان (٣٥٤) إذا كانوا أو فابن كل واحد ما بنو بهوكذا يقال على القول الثانى فالجواب أحد العاقل

الذى لا يضم من بعده له وإن وجد هل هو سبائة أو ما زاد على الألف بأدب ينسب بحيث لو وجد الأقل في البلد انتقل للتكميل من غيرهم على الترتيب المتقدم ولا ينتقل فلا بعد بعد التكميل ممن هو دونه قولان فإذا لم يوجد غير الجاني لزمه ما بنو به على تقدير وجود العدد ولزم بيت المال الباقي فان لم يكن بيت مال لزم الجاني الجميع في ماله كما تقدم ثم انتقل بتكميل على حكم كفارة القتل خطأ وأنها واحدة ومرة كافي الآية الكريمة فقال (وعلى القاتل الحر) لا العبد لعدم جهة عتقه (المسلم) لا الكافر لأنه ليس من أهل العرب (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لأن الكفارة من خطاب الوضع كمعوض المتلفات (أو) كان القاتل (شريكاً لصي) أو مجنوناً وغيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثر الشريك (أو) إذا قتل مثله (خرج المرتد فلا الكفارة على قتله) (أو) عصى (أو) الزنديق والزاني المحسن فلا كفارة على قتلها (خطأ) لا عدا على عتقه فلا تقبل تدب كما رأى (عقوبة) مؤمنة سلبية (ولغيرها) أى وعند الجيز عتق (شهران) أى صوم شهرين متتابعين (كالظهار) أى يشترط في الرقبة وصوم شهرين هما يشترط فيهما كفارة الظهار (الاصالة) أى لا كفارة على من قتل ما اتل عليه فيقتل لا يندفع عنه إلا بالقتل وأما خاص عليه وان خرج بقوله مصر ما خطأ لا لا بنوهم فيه الكفارة لعدم القصاص فيه كالخطأ (و) لا (قاتل نفسه) خطأ وأولى عدا

الذى لا يضم من بعده له وإن وجد هل هو سبائة أو ما زاد على الألف بأدب ينسب بحيث لو وجد الأقل في البلد انتقل للتكميل من غيرهم على الترتيب المتقدم ولا ينتقل فلا بعد بعد التكميل ممن هو دونه قولان فإذا لم يوجد غير الجاني لزمه ما بنو به على تقدير وجود العدد ولزم بيت المال الباقي فان لم يكن بيت مال لزم الجاني الجميع في ماله كما تقدم ثم انتقل بتكميل على حكم كفارة القتل خطأ وأنها واحدة ومرة كافي الآية الكريمة فقال (وعلى القاتل الحر) لا العبد لعدم جهة عتقه (المسلم) لا الكافر لأنه ليس من أهل العرب (وان) كان (صبياً أو مجنوناً) لأن الكفارة من خطاب الوضع كمعوض المتلفات (أو) كان القاتل (شريكاً لصي) أو مجنوناً وغيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثر الشريك (أو) إذا قتل مثله (خرج المرتد فلا الكفارة على قتله) (أو) عصى (أو) الزنديق والزاني المحسن فلا كفارة على قتلها (خطأ) لا عدا على عتقه فلا تقبل تدب كما رأى (عقوبة) مؤمنة سلبية (ولغيرها) أى وعند الجيز عتق (شهران) أى صوم شهرين متتابعين (كالظهار) أى يشترط في الرقبة وصوم شهرين هما يشترط فيهما كفارة الظهار (الاصالة) أى لا كفارة على من قتل ما اتل عليه فيقتل لا يندفع عنه إلا بالقتل وأما خاص عليه وان خرج بقوله مصر ما خطأ لا لا بنوهم فيه الكفارة لعدم القصاص فيه كالخطأ (و) لا (قاتل نفسه) خطأ وأولى عدا

القاتل (شريكاً لصي) أو مجنوناً وغيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثر الشريك (أو) إذا قتل مثله (خرج المرتد فلا الكفارة على قتله) (أو) عصى (أو) الزنديق والزاني المحسن فلا كفارة على قتلها (خطأ) لا عدا على عتقه فلا تقبل تدب كما رأى (عقوبة) مؤمنة سلبية (ولغيرها) أى وعند الجيز عتق (شهران) أى صوم شهرين متتابعين (كالظهار) أى يشترط في الرقبة وصوم شهرين هما يشترط فيهما كفارة الظهار (الاصالة) أى لا كفارة على من قتل ما اتل عليه فيقتل لا يندفع عنه إلا بالقتل وأما خاص عليه وان خرج بقوله مصر ما خطأ لا لا بنوهم فيه الكفارة لعدم القصاص فيه كالخطأ (و) لا (قاتل نفسه) خطأ وأولى عدا

لعدم الخطب بموته (كذبته) أي من ذكر من العاقل وقاتل نفسه فقتل ولا يظهر رجوع النكير لقاتل نفسه خطأ أي فلا بد على عاقلة لو رتبته لأنه الموهوم (ونبتت) الكفارة للحر المسلم (في قتل حنين وريق) لغيره (وعبد) لم يقتله لعقوب أو لهدم مكاناً (وعبد) لنفسه فلا تكرار وفي بعض النسخ بدل عبد ذي أي عدا أو خطأ وعلم أنهم في قوته وريق وهذه النسخة أحسن (وعليه) أي على القاتل عبد اللطع إذا لم يقتل لعقوب أو زنا بدمه أو أسلام (مطلقاً) كان القاتل حر أو رقيقاً مسلماً أو كافراً ذكراً أو أنثى (جلد مائة وبعس سنة وإن) كان قتله العدم لمسا (يقتل مجبوراً) أو قتل (عبد) وتقدم أن الجراح (٢٥٥) عبد أو ثوب ولو أقص منه

(أو تكون المدعي)

بالر عطف على قتل

أي وإن كان القتل

العدم المدعي به ملبساً

بشكوك المدعي من

أعيان القسامة إلى

توجهت عليه (على ذي

الوث) يتعلق بالمدعي

(وحلفه) أو أو عصى

مع أي مع حلف ذي

الوث وهو المدعي عليه

وأولى مع تكو له وإنما

خص حلفه بالذكر

لكونه داخلياً تحت

القسامة وأما أن كل

فلا ينوهم عدم هذا

الحكم الذي هو الجلد

والجس يعنى أن

من ظم لوث من أولياء

القتول على شخص

فادعيه عليه فطلب

من المدعي أيمان

القسامة فتكلى وردها

على المدعي عليه فحلفها

وأولاً أن يحلفها فإن

المدعي عليه بطلانة

وبعس سنة نظر الوث

(والقسامة) التي يوجب

التصاص في العمد

والدية في الخطأ سبها

الكفارة على قاتل نفسه بحيث يخرج الكفارة من تركه (قوله لعدم الخطاب) أي بها بسبب موته (قوله) كذبته أي كالا تحب دنيته (قوله فلا بد على عاقلة) أي لا به لا يؤدي عقل نفسه فكذا غيره لا يفعل عنه (قوله لأنه الموهوم) أي بخلاف العاقل وقاتل نفسه عمداً فإن كلا منهما مقتول عمداً ولابد في العمد (قوله) وريق أي ونبتت الكفارة للحر المسلم في قتله رقيقاً لمولو كغيره وفي قتله لشخص عمداً (قوله لم يقتل به) أي وأما إذا قتل به فلا كفارة (قوله ذي) أي ونبتت الكفارة للحر المسلم في قتله ذماً (قوله فعمم في قوته وريق) أي بحيث يقال تنبت الكفارة للحر المسلم في قتله رقيقاً سواء كان موكلاً كغيره أو موكلاً (قوله أحسن) أي لأداتها حكمها إذ على النسخة الأولى وهو نبت الكفارة في قتل الذي (قوله جلد مائة وبعس سنة) أي من عمر نقرمب كافي الزمان أو اختلف في المقدم منها فقبل الجلد وقبل الحدس ولم يشتر وهما بالزنا لا سماعه وقوة الزرق والخرف فهو سواء (قوله أن الجراح عبد أو ثوب) أي وإن أقص منه أو أخف منه الدية في التالف (قوله على ذي الوث) أي على العاقل الذي قام عليه الوث بأن شهد عليه بالقتل واحداً مثلاً (قوله لكونه) داخلياً تحت القسامة أي لكونه من المدافع عليه والمبالغ عليه أنما يكون بشوهد المدعي عليه إذا حلف رعا بنوهم عدم ضرره وعدم حسبه وأما أن كل فلا ينوهم به عدم ذلك بل يجوز فيه بالحكم المذكور (قوله وأولى) أن لم يحلفها ساقى للصف أن المدعي عليه بالقتل لذارته عليه أيمان القسامة ولم يحلفه بالقتل بل بحس حتى يحلفها (قوله والقسامة سبها في الجراح) أي من إضافة المصدر لقوله أي سبها أن يقتل القاتل الحر المسلم فلا قسامة في جرح ولا في قتل عدو ولا كافر (قوله يجرح) أي لا خصوص جزا رية (قوله وهو الأمر الذي ينشأ عنه الخ) هذا التعريف في التوضيع وأعرض بأه غير مانع لصدفه بالينة وقد يجاب بأن رتبة الساق يجرحها إلا لا يحتاج لإيمان معها فالمراد غير السنة على أن مذهب المتقدمين هو أن التعريف بالأعم (قوله وفي عدم العلم) أنه أنظر لأن الذي يقتل لقيام الوث القاتل وكلا متافق قتل القاتل فالأولى جعل في معنى مع أي سبها قال الحر المسلم المصاحب لوث أي للأمر الذي ينشأ عنه غلة الظن بصدق المدعي بالقتل (قوله خمسة مثله) أي أولاه لولو المدعي البالغ العاقل الحر المسلم ذي عند فلان مع وجود الجرح أو أنرا الضرب ومثله قوله قتلى فلان الثاني شهادة عدلين على معانة الضرب أو الجرح أو على إقرار المدعي بأن فلا تضره أو جرحه مع وجود الجرح أو أنرا الضرب الثالث شهادة واحد على معانة الجرح أو الضرب الرابع شهادة واحد على معانة القتل الخامس أن يوجد القاتل ويقر شخص عليه أنرا القتل (قوله وإن وجب فيه) أي في الصبي أي في قتله وقوة بغير قوله أي كما ينشأ عنه الجرح أو الضرب أو القتل (قوله حر مسلم) أي أعاقى بذلك أنه يعنى عقوبة سبها تقتل الحر المسلم لأنه لا يلزم من كون المقتول حر مسلماً أن يقتل أن يكون كذلك حين القول مع أنه لا بد منه وقوة حر أي أو ما العبد فلا يقبل قوله لأنه لا بد من أهل الشهادة كالصبي والمجنون والكافر وأما المستوطن والمرأة ففهمان أهلها في الجملة فلذا أقبل قوله لها (قوله عند فلان) سواء كان فلان هذا حر أو عبداً بالغاً أو صبياً ذكراً أو أنثى عدلاً أو مستعوطاً مسلماً أو كافراً (قوله وأولى قتلى خطأ) أي هذا إذا قال قتلى عبداً بل وأولى قتلى خطأ قال في المقدمات إن قال قتلى خطأ في ذلك روايتان

قتل الحر المسلم وإن غير بالغ يجرح أو ضرب أو سم أو نحو ذلك لا لريق والكافر (في عمل الوث) بغير الإجم وسكون الواو وهو الأمر الذي ينشأ عنه غلة الظن بوقوع المدعي به وبسبي الظن وفي الحقيقة سبها نفس الوث أي الأمر الذي ينشأ عنه غلة الظن بأنه قاتل وإضافة محل الوث لإيمان وفي معنى لا العلم أي بقيام الوث بوقوع قتل الذي تنسب عنه القسامة خمسة أمثلة أولاه قوله (كان يقول) شخص بالغ عاقل وإن أنثى لاسي وإن رماها وإن وجدت فيه القسامة بغير قوله ولا يمتحنون إلا بغيره قوله شرعاً (حر مسلم قتلى فلان) أي عند فلان ونحو ذلك (ولو) قال قتلى خطأ أو كان القاتل (مستعوطاً) أي طاعة أدهم (على زور) بكسر الراء أي قال قتلى فلان وهو روج فاته يكون لوثاً أن شهد على قوله عدلان

واستمر على هذا حتى رجع قومه بأن قال فلان آخر أو قال ماقتلني بل غيره أو لا أدري من الذي قتلني نزل الوتر فلاقامة (أو) ادعى (بأنه على والد الماء) وأصغره (نحسه) فحسبون بذلك أو بقتل الوالد (أو زوجة أو زوجها) أي طالت حتى زوجي فيقسمون ويقتل وانما قيل بل الماء المذكور (أن كان سر) به ونسي التهمة لحرمان أو الضرب أو السام من منزل مرتبة التي هو أو الماء التسمية للبشاء فالمنهزم عديم فالحاصل أن شروط قومه الذكور الثلاثة لم تجر وحصولها والتداعي على إقرار وشهادة مدانين على قتل وطعن على خطا ما هو في حيز المألغة فقال (٥٦٦) (أو أولى) أي قومه الذكور أي بقصد جدوا لخطا (وبسوا) أي وأولادهم عدوا

خطأ فاهم القسامة على ما بينوا وأولهم القصاص في العدوالة في الخطأ (الاضلوا) معطوف على أطلق أي ائمان قد د. ضافوا بان قال قتلي فلان عدوا فلول خطا أو العكس فيعطى لهم ولا يصح عطفه على بينوا كما هو ظاهره لانه يصير التقدير لا أطلق وخالفوا مع أنه لا يخالف مع الإطلاق (ولا قبل رجوعهم) بعد الخالفة (أقول الميت (ولان) أطلقوا قال بعض منهم قتله عدوا قال (بعض) آخر لا بل هل قتله عدوا أو خطأ أو لا تعلم من قبله (أو) قالوا كلهم قتله عدوا (نكلوا) عن القسامة فبطل الدم في المستثنين أما في الأولى فلا همس لم يتقوا على أن وليهم قتل عدوا حتى يسبقوا القودولا على من قتله فيسجون عليه أو أما في الثانية فليقتلوا (بخلاف زي الخطأ أي)

بحسب ما إذا ظن بعض خطأ بعض لأمر (قل) أي علمي الخطأ الخلف) لحكم أعيان القسامة (وأخذه نصيبه) من العمد التي ولاتي من قال لا نقيم وسئل ذلك ما قالوا كاهم خطأ وسئل البعض على خلف نصيبه ولا شيء لمن تكلم وأما قوله بعضه سم خطأ وبعضهم عمد فكيفه أم أنه لم يقوله (وان استأخذه) أي والعصاة وقد أطلق على الميت (فمما) أي والعمد والخطايا أن قال بعض عمدًا وبعض خطأ (أو استأخذه) أي الربيعه قال ولأدنا وأخوة وأعيانهم (كل) أي كل واحد من عدي المصوم عدي الخطأ على طبق دعواه على قدراته (والمعصية خطأ) أي عاقلة الخلق أو بسقطه العقل

(ويطلب حق ذي العمد) أي مدعيه (بشكل غيرهم) أي ذي الخطأ فلا سامة لذي العمد ولادة لا مدعى العمد انما يحلف نعا لذي الخطأ ويصرحون حشد غيرة ما لو ادعى جميعهم أن الخطأ ونكوا انصطف طافلة الجاني ومن نكل منهم غرم وأشار لثال الثاني من أمثلة الوثب بقوله (وكشاهدين يجرح أو ضرب) لم يمسلم أي على معانية ذلك (مطلقا) أي عددا (٣٥٧) أو خطا فيقسم الأول ابو يستحقون

العدد وذي الخطأ وقوله واستوفى الدرجة أي عوقب كون كل واحد له التكلم كامل الشارح ومفهوم قوله استوفى الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واستوفت من بينهم قريبا وبعد وكان الجمع له التكلم كسنا وأعلم بأن ثالث العصبة عدوا والبنات خطأ كان الدم بعدد الالة سامة فيه ولادة ولا فزود ذلك لأن البنات يدعين الخطأ ولهن الحلف فيه في أعمال قول أحدهما تحكم وان ثالث العصبة خطأ والبنات عددا حلفت العصبة تجسبن عينا وكان لهن نصيب من الدية ولا يجره يقول البنات لانه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبة كما في ثمان اختلفوا في العمد والخطأ واستوفت من بينهم ولم يكن لهم مع التكلم كسنا مع ندين فالعصبة بكلام البنين كما أنه لا يجره بكلام الاغما مع البنين (قوله ويطلب حق ذي العمد) أي في القسامة والدية والموضوع انهم مستوفون في الدرجة (قوله يتكول غيرهم الخ) انظر لو حلف بعض مدعي الخطأ ونكل الباقي فهل لدعي العمد الحلف بتعاطف بعض مدعي الخطأ أم لا ولا بالاول جزم الشيخ يوسف القشيري وشبه بعضهم وربما يشبهه التعطل بالتعصب لحلف ذي الخطأ فاذا كان مدعى الخطأ اثنين ومدعى العمد اثنين وحلف واحد من مدعي الخطأ كان لدعي العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم فدل على مدعي العمد في حصته من حلف من مدعي الخطأ وبطلان حلفهم في حصته من نكل منهم (قوله لانه مدعى الدم انما يحلف) أي لأخذ من الدية بتعاضد الخطأ والوضع لانهما إذا كانوا أخذوا من الدية بطريق التبع لدعي الخطأ لان من ادعى العمد انما يدعي الدم فيصير الخ (قوله لصلف طافلة الجاني) أي جميع أيمان القسامة (قوله ومن نكل منهم غرم) أي ما ياتوه به ويقسم ما غرمه التا كل من العاقلة على مدعي العمد والخطأ ومن وثرة المقتول وعلى هذا فقول المصنف وبطل حق ذي العمد على القسامة والدية المرتبة على قسامتهم كذا ذكره شصنا (قوله لم يمسلم) أي كاشفة قول المدعي والقسامة هي طار المسلم (قوله أي على معانية ذلك) أي الجرح أو الضرب وان لم يكن هناك أثر لهما (قوله مطلقا) حال من جرح أو ضرب بآلة تكون كل منهما مطلقا عن التعبد للعدو والخطأ (قوله وأقرار المقتول) يحلف على جرح أي كشاهدين يجرح أو أقرار المقتول أي على أقراءه ان فلا ناجوه أو ضربه أي والحد أن أثر موجود ولا لم يعمل بشهادة على إقراره وإعلم ان هذا غيركم مع قوله بان يقول بالخ الخ لان ما تقدم شهدت البينة على قول المدعي تقتل فلان وكان هناك جرح أو أثر بمرسوم موجود وما عاش شهدت البينة على قوله أن فلا ناجوه أو ضربني والحد أن أثر ذلك موجود فما تقدم شهدت على إقرار المقتول بالقتل وما عاشت شهدت على إقراره بالجرح أو الضرب (قوله فقوله الخ) مفرغ على قوله وأشار لثال الثاني الخ (قوله راجع للمسئلة الشاهدين) أي انه راجع لقوله وكشاهدين شهدا على معانية الجرح أو الضرب (قوله للمسئلة الشهادة أقرار المقتول بذلك) أي بالجرح أو الضرب بالشاره ما يقول المصنف أو شهدا بأقرار المقتول بان فلا ناجوه أو ضربه (قوله وهذا في شهادة الشاهدين) أي على معانية الضرب أو الجرح أو ما أشادت بهما على إقرار الجاني عليه فعلة لقول المفسر به ولن ضربه مات ان شهدا على إقراره بالضرب أو لقصده وحده وان جرحه مات ان شهدا على إقراره بالجرح (قوله وأما في الشاهد) أي أو ما كيفة القسامة في مثال ما إذا كان القرون شاهدا واحدا تشهدا بعبانة القتل (قوله لانه آخر قوله أوثب اهد بذلك عنه) أي عن قوله يقسم لمن ضربه مات وهذا دالة لسكونه عنه (قوله وأما في المثال الاول) أي أو ما كيفة القسامة في المثال الاول (قوله فيصطون لعدو قتل) أي بان يقول الولي أقسم بالله لقتله فلان (قوله مشتغل على ستم مسائل) أي لا بالشاهد الواحد اما ان يشهد على معانية الجرح أو الضرب أو على إقرار المقتول بالجرح أو الضرب فهذا أربعة وأما ان يشهد على معانية القتل مع إقرار المقتول بالقتل وشهادة الشاهدين على إقراره أو ما ان يشهد على معانية القتل خطأ

العدد وذي الخطأ وقوله واستوفى الدرجة أي عوقب كون كل واحد له التكلم كامل الشارح ومفهوم قوله استوفى الدرجة أنهم لو اختلفوا في العمد والخطأ واستوفت من بينهم قريبا وبعد وكان الجمع له التكلم كسنا وأعلم بأن ثالث العصبة عدوا والبنات خطأ كان الدم بعدد الالة سامة فيه ولادة ولا فزود ذلك لأن البنات يدعين الخطأ ولهن الحلف فيه في أعمال قول أحدهما تحكم وان ثالث العصبة خطأ والبنات عددا حلفت العصبة تجسبن عينا وكان لهن نصيب من الدية ولا يجره يقول البنات لانه لا يحلف في العمد أقل من رجلين عصبة كما في ثمان اختلفوا في العمد والخطأ واستوفت من بينهم ولم يكن لهم مع التكلم كسنا مع ندين فالعصبة بكلام البنين كما أنه لا يجره بكلام الاغما مع البنين (قوله ويطلب حق ذي العمد) أي في القسامة والدية والموضوع انهم مستوفون في الدرجة (قوله يتكول غيرهم الخ) انظر لو حلف بعض مدعي الخطأ ونكل الباقي فهل لدعي العمد الحلف بتعاطف بعض مدعي الخطأ أم لا ولا بالاول جزم الشيخ يوسف القشيري وشبه بعضهم وربما يشبهه التعطل بالتعصب لحلف ذي الخطأ فاذا كان مدعى الخطأ اثنين ومدعى العمد اثنين وحلف واحد من مدعي الخطأ كان لدعي العمد الحلف معه وتأخذ الثلاثة نصف الدية يقسم عليهم فدل على مدعي العمد في حصته من حلف من مدعي الخطأ وبطلان حلفهم في حصته من نكل منهم (قوله لانه مدعى الدم انما يحلف) أي لأخذ من الدية بتعاضد الخطأ والوضع لانهما إذا كانوا أخذوا من الدية بطريق التبع لدعي الخطأ لان من ادعى العمد انما يدعي الدم فيصير الخ (قوله لصلف طافلة الجاني) أي جميع أيمان القسامة (قوله ومن نكل منهم غرم) أي ما ياتوه به ويقسم ما غرمه التا كل من العاقلة على مدعي العمد والخطأ ومن وثرة المقتول وعلى هذا فقول المصنف وبطل حق ذي العمد على القسامة والدية المرتبة على قسامتهم كذا ذكره شصنا (قوله لم يمسلم) أي كاشفة قول المدعي والقسامة هي طار المسلم (قوله أي على معانية ذلك) أي الجرح أو الضرب وان لم يكن هناك أثر لهما (قوله مطلقا) حال من جرح أو ضرب بآلة تكون كل منهما مطلقا عن التعبد للعدو والخطأ (قوله وأقرار المقتول) يحلف على جرح أي كشاهدين يجرح أو أقرار المقتول أي على أقراءه ان فلا ناجوه أو ضربه أي والحد أن أثر موجود ولا لم يعمل بشهادة على إقراره وإعلم ان هذا غيركم مع قوله بان يقول بالخ الخ لان ما تقدم شهدت البينة على قول المدعي تقتل فلان وكان هناك جرح أو أثر بمرسوم موجود وما عاش شهدت البينة على قوله أن فلا ناجوه أو ضربني والحد أن أثر ذلك موجود فما تقدم شهدت على إقرار المقتول بالقتل وما عاشت شهدت على إقراره بالجرح أو الضرب (قوله فقوله الخ) مفرغ على قوله وأشار لثال الثاني الخ (قوله راجع للمسئلة الشاهدين) أي انه راجع لقوله وكشاهدين شهدا على معانية الجرح أو الضرب (قوله للمسئلة الشهادة أقرار المقتول بذلك) أي بالجرح أو الضرب بالشاره ما يقول المصنف أو شهدا بأقرار المقتول بان فلا ناجوه أو ضربه (قوله وهذا في شهادة الشاهدين) أي على معانية الضرب أو الجرح أو ما أشادت بهما على إقرار الجاني عليه فعلة لقول المفسر به ولن ضربه مات ان شهدا على إقراره بالضرب أو لقصده وحده وان جرحه مات ان شهدا على إقراره بالجرح (قوله وأما في الشاهد) أي أو ما كيفة القسامة في مثال ما إذا كان القرون شاهدا واحدا تشهدا بعبانة القتل (قوله لانه آخر قوله أوثب اهد بذلك عنه) أي عن قوله يقسم لمن ضربه مات وهذا دالة لسكونه عنه (قوله وأما في المثال الاول) أي أو ما كيفة القسامة في المثال الاول (قوله فيصطون لعدو قتل) أي بان يقول الولي أقسم بالله لقتله فلان (قوله مشتغل على ستم مسائل) أي لا بالشاهد الواحد اما ان يشهد على معانية الجرح أو الضرب أو على إقرار المقتول بالجرح أو الضرب فهذا أربعة وأما ان يشهد على معانية القتل مع إقرار المقتول بالقتل وشهادة الشاهدين على إقراره أو ما ان يشهد على معانية القتل خطأ

(٣٣ - مسوق رابع) انما مات من ضربه أو ما مات الامن ضربه أو جرحه وهذا في شهادة الشاهدين بما ذكر وأما في الشاهد الا في فسكت عنه لانه آخر قوله أو يشاهد بذلك عنه وسأني كيفية القسامة فيه وأما في المثال الاول وهو ما إذا قتل قتلي فلان وشهد عدلان على قوله فيصطون لعدو قتل وأشار لثال الثالث وهو مشتغل على ستم مسائل قوله

(أوشاهد) واحد (بذلك) أي معانة الجرح أو الضرب (مطلقاً) أي عمداً وخطأً فليقتلوا نجس عينا لقد جرحه أو ضرب به ولو قدمنا منه قال إن عرفه ظاهراً كلاماً رتباً وشأوا نفسه أي يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين من النجس أي لقد جرحه أو ضرب به ولو قدمنا مات من جرحه أو ضرب به وظهر أنهم لا يحلفون قبل النجس عينا أو أحد متكلمة للصاب وقيل يحلفون أي يحلف واحد منهم عن كماله وسبأني ماذا أتشد شاهد على أقرار القاتل (٣٥٨) بالجرح أو الضرب في قوة أو بقرار القاتل عمداً وبهما تم الدت مسائل (أن نت

الموت) لا قبله لا حال حياته وهذا راجع لجميع صور الموت ويحتمل رجوعه لمصلحة الشاهد أو ما تلى قبلها فذكر فيها ثبوت الموت بقوله ثم تأخر الموت إذ عرفت تأخر الشيء فرع ثبوته (أو شاهد) (بالقرار القاتل) البالغ صريحاً أو ضرب (عمداً) أي قال جرحي فلان أو ضربني عمداً فكان لو أنحلف الأول بأمره نجس عينا ولا بد من عين متكلمة للصاب مع الشاهد أولاً وما لو قال جرحني أو ضربني خطأ فلا يكون الشاهد الواحد ولا بد من الشاهدين كما تقدم ومثل جرحني أو ضربني قلتي فيكفي الواحد في المدون انطلقا والحاصل أن الشاهدين بالقرار الموت في العمد وانطلقا وإن الواحد لو ثبت في العمد فقط واعتبر على المعنى فإن هذه التفرقة لم يقل بها أحدواً عاقل السئلة قولان التوقف على الشاهدين مطلقاً في العمد وانطلقا أو

مع أقرار القاتل بالقتل خطأ (قوله) أو شاهد عطف على قوله وكشاهد من الباهر أن ذلك كان الأول حذفه (قوله) أي عمداً وخطأً أي سواء كان الجرح أو الضرب بالغاً أم لا تأخر الموت إلا (قوله) أنهم يحلفون على الجرح والموت عنه في كل عين هذا بناء على أن البين المكلمة تجتمع مع أيمان القسامة وهو المشهور في الم (قوله) مكلمة للصاب أي نصاب الشهادة التي جعلت لو أنقوله أنهم لا يحلفون قبل النجس عينا متكلمة أي بل تجتمع المكلمة مع أيمان القسامة ولا تفرق فيصفون نجس عينا فقط لقد ضرب به ولمن ضرب مات وألقد جرحه ولمن جرحه مات فقوله لقد ضرب به أو لقد جرحه ناظر لعين المكلمة للصاب وقوله ولمن ضرب به أو جرحه مات ناظر لعين القسامة فقوله أي يحلف واحد منهم عينا متكلمة أي يقول فيها بالله الذي لا اله الا هو لقد ضرب به أو جرحه وأيمان القسامة بعد ما أتاه الذي لا اله الا هو ولمن ضرب به أو جرحه قدمت التقرير وانقطع على هذا القول أي فرق بين ما نحن عليه من شاهد واحد قلاً بأخذ واحد حقه إذا حلف فحامل (قوله) إن ثبت الموت أي وانما تكون القسامة إن ثبت الموت في جميع صور الموت ولعله لا قبله أي لا تكون القسامة قبله أي قبل ثبوت الموت (قوله) أو ما تلى قبلها أي هو قوله وكشاهد من جرح أو ضرب مطلقاً الخ (قوله) أو شاهد بقرار القاتل البالغ أي أن شهادة الشاهد على أقرار القاتل أن فلان ضربه أو جرحه عمداً انما تكون لو أن قال كان المقر بالضرب والجرح وانما يختلف شهادة الشاهد على معانة الضرب والجرح فانه لو ثبت مطلقاً كان القاتل بالغاً لا كامراً (قوله) ولا بد من عين متكلمة للصاب مع الشاهد أولاً أي قبل أيمان القسامة بظاهراً أن البين المكلمة تفرق عن أيمان القسامة وهو أحد قولين وقيل انما يحلفون نجس عينا بجميع معاني البين المكلمة وهو المشهور كامراً (قوله) ولا بد من الشاهدين والفرق بين العمد وانطلقا حيث كانت شهادة الواحد على الأقرار بالجرح عمداً أو بغيره لا تنقل عنه على الأقرار بخطأً أن قول الميت في الخطأ جرحي الشهادة لانه شاهد على العاقلة والشاهد لا ينقل عنه الا تباين بخلاف العمدان المقول عنه وهو المقر انما يطالب ثبوت الحكم بنفسه وهو القصاص فلو يكن شاهد على العاقلة فنفسه أن ينقل عنه واحد (قوله) والحاصل أن الشاهدين بالقرار أي على الأقرار أنه جرحه أو ضرب به أو قتله (قوله) وإن الواحد أي وإن الشاهد الواحد على الأقرار بانه جرحه أو ضرب به أو قتله (قوله) مطلقاً في العمد وانطلقاً أي شهادة الواحد على الأقرار بالضرب أو بالجرح لا تنكح لاق العمد ولا في الخطأ (قوله) أو الاكتفاء بالشاهد أي بشهادة الشاهد على أقرار الميت بالضرب والجرح وقوله مطلقاً أي في العمد وانطلقاً (قوله) كما قررنا مع شاهد مطلقاً يعني أن القاتل إذا قال قلتي فلان عمداً وخطأً وشهد على أقراره عدلان وشهد مع هذا الأقرار شاهد على معانة القاتل فإن ذلك يكون لو أنحلف الولاد مع نجس عينا ويستحقن القود في العمد والدية في الخطأ (قوله) وثبت أقراره بشاهدين أي أو شاهد واحد على الظاهر لان شهادة واحد على معانة القاتل قول كاساني وانضم لذلك شهادة واحد على الأقرار خلافاً لعين (قوله) ولم ينقح عن هذا المثال الأول وهو أن يقول القاتل قلتي فلان وشهد على قوله عدلان لانه إذا كان هذا جرحاً أو قاتلاً أو إذا انضم شاهد على معانة القاتل (قوله) أو أقرار القاتل في الخطأ فقط (شاهد) حاصلة أنه إذا أقر القاتل أنه قتل خطأ وشهد شاهد على معانة القاتل خطأ كان ذلك لو أنحلف ولادة الدم مع نجس عينا ويستحقن الدية وقد يقال لا بأس بذلك وهذا الفرع لا يستدعيه بقوله سابقاً أو شاهد بذلك مطلقاً لانه إذا كان شهادة الواحد معانة الجرح أو الضرب بولاً أو ما تلى في شهادة به معانة القاتل

الموت) لا قبله لا حال حياته وهذا راجع لجميع صور الموت ويحتمل رجوعه لمصلحة الشاهد أو ما تلى قبلها فذكر فيها ثبوت الموت بقوله ثم تأخر الموت إذ عرفت تأخر الشيء فرع ثبوته (أو شاهد) (بالقرار القاتل) البالغ صريحاً أو ضرب (عمداً) أي قال جرحي فلان أو ضربني عمداً فكان لو أنحلف الأول بأمره نجس عينا ولا بد من عين متكلمة للصاب مع الشاهد أولاً وما لو قال جرحني أو ضربني خطأ فلا يكون الشاهد الواحد ولا بد من الشاهدين كما تقدم ومثل جرحني أو ضربني قلتي فيكفي الواحد في المدون انطلقا والحاصل أن الشاهدين بالقرار الموت في العمد وانطلقا وإن الواحد لو ثبت في العمد فقط واعتبر على المعنى فإن هذه التفرقة لم يقل بها أحدواً عاقل السئلة قولان التوقف على الشاهدين مطلقاً في العمد وانطلقا أو

الاكتفاء بالشاهد مطلقاً (كقارر) أي بالقتل وثبت أقراره بشاهدين كما هو عين المثال الأول (مع شاهد) بما شئت وقد القتل (مطلقاً) أي عمداً وخطأً فهو لو أنحلف الأول بأمره نجس عينا ولم يستغن عن هذا المثال الأول لانه ربما يتوهم أنه في هذا اشتد الحرمان والله يعزق قسامة (أو أقرار القاتل في الخطأ فقط) بأن قال قتلته خطأ (شاهد) أي مع شاهد على معانة القاتل خطأ فلو أن كان لم يكن لا يجزأ قارره بالخطأ فغير لو أن وشهد بقراره

وتكون الدية عليه في ماله دون عاقلة كما تقدم (وان اختلف شاهداه) أي القتل بان قتل أحدهما قتله عمدا وقال الآخر خطأ أو قال  
أحدهما قتله بسيف والآخر بعمامة (يطلب) المقتل لتقاضى الشهادة من ولايته هما بيان حصة القتل لكن إن سناها واختلغا بطلت  
شهادتهما وأشار للقتال الرابع من أمثلة الوثب بقوله (وكالعدل) الواحد (قطب) يشهد (٣٥٩) (في معانية القتل) أي معانيته عمدا

وقد انضم لذلك إقرار القاتل الآن قال نص عليه دفعا لتوهم أن أخذ الدية هنا لا يحتاج إقسامه واحترز  
بقوله في الخطأ عا لفر القاتل بالقتل عمدا فان استمر على إقراره أوجب عنه وشهد عليه بذلك الأفراد  
عدلان فله بقتل من غير قسامة وان رجع عنه وشهد عليه به واحد فله بقتل باقي ابن غازي (قوله) وتكون  
الدية عليه في ماله أي لان العاقلة لا تجعل عمدا ولا عمدا ولا اعترافا (قوله) وان اختلف شاهداه أي  
اختلف الشاهدان معانيته في حصته (قوله) بطل الميم أي سواء تأخر مونه المختلف في حصته عن ضربه أو  
مات بغيره فليس فلا ولا يمان يقسموا على شهادة أحدهما لتعارض الشهادتين فلا تعارضنا سقطنا (قوله)  
وكالعدل الواحد أي من غير إقرار القاتل والاعترا فامع قوله كقوله رجع شاهد مطلقا لا موضوعه  
أله كالتقلي فلان يشهد واحد على معانية القتل بخلاف ما هنا فله وان شهد عدل على معانية القتل الآن  
المقتول بل قتل قتلى فلا ن (قوله) يقسم الاوليه أي ما لم يقل الشاهدانه قتله غيلة والأفلا يقسمون معناه  
لأنه لا يقبل فيها الاعتدال على المجهد ولا يكتفي العدل والقسامة بخلاف العمدا الذي ليس بغيره فانه يكتفي  
فيه ما ذكر (قوله) ويستحقون الدم أي في العمد وقوله أو الدية أي في الخطأ (قوله) وهذا المثال يفهم من  
قوله أو شاهد بذلك مطلقا لا في (لانه اذا كانت شهادة العدل على معانية الضرب والجرح أو شاقا ولو  
شهادة على معانية القتل وقد يقال لما كان رعايتوهم أن شهادة العدل معانية القتل ليست لو نأوا عما  
يختلف الأولى مع ذلك الشاهد عينا واحدا لثبوت كتمة الشهادتين يستحق الدم أو الدية بخلاف شهادة معانية  
الجرح أو الضرب تعرض لذكر الحكم في هذا الفرع دفعا لتوهم (قوله) أي رأي العدل المقتول أي رأي  
يبصره فرأى هنا بصيرة تتعدى له مول واحد وحيد فله ينسقط حال وأشار الشارح إلى أن ما عدا رأى  
ضمر العدل ولا خصوصية لفضل بذلك بل كذلك اذا راعى هذه الحالة عدلان أو كثر أو ليس الموجب  
لقسامة أفراد العدل كآثرهم معيار المصنف بل قوة التهمة وعدم التصق كأيضه ان هرقة ٨ بن (قوله)  
والتمهم قره أي وأخارج من مكان القتل ولم يوجده فيه غيره فانه لا مفهوم لقوله ينسقط ولا يجمع في قوة  
آثاره بل متى رآه لعدل يقرب المقتول وعله أتر القتل كان (قوله) ووجب الخ المراد بالرجوع بان  
الاولياء اذا أرادوا القصاص والدية فلا يمتنعون بالقسامة أما اذا أرادوا التبرك فلا يكونوا أعلمتها وان  
في كلام المصنف دفع التوهم لارد قول لان وجوب القسامة عند تعدد الوثب متفق عليه ثم ان قول المصنف  
ووجب وان تعدد الوثب يستفي عنه بما مر من قوله كقوله رجع شاهد مطلقا لان العنى كما مر قراره  
بالقتل وثبت الإقرار بشاهد من مع معانية شاهد على القتل ولا شك في تعدد الوثب في ذلك الآن يقال القصد  
بما مر اخذ ان اجتماع الأمرين لو ثبت القصد بمحالة فائدة ان تعدد الوثب لا يفي عن القسامة كذلك وله  
انظر فاشم (قوله) وهذا أي كون وجود القتل بقرينة قوم أو كفار أو مسلمين أو كفار أو ليس لو نأوا كقوله الخ  
(قوله) فجعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة لا يفي عنه أي فذلكا عن إيمانهم فإدواء النبي صلى الله عليه  
وسلم عند قوله حورمة وبمعصية كل منهم ما صغر محامهم له وصدا كذلك وياه مشددة على الأظهر وقد  
تخفف كذا في شرح الموطأ (قوله) لجواز الخ أي ولان الغالب أن من قتله لا يدعى في مكان بينهم هو وليس  
الموت في الزمة لو نأوا بوجوب القسامة بل هو عند الشافعي يجب فيه القسامة والدية على جميع الناس  
بذلك الموضع (قوله) كل منهم أي من الجماعة الذين دخل فيهم القاتل (قوله) لتناول التهمة كل فرد منهم أي  
وبين الدم لا تكون إلا تحمين (قوله) والدية عليهم الخ إنما كان الترم على جميعهم القطع بكذب أحدهم وهو  
القسامة كافي فضية

عبد الله بن سمل حيث قتل بغير فعل النبي صلى الله عليه وسلم فيه القسامة لا يفي عمومية ومحمدة لأن خبر ما كان يحاطل اليهود  
فيما غيرهم (أو دارهم) لجواز أن يكون قتله انسان ورماه في البؤس أهلها (ولو شهد اثنان) على شخص (انه قتل) آخر (ويشمل في  
جماعة) ولم يعرف (المصنف كل) منهم (خمسين) عينا لتناول التهمة كل فرد منهم (والدية عليهم) في أموالهم الحاطفوا أو لو كانوا من غير  
قسامة على أولياء المقتول



(أوعلى من نكل) دون من حلف ان يحلف بعضهم (بالقسامة) على الاولياء ان الميت شهد بالقتل وفهم من قوله والدية عليهم انما شهد بالقتل عندا فلو شهد بالخطا لكانت على عواقلهم ومفهوم انما لو شهد واحد لم يكن الحكم كذلك والحكم انهم يقتسمون جسين عينا وان واحدا من هؤلاء لم يلقه قتله ويستحقون الدية على الجميع ولا يتناقض هذا ما يأتي أن القسامة إنما تكون على واحد تعين انه ان ذلك بالنسبة للقتل وهذا بالنسبة للدية (٣٤٠) (وان انفصلت بقاعة) أى جماعة تبقى بعضهم على بعض لعداوتهم وان كانوا تحت طاعة الامام (عن قتلى ولم يعلم)

غيرهين (قوله) أى على من نكل الخ) يعنى أنه لو حلف بعضهم ونكل الباقر فالدية تمامها على من نكل بلا قسامة من اولياء المقتول (قوله) لكانت على عواقلهم أى ان حلفوا كلهم أو نكلوا كلهم فان حلف بعض فالدية على عاقلهم من نكل (قوله) انه لو شهدوا أحد أى على شخص أنه قتل عدداً وخطا ودخل في جماعة (قوله) والحكم أنهم أى اولياء المقتول (قوله) ويستحقون الدية على الجميع أى بعد حلفهم كلهم أو نكلهم كلهم والافعى الناكل فكسب في الشاهد من انظر بن (قوله) وان كانوا تحت طاعة الامام أى هذا اذا كانوا خارجين عن طاعة الامام بل وان كانوا تحت طاعته (قوله) عن قتلى أى من الطائفتين أو من احدهما أو من غيرهما (قوله) ولم يعلم أى يشهد اثنان على القاتل لهما من الفريقين (قوله) فكذلك هدر) بمعنى وفى عصى وخش ونقله بعضهم عن ابي الحسن في شرح الرسالة ونقله طي عن القاكياني واعترضه طي قائلا لم أر من صرح به من أهل المذهب عن يعقده عليه والذي حمل عليه عاصم والابن قول المدونة لا قسامة ولا قسود في قتل الصغرى أه فيه الدية على الفتنة التي نزعته وان كان من غير الفتنة فديته عليه ما يقول المصنف فقول لا قسامة ولا قسود يبنى وتكون الدية على الفتنة التي نازعته كما جلت المدونة على ذلك لانه هدر اه بن (قوله) انذروا ان أى الشاهد من غيرهم وهذا تطيل لتعقيد الشاهد بكونه من البغاة (قوله) وهو يقول الامام أى القول بان لا قسامة ولا قسود هو قول الامام في المدونة وقد عرفت انه محتمل لكون المقتول هدر او فيه الدية (قوله) أو لا قسامة ولا قسود ان يجرى عن تدسية وشاهد هذا القول هو الذي يرجع اليه ابن القاسم كما صرح به ابن رشد وهو قول الاخيرين وأصبح وأشب وتناول الأكره فكان يبنى للمصنف الاقتصار عليه اه بن (قوله) أو شهد بالقتل شاهد قد عرفت في السابق بكونه من الطائفتين اما ان كان من غيرهما فهو بث بلا خلاف انظر بن ومفهوم شاهد أنه لو شهد عينا بالقتل شاهدان فالتوبة بخلاف (قوله) المذهب الاول فيه تطويل المذهب الثاني الاول كما قال بن وقال ضنا انه هو المذهب (قوله) تقتضي حوازا للمقاتلة أى تقتضي حوازا لمقاتلة الاخرى ككونها أخذت ماله او اذله او نحو ذلك (قوله) والاخرى هدر) أى ردم الاخرى وهي غير المنازلة هدر (قوله) كزاحفة على دافعة الكفا للتشبه لان ظاهر قوله تناولوا ان تناول بن الفريقين كما جعل السارح وتقدر كلامه كاهد ارماء طائفة أو جماعة زاحفة باغية على دافعة فتقوله على دافعة متعلق بمحذوف وهو باغية كما قررنا (قوله) قدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص انظر لوقل احدث الجماعة الدافعة هل يقتل بجميع الجماعة الباغية لانهم يتناولون وهو الظاهر ام لا اه بن (قوله) متواليه) أى في نفسها لانه ارب ووقع في النفس فلا تفرق على الايام ولا في اوقات ولكن في العمد يحلف هذا عينا وهذا عينا حتى يتم ايمانها ولا يحلف واحد بجمع خطه قبل خط اصحابه لان العمد اذا كل فيه واحد بطل الدم واذا بطل ينكول واحد فلو حلف كل حصة ونكل الدية انبغى ان ياتى بملا طائفة فلذا افتنا هذا عينا وهذا عينا واما في الخطا فنصف كل واحد بجمع ما يوجب حلف اصحابه لان من نكل لا يبطل على اصحابه ولكن في العمد ان وقع وحلف كل ما يوجب قتل اصحابه مع ذلك ان ابن مزيون لم يفت على قيد التزوي لاحد غير ابن شاس وابن الحجاب وتبهما المصنفان نظر بن (قوله) هتا) أى لا على نفي العلم (قوله) واعتمد البان) أى الحالف باق في حصة في البين (قوله) على ثلن قوى) أى ثلثي من فرائض الاحوال

القاتل انه لو عصى لا قصص منه وهو كذلك (وان تناولوا) أى الجماعة الطائفتان بان فاعمل كل شبه تقتضي حوازا للمقاتلة (فهدر) قوله أى ما يقتل من كل طائفة هدر ولو تناولت احدى الطائفتين فدم المنازلة قصاص والاخرى هدر واولى ثلثا لمزحفت على غير ما ذهبوا عن أنفسهم فدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص كما اشار به بقوله (كزاحفة) طلبا على دافعة عن نفسها لما قدم سب القسامة ذكر تفسيره بقوله (وهي) أى القسامة من البالغ العاقل (عسوان عينا متواليه) فلا تفرق على ايام أو اوقات (نشا) أى فطفا بان يقول باقه الذي لا اله الا هو بن شريسات ولقد قتله واعتمد البان على ثلث قوى

القاتل انه لو عصى لا قصص منه وهو كذلك (وان تناولوا) أى الجماعة الطائفتان بان فاعمل كل شبه تقتضي حوازا للمقاتلة (فهدر) قوله أى ما يقتل من كل طائفة هدر ولو تناولت احدى الطائفتين فدم المنازلة قصاص والاخرى هدر واولى ثلثا لمزحفت على غير ما ذهبوا عن أنفسهم فدم الزاحفة هدر ودم الدافعة قصاص كما اشار به بقوله (كزاحفة) طلبا على دافعة عن نفسها لما قدم سب القسامة ذكر تفسيره بقوله (وهي) أى القسامة من البالغ العاقل (عسوان عينا متواليه) فلا تفرق على ايام أو اوقات (نشا) أى فطفا بان يقول باقه الذي لا اله الا هو بن شريسات ولقد قتله واعتمد البان على ثلث قوى

ولا يكتفى بقوله أعلن أو في غنى (وان أمي أو غائباً) حال القتل لا اعتماد كل على اللوث المتقدم به (بأنه يحلفه في الطلوع من روث المقتول) من الكلفين وان واحد أو امرأتين ولو احتمالاً لا يوزع على قدر المرات لا تناسب في حصوله فأنهم وجدوا واحداً وأمرأتين أطلق الحلف الجميع وأخذ منهن ستم أو غير وسط ما على الخافي من البينة لتعذر الحلف من بيت (٣٦١) المال (ويجوز البين) إذا وزعت

على عدد وحصل  
كسران أو أكثر (على  
أكثر كسرهما) ولو كان  
صاحبه أقل نصيباً  
كنت سمع ابن حلف  
سبعة عشر عينا وهو  
ثلاثة وثلاثون كاساً  
وزوجة وأخ لأم وطالب  
على الزوجة اثنا عشر  
عينا ونصف على الأخ  
لأم خمسة وثلاثون  
الامسة عشر وثلاثون  
فحلف سبعة عشر لأم  
كسرها أكثر يسقط  
الكسر الذي على الأخ  
لأم ويكمل كل من  
الزوجة والعاصب عيشه  
لشوازي (والأم بان  
تسوات الكسور  
ثلاثين على كل  
سنة عشر وثلاثين  
فقط (على الجميع) أي على  
كل منهم تكمل  
ما أنكر عليه (ولا  
يأخذ أحد) شأناً  
أدباً (الابعد) أي  
بعد حلف جميعهم (ثم)  
بعد حلف الحاضر جميع  
أيمان القسامة وكان  
بعضهم غائباً وأمسياً  
(حلف من حضر) من  
غيبه أي والسي إذا  
الح (حصة) من أيمان

(قوله ولا يكتفى بقوله أعلن) أي لا يكتفى بقوله بالله الذي لا اله الا هو أعلن أنه مات من ضربه أو أنه مات من ضربه  
في غنى أو أعلن أن أحداً قتله بهذا (قوله وان أمي أو غائباً) أي وان كان الولي الحالف أمي أو كان غائباً  
(قوله لا اعتماد كل على اللوث الخ) أي والعلم كما يحصل بالمعاشة يحصل بسماع الجرح وحفته والقناعة والعلم  
لا اعتماد حصول العلم (قوله ويوزع الخ) أي إذا تعدد الوارث (قوله لتعذر الحلف من بيت المال) فله أن  
المراد بيت المال الشخص المتولي عليه وهذا لا تعذر حلفه فلا ولي أن يقول ولا يطالب متولي بيت المال  
بالحلف لان القاعدة أن النقص لا يحلف ليجتنب غيره ويستولي بيت المال انما يجوز لغيره (قوله ويجوز  
البين الخ) هذا أعني قوله ويجوز في قوله فعلى الجميع كالتفصيل لقوله وهي خصوص عينا أي ما لم يكن كسر  
والاقتضى في بعض الصور وذلك اذا تساوت الكسور (قوله على أكثر كسرها) أي على ذي أكثر (قوله  
كنت سمع ابن) أي فعلى الابن ثلاثة وثلاثون وثلاثون وعلى البنات ثمانية عشر وثلاثون فحلف سبعة عشر عينا  
والابن ثمانية وثلاثون كما قال الشراح وهذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسران (قوله  
وكاساً) أي القتل وزوجة وأخ لأم وطالب هذا مثال لما إذا وزعت الأيمان على عدد وحصل فيها كسور  
(قوله على الزوجة اثنا عشر عينا ونصف) أي وهي ربع أيمان القسامة وعلى الأخ لأم ثمانية وثلاثون وهي  
سبعها وعلى الامسة عشر وثلاثون وهي ثلثها وما بقي من أيمان القسامة وذلك اثنا عشر ونصف يحلفه  
العاصب (قوله فحلف) أي الامسة عشر عينا وهو يسقط الكسر الذي على الأخ لأم لانه تكمله تكسر  
الأم وقد كتبه (قوله ويكمل كل من الزوجة والعاصب عيشه) أي لان كل من نصف الزوجة ونصف العاصب  
يكمله صاحبه لانهما كسران متساويان من عين واحدة كأن كسرى الأم والأخ لأم من عين واحدة أخرى  
فلا تكسر ووقع في عين في هذا المثال والحاصل ان لا تكسر اذا وقع في عينين فكل عينين ينظر لمعا في حدتها  
فهي كان بها كسور مختلفة بالقلة والكثرة كمل أكثرها وترك أقلها وفي كانت كسورها متساوية لكل كل  
من كسورها وكذا اذا وقع الانكسار في عين واحدة فله يكمل كل من كسورها اذا كانت متساوية فان لم  
تسوا كل أكثر يسقط ما عدا ما ولو تعدد كشال المدونة ففيها ان لم يزد واحداً نصف البين وآخر ثلثها وآخر  
سبعها حلفها صاحب النصف فحلفت بيت وأم وزوج وعاصب وبنيته أن على الامسة عشر والاعيان وهو  
ثمانية وثلاثون وعلى الزوج أربع اثنا عشر ونصف وعلى العاصب نصف السدس أربعة أيمان وسدس  
فيكمل النصف على الزوج ويسقط الكسران وهو الثلث والسدس عن الأم والعاصب لان الانكسار  
انما وقع في عين واحدة (قوله أي على كل منهم تكمل ما أنكر عليه) أي فيحلف كل واحد منهم  
سبعة عشر عينا فمثله ولو كان كسرت ثلاثون ابناً كان على كل واحد عشرين وثلاثين فحلف  
كل واحد منهم عشرين فبالجمله ستون عينا بغير الكسور كلها المتساوية (قوله أي بعد حلف جميعها) أي من  
الورثة الحاضرين أو من كان حاضراً منهم لو غاب بعضهم وذلك لان العاقلة لا يترهات من البينة لا بعد  
ثبوت الدم وهو لا يثبت الا بعد حلف جميعها (قوله حلف من حضر حصته) أي ما ينسب من أيمان  
القسامة فقط وأخذ نصيبهم من البينة وظاهره ولو رجع الأول عن دعوى الدم وهو كذلك في نقل ابن عرفة  
لان حلفه قبل ذلك حكم مضي فان مات القاتل والسي قبل قدمه ووافقه وكان الحالف الذي حلف جميع  
أيمانهم قبل ذلك وارثه فهل لادن من حلفهما كان حلفه مورثه أو يكتفى بإيمانه السابقة قولان رجع ابن رشد  
أيهما كان من (قوله وان تكلموا) أي الورثة (أو تكلم بعض) منهم حلف البعض الآخر جميع الأيمان وأخذ حصته

القسامة فقط وأخذ نصيبه من البينة (وان تكلموا) أي الورثة (أو تكلم بعض) منهم حلف البعض الآخر جميع الأيمان وأخذ حصته  
فقط (حلفت العاقلة) أي عاقلة القاتل يحلف كل واحد منهم عينا واحدة ولو أكثر واحد ما لم يكونوا أقل من خمسين والأحلفوا الخمسين  
كل واحد ما ينسب من حلفه لا يكتفى عاقلة حلف الجاني الخمسين ويرى فان تكلم

غرم (فن) حلف من عاقلة الخاني يرى ولا غرم عليه ومن (نكل) منهم (خفته) فقط من الدية يغرما لنا كل من وردة المقتول (على الظاهر) عند ان رشدهم أقوال خمسة (٣٣٣) وهو راجع لقوله وان نكلوا الخ (ولا يحلف) إيمان القسامة (في العمد أقل من

رجلين عصبه) من النسب سواء ورواها أم لا وأما النساء فلا يحلفن في العمد لعدم نهائهن فيه فان افتردن صار المقتول كن لا وارث له فترد الاعان على المدي عليه (والا) يكن له عصة نسب (قوال) أعلن ذمورا شأنه كما كثر لا أسفلون ولا تأتي ولو مولاة النعمة اذا دخل لها في العمد (والولي) واحدا أو أكثر الاستعانة في القسامة (بعاصبه) أي عاصب الولي وان لم يكن طعيب المقتول كما مره قتل ليس لها طعيب غير ابها وه اخوة من أبيه فليستين بهما أو ببعضهم أو يستعين بهما متلا فقهوه بعاصبه أي جنس عاصبه واحدا أو أكثر الام في الولي يحسن على ان كان واحدا والقتل ان تعدد (والولي فقط) اذا استعان بعاصبه (حلف الاكثر) من حصته التي تنوبه بالتوزيع (ان لم يزد) الايمان التي يحلفها (على نصقها) أي انحسن فاعتردت على خمس وعشرين فليس له حلف الا كثر فلو وجد الولي طعيبا حلف كل

نفسا وشريين ولا يمكن من أكثر واحد طعيبين أو أكثر وزعت عليهم وله فقط ان يزد على ما ينوبه الخمسة وعشرين ولا يمكن من الزائد كالأكثر غير ان يزد على ما ينوبه بالتوزيع كما أشار به بقوله فقط يرد من نصيب الولي فقط

وأما من حصته مستعان به آخره ذلك (ووزعت) الأيمان على مستحق الدم فان زادوا على حسن احتضن منهم بمحسن لان الزيادة على ذلك خلاف سنة القسامة (واجترى) في حلف جميعها (ثانين طامنين أكثر) غير (٣٣٣) تأكلين وتكون المعلن غير معتبر) إذا حلف

قوله في الدم (بمختلف) يتناول مقتط من حصته حلف كل واحد منهم نجسا وعشرين بينا فان أراد أحدهما أن يحلف أكثر من حصته لم يكن له ذلك وان وجد رطلين أو أكثر فسمعت الأيمان بينهم على عدد قسم فلان أرادوا أن يحلفوا عتقا كترها بعضهم لم يحرزوا أن أرادوا أن يحلف منها أكثر مما حصته فذلك وان لم يرضوا بشرطه أن لا يرضي خمسة وعشرين إذا لعبوا أن يحلف أكثر منها وهذا كذا إذا استعان بمعصوب وأما إذا لم يكن هناك استعانة فان كانوا كاهن حصته لقتول فليس لواحد منهم أن يحلف أكثر مما حصته إلا أن رضى الباقي بشرطه أن لا يرضي نصفها خمسة وعشرين (قوله) وأما من حصته مستعان به (آخر) أي فيما إذا كان المستعان بهم اثنين أو أكثر فله ذلك إذا استعان الأولي اثنين فلولي سبعة عشر ومنا ولكل منهما سبعة عشر وله ما أن يحلف أحدهما عشرين والثاني أربعة عشر ظاهر قول الشارع فله ذلك ولو لم يرض المستعان به الآخر وانظر له هو كذلك أولاد من رضاه اهـ تقرير شافعي عدي (قوله على مستحق الدم) أي عن عدد الرأس وهذا في العمد وأما في الخطأ فتوزع على قدر الارث (قوله اجترى منهم خصمين) فإذا طلب كل واحد منهم الخطأ دخلت القرعة فيمن يحلفه منهم عند المشاحة (قوله خلاف سنة القسامة) أي من يتعددها بالنسب والتعدد بذلك فيبدي (قوله عتقا كثر) أي حاله كون لا كتر غيرنا كثرين وحاصل الفقه أن أولياء المقتول إذا كانوا أكثر من اثنين والحال أنهم في درجة كاخوت أو إمام قطع بينهم اثنان بمختلف جميع أيمان القسامة فله يجترى بذلك بشرط أن يكون الذي يحلف غير ناكلي فلو كان ناكلا بطل الدم ولا يجترى به حلف من أطاع والموضوع أن الجميع في درجة واحدة والأفلاحي يتكولون من نكل إن كان صيدا وان كان الناكل قريبا بطل الدم (قوله) وتكون المعلن) أي وكذا التكبى (قوله غير معتبر) أي وحيد فله أن يحد غيره أن يستعين به أو لا يستعنه المحدث كان الولي واحد فان رجع المعلن بعد نكوله بحلف برضا الولي فالظاهر عدم تكفيه كإفديه قول المصنف في الشهادات ولا يمكن منها أن نكل (قوله) ولو بعدوا به بالغة في قوله بمختلف غير (قوله) ولا عبرة بتكول (بعد) أي كان غير قوه مع أقرب أي أخ أو عم أي مع اطاعة الأقرب بالحلف (قوله) أو عوت في (السنن) هذا هو الذي استظهره المصنف في الترمذ خلافا لما في الجلابس أنه إذا رث الأيمان على المدي عليه ونكل منهم واحد فاته بحبس حتى يحلف فان طال حسبه باز يادع سنة ضرب مائة وأطلق ما لم يكن متبردا والا خلافي السنن (قوله) ولا استعانة لمن رث عليه بغيره ولو واحدا) أي بمختلف عاصب المقتول فانه ذلك كما مر وعدم استعانة من رث عليه هو قول طرف واستظهره ابن رشد وعزاه الظاهر مافي المدونتين قول ابن القاسم ورواه عن مالك تفهـ وبمسقط اعتراض المروان وابن مرزوق على المصنف اهـ (قوله) ورجع بعضهم) المراد المروان وابن مرزوق (قوله بعد الحلف) أي بعد تمام حلف القسامة وقوله وأقله أي قبل تمام حلف أيمان القسامة بان كذب نفسه في دعواه أن هذا قاتل قبل الحلف أصلا أو كان التكذب بعد حلف بعض الأيمان وقول المصنف وان أكتب بعض الخ أو الحالف ان القسامة في دعواه أن كان كذب القسامة في خطأ أو كذب بعض نفسه بعد أن حلف خطئه من الأيمان فيستحق غيره نصيبه من الدية بعد أن يحلف بمقدار ما يشوبه من الأيمان فقط كافي أي عرقه قبلة على عدم الفاء الأيمان الصادرة من المكذب نفسه وهو الظاهر ويحتمل أنه انما يستحق بدتبعه التحسين بشاه على الفاء أيمان المكذب نفسه وانظر إذا كذب بعض نفسه بعد القسامة والاستعانة بالقرود فهل يقتض عن كذب نفسه أو حكمه حكيم من رجع عن الشهادة فغيرم الدية ولو استعدا وهو المستفاد من كلام بعضهم فله عتق (قوله) ولادية) أي لو أحد منهم (قوله) وأما قبل القسامة) أي وأما العفو قبل تمام القسامة (قوله فلا تني لغير العافي) أي ولا العافي بالاولى (قوله ولا ينتظر صغير) صاحبه أن الأولاد إذا كانوا في درجة واحدة وفيهم صغير لا يتوقف عليه الثبوت الاستعانة ولو بالاستعانة بأحد العصبة فلن ذلك الصغير لا يتنظر لافي القسامة ولا في القود (صغير) معه كبير مسأوله في الدرجة فيقسم الكبير إذا تعدد أو يستعين بمعصوب يقتل الخافي اثر القسامة

(بخلاف المقتضى عليه والمبرم) فنتظر ان قرب اتفاقهما (الآن لا يوجد غيره) أي غير المضمون ولى ولا معلن ويحمل عود الضمير على الكبير وهو المقتضى أي الآن لا يوجد غير الكبير مع الصغير (فصنف الكبير خمسة) خمساً وعشرين من الآن (والصغير) حاضر (معه) لا هو وحده النفس وحضر مع الكبير منه ولا شرط لأن هذا منكر من أصله في المذهب ولا يؤخر حلق الكبير إلى بلوغ الصغير بحسب الذي عليه البلوغ الصبي يصف خمساً وعشرين عاماً وسحق الدم إلى نصف فان مات قبل البلوغ بطل الدم (ووجب بها) أي بالقسامة (الدية في الخطأ على الوجه (٣٦٤) المتضمن (د) وجب بها (القدوى المعلنين واحد) متعلق بالقود (تعين لها) أي

بل الكبير أن يقيموا ويقتلوا (قوله بخلاف المقتضى عليه والمبرم) أي بخلاف ما إذا كان في الألبان المتساوين في الدرجة معنى عليه أو مبرم أي لا يتوقف عليه الثبوت كإظهار الموضوع الاستغناء عنه ولو الاستغناء بأحد القصة فانهما ينتظران وتظاهر المصنفاتهما ينتظران في حلف بعض القسامة ولو وجد من يحلف غيرها كإظهار الموضوع وهو غير صحيح لم يقل به أحد إذ لا معنى للانتظار مع وجود من يحلف غيرهما وجله الموافق وعج على الانتظار فقتل إذا أراد غيرهما وهو صواب إلا أنه تكرار أربع قوبة سابقاً وانظر غالب لم تدع غيبته ومعنى ومبرم أنظر (قوله أي غير الصغير) يعني مع الكبير (قوله ولا معلن) أي فنتظر بلوغه وإذا انتظر ففصلت الكبير (قوله لا شرط) أي في الاعتداد بأيمان الكبير (قوله لأن هذا) أي حضور الصغير من حلف الكبير منكر من أصله في المذهب فعلى فرض صحته يعمل على التنبه ألا مقتضى وجوب ومحمّل لأن هذا أي القول بالشرطية منكر من أصله في المذهب والاحتساب الأول أظهر لانه المستفاد من كلامه من السراح (قوله ولا يؤخر حلف الكبير إلى بلوغ الصغير) أي بحيث يحلف هو وأخوه في وقت واحد لا حتم الموت الأكبر وأغيبته قبل بلوغ الصغير فبطل الدم (قوله فان مات) أي الصبي قبل البلوغ ولم يجد الكبير من يحلف معه ولم يزل الدم أي وردت الأيمان على الخافي فإما أن يحلف أو يحبس (قوله أي بالقسامة) يعني على جمع المتهمين وذلك لأن القسامة في الخطأ تقع على جمع المتهمين وتوزع الدية على عواقبهم في ثلاث سنين كإمر وأما في الصدق فيعتون واحداً من القاتلين ويضمنون عليه (قوله على جماعة استروا في العدة) أي أو ما تجد في الفعل أو تعدد وقتلوا والحاصل أن العدة لا يقتل بالقسامة في العدة الواحدة ولو تعدد نوع الفعل واختلف كأمر ظاهر الواقع وأما ما قبل من إذا تعدد نوع الفعل واختلف فقتل بالقسامة أكثر من واحد فهو ضعيف نظراً ومعلوم أن قسامة بلوث كقوله قبل موته فتلقى فلان وفلان وأما مع نيت ما ذكر بالنية فقتلان مما اتفقا بالقسامة (قوله ولا غير معين) أي ولا واحد غير معين (قوله خطأ وعدا) الأولى قصرة على الخطأ القول المصنف حلف وأخذ الدية أذجر العدة إذا قام به شاهد أحلف سمعه واقتصر (قوله فيه شيء مقدّر شرعاً) أي كطائفة والأمة والدائمة (قوله كان القاتل) أي لكل من الكافر والعبد (قوله أولاً) أي بأن كان كافراً أو لا يقتل بشاهد معين (قوله وأيضاً) أي إذا شاهدنا على ضرب جرح عدا أو خطأ وقد نزل ميتاً أو مالو نزل الجنين حيوات بعد ذلك فان شهد الشاهد أنه مات من ضرب خطأ فالدية بقسامة وإن شدد أنه مات من ضرب عدا القود بقسامة (قوله عينا واحداً الخ) هذا إذا كان مقبض الشاهد واحداً أو تعدد في الكافر أو الجنين حلف كل واحد عينا كأقل أن عرفه وإظهار أن سيد العبد ذلك إذا تعدد اه عبث (قوله ومراد بالدية الخ) أي في إرادته الدية القوية لا الشرعية (قوله وإن كل المدعى) أي مدعى الجرح وقتل الكافر والعبد والجنين (قوله ومن معه) أي وهو الذي عليه يقتل الكافر أو العبد والجنين وقوله أي عينا واحدة (قوله والاصطفا) أي هذا المدعى عليه (قوله غرم ما وجب عليه في جمع الصور) أي من غير جنس سنة ولا ضرب مائة (قوله عوقب وأخلق) أي مالم يكن متبرداً والاختلاف في الصين (قوله وهم خلاف الراد) أي لأن ظاهر عبارته أي المدعى عليه إذا لم يحلف

القسامة بتعين المدعى على جماعة استروا في المعلن وجود القود يقولون لكن ضربه مات ولا يقولون لمن ضربه ولا يقتل بها أكثر من واحد ولا غير معين لها ولما قلدهم أن القسامة سبباً تقتل الجرح المسلم كرحمكم فمأخوذ ذلك بقوله (من أقام شاهداً) واحداً (على جرح) خطأ أو عدا فبشيء مقدّر شرعاً (أو قتل كافر أو عدا) عدا أو خطأ كان القاتل مسلماً أو عبداً أولاً (أو جنين) ألقته أمه متاً (حلف) مقبض الشاهد عينا واحدة في الجميع (وأخذ الدية) من الخافي ومراده بالدية المال المأذون فيقتل دية الجرح أو الكافر وقبحة الصدو غرة الجنين فان كان الجرح عداً ليس فيه شيء مقدّر اقتصر فيما شاهدوا به من كاذبهم (وإن نكل) المدعى عن الجنين مع

الشاهد (ربما الجمار) ومن معه (إن حلف) المدعى علم من جرح أو غيره (والأ) يحلف غرم ما وجب عليه في جمع الصور إلا في جرح المدفونة أن نكل فيه (حس) فان طال حبسه عوقب وأخلق فعبارة وهم خلاف الراد ولما قدم أن الجنين كالجرح لا قسامة فيه فخرج على ذلك قوبة (فلو نكلت) أمراً جاهل (دعي وجنيتي عند فلان) وما نكت (فبها القسامة) لأن قولها لونه (ولأن في الجنين

ولو استعمل الله ان لم يستعمل فهو كالجرح لقسامة فيه وان استعمل فهو عزلة قوله يقتل فلان وقتل فلان اعمى وذلك ملحق في فلان (باب)  
ذكر فيه البغي وما يتعلق به وهو لغة التعدي وبقي فلان على فلان استطال عليه وشرب قال ابن عريضة هو الامتناع من طاعة من  
ثبت امامته في غير عصية عقابية ولو تأول انتهى وقوله في غير عصية متعلق بطاعة (٣٦٥) ومقتضاها ان من امتنع عن طاعته في

مكرهه يكون باغيا وقيل لا يجب طاعته في المكرهه الى الجمع على كراهته فلم يمنع لا يكون باغيا وهو الاظهر  
لانه من الاحداث في الدين ما ليس منه وهو ردة فلان مقتضى ما ليس بصلاته ركنين بعد الله  
فرض الصبح لم يتبع واستحق المصنفين تعريفه شرعا تعريف الباغي لاستلزامه تعريفه فقال (الباغي)  
فرقة أي طائفة من المسلمين (خالف الامام) الذي ثبتت امامته

بالتفعل على الأساس لأن من اشدت طاعة بالتفعل وجبت طاعته ولا يراعى في هذا شرط الامامة

المدار على دره المقاصد وان تكلم أخف الضررين وما سعة أهل الخلل والعقدوه من احتيج فهم ثلاثة أمور  
الشرط الأول الامام والعدالة ولراي وشروط الامام اربعة والعدالة والنظافة وكونه قريبا وكذا وحدة  
وكفاية في المعصيات اثنان من خمسة أهل الخلل كافي في الحضور والمشاركة بصفقة البدوا شهد الغائب  
منهم ويكنى العاصي اعنة اذا تمعت امره فان أخرجه لا فذلك فسق ودخل تحت قوله عليه الصلاة

والسلام من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية (قوله وتوذيخ) جواب عما يقال ان الامام الحسين  
خالف الزيد وخرج عن طاعته والحال ان الزيد هو الامام في وقته فان لم يكن الامام الحسين  
وأبناء عتبة فهو ما مل (قوله وباب الامامة) أي في كون مخالفة تعذيب (قوله كرامة) أي امرهم

بأداء ما فاتهموا (قوله ما يجيبونك مال المسلمين) أي وكان بأمرهم وهو ما علمهم من الذين فاتهموا  
(قوله كسراج الارض) أي العنوة الذي أمرهم بدفعه ليد المال فاتهموا وخذ من تعرف المصنف  
ان الامام اذا كف الناس على طاعة فاتهموا من اعطاه فأتى لقتالهم فيصرونهم ان يدفعوا عن أنفسهم  
ولا يكونون بعاته فاتهموا لانهم لم يمتوا واحدا ولا أرادوا خلعهم (قوله حرمة ذلك عليهم) أي واء الكفاية اذا

خالفوا لاجل ارادته خلعهم طاعة وان جاز (قوله اذ لا يعزل الخ) بل ولا يجوز الخروج عليه فعدم الخلع  
المقصدان اللهم الان يقوم عليه امام عبد فيصير الخروج عليه واثمة ذلك القائم (قوله وعدم المبالاة)  
هذا اعطى تفسير أي لا بد ان يكون الخروج على وجه المغالبة والمراغبة الملهما انهم وعدم المبالاة

وان لم ينزل كاستناده بعض (قوله لا على سبيل المغالبة) كالمصوم أي وكن بمنزلة الأئمة ولا  
يباعهم ولا يباعونهم كما تقتضي بعض الصحابة أمه كمشركهم يبيع الخليفة ثم يابعه (قوله لا يفعل قتالهم)

بعد انعقاد امامته وانما يصيب وعظه وقوله فرقة هي على الغالب والا لا واحد قد يكون باغيا  
وقوله خالفت الامام يشهد أنهم اخرجت عليه على وجه المغالبة وعدم المبالاة فمن خرج عليه لا على سبيل المغالبة كالمصوم لا يكون  
باغيا (فقد فعل قتالهم

باعتقاده امامته وانما يصيب وعظه وقوله فرقة هي على الغالب والا لا واحد قد يكون باغيا  
وقوله خالفت الامام يشهد أنهم اخرجت عليه على وجه المغالبة وعدم المبالاة فمن خرج عليه لا على سبيل المغالبة كالمصوم لا يكون  
باغيا (فقد فعل قتالهم

باعتقاده امامته وانما يصيب وعظه وقوله فرقة هي على الغالب والا لا واحد قد يكون باغيا  
وقوله خالفت الامام يشهد أنهم اخرجت عليه على وجه المغالبة وعدم المبالاة فمن خرج عليه لا على سبيل المغالبة كالمصوم لا يكون  
باغيا (فقد فعل قتالهم

باعتقاده امامته وانما يصيب وعظه وقوله فرقة هي على الغالب والا لا واحد قد يكون باغيا  
وقوله خالفت الامام يشهد أنهم اخرجت عليه على وجه المغالبة وعدم المبالاة فمن خرج عليه لا على سبيل المغالبة كالمصوم لا يكون  
باغيا (فقد فعل قتالهم

باعتقاده امامته وانما يصيب وعظه وقوله فرقة هي على الغالب والا لا واحد قد يكون باغيا  
وقوله خالفت الامام يشهد أنهم اخرجت عليه على وجه المغالبة وعدم المبالاة فمن خرج عليه لا على سبيل المغالبة كالمصوم لا يكون  
باغيا (فقد فعل قتالهم

باعتقاده امامته وانما يصيب وعظه وقوله فرقة هي على الغالب والا لا واحد قد يكون باغيا  
وقوله خالفت الامام يشهد أنهم اخرجت عليه على وجه المغالبة وعدم المبالاة فمن خرج عليه لا على سبيل المغالبة كالمصوم لا يكون  
باغيا (فقد فعل قتالهم

• (باب ذكر فيه البغي) •

وان تأولو (الترجوع عليه لشبهة قامت عندهم ومحب على الناس معاوته عليهم واغفر العدل فلا يجب معاوته قال مالك رضي الله عنه  
دعه وما يرد منه ينضم الله من الطعام نظام ثم ينضم من كلهم كما أنه لا يجوز قتالهم لاحتمال أن يكون خروجهم عليه لغشقه وجورهم وان  
كان لا يجوز لهم الخروج عليه (كالكفار) أي قتال الكفار بان دعوتهم أولا للدخول تحت طاعته ما لم يجعلوا القتال وبقائهم بالسيف  
والري بالنيل والخصب والتعريق والحرص وقطع المدة ولما عنيتهم إلا أن يكون فيهم نسوة وذراري فلا ترضيهم بالقتال لكن لا تنسى ذرايرهم  
ولا أموالهم لانهم ضلّون كما أشار لذلك (٣٦٦) بقوله (ولا يسترقوا ولا يحرقوا) ولا يرفع رؤسهم (ولا ترفع رؤسهم)  
اذا قتلوا (بارماح) أي

الامم بمعنى على وأنها الاختصاص (قوله) وان تأولو الخروج عليه لشبهة أي دليل قتال أي بكرماني  
الزكاة (رغم بعضهم) أنه عليه الصلاة والسلام أوصى بالخلافة لعلي وزعم بعضهم أن الخطاب بأخذها المصطفى  
بقوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الآية والمالقة واجبة لقوله خالفت الامام ولقوله فله عدل قتالهم  
(قوله) كأنه لا يجوز قتالهم أي مع استمراره على الضيق بل يجب عليه أن يتوب ويقاتل (قوله) بان دعوتهم  
ولا للدخول تحت طاعته أي وموافقة جماعة المسلمين (قوله) ما لم يجعلوا القتال أي لا يجب الدعوة (قوله)  
والخصب) هذا هو المعنى خلافا لثلاثين القائل لانتصبع عليهم الرعايات أي الجانيق (قوله) وقطع المدة  
المدة في الأصل الابل التي تحمل الطعام أو يذهبها تنقص الطعام (قوله) لكن لا تنسى ذرايرهم (الخ) خلافا لظاهر  
نسيه الله خفت قتالهم بقتال الكفار فله فيفسد بهم ويضد أنهم اذا تروا بغيره تركوا إلا أن يخاف على أكثر  
المسلمين وهو مسلم في الثاني دون الاول (قوله) ولا يسترقوا أي اذا ظفرت بهم لانهم عارسلون وحسن  
المصنف التوسيع لا للثافة وهو جائز على قتله ومنه خبر لا تخذلوا الجنتي حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى يحبوا  
وليسست لا في كلام المصنف ناهية لأن النهي من الشارع والمصنف غير الحاكم لانه اه عبق (قوله)  
ولأغبر أي كزعمهم ويوتهم (قوله) ولا ترفع رؤسهم بل رماح أي لا يجل قتالهم ولا يرفع هذا الظاهر الشارع  
تبعا لعقب وقت قال بن وفيه نظر بل انما يمنع حمل رؤسهم على الرماح لجل آخر كيد أو وال وأمرهما  
على الرماح في محل قتالهم فقط خاتمة ذلك الكفار فلا فرق بين الكفار والعتاة في هذا ولله المذبح كروان شاس في  
الامر الذي يمتاز به اقتالهم عن قتال الكفار ونصه يمتاز قتال العتاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهاً ان  
يقصد بالقتال رد دعوتهم لا قتلهم وأن يكف عن مدبرهم ولا يجوز على جو يحجم ولا يقتل لمرأهم ولا تقسم  
أموالهم ولا تنسى ذرايرهم ولا تستامن عليهم عشرة ولا وادعهم على مال ولا تنصع عليهم الرعايات ولا  
تحرق مساكنهم ولا يقطع شجرهم (قوله) فانه يجوز عملهم فقط) أي ولا يجوز جل رؤسهم ليلداً أو رماحاً ولوال  
(قوله) بفتح الدال) كفاضة بن غازی ومعناه أنهم اذا انكفوا عن بنهم بعد دعوتهم للدخول تحت  
طاعة الامام أو بعد مقاتلتهم وطلبوا الامان فلا يجوز تركهم في محملهم على مال يؤخذ منهم بل يتركون جنانا  
وضعه ابن مرزوق بسكون الدال مضارع دعا فقال أي لا يعطيهم السلطان أو يؤبه ما على الدخول تحت  
طاعته لان خروجهم بمعية (قوله) من سلاح وكراع) أي وغيرهما فلو كانوا على ابل أو بغال أو فيلة ونظيرنا  
بهم واخذنا منهم لماز الاستعانة بها عليهم ان احتجبت ذلك (قوله) على فرض لو حيزعهم) أي لان الامام  
اذا ظفر له بجمال حال الغاتلة فانه يوقه حتى يرأيه كافي الموانع من عبد الملك (قوله) فلذا عبر بالرد أي  
فان دفع مال مقابل الرد فراجع الاخذ وهو متفق أن الرد (قوله) أي حصل الامان للامام الا ورضي أي حصل  
الامن للامام والسلم منهم (قوله) بالظهور عليهم) أي بسبب طول زمانهم وانهم ازمهم (قوله) قتل أبيه) أي  
دنية حالة كونه ذلك الابن البتة سواء كان مسلماً ولا يلزم قتله بالقتال أم لا ومثل أبيه أمه بل هي أولى لما  
جلت عليه من الحنان والثقة فتواضعه قاتلتها عن مقاتلة الرجال (قوله) أنف فخالص) أي كلاً أو  
بعضاً لانه عليه نفس أو طرف ولا يقتصر منه بعد انكفائه عن البغي والدخول تحت طاعة الامام  
ولا يضمن أيضاً فخرج استولى عليه حال خروجه وبقائه الولد ولا حذله لانه متأول اه بن وفيهم

يهرم لانه مثله للمسلمين  
بخلاف الكفار فانه  
يحور وعملهم فقط كما  
تقدم في الجهاد (ولا  
يدعهم) بفتح الدال  
المهمة أي لا يتركهم  
الامام ونوابه ولا يقر  
الشجر المأذون على الامام  
لكأن انفسب أي  
لا يتركهم (عمال) يؤخذ  
منهم كل من رأى لا يجل  
ذلك بل ان تركهم  
يتركهم جنانا كقروان  
فيهم وأن منهم  
(واستعين بعمالهم) من  
سلاح وكراع وضع  
السكاف أي خيل  
(عليهم) أي يجوز ذلك  
(ان احتجبت) أي  
للمسلم أي للاستعانة به  
عليهم (ثم) بعد  
الاستعانة به والاستعانة  
عنه (رد) اليهم (كغيره)  
أي كغيره ما يستعان  
بهم من الاموال كنفس  
ونحوها أي على فرض  
لو حيزعهم وأن القدره  
عليهم غزاة بجزائه فلذا  
عبر بالرد (وان استؤوا)  
بضم الهمزة وكسر

المع مختلفة أي حصل الامان للامام بالظهور عليهم (ثم وينسب منهم ولم يذنب) بالهمم الدال واهماها  
أي بجهر (على بن جهم) وهو مشهور الشراء أنه ان خيف منهم أتبع منهم ودفق على جو يحجم (وكرد للرجل قتل أبيه) ان قتله  
(ورثه) ان كان مسلماً لأنه وان كان عند الكثرة غير عدوان ولا بكره قتل جدماً وأخيه وأبائه (ور يضمن) باغ (متأول) في خروجه على  
الامام (أنف نفساً أو مالا) حال خروجه لعذره بالتأويل بخلاف الباغي غير المتأول (ومضى حكم

فأضربه فلا ينقض و يرتفعه الخلاف (و) مضى (حداً فله) من عطف الخاص على العام نص عليه لفظه شاملاً لمن يحق الله فلا يعاد على المحدثين كان غيرته ولاديه على القاضي أن كان قتلاً وشهو (ورددى معه) (٣٦٧) أي مع الباغي المتأول (لنسته) فلا

من قوله ألتف أنه لو كان الملو موجوداً ردل وهو كذلك والاداء على أن الباغي المتأول لا يضمن أن العصاة أهدرت الدماء التي كتبت في حرمهم من المعلوم أنهم كانوا مؤاوين فيها فدل ذلك على عدم ضمان المتأول بنفسه وأولى الحال (قوله فاضه) الضمير للباغي المتأول أي أن الباغي المتأول إذا أظلم فاضاً لم يبنى فاضه بنفسه ولا تنصف أحكامه بل يحمل على الصحة وأما غير المتأول فالحكمه التي حكم بها فاضه تنعقب فلا جرم دمها وماضي والارداءه شتينا عدوى (قوله فلا يعاد على المحدث) أي فلا يعاد الحد ثانياً على المحدث (قوله ويردضى) أي بعد القدرة عليه وانكشافه عن البقي (قوله معه) أي خرج على الامام مع ذلك الباغي المتأول يستنبه (قوله فلا يفرم) أي بل يوضع عنه ما يوضع عن المتأول (قوله من نفس) أي أو جرح أو طرף أو رداء بالنفس كلا أو معناه (قوله والمال) أي غيره أن كان قاتلاً أو كان قد فاض ضمن قيمته أن كان مقتلاً ما وصله أن كان مثلباً (قوله والذى معه) أي الذى الخارج على الامام مع ذلك الباغي (قوله ناض العهد) أي ناض العهد وعمله ما لم يكن المعاهد كره ذلك الذى على الخروج معه على الامام وإذا فلا يكون ناقضاً لكن إن قتل ذلك الذى أحد أقتله ولو كان مكرهاً نظرن (قوله كالمتأول) أي الذى الخارج على الامام معه غير ناقض لعهد (قوله يجوز قتلها) أي إذا ظفر بها حال المعاتلة ولو لم يقتل أحداً كانت متأولة ولا (قوله بخلاف ما لو قاتل بغير سلاح) أي كالو قاتل بالحجارة (قوله ما لم يقتل أحداً) أي بخلاف الرجل فإنه يقتل حال قتاله سواء قاتل بالسلاح وبغيره قتل أحداً ولا (قوله هذا في حال القتال) أي هذا إذا ظفر بها حال القتال وظاهره كانت متأولة في قتالها أم لا (قوله فلا تضمن شيئاً) أي لا تنسأ ولا مالاً (قوله وان كانت غير متأولة ضمنمت) أي المال والنفس فيقتص منها

#### • (باب في الردة وأحكامها) •

(قوله المقر راد لاهم بالنطق بالشهادتين) فظاهر أن الاسلام يتقرر بمجرد النطق بالشهادتين مختاراً ولو لم يقع على الطام وليس كذلك بل لا بد في تقرير الاسلام من الوقوف على الفاعل والتزامه الاحكام بعد نطقه بالشهادتين فمن نطق بالشهادتين ثم رجع قبل أن يقع على الدعاء فلا يكون مردداً وحيداً وقد ثبت فقط (قوله ويكفر) أي كفر المسلم بأحد أمور ثلاثة وأشار الشارح بذلك إلى أن قول المصنف بصرى مع الخلف من تمام التعريف بل متعلق بمخوضه ستأنف أي ويكون بصرى مع الخلف والازم أن يكون التعريف غير جامع لأنه لا يشمل الشك في قدم الصالح وبقائه مثلاً الآن يقال إن الشك ما أن يصرح به ولا فاعل كان الأول

كان داخل في قوله أو لفظه يقتضيه وان كان الثاني كان داخل في قوله أو فدل بتضمنه لأن الشك من أفعال القلب وعلى الأول يكون قول المصنف لا في أو شك في ذلك عطفاً على قوله قدم العالم وعلى الثاني يكون عطفاً على القامه محض (قوله بصرى) أي بقول بصرى في الكفر (قوله أو لفظ يقتضيه) أي يقتضى الكفر أي يدل عليه سواء كانت الدلالة التزامية كقوله الله محضه فان تعيينه يستلزم حدوثه لاقتضاه الجزم والقول بذلك كفر أو تضمنه كالأدلة التي يلفظها معنى مركب من كفر وغيره كقوله ز يدخدا أي إذا استعمل في الآلهة ما عبود بحق ولا جمل هذا التعميم عبر بيقينه دون يتضمنه لجهالة أن أعترف في اللفظ دلالة التضمن فقط (قوله كقوله الله محضه) أي وكقوله العزيزا وعيسى ابن الله (قوله أو فدل بتضمنه) استناد التضمن للقول يدل على أن المراد به هنا الالتزام بالحقيقة التضمن التي هو دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوعه (قوله ويستلزمه الخ) أي وأما قولهم لازم المذهب ليس عذبه لمحمول على اللازم الخفي (قوله) كالفهمه صنف بقدر أي فيما يستفاد وظاهره ولو كان الفهمه صنف على نفسه وهو كذلك إذا كان بدون القتل لأنه لا بأسر في مصفاً وخشى على نفسه من ضائته عنده فالقاضي القذافي كقوله ذلك إذا كان خوفه بدون القتل لأنه (قوله) وتلطيه به أي بالتقذر ولو طاهره وهذا بخلاف تلطيح الحجر الأسود وألبيت به

الملازمة الزنا (أو فعل تضمنه) أي يقتضى الكفر ويستلزمه استلزاماً بيناً (كالفهمه صنف بقدر) ولطاهره إكصافاً وتلطيه به

• (باب في الردة وأحكامها) •

• (الردة كمر المسلم) •

التقصر اسلامه

بالنطق بالشهادتين

مختاراً ويكون بأحد

أمور ثلاثة (بصرى)

من القبول كقوله

أشرك أو كفر بالله أو

لفظاً أي قول (بتضمنه)

كقوله الله جسم متغير

وكعبه حكماء علم من

الدين بالضرورة كوجوب



والمراد بالمصنف ما فيه قرآن ولو كتبه ومنه ما في عدم رفقته ان وجده لان اللوام كالابتداء فلو ادعى الفعل ما يشمل الترك اذ هو فعل نفسي ومثل القرآن اسماء الله واسماء الانبياء وكذا الحديث كاهو ظاهر وحرق عاذ كران كان على وجه الاستخفاف فكذلك وان كان على وجه صباه فلا ضرر (٣٣٨) بل ربما وجب وكذا كتب الفقه ان كان على وجه الاستخفاف بالسرعة فكذلك

والافلا (وسيد دراز) بضم الزاي وتشديد التون حزام ذو خيوط ملونة يشده بالخيوط وسطه ليتبرع عن المسلم والمراد به ملبوس الكافر انلبسه به أي اذا نعله حبايته وسلاسله واما انلبسه ليعبا غرام وليس بكفر (وسيد عرفان العربي) بانه كلام يعظم به غيراته ونسب الله القادر والكائنات ذكرك في التوضيح وعلى هذا قول الامام رضي الله عنه ان تعلم الصبر وتعليه كفسر وان لم يعمل به فاعرف في الغاية ان تعظم الشياطين ونسبة الكائنات اليها لا يستطيع عاقل يسون بالله ان يقول فيه انه ليس بكفر واما انلبسه فان كان بصبر منه فكذلك والافلا ويعتبر بالاستثمار على اطلاله حشنة والصبر يقع به تغيير احوال وصفات وتقلب حقائق فان وقع ما ذكره بآيات قرآنية أو اسماء الهية فظاهر ان ذلك ليس بكفر لكنه يحرم ان أدى الى عداوة أو

لا يكون ردة الا اذا كان التلطيح بالخاصة وما ذكره من أن تلطيح المصنف بالقصد ولو طاهر اذ لو طاهر اذ لم يفعل ذلك لضرر اذ امان بل اصابعه يرقه بقصد قلبه أو رقة فهو وان كان حراما لكن لا ينبغي أن يتعسر على القول بكفره وردته بذلك لانه لم يقصد بذلك التصغير الذي هو موجب للكفر في مثل هذه الامور ومثل هذا من رأي رقة مكنونه مطروحة في الطريق ولم يعلم ما كتب فيها فانه يحرم عليه تركها مطروحة في الطريق لتوطأ بالافدام واما ان علم ان فيها آية أو حديثا وتركها كان ذلك ردة كما قاله المستأوى اه بن (قوله ومثل ذلك) أي مثل القاء المصنف في القدر كونه ردة تركه أي المصنف به أي بالقصد (قوله ان وجده) أي حشنة ذهب ولوعلى الجنب رفقته منه (قوله ومثل القرآن) أي مثل القاء القرآن في كونه ردة القاء اسماء الفالح واسماء الانبياء اذا كان ذلك بقصد التغير والاستخفاف به بان يلبسها من حيث كونه اسمي لا مطلقا ورقه اسماء الانبياء أي المقرونة عاين على ذلك مثل عليه الصلاة والسلام لا مطلقا (قوله وان كان على وجه صباه) أي او كان خفة لاجل مرض فلا ضرر فيه كما في الحج (قوله والمراد به ملبوس الكافر) الخاص به أي وشمل رزمة التصريف وطول الجودي (قوله اذ نعله حبايته وسلاسله) أي سوا مسي به ككيسة ونحوها لم لاسواقه في بلاد الاسلام أو في بلادهم فالمدار في الردة على فعله حبايته وسلاسله كما في من ابن مرزوق فلا خلاف في ذلك المصنف بالسي به ككيسة وبفعله في بلاد الاسلام تعجب (قوله وليس بكفر) أي وان فعل ذلك للضرورة كما سبر عنه لم ينظر الى استعماله فيبصر فلا حرمه عليه فضلا عن الردة كما قاله ابن مرزوق (قوله وبصر) أي وبصيرة صر سوا كانت تلك المباشرة من جهة فعله أو تعليمه أو عمله (قوله فظاهر في الغاية) أي في غاية الطلوع وسلاسله لا يتشكل عبق له (قوله والافلا) أي والا تكن اطلاله بصير بل بآيات ودعواته لا يتفلا يكون كذلك (قوله ويحوز الاستبحار على اطلاله حشنة) أي حين اذا كان اطلاله بصير (قوله تغير احوال) أي تغير حال الشخص من الضعة للعرض (قوله وقلب حقائق) أي قلب الانسان جارا أو عسا (قوله فان وقع ما ذكر) أي من تغير احوال والصفات (قوله فظاهر ان ذلك ليس بكفر) أي لا يلبس بصبر وان حصل ما لم يحصل بالصبر (قوله ان أدى الى عداوة) أي بين الزوجين أو الصديقين مثلا وقرعة بينهما (قوله واضر في نفس) أي كسلط على أو رمد أو ضارب أو دوط زوج عن زوجته (قوله أو مال) أي كسلط وجمع على البيت يكسر أو اتيمتلا ومنهم قوله ان أدى لعداوة الخ انه ان أدى لصفحة زوجة بين الزوجين ونحوهما فلا حرمه فيه (قوله ما لم يلبس) أي فان تاب لا يقتل ولا يؤخذ ماله (قوله كالزبد بن) أي فانه يقتل ولا يقتل بقرعة (قوله وقول بقدم العالم) أي سواء قال انه قديم بلذات أو بالزمان كما يقول الفلاس قولا لحاصل ان القدم عند الفلاسفة قسبان قديم بلذات وهو الاستغناء عن المؤثر وهذا لا يكون الا قديم زمان وهو عدم المسبوبة بالعدم كان هناك استغناء لغيره أم لا قال الثاني أهم من الاول فالقول عند قدم قديم بالذا والزمان والافلا والافلا والعناصر وأنواع الحيوانات والسمات والمعادن قدعة بالزمان بالذات وانما كانت هذه عندهم غير مسبوبة بالعدم لان ذات الواجب أثرت فيها بالذات فلا أول لها (قوله لانه) أي قدم العالم وقوله يؤدي الى أن ليس له صانع أي صلا ان كان القدم ذاتا وقوله أو ان الخ أي أو يؤدي الى أن واجب الوجود الذي هو صانع عليه فبه أي ان كان القدم زمانا لا أثر في ان الفلاسفة القائلين بعدم العالم قديما زمانا يقولون ان واجب الوجود عليه فقه (قوله وهو يستلزم الخ) أي ان الفاعل بالذات عندهم غير مختار فيجب وجوده مع وجوده البتة (قوله أو بقاءه) أي أو قول ببقائه وان لا يفي كما يقول الدهر بقوا ما عطف ببقائه أو وان استزعم القدم

ضرب في نفس أو مال وفيه الادب واذا حكم بكفر الساحران كان محصاه به مثل وماله في ما لم يلبس وان كان بصبر قتل مطلقا لانه كالزبد في كافي وقول بقدم العالم وهو ما سوي الله تعالى لانه يؤدي الى أنه ليس له صانع أو أن واجب الوجود تعالى عليه فهو يستلزم تي القدرة والارادة وهو ظاهر في تكذيب القرآن وتكذيب الرسول (أو بقاءه) ان اعتقد انه حادث لافيه من تكذيب الله ورسوله

(أوشك في ذلك) أي في ما عدل على شكه في ثلثين قول أو فعل فهو داخل في قوله أو لمع مقتضاه أو ضل تشبته (أو قول) يشامخ  
الأرواح) يعني أن من مات فان روحه تنتقل إلى مثله أو أعلى من ذلك من مطمح فان كانت من طاص انتقلت إلى مثله أو أدنى  
كذلك أو غير غنيهاه وقيل أن أن تصل الأولى إلى الجنة والثانية إلى (٣٦٩) الترافع بشكرن البعث والحسم وما

لانه يكفر بقول أحدهما ولو لمع عدم بلا حلفه لا غير وانما كان القدم مستلزما لبقاءه لان كل ما ثبت قدسه  
استحال عدمه وكل ما استحال عدمه وجب بقاءه وما لا يقف فلا يستلزم القدم اذا الجنة والتدبير فثبتنا مع أنها  
مخلوقتان (قوله) أو شك في ذلك أي سواء كان من ينطق به العلم ولا لأن الحق أنه لا يسد في موجبات الكفر  
بالجهل كما صرح بما أوجب الحسن في شرح الرسالة (قوله) يعني أن من مات الخ) هذا تفسير لتناسخ الأرواح (قوله)  
وهكذا في غير نهاية أي يقتضي في الروح جزاءها من خير أو شر في القالب الذي انتقلت إليه ولا حشر ولا نشر  
ولاجنة ولا نار على هذا القول وهو تكذيب للشريعة (قوله) وقيل أي بمعنى تناسخ الأرواح (قوله) إلى أن  
تصل الأولى أي روح المطيع أي أنها تتصل بدمعوت صاحبها المات إليه أو أعلى وهكذا إلى أن تصل الجنة  
وفرة والثانية أي روح العصاة تتصل بدمعوت صاحبها المات إلى أو أدنى وهكذا إلى أن تصل قتل وقرة فهم  
أي القائلون بناسخ الأرواح على القول الثاني يتكفرون البعث والحشر ولا يتكفرون الجنة والنار وهذه  
طريقة من يتكفر البعث الجسماني وينتف الروحاني وما على القول الأول في تكفرون الحشر والحشر والجنة  
والنار وهي طريقة من يتكفر البعث من أمه سواء كان روحانيا أو جسمانيا ولائلا أن ذلك تكذيب لما  
ثبت عن الشارع (قوله) وهو خلاف الإجماع) أي أن إجماع المسلمين على خلافه يكون خلافا مع ما من  
الدين بالضرورة فكذلك القائل بذلك وإن ادعى عدم العلم (قوله) وإلى أن توصف الخ) فيه أن هذا التحليل  
يقتضي القتل بلا استقامة والمصنف جعله مراد يقتل أن لم يبق إلا أن يقال لزم المذهب ليس بذهب كذا  
قبل وفيه أن هذا في الألام غير الدين ولا يقتضي أن الألام من غير الدين فلا يتفرق ذلك (قوله) مع معنى في أو  
أنها على أي أي ادعى شركا صاحبها بالنسبة (قوله) كدعوى مشاركة على أي ادعى أن النسبة مشتركة بينهما  
وأما اعتباره بنوع واحد وقوله أو أنه كان روحيا ليس بها ما أي أن كل واحد منهما متي مستقل جعما  
ومن وأخبر (قوله) أي قال يجوز أنها) أشار الشارع بهذا إلى أن قول المصنفه وبعبارة بني عصف على قدم  
العالم وإن في الكلام حذف ضاف ومثل القول يجوز الحادية في كونه دة اعتقاد حوزها (قوله) أو جواز  
اكتساب النسبة) أي قال ذلك أو اعتقد حوزا كسأب ما بالبلغ لربها بصفا القلب بالعبادات (قوله) لأنه  
خلاف إجماع المسلمين أي لا نقاداجاهم على أنها لا اكتسب بحال وأما الولاية فإنها قد تفصل بالكتب  
وقد تكون وهية كذا قال عجم وقال الشيخ إبراهيم القفاري الولاية لا اكتسب بحال كالنسبة (قوله) أو ادعى  
أنه يصعد لسمه) أي وكذا ادعى بحال لسمه المولى خصاه وتعالى أو مكانته فهو كافر كافي الشفاوهذا إذا  
أراد بالمكانة المعنى المتبادر منها وكذلك الجمالة لا المكانة عند الصوفية من القاء النور في القلوب والوهم والوهم  
سر الأخرج عن الشرع فدعوى المكانة بهذا المعنى لا يضر ومن كان الثاني يقول قبل لا كذا وحذث  
بكذا أي أهتبه وكذا إذا أراد بالمكانة التذلل والتخضوع وبلا حلفه أنه من يدعي أنه فلا يضر (قوله) بحسبه  
أي أو ما لو ادعى صعود روحه لنفسه فلا يكفر بذلك (قوله) أو يدخل الجنة) أي والنار كالجسم الشعراوي  
(قوله) تأمل) كانه أمر بالتأمل لإشارة إلى أنه لا جوب بالقول بكفر من ادعى أنه يصعد لسمه أو يعاقل الحور  
العين لكن التعليل متبع (قوله) أو استعمل كالشرب) أي اعتقد بقليل كالشرب (قوله) جمع على الجاسة) أي  
كل الغيب وقوله جمع على وجوده أي كانه كمالا وأت الحسن (قوله) فلا قال أو جسدك) الأولى أمر  
علم الخ لاجل الخرجات الأتية فان بعضها حكم وبه ضها غير حكم (قوله) علم من الدين ضرورة) أي علم  
ضرورة حالة كونه من الدين أي علم على ما يشبه العلم الف مروري في معرفة العالم والخاص لأن أحكام الدين

الدينيا اجما فائتمل (أو استعمل) حراما علمت حرمته من الدين ضرورة كالشرب) العلم أو جسدك جمع على الجاسة أو جوب مجمع على  
وجوده أي علم من الدين ضرورة فلو قال أو جسدك) لهم الدين ضرورة لكان أحسن فخرج ما جمع عليه ولم يكن معاصيا بالضرورة  
كوجب إعطاء السبع لثبث الأبن مع وجود البعث وما علم ضرورة وليس من الدين

ولا تضمن تكذيب قرآن أو نبى كذا كقول عثمان أو خلافة على أو وجود بشد اد بخلاف انكار المسجد الحرام والمسجد الاقصي  
أو وقوعه فله كفر لانه تكذيب (٣٧٠) لقصر ان لا يكفر داعيا على غيره (بأما الله كافر على الاصم) ومقابله بكفر لانه

من الرضا بالكفر ورد  
بأنه لم ير الا التفتت عليه  
في الشتر وهذا التعليق  
مناظر في أنه اذا دعا على  
نفسه بذلك لم يكون كفرا  
وهو مما لا ينبغي أن  
يتوقف فيه (وفصلت  
الشهادة فيه) أي في  
الكفر وهو فلا يكتفى  
بالتأني بقوله الشاهد  
انه كافر بل لا بد من بيان  
ما كثر به بنا وأضاحا  
لا مجال فيه من يقول  
كفر بشبهة كذا أو  
بقوله كذا الاحتمال أن  
يكون الشاهد يعتقد  
أن ما يقع منه كفر هو  
في الواقع ليس كذلك  
(واستنبط المرتد وجوبه  
ولو عبدا أو امرا  
ثلاثة أيام بل بالها  
من يوم التنبؤ لامن  
يوم الكفر ولا يوم الرفع  
وبلغى يوم التنبؤ ان  
سبق بالعبور (بلا جوع  
وعطش) بل يطعم ويسقى  
من ماء ولا ينبغي على  
ولده وزوجته من لانه  
يوقف فيكون معسرا  
برده (و) بلا معاقبة  
بكفر (و) ان لم ينس  
أي وان لم يصعد بالتوبة  
أو ان الاول للقال (فان  
تاب) ترك (والا) يب  
(قتل) بالسيف ولا  
يرك بجرحه ولا يسوق

(واستبرئت ذات زوج أو سيدوهي من ذوات الحيض بمحضة) أي انمضى لها سبطين أربعين وما ولو رضى الزوج أو السيد  
انظر تمامه فانظر أقصى الإجلين فان ظهر لها حمل آخر تخشى تمنع أن يجمع من يرضع ولها وجوبها الولد والأخرى تمام رضاعه  
(ومال العبد) ولو كان كافرا

(السيد والا) يكن عبدان كان المرتد حرا وقتل برده أو مات مرتدا قتل القتل (فني) بمحلة بيت المال وظاهره ولو ارتد لمن وارثه (وفني) ولده الصغير (سلبا) ولو ولد حال ردفا بعبادته حكم بسلامه ولا يتبعه فيصير على الاسلام (٣٧٩) ان أظهر خلافه (كان ترك) ولم يأم

المال بالسيد منه على أنه مات عبدا وأبنت المال يتابع على أمهات حرافولان (قوله اسيد) أي ملكا لا ارثا (قوله والا يكن) أي المرتد المقتول والمستمن الاستانة عبدا (قوله قبل القتل) أي في زمن الاستانة (قوله فني) أي بغيره في (قوله محله بيت المال) أي ولا يرثه ورثته ولو كانوا كفارا ارتدك منهم ولو بينهم أحد أنه ارتد لا يرثه أحد من ورثته زوجته وأمه مثلا (قوله وفني الخ) أي وإذا قتل المرتد وله ولد صغير وله حال إسلامه أو مال رده فني ذلك الصغير سلبا أي حكم بسلامه وصيغته فيصير عليه ان أظهر خلافه (قوله ولا شعبة) أي لان تبعه الولد الصغير لانه في الدين اعانكون في دين بقرع له فإذا سلم الكافر حكم بسلام ولده الصغير ينسبته له في الدين (قوله كان ترك) ولده أي المولودة حال رده (قوله أي لم يطلع عليه حتى يلج) أي ولو إذا اطلع عليه قبل البلوغ وكان منهمو لخلاف الاسلام (قوله ويجبر عليه ولو بالسيف) أي على المعتد فاما العا هو اهر وخلافه المقتول التوادروا بن بوس ان ولده حال كثره ولم يطلع عليه الا بعد بلوغه فيصير بخلاف من الخلع عليه قبل بلوغه فيصير (قوله وأخذ منه ما جني الخ) أي وكذلك ما جني من الدين الثالثة وما ذكره المصنف أنه يؤخذ منه أرض ما جني على العبد الذي يسي على أن المرتد لا يقتل بعد ولا كفر قال ابن مرقوق قوله فيما اضطراب له من وحاصل ما ذكره المصنف أن المرتد إذا ارتد على غيره ومات أو قتل على رده قتل الجناية ما قام له وأما هدر ما على بيت المال فان جني عبدا على ذبي أو جني عبدا أو رخصا على عبد زمن رده أو قبلها فانه يؤخذ من ماله قيمة العبدية التي وأما لو جني عبدا على حرم مسلم فانه لا يؤخذ مني بذلك من ماله لان حده القود وهو يسقط بقتله رده وأما لو جني خطا على ذبي أو مسلم كانت دية ذلك على بيت المال (قوله على عبد) أي كانت الجناية على كذا أو بوضعه وكذا مخالفي الذي في الحر المسلم (قوله بالنسبة للذبي) أي انما يظهر بالنسبة اليه فكان الاول أن يؤخذ قوله عبدا بعد (قوله لان حده القود الخ) فان يرجع المرتد الجاني فمعد على الحر المسلم فلا سلام فانه يقتص منه كافى بن (قوله كان حرب المرتد ادا الحرب) تشبه في عدم الاخذ من ماله وقوله بعد أن قتل حرا سلبا أي وفي فانه غير معتد وقوله فلا يؤخذ من ماله شيء أي كما قال ابن القاسم وقال أشعبلهم ان عقوبة الله تعالى في التورع وهذا الخلاف يسي على أن الواجب في العمد هو القود فقط أو القصر اه فيؤخذ منه كمال بن المسنة مفرضة عند عدم القدر عليه وأن هذا جعل الخلاف وأما لو حرب ادا الحرب بعد قتله حرا سلبا ثم أسر فلا خلاف أنه لا يؤخذ من ماله شيء وأنه يقتل برده ان لم يسلم وان أسلم قتل قودا (قوله أي القذف) أشار بهذا الى أن المراد بالفرقة القذف والفرقة في الاصل الكذب يسي القذف فرقة لانه كذب عند الشارع وان احتمل كونه متخافا نفسه وحاصله أن المرتد اذا قذف شخصا بلدا الاسلام قبل رده أو في زمن رده فانه لا يضمن حده القذف مطلقا عدا الاسلام أم لا فان عادلا اسلام حده وان لم يعد حدهم قتل هذا اذا لم يهرب بلدا الحرب بل لو هرب لهما ثم أسروا ما ان قذفه ووقى بلدا الحرب ثم أسر سقط عنه الحد سواء أسلم أو لم يسلم (قوله فانه لا يسقط عنه) أي لا يلحق القذوف من المعرة بعد قتل قتل وأما كعبه وهو ارتداد القذوف فانه يسقط الحد من قذفه كافى عيج (قوله حرب بلدا الحرب) أي لم يهرب أشار الشارع بذلك الى أن الاستانة راجع لما قبل الكاف أيضا وهو قوله لا يسلم للمعنى لان جني على حرم مسلم فلا يؤخذ منه شيء الا بالاحد الفرقة وأن حرب ادا الحرب فلا يؤخذ منه شيء الا بالاحد الفرقة فانه يستوفى منه اذا أسر (قوله والخطا) على بيت المال أي سواء كانت الجناية على نفس أو ماله (قوله كأخذ حنابة عليه) أي أرض حنابة عليه عن جني عليه ولا يقتص منه ولو كان ذلك الجاني عبدا كافر الا ان شرط القصاص أن يكون الجاني عليه معصوما كما جاز أول باب ما هو معتقد أن على قتاله الأدب والدمه وهي ثلث خسرة الحار المسلم ساقطة له زمن الاستانة أو بعد ما وقيل قتل الاما به (قوله وان تاب المرتد) أي احر وأما العبد فليس يرجع ماله

أم لم يهرب ان وقعت منه بلدا الاسلام فان قذف بلدا الحرب ثم أسر فسقط عنه حده (والخطا) يستأد أي حنابة الخطا من المرتد على حرم مسلم أو ذبي (على بيت المال خبر) كأخذ (أرض حنابة عليه) أي جني عليه فكما يضر عنه بأخذ ماله فليطه ما عليه وله ماله (وان تاب) المرتد بل رجوعه للاسلام (قوله) يرجع (ه) ولو عبد اعلى الرابع

من أن المرتد يكون مجسورا عليه بل ارتداد دفعه عنه لانتشار حاله فإن أسلم ربه (وقد) المرتد الجاني عهدا أو خطا حال زنته ثم تاب (كالمسلم فيما) أي في العهود والخطا فان حتى حاله تدفع على حرمه عدا كان عليه القودا إذا تاب أو خطا فألغى على قائلته وإن جنى على ذم نبي تاب فني حاله في الممدوعى قائلته في الخطا (وقتل المسير) الكفر والسب والتمردتان أي من أسرار الكفر وأظهر الإسلام (بلا استثناء) بعد الاطلاع عليه بل ولا تقتل وتب (الان بجي) قبل الاطلاع عليه (ثابا) فتقبل وتبته ولا يقتل لأنه لم يطلع على ما كان عنفا عنده وأما رجوعه فمقبول منه (وماه) ان (٢٧٣) ما قبل الاطلاع عليه ثم ثبت زندقته أو بعد ان جاء تابا أو قتل بعد الاطلاع

عليه وبعد وثبته لعلم بنفس الارتداد وان شاعرت أنه كافى ابن الحاجب وابن عبد السلام انظروا في قوله من أن المرتد يكون مجسورا عليه بالارتداد) هذا بيان فراجع وظاهر أن المقابل فراجع أنه لا يكون مجسورا عليه بنفس الارتداد وأنه لا يتفرع منه ماله وفيه نظر فان وقف ماله بمجرد الرد متفق عليه وانما الخلاف هل يرجع له إذا تاب وهو المشهور أو يكون قاطبا مطلقا كالأخوين الحري والاول مذهب المدونة والثاني لصنونة وفائدة الوقف عليه مع أنه لا يعود اليه مطلقا احتمال أن تظهر عليه دون فتوحه منته أو أدى إلى ماله موقوف الفقه يتوهم أن اتفاقه فبعد للاسلام انظر في قوله وقد رد المرتد الجاني عهدا أو خطا حال زنته (كالمسلم) أي كالجاني المسلم الذي صدرت منه الجناية عهدا أو خطا أي أو الواحشي عليه حال زنته فلا يشترط دليل مرتد فيه ثلث خمس دية الحر المسلم كانت الجناية عليه عهدا أو خطا (قوله إذا تاب) الأولى حذفه لأنه الموضوع كأشارته الشارح أولا فموضوع هذه المسئلة انسخي حال ربه وتاب وما جرى جانيته على عبد أوزى وحوصله عدا أو خطا فموضوعه مات على ربه (قوله أي من أسرار الكفر وأظهر الإسلام) أي وهو المسمى في الصدر الأول أو خطا فموضوعه مات على ربه (قوله بلا استثناء) أي لا يطلب منه (قوله الان بجي) ثابا أي عما كان منافقا وبسببه التفهيم زيد (قوله إذا تاب) أي لا يطلب منه (قوله الان بجي) ثابا أي عما كان عليه من غير خوف (قوله ثم ثبت زندقته) أي ولو بشهادة يمينه في إقراره بها (قوله أو قتل بعد الاطلاع عليه وبعد وثبته) أي وكذا إذا قتل بعد الاطلاع عليه وأكثرت ما شهده عليه من أسرار الكفر فله لوارثه فاستكان لا بد من قتله وانما ثبت ماله لوارثه (قوله ثم رجع) أي أنه بعد الوقوف على الدعائم والالتزام له أحكام الاسلام فهذا هو الموضوع (قوله وقال ألسنت عن منق) أي ثم رجعت بعد زوال منق (قوله والام قبيل) أي ذلك لا يفتاد (قوله كان توذا) أي شخص كافرا من الكفار (قوله وأعاد مومنه) أي أعاد مومنه من قبل عنده ولو أسلم بعد ذلك حقيقة وظاهر ما دام مومنه لم يقبل عذره لانه عليه والذي استظهر في التوضيح أن عليه الاعادة أيضا لا يؤمن أن يكون غير متقطع لما توقف همه الصلاة على فراجع وهو الحق اه بن (قوله كاتفه الخ) أي حيث قال وبطلت باقتداءه بن كافر أو من لوازم السلطان طلب الاعادة (قوله وأدب من تشهد) أي ثم رجع عن الاسلام والحال أنه لم يوف على الدعائم (قوله أي لم يلزم الخ) هذا الحل قريب من قول ابن مبرزوف ان معنى كلام المصنف ولم يوف أي لم يصل بالاعادة حين التشهد فلا علم به بعد التشهد أي من التزامه ورجوع عن الاسلام فوجب ولا يحكم عليه بحكم المرتد (قوله وهو كذلك) أي لأن نقطة بعد علمه بها بعد التزامها كافي بن (قوله ان لم يدخل ضررا على مسلم) أي أن مصر مسلما ولم يدخل عليه ضررا فان أدخل عليه ضررا خيرا لا مالم ينقله واسترقاقه مالم يلمسه المصلحة في قتله ولا تختم قتله ان لم يلم وأما من مصر كافرا فان لم يدخل عليه ضررا فلا أدب وان أدخل عليه ضررا أدب مالم يقتل أحدا بسره والاول قتل (قوله والقتل) أي والالان أدخل عليه ضررا قتل أي قتله الامام ان شاء دليل قوله والامام استرقاقه فهو بخير من الامرين وقوله الان تبين قتله أي لكون المصلحة في قتله وقوة فيقتل أي فيقتل قتله الان (قوله أي لم يلزم الخ) أي لم يلزم الخ (قوله أي من أهل الكفر ادب) أي كاذب ولو مصر مسلما ولم يدخل عليه ضررا (قوله وأسقط صلاة وصوما وركاة) أي أسقط قضاء ما كان يمكن فعلها قبلها لعدم مخالفتها بما حثت عليه وأسقطت نواهيها كان فعلها قبلها بالطلان بها نذرت (قوله وبها) أي فمرضاها في إقراره نيل لفسده ولا يجب

عليه وبعد وثبته لعلم قبوله أمته (أو اوجه) فان ظهر عليه فارتب ولم يكر ما نهى عليه حتى قتل أو مات غيبا المال (وقيل عذرين أسلم) من الكفار ثم دمج (وقال) عند أراد تناقله لردته كنت (ألسنت من منق) من خوف على نفس أو مال أو عذاب (ان تلهم) عذره بقرينة والام قبيل وحكمه في حكم المرتد فان رجع للاسلام والاقول (كان توذا ولى) ثم أظهر الكفر واعتذر بأنه انما فعل ذلك خوفا على نفس أو مال أو من عذاب فيقبل عذره ان ظهرت قرينة صدقه والقتل بعد الاستتابة (وأعاد مومنه) أبدا كاتفه في باب الجماعة (وأدب من تشهد) أي نطق بالشهادتين (ولو يوف على الدعائم) أي لم يلزم أن كان الإسلام من صلاة وغير ما حث على طبع عليها

بعد تشهد فليس حكم المرتد متعدي هذا من عملها قبل تشهد كالذي بين أظهرنا ثم رجع بعد التشهد أنه مرتد وهو كذلك لا يفتد بين كاتفهم (كساذي) يوجب (ان لم يدخل ضررا على مسلم) والاقول لنقض عهد ولا ملام استرقاقه الان تبين قتله فيقتل إذا لم يلم فان أدخل ضررا على أهل الكفر ادب مالم يقتل منهم أحدا بسره والاقول (الرد) الصلاة وصياما وزكاة كانت عليه قبل رده فلا يطلبها من عاد للاسلام وان كان فعلها بسقط نواهيها ولا اعادة ان أسلم بعد وقتها (د) أسقط

عني أبطلت (عجاء تقدم) منه فصب عليه أعادته إذا سلم لبقا موته وهو العمر كالوصي صلاة فارتد ثم حرم للإسلام قبل خروج وقتها (ونذرا وكفارة وعينا بالله أو بعق أو ظهار) أي أنه لا يابطل بها بعد إسلامه وكذا أبسط (٢٧٣) الظاهر بما قال لها أنت على

كلهر أي ثم ارتد وكذا  
 البين بالطلاق كان  
 فقلت كذا فأثقت طالق  
 ثم فعله بعد رده أو وثبه  
 (و) أسقطت (احصانا  
 ووصية) عني أبططما  
 وينبغي أن تقصد هذه  
 الأمور ما إذا لم يقصد  
 بارتد أسقاطها والالم  
 تنسقط معناه له  
 ينقض قصده (لا)  
 تنسقط الردة (خلافا)  
 صدر منه قبلها فلا تحل  
 مبترئة الأبد زوج  
 ولو زمن رده وهذا الم  
 ترتد عنه والاحتياط بده  
 إسلامهما (و) لا تنسقط  
 ردة (محلل)  
 حاله فعول محذوف  
 وقال واحلل محل  
 كان لا رخص يعني أرتد  
 المحلل لا تنسقط فرده  
 لا تبطل إسلامه لابل  
 أحلاله لمن طلقها ثلاثا  
 مستبرئه زوجه  
 سواء هل محلها رده  
 أو رجع للإسلام  
 (خلاف ردة المرأة)  
 فأنها تبطل تحليلها  
 لطلقها ثلاثا فمن  
 طلق زوجته ثلاثا  
 فترتد وتفسر ثم  
 ارتدت فلا تحل الأول  
 إذا أسلمت إلا بعد زوج  
 لأنها أبطلت فعلها في  
 نفسها وهو نكاحها

عليه قضاء إذا رجع للإسلام كالصوم والصلوة (قوله عني أبطلت) أي فقد استعمل المصنف الأسقاط في  
 معنى عدم المطالبة وفي معنى الإبطال وهذا الاستعمال الثاني بالنظر لجمع الاحسان والوصية (قوله ونذرا)  
 أي فإذا قاله على الصدق بدشرا وأن فعلت كذا أنفي التصديق بدشرا ثم ارتد سقط عنه الذم فلا يطلب به  
 بعد إسلامه (قوله) وكفارة أي سواء كانت كفارة صوم أو عينا أو ظهار (قوله أو بعق أو ظهار) أي بأن  
 علق العتق أو الظهار أو الطلاق (قوله) أي أنه لا يابطل بها أي المذكور بأن من النذور البين والكفارة  
 مطلقا فإذا حلف بالله أو بالعتق أو بالظهار ثم ارتد سقط عنه نفس البين إن كان لم يحنث قبل الردة وكفارته إن  
 حنث قبلها وظاهره سقوط البين والعتق ولو كان العبد الذي علق عتقه على أمر وفعله زمن الردة معناه هو  
 ظاهرا المدونة وعليه جعلها إن ونس وهو المقتضى فلا قبل إن الكاتبة لها غير المعين وأما المعين فلا  
 يسقط المصلحة وقوله وكذا أبسط الظاهر أنه في الحكم وليس غيلا للمصنف لأن الظاهر في كلام المصنف  
 معني وهذا خبر لا يعلق فيه كما قال (قوله) ففعله بعد رده وثبه أي وأما فعله قبل الردة فقد رزقه  
 الطلاق قبل الردة في لا تنسقط كاسبق المصنف (قوله) وأسقطت (احصانا) أي فإذا أسقطت بالعتق عاقل  
 على أمره أعتقها صصا وطها وأما ما ثم ارتد فقد زال احصانه فإذا رزق فله يحسد ولا يرجم (قوله  
 ووصية) أي فإذا أوصى بوصية ثم ارتد فأنه بطل ولو رجع للإسلام كما في ح وفي الوافي عن المدونة أن  
 محل بطلان الوصية إذا مات على رده لا أن عاد للإسلام وأقره من (قوله) أن تقصد هذه الأمور أي من قوله  
 وأسقطت صلاة وصوما إلخ هنا (قوله لا طلاقا) أي ثلاثا وأقل منه ولا عتقا حصلنا بغير تعليق وقوله فيما  
 تقدم وعينا بالله أو بعق أو ظهار أي وأبطل فيهما احتيا لكون يتعلق به (نسيه) وقد علم أن عتقه الصادر  
 منه قبل الردة لا يبطل بها بسائر أنواعه كان تدبيرا أو مضمرا أو موقعا عاد للإسلام أو قبل على رده ومثل  
 الطلاق والعتق في عدم البطلان بهما اللهم إلا الوقت إذا حنثا قبلها عاد للإسلام أو مات على رده وأما ما تأخر  
 الحوزة حتى ارتد وقتل على رده بطلا ونظر لآخر الحوزة بعدها عاد للإسلام هل يحكم بالباطل أو يعدمه  
 (قوله) فلا تحل مبترئة أي يتقبل الردة (قوله ولو زمن رده) أي ولو كان دخول الزوج بها في زمن رده  
 (قوله) والأصل بعد إسلامهما ولا يتوقف عليها إن نكحها الزوج أو هذا مذهب ابن القاسم وهو المقتد  
 به لا قالان المواز حيث قال لا تحل إلا بعد زوج ولو ارتد ما تمعها عاد للإسلام ووجه ما قال ابن القاسم أن  
 الطلاق نسبة بينهما فالزوج مطلق والزوجة مطلقه فإذا ارتد أحدهما زال وصفه وبقي على الآخر وصفه فإن  
 ارتد ما زال وصفها معا وبطل بالرة وبطل انخلاف إن لم يقصد ارتد بها الفصل والالم قبل اتفاقهما  
 ظاهرا فنوى ابن عرفة (قوله) بخلاف ردة المرأة فأنها تبطل تحليلها وذلك لأن الردة إنما تبطل وصف من  
 نكح بها لا وصف غيره وإن نشأ عن وصف من نكح بها فردة الزوج إنما تبطل احصاءه لا احصاءها فكذلك  
 العكس وردة المحلل إنما تبطل وصفه وهو كونه محلا ولا تبطل وصفها وهو كونها محلة بالعتق وإن كان ناشئا  
 عن وصفه وكذا العكس (قوله) وأفر كافر أي يكفر خاص كالهدية مثلا وقوله انتقل أي علانية أسرا  
 وقوله لكفر أي كافر أمية أو الجوسية أو ذهب المصلحة والدهر بقوله لا مفهوم لكفر آخر لو  
 انتقل للإسلام فأنه غير لالولي فالمصنف نص على المتوهم ومفهوم كافر أن المسلم لا يفرز الانتقال لكفر  
 (قوله) وحكم بطلان من غير الخ) أي حيث لم ينقل عنه حتى راحق وكذا يقال في قوة كان ميز كافي بعد  
 وحصله أن الكافر إذا أسلم وله غير عيزا وعيزا وله رافق فله يحكم بسلامة تبعه كالأسلام أي أنه فان كان  
 رافقا محسن إسلام أبيه وأغرمه رافق وغفل عن الحكم بسلامة تبعه كالأسلام أي به حتى رافق فله لا يحبر  
 بالقتل على الأسلام إن امتنع منه بل يحبره كالمبطل والضرب (قوله) إذا كان حنونه قبل البلوغ أي  
 وأما إذا كان حنونه بعد البلوغ فلا يحكم بسلامة تبعه كالأسلام أي أنه إذا كان أسلاما فلا يلاب طار (قوله)  
 بسلامة أبيه) الباب السابعة وأما البالد والى فهي للتعدية وكلاهما متعلق بحكم فلم يشغل فخرج رويته

(٣٥ - دسوق رابع) الذي أحلها كما أبطل نكاحها الذي أحصاها (وأفر كافر انتقل لكفر آخر) أي  
 فلا تعرض ولو قلنا أن الكفر مطلق وحديث من بدل دينه فأنه محمول على دين الإسلام إذ هو الدين المعتبر شرعا (وحكم بسلام من  
 لم يميزه فرأى حنونا) ولو بالغا إذا كان حنونه قبل البلوغ (بسلامة أبيه) دنية (فقط) لا بسلامة جدما وأمه

(كلهم من) فيحكمه بسلامة تعالاهم السلام أي به أي عقل دين الاسلام أي عقل الله من تدبره وما فائدة الحكم بالسلام من ذكر أن الله بلغنا واقع من الاسلام جبر عليه ما قتل كرد بعد البلوغ (الان) ألمع (الراحي) حين اسلامه (به) (د) الاغوا المراهق (المتروك) لها أي الراحة فبان غفل عنه قبل المراهقة فحكم بسلامة الاسلام أي به عقل واقع أي عا رب البلوغ حين ثلاثة عشرة سنة فلا يحكم حيفنا سلامه واذ لم يحكمه (فلا يحكم) على الاسلام (فخلان ٣٧٤) استمع منه بل بالتدبر والضرب فعمل ان يحل الحكم بالسلام المندوا وغروا ذا

ثم ترك حق رافعي  
ولم يكن الميرزا رافعا  
حين اسلام أبوه والا  
ليجبر على الاسلام  
بقتل (و) أمات أبو  
رافعي أو المتروك لها  
التي أسلم (وقف ارثه)  
فإن أسلم بعد بلوغه  
أخذها والأمر به وكان  
ليست المال وإن أسلم  
قبل البلوغ لم يدفع له لأنه  
لم يرجع معه قبل بلوغه  
ولم يورثه (بقتل) (و)  
حكم بالاسلام بحجوى  
صغير (الاسلام سابه  
إن لم يكن معه أبوه)  
المحسوس فإن كان معه  
أبوه في السق في ملك  
واحد لم يحكم بالاسلام  
تبعاً لاسلام سابه  
بل يجبر أبوه على الاسلام  
لأنه بحجوى كير يجبر على  
الراجح ويحكم بالاسلام  
الصغير تبعاً لاسلام  
أبوه فالكلام هاهنا  
ما قدمه في الجائز  
ما قيد أنه لا يحكم  
بالاسلام تبعاً لاسلام  
سابه ولو في سابه  
الاسلام لأنه على

الكتابه الصغير. واما الكتاب الكبير فلا يحكم بسلامه اقلنا لعدم جرمه عليه والحاصل أن المجوسي يجرع الاسلام التي  
 اتفقنا أن كان صغيرا وعلى الأرجح أن كان كبيرا. والكتاب الصغير متطابقا في الكبير وعلى الأرجح في الصغير (والمتنصر) مثلا  
 (كاسير) ودخل بلدا بخرماتة وهو صاحب محل (على الطوح) وهو الحكيم المرتد (ان لم يثبت كراهه) على الكتاب فاتفق على  
 الاسلام فثبت وورث (مناسب) (أيا صاحب) جماعته في توبته وأسلمه (أوعرض) وأسلمه على أن عسده كروا ما أضافه  
 فلان فثبت (أيا صاحب) وألغته وأبعاه (أيا صاحب) أوقدته وأسلمه بجمعه (من قال أن أيا ما به ولا نهه) وأوليا على ما قلته

(أو غير) مضمته كاسود أو قهوه (أو لغيره بقية تصاوان في بدنه) كاعور أو أعرج (أو خلسته) بفتح الخاء المهملة أي شتمته وطبعته كخيل (أو غرض) أي نقص (من مرتبته) العلة (أو) من (وفور عله أو زهد ما أو ضاف له مالا يجوز عله) كعظم التليخ (أو نسب إليه مالا بلقي غنصه على طريق الذم) بخلاف ترى بنينا لا إشارة إلى أنه كالليرة النينة المنفردة عن أحسانها وأوربي القتم لعله أنه كيف يوس أناس (أو قبل له بحق رسول الله) لا تتعلل كذا أو أفعله (فلعن وقال أردت) بلعني (٣٧٥) (العقرب) لأنها مرسله في تلغذه فلا

التي أمر له بكذا أو نهائه عن كذا (قوله أو غير مضمته) الضمير لم يذكر من بني أو هل (قوله كاسود الخ) أي كان يقول النبي فلا كان أسودا وكان قصيرا جدا أو غير بل كان ينزل على المصطفى في صفة بعد أسودا وفي صفة شخص قصير جدا (قوله أو لغيره بقية تصاوان في بدنه) أي هذا إذا كان النقص الذي ألحقه به في ذكركه الصلاة بل وإن كان في بدنه (قوله أو غرض من مرتبته) أي بان قال ترى بنينا أو مسكينا أو كان خادما عند الناس (قوله أو من وفور عله) أي ما قال لم يكن على غاية من العلم أو الزهد (قوله أو أضاف له) أي نسب له مالا يجوز عليه وعبروا ولا يضاف وأما ينسب فتشأن ولو حذف قوله أو نسب إليه وقال أو أضاف إليه مالا يجوز أو مالا يلحق غنصه أي كاطمع في الدنيا ويعدم الزهد فيها والطفالة وشراة النفس كان أخصر (قوله على طريق الذم) رجمه بعض الشراح لمسائل الثلاثة وهي أو غرض من مرتبته أو أضاف له مالا يجوز أو نسب له مالا يلحق ولا مفهوم لقوله على طريق الذم بل وكذا أن لم يكن على طريق القتمان صدر منه ذلك لجهل أو سكر أو تهوير في الكلام لأن المصنف لم يعتبر مفهوم غير الشرط وبدله ما يأتي في قوله وإن لم يردمه (قوله بخلاف ترى الخ) أي بخلاف قوله ترى بنينا لا إشارة إلى مالا وقال ترى بنينا فقط فهذا يقتل ولا يقتل قوله أردت يقول ترى بنينا لا إشارة إلى أنه كالليرة النينة فقد صرح شحنا العلامة السيد محمد البليدي في حاشيته على معنى أنه لا يقتل منه في مسكن أرادته المعنى المراد في حديث الهم أحسن مسكينا وأمتي مسكينا وأحشرني في زمرة المساكين والمراد بلسا كن في الحديث المتواضعون فتأمل (قوله فلا يقتل قوله) راجع لقوله أردت العقرب وإنما يقتل منه ذلك لظهور حقوق السب بذلك (قوله أو لا يقول توبة) أي إذا حصلت من غرط بل بأن حاد نائبا قبل الإطلاع عليه (قوله إن تاب) أي أو أنكرا ما شهدته به عليه البيعة (قوله الآن يسل الكافر فلا يقتل) أي ولو كان إسلامه لأجل أن لا يقتل (قوله مطلقا) أي سواء كان مسلما أو كافرا وإنما لم يجعل له من جملة كفره بحيث أنه لا يقتل بذلك السب إذا لم يلق نطقهم الله على ذلك ولا على قتل أحد منا فلو قتل أحدنا أو سب نينا فقتله وإن كان في بدنه استحل ذلك (قوله وإن ظهر أنه لم يردمه) ما ذكره المصنف هنا من المبالغة هو المعلوم عليه بدون قوة قبل على طريق الذم فإن مفهومه غير معقول عليه اه عني (قوله أو سكر) أي أدخله على نفسه ولا رد قول جز قلني صلى الله عليه وسلم هل أنتم إلا عبدي أي كافي الضاري لأنه كان قبل تحريم الخمر كافي الشفاه والسكران أنذاك يحكم عليه بتكم المنون (قوله وفي من قال لا صلى الله على من صلى عليه الخ) أي وأما قال لا صلى الله عليه فله يقتل قولنا وأحدنا بالاستسابة كما أنه يقتل قولنا أو سكر إذا قال وهو غير غضبان لا صلى الله على من صلى عليه (قوله لم يكن فاسدا الانفسه) أي الدعاء على نفسه بعدم صلاحه عليه نفسه إن صلى على النبي (قوله لا شاعة القتل) أي من حيث نسبة النقص فلا نسا عليهم الصلاة والسلام وقوله وإن لم يكن على طريق الذم أي قصد إلى بان لم يكن فاسدا أنفسهم (قوله أولا) أي أو لا يقتل (قوله لأن قصد الخ) الأولى لاحتمال أن يكون قصده الأخبار عما وقع من اتهام الكفار لهم وهو لا يستغنى ذلك كما هو ظاهر من حال المسلمين (قوله لكنه يعاقب) أي بالضرب وطول السجن (قوله نظر الظاهر القتل) أي لأن ظاهره مطلق النقص لأننا عوموا والنبي خصوصا بالأغية (قوله لاحتمال الخ) قال الشيخ أحد بابا في هذا التعليق بعد ولذا قال الشراح بهرام الأنهر من الأقول في الفرع الأخير القتل (قوله لكنه يشكل) أي بالضرب يطال صحنه بعده (قوله قولان في كل من

يقبل قوله أو يقتل ولم يستب) أي لا يطلب (قوله أو لا يقول توبة منه) أي أو لا يقول توبة منه (قوله إن تاب الاقتل) كقوله لا يقتل أن ما قلته المصنف بغيره بعضه عن بعض ولكن مراده التخصيص على أعيان المسائل التي نصوا عليها (الآن يسل الكافر) فلا يقتل أي أن السب يقتل مطلقا ما لم يكن كافرا فيسلم لأن الإسلام يجب ما قبله والباق على قتل الساب مسلما أو كافرا بقوله (وإن ظهر أنه لم يردمه) لم يردمه لم يردم أو سكر أو تهوير في الكلام وهو أكثر من غير شرط إذ لا يبعد أحد في الكفر بالجهل أو السكر أو التهوير ولا بدعوى زلل الإنسان (وفي من قال) حين غنصه (لا صلى الله على من) أي على شخص (صلى عليه) أي على النبي (جوابا للصل على النبي قولان) لا يقتل وعدمه ووجه الأول أنه من سب لا لزكته والانباء الذين يصلون على النبي ووجه الثاني

أنه حين غنصه لم يكن فاسدا الانفسه ولكنه يؤوب ويطل حصنه (أو قال) يحاط بالغيرم إلا نساء يعمون جوابا للتنهي) أي لقوله أنه انتهى فحذف هو لأنه استغنى عنه فقولان هل يقتل بلا قبول توبة لا شاعة القتل وإن لم يكن على طريق الذم ولا لأن قصده الأخبار بها وقع من الكفار ولكنه يعاقب (أو قال) جميع الغرض بلقيهم النقص حتى النبي صلى الله عليه وسلم هل يقتل بلا قبول توبة نظر الظاهر القتل أو لاحتمال أنه أخبار عما ظاهره الكفار ولكنه يشكل ويطل صحنه (قولان) في كل من



الفروع الثلاثة ولما فرغ من الكلام على ما يوجب القتل بلا استثناء وما اختلف العلماء فيه به يقتل بالاستثناء ولا يقتل وانما فيه العقوبة كرماء يوجب القتل ان لم يبق بقوله (واستتيب في) قوله النبي عليه الصلاة والسلام (هزم) أي يكون من تدافيت ثلاثا فان تاب والاقتل وهذا خلاف ما عليه مالك وأصحابه من أنه يقتل ولا يقتل منه توبة (أو أعلن بتكذيبه فإنه يستتاب ثلاثا فان لم يبق يقتل ومعلوم على (٢٧٦) انما أن أسره فترد في يقتل بلا استثناء إلا أن يجيء متابعا قبل الظهور عليه والخلف

العروع الثلاثة) أي والظاهر من القولين في الفروع الثلاثة العتل بلا استثناء كما في الجمع (قوله) وانما فيه العقوبة أي بالضرب وطول السجن (قوله) واستتيب في هزم) هذا قول ابن الرباط والخصم من المراتب في قوله ذلك مع قوله من حال هزمت بعض جوشه يقتل ولا تقبل توبته والمراد منهم كان فهم وانما قبل قائل ذلك لان غاية ما هائل أن بعض الأفراد في يوم أحد وهذا نادرا الذي صلى الله عليه وسلم وغالب الجيش لم يفر وقد جمع بعضهم بين كلاهما ابن الرباط يحتمل هذا على قائله بقصد التنقيص والاول الذي عليه المصنف لم يقصد تنقيصا فاستتاب فان تاب والاقتل لكن الذي عليه مالك وعامة أصحابه أن من قال ان الذي هزم يقتل ولا تقبل توبته وهو المذهب وظاهره الاطلاق أي قصد المقاتل بذلك التنقيص أم لا وانما يقتل لان الله عصمه من الهزيمة فبسبب الهزيمة اله في الحاي نقص به (قوله) والخلف أن الاعلان الخ) هذا هو الذي اختاره ابن مرقوق كابن وقوله مطلقا أي سواء تاب أو لم يبق (قوله) إلا أن يجيء متابعا قبل الظهور عليه) أي والاقتل توبته ولا يقتل (قوله) من حيث الحكم أي وذلك لأنه اذا أعلن بالتكذيب يستتاب فان لم يبق يقتل وان أسره قتل بلا استثناء إلا أن يجيء متابعا كما انه اذا ادعى النشوة كذلك (قوله) في هذا الفرع أي وهو قوله أو تابا والذي قبله هرقولة أو أعلن بتكذيبه (قوله) كافي الاول) أي وهو قوله هزم بناء على المعتد وهو قول مالك وأصحابه (قوله) راجع الهمما) أي قوله أو أعلن بتكذيبه أو تابا (قوله) أن) أي إلى العشر مثلا (قوله) بخلاف لو قال أي العشار يذبحه على ما قال المصنف (قوله) فقتل) أي ولا تقبل له توبة كما في توبته من عتابل لاجل ما زاده على ما قال المصنف (قوله) أو قوله) أي القاتل (قوله) فيودب بالاجتهاد) أي ولا يقتل (قوله) لأنه يقع من سب وانما علقه على شيء لم يقع) يستفاد من هذا أن قال لا تخلو لوجئتي بالنبي على تكلف ما قبلناه لأنه يوجب ولا يقتل لعدم قوله لسته في إيهام التنقيص فاذا كان لا يقتل فها هو أحد في إيهام التنقيص فن بابا ولا يقتل فيما هو دونه في إيهام التنقيص ثم ان قامت توبة على قصد التنقيص فإنه يقتل في المسثلين وأما لو قال ووجئتي بالنبي على تكلف ما قبلته فالتظاهر تعين قتله لأنه لفظ فيه تنقيص وان لم يرد انظر عتي (قوله) لأنه لم يقصد دخولني في نفسه) أي فان علم أنه قصد الدخول كان سائما فيقتل ولا تقبل له توبة وانما لم يقتل مع عدم قصد منه أن لفظه لا يتصلو من دخولني لاحتال أن يريد المبالغة والكثرة لاحقية الألف وأما لو قال لن الله أباطل إلى آدم فإنه يقتل كما قبله عباس عن ابن شماس لأن في آياته نيا هو فوج اذ هو أبطل بعده ولم يعقبوا اذ ادعى التنقيص في هذا الفرع كافي حاشية الشيخ الامري على عتي (قوله) فقال لن عيريه) أي قاله بصدور نفسه ودفع التنقيص عنه وكذا إذا لم يكن له قصد أصلا وما إذا قال ذلك بقصد التنقيص فاه يقتل كما قال الشارح (قوله) والنبي قد رمي الغنم) أي وشأن رمي الغنم القفر ومثل قدر رمي الغنم قد رمي دون ذكر الغنم كافي المواق (قوله) ما لم يقبله تنقيصا والاقتل) أي ولا تقبل توبته كما لو قال شيم أي طابا أو ولدت من عرج البول وانما قبل بذلك وان كان الواقع أنه كذلك أي ولدت من عرج البول لما في هذا المقطع من الاحتجاج بحضه قال سيدي محمد الزقاني في شرح المواهب لم يثبت من طريق صحيح ولادة صلى الله عليه وسلم أو لادة غير من الانسا من السرة (قوله) أو قال لغضبان الخ) أي وكذا اذا قال لقوم جارين كلهم الزانية (قوله) لأنه مري تجري القوم فخطأ به أي يتم ويل أمره بقتله (قوله) وليس فيه تصرع بسب الملك) أي وانما السب واقع على المخاطب كعشار طلب أخذته

ان الاعلان بتكذيب النبي صلى الله عليه وسلم من أعظم السب فقتل به مطلقا (أو تابا) أي ادعى أنه نبي يوحى إليه فإنه يستتاب فان تاب والاقتل (الأن يسر) أي يدعي النسب سرا فترد في يقتل الا ان يجيء متابعا قبل الظهور عليه (على الظاهر) فالاستثناء فاصري على الاخير من حيث النسبة لان رسلوان كان الذي قتله كذلك من حيث الحكم والذي اختاره ابن مرقوق في هذا الفرع والذي قبله أنه يقتل بلا توبة كافي الاول لما في حاشية السب فكان على المصنف درج الثلاثة في مسائل السب المتقدمة ويحوز أن يكون الاستثناء راجعا لهما وقوله على الظاهر راجع لغضبان الآله لاقتيل عليه (وأب) اجتهدا) أي جازاه الحاكم (في قول ظالم كعشار طلب أخذته

ظلمة قاله المقلدون أخذته مني شكوتك فتي (أذواك لاني) ولا يقتل بخلاف قول أن سأت أو جعلت قد سأل (قوله) التي أو جعل أو قال لا بالي بالنبي يقتل (أو) قوله (أو سبي ملك) أو نبي (لسته) فيودب بالاجتهاد لأنه لم يقع من سب وانما علقه على شيء لم يقع (أو) قوله (بالن ألف كلب أو خنزير) فيودب اجتهدا لأنه لم يقصد دخولني في نفسه وان كان لفظه لا يتصلو من دخولني (أو عبر بالفرق فقال) لن عيريه (يعرفه) والنبي قد رمي الغنم ما لم يقبله تنقيصا والاقتل) أو قال لغضبان كانه يوحى (متكررا ومال) خازن النار فيودب بالاجتهاد لأنه جرى مجرى الضحية فخطأ به وليس فيه تصرع بسب الملك وكذا دخل علينا كانه عزرا بيل

(أو استشهد ببعضه) (نبي) (جائز عليه) أي على النبي صلى الله عليه وسلم (في الدنيا) (من حيث النزع الشرعي) حال كون ذلك الشيء المستشهد به (حجة) أي ذلك الغائب (أو لغيره) ولم يرتد تنصاعا ولا تأسبا بل لرفع نفسه من حقوق النقص (قوله) ان قبل في المكروه فقد قيل في النسيان أن أحبت النفس الله كان التي يحبها (أو شبه) نفسه بالنبي (لنقص الحق على الناس) أي التخلي به صلى الله عليه وسلم (كأنك قد ثبت قد ثبتوا) أو أن أؤيد فقد أؤيدوا (وألا صيرت على كذا) كاصبر أو لمصلحة أو طاعة ومصلحة التشهير به جحان نبي واحد فاحداهما تفي عن الآخر ولكنه أراد بيان أنه ان وقع منه شيء من ذلك أدب (٣٧٧) بالاجتهاد فان قصد التأسي فلا أدب وأراد

التقص قتل وان تاب  
(أو لعن الصرب) أو بنى  
هاشم وقال في المثلين  
(أردت الظالمين) منهم  
فيؤوب بالاجتهاد فان  
يقبل أريد الخ قتل  
وقيل قوه وقال الخ رابع  
لثانية وأما الأولى  
فيؤوب مطلقا ولم يقل  
حاذر وعزى القنار  
(وشدد عليه) بالشر  
والصبر والقبور ولم  
يقبل (في) قوه (كل)  
صاحب فتدبر أي  
خان (فرنان) مجموع  
من الصرف لوصفة  
وزيادة الافعال والنون  
(ولو كان نبيا) فلو لم يقل  
ولو كان نبيا فلا شيء عليه  
(وشدد عليه) أيضا (في)  
نسبة نبي (قيم) من  
قول أو فعل (الأحد)  
ذنبه عليه الصلاة  
والسلام مع العلم به  
وذنبه عليه الصلاة  
والسلام انحصرت في  
أولاد طاعة الزمراء  
وأما آل البيت من غيرها  
مع العلم به فظاهر أنه  
كذلك (كان) انتسب له

(قوله) أو استشهد أي على فعله أو فعل غيره ببعضه جائز عليه (قوله) ولا تأسبا أي لئلا (قوله) لا على  
التأسي أي لا على وجه التأسي بل لرفع نفسه من حقوق النقص (قوله) فقد كذبوا أي الأنبياء أو كقوله  
كف أسلم من السنة الناس ولم يعلم منهم أنه ما الله وبه أو ان قبل في المكروه فقد قيل في النبي المكروه  
أو تأني قوي غريب كصالح أو أفاضل على البلاد كأوب (قوله) ومصلحة الحق أي ومصلحة الاستهاد  
لنفسه ومصلحة التشهير به جحان نبي واحد (قوله) ولكنه أراد الخ الأولى في الجواب أن يقال ان  
الاستحباب يكون على خصم مثلا والتشهير بعدم قدر (قوله) أدب بالاجتهاد أي ويصحب أيضا كافي الشفاء  
وهذا إذا أراد دفعه نفسه ودفع النقص عنه لا تنقص النبي ولا التأسي (قوله) أو أراد التقيص (قتل) قد  
علم ان كلام الاستشهاد والتشهير أحوال ثلاثة إما ان يقصد برفع نفسه ودفع النقص عنها وإما ان  
يقصد به التأسي والتالي وإما ان يقصد به التنقص في الحالة الأولى يؤيد وبصريح في الثانية لا شيء عليه  
وفي الثالثة يقتل ويحيى ما دام يكن له قصد في محاذير ذكرها الذي ينبغي كافي عني أن يحمل على قصد رفع  
نفسه فيؤيد كما أن يحمل على ذلك في مسئلة أو غير المقرر (قوله) فان لم يقل أردت الخ (قتل) أي فان لم يقل  
ذلك في المثلين قتل كذا في ابن مرقوق والشفاء وظهر من عراستة وقال الشيخ أحد الزاقي يكون  
مردا ولم يدعه ينقل (قوله) فرنان أي معرض لانه يقرن بين الأجنبي وبين زوجته مثلا (قوله) في نفسه  
شيء قبيح الخ أي إذا كان له شعر يص أو لهوانة عند الظلمة أو الكذب مثلا (قوله) مع العلم أي مع العلم  
بأنهم من ذنبه (قوله) بالقول أي بأن يقول أو أكثر من ذنبه عليه السلام (قوله) كان يتم بجماعة  
خضراء) فإذا جمع ما غير شرف فانه يؤيد لان ذلك احتفاف بحقه عليه الصلاة والسلام وأعلم ان ليس  
بالجماعة انضمار في الأصل بل كان شرفا من أخص وقد قصر حاله عليه السلطان الشريف وشهدوا على عجز  
لبن مؤثر شرف من أمه لسلطانها وأب إلا أن يعرف إلا أن تقدر عليه لها وجه البلوغ بذلك فلا ادب عليه  
وان كان لا ينبغي له لئلا كذا أو رخصنا السدي (قوله) أو احتل قوله الانتساب أي عليه الصلاة  
والسلام وقوله كان يقول الخ أي حوا إلى حاله أن شرف وانما كان قوله المسدود بحيث لا يصح  
في الانتسابه صلى الله عليه وسلم لاحتمال أن يكون قصدا لتسائل خصم نفسه وأن ذنبه عليه السلام  
هم الذين لهم من الشرف ولم يقصد الانتساب له (قوله) أو سب من لم يجمع على نبوته مثله من لم يجمع على  
ملكيتهم كهو توماروت وأما قول القرافي يقتل سبها وما لا تقبل ذنبه فهو خلاف المذهب كافي  
عني (قوله) وشاهد سنن) الرابع نبوته وكذلك انضمار وأما ثمان ومريم فخرج عدم نبوتها كما ذكر  
شخصنا (قوله) انه نبي أهل الرص) هو سبهم كما وقعوا حولها فانهات بهم وعنازلهم وقوله الذي قيل  
فيه انه نبي أهل الرص أي وقيل ان منهم شعب وأما خالد بن سنان فكان فيما غير رسول بن عيسى وسيدنا  
محمد عليهما الصلاة والسلام (قوله) أو سب صحابيا) قال عجي أي خصه فيشمل سب الكل ومثل السب  
تكثير بعضهم ولو لم ينلفوا إلا أربعة بل كلام السوطي في شرحه على مسلم المسد بالأكال فيبعد عدم  
كثرتهم فكذا الأربعة والله الموفق في ذلك فقد خلا ما تقول مصحون انه مرد وأمن كفر جميع الصحابة  
فانه يكفر كافي السائل لانه أنكر مصفيا من الذين الضرورة وكذب الله ورسوله (قوله) عابرا ما لا يقبه

أي تأتي عليه الصلاة والسلام بغرض بالقول أو بهل كان يتم بجماعة خضراء (أو احتل قوله) الانتساب كان يقول معرضا عنه من  
أشرف من ذنبه عليه الصلاة والسلام أو قال بل أن أدان أنت شائل قوذي آل البيت (أو شهد عليه) بالسب (عدل) فقط (أو لطف) بسن  
الناس أي غير مقبولين في شهادتهم (فما عني) بسب ذلك (عن القتل) أي لم يقتل لعدم علم الشهادته عن ذكره فيشد عليه في الأدب (أو  
سب من لم يجمع على نبوته) كتلفير ولحقنا ومريم وشاهد سنن الذي قيل فيه انه نبي أهل الرص (أو) سب (صحابيا) الأئمة عابرا بها  
الله به قتل رده (وسب الله كذلك) أي سب النبي صريحه كصريحه وعمله كعمله فيقتل في الصريح ويؤيد في الحمل بالاجتهاد  
فان كان الساب ذميا قتل ما لم يسل

(وفي استنباطه المسلم) أي هل يستتاب فان تلبس بالقتل أو يقتل ولو تلبس كسب النبي صلى الله عليه وسلم (خلاف) (واراجع الاستنباط وفوقه) (كن قال) متصغرا (لقتل في مرض ما) أي مرضا (الوقت) أي بالكر وعلم استوجبه (تشبهه في مجر داخلان) وإن لم يتعدا مختلف فبأن اختلاف في الأول في قبول توبة (٣٧٨) المسلم وعدمها وفي هذا في قتل المقاتل لتسببه الباري تعالى للجهنم فهو كالصريح في السر

وفي استنباطه الخلاف  
 المتعمد وعدم قتله بل  
 يؤذو ويشد عليه  
 لأن قصده التكرار  
 (باب) (هـ) ذكره محمد  
 الزنا وأحكامه وهو  
 بالقصر لفرقة أهل الحجاز  
 وبالمصلحة أهل نجد  
 والتسببه للمعصوم زنى

والمعصوم زنا في قتال  
 (الزنا) شرعا وهو ما فيه  
 الحد الأدنى بانه (وهو  
 مكلف) حرا أو عبدا  
 (مسلم) واضافه وطه  
 لمكلف من اضافته  
 المصدر لفاعله ويراد  
 بالفاعل من تعلق به  
 الفعل فيقتل الواطئ  
 والموطوء فيشترط في  
 كل التكليف والاسلام  
 فلا يحد صبي ولا يحدون  
 ولا كافرا ولا موطوء  
 لا يسمى زنا شرعا لو وطئ  
 تضييق الخشعة أو قدرها  
 ولو بجائز خفيف  
 لا اعتد الذم أو بغيرها تنشر  
 (فرج آدمي) فلا أدرا  
 لا غفر فرج كمين خفي  
 ولا فرج بهيمة ولا حتى  
 ان تصور بصورة غير آدمي  
 (المثله) أي الواطئ  
 (فيه) أي في الفرج  
 أي لا تسلط له عليه شرعا  
 فالمثله الذم كرا تسلط

• (باب ذ) ذكره محمد الزنا •

(قوله) وهو بالقصر لفرقة أهل الحجاز (وهما القرآن وعليه فيكتب باليه بالانقلاب) (قوله) وبالمصلحة  
 أهل نجد (أي وهم نعيم وعليه فيكتب بالالف ولكون الزنا عديم وقصر جعل بان المقصور والمحدود من صبيغ  
 الضيق (قوله) الزنا شرعا (شرح الزنا الذي لاحد فيه ثلاث حجب ودون وفي ومن لا طين فيه وهو وطء الصبي والمجنون  
 فكل هذا وإن كان زنا في اللغة لكن لا يسمى زنا شرعا وكل هذه خارجة من المصنف بذكر الشروط وحين إذ  
 كان لا يسمى ما ذكر زنا شرعا فلا يعترض على المصنف بذكر الشروط بحيث يقال إن المصنف ذكر كرا أمرا  
 وهو الزنا شرعا بمقتضى وحصل الجواب أن المصنف لم يذكر كرا أمرا عاملا بل خاصا بقرينة ذكر الشروط وذكرها  
 قرينة على أن آل الزنا العهد العظمى أي الزنا المصنوع عند أهل الشرع (قوله) وهو ما في الحد الأدنى (أي أعم  
 من كونه جأ أو جلد (قوله) مكلف (أي ولو سكران سبب أدخل السكر على نفسه والافكاح المجنون (قوله) ولا  
 كافرا (أي صرا وطئ كافرنا ومسلة وإن كانت المسلة تفيد أنه يصدق عليها وطء مسلم كما أنها تفيد إذا سكت  
 مجنوناً أو دخلت كزنا شرعا في غيرها ورحم النبي صلى الله عليه وسلم اليهودين حكم بينهم بحكم في التوراة لعدم  
 دخولهم انذ الله تحت الذمة (قوله) فرج آدمي (أي غير خفي مشكل فلا حد على وطئه في قتله لا تشقة فان  
 وطئ في دبره فظاهر أنه بقدر رائي فيكون فيه الجلة كاتبا من أجنبية دبر ولا يقدر ذكره أو لو طام بهت يكون  
 فيه الرحم ولا حد عليه ان وطئ هو غيره للشبهة اذ ليس ذكر حقيقة الآن على فلا اشكال (قوله) فلا أدرا (أي  
 لأن المراد بالزنا هنا ما يعم الموطوء (قوله) كمين خفي (أي أوفى هوى الفرج وكما خرج ما ذكره بقوله فرج آدمي خرج  
 أعضان لا طين فيه فلا حد عليه وجهه توجه به أن آدمي ذكره مكلف بذكره والتكرار بعد التكرار غير (قوله)  
 ان تصور بصورة غير آدمي (أي وأولى ان لم تصور بصورة بشرى لأن ذلك مجر تحصيل وما إذا تصور بصورة آدمي  
 كان موطوءا وتشرع بمسح الواطئ وكلنا يقال في وطئ المجنى لا آدمي (قوله) شرعا (أي من حيث ذاتها خرج  
 بذلك من حرم موطوءا العارض كدخول وهو فان وطئا العاصي زنا شرعا لأن هذه لزومها وسيدها تسلط  
 عليها شرعا من حيث ذاتها ولا العارض (قوله) لا تسلط (أي السلط عليه من جهة الوطء وحيداً فلا واطئ  
 بماله الذم كدخول الواطئ لاحد الزنا (قوله) باتفاق (راجع للثني أي انقضى تسلطه عليه شرعا باتفاق العلماء  
 (قوله) خرج النكاح (المختلف فيه) أي كبلوا في ذاتها وطئ فيه فلا يسمى زنا شرعا فلا حد عليه ونحوها يضاهط  
 الرجل أمته أو زوجته بغيرها فان فيه قولاً بالاجماع وإن كان شاذاً أو متصفاً لاحد فيه يؤدب (قوله) لكن  
 أسنن (أي لانه أعم تأمل (قوله) وله حليته (أي زوجته وأمنه (قوله) خرج الغالب (أي وهو من

والمعصوم زنا في قتال  
 (الزنا) شرعا وهو ما فيه  
 الحد الأدنى بانه (وهو  
 مكلف) حرا أو عبدا  
 (مسلم) واضافه وطه  
 لمكلف من اضافته  
 المصدر لفاعله ويراد  
 بالفاعل من تعلق به  
 الفعل فيقتل الواطئ  
 والموطوء فيشترط في  
 كل التكليف والاسلام  
 فلا يحد صبي ولا يحدون  
 ولا كافرا ولا موطوء  
 لا يسمى زنا شرعا لو وطئ  
 تضييق الخشعة أو قدرها  
 ولو بجائز خفيف  
 لا اعتد الذم أو بغيرها تنشر  
 (فرج آدمي) فلا أدرا  
 لا غفر فرج كمين خفي  
 ولا فرج بهيمة ولا حتى  
 ان تصور بصورة غير آدمي  
 (المثله) أي الواطئ  
 (فيه) أي في الفرج  
 أي لا تسلط له عليه شرعا  
 فالمثله الذم كرا تسلط

له عليه شرعا من جهة الوطء (باتفاق) من الأئمة لأهل المذهب فقط نخرج النكاح المختلف فيه  
 فلا يسمى زنا ولو قال بدله بلا شبهة لمكان أحسن لإخراج وطء حليته بغيرها وامة الشرعة وأقرض والمبعضة (بعدها) خرج به الغالب

قصد

والجاهل والناسي كن نسي طلاقها وانما على وطء المكلف بقوة (وان) كان وطء المكلف المسلم فرج الاذى (واطأ) أي ادخله الحشفة في دبره كرفسي زنا شرعاً وفي الحد الاخذ كره (أو) كان (اثنان أجنبيّة يدبر) (٣٧٩) وأما حديثه من زوجة أو أمة فلا

يعد زوجه فوقع في غيرهما غلطاً (قوله والجاهل) أي جاهل العين والجاهل الحكم فالأول من يعتقدها أنها زوجته أو أمة ثم نسي أنه أجنبيّة وجاهل الحكم من يعتقدها وطء الاجانب لكونه حديث عهد بالاسلام وهو طاري من ولاد بعدة عن بلاد الاسلام ولا يخفى أن الغلط هو عين جاهل العين فأحدهما مكرر مع الآخر فاما أن يقصر الجاهل على جاهل الحكم واما أن يحصل الغلط على الشك لما يأتي من أن من وطئ امرأته كافي كونها زوجته فحينئذ أنها أجنبيّة فانه لا حد عليه وكثير من ذكر بقوة تعدا فرج أيضاً المكره على القول بأنه لا حد عليه كما يأتي (قوله وبالغ الخ) قال المتأخرى وحذف المصنف هذه الماتعة كان أولى لانها تقتضي اشتراط الاسلام في حد الواطء الذي هو الرجم وليس كذلك كما يأتي والقول بأنه مائة فيقابل قوة مسلم بعد ٨٥ ن والاصل أن المشتري في حد الواطء وهو الرجم بالنسبة للفاعل تكلفه واما بالنسبة للفعول تكلفه وتكليف الفاعل معاً واما الاسلام فلا يشترط في واحد منهما كما يأتي في قول المصنف وان عدل أو كفر بن (قوله وان الواطء) أي لان الفرج يشمل الدبر (قوله فسمي زنا شرعاً وفيه الحد) أي خلافاً لما قاله ليس فيه الا حد كالساحفة وقفاً لا في شفة وداود قد اطلق المصنف بالماتعة الرد على من ذكره وانه يقال في ذلك بن باللعن الا مع وقد يقابل به (قوله فلا يعدل بوثب) أي لانه التسلسل على دبرها شرعاً بعد بعضهم وان كان قولاً شاذاً (قوله بخلاف كونت زوياء) أي وبخلاف ادخال امرأته كريمة غير زوج في فرجها فلا تعد فيها بنظر لعدم المدة كالسبي (قوله يمكن وطؤها عاتدوا طئها) أي وان كان ليغيره واما ما لا يمكن وطؤها اذا وطئها المكلف فلا حد عليه (قوله ولا يكون الاستحار شبه الخ) أي سواء كان الاستحار من نفسها أو أمة أو من ولي الحر وطءاً أو لخدمة أو من سيد الأمة لخدمة أو قال أو خيفة لا بد في وطء المستأجرة أو وطء لان الاجرة عند عقبتها يدور الجدران ثم عنده الاقدام على ذلك الصديق بذلك بندرج في قول المصنف لانه في اتفاق والالكان خلاف أبي حنيفة شبهة تدبر عنه الحد (قوله نظراً لقول عطاء) أي يجوز تزناح الامة المحلّة الى التي أصل حدها وطءاً لا لوطئاً وهو صادق عاذاً كان بعرض وبدونه وحديثه فالسأجرة من سيدها محلة فلا حد فيها أه بن (قوله أو اثنان مجلوكا) اعتق عليه بنفس الملك أي الا أن يكون مجتهد يرى أن اعتق القرابة انما يكون بالحكم لا بنفس الملك أو قل من يرى ذلك والافلاحد عليه نقول في التوضيح عن النسي وانظر لم يدبر منه الحد اذا لم يكن مجتهداً ولا مقلداً لمن يرى ذلك مراعاة لقول بذلك وقد استشكله ابن مزيق وكذا المصنف في التوضيح عن شفه ٨١ بن (قوله أو اثنان من علم حر بها) أي أو اثنان أمة عاتل لا شكاخ يعلم حر بها وحر معها عليه والحال أنها ممن لا تعتق عليه سواء كانت من أغيره بكمته وخاتمة أو أجنبيّة (قوله فيحد) أي لانه وطئ من ليست زوجة ولا محلوكة (قوله وكذا ان وطئها) أي وكذا يحد ان وطئها عاتل والمال أنه يعلم انها مكلفه بخلاف ما اذا تزوجها وهو يعلم انها مكلفه فلا يحد لاستحلال أن سيدها وكل من زوجها تزوجها فبدر الحد بذلك (قوله واختلف في حدها هي الخ) أي اذا عاتلت بحرية نفسها دون المشتري على قولين فقبل بعدم حدها لانها تقول قد كذب اذا اختلفت فامر ولا يثبت في معنى معدود في تعينها وقيل يحد بها نظر الى أنه قد سدها اذا ادعت الحرية والاول لا يجري والثاني لابن القاسم (قوله أو اثنان محرمة بهرمو بدبشكاخ) أي ومن باب أولى وطء المحرمة بنسب أو رضاع شكاخ لانها لا يكونان الا مؤبد بن بخلاف الصهر فانصر عليه لاجل تعدد مؤبد واما الولي المحرمة بالنسب والرضاع بالملك فلا يحد وانما يؤزب اذا كان عالماً وحاصل المسئلة أن المحرمة بسبب الرضاع ان وطئها شكاخ حد وان وطئها عاتل أدب والمحرمة بالنسب ان كانت ممن تعتق عليه بالملك حد وطئها بالملك وأولى بالانكاح وان كانت لا تعتق بالملك حد وطئها بشكاخ بالملك فلا يؤزب فقط واما المحرمة بسبب الصهر فان كان تحرماً بها مؤبداً حد وان وطئها بشكاخ لا حد فلو بد وان كان تحرماً بها غير مؤبد فلا حد سواء وطئها بشكاخ أو عاتل وانما يؤزب حدان وطئها بشكاخ لا حد فلو بد وان كان تحرماً بها غير مؤبد فلا حد سواء وطئها بشكاخ أو عاتل وانما يؤزب

واختلف في حدها هي اذا كانت عاتلة بغير نفي لوطئها عاتل (أو) اثنان (بمحرمة

بصهر مؤبد) بنكاح من تزوج امرأته بعد العقد على بنتها أو كانت زوجة لاسه أو كانت مفسدة بخلاف لو وطئها عاك وهي لا تنقضي عليه فلا يحد بها (أو) اتان (خامسة) علم نزعها (٣٨٠) ولا التفات لمن زعم جوازها من الخواص (أو مروهنة) بغير إذن الراهن والأب يحد

كما تقدم في باب (أو) اتان أمة (ثالثة) قبل القسم حيزت أم لابنائه على أنها لا تملك التهمة إلا بالقسم (أو حرة) بفساد الحرب أو دخلت عندنا بامان أو ما لو خرج هو بامان بلاد الحرب أو دخلت عندنا بالامان فخارها فقد ملكها (أو) اتان (متوتة) له (وأن) وطئها (بعد) أي في عدتها نهى بنكاح وأولى بالانكاح أو بعد العدة (وهل) يحد مطلقا (وأن) أتت في صرة واحدة كقوله أنت طالق ثلاثا وأول البينة ولا التفات لقول من قال يلزم الواحدة حينئذ لشدة وطئها أو انكاحا إذا أتت في صرة واحدة كقوله أنت طالق ثلاثا وأول البينة له وجه وأما لو أتت في صرة فلا يحد نظر الوحد

فقط أن وطئها بنكاح (قوله بصهر مؤبد) أي مؤبد بنكاح الذي تصف بالأسد تنفوا أو ناسا أو ناعا أو الصهر من المصاهرة انتهى في حصوله لا تكون الأم مؤبدة وزاد مؤبد لان نكاح الصهر منه مؤبد ومنه غير مؤبد فالقول كالعقد على البنت فإنه يؤبد بنكاح الأم فلا عقد على الأم ودخل بها حد والآخر كالعقد على الأم فإنه لا يؤبد بنكاح البنت فله طلاق الأم قبل مسهاو العقد على البنت فلا عقد على البنت ودخل بها بعد أن عقد على الأم وقبل أن يمسها لم يحد بعد مسها بعد (قوله بعد العقد على بنتها) ظاهر وسواه حصل بالبنت أم لا وهو ظاهر المدونة في النكاح الثالث لأنه نص فيها على الحسد وأطلق وفصل النسي في باب القذف فقال وكذلك إذا تزوج بأمر زوجته فإن كان دخل بالبنت حد أو لا فلا خلاف الناس في العقد على البنت هل يحرم الأم أو يترجى بأم زوجها أو عتد ابن عرفة كلام النسي مستكهة على ابن الحاحب وشارحه اهـ بن (قوله بخلاف لو وطئها عاك وهي لا تنقضي عليه) أي كأم زوجته التي هي عنه أو خالته أو أخته منه (قوله أو اتان خامسة) أي أو وطئها خامسة بنكاح (قوله ولا التفات إلخ) يعني أن القول بحل الخامسة بعد ضعف جدا لا أثره فلا يجعل شبهة تدرا الحد (قوله ولا يحد) أي لا تامة محلة (قوله أو اتان أمة ذات منضم) أي أو اتان من سهم في التهمة أمة ذات منضم (قوله يمس على أنها لا تملك إلخ) أي يمس على القول بأن التهمة لا تملكها الجش إلا بالقسم أي وأما على القول بأن التهمة عليها الجش فيجوز حصولها فلا يحد لأشهره وتكـ وظاهر المصنف حد الموطأ على الجش أو كثر وقيد ابن تومس بالجش أنه غير دون السرية البصرة فلا يحد اتفاقا واقتصر عليه المصنف في توضيحه وقال الشافعي في بعض النسخ أن الخلاف في كون التهمة على مجرد الحصول أو لا تملك إلا بالقسم حارفي الجش الكثير والنسب وهذا كما إذا كان الموطأ في سهم في التهمة وأما من لا سهم له فيها فانه يحد اتفاقا مطلقا على الجش أو أكثر (قوله أو متوتة) أي مطلقا بلفظ البت وكذا بلفظ ثلاث في مرة أو مرات بدليل المقابل (قوله أو بعد العدة) أي بنكاح أو بدونه (قوله وهل يحد مطلقا) أي هذا إذا أتت في صرة أو مرات متفرقات فإن قال أنت طالق أنت طالق أنت طالق ولم تنوتا كسدا أو أطلق ثم راجع ثم أطلق ثم راجع ثم أطلق وإن أتت في مرة (قوله أو انكاحا إذا أتت في صرة) أي في هذه الصورة محلة تنافي سواء وطئها في العدة بعد أو غيرها أو وطئها بعد ما يقع بنكاح وسواء كانت في الثلاث صورا أو أمة (قوله أو ثلاث) أي على المدونة وهما قولان في المذهب والعقد منه ما الأول وإذا ذكره المصنف أو لا يبين ما في المستظهر بعد ذلك من الخلاف (قوله دون الثانية) أي دون الثلاث (قوله ولا يحد فيهما) أي إذا كان وطئ غير مستند للعقد في المثلثين مسئلة وطئ المطلقة قبل البناء ووطئ المعتقة ونحو ذلك في المثلثين إلا أن بعض مجهول كأي وليس عليه لها صداق مؤنت لأجل الوطئ أو ما صدقها الذي يجب دفعه بالطلاق فإنه يكمل كافي المدونة (قوله لأنها) محل عدم حد في وطئ الباتن في العدة إذا كانت البينة بلفظ الخلع بغير عوض صراطين بقوله أنه رجعي كذا في بن نغلام كبير ختم ثم قال وهو حسن والله أعلم (قوله أو يوطئها مجنون أو كافر) أي إذا كان بالقائمة لها ما لو أدخلت ذكر نائم بالبع في فرجها (قوله أنها لا تنال إلخ) مثل الصبي في عدم لزوم الحد للمرة أو بوطئها أو كافر ميت بفرجها كذا كرمي العلة (قوله إلا أن يجهل العين) هذا راجع لجميع ما تقدم وقوله أو الحكم كذلك راجع لجميع النساء المتقدمات غير المروهنة وخاصة أن ما ذكر من وجوب الحد بوطئ النساء المتقدمات محله إذا كان عالما بالنكاح ومن الموطأ وأما أن جهل الحكم والعين فلا حد وبشروطه بدعي جهل العين أو الحكم بشرط أن نظن به نفاق الجهل وأما إذا كان الزنا أو ضافة لا يقبل قوله (قوله بأن نظن أنها حليته) أي بزوجه أو أمته وقوله فتبين خلافها أي فتبين بعد وطئها أنها أجنبية ومنهوم نظن أنه لو قدم عليها وهو شاك ثم تبين بعد الوطئ أنها أجنبية فظاهرها أنه يحد وليس كذلك بل ظاهر كلامهم أنه لا حد عليه مع الحرمة عليه

الشبهة وإن كان فاسدا (أو) بطلها (مجنون) أو كافر (بخلاف الصبي) بوطئها فلا حد عليها ولو أزلت لانها لا تنال منه لئله انظر كالجنون (إلا أن يجهل العين) الموطأ بأن نظن أنها حليته فتبين خلافها (أو) يجهل (الحكم) أي العزم مع عليه بعين الموطأ:

(انجھل مشہ) کفر بے عہد باسلام فلا جملہ مذہب الجہل (الا الزنا (الافحش) فلا یغفر فیہ یجھل العین کا تامل کفر و ادبی الغلطیہا و امر اے عہدہ و العکس و لا یجھل الحکم کہ تہن اوستی و ادبی ظن الجواز و کفر بے عہد (۳۸۱) باسلام مخالف السین قبل

اسلامه وهذا الاستثناء  
يقضي عنه قوله ان جعل  
منه فالأولى بحقه  
بالإسماحة بالرفع  
عطف على وطمأنا  
وطه واسماحة لعدم  
الاباح وهو فعل النساء  
بعضهن بعض فلا  
سد على فاعله منهن  
(وأي اجتهاد) أي  
بالاجتهاد الحاكم  
(كجملة) أي كإحدى  
جميع نواب اجتهاد  
وعدمه في جمعة  
بغيره أو كجملة من  
وكذا الصبي المميز ولو  
أوزني أو يفعل فيه فقبول  
وبنت الجميع بعدل  
أو بأمر أو مكلف (وهي)  
أي السمة الموطأة  
(كفره في الفرج والاكل)  
فلا تحرم ولا تكدر (و)  
كواطي (من مرم)  
وطه وخاله من روجه  
أو أمة (الارض  
كماض) ونفسه  
وغيره بنكاح متعفة  
فقبول بالاجتهاد أو  
مشرقة فقبول أو  
النسب بنكاح المتعفة  
والمتعة بالجلعة (أو)  
واطي (لا محلة له) (لا)  
تتفق عليه بقوله الملك  
كعبة فلهة وبنت أخ  
أو أخت من نسب أو

(٣٣٦ - سدوق رابع) وصار أوصهر فزوج ابن علي بالحرمه وطلق به الولد (أو) والى (معتدة) من غيرة في علمها بنكاح أو لم يولد  
 اجتماعاً ولا يبعد وتزويجهما ولا يلازم أبداً كما تقدم في النكاح والفرق بينهما وبين الخامسة أن نكاح المعتدة ينشأ بالحرمه فلا يصلح لاسيما  
 والفرقه عيشة النكاح بخلاف الخامسة والمتونة قبل زوج فهو زنا محض فلا أو الحسن والرائع أنه بعد الصلح حد الزنا عليه وما  
 منى عليه الصنفين وتقدم الكلام في المتقدمة فالوجه على أنه ذات سيد أو زوج معتدة من غيره أو على معتدة شهوه  
 غير مشهورة أخذاً مما تقدم (أو) والى (تت) بنكاح

(على أم لم يدخل بها) فزوجب ولا يحد وأما عكسه فيحد كاشته قوله أو يصبر مؤيد فلو دخل بالأم ثم عقد على بنتها أو وطئها بعد (أو وطئ الأخت) تزوجوا (على أختها) فلا حد وأدب احتداداً (وهل) عدم الحد مطلقاً كانت الأخت من النسب أو الرضاع أو (الأخت النسب) أي أخت زوجته من نفسها فحد فيها (فصرعها بالكتاب) بخلاف أختها من الرضاع فصرعها بالسنة (أو بالان) حقه قولان هذه المسئلة ليست في المدونة (٣٨٣) (وكلمة محلة) أي وكوالى أم محله سيدها بان قاله أبحثت وطأها وأذنت

أوتجو ذلك فزوجب وطوء الأم مع كونه عقد على بنتها ولم يدخل بها وقوله فيحد أي يظهر ظاهر المدونة وجعل القسم أن هذا العكس لاحد فقه كذا لا يوجد الخسلاف في كون مجرد العقد على بنت يزيد تحريم الأم وهو غير العلم فلا يؤيد إلا أن انضم له دخول وقد تقدم عن بن أن ابن عرفة اعتد ما قاله القسم خلافاً لما في عبق من تصفه (قوله فلو دخل بالأم ثم عقد على بنتها أو وطئها بعد) أي اتفاقاً وكذا عكسه وهو ما إذا دخل بالنت ثم عقد على أمها أو دخل بها فحد اتفاقاً ولا يجرى فيه خلاف القسم لأن موضوعه ما إذا عقد على الأم ودخل بها بعد عقده على البنت ولم يدخل بها (قوله أو وطئ أو أختها) أي وكذا امرأه على عمتها أو على خالتها اتفاقاً نسباً ورضاعاً فلا حد فيه وأما عكسه الأدب حيث كان الولد بالكاح كالإمام الشارح وأما أن كان مالكاً فلا شيء فيه ويتعمد من وطئها بعد ذلك حتى يصرم فرج الأولى كما مر في باب النكاح (قوله) والأخت النسب) أي أو عدم الحد إذا كانت تلك الأخت التي وطئها أخت زوجته من النسب وحيث لم يجد (قوله لصرعها بالكتاب) أي وهو أن يجرمه وابن الأختين (قوله لصرعها بالسنة) أي وهو قوله عليه الصلاة والسلام يجرم من الرضاع ما يجرم من النسب أي والقصر بالكتاب أقوى من التحريم الثابت بالسنة وأما قوله تعالى وأخواتكم من الرضاغة فعند أخت الشخص نفسه رضاغة وكلام المصنف في أخت الزوجة (قوله هذه المسئلة) أي وهي الجمع بين الأختين باعتبار الحد وعنده (قوله ليست في المدونة) أي وحديثها الذي يؤيد (قوله) وكلمة محلة) الكافي فثبت لا دخل في سواء كانت تلك الأمه قناً أو كان فيها شائبة حرة كدروعة معتقة لاجل وقوله حلها سيدها أي سواء كان ذلك السيد الممل زوجة أو أوطئ أو قر به أو أختها (قوله فزوجب احتداداً ولا يحد) أي سواء كان ذلك الواطئ يصلح لصرعها على مذهب الجمهور أم لا وسواء كان مالكاً بالليل أو حراً به كالأوطئ أم لا فظهر بعد ذلك أن سيدها كان حلها قبل الزنا أه شيطاناً عدوياً (قوله يوم الوطء) أي وتعتبر فيه يوم الوطء لاجل أن فيه الشبهة وبعد رآه ووطئ ملكه (قوله وإن أسا) مسالفة في محذوف أي ويلزم التحريم وإن أسا (قوله وله الفضل) أي ما زاد من الثمن الذي بيعت به على القيمة التي قومت به عليه فإن قلنا الممل له الوطئ لها قبل دفع الثمن كان ربحاً لاحقاً ما بيعت عليه ثلاثاً يعود لغيرها وإن مات ذلك الواطئ قبل أدائها فبها فصاحبها الذي حلها أسوة الغرماء كما قاله أبو عمر (قوله وتكون به أم ولد) أي وتشتق هذه من قول المصنف في باب أم الولد لا ولد من وطئ شبهة (قوله وقد بان من زوجها) أي البائع لها (قوله ومثل البيع) أي في عدم الحد وعدم الأدب إذا كان ذلك الخلع واليونة من زوجها (قوله ويرجع المشتري على زوجها البائع بالنسب) أي وكذا يرجع عليه الزوج الذي تزوجها بالصدق إن وجد أو بالربح به عليها الأربع دينار فتركها إلا بالطلاق أو بالبيع عن عوض (قوله لا ينهاه عن قول أو فعل) أي لأنها قالت أنا أمة ومكنت المشترياً والمزوج لها من نفسها (قوله تنظر الشراء) أي تنظر الكون المتنى عنك ما شرته كالأمة فتكون مكرهة في وطئها لها إذا لم تستع لكرهها (قوله واستظهر) أي استظهر أن رشد هذا القول وجهه عاذاً كروقه بان عرفة بأن كون أصل فعلها في البيع طوعاً باني عنها كونها مكرهة وأجاب ابن مرقون بأن أصل البيع وإن كان طوعاً لكن بعد انعقادها صارت مكرهة (قوله والأظهر والأصح) أي وهو قول ابن القاسم في المدونة ومقابلها لأشبه أن كانت الأمة سيداً المشتري فلا حد به عليه وإن كانت سيداً البائع حد أه عدوياً

أو نحو ذلك فزوجب اجتهاداً ولا يحد من رعاة لقول عطاء بجواز التحليل بخلاف والخطأ أمة زوجته من غير أذنتها في وطئها فيحد (وقومت) المحلة عليه مجرد وطئته يوم الوطء جعلت أم لا (وإن أسا) أي امتنع كل من الممل والمحلة من التعويم لا يلزم على تركه من جهة ما قصد من إظهار الفروج ووثق ذلك القيمة من الواطئ إن أسا ولا يحد عليه إن لم يحصل له الفضل وعليه النص فإن حلت القامة في ذمته والولد حر لاحق به وتكون به أم ولد (أو) امرأة (مكرهة) أي لاحد عليها ولأدب أيضاً ولا يضره العطف على ما فيه الأدب لأنه قصد العطف من حيث في الحد (أو) وطئ زوجة سره أو أمة (مبعدة) بأعها زوجها على أنها أمة (بفعله) أي بسبه أو لاجله فوطئها المشتري فلا

حد عليها ولأدب لغيرها بالبيع وقد بان من زوجها بعد البيع ومثل البيع تزوجها بالغيره ورجع المشتري على زوجها (قوله) البائع بالنسب إن وجد ولا يعطى لها غير ته قولاً وفعلًا فإن باعها للجماعة حدثت أذلة لها وتل لا يحد نظر الشراء واستظهر وقبه نظر تمهيد في عدم الحد على الظاهر والأصح قوله (والأظهر) عند ابن رشد (والأصح) عند غيره (كأن ادعى) أي كالأحد دعي والوطئ ادعى (شراءاً) وإنه أعيا وطئها كونه اشتراها من مالكها فأكثر المالك البيع (وتسكن البائع) عن العين حيث توجهت عليه حين أنكر البيع (وحلف الواطئ) أنه اشتراها منه حيث توجهت عليه بشكول البائع

فان نكل الواطئ حشد كالجواحه البائع ولا تاتي حلف الواطئ حشد كالجواحه البائع حشفة بالحرفي نكره ما حلف حلف البائع  
وعدمه في صورة المصنف على ادله والأصح (والمختار) الرجل (المكره) (٢٨٣) بالفتح على الوطئ (كذلك) أي لا يصح ولا  
يؤيد لعذر بالاكره

**قوله** (ان نكل الواطئ) أي تاكل البائع **قوله** (كالجواحه) أي كالجواحه حلف البائع وقوله حشد أي حين  
اذ حلف البائع **قوله** (وعدمه في صورة المصنف) أي عدم الحلف في صورة المصنف عموما وان نكل البائع  
وحلف الواطئ لانه قد تبين بجمعهم نكل البائع أنه انما وطئوا هي على ملكه فالصوم ثلاث ولا يصور  
هذا حلفا لامتى حلف البائع بنبذ قوله ولا يتوجه على الواطئ عين كالحال الشارح **قوله** (والمختار) أي  
عند القضي وهو مذهب المحققين كان البائع في ان ردت كافي خشن **قوله** (والاكره) أي خلافه وأنه بمحد  
أي مطلقا سواء انشأ أم لا كافي ابن عرفة والشامل وظاهره أنه بمحد على قول الاكره ولو كانت هي المكروه  
له على الزنا وهو كذلك الا انه لا صدق لها عليه اذا كانت هي المكروه وان اكرهه غيره ما عزم لها  
الصدق ورجع به على مكروه وحمل الخلاف اذا اكره على الزنا بما كانت طاعة ولا زوج لها ولا صدق  
والاحداث في نظر الحق الزوج والصدوق أي أهله كسنة لا يجوز ان يقدم عليها ولو سئل عنه **قوله** (وهو  
المشهور) أي لكن الذي انقضوا ما قاله القضي وهو الاظهر في النظر اه شخنا عدوى **قوله** (بما قرأ امره)  
ليأت المصنف بالان يشيخ المصنف الخلاف المذهبي وليس في ذلك خلاف في المنع بل الخلاف في ذلك لا في  
خسفة والامام احمد حدث قال لا يثبت الزنا الا اذا اقر أربع مرات **قوله** (الان يرجع الح) استثناء  
من مقدار أي هذا أقرب حد الا لا **قوله** (رجع لشبهة أولا) أي بان كان رجوعه لتكذيب شخص فادا  
قال كذبت ولم يبدعها فانه لا يحد عدنان القاسم وان وهب وان عد الحاكم ورأى بان ذلك شبهة لاحتمال  
صدقه ثانيا وقال أشبه لا بعدا اذا رجع لشبهة وروى عن مالك وقيل قال عبد الملك انظر بن واعم ان  
رجوعه عن الاقرار باننا انما يقبل بالنسبة لسقوط الحد لا بالنسبة لعدم لزوم الصدق فلا يسقط عنه مهر  
المصنوعة القادر بوطئها رجوعه **قوله** (يعني أن هرويه في حال الحد يسقط عنه الحد) اعلم ان سقوط الحد  
بالهرويه بانها اذا كان ثبوت الزنا عليه باقراره أو ما لو كان ثبوته بينة أو حل فلا يسقط عنه الحد هرويه  
مطلقا بدليل كره ما بعد **قوله** (ومن تبعه) أي وهو عجمي وعتي والشيخ أحمد ان الزنا **قوله** (عدم الحد  
مطلقا) أي سواء كان هرويه قبل الحد أو في أثناءه وحشد فالسنة على حقيقتها الثلاث شوهن أن قرأ في  
الحديث شدة الام لا رجوعا عنه عن الاقرار كما قرره ابن مروق وألقي كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام  
في حديث ما من من مالك ما لم يقر في أن الحد فانعه وقال ردوى في رسول القضي عليه وسلم فلم يردوه  
ورجوعه حتى مات ثم أخبروا التي بقوله فقال هلا تركته ولم له يتوب فينوب الله عليه أن الهارب سواء كان  
قبل الحد أو في أثناءه يستقر فان كذب اقراره تركه لان كان له رد الخوف والام لا تظن **قوله** (رويا)  
أي يشهدون به برؤية واحدة في وقت واحد **قوله** (واذا ثبت بها) أي واذا ثبت الزنا بشهادة البينة المذكورة  
وادعت المرأة أنها بكر أو رتقا ونظر الهارب أربع نسوة وصدقها على ذلك فلا يحد الحد المترتب عليها شهادة  
الرجال الأربع **قوله** (فلا يسقط الحد بشهادة أربع نسوة يكرهها) بل ولا بشهادة أربع رجال بها كما  
هو مذهب المدونة لا احتمال دخول البكارة فلا تخفى من تعيب الحشقة والرجال النظر إليها كما يشهدون  
مر روى عن ابن القاسم وأسقط القضي الحد بشهادة الرجال وشهادة النساء بالبكارة لان شهادتهن شبهة كما  
في ن تقلان التوضيح وابن عرفة فقد علمت أن من أسقط الحد بالرجال أسقطه بالنساء ومن يعتبر بشهادة  
النساء وقال بالحد يعتبر بشهادة الرجال كافي عتي وخش من اعتبار شهادة الرجال بالبكارة وسقوط الحد  
دون شهادة النساء فهو تلقى في يقل به أحد **قوله** (تقد بعالة شهادة الرجال على النساء) فيه أصبحت على  
عدم قبول شهادة النساء البعدهن بضعف شهادتهن فلا تقاوم شهادة الرجال وقال عليه شهادتهن  
وان لم تقاوم شهادة الرجال فلا أة لمن أن تكون شبهة تدرا الحسد تأمل في التعليل على عقابته من  
احتمال دخول البكارة فلا معارضة بين الشاهدتين **قوله** (أي يظهور في امراته) أي سواء كانت حرة أو أمة  
وقوله غير متروجة أي لا يعرف لها زوج بل يمتبه الولد بان لا يعرف لها زوج أصلا ولا يعرف لها زوج لكن

عن امرأ بعد الثبوت عليها (بشهادة أربع نسوة يكرهها) أو بانها رتقا فقد عدا لشهادة الرجال على النساء (و) يثبت (يعمل) أي  
يظهور (في) (امرأة) غير متروجة



(و) غير (ذات سد مقربة) أي وطئها بأن أنكر وطئها فتصدهج فخرج له زوجه عز وجل وذات سد أقروا وطئها والمراد بالزوج زوج يطلق به الجمل  
 فخرج الصغير والنحسب أو أن يتبعه كالملا دون ستة أشهر من العقد قصد (ولم يقبل دعواها) أي من ظهر بها الجمل (التصديق بالقرينة)  
 تصديقهما فتصدهج فخرج له زوجه تصديقهما فقبل دعواها ولا تصدح كتعلقها بالمدي عليه أي ما مر عند قوله وإن ادعت استكرها على غير  
 لائق بل لا تعلق حديثه وأولان (٣٨٤) شهدت له ابنة بالاكرا لمساخر غس الأمور الثلاثة التي بها الثبوت شرع في بيان أنواع

الحدوثها ثلاثة وجع  
 وجع بلا تفرق بين وجع  
 بتفرق وبدن بالآول  
 فقال (رجم المكاف الخ  
 المسلم أن أصاب) أي  
 وطئ (بعدهن) أي  
 بعد الاوصاف المذكورة  
 والاولى بعدها (نكاح)  
 متعلق بأصناف والباله  
 سببية أي أي وطئ  
 زوجته بسبب عقد  
 (لازم) ابتداء أو دواما  
 فخرج من أصناف عاك  
 أو زنا زوج نكاح غير  
 لازم نكاح عبودية  
 بلا ذات سبه ومعب  
 وفاسد يشع أبدا أو بعد  
 طول وضع قبل  
 الطول (صح) أي هل  
 الوطء يخرج ما إذا  
 وطئها بعد عقد لازم  
 وهي حائض مثلا فلا  
 يكون محصنا فلا زنى  
 بعده جلد المصنف  
 أشار بحد كره لشرط  
 الاحصان العشرة  
 فكانه قال بجم العهن  
 وهو المكلف الخ وبني  
 من شروط الانتشار  
 وعدم المناكحة فمكان  
 عليه أن يزني ما لا يشر  
 منكره والحاصل أن  
 شروط الاحصان  
 عشرة إذا تخلف شرط منها لم يبرم وهي بالغ وعقل وسر وتوا سلام وأصاب في نكاح لازم وطء صباح بأشهر  
 وعدم منكرة (لحجبان) متعلق ببرجم (معتلة) من الصغير والكبير

لا يلحق به (قوله) وغير ذات سداخ) أي وفي أمه غير ذات سد مقربة (قوله) دون ستة أشهر) أي يكتم من يوم  
 العقد (قوله) ولم يقبل الخ) يعني أن المراد إذا ظهر بها جمل ولم يعرف بالزوج أو وكلفت أمه وكان سيد هانت كرا  
 لوطئها فانها تصدح لا يقبل دعواها الفص على ذلك بالقرينة تشهد لها بذلك ولا دعواها أن هذا الجمل من متى  
 شره فخرج في الحما ولا من وطئ حتى الآخر فتصدهج مثل كرتها عند ما هو من أهل العفة (قوله) كتعلقها  
 بالمدي عليه) أي سواء كان مسلما أو مجعولا لخال أو فاسقا والمراد بانها تعلق أن تأتي مستغنية عنه أو تأتي البكر  
 زدي عقب الوطء وان لم تستغث فتقول أكرهني فلان (قوله) أنواع الحد) أي المترتب على الثبوت (قوله)  
 وجع بلا تفرق) هذا خاص بالنساء والعبيد (قوله) وجع بتفرق) أي وهذا خاص بالبكر الخ إذا ذكر (قوله)  
 بجم المكاف الخ) أي بجمه الأم وليس له أن يجم نفسه لأن من فعل موجب القتل لا يجوز له أن يقتل  
 نفسه بل ذلك الأم والأولى أن يستعري نفسه ولا يقرأ أو عاد المصنف هذه الأوصاف وإن تقدمت غير  
 الحرة في تعريف الزنا لا قبل قوله أن أصاب بعدهن وقوله بجم بشتة تقبض على أن الحلة مستغنية فتجوز  
 بعضهم قراءته بجم واحدة وهي متعلقة بقوله أول الباب الزاوي الصاحبة أي الزنا محصور بجم المكاف  
 وجع البكر وتفرق بالمرأة ذكر أي هذا الحكم محصور بهذا الحكم (قوله) أي وطئ) أي أن حصل منه  
 قبل الزنا بعد تصافه بالأوصاف المذكورة وطء زوجته التي عقد عليها عند الزنا أو ذلك الوطء مساحا  
 وعبر بأصناف إشارة إلى أنه لا يشترط في الأحصان كمال الوطء بل يكفي مغيب الحشفة أو قدورهما من  
 مقطوعا (قوله) ابتداء أو دواما) هكذا دأب على المصواب لا بالاول ولا بالآخر أن ينهل الفساد الذي يفضي بالدخول  
 في الموان قال أن عمر ما يشع بعد البناء لا يحسن وطؤه بخلاف الذي لا يشع بعد البناء فان الوطء فيه  
 أحصان انظرين (قوله) يخرج) أي بقوله نكاح من أصناف أي قبل الزنا بجم أو بركا أو بركا زناه فأنما بقوله  
 وخرج نكاح غلوا زنى أي وخرج بقوله لازم من أصل زوجته قبل الزنا نكاح غلوا زنى (قوله) نكاح عبد  
 أي فلا تكون زوجته محصنة وطئه لها فإذا زنى لم يجم أما إذا كان نكاح العبد ذلك الحرة فلا ذن سبه أو  
 أحاز به السد وطئها بعد أحازته فان ذلك النكاح يكون محصنا وطئها أنه الحرة أو العبد لا يجم إذا زنى على كل  
 حال لأن العبد نفسه لا يكون محصنا لمقتضى أن شرط الأحصان الحرية (قوله) ومعيب) عطف على عبد  
 أي نكاح عبد ونكاح شخص معيب (قوله) وفاسد يشع أبدا) عطف على قوله غير لازم أي خرج نكاح  
 صحيح غير لازم ونكاح فاسد يشع أبدا أي فلا يكون الوطء المستند في النكاح محصنا لو أحسن الزوجين  
 وكذا يقال فيما بعده (قوله) أو بعد طول) لعل الأولى أو قبل طول (قوله) صح) فاعلمه خير عاذه على النكاح  
 عني الوطء على طريق الاستفهام (قوله) فإذا زنى بعد جلد) أي ولا يجم لعدم حلية الوطء الواقع بعد العقد  
 الصحيح (الانز) (قوله) وفي من شروط الانتشار) أي على المعتد خلافا لاشاذي والحاصل أنه لا بد في  
 الأحصان من الانتشار على المعتد كما أنه لا بد منه في الاحلال بخلاف الزنا فلا يشترط فيه كاس (قوله)  
 وأصاب) أي وطء بعده هذه الأوصاف (قوله) ورواه صباح) أي ويكون ذلك الوطء مبنا (قوله) وعدم  
 منكرة) أي بين الزوجين في الوطء بان يعتز بجمه سواء كان أقر أحدهما بمجسه وأنكر الآخر (قوله)  
 معتلة من الصغير والكبير) أي لا يجزأه عظم غشة الشهوة ولا يحصن منها غشة التعذب بل يبعد  
 ما يحصل الرأى بلا كلفة كما قال ابن شعبان لسهولة الإيهام عليه ويخص بالبرجم المواضع التي ينفذ  
 مقاتل من الظهر وغيره من السرة إلى فوق ونسق الوجه والفرج والمنتهورة أنه لا يحضر

عشرة إذا تخلف شرط منها لم يبرم وهي بالغ وعقل وسر وتوا سلام وأصاب في نكاح لازم وطء صباح بأشهر  
 وعدم منكرة (لحجبان) متعلق ببرجم (معتلة) من الصغير والكبير

ولم يعرف) الإمام مالك رضي الله عنه (بعدة السنة) بالرحم (ثم) من بعدهم (الإمام) أي الحاكم ثم الناس عقبه والحدث الجدل على ذلك وقد عجل به أبو حنيفة لم يصح عند الإمام (كلاهما) وملاطبه فرجان (مطلقاً) أحسن الأمل (وان عيدين أو كافرين) كل طريق المسلمين ويحصل أن يكون معنى لائط ذالواط من باب التسبب كما مر أي ذي غر فيشمل الفاعل (٢٨٥) والمفعول لاسم فاعل من لاط حتى يحتاج إلى تقدير معطوف

مع طاعفه وانما يشترط التكليف فيهما أو زاد في المفعول طوعه وكونه الفاعل بهما أو لا والرحم أي رحم الزاني قبل الحاكم والمراذنه لم يعرف ذلك في حديث صحيح ولا سنة مجهول بهما (قوله) لم يربح جسم وأرب الميز الطائع أداً شديداً ولا سقط عن كافر بإسلامه كعدا القربة والسرقة والقتل بخلاف حد الزنا والشرب وأشارت لوع والثاني بقوله (وجلد) المكلف (البكر الحريم) ذكر أروا وأسبق (مائة) وتشرط (الجلد) بالرحم (والن) كمن وكذا من فيه ثابتة سرية كتاب وأمر ولا ومعنى لاجل ومدير أمال الفطين فلعله تعالى لا يطين نصف ما على المحصنات من العذاب وأما الذي كر فالتعاقب عليها إذ لا فرق (والمحصن كل) من الزوجين الرقيقين على البدلية بدليل قوله (دون صاحبه) بالعقوبة (ولو طوعه) بشرطه (التفدية) فإذا اعتق وزوجته مطقة غير بالغ أو أمة أو كاترة وأصحابها

فلمرحوم حنيفة وقيل بحرفه لمرأة فقط وقيل المشهود عليه دون المقر لانه يتركه أن حرب ويحذر على الرجل دون المرأة لانه عز وجل ولا يربط المرجوم ولا يدين حضور جماعة قبل نكاحه وقيل وجوبه بقوله تعالى وليشهد عداهما طاع ثمة من المؤمنين طاعه في مطلق الزاني وأقل الطائفة أو بغيره أي أنه لا يقول قبل لبشر الزاني وقيل لا بدعوله بالرحمة والتوبة وقيل لبشره وادار والى العفة لئلا يخذل الزاني بعد (قوله) براءة السنة بالرحم أي رحم الزاني قبل الحاكم والمراذنه لم يعرف ذلك في حديث صحيح ولا سنة مجهول بهما (قوله) كلاً لائط أنشبه في الرجم (قوله) وان عيدين أو كافرين أي هذا إذا كان غير المحصنين حرم من مسلمين بل وان عيدين أو كافرين وانما يصح سحبه مع دخوله تحت الإطلاق لمرد على من يقول ان العبد الذي لم يخلد تسعين وان الكافر يرد إلى أحكامه (قوله) حتى يحتاج إلخ أي لأن لائط اسم فاعل فاعل على الفاعل فتحتاج إلى تقدير معطوف مع طاعفه وانما يشترط التكليف فيهما فحتاج لتقدير وملاطبه لاجل صحة المصلحة بقوله وان عيدين أو كافرين (قوله) وانما يشترط التكليف فيهما إلخ أي ويحتمل فلا يدخل في الإطلاق بالعين أو غير بالعين طائعين أو كافرين والحاصل أنه يشترط في رجم الفاعل كونه مكلفاً فحق كان مكلفاً رجم سواء كان المفعول به مكلفاً أم لا ويشترط في رجم المفعول به طوعه وكونه بالغاً كآل الشارح (قوله) ويراد في المفعول طوعه أي وأما الفاعل فلا يشترط فيه ذلك بل حتى كان مكافراً رجم ولو كرهنا سحبه على المشهور المتقدم لاجل ما اختاره القسبي (قوله) وأرب الميز الطائع أي الألائط فاعلاً لمفعولاً (قوله) كعدا القربة الكافي اسم بمعنى مثل فاعل يسقط أي ولا يسقط عن الكافر بإسلامه حد القربة والسرقة والقتل ولما تلهى كونه سقياً مخلوقاً لإنسانية له كل طريق وقوله بخلاف حد الزنا والشرب أي طاعه يسقط عنه بإسلامه لأن الحق لله وأراد بالرافع المعنى الإجماع الشامل لواء والحد ما شغل الأدب لأن الكافر إذا شرب أو زنى أو غير لواط أو ابتعد ولو جحد الشارح الكافي من قوله كعدا القربة بل كان واضح لاجلهم بمعارته أن فاعل يسقط خبره عائداً على الرجم وليس كذلك كما يدل له عبارة ابن ونس التي نقلها عيني (قوله) (البكر) المراد به غير المحصن وهو من لم يتقدم وطعاً في نكاح لازم بأن لم يتقدم وطعاً أصلاً أو تقدمه وطعاً في أمته أو في زوجته لكن في حينها أو في نكاح فاعله لم يفت وطعاً (قوله) (الحريم) أي الكاتبة من أفراد جنس الحريم فشمس الذي ذكره الثاني كآل الشارح والمراد بالمر المتقدم وهو المكلف المسلم (قوله) (بارق) أي ذكر أو أنثى فليز كلاً منهما محسنون جلستة فإذا زنى (قوله) (وان قل) أي الرقي في تلك القربة (قوله) فإذا اعتق أي الزوج الذي كره المكلف المسلم (قوله) وزوجته مطقة (أي سرية مطقة (قوله) وأصحابها أي بعد عتقه (قوله) (محسن) أي ولو كانت مجنوناً وقوله فان عتقت أي الزوجة المسجلة المكلفة وقوله تحصنت دونه أن أصحابها أي بعد عتقها ولو كان مجنوناً فوطعها المجنون يحصن الزوجة العاقلة كأنه يخطبها بها ووطعها المجنون يحصن زوجها العاقل وان كان لا يخطبها لانه يشترط في الإحصان علم الزوجة بالوطع (قوله) (والحاصل) أي حاصل ما استفد من كلام المصنف هاتين قوله سابقاً يربح المكلف إلخ (قوله) (تخصم) بوطع زوجته أي وطعاً مسامحاً تتشاور في نكاح لازم وكذا يقال فيما بعد (قوله) (والانثى) أي الحرة المسجلة المكلفة (قوله) (طاعة موطوءة) قد يقال هذا يعني عتقها بشرط كون الوطع مسامحاً أو موطوءة المطقة ليس مسامحاً بل (قوله) (زيادة على العشرة) أي وأما البلوغ المذكور في العشرة فلو غ من اعتبره تحصنه كالأمة فعلى هذا لأنه في تحصنها من بلوغها ووطعها لوطعها وقد يقال لا نسلم أن بلوغها شرطاً على العشرة المتقدمة لأن المراد بالبلوغ المتقدم في الشرط ما يشمل بلوغ من اعتبره تحصنه وبلوغ غيره وبالسبب تحصن الرجل يعتبر بلوغه فقط وبالسبب تحصن المرأة تعتبر بلوغ كل منهما

عاقلة والحاصل أن الذكر المكلف الحر المسلم يتخصم بوطع زوجته المطقة ولو صغيرة أو كاترة أو أمة ويجزونه والانثى يتخصم بوطع زوجها كان بالغاً ولو عبداً ويجزونه فاعل أن شرط تحصن الذي ذكره زيادة على العشرة المتقدمة طاعة موطوءة بشرط تحصن الانثى بلوغها واطن فقط زيادة على العشرة ولا يقال وأسلامه لأن الكافر لا يصح نكاحه المسجلة فهو خارج بالنكاح الصحيح وأشار لوع الثالث بقوله

(وغرب) البكر (الحرا الذكرك فقط) دون العبد ولورضى سيدهم دون الاتي ولورضى هي وزوجها (عاما) كملان يوم حصته في البلد التي غرب الفها بلديمن حصته هو كان الاولى النصرح به بأن يقول يستعين بها عاما ويكتفي به أساسا في له (وأجره عليه) أي أجره حله ذهابا وأيابا وموته عوصه وأجره الموضع عليه لاسمن تعلقات الخيانة (وان لم يكن مال في بيت المال) ان كان ولا فعلى المسلمين (كفدلم) بفتح الفاء واللام المجهلة فربيس عرى خبير بينهما من المدينة وما من وقيل ثلاثة مراحل (وخبير) بينهما من المدينة ثلاثة أيام (من المدينة) المنة وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم (٣٨٦) نفي من المدينة إليها (فيسجن سنة) حين حصته كأمرا (وان عاد) الذي غرب

الى وطنه قبيل مرضه  
السنة (أشوح) مره  
(ثامسة) الى الموضع  
الاول أو غيره لا كال  
السنة ويحصل أن  
المعنى وان عاد للزنا بعد  
تقريبه ورجوعه لوطنه  
أخر بعد سبيله مرة  
ثامة الى البلد التي نفي  
إليها وإلى غيرها أو ما  
ان زنى في الموضع الذي  
غرب اليه أو نفي غرب  
بغير بلد فاستظهر  
بعضهم أنه ان نأسي  
بأهل السجن طول  
القامة معهم ونأسي  
الغريب بأهل تلك البلد  
غريب لموضع آخر بعد  
الحل والاكثي السجن  
في ذلك الموضع  
ويستألف لمن زنى في  
السجن عاما وبلغى  
ما تقدمه (وتؤتى)  
الرائية ذات الحبس  
(المتزوجة) أو السرية  
بالرجم أو الجلد (للمحبة)  
فقط بعد الزنا خشية  
أن يكون بها حل من  
زوجها أو سيدها فان  
كانت ظاهرة لجل آخر

تأمل (قوله وغرب الحرا الذكرك) أي بعد الحل ما أتوا غارب عقوبته لا حلل أن يسقط عن أهله وولده  
ومعاشه وتلقاه الذكرح وحل تفر من الحرا الذكرك إذا كان منوطا في البلد التي زنى فيها أو أماً القربى التي زنى  
بغور زوجه ببلده فانه يحلده ويسجن بها لان حصته في المكان الذي زنى فيه تفرس به وأسرقة وله غرب أملا  
غرب نفسه لا يكتفي لأن تقريبه نفد فقد يكون من شهواته فلا يكون زجره (قوله دون العبد والاتقي) أي  
فلا يفر بان ولا يسجن واحدهما ببلد الزنا لان السجن تسع لتفر ببوعها لم يفر باوهذا هو المعتدلة  
قوله ما لثامسة أصحابه كإفاله ان زندق المقدمات (قوله ولورضى هي وزوجها) أي لما عتشي عليها من  
الرائية ذلك التغريب وتطاهره أنها لا تفر ولوم محرم وهو المعتدلة قاله قول المصنف تنفي المراد إذا  
كان لها أول أو تسافر مع جماعة رجال ونساء كطروج الحج على عدم جميع ذلك فصحت بوجوها عاما لانه إذا  
تعذر التغريب لم يسقط السجن هذا كلامه وقد عطلت حصته (قوله عاما كملان يوم حصته) ظاهره ولو  
كان عليه بن وهو كذلك لان الدين يؤخذ من ماله ان كان له مال والا فهو معسر ينظر على كل حال (قوله  
وموته) أي وحق مؤتمته من طعام وشرب وفي هذا إشارة إلى أن المصنف استعمل الاجرة فيما يشمل عن  
المأكل والمشرب من استعمال اللفظ في حقيقته وعجازه وأوس عدم المحاز (قوله فيسجن) أي بعد الحل سنة  
من حين حصته في البلد التي نفي اليه كافر فذكر العام فيما مر لا فائدة فيه أنه أن حصته قد بتأخر بعد  
دخول بلد التغريب فيكون التغريب حقيقا كثر من عام فلا يقتصر على ما هنا أو ذكر السجن فيما تقدم  
مختلف ما هنا كان أنسب (قوله غرب لموضع آخر) أي سنة كاملة وألوه ما مضى من الاول فلا يكتمل عليه  
ولا يستحب سنها بشي ثقل أو السراح ويستألف لمن زنى في السجن أي أسره وغرب لموضع آخر أو بغير  
(قوله خمسة) أي ان مكث ما الزنا بطنها أربعين يوما هذا اذا كان الزوج أو الجاهل يسجن تسع فيما قبل الزنا بل  
وان كان أسيرا أهله وسواه فام بعه من الوطن فان قال يمكن أنها حلت متى أو لم يقم بعه فلهذا أو بغير صور  
بحب فيما تأخرها الحصة وكذا يجب تأخيرها لها اذا مكث ما الزنا بطنها أقل من أربعين يوما حيث لم  
يسجن فيما قبل الزنا وقام بعه في الوطن فخشية أن يكون بها حل لان أسيرها أو لم يسجن بها لكن لم يقم بعه  
فلا تؤثر إذا لم يعضل ما نه هو أو بغير يوم أو ما تنقل لم يرد عن النطفة والا أخرت لان اعتبار ما نه أولى من  
اعتبار ما زنا وبقوم مقام المحبة فمن لم يعض ثلاثة أشهر حيث لم يعض فيها وكل هذا اذا لم يظهر حلها  
(قوله اعتدل الهواء) أي وكذا زوال مرض كنفاس (قوله بان زوج) أي الرقيق بحري أي شخص حر  
كأن زوج العبد حره أو أمة بصر (قوله أو بمملوك الخ) أعما أو زوج الرقيق بشخص مملوك لغرضه كان  
زوج العبد مملوكا لم يفسد أو تزوجت أمة الزانية بعد مملوكا لغير سدها (قوله وعمل الخ) أشار  
السراح إلى أن أقامة كماله شرط واحد وهو ثبوت موحيه بغير عله وأقامة السيد الحدية  
شرطان ان لا يكون الرقيق متزوجا بغير ملكه والثاني ان لا يكون موجب الحد بانها عليه والاول منها ما قد  
في أقامة السيد فقط والثاني قد عله وفي المحاكم (قوله بغير عله) أي اذا كان موجب بغيره وهو الزنا  
فابا بغير عله (قوله ولا يكتي الخ) يعني أنه اذا ثبت الزنا بغير السيد فليس له أن يقم الحد على العبد أو عاقبه

لوضعه ووجوه من بضع الطفل وغیر ذات الزوج والسيد لا تؤثر الا اذا أظهر سحا حل فوضعه ووجود مرض أو مكث ما  
الزنا في رجها أربعين يوما ولم يعض فأنقض خلع حصة لا تكون حلت من الزنا ولا تؤثر الا في (و) انتظر (الجلد باعتدال الهواء) بالجلد  
فلا يجلد برأ وحرم مفرطين خوف الهلاك (وأقامه) أي حلالا للزواج والجلد (الحاكم) دون غيره (و) كذا (السيد) في رقيقه (ان لم  
يتزوج) رقيقه ان ذكر أو الاتي (بغير ملكه) بان لم يتزوج أصلا أو تزوج بملكه فان تزوج بغير ملكه بان تزوج بحراً أو بمملوك بغير السيد لم  
يقم الا لا حاكم وحل أقامة الحاكم والسيد الحان ثبت الزنا (بغير عله) أي لم الحاكم أو السيدان ثبت بالقرار أو بظهور رجل أو بغيره  
عبد ليس الحاكم أحدهما ان أقامه الحاكم وليس السيد أحدهما ان أقامه السيد وتكتفي بهادة السيد عند الحاكم والعكس

ومثل حد الزاني خذوا الخمر والعلف لا السرقة فلا يقيمها الا الحاكم فان قطعها سيد أب لا فساد على الحاكم ثم ان السيد لا يقيم على رقبته الا الجلد دون الرجم والختم في قامة المذنب حيث هو بالنسبة لها كم يقيد الجلد بالنسبة للسيد (وان) وقت ذات زوج (أو) كرت الوطء من زوجها (بعد) قامة (عشرين سنة) معه (وخالفه الزوج) وادعى وطأها فها (الحاكم) أي الرجم وكان الاول انصرح به ولا عبرة بدعواه اعدم الوطء وانها بكر لان العادة في هذه (٣٨٧) المدة تكذبها (وعنه) أي الامام رضي الله عنه (في)

الحاكم وتكفي شهادة السيد عند الحاكم وكذا اذا ثبت الزنا على شخص يعلم الحاكم فترقيم الحاكم اعدم على ذلك الزاني بل رفع الامر لحاكم آخر أو لجامعة المسلمين أو للسيد اذا كان حده وتكفي شهادة الحاكم يعني مع غمره من العدول (قوله) وسئل حد الزاني (ل) أي في قامة الحاكم أو بالسيد (قوله) فلا يقيمها الا الحاكم (أي لا لا يجزئ الناس برقمهم ويدعون سرقتهم وهذا لا يتأني في غير السرقة لان حد السرقة فيه تخيل بالقطع بخلاف غيره (قوله) وان (أو) تكرت الخ) حاصلة أن المراتب الثابتة زوجيتها اذا اقامت مع زوجها عشرين سنة ثم وجدت ثرى وقالت ما جاعني زوجي في هذه المدة وكذبها زوجها وقال بل وطأها فها ترحم لانها خصصة ولا عبرة بتكادها الوطء (قوله) أي الاحكام (أو) ما هي ابن القاسم كما في المواقف من وحاصلة انه روى عن ابن القاسم أن الرجل اذا تزوج امرأته وطأها لم يسهل معها ثم تنهدت العدول عليه بالزنا فقال ما جاعني زوجي منذ تزوجنا وما نالنا من غير حصن فاه بطل قوله ولا رجم بل يحد السيد الكبر ما لم يقر وطأها أو يظهر بها حل فاه رجم (قوله) ما لم يقره أي مدة كونه لم يقر وطأها فترقيم بل قال عند شهادة البينة عليه بالزنا لم طأ زوجها منذ تزوجها (قوله) ولو بعد الجلد أو ولو كان اقرارا لموطأها أو يظهر حملها بعد الجلد (قوله) اذ قيل قوله (دونها) أي والحال أنه لا فرق وحسنه فله قولان متقابلان عامان في الرجل والمرأة الاول عدم قبول قولها أو الثاني قبول قوله ما ولا رجم بل يحد ان فقط (قوله) أو بخلاف الخ) حاصلة أنه اغتار بحد الزوجة في مستلها الضعف انكارها مخالفة الزوج وتكذيبه لها لانها تقول ما جاعني زوجي في هذه المدة وهو يقول بل جاعني ولم يرحم الزوج في المسئلة الثانية لعدم ضعف انكاره وذلك لعدم تكذيب الزوجة فله يكذبها في مستلها فانها لا ترحم وصارت مثله المرأة موافقة لمسئلة الرجل في عدم الرجم ولو كذبته المرأة في مسئلته فاه رجم وله مرسله الرجل موافقة لمسئلة المرأة في الرجم (قوله) ولأنه يحد الخ) حاصلة أنه اغتار في قول الزوج في مسئلته ولم يقبل قول الزوجة في مستلها لان الزوج اذا حصل له ما يمتنع الجماع زوجته الشان أن يسكت عنه بخلاف الزوجة اذا حصل لها عدم الوطء من زوجها فالعادة أنهما لا تسكت عنه بل تظهر ذلك وتدينه فسكتوا ولم يعد ما بدا من التل دليل على تكذيبها والانسب بالتأويل قبله أن يقول المصنف أو لانها لا تسكت أي أنها اغتار بحد المرأة في مستلها مخالفة الزوج بها ولأن الشان أنها لا تسكت هذا لعدم ابداء حدهم وطأها (قوله) ولأن الثانية لم تبلغ الخ) حاصلة أن كل من المستثنين وقع فيه تكذيب من أحد الزوجين لصاحبه لكن حكم الاحكام في مسئلة الرجل بقوله لان موضوعها أن المدة لم تبلغ عشرين سنة وحكم بعدم قبول قول المرأة في مسئلته لان موضوعها أن مدة قامة تحت زوجها عشرين سنة فلو كانت المدة في مسئلة الرجل عشرين أو في مسئلة المرأة أقل لانقي المستثنين في الحكم (قوله) تأويلات (قوله) كان غلزي يعني عن قوله تأويلات قوله وأولاهي الخلاف أوله خلاف الزوج لان قوله أوله خلاف الزوج غاية الوفاق فلو لم يأت تأويلات كان العسني وأولاهي الخلاف والوفاء وتعد ادوجه الوفاق يدل على أنها ثلاث وأجاب شخص العلامة العدوي بأنه لو حذف تأويلات لم يمتنع ما تأويلات وأن أحدهما خلاف والثاني بالوفاق بأحد تلك الوجهين لا بعينه تأويل (قوله) والمذهب تأويل الخلاف) أي لان من قاله يحسن ويجوز من عمر وأبو عمران الفاسي والقاسمي وابن رشد (قوله) في تعيين المذهب) أي من القولين وهو القول بعدم قبول قول كل من المرأة والرجل وحسنه فيرجحان وهو قول يحسن والقول بقبوله قول كل منهما وحسنه فلا يرجح بل يجادلان وهو قول يحسن من عمر واستظهر في المجمع (قوله) في حكم الثانية) أي هو الموافق لما

بخلاف المرأة فان شأنها عدم السكوت فسكت المدة الطويلة دليل على انه كان يعاها فترقيم في انكارها لم يسقط عنه الرجم (أو) يوق بابعاءه انما سقط عنه الرجم (لان) المسئلة (الثانية) وهي مسئلة (لم تبلغ) مدة قامة معها (عشرين) سنة فلذا اصدق ولم يرحم ولو بلغت المدة عشرين من رجم ولم يحد كما انما رجحت في مسئلها بلوغها العشرين ولم تبلغها سقط عنه هذه (تأويلات) أربع الاول بالخلاف والثلاثة بعده بالوفاق والمذهب تأويل الخلاف وعليه فاختلف في تعيين المذهب فعينه يحيى بن عمر

الوطء والزوجة) ولا ينة (أو وجدها) معا (بيت وأقربيه) أى بالوطء (وإدعيا معا) (الزناح أو أذاعه) الرجل (فصدقه) هي (ووليها أو أقال) أى المرأة (وليها حين طولها بالبيئة) (لم تشهد) أى قد نالها (اشهاد - حد) الآن يكون طارئين أو يحصل فتشفي المسئلة الثانية وأما الثالثة فيصان ولو طارئين ما لم يحصل فتشؤلا لتناقهما على أنهما دخلا بلا اشهاد ولم يحصل ما يقوم مقامه في درء الحد وهو الفتش

سبق من شرائطهم في الاحصان عدم المنا كرت في الوطء (قوله) وعينه مضمون في حكم الأولي) لعلمه رى أن اشتراط عدم المنا كرتا لم يطل الزمان فان طال الزمان فلا فخر لنا كرت في ثبوت الاحصان وانظره اه

تعرى شخصه ادوى (قوله) فادى الأولي حذفة لانهم متفقان عليه فالاحسن أن يقول ما عترف بالوطء وادى الزوجية فكذبته معا وصورة أن المرأة اذا قالت زنت مع هذا الرجل فأقر بعثا وادى أنها زنته فكذبته ولا ينة فعلى الزوجية فأنهما معا بدان أحداهما فانه لا قرارها بالزنا وأما حذفا لها لم توافق على الكاح والاصل عدم السبب للمنع وإن تفان تكا بعد الاستبراء أحبا ونظاره ولو كانا طارئين ولو حصل فتشؤ وهو كذلك كافى عني وخش (قوله) وأوجد معا ينة) حاصله أنه اذا وجد رجل وامراة في بيت أو طريق والحال أنهما غير طارئين وأقرا بالوطء وادعيا النكاح والاشهاد عليه ولا ينة لموتها أو غيبها ولا فتشؤ يقوم مقامها فانها محضدان لان الاصل عدم السبب للمنع والوطء وإن تفان تكا بعد الاستبراء أحبا فان حصل فتشؤ وكانا طارئين قبل قولهما لأحد عليهما أنهما يدا عينا متخلفا لعرف (قوله) أو ادعاه فصدقه) صورته أن الرجل ادعى وطء امرأة أو هاروسه فصدقته المرأة ولو لم يدعى الزوجية ولم تطالب منها البيئة فلا عقدة الكاح ولم تشهد ونحن نشهد الآن لا الحال أنه لم يحصل فتشؤ ومقام

الاشهاد فان الزوجين يحذر ادخلوهم بلا اشهاد (قوله) وأما الثالثة (الخ) أى أو أقال الأولي فيصان قبلها ولو طارئين أو حصل فتشؤ كافى عني وخش \* (ناعة) \* اذا أقر الرجل بعد ولادة زوجته بمنجه بوطئه من غير ثبوته كان قال عقدت عليها طابا بآثار رقيقة أو أنها ناسية فانه يصدق الله ويقضى الولد مع عدم البينة حال التفراوى على الرسالة وحده ولو لم يصدق في ان مقتضى الحد أنه ن أو مقتضى القوف أميل على أن لا نظر الماح

• (باب في أحكام القذف) •

(قوله) وهما) أى كالمصائب وقوله ثم استعمل أى على جهة المحجاز لاهلاقة المشابهة بين الحارة والمكارة تأنيرا إلى رمي بكل (قوله) ويسمى) أى إلى رمي بالمكارة وقوله أيضاً أى كاسمى قذفا (قوله) كما منه من الافتراء والكذب) أى والقذف محكوم عليه بأنه كذب شرعا وان احتمل المطابقة لواقع (قوله) لا اعم) أى الصادق بما يجب الحد وما لا يوجب وذلك لان الآدمي التلبس صادق بكونه مكلفا ولا ولا حد في الثاني والغير صادق بكونه مراسلنا بالقاعقيا وصادق بغيره ولا حد في الثاني (قوله) نسبة آدمي مكلف) من إضافة المصدر لفاعله أى بان نسب الآدمي المكلف سواء كان حرا أو عبدا مسلما أو كافرا غير (قوله) حرا عسفا) أى حاله كون ذلك الغير المنسوب حرا عسفا أو ورده في التعريف المذكور بأنه غير مانع وذلك لصدقه بما أناس المكلف حوا عسفا مسلما بالغال لا بالاحمال لأنه مضمون فيقتضى أن الناسب المذكور يحد وليس كذلك وغير جامع لعدم صدقه بما أناس المكلف ذكر اسر مسلما عسفا غير بالغ بل مطبق إلى زنا فيه فيقتضى أن ذلك الناسب لا يحد وليس كذلك فلو قال مسلما عسفا بالغا أو مطبقا إلى زنا كانا أولى ويكون قوله بالقاعقيا إذا صدقه بكونه فاعلا وقوله أو مطبقا فاعيا إذا صدقه بكونه ممة ولا سواء كان ذكرا أو أنثى وقوله أو قطع نسب مسلم عسفا على قوله نسبة آدمي وأولئك يجمع فلا ضرر في دخوله في التعريف لا للشك في التردد وكان عليه أن يردح بقوله مسلم والاولد عليه أنه غير مانع لصدقه بما أناس المسلم العبد عن أبيه فيقتضى أنه محض طلقا وليس كذلك بل لا حد عليه الا اذا كان أو مراسلنا كإبني (قوله) المكلف) أى البالغ العقول سواء كان حرا أو عبدا مسلما أو كافرا فالشرط في حد القاذف التكليف (قوله) ولو كافرا) أى اذا كان القذف صادرا منه ببطل الاسلام وأما الكافر ببلدا الحرب اذا قذف مسلما بها ثم أسلم أو أسرفا لحد عليه اتفاقا

أوسكران وهومن إضافة المصدر لتأخذه ونحو ج بالعصى والمخضون فلاحده علم ما إذا قد غفرها وذو كرم فعول المصدر وهو المقذوف بقوله (حراسلما) لو فت إمامة الخلدان ارتدوا المقذوف فلاحده على تأخذه ولو تاب كالا حدى على تأخذه عبدا وكافرا أملى (بني نسب عن أبوا وجد) وان علم من جهة الأب ولو كان الأب عبدا أو كافرا كما في المدونة والتي أعمن أن يكون صريحا وتلو بها فتقوله له أنا معروف بأني ابن فلان وأشاره كاباني (لا) عن (أم) لأن الامومة محققة لا تنتفى (٣٨٩) عليه الأب لابناء كالأب له كافر وأما الآية فثابتة بالنسب والحكم الشرعي فلا

**(قوله) أوسكران** أى سكرأ دخله على نفسه والافلا حده له لانه كالجنون **(قوله) ولو تاب** أى ذلك المقذوف بان رجوعه للإسلام **(قوله) كالا حدى على تأخذه عبدا** أى يرتأ ويبنى نفسه الأب يكون أو أم من مسلمين فاحدهما تنافا وكذا ان كان أبوه مسالما وأمه كافرا أو أمه عتدان القاسم لانه إذا قال له لست ابن فلان فقد قذف فلانا بأنه أحل أمه في الزنا قبل نكاحها فيصدق عليه أنه قذف مسالما وقد وقف مائل في الحدى هذه الصورة نظر الاحتمال القليل أن أم ذلك المقذوف جعلت من غير أبه فلان فكيف كان القاذف قذف كافر أو أمه **(قوله) أوجد** أى إذا قال شخص لا خربت ابن فلان الذي هو حده فانه يحسد ولو قال أدت لست اتهم من صلبه لأن بذلك وبينه أبا فلا يصدق كما في المدونة الآية مرة ثمن أن مراده ذلك كما في المجل (قوله) من جهة الأب) أى حالة كون الجدة كائنا من جهة الأب لا من جهة الأم فان نفعاه من جده لا ماله يؤيد فقط **(قوله) كما في المدونة** أى يقول شخص قوله مسالما لم يكن أو أمه قبيحة أو كافرا من مخالفت المدونة قال بن لم أر من صرح بذلك غيره **(قوله) صريحا** أى تقوله له لست ابن فلان **(قوله) أو تلو بها** أى مفعلا في التسبب القرائن كالخصام وكذا يقال في قوله وأشار إلى يعنى أو صاحب أوبد **(قوله) كاباني** راجع للتصريح والتأويل **(قوله) لأن الامومة محققة لا تنتفى** أى يقول القاذف له لست ابن فلان مطلقا فكيف فلا يلحق المقذوف معونه بذلك فلا يجد القاذف **(قوله) فلا يعلم كذبه في نفسه** أى لا يعلم هل هو كاذب في نفسه عن أمه وليس يكذب في نفسه عنه فالحق به ذلك المعرفة فلا يجد القاذف **(قوله) ولا أن يند** أى ولا أن يبنى نسب من نذ أى طرح فلم يرد له أب ولا أم فلا يحسد فيه صور فلان الأولى أن ينسبه عن أب معين ككسب ابن فلان ولا حدى عليه في هذا تنافا الثانية أن يقول له بآب الزنا فها قولان قال الحملى لا يجدان الغالب في المنوذر أن يكون ابن زنا قال ابن رشد لا خيال أن يكون نبيذ مع كونه من نكاح صحيح ومعلوم أن قول ابن رشد هو القديم وظاهر المصنف خلافه فينبغي استثناء هذه من كلام المصنف وأما قوله بآب الزنا أو بآب الزانية فهذه قاذف يرتأ أو به لابني التسبب فلا حدى على القاذف تنافا وعلمه ابن رشد يجعل أوبه وهذه الصورة لا تدخل في كلام المصنف فافليس فيها قذف بنى نسب وكلا مناهيه وذلك تعلم على قول شارحنا صاحب الحق وشي وأما الثاني فبني نسب مطلقا كان الزانية والزنا أو ابن الزنا فيصير أن الصواب حذف قوله كان الزانية أو الزاني والافتصا على قوله أو ابن الزنا وتعلم أن الحدية قول ابن رشد وهو المعتبر نظر بن **(قوله) مطلقا** أى من غير تعين لثبتي عنه **(قوله) لأنه لا يلزم الخ** أى لجواز أن يند وهو من نكاح صحيح **(قوله) ضعف** قلعت أي هو العقل ولا خلاف فيه **(قوله) حدى قطعا** الأولى على التعمد لما عرفت أن السب لا يند خلاف وأن القائل بالحد ابن رشد والجنس قائل بعدم الحد وأشار الشارح بقوله والأوجه ما قاله بعضهم لا فله العلامة عجم قال حشفا شاشة خش الخفى عجم وهو الحق عدم الحدى الأولين لكن أوبه غير معين وفى الثالث قولان بناء على أن القالب أب ابن زنا وعدم لزوم ذلك **(قوله) وحده قاذف حشدا** أى بنى نسب عنه **(قوله) وأن الشروط** أى المعتبة في لزوم حد القاذف **(قوله) مطلقا** أى قذف بنى نسب أو زنا **(قوله) أى المقذوف بالزنا** أى بدون المقذوف بنى النسب **(قوله) أى كان عضفا عن الزنا** أى أساءته قال ابن عمر وعفاف المقذوف الزوج لحد تأخذه كلام المدونة وغيرها واضح في أمه السلام من فعل الزنا قبل القذف وبعبه ومن ثبوت حده لا ستانامه إياه هذا هو المعتبر كما ح وارضاء شيئا ومن أن كل مسلم

(٣٧ - دسوق رابع) مطلقا وهما البلوغ والعقل وقد أشار المصنف له بما به قذف المكاف وان كان في المقذوف مطلقا قذف بنى نسب أو زنا وهما الخبر به والاسلام وأربعة فخص الثاني أى المقذوف بالزنا به البلوغ والعقل والعفة والأية وقد أشار إلى النوع الثاني والشروط المختصة بقوله (أوزنا) عطف على نفي أى قذف المكاف مسالما بنى نسب أو زنا (ان كلف) المقذوف أى كان بالغا عاقلا أى يأنه على شرطي الحرية والاسلام (دفع) أى كان عضفا عن الزنا والوطا قبل القذف وبعبه

لا فاقامة الحد على فاقذه وهو المراد بقوله (عن وطه بوجب الحد) واحتراز بقوله بوجب الحد من وطه لا بوجبه وان اوجب الادب كوطه  
بجهة او وطه بين هذين اولى بامرانه فمثل كلامه صوريين عدم وطه أصلاً واز تكاليف وطه لا بوجبه حد فاقذه انما هو عقوب  
عنا بوجب الحد ومفعوله ان من (٢٩٠) ارتكب وطاً بوجبه الحد لم يجد فاقذه لانه غير عقوب فلا وفاء وعنف عن زنا كان اخذ

بحول على العفة ما بشر بالزنا أو ثبت عليه بأربعة عدول أو لم يجر عدل لا بد من فاقذه فاقذه بالزنا  
فالطلب بانبات الزنا وعدم العفة هو القاذف لقوله تعالى والذين رموا المحصنات ثم لم يأثموا أربعة شهداء  
الآية وأما المقدوف فلا يطلب بانبات العفاف لان الناس محمولون على العفاف حتى يثبت القاذف خلافه  
وما في حق من أن على المقدوف أن يثبت العفاف فقه نظر وفي القراوى لا ينفع القاذف عدل لان لم يجد  
هو والشاهدان وانما ينفع بأربعة يشهدون على الفعل وفيه أيضاً انه اذا شهد شاهد بأربعة يوم الجمعة  
وأخر بانه قد فقه يوم الخميس نفق كالعتق والطلاق انظر المجلد (قوله) فاقامة الحد على فاقذه) أي فان زنى  
الشخص بعد أن قذف وقيل فاقامة الحد لم يجد فاقذه (قوله) عن وطه لا بوجبه) أي فلا يشترط العفة  
والسلامة منه (قوله) كوطه بجهة أي قبل القذف أو بعده وقيل الحد (قوله) لا غير عقوب) أي وانما أقر  
شخص بالزنا فاقذه آخر ثم يرجع لم يجد فاقذه بخلاف ما لو قذفه بعد رجوعه فيصد (قوله) فان زنا بالزنا قيل  
الحد كما هو ظاهر (قال) عجب وانما هو أن قذف الخنثى المشكل تابع لحدّه كما سبق فاذ اراد شخص بالزنا  
بفرجه الذي كراوى فرجه الذي لثناه فلا حد عليه لانه اذا زنى بهما فلا حد عليه وان زناه بأما في ذنوب  
حد رامي لانه اذا زنى به حد حد الزنا لامي رامي بقدر ما يفيكون تاتيه كاتبات اجنبية بدر لاجل درو حد  
الواط وهو الرجم بالنسبة ولا يحد حد الاواط بتقدير كونه (قوله) فاعلاً ومفعولاً (الاولى) حد قذف  
أو مفعولاً ولا يقتصر على قوله اذا كلن فاعلاً لان المقدوف اذا كان مفعولاً فلا يشترط بلوغه بل طاقته  
الوطه كما يأتي في شرح عن قرب (قوله) بمعنى عنه قوله (كاف) أي لان التكليف يستلزم السواغ (قوله) فعلاً  
المفعول (به) أي المقدوف يكون مفعولاً وقوله شرطه أي شرط حد فاقذه اطلاقاً ذلك المقدوف لو طه سواء  
قذف زناً أو لوطاً فيه أي وأما المقدوف يكون فاعلاً فشرط حد فاقذه بلوغ ذلك المقدوف سواء قذف بكونه  
فاعلاً أو زناً أو لوطاً (قوله) والصحيح أي كما في التوضيح حيث قال المحمولى هو المسمى وأما المحمولى النسب  
فهو أمهته فيمثل المسمى والمنموذو الغريب وحاصل ما في الجمع من انفصال أمهاتني في شخص واحد من  
ذكر عن أبي معين فلاح حد عليه وان نفاذ عن أبي مطلقاً قاله بان الزنا فاقده بحد فاقده بذلك عند ابن  
رشد فاقلاً لا ما لا تخلف من التوارث بالنسب لهنابا بانهم لا يسمون بانهم زناوا وقال المسمى لا يحد فاقذه  
بذلك لان أنسابهم لم تثبت ولا يتوارثون بها وأما اذا رمى واحداً من ذكر بالزنا فاقده فاقذه انفاً اذا علمت هذا  
فقول الشارح اوتنى نسب أي عن أبي مطلقاً لا عن أبي معين (قوله) من قذف واحد منهم) أي حاله كونه را  
مسبلاً لا بشرط حد القاذف أن يكون المقدوف كذلك (قوله) وان ملاعنة) هذا ما لعنة في قوله سابقاً  
أوزنا فاعلى قذف المكلف را مسلماً لا بوجبه ثمانين جلده هذا اذا كان المقدوف بالزنا بغير ملاعنة بل وان  
كانت ملاعنة (قوله) وابنها) الواو بمعنى أو وهو ما لعنة في قوله بتنى نسب والمعنى هذا اذا كان المقدوف  
ببنى التسلسل ابن ملاعنة بل وان كان ابنها (قوله) من قذفها بالزنا حد) محل حد قذف الملاعنة اذا  
كان غير زوج أو كان زوجاً وقذفها بغير الملاعنة أو ما لو قذفها ولو بعد القلعان بملاعنة فلا يحد قاله ابن  
الحاجب (قوله) أو قذف ابنتي بالنسب) أي عن أبيه الذي لا عتاقه وانما حد القاذف بذلك لانه  
لم يجر من بنى بنه لصفة استحقاق أبيه الذي لا عن نفسه وأما قول لان الملاعنة اسمي أو بان  
الملاعنة أو بان من لو عنت فلاح حد عليه كأنه صكره ح عن مختصر الزوار فان قاله لأبائك  
حدان كأنه على وجه المسامحة لا لاخبار كقوله أول نفاذ إلى لعنة قاله في المدونة وشرحها وان  
قال القبر ابن الملاعنة يلحق حد (قوله) أو عرض بالقذف) أي بأحد الأمور الثلاثة المتقدمة وهي

وأوضح (بأنه) حال  
من نائب فاعل كلف  
أي حال كون المقدوف  
ملتصفاً بالزنا  
قذف بعبارة أو مفعول  
ذكر بالزنا فلا حد  
عليه اذا قطع قبل  
السواغ أو بعده وراد  
وقت كان به مجبوا  
فان زناه بالزنا قبل الحب  
حد كما هو ظاهر (وبلغ)  
المقدوف فاعلاً أو  
مفعولاً به وهذا يعني  
عنه قوله كلف لانه  
أقرب لم يرتب عليه قوة  
(فان بلغت) المقدوفة  
(الوطه) وان لم تبلغ  
الحيض فيصد فاقذه  
للقول المعروفة كالكبرى  
والذكر المطلق كهي  
كما قال المصنف فلم  
أن المفعول بشرطه  
الحاطة الوطه ولو لم  
يبلغ (أو) كان المقدوف  
(محمولاً) بلحاظ الجملة  
ثم هو والمحمولون جماعة  
يرسلهم السلطان خراس  
محل كذا قيل والصحيح  
أهم المسجون من قذف  
واحد منهم زناً أو زنى  
نسب حد فاعله طوف  
محذوف تقديره كان  
مطوف على بلغت  
(وان ملاعنة وابنها)

فن قذفها بالزنا وقذف ابنتي نسب حد قوله ملاعنة تراجم قذف الزنا وقوله وله راجع إلى النسب على طريق الزنا  
الحق والتشريع المشه ورجم بمحمولاً القاتل شبهة نذر الحد (أو عرض) بالقذف

(غرائب) فصد (ان افهم) نعر يسه القذف بالقرائن كالحصان كان يقول اما ناطلت زاناً او ما معروف الاب واما نعر يض الاب لانه  
والمراد بالجنس الشامل المدخل حذفه واما نعر يسه القذف لانه فصد على ما سأل في المصنف في قوله وله حذافه وحق والراجح انه  
لاحده عليه ايضاً (وجوب) القذف المذكور (عامتين حلة) هذه الجملة شرع في قوله قذف المكلف قال تعالى فاحذوهم عما بين حلة  
ولا تقبلوا منهم هادياً اي ايا اولئك هم الفاسقون (وان كرر) القذف مراراً (واحد وجاعة) فلا (٣٩٩) يتكرر الجلبد يتكرر القذف

ولا يتصدق المذوف  
وصورته في الجماعة ان  
يقول لكل من زان او قال  
لهم يلزاة او قال لكل  
واحد منهم في مجلس او  
متفرقين يراى او فلان  
زان وفلان زان (الا)  
ان يكون (بعده) اي  
بعد الحذف فعاد عليه ولا  
فرق في تكراره بعد الحذف  
من التصريح وغيره  
تكن يقول ما كذبت او  
لقد صدقت فيما قلت  
فان كرر في أقواله الجلبد  
التي ماضى وابتدئ  
العبد ان يكون ماضياً  
فليلا فيكمل الاول ثم  
يستند الثاني كما يأتي  
المصنف (م) بوجوب  
(تسغه على العبد) اي  
الرفق في ذكره وان شئ  
اذا قذفوا مسلماً  
فصله اربعين وان محرم  
قبل اقامة الجلبد عليه  
ثم شرع في بيان صيغ  
القذف وهي ثمان  
تعرض وتصریح وذكر  
الاول فقال (كلت)  
ران (أو) خالة (زنت)  
(عبدك) أو عبدك أو رجلك  
ووجه التعرض في ذلك  
أي لئلا يوطئ

الزنا والمواط وفي السب من الاب والجد (قوله غرائب) أي ولو زوجا عرض زوجته (قوله ما ما)  
قلت زاناً أي وأبست بالباطل (قوله والمراد به) أي بالآب الجنس أي جنس الوالد (قوله الشامل للبد) أي  
ولم يحد سواء كان من جهة الاب ومن جهة الام (قوله فلاحذه) أي ولا أدب لبعده عن التهمة في قوله  
(قوله والراجح) انه لا حذافه أي في التصريح وقوله ايضاً أي كما جاء لاحده في التعريض (قوله وان)  
كرر القذف مراراً الواحد أي قبل اقامة المدعيه كان القذف المكرر بكلمة واحدة أو بكلمات  
الحاجب ولو قذف قذفين لو احدث واحد على الاصح أي وهو مذهب المدونة ومقايده بعدد ما قذف  
سواء كان بكلمة أو بكثر من (قوله أو وجاعة) أي أو كان القذف لجماعة فهو عطف على كثر  
وسواء قذفهم في مجلس أو في مجلس بكلمة أو بكثر فلا يتكرر الجلبد تكرار القذف على الاصح قال في  
المدونة من قذف جماعة في مجلس أو متفرقين في مجلس شئ فعله واحد وان قام ما حدهم وضربه  
كان ذلك الضرب لكل قذف كان عليه ولا حيل فيهم بعد ذلك ومقابل الاصح أنه يجب بعد من قذف  
سواء كان بكلمة أو بكثر (قوله وصورته في الجماعة) أي بصورة القذف لجماعة أن يقول الخ احذروا ذلك  
عما اذا لم يقذف الجميع بل قذف واحد منهم لا يبعثه كما اذا قال لجماعة أحد كم زان فانه لاحده على كفاية  
(قوله مان كرر في أثناء الحلة) أي قبل مضي أكثر من الخ (قوله الآن يكون ماضياً الخ) أي الآن يكون  
كرر القذف بعد مضي أكثر من الحلة بحيث صار الباقي من الحلة قسلاً فيكمل الاول ثم يستند الثاني (تسغه)  
لا يتعد جسد القذف في قتل زنة كاحد ولا في قتل غيرها كمرأة أو زنا حصن أو قصاص لمحو الفحرة  
المعذوف ولو كان القتل لخلها هو المذوف فصدته فاذنه ثم يقتله (قوله ذكره أو أني) سواء كان خالص  
الرفقة أو كان فيه شائبة حرة أو من فلان رفقه (قوله وان حررق قبل اقامة الجلبد عليه) أي ظلمه اربى جلده اربعين  
على رقتهم حين القذف سواء استمر على ذلك حتى جلد أو قتر قبل اقامة الجلبد عليه فصر به لا يتعد لحد  
الحرق ان حرر الامة بعد حصول موجب عقوبتها لا يتعد لحد الحرق ما ان قذفه وهو عبد فحينئذ لا يجب  
القذف كان من اقامه على عاتق (قوله أو زنت عبدك) أي العضو المخصوص وما لو أراذله لعين الذات  
بنماها كان حد من التصريح كزنى فرجك وما ذكره المصنف من الحد اذا قال له زنت عبدك أي أو نكح  
أو رجلك هو المعتبر من المذهب وهو قول ابن القاسم وقال أشهب بعدم الحد لانه اثنان الزنا لا عضاهم  
احتمال تصديق الفرج بذلك ونكذبه واستظهر ما بن عبد السلام أنظر الراجح (قوله أو قال لآخر انا أحسنه  
زنت مكرهه) أي وكذبه (قوله فصد أي سواء فاستقرت على أن قصده نسبتاً أو زاناً أو نكح لانه لا تقدم  
قوله أنت زنت عذوبة مكرهه من باب التعقيب ورفع الواقع فلا يفتيه فان فاستقرت على أن قصده  
الاعتذار عنها لا يصد فان قدم الاكراد بان قال لها أنت كرهت على الزنا حين قلت فترت على أن قصده  
نسبها للزنا فان لم تقم بشئ أو فاستقر بالاعتذار فلا حد (قوله والاحد) أي ما لم يقم بشئ بالاكراد ولا فلا حد  
عليه (قوله فان لم يذكر لفظ الفرج أدب) أي لكثرة جهات اللفظة ما تم فرقت على القذف أو غيرها  
العرف باستعمال ذلك في القذف والاحد (قوله لانه في نسبه) أي فجلده لانه في نسبه من مريضاً انظر هذا  
مع صفة الرفقة في العرب وأنهم كغيرهم على المشهور ومن جهة استرقاقهم وضرب الجوزة بعلمهم قال  
ولم اربن ذكرهم ما أنت بحسب من صيغ القذف سوى المصنف وابن الحاجب وأجاب ابن عثربان

لجميع أحرار الدين فإذا قال زنت عبدك مثلاً لم يمت منه التعريض وفي الفرج وقالوا قال زنت عبدك لا رجلاً أو فاستقرت على أن ناطله  
فقط لم يحد (أو) قال لآخر انا أحسنه زنت مكرهه فصد فان ذلك لآخر لأنه لا عن والاحد (أو) قال لآخر في مشاة أنا أو أنت عصف  
الفرج) فان لم يذكر لفظ الفرج أدب فقط كما يأتي فان لم يكن في مشاة فلا شئ عليه (أو) قال (العربي) حوسل (ما أنت بصير) لا يمتني  
نسبه (أو) قال لعربي (باروي) أو يافاري ويحذو ذلك حد لا قطع نسبه والمراد بالعربي



من كل من أولاد العمرون أن طرأ عليه الهبة بخلاف من قال لا شيء، يعرَى فلا حيلة له لأن القصد أنه عرَى النصل من الجود والنعامة (كأن تبسّمه) فعدّ له قطع نفسه عن أهله ما تقرّ به قريته على أنه صدقة والخاتن أي كآنيته في الصدقة (بخلاف) نفسه إلى (جدة) لأن الجد يسبى (٢٩٢) بأعلى أن شأنا الجد لا يترى في حيلة أهله وأقرب ابنته (وكان قال) في حق نفسه (أنفعل) بكسر

كلام المصنف محمول على زمان لا يسوق فيه العرب والقذف مما راى فيه العرب بحسب كل زمن انظر ن  
(قوله) من كان من اولاد العرب أى الذين يتكلمون بالعربية جميعه سواء كانوا عربا أو باماً وسعرباً  
(قوله) ان القصد افعى فى الخصال أى لان القصد وصفه بصفات العرب وخصماها بالجمود من الجمود  
والسجاعة لا يطع نفسه (قوله) على انه قصد أى بنسبته له (قوله) بخلاف نسبه الى الجدة أى لا نسبه لأمه  
سواء كان فى مشقة أم لا فانه لا يحدد كما قال ابن القدامى فى الدعوى وقال أشهب اذ انسه لمسلمه فانه بعد ان  
معرفة خال محمد وقول ابن القدامى أحب الرجل الخلاف على ما عرفناه ايراد القذف مثل ان يتم الجدا بعد ذلك  
الولد المحذوف والاحد انما كافى التوضيح اع (قوله) فلام القيام أى فلام المعرض للقيام وتوافر  
عنه فالن يصف حداً للمعرض ويعوقه بالمرض (قوله) الا اذا طاله لغيره أى فى حق غيره لا على جهة  
الخطب (قوله) وكذا أى يكون من الصريح (قوله) وقال لأمرأة كاتبة أى يفسد هذه الانفاذ  
الثلاثة اذا كانتا منهن لأمرأتهن زوجة أو أجنبية منه وكذا اذا طالها لأمره وأما ان قال ذلك  
لرجل كبير نظر القرائن فان قلت على أن القصد به لا يتعدى والا فلا هذا ما استحسنه شيخنا العبدوى  
(قوله) كاتبة المراد بها الزانية والخمب فى الاصل فساد الحرف أو السعال أطلق هذا القطع على الزانية  
لأشارته من لأصحابها القبح الذى هو السعال (قوله) يبينه أى يبين نفسه (قوله) فاما القيام بالحدس ويسته أى لانه  
قد فعلها (قوله) ذلك أى لفظها الفاحشة (قوله) وقد كانت الخ أى وبزنى ذلك الأمر فى بعض البلاد  
الآن فكثير (قوله) تزول أى لاجل التزول عنها بالقتل (قوله) أى امرأة أى فى حق امرأة (قوله)  
فعلت بها عذيقاً أى ففعلها ما شئت من التعريض لا يخالف هذا ما ذكره فى شهود الزانى أى اذا قال  
ثلاثاً ثم ناله كدوى المسكة ودحا حيث قال الرابع أى تبيها معافى مكنتها وطبق بطنها وبين نفعها  
وقوله بذلك الرابع فخطا على ما علمنا حده على ما اذا طاله فى مشقة فان هذا هو الذى على قصد الدعى بالزنا فان  
فعله على وجه الشاهد اعرب فقط طاله ابن مرقوق (قوله) المراد بالجنس النفس أى لان الانسان نوع من  
الحيوان سمحه كالنفس والروم والجبر والريح استأنف والمراد بالجنس النفس العرفى لا يقال فى عريف  
الناس لكل منفح جنس فيقال الرجل من جنس العرب والفرق بينه وبينه وكذا (قوله) ولولا بياض لاسود  
أى هذا اذا نسب جنساً لا بياضاً واسود لاسود ولو نسب جنساً لا بياضاً لاسود وكذا (قوله) ولولا لاد  
فى نسب الخ) أشار بهذا الى أن فى كلام المصنف حذف مصنف الاصل لان نسبنا نحن نسبه لمرامى  
صاحب جنس وهو الفرد أى وليس المراد ما يعطيه ظاهر المصنف من أنه نسبنا لجنس آخر كقوله الروم  
بر أو الفرس روم أو بر (قوله) ان لم يكن من العرب) هذا شرط فى قبيل المبالغة وما بعدها (قوله) ولو كان  
كل منهم من العرب) أى ولو كان كل من المنسوب والمنسوب اليه من العرب يظل نسب فرد من قبيلة من  
العرب لقبه أخرى منهم وظاهره ولو نسبنا لأمى من قبيلة الا اذا كان العالمى الشريف (قوله) فان كان منهم  
حد أى فاذا نسب واحد منهم لغيرهم حد ولو نسبوا لولا وظاهره ولو قصد بقوله العربى باروى أو باروى أى  
فى البياض أو الزوادى مشقة أم لا (قوله) والفرق بين العرب) أى حيث حد من نسب واحد منهم لغيرهم  
قبيلة وقوله وغيرهم أى حيث لم يحد من نسب واحد منهم لغيرهم (قوله) وان العرب أنسابهم محفولة  
أى لانهم يعتبرون عرباً حتى جعل الله ذلك حصصهم قصد الواجب عليهم ومن الأباء العشرة أو أكثر  
نسب واحد منهم الى غير قبيلة حد لانه قطع نسبه وأما غيرهم فلا يلتفت لغير نفسه فاذن نسب لغير  
جنسه أو قبيلته لا يحد فحينئذ نسبنا لأمى ينسحق أنه لقطعه عن نسبه فيقتل أنه فى نفس الامر كاتبة وأخذود

(أو قال مولد) أي يعشق القبح (لغيره) أي لا يحب إلا ما لا يحب غيره فلا يجد لادلائل وجوده الخير كثيرة إلا أن يكون في الكلام دلالة على خيرية النسب فينبغي كإزالة ما أخبره منك نسباً (أو) قال غيره في شاعته (أو) ما لم أصل ولا تفصل) فلا يدلان القصدي في الشرف إلا في نفسة في التسبب فيصود كذا في كل ما لاحظه طالع في الخيرة ضابط هذا الباب الاستبهارات العرفية والقرائن الحالية ففي قد أحلف ومتى وحدا أحدهما حدوان انتقل العرف ويصل لطل الحد ويختلف ذلك باختلاف الأعصار (٣٩٣) وبهذا يظهر أن ما من منزلة إلا كان

ندراً بالشبهة (قوله أو قال مولى الخ) أن الماحض لو قال مولى لى أنما خبر منك فقولان أن التوضيح لو قال  
عن ابن عمر أن عه أنما خبر منك أو قال ذلك مولى لى فقولان وقد كره ما بن شعبان واختار وجوب الحد  
فيه أو الماحض خلافه لأن الفضيلة قد تكون في الدين أو في الملق أو في الخلق أو في الجموع أو في غير ذلك  
الآن ملل الأسماء على الرأب الثاني من (قوله لا وهو الماحض كركرة) وذلك لأن لا تسمية بغيره  
في الدين أو في الملق أو في الجموع أو في غير ذلك (قوله فعد) أي لا فعد فعد الماحض بأن نسبة الأخير  
فيه وبينه فتكون أن زنا (قوله أو قال لغبر) أي ولو كان ذلك الغبر عربياً (قوله لأن الفضل في الشرف)  
أي لأن العرف استعمال ذلك القصد في ذم الأفعال (قوله في كل واحد فعد) أي بقوله المولى لغبر أخيراً  
منك أو نسب رجس لحسن آخر في طهر ثمة على أن قصدته في التسب حد وكذا قوله لا في ما بن  
الفاطمة أو الفارعة أو أجاد أو ابان الجار في طهر ثمة على أن قصدته في التسب حد (قوله حلف)  
أي أنه ما أراد القذف ولا يحد (قوله وأنه لا شجر الخ) أي حصل على فاه في الأصل الشيء النفس واستمر  
الآن في القذف بالمقولة فيه الحد والحلف أنه لم يقصد فاه (قوله ولو قاموا كلهم) فإن ادعى أحدهم  
أنه أراد قبل منه الإنسان أنه أراد فاه في الجوهر وما ذكر من عدم الحد ولو قاموا في الموازنة  
وقال ابن رشد محاكم ابن النوازم أنه لا يحد إذا قاموا كلهم بعدلته معلوم فاه لا حددهم بجملة إذا  
فاه به كلهم انظر التوضيح ٨٥ في قوله لعمد بعدد العدة أي لو أحدهم إذا يعرف من أراد أن يحد فاه  
فاه به (قوله أو قام بعضهم) أي وعنه الثاني (قوله لا يحد ما أرادناهم) أي حلف والحد أن عمر  
قد علم أن لم يحد لعمد في الباطن بعقوبه وسقوط الحق القاه بحلفه أنه لم يحد ما أراد بل حلف حد مثل ما إذا  
قال لاثنين وثلاثة أحد كثر من أو ابان تسمية أو لا بة ما إذا قال لذي زوجين وثلاث بل زوج الزانية  
وطاعتها وأحدها وقد عفت الأخرى ولم يحلف ما أراد القاتعة فعد فان حلف ما أراد القاتعة فلا حد  
لسقوط حق الباقية بعقوبه وسقوط حق القاتعة بحلفه أنه لم يحد القاتعة (قوله والوالا) أي والابان كان ثبات  
في كلامه كأنما لم يحد (قوله والذي في النفل) أي كأنما لم يحد في (قوله أنه يحد مطلقاً) أي سواء كان  
ثبات في كلامه أو لا وما أنه المصنف من التفصيل ضعيف بل لا يوجد به كما قاله ابن مرزوق (قوله)  
وحديث قوله لا آخر أي سواء كان ذلك الآخر عربياً أم لا (قوله ويحذرك) أي كان الأسود والأعور  
أو الأعمى (قوله إن لم يكن في آثاء الخ) أي إن لم يثبت أن في آثاء من هو كذلك لأنه نسب إليه ما هو ذا  
صالح مما إذا ثبت خلاف ذلك وأوجب الأمر كما في (قوله كان كان لم يحد) أي فإن ثبت وجود ما  
من آثاء كذلك لم يحد الضال الذي ألقى لحد أعماه ولو ثبت (قوله لأن القصد) أي بعد أن ألقاها  
الشد يد في الشتم أو في الملم والتوبيخ ولم تشتر عراف القذف في التسبب (قوله أن لم يحد أنه لم يحد الخ)  
أي فإن حلف أنه لم يحد بل قد حلف عليه (قوله وأما إذا قال الخ) أي الذي هو المعنى الأصلي لفظ القذف  
(قوله مطلقاً) أي سواء حلف أو لم يحلف (قوله أنه) أي لم يحد في لزوم الحد (قوله لأن يحد مأمراً  
على ما إذا كان العرف فيه القذف) أي وما حلف على خلافه (قوله أو ابان الجار) أي وأخبرني أو ابان  
الخنزير أو بابك أو ابان الكلب (قوله أو أعفها وأما متعفف) أي إذا قال ذلك لأمراً أو ما بان قال  
ذلك لرحل فاه يحلف فإن نكل عن العين حد كما في التوضيح فهو عتيق أو قال لرحل فاه متعفف أم بن (قوله)  
بدون ذكر كالفروج) أي فيؤيد ولو في مشقة (قوله لأن العفة تكون في الفرج وغيره) أي في الكلام ويحوى

أَن يَكْسِرَ فِي الْقَوْلِ وَالْقَلْبِ كَالسَّاءِ وَهَذَا لَمْ يَضْمَعْ الْعَرَفُ عَنْ بَرَقِي كَمَا هُوَ الْآخِرُ وَالْإِحْمِلُ طَقًا (وَأَسْفَى بَابُ الْفَاعِلَةِ أَوِ الْفَاعِلِ) لِأَنَّ الْقَسْبَ الْخُرُوجَ عَنِ الطَّاعَةِ فَلَيْسَ نَصَابِي الرِّقَابِ الْغَيْرِ ثَمَّةَ الْقَسْبِ وَقِيلَ كَثَرَتِ الْكُذْبُ لَكِنْ هَذَا بَعْضُ مَا تَقْدِمُ كِبَايَعَةَ مِنْ أَن بَابُ فَاعِلِهِمُ الْآخِرُ الْإِنْ يَجْعَلُ مَا عَرَبِي مَا ذَاكَ الْعَرَفُ فِيهِ الْقَتْلُ (أَوْ لِحَاجَرٍ) أَوْ (بَابُ الْإِحْمِلِ) فَرِيدٌ (أَوْ) قَالَ لِيَوْمَ أَنْ تَأْخُذَ (أَوْ) مَا أَنْتَ بَعْضٌ مِنْ ذَلِكَ الْفَرَجِ لِأَنَّ الْعَفَّةَ تَكُونُ فِي الْفَرَجِ وَغَيْرِهَا الْآنَ تَقُومُ فَرَسَةً أَرَادَ الْفَرَجَ فَخِصِدْ (أَوَائِلُ) بِكسر الهمزة وَتُسَدُّ الْتَوْنُ وَكسر الكافِ (عَفْة) فَرِيدٌ

(أو قاله) (بالحق أو بالظن) فتدبر الألف في مقاراة الزنا وكذا تدبر في نحو ما شارب الخمر أو ما كافر أو ما يهودي (وإن قالت) (أمرأة) (بك جواز الزنى) أي تقول رجل لها أنت زنت (٣٩٤) (حدث) (حدث) (الزنا) لتدبر بقوله وهو اقترابها ما لم ترجع عنه (والنفذ)

الرجل لأنها قد ذهبت  
بغيرها ليل (وه) أي  
لقد ذفرت (مدأ به)  
وأما القاذف فكل منهما  
له (وفس) بمعد فلا  
تقبل له ثم ادنو كذا إذا  
وجبه قبل أنه عن  
فله تخلفه وبسريته  
فاسقا لا تقال المحنة  
القيام بحقه تنقض  
عدم العصة فكيف  
يكون فلهما على ما شئ  
عليه المصنف لا تقول  
لا يلزم من تقسيمه  
كونه من عصبة لأن  
المراد بالتقسيم عدم  
قبول شهادته وهو قد  
يحصل بالباح كالكل  
في السوق كما تراه ثم  
عاشى عليه المصنف  
ضعف والذهب أي  
ليس لأن مدأ به ولا  
تخلفه (و) القذف  
(القيام به) أي  
قافه (وإن علمه) أي  
دعي (من نفسه) قال  
فيباح له أن يجهده  
لأنه أفسد عمره  
(كوارته) في القيام به  
مورثه القذف قبل  
موته بل (وإن) قذف  
(بعدمه) وبين الواو  
بقوله (من ولد له) وإن  
سفل (وأبو به) وإن  
علاما في فائه ثم قافته

وهكذا (ولكل) من الزينة (القيام) بمعنى المورث (وإن حصل) أي وجد (من هو أقرب) منه كالأب مع وجود الأب فإن  
لا تلتزم نقل الجميع ولا سيما إذا كان القذف أنى فليس كلهم يخصص بالأقرب مثلا فلا تشبه (و) القذف (الصف) من قافه (قبل)  
بلوغ (الإنعام) أو نأيه (أو نضده

فلا يسقط الفرج أحصل العفة في الملم والفرج ولم يكن نساء الفرج (قوله) أو ما سبق (الخ) أي وأن  
كان متصفا بالفتن بمعنى الخروج عن الطاعة (قوله) الألف في مقاراة الزنا (الخ) أي وذلك كما يقال له يا جابر  
بفلاتة بعد لا تذكر هاء زنة القذف الألف زنة تدل على عدم إرادة الفاحشة كقوله يا جابر أنت زنت  
بجسدها فقال له يا جابر بفلانة تريدان تعبر على أنها صليفت ما أراد فاحشة وأما أراد فاحشة ولا تسمى عليه  
كافي المدونة زاد النسي فان نكل عن العين لم يحد لها من استظهار (قوله) أو ما يهودي (أي) أو أكل الربا  
(قوله) وإن قالت امرأة (أي) أجنبية أي وأما الزوجة إذا قال لها أنت زنت أو بازانية فقالت له زنت بك فلا  
حد علمك لأنك قد تريد السكاح والخلاف في الزوج فقال ابن القاسم يحد الآن بلعن وقال عيسى  
لا حد عليه ولا لعان كذا في ابن عرفة والتموضع والمعد كلام ابن القاسم أكثر بن (قوله) حدث) أي أو لا يحد  
الرجل لأنها صدفته في المدونة (ه) بن (قوله) ما لم ترجع عنه (أي) فإن رجعت عن قولها حدثت لقذف  
الرجل فقط (قوله) والقذف الرجل) أي وحدت لقذف الرجل أيضا وظاهره ورجعت عن إفراها  
وقالت ما إذا قرأوا لا فلا وأما إذا وردت بقول زنت بك بعد المحابرة وهو كذا عند ابن القاسم ونص ابن  
عروة فمن قال لامرأة بازانية فقالت له بل أنت زنت فقال ما لك بعد الرجل وقيل لا يحد لأنه صدفته لأن  
ترجع عن قولها قصد الرجل فقط وقال أشهب أنت رجعت وقالت ما لك ذلك الأعلى وجه المحابرة ولم يرد  
فقد قولها لا إقرار فلا يحد ويحد الرجل (ه) فأن تراه جعل كلام أشهب مقابلا لهذه المدونة أكثر بن  
• تنبيه • لو أن شخص لا شر ما زني فقال له لا أشر أنت أنزمتني بهذا القاتل الأول لا يحد قذف غير  
عفيف وحد الثاني الزنا والقذف فان قال به بغير من فقال أنت أشر مني حد الأول زوجه الآخر وأب  
في وحد الثاني زوجته وزوجه الأول حد واحد وأما أدب به إذا لم يلاع الثاني زوجته فان لا عن له واحد  
زوجة الأول أن قالت به بعد ما لعن زوجته فلقن نفسه قبل خلعها ما حد زوجته (قوله) القاذف كل منهما  
(ه) أي نصير بها ما أفندفهما لا ياتر بعض فلا حد فيه ولا أدب (يا جابر) (قوله) ونسي) أي أو لا القذف يحد  
أي لا يحد (أو ما) (قوله) فكيف يكون فاسقا) أي سم أو غير أس (قوله) وهو قد يحصل بالمباح) أي المثل  
بالزينة (قوله) ليس لأن حسنا به ولا تخلفه) أي وكذلك أنه ليس له حد ما ولا تخلفه فلا يمكن من  
ذلك أن يطلبه (قوله) وإن علم من نفسه) أي وإن علم أن ما لم يحد من نفسه بل له القيام به وعل  
بأن القاذف زناه من لا ما مورثه السري نفسه ولاه وإن كان في الساطع غير عفيف فهو عفيف في الظاهر  
قوله أو الحسن وليس القاذف أن يحلف القذف أنه ليس زان باقي المدونة (قوله) كوارته في القيام به  
مورثه القذف (الخ) مثل وارث القذف في القيام به في الميت وصي الميت القذف الذي وصاه بالقيام  
بشيء ما حد باقي الشامل (قوله) وبين الواو (أي) القية القيام به مورثه (قوله) من ولد له) أي سواء  
كان كل من الولد أو لم يولد كالأب (قوله) وهكذا) أي عفا في الزينة من العصمة والاختوات والجدات  
والأزواج فإن الذهب أنه لا حق لهما في ذلك كما هو ظاهر كلام المدونة نظرن (قوله) ولكل من الزينة) أي  
الذين ذكرهم المصنف وغيرهم على الظاهر (قوله) وإن حصل) أي جع من هو أقرب يستعد هذا على أن  
المراد بالوارث في قوله كوارته الواو بالقوة لا القفل لأن ابن الأبن لا يرث بالفصل مع وجود الأب وإن وجد  
فشمل ما لو كان الواو قاتلا أو عدا أو كافرا فله القيام به من قذف مورثه ما لم يمسره أو أن قال المورث  
أسا لقاتل الواو أو فرقه أو غيرها (قوله) خلا لأشهب) أي القاتل يقدم الأقرب فالأقرب في القيام  
بمحق المورث القذف بالقيام به (قوله) والقذف الضوفا (الخ) أي أو ما الواو القاتل بقذف مورثه فليس  
في الضوفا إذا كان الميت أو صا بالقيام بالحد والافه الضوفا لابن عرفة القضي أن مات القذف وقد عفا فلا

ان أراد المذوف (مترا) على نفسه كان محشياً، انه ان ظهر ذلك قامت عليه بنية عار عليه أو يقال: قد قلنا فيقال: قد فقهه، فلا فقهه من الامر، ويكثر لفظ الناس ويخون ذلك (وان حصل) القذف في نسخة، وان خفي (في) أثناء (الحذف) المذوف، وألا وغيره (البتة) الحذف (لها) أي القذفين حداً واحداً، الثاني ماضى (الآن سبق) من الاول (بسر) كسمعة (٣٩٥) عشر، وسلفا دون (فيكمل الاول) ثم

قيام لوارثه وإن أوصى بالمقام لم يكن لوارثه عفو فان لم يصف ولم يرش فخلق لوارثه إن شاء فامروا أن شاعفا قاله  
 بن (قوله) أن أدر استراعى نفسه قيد قوله أو بعد وصف مفهوم الشرط أن الموصوف إذا كان خفيضا فاستأنا  
 لا يختص من إقامة بينة تشهد عليه عار ما به العاقب ولا يختص من لفظ الناس والتكلم فيه أحد فاذنه  
 فإله لا يجوز عفو بعد بولغ الإمام ويستعين قوله أن أدر استراعا إذا كان الخائف إله أو أمه أو حبه أو  
 العدو وإن أدر استراعى جميع الفروع العزير والشفاعة فيه ولو بلغ الإمام خ ح وظاهر ولو كان  
 العزير وبعض حق الله أنظره بن (قوله) وألغى ماضى أى من قبل الغنى الشافى (قوله) الآن  
 متى ستره بدوه كإله شفا العديوى عادون الثالث

• (باب ذكر فيه أحكام السرقة) •

ما جاء لا يقدم دون ما قبله، ولذا رتب المصنف كلامه الا على المعروف قال (ثم) انصرف ثانيا بعد قطع مرحلة البصري ابتداء لما نفع التقدم لقطع (بدء) البصري (ثم) انصرف ثالثا لقطع (رجلة) البني والقطع في الرجلين من مفصل الكعبين للحراية وانه قوله وفيه

بالنظر إلى هذا ليدرجوه الرجل أيضا كان أولى وقد علمت ان قوله ثم لم تنفر على المستنق فقط لا على المستنق منه أيضا لان سام الاعضاء  
 الاربعة ان سرق قطعت يده التي فرجه اليسرى فجله اليسرى فرجه التي يكون القطع من خلاف (ثم) ان سرق بعد ذلك عجز وعصى  
 الى ان تظهر قوته أوعوت كذا تظهر (وان تعمد امام وغيره) كجلاد (يسراه أولا) مع علمه بان سنة القطع ابتداء في الدال التي قاله (وقد)  
 على من قطع اليسرى لانه تعدى حدوده (٦٩٦) (والحد على السارق (باق) فيقطع يده التي ولو قال المصنف بدل يسراه غير محل

**(قوله على المستنق فقط)** أي وهو قوله الا لئلا **(قوله لا على المستنق منه)** أي وهو ما لم يكن **(قوله يكون)**  
 (القطع من خلاف) وأما لسرق ثانية على القول المرجوح اليه وهو قطع يده اليسرى ابتداء فمن لا يغير له  
 أوله عن شلاء وانقصه أكثر الاصابه فهل تقطع رجليه اليسرى لانهما تقطع ثانية في جميع الاعضاء وهو  
 الظاهر كما قال جهرام أو تقطع رجليه اليسرى ليعمل القطع من خلاف ينظر في ذلك كذا في عبق وغيره من  
 الشراح **(قوله ثم ان سرق)** أي سالار دعة بعد قطع جميعه اسرقتا مرة مرة خمسة أو سرق الا لئلا أو  
 ناقص أكثر الاصابه مرة واحدة عجز واخ **(قوله وجس)** أي ونفقتة وأجرة الحبس عليه ان كان له مال والا  
 فمن بيت المال ان وسدوا الاغلي المسلب **(قوله كذا يظهر)** أي لا تعصم مد منقصة بأختها ما لم يكمل  
 بعضهم لاحتمال انه لا يرجع بحسبها عن أدلة الناس ولا يظهر في بعضه فصل التمر لا يقصود من مجسه  
**(قوله لئلا يجمع الصوري أو لسرق)** أي وهي العدول عن قطع اليد التي اشتد اقطع الرجل  
 اليسرى وأقطع اليد اليسرى وأقطع الرجل اليمنى **(قوله وثاني سرق)** أي وهي العدول عن قطع الرجل  
 اليسرى أو لا تقطع اليد اليسرى وأقطع الرجل اليمنى **(قوله ونال سرق)** أي وهي العدول عن قطع اليد  
 اليسرى أو لا تقطع الرجل اليمنى **(قوله وخطا)** المراد بما يمل الجمل كما في المدونة **(قوله فلا يجزئ)** أي  
 ويقطع العضو الذي ترتب عليه القطع ويؤذي القاطع دية الآخر **(قوله وأما اذا كان احتيا فلا يجزئ)** أي  
 سواء وقع الخطأ بين عضوين متساويين أو لا وقوة والحد في أي يقطع العضو الذي ترتب عليه القطع وعلى  
 القاطع الدية **(قوله وأعرض ابن مرقوق على المصنف)** أي في قوة وان تعمد امام وغيره يسراه أولا قاله (وقد)  
 والحد باق خطا جزأ **(قوله لم يصحوا بالتفصيل بين العدول والخطا)** أي والذي صرح به أنما هو الغرض من  
 الشافعية في حيزه وتبعه في ذلك لئلا ينشأ من خلاف ان شاس في ذلك ان صاحب الخطا لا يقتصركه  
 الجواهر والمصنف تبع ابن صاحب التخصيص لكتابه **(قوله الاجزاء مطلقا ولو عدا)** أي أي في الحد  
 كالخطا **(قوله أي اذا قلنا الاجزاء)** أي أي باجزاء قطع يده اليسرى أو لا خطأ أو بعد انشاءه أي ما قال ابن مرقوق  
**(قوله قطعت يده التي)** أي أي فذا سرق مرة واحدة فرجله اليسرى **(قوله حر)** فيصمم أن العبد مثله لسخوه  
 في قول المصنف الآخر أي وما يساويها **(قوله وكذا المذنون)** أي وسواء انتفع السارق بكل من الطفل  
 والمذنون أم لا ولو قال المصنف بدل طفل غير مذكور كان أولى لشموه للمذنون **(قوله ومع كبر)** أي سواء كان  
 ذلك الكبير نادما أم لا كما لو كان ذلك الكبير سارقا كما أتى من موم السرقه من السارق والانسان حر لما  
 معه اه شختنا **(قوله أو ثلاثة دراهم شرعية)** مثله أقل منها ان كان التعامل بالوزن وكانت القلة لا اختلاف  
 الموازن فان قصت دعوها اختلاف الموازن لم يقطع وان كان التعامل بالعدد فان لم يربح الموقوف الناص  
 ككامله لم يقطع كأن القص لا اختلاف الموازن أم لا وان راج ككامله قطع أي ان كان القص  
 لا اختلاف الموازن ولا الاقل بالقطع في صورتين وعندهم في القبح اوله يجرده التخصيص في الربيع دينار  
 لعدم حصول التعامل به غالبا في عبق **(قوله خالصة من الفضن)** وصف الدراهم بشرط ذلك أيضا  
 في الربيع دينار قلل المصنف حذف من الاول دلالة الثاني **(قوله ما يساويها)** أي ما يساوي الثلاثة  
 دراهم **(قوله أو فسد في حوزة)** أي كما لو سرق الثوب في داخل الحوزة ثم أخرجه باخر وقوة **(قوله وتعتبر القصة)**  
 أي بالدراهم وقوة البلد التي بها السرقة أي سواء كان التعامل فيها بالدراهم أو بالدينار أو بالعرض أو كان  
 التعامل فيها بالثلاثة حالة كونها أغلب من العرض أو من غير غلبة وفان اعتبار القيمة ببطل السرقة

القطع كان أحسن لئلا  
 جميع الصوري أول  
 سرقه وثاني سرقه  
 ونال سرقه (وان)  
 قطعها أو لا (خطا جزأ)  
 عن قطع التي ولادته  
 ومعه اذا حصل الخطأ  
 بين عضوين متساويين  
 وأما لو أخذ فقطعت  
 الرجل وقد وجب قطع  
 اليد أو عكسه فلا  
 يجزئ ومعه أيضا  
 اذا كان الخطأ هو  
 الامام أو مأموره وأما  
 اذا كان احتيا فلا  
 يجزئ والحد في أي وعلى  
 ألقاطع الدية وأعرض  
 ابن مرقوق على المصنف  
 التاسع لان الحاسب  
 بان أمة المذهب لم  
 يصحوا بالتفصيل  
 بين العدول والخطا لوجه  
 الاجزاء مطلقا ولو عدا  
 (فرجله التي) هذا  
 مفرع على قوله وخطا  
 جزأ أي اذا قلنا  
 بالاجزاء فلو سرق ثانية  
 فتمت رجليه اليمنى  
 ليكون القطع من  
 خلاف فاذا سرق ثالثة  
 لقطع يده اليمنى (سرقة  
 طفل) متعلق بقوله  
 تقطع أي تقطع التي

ان  
 الى آخر ما تقدم بمسيرة طفل ذكر أو أني حتى يدع وكذا المذنون (من حوزته) كذا رآه أومع كبر حافظه فان  
 كن الطفل كبراً راعاً ولم يكن في حوزته لم يقطع سارقه (أو) بسرقة (ربيع دينار) شرعي (أو ثلاثة دراهم) شرعية (خالصة من)  
 الفس كانت لخص أو أكثر (أو) بسرقة (ما يساويها) من العرض والمضون رقعة أو غيره رقعة وقت اخراجها من حوزته لا قبله أو  
 بعده ولو جبهه أو فسد في حوزة فنقص فأخرجه لم يقطع كما لو كان وقت الاخراج ما يساويها ثم حصل غلا كما أنه يقطع ان ما واهاقته ثم  
 حصل رخص وتعتبر القيمة (بالبلد) التي بها السرقة والقيمة بالتقويم (شرها) بأن تكون المنفعة التي لاجلها التقويم شرعية

لا تامة لهما وأجم عرف بالسبق أو طار عرف بالأحابة إذا دعي وقسم دون أو الهوا لساوي ثلاثة دراهم ومعهما تساويها فلا قطع على سارقها وما ذكره المصنفين أن التقويم بالدرهم لا ربع دينار هو المشهور فإذا كان المسرقة يساوي ربع دينار ولا يساوي ثلاثة دراهم لم يقطع الهام إلا أن لا يوجد في بلداهم إلا الذهب فيقوم به أو ما مالا يوجد فيه أحد (٢٩٧) التقدين وأما تعلمهم فيقرهما

كبلاد السودان اعتر  
التقويم بالدرهم في  
أقرب لمعالم تتعامل  
فيها بالدرهم فيقطع  
سارق ما قيمته ثلاثة  
دراهم (وان) كان  
مخفرا بين الناس (كاه)  
وصطب وتبين (أو)  
جرح يساوي ثلاثة  
دراهم (تعليم) الصبد  
لانه متفعله شرعة (أو)  
جلده عطف على تعليمه  
والصبر يعود على جرح  
معنى السبع ولقد ذكره  
أولا يعني الطريق في كلامه  
استخدام أي الأسرق  
سبعان ساوي جلده  
(بعد ذهبه) ثلاثة  
دراهم ولا يراى قيمته  
وان كان غير محرم نظرا  
لكرامته وأقول  
بحرمة فسارقه جلده  
فقط لا يقطع وان ساوي  
ثلاثة دراهم وسارق  
جلده فقط يقطع ان  
ساواها (أو جلده سنة)  
ولو غير ما كوله يقطع  
سارقه بجلده (ان)  
زاد بذهبه على قيمة أصله  
(نصابا) فإذا كان قيمته  
قبل بذهبه درهمين على  
تقدر سوا زيعة وقيمته  
بعد بذهبه خمسة قطع  
فان لم يزيد بذهبه نصابا

ان المسرقة ان كانت قيمته في البلد ثلاثة دراهم لم يقطع ولو كانت قيمته أقل منها في غير بلد السرقة وان كانت  
قيمتها أقل منها فلا قطع ولو كانت قيمته في غير ثلاثه دراهم أو أكثر (قوله) وقيمته دون (الهم) أي دون  
مأمنه من السبق والأحابة (قوله) ومع اعتبار المذكورات من الهوا والسبق والاحابة (قوله)  
هو المشهور) قال في التوضيح وأما ان سرق غيرهما أي غير أربع دينار وثلاثة دراهم المشهورا به يعوم  
بالدراهم لانه أعمر وقد يقوم بها القليل والكثير وهكذا صرح الحنفى وبما مضى من هذا لقول فان  
ساوي المسرقة ثلاثة دراهم قطع سارقها وان لم يساوير ربع دينار وان لم يساوي ثلاثة دراهم لم يقطع ولو ساوي  
ربع دينار من (قوله) الهام إلا أن لا يوجد في بلداهم إلا الذهب فيقوم به) كذا في عني استظهارا قل ان  
فيه نظر بل ظاهر كلامهم أن مذهب المدونة أن التقويم لا يكون إلا بالدرهم ولو عدت ولم يوجد الا غيرها  
(قوله) كبلاد السودان) أي فاهم أبا عما تملكون بالعرض وليس عندهم ذهب ولا فضة (قوله) اعتر (التقويم)  
أي يقوم العرض المسرقة بالدرهم في أقرب بلد العلم تتعامل فيها بالدرهم كذا قال عبد الحق نفعلا عن  
بعض شيوخ حنابلة وقال ان ردت قيمته المسرقة في بلد السرقة لا في أقرب البلاد وروى ابن هرم عن  
قال عبد الحق واعلم انه يكفي في التقويم واحد ان كان موجهما للقاضي لانه من باب الخيرة الشهادة فان  
لم يكن المقوم موجهما من طرف القاضي فلا بد من اثنين ويعمل بشهادتهما وان خولف لهما ان قال غيرهما  
يساويها كهم مذهب المدونة ولا يقال مقتضى دراهم الحد بالشهادات عدم القطع اذا خولف لان النص  
متبع ولان المثلث مقدم على الناق (قوله) وان (كاه) هذا سارقة في القطع فمما قيمته ثلاثة دراهم أي وان كان  
ما يساوي الثلاثة قد مر بمخفرا في نظر الناس كاه وصطب أي لانه متحمل ويحجز به وسواء كان ذلكا المحقر  
مبا حلتا من حازه شخص في حوزة الخاص به كالهوا والحطب أو لم يكن مباحا كالنبي وسواء كان بسرعه التقير  
والفساد بقاءه كالنساء الرطبة لما كولة كافكا كة أم لا خلا فالأى حشفة فيما خلا فاشافي في الاول  
(قوله) أو يجرى) أي من الطير كالصقور وقوله لتعليمه الصبد أي وان كان لا يساويها بالنظر لوجهه وريشه  
فان لم يكن محللا قطع سارقه إلا ساوي لحشفة فقط أو ريشه فقط أو وجهه وريشه معا نصابا ولا خلا (نتيجة)  
مثل تعليم الجراح الصند تعليم العرجول الكسب البلدان قال ابن عرفة القنبي ان كان القصصين الخيام  
لاني بالأخبار لا لاهل قوم على ماعلم من الموضع انني يبلغ المكاتبه ومثله لتونس اه بن (قوله) أو  
سرق سبعا) أي حيا أو بمذبحه (قوله) ولا يراى قيمته) أي فإذا سرق سبعا كان جلده بمذبحه  
لا يساوي ثلاثة دراهم وقيمة جسمه أكثر من ذلك فانه لا يقطع (قوله) فسارقه لحشفة فقط) أي بعدد كاهه وقوله  
لا يقطع وان ساوي الخ إلى الخمس من النظر لكرامته أو من مراعاة القول بالحرمة (قوله) أو جلده سنة) أي  
لا تفتاح به بعد البغ في اليابسات والمساوان كاللذخ لا يظهر على المعتمد (قوله) فإذا كان قيمته أربع) قال  
في التوضيح أو عرجان وتظهر في قيمته يوم دبح ولا ينظر إلى ما ذهب منه عرجان لان اللذخ هو الذي أحاز  
فناس الانتفاع به واختار القنبي النظر إلى قيمته يوم سرق وهو لا يظهر اه بن (قوله) فان لم يزيد بذهبه نصابا)  
أي بان كانت قيمته بعد بذهبه رة (قوله) فإذا هرا أحدها فقطع) أي ولا يحذر بذهبه أي وأما ان نزل  
السارق ان المسرقة فلو سرقه فقتل فقتل انهما فلو سرقا فقتل فانه لا يقطع ولو عني القول بغير ان الفلوس يجري  
التقويم إلا ان تلغ قيمتها نصابا (قوله) وأعلن الثوب المسرقة) أي الذي لا يساوي نصابا (قوله) وضع فيه ذئ)  
أي فيقطع سوا خذها لئلا أوسرها (قوله) لان كان خفقا) أي فإذا كان خفقا نزل الشان ان وضع فيه  
وقال السارق لا أعلم انه حلف ولم يقطع أخذه لئلا أوسرها (قوله) فلا قطع) أي لان مثل ذلك لا يجعل

( ٣٨ - ) دسوق ( رابع ) لم يقطع سارقه كالسارق قبل اللذخ ولو ساوي المصاب (أو نصابا) بالنساء لم يقطع على أي ربع دينار أو  
الثلاثة دراهم (فلوسا) بخاسمال السرقة فإذا هرا أحدها فقطع (أو نزل) الثوب المسرقة (طريقا) فإذا فيه نصاب ان كان مثله  
وضع فيه ذئ لان كان خفقا ولا ان سرق خشفة أو جرحا نظها فأرعة فانه لا يقطع

الآن تكون قيمة تلك الخشبة ونحوها انصافاً (أو) سرق نصيباً مع (مركب مضي) كلف في السرقة قطع المكلف فقط ومثل الصبي المحسن  
 (لا) مركبة (أب) عائل أو أم، فحذرب المال فلا قطع على شركته لخشوهم من ذنبه قوة (ولا) قطع سارق (طراحياته) أي محابوته  
 كالإبل والمصارف والبركة التي تدعى (٣٩٨) فجواب إذا كانت لتساوي النصاب الاتاك النفع لانها غير شرعية (ولا) قطع

(ان تكمل) اخراج  
النصاب من حوزة  
(عراق لبسة) حيث  
تعددها وان قصد  
اخذها فاجوبه في مرار  
قطع وبسمل لثمن  
اقراره او من قرائن  
الاحوال (واشتركا)  
اي السابقين او اكثر  
(في صل) نصاب فلا  
قطع على واحد منهما  
بشرطين (ان استقل  
كل بان كان كل واحد  
له قدرة على حمله  
فاقراده (وايضا) اي  
بان بفتراده (نصاب)  
لان لم يستقل احدهما  
بشرط اخره قطعاً ولو لم يرب  
كل واحد نصاب قطعاً  
استقل كل واحد  
فاجابه امل (هناك)  
ففرع هذا النصاب  
اذني هو معنى قوله  
بعد دنا راخ فكاكه  
هنا بالسرقة طفل او  
نصاب مائة شير وشعل  
من سرقة من سارق او  
من اسمن ونحو ذلك  
يفسخ (ولو كثر به)  
السرقة شملها اذا  
بينتو بين السرقة  
بالسارق ما يدره

يه (أو أخذ خذ) خارج الحرم وبعه النصاب أخرجه منه (وأي الإرسال) من ربه فبقطع ولودقه ربه في دعواه الإرسال أي  
لا خصال ستر عليه والرجه الآخر بة تصدقه ككونه في عاهة أو من أتباعه كإتباعه بقضوه (ومصدق) في دعواه الإرسال (إن  
أنه) ودخل من مدخل الناس ومن من خارجهم (لا) أسرفه ملكه

من مرتين ومستاجر) ومعار ومودع (كله) (قبل خروجه) (بمن الحزب) (٣٩٩) وأصله ثم خرج فلا يقطع بخلاف

ملكه بعد خروجه به  
(بحتم) أدخل فيه مال  
سرى دخل عندنا بآمان  
فقطع سريه المسلم  
(الأخر) وأخبر ولما كان  
سريه سلم وأدى فلا  
قطع وبشر فتمت الذي  
أن أنلفها والأردعها  
عليه لأن كانت مسلم  
لوجوب ارفتها عليه  
(وثنير) ونحوه  
آلات اليهود فلا قطع على  
سارق (الآن) يساوي  
بعد كسره  
نصا) فيقطع (ولا)  
بسرة (كـ طلقا)  
أذن في الخفاء أم لا  
معلما أم لا ولو ساوى  
تعلبه نصا فهو كالمتسنى  
من قوله السابق وجاز  
تعلبه والفرق في أصلا يباع  
بحال لأن النبي صلى الله  
عليه وسلم نهى عن  
بعضه بخلاف غيره (د)  
لا قطع في سرقة (أخصه)  
بعد حبسها) لأنها وجبت  
بذبحها وخرجت لله  
لأنه في حقه ولو نذر  
لأنها لا تمنع بالنذر  
والفدية كالأخصه في  
الوجهين (بـ خلاص)  
سرقة (لجمها) أو جلد لها  
(من فقير) لصديقه  
عليه أو مدهى فيقطع  
لجواز بيعه (تأم الملك)  
للسرق منه (لأنه)  
أي السارق (مع) قوله  
فقطع (وان) سرق

أي بأن كان من عله أو من خدمه (قوله) من مرتين ومستاجر) يصح فتح الهاد والجبر ويكون سارا السروق  
ويصح كسرهما على أن من ابتدأه وقوله من مرتين ومستاجر على من هذا السرقة أو من المؤجر  
ملكه من المستاجر والمرتب لا يوجب القتل وأما عكسه وهو سرقة المرتب الرهن من الرهن قبل قبضه  
منه والمستاجر من المؤجر قبل قبضه فله وجب الضلع (قوله) بخلاف ذلك بعد خروجه) أي فله يقطع  
فلا يسرق نصا وأخرجه من حوزة ثمومه صاحبه كان القطع لا يرتفع عنه لكن فيقبله بعضهم بما إذا  
وعده لصاحبه بعد أن بلغ الأمان أو لا يقطع كأوقع لصقوان سرق يدروا قال صاحبه فهو صدقة عليه  
فقال عليه الصلاة والسلام هل كان ذلك قبل أن تأتي (قوله) بحتم) هو الذي يجوز تركه وسبعه فالحق وما  
بعد ليس بحتم إذا يجوز بيعه أو لا عليها (قوله) فلا قطع) أي عليه ولو كثر قبضتها عند سارقها إذا ساءت  
أحوالها نصا ولا يقطع ذلك كالمبيع (قوله) وبشر) أي السارق مسلما كان أو كافرا (قوله) فتمت الذي) أي أن  
كانت مملوكة لذي (قوله) لأن كانت مسلم) أي لأن كانت مملوكة لمسلم وأنلفها السارق فلا يبرم قبضتها (قوله)  
وطبوعه يبرم الطاءوق قال طيار أيضا وهو فارس معرب أبدي (قوله) تقدر) أي أثار به هذا الدابة  
يكن في اعتبار قبضته تقدر كسره وان لم يكسر الفعل لا يقد تقدر عنه وهذا هو الذي يفيد ظاهر كلام ابن  
شاس كما قال بن (ولا سرقة كالمطلق) وهذا هو مذهب المدونة فلا تشب القاتل بالقطع في المأثور  
في اتخاذ عدم القطع إنما هو في الأصل فقط (قوله) والفرق) أي بين الكلب وغيره من الجراح العلم  
(قوله) لا يقطع فقط) أي أن ساءت نصا (قوله) أو مدهى) أي أو من غف مدهى وقوله لجواز بيعه  
أي لجواز بيع ذلك أقطعه (قوله) فيقطع) أي أن ساوى السروق نصا (قوله) تأمل الملك لأشبهه) فيه  
الحق أنهم ما شروا من كافي التوضيح وقد كراهم أحرزوا ولهم ما عن سرقة ماله فيه شركة واحتجز بها شاس من  
سرقة الأب ونحوه ابن والحاصل أنه لا يقطع من كون النصاب مملوكا لسارق وأن يكون ذلك  
الغرض كونه بنجامة وأن لا يكون السارق فيه شبهة قوية بأن لا يكون فيه شبهة أصلا أو يكون فيه شبهة  
شبهة مومن هذا يعلم أن من بعض النصاب قبل خروجه من الحزب وورث أخوست لا يقطع ولا  
وجه لتفريق عني في ذلك تأمل (قوله) وان من بيت المال) أي سواء كان مستغلا أو غير مستغلا (قوله) ان  
عظم الجيش) أشار به هذا المصالح العلامة بن الصواب أن جماعة الجيش إذا كروا واطعم السارق أن أخذ  
نصا وان قالوا لا يقطع إلا إذا سرق نصا فوق حقه كالسارق الذي يأخذ ابن ونس خلاصا لم يقضه ظاهر  
المصنف من أن السارق من الغنمة نصا يقطع مطلقا عظم الجيش أو قل ونسحق حتى على ظاهر المصنف  
وقد علمت ما فيه (قوله) نصف الشبهة) أي إذا كان السارق من الجيش والأفلاشبهه أصلا (قوله) ان حب  
عنه) أي أن حب السارق عن مال الشركة أي لم يكن له فيه تصرف (قوله) بان أودعه عندنا) أي  
أحبني منهما (قوله) أو جعل الفتح الخ) أي أو جعل السارق الفتح يسد الآخر ليحفظ والأحوال (قوله)  
أو قاله لا تدخل أهل الأمي) أي والحال أن الفتح يسد السارق (قوله) وسرق فوق حقه نصا) عطف على  
قوله بحقه عنه فموسر طر في أن القطع بالسرق ممل مال الشركة وخاصة أنه لا بد أن يسرق فوق حقه نصا  
من جميع مال الشركة ما سرق وما لم يسرق أن كان مثليا كما إذا كان جله المال المشترك بينهما حتى عشر لكل  
منهما مائة وسرق منه تسعة دراهم وأما إذا كان مائة مائة يسرق منها ثمانين يكون مائة يسرق  
نصاب فوق حقه في المسروق فقط فإذا كانت الشركة في عرض ككتب جلتها ساوى اثني عشر فسرق منها  
كتابا معنا يساوي ستة فيقطع لأن حقه في نصفه فقط فقد سرق فوق حقه فيه نصا والفرق بين الشلبي  
والمقوم حيث اعتروا في المثل كون النصاب المسروق فوق حقه في جميع المال المشترك ما سرق وما لم يسرق  
واعتبروا في المقوم كون النصاب المسروق فوق حقه فيمسرق فقط أن المقوم لما كان ليس له أخذه من ماله  
الأرض ما صاحبه لا اختلاف الأغراض في القوم كان ما سرقه بعضه من ماله ما سرقه بعضه من ماله  
وأما المثل فلما كان له أخذه من ماله وان أبي صاحبه لعدم اختلاف الأغراض فيه غالباً فحين أن يكون

(من بيت المال) ومنه الشون (أم) من (الغنمة) بعد حوزها أن عظم الجيش لضعف الشبهة كان قتل وأخذ فوق حقه نصا بخلاف  
السرقة قبل الحوز فلا يقطع (أم) من (مال شركة) أن حجب عنه (أم) أو دعه عندنا (أم) أو جعل المضاعف عندنا (أم) أو قاله لا تدخل  
الحل الأمي (د) ان (سرق فوق حقه نصا) كان يسرق



من اتفق عشر درهمين تسعة فيقطع (الجدول اول) ان اسرق من مال ابن ولده فلا يقطع لشبهة القرابة في مال الولد وان سفل فأولى  
 الاب والام بخلاف الولد يسرق من مال (٣٠٠) اسفه فيقطع لضعف الشبهة ولذا احدان وطى جارية ابية بخلاف الاب بطارية

ما أخذ منه مشتركاً بما في ذلك (قوله الجدول اول) قال ابن الحاشب في الجدولان قال في  
 التوضيح اختلف في الاحكام من قبل الاب والام فقال ابن القاسم أحب أن لا يقطع لانه ولانه من  
 تغلط عليه الهبة وقد ورد ادوا الحدود والشبهات وقال أشهب يقطعون لانهم لاشبهة لهم في مال اولاد  
 اولادهم ولا تفتق له عليهم وتأول بعضهم قول ابن القاسم أحب إلى على الرجوع ولا خلاف في قطع باقي  
 اقربايات اه وقد ثبت بان الخلاف في الحد مطلقاً لا بخصوص الجد لا خلافاً لظاهر المصنف اه بن  
 (قوله ولذا) أي لاجل ضعف شبهة الولد في مال أبيه عند الولدان وطى جارية ابية أي وأمه (قوله بخلاف  
 الاب بطارية ابية) أي فإنه لا يحد لضعف شبهة الاصل في مال فرعوه (تنبيه) \* لو سرق العبد من مال ابن  
 سيده قطع لعدم شبهة العبد في مال ابن سيده وان سرق من مال سيده فلا يقطع لانه مال سيده ولو قطع  
 ازادت عليه شبهة السيد لأن عدم قطعه لشبهة في مال سيده كأنه لاشبهة في مال ابن  
 سيده (قوله ولا ان سرق قد سرقه) أي ولو من غير جنس شبه (قوله من مال ساحد له) أي سواء كان ذلك  
 الحق الذي يحدود بعية أو غيرها كدين من قرض أو من بيع كاهو مضي الفقه وان كان النص في الودية كما  
 قاله ابن مرزوق وصورة الشبهة انه اذا كان له مال على انسان من دين أو ودية فحده أو ماطله فيه وأخطأه  
 بقدره ونبت الاخذ عليه فقال لا اخذ انما اخذت حتى الذي يحدده أو ماطله فيه ونبت أنه عليه مالا  
 فوحد أو قال المأخوذه انه اخذ حقه وأما كس حاسده كذا في محسدي فمعتبر قرار رب المال ولا قطع  
 وليس هذا بخلاف القول ولو كذبه به لان ذلك كان لا يحددها بالسرقة ورب المال ينضاه وهما انفعال في قضاي  
 (قوله وليس) أي قرار المال ذلك أي يكون لا اخذ انما اخذت الذي كس حاسده أو ماطله فيه  
 وقوله من افراد قوله فمأص ولو كذبه أي حتى يقصر البيوت على البيوت بالينة ولا يعم به بحيث  
 يحصل شاملة البيوت بالينة أو قرار رب المال حتى يلزم مخالفة ما هنا من عدم القطع لما تقدم من القطع  
 (قوله بعد ثبوت السرقة) أي بل أقر بأنه سرق فقط (قوله عجز من حوز) أي واحد فلو أخرج النصاب  
 من حوزين لم يقطع سواء كان الحوزين مالاً واحداً أو أكثر والحاصل أن النصاب متى كان عجزاً من حوز  
 واحد قطع عجزه ولو تعدد ماله كان أخرجه من حوزين أو أكثر فلا يقطع فيه ولو تعدد المال ومن هذا  
 يعلم أن اخذ النصاب من مجموع غير أو سرق لا يقطع لان كل غرض حوز بالنسبة لما فيها وبذلك أدنى الاجام  
 مالك وخالفه الفقهاء ثم جمعوا اليه وأول من رجع المربعة اه من ح (قوله ولا يشترط دخول السارق  
 الخ) أي كالا يشترط قضاء النصاب خارج الحوز فادأخر حوز منه فكل من سارقاً أو كان زحاجاً  
 فأكسره فانه يقطع (قوله وفهرو الخ) أشار بذلك إلى أن السابق قوله بان لا يحد الخ التصور رأى صورته بالبعد  
 الخ (قوله وان لم يخرجه) أي السابق من الحوز وأمر الزعيم لغير بان هذا الحال على غير من هي له بأن ذلك  
 ان قوله يخرج من أوصاف السرقة وقوله وان لم يخرجه حال من خصمه مع أن هذه الحال من أوصاف  
 السارق وقد جرت على السرقة فذلك أبرز الضمير لكن مع عدم المس على مذهب البصريين (قوله فالدرا)  
 أي في القطع على اخراج النصاب من الحوز حتى ان السابق أو أخرجه النصاب من الحوز ثم نادى فادخله فيه  
 فانه يقطع كالأبدر عن الخيرة وفيه بعد ذلك تفلاعن التبصرة ونرب الدار اذا قتل السارق وهو مخلص  
 متاعه منه فهدر والا فإدانة فأن قتله بعد انفصاله عن البيت وبعده عنه فله بقائه من رب الدار (قوله  
 أو غيره) أي كد ثار (قوله ويؤبد) أي يذنب على الضمان (قوله فلو أخرج الخ) أي فلو أخرج النصاب الكائن  
 من الطعام من الحوز وأكاه أو أوقه خارجة قطع (قوله وأدخن في الحوز) أي وأدخنه فيه فمأخذاره  
 (قوله اذا سلب) مثل السلب القتل فطعم منه على المأخذاره من بما يحصل منه بعد غسله خارج الحوز  
 مأفقه نصاب قطع (قوله أو كان أي السارق خارج الحوز (قوله وأشار إلى شاة) أي واقفة في الحوز (قوله  
 مثلاً) أي قاله الراداة مطلقاً وفي ابن مرزوق ان اخرج البازية علف كخارج الشاة اه وهو يفيد

ابنه (ولا ان سرق غدر  
 حقه أو فقهه دون  
 نصاب (من) مال  
 (ساحد) حقه (أو)  
 من مال (على حاله)  
 اذا ثبت ان له عنده مالا  
 ويحد ما مأفقه فيه وكذا  
 ان اقرب مال بذلك  
 فلا يقطع وليس من  
 أفراد قوله فمأص ولو  
 كذبه به لان ذلك لم يدع  
 السارق انه اخذ حقه  
 بعد ثبوت السرقة وهما  
 ادعى أنه لم يسرق وانما  
 اخذ حقه بطريقه  
 أو ماطله فسدده  
 المال فمثل (عجز من  
 حوز) ولا يشترط  
 دخول السارق فيه بل  
 لو أدخل نحو ما وجر  
 النصاب لم يقطع والحوز  
 في كل شيء يحسبه وفهرو  
 بقوله (بان لا بعد الواضع  
 فيه مبيعاً) عرفاً (وان  
 لم يخرجه) فالمسار  
 على اخراج النصاب  
 دخل هو في الحوز أم لا  
 يخرج منه اذا دخل أم لا  
 (واينفع في الحوز) (درا)  
 أو غيره مما لا يقيد  
 بالانزعاج وكان فيه  
 النصاب ثم خرج فيقطع  
 بخلاف ما يقسده  
 الانزعاج كالطعام والغنم  
 فلا يقطع وانما عليه  
 الضمان كالأحرق شاة  
 في الحوز أو انقسه

ويؤبد فلو أكله خارج الحوز أو أقره قطع (وأدخن في الحوز) بما يحصل منه (بعد خروجه من الحوز) اذا سلبت كسكك وزياد ان  
 وعطر (نصاب) أي قيمة نصاب (أو كان خارج الحوز) (وأشار إلى شاة)

مثلاً (بالعطف نفي حجت) فأخذها طلع (أو) سرق (الهدى) فهو منسوب بعامل محذوف وهو مطلق على ما في حيز الانضمام والمراد بالهدى غشاه  
القبر أي ما يسد به القبر من حجر أو خشب سماه لحداً إزاء العلاقة المجاوزة وأما ما قسمه من الكفن فستبقى (أو) سرق (الهدى) أي ما تلحبه  
المصرفية في سفر أو حضر كل أهلها بالأم (أو) سرق (ما فيه) من الامتعة لأن الانضمام لنفسه وإليه ولا مفهوم للتساويل كل عمل  
المحذوف لا يؤثر في متاع وذهب صاحبه بحاجة متلافسرقة انسان أو سرق (١٠٣) ما فيه قطع (أو) سرق (من) ما لوت (أو)

أن استخراج الدابة بعد العطف أكثر إجهاداً كدهاء بعض القربا باسمه فلو قال المصنف وأشاروا لحوان فخرج  
لكان أحسن (قوله فأخذها) أي فأن ما يأخذها فلا يقطع فأخذها قد مضى في القطع لأن الإشارة ليست  
كالإخراج الحقيقي كذا ذكره ابن مرزوق فقلاع النقص وذكر في النوادر ما بعد عدم اعتباره وهو الذي  
ينبغي التعويل عليه لما افترقه لقول المصنف يخرج من حوزوان لم يخرج هو فإن ظاهر التعويل في القطع على  
خروج الناصب من الحوزاء أخذته بعد ذلك أم لا (قوله والمراد بالهدى غشاه القبر الخ) بهذا المراد يدفع مافي  
الحوان وغيره من الجثث رحاصه أن المراد بقوله أو الهدى أي أسرق مافي الهدى والذي فيه هو الكفن لأن الهدى  
هو القبر وحيداً فيكون ما هنا مكرامع ما يأتي لكن بحث ابن مرزوق في هذا الجواب بأنه يتوقف على صحة  
تسمية غشاه القبر لهدى وأشار الشارح لجوابه بقوله سماه لحداً محذوف الخ ومعلوم أن الحد لا يشترط فيه سماع  
الشخص بل يكفي فيه سماع غيره العلاقة ونص ابن مرزوق هكذا رأيت هذه القطعة فبعداً بتسن السمع ولا  
أتحقق معناها لأن الحد يقطع إلا من عند الشئ فإن أراد حقيقة وأنه من زلفيه مكرامع ما يأتي وإن أراد  
الابن التي تنصب على الميت فيصعب لكن يتوقف على صحة تسميتها بذلك لأنه وعلى صحة الحكم المذكور ما رأيت  
في ذلك نصاً لا ما يقتضيه قول النوادر القبر من زلفيه كاليت أه أي ومن جملة ما فيه الابن التي تنصب  
على الميت (قوله أي ما يسد به الهدى) أي ما يسد به القبر على الميت (قوله وأما ما فيه) أي وأما سرقه ما فيه من  
الكفن (قوله أو سرق انضماماً وما فيه) هذا ما يقيد بما إذا ضرباً لخاص في مكان لا يهد به بغيره فيصعب معضاه  
فإن ابن مرزوق أه بن (قوله بل كل عمل المحذوف) أي كخص من بوص أم من أين أو غير ذلك وهكذا  
نقل المصنف في التوضيح من النقص وكذا ابن مرزوق ونصه والرفقة في السقر من كل واحد على حدته أن  
سرق أحد هين إلا أن يقطع من أتى فوعى في الصحر أو ذهب بحاجة وهو يريد الرحلة لا أخذته سرقه رجل  
فان كان منزله قطع سرقه والألم يقطع هين (قوله وأظهر دابة) أي سواء كانت سائرة أو نائمة في ليل أو نهار  
وحمل القطع بسرعة ماعلى ظهر الدابة إذا كانت الدابة محرومة منها وإن لم تكن سواها عليها كآب كانت في قطار  
مثلاً فان لم تكن الدابة في حوزتها فلا يقطع (قوله وهو ذلك) أي كالهدى (قوله وما بعده) أي من الحانوت  
والحمل وأظهر الدابة (قوله يجرى) أي كائن في من سواء كان قريباً من العرمان أو بعيداً عنه وفي المدونة قال  
ابن القاسم وإذا جع في الجرب من الحب والترغاب فيه وليس عليه باب ولا غلق ولا حان قطع من سرقه أه  
بن وفي حاشية صفحنا السدي السدي على عمى سرقة القول ونحوه من الساحل مطلق بمحصره فيها القطع  
ليلاً أو نهاراً أو غيرهما لا يملك المدونة وقال بعد ذلك في التوضيح أه أمير (قوله بالنسبة  
لاجني) أي ساقه كون السرقة معتبرة بالنسبة لاجني (قوله فغير الساكن اجني) ولو شرب في ذات إذا كان  
لا يدخل إلا إذا كان أي وحيداً يقطع ذلك الاجني فمما سرقه من الساحة وأخرجه من جميع المار سواء كان  
مما وضع في الساحة أو لا كالنوب (قوله إن جرح عليه) أي بأن كان لا يدخل إلا إذا كان (قوله ولا أخرجه من  
الحان) أي لا في غير من النسبة لغيره في السكنى (قوله اتفاقاً في الشربك) لأن ما أخرجه الساحة صار  
في غير من النسبة إليه وهذا يظهر وجه الخلاف في الاجني أه أمير (قوله وأما المحضة الخ) في حاشية  
السيد البدوي ما صرح به وقرع في التوضيح عن ابن عبد البر أن السوق المجهول عليه قساره تغلق بالواب  
ويحيط بهما معن وذلك كالجلون والشرب والترغيب بمصر لا يقطع سارق من سوانته إذا أخرجه خارج

فيها ككتابة يقطع ولو لم يجره من المار حيت أزاله من مكانه لم يعد له الزالة يئس كما قال النقص وأما السرقة من بيوتها فيقطع  
مخرجه من البيت لسانها اتفاقاً في الشربك وعلى الرابع في الاجني وقيل حتى يخرج بالمسروق من الدار وهذا كله في الدار المشتركة  
وأما المحضة فلا يقطع إلا إذا أخرجه من جميع الدار أو سرقه من بيتها أو من ساحتها أو ساحتها من ساحتها إذا نزل موضع فيها أم لا

(كالسيفنة) يقطع من سرق منها بمحضه ريبا لا يتجاوز مطلقا خرج منها أم لا كان من ركابها أم لا كان سرق بغير حضرته إن كان السارق أجنبيا أو خرج منها إلا أن لم يخرج منه فإن كان (٣٠ ٣١) من الركاب لم يقطع مطلقا وهذا كله في غير السرقة من الخس والاقطع مطلقا إذا

أخرجه منه في الصور  
الثمانية (أو) ساحة  
(خان) حوز (الانتقال)  
يقطع سارقها إذا أزالها  
من موضعها ولو لم يخرجها  
منها إذا كانت تباع فيها والا  
فباخرا جها عنها كالسيفنة  
ومفهوم الانتقال أن  
الاشياء المنقطة كالسيفنة  
لا يقطع سارقها لأن  
الساحة ليست حوزا  
للاجنبي أو ساكن  
والسرقة من بيوته  
كالسرقة من خن السيفنة  
(أو زوج) ذكر أو فاني  
يقطع كل سرقة من  
مال الآخر (فيما) أي  
في مكان (بجرعته) أي  
السارق من أحد  
الزوجين يهرد إذا تلبسه  
من حوزة كمنسوق  
أو شراثة أو طيبة وأجر  
انجابه يربط على الجبر  
منع بكلام فلوسرق عما  
لم يجبر عنه لم يقطع لانه  
خائن لا يسرق (أو)  
موقوف دابة) يقطع  
سارقها منه وقت (بيع)  
أو غيره) مكان رفاق  
اعتد وقوتها وربطها  
به كان معها صاحبها أم لا  
أبانتها من موقوفها  
(أو قوماً وبجرعته ريبه  
لكن) فاقبر والصبر  
حوز لكفن فيقطع سارقها  
منه واحتذر بقوله ربي

القبضانية لا يهرز ولا يحدج عافيه قال وهو فرع مهم إلهام (قوله كالسيفنة) أي كالمقطع من سرق منها  
وأما سرقته لنفسه فإساق (قوله إن كان السارق أجنبيا) أي من غير ركابها (قوله وأخرجه منها  
الخ) فهذه خمس صور وفي القطع (قوله لم يقطع مطلقا) أي ولو أخرجه منها لانه أخذ من غير حوزة غيبة  
ربه عنه وهذه ثلاث صور لا يقطع فيها (قوله إذا أخرجه منه) أي وإن لم يخرج منه من السيفنة لانه كبت  
مستقل فلا يخرج منه لتأخرها كالأخراج من الحوز (قوله في الصور الثمانية) أي كانت السرقة بمحضه  
ربه أو لا كان السارق أجنبيا ومن الركاب أخرج الموقوف من السيفنة أم لا ومثل الخن في القطع والسرقة  
منه مطلقا كل مكان يجرع عليه في السيفنة كالشجرة والطاردة (قوله ولم يخرجها منها) أي من ساحة الخان  
(قوله إذا كانت) أي الانتقال تباع فيها أي في ساحة الخان وهذا شرط في قطع الأجنبي بآلاتها من محلها (قوله  
والا فليخرجها) أي والانتقال تباع في الساحة فلا يقطع ذلك الأجنبي حتى يخرجها عن الساحة  
ولا يقطع عريضا إذا تباع مكانها (قوله كالسيفنة) أي فإنه لا يقطع السارق منها حيث كان أجنبيا من  
الركب وكان رب المتاع غائرا إلا إذا أخرج الموقوف منها (قوله ليست حوزا له) أي الثوب وقوله لا لأجنبي  
أي لا بالنسبة لأجنبي ولا بالنسبة لساكن (قوله والسرقة من بيوته) أي الخان وقوله كالسرقة من خن  
السيفنة أي يقطع إذا أخرجه من البيت ولو لم يخرج من الخان (قوله يقطع كل سرقة من مال الآخر)  
أي وحكمه أمة الزوجة في السرقة من مال الزوج وحكمه عبد الزوج إذا سرق من مال الزوجة كالزوج  
(قوله فيما جرعته) يعني من أي المكان الذي يجرع من السرقة كسارق من أحد الزوجين  
وسواء كان ذلك المكان الذي يجرع من السرقة منها تاربا عن مسكنه أم لا كان فيه خلاف في الأول كمال  
التوضيح عن عباس وعلى قول ابن القاسم في الثاني خلا للمال في الموازنة وعدم القطع أحسن إن كان  
القصدي الخائن التقطن أجنبي وإن كان التقط كل منهما من الآخر قطع له بن (قوله وقت لبيع) أي  
بالسوق أو غيره كانت مربوطة أم لا كان ربهامها أم لا (قوله مكان رفاق) اعتد هذا مثال للغير وأما قطع  
لأن ذلك حوزها وأما أخذها من موقف غير معتاد وقوتها وربطها فلا يقطع في مال يكن معها ريبا أو نادمه  
هذا أو سبيلاً للصنف الكلام على أخذ الدابة الواقعة بباب المسجد والواقفة بالسوق لغير بيعه بل لا تتأخر ربا  
فلذا حمل الشارع قول المصنف هنا وغيره على خصوص الدابة الواقعة في الرقاق (قوله بأبانتها عن موقفها)  
منقطع بقوله يقطع سارقها (قوله لكفن) أي كل منهما حوزا بالنسبة لكفن لأن النسبة لكفن فلا يقطع سارق  
المت نفسه بغير كفن وظاهر قوله لكفن ولو كان غير مأذون فيه شرها وهو ظاهر المدونة والرسالة والجلاب  
والثخين وقبض بعضهم لكفن يكونه ما ذوقه في شتر عافيه لا مأذون فيه لا يكون ما ذكره في سرق  
من كفن شخص كفن بعشرة أو أربعا زاد على الشترى يقطع على الأول لا على الثاني واقصر في المير على  
الثاني وأما أن القبر سواء كان قبر يمان العرمان أو بعده عنه حوز لكفن ولوقته المشدود لكفن وأما القبر  
فظاهر كونه حوزا لكفن مادام الميت فيه فإن فرق الميرج عنه ودلت قرينة على أنه كفن به فاطر هل يكون  
العر حوزا له أم لا (قوله بغير المير) أي من الثلاث الميرود ويجوز أيضا ضمهما من الرابي الميرد كافي القرآن  
والمراد بما حمل الربي (قوله يقطع سارقها) أي منه وكما يقطع إذا سرق السيفنة من المراساة يقطع إذا  
سرق المراساة بكسر الميم أي لأنه كانت السيفنة سائرة وأوراسية (قوله قبر يمان العرمان أم لا) هذا قول ابن  
القاسم وقال أنتم في الموازنة لا يقطع إذا كانت راسية في محل بعد من الميران كالقاية إذا ربطت بمحل لم  
تصرف بالوقوف فيه أنظر التوضيح (قوله بمحضه صاحب) أي المير ولو نأما لأن كان صاحب المير حاضر  
ميتا ومجنونا وغير مجنون وشبهه إذ زمن الشروط قول المصنف بمحضه صاحب لانه الحضره تقتضي الشعور  
ولو حاكم كالناثم بسرعة انتباهه ولذا لم يقل أو كل شيء معه صاحب مع أنه أخصر ولا تقتضيه قطعه إذا سرق

به عن العرق لا يقطع على سارق ما عليه (أو سيفنة) سرق (عرمان) بفتح الميم يقطع سارقها لانه حوز لها سواء اعتد  
لأزمام أو قبر يمان العرمان أم لا (أو كل شيء) سرق (بمحضه صاحب) فيقطع لانه حوز له ولو كان في خلا من الأرض أو كان نأما (أو)

سرق طعاما (من منظر) محل يحصل في الأرض تلزمت الطعامان (قرب) من المساكن (٣٠ ٣١) بحيث يكون نظريه عليه والا فلا

المال وصاحبه كناية ما راكبا والسفينة أهلها وهم نيام مع أنه لا يقطع لانه لم يخرجه من حرزه وهو صاحبته وقد كان غائرا عن قول المصنف وكل شيء بحضرة صاحبه عند اذالم يكن صاحبه في سرق والا فلا يقطع السارق الا بعد توجبه من الحرز فحرز الاحضار انما يعتبر عند فقد سرقا لا يمكنه ان ينقطع وانما ينقطع بمقالة المصنف الموائى اذا كانت بالمري فانه لا يقطع على من سرق منها بحضرة صاحبها كما هو ظاهر الرسالة والنوادر بل صرح بذلك الواجب نقله عن القسبي ونصه عند قول المدونة ولا يقطع في شيء من الموائى اذا سرقت في مرعاها حتى يأو بها المراح الخ القسبي اذا كانت في المريع لم يقطع وان كان معها صاحبها وان اواها المراح قطع وان لم يكن معها احدواختلف اذا سرق منها وهي سائمة الى المريع او راجعة منها المراح ومعها من يحرسها فليس يقطع سارقها لانه ليس في المريع وقيل لا يقطع لقوله عليه الصلاة والسلام فاذا اواها المراح الحديث فلم يجعل فيها قطع حتى تصل المراح اه فقد علمت ان الاحوال ثلاثة انظر بن ومثل الموائى في المريع التياب ينشرها النسيال وتسرق بحضرة فلا يقطع كما في أبي الحسن على المدونة ونصه ان يونس اختلف النقل عن مالك فيما ينشر على جبل الصاع او القصار المدونة على قاعة الطريق ير الناس من تحتها فقال لا يقطع فيه ويرى عنه ان فيه القطع وقال في النسيال يخرج الثياب للمسرق بفسله او ينشرها وهو معها فسرق منها فلا يقطع عليه وهو غيرة القسبي في مرعاها القسبي وأما ذلك ما كانت العادات ان الناس عشرون فيمنع المتاع فيصنعون ذلك كالمناء على التصرف فيما بينهما فيسرع الى الخيانة **(قوله والا فلا)** أى والى الا يمكن المظفر قربان المساكن بل كان بعد اعن فلا يقطع السارق منه لعدم الحرز اه ولعل الفرق بين المظفر والمجرى حيث لم يشترط فيه القرب ان المجرى من مكشوفه يكون أقوى في الحرز ولو بعد الفرق بين المظفر والقريب حيث يجعل الحرز اطلقا ان القريب تألف النفوس في الغالب عن سرقة ما فيه خلافا للمظفر لانه ما كور وحديثه لا يكون في البعد سورا **(قوله)** وأسرق بصيرا من فقلد أى فيقطع سوا سرقة من القطار وهو سورا وأبازل **(قوله)** وهو ربط الابل أو غيرها المربوط بعضها ببعض ما نفاه ربط الابل من اضافة الصفة لموصوف **(قوله)** فالظاهر اعتباره أى اعتبار قيد الابل في قطع السارق من القطار وأولى اعتباره في السرقة من الابل الحشمة **(قوله)** وأزال باب المسجد أى عن مكانه **(قوله)** وان لم يخرج به أى عن المسجد والدار **(قوله)** وأخرج فادله أو حصنه أى لئلا وانهارا كان على المسجد غلق أى لا وهذا قول مالك وهو استحسن فيما يظهر ولان القاسم قول لا يقطع الا اذا تأسر عليه به غلقه كحى وهو أوفى لانه في غير ذلك خائف اه بن **(قوله)** على الارجح أى وهو قول مالك وقال أشبه لا يقطع لسرقة بلا طه أصيغ وقطعه لسرقة بلا طه أى من قطعه لسرقة حصره وهذا بعيد ترجيح قول مالك **(قوله)** كاذى قبله أى وهو القناديل والمحصر فزالها عن محلها كاف في القطع وان لم يخرج بها على الراجح ومحل الخلاف في القناديل اذا لم تكن مسروقة ولا يقطع باز النهم محلها اتفاقا **(قوله)** وأما ما كانت ترفع قتر كت من مفسرقت فلا يقطع أى على سارقها وان كان على المسجد على لانه لم يكن لاجلها كانه لا يقطع على من سرق متاعا منه به بالمسجد ومن سرق شامسا داخل الكعبة كان في وقت اذنه لا بالخول منه لم يقطع والاقطع اذا أخرجه محل الطواف وما فيه القطع عليها وما على المقام ونحو الرصاص المسروق الاساطين انظر **(قوله)** فان سرقت أى البسط والحصر من خزائنها **(قوله)** قطع بمجرد ادخالها إليها أى لانه أخرجهما من حرزها **(قوله)** ان دخل السرقة أو قتب أو تسور أى وسوا في هذا الثلاثة خرج منه بمسرقه أى لا وسواه كانه حارس أى لانه قد اثنتا عشرة صورة يقطع فيها وقوله أو يحارس يجعل على ما إذا دخل من باب بقصد الحصر وما حصل ما منه أنه اذا دخل من باب بقصد الحصر وسرق فما كان يكون في الحرام حارس لم يأن ذلك في التقلب أو يأن ذلك فيه ألا يكون فيه حارس أصلا وفي كل اماكن يخرج المسرق من الحرام ولا يخرج منه فهذه ستة أحوال يقطع في واحد منها وان كان فيه حارس لم يأن ذلك في التقلب فله يقطع ان أخرج المسروق وأما ما كانت ترفع قتر كت من مفسرقت فلا يقطع لانه لم يجعل حرزا لها والمحصر كذلك فان سرقت من خزائنها قطع بمجرد ادخالها إليها **(أو)** سرق من (حرام) من ثياب السالحين أو لانه (ان دخل) من باب (السرقة)

باعتباره مسروقاً قطع (أو نسب) الجاه (أو سرق) على مسروق وإن لم يخرج بحسب سرقة كان له الجاه حارس أم لا في هذه الثلاثة والأونق  
بأنه لا يقطع إلا بقطع (أو) أخذ شيء أو نزع النصاب منه في الثلاثة (أو) دخل من بابه لعموم مكان (بحارس ما بأذنه) الحارس  
(في تغليب) النصاب فقطع ان خرج به فان أذنه في التغليب فلا قطع والمراد بالأذن في التغليب أن يأذنه في أخذ شيء أو نزع  
النصاب لا ما يعطيه ظاهر كلام المصنف (٤ ٣٠) من تغليب نصاب متعدد وأما ما يقطع لانهما في لاسارق وإذا سرق العرق بأن رب

التياب بأخذ شيء  
بنفسه من غير إذن  
الحارس كافي مصر  
فهو بمنزلة الأذن فلا  
ينقطع بسرقة (وصدق  
مدعي الخطأ) أن أخذ  
نصاب غيره اندخل  
من بابه وأشبهه كان له  
حارس أم لا (أو جعل  
عبداً لمعزاً وأخذ منه)  
ولو معزاً كان يفسد له  
سبباً يعني لا تغيب  
البيعة فخرج معه طوعاً  
مع إلى مكان كذا أو  
البيعة فخرج معه طوعاً  
من حرزه فالتقطع (أو  
أخرجه) أي النصاب  
من بيت محصور وعن  
الناس (في) سبب (في)  
الأذن العام: جميع الناس  
كسب الحاكم وللعالم  
والكرام الذي يدخله  
هامة الناس بلا إذن خاص  
(الله) أي محل الأذن  
العام واللام بمعنى من  
منطقة ما يخرج أي  
أخرجه عن محل العام  
خارج بابه أي أن من  
سرق من بيت محصور  
من بيت داره أذن  
في دخوله لعموم الناس  
ولا يقطع حتى يخرج  
أخص من محل الأذن العام بأن يخرج من بابها لا من غير بابها لم يقطع فالسرقة من  
ظاهر ما للأذن في دخوله للناس لم يقطع لانهما في لاسارق فله أن يرد (لا بد أن ذات (أذن خاص كصف) أو أمر  
مستأنف فسرقة (عما) أي بيت (بغير علمه) في دخوله فلا يقطع وأولى أن أخذ علم بغير علمه (ولو خرج من جميعه) لا  
فسرقة كان شائناً لاسارقاً فحقت (ولا أن نطقه) أي النصاب في الحرز من مكان إلى آخر (ولو يخرج من غير  
قوله قبل يخرج من حرز (ولا قطع) فيما) أي في سرقة ما (على صبي) غير مجزئ من سبب (أو مع) لأن غير المميز لا يعد ناقلاً ما عليه  
أو معه بشرط أن لا يكون معه من يحرسه وإن لا يكون بدار أهله

باعتباره مسروقاً قطع (أو نسب) الجاه (أو سرق) على مسروق وإن لم يخرج بحسب سرقة كان له الجاه حارس أم لا في هذه الثلاثة والأونق  
بأنه لا يقطع إلا بقطع (أو) أخذ شيء أو نزع النصاب منه في الثلاثة (أو) دخل من بابه لعموم مكان (بحارس ما بأذنه) الحارس  
(في تغليب) النصاب فقطع ان خرج به فان أذنه في التغليب فلا قطع والمراد بالأذن في التغليب أن يأذنه في أخذ شيء أو نزع  
النصاب لا ما يعطيه ظاهر كلام المصنف (٤ ٣٠) من تغليب نصاب متعدد وأما ما يقطع لانهما في لاسارق وإذا سرق العرق بأن رب

والقاطع فان كان غير مفود داخل في قوة وكل شيء يحضر صاحبه لان المراد المصاحب المميز وان لم يكن مالكا ولا غير مصاحبه دون  
 وبمعامله اخصر ويشمل الصبي المجنون (ولا) قطع (على داخل) في حوز (تناول) التصيب (منه الخارج) عنه بان مدينه داخل الحوز  
 فثابته الداخل وانما يقطع الخارج لانه الذي أخرجه من حوز فان لم يمتد لخارج يده واعتاقه القاطع ودينه لخارج الحوز يقطع الداخل  
 فقط لانه الذي أخرجه من الحوز وبسائر وان التقاطع وسط التقاطع (ولا) قطع (ان اختلس) أي أن يمسها أو يسرقها وأخذ التصيب على  
 غفلة من صاحبه ويذهب جهارا أو سرا واحدا أن اختلس هو الذي يخطف المال بحضرة (٣٠٥) صاحبه في غفلة ويذهب بسرعة

جهر (أو) أخذ نصبا  
 من صاحب و (كابر)  
 بان ادعى أنه ملكه  
 فلا يقطع له صاحب  
 والتعاصيب لا يقطع عليه  
 (أو هرب) بالمسروق  
 (بعد ادعاه) أي بعد  
 القدرة عليه (في الحوز)  
 ولو) كره بنفسه  
 وذبح (لأنه) يشهد  
 عليه بأنه سرق المتاع  
 ولو شاء خلس المتاع  
 منه كما يشهره قوله  
 بعد أخذه ثم لأخذه  
 لباقي عن يشهد خرج  
 به السارق من الحوز  
 فلا يقطع له صارحاً  
 خروجه كاختلس (أو)  
 أخذناه) أو فقهاها  
 (رباب مصححه أو سوق)  
 القصر يبيع وبغير حافظ  
 فلا يقطع على رزقه لانه  
 موقوف غير معد وكذا  
 ان أخذناه بجمعي  
 (أو) أخذ (نوبا) منشورا  
 على حائط بضعه داخل  
 الدار (بعضه بالقرين)  
 أو ملقى على الأرض  
 كذلك فلا يقطع تقبلاً  
 لجانبه ولا الجنب الشبهة

يكن معه أحد يحضره ولم يكن بداؤه ولا القاطع وما من من النظم في سرقة ما على الذاة بقدره عاذا كان  
 معها أحد أو نكت في حوز متناه ولا القاطع كما (قوله ولا يقطع) أي سارق ما عليه أو معه (قوله فهو)  
 داخل في قوة وكل شيء يحضر صاحبه وذلك لان الحضرة تقتضي الشعور ولو حكما كالتام (قوله ولما) أي  
 لأجل كون المراد بالمصاحب المصاحب المميز وان لم يكن مالكا (قوله ويشمل الصبي) أي في كونه لا يقطع في  
 سرقة ما عليه وبمعامله المجنون وكذلك السكران اذا كان سكره بحال لانه كالمتنوع وأما جهر أو موقوف فيه  
 حبس لم يجرؤ باعترده في جهة يبيع وعلمه فعله الاول يقطع من سرق منه لا على الثاني (قوله تناوله) منه  
 أي من الداخل وقوله الخارج عنه أي من الحوز (قوله بان مد) أي ذلك الخارج (قوله ولا يقطع ان اختلس)  
 قال ابن مرقوق الاختلاس أن يستغل صاحب المال لمصطفه من ذافسه الفقهاء اه وهو موقوف على  
 الشارح (قوله على غفلة من صاحبه) أي المصاحب فيشمل القائم مقامه كمن يترك حاقه مفتوحا ويذهب  
 لحاجته ويترك كل أحد يتعم من يأخذ منه فيغافله انسان يأخذ منه وبسرعة جهر (قوله بان ادعى) أنه  
 ملكه ليس هذا بل لازم بل ولو اعترف بالقبض والحاصل أن المكار هو لا أخذ المال من صاحبه بقوته من غير  
 حرا به أو ادعى أنه ملكه أو اعترف بأنه غائب فقول المصنف وكبر أي يأخذ أن يأخذ من صاحبه  
 بقوته من غير رباة وأما لو كاروا دعي أم ملكه بعد نبوت أخذه من الحوز فانه يقطع كافي التوضيح (قوله)  
 بعد أخذه) أي بعد أخذ السارق وقوله في الحوز متعلق بأخذه أي أنه بعد أن قدر على سكه في الحوز بل المال  
 هرب منهم بل السروق (قوله أي بعد القدرة عليه) يشترط أن لا يمس المراد بالأخذ والخذ والمسلط فانه فعل  
 بل يكفي القدرة على ذلك بدليل الباقية بعد أن انشأ فيها أخذنا فعل كاهو ظاهر (قوله ولو كره) أي هذا  
 اذا هرب من غير أن يرى أن المال خرج لباقي شاهد بل ولو لم يمس عليه المصنف من عدم القطع  
 للمالك وإن القاطع يراه على أن أخذه على الوجه المذكور اختلاس وأشار المصنف بلون خلاف أصبح القائل  
 بالقطع شاعري أنه سرقة وهذا قول ثالث نفسه ابن شاس بعض المتأخرين ولعله أن ونس واحدا أن  
 أنسار قد ادعى أن يرب المال خرج لباقي شاهد هذا أخذ المال وهرب كان محتسلا لا يقطع وإن هرب المال  
 من غير أن يدعى يرب المال خرج لباقي شاهد فهو سارق يجب قطعه ابن عبد السلام وهذا هو التحقيق انظر  
 بن (قوله أو سوق) يحتمل عطفه على باب أو مسجد (قوله وبغير حافظ) سكت المصنف عن التقيد  
 به لانه من قوله وكل شيء يحضر صاحبه (قوله وكذا ان أخذناه بجمعي) أي فلا يقطع عليه ولو بحضرة  
 الراعي أو مالكا كما يحرم وأحضر بقوله بجمعي مما إذا أخذ هلمن المراح فانه يقطع ولو لم يكن معها أحد  
 وان أخذناه بجمعي أو سارقة قهرى أو مرسوقة لمرح ومعه من يجرم فنولان بالقطع وعدمه كما (قوله)  
 كذلك) أي بضعه داخل الدار وبضعه بالقرين (قوله ولا يقطع) أي اذا أخذه من القرين بدليل قوله  
 وأما جبر من داخل الدار فقطع به (قوله معلق على شجرة خلة) أي فلا يقطع في سرقة هذا اتفاقا أن لم يكن  
 عليه غلق ولا فتولان كما قال بعد وان قطع ثم غلق فلا يقطع اتفاقا ولو غلق قال الشارح (قوله وهو)  
 المنصوص) أي أن القول بعدم القطع هو المنصوص وأما القول بالقطع فهو غير منصوص بل يخرج للنسب

(٣٩ - سوق رابع) وهي هنا كون بعض الثوب بغير حوز مثله البعض صادق بالصف والاقطع والاكتوا وأما جبر من  
 داخل الدار فيقطع فيه لانه أخرجه من حوز ثم عطف بالجر على ما من قوله فيما على صبي ذمال (أن) في سرقة (عمر) مختلفة من نخل أو غيره  
 (معلق) على شجرة خلة (الا) أن يكون المعلق خلة في سبته ملتصقا (بفتق) بفتح اللام وسكونها (فتولان) في قطع السارق مثله  
 وعدمه وهو المنصوص فيلزم أن غير الخلق بالدار وأما هو فيقطع اتفاقا لانه في حوز وقوله على شجرة خلة اجتازا عما وقع ثم غلق فلا  
 قطع ولو غلق (ولا بد منه) أي جده ووضع في محل اعتد وضعه فيه قبل وصوله إلى الجرب فلذا

سرقته من سارق (فقالها) أي الأقوال (٣٠٦) يقطع (ان كس) أي جمع بعضه على بعض حتى صار كالثمن الواحد وان لم يصل

على السرقة من السرقة التي في الدار فكان من حق المصنف أن لا يساويه عليه (قوله) لشبههما في السرقة أي وما فوقه ولا يقطع سارقه كما مر (قوله) والاول الخ) اعلم أن هذه الأقوال الثلاثة التي ذكرها المصنف في السرقة تجري مجرى بعضها من قهر مصر وقولها وقرطها ووضع في موضعها ليس ثم ينقل للسرقة فذا سرق منه قبل نفيه للسرقة فنفى الأقوال المذكورة فقد نقل عن ابن رشد في البيان أن في الزرع بعد حده ثلاثة أقوال كالشر الاول يقطع من سرقة بعد أن حصل فيه بعضه لبعض أم لا والثاني لا يقطع فيه بعضه لبعض أم لا حتى يصل للسرقة والثالث الفرق بين أن يسرق بعد ثم بعضه لبعض أو قبل ذلك وهذا الاختلاف محله إذا لم يكن حارس والا فلا خلاف في قطع سارقه انظر (قوله) ساله للسرقة أي فانه يقطع لاجل كونه محمولا على ظهر الغائب سرقا ليل أو نهارا كما مر (قوله) نص عليه ابن رشد) أي وكذلك قال فرعون في التبرئة (قوله) ان لم يكن معه ربه أي فان كان معه ولو ناعما فلا ضمان عليه كما يفيد قول المصنف في القصب مطلقا على ما فيه الضمان أو دفعه بالاعلى غير عاقل انصاحا به (قوله) والقلم على القبر الخ) مره مرابه ولا يقطع على القبر الخ) مره لا يقطع حاصل المسئلة كافي حتى وأمره ضمني في حاشيته وانتمسره على ما لم أن السارق اذا نفي السرقة فقط ولم يخرج النصاب منه فانه لا يقطع فلا يخرج غيره النصاب من ذلك التقب فلا يقطع على ذلك القبر أيضا لان التقب يصير المال في غير حوز وهذا اذا لم يتقاع أن أحد هما يثبت والا يخرج غيره من التقب ومقابل مذهب المدونة على مذهب المدونة ولا يقال انه أخرج المال من غير حوز لان التقب يبطل حوز به المكان لا يقول قطع الخرج في هذه الحالة معاملة به بنقص مقصوده حفظ المال الناس ومقابل مذهب المدونة أنهم يقطعان عند الاتفاق وعليه ابن شاس ونصه ان الحجاب حيث ظاه فلو قبضوا خرج غيره بأن كانت متفقين قطعا والا فلا يقطع على واحد منهما قال ابن عرفه ولا يعرف هذا القول لاحد من أهل المذهب وانما ذكرنا القبر الخ) في وجيزته بناء على أصلهم من أن التقب لا يبطل حوز به المكان فانه يملكه ابن شاس في كتابه المواعير على ذلك وان الحجاب تسع اسباب انظر (قوله) ولا يخونون أي مطبقا ويغني أسبابا وسرقة في حال حوزته فاسرق في حال افانته فبن فانه يقطع الا انه تنظر افانته فان قطع قبل افانته اكتفى بذلك فان شل في سرقة يخونون بنسب أحداها لسرق حال حوزته أو افانته فالخروج كما في عبق حله على الاول لعدم الحد بالشبهة (قوله) ولا ذكره) أي على السرقة وأعلم أن القطع يقطع بالاكرام مطلقا ولو كان يضرب أو سجن لانه شبهة نداء الحد وأما الاقدام على السرقة أو على القصب فلا يقطع فيه الاكرام ولو تخوف القتل كما صرح بما مر في رد ودعي عليه الاجماع وكذا صرح به في معنى الحكام ونقل ذلك ح في باب الطلاق خلافا لما ذكره عتيق هناك من جواز القيد عليها اذا كان الاكرام يخوف القتل انظر ابن وأما الاكرام على أن يقرأ مسرق فيكون بالقتل والضرب والسجن والقيد فاذا خوف بشي من ذلك فاقهر بها فلا تلزمه السرقة على ما يأتي (قوله) ولا يسكران بهلال أي لانه كالخونون وأما الاسكران بهرام ذاسرق حال سكره أو قبله فانه يقطع لكن ينتظر صوره فان قطع قبل حصوله اكتفى بذلك و ظاهر حله على أنه يخرج حيث شل لانه الاغلب ألا أن تكون حالته ظاهرة في خلاف ذلك هل على الاول لانه الحد بالنسبة (قوله) يقطع الخ) أي فلما وجدنا التكليف يقطع الشخص الخارج ذكرنا أن ما يأتي (قوله) وان للشويع) اعترض بعدم المبالغة بالنسبة لسرقة الحر من مثله اذا شوهع عدم القطع حتى يبلغ عليه واثنان انما تعابا بالغ على الحكم المتوهم خلافه وأجيب بان المبالغة غير راجعة للحر بل للعدو والمعاذ وحيث نفي شوهع الضمير باعتبار أفراد المعاهد والعدو (قوله) والخ) في القطع فانه تعالى أي لا يسرق (قوله) الا لا الرقيق) استثنى من عموم قوله يقطع العدو ظاهره ولو سرق من سيده (قوله) فلا يقطع) أي لا يجوز قطعه (قوله) ولو رضى السيد) أي يقطعه ولا يضمن المال الذي سرقه لسيده اذا اعتقه ولا قدره على استثنائه له عند تنقيته وترك دليل على برائه له منه (قوله) من مال رقيق سيده) أي من مال رقيق آخر سيده

محمولا لا يشكك به أشبهه ما في الخبرين لان ليكنس بل رقيق غير كل شجرة نختها لشبههما وقها والاول يقطع مطلقا والثاني لا مطلقا ومحلها اذا لم يكن له حارس والا قطع قول واحد اكلو سرق منه في الطريق حال حله للسرقة نص عليه ابن رشد (ولا يقطع) ان تقب) الحرز (فقط) من غير الخواص شيء منه وان خرج بنفسه أو أخرجه غيره عليه ضمان ما خرج بنفسه بسبب التقب ان لم يكن معه ربه والقطع على القبر الخ) مره (وان التقب) أي بأيدهما في المناولة (وسط التقب) أي اختار جملته الداخل (أو بطه) الفاضل بهبل ونحوه (بجذبه) الخارج) عن السرقة (قطعا) معاني المستثنى (وشروطه) أي لقطع المفهوم من قطع الذي (التكليف) فلا يقطع صبي ولا يخون ولا مكره ولا سكران بهلال (في قطع الحر والعدو والمعاذ)

سرقوا (المثلوم) أي من مثله لان السرقة من الفساد في الارض والخس في القطع فانه تعالى فلا يستثنى أحد (قوله) الرقيق) سرق (السيد) نصا فلا يقطع ولو رضى السيد وكذا ان سرق من مال رقيق سيده

لان مال العبد السيد فكان له يخرج من حوزة ولا يجمع على السيد عقوبات من ماله وقطع غلامه واشترى له السيد انه لو سرق مال اصل سيده او غيره قطعه وهو كذلك ولا فرق بين العبد القن وغيره (وثبتت) السرقة (بافراز طاع) به كانتت بالنية (والا) بان اكرهه على الاقرار من حاكم او غيره ولو بسجن او قيد (فلا) يلزمه شئ منهما لم لا عند ابن العاصم (٧٠ ٣٠) (ولو اخرج السرقة) لاختيال وصول

اسم السروق اليه من غيره (واعين القتييل) الذي اكرهه على الاقرار بقتله فافر واخرجه كافي التقتيل لاحتسالي ان غيره قتله فلا يقطع ولا يقتل الا أن يقر بعد اذ كراه آمنا كما في المدونة وقال مسنون يعمل باقرار التهم باكرهه فيه الحكم أي ان ثبت عند الحاكم آثمن اهل التهم فيصور حصه وضربه ويصدق بالسرقة وتؤولت في محل عليه والاول هو المشهور والاولى بقواعد الشرع وفي نسخة وان عين السرقة وأخرج القتييل وعلى كل حال فالاولى حذف عين لان المراد اخراج كل وانما يراه فكان مراده تعيين محل ما ذكر (و) اذا أقر طائفا ورجع عن اقراره (قبل رجوعه) عنه فلا يحد وكذا يقبل رجوع الزاني والشارب والمارب (ولو) رجع (بلاشبهة)

(قوله لان مال العبد السيد) هذا تامل لكلام المصنف (قوله) وهو كذلك أي لا العبد لاشبهة في مال فرغ سيده ولا في مال أصله وكذلك لاشبهة في مال سيده وعدم قطعه بسرقته من ماله لثلاث يجمع على السيد عقوبات بان قال الشارع لا لكونه شبهة في ماله (قوله) ولا فرق بين العبد القن وغيره) هذا تعميم في قول المصنف اذا الرقيق الخ والمراد بغير القن من فيه شائبة حرة كام وهو مكاتب وسواه سرق من محل سجن عليه فيه أم لا (قوله) كانتت بالنية ترك المصنف هذا الوجه فلو كانت قبل القطع وهما بل هو هذا المقطع واحد منهما المكاتب وأعلم أن القطع يثبت بشهادة البينة ولو لم يقرب المتاع وزك متاعه وذلك لتحقيق السبب لان الشهادة بالسرقة سبب في لزوم القطع ولزمن وجود السبب وجود السبب (قوله فلا يلزمه شئ) أي اذا أقر بها وقوله ولو اخرج السرقة أي اقر بملكها (قوله باكرهه) معني باقراره بالبالاشبهة (قوله) به الحكم) أي القصة كافي معين الحكم ومن الصفقة لان طاع وسببه في المالك حدث قال وان يكن مطالبا من يثم \* فالحال بسجن والضرب حكم وحكموا بعضه الاقرار \* من ذاعر بحسب الاختيار والذاعر بالذال المجهمة الخائف قال عني واعتمد مسنون وجعل مافي المدونة على غير العمل على أنه وقع فيها محلات أحدها سرق في عدم العمل باقرار المكره فانهم ما حلف التهم وتم يديه وسجنه فاستشكاه البرزني أنه لا فائدة في جعته لعدم العمل باقرار المكره كما هو مفاد المدونة أو لا قال وجميع بينهما محمل أول كلامها على غير المظن وأخره على التهم كقول مسنون وجميع القراني يصلح أول كلامها على ما إذا كان المسروق لا يعرف بعينه لاحتسالي أن مافي شئ غير المسروق من خوفه وحل أن كلامها على ما إذا كان المسروق يعرف بعينه فيهدد بالموت بسجن ربما أن يقر وهذا علم أن المسنون موافق للمدونة على أحد التاويلين أنظر عرج فإذا أقر مكرها على ما المصنف وأخرج بعض المسروق أخذت باقراره من السرقة أن كان مما يعرف بعينه بنائه على تأويل القراني ولو أخذت باقراره من السرقة مطلقا أي سواء كان مما يعرف بعينه أم لا أن كان مستمرا بنائه على تأويل البرزني (قوله) وقبل رجوعه ولو بلاشبهة قال ابن رشد في المقدمات ان كان اقراره بعد الضرب والتهديد فلا يقطع بمجرد اقراره واختلف اذا عين على قولين فالتعيين المدونة وغيره فعل القطع ان رجع عن اقراره قبل قول واحد وعلى القول بعدم القطع ان تعمدى على اقراره بعد أن عين في المدونة يقطع وقال ابن الماششون لا يقطع وأما إذا كان اقراره بعد الاخذ من غير ضرب ولا تهديد فيقبل بقطع بمجرد اقراره وان لم يعين السرقة وهو ظاهر مافي السرقة من المدونة وقيل لا يقطع حتى يعينها وهو قول ابن القاسمي في سماع عيسى وقول مالك في سماع أشهب فعل مافي المدونة أنه ان رجع عن اقراره وان لم يأت فيه وهو ظاهر مافي المدونة ولا خلاف عندى في هذا الوجه وعلى القول الثاني اختلف هل له أن يرجع عن اقراره لغير التعيين أم لا على قولين عن مالك والقولان انهما إذا قال اقررت لوجه كذا وأما ان يرجع عن الاقرار بعد التعيين فلا يقبل قول واحد ابن (قوله) في اقراره (ولو) قال في رجوعه كان أوضح (قوله) لا يرجع (هذا) بان لما قبل المالتة (قوله) ويلزمه المال الخ) أشار به الى أن رجوع السارق عن اقراره انما يقبل بالنسبة لغيره ففتن الحديعة لئلا هو حق به لا بالنسبة لغيره المال الذي هو حق لا دعي اذ اعينه ومثل السارق المهرب اذا أقر بها يرجع عن اقراره فقال فيه ما قبل في السارق (قوله) أخذت دابة زيد) أحسرة أو حابة يرجع عن اقراره وقال كذب في اقرارى (قوله) أي وقع منى ذلك) أي السرقة أو سرقة دابة يرجع عن اقراره وقال كذب في اقرارى فلا يلزمه قطع ولا غيره (قوله)

في اقراره هو كذب في اقرارى كالرجوع لاشبهة نحو أخذت مالى المهرمون أو المودع خفية فسيته سرقة ويلزمه المال ان عين صاحبه نحو أخذت دابة زيد بخلاف سرقة أو سرقة دابة أي وقع منى ذلك



ولو ادعى شخص بسرقة على منتهى أو يحول حاله على أحد قولين قدمهما في القصد إذا السرقة منه فاليمين على المدعى عليه فإن حلف برئ (وان رد الجين) على الطالب (خلف الطالب) أي المدعى فالغرم على المدعى عليه بلا قطع وحمل الردان حقق المدعى الدعوى فان اتهمه غرم المدعى عليه مجرد نكوله ولا قطع لان القطع انما هو في التوثق بالسنة أو الاقرار وطوعا بلا رجوع فان ادعى على صالح لم تقبل دعواه وأدب كما تقدم في القصد (أو شهد على السارق بالسرقة (رجل وامرأتان) فالغرم بلا قطع (أو شهد واحد) رجل فقط أو امرأتان (وحلف) معه المدعى فالغرم بلا قطع (أو أقر السبد) سرقة عبده من شخص (فالغرم) أي غرم المال المدعى به لازم للمدعى عليه في المسائل الأربع (بلا قطع وإن أقر العبد) بأنه سرق (فالمعكس) أي القطع بلا غرم لأقراره بالسرقة وانما لا يغرم لأن العبد لا يعتبر أقراره بالنسبة للمال لان الغرم في الحقيقة على سيده فان شهد بها شاهد وحلف معه المدعى أو شهد عليه رجل وامرأتان فهو داخل في قوله أو شهد رجل الخ ولو شهد عليه شاهدان (٨ و ٩) فالغرم والقطع وانما غلبنا بالغرم فالسيد يغرم من مال العبدان كان له مال والاخير في

قد انه وتسليمه (ووجب) ولو ادعى شخص الخ هذا شرط جوابه قوله الا في فائين الخ (قوله على أحد قولين) أي في سماع الدعوى على السارق (رد المال) بعينه ان وجد أو قيمة المقوم ومثل المثلي ان لم يوجد (ان لم يقطع) لانهم كعدم كمال النصاب الشاهد عليه بالسرقة بان شهد عليه عدل وامرأتان أو أحدهما يحلف معه المدعى أو عدم كمال النصاب المروق من الحرز أو لكونه من شهر حرز ونحو ذلك أو سقط العضو سماوى أو جناية (مطلقا) أيسر أو أعسر في المروق أو تلف ويحاصر بوجه غرمه السارق ان كان عليه دين (أو قطع) سرقة فيغرم (ان أيسر) أي استمر يسار بالسرقة كله أو بعضه (اليه) أي الى القطع (من) يوم (الاخذ) لان السارق اتصل كاللص في الغام فلم يجمع عليه عقوبات بل القطع فقط فلو أعسر فمات ان اخذ والقطع سقط الغرم ولو أيسر بعد ذلك يجمع عليه عقوبات قطعه وتابع منته والحاصل ان المروق ان كان موجودا به ينع وجب رد ما به اجماعا بلا نص وان تلف فان أيسر فكذلك ودرمل المثلي وقيمة المرقوم وان أعسر ولو في بعض المدة فكذلك ان لم يقطع والا فلا غرم (وسقط الحد) أي القطع (ان سقط العضو) الذي يجب قطعه (بسموى) بعد السرقة أو بقطع في قصاص أو بجناية أجنى عليه بعد السرقة وليس على الجاني الا الادب ان تمدد فان سقط من ثم ما ذكر قبل السرقة انتقل القطع للعضو الذي بعده كاسر (لا) بسقط الحد (بتوبة وعدة وان طال زمانهما) ولو صار عدل أهل زمانه متى بلغ الامام وينبغي أن لا يرفع للامام ولا يأس بالشفاعه لسارق وقعت منه السرقة فلتعلم ما لم يبلغ الامام ولا ينبغي الشفاعه في معروفه بالعداء (وتداخلت) الحد وعلى شخص (ان اتحاد الموجب) يقتض الجيم هو الحد (كشفت

الظاهر

أي كدقذف (و) حد شرب) اذ موجب كل منهما ما لو ن حلفه فاذا أقسم عليه أحدهما سقط الآخر ولو لم يقصد إلا الأول أو لم يحصل ثبوت الآخر إلا بعد الفسار غم من الأول وكذا لو جنى على أنساب فقطع عنه شجره والعكس فكيف التقط لاحدهما (أو تكررت) موجباتها بالكسر كان يسرق مراراً أو ينفق أو يشرب مراراً فكيف حد (٣٠٩) وأحد عن الجمع ولم يثبت

القاهر موضع المخير فكان الأولى حذف ذلك الظاهر ويقول وإذا دخلت الحدود وانقضت وأوجب بان الموجب بالقتل وإن كان هو الحد إلا أن المراهبة القدر واجب مجازاً وحديثه فالحسن وإذا دخلت الحدود وانقضت القدر الذي أوجبه مع كل منها اه ضحنا عدوى (قوله أي كدقذف الخ) انما قد رحد أولاً وطانياً لانهما الموجبان بالفتح المضدان وأما الحلف والشرب فوجبان بالكسر (قوله اذ موجب كل منهما) أي كل من القذف والشرب (قوله فاذا أقسم عليه أحدهما) أي حد أحدهما وقوله سقط الآخر أي حد الآخر (قوله ولو لم يقصد إلا الأول) بل ولو قال فذ هذا لا اله الا هذا خلاف ما جعله الشارع فليس كالخراج الحد في نية الموضوع وأما الضرب فلا يحد أصلاً فلا يصح صرفه لحد بعد تقديره أمر (قوله لاحدهما) أي الجنابة بالسرقة (قوله كالسرق وشرب) أي أو سرق ورى أو سرق وقذف وكلاهما وشرب وهو رفق ثم قذف وهو روعكسه فلا تداخل (قوله وكل حد يدخل في القتل الخ) فذا ذكرنا أن السرق أو شرب أو ضرب أو قذف عليه القتل رداءً أو نقصاناً أو حرابة قتل أو بقاء عليه قبل القتل حد الزنا والشرب أو السرقة فلا تدرج حد في القتل وهذا كقول المدونة وكل حق اجتماع مع القتل بالقتل يأتي على ذلك كله الحد القذف اه وقوله وكل حق به يشمل حد السرقة والشرب والزنا وقوله اجتماع مع القتل أي لرداة أو حرابة أو نقصان وأنت تشير بأن كلام المدونة هذا وأرد على المستغلان الحد وإذا دخلت مع اختلاف للوجب والمفص من ذلك أن يقال كلامه في الحد وغيره بالجمع مع القتل فانه طئي اه بن

### (باب في الحرابة)

(قوله وهو مطلق الصلح) أي لا الذي يقطع في الحرابة عضوان وفي السرقة عضو واحد (قوله فعمل منه أمر فيها) أي إعلان الحرب أشعر من مقوم الحارِب وهو يلزم من معرفة الكل معرفة كل حزم من أجزاءه (قوله لمع سائلاً) خرج قطعها للطلب المأمرة أو لثأره أي عداوة بينهما من جماعة كما يقع في بعض عسكر مصر مع بعضهم فلا يس محارب (قوله والمراهبة قطع الأخافة) أي وحديثه فالحسن أن المحارب هو من أخاف الطريق لأجل أن يمنع الناس من سلوكها أي من أخاف الناس في الطريق لأجل أن يمنعهم من السائول فيها والانتفاع بالمرور فيها وإن لم يقصد أخذ مال من السالكين بل قصد مجرد منع الانتفاع بالمرور فم أسوأ كان المنوع من الانتفاع بالمرور فيها خاصاً كفلان أو كل مصري أو عاماً كماذا منع كل أحد يعرفها إلى الشاء مثلاً فانه ضحنا العدو (قوله أو أخذ مال مسلم وغيره) والصنع أسمى من المال كالقسطي وإن العربي فن خرج لأخافة السبيل قصد القتل على الفروج فهو محارب أقمع من خرج لأخافة السبيل لأخذ المال انظرين (قوله بتعدر مع القوت) أي لعدم الناس المتشككين منه وثأره وإن لم يقصد قتله وهو ذلك فقد صرح في المدونة بأنه إذا خرج بدون سلاح بل خرج من مصلحته لكنه أخذ مسكاًة تكون محاربا (قوله أي شأه تعدر القوت) أي وإن أمكن فقتله منه يقتل لأن شأه تعدر القوت وفي البذر القرافي أن من أخذ وظيفة أحد لأخضة فيه بتقرر سلطان فهو محارب لانه تعدر القوت منه ما دام يقدر السلطان قال الدررجمت من ضحنا الصالح سبيل محمد السوفري قد تكرر ما بعدى كون الفتن بأخذون الكوس محاربين عزلة قطاع الطريق وأغاصين قاتله (قوله ولو سلطاناً) أي لا أن العباد وهم أهل المل والعقد تتكررون عليه ذلك وأخذون عليه (قوله من قرأه مصداً) أي عطاها على منع والمضى أن المحارب هو قاطع الطريق لنوع سائول أو لأجل أخذ مال (قوله لا اله الا الله) أي أخذ المال على الوجه المذكور محارب (قوله وجبارة أمره مصر) أي ويمنل حيازة

الثاني الأبعد الحد لاحدهما ما لم يعد بعد الحد فان عاد بعد بعده عليه وفي بعض النسخ والالتكررت أي وإن لم يحد الموجب بالسرق وشرب تكررت الحدود بأن يقطع ويملك وكل حد يدخل في القتل لردة أو نقصان أو حرابة الحد القذف فلا بد منه ثم يقتل كما

### (باب في الحرابة)

وما يطى بها من الأحكام وقبها للسرقة لا سترها معها في بعض حدودها وهو مطلق القطع وتكون النسبة هي قوله الآتي وأتبع كالسارق معلوماً وعرف المحارب المشتق من الحرابة فيصلم منه تمر فيها بقوله (المحارب قاطع الطريق لنوع سائول) على قطع أعين قطعها لأجل عدم الانتفاع بالمرور فيها ولو لم يقصد أخذ مال السالكين والسراد بالقطع الأخافة لا المنع والا لزم تطيل النى بنفسه وسواء كانت الطريق خارجة عن العمران

أو داخله لا لزلة (أو أخذ) بالناس فاعل معطوف على قاطع (مال مسلم وغيره) من ذى وساعده ولو لم يعلم نساء (على وجه تعدر حمة القوت) أي شأه تعدر القوت فان كان شأه عدم تعدر فغير محارب بل قاطع ولو سلطاناً فمراهبة أخذنا اسم طاعل أولى من قرأه مصداً لا فائدة له محارب ولو لم يحصل منه قطع طريق فيشمل مثله في السكران ومخادعة الصبي وغيره ما أخضعه وجباً من أمره بمصر

ولهم يسلبون أموال المسلمين ويتعزبونهم ويزأقونهم ويغزونهم على بلادهم ولا تنصرا استغاثتهم من علماء أولادهم ولا يشترط تعدد الحارب ولا قصد عموم الناس بل بعد عار (وإن أنفر دعدينة) قصد جميع أهلها (ألا كسى السكران) يضم الكافبت معلوم (الثالث) أي لأجل أخذ المال وأشد منه في تعيب العقل النج وأشد منه في بغي الباطن ويغزو الباطن ويغزو الباطن ويغزو الباطن معروف والكاف التثنية أن قرئ أخذهم فاعل وقتنيته أي قرئ مصدرا (وعداد الصبي) أي الميراث وهو الذي يندفع (أو غيره) أي غير الصبي وهو الكبير أي خذعه حتى أدخله (٣٠) مكانا (أي أخذ ما معه) ولم يبق له وقته من قتل القبيلة (والداحل) عطف على مسق

أي وكذا دخل (في ليل أو نهار في زناى أو دار) حال كونه (قاتل) حين الأشد (أي أخذ المال) وأخذته على وجه يتعذر معه القوت واحترز بقوله قاتل لأخذ ما أو أخذته ثم عربه فقاتل ليضوبه فلا يكون محاربا بل هو سابق لمن علم خارج الحرز لأنه يقتل من قبله ثم شرع في إن حد الحارب وأنه أخذ أنواع أربعة كما في الآية بقوله (فيقاتل بعلمائهم) والمناشدة مندوبة كما في الخطاب وينسب أن تكون ثلاث مرات يقال له فاشدك الله الأماخذت سلبا وهودك (إن أمكن) فإن عاجل بالقتال فقول بلا مشادة بالسلاح أو غيره مما فيه هلاك فقتل من قوله يقاتل أنه يقتل وهو أحد حدود الأربع والقاتل له أمارب المال

أمرهم مصرعهم محارون لأغصاب لانهم يسلبون الخ (قوله وإن أنفر دعدينة) هذا ما عطف على كون قاطع الطريق وأخذ المال على الوجه المذكور محاربا أي وإن كانت حوائثه خاصة بأهل المدينة أي إن قصد بيع السلوة في الطريق أو أخذ المال كل واحد من أهلها وقصد بعضهم فقط والذي بشره قول الشارح ولا يشترط الخ أن في كلام المصنف ما للفتن أي هذا إذا لم يفر ديان كاتوا جماعة بل وإن أنفر هذا إذا كانت حوائثه أي قطع الطريق وأخذ المال على الوجه المذكور لعموم الناس بل وإن كانت خاصة بأهل مدينة كلهم أو بعضهم (قوله ثبت معلوم) أي وهو المسمى بالقبيلة أو كل حبه وهو المسمى بالنراق (قوله) لأخذ ما معه) أي على وجه يتعذر معه القوت سواء قتله أم لا ويتعذر المسمى هنا بالميراث تندفع المعاوضة بين ما هنا وبين قوله في السرعة ولا يباع على شيء أو معه لأحد غير الميراث وفيه أخذ ما معه سرقة وما هنا في الميراث وأخذ ما معه على وجه يتعذر معه القوت وكذا لا يباعه قوله أو رجل عبد لم يخرأ وخذعه أي الميراث لأنه فيها لا يتعذر معه قوت وما هنا في من يفسد (قوله وقته) أي قتل ذلك المخادع لأخذ ما معه من قتل القبيلة أي وقت القبيلة من الحرابة ونص الحاربر قتل القبيلة من الحرابة وهي أن يقتل رجلا أو صيدا فصدعه حتى يدخله مرسعه فداخذ ما معه فهو كالحرابة أه قال طي تفسرها القبيلة محاربا كبريدل على أن القتل ليس شرطها وإنما وقت القبيلة من الحرابة أه بن (قوله وأخذ الخ) تصور تركته محاربا فإن لم يأخذ لم يكن محاربا (قوله فقاتل ليضوبه) أي من ذلك من قتل شخصا بعد أن أخذ ما له خوف من شكاية فليس محاربا كما صرح به عجم (قوله إن علم خارج الحرز) أي لأنه في هذه الحالة يقال أنه قاتل ليضوبه لا لأخذ (قوله) لأجله فقتل الخ) به أمه إذا طلع عليه قبل الخروج به من الحرز فقاتل ليضوبه يقال له محارب لأنه قاتل لأخذ ما معه كذا سمع شخصنا العدوي ثم إن علمه وهو في الحرز وقد عدله فخرج فأراد المال من غير قتال كان محتسبا (قوله والمناشدة مندوبة) أي وأما المناشدة فهي واجبة على من تعرض له إذا خاف على نفسه أو أهله القتل أو الجرح أو الفاحشة بأهله والأكان حائرا (قوله الأماخذت الخ) ما مندوبة والاستثناء من محذوف أي فاشدك الله أنه أن لا تفعل شيئا إلا تخلف سلبنا (قوله فإن عاجل) أي الحارب بالقتال (قوله أنه يقتل) أي لأنه لأجله فقتله إلا قتله (قوله والقاتل له أمارب المال) الأولى والقاتل للحارب أمان من تعرض له لأخذ ما له أو لشعه من سلوة الطريق وفي غارة الأمانى لو قتل الحارب أحد ورثته فقتل ورثته وقيل لارثته أه حال عجب قلت ينبغي أن يكون الزاج الأول قياسا على ما مر في الأغصنة من قوله وكرم فرجل قتل أبيه وورثه (قوله عطف على مقتدر) أي بعد قوله فيقاتل بعد المناشدة (قوله أو يصب على خبسة) أي بأن ربط جميعه بالامن أعلى فقط كابطه ووجهه أو ظهرها (قوله ثم يقتله مصلوبا) أي ثم يثرب إذا خيف تغيره ويصل عليه غير فاضل (قوله على الأربع) أي فلا قال أنه يصب مذبذبا لأخذ ما معه من قتل يقاتل أنه يقتل وهو أحد حدود الأربع (قوله وأما في) أي وأما في (الحرب) البائع الماقل (كلنا) في مسافة البعد فكلنا وخير من المدينة ولكنه بسجن هنا حتى تظهر بوشه أو عوت وأما في (الناشدة) ستة فالتشبيه ليس بلام ويكون التي بعد الضرب بأخذ الامام ولم يذكر المصنف والقتل مع الصلب والضمير مع التي ظاهر القرآن خلافه

حال حوائثه وأما الحارم ولو بعد إرثه إذا ظفر عليه قبل بوشه كاتى (ثم يصب فقتل) عطف على مقتدر أي يقتل ينظر ثم يلزم القرب الأخباري ولو قال أو يصب الخ كان أحسن وأولى الآية التفسير والمعنى أن الامام يخبرني أن يقتله بالصلب أو يصبه على خشب فمعه ولا حجارة من كسوس الرأس ثم يقتله مصلوبا قبل بوشه على الأربع وهذا النوع الثاني من أنواع حدده وأما الثالث بقوله (أو يثرب) الذكر (الحرب) البائع الماقل (كلنا) في مسافة البعد فكلنا وخير من المدينة ولكنه بسجن هنا حتى تظهر بوشه أو عوت وأما في (الناشدة) ستة فالتشبيه ليس بلام ويكون التي بعد الضرب بأخذ الامام ولم يذكر المصنف والقتل مع الصلب والضمير مع التي ظاهر القرآن خلافه

فعله أخذ من من المعنى وذلك لان الحرابة أشد من الزنا بدليل أن الحذف في أشد الزنا ثم التي فيه الحذف مجرد صلب لا يقتل ليس فيه كبير رد للفساد في الأرض فعلم أنه لا بد من قتله بعد ما أشار إلى عدم بقوله (أ) وتعلم بمنته (أي بدنه التي من الكوع ووجهه البصري) من مفصل الكمين (ولا) بلا تأخير ولو خيف عليه الموت لان القتل أحد حدوده فإن كان مقطوع أثنى وأثله فقلت بدنه البصري ووجهه البصري ليكون المقطع من خلاف وكذا أن كان أقطع الرجل البصري فمقطع بدنه البصري ووجهه البصري فإن لم يكن له إلا اليد أو رجل قطعت فإن كان له يدان أو رجلان فقط قطعت اليد التي فقط أو الرجل البصري فقط (٣٩١) وهذه الحدود الأربعة مجتمعة للأمام

فيها اعتبار المصلحة  
في حق الرجال الاحرار  
وأما المرأة فلا تصلب  
ولا تنكح وإنما أحدها  
القتل أو القطع من  
خلاف وأما العبد فله  
ثلاثة وهي ما عدا التي  
كأشارته المستفجرة  
التي تعاقب بقوله أو نكح  
الحر (والقتل يجب  
قتله بمجرد أومع صلب  
ولا يجوز زوجه أو نفسه  
بقتل أو مسسه بل ولو  
يكافئ أو عذب أو باعته)  
على القتل بسك أو  
أشارته بل ولو يتفرق بجأه  
أذله لأجابه ما قصر  
القاتل على القتل فجأه  
أعانه عليه سحكا (ولو  
جاء المحارب القاتل  
تأثبا) قبل الضربة  
عليه أدق منه لا تسقط  
حقوق الأديين  
(وليس للول) أي للولي  
المقتول (العفو) عن  
القاتل قبل مجيئه تأثبا  
لان الحق لله وأما بعد  
مجيئه تأثبا للعفو  
لان قتله حثث لمصاص  
لأجابه (زنب) للأمام

بنتظر الاقصى من سنة وتلهو والتوبة واعتقدت محتاجا لتقصير عليه في الحج (قوله فعله أخذ من من المعنى) أي من المعنى أي بالنظر للمع أي الله في حرأته ذلك الجزاء وهي التشديد عليه من أجل افساده في الأرض (قوله ويجرد صلب بالقتل) أي بوني بلا ضرب ليس الخ (قوله أنه لا بد من قتله بعده) أي بعد الصلب أي وأنه لا بد من ضربه قبل التي (قوله فإن كان مقطوع أثنى) أي في جنبه أو سرفة أو خلق ناقصا أو سقطت بسماوي (قوله قطعت اليد البصري فقط) أي إذا لم يكن له إلا اليد أو رجل البصري فقط أي إذا لم يكن له إلا الرجل أو سفي كلاً معلق ونشر مرتب (قوله بالقتل يجب قتله) أي ما لم تكن المصلحة في إبقائه أي يحسن بقتله فساده أعظم من قبلته المتفرقين فلا يجوز قتله بل يطلق أو تركا لا خوف الضررين كأثني به النبي وأومئدي وتلخيصهما تأنيدهم (قوله بل ولو يكافئ أو قال المصفوف ولو غير مكافئ) لكن أحسن لشجوه ولعبدوا كافر معاً (قوله أو باعته) يعني أن أحد المحاربين إذا أعان غيره على قتل شخص بسك أو أشارته فإنه تبعد قتله ما ولو كان المقتول غير مكافئ لهما (قوله بل ولو يتفرق بجأه) أي وإن لم يأمر بقتله ولا نكاحه وذلك كالأول محارب شخص بالمطام الطريق وقتل ذلك الشخص المحارب أحد انفتلان معاً (قوله ولو جاء تأثبا) هذه ما علة في وجوب قتل المحارب إذا قتل أي هذا إذا ظهر فإنه يظهر عنه بل ولو جاء تأثبا (قوله ولي المقتول) أي الذي قتله ذلك المحارب (قوله قبل مجيئه تأثبا) أشار إلى أن قول المصنف وليس للولي العفو وراجع لما قبل المسالفة (قوله لا بد من قتله حثث لمصاص الخ) أنت خبرناه إذا كان قصاصاً يكون ما أقامه المصنف من تعين قتله إذا جاء تأثبا قبل القدرة عليه محمولا على ما إذا طلب الولي قتله ولا لاله العفو وألم تأثب كان القتل في هذا الحالة قصاصاً فان قتل من لا يقتل به كذبي أو عذلم يقتل به عند مجيئه تأثبا بل عذله به الأول وقته الثاني (قوله زنب للأمام النظر) أي في حال المحارب الذي لم يصدر منه قتل حر أو حاة أن الحدود الأربعة وأجابه لا يخرج إلا أمام عن المجتره لا تبعد واحدة منها إلا أنه ينسب للأمام أن ينظر ما هو الأصح والأقرب في حال ذلك المحارب فإذا ظهر ما هو الأقرب نيبه ففعله فانتقال وفعل غير ما ظهر له أما الصلح أحزم أجمع الكراهة (قوله لذي التدبير) أي في الحروب وفي الخلاص منها (قوله والذي البطش) أي الفتوة والشجاعة (قوله ولغيرهما) أي من لا تدبره ولا بطش (قوله ولي وقمت منه قلته) وذلك بأن أخذ بغير وجهه ولم يقتل ولا أخذ مالا وإنما حصل منه أخافة الطريق وما ذكره المصنف من أن من حصلت منه الحرابة قلته يحرق عليه أحكام المحاربين هو الذي في المدونة على اختصاص من ونس خلافا لقول القمى أنه لا يوجب فقط ولا يجري عليه شيء من أحكام الحرابة (قوله وما ذكره المصنف من النيب) أن من نيب فعل ما أو الأصح والأقرب بالتحارب من أنواع الحد وقوله هو المذهب أي ومقابله قول القمى إذا نيب للأمام إلا صلح بالمحارب من أنواع الحد وجب على الإمام ففعله ولا يجوز العذر عنه (قوله والتعيين الخ) حاشاه أن الإمام هو الذي يعين ما يفعله بالمحارب غير القاتل من العقوبات الأربع وأما من قطع بدنه ونحوها بجأه بالمحارب فلا تعين له في ذلك إلا لاحق له في ذلك لان ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما فعله في حرأته من أخافة وأخذ له وجرح (قوله وغرم كل عن الجيرة) أعلم أن محل غرمه

النظر بالمصلحة ولا تبعد من عليه شيء مخصوصه لان أدق الآلية لتخصر ما لولي (لذي التدبير) من المحاربين القاتل لان القطع مثلاً لا يدفع ضرره (و) لذي (البطش) إذا لم يقتل أحد (القطع) من خلاف (ولغيرها) ولين دفعته (الحرابة) فقلت) بلا قتل أحد (التي والضرب) لاحتياط وما ذكره المصنف من النيب هو المذهب (والثمة) فيما نيب فله للأمام لان قطع بدنه ونحوها من جرح وأخذ مالا فلا كلام له لان ما يفعله الإمام بالمحارب ليس عن شيء معين وإنما هو عن جميع ما وقع منه في حرأته من أخافة وأخذ مالا وجرح وغير ذلك لتخصص ما وقع لهذا الشخص (وغرم كل) أي كل واحد بغيره من المحاربين إذا أخذوا شيئاً

من الأموال (عن الجسم) لأنهم كانوا لا يفرقون بين قدرته منهم أخذ جميع ما أخذوه وأصعبه (مطلقاً) أي سواء كان ما أخذه  
أصعبه بآبائهم أم لا بما حاربوا تأبأوا بآبائهم حتى يمتنعوا من أخذ ما لا يتقرى بعضهم بعضاً فكأنوا كالحملاء لا يقدمون وتسلم البغاة والغصاب  
والقصوص (واتبع) الحارث (كالسارق) فإن سقط عنه الحد بعينه تأبأوا بغيره مطلقاً يسراً وأعرسوا وقتلوا وأقطع أغراض  
أي منيرين الأخذ في القطع أو القتل فيؤخذ من تركته لأن السارق المتصل كقسام المال والأفلاغم والثني كالقطع على الرأب وقيل  
كسقوط الحد في غير ماله مطلقاً (٣١٢) (ودفع ما يابدهن طلبه) أي أذاعه أن وصفه كالوصف القطة (بعد الاستبصار)

بعد (البينين) من الطالب خوف أن يأتي غيره بأثبت مما حقه ولا يؤخذ منه جيل واتخاذ فعه الإمام وشهد عليه فإن جاء غيره بأثبت منه زعمه منه ودفعه لذلك التبر (أو شهدا فجلين) عدلين (من الرقعة) وأولى من غيرهم بلا استثناء وإن أخر البيعة عن الاستثناء فيجوز شهادة بعضهم لبعض ما لم يشهد العدلين به أو أبائهم أو نحوهما وأولى لنفسه على أن ما يصدرون النص نفسه لا يسمى شهادة وإنما هو دعوى فلا حاجة لقبوله (لا لانفسهما) وفي الرجل والمرأتان أو أحدهما مع عين الطالب والظاهر أنه كالعدلين لتسوت الأموال بذلك فتكاهم أحترز بالجلين عن الرجل بلا عينه من الطالب (ولو شهد اثنان) عدلان عند

عن عدا حيث كرم من عدا الفرم ما لعدم إقامة الحد عليه بأن سقط عنه الحد بعينه تأبأوا به وبهر ولم ينظر بما وأقيم عليه الحد وكان يساوره متصلاً من حين أخذ المال لوقت الحد فإن كان من عدا ما قيم عليه الحد أو كان ميسراً بعد الحاربة وقيل الحد لا يفرم عنه هذا المأخوذ وذلك لأن المأخوذ إنما يفرم عن غيره بطريق الضمان والضماني يقتضي لزوم المضمون (قوله من الأموال) أي المحترمة سواء كانت لمسماً أو لغيره أو لمعاهد (قوله ومثلهم البغاة) أي مثل الحارثين في أنه إذا نكحوا واحد ففرم عن الجميع البغاة والغصاب والمصوص كافي الرسالة وشي عليه ابن رشد في سماع عيسى وقتله ح ومثله في التوضيح وقال بعضهم حكم الحارث بن عاصف الحكم السارق وإن الواحد من السراق لا يضمن ما سرق من معان عبد السلام وهو ما حكاه بعض النسخة نظراً (قوله واتبع كالسارق) أي أتبع بغير مثل المال حيث لم يكن موجوداً وأما إذا كان موجوداً فعن أخذ مطلقاً سواء سقط عنه الحد أم لا (قوله أغرم مطلقاً) أي سواء تلف المال باختباره أم لا كان موسراً أو معسراً (قوله والأفلاغم) أي الألبان أو عسراً في ما ينال الأخذ وإقامة الحد فلا غرم عليه ولأبى ير بعد ذلك (قوله على الرأب) أي لأنه لا ينفق حد من جهة الحدود كالقطع (قوله فيغيرم فيه مطلقاً) أي سواء كان موسراً أو معسراً (قوله إن وصفه الخ) الحاصل أن مدعى المال الذي يابده الحارثين إذا أخذ منهم لا يدفع له إذا لم يشته بالبيعة أو الشروط ثلاثة بعد الاستبصار بعد البين وبعد وصفه كالقطة والشروط الأخيرة أهله المصنف هنا وذكر في توضيحه تبعاً لآل الحسن والغصبي ومحل أخذ المدي له تلك الشروط كقائه أن شاس من قلاع من أشبه إذا أقر القصوص أن ذلك المناع ما لم يقطعوا فيه الطريق فإن قالوا هو من أموالنا كان لهم وإن كان كثيراً لا يعلكون مثله وتلقه ابن عرفة مقتصر عليه أنظر (قوله خوف الخ) على ثلاث سنين (قوله ولا يؤخذ منه جيل) قال في التوضيح فهو ظاهر المدونة وقال حصون بل حصيل وقال في مختصر الزفران كان من أهل البلد فصيل وإن كان من غيرهم فلا جيل لأنه لا يجد جيلاً له من (قوله) وشهد عليه) أي عند دفعه ما به سده على وجه الحوز لا الملك (قوله زعمه) أي أن كان موجوداً ووضعه يثبت أن تلف (قوله أو شهدا فجلين) اشترط في المدونة عدلتهما كافي الموافق وغيره وقول النصف ومن عليه وسهم خرقه فظهر الخ يقتضي أن العمل على الاكتفاء بنسب التفرغ من (قوله من الرقعة) أي المتقاتلين للمبارين (قوله أو نحوهما) أي كبسدهم كتاباً أم لا (قوله لا لانفسهما) في ح إلا أن يكون ما لانفسهما بغير اقتصور شهادة عليهم لانفسهم بذلك القليل وقصورهم بكتراً وقليل ولعله قياساً على الرقعة وهذا هو الموعول عليه خلافاً لما عيّن من المنع مطلقاً أنظر (قوله على رجل أشهر لحاربة) أي ثم فرم لها كم (قوله عند الناس) أي لمعرقها به بعه (قوله ثبتت) أي كانت ثابتة بأقرارهم أو شهادة العدلين على معانة صدورهما منه (قوله وسقط حدها) أي ولو كان قتل أحد الأبناء فإنه تأبأوا بآبائهم وأصهارهم وأصهارهم لا تأبأوا بحد لحاربة (قوله ما تأن الامام طاعاً) أي لمسا لسلطانه وان لم تظهر رتبته وفهم منه أن إقراره بأنه طاعاً طاعاً وترك ما عليه من الحاربة أي وعنده ذلك لا يسقط عنه حدها وهو كذلك (قوله وأما عليه الخ) مرتبط بقوله وسقط حدها بآبائهم الامام وترك ما هو عليه

الحاكم على رجل أشهر لحاربة (أنه) أي هذا الشخص هو (المشهر بها) أي بالحاربة عند الناس (ثبتت) (ب) باب الحاربة بشهداتهما (وإن لم يعانها) منه فلا ما قتلته بشهداتهما (وسقط حدها) أي الحاربة دون غيرها كالزنا والقتل والنزب والقتل (بأنان الامام طاعاً) قبل القدرة عليه لأن تاب بعد القدرة عليه (أو ترك ما هو عليه) من الحاربة وإن مات الامام وأما عليه غرمه ما أخذ مطلقاً يسراً وأعرسوا حتى ما أخذوا لا كالمسلمه

(باب) ذكر فيه حد الشارب وشربه وهو ما يشاء في جيب الضمان ودفع الصائل فقال (شرب المسلم) أي يجب حسب شرب المسلم الحر (المكلف) والشراب لا يكون إلا بالنعم إذا وصل لحلقه ولو لم يصل لحلقه فلا آفة ومحوه فلا حد فيه ولو وصل لحلقه ونحو ج بالمسلم الكافر وبلا كلف الصبي والمجنون وأدب حتى لا يجر ونفى أن أظهره (ما يسكر جنسه) وإن لم يسكر بالفعل فلقته مثلاً لا باليسكر جنسه وإن اعتقده مسكراً وأغلبه إجماع الجرماء (طوبى) لأن أنكره على شربه فلا يحد (٣١٣) والمكر ليس بمكلف فلا حاجة ذكر الطوبى (بلا عنذر) فلا

### باب ذكر فيه حد الشارب

(قوله شرب المسلم الخ) لفظ شرب يفيد أن الحد مختص بالإنسان أما البهائم التي تؤثر في العقل فليس فيها إلا الأدب كما أنها لا يحرم منها إلا القدر الذي يؤثر في العقل لا ما قبل كما أنها طاهرة فليس لها كثير مما يحد لأن الخمر في جميع ذلك (قوله ولو لم يصل لحلقه) أي بأن رده بعد وصوله لحلقه (قوله لا آلف) أي لأن وصل من الآف ونحوه كالآلذن والعين هذا إذا وصل لحلقه مما ذكر بل ولو وصل لحلقه ونظيره ولو لم يسكر بالفعل (قوله ونحو ج بالمسلم الكافر) أي فلا يحد ولو كان ذنباً (قوله أن أظهره) أي أن أظهر شرب المسلم المسكر المفهوم من المقام (قوله لا باليسكر جنسه) أي فإذا شرب شيئاً اعتقده أنه خمر فسن أنه غير شر فلا يحد وعليه إجماع الجرماء (قوله طوبى) حال من فاعل الصدأ أي حلفه كونه ذلك المسلم المكلف طامعاً (قوله فلا حاجة ذكر الطوبى) أي الاستغناء عنه بالمكاف (قوله فلا حد على من شره غلظاً) هذا يشعر إلى أن المراد بالحد الطلأ أي من خلأ الذي عن ظنه غيراً ثلاثاً يسكر مع ما يأتي وهذا تعلم أن العذرة غير الضرورية لأن المراد بها إزالة الغصة وحشة فلا يحد حتى عن قوله بلا عنذر بقوله بعد ولا ضرورة ولا ظنه غيراً فقول السارح والأولى حذف قوله بلا عنذر الاستغناء عنه بالضرورة فله نظر ثم الاستغناء عما يظهر عن أن المراد بالعذرة إزالة الغصة وإن الضرورة كذا في كل له عني (قوله وإن سوم) أي شره بلا ساعة الغصة على قول ضعيف وهو لأن عرفة (قوله والراجح عدمها) أي عدم موشرة بلا ساعة الغصة (قوله بأن ظنه خلا مثلاً) أي أولنا وأناه وعلا وقوله فلا حد عليه أي ولو سكر منه قال عني والظاهر كونه آفة قدومه على شره به ظنه غيراً وأما مع شك في كونه غيراً فيصير والظاهر أنه لا يحد لذنبه شبهة الشك (قوله كن وكن) أي كملين وكني أحسنه (قوله ويصدق) أي شارب الخمر في دعواه أنه ظن أنه غير وكذا يصدق والظن الأجنبية ودعواه أنه ظن أن وجهه من كان متأقياً الاستنباه على ما سرق الزبائن كان كل من زوجه والأجنبية رغبة أو حسنة لأن اختلاف (قوله بل قد قيل الخ) هذا القول ذكره ح في شرح الرسالة عن العاكفاني في شرح العمدة وأرضاه عجم وقال الشيخ إبراهيم الحنظلي أنه لا حد في ذلك لأن مثل هذا لا يسمى شرّاً والقول به محتمل من التعمي في الدين (قوله أي يرى حل شره) أي يرى حل شره بغيره لا الذي لا يسكر وأما التمسك وهو ما اتخذ من يسكر منه وحاصل الفقه أن الخمر وهو ما اتخذ من عصر الغلب ودخلته الشدة المخرية شره من الكبار وموجب الحد ورد الشهادة إجماعاً لا فرق بين شره بغيره وقوله الذي لا يسكر وأما التمسك وهو ما اتخذ من ماء الزبيب أو الخمر ودخلته الشدة المخرية فشره بقدر القدر المسكر منه كبيره وموجب الحد ورويه الشهادة إجماعاً ما شرب القدر الذي لا يسكر منه فلقته فقال ما لك كبيرة وموجب الحد ورد الشهادة وقال الشافعي أنه صفة فلا وجب حد ولا ربه الشهادة وعند أبي حنيفة لا ثم في شره بل هو جازم فلا حد فيه ولا ربه الشهادة فإذا كان لا يسكر الشخص إلا أربعة أقداح فلا يحرم عندهم إلا القدر الرابع وقد بعض الحنفية الجواز عداً إذا كان الشرب يتقوى على الجهاد وهو لا يحد بالهرم (قوله بعد إذ دفع إلى الشرب) وذلك لضعف مدخل حله (قوله في صدفة عنه) أي عند أبي حنيفة وقوله أضاف أي ما به عندنا (قوله وقيل لا حد الخ) أي عندنا وإن أنكر ما نفى القول عندنا موافق المذهب الشافعي (قوله على الحر أي المسلم المكلف كافر ونظيره المكلف كظاهر الدعوة أنه لا يحد مع من ولا غيره كمن رأى وألحقه أو طواف به في السوق ابن ناجية وهو العبد والصل على ابن عرفة عن ابن حبيب أنه لا يحد مع من يضرب غيره إلا المذنب

الطوبى (بلا عنذر) فلا حد على من شره غلظاً بأن ظنه غيراً ما يأتي (و) بلا (ضرورة) لأن شره بلا ساعة غصة إذا لم يجد ماء وشبهه وإن سوم على قول والراجح عدمها والأولى حذف بلا عنذر الاستغناء عنه بالضرورة أو بقوله (و) بلا (ظنه) أي السكر جنسه (غيراً) أي عدم مسكر بأن ظنه خلا مثلاً فشره فلا حد عليه لعدم كونه وكني أحسنه ظنه بوجهه وصحتي ابن كمال ما يؤاخذ به ويجب الحد على شارب المسكر (أو قل) حداً بل قد قيل لو شرب أربعة من خمر ووضعها على لسانه أي وأبطله رقه حد فإن لم ينقله فظاهر أنه لا يسمى شرّاً (أو جعل من وجوب الحد) مع عليه الحرمة (أو) جعل (الحرمة) فشره (ولو) كان الشارب (حقاً يشر التمسك) أي يرى حل شره إذا لم يسكر القليل منه

(٤٠ - دسوقي رابع)

وسكر كثره وشربه منه القدر الذي لا يسكر فبعد إذ دفع إلى أبي وأما التمسك وهو المخذ من عصر الغلب فيحد فيه عنه ولو لم يسكر بالفعل وكذا إذا شرب القدر المسكر من التمسك بعد عنه أيضاً وقيل لا حد فيه إلا باليسكر منه ونقل شهادته وصحة غير واحد من المتأخرين وبالله أشار بقوله (وهو حق) أي الحد (تأقون) جلدة في الخمر كذا رأيتي وهذا فاعل الفعل المخذوف المنطوق به شره بتقدير يجب كأن تقدم تقديره (بعد صرح) فلا يحد قبله اعتد به إن كان عنده غير

والأبعد عليه (وتشطر بارق وان قل) الرقبة كرواوش فيصلدا رعين ثم انار الى شرط الحدي من اجتمع فيه الشروط السابقة بقوله (ان اقر) الشرب (ارشهد) أي شه دعلا (بشمر اوشم) لا تجتمع فيه وعلت رائحته اذ قد يعرف اذ تجتمع ايسر ما يكون اذ اوشه يعدل رقة الشرب و آخر رائحتها وبقايب الفصلان رجع بعد اقراره الى العروبة قبل (وان خولقا) أي خلقا فهما غيرهما من العدل بان قال ايسر واجتمع رائحة شجر (٣١٤) بل من اختلافه لا تعتبر الخالفة ودعلا لأن المثلث يصعد على الناق (وعان)

مقتضب وشراذم وتؤيد وعرضي الله عنه إنما كان قنّاديب وقبض الشارب عليه بالخصر والنصر والوسطى وبحو  
دون السباية والأجامل يقبضها فوق السوطا فارتين ويخرج السوطا من بين السباية والوسطى (أو ضرب مستديلا) أي مشو  
بالشديد والاختلاف فاعتدال السوط عامرين كونهما أصل السوا من اعتدال الضرب بكونه ضربا من ضربين ليس بالمرح  
بالشديد حال كونه الضرب (معاذ) لا تدل على نظيره ولطف (ملازمة) لا يضرب بالمرحوب اضطرار إلى أصل الضرب  
موضعه في (لا شد) أي رجا (لا يكون الضرب) ظهر وكشفه أي علمه ملاقي غيرهما

(وجرد الرجل) ما عدا ما بين السرة والركبتين (والرأه) التجرد (بحاق الضرب) أي أعمد للممن السباب الطاغية بأن تلبس ثوبا واحدا أو قفا (وذب جعلها) حال الضرب (في قفة) أي فيها ربل يبل عاه لستره والى الضرب عليها لابق بالحق الهلاك عليه فيسرق ويلتافرخ من الكلام على الحدود التي جعل الشارع فيها شأنا معلوما لكل أحد شرع في الكلال على العقوبة التي ليس فيها شيء مقدور الشارع بل تختلف باختلاف الناس وأقوالهم وأفعالهم وذواتهم وأقدارهم فقال (وعز لا لام) أو ناله عنه ذلك (لحصة الله) وهي عايس لاحدا ساقطه كالا كل في ثمن أو رمضان وتأخر الصلاة وطرح الصلاة ونحوها في طريق العامة الآن يحيى (ثانيا) أو لم يأت (ويو) ما لا ساقطه كالسب والضرب والاذية ووجه ما وإن كان فيه حق لله تعالى لا تعلم من حق لا شيء إلا لله فيه حق أذن من حق الله على كل مكلف تركه أدبية غير من المصومين وإعلم أنه لا يجوز لاحدا نأديب أحد إلا الامام (٣١٥) أو نائبه أو السيفورقة في مخالفته

قوله أو أزاله وجعلت شوز  
أوز كها نحو الصلاة  
إذا لم يزلع الامام أو  
والدولة الصخر أو  
معلما ولا يجوز لامام  
أوغیره فمن ولائف  
الاستفاح والاس  
الالة والامهات ولا  
تعمد كسر عظم أو  
اتلاف عضو أو قتل أو  
ضرب وجه وذكر  
أنواع التعزير التي يرجع  
فيها الاجتهاد الامام  
اعتبار الفاتل والمقول  
في القول والفعل بقوله  
(حسب) بما فيه ظن  
الأدب وربع النفس  
(ولو) أي تو بضا الكلام  
شعويان ينزع الخافض  
بدليل قوله (وبالاقامة)  
من المجلس (وتزع)  
العامة) من رأسه  
(وضرب بسوط أو  
غيره) كضرب وذن وضع  
بالتفوق قد يكون الثاني  
كل زور دين وقد يكون  
بالاخراج من الحارة  
تأهل السوق المضرب

ونحوه آخر ولو فعل به ما شافشاً فإن تعذره فله به مائة واحدة سقط وإن لم تعذره فله به مائة واحدة سقط فله  
شيئا العدوي (قوله وجرد الرجل) أي من كل شيء فلا يبقى عليه شيء فإن لم يجد الرجل مطلقا ولا أراة عما  
يق الضرب فانظر هل يعتز به ذلك حسب أحسبه أو أن أحسبه كالحبس الجرد أو غير سامنه اعتبر والافلا  
قوله عني والظاهر كقوله شيئا الثاني (قوله لكل أحد) أي فلا تنظر في الحد وتشر في الافرقة ومن  
قذف جماعة بمن قذف واحد ومن شرب كأسا كن شرب قطار أو تعديا (قوله بل تختلف باختلاف الناس)  
أي المستحقين لها وقوله وأفعالهم الخ الأولى من جهة أقوالهم وأفعالهم الموجهة للعقوبة وقوله وذواتهم أي  
قوة وضعفها وقوله وأقدارهم أي ومن جهة أقدارهم وسفاهتهم (قوله وأتائه) أي وألسيدان السب لبعده  
ورأه الصغر ومعلبه وقوله وأتائه أي ولو بواسطة فيسقط متابع الحرف كما عندنا بحصر (قوله وتأخير  
الصلاة) أي عن وقتها ولو اختارنا (قوله الآن يحيى) (ثانيا) أشار بهذا إلى أن التعزير المتمتع لحق الله  
يسقط عن مستحقه إذا جاءه نائباً بخلاف التعزير يرتفع إلى الذي فاته لا يسقط بذلك ثم يسقط بعفو صاحب  
الحق عنه (قوله وإن كان فيه) أي فيمأذ كمن السب وما بعده (قوله وأوغره) أي من التاديب وقوله  
لن أي التعزير بالن من وما بعده (قوله عا) أي بعدة أي في مدة نطق حصول الأدب به فيها (قوله وبالاقامة  
من المجلس) يستعمل أن المراد بالاقامة من المجلس إيقافه فيه أي أمرا لعله وقوفه في نفسه ثم يقبده  
ويستعمل أن المراد أمره بالمجلس من المجلس (قوله وضرب بسوط أو غيره) أي بخلاف الحد فاته لا يكون  
إلا بالسوط فإن حذرهم السوط فاته لا يجرى كالحبس (قوله وقد يكون) أي التعزير (قوله بالاخراج من  
الحارة) أي ويحب ملكه عليه (قوله وقد يكون بغير ذلك) أي كاتلافه لما عليه كإقافة العين على من غشه  
حيث كان يسيرا ولا يجوز التعزير بأخذ المال جأفاً وما روى عن الامام أبي يوسف صاحبه أي حنفية من  
أنهم زلسلطان التعزير بأخذ المال فضله كآمال الرزاق من أغمة الخنفسة أن عسل المال عنده مدة  
لنيزر ثم يعده له لأنه أخذ نفسه وأوليت المال كما تنوهمه النخلة إذا لم يجوز أخذها مسلم بغير سب  
شعري أي كشرها وأهبة (قوله وإن زاده في الحد الخ) أي وإن زاد الضرب بالسوط على الحد المنسور  
بالحد والحاصل أن الامام إذا أجاز اجتهاده إلى أن يصره عازر بدعي الحد ولا يأتي على النفس كاتمي بسوط  
أو عا يأتى على هلاكه كالف كرايج مثلا فاته بفعله ونحوه القوم على ذلك ولا ضمان عليه إذا مات  
حسب ما ظن الهلاك ابتداء بل ظن بسلامته أو حرم بها أو مات ظن بها ولم يجرمها فاته عني من التاديب عا  
بأق على النفس فإن فصل ضمن النفس فوإن جرم بدمها أو ظن بدمها وإن شك في السلامة وعندها  
فأدب على عاقلة (قوله فإن ظن عدم السلامة أو شك من) أي تأديه عا بأق على النفس (قوله أما أن ظن  
السلامة) أي ابتداء وقوله غلب ظنه أي بأن مات وقوله وإذا ظن عدمها أي ابتداء وأق أن جرم بدمها  
ابتداء (قوله شهد العرف بالتلف) أي بأن ظن أهل المعرفة أن هذا الفعل نشأ عنه التلف وتلاف بين

بالحرام وقد يكون التصديق عليه عا ما عه ما غشه وقد يكون بغير ذلك كاعلم من المواطن التي للحكام التعزير بها (إن زاد على الحد)  
بالحد كإن تردعي المائة بسوط (أو أتى على النفس) بأن أدى الموت غلا تم عليه ولا مائة إذا لم يقصد ذلك أو غلا تم عليه فمقتضى  
التشديد كسب العصاة أو أكل الميت ونحو ذلك نادى إلى الهلاك فإن ظن عدم السلامة أو شك من (ومن) في الشك (مأسرى) على نفس  
أو عضو أو جرح أي ضمن دية مأسرى لكن على العاقلة وهو كواحد منهم وأما لو ظن عدم السلامة وأولى أن جرم فأنفوق والحاصل أنه إن  
ظن السلامة نال بظنه فهدر عند الجمهور وإن ظن عدمها فاقصاص وإن شك فآدية على العاقلة وهو كواحد منهم وسواء في الثلاثة  
الاقسام شهد العرف بالتلف أم لا هذاهو الرابع ويعمل التلن والشك من اقراره ومن قرآن الاحوال ثم شرع بتكلم على بعض أشياء  
توجب الضمان فقال (كطبيب جهل) التنبيه في الضمان أي أن الطبيب



في زعمه اذ جعل علم الطب في الواقع (أو) علم (قصر) في العاقلة حتى مات الرض بسبب ذلك فانه يضمن والضممان على العاقلة في  
المسلتين الانبياء دون الثالث في ماله (أو) في النقل لانه خطأ ومفهوم أوصفين أنه اذا لم يقصر وهو عالم أنه اضمن عليه بل

هدر (أو) دأوى (بلا  
اذن معتبر) بان كان  
بلا اذن أصلاً أو بان  
غير معتبر شرطاً كان  
دأوى صلباً فانه حله  
يقضي ولو لم يقصر  
(ولو اذن عند قصد أو  
هامة أو ختان) فضمن  
مضري لأن اذنه غير  
معتبر (وكما يجب في يوم  
عام) أعني بدالريح  
فأحرق شياً فضمن  
المال في ماله والدية على  
عاقلة إلا ان تكون  
في مكان يصعد لأذن  
فه الوصول إلى الحرق  
فلا ضمان (وكيف  
جدار) على شئ فأنقله  
فيضمن صاحبه بشرط  
ثلاثة أشار إليها بقوله  
(مال) به مدان كان  
مستحقاً (وأند صاحب)  
بان قبله أصل جدار  
يشهد عليه بذلك عندنا  
أو جماعة المسلمين ولو  
امكان حكم كالمعزى  
(وأيمن تدارك) بان  
يتمع الزمان الذي يمكن  
الإصلاح فيه ولم يطل  
فيضمن المال والدية  
ماله ومفهوم ماله ماله  
بناءً مما لا ابتدأ فقط  
على حق أنفسه لضمن  
بلا تفصيل وهو مفهوم  
أنه اذا لم يتسفر  
مع الانتهاء فلا ضمان  
عليه إلا ان يعرف بذلك

ظن الامام السلامة مع قول أهل المعصرة انه فشا عنه تلف أو عيب لانه قد يضمن (قوله في زعمه)  
أشار بهذا الحق الى ما قال ان في كلامه تناقضاً اذ مقتضى كونه طبيباً ان يكون عالماً ما يلزم لأحاطة  
(قوله اذ سهل علم الطب في الواقع) أي وعالج برضايات بسبب معالجته (قوله أو قصر في العاقلة) أي  
كان أراد قل من قطع غير خاطئ وتجاوز في اختياره الحد المعلوم في الطب عند أهل المعرفة كان ذلك  
أو رامت بهتان أوصي عيلاً أو غير مناسب لادامته فانه مناسب وقد أخطأ في اعتقاده (قوله فانه  
يضمن) انما لم يقص من الجاهل لان الفرض انه لم يقصد ضرراً او اخطأ قد نفع العليل أو راح ذلك وأما  
لو قصد ضرراً فانه يقص منه والاصل عدم العدا ان ادعى عليه ذلك (قوله كافي النقل) فيه أن الذي يقصده  
النقل أن في كل من الجاهل والمقص قول من قبل الضمان عليه لا على عاقلة وقيل ان الضمان على العاقلة  
انظر بن (قوله اذ لم يقصر وهو عالم) أي بان هل كان مناسباً للمرض في الطب ولكن نشأ عنه عيب أو تلف  
(قوله بان كان بلا اذن أصلاً) كالوثن حفرها رعبه أو كبراً وهو نام أو أطم من رضاد واهه رعبه فشا  
عن ذلك تلف (تنبه) مثل المداوات بلا اذن معتبر في الضمان الرشد في قتله لا قتالاً لقوليه لان  
اذن في جرحه أو تلف ماله فلا ضمان إلا الوديعة اذا اذن ربحاً من هي عنده في اتلافها فانه يضمن اذا  
أنلفها لا التزاهم حفظه بالقبول (قوله أو ختان) أي قسماً من ذلك عيب أو تلف (قوله وكما يجب) أي  
اشاعها (قوله شديد الريح) أشار الشارح بذلك الى ان اسناد المصنف لرحم من قبل الجاهل العقل لان  
المصنف عبارة عن الهوى والتسوية وهذا انما تصفه بالرحم واليوم ويجوز ان يكون عاصف حفة  
لخلاف اليوم صمداً في يومه عاصف حينئذ فلا يتقوى الاسناد (قوله فيضمن المال) أي الذي  
أوصته التوروة والدية أي دية من ماله بالار (قوله إلا ان يكون) أي تابعاً لرضوقه لا يضمن فيه  
الوصول إلى وصول التارشي الحروق فتلف القلب وصلت السه فأنقله (قوله فيضمن) أي  
المال والدية في ماله كإفاله الشارح بعد وهذا رايه عيسى عن ابن القاسم وهو المعتقد ورواية زوزان عن  
ابن وهب أن العاقلة يحصل من ذلك ما بلغ الثلث وهو قول مالك وهو رايه أشهب وابن عبد الحكم واقتصر  
عليه أو القاسم الجزري في وثاققه (قوله بشرط ثلاثة) ما ذكره المصنف من ضمان صاحبه  
بالبشرط المذكور هو مذهب المدونة وقيل لا يضمن صاحب الجدار الا اذا قضى عليه الحاكم بالهدم فلم  
يفعل وهذا قول به الملك وابن وهب وقيل ان بلغ حداً كان يجب عليه هدمه لئلا يمتلئ فتركه فهو ضمان  
وإن لم يكن اشد ولا حاكم وهو قول أشهب ومضمون انظر ح والشرع (قوله وأند صاحب) المراد به  
مالك المكلف أو كونه لخاص أو العام والوكيل العام هو الحاكم اذا كان رب الجدار غائباً ولم يكن له وكيل  
خاص ومن الوكيل الخاص فاطر الوقت ووصي الصغير والخموص فإذا سقط الجدار عوج وجود الشرط  
الثلاثة ضمن وصي غير المكلف في ماله ولو كان لغير المكلف مال وضمن فاطر وقت ووكيل خاص مع  
غيبه صاحبه حيث كان له مال يطل من تلخيصها فان لم يكن له مال وأمكنه السلف على نعمته وهو  
بله وتر كحق سقط ضماناً بنظره أقرر عقب (قوله بالانذار) أي بالانذار (قوله كالمعزى) قال  
الشيخ كرم الدين الرموني وينبغي التعويل عليه خلافاً لقال لا يفي ضمانه من الانذار اذا انذر  
الحاكم وأما الانذار لا انذار عند جماعة المسلمين مع امكان الحاكم فلا يكفي في الضمان (قوله ومفهوم  
انذاراً اذا لم ينذر) الأوضح أنه اذا انتفى الانذار والأشهاد (قوله إلا ان يعرف بذلك) أي بالميلان فما ذكر  
من قبال الانذار والأشهاد عليه عهده اذا كانت مكر السلطان وأما اذا كان مغرباً فلا يشترط ذلك (قوله  
فيضمن الدية) أي فيضمن المعضوض دية أسنان العاض (قوله قلعه) أي قلح أسنان العاض (قوله وهو  
يحمل الحديث) وهو أن رجلاً عاض آخر فترغ المعضوض به فقطع سنه فقال عليه الصلاة والسلام لا يعض  
عليه إلا ان يعرف بذلك

مع تقر به لضمن وخرج بقوله صاحبه الرهن والمنعور والمستأجر فلا يعتبر فيهم الانذار ان اذلس لهم هدم ومفهوم أحدكم  
أمكن تداركه ان اذاعه بان سقط قبل زمن يمكن فيه التدارك لم يضمن (أو عضة فسيل يقطع أسنانه) فضمن الدية في ماله وهذا  
ان قصد بل يذله هو أو ان قصد تظليل به أو لأفعله فلا ضمان وهو يحمل الحديث هذا هو الراجح (أو تفرقه من كونه) أو غيرهما كالباب

(فقد عينه) أي ربهما مجرم وشعره ففقا حاشين يعني القصد منه على المعتد لا ضمن الدية كما هو مقتضى عطفه على الجارية (والا) بقصد  
 إلى ربه عنه بل بقصد جرمه (فلا) ضمان بمعنى لا يؤخذ فلا ينال أن عليه الدية لكن على العاقلة على المعتد كسقوط ميراث) فتدفع لغيره  
 شيء تألفه من نفس أو مال فلا ضمان على ربه أصلا مطلقا بل قدر وشبهه الظاهر (٣١٧) قال المصنف وبقى أن يقيد عدم الضمان

عما في سبعة الجداد  
 (أو بنت) بتبع القين  
 المصمة فصل ما مضى  
 (وريج) فاعله أي  
 جفا ويجوز إسكانها  
 على أنه مصدر مجرور  
 ورج مضاف إليه  
 (لار) أوقدها للناس  
 في وقت لا ربح فيه  
 فأصابها الربح بنفثة  
 فسر لعمري أي تنفث  
 فلا ضمان لأغرمته  
 (كسرهما) أي التار  
 ضمنا (فأما لطفها)  
 خوف على زرع أو نفس  
 أو مال فهدر وتاخره  
 سواء كان فاعلها  
 يضمن ما أتت كاذبا  
 أيها يوم عاتفت  
 ابتلا وهو ظاهر حصل  
 الباطل به ثم سر في  
 بيان دفع السائل بقوة  
 (وإن دفع سائل) على  
 نفس أو مال أو حريم  
 والميراث بطوار الأذن  
 فصدق بالوجوب  
 (بقتل الأبناء) نداء  
 في الحجاب (فانهم)  
 أي الإنسان العاقل بأن  
 يقول له يا بني أنت الله  
 الأما كنتي وبخروك  
 أي أنتما كن كما تقدم  
 في الحجاب فان لم يشك  
 أو لم يكن جاز نفسه  
 بالقتل وشبهه (وان)

أحد كما أنه كأيض الضم لا دية (قوله فقد عينه) أي قصد المخطو والبري عن الناظر ففقا  
 وقوله اقصد منه على المعتد أي خلا فالمراد وقت حيث قال لا يؤخذ الدية إن قصد بالبري حق وعينه وان  
 قصده البري فلا شيء عليه أخذ انظار المصنف (قوله لكن على العاقلة على المعتد) أي كما بقصد ح فان  
 أدعى المجرم أن الرأى قصده عنه وأدعى الرأى عدم قصدها ولاينة ولاقرينة تصدق الرأى فله يعمل بدعواه  
 لأن القصد لا يعلم إلا من جهته ولأنه لا قصاص فالتك (قوله ومثله التالف) أي وكذلك البري والسرب لآدم في  
 داره وأرضه فإذا سقطت الفدية أو سقط الثمن أو السرب رأى عمل من الماء على من يحفر عمله سلا فلا  
 ضمان على صاحب التالف ولا على من استأجر حفر الثمن أو السرب (قوله قال المصنف) أي في التوضيح وقوله  
 ينبغي أن يقيد عدم الضمان أي في مسقطين شرط الحجاب (قوله عما في سبعة الجداد) أي عاذا انتفى بعض  
 الشرط العترة في الضمان في سبعة الجداد بأشكال عدم الضمان حاشا انتفى ميلان الميراث أو أنه  
 حال لم يحصل انذار صاحبه وأشهد عليه بذلك أو مال وحصل الانذار لكن لم يكن نذاره أصلا به بأن  
 سقط قبله حتى زمن يمكن فيه التدارك أو ما لومال وأندراسه وأشهد عليه بالانذار وأمكن تداركه  
 أصلا لا تساع الزمان فلم يصب وسقط على شيء تألفه فله يضمن الدية والمال (قوله مصدر مجرور) أي  
 عطف على سقوط ميراث (قوله وظاهر سواء الخ) أي وظاهر ما هو مدسوراه كان الخ لا تنحب لها بنفسه قال  
 ضمنا الهدوى والظاهر الضمان إذا كان حجبها في يوم عاتفت (قوله وإن دفع سائل) أي سواء كان مكلفا  
 أو صوابا وجبوا وجهه والمال بالصلوات من يد المصنف (قوله فصدق بالوجوب) أي لا يدفع السائل واجب  
 كأي يوم مات وقت والتوضيح ونصه قد يقال ينبغي أن يكون الدفع هنا واجبا لا يتوصل به إلى دفعه  
 لاسم كان الصائل غوا دعي اه وذكرا لقرطبي وابن القرمي في الوجوب قولين فالأول القول بالوجوب  
 أصح وابن العربي صرح بأن الدفع جائز ولا واجب فإن شاء أسلف نفسه وإن شاء دفع عن أخته له إن شاس  
 والقرافي قال لا يسأل كمن دفع عن نفسه حتى يقتل لا بعد أنما ولا فاعله انظر طي في بن القول  
 بالوجوب والظاهر القولين والخلاف المذكور في دفع السائل على النفس أو على الحرم أو على المال فإن  
 رتب على أخذه هلاك أو شدة تآذي كان كدفع السائل على النفس في الخلاف والآخر بقصد اتفاقا وقولهم  
 حفظ المال واجب أي من اتلفه بلا اشتعاع أحد (قوله بعد الانذار) أي التوضيف وعظه وزيرو وإنشاد  
 الله عليه لعبد تكف وأحاصل أن الصائل إذا كان ممن يفهم فله شأنه ما ولا من بعد الانذار بدفعه فشا  
 أي دفعه بالاختلاف فاختلافه لأن أي الاصول قتله وأما إن كان ممن لا يفهم كالهجرة فله بدفعه بالرفع من  
 غير انذار بدفعه بالاختلاف لا خلاف أي الاصول قتله وكان هدر (قوله كأي الحجاب) أي كأي مناشدة  
 الحجاب فأن استوجب كاسر (قوله أي إن لم يكن الخ) أي وأما منعت انذار الماهل أمكن انذار (قوله فان  
 لم يشك) أي بالانذار وأما الاصول (قوله ولم يكن) أي بأن انذاره بالصلوات والحرب (قوله إن دفعه  
 بالقتل) المراد بطوار الأذن كما ذكرنا شرح (قوله وأن من مال) أي هنا إذا كان دفع السائل عن نفس أو  
 حريم بل وإن عن مال (قوله ابتداء) أي دون انذار بدفعه بالاختلاف لا خلاف (قوله إن علم أنه لا يتدفع الا  
 به الخ) أي إن علم المصنف عليه أن الصائل لا يتدفع بالقتل وظاهره كان الحجاب فاعدا لم يسلط فأنش  
 في كونه لا يتدفع بالقتل أو يتدفع بشبهة لا يجوز قتلها ابتداء مع أن المناشدة ولا عند المناقشة  
 أو لا بالاختلاف مدونة وأصل المسئلة لأن العري رتبة أو اغصاير يعني كأي في عرقه وابن شاس اه بن  
 (قوله وينت ذلك) أي كون الصائل لا يتدفع بالقتل (قوله إذا لم يحضر ما حل الخ) أي إذا صال جمل مثلا  
 على أحد خلق منته على نفسه فقتله فلا شيء عليه إن علمت عليه فقتله لا يتدفع عنه بالقتل

كان الدفع (ع مال) والتع عليه ثلاثتهم من قتل المصوم لا يجوز إلا إذا كان الدفع عن نفس أو ميراث أو مال بقصد القتل  
 المصوم ومفهوم الفاهم أي الصائل إذا كان غير فاهم بأن كان غصرا أو بهيمة فلهما يحصل الدفع لعدم فائدة الانذار (و) جاز (بقصد قتل)  
 ابتداء (إن علم أنه) أي الصائل (لا يتدفع الأبه) ويثبت ذلك بسبب لا بمجرد قول المصوف عليه إذا لم يحضر ما حل فلهما

(١٨) يجوز للمصور عليه (روح) المصائل فتلا عن قوله (انفذ على الهريسة) أي من الصائلي بنفسه وأهله وماله (بلا مشقة) فإن كان عليه الهريسة لكن يشقة حاله ما ذكر (وما ألتفتها الهام) ما كرهه الصائم لأن الزرع والحواشي وهي غير معروفة للعباد ولم تربط ولم يقبل عليها ما عتقها (لئلا يفرجها وان زاد) ما ألتفت من زرع وضوء (على فقها) معتبرا (بفتحه على الرضا والتوف) أي يقوم من بين مرتضى على فرض تمامه ومرة (٣١٨) على فرض عدم قيامه ويجعل في القيتين بأن يقال ما فيه على فرض

فيلعب على القطن أثناء اللعب فزورع (والأب أن كان سمها راع أو سمها داجر بمزارع (فعل الرأى) اتخذها  
في الأولان كان له قدرة على منعها كالتعريف بالمزارع أو لأولعي و بها في الثالث وقد حصدته المصنف للتجربة وكذا ان كانت طاد فعطى  
رهبانها أو نهار الامم راع قادر على منعها فانه يظن ربنا عكبا أو قفل عليها فقلنا عكبا فائق انقلنا فافلس على ربه فتمت  
مطلقا بعد ما لم يلب الأول نهار كالمسرح بعد المزارع بل راع و بعد هذه البداية بعد أي في مكان بعد

• (باب) • ذكره أحكام العتق وما يتعلق به يقال عتق بعث من باب ضرب (٣١٩) ودخل وهو لازم بتدلي الهمز مثلاً يقال

عتق السبد عبده بل  
اعتقه ولا يقال عتق  
العبد بضم المهملة بل  
اعتق بضم الهمزة للعتق  
منفوب وهو من أعظم  
التربيط وإذا جعل كمدارة

القتل وكثير من الفقهاء  
يذكرونه بسد ربع  
العبادات نظر الامة فيه  
والصنف كتحريم ذكره بعد  
الدعاء والمسدود لانه  
يكون كفارة العتبات اما  
وجوبه لا ينفى ولا يشترط  
الي انه ينبغي لمن وقعت  
منه جناية وتابان  
يعتق رقبة لتكونه  
كفارة كما في الحديث  
وأركله ثلاثة عتق  
بالكسر وعتق بالفتح  
وسبعة وأشياء لا  
يقوله (انما يصح) أي  
صفة تامة بمعنى الرقأ  
انما يزعم (اعتاق مكاف)  
من إضافة المصدر لفاعله  
ويدخل في المكاف  
السكران فيصع عتقه  
على الشهور لتتوقف  
الشارع للرغبة وتقدم  
أنه لازم طلاق ولا يصح  
جهنم وخروج المكاف  
الصبي والمجنون فلا يصح  
عتقه ما وصف المكاف  
بقوله (بلاجه) عليه  
فياً اعتقه فلا زوجة  
والمرضى مجبور عليهم  
فيما زاد على ثلثهما يصح  
عتقه في الثلث لا فياً

أخذت هاتان أدنى الناس وهو قول ابن حبيب ورواية متفرقة عن مالك وعدم منعهم من اتخذه ولا ضمان  
عليهم فياً انقلبه من الزرع وعلى أي باب الزرع والنصر حفظها وهو قول ابن القاسم وابن كثة وأبوسع  
قولان وصوب ابن عرفة الاول لامكان استنفاد بها عنها وضروية الناس الزرع والشجر ويؤيده قاعدة  
ارتكاب أخف الضررين عند التقابل ولكن المعتمد كما قال شيخنا قول ابن القاسم واقتصر عليه في المجلد

### • (باب في العتق) •

(قوله اما جوباً) أي في قتل الخطأ قوله أو تداءي في قتل العمد كما مر (قوله لا تكون كفارة) أي لمساكنه  
(قوله كما في الحديث) أي الواردة عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق رقبة أو عتق الله بكل  
عضو منها عضواً من أعضائه من النار حتى الفرج يخرج كذا في النصيب (قوله وأركله) أي العتق الذي  
هو بحر يركف برقية ما يتعلق به حتى لازم والمراد بركله ما تتوقف عليها حقيقته المذكورة لا ما كان دخلاً  
في ماهيته واللاكان كل من العتق والمعتق جزاء العتق وهو الجدل إلا يحل من عليه كما يحصل الجبران  
والناطق على الإنسان (قوله أي انما يزعم الخ) يدفع الشارح هذا بحث ابن مرقوق حيث قال فيقال للصنف  
انما يزعم كان أولى لصحة عتق بعض النجوم وعليهم إذا ساء من به الحق ولو كان غير صحيح استند العلم اه  
قال ح ويرد على كون يصح عتق بزم الكافر فإنه إذا عتق عبده الكافر لا يلزمه عتقه مع أنه يصدق عليه  
انه مكاف لا يجز عليه لان النصيب ان الكفار يحاطون بفروع الشريعة نظراً والحاصل أن الذي يلزم  
عتقه انما هو المكاف المسلم الذي لا يهر عليه وأما الكافر فله الرجوع في عتق عبده الكافر اذا تاب منه  
العبداً وأسلم أسداهما والزم العتق (قوله ويدخل في المكاف السكران) أي جرم لا يحل لانه كالمجنون  
انقاعاً (قوله فيصع عتقه على المشهور) أي وقيل لا يصح والخلاف في السكران المختلط الذي عنده ضرب  
من العقل وأما الطاغ الذي لا يعرف الارض من السماء ولا الرجل من المرأة فهذا الاختلاف في أنه كالمجنون  
في جميع أحواله وأقواله فمباينة وبين الله ومباينة وبين الناس الاماذهب وقده من الصلوات فإنه  
لا يثبت عنه بخلاف المجنون كما نقل ذلك عن ابن رشد وأقول البيوع وذكر ح أيضاً ان التفصيل الذي  
في قول القائل لا يلزم السكران اقراهم وقد • بل ما جنى عتق طلاق وحسود  
انما ذكر ان يشد في السكران المختلط الذي عنده ضرب من العقل قال وهذا مذهب مالك وطهاسة أصحابه  
وهو أظهر الأقوال وأولاهها الصواب انظر بن (قوله وتقدم أنه يلزم طلاقه) أي كما يلزمه عتقه وبزمه  
أيضا الجنائيات والمحدود (قوله ولا يصح جهنم) أي وكذا ما سائر عقود ما قرأته (قوله يخرج بالمكاف  
الصبي والمجنون فلا يصح عتقه) أي فلو عتق الصبي العتق على شيء وحصل العتق عليه بعد بلوغه  
فلا يلزمه العتق قطعا نظر الكونه من التحليق فهو مكاف (قوله ووصف المكاف الخ) أي وحشد  
فالذي انما يصح اعتاق مكاف ملتصق به ما جبر عليه فمباينة فلو عتق الصبي العتق على شيء وحصل  
العتق عليه وهو رشيد بخلاف والاظهار لا يلزمه (قوله فلا زوجة والمرضى الخ) أشار الشارح بهذا  
الى أن ليس مراد المصنف بقوله بلاجه مني أن الجبر مني كل وجهه والا كان قوله واحاطة بن مكر رابعه لأن  
الجبر أهم من احاطة الدين إذ كل من احاط الدين به فله فهو مجبور وعليه في التسعة عشر بزم من نفي الأعم  
نفي الاخص وانما المراد نفي الجبر الخاص بالصبي والزوجة والمرضى فيما زاد على ثلثهما وحشد فلا  
يقى قوله بلاجه من قوله واحاطة بن (قوله فيصع عتقه في الثلث) أي يلزمه وبه وأما ما زاد عليه  
فلا وهو متوقف على الاحاطة وان كان صحيحاً بزمها (قوله ولا يصح عتق السفه) أي لا يلزم وان كان صحيحاً  
فلا مضاً فلو اذ اردت ما لم يكن رده وله فله (قوله لا تبس في الخ) أي وحشد فهو غير مجبور  
عليه في عتقه (قوله يعني لم يلزم) أي وان كان صحيحاً فكانت الديون التي استقرت ذمتها من تبعات لا يبط

زاد عليه ولا يصح عتق السفه الا لامر وانه لا تبس فيه الا بالاستمتاع وبسر الخفية (و) بلا (احاطة بن) بعلة فان احاط به لم يصح  
عتقه بمعنى لم يلزم كما تقدم (والقرية) أي غريم من احاط الدين بعلة (رده) أي العتق

انما يتصرف الدين جمعه (أو) بد (بعضه) ان لم يتصرف الجميع كان يكون عليه عشرة وعشرون مائة وسبعمائة عشر من فاعته فرب الدين ان ربما قابل دته وهو عشر فيساع من الرقيق بقدر العشرة قبل أو كثران وحده من يشتري البعض والأراد الجميع (الآن يعلم) رب الدين الحبس بالعتق ولم يرد (أو يطول) زمن العتق وان لم يعلم فإن العتق يصح والبول استعمال أن يشترط بالحرية وتثبت له أحكامه بالموازنة وقبول شهادته وعنده من عبد المحكم أن يزيد منه على أربع سنين بخلاف هبة المدين وصدقته فبدان وطول الزمان والفرق ان الشارح في العتق منشوف للحرية (أو) الآن (٣٣٠) (يقيد) السيد (مالاً) في بابين الذي عليه مائة رطل العتق حتى أعسر فلا رده

(ولو) كانت اقل من المال أو لم يمتص العتق ولا يرد ويكون الا جراً رب الدين والولاية لجماعة المسلمين كذا في بن عن ابن رشد (قوله) انما يتصرف الدين جمعه أي جميع العبد الملتقى (قوله) ان لم يتصرف الجميع أي جميع العبد من هذا تعلم أن قول المستصفى بلا حاطة دين معناه وبلا حاطة دين بالعبد أو بعضه أو قوة وغیره وده أو بعضه على التوزيع من باب صرف الكلام لما يصطوره واعلم أن الحاطة به وعدها متبرع يوم العتق كما يفيد كلام المدونة لا يرد به خلافاً لعتق انظر بن (قوله) فباع من الرقيق بقدر العشرة أي وبتق الباقي (قوله) قل أعما قابل العشرة من العبد أكثر (قوله) ولم يرد أي حين حله فلا رده بعد ذلك (قوله) ولم يرد زمن العتق أي مع حضور رب الدين وعنده غيبته (قوله) وان لم يعلم أي والحال أنه لم يعلم أي الغريم فاطول وحده كل ولا ينظر لقول القرامه تعلم كافي أن معرفة غيره وإمالان الطول فلتنة العدل وما لا احتمال أن السد استغناء في تلك السنة (قوله) بخلاف هبة المدين وصدقته أي ومثلها ما دفعه (قوله) ولو كانت اقل من المال قبل نفوذ البيع أي قبل أن يرد العتق بل غنى (قوله) فقبل مضي أيام انقضاء (الشارح) وأما الاستغناء للمال بعد نفوذ البيع فإن استغناؤه بعد مضي أيام انقضاء فلا رده البيع و رد العتق وهذا كله إذا كان البايع السلطان كما صور به الشارح ومثله إذا كان البايع المملوك أو القرامه إذا كان السلطان وأما ما كان البايع المملوك أو القرامه فبأنه فريد البيع حتى بعد نفوذ ما مضى أصبحت استغناء المدين مالا كافي (قوله) وهذا (قوله) أي ما ذكره المصنفين في البيع ونفوذ العتق حيث استغناء المدين مالا قدر الدين قبل نفوذ البيع حتى على أن يشرع المدين ردًا بتمامه وقد أشار ابن غازي لضبط جميع أقسام الرد بقوله أطل منهم العبد والسفهاء رد سواه ومن يليه وأوقف رد الغريم واختلف في الزوج والقاضي كجند يعرف (قوله) وكذا رد الغرام أي تبرع المدين (قوله) وأما رد الوصي أرايه ولي الشبهة أي وأما رد الوصي السفيه تبرعه وليس المراد به وصي الصغير لأن تبرع الصغير باطل من أصله فلا يحتاج لرد من الوصي (قوله) وأما رد الزوج الخ (قوله) ويشمل رد الوارث تبرع الميراث بغير تزاد الثلث إذا كان الرذيل الموت (قوله) فورد عتقه أي لو رد الزوج عتقه بالعبد (قوله) أي فلو كان الخ) ساهبه أنه لو كان رد الزوج ابطلا لعتقه لم يقض عليها بالعتق بعد طلاقها وكان لها ثلث ذلك العبد ولو كان باقيا فاقضى عليها بالعتق ولم يكن لها ثلثه فليحكم بعدم القضاء عليها بالعتق وبعد ذلك علم أن ذلك الرذيل اسطال ولا باقيا (قوله) أو تعلق به أي برقبته وقوله حق السيد الخ الأوضح وتعلق برقبته حق غير لازم بأن كان السيد اسقاطه وذلك كما لو وصى به سيده فلو كان تبرع عتقه كان عتقه صحيح ماض لا وإن تعلق به حق قصير وهو الموصل له بالان هذا الحق غير لازم لأن الوصي أن يرجع في وصيته وتبرع العتق هنا بعد رجوعه عن الوصية (قوله) واحتترز بذلك عما إذا تعلق حتى يسهه قبل عتقه الانسحاب بقوله واحتترز بذلك عما إذا تعلق برقبته حتى لازم قبل عتقه (قوله) أي ودية أي الذي اعتقه بمصرفي الثلاثة أي غلا بلام عتقه (قوله) الآن التثليل أي لم يعلق برقبته حتى لازم (قوله) يعني عنه ما قدمه بقوله وبلا حاطة دين وذلك لأن العبد المهرهون إذا اعتقه سيده وكان ميسر الفاتق غير باض لا حاطة الدين بحال السيد وكذا الدين

كانت اقل من المال (قبل نفوذ البيع) كانا كان البيع على التوزيع بان يرد السلطان عتق المدين ولا يعطيه العبد ومعلوم أن بيعه على اختيار لثلاثة أيام فقبل مضي أيام الاختيار أقال السيد مالا يفي بدته فإن عتقه قضى وليس فغيره يرد وهذا سبق على أن رد المالك ردًا بتمامه وكذا رد القرامه وأما رد الوصي فردا طال وكذا السيد على المشهور وأما رد الزوج تبرع زوجته بآدم الثلث فقال أشهب أطفال وخال ابن القاسم لا اسقاط ولا ايقاف لقوله في النكاح الثاني فورد عتقه ثم طلقها لم يقض عليها بالعتق ولا يبيح اصابته انتهى أي فلو كان ابطلا لاجاز لها ملكه ولم يطلب منها تنفذ عتقه وقد قال هو ابطل كالقائل أشوب ولكن لما كانت غيرت عتقه حال الحجر طلب منها بذات تنفذ عتقه

زوال الحجر و رد السلطان ان كان القرامه باقيا وان كان الشبهة فاطال لتبرع مائة الوصي وذكر الركن الثاني الميسر بقوله (ريقحا) وهو منصوب باعتاق الضيق لقاعه وسواه كان قنأ وقفه شائبة حرة وتوصفه بقوله (لم يتعلق به) أي بذلك الرقيق أي برقبته (حق لازم) بأن لم يتعلق به حتى أصلا أو تعلق به حتى السيد اسقاطه فانه غير ميسر لعدم لزومه لعنه واحتترز بذلك عما إذا تعلق حتى يسهه قبل عتقه كالوكان مرتها وكان من مديننا أو تعلقت بمحابة أي ودية بمصرفي الثلاثة فلو كان ميسر بالعتق وحل الدين والارض ولو طرأ الملاء بعد العتق وقبل بيعه أو بعده وقبل نفوذه كإفاده بالان التثليل بالاولين يعني عنه ما قدمه بقوله وبلا حاطة دين وذكر الركن الثالث وهو الميسر فمسه بالصرح وهو

مالا ينصرف عنه بنسبة صرفه الا بقدر ينصرف عنه كناية ظاهر وهي مالا تنصرف عنه الا بنسبة صرفه وهي مالا تنصرف عنه  
 الا بنسبة صرفه (هـ) متعلق باعتاق أي انما يصح اعتناق مكافئه أي العتق أي ينصرف عنه أي لا يفتد الدال عليه صريحا  
 وأق للمصدر لصير سائر تصار بغير من الصريح نحو اعتقك وأنت معتوق وعتق وعتق (وفك الرقبة) نحو فككت وفكتك وأنت  
 مفكوك الرقبة (والنحرير) كأنك تحرر وسر ريك والواو بمعنى أو وهذا انما خلق بل (٣٢١) (وان) قبل من كانت سر أو معتوق (أي

هذا اليوم) أوفى هذا  
 الشهر غير أدا (بلا)  
 قريبة مدح) تنصرف  
 الصريح عن ارادة  
 العتق فان وجدت  
 صرفته عن ظاهره كما  
 اذا عمل عسلا فاعجب  
 سيده فقال له ما أنت  
 الا حر وأنت حر ولم  
 يرد بذلك العتق وانما  
 أراد أنت في عتقك  
 كالحر فلا يلزمه عتق في  
 الفناء ولا في القضاء كما  
 في الذئبة (أو) بلا  
 قرينة (خلف) يضم  
 الخلف الجعفة بمعنى  
 الخلفة والعسبان  
 يعني اذا خلف في شيء  
 فقال له يا حر وأنت حر  
 أو ما أنت الا حر فاصدا  
 بذلك تهديده وأما في  
 مخالفتيه فمخالفة  
 الحر فلا يفتق عليه  
 (أو) بلا قرينة (دفع)  
 مكس) كما اذا طلب  
 منه المكس مكس  
 عده فقال له سدهو  
 حر فلا يفتق عليه ولو  
 خلفه خلفه بقرينة  
 الاكراه ثم عرق في  
 الكلام على الكناية

المصدر اذا عتق عبده كان عتقه غير ماض لحالة الدين بحاله وقد تقدم أن شرط صحة عتق المالك أن يكون  
 ملتصقا بعبده لحالة الدين بحاله وأدعنا أن التمثل الأولين يعني عنه ما قدمه بقوله وبلا احاطة قد فلا يرى  
 عدم التمثل لما قطع بقرنته حتى لازم ذلك وانما عتقك بالاعتد الجاني كاف في الذئبة وأورد على قوله لم يتعلق  
 بصق لازم المدير والمكاتب والمقاطع فانه قد يتعلق بصقهم حتى لازم ومع ذلك يصح عتقهم فواجب بان المراد  
 لم يتعلق بصق لازم لا بد من غيره سيده والمكاتب ومن ذكر معه قد يتعلق بصق لازم لسيده لا لغيره (قوله) مالا  
 ينصرف عنه) أي عن العتق لغيره بنسبة صرفه كالأولى أن يقول مالا ينصرف عنه إلى غيره ولو بنسبة صرفه  
 وقوله الا بقدر بنسبة استثناء منقطع أي ليس ينصرف عنه لغيره بالقرينة (قوله) مالا تنصرف عنه) أي لغيره  
 وقوله الا بنسبة أي أوفى بنسبة الأولى (قوله) متعلق باعتاق أي وهو محط المصدر لانه هو المعلوم المؤثر في قوله  
 تعالى انما أشكركماني وسرني إلى الله ولا يلزم من كونه محط المصدر ان يكون هو المقصود بل كرهل العلو ان  
 كلها مقصود بالذكر ثم لا يحسنها المقصود بالمصدر فأنه ما يقال ان جعل الاخير مقصودا بالصدر  
 ينفي أن المقصود بالذكر كونه الصفة والغاير كنية العتق والعتق لهما وان ذكرا قبل لكن ذكرهما  
 بقرينة التبعية لا لانتفاء اتفاق الشراخ على ان المصنف أشار لكونه ماركنتين (قوله) وأني بالمصدر) أي  
 وأني المصنف بضمير المصدر لغيره ان سائر الخ (قوله) وبفك الرقبة) أي فكها عن الرقبة (قوله) غير أدا) أي  
 ولو قيده بلفظ كالوفاك فككت ريك في هذا اليوم فقط أو بهذا العمل كالوفاك فككت ريك في هذا  
 العمل الا ان يلفظ حين تقبضه فقط أو بهذا العمل أما أراد فك ريك في هذا اليوم فقط أو فك ريك في  
 هذا العمل انما ضم ولم يرد بذلك عتقا فلا يفتق عليه ثم لا يستعمل في هذا اليوم ولا في هذا العمل (قوله) بلا  
 قرينة مدح) أي حاله كونه النحرير صريح ما معه ملتصقا بعبده المقر بنسبة الدالة على مدح ذلك الرقبة  
 (قوله) فاصدا بذلك تهديده) أي لا حر فلا يفتق عليه) أي لا في الفتوى ولا في القضاء (قوله) فاصدا  
 ولجلفه) أي لا مكس بان قاله لا أدعنا من أخذ المكس الا أن تقول ان كلن ريقا فموسر فقال ذلك بغير  
 نية العتق فلا يلزمه شيء في الفتوى والقضاء المقر بنسبة الاكراه أو ما أن نوي به العتق في هذا كراهه أن  
 لا نوي به فهو حر لانه لم يكره على النية (قوله) لقرينة الاكراه) أي ان الاكراه قرينة على أنه لم يرد بقوله هو  
 حر فك ريك بمن الرقبة وأراد غير ذلك أي انه كالحر في أنه لا مكس عليه ونحو ذلك (قوله) ولا يصدق في عدم  
 ارادة العتق) ظاهره أنه لا يصدق في نية عدم ارادة العتق بهما وفيه أنه يخالف ما مر به ان الكناية  
 الظاهرة بصرفه عن العتق النية والقرينة فعله الأولى ولا يستعمل عدم ارادة العتق فتأمل (قوله) فقال له  
 أحد هذين الغنطين) أي سواي الكلاهما والمراد الغنطين المتقدمين لالمالك في عليك ولا سيل في عليك (قوله)  
 ولا يحتاج في هذا إلى نية) أي تنصرف تلك الانفاط أفتق بل متى خال لفظان هذين الانفاط لعبده لزمه  
 العتق فواه ولم يرد بقوله العتق والى قبل فان نوي شيء من هذين الانفاط غير العتق لم يلزمه العتق (قوله) أو  
 اعزب) يضم الزاى الجعفة قال تعالى لا يصير عنه متقال ذرية (قوله) ودخل بالكافي (كلام) ظاهرة هي  
 صريح الإطلاق فاذا خال لرقبه أمت طابق ونوي به العتق فانه يلزمه انه لو لم يفتق المالك بغير  
 على ذلك قولهم كلما كان نصر يحافي بالي لا يكون كناية في غيره وانظر (قوله) لان الكناية الظاهرة  
 كالصريح في عدم الاحتياج لنية) أي وانما يفتق فان من جهة ان الصريح لا ينصرف لغيره ولو بالنسبة بل

(٤٦ - نسوق رابع) الظاهرة العطف على قوله وبفك الرقبة بقوله (وإلا ملك) عليك (أو) (لا) (سبيل) عليك  
 ولا يصدق في عدم ارادة العتق (الا) أن يكون ذلك (لجواب) عن كلام قبله وقع من المدك أن كلام سيده بلام لا يفتق فقال له أحد  
 هذين الغنطين المتقدمين وقال لم اراد اذ فصدني (وبكوهت بك نفسك) أو عندك أو أعطاك في سأنك أو تصدقت عليك بخراجك  
 سأنك أو أعطيتك نفسك فعتق ولا يفتق بغيره ولا يحتاج في هذا إلى نية وأشار إلى الكناية انفسه بقوله (وبكاهتني) الماء (أو) ادع  
 أو اعزب) أي اعد ودخل بالكافي كل كلام ولكن انما ينصرف للعتق (بانية) أي بنسبة العتق أي بنية عاز كراه العتق والا فلا قوله  
 بانية راجع لقوله وبكاهتني الخ لا لالمالك أيضا لان الكناية الظاهرة كالصريح في عدم الاحتياج لنية

(ومعنى) العبد (على البائع) دون المشتري (ان علق) عقفه (هو) أى البائع (والمشتري على البيع والشراء) بأن قال السيد ان بعته فهو حر وقال المشتريان اشترته فهو حر بعده سلك المشتري الذى علق عقفه على شراؤه فعنى على البائع ولو تقدم القبول لم ينزى المشتري على الإيجاب من البائع فاصبح (٣٢٢) صوري وورد البائع الثمن ان قبضه على مشتريه واتبع به فذبت

ان اهرس (و) علق على المشتري (لا يشتره) الفاسد (قوله لعبد (ان اشتريتك) فانت حر وعقبته يوم الشراء لان عقفه عليه بقوت رده على يائه ونشل شراؤه بعضه وانما علق بالفاسد لان الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها كصبيها (كان اشترى) العبد (نفسه) من سيده شراء (فاسدا) فله يعنى لنشوف الشارع لحرية وباخذ السيد من العبد ما اشترى به نفسه وكأنه انتزعه منه وأعقبه (و) علق على السيد (النفس) الذى عليه من عبيد وكل عليه باقية ان كان مليا (و) علق عليه (المدر أو المولى) أى يخضع عليه عقومها وكذا مكانه كفى المدونة (و) علق عليه (ولد عبيد) الكائن (من أمته) أى أمه العبد (وان) حدث الولد (بعينه) وقبل خسه فحكه كن وجد قبل عينه لكن هذا فى صيغة الخنث

بالسائط والقرينة وأما الكتابة الظاهرة فتصرف عنه لغو بالنسبة والقرينة والافق فى ذلك بين باي الطلاق والعقب والحاصل أن الصريح فى باي الطلاق والعقب هو ألا تصرف بغير ولا بالنسبة بل بالقرينة والسائط والكتابة الظاهرة فى البابين مالا تصرف عنه الابانة أو القرينة ولا تصرف بغيره فله على ثمة والكتابة الخفية فى البابين مالا تصرف له الابانة هذا هو الحق خلتا لما فى عبق من مخالفة الكتابة الظاهرة هنا لكتابة الظاهرة فى الطلاق تأمل (قوله ومعنى على البائع) ظاهر ولو كان البيع فاسدا أو بخار يصد فيه (قوله والمشتري) أى مريد الشراء (قوله فعنى على البائع) أى بمجرد قوله بعث ولويل أن قول المشتري اشترى وان كان العقد وقف على الطرفين الإيجاب والقبول لأن البائع إنما علق على فعل نفسه وما ذكره المصنف من عقفه على البائع هو المشهور وقيل أنه يعنى على المشتري فالقضى وهو القياس لأن العقب انما يقع بنجام البيع وهو سبب ذلك انتقل للمشتري انظر ن وعمل اختلاف اذا حصل التعلق من كل من البائع والمشتري كآمال المصنف فان علق البائع فقط علق البيع ولو فاسدا اتفاقا ونقض البيع وورد البائع الثمن وأما القول ان بعته السلعة الفلانة فهي صدقة فالظاهر وجوب التصديق بنها وقبل يندب وعلى كل حال لا ينتفع البيع بخلاف العقب (قوله واتبع به فى ذمته ان اهرس) أى لا يرد العقب (قوله الفاسد) أى وأولى الصحيح (قوله فى قوله لعبد ان اشتريتك فانت حر) أى بمجرد شراؤه يعنى عليه ولو كان الشراء فاسدا ولو جمعا على فساد (قوله وعليه) أى على المشتري لبايتمه فتمت وطءه كان الشراء متصفاً بفساده ومختلفا فى فساد مع أن القاعدة أن البيع المختلف فى أساده إذا ثبت بعضه بالنقص فله المزارح محمول على التمسك على فساد أو أنه من جملة المستثنى من القاعدة كالبيع وقت نداء الجملة فمأمل (قوله شراؤه بعته) أى فى كونه يعنى عليه بمجرد الشراء (قوله لان الحقائق الشرعية تطلق على فاسدها الخ) فإذا قال ان اشتريتك فانت حر واشترته فاسدا صدق عليه أنه اشترى مبرعا ان فانت البيع الفاسد لا ينتقل به الخ فتنقض عدمك وم العقب للمشتري شراء فاسد لعدم دخول العبد فى ملكه فانتدوى نشوف الشارع لحرية مع تسليط البائع للمشتري على انقاع العقب وأرقه (قوله وباخذ السيد من العبد ما اشترى به نفسه) أى إذا كان غير تجر ونحوه وأما إذا كان الذى اشترى به نفسه شعرا أو خنزرا وان كان مضجعا لثمة العبد علق وغرم قيمة رقبته لسيد يوم عقفه وان كان معينا ريق الخنزير وسرح الخنزير أو قتل ولزم العقب ولا ينزع العبد بقبضه ولا غيرها (قوله والنقص الخ) أى أنه اذا قال ان فعلت كذا ملى عبيدى أحرار أو قتل عمالي كى أحرار أو قتل عبيدا وملكوا ملكك حر أو ملى عبيدى أو ملى لى وفعل ذلك النشوف فله يعنى عليه كل عبد ملكك ويعنى عليه أيضا الشقص الذى عليه من عبيد ويضرب عليه حق مدره وأم ولده ومكانه ويعنى عليه أيضا ولد عبيد الكائن من أمه العبد أو من أمه السيد (قوله أى أمه العبد) أى وأولى من أمه السيد وأخبر بقوله من أمته عن ولده بدم من حر أو من أمه أجنبي (قوله وأما فى صيغة البر) أى ان كان دخلت الدار فعبدي أحرار (قوله فهو حر) أى حتى يدخل فإذا دخل تحت مخالفة فى صيغة الخنث فانه على حث حتى يدخل فإذا دخل بر (قوله كالحدث ملكك بعد) أى به بعينه فانه لا يلزم نفسه شيئا أصلا سواء كانت الصيغة صفة نراو حث كفى المدونة ولا يفتى على ألا ولا لحادث جعلها بعد البين فيفرق فيها بين صيغة الخنث والبر كآمال الشيخ كرم الله الرحمن الرحيم لأن الفرق وقع تعدد كاتبة فى الالهات انظر ن (قوله بخلاف الجمل السابق الخ) حاصله أن ما كان جلا حين البين يعنى فى كل من صيغة البر والخنث وأما ما فرقان فبما حدث الجمل به بعد البين فيعنى فى صيغة الخنث لأن الالهات من تهات بالبين لا يستطيع وطأه ولا يبعن

كقوله على متى عبيد لا دخان إلا إذا وان أدخلها فعبدي أحرار وأما فى صيغة البر فهو على بر فلا يدخل ولا ما حدث جله بعد البين كالحدث ملكك بعد بخلاف الجمل السابق فيدخل فى عينه فى البر أيضا لوجوده فى الجمله وعنى عليه الشقص وما بعده فى التعليق (والاشهاد) بشين محبته فهو باهر

عطف على مقدم كذا كرنا وصح رفعه على أنه مبتدأ أحد حذف خبره أي والانشاء فيماد كذا ملحق (من يملكه) راجع لجميع ما قبله أي والشخص وما به دفي قوله كل مملوك أم لكسر (أو) كل مملوك (ل) سر (أو رقيق أو عبيد أو مملوكي) أحوار أي فانه يعنى عليه من ذكر (لا) يعنى (عبيده) اذا قال واحد اعاذ كرا لعدم تناوله عبيد العبد لأفسوا ملوك كنية بل لعبدوا العبد عاك عندنا حتى ينشزع عبيده مائة (كأملكه ابدأ) أي من قال (٤٣٣) كل عبد أملكه أبدأ أو في المستقبل فهو

مولا بل يزمه عتي لا فيمن عنده ولا فيمن يتعبد في المستقبل لا فيمين حرج ومسقة كقولها كل امرأة أترز وجهها طلق وسوا ملق كقولها ان دخلت الدار فكل عبد أملكه أبدأ أو في المستقبل أو لم يعنى (ووجب العتق بالندار) معلقا كان فعلت كذا فقله " عتق رقبة وفعل الملق عليه أو غير ملق كقولها لله على عتقي رقبة (ولم يقض) عليه به بل يجب عليه تنقيته في نفسه من غير قضاء كندره صلاتا وصوما أو غيرهما من أنواع البر (الايث معين) بالانافة ومعين صفة لمحدوف أي عبيد معين اما بالضمير أو بالانافة أو بالانافة وبالجملة أو بالاسم الموصول فيقضى عليه به بان يحكم عليه القاضي بنصفه وسواء ملق

ولا تعلق في صيغة البر على الاصول التي يرجع اليه ابن القاسم (قوله عطف على مقدم) أي وهو في التعلق ان قلت عطف الانشاء على التعلق وهو ان التعلق ليس من الانشاء مع أنه ممتنع قلت هو من عطف العام على الخاص أو ارادنا انشاء ما قبل التعلق (قوله كل مملوك الخ) هذا مثال للانشاء أو امثال التعلق فتصو ان دخلت الدار فكل مملوك أم لكسر (قوله لا عبيده) عورضت هذه المسئلة عافى في نذر المدونة فيمن حلف لا يركب دابة فلان ركوب دابة عيبه فانه يحث وراى بعضهم أنه اختلاف قول وفرق الضمى بأن لا يمان راى فيها التنازل والقتل في هذه العين عرفنا دفع المنة والمثله يحصل ركوب دابة العبد انظر بن (قوله اذا قال واحد اعاذ كرا) أي من قوله كل مملوك أم لكسر الخ (قوله لعدم تناوله) أي كل واحد من هذه الافاض المذكورة (قوله كقولها كل امرأة أترز وجهها طلق) أي فلا يزمه طلاق فيمن تحته ولا فيمن يتزوجها وسواء كان هناك تعلق أولا (قوله أو لم يعنى) أي كل مملوك أم لكسر أبدأ أو في المستقبل فهو سر هذه أربعة وذلك لأنه امان يقيد بأبدأ أو في المستقبل أو لا يقيدون كل منهما اما أن يعلى أو لا يعلى فان قيد فلا يزمه فيها عتي لان في ملكه ولان يتعبد لملكه اتفاقا واما اذا لم يقيد بأبدأ ولا يقيد في المستقبل فلا يزمه فيمن يتعبد لملكه وسواء ملق أو لا كقولها كل مملوك أم لكسر وان دخلت الدار فكل مملوك أم لكسر واما من عنده وفي ملكه فيلزمه عتقه سواء كان الحلف تعلقا أم لا على أحد قولين حكاهما ابن عرفة فيها ما والثاني عدم لزوم عتقه فيها وعليه مثنى الشارح فيما يأتي وهو المختار فالتفاوت انما هو فيمن عنده لا فيمن يتعبد هذا هو الاصول كما في بن خلافا لما في عتي (قوله كان فعلت كذا فقله على عتق رقبة) أي أو عتق عبيد مرزوق مثلا (قوله كقولها لله على عتقي رقبة) أي أو عتق عبيد فلان والحاصل ان العتق يجب بالندار سواء كان معينا أم لا سواء كان هناك تعلق أو لا بان كان بنا (قوله ولم يقض الايث معين) أي ولم يقض عليه بالعتق الا اذا كان التذليل تناسبت أي يعنى معن سواء كان هناك تعلق أم لا واما لو كان التذليل تناسبت غير المعين كتعنى عتق رقبة أو ان فعلت كذا فقل عتق رقبة وفعل الملق عليه فلا يقضى عليه بل هو في ذمته (قوله ان يحكم عليه القاضي بتعنى) أي وقوعه حالاً اذا لم يكن هناك تعلق أو بعد وقوع الملق عليه اذا كان هناك تعلق (قوله ان دخلت الدار فانت سر) أي وفي هذا العبد سر أو فعبد سر ولا عبيده الا واحدا معين أو عبيد يسر أو عبيد الذي فعل كذا سر (قوله فيلزمه عتق من ملكه من ذلك) أي فيلزمه عتق من هو في ملكه ومن يتعبد له بعد ذلك وسواء ملق أو لا وهذا انما يقيد بالان ولا بأبدأ كقوله أمثلة الشارح فان قيد بالان ن كل مملوك أم لكسر الصلابة الا ن فهو لزوم فيمن عنده وقت العين فقط عاقب أم لا فيمن يتعبد لملكه من الصلابة تسلوا وان قيد بأبدأ وبخوفا العكس أي يزمه فيمن يتعبد لا فيمن عنده مطلقا فيهما لا والحاصل امانان يقيد بأبدأ أو لا ن ولا يقيدون كل منهما اما ان يعلى أو لا قالو رويت (قوله يلزمه شئ) أي لا فيمن عنده ولا فيمن يتعبد لملكه ومثل كل عبد أملكه فهو سر كل رقيق أملكه فهو سر بخلاف كل مملوك أم لكسر فهو رقبة يزمه عتق من عند معين انيس كذا فرق عتي وخش بين رقيق ومملوك وكأه تقرر ان مملوك وصف حقيقته الحال فلا يمان اذا قال أبدأ بخلاف رقيق وبعد قدامه وهو ظاهر ولكن الذي استصوبه بن ارقبي كملوك في أنه يزمه عتق مافي ملكه

كقولها ان دخلت الدار فانت سر وان دخل عبيد فلان الدار فهو سر وان دخلت افاضل سر وحصل الملق عليه أو لم يعلى كقولها أنت سر أو عبيد فلان سر (وهو أي العتي في خصوصه وعمومه) كالطلاق فصار في الاول دون الثاني فاذا قال ان ملكك عبد ما من الزمخ أومن البلد الفلاني فهو سر أو كل عبد ملكه في هذه السنة فهو سر أو من الصف أو من البلد الفلاني فلا يزمه عتق من ملكه من ذلك لتخصيصه ولو قال كل عبد أملكه فهو سر يزمه عتق مافي ملكه أو أطلق لغيره ح والمشفة في التعميم (و) في (منع من وطء و) من (بيع في



صيفة حنت) كالطلاق كان لم يفعل كذا فبدي سر أو أمي سر أو فلان أو فلانة من رقيق سوف نفع من وطه الامة ومن يبعها أو يبيع العبد حتى يفعل فان مات قبل الفعل عتق من الثالث وأما صيغة الرجوع وان دخلت الدار فأنت سر أو فلانة سر فله البيع والوطه لانه على ربحي يحصل الخلق عليه وسوا مقيد أو أطلق بخلاف صفة الحنت المقيدة بأجل نحو ان أدخل الدار في هذا الشهر فبدي سر فينفع من البيع ودون الوطه الآن يفتق الوقت بحيث لو طوي لفرغ الأجل ففتنع أيضا والفرق أن البيع يقطع العتق ويضاده بخلاف الوطه (و) هو (عتق، عضو) وأوصيكا كشر وجمال (٣٣٤) وكلام كالطلاق فإذا قال بذلك أو رجلك سر أو سرعرا أو كلامك سر عتق

الجميع لكن بالحكم كما سذكره ووقع الطلاق في قوله بذلك طالق والوطه قد نشأ عنه حل منع من البيع والوطه (قوله فله البيع والوطه) أي وان مات لم يخرج العبد من الامة من ثلث ولا من غيره بل يكون ميرا أو الظاهر أن الحالف إذا مات في صيغة الحنت المقيدة بأجل كذلك (قوله فينفع أيضا) أي فاما أن يفعل أو يحنث (قوله والفرق) أي بين الوطو وبين البيع حيث منع من الثاني دون الأول (قوله أن البيع يقطع العتق) أي لأنه يخرج عن الملك وقوله ويضاده أي منع احتمال وقوعه بالحنث (قوله وبأن قوله في الطلاق وأدب المهرى هنا أيضا) في أن الحرز في العتق مكره وقطع ولأدب فيها وأما قول التلغز ولا يجوز تبعض العتق ابتداء فقد قال ابن شامس ليس عدم الحرز على حقيقة من التصريح بل معناه الكراهة وحسن فلا أدب (قوله أو تفوضه) أي له أمر نفسه (قوله وفي جوابه) أي إذا ملكك أمر نفسه أو فوض له أمرها كذا فهم السارح قال ابن حنبل أن المنصف أشار به لقوله في باب الطلاق أو قال بإحصة فأجابته عمر بن الخطاب فأنفذ العتق أربعة أفعال يعتقان لا يعتقان عتق المدعوة عتق المحببة ونحوها الامة في باب الطلاق (قوله فيعتق أن قال) أي العبد وماما لقول سيده ملكك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك) قبلت طلاق حواء القول الزوجي ملكك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك) أي يعنى بقوله اخترت نفسي وان لم يرد العتق كالطلاق لأنه لا معنى للاختار بنفسه إلا ارادة العتق في نفس الامر (قوله لا يكون العتق وغيره كالبيع) أي فيعتق أن يكون قوله اخترت نفسي بمعنى اخترت مفارقتك بالبيع والهبة (قوله الجواب الصريح) أي لقوله أعفت نفسي أو قبلت عتق (قوله حتى يأتي الأجل) أي وان كان منع من البيع ومن وطه الامة بثلث الأجل (قوله فينفع عليه من وقته) لأن عدم تبعضه يشبه فكاح للمعه وهو النكاح لأجل (قوله ولائته) أي يعنى واحدة نصبا (قوله فله الاختيار) أي في عتق واحدة واسمائه الأخرى فان مات أحد أهما قبل أن يختار عتق الثانية فإن امتنع من الاختيار ضمن فان أصر على الامتناع من الاختيار عتق الحما ثم عليه أدناهما (قوله فإذا قال) أي أن زوجته (قوله فيطلقان معا عليه) أي الآن وليس له اختيار واحدة وغيره المدينون كالعتق وهو متعيف وعلى المذهب وهو طريقة المصريين فالفرق بين الطلاق والعتق أن الطلاق فرغ النكاح وهو لا يجوز تبعضه الاختيار فلا يجوز أن تزوج بنتا من بنات رجل عاتمة على أن يختار منهن واحدة بعد العقد والعتق فرغ الملك وهو يجوز تبعضه الاختيار فيعوز أن يشتري أمة عاتمة على أن يختارها من أماء (قوله وأنسها) أي فإذا نوى واحدة منه ونسبها فأهما يطلقان معا ولا كذلك عتقان فالحالفة بين الطلاق والعتق على طريقة المصريين أنهما عند عدم التية (قوله والانا قال لا منه من حلت الخ) أي والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لها وهي حامل أن حلت فأنت سر لم تعتق إلا بصعل مستأنف وأما إذا قال له زوجته الحامل

الجميع لكن بالحكم كما سذكره ووقع الطلاق في قوله بذلك طالق والوطه قد نشأ عنه حل منع من البيع والوطه (قوله فله البيع والوطه) أي وان مات لم يخرج العبد من الامة من ثلث ولا من غيره بل يكون ميرا أو الظاهر أن الحالف إذا مات في صيغة الحنت المقيدة بأجل كذلك (قوله فينفع أيضا) أي فاما أن يفعل أو يحنث (قوله والفرق) أي بين الوطو وبين البيع حيث منع من الثاني دون الأول (قوله أن البيع يقطع العتق) أي لأنه يخرج عن الملك وقوله ويضاده أي منع احتمال وقوعه بالحنث (قوله وبأن قوله في الطلاق وأدب المهرى هنا أيضا) في أن الحرز في العتق مكره وقطع ولأدب فيها وأما قول التلغز ولا يجوز تبعض العتق ابتداء فقد قال ابن شامس ليس عدم الحرز على حقيقة من التصريح بل معناه الكراهة وحسن فلا أدب (قوله أو تفوضه) أي له أمر نفسه (قوله وفي جوابه) أي إذا ملكك أمر نفسه أو فوض له أمرها كذا فهم السارح قال ابن حنبل أن المنصف أشار به لقوله في باب الطلاق أو قال بإحصة فأجابته عمر بن الخطاب فأنفذ العتق أربعة أفعال يعتقان لا يعتقان عتق المدعوة عتق المحببة ونحوها الامة في باب الطلاق (قوله فيعتق أن قال) أي العبد وماما لقول سيده ملكك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك) قبلت طلاق حواء القول الزوجي ملكك أمر نفسك أو فوضت لك أمر نفسك (قوله فقال أشهب كذلك) أي يعنى بقوله اخترت نفسي وان لم يرد العتق كالطلاق لأنه لا معنى للاختار بنفسه إلا ارادة العتق في نفس الامر (قوله لا يكون العتق وغيره كالبيع) أي فيعتق أن يكون قوله اخترت نفسي بمعنى اخترت مفارقتك بالبيع والهبة (قوله الجواب الصريح) أي لقوله أعفت نفسي أو قبلت عتق (قوله حتى يأتي الأجل) أي وان كان منع من البيع ومن وطه الامة بثلث الأجل (قوله فينفع عليه من وقته) لأن عدم تبعضه يشبه فكاح للمعه وهو النكاح لأجل (قوله ولائته) أي يعنى واحدة نصبا (قوله فله الاختيار) أي في عتق واحدة واسمائه الأخرى فان مات أحد أهما قبل أن يختار عتق الثانية فإن امتنع من الاختيار ضمن فان أصر على الامتناع من الاختيار عتق الحما ثم عليه أدناهما (قوله فإذا قال) أي أن زوجته (قوله فيطلقان معا عليه) أي الآن وليس له اختيار واحدة وغيره المدينون كالعتق وهو متعيف وعلى المذهب وهو طريقة المصريين فالفرق بين الطلاق والعتق أن الطلاق فرغ النكاح وهو لا يجوز تبعضه الاختيار فلا يجوز أن تزوج بنتا من بنات رجل عاتمة على أن يختار منهن واحدة بعد العقد والعتق فرغ الملك وهو يجوز تبعضه الاختيار فيعوز أن يشتري أمة عاتمة على أن يختارها من أماء (قوله وأنسها) أي فإذا نوى واحدة منه ونسبها فأهما يطلقان معا ولا كذلك عتقان فالحالفة بين الطلاق والعتق على طريقة المصريين أنهما عند عدم التية (قوله والانا قال لا منه من حلت الخ) أي والحال أنها كانت غير حامل وأما إذا قال لها وهي حامل أن حلت فأنت سر لم تعتق إلا بصعل مستأنف وأما إذا قال له زوجته الحامل

الطلاق وان لم تقل فبسته الطلاق وأما العبد ففرقه قد يكون بالعتق وغيره كالبيع والهبة والمذهب ما قاله ابن القاسم وان كان الاوجه قول أشهب فالصنف ما ما على المأثبات ولما على ما لا ينص عليه ويراد بقوله وجوابه أي الجواب الصريح ولا يزال هذا القول بنه عليه لا نقول التي عنده الاطلاق إنما ينصرف لغيره الكامل والجواب الكامل في الطلاق هو الصريح (الا) العتق (لا) لا يبيد الطلاق لصحة العتق لأجل يبلغه عمره فظاهره فلا ينفعه حتى يأتي الأجل بخلاف الطلاق فينفع عليه من وقته (و) الا اذا قال لامته (احدا) كاح حرة ولائته (فله الاختيار) عتق واحدة منها واسمائه الأخرى بخلاف الطلاق فإذا قال احدا كالحالي فيطلقان معا لم يصب لائته وأنسها (و) الا اذا قال لامته (ان) أو اذا أمي (حلت) مني فأنت سر فله وطره في كل طهر مرة حتى تحمل فان حلت عتقت

بمخلاف قوله زوجته ان جلت فانت طالق في طهرها مرة فان وطئها ولو قبل عنه في الطهر الذي سلف فيه حنت وتطلق عليه ولو عزل (وان جعل) المالك (معتقة) أي عتق عبده (لاثنين) فان فرض ذلك لهما لم يستقل أحدهما بعته فلو اعتقه أحدهما لم يقع عليه عتق بل لاندان بمعتقه معا وكذا الطلاق ومعنى التفويض أن يقول لهما أعتقا عبدي أو جعلت لهما عتقه أو أن شتمت أعتقه أو فرضت لهما أعتقه أو فوض لهما بمعتقه ما استقل أحدهما وسواء كان ذلك في مجلس أو مجلسان أو مجلسان بان خاطب كلاهما عما يفسد الاشتراك فان خاطب كلاهما بقدر الاستقلال بان قال لكل في مجلس أو مجلسين أو عتق عبدي أو جعلت لهما عتقه أو فوضت لهما أو ذهب فاعتقه فلكل الاستقلال وهو معنى الإرسال المشار إليه بقوله (ان لم) (٣٢٥) يكونا رسولين كما قال ابن جبريل لكل منهما عتقه والامه

ان جلت فانت طالق في غير طهر من ان القاسم يفسر طلاقها وذكر ان الخاسم أن الطلاق كعتق أي فلا تطلق الا بعمل مستأنف (قوله) بخلاف قوله لزوجه الخ حاصله أنه اذا قال لزوجه ان جلت فانت طالق فانه بحوزة وطئها مرة اذا كان لم يحصل وطئها في الطهر الذي سلف فيه وحسب بان خاطب عليه طلاقها كما أنه يفسر عليه اذا كان وطئها قبل عتقه في الطهر الذي سلف فيه لاحتمال جعلها ولا يحسب زوالها على عصية مشكوك فيها (قوله) أي في حوزة وطئها مرة بخلاف ما في عتق من حوزة وطئها (قوله) حنت وتطلق عليه أي يفسر طلاقها عليه لا خيال جعلها ولا يجوز المقام على عصية مشكوك فيها (قوله) ولو عزل أي بخلاف التمسى القائل بعدم الطلاق مع العزل (قوله) بل لا بد أن يعتقه (أي على العتق سواء كان اجتماعهما عليه في المكان الذي فيه العبد أو في غيره فلا يشترط أن ذهب إليه في مكانه وبلغه أو أنهما اعتقاه (قوله) وكذا الطلاق) أي اذا جعله الزوج لثنتين فهو بضام يستقل به أحدهما ولا يقع الا اجتماعهما معا عليه وأشار الشارح بهذا الى ان الطلاق مثل العتق في هذه المسئلة والتي بعدها قال ذكرهما المصنف في مسائل الموافقة كان أولى (قوله) بان خاطب كلاهما بما يفيد الاشتراك كما قال لكل واحد على انفراد جعلت ولدا لعن عتق عبدي (قوله) في الامتنين أي التي دخلت والتي لم تدخل (قوله) حتى يدخلها جميعا أي يجتمعان بأن يدخلها معا وتدخل الثانية على الأولى بحيث يحصل اجتماعهما في الدار لثنتين في النكاح بأن تدخل الثانية بعد الزوج الأولى على الزوج كما يأتي في آخر العارضة عن أبي الحسن وقوله حتى يدخلها الخ أي فان دخلتاه متتاتان ودخلت واحدة فقط فلا تفتق واحدة منهما ما إذا دخلت واحدة فظهر وان مراد الخاف ان اجتماعهما في الدخول وأما غيره فاعلم بدخولها وهذا بخلاف ما لو قال لامتنين ان دخلت هاتين الدارين فانت حرة فدخلت واحدة منهما فانما تفتق على قاعدة التخصيص بالعض وكذا الحكم اذا قال لزوجه ان دخلت هاتين الدارين فانت طالق فتطلق عليه اذا دخلت أحدهما (قوله) لاحتمال ان دخلت أنت أي لاحتمال أن قصدت ان تدخلت فانت حرة وان دخلت أنت فانت حرة فاختصر المصنف وقال ان دخلتاه فانت حرة (قوله) كأنه أي الخاف انهما كره اجتماعهما أي الامتنين وكذا يقال في الزوجين فيما يأتي وقوله فيها أي في الدار (قوله) فيكون الخلف لفظيا وذلك لان قول ابن القاسم لا شيء عليه اذا دخلت واحدة فمحمول على ما اذا كانت عتقه لكرهه اجتماعهما في الدار لا لكرهه وقول أصهب تفتق وتطلق الدارحة المحمل على ما اذا لم تكن البين لكرهه اجتماعهما في الدار بل لكرهه صاحبها وأما حرمته واستقلالها لا شأن كلاً من الضنين بقوله يقول الآخر في مسئلته (قوله) بعد أخرى أي بعد أن دخلت الأخرى وخوشت (قوله) والزوجتان الخ أي فانما قال لزوجه ان دخلتاه فانت حرة فانت حرة فدخلت واحدة فلا يلزمه طلاق في واحدة منهما حتى يدخلها مع طلاق (قوله) بكاف التثنية أي وحسب ذلك فالدخول لثلاث أو اثنتين ويصح جعل الكاف تشبيهة على هذا فيكون اللفظ خاصا بالذكر تشبيه البتة والمعنى حشد والوالد الذكر وأن سفل ولده كنبت وأن سفل وأنها (قوله) النص على التوهم أي ويصح جعل قوة البنت على نسخة الإجماع لثانية أي والوالد أن سفل هذا اذا كان الولد

انما كره اجتماعهما فيها لوجه ثلث أحشفة ما يحدث بينهما من الشر فدخل أحدهما لا يضر وعلى هذا الوجه يمكن إجماله لكرهه الاجتماع لعنت الدارحة فيكون الخلف لفظيا ولو دخلت واحدة بعد أخرى فلا شيء عليه وهو مقتضى أي الحسن والزوجتان في ذلك كلاً من ثم أشار الى ثلاث مسائل العتق بالقرابة والعتق بالشر والعتق بالسراية ورتبها هكذا فقال (وعتق بنفس المالك) أي بذات المالك والاضافة لبيان أي المالك أي بغير المالك من غير توقف على حكم (الأولان) نسباً لأرضاعاً (والثان والوالد) نسباً (والثالث) نسباً لانه (كنيت) بكاف التثنية وفي نسخة الملام أي وان سفل حال كونه بنت وهي أولى النص على التوهم (و) عتق بالمالك (أخ وأخت) نسباً (مطلقاً) تشعيين لأولاد وأما موضع ما ذكره المصنف أي يعنى بالمالك الأصول والغروع

والخاشنة القربة يعقل العتق في الجميع (٢٣٦) ان كان المالك رشيداً او كان هو الرقيق مسلماً أو أحد هما الكافر بن اذ لا تعرض

السافل لابن بل وان كانت بنت (قوله والخاشنة القربة) أي لعامة ونسالة الأبن وله محرماً ما جازا  
فخصر عليه عتقها لان القاعدة ان كل أم ولد حرم وطؤها حتى يعتقها لان يسر الخدمة فهو كافى خش عند  
قول المصنف في باب النكاح ومما ايجاب حاربه ان يشته بتلذذه النجسة (قوله ان كان المالك رشيداً) فيه نظر  
بل لا فرق بين الرشيد وغيره في العتق بالقرابة وسيقول المصنف أو قبله ولى صغيراً أو لم يقبله أنظر بن (قوله  
وان حصل جهة الخ) أي هذا اذا حصل الملك عبرت أو معاوضة كالبيع بل وان حصل بغيرها كهدية أو  
صدقة أو وصية ولا يشترط في البيع أن يكون بمقابل يعنى بالقاسد ويكون فوقه النجسة كما قاله أنجب  
وابن القاسم قال الختمى يحمل كلام ابن القاسم على ما اذا كان البيع مختلفاً في فساد أو ما اتهم على فساد  
فانه لا يعنى اذ لا ينقل ملكاً ولا ضمناً وليس كمثل عتق المشتري لا يخفى منه فاه ماض ولو محمداً على فساد  
لان البايع ملطه على ايقاع العتق ما وقع وهذا لم يقع عتقاً واقع سكا اذا ملكه وهو لم يملكه بهذا الشراء  
نقله العوفي اه بن (قوله على المالك) أي الذي هو الموهوب أو الموصى له أو المتصدق عليه (قوله ان  
علم المصنف) ظاهر المصنف ان علم المصنف بشرط عتق القريب مطلقاً أي سواء كان على المصنف دين أم لا  
وليس كالمطاع وما هو بشرط عتقها اذا وهب له عليه بن كاذ كره في التوضيح وذلك اعترض ان  
مهرزق على المصنف وأشار الشارح للصواب بتسديد فقه ولا يباع في دين على المالك فحله شرطاً في  
مقتدر والحاصل انه اذا وهب له قربة أو تصدق به عليه أو وصى به بفان لم يكن على المصنف بالغرض دين  
يخرجه عتق ذلك العبد للمصنف بالكسراه يعنى على المصنف بالغرض أم لا قبل المصنف له العبد أو يقبله وان  
كان على المصنف دين فان علم المصنف بالكسراه يعنى على المصنف عتق ذلك العبد ولا يباع في ذلك الدين  
قبل المصنف العتق أو لم يقبله لان الواهب لم يهبه له ولم يتصدق عليه به حتى اذ لا يعنى لا يباع في الدين  
الذي عليه وان لم يعلم المصنف انه يعنى على المصنف فانه لا يعنى ويبيع في الدين ولو علم المصنف بالقرابة هذا  
اذا قبل المصنف بالغرض العتق فان لم يقبله لم يعنى ولم يبيع في الدين لعدم دخوله في ملك المصنف فقتصر  
انه اذا كان على المصنف دين فله بعد احوال ثلاثة تارة يعنى وتارة يباع في الدين وتارة لا يباع ولا يعنى  
(قوله فكنى) أي عتقه على حامل القراض وعلى الوكيل على شراعه عبده وعلى الزوج وقوله العلم  
بالقرابة أي علم العادل والوكيل والزوج والقرابة قرب المال والموتك والزوج وان لم يعلم المصنف فان  
لم يعلم بالقرابة عتق على رب المال والموتك والزوجة (قوله فالاولى تأخيره) أي تأخر قوله ولم يقبل  
وقوله هنأى بعد قوله ولا يؤله (قوله وان لم يقبل لم يعنى) أي اذا كان لادن عليه وقوله ولم يبيع فيها  
اذا كان عليه دين (قوله وهو) أي التعليل بعدم دخوله في ملكه حيث لم يقبله ظاهر (قوله الا ان  
النقل الخ) استدراك على قوله وان لم يقبل لم يعنى (قوله عتق ذلك الجزء) أي اذا لم يكن عليه دين مطلقاً  
أو كان عليه دين وعلم المصنف بالكسراه يعنى على المصنف فان لم يعلم وقوله المصنف يبيع في دينه فان لم يقبله لم  
يعنى عليه ولم يبيع في دينه (قوله ولا يكمل الخ) حاشا ان النقص الكبير الرشيد اذا وهب له بضمن عبداً  
يعنى عليه أو تصدق به عليه أو وصى به فان قوله يقوم عليه فقه وان لم يقبله فلا يقوم عليه فاقبضه ويعنى  
ذلك الجزء على كل حال سواء علم المصنف انه يعنى عليه أم لا قبله أو لم يقبله كافي بن خلافاً لما في عرق من  
التفصيل فيه وهو العتق مطلقاً ان علم المصنف وكذا ان لم يعلم وقوله المصنف وعدم العتق ان لم يقبله وان وهب  
ذلك الجزء لصغير أو سفيه فانه لا يقوم عليه فاقبضه الصغير أو السفيه أو لا قبله وله أولاً والجزء موعى على كل  
حال أي سواء علم المصنف انه يعنى عليه أم لا قبله الصغير أو السفيه أو لم يعلم أو لم يقبله هذا كله اذا لم يكن عليه  
دين فان كان عليه دين فيصير على ما مر من التفصيل ان علم المصنف بأنه يعنى على المصنف فلا يباع ويعنى  
وان لم يعلم وقوله المصنف يبيع الدين وان لم يقبله لم يعنى ولم يبيع الدين (قوله ولم يقبله) لاحتفاء قوله أو لم  
يقبله كان أخيراً لفهمه من قوله أو قبله ولى صغير بالاول (قوله اذ لا يلزمه القول الخ) هذا ظاهر حيث  
لم يكن على المصنف دين أو كان عليه دين وكان بحيث لا يباع فيه الجزء المصنف المصنف المصنف عالياً

لها الا اذا ترافعا الننا  
وحصول المالك مطلقاً  
(وان حصل جهة أو  
صدقة أو وصية) فيعتق  
ولا يباع في دين على  
المالك (ان علم المصنف)  
بالكسراه يعنى على  
المصنف بالغرض ولا يكتفى  
العلم بالقرابة هنا على  
العتق بخلاف باب  
القراض والوكالة  
والصدق فيكنى العلم  
بالقرابة فيها كما مر وان  
لم يعلم بالعتق والفرق  
المعاوضة فيها بخلاف  
ما هنا (ولم يقبل)  
المصنف بالغرض (ولا يؤله)  
أي المصنف بالغرض ولم  
يقبله فالاولى تأخيره  
هذا ليرجع لكل من  
العتق والاولى علم  
المصنف بالكسراه مفهوم  
الشرط انه اذا لم يعلم  
المصنف بالكسراه يعنى  
فان قبل المصنف بالغرض  
عتق عليه ان لم يكن عليه  
دين والايه فيه وان  
لم يقبل لم يعنى ولم يبيع  
في دين عليه لعدم دخوله  
في ملكه وهو ظاهر الا  
ان النقل انه اذا لم يكن  
عليه دين عتق عليه  
مطلقاً قبل أو لم يقبل  
علم المصنف أو لم يعلم  
ولو اعطاه بغيره يسه  
عتق ذلكا الجزء (ولا  
يكمل) عليه العتق (ق)

اعطاء (جزء من قربة) (المقبه كبير) رشيداً ولا عبرة بقول صغير أو سفيه بل يقتصر على عتق الجزء المصنف فان  
قبه الكبير الرشيد يقوم عليه فاقبضه عتق الكل (أو قبله ولى صغير) أو سفيه فلا يكمل (أو لم يقبله) الولي اذ لا يلزمه القبول لمجوده

والجزء المعطى سر على ما تقدم (لا) ان مسلمين يعق عليه كله أو بعضه (بارت أو شر أو عليه دين) أي والحال أن عليه ديناً (فيما ع)  
 في الدين ولا يعق ولا يعلو لأنه أه يعق على المشتري إذا لا يستقر في ملكه وهو مدين حتى يعق عليه فإن لم يكن عليه دين حتى بنفس الملك  
 وقوله لا يارت عطف على جهة وفيه إشارة لتقسيد ما قبل المبالغة أي الشراء والارت بعدم الدين ثم أشار العلق بالدين وهو المثلثة بقوله  
 (و) عتق وجوباً (بالحكم) لا بمجرد التمسك (أو بعد) سيده بفتح الميم (٣٣٧) أي تعدد (الدين) أي عيب ومثله ويدل على

قصد المثلثة قرائن  
 الأحوال واحترز  
 بالعدم عن الخطا ومن  
 عد الأدب أو مسداوة  
 (رققه) ولو أم ولده  
 أو مكاتبه (أو ورق  
 رقبته) الذي ينزع ماله  
 لا رقبته مكاتبه (أو)  
 مثل أبي رقيق (لوك)  
 له (مغبر) أو كبريه  
 فعتق بالحكم على الأب  
 وبغير نفسه لمحوره  
 والوك الكبير الرشيد  
 كاجني (غيره)  
 فاعل محمد (و) غير  
 (عبدو) غير (ذي)  
 مثل (بنه) أي مثل  
 بصله الذي أو  
 المسر أو مثل الذي  
 بعده المسر بقوله عنه  
 بكسر الميم واللام آخره  
 هاء الضمير راجع  
 للذي أي وغير ذي  
 بذى ومنطوقه ثلاث  
 صور ومفهومه صورة  
 واحدة وهي مثل ذي  
 بذى كما قال ابن مثل  
 الرشيد الحر المسلم  
 برقبته ولو كافر اعتق  
 عليه بالحكم ومفهومه  
 أن الصبي والمجنون  
 والنفسه والعبد إذا  
 مثا برقبته لم يعتقوا

يعق على المعطى وأما لو كان الدين بحيث يباع فيه الجزء المعطى لكون المعطى لا يعلم حقه فاه يلزم أولى  
 قوله لما ع من الصلحة البالية لغيره من قضاء دينه أو بعضه (قوله والجزء المعطى سر) أي أو الولد المعطى  
 بالفتح (قوله لتقسيد ما قبل المبالغة) أي هذا إذا كان الملك بشراً أو إرث بل وإن كان بهيمة أو صدقة أو وصية  
 (قوله وعق بالحكم) أي وعق العبد على السيد بالحكم أن تصد الجناية عليه وقصد ألا أجل شنه إذا كان  
 ذلك السيد رشيداً أو مسلماً أو ذمياً لم يعمل عليه وكان محصياً غير زوجة أو كافر بضاً أو زوجة وقعة العبد  
 الممثل به ثلث ما له أو لا يبيع العبد ماله على أحد قولين في الشارح مرام والذي اقتصر عليه الأقفسي  
 أنه تبعه (قوله ويدل على قصد المثلثة) أي ويدل على أن السيد قصد الجناية عليه المثلثة (قوله وأحرز بالبعد)  
 الأولى أن يقول وأحرز بالعبدتين عن الخطا (قوله أو مكاتبه) أي أو رجع المكاتب على سيده بما  
 يزده أرض الجناية على الكتابة فإن زادت الكتابة على أرض الجناية سقط الزائد لعلق المكاتب على سيده  
 (قوله لا رقبته مكاتبه) أي لأن مثل رقيق رقبته الذي لم يترع ماله كعبد مكاتبه فلا يعق عليه ولزمه أرض  
 حياته إلا أن تكون مثله مقننة المقصود من ذلك العبد فيمن قننه رقبته عليه (قوله أو ولد لمغبر) عطف  
 على المضاف إليه من قوله أو ورق رقبته ومسر جمع المعطوف باللام المقدرة في المعطوف عليه لأن الإضافة  
 فيه على معنى اللام (قوله والولد الكبير الخ) أي فإذا مثل الأب رقيق ولده الكبير أو مثل شخص رقيق  
 أجنبي أو رقيق زوجته فلا يعق عليه وبغير صاحبه أرض الجناية إلا أن يعل منافعها فعتق عليه وبغير  
 لصاحبه قننه واعلم أن المثلثة ليست من خواص العتق فإذا مثل بزوجه كان لها الفراق فعتق لها كقننه ذلك  
 ووطن عليه ففقد سبق أن له المثلث في الشرع ولم تشهد السنة بذكره وما في عن تنافيه نظر (قوله  
 مثل عنه) أي مثل ذلك الذي عنه (قوله ومطرقه) أي منطوقه غير ذي مثل بذى ثلاث صور وهي ما إذا  
 مثل مسر عبد أو بكافر أو مثل كافر بحكم فصدق على السيد في كل موطنها أنه غير ذي مثل بذى فعتق  
 العبد في هذا الصور الثلاث (قوله ومفهومه صورة واحدة) أي فلا يعق فيها (قوله وكاله الخ) فيه أن  
 منطوق هذا صورتان وهما ما إذا مثل الرشيد الحر المسلم مثله أو بكافر ولا يشعل ما إذا مثل الرشيد الحر الكافر  
 برقبته المسلم مع أن كلام المصنف حادق بالثلاث صور كما عرفت فكان الأولى للشارح أن يقول وكأنه قال إن  
 مثل الحر الرشيد المسلم برقبته ولو كافر أو مثل الرشيد الحر الكافر برقبته المسلم عتق عليه تأمل (قوله وكذا  
 الذي بذى) أي وكذا الذي اعتق على الذي إذا مثل بعده الذي بخلاف ما إذا مثل بعده المسلم واعلم أن المعاهد  
 ليس كالذي في التفصيل المذكور بل إذا مثل بعده سواء كان مسلماً أو كافراً فله لا يعق عليه لأنه ليس ما تميز  
 أحكاماً فلا تعرض له (قوله إذا كان مصفاً بالصفات المتقدمة) أي بأن كان رشيداً غير ذي مثل بذى  
 (قوله في محل الثلث) أي في عبد يعمل الثلث فعتق ما كان ذلك الممثل به فعتقه فقد رقت المثلثة ما لها أهل  
 (قوله فيما زاد عليه) أي في عتقه فزيد من الثلث (قوله ويعق عليها) أي سي ذلك العبد الممثل به الذي  
 فعتقه أزيد من الثلث ويجز الورثة أو الزوج عتقه وحاصل كلام الشارح أن العبد الذي مثله المرض  
 أو الزوجة إذا كانت فعتقه أزيد من ثلث ما لها فله يعق على المرض والزوجة من ذلك العبد محمل ثلث  
 ما لها إذا زرع سواء كان محمل ثلث المال من ذلك العبد ثلثه أو أقل من ثلثه إلا أن يحجز الورثة أو الزوج  
 عتقه والاقتى وظاهر أن الزوج إذا مرض بعتقه بتمامه ليس له إلا الأرماد أو على الثلث فقط لتسوف  
 الشارح للعرض وليس له رد الجميع كأيدهم عتقها ورجع هذا القول بعض الانساح لكن الذي في ابن

عليهم وكذا الذي بذى ما لم يترفعوا النيا (و) غير (زوجة ومرض في زائد الثلث) منطوقه صورتان مثل مصح غير زوجة  
 رقبته فعتق عليه بالحكم مطلقاً إذا كان مصفاً بالصفات المتقدمة أو مثل زوجه أو مرض برقبته في محمل الثلث لأزيد  
 ومفهومه صورة وهي غنيله ما عدا ما زاد عليه فلا يعق إلا أن يميز الزوج أو الورثة ويعق عليها الثلث بدون (و) غير (مدين) فإن  
 مثل مدين يعبد

لم يفتق عليه وظاهره ولو طرأ الدين بعد المدة وقبل الحكم عليه بالعتق فمقرماته مرد وهو كذلك على مقتضى كلام أبي الحسن ثم رعى  
أئمة الملة التي توجب الحكم بالعتق بقوله (كقطع ظفر) لأنه لا يختلف غالباً إلا بضعه وهو شين (وقطع بعض أذن) وأشرطها كإني  
عرفة (أو) قطع بعض (جسد) من أي موضع ويدخل فيه النقص أو الجلب ولو قصد بذلك استزادة الدين فبعتي بالحكم فلو لم يحصل حكم كما  
هو شأن زماننا فهو على رقبته ويصح (٣٢٨) (أو) قطع (سن) أي قله (أو) أصلها (أي) ردها بالمرد ويسمى السخل بكسر

الميم وما ذكره في السن  
ومثله السنن هو  
الراجح وأما الأكثر  
فانما قال (أو) ثم (أو) ثم  
ولولا أني إلا زينة (أو)  
ساق شعر) بأمر (أمة)  
رفعة أو بلسة) عبد  
(تأسي) لكن المعتقد  
أنهما لا يعتقان به  
فكان الأولى أن لا يذكر  
خلق ما ذكر من أمثلة  
المثلة لعودها إلى أصلها  
في زمن قليل (أو) وس  
وجه بنادر (غيره) أي  
الوجه من الأعضاء  
بالتوافل من عتقه وهو  
ضعيف والراجح منجب  
المدة أمثلة أمثلة  
تفاحش (وفي غيرها)  
أي غير النار (فيه) أي  
في الوجه كوجهي  
وجهه عبادا وربة  
على ما يشبه الناس  
(قولان) بالعتق  
وعلمه لأنه يشعل  
لأزنية وهو قول ابن  
القاسم والراجح أمثلة  
أن كان بالوجه والا  
فلا (والقول السليد)  
يبين إذا مثل بعتده  
(فتنى العبد) وأوقع  
منه خطأ أولئداو

عرقه عن ابن القاسم أنه رد الجميع موجهه بالمالا كان أزدي من ثلثها جل غشيه على أن قصدها أضرار  
الزوي فكونه رد الجميع أظفر عتق (قوله لم يفتق عليه) أي ويبيع في الدين (قوله فمقرماته) أي إذا  
حكم الحاكم بعتقه وقوله ردها أي رد الحكم بعتقه وبعده في الدين (قوله على مقتضى كلام أبي الحسن) أي  
حيث قال إنه أي العبد الذي مثل به يورث بالرق قبل الحكم ويرد الحكم بعتقه الدين فظاهره كان الدين قبل  
المثلة أو بعتدها (قوله لأنه لا يختلف غالباً إلا بضعه وهو شين) كذا نسخة الشارح خطه والأولى كافي  
عبارة غيره لأنه لا يختلف غالباً وهو شين لا بضعه أي يخلص قطعه مثلة (قوله ولو قصد بذلك استزادة الدين)  
أي على المعتد كما هو ظاهر إطلاق المدونة وإن أي زمن في المغرب والمتحب وإن أي يذيق بخصمه كذا  
قال ح ثم ذكر أنه يفهم من كلام النسخي أنما إذا خصله من بضعه لا بقصد التذنب لأنه لا يفتق عليه  
وإن كان ذلك لا يجوز بإجماع أظفر بن (قوله فبعتي بالحكم) أي على المعتد خلافاً لما شهبحت قال  
إذا خصي عبداً وجبه فانه يفتق عليه بغير حكم (قوله أي بردها بالمرد) أي حتى أزال منفعتها وقوله ويسمى  
أي بالمرد (قوله وما ذكره في السن) أي من أن غلظها أو أصلها مثلة وجب بالحكم بالعتق ومثله السنن هو  
الراجح أي وهو قول مالك في كتاب محمد وقال أصمب أنه لا يوجب بالحكم بالعتق وهذا وظاهر الشارح أن  
الاختلاف مصرح به في قلم السنن ووردها وفيه تلمذ أن يذكّر القضي وعماض وإن عرفة والتوضيح الخلاف  
الافق قلم السنن والسنيون ولم يتعرضوا لذلك في السجل في الواحدة والأشبه أظفر بن (قوله لكن المعتقد  
الخ) كذا قال الشارح ربما لعني قال بن انظر من أين أتى له أنه المعتقد وقد انصهر ابن الحاجب وابن  
عرقه على ما عند المصنف ونص ابن عرفة أن يرد ويرى ابن الماحشون خلق لجة العبد التبل و رأس الأمة  
الرابعة مثلة لافي غيرهما ولم يذكر أمثلة له اه كلامه (قوله أو) وس وجهه بنار) ظاهره سواء كان كتابة  
أو كالأمة بن وهو ظاهر ابن الحاجب أيضاً واختاره شمس الدين أعتقه في التوضيح بأن ظاهر النقل أن  
التفصيل بين الوجه وغيره إنما هو فيما كان كتابة ظاهرة وأما ما كان مجرد علامة فالنار في الوجه أو غيره  
فليس مثله وهذا أيضاً ظاهر نقل ابن عرفة عن النسخي اه و حاصله أن الوسيم بالنار إذا كان مجرد علامة  
فلا يكون مثله سواء كان في الوجه أو غيره وأما ما كان كتابة ظاهرة أو كان غير كتابة وكان متفاحسافان  
كان في الوجه فهو مثله اتفاقاً وإن كان في غيره فقولان ظاهر المصنف أنه غير مثله وسذهب المدونة أنه  
مثله وهو الراجح (قوله لا غيره) أي لا وسيم غير من الأعضاء بالنار (قوله وفي غيرها) أي وفي الوسيم بغيرها  
(قوله والراجح أمثلة) قال بن انظر من أين جاء هذا الترجيع وظاهر ابن الحاجب والتوضيح وإن عرفة  
عن النسخي أنهما قولان متساويان (قوله والاندلا) أي والابن بالوجه بل كان بغيره فليس مثله اتفاقاً  
(قوله والقول السليد في العمد) أي وكذا القول بقوله في نفي قصد الشين إذا انفصل على العبد واختلنا  
في قصد لان الشأن أن الناس لا يقصدون المثلة بعتدهم (قوله وادعت العمد) أي وأرادت الطلاق عليه  
لقضراً وأرادت تأديبه (قوله بنجام الاذن) أي في الأدب لكل منهما (قوله فلا يصدق) أي ويثبت  
فيحكم عليه بعتق الرقيق وطلاق الزوجة (قوله لأن الأصل الخ) أي لأن السليد مقر بالعتق والأصل فيه  
عدم المال (قوله وعنى بالحكم الخ) ما ذكر من توقف العتق على الحكم إذا عتق من غير عمد وكان الباقي  
له أو بغيره هو المشهور ومن المذهب كما قال ابن شمس قال النسخي هو الصحيح من المذهب وقيل يكمل الباقي

وآذى العبد أنه عليه المدة وكذا الزوج إذا أذى الخطأ والأولاد زوجته وادعت العمد بجميع الأذن في كل  
قاله مصنون الآن يكون السدا والأز وجع وفاء العمد والبرأة فلا يصدق (لا في عتق) العمد (عالم) أي عليه فليس القول للسيد  
بل العمد بين أمثلة محالاً لأن الأصل عدم المال في العتق ثم ذكر العتق بالسراية قوله (و) عتق (بالحكم جميعه) أي العبد (أن  
أعتق) سيداً لمالك المالك المسلم الرشيد (سراً) من بقيقه الفن أو المبرأ والعتق لا يجل أو أهله أو السكاتب

(والخالف) ؟ ليس له الحق موسراً أو مصراً فاعتبر من يعتق عليه بالسراية ما يعتبر من يعتق عليه بالمشقة فإذا أعتق الذي يعتق عبده الذي لم يكمل عليه وكذلك المدين والزوجة والمرضى وإذا أتت الثلث (كان في القهر) أي القسوة الحق فيمن كان الزاني مشتر كلين اثنين أو أكثر فاعتق أحد الشركاء نصبه فانه يقوم عليه باقه ويعتق بشرطه أو أشد لاقول بقوله (أن يدفع القيمة منه) أي يوم الحكم عليه العتق أي أنها تنص يوم الحكم لا يوم العتق والأظهر أنه لا يشترط الدفع بالفعل كما هو ظاهره كان المأخوذ وغيره فتعتق حصه الشريك بغير يوم الحكم وإن لم يقبضها إلا بعد العتق (٣٣٩)

(٤٣ - سدوق داعم) لا حبرا كدخلوا برؤس يعقني عليه في ملكه (مارث) فانه لا قوم عليه ولا يعقنونه  
 الشريك ولو لملا ولدا منها ما عوقبه (وايندا العتي) لانه اذا عوقب ما عاقب العتي في (الان كان العبد (أو البعض) قبل العتي فلا  
 يقوم على من عاقب البعض فانه يستدعي العتي) قالوا كان العبدان ثلاثة فاعق أحد الشركا حصة وهو ميسر بل يقوم عليه  
 عتي الثاني منه فلا يقوم عليه حصة الثالث ولو كان التثنية فلو عاقب الشرط في الحقيقة خمسة كإفائه التثاني وأقده أعلم  
 عتري على الشرط الاخر فله (ولو عاقب الأول فالثاني (قوم) فصب الثالث (على

الأول) لأنه الذي ابتدأ العتق الآن مرضى بالتقويم عليه فمقدم عليه ولو طلب الأول التقويم على نفسه ولاه قتاله نص عليه المصنف (والا) يكن العتق مرتباً بآبائه عتقله (٣٣٠) معاً ومرتباً بهما الأول فموجب نصيب الثالث عليهما وإذا قدم

عليهما (فعل) فبغيره  
(محصص ما كان أسيراً)  
معاً (والألف في الموصوف)  
منها يقوم الجميع (و)  
لوا عتق في حال مرضه  
شفصاه في عبداً وأعتق  
بعض مبدعاً جمعه  
(بجمل) عتق العبد كما في  
الصورة الثالثة وبشره  
و يقدم عليه الباقي في  
الأولى قبل موته (في)  
ثلاث مرضى (أعتق في)  
مرضه (أمن) ذلك  
الثالث ولازم منه كون  
جميع ماله مأموناً أي أن  
شرط تجهل العتق قبل  
مسوؤه أن يكون ماله  
مأموناً بأن كان عتقاً  
فإن كان غير مأموناً لم  
يجهل عتق الجزاء الذي  
أعتقه بل يؤخر مع  
التقويم لمرئته فإن جله  
الثالث عتق والاعتق  
منه مجمل ورده باله فلو  
كان مأموناً لم يجهل إلا  
بعضه جهل عتق ذلك  
البعض ووقف الباقي  
فإن مع المرض أومات  
وظهره ماله يجهله لزم  
عتق الباقي (ولم يقوم على)  
مقتضى (فقرم كمالاً) أي على أنه رقيق لا عتق فيه وما ذكره المصنف من أن الحق بضمه يقوم مع  
العتق كمالاً مطلقاً أي سواء أعتق بعضه بآبائه أو لا هو الذي عليه اتفاق الأصحاب وهو المشهور من  
المذهب وقبل يقوم عليه نصفه متلاً على أن النصف الآخر هو قول أحمد بن حنبل وفضل بعضهم فقال  
أن أعتق بآبائه شركه كقول أحمد بن حنبل بغيره فكل المشهور قال ابن عبد السلام وبني على القول  
الأول أن يكون لشريك الرجوع على العتق بقيمة عبده فخص العتق إذا منع الاعسار من التقويم عليه  
تفه في التوضيح اهـ بن ثمان جعل تقوية كمالاً لا يشترطه ما علم ببعض الثاني حصة العتق فإن شتره  
في صفتين بأن اشترى كل واحد حصة مفردة لم يقوم كمالاً بل تقوم حصة الشريك على أفرادها ولاز

الثركة لو ارتضاه كن أعتق وهو حبر والمصنف لا يقوم عليه فلو أوصى بالتقويم ككل عليه بالتقويم في الثالث فلهذا أعتق  
وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله (وقوم) الحق بضمه في جميع مسائل التقويم على الشريك الحق في حصة وأمره (كمالاً)

أعتق  
وأما لو اطلع عليه قبل الموت فهو ما قبله (وقوم) الحق بضمه في جميع مسائل التقويم على الشريك الحق في حصة وأمره (كمالاً)

جماله) أي معه لأن في تقويم البعض ضرر على الشريك الذي لا يعتق والتقويم إنما هو (باعتنا مع شريكه من العتق) فهو مبره وأول من  
غيره (ونفضه) أي التقويم (بيع) صدر منه أي من الشريك الذي لم يعتق وكذلك يعمد ولو تعددت البياعات سواء علم الشريك  
بالعتق أم لا إلا أن بعثه المشتري (و) نفض (تأجيل) الشريك (الثاني) أي عتقه مضمناً (أو تدبيره) أو كتابته ويقوم ثقتا الثلاثة على  
المعتق المورس بتلاو وراد أحد الشريكين أو لا ثم اعتق الثاني يتلاقى مع نصيب المدر على من اعتق بتلا (و) إذا اختار الشريك الذي لم  
يعتق عتق نصيبه أو التقويم على من اعتق (لا ينقل) أي ليس له الانتقال (٣٣١) (بعد اختيار أحدهما) بعينه لغيره مالم  
يرض الآخر وسواء

رض الآخر وسواء  
كان الذي شريكه  
أولهاكم أو اختار  
أحدهما من قبل نفسه  
لأنه إذا اختار التقويم  
فقد ترك حقه من  
العتق فليس له رجوع  
إليه إلا رضاً صاحبه  
وإن اختار العتق  
ابتداء لم يكن له اختيار  
التقويم فإتسالا  
خلاف (وإذا حكم) أي  
حكم الحاكم (منه) أي  
منع التقويم على من  
اعتق (لغير مضي)  
حكمه فلا يقوم عليه  
بعد ذلك أن يسرى  
نصفه ببيع أي ببيع  
ما بقى من العبد ليس  
بالعتق مضي البيع  
ولانقضاء الحكم  
أيسر وإن لم يبع بالعتق  
وبجوز بيعه والحكم  
بالبيع يستلزم منع  
التقويم فهو عتابة  
الحكم بمنع التقويم  
فقد ساوت هذه النسخة  
النسخة الأولى (كتبه)  
أي الحكم أي كسره  
قبل الحكم عليه بمنع

أعتق الشريك بعض حصته بعد عتق الأول لجمع حصته أو بعضها فله يقوم عن الأول ما بقي من حصته  
الثاني فقط ولا يقوم بغيره مالم يلتزم المعتق حصته بركن ماله وبتبره يوم تقوم عليه على المعتق الكائن في محل  
العتق فإذا كان له حين التقويم مال موجود عصر ومال بمكة اعتبر المال الموجود في محل العتق فيقوم معه  
دون غيره (قوله ضرر على الشريك) أي كساد حصته يتقو بمها مفرده لأن قيمة نصف العبد أقل من نصف  
قيمتها لغيره الرغبة في شراء الحصص وكثرة الرغبة في شراءه الكامل (قوله ونفض الخ) علة النفض مانته من  
القرولان التقويم قدو حبه قبل البيع فدخل المشتري على حالة محمولة ومعلوم قوله ببيع أن الصدقة  
والهبة لا ينقضان ويقوم على العتق ويكون الثمن للعتق بالبيع لأن نصف الواهب أنه مأو به لا تكون  
للموهوب القيمة فإن حلف كان أحق بها كذا قالوا إنه عتق (قوله ولو تعددت البياعات) لا يقال  
البيع من موقوفات البيع الفاسد فلا يقول لا يكون البيع موقفاً إلا إذا كان محصواً ولا يكون إلا إذا  
لغيره كمال (قوله سواء على الشريك) أي الذي قد باع بالعتق قبل بيعه أم لا (قوله إلا بعثه المشتري)  
أي أو بقوت بيده بمقتضى من موقوفات البيع المأد كقصد في سوقاً أو ديناً أو زيادة مال أو حدوث ولله من  
أمنته فإذا حصل في العبد موقوف مما ذكر فلا ينقض البيع في الجزم بوزم المشتري بعينه يوم قبضته ثم يدفع  
المعتق القيمة له ليكمل عليه عتق جميعه (قوله ويقوم ثقتا الثلاثة على المعتق المورس بتلا) أي على المعتق  
الذي اعتق في الحال ويكون لسله حصته من القيمة لا ما له من النقص عتقه وما بعده فكل ما لم يحصل منه ذلك  
(قوله مالم يرض الآخر) أي وهو الشريك المعتق (قوله لم يكن له اختيار التقويم) فإتسالا بخلاف أي مالم يرضه  
صاحبه والا كان له اختياره (قوله وفي نسخة ببيع) أي وعليها فالعتق وإذا حكم الحاكم ببيع الشريك حصته  
لغير المعتق لغير المعتق مضي ولا ينقض الحكم بغير المعتق بعد الحكم ولو لم يبع بالعتق (قوله كسره)  
في عدم التقويم على المعتق وصاحبه أن المعتق إذا أعسر ببيعة حصته شريكه من العتق فلم يقومها الشرع عليه  
لغيره ثم حصل له بدار بعد ذلك فإتسالا لا تقوم عليه بشرط إن كان المعتق حصته من العسر يوم العتق وكان  
العبد حاضراً إذا علمت ذلك تعلم أن قول المصنف كسره الأولى أن يقول كسره أي كنى الحكم أي أنه إذا  
انتق الحكم أو ماو كان معسراً أو وقت العتق ثم أيسر فلا تقوم إن كان بين العسر وحضر العبد (قوله وكان  
العبد حاضراً حين العتق) أي حين عتق المعتق نصيبه والقيام عليه (قوله لا خيار) أن يكون هذا اليسر  
الذي ظهر أي حين القيام عليه وقوله هو الذي كان حين العتق الأولى أن يحذف قوله الذي أن يقول  
لا خيار أن يكون هذا اليسر الذي ظهر كان موجوداً حين العتق وأخافه لأنه ليس ثم يرضه مود حين العتق  
واعتماصه أنه كان موجوداً أو أخافه مالم (قوله بخلاف الغائب) أي غيبة بعدة فله بعدة تنعذر تقوله لأنه  
لا بد من نفذ قيمته على ما مر المصنف والتعدي الغائب لا يجوز رؤاه علم غرضه وصفتة أو كان مفقوداً  
(قوله ومثل حضوره) أي حين العتق أي في كونه بمنع من التقويم إذا حصل اليسر بعد العتق

التقويم (ثم أيسر) بعد ذلك أي بعد اليسر فله لا يقوم عليه بشرط أن لا أولاً ولها بقوله (أن كان) العتق حصته (بين) أي ظهر  
(العسر) عند الناس وعند الشريك الذي لم يعتق وقت العتق إذا العسر يوم العتق ولأنها بقوله (وحضر العبد) أي وكان العبد  
حاضراً حين العتق فإن لم يكن بين العسر والموت لا خيار أن يكون هذا اليسر الذي ظهر هو الذي كان حين العتق إذا لم يظهر له اليسر  
وإنما شرط حضور العبد لأن من ظهوره على أن عدم التقويم إنما هو اليسر لا تنعذر التقويم إذا الحاضر لا تنعذر تقوله بخلاف الغائب  
فإذا قدم والمعتق وسرور عليه وكأنه عتقه لأن في حال يسره ومثل حضوره إذا كان غائبا فبغيره يسر ويجوز والتقدير فإتسالا  
إن القاسم وإن كان المبدق رب الغيبة مما يجوز في مثله شرط التقدي بغيره لم



تقويعه اذا عرف موضعه وصحته وينتقد القيمة لجواز بيعه انتهى وعاصل المسئلة ان اذا لم يوجد حكم من الحكم كمنع التقوم بعصره فاذ كان موسرا وقت العتق قوم عليه وان كان معسرا واستمر اعساره لم يقوم عليه كاتقدم وانما سر بعد العتق لم يقوم عليه ايضا بشرط ان يكون حين العتق بين العسر وان (٣٣٣) يكون العبد حاضر حقيقة أو حكما حين عتقه والا قوم عليه بعد حضور

ما اذا كان غائبا حين العتق غيبة يجوز فيها التقلد في قولها قال ان القاسم الخ الاول حذفه لان كلام ابن القاسم في حال العسر قليل قوله لم يقوم به ولو جعل على العسر كما هو موضوع كلام المصنف لم يناسب قوله لم يقوم به بل حقه لم يقدم تقويعه الا ان يقال كلام ابن القاسم اطلاقا من القاسم اطلاقا من القاسم مع العسر كالحضور في لزوم التقوم فيؤخذ منه ان قرب القيمة من العسر كالحضور في منع التقوم تأمل (قوله) واستمر اعساره أي لم يحصل له سدا صلا بعد العتق (قوله) أو حكما أي بان كان غائبا غيبة قريبة يجوز فيها اشتراط التقد (قوله) والا قوم عليه أي والا يكن حاضر حقيقة أو حكما بان كان غائبا حين العتق غيبة بعدة تقوم عليه بعد حضوره (قوله) من شهادة أي من رتبته اذ (قوله) وغيرها أي كعدم حصه امامته في الجمعة (قوله) فلا يجوز أي فان وطنها لم يجد كما في المدونة في كتاب الغنم ونسبها فاذا اعتق أحد الشر يكن في الامه حصته وهو ولي ثم وطنها التمسك بالرق قبل التقوم في هذا لان حصته قبل التقوم (قوله) فانه لما لم (بعض) أي ولا يكون من متشبه للمعتق ولا الورثة كما في المدونة قال ان معرفة فها اذا اعتق أحد الشر يكن وهو سرر لم يقوم عليه حتى مات المدعي مال قال لا التمسك بالرق دون المعتق لانه يحكم عليه بحكم الادرافات حتى يعتق جعده اه بن (قوله) أي لا يلزمه ان يسي الخ) أي وكذا ان طلب العبد السبي لا يلزم السيد اجابته لذلك وكلام المصنف محتمل الوجهين فانه الذي قاله الشارح والوجه الذي قلناه وذلك لان الاستسقاء فاعل على كلا الوجهين والمفعول على الاول الوجهين والسيد فاعل على الثاني السيد فاعل على الاول لا يلزم السيد استسقاؤه وعلى الثاني لا يلزم السيد اجابته لاستسقاؤه وانما يلزم السيد السعاية في مسئلة المصنف عند طلب السيد ولزمه المال اذا سري والا اتباع به ان عسر في قوله ان سري على ان ملك الفأور وعليه ألف فانه يلزم العتق والمال كما في لفص لان العتق في هذه تاجر بخلاف ما حان فانه لا يعتق تاجر اقبل السبي (قوله) ولا يلزم من اعتق حصته أي وكان معسرا (قوله) وكذا لا يلزم شريكه أي لا يقول مال الغير لمعتق به العبد (قوله) ولا العبد أي لا يلزمه قبول مال الغير ولو صدق لمعتق به نفسه (قوله) ولا يلزم تقلد القيمة أي لا يلزم الشريك المعتق ان يتخذ قيمة نصيب شريكه الذي لم يعتق في ذمته لاجل معلوم حاله كون التقلد برضا شريكه الذي لم يعتق وحاصله ان الشريك الذي اعتق حصته من العبد اذا كان معسرا فانه لا يلزمه ان يتخذ قيمة نصيب شريكه في ذمته لاجل معلوم برضا شريكه بانواع ذمته لان من شرط وجوب التقوم ان يكون للمعتق موسرا كاه (قوله) فمزم عليه أي ذلك العبد من الآن (قوله) اذ القصد تساوى الحصتين أي في العتق في وقت واحد فلا يعمل عتق نصيب المعتق الا ان لانه خلاف الواقع ولا نصيب شريكه لانه تابع ونظام المصنف ظاهر المدونة انه يقوم عليه الآن ولو بعد الاجل ونصها على ما في بن فان اعتق أحد الشر يكن حظه لاجل قوم عليه الآن ولم يتقوله يعمل الاجل اه وفي ثبوت وروى اصح من ابن القاسم ان بعد الاجل آخر التقوم لانها قال عتق وانقلد هو وفاق في قيده ظاهر المدونة والمصنف أم لا (قوله) الا ان بيت بكسر الهمزة وجعلهم باب ضرب وقتل (قوله) فنصيب الاول على حاله أي باق على حاله من كونه لا يعتق الا عند اجله ولا يقوم على الثاني الذي جعل عتق حصه نصيب الاول لاجل ان تساوى الحصتين في العتق في وقت واحد (قوله) بطل أجل الثاني عند أجل الاول الخ) أي انه عمل الاجل الاول فاذا جاء أجل الاول فموت حصه شريكه المعتق لاجل ابعده على المعتق الاول قال بن الظاهر انه بطل تأخيره الآن ويقوم عليه من الا لتعتق عند اجله كما قال المصنف (قوله) وان تبرع حصته أي بان شريكه أو بغير اذنه تقاو به أي ولا يقوم على من تبرع بصرف شريكه ليكمل عليه تدبيره وليس لشريكه الرضا بذلك التسديد والتسك بصفه بل لا بد من القاء وهذا

(وأحكامه) أي أحكام العتق بعضه وباقه أو لغيره (قوله) أي قبل الحكم عليه بعتق الباقي أو قبل تمام عتقه (كلفت) أي كاحكام الفن الذي لا يعتق فيه أصلا من شهادة وتوض من ارث ومدون وغيرها ما عدا هذه الاثني فلا يجوز لانها معصية فاذا مات فانه لما لم بعضه (ولا يلزم أنسماء العبد) الذي اعتق بعض الشركاء فيه حصته منه ومنع من التقوم عليه مانع كعسره أو اقتد شرط من الشروط المتقدمة وأما الشريك الثاني من عتق مثابه أي لا يلزمه ان يسي لتعصيل قيمة بقته ليدفعها للسيد المتكس بالتالي ليعرض جعده سر ان طلب سيده منه ذلك (ولا) يلزم من اعتق حصته (يقول) حال الغير ليدفع في قيمته شريكه وكذا لا يلزم شريكه ولا العبد ذلك (ولا) يلزم تخلفد القيمة في ذمة المعتق (المعسر برضا الشريك) الذي لم يعتق الى أجل

معلوم وأما الى سره فظاهر انه لا يجوز ليعمل بأجل الثمن (ومن) اعتق حصته لاجل قوم عليه (الآن) لا بدفع قيمة حصته شريكه الآن (المعتق جعده عند) أي الاجل اذ القصد تساوى الحصتين (الآن) بيت الثاني عتق نصيبه أو بعتقه لاجل الاول ودونه فنصيب الاول على حاله فان اعتقه الثاني لاجل ابعده من الاول بطل أجل الثاني عند أجل الاول وقوم على الاول عند الا ان بيت الثاني (وان تبرع) موسر (حصته) دون الثاني

(تقاواه) ولا يتقوم على من يدرك مال طرف متعاد أن يتقوم فية عدل ثم قال لمن لا يدرك أصله لمن دبر بهذه القية أم تزيد فان زاد قيل لمن دبر أصله لصاحب هذه القية أم تزيد وهكذا حتى يقف على (٣٣٣) حد (لربك كله أو دبر) كله وهذا

ضعيف والراجح أن المذبر  
المسروق يقوم عليه  
نصيبه بكونه  
كله مذكرا كالتصريح  
وكله مفعول في العبد المشترك  
كما هو ظاهر من كلامه  
وأما المختص بنخص  
فأعني بعضه لأجل أو  
دبر بعضه فمصرى  
العتق أو التديير أليبع  
كالتخصيص (وأن أذى  
العتق) خصته (عبه)  
أي عيب العبد المقت  
بعضه عيبا خفيا كسرقه  
وإياها تفتل قيته ولا  
ينته على ذلك وأدعي  
أن شره بعل ذلك ولم  
يصدق (فله) أي العتق  
(استغلاه) بأنه لا يعلم  
فيه العيب المذكور  
فإن نكل حلف المادي  
بأن فيه ذلك العيب  
ويحرم معينا (وأن  
أذن السيد) لعدم  
عتقه عند مشتركه  
وبين آخر (أو لم يأن  
له ولكن) أي أعتق  
عده (جاء) له في عده  
(قوم) نصيبك  
(في مال السيد) الأعلى  
لأنه المقت حقه حيث  
أذن أو أجاز والوالاه  
فإن كان عند السيد  
ما بقي باقية فظاهر  
(وأن احتج بسبع) العبد  
(المقت) بالكسر لعدم  
ما بقي باقية عند سيده  
(وأن أعتق) شخص

القول هو المشهور في التوضيح ورواه ابن حبيب عن الأخوين ورواه أيضا محمد بن أشهب عن مالك قال في  
التوضيح وروى عن مالك أيضا أنه يقوم على المذبر ليكون مذكرا كله تزيلا للتدبيرية العتق وكل من  
القولين في المدونة في كتاب التدبير وفيها أيضا في العتق الأول أن دبر مذكرا وبغير أنه يقوم عليه  
نصيبه بكونه ولزمه تدبير جمعه ولا يتقاه ما نظر بن (قوله تقاواه) أي تزايد فيه حتى يقف على  
حد بلزمه أحد هاهنا والتقاوى ما مؤمن القوة لأن كل واحد من الشر بكن يظهر قوته (قوله ولا يتقوم  
على من دبر) أي نصيبه بكونه لكل عليه (قوله معناه) أي التقاوى (قوله أنه أصله لصاحب) أي  
المشترك بالرقعة (قوله حتى يقف على حد) أي بلزمه أحد هاهنا (قوله لربك كله) أي أن وقف على الشر بكن  
الذي لم يدبر وقوله أو يدبر كله أو إذا وقف على من دبره أو إذا وقف على الشر بكن الذي لم يدبر بقي كله رقعا  
جائز له أو أخف من حصته وبفعل ههنا (قوله وهذا ضعف) أي القول لمدونة في كتاب العتق الأول  
أن دبر مذكرا بكونه مذكرا وبغير أنه يقوم عليه نصيبه بكونه ولزمه تدبير جمعه ولا يتقاه ما كانت المقواة  
عند مالك متعقبة ولكنها تزدكر في كتبه ههنا وإنما كانت ضعيفة لأن فيها نقص التدبير إذا وقف على  
الذي لم يدبر وكذا في طي فقد اقتصر على هذا القول في النسبة للمدونة وأما بن فقد نسب الأقوال  
الثلاثة لها وحسب عن التوضيح تشبه القول بالمقاواة ولذا اقتصر المصنف عليه هنا (قوله والراجح أن المذبر  
المسروق) أي وأما لو دبر أحد الشر بكن حصته وهو معسر خسر بكونه إذا شاء أمضى صنعه وإن شاعره  
تدبيره وهذا القول ابن الساجون وسنكون ذكر كرمهم أو ذكر أقوالنا أولئك مذكرا بهذا القول (قوله  
فسرى العتق) أي ذلك لأجل في جميع العبد وكان الأول أن يعبر ببقية بدل الجميع لأن سران التدبير  
والعتق لأجل إغلاها بانه (قوله وأدعي أن شره بكونه يعلم ذلك) هكذا فرض المسئلة في التوضيح وكذا  
هي في الجواهر ولم يفرضها إن عرفة كذلك بل ظاهره كظاهر المصنف سواء أذى علم شره بكونه بالعيب أم لا  
وفيه الساجي لو ادعى المقت صياحه أو أنكر شره بكونه في وجوب حلفه قولان الأول ثاني قول في أن القسم  
مع أصيبه وابن حبيب الثاني قول قوله ههنا (قوله ولم يصدق) أي في التسليم به بأن أنكره  
بالعيب (قوله فله استغلاه) أي على العتق وقيل ليس له ضلفه ولا يحلف ذلك المذبر أيضا ويقوم  
العبد سلميا (قوله في عتق عده) أي في عتق جز من عده مشترك الخ (قوله قوم في مال السيد الأعلى)  
أي أو قال ذلك السيد قوم في مال العبد المقت بالكسر فإنه لا يجب أن يكون إذا خص القوم بعمال العبد  
المقت بحيث لا يكمل من عده ما إذا احتج بكونه كامل وأما إذا قال قوموه في مال العبد المقت وكان ماله في  
بالقيمة أو لا بني وكمل السيد من ماله لا يجب ذلك فإن قوله قوموه بعمال العبد انتزاعه أظن بن (قوله  
وأن احتج بسبع السيد المقت) بيع ليو في منه فتم شره بكونه أي قيمة الجزء الذي شره بكونه ويجوز أن يعتق  
شراؤه إذا بيع وهذا المسئلة كثيرا ما تقع في المعاييد يقال في أي موضع يباع السيد في عتق عده وفي هذا  
المعنى قال بعضهم

يجب لحظ العين إرسال دمه • على سيدك بيع في عتق عده  
وما ذنبه حتى يباع • ويشتري • وقد بلغ المالك غاية قصده  
وعلمه بالبيع أن شاء فاعل • كذا حكموه والعقل فاعل برده  
فهذا دليل أنه ليس مذكرا • لحظ ولا يفتق عند عده

(قوله لأن عديم من جملة ماله) أي ولا فرق بينه وبين غيره (تنبيه) مفهوم المصنف أنه إذا لم يعلم السيد في  
عتق العبد الذي أعتق بجزءه فإن كان ذلك السيد يستثنى مال ذلك العبد الذي أعتق بجزءه فذنت العبد  
الجزء وكان الأول لا ماله دون السيد أو كان ذلك السيد استثنى ماله بطل عتق العبد بالجزء (قوله وأن أعتق  
شخص أول ولد الخ) حاصله أنه إذا قال لأمته أول ولد تدينه من غيري فهو حر وقولته من غيره أولاد امرأتين

(بيع) ليو في منه فتم شره بكونه ولا مفهوم لقوله وأن احتج لأن عديم من جملة ماله بصرف فيه كيف شاء  
(أول ولد) من أمته

فوليت ولد بن عتيق الأول و (لم يعق الثاني ولومات) الأول حال خروجه فضعير مات قائدا على الأول ولا يصح عوده لثاني فأن خر جامع من  
 يطنها عتقها كما إذا لم يعلم الأول منهم فاعترض بالمرح (وان أعقبت جنبينا) في بطن أمته (أودر محر) محرر ولا ولد في الأول ومدير  
 في الثاني لم يتأخر لا كالأجل بل (وان) تأخر (لا كثر) أمد (الأجل) من وقت انقطاع إرسال الزوج عليها وسواء كانت ظاهرة أو  
 أم لا (الأزواج) مرسل عليها وهي غير ظاهرة للأجل (٣٣٤) وقت العتيق والتدبير (فلا تله) أي فلا يعق أي ولا يكون تدبرا إلا

ما وضعت له لقل أمد  
 الجمل وهو ستة أشهر  
 والصواب فلا قل أقل  
 بأن وضعت في شهر أو  
 شهرين أو ستة الأشهر  
 أيام فإن وضعت في ستة  
 الأشهر أيام فما كثر فلا  
 يكون حرا ولا تدبرا  
 لاحتمال أن لا يكون  
 حال فسده المذكور  
 موجودا وانما تكون  
 بعد ولا يعق وجوده  
 حال قوته المذكور  
 إذا أتت بلا قل من  
 الستة وعاف حكما من  
 أمته لا قبل من ستة  
 أشهر ستة أيام فدون  
 أو كانت ظاهرة للأجل  
 (و) لو أعققت ما في بطن  
 أمته من غيره وعليه من  
 يحيط وقام عليه غراموه  
 (يبتع) الأمتة كما  
 هو ظاهر إذ لم يعلق بها  
 عتيق ولا هي أولم (ان  
 سبق العتيق) جنبها  
 (دين) وكذا ان حدث  
 بعد عتيقه كالفي المدونة  
 فإذا قال ابن غاري صوابه  
 ويبتع وان سبق العتيق  
 ديناً لا حال أو النكاح  
 على ان وقع العتيق على  
 القاطنة ونفس دسا  
 على للفعولة وبذلك  
 يوافق المدونة فتباع

في بطن أو يوطن فإن أول ولد منهم يكون حرا ولو نزلت ولا يعق الثاني ولومات الأول حال نزوله من بطنها  
 (قوله) فوليت ولد بن أي أحد بعد الاستبراء كالقوله يطن أي بطن (قوله) ولومات الأول أي ولو نزل  
 لردها لأنه مذكور في المدونة والقاعدة أنه لا بد كفي المدونة الإحالة أصل في المذهب وقد قال ابن حبيب  
 قد أرفضا غير واحد من أشياخ المذهب أنه من (قوله) ولا يصح عوده لثاني أي وان كان أقرب مذكور  
 لان المعنى بأن ذلك إذا نزل منهم عتيق الثاني إذا نزل مستحق بالحق عليه (قوله) عتقها أي وصف كل منهما  
 بالزلية (قوله) كانا لم يعلم الأول أي كانا نرا ولم يعلم الأول (قوله) وان أعقبت جنبينا (الخ) حاصله أن صور  
 هذه المسئلة غائبة لان تلك الأمة التي أعقبت سبدها لم يمتها أو دبرها ما ان يكون لها زوج مسترسل عليها أو لا  
 وفي كل ما ان تكون ظاهرة للأجل من العتيق والتدبير أو لا وفي كل ما ان تلد الأمة ذلك الولد لقل أمدا للأجل  
 أولا كرهه فان كانت ظاهرة للأجل فليزيمه العتيق والتدبير فيما تلده بمجرد الولادة مطلقا أي سواء كان لها زوج  
 مرسل عليها أم لا ولده لا قل للأجل أو لا كرهه وكذا إذا كانت خفية للأجل وليس لها زوج مرسل عليها بأن  
 مات أو كان غائبا فإنه يزيمه العتيق والتدبير فيما تلده بمجرد الولادة ولو لا قسمي أمدا للأجل أو كان كانت خفية  
 للأجل ولها زوج مرسل عليها فلا يلزم العتيق والتدبير إلا فيما تلده لقل من أقبل أمدا للأجل وهذه الصورة هي  
 التي استثناها المصنف والاستثناء في كلامه متصل لأن ما قبل الاستثناء ظاهرة للأجل وما بعدهما محبان  
 يقصد بخصته (قوله) في بطن أمته أي التي ليست بغرامه بأن كانت متزوجة باسحق أو بعده أو أشرأها  
 حاد لامن زنا أو نزلت عندهم (قوله) ظاهرة للأجل أم لا لكن إن كانت ظاهرة للأجل من العتيق والتدبير فلا فرق  
 بين أن يكون لها زوج مرسل عليها أم لا وإن كانت خفية للأجل فتعديا إلى ما يمكن لها زوج مرسل عليها كما  
 عت (قوله) ولا يعق وجوده (قوله) المذكور (الخ) من هذا يعلم أنه إذا طاعت شخص وولدت منه بعد موته  
 من غيرها فهو لا يجوز له ما كان وضعت له ستة أشهر من موته أو أكثر أو أقل من الستة خمسة أيام برئته  
 ان لم يكن للأجل به ظاهر أربعين موته والاورث كالو وضعت له لقل من ستة أشهر بستة أيام للعتيق وجوده حال  
 حيا أو خفي في هاتين الحالتين دون الأولى (قوله) ويبتع ان سبق العتيق) حاصله أما إذا أعققت ما في بطن أمته  
 من غيره في حال صحته وعليه دين وقام عليه غراموه فاما ان يقوموا عليه قبل وضعها أو بعد فاقاموا عليه  
 قبل الوضع يبتع الأمة بجنبها إذا لم يكن له مال غيرها مطلقا سواء كان الدين سابقا على العتيق أو كان العتيق  
 سابقا على الدين والجنب رقيق في الحالتين وسواء كان غنيا أو حديا في الدين أم لا وان قاموا عليه بعد الوضع  
 فإن كان العتيق سابقا على الدين يبتع الأم وحدها ولها مهر سواء في غناها أو حديا في الدين أم لا لكن الواجب  
 لا يفاقرها وان كان الدين سابقا على العتيق يبيع الولد معها في الدين ان يوف غناها بالدين فإن لم يوف غناها بالدين  
 يبتع وحدها والواحد (قوله) حيث يبتع (الخ) أي في تمام قبله القراءم أو يبتع قبل وضعها رفق جنبها  
 ويبيع معها مطلقا سواء كان غنيا أو حديا في الدين أم لا سواء كان العتيق سابقا على الدين أو كان الدين سابقا  
 على العتيق (قوله) يبتع وحدها والولد حرم من رأس المال أي يعق من رأس المال سواء كان غنيا في الدين  
 أم لا (قوله) ولو ولده بعد موته أي هذا إذا ولده قبل موت السبد في حال صحته أو مرضه قبل ولولده  
 بعد موته (قوله) ولا يستبي بيع أي لا يصح استثنائها للجنب يبيع أو عتق فإذا باع عملا أو عتقها واستثنى  
 جنبها كان الاستثناء باطلا لا يصح به ويكون الجنين معها لا يشرى في البيع ويكون حرا معها في العتيق

سواء كان الدين سابقا على عتيق جنبها أو متأخر عنه وسواء قام القراءم عليه بعد وضعها أو قبله وجنبها كمن سنها  
 فباع معها وإذا قال (ورق) جنبها المعتوق والمدير حيث يبتع قبل وضعه في الدين وكذا القراءم عليه بعد وضعه ان سبق الدين عتيقه  
 ولم يوف غناها بالدين فإن يبيع وكان سواها كان العتيق هو السابق يبتع وحدها والولد حرم من رأس المال ولو ولده بعد موته ولو كان  
 لا يفاقرها (ولا يستبي) الجنين (يبيع أو عتيق) لأنه أي لا يصح بيع حمل ويستثنى جنبها ولا عتقها ويستثنى جنبها

بمختلف الوصية والهبة والصدقة فيجوز استئناؤها لغيرها فان استغنى المصلي بفتح الغاء فمرة جامعة برفق وهي من مسائل المعايبة (ولم يجز اشتراؤها) أب وأخيه (من يعتق على والصغير) أو مجنوناً وشبهه (عالة) أي عيال المحجور لما فيمن اتلوا عليه فإن وقع لم يتم البيع سواء علم الولي أنه يعتق على محجوره أم لا (ولا يعتق لم يؤذنه أي لا يجوز له شراء) (من يعتق على سيده) لما فيمن اتلوا مال سيده فان اشتراه لم يعتق عليه إلا أن يجزى ومفهوم يؤذنه أي أن يؤذنه في شرائه يعني يعتق على سيده لأنه قال كحل عنه وإن كان الأذن في التجارة فان اشتراه غير علم بعقده على سيده وليس على المأذون دين محيط بماله عتق (٣٣٥) على سيده والا فلا لأنه إذا كان عالم بالزيم

اتلاف مال السيد بغير إذنه لوقيل بالمعتق وإذا كان على المأذون دين محيط بتعاقب حق الغرامة عاده من المال في غنه وإن كان الأذن له في شراء عبد ما شترى من يعتق على سيده عالم بما يعتق على سيده ما لم يجز كاذب نفسه كذا استشهدوا ومن المعلوم أنه لا يعتق على المأذون ولا غيره بمحال من الأحوال إذا عصية بسيد العبد ولا يشأ عن الرقيق خوفاً بغير إذن سيده (وإن دفع عبداً مالا) من عنده (لم يشر به) من سيده فلا يخلص من أحوال ثلاثة أن يقول اشتري لنفسك أو لتعتقني وأنتسلي (فان قال اشتري لنفسك) فاشتره (فلاشئ عليه) أي على المشتري أي لا يلزمه شيء كان للبايع والبيع لازم (ان استثنى المشتري ماله) أي اشترى دخول مال

هذا هو المراد وليس المراد بطلان البيع والعتق كما هو مذهب كلام الشارع (قوله بتلاوي الوصية الخ) أي فإذا أوصى بأية نسيان وهي حامل أو وهب له أو تصدق به عليه فصعب استئناؤها (قوله قالاً اعتقها المعطى) أي في الصور الثلاث (قوله وهي من مسائل المعايبة) أي بأن يقال امرأته ماله برفق (قوله لم يتم البيع) أي فبره ولا يعتق على الولي ولا على المحجور وسواء كان الولي عالماً بأنه يعتق على المحجور أم لا قالوا ليس كالمالك على شرائه عبد ما وبعضهم جرى الولي على الوكيل وحديثه فعتق على المحجور إذا لم يعلم الولي بالخراب أو علم به أو جهل زوم العتق فلم على الولي أنه يعتق على المحجور متى علم على الولي وطل الوكيل على الشرائق في هذا التفصيل عامل القراض والزواج كما مر (قوله من يعتق على سيده) أي لو ملكه (قوله فان اشتراه لم يعتق عليه) أي على سيده ولا على العبد أيضاً وسواء علم العبد بخرابه ذلك العبد الذي اشتراه سيده ويعتق عليه أم لا وسواء كان على العبد دين أم لا (قوله الآن يجزى) أي الآن يجزى سيده شراره لذلك العبد فإنه يعتق على سيده (قوله أنه أن يؤذنه في شرائه يعني عتق على سيده) أي من غير تفصيل وقوله كالمالك أي على شراره يعني سيده (قوله والأعلا) أي أو الأمان اشتراه عالماً بعقده على سيده كان على ذلك العبد دين محيط بماله أم لا واشتراه غير عالم بعقده على سيده وكان عليه دين محيط فلا يعتق على السيد في هذه الأحوال الثلاثة ولا على العبد أيضاً (قوله طالما) أي أو أمان كان غير عالم فان كان ليس على المأذون دين محيط عتق على السيد والى يعتق عليه (قوله كاذب نفسه) أي وهو قوله وإن كان الأذن له في التجارة فيجوز فيه تفصيله من أنه إذا اشتراه غير عالم بالمعتق على السيد وليس على المأذون دين محيط بماله عتق على سيده والأمان كان عالماً بعقده على سيده أو غير عالم بالبيع ولكن عليه دين محيط فلا يعتق على السيد إلا أن يأمره (قوله فلاشئ عليه أن استثنى ماله والأغرمه) ماذا كرم من زوم البيع وعدم غرم المشتري الثمن مرة ثانية ان استثنى مال العبد وغرمه ثانياً لم يثبت له إذا كان الثمن هنا وعرضه موصوفاً وأمان كان عرضاً معينا ولم يثبت المشتري مال العبد فليس العبد أن يرجع في عين عبده إن كان قائماً فان قلت فعلى المشتري قيمته وذلك لأن المشتري قد اشترى سلعة فاستحققت السلعة التي دفعها للسيد فلا أن يرجع في عين عبده إن كان قائماً وقيمتها ان فلت وهذا من أفراد قول المصنف سابقاً وفي عرض بعرض مما خرج من يده أو قيمته أي أو يرجع في استحقاق عرض ببيع بعرض مما خرج من يده أو قيمته (قوله عيال السيد) أي الذي دفعه العبد ليشتر به من سيده (قوله لا يتبعه ماله في البيع) أي بل يبقى لسيد الذي باعه (قوله بمختلف العتق) أي فله يتبعه ويكره دون سيده (قوله أن لم يوجد عند المشتري لامتصه به بل وكذا لو وجد الثمن معه لأن العبد صار مملوكاً له ولما لا أن يتصرف في ملكه كما أراد (قوله ما لم يوف الخ) أي وأما إن تساوى الثمنان فلا أثر لظاهره وإن وافي بعض غنه إلا أن يثبت الأول بقي الباقي ملكاً للأمور بالشراء (قوله هذا شئ لا يترهم) وذلك لأن الموضوع أنه قاله اشتري لنفسك فاشتره كذلك فهو ملكه وحديثه فلا يترهم أنه يرجع عليه بما دفعه فيه من الثمن حتى يحتاج لخص على نفسه (قوله إذا لم يملك المشتري) أي وإذا احتاج

العبد منه في عقد الشراء (والا) يستثنى المشتري ماله (غرمه) أي الثمن ثانياً لأنه لا يملك ما يثبت ماله في البيع فقد اشتراه بمال السيد لأن العبد لا يتبعه ماله في البيع بخلاف العتق (و) إذا لم يترهم الثمن لكونه لم يستثنى ماله (بيع) العبد نفسه (أي في الثمن أن لم يوجد عند المشتري فان لم يوف ثمنه إلا أن يثبت الأول بأن يبيع ما قبل منه أتبع المشتري الباقي في ذمته (ولا يرجع له) أي للمشتري على العبد) مما غرمه لسيد لا ما احتجوا به لفسده (والإدله) أي للمشتري أن استغنى عن ماله ولا يرجع له الخ لأن هذا شئ لا يترهم حتى يرضى عليه مع إيجاب قوله والولادة أن هنا ولاد وليس كذلك إذا لم يملك المشتري وفي نسخة أن غاربي بعد قوله والأغرمه زيادة لفظ (كتعنتي) وهو إشارة لقسم الثاني من الأقسام الثلاثة والتشبيه تام يعني أن العبد إذا دفع مالا لشخص على أن يشتره من سيده

١٥٨١  
 هذه فصل ما يبيع لازم فان كان المشتري استقى ماله فله يفتى ولا يفرع للمشتري التي ثمانية البائع وان لم يستن ماله غرم التي ثمانية  
 البائع ولا يرجع شيء على العبد وقد عتقه بعد الترام وقوله ويبيع فيه يرجع للصورتين وهما قوله اشترى لنفسك واشترى لعتق  
 وقوله ولا يرجوع على العبد والاولاه راجع ثمانية او خمسة لعتق لانه اذا اشترى ماله على ان يعتقه ففعل عتق عليه مجرد الشراء  
 ويكون الاولاه سواء استقى ماله او لم يستنه لغيره التي ثمانية اذا لم يستنه ولا يرجع على العبد يعني وعلى هذه النسخة فانص على  
 قوله ولا يرجوع على المظهر لكن المتمدان العبد لا يكون راجع الشراء بل يتوقف على قصد عتق وعلمه وقوله والاولاه اى ان  
 اعتقه وأشار القسم الثالث بقوله (٣٣٣) وان قال العبد للمشتري اشترى لنفسى ففعل (فى) مجرد الشراء ملكه نفسه بعد

الشراح إلى حال قوله ولأرجو عليه والولاية على ما إذا أعفاه بعد ذلك **(قوله)** وقد تم عتقه بمعد الشراء هذا  
 المستحسن ساقى أن المصدق أن عتقه يتوقف على محقق عتقه بعد الشراء **(قوله)** يرجع الصوابين هذا ظاهر  
 في الأولى وأما الثانية فلا ينظر إلا على القول المصدق من أنه لا يكون تركه لغيره لغيره بل يتوقف على  
 إنشاء العتق ثم إنه إذا تبع وقضى على الأولى قدر أن الشراء في مثل الشراء لنفسه وعتقه منه ما زاد  
 على الثمن في مثله اشترى ليتصق **(قوله)** ولولا ليا بعتني أي لا لأشترى **(قوله)** وكيل عن العبد الخ أي فهو  
 لم يترك نفسه بل لغيره وهو العبد والعبد لا يستقر ملكه على نفسه فلذا كان الولاء قائم **(قوله)** فما يصح  
 مبشرته أي أن العبد يجوز أن لا يشتري نفسه من سيده فصوره أن لو كان على ذلك فادفع ما قال هذه  
 وكلفت من العبد وتوكله ما قل قبل الشراء من أصله وحاصل ما أنشأه الشارع من الحوائج أن لو كان العبد  
 ليس بالأمر مطلقا بل هو مخصص فيما يصح مبشرته فيه كما هنا **(قوله)** أي بتل عتقهم أي يخرج عتقهم في الحال  
**(قوله)** أو أوصى بعتقهم بأن قال أوصيت بعتق عبدي سواء سماه أبى أي عتقهم باسمهم أم قال فلا  
 وقال أولم يصحهم وردا للصف بل يقول مضمون إذا سماهم ولم يصلمهم ألتك فاه بعتق من كل واحد من  
 بقدر يحمل الثلث من غيرة **(قوله)** أو أوصى بعتق ثلثهم أي لو بعين من بعتق واحد منهم لم يفتقر إلى  
 مثل قوله أوصيت بعتق ثلث عبدي لأن بعتق بعتق نفسه مثلا **(قوله)** ولم ألتك الخ أي لو قال في  
 مرضه ثلث عبدي أو نصفهم أو حارة فلا مفهوم لثلثهم **(قوله)** أي في مرضه أي أو ما إذا ابتل عتق ثلثهم  
 في مرضه الخ الحارفي للعبدين ولا عرقه كما إذا عتق عددا من أكثر فمته فان لم يبين حتى مات انتقل  
 الحار فمته كما كان وقيل بعتق ثلثهم بالسرعة أنظر التوضيح اهـ **(قوله)** أو أوصى بعدد سماه  
 من أكثر بأن قال أوصيت بعتق ثلاثة من عبدي والحال أنه عند نسخة **(قوله)** ويكتب قيمة كل واحد  
 مع اسمه في ورقة لأجاجة لكتابة القيمة في الورقة مع الاسم وليد كرا ب عرقه إلا كلمة الاسم أنظر  
 ابن **(قوله)** عتق المساكين أخرجه بعد قوله فان كانت قدر ثلث المساكين أو أوصى أن يقرش واحد  
 من نظر إلى فقه مع ثلث المساكين كانت قدر ثلث المساكين عتق وان زادت فمته منه بقدر ذلك وان  
 نقصت عن الثلث عتق مع ثلثه وأخرى في وجهه فمته نظر إلى فقه مع ما بقي من الثلث وبعتق  
 منه بقدر ما بقي من الثلث وورقة الثاني **(قوله)** وبعتق ثلثه أي أو ثلث ثلثه أيضا **(قوله)** أو  
 زادت أي فمته عن الثلث **(قوله)** وان نقصت أي فمته عن الثلث **(قوله)** فخرج له حر أي  
 فالثلث الذي خرج له الورقة التي فيها **(قوله)** تطرية أي تطرأ إلى فقه مع الثلث **(قوله)** والواصل  
 فيه ما تقدم أي أن يكتب اسم كل واحد من ذلك الثلث مع فمته في ورقة وتخط الأوراق ثم يخرج ورقة  
 بعد أخرى على النحو ما **(قوله)** فان عن العدد بأن قال أوصيت بعتق ثلاثة من عبدي وهم زيد عمرو  
 وبكر وعبيد تسعة مثلا **(قوله)** والاصل فيه ما تقدم أي من كتابة كل واحد مع فمته في ورقة على ما قال  
 الشراح وقد فعل بهم ما **(قوله)** وان لم يبين أي ذلك العدد باسمهم وان غامس العبد فقط ولم

وخطط الأوراق بحيث لا يخرج واحد من الباقي ثم يخرج ورقة وتضع في وجهها اسم عتق وتبطل إلى قيمته فإن  
كانت قدرتك الميت اقصر عليه وإن زاد عتق منه بقدر الثلث وإن نقصت أخرجه آخرى ويحل فيها ما يحل في الأولى وهكذا  
في الثالثة أن يخرجوا ابتداءً ثلاثاً أو ما يكتفي ورقه وفي اثنين رق ثم يخط الأوراق ويخرج واحدة ترى على ثلث من خرج  
فقره فلتحل الثلث فواضع والعمل فيه ما تقدم وأما الرابعة فإن عين العبد الذي سماه كزيد وعمر ومن جله أكثر وجهه  
قواضع والأساق فيه ما تقدم وإن لم يبين كلالته من عبيد فإنه منسب عدل من سماه إلى عدد جمع ورقه وثلث النسبة يخرجون  
كلوا ثلاثة من تسعين وأثلاثاً ثمانين اثني عشر رطل وأرباعاً ما يجعل كل رطل على حدة من غير نظر لقيمة كل

جوه ويكتب أوراق بقدر عدد الاجزاء واحدة فيها س والباقي كل ورقة فيها رقم يمثل مثل ما تقدم في المسئلة الثالثة (الآن ترتب) أي  
 محل القرعة ما يرتب فان ترتب فلا قرعة والترتيب اما بالاداء كما عتقوا فلا تامة فلا وهكذا والارمان كما عتقوا فلا تامة ولا وفلا تامة  
 أو بالوصف كما علم فلا (فتمسح) فتمسح قال ويقدم من قدمه ان جعله الثلث أو جعله فان جعله وبقية بقية عتق من الثاني  
 محل الثلث أو جعله وهكذا إلى أن يبلغ الثلث (أو يقول) أعتقوا (ثلث كل من عبدي فينبع) (أو أعتقوا) أضافهم أو أعتقوا  
 فينبع وبعيتي من كل ثلثة في الأولى والثالثة ومن كل نصف في الثانية ان حل الثلث ما ذكرنا لا يعتق محل الثلث من كل رطل (وتبع)  
 العبد (سبعة مدين) على كل سبعة قبل أن يبعته (ان لم يستثن السيد) (ماله) (حال عتقه لان القاعدة ان مال العبد يبعه في العتق دون  
 البيع ما لم يستثنه السيد فان استثناه كلشدهوا أي فادترعت مال عبدي (٣٣٧) أو الذين الذين العبد أو أعتقه على

أن ماله في فاته يكون  
 للسيد وسقط عنه  
 الدين الذي عليه (و)  
 ان أدى شخص على  
 آخر أنه رقيقه وهو  
 بدي الحرية (رق)  
 للدي (ان شهد له  
 شاهد برفقه) وحلف  
 معه الذي أنه رقيقه  
 لانه مال ثبت شاهد  
 وعين (أو) شهد شاهد  
 للفرع على (تقدم مدين)  
 على العتق فرق العبد  
 للفرع (وحلف) الفرع  
 معه بان الدين الذي  
 على السيد مقدم على  
 عتقه للعبد ومعه ان  
 السيد أعتق عبده  
 وعليه مدين فادعى رب  
 الدين أن ذنبه سابق  
 على العتق وأمام شاهد  
 على ذلك والمدين بدي  
 أن عتقه للعبد قبل  
 الدين فادعى بحلف  
 مع شاهد وردعت  
 العبد لبيع في الدين  
 فقبضه وحلف فاقطع

بجمله الثلث (قوله) ويعمل مثل ما تقدم (الخ) أو بان يخلط الأوراق ثم يرقى كل ورقة منها على حرفين وقعت  
 عليه ورقة الحرية من الاجزاء عتق كله ان جعله الثلث فان لم يصح له عتق منه عمله بالمرق المتقدمة بان  
 يكتب باسم كل واحد من ذلك المبرع فعتقه في ورقة ويخلط الأوراق ثم يخرج ورقة بعد أخرى على نحو  
 ما تقدم (قوله الآن ترتب) الظاهر أن ما راجع لمصورتين الاولين وقال بان عاشر الظاهر رجوعه الى  
 (قوله) والترتيب اما الاداء كما عتقوا فلا (الخ) هذا مال لا ترتب في الصورة الثالثة ومثاله في الأولى عبدي  
 فلان ثم فلان وهكذا إلى آخرهم أو فلان سر الأت وفلان في غدة فلان بعد غد (قوله) كما علم فلا علم أي  
 بان يقول أعتقوا من عبدي الاعمال فالاعمال الاصلي فالاصلي وهكذا (قوله) ان جعله الثلث أي تمامه وقوله  
 أو جعله أي أو ماله منه ان لم يحمله كله (قوله) وهكذا أي فان يقسم الثلث بقية أو بضاعتين من الثلث  
 محل الثلث أو جميعه وهكذا (قوله) أو يقول أي في وصيته وهذا عطف على المستثنى وهو رب (قوله)  
 ما ذكر أي أو هو ثلث كل أو نصف كل (قوله) ولؤل أي ولو كان أقل مما عاين الموصي كما اذا كان الثلث  
 بمحل عشر قيمته فانه يفتق من كل عشرة (قوله) وبيع العبد سيده مدين يعني انه اذا عتق عبدا أو عتق  
 عليه لم يملك كونه بدي له وللعبد مدين على سيده قال العبد يبيع سيده بدينه الذي له عليه ان لم يستثن السيد  
 حين العتق فان استثناه سقط الدين الذي على السيد للعبد (قوله) وهو بدي الحرية أي اصابة أو اذ عتق  
 بغيره (قوله) ان شهد شاهد برفقه أي فان لم يشهد شاهد برفقه وانما كانت من الذي يجرد دعوى فانه لا يتوجه  
 على المدين عندان العاصم وهذه مقصود مفهوم قوله وكل دعوى لا تثبت الا بعدل من ملاعين مجردا  
 (قوله) ومثاله (الخ) الحق ان كلام المصنف بمحمل لمصورتين كلغة المدونة احداهما ان يكون الدين ثابتا  
 فيشهد شاهد بغيره على العتق والثانية ان يكون الدين غير ثابت فيشهد شاهد مدين مقدم على العتق  
 وأشار قصر كلام المصنف على الصورة الاولى ولا وجه لاضرب من (قوله) وكان القول له فان نكل العبد  
 في الاولى برفقه وهذا حث لم يكن أعظمه أو والا فالعين على المعتق عند نكل مدي الرق فان نكل المعتق  
 رد العتق ولا يحلف العبد كما في ابن مرقود (قوله) واستوفى بالمال ان شهدا لاما شهدا أو بالسب هذا  
 قول ابن القاسم وقال أشهب لا يدفع له شاهد الواحد قال في التوضيح وهما مديان على القاعدة تختلف  
 دهيانها وهي الشهادة على الس عا لاذ ان الله كالوا طامت المرأة بعد الموت شاهد على الزوجة هل  
 ثبت تلك الشهادة المال أو لا فان القاسم يقول بالاول وأشهب يقول بالنس لان الشهادة غير ماله  
 (قوله) ولا ثبت بذلك نسب أي وحده فلا تخرج عليه صومة ما ثبت بغيره من السب (قوله) كاسبا أي  
 له ذلك في باب الولاء أي أو كاهو مستفاد من قوله واستوفى بالمال ان ثلث الولاء أو السب لا استوفى بالمال  
 اذ لا وجه للاستثناء (قوله) أحد الورثة أي سواء كان ابنا أو غيره أو ماله أو شهد عدلان من الورثة بذلك

(٤٣ - سدوق رابع) على الذي أتى أمام شاهد اعلى دعواه الشامل لمدي الرقة وادعى تقدم الدين فان نكل حلف  
 العبد في الاولى والمعتق في الثانية وكان القول له (و) ان ادعى شخص ادعى ان ثبت بالولاء أو بالسب (استوفى بالمال) ولا يحصل اعطائه  
 للدي (ان شهد) للمدي (شاهد واحد بالولاء) أو بالنسب (أو ان كان) بالسباع أي (أنهما لا يسمعا أنه) أي الذي (مولاه) أي  
 مولى الميت (أو) أنه (وارثه) فان جاء أحد ما ثبت منه استحق المال ومثله والادفع (وحلف) عند الدفع مع شاهد أو مع بينة السباع  
 ولا تثبت بذلك نسب ولا ولد كاسبا أي له ذلك في باب الولاء لكنه مختار ما قدمه في باب الشهادات من ان الولاء تثبت بنسبة السماع  
 ومثله بالنسب وأجيب بمحمل ما في الشهادات على ما اذا كان السماع فاشيا وهو بغير القطع وما هنا كالولاء على ما اذا كان سماعها  
 لا يفيد العلم بان كان غير فاش بين الثقات وغيرهم (وان شهدا أحد الورثة) عندنا كم

(أ) والقرآن (ب) ما عني قبل موته (ج) عبيدا معينا من عبيده في حصة وأمر منه والثلث بحصة وأنكر ذلك غيره من الورثة (ل) يعني ذلك أي شهادة الشاهد أو إقراره بل يفي (م) يقوم (ن) العبد (عليه) أي على الشاهد والمقر وحصة من العبد تكون زكاته لا تخمس لقوله ولا يمن على العبد من شهادة هذا الشاهد إن ملكه الشاهد بذلك أو قسمت العبد فباعه البعق عليه كما يفيد مقوله في باب الاستلحاق كشاهد ردت شهادته (و) ان شهد (ز) شريك (ح) على شريكه (ط) في عيبه (ي) يعني نسيه (ك) والنشر بك يكتبه (ن) نصيب الشاهد

كانت شهادتهما مقبولة (قوله) أو أقر أي عند غيره حاكم والاول وهو الشاهد يشترط فيه العدالة دون الثاني وهو المقر وانما شرط رده (قوله) بل يفي أي لأنه في الاولى شهادة واحد وهي لا تكتفي في العتق وفي الثانية إقرار على الغير (قوله) تكون زكاته أي ولا تكون حره بيقوم عليه الباقي لأنه ليس هو المعلق حتى يلزمه التقويم وانما هو مقر على غيره (قوله) وان شهد شريك أي فقط وحاصله أنه اذا شهد أحد الشريكين في عيب أحد الشريكين أعتق حصته ولكنه لا يخرم لتعق حصة المشهود عليه اتفاقا وأما الشاهد ففيه تفصيل فان كان شريك المشهود عليه معسر لم تعق حصته أيضا اتفاقا وان كان موسرا فلا يفي عليه الاقل انها تعق حصته وهو الرابع والذي عليه الأكثر أنها لا تعق وأما الشاهد أحد الشريكين مع عدل آخر على شريكه يعق نصيبه فله يعق نصيب المشهود عليه ونصيب الشريك الشاهد أيضا ولا يرجع بقبته لدعواه لنفسه أنه يسقط قبته على المشهود عليه كذا قيل ويبحث فيه بعضهم بأن مقتضى القياس أنه يحلف بأخذه حصة لا نفعه شاهد عدل (قوله) يعق نصيبه أي نصيب المشهود عليه (قوله) حر أي يعق بجانا (قوله) كسره أي كالتفق على عدم عتق نصيب الشاهد في عسر المشهود عليه

### باب في التدبير

(قوله) تعليق مكلف أي ولو كان سكران بحرمان إذا كان عنده قوم غير وأما إذا كان طامعا فهو مكلفه لا يلزمه شيء اتفاقا لما في عتق نفسه وأما السكران بجلال فكذلك المحنون (قوله) حر ج الصبي والمحنون والمكره أي فان تدبيرهم باطل من أصله وكذا يقال في تدبير العبد والسفيه فبأنه لا يابطلان من المحنون والمكره والعبد في اتفاق وأما بطلان من الصغير والسفيه فعلى الرابع كافي حاشية شصفا على خسر وقال بعضهم إن من الصغير والسفيه وصية بلفظ التدبير فاطلاق التدبير عليه مجاز لا حقيقة وحسب تدبير من الثلث ولهما الرجوع فيه بعد البلوغ والرشد واستظهر في الميم (قوله) حر ج العبد أي لأن تدبيره باطل لأنه محبور عليه بالأصالة وقوله والسفيه أي سواء كان مولى على أم كان مملوك فلا يصح تدبيره من حيث كونه تدبير أو ان صح على أحد القولين السابقين من جهة أنه يكون وصية يخرج من الثلث بالاولى من الصغير انظر بن وعدم حصته من المهر لم هو قول ابن القاسم وأما عند مالك فيصم لأن تصرفه قبل الحجر محمول على الإجازة عنده (قوله) وان زوجة دبرت في زائد الثلث أي دبرت عداقته أزيد من ثلث مالها ولو عبر المصنف بلورد قول محنون ان قول ابن القاسم يصح من الزوجة في زائد الثلث خطأ كان أحسن ان رشد وروى عن مالك مثل قول محنون انظر المواق أم بن وقوله وان زوجة أخرج أي هذا اذا كان المكلف الرشد غير زوجة أعظم من كونه رجلا أو أمرا أو أذن أو زوجة دبرت في ثلثها بل وان كان زوجة دبرت أخرج (قوله) فقبض أي التدبير أي قبض عقده من الآن وان كان لا يضر حر الا بعد موتها من ثلثها (قوله) بخلاف العتق أي ولو لا حل (قوله) وسائر التبرعات أي فان تزوجها دبرها حثت زائد الثلث على الثلث (قوله) لأن العبد في ردها الى الموت أي فلما استخدمه والتحمل به وفي هذا منقبة للزوج فلم يخرج من العبد بالتدبير عن عتق الزوج به الى موتها وبعد الموت الزوج كقبضة الورثة بخلاف العتق فان العبد يخرج مع نفع الزوج (قوله) بموته أي على موته فالباعى على أن العتق ينفذ بعلى وعلى حالها لكن مع تقدير عامل يتعلق به أي رابطا له أي عتقته (قوله) أو زمن أي كان مضت سنة فانت حر أو ان مات زيد فانت حر

حران أبسر شريكه المشهود عليه ولا يعق نصيب للمشهود عليه إذ لا يثبت العتق الا بشاهدين وانما عتق نصيب الشاهد عند بيان شريكه لأن شهادته تضمنت إقراره يعق نصيب نفسه على شريكه وان شريكه قد طلب في عدم دفعه نصيبه له باتكال عتق نصيبه (والأكثر) من العلماء (على نفيه) أي نفى عتق نصيب الشاهد مع يسر الشريك فلا يعق من العبد شي (كسره) المتفق عليه والرابع الاول وان كان قول الأقل

### (باب في التدبير وأحكامه)

وهو لغة النظر في عواقب الأمور لتقع على الوجه الأكمل وشرا قال المصنف (التدبير تعليق مكلف) خرج الصبي والمحنون والمكره (رشد) خرج العبد والسفيه فلا يصح تدبيرهما (وان)

كان المكلف الرشد (زوجة) دبرت (في زائد الثلث) أي فجازا على ثلث مالها وان لم يكن لها عتق ذلك العبد قبض (قوله) ويلزمها وليس لزوجه رده بخلاف العتق وسائر التبرعات اذ لا ضرر على زوجها في ذلك لأن العبد في ردها الى الموت وأما تدبيره في الثلث فإدنه فلا خلاف في نفيته (العتق) بمقول تطرق أي تعليقه نفقوا العتق لأن المعلق في انما هو نفقوه وأما انشاؤه في الآن (جمته) أي موت المعلق يكسر اللام خرج المعلق على دخول داره مالا أو زمن أو موت غيره فلا يصح تدبيره

(الاعلى وصية) خرج معلقة على موته على وجه الوصية فله عقد غير لازم يجوز الرجوع فيه بخلاف التدبير ومثل الوصية بقوله (كان متين مرضي) هذا فانت أو بعدى (أو) انت متين (سفرى هذا) فانت (أو) قال في حصة أنت (س) بعد موتى ولم يحدد بتدبير ولا غيره فوصية في الثلاثة غير لازمة وأما قال أنت مدبر بعد موتى (٣٣٩) فتدبير قطعا وأما أصل التدبير

ما كان على وجه الانبعاث والرجوع لاعلى وجهه الانبعاث والرجوع لاعلى وجهه الانبعاث والرجوع لاعلى وجهه الانبعاث (قوله بخلاف التدبير) أى فله عقد لازم شأن من المعلوم ان الفرق بين الوصية والتدبير بالرجوع عدم الرجوع عن اقتدار حقيقة ما حصل الفرق بينهما الذى نقله عن المصنف ان العتق فى التدبير لازمة منه وأنشأه من الاكثان وان كان معلقا على الموت فوجب ان لا يرجع فيه والوصية أمر بالعتق بعد موته ولم يصدق على نفسه عتقا الا ان فاعلق انما يقع على العبد بعد موت الموصى فلذا كان له أن يرجع كن وكل رجلا ليسع عبده أو يهبه فله أن يرجع عن ذلك عاشا من قول أو فعل ما لم ينفذ الوكيل ما أمر به (قوله) كان متين مرضى أو سفرى (هذا) انما يكون هذا وصية ان جعل الجواب فانت س كما فعل الشارع فان حصل الجواب فانت مدبر كان وصية ايضا على قول ان التقاسم فى المأزاة أنه تدبير لا رجوع فيه وجه الاول انى كونه وصية أم لا معلقه على أمر محتمل لان يكون أو لا يكون لم يقره انظر من (قوله ولا غيره) أى ما يميل على التدبير باق (قوله) وأما قال أنت مدبر بعد موتى أى أو قال أنت مدبر بعد موتى فهو تدبير فيما لم ينفذ (قوله) ما كان على وجه الانبعاث والرجوع أى من الآن كدبرك أو أنت مدبر أو أنت رجوعى وان كان معلقا على الموت كانت مدبر بعد موتى أو أنت س بعد موتى بالتدبير (قوله لاعلى وجهه الانبعاث) أى لا ما كان على وجه الانبعاث وقوله كان يكون على وجهه أى معلقا على وجه وقوله يكون أى محتمل لان يكون أو لا يكون (قوله) ولوا فى الخ) أى بان قال ان متين مرضى هذا أو من سفرى هذا فانت مدبر (قوله) اذ لم يقصد لفظ التدبير أى كان قال أنت س بعد موتى أى وأما ان قد به كانت مدبر بعد موتى أو أنت س بعد موتى بالتدبير كان تدبرا (قوله) ويحل كونه أى عاذا كرم من الصيغة الثلاثة (قوله) ما لم يرد أى مدة كونه لم يرد ما خلا لفظه عن ثمة أو فرق ثمة فان أراد ثمة أو فرق ثمة لم يرد ما خلا لفظه كلام الشارع وفى ان لم يرد ما بالثمة وأما اذا أتى بما يميل عليه بقوله اذ لم يقصدى فلان س لا يشرع فيه اذ من قبيل التدبير الصريح بالارادة (قوله) ومثل ذلك أى مثل ما اذا أتى بما يميل على التدبير (قوله) وما لم يطفه أى وما لم يعلق ما ذكر من الصيغة الثلاث على شئ فان علق واحد منها على شئ كان تدبير (قوله) فانت س وان مت من مرضى أو من سفرى (هذا) أى وان قلت أو دخلت الدار فانت س بعد موتى (قوله) لم يعلق أى وهو الحرة بعد الموت من هذا المرض (قوله) واللازم تدبير لا وصية) فيه ان الحرة معلقة فى الصفتين الاولى من صيغة الوصية فلم يقل انها تترك بمحصل المعلق عليه واللازم تدبير لا وصية وأوجب بان المعلق عليه هنا اختارى والمعلق على الاختارى يلزم بخصوله على قاعدة الحشيت بخلاف قوله ان مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا فانت س وان علق عليه فيما الموت من هذا المرض أو من هذا السفر فانه يختارى فلا يلزم فيه ما للتدبير بالارادة (قوله) وأخو ذلك) أى وأخو بن أو وصف شهر (قوله) وظاهره ولو اراد الخ) أى ظاهرا ان هذا وصية غير لازمة سواء اراد بذلك التدبير أو ليرد عطفه أو لم يطفه وانما كان ظاهرا ذلك لتأخيره وقوله أو أنت س بعد موتى يوم عن قوته ان لم يرد ما لم يطفه الا ان اراد بذلك التدبير كان وصية التزم عدم الرجوع فيها والوصية اذ التزم عدم الرجوع فيها فانه قولان بالرجوع وعدمه وهذا القول هو ما اختاره الشيخ ابراهيم القالى (قوله) وقيل حذف الخ) هذا التقرير هو ما اختاره مجر وحاصله ان اذا قال أنت س بعد موتى يوم أو بشهر أو بأكثر من ذلك أو أقل فهو وصية غير لازمة فان لم يرد بذلك التدبرا أو بطفه والا كان تدبرا فالحذف ان لم يرد ما لم يطفه من هذا الالة سابقه عليه (قوله) أو من مرضى (هذا) لما كان هذا القصد صريحا فى الباب لم ينجح الى الارادة بخلاف س

بعد موتى يوم) أو شهر أو نحو ذلك فوصية لا تدبير لكونه غير معلق على الموت وظاهره ولو اراد الخ) وقيل حذف من هذا قوله ما لم يرد ما لم يطفه الا ان اراد بالاول عليه وذكر مره به بثلاث صيغ معلقة بالصدر وهو تعليق بقوله (بدبرك أو أنت مدبر أو رجوعى دبري) ودبر كل شئ ما وراه يسكون الباب وضحا



والخارجة بالضم أكثر أنكر بعضهم الضم في غيرها وعمل كونه تدبيراً لازماً إذا لم يصرفه الوصية كأن يقول ولي الرجوع أو الفسخ في ذلك ولا كان وصية كأن صرح بالوصية نحو أو عقروا ذمات أو فحروا منات أو بعدد موقوف إذا أرادته التدبير أو علقه انصرف للتدبير كما تقدم (وفقد تدبير نصراني) (٣٤٠) أو يهودي (المسلم) أي لعبد المسلم سواء اشتراه مسلماً أو أسلم عنده قبل

التدبير أو بعده وصفي  
نفوذ لزومه وعدم فسخه  
(أو وجوه) أي عليه  
لثلاث يكون مستولياً على  
المسلم وتدفع أجره  
لسيده فإذا مات عتق  
من ثلثه وولاه للمسلمين  
(ومن درأتمه الحامل  
(تأويل) التدبير  
(الحمل معها) وأوتى  
أن حلت به بعد التدبير  
لأن كل ذات رحم  
فولدها عتق (كوكب  
المدر) حصل حله  
(من أمته بعد) أي  
بعد تدبير أو فاجل  
مذبر تبعاً لآبائه وأما  
أن حلت به قبل تدبير  
آبائه فلا يدخل في  
التدبير لأن انفصال أمته  
عنه قبل تدبيره  
(وصارت) أمته (به)  
أي ولدها الحاصل  
جلها بعد تدبير آبه  
(أم ولد) للمدبر (أن  
عتق الولدان حله  
الثلث مع آبه) وقدم  
الآب عليه في الضيق  
الثلث عن الآب وولده  
لتقدم تدبيره على تدبير  
الآب فلا يلزم من عتق  
الآب عتق الولد وهي  
أغنا نصراً لمولد يعتقه  
لأن عتق آبه والمعتد  
أن الآب لا يقدم عند

بعد موتي فله إما أن كان غرض صرح في التدبير لم ينصرف له إلا بالنسبة أو بالقرينة (قوله والخارجة) أي المدبر  
يعني بالخارجة بالضم أكثر من الأسكان (قوله إذا لم يصرفه الوصية) أي لم يعلفه على أن من صرح في  
هذا أو غيره بخاص أو بقرينة إذا لم يصرفه الوصية أي ما يدل عليها أو بالنسبة وقوله ولا كان وصية  
أي أو بالانصراف له بما عاين عليها أو بالنسبة كان وصية وإنما انصرف صريح التدبير لغيره وهو الوصية  
لغيره وشبهها (قوله إذا أراد به التدبير) أي بالنسبة أو بالقرينة الدالة عليه بخاص (قوله أو بعده) أي بان بغير  
وهو كافراً أسلم وهذا يشبه قول المصنف لم لا لمسلم مالا (قوله لزومه وعدم فسخه) أي لأنه نوع من  
العتق وعق الكافر للمسلم لازم (قوله أي عليه) أشار إلى أن الملام عتق على لأنها على حالها للعتبة أي لأن  
سلك الشخص لا يؤثر له أي وأوجر عليه كلام المصنف بشر أنه لا يتوق إلا بحل وهو كذلك بل يتولى  
الحاكم بحله ويضع له ما أوجر به ما قبل أن ينتهي أجل الوصية (قوله عتق من ثلثه) أي من ثلث  
ماله ولو خيراً وخيراً إذا كانت وثيقته نصارى فلو ترك ولدين أسلم أحدهما بعد موته وقية المذبر مائة ونصف  
مائة ناضجة وخيراً قيمته مائة عتق نصف المذبر على التام لم يسل له إلا أحد نصفين ناضجة ونصفين خيراً ونصف  
المذبر نصفين خرج نصف المذبر من ثلث ما بال النصراني والذي أسلم بقرينة إلا نحو نصف ناضجة وقية نصف  
المذبر نحو نصفين وأخر بق نصيب من الثلث فعتق من النصف الثاني ما قبل ثلث المائة وذلك سداس العبد  
فصار جميع ما عتق منه حصة أسداسه وبق منه سدس للولد الذي أسلم (قوله ولولاه للمسلمين) أي على  
تفصيل وماله أن الكافر إذا اشترى مسلماً درأ أو أسلم عنده ثم درأ لولد له لمسلمين مطلقاً ولو كان ذلك  
السدس عتق لمسلمين ولو أسلم ثلث السدس بعد التدبير فلا يعوده الولاء وأما إن درأ في حال كونه ثم أسلم  
فالولد للمسلمين ما لم يسل سيداً أو يكون له عتبه مسلمون ولا كان الولد لسيدها ولعاصبه (قوله الحبل  
مهما) أي الحبل المصاحب لها أو تدبيرها وهو الذي حلت به قبل التدبير (قوله وأولى أن حلت الخ) أي  
بمخلاف ما انفصل عنها قبل تدبيرها فانه رقيق لسيده (قوله وأما أن حلت به قبل تدبير آبه الخ) أي سواء  
وضعت قبل تدبيرها أو بعداً أو وضعت بعده والحاصل أن ما انفصل قبل التدبير فهو رقيق سواء كان التدبير  
لأزامة أو لعبد المسترسل على أمته ما حلت به بعد التدبير فهو مدبر سواء كان التدبير لأزامة أو لعبد أو ما  
ما كان جلا حين التدبير فهو مدبر إن درأ أمه لأن درأ أمه أو أمها دخل ولد المذرة الذي حلت به قبل  
تدبيرها في عقد تدبيرها دون جلاها من آبه قبل تدبيره لأن الولد كسر منها حتى تضع فإذا درأها فقد درأها  
درأ الآب لم يدخل تدبير الأم ولا جلاها حتى تجعل به بعد تدبير الآب (قوله وصارت به أم ولد) يعني أن العبد  
المذبر أعتق ولده الذي حلت به أمته بعد التدبير وذلك العتق بعمود السيد الذي درأ أمها بد جلا الثلث  
هو أمه وعتقا معاً فإن الأم التي حلت به تصير أم ولد لثلث الولد فعتق من رأس مال سيدها وهو المذبر  
الذكور (قوله وقدم الآب عليه في الضيق) هذا هو الذي استظهره ابن عبد السلام فخرى عليه المصنف  
هنا مع اعترافه في التوضيح على ابن عبد السلام بأن مذهب المدونة وغيرها أنها بتصاصان وقد اعترضه  
ح وحج ومن تبعه ذلك أه بن (قوله فلا يلزم من عتق الآب عتق الولد) أي ويلزم من عتق الولد  
عتق الآب (قوله بقتفه) أي عتق الولد من ثلث السيد (قوله بل بتصاصان عنده) أي فإذا كان  
ثلث مال السيد عشرة وسكانت قسمة الولد والآب معا لثلاث فانه يعتق من كل مقدار خمسة وهو سدس  
(قوله لا يلزم من عتقه عتق ولده) أي وكذا لا يلزم من عتق الولد عتق آبه (قوله فلا تكون أمه أم ولد) هذا هو  
المعنى خلافاً لما ذهب إليه الشيخ أحمد الزقاني من كونه أم ولد (قوله ولقد نزع ماله أن لم يرع) أراد المصنف  
بماله ما وبه أو تصدق به عليه أو أكتبه بخرائه أو بخلع زوجة أو ما ما أنشأ من عمل يده وخرأه أي

الضيق بل بتصاصان عنده وعليه فغير ابن عتق الآب أو الولد لا يلزم من عتقه عتق ولده فإذا  
عتق بعض الولد فلتخصص فلا تكون أمه أم ولد لأن أم الولد هي المهرجها أي كل من وطعها ملكها وكذا تخصص المذرة وولدها عند  
الضيق (ولقد نزع ماله) وله وطع المذرة فعمل الانتزاع (أن لم يرع) السيد حر من ماله أو لا يحرره انتزاعه

لانه يزعه لغرمه ومام بشرط السيد عند التدبير اتزاعه والاعمل بشرطه (و) السيد (رهنه) أي رهن رقة المدبر ليبيع القرماء ولوق حياة السيد ان سبق الدين على التدبير فان تأخره فأتا يصور زهرته ليبيع بعموت السبحة لا ماله (و) السيد (كاته) فان أدى عتق وان عجز رجع مدبرا وان مات سيده قبل الاداء عتق من ثلثه وسقط (٣٤١) عنه باقي الصبور (لا يجوز للسيد اخراجه بغير

غلته وأرض حناته عليه فليس تدفعه ولو مرض مرضا شديدا فممن غير احتياج بشرط على ان اطلاق الاتزاع عليه عجزا زهرا للسيد أصالة (قوله) مام بشرط السيد عند التدبير اتزاعه (أ) وأما مرض مرضا شديدا (قوله) ليبيع القرماء أي عند العجز عن دفع الدين (قوله) ليبيع بعموت السيد أي لاق حال حياته وقول المصنف في باب الرهن لا رقبته محمول على هذه الصورة أي لا يجوز رهن رفته على أن يتباع في حياة السيد في الدين الطاري على التدبير فلا يختلف بين ما هنا وما عرف الرهن (قوله) وليس كاتنه أي سواء قلنا ان الكتابة قبل العتق أو من قبل البيع أم الجواز كونه على الاول فنظروا وأما على الثاني فلا من رجوعها (قوله) فان أدى أي بنجوم الكتابة (قوله) عتق من ثلثه أي فان لم يحمله الثلث عتق منه عمله وأقر ماله بدمو وضع عن من كل نجم عليه بفدما عتق منه فان عتق منه نصفه وضع عنه نصف كل نجم وان لم يتركه غره عتق ثلثه ووضع عنه ثلث كل نجم ولا ينظر إلى أداء قبل موت السيد ولو لم يبق عليه غير نجم عتق ثلث المدبر وحط عنه ثلث ذلك النجم وبقي فمباقي فان أداه عجز جوا (قوله) لا يجوز للسيد اخراجه أي اخراجه المدبر عن التدبير (قوله) بغير ربة أي الباعض الام كافي نسخة (قوله) كبيع وهبة وصدقة أي ورجوع من تدبيره وما ذكره المصنف من عدم جواز اخراج المدبر عن التدبير لغير الحرية قال ابن عبد السلام هو المشهور من الذهب وقال ابن عبد البر كان بعض أصحابنا يفتي ببيعها اذا تخلف على مولاه وأحدث أحدنا قصة لأرضه أه وأراد البعض ابن لبابة كآ قال ابن عرفة قال في التكميل وقد أفنى خضا القوي حرمة عاتقه ابن عبد البر (قوله) لأن فيه أرقه لعدم بان ثالثة الحر بقة فيه أي والشارع منسوف للحرمة (قوله) ان لم يبعث أي قبل الفسخ (قوله) فان أعقه المشتري أي لو كان العتق لأجل (قوله) ولا يرجع المشتري اذا أعقه بالثمن على مودره أي لأن عتقه فوت البيع والبيع المختلف في فسادة اذا فاق بعض الثمن وأعلم أن عمل مضي عتق المشتري وشوت الوطاة مام بتأخر عتقه على الموت المدبر بالسكسر فان تأخره لا يضيعة لأن الوطاة لا تعد انقضادها لمطل الثلث لكافة عتق كله أو لمعنه فعتق بعضه وحبث كان الوطاة انقضاد قبل عتق المشتري والموهوب له صار عتق المشتري لم يصادف محلا وحسب ثلث ذلك المشتري الذي لم يضيعة أن يرجع بالثمن على ركة المدبر (قوله) دفع فيها أي دفع ماله في ثلث الحنابة (قوله) ولا خياره أي لا خيار للسيد بين فداءه وإسلام خدمته ليجب عليه لتسوق منها أرض الحنابة تقاضيا (قوله) خلا فظاهر المصنف (أ) أي فان ظاهر اطلاقه يقتضي أن السيد عتق في إسلامه وفدائه مطلقا كان له مال يني بالحنابة أم لا (قوله) وان لم يكن له مال يني (أ) أي بان لم يكن له مال أصلا أو له مال لكن لا يني بحنابته (قوله) أسلم خدمته ليجب عليه أي ليستوفي منها أرض الحنابة (قوله) حتى تستوفي الحنابة أي أرضه ولو بعد أن يستوفي الجني عليه أرضه ثم لا تدفعه للسيد على أنه مدبر وما ذكره المصنف من أن السيد يسلم خدمته المدبر ليجب عليه تقاضا وهو المشهور وقبل أنه يسلمه ملكا لث السيد (قوله) فلو جنى حناته فأنه على شخص أي قبل أن يستوفي الاول من الخدمة أرض حنابته (قوله) وحاشه عتق عليه ثانيا أي وحاشه عتقه عليه أولا ينجي حتى عليه العبد ثانيا (قوله) فمباقي من الخدمة منعلق بقوله وحاشه عتق عليه (قوله) من يوم ثبوت (أ) صفة لحاجة الثاني أي الكائن من يوم (أ) (قوله) القصة نصين (أ) أي ولو كانت على الثلث والثلثين (قوله) الظاهر الثاني بل قال من هو الصواب فلذا أن كرس كل حنابة من الحنابتين عشر من الان صاحب الأولى أخذ من خدمته عشرة قبل أن تفصل الحنابة الثانية وبقيته عشرة فقامها بتمام خدمته أتملا فاعلى ظاهر كلام المدونة ومبجوز من مروق لأن الخدمة نفسها مائة مائة أنظر من (قوله) ورجع مدبرا أي كما كان قبل الحنابة (قوله) ان وفي أرض الحنابة أي أو الحنابتين (قوله) وان عتق هذا الجاني جوت سيده أي لجل الثلث (قوله) بعد إسلامه أحترن

العبد (ثانيا) بعد إسلام خدمته في الحنابة الأولى فمباقي من الخدمة ويخص الاول بما استوفاه قبل محاصة الثاني من يوم ثبوت الحنابة الثانية وهل معنى المحاصة القصة فنصنف (أ) وعلى حسب ما لكل الظاهر الثاني وهو ظاهر المدونة (ورجع) مدبرا (أ) أي أرض الحنابة (وان عتق) هذا الجاني (عوت سيده) بعد إسلامه خدمته

وقبل استيفاء أرض الحنانية (التيع الباقي من الأرض في منته (أو) عتق) (هذه) ورق باقية الوارث لصيق الثلث تبع فيما عتق منه (يحصته) أي بما يقابل الجزء الحرة لا تباقي من أرض الحنانية تتعلق بعضه بالجزء الحر وبعضه بالجزء الرق فإذا كان الأرض عشرة ورق نصفه أربع وخمسة (وغير الوارث) لبعضه الرق (في إسلامه) (أرق) منه ملكا ليعني عليه (أو فكه) بقدر ما يخصه من أرض الحنانية وهو خمسة في مائتا (وقوم) المذبر بعد موت سدهم (عالمه) أي بعده لانه صفة من صفاته والدية بالتقويم يوم النظر لا يوم موت السد فقال كم يساوي هذا العبد على أنه من المال كذا وكذا فإذا قبل مائة قبل وكم ترك سدهم فلأن قبل مائتين فما يخرج كل سهم الجمل الثلثة ونسبه ماله (وإذا لم يحمل الثلث إلا بعضه عتق ذلك البعض ورق الباقي (ورق ماله) كله (سده) ملكا فإذا كانت فيه بلا مال مائة وماله مائة وترك السد مائة فانه يعتق نصفه وبقر ماله (٣٤٣) يسدهم ملكا عند ما مات وابن القاسم ووجه عتق نصفه أنه عتقه

مائتان وهما مع مائة السد ثلث مائة وثلاثمائة وهي نصف قيمته مع ماله فيعتق نصفه الجمل الثلث لنفسه في الجمل الثلث السد العبد إلى ترك السد إلا بعد عتق ثلثه ولو كان قيمته بلا مال مائتين وثلث سدهم مائة عتق نصفه لأن ثلث السد مائة وهي نصف قيمة العبد والحاصل أن الثلث انجمل المذبر خرجوا وإن لم يحكمه عتق منه بماله ورق باقية ووجه العمل فيه أن نظرت في ثلث المال من قيمة رقبة العبد وثبت النسبة يعتق من العبد كالو ترك مدرافته مائة وترك حاته وأربعين فيصومع التركة مائتان وأربعين وثلثا مائتان قسمها من قيمة العبد أربعة أخماس فيعتق منه

ذلك عما لو مات سده قبل إسلامه وفدائه فانه لائق العبي على كذا إذا جني وهو صغير لا خصمه وانتظرت قدرته على الخدمة فثبت سده وجه الثلث وكذلك المذبر التي لا على عنده أو لا صنعتة كافي من مرزوق (قوله) وقبل استيفاء أرض الحنانية (أي من خدمته (قوله) أربع) أي ما لعتق بعضه بالأرض وقوله فيما عتق منه أي بالنظر لما عتق منه (قوله) يحصته أي بما يقابل حصته أي بما يقابل الجزء الحر منه فإياه أي قوله يحصته على حاله وفي الكلام حذف مضاف أي وأنها معني في ولا حظ أي ينسب بالأرض في حصته أي الخمسة التي صار بها (قوله) وغير الوارث في إسلامه مارق منه ملكا ليعني عليه (الخ) أي غير الوارث بين الفساد والتسليم لرقبة ملككم أن مورثه إنما خير بين الفساد والإسلام للخدمة لأن المورث لا يملك الرقبة وهي الآن ملك الوارث (قوله) وقوم بماله) محل هذا إذا كان السد لم يستن ماله عند تديره أو اقوم بدونه (قوله) والعين بالتقويم يوم النظر) أي سواء كان المال يوم النظر مساويا له يوم الموت أو زاد أو نقص (قوله) على أن له من المال كذا وكذا) أي سواء كان المال عينا أو مرقا (قوله) الجمل الثلثة (أي مع ماله (قوله) وفي ماله كله يسدهم ملكا هذا هو مذهب المدونة والطاوي والثاني لمجموعة والذي في التوضيح أنه لا يبي يده شي من المال إلا بعد أن رما عتق منه لأم لو بقي المال كله يسدهم كان فيه غبن على الورثة لا حينئذ يكون عتقه عند خروجه من أكرهم الثلث فالقاسم أنه لا يأخذ من المثل إلا بقدر ما عتقه وهو ما عارضه ح بمالته لمذهب المدونة فائلا ونقله ابن عرفة وغيره وأن مافي التوضيح سهو أو شبهة مافي التوضيح جوابا إن بقا نصف المذبر مشلرا فالورثة مع كل ماله أكثر خالفهم إذا ما عوه بما إذا كان نصفه رقا لهم مع بعض ماله لأن قيمته إذا كان ماله مائة أكثر من قيمته إذا كان ماله خمسين (قوله) فان لم ترك) أي فان لم ترك إلا ذلك السد فقط ولم ترك مالا سواء (قوله) ووجه العمل فيه) أي فما إذا لم يحصل الثلث المذبر أي بان كان أقل من قيمته (قوله) أن تنظر نسبة (الخ) الأوضح أن يقول أن تنسب ثلث المال لقيمة المذبر وثلث النسبة يعتق من العبد (قوله) من قيمة العبد) أي التي هي مائة (قوله) أربعة أخماسه) أي لأن خمس المائة عشرون فالعاشرون أربعة أخماس المائة (قوله) نسبا لقيمة العبد خسان) أي لأن قيمة العبد خمسون وخمسا عشرة فالعشرون خسان الخمسين (قوله) وإن شاق الثلث) أي من عتق المذبر بشاؤه (قوله) مؤجل) أي لا قبل قريب أو بعد (قوله) بيع الدين) مراد المصنف بالبيع التقويم (قوله) (مجا) أي لا مؤجلا وأشار الشارع إلى أن مراد المصنف التقد الجمل لا العين لأن الدين إذا كان عينا أعا يقوم بالعرض وحاصله أن الدين إذا كان على حاضر لم يقدّم حاله إلا أنه كان عينا يقوم بعرض وإن كان عرضا يقوم بعين (قوله) استؤني قبضه) أي انتظر بعني العبد إلى قبض الدين (قوله) بيع القرضا) الأولى

أربعة أخماسه مثال أمواله بقرته خسون وترك يسدهم عشرة فالجموع ستون ثلثا عتقون لاجل نسبتا القيمة العبد خسان فيعتق منه خسان (وإن شاق الثلث) (كان يسدهم دين مؤجل على) (نخص حاضر على مبيع الدين) (بالتقد) أي بمجلا فان ساوى الدين عشرين ومال السد عشرون وقيمة المذبر عشرون عتق لكلهم الثلثة وقد كرهه قوم حاضر بقوله (وإن) كان الدين على غائب (قرب غيبته) كالمؤمن والثلاثة والدين حال أو قرب حاوله (استؤني قبضه) أي الدين أي استؤني بعني العبد حتى يقبض ذلك الدين فيعتق منه بقدر ثلثه الحاضر وثلث ما قبض من الدين (والا) بان كان الدين على ميسر أو على غائب بعد القيمة أو على قريب أو بعد أجله (بيع) للقرام من المذبر ما لم يحمله ثلث الحاضر (فان حضر) المدين (القائب) غيبة بعده كقربة مع بعد أجله (أو أيسر) المدين (المعه بعد بيعه) أي يبيع المذبر لاجل القرضا

(عقته) أي من ثلث السيد بنسبة ذلك (حيث كان) المذمور أي سواء كان سيد الورثة أو بد مستثرا ولو تداوت له الأملاك (و) ان قال لعبد (أن تسرق قبل موته سنة) مثلا لص العتق لكن موته غير معلوم فالواجب التطهر (ان كان السيد عبدا) حين قال لعبد ما ذكر (ثم يوقف العبد عن خدمة سيده) يسرق بخدمته (فان مات) السيد بعد ذلك (نظر) الى حاله قبل موته بنسبة (فان صح) السيد أي كان مخصصا في أول السنة أو في ثلثها (اتبع) بالسنة للفاعل وصحة ما تدعى العبد أي اتبع العبد تركه سيده ويجوز تناوله لقوله وثابته ضمير السيد والمعنى واحد أي اتبع العبد تركه سيده (بالخدمة) أي بأجرة (٣٤٣) خدمته التي خدمها سنة قبل موته

لأنه تبين أنه كان حر من أولها فهو مال لا حرته من أول السنة (وعقته) من رأس المال لأنه بعده سيده في السنة ولو في آخرها منه تبين أنه معق في السنة ولا يضر ما أحدثه سيده من الدين في تلك السنة وإذا رجع بالخدمة سنة اتبعه أوارث بالتفقه عليه في تلك السنة (وإلا) بأن مرض مرضا مخوفا من أولها واستمر حريضا لسوت (فن) الثلث يبقى لأنه تبين أنه عتقه في المرض (ولم ينسج) ترك سيده بخدمته سنة قبل موته لأن كل من يقتن من الثلث فقلته لسده في التطريف بالتقويم إنما يكون بعد الموت وصرح بغيره وهو أن كان مفهوم بشرط لمافيه من التفصيل فقال (وان كان) السيد (غير حر) وقت قوله أنت سرق قبل موته بنسبة (وقف)

لاجل القسم على الورثة لأن الدين بطل التدبير مطلقا إذا مات السيد (قوله) عتقه منه أي من ثلث السيد بنسبة ذلك) مثلا لو كان ترك السيد لأخيه مائة والمذمور يساوي مائة وكان الدين الذي على المذمور على بعد العتق أو فر بها وبعد أجله مائة قطع التطهر عن ثلث المائة فصار كان السيد أخيرا له مائتين فعتق من المذمور ثلث الثلث وهو ثلثا المذمور لأن ثلث ما كان السيد سنة وستون وثلثان وهي ثلثا قيمة المذمور ويسع ثلث المذمور الذي يجعله الثلث لاجل القسم على الورثة فإن حضر المذمور الغائب أو أسر المخدم ودفع المائة بتمامها عتق ثلث المذمور الذي قد يسع ونقص بيبعه وان دفع منها ستين عتق من ذلك الثلث المبيع خمس المذمور فصار المقتضى منه أربعة أجزائه وثلث خمسة وثلثا خمسة رقبان (تنبيه) قوله عتقه منه بنسبة ذلك أي ولو أعتقه المشتري والفرق بينه وبين قوله وفتر بيبعه ان لم يعتق أمهناك رجع من عتق لتدبير وهو أضعف وهما رجع من عتق لا آخر وهو واضح ان كان يعتق جميعه عما حضر من المال فإن كان يعتق بعضه وكان قد عتق المشتري جميعه فنقص من عتقه بقدر ما عتق مما حضر ونقص عتقه في الباقي وجعل لثمنه ما أخذه في تطهير ما نقص من العتق وان أراد المشتري رد عتق ما بقي لانتقاض البيع في بعض ما عتق جرى على استحقاق بعض المبيع اه عتق (قوله) كن موته غير معلوم) أي وحينئذ يقول السنة التي قبل موته الذي يعتق عندنا غير معلوم وقوله فالواجب التطهر الخ الأولى فالخلص من ثلث الرقعة أن يتطهر الخ (قوله) وثابته ضمير السيد) أي اتبع تركه بأجرة خدمة السنة التي خدمها له العبد قبل موته فأخذ ثلث الأجر من رأس المال (قوله) فهو أي العبد ما أتى الخ (قوله) من رأس المال) تنازع عتق وتابع فيلزم أنه عتق وبعث في ضمير اسم أي اتبع بالخدمة منه أي من رأس المال كذا عرفه وان شاس اه بن (قوله) ولا يضر الخ) أي لا يمتنع قبل الدين من أول السنة ثم يضره الدين السابق على أول السنة وقوله ولا يضره أي من جهة عتقه من رأس المال وان كان ذلك الدين يضره من جهة قيمة خدمته في السنة لأنه يحصل جميع الغرام ولا يقدم عليهم قال ابن رشد انظر بن (قوله) اتبعه أوارث الخ) أي ويتفاهان فان زاد العبد شي من خدمة السنة على نفقته رجع بها وانظر إذا زادت النفقة على قيمة خدمته هل يسقط ذلك الزائد أو يتبعه الورثة كما يبيع هو عاجز لأنه من خدمة السنة على قيمة السنة (قوله) لأنه تبين أنه عتقه في المرض) أي الذي هو في أول السنة ومن المعلوم أن العتق في المرض يخرج من الثلث لأن رأس المال (قوله) على بعد العتق) أي لاجل يد السيد ولا على يد العبد (قوله) ما خدم تطهره) أي أجرة خدمته من زمن خدم العبد تطهره أي مقدار من السنة الثانية وما حصله أنه إذا عتق السنة فانه وقف ما عتق من الخارج في السنة الثانية ويعطى السيد تطهره أي مقدار من خراج السنة الخامسة سواء كان خراج شهر أو خمسة أو يوم سواء تساوى الخراج فهو المقتضى أو يختلف وهكذا في سنة ثالثة ورابعة وخامسة الى ما لا نهاية كلما حصل خراج بعد السنة أخذ السيد تطهره أي مقدار من الموقوف وقف الخراج الحاصل بعد السنة ليعطي للعبد خراج سنة مخفوطا لاحتقال أن يكون السيد في أول السنة التي اتصلت عنه موصيا بحيث يخرج من رأس المال ويكون له خراج تلك السنة (قوله) تطهره) أي أجرة تطهير القدر الخ (قوله) في السنة الخامسة) تطهره أي يعطى السيد ما عتق في

خراج سنة) من يوم قوله المذكور على بعد ثلاث الحيا كسواء كان المخدم السيدا وغيره (ثم) إذا عتق السنة وخدم العبد سيده أو غيره من السنة الثانية زعمنا كدوم أو جهة أو شهر على ما يقتضيه الحال (يعطى السيد ما عتق) من خراج السنة الخامسة (ما خدم تطهره) أي يدفع لسيد من القدر الموقوف وهو أجرة السنة الأولى تطهر القدر الذي خدمه العبد في السنة الثانية وهكذا في سنة ثالثة ورابعة وخامسة الى أن عتق السيد بالسيد نائب فاعل يعطى وفي نسخة يعطى ما وقف ليطبق لافط السيد نائب الفاعل ضمير يعود عليه وما وقف على يعطى وما يقدر على الثاني وقطاع خدم ضمير العبد وتطهره مفعول بخدم ولو قال المصنف تطهر ما خدمه كان واضح وأخبر أي يعطى السيد ما عتق في السنة الخامسة تطهره ما خدمه العبد في

السنة المستقبلة ان واقفوا وان شهر اقهر امثالان مات السيد فتر الحاله قبل موته سنة ثمان فصرها اخذ السيد ما بقى لانه اثار  
سوقوا من مهابا عن الثلث والموقوف السيد سبعة اوروقة (و بطل التدبير بقتل سبعة) أي بطل السيد (عدا عدوا بالاق  
بأخافة وبقتل مهران اسخاها اوروقة بطل تدبيره وثان وقاهم فلو قتله خطأ عني في مال السيد لا ذنبه التي توخفتم وليس على قائمته منها  
التدبير (استغراق الدين) أي بالمدري لقيته (ولم تكن) رسوا كان (د) نطل (٣٤)

أى يوم قداماً حرمنا حشمه فى السنة الثانية (قوله وان شهر افهوا) أى وما حدث من خراج المستغلبة  
ويقتضونهم ما أخذ من نواج الماشية (قوله فان مات السيد فلو طرح) هذا ظاهره فان اذ مات السيد بعد  
سنة فأكبر من يوم قتله أى حرم من موقب سنة وأما لو مات موقب سنة من قولة فهو رأى كونه حصصاً  
مرضا حال القول ويعتق من رأس المال فى الأول من الثلث والثانى والأبقى أصلاً له عطفه فى الغنى  
على شئ يحصل والقول قوله ان حرم موقب سنة فى معنى قوله ان مقتضى سنة قبل موقب من هذا الوقت  
فانت من بعض السنة قبل موقب من هذا الوقت والثانى هو ما استظهره عجب والأول هو ما استظهره وعبر  
(قوله وبطل التدبير بقتل سيده) أى يضاف ما لخلق السيد متى عبده على موت شخص أو دابة فقتل  
المعدن ذلك الشخص أو الدابة فلا يبطل عطفه بل يعتق كذا قرر اه عبق (قوله لافى باعنة) عتق رقبة  
عذوا ما لى لان قتله حاله كونه من جهة باعنة فلا يبطل تدبيره ويعتق من ثلث مال سيده (قوله  
ويقتله) أى اذا قتله عبد اعادوا (قوله انى تؤخذ منه) أى من الدبر بحيث يقتله (قوله وليس على عاقلة)  
أو الدبر وقوله منها أى من دية السيد (قوله وهو عولق) أى والعاقلة لاجل حيازة الرقيق (قوله وقر ك)  
عطف عام على خاص لا الدبر من جهة التركة لأن قال المراد وقر ك سواء لو اذنه واقتصر على قولة  
كان أحسن لانه لا يستغرقه الدين الا اذا استغرق التركة (قوله ان مات السيد) أى ومات القوام بعد موته  
قوله وأما فى حياته) أى وأما اذا مات القوام على السيد فكل حياته (قوله فاعطا سيده السابق) أى  
فان كان الدين يسافعا على التدبير وان كان الدين على المطلقان التدبير وان كان الدين يسافعا  
على الدين فانه لا يباع فى ذلك الدين (قوله بطل التدبير) أى لا يسترغى الدين للدبر وقر ك لان الدين مقدم  
على كل ما يخرج من الثلث (قوله كالم كانت قيمته خمسة الخ) أى وكالم ترك السيد عشرة وقيمة الدبر  
عشرة فقلت التركة ستة وثلاثين هي قيمة ثلثي الدبر فيقتل ثلثها ورثة ثلثها وورثة الثلث ثلث الثلث أى  
زادته عليه والحاصل ان ثلث التركة اذا كان أقل من قيمة الدبر فاطل تسد ذلك الثلث بقيمة الدبر  
وذلك النسبة يعتق منه ورثه فانه كاتقدم (قوله وحده) أى يخصف القذف والشرب أو يعين حلد  
وفى الزنا حين (قوله وغير ذلك) أى كعدم قتل فاته اذا كان رسماً (قوله فى حياته) أى يعتق رقبة  
وله حكم الرق أى هذا اذا كان رسمه حياض وان مات (قوله وما منوب الدبر) أى ويعدم عرقه ما منوب  
الدبر من ذلك (قوله وعتق من الثلث) أى ان جده وحاصله اثنان مات السيد أولاً فزم ونظر هل يحمله  
الثلث أم لا فان جمل الثلث كان كالعتق لاجل تفسيره لو رثق الخدمة الى ان الموت فقلان فثقت كاه وان  
يحمله الثلث كانت الورثة يتسلمن فى الجزء الذى يحمله الثلث من الرق والعقل وان مات فلان فقلان أولاً فاستر  
يخدم السيد حتى يموت وتنتهى له الثلث كله ان جده وان جده يبع بعضه على بعض والثلث ورث الباقي (قوله  
أى ما عتق الدبر) أى غير ما لا يفهمه دبراً أيضاً لا لمعلق عتقه على موت الاجنبي لم يكن وصية (قوله  
لا تعلق الوصية عليه ولم يجعل من باب العتق لاجل لاه عطفه على موته وهو لا يطبق عليه انظر  
من (قوله ولا رجوعه) فدرجته الشارح للدبر فى هذه المسئلة لا للدبر فى الباب الاستغناء عن ذلك  
بقوله سابقاً لا يجوز اخراجه لتعريضه تأمل (قوله فى حصته) اعلم ان سيد المصنف ذاك انك لا على  
ما استظهر من أنك يبرأت فى المرض بخبره الثلث (قوله يعتق من وجوده المعلق عليه) أى وهو  
انقضاء الشهر بعلوم غلان فى صورة المصنف وموت فلان فى صورة الشارح وسواء استمر السيد حياً مدة

انما يتيقن فيما بيني ولا ينظر لما قبل عقبة (و ان قال لعبد الله) ائتني بعد موتى وفلان) قيد  
شهره ثم لا امل ان يوقف عقبة على موته مع ما رواه قال ان مات فلان ماتت بعد موتى وان ماتت انا فانت بعد موت فلان مكانه  
يقهره في موت الاخير منهما (وعني الثلث ايضا) أي كما يتيقن المديمن الثلث (ولا رجوعه) أي السبد فيما عقده فيه من الخ  
ليبقى بعد موت سبده يخدم ورثته حتى يموت فلان فان مات فلان قبل السبد استمر يخدم السبد (وان قال) في محنة لعبد الله  
بعد موت فلان شهر) مثلا وكذا ان لم يقل شهر (فحق لاجل) يتيقن عندئذ حودا للعاني عليه (من رأس المال) ولا

يلحقه دين ويخدم الى الاجل فان قال ما ذكر في مرضه عتي بخدمته فلا من التلخو خدم الورثة حتى يتم الاجل موت فلان واحترز بقوله بخدمته فلا من شهر عما اذا قال بخدمته في شهر مثلا فانه يكون وصيها لم يرده التديروا ويعطه كما تقدم (باب) هـ في احكام الكتابة هـ والمكاتب ما خول من الكتاب بمعنى الاجل المضروب كما في قوله تعالى (٤٥ ٣٤) الاولها كتاب معلوم أي اجل اوسن

الكتب بمعنى الارزام كما في قوله تعالى كتب عليكم الصلوات ان كنتم على أنفسكم الرخوة أي الزم أنفسكم والعبد التزم لسيده أداه العنوم وهي شرطها ان يعرفه بقوله عتي على مال

مؤجل من العبد موقوف على أذنه فخرج ما على مال مهمل فطاعة ومؤجل على أجنبي وما لم يكن على مال أصلا كالعتق المبطل والذي لا محل للتدبير ولم يعرفها المصنف وانما بين حكمها فقال (تب) مكانة أهل التبرع بكل ماله أو بعضه كل زوجة والمرضى أي تدب لأهل التبرع أن يكتب عهده مكانة مصدر مضاف لفاعله ومحل التدب إن طلب الرقيق ذلك والالتدب وبه فهمه أن غير أهل التبرع لا تدب مكانته وما وراء ذلك شيء آخر فان كان ماله وسفها كانت مكانته باطلا وان كان مريضا أو زوجة كانت حصته موقوفة على أحواله

الاجل أوقات الأمان استمر السيد كما كانت الخدمة لاجل له فان مات كانت الخدمة لاجل لورثته (قوله) فان قال ما ذكر في مرضه حاصله انه اذا قال في مرضه لعبد أنت بخدمته فلا من شهر مثلا فانه يكون وصيها لم يرده التديروا ويعطه كما تقدم (باب) هـ في احكام الكتابة هـ والمكاتب ما خول من الكتاب بمعنى الاجل المضروب كما في قوله تعالى (٤٥ ٣٤) الاولها كتاب معلوم أي اجل اوسن

### باب في الكتابة

(قوله) والعبد التزم هذا ليعمل لقوله اومن الكتب معنى الارزام لان العبد الخ وكان الأنسب أن يقول لان العبد التزم نفسه أداه العنوم لسيده (قوله عتي على مال) قال ابن مرقوف صوابه عتي على مال الخ لان الكتابة بسبب العتي لا نفسه اهـ بن (قوله فطاعة) أي فقي مقارنة للكتابة ولذا قال في المدونة لا يجوز كتابة أوم الولد يجوز عتيها على مال مهمل وقد كانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فافروا التي صلى الله عليه وسلم بعد فانه ان الذين واخر من جهة وقول الرمانى الكتابة اسلامية ولم تعرف في الجاهلية خلاف الصحيح قبل أول من كرتب في الاسلام أو المؤمل فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعتبوا يا مؤمل فاعتن فعتى مكانته وفضلت عنده ففعله فقال النبي صلى الله عليه وسلم أنفع ما فعل الله وقبل أول من كرتب في الاسلام لمجان الغامى ثم ريرا نظرا لرقا على الموطأ (قوله) يدب مكانة أهل التبرع بكل ماله الخ أي تدب هو أهل لان تبرع بكل ماله أو بعضه أن يكتب عهدها ول هو ارشد غير الزوجة والمرضى والزوجة والمرضى (قوله) والالتدب أي مكانته بل تباع فقط فان قلت ظاهر قوله تعالى والذين يتبعون الكتاب مما ملكت أيمانكم فكانت توههم ان علمت فهم خيرا فعتى وجوبها اذا طلبها الرقيق قلت الامر ليس بالوجوب لان الكتابة اما بيع أو عتي وكلاهما لا يحب والامر باق القرآن لغير الوجوب قال تعالى واذا قلتم فاصطادوا والصدة بعد الاخلال لا يحبها جماعة وقال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله والانتشار والاستفاضة لاختيار بعد انقضاء الصلاة ما جاءها فالامر فيها للاصحة وكذا قوله فكان توههم وذلك لان الكتابة عقد غير لازم لان التبرع لم يأن المولى فيها الناس بقوله فكان توههم الخ كان أمرا بصدقة والامر بعد المنع للاصحة ولا رد أنها مفسدة لان استحبابها ثبت بآلة أخرى كعمود قوله تعالى وافعلوا الخير لعلكم تفلحون (قوله) لا تدب مكانته أي لو طلب الرقيق منه ذلك (قوله) وما وراء ذلك أي هل هي حصصة أو باطله شيء آخر (قوله) زوجة أي في زائد الثلث (قوله) كالعتق) ينسبه في العتي (قوله) وما على أنها بيع فتكون حصته أي كما أنها تصنع من السكان بناء على أنها عتي لتتوق الشارع لفرضه تبطل منه بناء على أنها بيع على ما في باب البيع فالتكرار على العكس من الصبي والفسخ وإعلم ان ما ذكره الشارع من مساواة السفه للصبي والمؤمل عليه كالشخصا ومن خلافه في عتي (قوله) تدب أن يكون آخر) أشار الشارع الى أن آخره ولو كان الهدو وقع مع أمها والأصل وسط جزء يكون آخره يصح جعله حال من جزء وان كان يجهي الحال من التكرار لا مسوغ غفلا أو غيرهما من الاعن المغول بفسر الاحال تستحق الى جزء أي وسط السيد آخر جزء (قوله) ليجعل أي يحط الجزء لا اشترط الاستعانة على العتي أي لأن بعض جرح يختلف ما قبله من العنوم فانه قد يجهز بعد نحوه فيرق وأشار المصنف بقوله وتبطل لقوله تعالى أو فهم من مال الله الذي آتاكم فهدأ من المولى سبحانه

(٤٤ - صدوق رابع)

الورثة والزوج لا طلة كالعتق لأنها باعنا بعض وطلانها من الصبي والسفه مني على أم عتي وأما على أنها بيع فتكون حصته متوقفا ومها على إجازة ولهما (و) تدب لسيده (خط جزء) من أجل أنها عتي وتنب أن يكون (آخر) من مجموعها ليصل به الاستعانة على العتي فالأولى المصنف أن يقول

وأخرها والاولى قبله أنه مندوب آخر (ولم يعبأ البعد عليها) أي على الكتابة أي على قبول كتابته سيدهم (والأخرون منها) أي من المدونة (الجبر) وقيل إذا جعل عليه سيد مثل خراجها والاولى أن يقول وأخذتها الجبراً لأنه أخذتها الجبراً أخذتها عليه وكلامه يند الحصر وأركان الكتابة أربع سيدهم كاتب (٣٤٦) بالكسر وشروطه أن يكون من أهل التبرع ورفيق مكاتب الفتح

وقد أعادها بقوله تدب  
الخ وصيغة وأشار لها  
بقوله (يكاتبك)  
ونحوه كانت مكاتب  
ومكاتب به واليه أشار  
بقوله (يكذا) أو بعث  
فكذلك بعث  
على كذا قيل أو كثر  
واختلف في لزوم تخصيصه  
فقيل يلزم تخصيصه فإذا  
وقعت الكتابة بغير  
تخصيص فهي مخصصة  
وتخصم لزومها وهذا هو  
الراجح وقال ابن رشد  
الصحيح حوازي هاتمة  
ولا يجب التخصيص لكنها  
أن وقعت حالة فقطاعة  
والى هذا الخلاف أشار  
بقوله (ولما هراها)  
اشتراط التخصيص وصح  
خلافه) واعتزض على  
المصنف بأن مقتضى  
كلامه أن ظاهر المدونة  
أن التخصيص شرط صحة  
فإذا لم يتضم فسد  
وليس كذلك بل هي  
مخصصة فقلوا بمرادى  
التخصيص وجوباً فكان  
عليه ابدال اشتراط  
بشروطه بأن يقول  
وظاهرها لزوم التخصيص  
والأظهر خلافه لأنه  
لا ينزله المدون  
الاول والمراد بالتخصيص  
التأخير لأجل معلوم ولو

وقعلى المولى أن يذلوا لهم شيئاً من أموالهم قال ما سمعت من بعض أهل العلم أن ذلك أن يكاتب الرجل غلامه ثم يحط عنه من آخر كتابته شيئاً يسيراً والآخر التدب عند ما لا رجعة لأن ذلك في معنى صدقة الطرغ والاعانة على العتق وكل منهما لا يجب والوجوب بتخصيصهم (قوله ولم يعبأ الخ) أي عند انقسام وهو المشهور من المذهب به القضاء كما في ن وكان الاول للمصنف أن يقول ولا يعبأ بل لأنه ليس الموضوع لهم وذلك لأن القضاة إنما يتكلم على الاحكام المستقلة لا الماضية لأن قال انه غير له نظر السابق تقر والاحكام تأمل (قوله وقيل إذا جعل الخ) أي وقيل يعبأ على الكتابة إذا جعل الخ وهذا قول ثالث للخصم غير ما أخذ من المدونة لأن الأخذ منها الجبر مطلقاً كما في ن خلافاً لما في عتق (قوله إذا جعل عليه سيده مثل خراجها) أي مثل أجره الذي يدر على تخصيصها في أجل الكتابة كالو كانه على عشر من دينار أو عشر من شهر أو كان السيد يقدر على الخدمة في كل شهر دينار أو ما لا يحصل عليه أو يس ذلك بكثر فليس له حجبها عليها لأنه يتكلم في شقة ذلك فيعجز بذهب سيده بالطلا (قوله أنه يأخذ منها الخ) والذي أخذ منها الجبر هو أبو اسحق الترمذي والذي أخذ منها عدم الجبر هو ابن رشد وجل الخلاف أن لا يمكن السيد أن يكتب ما حضره والا لزم الثابت اتفاقاً وإن كره ذلك في المدونة ومن كاتب عبده على نفسه وعلى عبده ليس ثابت لزم السيد الثابت وإن كرهه لأن هذا الحاضر يؤدى عنه (قوله وكلامه يند الحصر) أي لعل نعرف بالسداد بل بالجنس يند الحصر في الخبر فالخصم عند الأخذ منها أعمها هو الجبر قال خش ولعل أخذ ابن رشد عدم الجبر منها لم يقو عند المصنف والا كان يقول وأخذتها الجبراً لا باني أنه أخذها بضعده (قوله بكذا) انظر لولا قوله بكذا هل تبطل الكتابة بناء على أنها بيع وهو يطل بجعل الثمن أو تصح ويكون على السيد كتابته بناء على أنها عتق لا يشترط فيه تسمية عوض ولا يقال لم يعبأ بالاول لأن المكاتب لا يترك من أمرها أو يسكت عن ذكره كرسنة الصداق مع صحة نكاح الثوب بل لأن يشترط ذكره فمائل (قوله واختلف في لزوم تخصيصه) أي وعدم لزوم تخصيصه والضمير راجع لعوض المكاتب والمراد بغيره وجوبه وتخصمه تأجيله لأجل معنى فكأنه قال واختلف في وجوب تأجيل العوض لا جمل معن وعدم وجوب تأجيله (قوله فإذا وقعت الكتابة بغير تخصيص الخ) أي ما ن سكت السيد وسد عن بيان حلول العوض وتأجيله (قوله فهي مخصصة) أي مع الائم وقوله ونعم أي بعد ذلك وما لان العرف فيها كونها موحلة (قوله ولا يجب التخصيص) أي إذا وقعت بغير تخصيص (قوله فقطاعة) أي فبطلانها فقطاعة كما يقال لها كتابة فالفقطاعة عنده من أفراد الكتابة (قوله بل هي مخصصة) أي إذا وقعت بغير تخصيص (قوله لأنه لا ينزله) ذكر ابن عاشر أن هذا القول لبعض الأصحاب وصحبه عبد الوهاب وغيره وحشدوا اعتراض على المصنف في تغييره بصح انظر ن (قوله لا جعلها بغيرها الخ) أي لا قضاه أنه لا يجوز أن يجعل بغيرها واحداً من ذلك سائر (قوله ثم جعل لزوم التخصيص) أي على القول الرابع إذا وقعت بغير تخصيص (قوله والأفلا) أي والأبنا قامت قرينة على أن مراد السيد القطاعة فلا يلزم تخصيصها إذا وقعت حالة وتكون في هذه الحالة فقطاعة لا كتابة وظهوراً من هذا أن الخلاف بين القولين معنوي وذلك لأن الاول يرى أن التخصيص ابتداء واجب وانها إذا وقعت بدونها لم يتضمها بعد ذلك بحتم فتم فرقة على القطاعة والثاني يرى أن التخصيص ابتداء ليس واجباً وإذا وقعت بغير تخصيص لم يلزم تخصيصها في المستقبل وفي هذه الحالة يقال لها فقطاعة كما يقال لها كتابة وما تقدم في اول السابن مقابرها فافهم في القول الاول (قوله يضر) أي حالة كونه ملتصقاً ببعض ذي قدر رأى محتمل لأن يتم ألا يتم (قوله وعجز لم يبد صلاحه الخ) لا بد من كون الاتي وما بعده هو البعير والغرفى

وقد أعادها بقوله تدب  
الخ وصيغة وأشار لها  
بقوله (يكاتبك)  
ونحوه كانت مكاتب  
ومكاتب به واليه أشار  
بقوله (يكذا) أو بعث  
فكذلك بعث  
على كذا قيل أو كثر  
واختلف في لزوم تخصيصه  
فقيل يلزم تخصيصه فإذا  
وقعت الكتابة بغير  
تخصيص فهي مخصصة  
وتخصم لزومها وهذا هو  
الراجح وقال ابن رشد  
الصحيح حوازي هاتمة  
ولا يجب التخصيص لكنها  
أن وقعت حالة فقطاعة  
والى هذا الخلاف أشار  
بقوله (ولما هراها)  
اشتراط التخصيص وصح  
خلافه) واعتزض على  
المصنف بأن مقتضى  
كلامه أن ظاهر المدونة  
أن التخصيص شرط صحة  
فإذا لم يتضم فسد  
وليس كذلك بل هي  
مخصصة فقلوا بمرادى  
التخصيص وجوباً فكان  
عليه ابدال اشتراط  
بشروطه بأن يقول  
وظاهرها لزوم التخصيص  
والأظهر خلافه لأنه  
لا ينزله المدون  
الاول والمراد بالتخصيص  
التأخير لأجل معلوم ولو

نعموا واحداً لا جعلها بغيرها متعددة ثم جعل لزوم التخصيص ما لم تقم قرينة على أن مراد السيد القطاعة والأفلا (وجاز) معقد الكتابة (يضر) أن لم يشتد الضرر بأن يضر على تسلمه في الجلة فتماس على الخلع لا النكاح إذا اصر في العتق أن يكون مجعاً فلا يضر كونه على شيء من شروط الوجود (كاتب) وبغير شرط ولا يبد صلاحه

(وجنين) لحوان ناظم أو غيره (وعبد فلان) وهو غير آتق والأفلا لاستعداد الغرر (اللاؤل) جمع للؤلؤ (الموصف) فلا يجوز ولا تصح للكتابة عليه لئلا يفسد الغرر لعدم الإحاطة بنصفة اللؤلؤ (أو كشمير) أو غيره لا تصح مسئول فلا يجوز للكتابة به (ورجم) إن وقعت بالجر ونحوه (لكتابة مثله) وأما بالؤلؤ الذي لم يوصف فباطلة ولا يرجع فيه لكتابة (٣٤٧) مثله على الأرجح (و) جاز

لسيده (فمن ماعليه) أي على الكتاب من تجرير الكتابة (في مؤخر) أي في شيء بتأخر قبضه كمنافع دار أو دابة يستوفي النجوم من أمورها لتشوف الشارع للبرية (أو كذهب) يؤخذ (عن ورق) كونه به (وعكسه) مؤحلا للتشوف المذكور وكذا يجوز رفع وتعليل وبيع طعام من نجوم الكتابة قبل قبضه (و) جاز (مكانة ولي) أب أو غيره (ما) أي أيضا (المصور) أي أوصفه أو يجنون (بالصفة) واللا يجوز وأشعر قوله مكانة أن يتم على مال مجهول لم يجر لعدم المسئلة أو لولاها لا تزعمه (و) جاز لسيد مكانة (أسبة) الفضة برضاها (و) مكانة (صغير) ذكر أو أنثى بناء على القول بجبر الصد على الكتابة لا على عدمه اذ لا بد عليه من رضا مورثا الصغير غير معتبر أشار له أبو الحسن فهو مشهور ومضى على ضعف (وإن بالمال)

ملك الكتاب واللا يجوز ولا يعتق الكتاب البعوض السبلد كمن الآتي وما معه (قوله وجنين) أي إمامه في ملك الكتاب واللا يجوز ونظر قوله جين أم سبق له وجود قبل الكتابة لا قبل وجوده لا يسي جتنا فلو كتابته على ما فعل به أو شتمه أو كفر هل الجين لا يحصل العتق إلا بقض السبلد أو يقال أنه دخل في ملك السيد بالعقد فشماته منه ولو نزل سنا واستظهر بعضهم الأول (قوله والأفلا) أي والأفلا يجوز ولم يصح وإذا كان غير آتق في ملك الكتاب فحصله من فلان ولا يعتق إلا بعد قبض السبلد (قوله لاؤلؤ لم يوصف) أي وأولى منه في عدم الجواز كتابته على ما في يده من غرر إن يعلم هل هو مسئول أم لا لأن الغرر في هذا أشد من الغرر في اللؤلؤ الذي لم يوصف ولا وجه لتطير عين في ذلك انظر (قوله ولا تصح الكتابة عليه) أي فإذا وقع ونزل فصحت كالمظهر المدونة خلافا لأشهر القائلين لا يصح الكتابة بلؤلؤ لم يوصف وإذا وقعت به صحت بكتابة المثل قاله ابن مرسوق وحسنه فقوله المصنف الآتي في رجم الخسيس رأجه اهله (قوله أو كشمير الخ) أي سواء كان الخمر عاتيك أم لا فكذا القاعدان عند قبض الكتابة بكتابة ذي عده الذي يخسر ثم لا يأسل أحدهما أو كان لا يملكه العاقدان ككونهما أو أحدهما سلبا فعندها (قوله وبيع لكتابة مثله) محمل ذلك إذا كانت الكتابة بالخمر من كل ربح ثم أسلما أو أحدهما وأما إن وقعت بالجر وأحدهما سلبا وإحدهما بالكتابة ولا يرجع للكتابة المثل ومعه أيضا إذا وقعت على غير موصوف في الفضة فإن وقعت على معين بطلت بالكتابة ولا يرجع لكتابة المثل لكن عز بعضهم لا يبيح الحسن أنه يخرج حوالا هذه ولا يبيع شيء وأظهره ومعه أيضا إذا كان العبد ثم يؤدب من الخمر قبل الإسلام وأما أن أدى بعضه قسلا كان أو كثر أو قبل الإسلام ثم أسلما أو أحدهما فإن السدائما يرجع عليه بنصف كتابته ما أداه كله قبل إسلام أحدهما ثم أسلما أو أحدهما جوا ولا يبيع شيء (قوله على الأرجح) أي خلافا لأشهب كاعتق (قوله وجز لسيد فمضى ماعليه في مؤخر) أي فليست الكتابة كغيرها من الديون النابتة في الذمة فاعتقته كفضائها في تأخر قبضه وقدا أشار الشارع فقرق بقوة لتشوف الشارع للبرية (قوله مؤحلا) أي وأما إن أراد السدان ما ضمنه حالي فطعم ماعليه من المؤجل فلا فرق بين الكتابة وغيرها في الجواز (قوله وكذا يجوز ضم الخ) وذلك بأن يجعل ماعلى العبد من نجوم الكتابة على أن يبيع منه بعض ذلك (قوله وبيع طعام الخ) أي بأن يبيع السيد الطعام الذي كتابته به قبل أن يقضه منه ويأكل جواز ما ذكر في الكتابة بجوزها أيضا صرح برفعها للقرض كان يسلط الكتاب شيئا لسيد لاحتل أن يسقط عنه شئ من الكتابة وتظاهر المصنف والشارح جواز ما ذكره كل منهما وإن لم يعمل السيد العتق وهو قول مالك وأبو القاسم وقال مصنون لا يجوز شئ مما ذكر إلا إذا اهل عتقه (قوله أو غيره) أي كوصي ومقدم فاض (قوله ما لمصوره) أي عاتق لشعر الماقل تزل بالارق منة مالا يعمل لعدم تمام تصرفه (قوله بالمسئلة) أي المتوية في الكتابة وعندها فإن أغردت المسئلة في أحدها وحسب (قوله برضاها) التفسير بغير معنى على القول المشهور من عدم جبر الصد عليها أما على الجيرة فلا يشترط رضاها (قوله وسكانة متغير ذرا أو أنثى) أي وإن لم يبلغ عشرين سنين عند ابن القاسم كالمظهر ظاهر نقل الباقي عنه وقال أشهب غنم مكانة ابن عشرين سنين كذا في من تفيد عن ابن عرفة (قوله لا على عده) أي وتقدمان هذا هو المشهور (قوله غير معتبر) أي وحسنه فلا يجوز مكانة على القول بعدم جبر الصد على الكتابة (قوله فهو مشهور) أي قاله المصنف من جواز كتابة الصغير مشهور معنى على ضعف وهو القول بجبر الصد على الكتابة (قوله وهو مصلومة) أي الشئ الذي لا كانت الكتابة أربعين واشترى الشخص زبها حلة كونه عالما بدها (قوله لا لاحتل) أي ولا يجوز بيع التقد بعرض لاحتل ولا يبيع العرض بعرض أو عين لاحتل (قوله لئلا يلزم الدين بالدين) أي يبيع الدين

لهما (و) لا (كسب) لهما لكان لا يضمن قدرتهما على الكسب واللا يجوز (و) جاز لسيد (بيع كتابه أو غيره) شهما عمن كرها وهو مصلومة أو يبيع ماله ببيع التقد بعرض حال والعرض بعرض مخالف أو يبيع حال لا لاحتل لئلا يلزم الدين بالدين أي أن يباع الغير العبد وأما ما جاز على كل حال قاله عبد الوهاب قال ابن عرفة



ولادين حضور المكاتب ولا يكتب قرب غشته كالذي الدين لأن رفته مبعثة على تقدير هجره فلا بد من معرفتها (لا) بيع (نجم) من  
تجربهم فلا يجوز لكثرة الغرر وهذا حيث لم (٣٤٨) يعلم قدر ما وعلم وجهه ونسبته لباقي النجوم فان قدره ونسبته لباقيها

الدين (قوله) ولاد) أي في جواز بيع الكتابة أو جزء منها الحصى من حضور المكاتب الخ أي وقول ابن عبد  
السلام لا يشتق حضوره وأفراره لأن الغرر في الكتابة مغتفره نظرنا في الاختلاف أعلاه وفي عقدها أنه  
طريق الحق لا في بيعها (قوله) كافي الدين) أي فله يكتب في جواز بيعه حضور الدين وأقرب غشته  
(تيسره) لو اطلع مستري الكتابة على عيب في المكاتب نظر فان أدى فلا يجوز له المشتري بشئ لأنه قد  
ما اختار ابن يونس وقبل أنه لا يرد ذلك بل بقوته كالفقه (قوله) لا بيع (نجم) أي كأن يقول شخص لسيده  
المكاتب أشتري منك النجم الذي دفعه العبد في شهر كذا والنجم الأول أو الوسط أو الأخير مثلا (قوله) لكثرة  
الغرر) أي لأنه إذا هجر عن اقتضاه ذلك النجم أخذ ما يقابل من الرقة وإذا كان النجم لم يعلم قدره وأوجهه  
نسبته لم يعلم ما يقابل من الرقة (قوله) حيث لم يعلم قدره) أي يكون النجوم مختلفة القدر ومختلفة لكن  
جهل المستري بقدر النجم المعلوم على بقدرها (قوله) أو علم وجهه ونسبته لباقي النجوم الخ) أي بأن لم يعلم  
المشتري أن ذلك النجم الذي اشتراه ربح الكتابة أو نكته الخ (قوله) وقع على معين) أي وهو النجم أو ما يقابل  
من الرقة (قوله) والأوفى) أي بأن عرق قبل أن يوفي المشتري ما اشتراه (قوله) وقد ما يقابل الخ) أي ورفق  
قد ما يقابل الخ فهو بالرغم عطف على النجم المشتري رفق أي روقه أي كله وقد راح الخ (قوله) وهجر) أي من  
الدين الذي اشتراه له وأما أن قال سيده خرج سرا وكان الولد لسيده (قوله) وأقرار مرض يقضيها) قال في  
المدونة ظاهرا في القاسم وإن كاتب في محته وأقر في مرضه قبض الكتابة منه حاز ذلك ولم يهجره إن ترك وإذا  
وإن كاتب ورثته كلاله أي غير ولد أو الثلث لم يصح له أن يصدق الأبينة وإن جعله الثلث صدق لأنه لو اعتقه جاز  
عتقه وقال غيره إنهم بالليل معه وأما ما لم يهجره إقراره جعله الثلث أم لا فالعرفي محل الخلاف بين أن  
القاسم وغيره إذا أنهم بالليل له وجعله الثلث فإن القاسم براه كالأثر أن الوصية بالثلث وهو ممن يجوز له  
الوصية فلذا قال يصدق وغيره من إقراره قبضه لم يكن في وجهه الوصية بل إنما هو على معنى إخراج من  
رأس المال فلا يكون من الثلث إلا ما أريد به الثلث فلذا قلنا أنه لا يصدق وقد اتفق ابن القاسم وغيره فيما إذا  
أنهم لم يحصله الثلث أنه لا يصدق في إقراره ولا يجوز من ثلث ولا غيره يبطل إقراره ولا يصدق الأبينة  
فكنا فسر الترتيب كلام ابن القاسم ونقله الخديجي فقوله المصنف والأدنى ثلثه يحصل عوده للسلطة الثانية  
خاصة ويكون مفهوم الشرط في الأولى لا يجوز إقراره ولو جعله الثلث ويكون متى على قول غير ابن القاسم  
ويحتمل أن يعود إلى المستثنى لكن عوده الأولى فيما إذا جعله الثلث وفي الثانية جعله كله وبعضه لأن ابن  
القاسم وغيره يتفقان على أنه إذا لم يحصله الثلث في الأولى لا يجوز إقراره ويختلفان فيما إذا جعله الثلث كإعائه  
من كلام العرفي وهذا كله إذا كاتبه في العصة وأقر في المرض أنه قبضها منه وأما إذا كاتبه في المرض وأقر  
قبضها فيه فله في الثلث مطلقا ورثه وإذا لم يلقه الثلث متقصورا ورث كلاله أم لا وإن لم يحصله الثلث  
خبر ورثته أمان يعضوا كتابته وأما اعتقوا منه محل الثلث انظر من (قوله) عدم النية) أي أنه لا يهجر  
أولاده لاجل عهده (قوله) مالمس فيما ولد) أي الفريضة التي ليس فيها ولد (قوله) وغيره ما فيها ولد) أي  
الفريضة التي فيها ولد (قوله) لا يجوز له أن يعتقه حينئذ) أي بما لا يهجره على المرض في تبرعه في  
الثلث (قوله) ومكاتبه بلا محابة) هنا مقصدا إقباض الكتابة كالمريض في المدونة وحاصل المسئلة  
أنه إذا كاتبه في مرضه وقبض الكتابة ثم مات السيد ولم يحجب فقولا لأن القاسم أحدها أن الكتابة  
مثل البيع فكبر سرا ولا كلام ولو رثته على هذا درج المصنف والثاني أنها كلفت في جعله الثلث  
مضى وإن كانت قيمته أكثر من ثلث الميراث ولو رثته من ابن عمها أو الكتابة أو يعتقها من ماله  
الثلث مثلا وأما إذا أباه وقبضها فقال عبد الحق عن بعض شيوخه فيجب قيمة الرقة كلها في الثلث فان

جاز بيعه لأن الشراء  
وقع على معين معلوم كما  
أشتره له آتفا وحسب  
جاز بيع كل الكتابة  
أو جزءها (ما ن وفي)  
ذلك للمستري وخرج  
سرا (فالولد الأول)  
وهو البايع لا نقادحه  
والمشتري قد استوفى  
ما اشتراه (والأ) يوف  
(رفق للمستري) إن اشترى  
الكتابة كلها وقدر  
ما يقابل ما اشتري إن  
اشترى بعضها ولو النجم  
الأخير فإن اشترى  
المكاتب كتابته وهجر  
رق لسيده (و) جاز  
(أقرار مرض) كاتب  
عبد في محته  
(قبضها) أي الكتابة  
من مكانه فيخرج سرا  
(الثاني) القسرا  
كونه (غير كلاله) بأن  
ورثه ولد ولو أتى لعدم  
الهمة حينئذ كلاله  
مالمس فيها ولد ولو كان  
فيها أب على الممتد  
وغيرها ما فيها ولد فان  
ورثه كلاله فان كان  
الثلث يحصل صدق  
أيضا لا يصحونه أن  
يعتقه حينئذ والألم  
يصدق فلا يعتق حتى  
يؤدي النجوم الورثة  
أو شهده بينه بالأداء  
ليسه فلو كان كاتبه

في مرضه وأقر قبضها منه فان جعله الثلث عتق ولا يعتق منه محله إلا أن يهجر الورثة الجميع (و) حاز  
(مكانته) أي المريض لعدم (بلا محابة) في كتابته (والأ) بأن كاتبه بجميعه أي ويخسر بأن كانت كتابته في الواقع عشرين مكانته  
بشرا وقد ساء بعبثه (وفي ثلثه)

فان حمل الثلث تلك الحماة متى والاعتق بحمله فلان كانت الحماة عشرة وثلث المئتين من فالحموم ثلاثون فانه يعتق كل واحد ترك خمسة كان الحموم خمسة عشر فعتق منه ما قبل خمسة وهو ربع العبدز فاذ على نصفه الذي بمقابلة العشرة التي وقع عليها الكتابة واداه فاعتق حينئذ ثلاثة أو باعهم وربع بهما لورثة فقوله والاعتق رابع لصوره بالحماة فقط لانها ولصوره المربض اذ اوثر كالا لانه اذا لم يصد الثلث فيها بمعنى الا اذا أدى جميع الحموم لورثة كانتهم (و) جازت (مكانة جماعة) من عبيد (المالك) واحد بعقد واحد فاذا وقع (فتوزع على) قدر (قوتهم على الاداء) وتعتبر القوة (يوم) (٣٤٩) العقد لكتابتهم لا بتعليم السفنون

تفسير الحال الاول ولا على تحدهم ولا على قيمتهم فلو انعتقت عليهم ومعهما صغير لافترس له على الاداء لم ينعى شئ ولو قدر بعد تقبيل انقضاءها (وهم) أى جماعة العبيد المذكورين (وان زعم أحدهم) أى طرأت زمانته أى عجزه (جلاء) بعضهم عن بعض (مطلقا) اشترط ذلك عليهم في صلح العقد أم لا بخلاف جملة الدين انما يكون بالشرط وأما الزمن يوم العقد فلا يشترط عليه أصالة ولا جملة كما هو مضي ما قبله (فيؤخذ من المي) منهم (الجميع) ولا يثبت واحد منهم الابادة

كان الثلث يحمل قيمة رقبته حازك خرج حرا وان كان لا يصد له غيره الورثة يبردهم الحموم المقبوضة الى يد العبد ثم اعتق يحمل الثلث من رقبته عماله يتلاوين اجازة ما فعله المربض وأما اذا مات السيد قبل قبض الكتابة فذلك في ثلثه مطلقا كان فيها عماله أم لا فان حمل الثلث قيمته مضى عقد الكتابة وان كانت قيمته أكثر من الثلث سيرة الورثة من امضاء كتابته أو اعتق يحمل الثلث يتلافى عقد على الاقسام الاربعة المتعلقة بكتابة المربض وهي امان ان تكون بمعاملة أو بدونها وفي كل امان عوت السيد بعد قبض الكتابة أو قبيل قبضها انظر بن (قوله) فان حمل الثلث تلك الحماة الخ هذا يقتضي أن الذي يكون في ثلثه بمعاملة وفيه نظير عقدت بماسنق عن عبد الحق أن الذي في ثلثه في هذه المسئلة قيمة رقبته لا بمعاملة اهـ بن (قوله) لانه اذا لم يصد له الثلث فيها) أى في المسئلة الاولى لم يعتق قد يقال انه اذا جعله الثلث فيها فانه يعتق كما تقدمه وحسنه فقوله والارابع لصورته لكن رجوعه الاولى فيها اذا جعله كله الثلث والثانية جعله كله أو بعضه قائل (قوله) المالك واحد) مفهومة انه لو تعدد المالك الجماعة من العبيد لم يكن بينهم شركة فيجوز جمعهم بعقد ان لم يشترط جملة بعضهم عن بعض وتوزع على قوتهم بأخذ كل واحد منها قدر قوته فانه شرط جملة بعضهم عن بعض منقوض ومضى بعد الوقوع عند سفون وهو المتعبد بطل الشرط وقال بعضهم لا يجوز جمعهم بعقد اذا تعدد المالك لانه اذا ظهر أحد العبيد أومات أخذت منه ما لا يخرى بغير حق فيكون من كل أموال الناس قابلا بطل وظاهره اشترط جملة بعضهم عن بعض أم لا لم أعلمت أنهم يحملون على الجملة سواء اشترط ذلك عليهم في صلح العقد أم لا يحسنون يرى أن يحمل جملة على الجملة مطلقا اذا كانوا المالك واحد كذا قرر رشيدنا (قوله) ولا على عدهم) أى ولا توزع على عدهم ولا على قيمتهم مقابل لقول المصنف فتوزع على قدر قوتهم على الاداء (قوله) فلو انعتقت) بفرع على قوة وتعتبر القوت يوم العقد لا بعد يوم العقد (قوله) وهم وان زمن أحد هم جملة مطلقا) فان وقع عقد الكتابة على ألا يضمن بعضهم بعضا قبل يصدق ذلك في العقد أو يصح العقد ويطل الشرط انظره (قوله) فيؤخذ من المي بالجميع) أى فأخذ السيد وأورثه من المي جميع حموم الكتابة (قوله) الابادة بالجميع) أى بالانقضاء الاداء من الجميع (قوله) زوا) أى ذكر أو أنثى وانما يوثق بالقاء عند خوف الانكاس كما في المرات (قوله) والا لم يرجع) أى لا يابان كان المدفوع عنه زوا لم يرجع عليه الدافع وظاهره ولو أمره بالدفع عنه فهو مخالف لفداء أحد الزوجين فلا تخم الكفار فانه اذا دفع عنه بذمه رجع عليه وان دفع عنه بغيره فلا يرجع عليه (قوله) أو عجز) أى وأسره أو غصب أحد لانه وأما لو استثنى واحد منهم بعت أو برة فانه يسقط عنهم نصيب من استثنى لكن كشف القيب أن السيد كاتب من الاعلى (قوله) فانه بغير الجميع) أى جميع الحموم (قوله) والسيد عتق قوتهم) أى من الجماعة الذين كانتهم دفعة واحدة بعقد وحاصل اقسام هذه المسئلة ثلاثة ان كان ذلك العبد الذي غفر السيد عنه له قوة على الاداء ولا يقدر على وفاء الكتابة الا لم يرجع عنه مطلقا أو مرضوا بعتقه أم لا وان كان لا لقوته حازعته مطلقا مرضوا بعتقه أم لا وان كان له قوت يقدر على وفاء الكتابة بدونه حازعته ان مرضوا والا فلا يجوز (قوله) فان لم يكن لهم قوة) أى على الوفاء بدونه سواء مرضوا بهم في القوة أو كان أقوى

أصحابه فالزوجه منهم أو وراثته (يرجع) على من أدى عنه بحكم التوزيع وحمل الرجوع (ان لم يعتق) المدفوع عنه (على الدافع) فان كان يعتق عليه كاشه أو فرعه أو أخه لم يرجع عليه شئ (ولم يكن) المدفوع عنه (زوا) الدافع والا لم يرجع (ولا يسقط عنهم شئ) من الحموم (موت واحد) أو أكثر منهم أو عجز بل لو لم يبق منهم الا واحد لم يرجع عليهم (والسيد عتق قوتى منهم) على الاداء أى تخفيفها بشارطين (ان رضى الجميع) بذلك (وقوله) على الاداء وتسقط حينئذ عنهم حصته فان لم يكن لهم قوة لم يجز له عتقه ولا غيره برضاهم كما لانه لا عبرة برضاهم اذا اعتق ضعيفا لا لقدرته على سعى ولا مال عنده

ولو طرأ عليه العجز فعوض مطلقاً إن طرأ عليه العجز سقط عنهم منابه وما العاجز أصالة فلا شيء عليه حتى يسقط وذ كرم مفهوم الشرع  
الاول لما قيل من التفصيل بقوله (فان ورد) (٣٥٠) عتق القوي منهم بان لم ير ضوايه (ثم عجزوا) عن الوفاء (صحة عتقه)

لكن كشف الغيب أنه  
لا عبرة بردهم (و) جاز  
(انلوا وفيه) أي الكتابة  
أي في عتقه ما عني أنه  
يجوز لاحدهما أو لهما  
أن يحصل انحصار  
لصاحبه أو لاجنبي في  
حل عتقها في أحازته  
قل الزمن الذي حصل  
عجزه فليصار أكثر ولو زاد  
على الشرع بخلاف البيع  
(و) جاز (مكتوبة)  
شريك في عتقه  
واحدة (عمال واحد) أي  
مستقدر أو صفواً أحلا  
واقتضاء والامتنع فان  
شرط كل واحد أن  
يقضي لنفسه دون  
صاحبه فسد الشرط  
وما قضيه بينهما على  
قدر نصيب كل (و)  
كتابة (أحدهما) دون  
شريكه لا يجوز ولو أذن  
لشريكه (أو) كتابتهما  
(عمالين) مختلفين بأن  
غار أحدهما صاحبه  
في القصد وفي الجنس  
أو في الصفة والعتق  
متحد فلا يجوز (أو عتق)  
أي بالاعتد (بعقد)  
فلا يجوز إذ لم يجز  
(فبعض) في المسائل  
الثلاثة أنه يردى لعنق  
بعض العبد دون تقويم  
لقبته على من أعتق  
نصيبه لأن التقويم إنما  
يكون على من أنشأ العتق

دون من أنشأه وهو الكتابة (و) جاز (رضاً) أحدهما تقدم الآخر) يخص كل على أن يأخذ الآخر بغير حصته الشريك  
فيه مما يعدم من غير اشتراط ذلك في صلب العتق والامتنع وفسد ما تقدمه من المضر السخول على ذلك ما لا ريب فيه بعد العقد الجائر فلا ضرر فيه  
لأنه من باب العرف فان وفي العبد فواضع

(و) ان عجز (رجع) من رضى بتقديم صاحبه (هجز) من المكاتب (بجسته) أى عاوضه من النعم الاول الذى قضه صاحبه لانه سلفه منه وكان العبد مشتري كايتهما وشبه في الجواز ان رضى الشريك قوله (كان قاطعه) أى قطع احد الشريكين العبد (بانه) اى بان شريكه (من عشرين) حصه القاطع بكسر (٣٥١) الطابق كتابه خمسة (على عشرة) مصلة

وسودتها اثنتاه كاتباه  
بعقد واحد بمال  
واحد هو اربعون  
دينارا مثلا عشرين  
مها تفصل على رأس  
المصرم والاخرى على  
رأس ربع أو كانت  
كلها لاجل واحد فطلب  
أحد الشريكين أن  
يستقل بالشرين  
الاولى وترك الاخرى  
لصاحبه وان مقامع  
العبد بغيره من  
العشرين لما اخذها  
مصلحة فلا ذنب له شريكه  
في ذلك فان ذلك يجوز  
فأذا اخذ العشر عشرين  
الشرين فلا يتجاوز امان  
وفي العشرين الباقية  
لشريك الثاني أولا  
(فان هجز) المكاتب عن  
اداءه العشرين الى اخرى  
لشريك آخر (خير)  
المقاطع بكسر الطاء  
(بين ريمافضل بشريكه)  
وقد فضله بخمسة فرتها  
له وبقي العبد قاطعا  
(و بن اسلام حصته)  
من العبد (رعا) الذى  
لم يقطع ففسر العبد  
كله رفاة والمؤخر  
ان لا ذنب لم يقض  
نسأ فان قض دون  
المأذون دفعه الى المأذون  
عاقبته ما يساويه

الشريك لا أثر لآثره به وخذ انت النعم المستقل فأقره عجز المكاتب فلا ذنب الرجوع على الآخر  
بجسته لا لمصلحة له وأدخل نعمه واحدا في المكاتب ببعده فبعضه فبعضه فان قال الشريك آثره به  
وخذ انت حقل من النعم الثاني فهذا مخرج من الشريك على شريكه ان عجز المكاتب وان قال آثرني  
به وأقدر المكاتب بمقتضى الباقي من هذا النعم الحال وأطلب المكاتب ذلك ففعل الشريك فلا رجوعه  
على شريكه ان عجز المكاتب كذا في التوضيح من ابن ونس وبه يتضح لما في كلام المصنف من الاجال  
وما في كلام عتي وخش من الخطأ انظر بن (قوله) ورجع من رضى بتقديم صاحبه (أى على صاحبه  
الذى قد أخذ (قوله) وشبه في الجواز) أى دون الرجوع لان الرجوع هنا ليس كالرجوع في المسئلة السابقة  
ولذا صرح المصنف بقوله فان عجزه من ٨١ بن (قوله) في كتابه خمسة (مصلحة لعشرين أى كاتبة في كتابه  
مصلحة (قوله) كان قاطعه الخ) حاصل هذه المسئلة ان العبد ان كان شريكه من اثنين وكاتباه بربعين ومصلحة  
ثمان احدى الساتن شريك في ان يقطع العبد على عشرة بمصلحة عوضا عن عشر بنه المصلحة فاذنبه  
شريكه في ذلك دفعه له العبد عجز فلا يتجاوز امان العبد امان ان يدفع فلا ذنب شأ وبعد ان دفعه  
أقل عاقبته لقاطعه أو بعد ان دفع له مثله أو أكره في الحالة الاولى يتجر الشريك لقاطعه امان ان يدفع فلا ذنب  
نصف العشر فالتى قضها يكون العبد رافيا بينهما وبسلف حصته فلا ذنب فيكون العبد كله رفا فلا ذنب  
وفي الحالة الثانية يتجر لقاطعه امان ان يدفع فلا ذنب مما أخذ على قاطع حتى يتساوى او يكون العبد رفا  
لهما وامان بسلف حصته فلا ذنب فيكون العبد كله رفاة والتخصير في هذه الحالة هو ما في الموطا وشبه  
وعقب والمج خلافا لما يفسر كلام خش من أنه لا تخصير في هذه الحالة وأنه يتعين على القاطع ان  
يدفع فلا ذنب مما أخذ على قاطع حتى يتساوى او ياربى في الحالة الثالثة والاربعة لا خيار لقاطعه ولا رجوعه  
على الا ذنب بشئ والعبد حتى ينشأ ما عده رجوعه عليه في الثالثة بشئ فظاهر لان الذى يقضه الا رجوعه  
قد رما يقضه المقاطع وعده رجوعه عليه في الاربعة مع ان الا ذنب قد قض أكثر مما يقضه المقاطع  
لان المقاطع قد رضى بسبع نصيبه بأقل مما عده عليه الكتابة وهذا كله اذا قطع أحد الشريكين فلا ذنب  
شريكه فان قاطع بغير ادائه فلا يجوز وتبطل القطاعة ان اطعم عليها قبل عجز المكاتب فان لم يطعم عليها  
الابعد فان قض شريكه الذى لم يقطع مثله فواضه وان قض أقل أو لم يقض شأخ من أن يساوى  
المقاطع بما يقضه وبين أن يملك حصته فان اختار الشئ انقلبا لئلا أثر لآثر الذى قطع بين أن يسلم  
له ذلك وبين أن يدفع له حصته بما يقضه والاشترائى في العبد (قوله) ما فضل به شريكه (أى ما زاد به  
على شريكه (قوله) فان قض) أى لا ذنب وقوله دون المأذون أى أقل مما يقضه المأذون (قوله) يدفع  
له المأذون بمقابضة ما يساويه) ايمان أحد ذلك وان شأ لم يدفع وسلم حصته فلا ذنب خلافا لما يقضه  
كلام خش من أنه لا خيار للمأذون في هذه الحالة وتعين أن يدفع فلا ذنب مما أخذ على قاطع حتى  
يتساوى (قوله) وكان الأولى حذف الواو) أى من قوته وان قض الاكثر ان التبادر من الكلام  
سجلا اقصا لخصه وسجلا اقصا لخصه فافسد وذلك لتعويله القرض الأقل الذى فيه التخصير والمساوى ومن  
المعلوم أنه لا يصح نفي الرجوع بالنظر لهما لان نفي الشئ فرع عن صحة ثبوته (قوله) بها الحال) أى  
والحق لا يرجع للمقاطع على الا ذنب في حال قضه أكثر من المقاطع (قوله) وان مثل قض الاكثر  
والحق لا يرجع للمقاطع على الا ذنب في حال قضه أكثر من المقاطع (قوله) وان مثل قض الاكثر (قوله) فان  
حات الخ) الموضوع بحاله وهو ان المكاتب كانه سيدا على أربعين ثمان احدى ما قطع على عشرة  
بدل عشره بان شريكه وقبضها منه الا ان المكاتب قد مات عن مال يصادا القطاعة فالحكم

فأذا قبض الا ذنب ستة دفعه المأذون اثنين ليكمل لكل ثمانية وأما لو قبض مثل ما قبض القاطع أو أكثر فلا خيار للمقاطع ورجع  
العبد بغير ما رفا وهذا موعين قوله (والرجوعه) أى عطف القاطع (على الا ذنب وان قض الاكثر) فليس هذا من متعلقات التخصير  
لانه انما شأنا لا يقض الا ذنب شأنا لا يقض الا ذنب وكان الأولى حذف الواو وان أحببنا به الحال وان مثل قض الاكثر قبض  
المساوى بالاولى ولو فلا ان قبض مثله فأكثر لكان انخصر وأوضح أى فلا يتخير (فان مات) المكاتب بعد أخذ المقاطع ما قطع به

عن مال (أخذ الآذنه) أي جميع ماله أي لا ذن وهو العشرون (بلا تنص) حلت الكتابة أو لم تقل لا تهازل بالموت (إن تركه) أي ترك المال ثم يكون ماضل بعد ذلك بين الذي تأخذه وبين شره على قدر حصصهما في المكاتب (والأ) ترك مالا (لأنه) أي لا ذن على المقاطع وأقضى القطاعة كلها وبعضها قبض الآذنه شأولا (وعتق أحدهما) أي الشره يمكن نصيبه من المكاتب في حصته (وضع ماله) بفتح الهمزة أي لذته من (٣٥٢) التصوم وليس يفتى حقيقة فإذا كان المكاتب بينهما نصيبين سقط عنه

ما ذكره المصنف من أن الآذنه باع ضمن ذلك المال جميع ماله من الكتابة فإن فضل بعد ذلك شيء قسم بين المقاطع والآذنه على قدر حصصهما أو الموات قيل أداء القطاعة عن مال أحد المقاطع وما قطع به وأخذ الآذنه حصته من الخيوم واشتركتا في شيء فإن لم ينف مال المكاتب الذي تركه عما قطع وما لا ذن فخاصصا فيه بحسب المال كل قصاص المقاطع بعشر القطاعة والأثر بعشر منه (قوله عن مال) متعلق بقوله فإن مات (قوله) وعتق أحدهما أي وإن كان أحدهما بصيغة العتق وقوة وضع ماله أي يجعل على وضع ما يئو به من التصوم فإذا حال نصيب من المكاتب أو قال أعتق نصيب في عسدي فلان وهو مكاتب فإنه يجعل على وضع ما يئو به من تجويم الكتابة وهذا إذا لم يقصد ذلك العتق وفك الرقبة من الرقبة بل قصد وضع المال أولا فصله أصلا ما إذا قصد ذلك العتق وفك الرقبة من الرقبة فسأني أي يعتق عليه نصفه ويقوم عليه حصته شره إن هجر وكان موسرا بشيئا (قوله في حصته) أي أو مال أو أعتق أحدهما نصيبه في مرضه فله يكون حصة حقيقة لا ضمانا لو هجر ورقا لو رتب لم ينفذ وأوصية الميت وهو قد أراد أن ينفذها وإن لا يعود لهم شيء منه وما ألتصيح فأنا أراد التصفية عن المكاتب وأنه إن هجر كان رقاه فله إن يونس اه عني (قوله) وتظهر فأنه ذلك أي كونه ليس حصة حقيقة (قوله) فإنه يرق كله أي لهما (قوله) وقوله أي لشره الذي لم يفتى حصته ما أخذ من المكاتب فلا يرجع عن اعتقه عليه بشي (قوله) إلا أن قصد أي بصيغة العتق حقيقة (قوله) ويقوم عليه حصته شره أي وهو يساره بشيئا وأما تقوم عليه إذا هجر عن أداء ما لشره كالأداء بعضا كمال الشيء لأن الواو قد انعقد لشره كالأثر والكتابة وإن توقف على أداء التصوم فلو توقفه لا تملك أن ينفذ ولو لا ذلك لولا ما يصح انقراض التصوم (قوله) كان ففعل الخ أشعر قوله كان ففعل الخ أي عمل وضع نصف الكتابة عن المكاتب الذي على عتق نصيبه أي أمر ثم كاتبه ثم حصل العتق عليه إذا كانت الصيغة صفة وفان كانت صيغة حثت كعتقك شر لا فعلن لأن ما لم يفعل كذا ففعلك شر ثم كاتبه ولم يفعل أي عزم على عدم الفعل فإنه يكون عتقا فله الفسخ أي أنه يعتق كله بعضه عملا بالصيغة وبعضه بالسرارة (قوله) فمما قبل الاستثناء في معنى الباء أي أن هدايته عاقل الاستثناء في مطلق وضع النصف عن العبد (قوله) وضع النصف أي جعل ذلك على وضع نصف الكتابة ولم يجعل على عتق نصفه وإن كان فاصدا به العتق (قوله) لا فإنه بالجواب الخ أي ولو تركه لا تقضى تمام التشبيه لأنه الأصل فيه (قوله) إذ وضع النصف في هذا أي ولا يعتق منه شيء ولو قصد الخ أي أو ما قبل المشبهه فإنه يوضع عنه ولا يعتق منه شيء إذا لم يقصد ذلك الرقبة (قوله) ولو قصد ذلك الرقبة الواو للمال إذا تأنى هنا لا قصد العتق لا قصد وضع المال إذ هو لم يكاتبه إلا بعد (قوله) لأنه في حال التفويض الخ) حاصله أن العبد وإن كان حال الصيغة في ملك سيده قطعا وأني العتق حصلت حيثما لا إعمال التفويض الذي هو المعبر لم يكن في ملك سيده فلو كان في حال التفويض فلا مجال للصيغة على الوضع لا على العتق (قوله) ولما كانت تصرفات المكاتب أي بالبيع والشراء مثلا (قوله) كالشره أي على عدم ما يجر عليه فيها (قوله) لما كان بعض جاز أي فما كان من تصرفاته بعض جاز له بعض على العتق (قوله) وما لا خلاف) أي وما لا يمكن من تصرفاته بلا عوض فلا يجوز له أن يذبح (قوله) بلا ذن متعلق بما بعده أعني قوله بيع واشترأ الخ (قوله) ومقارضة) بالفاق والرامد أهو الصواب وأما نسخة ومقارضة بالفاء بالتشبيه لا فادته بل جواب

نصف كل نجم وتظهر فأنه ذلك فيما لو هجر عن أداء نصيب الآخر فإنه يرق كله لأنه إنما كان خفف عنه فتمت له الحرية فليما يتم رجوع رقها وقد حصل له ما أخذ منه (الآن) قصد العتق) بأن يصرح بأن قصده العتق حقيقة لا الوضع أو يفهم منه ذلك بقوله ففتق الآن ويقوم عليه حصته شره كشره قوله وعتق أحدهما وضع أي إذا قصد الوضع أولا فصله وقوله إلا أن قصد العتق أي فك الرقبة بلفظ صريح أو غريضة فلم يكن فيه استثناء الشيء من نفسه (كان ففعل) كذا بفتح الناء وضهما (ففتقك شر) تشبيه فيما قبل الاستثناء غير تام (فكاتبه ثم فعل) المتعلق عليه (وضع) عن المكاتب (النصف) أي نصف الكتابة ولم يكف عن الجواب بالتشبيه لا فادته بل جواب

أن التشبيه غير تام إذ وضع النصف في هذا ولو قصد ذلك الرقبة لأنه في حال التفويض لم يكن في ملك سيده حقيقة تعلق البيع به يتلحق أن الكتابة بيع فلو كان لثة العتق تأثر حال التفويض ثم أن أي النصف الذي يق من الكتابة خرج جازا (ورق) كأنه ان (عز) راجع للمتلين ما بعد النكاح وما قبلها مما قبل الاستثناء ولما كانت تصرفات المكاتب كالطرفة أو زفنه وما لا يقرع وأما الآية التي تروى أي تجزى ففتح منها لأن الكتابة قد ترقب يعتق الصديقا كان بعض جاز وما لا يلبس به المصنف على ذلك يقال (والعقاب بلا ذن) من سيعهم واشترأ ومشار كونه مقارضة ومكاتبة (الرقبة

لا يشاء الفضل والام يحزن فان ظهر الى ادى الاسفل الى السبدا لا على وعق واولاؤه ولا يرجع للسبدا لاسفل ان عتق بعد ذلك  
(واستخلاف عاقل لثمة) أي ان تزوج أمته ويستخلف أي وكل من يعقلها وجوب الامة لا يشتر ذلك لثمة الرق فيه (وله اسلامها)  
أي الذات المملوكة ولود كرافى جنتها (وأوقداؤها) بغير إذن سيد (ان جنت) (٣٥٣) تلك الذوات وقوله (بالنظر) ارجع

لجميع ما قدمه وهو محمول عليه في جميع ما قدمه الا في تزوج أمته فلا بدس اثامه لان التكاح نقص فله أو الحسن (وله سفر) قريب بغير إذن (لا يحل فيه قيم) (وله اقراق رقبته) أي خدمته كدين وكذاني فله كحد وتزوير (و) (الاسقاط) شفعته لا عتق) لرقبه فلس بغير إذن (وان قربا) له كونه والسبدر (د) لا (هبة) من حاله لغير فواب (و) لا (صدقة) الا التافة كسيرة (و) لا (زوج) بغير إذن والسبدر ولو بعد دخوله وله احضار ربع دينار ولا تتبعه عازاد ان عتق والصواب ان يقصره بتزوج دين تزوج لان التزويج فعله بالقرى والتزويج فعله لنفسه وأشعر قوله تزويج أنه السرى وهو كذلك لأن السرى لا يعمه بخلاف التزويج (و) لا (اقراق رقبته) خطأ (لا) (سفر بعد) وان لم يحل فيه قيم كقرب يحل فيه قيم (الاذن) راجع للميمس حتى الصدقة والعتق ولما كانت الكتابة من

والواو ونفى عنها قوله ومشاركة ونسخة ومعاوضة بالعن نفى عنها بيع واشتره (قوله لا يشاء الفضل) أي لا أجل طلب الزيادة كان يكتبها كتمس قبته (قوله وعق) أي ذلك الاسفل (قوله واولاؤه) أي السيد الاول (قوله واستخلاف الخ) الاول وزوج أمته أو استخلف عاقلها لا يخرجه تزويجها وأما الاستخلاف فهو واجب خلافا لظاهر المصنف والحاصل انه يخرجه ان شاء له وان شاء له تزويجها وإذا أراد أن يزوجه فليس عليه الاستخلاف (قوله وهو) أي المكاتب محمول عليه أي على النظر فلا يحتاج لاثامه بينة (قوله فلا يضمن اثامه) أي النظر بينة والارثه منه فكاحها (قوله وله سفر) قريب بغير إذن لا يحل فيه قيم أي وليس السيد منه لا بعد مطلقا حل فيه محم أو لا وقرب حل فيه محم فليس له السفر ويسد منه (قوله أي خدمته) هذا تفسير مراد وقد صوبت غارز كلام المصنف به لانه الذي يحتسب به المكاتب دون القن وأما الاقراق الرقبته فان كان بعد وقطع فيقبل حتى من القن أيضا وان كان عمال كلفنا به خطأ لا يقبل منها كافي والحاصل ان الاقسام الثلاثة مارجع لثمة القن كدين وهذا يقبل الاقرازة من المكاتب دون القن وما يرجع للقن في الرقبة وهذا لا يقبل من واحد منهما وما يرجع لرقبة فقط من حد وقطع وهذا يقبل منهما معا (و) بن (قوله كدين) أي كالاقرار بدليل لانهم والأفني كما يلقي اقراؤه بالقتل عمد اذا اقتصا على المقتول على ان يأخذه لان العبد يثبت على توطينه مع المولى على ألفراسين سيد باقراره السيد كور وحشد فلا عكس الولي من أخذه وسقط حتى ذلك الولي المخبر به القصص اذا غلبه بعد ان منع من أخذه ما لم يكن مثله بمحل ذلك يدعى الجهل عطف وبقره منه كاسم (قوله وله اسقاط شفعته) أي بالنظر كافي المدونة فإذا اسقط الأخذ بالشفعة وكان في الأخذ بها انظر كان للسيد الأخذ ولا عبرة باسقاطه انظر بن (قوله وان قربا) أي لان المكاتب لا يلزمه عتق قريبه لان شرط العتق بالقرية كون المالك حيا كاسم (قوله والسبدر) أي رد عتقه ولو لقرية (قوله ولا تزوج بغير إذن) أي سواء كان نظر أو غير نظر لان ذلك يسه (قوله والسبدر) أي التزويج بطلقة بآيته أي وله أحارته وإذا أحاز جازا لم يكن معه أحد حتى يقدل الكتابة فان كان معه غيره لم يخرجه الا برضاه فان كانوا عسارا فسخ تزويجه على كل حال ورضاء أم عازله السيد أم لا عبرة برضاهم ولا بأخته لسد (قوله ولها حنث) أي حين رده السيد بعد الحنث ربع دينار أي أو مان رده قبله فلا شيء لها (قوله ولا تتبعه عازاد) لان عتق أي اذا كان لا يفرها والامتعته به بعد العتق عالم يسقط عنه السيد أو السلطان كاسم في التكاح (قوله والتزويج فعله لنفسه) أي هو المراد (قوله ولا اقرا الخ) أي وليس المكاتب اقرا لصيانة خطأ فان اقرب بها فلا يلزمه شيء سواء عتق أو يخرز ولو لم يلزمه عليه كاهو الصواب كافي بن خلافا لقاله بهرام من أنه اذا أقرب بصيانة خطالي لا يلزمه عليه فله يتبع الله بن عتق (قوله وله) أي المكاتب المسلم تعزير نفسه ما أظهر الهجر وعدم القدرة على الكتابة وذلك بان يقول هجرت نفسي لكن اغنيما بول ذلك بعد اتفاقهما على فلك الكتابة والرجوع رعا وعنده عدم تظهور ماله وإذا علمت أن المراد بالهجرة الذي يتفرع عنه الرقبة حاذ كرتعلم أن قوله لا بعد ذلك فرق ليس تكرار بيع قوله وله تعزير نفسه (قوله بعد حلول الخ) اتفاق ذلك لاجل قوله كان يخرز عن شيء (قوله ان اتفاقا) أي تراسب (قوله عليه) أي على التعزير وذلك الكتابة والرجوع رعا (قوله ولم يظهره مال) الواو لعل أي بان اتفاقه في حال عدم تظهور ماله المكاتب ولا بد أنضام لا يكون معه وفي الكتابة ولا فلا تعزير به ويؤمر بالسبي عليهم فها راعته وان تدين لده واستناعته من السبي عوقب (قوله ولا يحتاج في ذلك) أي في تعزير العبد نفسه عند اتفاقهما عليه (قوله وان اختلاف) هذا مفهوم قوله ان اتفاقا على التعزير أي وان اختلافان طلب العبد التعزير وامتنع السيد والبكس (قوله فلس لن) أراد تعزير أي سواء كان ذلك المراد الذي أراد السيد أو العبد (قوله وانما ينظر الحالم) أي فان وجد

(٤٥ - سدوق رابع) الصود اللازمة فلس للسيد واللعبد حله الا لعدو قال (وله تعزير نفسه) بعد حلول الكتابة كما هو راجع رقيقا (ان اتفاقا) أي المكاتب وسيد عليه (ولم يظهره مال) لان حق الله قد ارتفع بالعذر وهو ظهور والبيع ولا يحتاج في ذلك فرق الى الحالم وانما اختلافه فلس لن أراد تعزير وانما ينظر الحالم كما لا يجهد

وفصل ابن رشد بن أن يرد العبد فلهذا فمن غرقا كم أو يرد العبد فلا يمن الحاكم ولو ظهر له مال منع ولو أنفق عليه من قبل الله تعالى  
 وإذا عجز نفسه فأنشأه من (فريق) أي جمع قنائله ثمانية فقه (ولو ظهر له) بعد التجهيز (مال) أخفاه عن السيد أول يعلم به ورد على من  
 قال بجمع مكانا (كان عجز عن شيء) من الصوم وأن درهمان رقيق لأن عجز عن البعض كعجز عن الكل (أو غاب) بغير إذن السيد (عند  
 الحل) أي حلول الكتابة (ولاماله) جلة حالة أي والحال أنه لم يله مال يؤخذ منه الصوم والباقي منها ظاهره قربت غيبته أو  
 بعدت كان ملأها ذلك أم لا وهو ظاهر لاحتمال تلف ما سده فأن غاب بانه لم يعجز بذلك وظاهره ولو طالت غيبته (وفسخ الحاكم)  
 كتابته في المستثنى لانه لا تنسخ حينئذ (٣٥٤) إلا بالحكم لكن أن أي العبد الحاضر في الأولى فإن اتفق مع سيده على

المصلحة في تجهيزه حكمه وإن وجد المصلحة في عدمه حكم بعده وهذا ما في التوضيح وهو الموافق لظاهر  
 الحلاق قوله هناك أنفق عليه (قوله) وفصل ابن رشد (الح) تفصيل ابن رشد هذا هو ما اعتدما للشيخ إبراهيم  
 الثاني وكذا غرو واحد من الأشياخ كمال ضنا العدوى (قوله) فريق أي نصير ورقا لثانيتها بعد أن  
 كان من شأنه يشره فاندفع ما قبل أنه رقيق في الأصل فلامعنى لقوله فريق اه وقوله فريق بالنصب عطف على  
 تجهيز الذي هو اسم خاص من أتأول بال فعل (قوله) ولو ظهر له مال أي ويستر في رقبته بعد التجهيز ولو  
 ظهر له مال سواء كان ذلك العبد المالك المال أو أخفاه عن السيد أو لم يكن عالما به (قوله) علي بن زيد قال يجمع  
 مكانا أي إذا ظهر له مال بعد التجهيز تشوقه للشارع لفريق (قوله) كان عجز عن شيء أي عند حلوله وأما إذا  
 انه حاضر فانه رقيق ويضج الحاكم كتابته وكذا أن غاب عند حلول الكتابة من غير أن يسد والحال أنه  
 لا مال له ظاهره فانه رقيق ويضج الحاكم بفسخ كتابته لكن محل حكم الحاكم بفسخ كتابته في الأولى إذا طلب  
 سيده التجهيز وأبى السيد لأن الحاكم يحكم بفسخها مطلقا لا لمورضى العبد بالتجهيز كالسيد فلا يحتاج  
 لفسخ الحاكم هذا حاصل كلامه (قوله) عند الحل هو بكسر الحاء يعني الحلول وأما بقية فكان الحلول  
 والمراد هنا المعنى الأول وحذف المصنف قوله عند الحل من التي قبلها أعني قوله كان عجز عن شيء إلى دلالة هذا  
 عليه (قوله) لم يعجز بذلك الأولى لم يرق بذلك (قوله) فلا يدق التجهيز من الحاكم) أي أن التجهيز لا يتوقف  
 على قدومه على الصواب بل يعجز ولو في غيبته فلا يمن الحاكم (قوله) وتولم أي الحاكم لمن يرجو أو  
 لمن يرجو بداره في مدة التولم بالنسبة للظاهر أو يرجو قدومه وبسره بالنسبة للغائب غيبة قريبة وخاصة  
 أن الحاضر العاجز عن شيء من نجوم الكتابة أنما يحكم الحاكم بفسخ كتابته إذا طلب سيده بذلك وأبى  
 العبد بعد التولم وإن كان يرجو بداره في مدة التولم وإن كان يرجو بداره فيها حكم الفسخ من  
 غير تولم وأما الغائب عند الحلول فلا إذن فقلل حكم الحاكم بفسخ كتابته من غير تولم مطلقا وقيل إن  
 قربت الغيبة لا يحكم بالفسخ إلا بعد التولم إن كان يرجو قدومه وبسره في مدة التولم فإلزام يرجو  
 حكم بالفسخ من غير تولم بعد الغيبة ومجهول الحال (قوله) كالقطاعة أي ما يتولم ويحكم بالفسخ  
 في القطاعة وصورته أن يقول السيد لعبده ابا تني بعشرة حلة فأتى حر أو كتابته على مائة مشلا على  
 ثلاثة نجوم مشلا ثم قطاعه على ثلاثين مشلا أو موشلة لأجل أقرب من الأول فبسر من أداء  
 ما فاطمه فإن الحاكم بفسخ عقد القطاعة بعد التولم لمن يرجو بسره وانما هي العقد على الوجه المذكور  
 مقاطعة لأن العبد قطع طلب سيده عنه عما عطله أولان سيده قطع له تمام ربه بذلك أو قطع له بعض  
 ما كان له عنده قاله عباس (قوله) وهو وثيقه تام أي أنه تشبه في مجموع الأمرين التولم والفسخ بعده  
 (قوله) ولادنهما) أي من التولم والفسخ بعده (قوله) وقض الحاكم أن غاب سيده) أي ويخرج المكاتب  
 حرا بمجرد إيفائها (قوله) وأقبل محلها أي هذا إذا أتى بها المكاتب بعد الأجل بل وأن أتى بها قبل أجلها  
 (قوله) لأن الأجل فيها) أي في الكتابة (قوله) من حق المكاتب أي أنه لا يسقط حقه في الأجل ويحلها  
 (قوله) وفصلت أن مات المكاتب قبل الوفاة (الح) أي بأن مات قبل إتيائه بها ليدأو بعد إتيائه بها فلم

التجهيز لم يصح الحكم  
 وكذا أن أراد العبد  
 التجهيز وأباه السيد لم  
 يصح الحكم على ما تقدم  
 لأن رشد وأما المسئلة  
 الثانية وهي غيبة العبد  
 بلا إذن عند الحل فلا  
 يدق التجهيز من الحاكم  
 قربت الغيبة أو بعدت  
 وقوله (وتسليم لمن  
 يرجو) راجع للمستثنى  
 أيضا أي لمن يرجو  
 بسره في الحاضر العاجز  
 عن شيء وفي الغائب  
 أن قربت غيبته ورعى  
 قدومه لأن بعدت أو لم  
 يرجو له بداره أو بفسخ  
 حاله كالقطاعة بكسر  
 القاف أفصح من تجهيز  
 وهو تشبيه تام أي إذا  
 عجز العبد عما قطع  
 عليه فإن الحاكم  
 بفسخ عقد القطاعة  
 بعد التولم بالنسبة  
 وقعت القطاعة على  
 مؤجل أو حال ولها  
 صورتان أحدهما أن  
 يعتقه على مال حال  
 والثانية أن يفسخ  
 ما عليه من نجوم

الكتابة في شيء وإن كان مؤجلا وقوله (ولو شرط) السيد (خلافه) مبالغة في التولم لمن يرجو بسره  
 في القطاعة وفيما قبلها من المستثنى وفي فسخ الحاكم أي بفسخ الحاكم بعد التولم لمن يرجو بسره ولو شرط السيد على غيره خلاف  
 التولم إن شرط عليه أنه متى عجز عن شيء أو غاب بلاذن أو عجز عما فاطمه عليه فهو رقيق بغير تولم وفسخ من حاكم فلا يشفع بشرط  
 ولادنهما (وقض) الحاكم وهو بالكتابة من المكاتب (ان غاب سيده) ولا وكل له خاص لأن الحاكم وكل من لا وكل له (وان)  
 أراد المكاتب فصلها (قبل محلها) أي سألها وسواء كانت معنا أو عرضا لأن الأجل فيها من حق المكاتب تأجيل القصد تأجيل الكتابة  
 التصديق عن المكاتب (ومضت) الكتابة (إن مات) المكاتب قبل الوفاة وقبل الحكم على السيد بفسخها وقبل الأشهاد عليه

وَأَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ فَارَقُوا أَبَا دَاوُدَ كَمَا يَهْرَعُونَ عَلَى غُلَامٍ (وَأَنْ يَمَاتَ) (عَنْ مَالٍ) نَبِيَّ بَيْتَانِهِ فَيَكُونُ رِقَا وَمَالَهُ لِسَدَةِ فَإِنْ حَكَمَ  
عَلَى سَدَةِ بِمَقْضَاهُ أَوْ أَخْضَرَهُ السَّدُّ عَلَى بَيْتَانِهِ فَأَتَاهُ عِدْلُهُ بِذَلِكَ ثَمَانِ فَلَاحِشٌ وَكَانُوا يَتَقَدَّرُ صَوَابُهُ وَمَالُهُ لَوْرَتِهِ (الْأُولَاءُ أَوْ  
غَيْرُهُ) كَانُوا عَدْلِي (دَخَلَ) كُلُّ (مَعَهُ) فِي الْكِتَابَةِ (بِشْرَاطٍ أُخْرَى) فَأَتَتْهُمُغُزْ أَمَّا دُخُولُ الْإِبْدِ بِشْرَاطٍ فَكَانَ يُكَاتِبُ عَمْدَهُ وَأُمَّتَهُ حَاضِرَةً  
عَلَى عَقْدِ الْكِتَابَةِ وَلَدَخَلَ مَعَهُ فِي الْكِتَابَةِ الْإِبْدِ بِشْرَاطُهَا مَعَهُ وَأَوَّلِي كَانُوا مَوْلِدًا عَمْدُهُ وَمَا دُخُولُهُ بِالشَّرْطِ بِشْرَاطُهَا فِي حَدِيثِ  
بَيْتِ قُرْنٍ أَمَّتُهُ عَمْدُهُ وَأَمَّا دُخُولُ الْإِبْدِ بِشْرَاطُهَا مَعَهُ وَمَا دُخُولُهُ بِالشَّرْطِ فَكَانَ بِشْرَاطُ الْكُتَّابِينَ بِعَيْنِ عِدْلِهِ فِي عَيْنِ الْكِتَابَةِ  
لِأَنَّ سَدَّهُ وَصَارَكَ عَقْدَ الْكِتَابَةِ عَلَيْهِ كَأَنَّهُ الْمَدُونَةُ وَإِذَا تَنَسَّخَ وَانْ تَرَكَ (٣٥٥) مَا فِيهَا (فَتَقْدِرُ حَالَهُ) عَمَّا تَرَكَ

بقوله انه لم يترك عليه ما كرمه فيه اهل بيته والدينه على أمه أو حضرة هاله أو أي من قبلها وحاصله أن  
 إذا مات قبل إتمامه بالكتابة أو بعد إتمامها لم يتركها لولد لم يجره حاله على قولها لعدم وجوده  
 بالولد ولم يتركها للدينه على سبيلها أم حضرة هاله أو من أخذها مات فان الكتابة تنسخ فتكون  
 وصايا باه باطله وماله للولد لأن مات رقة أخذت ذوق الصورتين يصدق عليه مات قبل الوفاة  
 قبل حكم الحاكم على الدين بضمها وقبل الأشهاد على الاتيان بها **(قوله)** بأن أي قبل السدده أي إن أتى  
 العبد بالصوره السدده لم يبقها له بل لا حاكم بها مبرور على قولها أخذت العبد لم يتركه بل أنه حضرها  
 له وأي من قولها أو كان على الشارع أن يقول بأن أي قبل السدده الخ وأما قول الاتيان بها فالمعنى أن  
 كلامه السابق صادق بصورتين **(قوله)** وماله للسدده أي لا مات قبل حصول الحريه **(قوله)** وأنه قد عليه  
 بذلك أي بأنه حضر هاله وأي من قولها **(قوله)** الولد أو غيره الخ أي فإذا دخل معه في عقد الكتابة ولداً أو  
 أجنبي بشرط أو بغير شرط فلا تنسخ كتابته بل يحل كتابته وعونه وتجهل هاله حيث ترك ما بقي  
 بالكتابة وحق بذلك من معه في عقد الكتابة كآمال المصنف **(قوله)** بأن السدده هذا هو الدواب خلافاً  
 لقول خشن لم يقتضيه بغير إذن سدده لأنه إذا اشتراه بغير إذن سيده لم يخلو عنه في كتابته وفيه سهم  
 الخ من **(قوله)** مشروط في عدة أي يؤدي جاعه ما بقي من الصوره على الدين في أي منعه وإتمامه في الجوع  
 جوعه وحده لا من سدين بالجوع بعضه بالاصالة عن نفسه وبعضه بالخلاف عن غيره لا من جهلا وميت أدى  
 جوعه ما بقي من الصوره ما على الميت وما على غيره من معه في عقد الكتابة جوع وإتمامه في الجوع ما أدى من  
 تركه على غيره من يفتق على ذلك المكاتب كما يرجع هو عليه لو كان حراً كاستي أو أمان من يفتق عليه فلا  
 يرجع عليه الوارث كالإيرجع عليه المكاتب ولو كان حراً ولو كان الوارث هو السيد تبع الأخي بالحمة  
 للوفاة عنه من مال الميت وجامع بغير ماله بعد عتقه كما في عن ابن عرفة **(قوله)** ولو مات أي سراً أو في  
 عقد كتابة أخرى **(قوله)** ولو كان معه في عقد الكتابة جاعه كل من يفتق عليه أي أن كان معه ماله  
 وإن ابنه وأمواله وجدته وأمواله وأخوه **(قوله)** وهكذا أي ويصح ابن الابن بالابن والجد بالأم **(قوله)**  
 ما لم يترك وفاته أي وإن مات ولم يترك وفاته **(قوله)** الذي المعنى في الكتابة أي وحده أو مع أمه **(قوله)** ولا  
 من مضمون قوله أي وإنما يفتق الوارث أو غيره في إعطائه ماله ما بقي في لياض على الأخي وجامع على ولده وماله  
 كإشائه بقره وترك ماله كإشائه **(قوله)** وتركه أي الذي لا يفتق على ما بقي في لياض على ولده وماله  
 معه وقوله الولد أي خاصة في لياض على قدره ولو لم يتركه بالباب يتصله السيد من الكتابة ويعون في بقائه خلافاً  
 لقول خشن مراد المصنف بالولد مطلق الوارث ولداً أو غيره وانظر **(قوله)** والأقرب أي والأيمن ولم يبق  
 على السي رد وكذا إذا لم يبق على السي وأمن على المال وأما الأقوى على السي ولم يؤمن على المال فإن  
 السيد بأخذ المالك من الكتابة ويؤمر الولد بالسي ولأقرب **(قوله)** ولا يدفع له ما سجن أي ما تركه  
 ذلك الميت المكاتب **(قوله)** فتباع المالك أي بخلاف ما لو كان مع أم أو ولد أجنبي في الكتابة فلا تباع

لنجلح الاحتي كان أحسن (على السبي) على أداء الصوم (سعيوا) وأدوا وعقوا والافرقوا (وترك متروكة) ان كان (الولد) الذكر والاثنى (أمن أن) وقوى على السبي والارق ولا يدفع شيئاً كما هو (له) التي مع في الكتابة ان أسنت وقرب على السبي يدفع له ما ترك التسبيح به على أداء الصوم أي اذا لم يكن الولد الذي معها قوياً وأمانة فإن كان له ذلك فلا يدفع التروك الا له وهي حديثه تسبيحاً فان لم يكن في واحد منهما أمانة وقوة فالسبد ولا يدفع له ما في الان يكون في غيرها في الصوم فتسابع لعن الولد اذا لم يترك المسكن شيأ ولم يكن له ما ولا جدهما وقضاع الام لا يفتح الولدان كان في عقوبتوا وما لحاصل ان الكتاب اذا مات كان معه في الكتابة غيره فان من معه يطلب بالسبي ان قوى مطلقاً ترك شيئاً لا يني أم لا كان من معه حتى علمه



أم لا وأما تركه بحال فيه وقام غايته في قولهم إن قوي وأمن والأفلاحة كانت وفرت وأمنت والاستوفاء سيد المكاتب وباع  
 أم لا وليكن عليه ما وفي الصوم ليعتق الولدان لم يوف بها لكل رقيق فلو كانت الصوم ما تورتك المكاتب حين لم يكن فمن معه في  
 الكتابة ولو لا أم لا فغيبه (٣٥٦) بأخذ الحسن ولا يتركها لا حد يقولان لمنه أن كان فيه قوة فاسعوا والأفريق (وان)

أعتق عبده الحسن  
 أو كاتبه أو طاع عن  
 كتابة مكاتب على مال  
 معين أو موصوف ثم  
 (وحد العوض) عن  
 المذكورات الثلاثة  
 (معيبا واستحق) من يد  
 السيد حال كون ما ذكر  
 من المبيع والمسلوق  
 (موصوفا فهو مال منها  
 وجواب إن محذوف  
 فقد يرجع عنه ولو  
 مقبوما كتب وشاة  
 فحقها كذا على المحدث  
 لا بقية المقوم الموصوف  
 وذكره فهو موصوفا  
 الراجع لكل من العيب  
 والمضيق بقوله (كعين)  
 من مثلي أو مقوم وقع  
 عقد العتق أو الكتابة  
 أو القطعة عليه كذا  
 الثوب بعينه أو هذا  
 القطن بعينه فوجد  
 معيبا واستحق ف يرجع  
 بثلثه أن كان ثلثا وبقيته  
 أن كان مقوما فالتسوية  
 ليس تمام بل في مطلق  
 الرجوع وهذا حال أن  
 كان لعدد مال فان لم  
 يكن له مال فان كان له  
 فبإدفعه شبهة فكذلك  
 عندان القاسم وأشبه

هي لأجله ونسخ الكتابة في الأجنبي وأم الولاد أجزعن السي ورفان (قوله أم لا) أي أو لم يترك شيئا  
 (قوله والاستوفاء) أي والألأ أن انتفت القوة والأمانة من الولد ومن أمه استوفى ذلك الترتيب سيد  
 المكاتب (قوله فان لم يوف بها) أي بالصوم (قوله فالكل) أي فكل من الولد وأمه (قوله فغيبه) بأخذ  
 الحسن (أي من الكتابة) (قوله ولا يتركها لأحد) أي ممن معه في عقد الكتابة يستعين بها على أداء الكتابة  
 (قوله فاسعوا) أي لمقتضى التحسين الباقية (قوله والأفريق) أي أو لا فكل منكم رقيق (قوله وان وجد  
 العوض معيبا) حاصل ما قرره الشارح كلام المصنف أنه إذا عتق عبده على مال أو كاتبه على مال أو طاعه  
 على مال فوجد السيد العوض معيبا واستحق منه فان كان موصوفا في الذمة يرجع السيد على العبد بثلثه  
 سواء كان مقوما أو مثليا وان كان ذلك العوض من غير ما يرجع السيد بثلثه ان كان مثليا وبقيته ان كان  
 مقوما والأفريقين أن يكون العبد له شبهة فمادفعه أولا وهذا كله اذا كان العبد موسرا له مال فان كان  
 معسرا فالمال له فكذلك ان كان له شبهة فمادفعه معسرا كان أو موصوفا فان لم يكن له شبهة فمادفعه يرجع  
 لما كان عليه من رقا أو كتابة وبطلت القطعة سواء كان ذلك العوض الذي دفعه من غير شبهة معسرا أو  
 موصوفا (قوله على مال) تنازعنا عتق وكاتب وطاع (قوله فهو مال منها) أي أو فزده لأن العطف بما  
 (قوله ولو مقوما) أي هذا اذا كان مثليا بل ولو كان مقوما (قوله على المحدث) أي أو عوض المدونة وأما  
 القاعدة أن الموصوف يرجع عنه مطلقا كالمسلم وغيره (قوله لا بقية المقوم الموصوف) أي كذا كره  
 بهرام وثب وح وهو قول ابن رشد واعتمد المصنف في التوضيح وهو مشكل إذ الفرض أنه غير معين  
 فكيف يرجع بثلثه (قوله وقع عقد العتق أو الكتابة الخ) حقيقة الكتابة أن تكون على غير معين وعلى  
 معين فقطعة لا كتابة كافي التوضيح وغيره انظر بن وانظر هذا مع ما مر من جواز الكتابة بالعبد إلا بن  
 والبيروني الشارح فانه عند وجوه لعل كالاتي الآن يقال هذا الجمل تسمع (قوله بل في مطلق الرجوع) أي في  
 الرجوع به (قوله وهذا كله) أي ما ذكر من الرجوع بالمثل في الموصوف مطلقا مثليا ومقبوما استحق أو  
 وجد معيبا من الرجوع بالمثل في المثلي والقيمة في المقوم اذا كان معيبا استحق أو وجد معيبا (قوله ان  
 كان لعدد مال) أي سواء كان له فمادفعه شبهة أم لا (قوله فان كان له فمادفعه شبهة) أي كذا كان مستأجره  
 أو مستغثه وقوله فكذلك أي يرجع عليه مثل الموصوف مثليا ومقبوما بقيمة المقوم المعين وعنه (قوله  
 عندان القاسم وأشبه) أي وقال ابن تيمية يرجع لما كان عليه من كتابة أو رقيق مثلا ما لا يمكن له شبهة فيها  
 دفعه (قوله ان لم يكن له مال) أي ان ثبت أنه لم يكن له مال فليجتمعه إذا انقضى واستقبل ولم يشأ رد حاسلا  
 بجزء على مجزوم واحد (قوله وهذا قد في المبالغ عليه وهو الشبهة) فيه نظر بل المبالغ عليه هو قوله وان لم يكن  
 له مال وقوله وان شبهة قد فيه والأصل وان لم يكن مال أي هذا ان كان له مال بل وان لم يكن له مال ان كان  
 دفع العبد له شبهة فيه (قوله يرجع لما كان عليه) أي سواء كان العوض الذي دفعه موصوفا أو معينا (قوله  
 و يرجع سده عليه بعوضه) أراد بعوضه المثل في الموصوف ولو مقوما بالمثل في المعين ان كان مثليا والقيمة  
 ان كان مقوما وقوله في حال عدم الشبهة أي كانه يرجع به في حال وجودها (قوله فالتفصيل بين ما له فيه  
 شبهة وما لا شبهة فيه) أي بالمثل لا لماله لأن التفصيل اغماضه وحاصله أنه اذا كان له شبهة فيها  
 دفعه يرجع عليه مثل الموصوف مطلقا ومثل المثلي وقيمة المقوم ان كان المدفوع معينا لم يكن له شبهة  
 يرجع لما كان عليه ثاب المدفوع موصوفا أو معينا (قوله على الرجوع) قال شيخنا بل هذا أخلاف الرجوع والراجح

والأكثر واليه أشد بقوله (وان شبهة) فمادفعه العبد له في نظير العتق (ان لم يكن له) أي العبد (مال) انه  
 بل كان معسرا وهذا قيد في المبالغ عليه وهو الشبهة فان لم يكن له شبهة ولا مال له يرجع لما كان عليه من رقا وكتابة وبطل  
 القطعة وأما ان كان موسرا في على حاله و يرجع سده عليه بعوضه في حال عدم الشبهة فالتفصيل بين ما له فيه شبهة وما لا شبهة  
 فيه جازي العين والموصوف في الذمة على الرجوع وان كان خلاف قاعدة من يرجع مثل ذلك بل بعد الكافي لأشياء أغلبية

هذا ما عليه أكثر الشراح وتقرر في هذا الوجه هو الموافق للنقل وان كان فيه تكلف حذف جواب ان ولادله عليه (ومضت  
كتابة كافر لمسلم) اشتراه كذلك وكتبه أو أسلم عند مقبل الكتابة (و) حيث مضت (٣٥٧) (يعني) على سيدنا كافر لمسلم فان

يجزى من شتره وان  
أدى عتي وكان ولاؤه  
للمسلمين ولا يرجع  
للسيدان (أسلم) (كان)  
كتابه كافر أو (أسلم)  
العبد بعد الكتابة  
فقتضى وبناح لمسلم فان  
يجزى من شتره وان أدى  
فولاؤه لأفارب سيده  
المسلمين فان لم يكونوا  
فلمسلمين وعاد لسيده  
ان أسلم لأنه قد كانت  
في حين عقد كتابته  
والعبد كافر (وسمع  
معهم) أي مع كتابة  
المسلم (من) أي كتابة  
من دخل معه (في  
عقله) فان عجز في  
المشتره وان أدى فولاؤه  
على ما تقدم (و) ان  
وجب على المكاتب  
كفارة (كفر بالصوم)  
لا يقتضي ولا طعام لبعه  
من التصرف بالمال بلا  
عوض (واشترط وطه  
المكاتب) حال كتابتها  
لغيره فلا يفيد وكذا  
وطه العتقة لا جيل  
(واستثناهما)  
الموجود حال الكتابة  
يعطيهما لغيره (أو)  
استثناء ما قبلها (من)  
جل حدث بعد عقد  
الكتابة لغو (أو ما قبله)

أنه ان لم يكن له شبهة في الدين يرجع لما كتب عليه كان له مال أولا وفي الموصوف بنوعه السدعة (قوله)  
هذا ما عليه أكثر الشراح) أي كتم وغیره وذكر الشيخ شرف الدين الطحطاوي أن الموصوف سواء كان مسلما  
أو موقوما بنوعه عتقه ولو كان له شبهة فيه أو مال له بخلاف المعنى فانه يرجع لما كان عليه من رفق أو كتابة  
حيث كان له شبهة فيه فبما دفعه كان له مال أولا وحاصل كلامه أنه اذا كان موصوفاً أتبعه به كان له مال  
أولا كان له شبهة فيما دفعه أو لا وان كان معناراً جمع عليه ان كان مسلماً أو قفنه ان كان موقوماً اذا كان له  
شبهة فيما دفعه كان له مال أول لم يكن فان لم يكن له شبهة رجع لما كان عليه من كتابة أو رفق كان له مال أولا  
فقول المصنف وان شبهة ان لم يكن له مال وارجع لما بعد الكاف وهو المعنى أي كابر جمع عليه بالمعنى ان  
كان له شبهة فيما دفعه هذا اذا كان له مال بل وان لم يكن له مال ومفهوم ان كان له شبهة أنه ان لم يكن له شبهة  
رجع لما كان عليه كان له مال أولا خلافاً لخصا العدوي والنقل ما له شرف الدين الطحطاوي (قوله) ومضت  
(الح) معناه أنه ليس له تضيق بل يعضا عليه قهره ويبيعها له من مسلم وليس المراد أنه لا يجوز له ابتداء بل  
هو ما تزلزل الرابح خطاب الكفار بقرع الشريعة (قوله) ولا يرجع لسيده ان أسلم أو لا لم يكن له ولاد  
سيد المسلمين وذلك لان الولاء لا ينقل لسيده من عتقه اذ لا ولأه لا كفر على مسلم (قوله) كان كتبه كافر  
وأسلم) أي كأنها انقضت ان كتبه كافر أو أسلم فمرعته ولا تخشيه من نفسه والاربع من فها وأما ان كان  
كافر أو أسلم السددون العبد فقال الفقيه في دفع كتابته عند ان القاسم دون غيره (قوله) فان لم يكونوا  
فلمسلمين أي فولاؤه للمسلمين والمراد بالولاء هنا الميراث وأما الولاء الذي هو عتقة كلمته النسب فلا ينتقل عن  
ثبته وهو السيد العتق فلا يلزم من انتقال المال انتقال الولاء وقاعدة ثبوت الولاء بمعنى العتقة السيد  
الكافر أما ان أسلم كان له حق في تنصيص العتق والصلاة عليه وتولي عقد كتابته ان كان أنفي (قوله) لا ينفذ  
كان الحق أي لا ان الولاء قد ثبت له حين عقد كتابته في حال كفر العبد (تنبيه) قد علم من كلامه معكم  
ما اذا أسلم العبد بعد كتابة سيده الكافر وأما لو أسلمت أم ولد الكافر فهل ينزع عتقها أو يرجع مع مال أو  
ينقي إلى إسلامه أو غوت وكان يقول تبعاً لأن ميلاد الكفر ليس له حرمة كذا في البدل القرافي وأما ان وطئ  
الكافراً به سجلة وأولادهما من عتقها فاعادة كل أم ولد مسلم وطئها من عتقها يكون الولد كافر ابتعاً له  
كذا في البدل رضى شنه الخيزبي أي تجزى الجهاد (قوله) كتابته من دخل معه) أي وان لم يسلم ذلك المداخل  
وقوله فان عجز أي ذلك المكاتب المسلم وقوله في أي المداخل به اشتريها كافر هو (قوله) وان أدى  
فولاؤه على ما تقدم أي وان أدى المكاتب المسلم عتي وعتي من دخل معه ولا يؤم بجري على ما تقدم في  
تفصيل المكاتب المسلم أي أنه ينظر في ذلك المسلم الذي دخل معه غيره في الكتابة ان كان أسلم قبل الكتابة  
فيكون ولاؤه للمسلمين لا لسيده ولا لأفارب المسلمين وان كان أسلم بعد الكتابة فيكون ولاؤه لأفارب  
سيده المسلمين فان لم يكن له أفارب مسلمون فالأولاد لجميع المسلمين (قوله) كفر بالصوم) أي فهو كافر في  
الكفارات وقوله لا يقتضي أي ولو باذن سيده فيه وقوله ولا طعام أي ما باذن فيه السيد (قوله) واشترط  
وطه المكاتبه حال كتابتها) أي اشتراط السيد عند عقد الكتابة أو بعده وقوله لغو أي لا يرقبه (قوله)  
وكذا وطه العتقة لاجل أي اشتراطه عليها لاجل لغو (قوله) يبيتها) أي من زوجها (قوله) لا يفيد أي  
وحينئذ يكون سراً (قوله) ولا يعمل بشرطه في الجميع) أي وبقي الكتابة على حالها (قوله) ولكن ظاهر المدونة  
(الح) نصها في كل خدمة اشتراط السيد بعد ادائها الكتابة داخل وان اشترطها في زمن الكتابة فادى العبد  
قبل تمامها سقط اهـ عبد الحق من بعض الاشياخ انه ذاك في الخدمة السيرة لانها في جزائهم وحلها  
الاكثر على ظاهرها قبله اهـ وكيفية اهـ وعلى المبدأ الحق درج المصنف ولم يرقه ابن مرزوق فلو أسلم

لمكاتب من أسته بعد عقد (الكتابة) لغو (و) اشتراط (قليل كخدمة) علم السيد (ان في) الكتابة كان يخدمه بعد ادائها عليه نحو  
شهر (لغو) لا يفيد ولا يعمل بشرطه في الجميع وأما لشرطه عليه كخدمة ان وفي خلافه لان كثرتها تشرع بالاعتناء بها فكان عقد  
الكتابة وقع عليها مع المال وهذا قول عبد الحق عن بعض شيوخه ولكن ظاهر المدونة المنع مطلقاً القليل والكثير وعليه لا كثر

(وان هجر عن شيء) وان قل (أو) هجر (عن) دفع (أرض جنانية) صدرت منه (وان على سيده) في كالفن (الاصلي) فخصر سيده في فدائه واسلامه بعد الهجر فان أدى الأرض ورجع مكتابا كما كان قبل الجناية وقوله وان هجر عن شيء مكررم مع ما تقدم من قوله كان هجر عن شيء والبعث على السيد يدفع توهم أنه لا أرض عليه في جنانية عليه لأنه ما له إلا دفع خلاف (وأدب) السيد (الوطي) مكاتبته (بلامهر) عليه لها الآن بعدد بجهل فلا أدب ولا حد عليه (٣٥٨) لشبهة فان وطئها بعد الاداء حذ الانها صارت حرمة (وعليه) نقص المكرمة ان

لنقل قليل لكان معا لما عليه الاكثر انظر (قوله) وان هجر عن شيء أي عما كوتبه وأعاد المصنف هذا مع تقدمه في قوله كان هجر عن شيء لربت عليه ما بعده (قوله) وان هجر عن دفع أرض جنانية حاصله ان المكاتب إذا جنى على سيده ما على أخيه ان دفع أرض الجنانية فهو باق على كتابته وان هجر عنه ثم ان كان الهجر عليه سيده رفق ولا كلام وهجره عن أرض الجنانية عليه فبعض عن الكتابة وان كانت الحماة على أخيه وبجز عن أرضها خبر السيد اما أن يدفع أرض الجنانية ويرق له العبد او يدفعه في الجنانية فربما يفتي عليه (قوله) وان على سيده أي هذا اذا صدرت منه على أخيه بل وان صدرت منه على سيده (قوله) كالفن فائدة قوله كالفن بعد قوله رفق فإعادة التخصيص أي رفق وكان كالفن اذا أخى (قوله) فخصر سيده في فدائه أي بأرض الجنانية ويرق لسيد وقوله واسلامه ليجني عليه فيكون رفاة هذا في جنانيته على أخيه وأما اذا أخى على سيده فانه يجرى هجره عن أرض الجنانية عليه رفق لأن هجره عن ذلك كهمزه عن الكتابة وان أدى أرض الجنانية إليه استمر مكاتبته ما كان عليه قبل الجنانية (قوله) فان أدى الأرض هذا مفهم قول المصنف وان هجر (قوله) لانه ماله أي وقد جنى عليه (قوله) وأدب ان وطئ مكاتبته أي زن كتابتها الارنكاه أمرا محرما وانما منع من وطء مكاتبته دون سيده رفق مع أن كلاً من الكتابة والتدبير عقيد يؤذي الحرمة لأن الاجل في الكتابة هو الموم والولد لاجل ما لم يعلم غير حازر فباسم نكاح المتعة والحقة وأحل الحر في التدبير موت السيد فإذ مات زال ملكه فكانت الحرمة تقع في وقت لا يملكه فيها (قوله) بلامهر عليه لها أي لا يملكه سهر لها في وطئه اما هو أو كاتب بكر أو نسا طاعة أو مكرمة ثم اذا كانت بكرا أو كرها على الولد فانه يملكه بلامهره ما نقصها كما أشاره المصنف بعد قوله وعليه نقص المكرمة بخلاف ما اذا كانت نسا فلا شيء عليه وكذلك كانت بكرا ووطئها طاعة ثم ان ثمة بلامهر ليس راسخا لأدب ولا لوطئ وانما هو استأفأسان حكم المسئلة بعد الوقوع فكانت فائلا قاله ما حكمه بعد الادب فقال حكمه لاهم رقيق الفاري على ويطئ وينتدب بقوله بلامهر (قوله) الان بعذر بجهل أي بجهل الحكي وهو حرمة الولد وطئ ليهل في الفضيحة (قوله) فلهذا أي خبر المكاتب عند ما نفي عليه درهم (قوله) خرفت في البقاء الخ أي لصورتهما مستودة ومكاتبته (قوله) فان أدت أي ولو قبل وضعا عتقت أي ونسخت نفقتها على السيد حذ ولو وضعا كالبائن (قوله) وان هجرت صارت أم ولد الخ أي وحسن ذلك وطؤها عند هجرها (قوله) وفي انتقالها عن الكتابة إلى أمومة الولد أي بان هجر نفسها وتنقل إلى أمومة الولد (قوله) وحط حسبا أي كايحط عنها ما زنها بطريق الجمالة عن معها اذا هجر عن الاداء (قوله) لبطان كتابته أي عتقه قبل الوفاة (قوله) يخص بها أي ولا تكون لوارثه لموته على الرق (قوله) الان يكون أي من معه في الكتابة ولد الخ (قوله) عتق فيها في عتق من أي عتق منها أي عتق عتقا فانما منها (قوله) ولا يرجع عليه بشيء أي ولا يرجع على من معه في عقد الكتابة بشيء فهو ضامن القبة التي عتق منها (قوله) انما كان أي من ماله وقوله ممن لا يجوز له أي الكاتب ملكه كقرعه وأصله وحاشيته القريبة (قوله) تأويلان أي عن المدونة ورواياتنا واضعان الامام (قوله) أي يكون الارض له أي الكاتب يستعين الخ بهذا الاستظهار لعجز وتعبه طئي بنص المدونة على آل السيد بأخذة ويقاصه به في أحد القصور وحسن ذلك بالاستظهار قصور ونقصها ومن اغتصب أمه فان نفسه اغرم ما نقصها وسكان ذلك السيد

كانت بكرا والافلا شيء عليه في كرهاها كالطاعة مطلقا وان حلت من وطئه خبرت في البقاء على كتابتها ونفقة العمل على السيد فان أدت عتقت وان هجرت صارت أم ولد تنفق بعد موته من رأس المال (و) في انتقالها عن الكتابة إلى أمومة الولد فيجوز وطؤها وتنفق عتقه من رأس المال (الاضعافا معها) أي كونوا معها في عقد كتابتها أي لا تدره لهم على الأداء بدونها وسواهم ضوا أملا (أو) أقوامه على الاداء كونوا معها (البرضا) بانتقالها عن الكتابة لأمومة الولد فلا خيار لها في صورتين وتعين فمها باقوا على الكتابة فان رضوا باختيارها أمومة الولد حاز لها الانتقال إليها (وحط) عنهم اذا انتقلت إليها (حسبها) من الكتابة (ان) اختارت الأمومة

وان قسمل المكاتب أي قتله شخص ووجبت قيمته لبطان كتابته (فالقيمة للسيد) يختص بما ولا يتعصب لمن معه الا في الكتابة الان يكون ولدا أو وارثا يفتق عليه كذا في المدونة قال فيها والمكاتب اذا قتله أخيه فادى قيمته عتق فيما كان معه في الكتابة ولا يرجع عليه بشيء اذا كان ممن لا يجوز له ملكته انتهى (وهل) يقرم (فتأو) يقرم (مكاتبه) وقيمة القن أكثر لان الرغبة فيها أكثر (تأويلان) وأما لو جنى عليه فمادون لنفسه فالأرض على أمه مكاتبه قطعاً لا حكم الكتابة لم يبطل لبقائه انه أي ويكون الأرض له يستعين به في الكتابة لا السيد لأنه حرز نفسه وماله (وان اشترى) المكاتب (من) يعتق على سيده

صم) وله بصولة وطو هان كانت أمته لا تقتضي عليه ولا على سببه ولواستراه عالما (وعق) على السيد ان (عز) عن الاداء والقول  
 للسيد في (في) (الكتاب) عند التنازع بل يعين الايمان العتيق وهو لا يثبت الا بعدلين فلا يعين عجز دها فكان عليه رحمة الله تعالى ان  
 يصرح بنفي لان السيد اذا دعي الكتاب وانكرها العبد فاقول للسيد بلين (قوله) المذكورة فحصل ان القول بل انكرها معهما  
 خلا فان قال القول للسيد نفيها وانابا وبقي المصنف على ظاهره (و) في (في) (٣٥٩) (الاداء) ليعوم الكتاب بين كاجم  
 به ان عرفة فان نكل

حلف المكاتب وعق  
 فان نكل فالقول للسيد  
 (لا القصد) كان  
 يقول بعشرة وقال  
 العبد بأقل كخمسة  
 فليس القول للسيد بل  
 للعبد بين ان أشبه  
 أشبه السيد أم فان  
 انقرد السيد بالشيء  
 فقول بين قائم بشيء  
 واحد منهما لحلفا وكان  
 فيه كتابة المثل ونكروهما  
 كلفه ما يقتضي العالف  
 على النافي (و) لا  
 (الجنس) فالقول للعبد  
 وظاهره مطلقا وقوله  
 ان شاس من ان  
 القاسم والنفى تقتضي  
 عليه المازري والنفي  
 أنهما يتماثلان وردا في  
 كتابة المثل ونكروهما  
 كلفهما ويقضي  
 الحالف على الناك ولا  
 يراى شبه ولا عدهما كما  
 في اختلاف المتابعين  
 وقال النسي الا ان  
 يدعى أحدهما أنها  
 وقعت بين والاخر  
 بعرض فاقول للسيد  
 العين لا أنها الظالم في

الاقى الكتاب فان سدها أخذوه ويقاصمه في أحد مجموعهما انظر (في) قوله صم) الصحة أعمن الحيزان  
 وعدمه ويستدل بقضي أحدهما بعينه فلا يقال مقتضى قوله صم) له لا يجوز له ابتداء اذا كان عالما به  
 يقتضي على سببه صم) قد صرح في التوضيح بالحوار (قوله) ولواستراه عالما) أي بأنه يقتضي على سببه (قوله)  
 ان عجز عن الاداء) أي ان عجز المكاتب عن اداء كتابه لا قبل عجزه فلا يقتضي على واحد منهما ما تقتضيه الشارح  
 فليس المكاتب كما اذا نزل في التماثل ما تقدم أنه اذا استرى من يقتضي على سببه غير ما ولا دين عليه محط  
 فله يقتضي على سببه وان كان عالما لم يقتضي على واحد منهما وان كان عليه دين محط وهو غير ما فان غرامه  
 يتبعونه في دينهم والفرق ان المكاتب أسر نفسه وما له فلا يتبع ما له بخلاف المأذون في التجارة (قوله)  
 لقوله المذكورة أي وهي ان الكتابة من قبيل الحق وهو لا يثبت الا بعدلين فلا يعين عجز دها فله ان هذه  
 العللة لا تأتي هاتان الذي هما السيد والعق في سببه فادعى مال الكتابة اقرار بالعق ودعوى بهار فزعم  
 العبد بالمال فليس هناك دعوى العق أصلا ولذا علق بعضهم كون القول قول العبد بقوله لان السيد مدع  
 بر ذمه فزعم السيد مدعوى عق العبد مدعوى عق السيد على المدعي عليه غير دها (قوله) خلافا قال قال القول للسيد) أي في  
 ذلك لا سيما دعوى عق السيد مدعوى عق السيد على المدعي عليه غير دها (قوله) خلافا قال قال القول للسيد) أي في  
 شأن الكتابة سواء ادعى نفيها أو إثباتها وهذا القول مشي عليه خش تبعا للفني وسلبه شيئا العلامة  
 العدوي ولم يقتضيه والذي اقتصر عليه في الما مامشي عليه شارحنا تبعا لثب وعبي ذكر القواب  
 وصدر ما مشي عليه الشارح (قوله) وفي نفي الاداء) أي والقول للسيد في نفي الاداء لكل النجوم أو بعضها  
 ان ادعى العبد الاداء كالأداء بعضا (قوله) كاجم به ان عرفة) أي لا بدعوى العبد الاداء دعوى عقال وهي  
 تثبت بشاهد وعين فتوجه اليين على المدعي عليه وهو السيد بخبر دها وحلف السيد بما يشترط في  
 صلب عقد الكتابة التصديق بلين والاعل به كافي ونافي الجزري (قوله) فاقول للسيد) أي فاقول  
 قوله ادأ حلفا ونكل (قوله) أم لا) أي بان انقرد العبد بالشيء (قوله) حلفا) أي حلف كل واحد منهما على  
 اثبات عزمه ونفي دعوى الآخر (قوله) ولا الجنس) فلا قال العبد وقعت الكتابة بعشرة ثلاث وقال السيد  
 بل بعشرة أربع فليس السيد القول قول السيد بل القول قول العبدين وكذا اذا ادعى أحدهما أنها بنوب  
 مثلا ولا آخر نكتات فالقول قول العبد بين (قوله) وظاهره مطلقا) أي سواء انقرد العبد بالشيء أو أنها  
 معا أو أشبه السيد فقط (قوله) وردا في كتابة المثل) أي من العين وهذا اذا اتفقا على أن الكتابة وقعت  
 بعرض واختلفا في خمسة بان قال أحدهما مشوب والاخر قال بكتاب مثلا وأما اذا قال أحدهما وقعت  
 بعين وقال الآخر أنها وقعت بعرض فله المازري كذلك قال النسي القول قول مدعي العين ما ينقرد  
 الآخر بالشيء والا كان القول قوله بين هذا حصل كلام الشارح (قوله) أنهما يتماثلان) أي يحلف كل  
 على ثبوت دعواه ونفي دعوى صاحبه (قوله) أي اذا اختلفا) أي السيد والمدعي قدره وانقضاه وكذا في  
 أصله وعدمه فالقول بالعبد سواء انقرد العبد بالشيء أو أنها معا فانقرد السيد بالشيء فالقول قوله بين  
 فان لم يشبه واحد منهما حلفا ورجعوا لاصل المثل ونكروهما كلفهما ويقضي الحالف على الناك (قوله)  
 على اختلاف المتابعين) أي عند فوات المبيع مع الرجوع لشيء في الاختلاف في القدر والاصل لا في  
 الاختلاف في الجنس (قوله) ان القول للسيد مطلقا) أي سواء انقرد بالشيء أو أنها معا وانقرد السيد  
 بالشيء (قوله) وان أمته حجة) أي على العتيق (قوله) رجعوا بالشيء على العبد) أي رجعوا على العبد  
 بالفضل الباقية سده بعد ادائه كتابته وظاهره سواء كانت حرة أو كثيرة وقدف بالكثر واستشهد بها  
 فالوقد رفضه الطعام والهل المأخوذ من الغنية في الجهاد وتقدم المصنف في رد الفضل ان كثر بالسيد

المواضات ما ينقرد الآخر بالشيء فالقول له بين (والأجل) فاقول للعبد أي اذا اختلفا في قدره وانقضاهما يشترط السيد بالشيء  
 على ما تقدم في القدر والحاصل ان المسائل الثلاثة تجري على اختلاف المتابعين كالحال بعضهم وان كان ظاهر المصنف ان القول  
 للعبد مطلقا في الثلاثة (وان أعانه جماعة) أو واحد فآذني وتفضلت فضله (فان لم يشهدوا) بما أطالوه (الصدقة) بان  
 قصدوا ذلك الرقة ولا قصد لهم (رجعوا بالفضل) على العبد (و) رجعوا (على السيد)

عاقبته من ماله (ان عجز) لعدم (٣٦٠) حصول غرضهم (والا) بان قصدوا الصدقة على المكاتب (فلا) رجوع لهم

لغير تساهل فهو كذا فصلة من دفع لآخر اتمتة سنة وكسوتها من امان احدهما وفضلة ثبوتة عامل القراض قال الجزولي فان دفع اليه اثنان دفعه مال احدهما وخرج حرقا فانه رد مال الاخر اليه فان لم يعلم مال من بني فانهما يتصان فسمي قديما دفعا اليه وقال الجزولي ايضا كذا من دفع له مال لكونه صالحا وعالميا او فقيرا ولم يكن فيه ثلثا لصلته حرم اخذنه اه بن وفي حاشية جيتنا العدوي وهو في البدر القرافي ايضا ماضوته من وهارجل شيئا لستعين به على طلب العلم فلا يصرفه الا في ذلك وامان دفع لغيره كذا فثبت عنده حتى استغنى فلا تؤخذ منه بل يتابع له لانه ملكه اوجه جائز (قوله) والا لا رجوع لهم بالفضلة اي ما فضل عنده بعد اداء الصوم وكان الاول المصنف حذف قوله والا فلا اذ لا حاجة له لظهوره مع انه مفهوم شرط ولا نكتة في التصريحه فان تنازع العبد مع من اعطاه فقال العبد هو صدقة وقال المعطي ليس صدقة بل اعانة على فعل الرقة فان كان عرف عدله وان جرى عرف بالامر بن اولم يكن عرف اصلا فاقول قول المعطي لانه لا يعلم الا من جهته (قوله) وان اوصى السيد اي حصته اولى مرهنا اذا الوصية انما تنفذ بعد الموت انظر بن (قوله) ان جعل الثلث اي ان جعل قربة فثبت على انه من الثلث كالمثل كانت قيمة الرقة ثلاثين وخلف السيد ثلث الجميع ثلاثون فدرقة العبد وامله اذا جعل الثلث وكوت كتابة امثاله ان ادى الصم خرج حرقا وان عجز عن البعض فهل يرجع حكمه قال ان المكاتب عبد ماني عليه ذروهم او يعق من ينفذ ما ادى ورقه مقابل المهور عنه تنفذ القرض الموصى به فدر لا مكان فليصر النفل في ذلك كذا انظر بعضهم اه واقصر حصصا العدوي على الاول (قوله) فقيمة (اي على اثنين) (قوله) لا الكتابة اي ان ضمير جعلها راجع لقمة الرقة لا الكتابة كاجال ثبت لانه خلاف النفل في المذونة ومن اوصى بكتابة عبد والثلث جعل رقبته مال (قوله) وانما اعتبر واكون الثلث بحمله اي مع ان الكتابة فيها عوض فليس من التبرع (قوله) فهذا معنى على هذا القول اي هو ما على القول بان الكتابة سمع فلم يورث ان مكاتبه كتابة مثله مطلقا لثلث قيمته اولى بحمله (قوله) فان لم يحمله الثلث الخ اي كالمثل كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف ثلاثين غير الصدقة فاجله ستون لثلاث عشر ونسبتها لقمة العبد ثلثا لثلاث فحصل الثلث ثلثي قيمة العبد فضررته رثة اما ان كاتبوا هذا العبد كتابة مثله واما ان يتعاقب عليه حالا ويكون ثلثه مرقعا لهم واذا كاتبوه كتابة مثله فادى خرج حرقا وان عجزوا عن البعض رقبه لورثة (قوله) وهو مرعى راجع لقوله او وصيه او تصدق عليه واما الوصية فلا فرق بين كونها في حياته ومصرته لانها انما تنفذ بعد الموت على كل حال (قوله) بنهم عين اي كاتبهم الاول او الثاني (قوله) او كانت الصوم الخ اي اوصى به بنهم بهم الا ان الصوم متساوية كالمثل كان كل بنهم عشرين وهي ثلاثة واوصى به بنهم منها غير معين (قوله) اذ تقو به الخ اي وانما كان قوله فان جعل الثلث قيمته دلا على ان الصم الموصى به به حصين ومن نحوهم متساوية لان تقو به خرج معرفته (قوله) فان جعل الثلث قيمته جائز وذلك كالمثل كانت قيمة القسم الاول ثلاثين وقيمة الثاني عشرين وقيمة الثالث عشرة فاجله ستون وورث السيد ثلاثين واوصى به الصم الاول فالحق ان ثلث السيد ثلاثون فحصل قيمة ذلك الصم ثلث التركة ونسبة للصوم بنهما النصف ففتح من العبد نصفه هذا معنى قوله فان جعل الثلث قيمة الصم جازت الوصية اي نفذت وعق ما يقابل اي ما يقابل ذلك الصم (قوله) ما عدا ما جعله الثلث اي وهو النصف في المال (قوله) والا لا لم يحصل الثلث فمقتضى الصم وذلك كالمثل كانت قيمة الصم الاول ثلاثين وقيمة الثاني عشرين وقيمة الثالث عشرة ولم يترك السيد ما غير نجوم الكتابة ونسبتها لستون فثلث السيد عشرين وحشدوهي لا تحصل قيمة الصم الاول ونسبة ثلث السيد لقيمة العبد وهي مجموع قيمة الصوم الثلث وحيث قد عتق ثلث العبد ونسبت من كل بنهم ثلثه وبعد الاستقام ان ادى ما بقي عليه بعد خروج حرقا وان عجز عن شي منه رقبه ما عدا ما جعله الثلث وهو ثلثا في المال المذكور هذا انما يجوز الوصية واما ان اجازته فاعتق منه ما يقابل ذلك الصم وهو نصفه لان قيمة

بالفضلة ولا عاقبته السيد ان عجز لان القصد بالصدقة ذات العبد وفصلها بحرقها (وان اوصى) السيد لعبد (بكتابته) اي بان كتاب (بكتابه للثلث) اي بان لم يورث ان كتابه بكتابة مثله على قدر قوته على السعي وقدر ادائه (ان جعل) اي المكاتب اي جعل قيمة رقبته (الثلث) وفي بعض السمعان جعلها اي جعل قيمته لا لكتابة لانه خلاف العقل وانما اعتبروا كون الثلث بحمله نظر الى انه اوصى بصفته ضاعف ان الكتابة عتق فهذا معنى على هذا القول فان لم يحمله الثلث خبر الورثة بين ان كاتبوه كتابة مثله او عتقوا منه ما جعله الثلث يتلصقا على ما ياتي بعده (وان اوصى له) اي ملكه اياه او وصيه او تصدق عليه بتلاوه مرعى بنهم) سبعين او كانت الصوم متساوية لاجبهم وهي غير متساوية دليل قوله فان جعل الثلث قيمته اي الصم اذ تقو به خرج معرفته (جائز) الوصية وعق منه ما يقابل من ثلث

اوصى به وغير ذلك واستمرت عليه بقبه الصوم على تصحها فان وفاها تخرج حرقا والارق منه ما عدا ما جعله الثلث (والا) بان لم يحصل الثلث فمقتضى الصم (فلي الورث) ا حاد الامر بن حذرا من ابطال الوصية

اما (الاجارة) الوصة أى تنقيصها أو صي (أو عتق عمل الثلث) وخط من كل نجم بقدر ما عتق منه فالعتق منه الثلث خط من كل نجم ثلثه وإذا غفر في هذه الحالة عن رقة ما علمه بوق منه ما عدا ما حله الثلث وأما الـ (٣٣١) الخم غير عربى واختلفت العووم فانه خط

[illegible]

(٤٦ - دسوقى رابع) هو على أن عليك ألفاً مثلاً (أو) قال أنت حر (وعليك ألف) أو هو على الع (لزم العتق) بـ (و) لزم (المال) العتق في المسائل الثلاثة بـ (و) لا يبرر إلا أن يبرر في ذاته لا لها قطعاً على لزومه (وغير العتق) في المجلس أو بعده

ولكن لا يبالغ في الزمن ثلاثين السيد (في الالتزام) لئلا يفوت بعد أداء المال الجبر على السيد (والرد) لما قال السيد فيسفر رفته  
 هـ (في قول سيدده) أنت حر على (٣٦٣) أنت تدفع لي كذا (أو تؤذي) لي كذا (أو) أنت حر (إن أعطيت لي كذا

(أو ضره) والله أعلم  
 • (باب) • في أحكام  
 أم الولد

وهي الحرة جاهلها من قولها (قوله) ولكن لا يبالغ في الزمن ثلاثين السيد أي ولا يضيّق فيه ثلاثين السيد

(قوله) بعد أداء المال الجبر على السيد أي إذا أراد الرجوع مع مال

• (باب) • في أحكام أم الولد

(قوله) وهي الحرة جاهلها هذا أحسن في التبرع بعد أداء الأمانة التي جلت من سيدها الحرة بالامة التي اعتق

سيدها جاهلها من زوج وأزواج وأمة الجديت وجها من ابنه وتحصل منه فإن الحمل حر يعتق على الجدو بالامة

القارة لم يفرق بينهما فإن جاهلها وبأمة العبد إذا اعتق سيده جاهلها وقوله من مالها ما تعلق بغير خرج

لما عدا السورة الاولى أي التي نشأت للحرية لجاهلها من وطأها ما كان وان جعل قوله من مالها ما تعلق لجاهلها

أي جاهلها الكائن من مالها ما احتج به ليدفعها عليه لاجل إخراج أمة العبد إذا اعتق السيد جاهلها وذلك لانه

يصدق عليها أنها حر جاهلها الكائن من مالها وهو العبد ذلك العتيق لما قال المألف الذي هو العبد

(قوله) بأمرين أي بجموعهما ووجه إقرار السيد بوطئها مع الأتزال ورتب الفقه ما عطفه (قوله) أن أقر

السيد بوطئها يعني أن السيد إذا أقر بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها

من يوم أوطأه وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها وأمرته بوطئها

داس المثل (قوله) مع الأتزال أي لأمره عدهم كالعدم كما يأتي (قوله) لا عبرة بدعواها المبردة أي

عسى إقراره بالوطء والأتزال (قوله) ولا عين عليه إن أكر وطأها أي وأدعت له وطئها وإن هذا الولد أو

الحمل منه بعد وطئها أي بعد إقراره بوطئها وقوله أي الولد الاول أي الولد وطئها وحاصل أن السيد إذا أقر بوطئها

أمرته وأدعى أنه استبرأها بمحض واحدة ولم يباها بعد ذلك وأدعت الأمانة أنه وطئها بعد ذلك وأنت بوليست

أشهرها كغير من وما استبرأه فانه لا يلحق به ولا يلزمه من عي على عدم الوطء ينفي عنه بلا لعان ولا حدة عليها

(قوله) من يوم الاستبراء كما في المدونة أي لا من يوم ترك وطئها السابق على الاستبراء ولو لم يكمل من يوم

الاستبراء ستة أشهر كما قال عجم وقصه من يباها بعد ذلك إن الحضي الذي استبرأ به أتى في أثناء الحمل

لأن الحمل عند ناقضه وخبره فيكون الاستبراء مقفولاً عنهم غير أنه لم تستبرأ فيكون الولد لاحقه

(قوله) ولا يلزمه عي أي على عدم الوطء بل يصدق في دعواه بوطئها من غير عين والأمانة عند المالك العين

وهو ضعف (قوله) واللاحق به أي والابن فقد واحد من الأمور الثلاثة السابقة وذلك بأن أقر بوطئها ولم

يستبرأ أي وأدعى أنه لم يستبرأ أو أقر بوطئها وأقر أنه استبرأ ولم ينف الوطء بعد الاستبراء أو أقر أنه وطئها

وأما استبرأها ونفي الوطء بعد ذلك أنت ولد لاق من ستة أشهر راق لاق من أقل من ستة أشهر بأن

أنت له ستة أشهر الاستبراء أمامه أقل من يوم الاستبراء فانه يلحق به في الصور الثلاثة في الصورتين

الاولين ملحق به ولو أنت له أكثر من ذلك فالجمل فقول المصنف قولاً كثره ما لطف على غير الأخيرة ثم إن ظاهر

كلام المصنف أنها إذا وضعت لاق من ستة أشهر يلحق به ولو كان على طولها يمكن أن يكون عتيق حال وضعه

من مدة وطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها

الصورة وتحتها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها لا يكون موطئها

مثل ذلك ثم يكون موطئها مثل ذلك ثم يقع فيه الحجب فتميز الروح فيه بحدار بعدة أشهر وكيف

تضمنه عطفه بعد خمسة أشهر (قوله) إن ثبت القاء عطفه فوق) أشهر كلام المصنف أن النساء إذا

قلن أنه قد قامت في بطنها ولم ينزل فأنه لا ينعكس يكون به أم ولد اهـ (قوله) ولو بأمر اثنين أي هذا إذا

ثبت الاتقاء برجلين بل ولو بأمر اثنين ويصور ثبوت الولادة برجلين فبأن كانت معهما في موضع

لا يمكنها أن تأتي فيه وليد عنه كقصة وهي بوطئ العرق فيصير أنها التوجع بالولادة ثم يرى أثر ذلك ويد

بلو على صحتون القائل أنها لا تكون أم ولد إلا إذا ثبت الاتقاء برجلين فطر حاشية شخصنا (قوله) إذا لم يكن

معها الولد أي وإن شرط ثبوت الاتقاء ولو بأمر اثنين محله إذا لم يكن الولد معهما أو الحال أن سيدها مقرر بوطئها

وهي الحرة جاهلها من

مالها كذا وثبتت أمومتها

بأمرين أثنان أو لهما

بقوله (إن أقر السيد) في

صحة أمومتها (وطء)

لأنه مع الأتزال ولو

أدعت الأمانة أو غيرها

أن ولدها منه وأكر

أن يكون منه فلا

عبرة بدعواها المبردة

(ولا عين) عليه (اب

أنكر) وطأها لأنها

دعوى عتيق لا تثبت إلا

بعدلين فلا عين غيرها

وشبه في عدم العين

الأزمنة كونهما غير

أم للولد (كانت استبرأ)

الامة بعد وطئها بمحض

ونفاذ أي الولد إن قال

لم أطأها بعد الاستبراء

ونالته (ولدت)

ولما (لستة أشهر)

فأكر من يوم الاستبراء

كافي المدونة فلا يطع

الولد ولا يلزمه عي (والا)

يستبرأ أو لم ينزل أو

ولدت لاق من ستة

أشهر (لحق) الولد به

ولو أنت به (لا يكون)

أي كثر مدة الحمل أربع

سنين أو خمس وأثر

لثاني بقوله (إن ثبت

القاء عطفه فوق) من

مضغة أو ولي أو أمست والمراد ما عطف الدم المتجمّع الذي إذا صب عليه الماء الحار لا يذوب بخاص في العدة  
 (ولو) كان ثبوت الاتقاء (بأمر اثنين) إذا لم يكن معها الولد سيدها مقرر بوطئها وأقامت بيعة على إقراره بالوطء وهو مشترك

فان ثبت القاءها بأمر آئين بان كان مجرد دعوى من الامة أو شهداء امرائها فقط فلا تكون أم ولد الا ان يكون الولد معها وسيد هامقر بالوط مقترون أم ولد ولا يحتاج لثبوت الالتقاء في مفهوم الشرط تفصيل فلا (٣٦٣) يعترض به ونسبه في حقوق الولد

قوله (كادتها) أي الامة (سقطا) أي أنها أسقطت سقطا (بان) أي النساء ولو امرأتين فأطلق خبر الجميع على ما فوض الواحد (أزه) من ورم الحمل ونسقه أي بالسقط ليس معها والسيد بمقر وطئها فليحق به وتكون أم ولد فلو كان السقط معها لصدقت بالافتقار ولو كان السيد منكر الحمل لم تكن أم ولد باتفاق وذكر جواب الشرط الأول وهو ان أقرب قوله (عققت) عوت سدها (من رأس المال) وأما الشرط الثاني أي ان ثبت فهو قيد في الأول كأنه قال ان أقر السيد بوط مع ثبوت الالتقاء عققت الخ (و) عتق أيضا (وأهل من غيره) أي غير السيد بعد ثبوت أمومتها لو إنها منه وسواء كان ولدا من غيره من زوج بان يزوجه السيد التي أولها حر أو عبد بعد استبراء أمومتها أو من شبه أولها بعد الاستبراء (ولا يرد) أي عتقها بأموته (الولد) (دين) على سيدها (سبق) استيلادها

أو منكره وقامت النية على إقراره (قوله) فان لم يثبت القاءها الخ) حاصل الفقه ان السيد ان أقر وطئها واستمر على إقراره أو أنكر وقامت عليه نية به فان كان الولد موجودا فلا حاجة الى اثبات الولاد بل يكفي في ثبوت أمومتها أن تأتي بالولد ولو تنازعوا في نية السيد بان تقول هومنك ولم تثبت ولادتها أو بان كان الولد معدوما فلا بد من اثبات الولاد ولو بأمر آئين فادعوا والامتناع العينة حكمهما واحد هذا ما يفيد به كلام ابن عرفة والتوضيح والمدونة إذا علت هذا فقوله والشارح بان لم يثبت القاءها بأمر آئين أي والحال ان الولد ليس معها كان الأول بان يقول فان لم يثبت القاءها ولو بأمر آئين وقوله بان كان أي الالتقاء مجرد دعوى من الامة وفوه أو شهداء أي باللقاء امرأ فقط وقوله فلا تكون أم ولد أي سواء كان السيد مستمرا على الإقرار وطئها أو أنكر وقامت عليه نية بالاقرار وقوله الا ان يكون الولد معها وسيد هامقر بالوط لا يفهم به بل مثل ما لو كان مقر بالوط مالا أو أنكر الإقرار وقامت عليه نية به (قوله) فتكون أم ولد) أي ولو لم يثبت ولادتها (قوله) ففي مفهوم الشرط) أي وهو اذا لم يثبت الالتقاء تفصيل بين كون الولد معها وليس معها في الأول ثبت أمومتها دون الثاني (قوله) والسيد بمقر وطئها) أي وإن لم يستبرأها ينكر كونه منه وقالت بل هومنك (قوله) لصدقت باتفاق) أي لم اعل ان الولد اذا كان حاضرا وكان السيد مستمرا على إقراره بالوط أو أنكر وقامت عليه العينة كفي في ثبوت أمومتها بنسب الولد اليه ولا يشترط ثبوت الولاد (قوله) لم تكن أم ولد) أي كان السقط موجودا معها أم لا ولو لا هذا للشارح لم يوجب في الحمل بقوله مطلقا كان الولد ومعناه في الأول ثبت ولادتها له أم لا ومعناه في الثاني كان الولد موجودا معها أم لا ووجه الأول بان الحمل ليس محل خلاف فتأمل (قوله) وذكر جواب الشرط الأول وهو ان أقرب قوله عتقت الخ) عرق الحقيقة لازم لطوب لان الجواب صارت أم ولد من لانه عتقها فاستغنى المصنف عن اللزوم (قوله) عتقت عوت سدها) أي ولو قتلته وقتله بقتل (قوله) فهو قيد في الأول) أي كأهو المرغضي من أقواله والشرطين مع جواب واحد فقوله

ان تستغيثوا بان ان تذر واحدوا • مناهما قد عززها كرم أي ان تستغيثوا بانامد عزوين أي خاتنتين تجد والخ (قوله) كأنه قال ان أقر السيد بوط مع ثبوت الالتقاء) أي حافة كون إقراره مصاحبا لثبوت الالتقاء عتقت ومثل ثبوت القاء الطقة مع الإقرار وطئها في ثبوت أمومة الولد لها موت السيد وهي حامل وكان أقر وطئها فعتقت بمجرد موته عند ابن القاسم وقال ابن الملبثون وصحتون لا تعتق حتى تضع والمشهور الأول كما قال ابن رشد وعله خلافة لها ولا تسكن في التركة كأم الولد الثابت أمومتها بغير ثبوت سدها وهي حامل وعلى الثاني نفقها وسكنها لمن تركه حتى تضع وأما اذا لم يقر وطئها وظهر حملها بدموته فلا تعتق به الاحتمال انه لو كان حيا لنفاه وهذا مستفاد من قول المصنف ان أقر السيد بوط الخ) فانه يشهد ان عتقها معترف على إقرار السيد بالوط مع ثبوت القاء الطقة أو ما يفهم مقامه من موت السيد وهي حامل وأما موت السيد وهي حامل ولم يقر وطئها ولم ينكره ففاد عتق أنها تكون بأم ولد وقال ابن عاتق مقتضى قول خليل كالذوثة وغيرهما ان أقر السيد الخ ان الامة لو حلت ولم يقر سيدها ولم ينكر لمعالجة الموت لم يحق به ولا تكون به أم ولد (قوله) ولدها من غيره) أي عتق أيضا ولدها الحاصل من غير سيدها بعد ثبوت أمومتها ولد هامن سيد (قوله) حبس وطئها) أي ونشأ عن ذلك الوطء حل قبل قيام الغرام ولو قال عتق أحبلها قبل قيام الغرام كان أولى (قوله) وأولى الدين الاحق) أي لا يستلدها (قوله) بخلاف من أفس الخ) هذا مختار قوله ان أحبلها قبل قيام الغرام (قوله) ان سيدها) أي نأه اذا كان السيد حيا لا يبطل الدين التدبير الا اذا كان سابقا عليه لان طرأ بعده وقوله ولا يلاكي السيد حيا بل

حبس وطئها قبل قيام الغرام وأولى الدين الاحق بخلاف من أفس ثم أحبلها فانها تباع عليه وتضمم ان التدبير يرجع بدني ان سيد حيا ولا يملكنا ونسبه في عتقها من رأس المال



بأمومة الولد قوله (كثرنا زوجته) من إضافة المصدر للفعل أو أي كثرنا زوج زوجته الرقيقة من سيدة حال كونها (حاملًا) منه فأنه  
تكون أم ولده تعتق من رأس المال لأنه لما ملكها بالشرع حاملًا كانت حاملت وهي في ملكه (الأولاد) من الزوج (سابق) الشراء  
تكون به أم ولد وكذلك إذا اشتراها حاملًا ولو لم يفتق على السيد تزوج بأمة أمه أو سيدة فلا تكون به أم ولد (أولاد من وطء مشبهة) صواب  
أو جعل الخ يعني أن من اشترى أمة حاملًا (٣٣٤) منه وطء مشبهة بأن غلط فيها فأنه لا تكون به أم ولد وإن لم يوطئ به بالولد لأن

اشترائها بعد وضعها كما  
ويجوز له ولزوجها حل  
لأن هذا يعني منه قوله  
لا وليد سبق مع إجماعه أنه  
ان شترها حاملًا تكون  
به أم ولد وليس كذلك  
وابهامه أيضا أن  
الاستثناء في قوله (الا  
أمة كاتباو) أمة  
(ولده) معناه تكون أم  
ولده بعد أن ولدت وليس  
كذلك بل معناه أن من  
وطئ أمة كاتبا غلبت  
منه فأنها تكون أم ولد  
ولا حذ عليه المشبهة  
و يفرم فيها يوم حلت  
للسكينة وأن من وطئ  
أمة ولده الصغراو  
الكبر الذكرا والاثني  
غلبت منه فأنها صير  
به أم ولده و يفرم فيها  
لوقته يوم الوطء موصرا  
كان أو مبسرا ولا قيمة  
عليه لولدها وكذلك إن لم  
يحمل فأنها تقسم عليه  
وتعتبر القيمة يوم الوطء  
فعل من هذا أن السيد  
لا يملك أمة مكاتبه إذا  
وطئها إلا إذا حلت منه  
وإن الأب عتق أمة ولده  
وطئها فأها لم يملك حلت  
أملا وأن قيمة أمة  
المكاتب تعتبر يوم الحمل

وأمة الولد يوم الوطء ومثل أمة المكاتب الأمه المتزوجة والحظ والمكاتبه إذا احتارت أمومة قاله  
والأمة التي تزوجها إذا اشترى أمه سداها ووطئها وهي في عصمة زوجها أو كانت وليدة لستة أشهر فأكثر من يوم الاستبراء الوطء فله يلق  
به وتكون به أم ولد ولو اشترى في عصمة زوجها (و) الولد (لا يفرقه) عن الواطئ (عزل) لأن المأمة قد سبق (أو وطء مجبر) لأن المأمة قد  
يسبق الفرج (أو) وطء عين (لغذين إن أنزل) أي أمر بالأنزال ولا يعلم الأمه فان أنكر لم تكن أم ولد ومصدق

لاد

بينه فلا يطلق به الولد (وبان السيد أم الولد) اجازتها برضاها) والا فصحت فان لم تنسخ حتى تمت فلا جارية للسيد ولا يبرح المستأجر عليه بشئ ذكر في التوضيح عن ابن الجلاب (و) جاز رضاها (عق على مال) مؤجل في ذمتها وما يجعل فيجوز وان لم يرض و ينسخ عقدها فيسماو العتق على مطلقا غير الكتابة لا شرط الصيغة فيها ولعدم تغيير العتق فيها ولا يجرى خلاف في جبر العبد عليها كما مر فلا تنافي ما هنا في الابق ولا يجوز كتابتها (وله) أي السيد في أم ولده (قليل خدمة) والمراد به ما فوق ما يلزم الزوجة ودون ما يلزم الفحل واللام في الزوجة ولولعته عن وكس واصلاح مصباح ونحو ذلك كما تقدم (٣٦٥) في باب النفقة لا غزل ولين وتكسب ولو

أمة أو دنشة (و) به (كسرها في ولدها) الحادث (من غيره) بعد ثبوت أمومة الولد لها وله غنائه واجازته ولو يغير وضاد كرهه ان رشد (و) له (أرض جارية عليها) بتفسيره انشبة كافي بعض النسخ الرابع لأم الولد ولدها من غيره وفي بعضها بغيره افراد الرابع لأم الولد وعلم حكم ولدها بالمقاربة (وان مات) السيد بعد الجناية وقيل قبض الارش (فلورثه) ظله الامام أي لانه حق ثبت لمورثه قبل موته ثم رجع الامام رضي الله عنه إلى أنه لالان لها حصة ليست لغيرها واحتار ابن القاسم وقال ان الموارث القياس الاول ومقتضى الثاني هو المرجوع اليه مع استصحاب القاسم أن يكون هو الرابع (و) له (الاستمتاع

لا يدمته في كونها أم ولد ولو بالوطء في الفرج كالتفهم ام عن ابن القاسم وهو في ح والتوضيح وأخذ من عبارة المصنف صراحة منتف وادجاع قوله ان انزل لجميع الباب استبعده من العلامة القدوي (قوله) وازا جازتها) أي لخدمة أم ورضاها (قوله) فان لم تنسخ (الخ) أي ان الاجازة اذا حصلت بغير رضاها لم تنسخ واستوفيت المتافع فان الاجرة يفوز بها السيد ولا ترجع أم الولد ولا المستأجر عليه بشئ وما في ع من الاجرة تكون لأم الولد تاخذها من مستأجرها وان قبضها السيد رجع المستأجر بها عليه ان كان قبضها فقد تعقبه على بأنه لم يغيره وقد نص القس على ان السيد يفوز بالاجرة وكذا ذكر في التوضيح عن ابن الجلاب (قوله) وازا رضاها حتى على مال) أي ان يقول لها أنت حر من الآن على مائة دينار مؤجلة لشهر كذا أو حلة الآن أي أو ما عتقها على اسقاط حضانتها وان الولد يكون عند مفضل لانها بذلك لانه وقع الشرط عليها في حالة عتق السيد فيها غيرها وقيل يلزم كطرفة ومار واثان عن ابن القاسم انظر بن (قوله) والعتق على مال) مبتدأ وقوله غير الكتابة خبره أي مغايرة وقوله مطلقا أي مؤجرا ومجلا (قوله) ولعدم تغيير العتق أي انشؤقه على اداء المهر (قوله) فلا تنافي (الخ) قد يقال ان المناقاة لا تورث لان قوله ولا يجوز كتابتها يعني بغير رضاها وما هنا من جواز ان العتق على مال مؤجل بقدر رضاها تأمل (قوله) وله قليل خدمة) نه على ذلك دفعنا لغيره من منع اجازتها بغير رضاها (قوله) كرهه ابن رشد) أي وما في عني من ان ولأم الولد كما لا يصح اجازة السيد واحتملها الأرضاء فهو خلاف النقل انظر بن والظاهر فسخ اجازته لعتقه بموت السيد وأما ما إذا أوجرت رضاها في حاشية السيد الظاهر عدم الفسخ من رضاها بذلك وقال ايضا ويصح اجازة عبيدها اه أمير (قوله) ولولدها من غيره) أي الحادث بعد ايلادها (قوله) الرابع لأم الولد) أي والعتق والسيد أرض الجناية على أم ولده وإذا قبلت لم تن الجناية فيعتقها بعد ان المالك (قوله) وان مات (الخ) أي وأما ان عتقها السيد به الجناية عليها وقيل قبض أرضها كان أرض الجناية لهما وقيل السيد والا ول هو المذهب كما قال بعض وقال محمد بن الموارثه الانحسان والثاني قول أشهب (قوله) ان يكون هو الرابع) أي وقول ان الموارث المرجوع عنه انه القياس لا يقتضي ترجحه وحسنه فافق منى عليه المصنف خلاف المعتد (قوله) وله الاستمتاع بها) فان تمت الاستمتاع فالظاهر ان لا تقسط نفقة ولا انها تجب لها بشاة الرق كاله الشيخ أحمد بن زرقاني ولعدم سقوط نفقة الرقيق ولو كان فيه ثالثة حرية بالصبر بخلاف الزوجة (قوله) وكرمه تزويجها من غيره) أي لانه ليس من مكارم الاخلاق لما فاته للغير (قوله) لا يجوز على الرابع (الخ) مقابله قول عباس بن السيد لغيرها على التزويج (قوله) ومصبتها ان بيعت) أي اذا باعها سيدا من تكاليفه وماتت عند المشتري فصبتها منه وقوله فرد العتق له أي لا تشرى له هذا مرة كون مصبتها من البائع وما ذكره من ان مصبتها من البائع محله اذا قبلت أمومة الولد لها بغير اقرار المشتري والا فصبتها منه كافي للدونة لاس البائع (قوله) ولا يطلب المشتري به ان يقبضه) أي ولا يلزم البائع شئ مما دفعه المشتري عليها وليس من حقيقة منتهى على العتيد وقال - صون يرجع المشتري على بائعها بنفقة او يرجع البائع على المشتري بقية الخدمة ويقامان انظر بن (قوله) ورد عتقها) أي بخلاف

بها) ولورض وهو ظاهر (و) له (اتزاع مالها لم عرض) مر ضاعترقا فان مرض قلبي اه اتزاع له بتزاعه لغيره وكذا اه اتزاع مال ولدها من غيره بالاولى منها لانه فيه من كثير انذمة كما مر على عرض لا الاستمتاع وان كان أنى لانه اجرة الزر بية (وكرمه تزويجها) من غيره (وان رضاها) الواو قال ان دفع رضاها لا يجوز على الرابع فليست من ذوات الجبر على السكاح كما قدمه بقوله والمختار ولا أنى بشائبة (ومصبتها ان بيعت) ومات عند المشتري (من بائعها) لاسا لملك فيها ينتقل للمشتري فرد العتق له ان قبض البائع ولا يطلب المشتري به ان يقبضه (و) ان عتقها المشتري لم يعتقها لأنها حقن وأعمالها أم ولد (ردعتها) حيث بشرتها على أساهرة بالشره أو بشرط العتق فان اشتراها على أنها شره بالشره لم يجرى بغيره وادعاه حين شرائها أم ولد واعتقها بها فن

[illegible]

سواء افقدتها (بأقل)  
الآمرين (الصية) على  
انها مأمونة مالها  
(يوم الحكم والارض  
وان قال) سبدها (في  
مرثته) المحفوظ (ولت  
مضى) في المرض أو  
الصحة (ولا ولد لها)  
فلاهر (صدق ان ورثه  
ولد من غير ذكرا أو  
أنى لانه حينذ ورثه  
مضى كالأمة فعقبت من  
رأس المال عشرين  
القاسم اذ لا سهم وقال  
أكرار اذ لا عتق من  
رأس مال ولا ثلث فان  
لم يكن له ولد فاقه سهم  
في الرقبة ولا عتق من  
رأس مال ولا ثلث وهو  
معنى قول المصنف  
سبدها وان أفرأخ  
وبمفهوم ولد لها  
مفهوم موافقة لانه لو  
كان لها ولد لمسح أو  
استلمه عتق من رأس  
المال أيضا سوانصب  
ولادتها الصحة أو مرضه  
وساوى هذا القسم  
ورثه ولد أو أم ثم ذكر  
مفهوم الشرط بالنسبة  
إلى الابل بقوله (وان أفرأ)  
سيد (مريض بابلاد)  
لجاريته في محنته أو  
مرضه ولادته منها ولا

من غيرهما (أو) الرأبض (يعتق) أن ذكر أو أنثى في محته ولوسع ولد (المعتق من ثلث) لانه مقصد مقهور  
 به الوصية (ولامن رأس مال) لأن تصرفات الرأبض لا تكون في رأس المال وقيل أن قوله في محته خاص بمسألة التقوى وشرح  
 المصنف هذه المسألة وإن كانت مفهومة وهو أن ورثه وإلّا لا يورثه عليه. الثالث إذا لم ير له ولد ومقهور قوله أو يعتق في محته أنه

ان اقر بعقبة في مرضه أو أطلق عتق من ثلثه وان لم ير ثمره ولدا عتق حصل في مرضه فخرجه الثلث (وان وطئ شريك) أمه الشريكة  
(خلفت غرم نصيب الآخر) لأنها قامت عليه بالحل وسواء أذن له شريك في وطئها أم لا وهل تقوى بها على الواطئ يوم الوطء أو الحمل قولان  
ولا تنقض عليه من قيمة الولد على التوليد ولم يقل قومت عليه أي بتساهل الان غرم نصيب الآخر تشقن تقوى بها ابتهاجها وبفهم حلت  
انها ان لم تحصل فان أذن له في وطئها قومت بضامير الوطء وان لم ياذن له لم تقوم عليه كأمري في الشركة وبغيره القيمة في الصور الثلاث  
عاجلا وهذا كله ان ايسر (فان ايسر) وقد جعلت (غير) أو لا في ابقائها الشريكة ورجوع عليه بنصف قيمة الولد لا مروي في تقوى بها  
عليه فان اختار تقوى بها غير ثانيا (أي اتباعه بالقيمة) أي بقيمة حصته منها (يوم الوطء) (٣٦٧) الثاني عشى الحمل فان تعدد الوطء

اعتبر يوم الحمل والقيمة  
تعتبر يوم الحمل خلافا  
لتأخر المصنف (أو  
يسمى) أمه الحصة التي  
وجبت لتفسير الواطئ  
فتمت (الذئ) أي لا لاجل  
القيمة التي وجبت له  
منها ان لم يزد عن الحصة  
على قدر ما وجب له من  
القيمة والابيع له من  
حصته بقدر ما وجب  
له من قيمتها (و) ان نقص  
فتمت ما وجب له (تبعه)  
أي تباع من لم يدا  
الواطئ (عائني) له من  
حصته (و) يتبعه  
(نصف قيمة الولد) على  
كل حال سواء أمسكها  
الشريكة أو اتبعه بالقيمة  
بلا بيع واختار بيعها  
اذ لا لأن الولد ينسب  
لابيع وتقدم أمه اذا  
قوم عليه نصيبه منها في  
سره لم يتبعه بنصف  
قيمة الولد لأنه لما وطئ  
وهو موسر وجب  
لشريكة قيمة نصيبه منها

مفهوم اقرار المريض وحاصله أنه اذا شهدت بینه على اقراره في حصته أمه ولدها أو أعنتها فانها تعتق من رأس المال كان له ولدا أم لا (قوله ان اقر بعقبة) أي بعق الذات القرد كذا كانت أو أنثى (قوله ان غرم نصيب الآخر) أي من عزم ضرر بضم الخ فاندفع ما يقال ان نصف القيمة أو كمن قيمة النصف لان تبعض الصفقة بنقص فائز التشقن تأمل (قوله قومت أيضا) أي لاجل ان تتم له الشبهة (قوله وان لم ياذن له لم تقوم عليه) أي لم تبعتن تقوى به عليه بل للشريك الآخر باقوا الشريكة أو موقا وانها والمراد به فيلسفي بأخذها أحدهما (قوله في الصور الثلاث) أي وهي ما اذا وطئها فحلت أذن له في وطئها أم لا أو لم تحصل وأذن له في وطئها (قوله وهذا كله) أي تقر به القيمة عاجلا اذا أذن له شريك في وطئها وسأجلت أو لم يقل أو وطئها بغير اذن شريك وحلت ان ايسر (قوله خبر) أي الشريك وهو غير الواطئ (قوله فالقيمة تعتبر يوم الحمل) أي على كل حال تعدد الوطء أم لا (قوله والابيع له من حصته بقدر ما وجب) أي ولا تباع الحصة أو تنقص منها الا بعد الوضوع كافي المدونة (قوله وان نقص عنها) أي الحصة وقوله وما وجب له من القيمة (قوله عائني) من حصته لعل الأولى عائني من القيمة (قوله سواء أمسكها الشريكة الخ) هذا بيان لكل حال (قوله أو اتبعه بالقيمة) أي بقيمة حصته منها بلا بيع لحصة (قوله واختار بيعها الذئ) أي لاجل القيمة التي وجبت لها وتعتبر قيمة الولد يوم الوضع في هذه الاحوال الثلاثة المذكورة أي اذا أفضاها الشريكة وما اذا اتبعه بقيمة حصته منها وما اذا بيعت الحصة التي وجبت لغير الواطئ (قوله ان الولد الخ) أي وانما كان يتبعه نصيبه من قيمة الولد لم يبع نصيبه منه لأن الولد الخ (قوله وقد جعلت) أي من تصد به الشريك أو لا ونائبا عنه قوله الخ (قوله وان وطئها باطهر) أي وأما لو وطئها باطهر من وجه فالحمل لاحق بالتالي حيث أنت بالولادة أشهر من وطئها فان أنت به لا قبل من ستة أشهر من وطئها الثاني كان لاحقا بالاول ان أنت به لسته أشهر من وطئها والا فلا يلحق بإحد منهما ولا تدعى القافة في هذه الحالة (قوله بأن لم يستر بها كل منهما) أي بان وطئها البائع وباعها قبل ان يستر بها وطئها المشتري بغير دشرته ولم يستر بها قبل وطئها (قوله فن الحقة هي فها وبه) أي فان مات أحدهما قبل أن تدعى القافة فان كانت تعرفه معرفة تامة فهو وكلي فتلقه أحدهما أوهما فان لم تكن تعرفه معرفة تامة فاطهر هل يلحق بالحي أو يكون بلا باء أو يكون كذا المهر جده قافة وهو أو كلا فانه شخص (قوله ولو كان أحدهما) أي أحد الواطئين ذميا أو عيدا أي فاذا ألفتها فاحلها طهر وان ألفتها العبد كان طهر وان ألفتها الذي كان كافرا أو قوبة ولو كان أحدهما ذميا وعيدا فاحلها طهر قال يكون ولد المسلم أو الحر حرة ولا يحتاج لقافة أصلا ولا عرة فالحاقها ان الحقة بذى أو بعد هذا ظاهر ما ألفتها بل لو كان مرزوقا انه لا يلحق خلافا لحقوقه الذي أو العبد اذا ألفتها القافة فلفعل الوطئها جرد دفع التوهم على غير الغالب لانها الإشارة إلى خلافه ذهبي (قوله فادأثر كهم مافه) أي بان قالت هو ابن

بجرد دفع الحقة فتعاقب الولد في ملكه فربك لشريكه حتى يتخلف المصرفا فانه يحقق أنه وطئ ملكه ومثل شريكه فخلق الولد على ملكهما وقد علن أن قوله فان أفسر الخ فيما اذا لم أذنه في وطئها فان أذنه فلا خيار له واتبعه بالقيمة (وان وطئها) معاى الشريك كان (طهر) وشملهما البائع والمشتري على طهر بان لم يستر بها كل منهما وهي مسئلة كثيرة الأوقوع لا سيما في هذه الأزمنة وأنت بالولادة أشهر من وطئها الثاني وأدع على كل منهما (فالقافة) تدعى لهما ما في الحقة بمفهومه (ولو كان) أحدهما ذميا (والآخر مسلما أو) أحدهما عيدا (والآخر كافرا) فان أشركتهما (فبه) (فسلم) أي ورأسى مسلما نيا اذا كان كافرا من أحدهما مسلما والآخر كافرا وسر فيما اذا كان أحدهما مسلما والآخر رقيقا فانتقيا لا تصرف في الوجهين

لهمامها **(قوله)** وعلى كل نصف نفقته وكسوته أى إلى أن يبلغ ويوالى واحدا **(قوله)** لعنى نصفه عليه أى بالنسبة **(قوله)** ويرمى ليداء المبدأ أى بقية نصف الأول لا عرق قبل السيد **(قوله)** والى أذبلع أحدهما يعنى إن شاء ولان لا والى أحد هما ولا غيرهما عند ان القسم وهو غرور والى أحد هما لزوما وماله أن الصغير الذى له المصانة في الشريكتين أو بالبيع والشترى أذبلع فله والى واحد منهما أى يتخذ ولما باوى إليه والى هما لان الشريكة لا تصح في الأول إذا استمع من مولا أحد أحدهما أحرم علمه عند غير من القسم وقال ان القسم أذبلع كل من مولا أحد هما ولا والى واحد منهما ولان غيرهما وخبرنا أن مات وورثهما مع امرأتين وأب واحد قسم بينهما والورث كل واحد منهما مع امرأتين نصف بنوة **(قوله)** أذبلع أى ما قبل البلوغ فله والى كل منهما لان نفقته عليهما **(قوله)** فان والى الكافر فسلم ان كان لماعلمت انها إذا كان ما أشركت فيه مسلما وكافر ما حكمه بسلامة تقبيل الأشراف ولا يخرج بحوالته الكافر مما عينته من الإسلام **(قوله)** والى والى العبد فخر ابن عبد أى لماعلمت أى بتق على الأب الحر بعضه بالنسبة وبعضه بالتقويم وعقبة عليه لا تخضع من مولاته لأب القربى وللملح لا يخرج الأولاد عواته لأحد منهما نعمته من الحر بمولا الإسلام وسكت الشارح عاذا والى الحر المسلم تظهر ما هو مسلم ابن حرم **(قوله)** فان أسير الكافر أى الأب الكافر الذى أسير كافر **(قوله)** أو العبد أى وأسرى إلى العبد الذى أسير والى الولد رقه **(قوله)** بعد أسلم أو الكافر أى الذى والى والى **(قوله)** دون الآخر أى دون الأب الآخر والى لهما والى رهما أسير المسلم **(قوله)** لا ثم قد عاقبة أى وأب وحيد وقبيل أى أول ثم كره ما كافر رغبنا العدوى **(قوله)** ولا يذبلع من واحد أحدهما أى به مولا الآخر غيرهما بخلاف ما إذا أشرقتهم ما غلبت من والى غيرهما بل أمان والى واحد منهما ولان أحدا لهما ولا من غيرهما كما عند ان القسم لان القافة لما أشركت فيه فليس له ان والى غيرهما أو ما قبل البلوغ فنفقته عليهما فوالى كل منهما **(قوله)** ما تقدم أى من جهة البراءة ونعمه **(قوله)** المشرى كان فيه بجم القافة أى فيه مباشرة إلى ان فوهه وركاه ان مات أو لا أحرم ما قبل الكاف ولما أبعدا كالم بعضهم **(قوله)** ان مات أو لا قبل مولا أحدهما سواء كالمه قبل بلوغه أو بعد مولا أن مات أو لا ان قبل ان يبلغ فى أول من مضى ونفقته لم يرته منهما جمعا حتى يبلغ فوالى من شاعها فخرته ونفس الهه ودماء وقبيل من مبرات الآخر أى إلى ورثته كما فى بن هذا إذا ما أحدا لحاقه جمها وقبل بلوغه وأما إذا ما أعاقبل أن تدعى القافة فقال أصبغ هو ابن لهما فخرتهما وقال ان الماحسون يبق لأب فلا رث أحدهما موان ما ناهى بعد بلوغه وقبل مولاته وأبعد فافوت كل واحد منهما من نصف بنوة **(قوله)** وحرم على حرم ولد أى تسترض من تحت طهارة كاله ولا يمكن من وطئه وأورثت بعده قاتل الإسلام كما تحت حبس سلبت ماله إذا أرثت أو الولد من سيد فاتها بمحرم عليه فان عادت للإسلام حلت له كموه للإسلام **(قوله)** فان أسلم حلت له أى بخلاف الزوجة فان حرم الأثر ولسلامه وهذا هو مذهب المدونة قبل تعنى محرم ورثته أى ولا تحل له إذا أسلم كالزوجة وهذا القول لأشبه وهو مقابل المذهب المدونة الذى سوى عليه المذهب ابن ورس وهذا أقبل لأن أم الولد إذا حرم وطؤها وجب عقها كغيرها من سلبت أم ولد **(قوله)** ووقت كتحريم أى أنها الشخص إذا ارتد وفكره الربط وأخذت استدانته أن أم ولد وميراثها فان أسلم طهارة وان مات على رثته عتقت أم الولد من رأس ماله والمسلم من ثلثة **(قوله)** وكذا مندرم أى فان أسلم طهارة وان مات عتقت من الثلث وهذا إذا كان يعلم موته وحاشا موكل مال بتفق عليها حاشته فعمل بذلك وراد على أمهات التمتع وأما إذا جهل حاله فان أم الولد تبق لأمه

على مرئيداً ولم يهتني بـ (سلم) فان أسلم حلت له وعده رقيقه وماله فان قتل برئته عتقت من رأس المال وقيل  
تعتق بمجرد دية كطلاق زوجته وأجيب الفرق بأن سب حل أم أو الأب أو باقي بعد الرد وسب حل الزوجة العصة وقد  
زالت بالردة (ووقف) أم ولده (كدره أنفر) المرئيد (أو الحرب) حتى يسلم فتعود له أو عتقت كافر فتعتق من رأس المال وكذا مدبره  
وسأله (الآن ماله يكون تعلمونه فما

وانص على أم الولد على من قال تعتق بعبد الرد من قال بتجليل عتقها ولا يفهم لفرق ولا دار الحرب لا يدخل دار الحرب سلاما  
 ارضا وهر بقدر دار الحرب فكذلك قال الدار على عدم التكن (٣٦٩) من استأنبه (ولا يجوز كتابتها) أي أم الولد

أي بغير رضا أو لمحض  
 التبر إذا كان له مال ينفع عليها ثم يبيع بمقتضى رأس المال فإن لم يكن له مال ينفع علم منه فقلان  
 قبل يضر عتقها من الآن وقبل انتهى في الثقة على نفسها إلى التبر انظر من وكذلك المدر يبيع لأمه  
 التبر من كان له مال ينفع عليه ثم يبيع بمقتضى رأس المال فإن لم يكن له مال فأنظر ماذا يفعل فيه  
 (قوله) ونص على أم الولد أي مع أن أمه التي كذا تحرم عليه بدنه حتى يسلم وإذا دار الحرب فأنها  
 توقف فإن أسلم عتده وإن مات كانت فأ (قوله) ومن قال أي لم يرد على من قال بتجليل عتقها لم يرد إذا  
 فرلدار الحرب ولا توقف حتى يسلم أو يموت وأما قوله تعتق بعبد الرد أي من غير توقف على حكم (قوله) لانه  
 لو دخل دار الحرب أي مكرها على دخوله (قوله) فالدار أي في الوقف على عدم التكن من استأنبه حتى  
 ارتد ولم يتكن من استأنبه فإن أسلمه وكذا أمه التي توقف وسواء كانت كل من مأمولة أو كافر أو نصر عليه  
 بدنه (قوله) أي بغير رضا أعلمه قال في المدونة وليس السيد أن يكاتبها فظهر رضاها وبغير رضاها  
 قال أبو الحسن وعليه عبد الحاق وعلها التقي على عدم ضاها ويجوز رضاها ونحوه في التوضيح وعلى  
 ذلك عمل الشارع تبع لفهر كلام المصنف الموافق للمدونة في الإطلاق انظر من (قوله) وعنتف أن أدت  
 تجريم الكتابة أي قبل الإطلاق على تلك الكلمة الملبسة

(فصل في أحكام الولاء)

وقوله (قوله) في أحكام الولاء (قوله) أي نسبة وارتباط بين العتق ومقتضى وقوله  
 كلمة النسب بالإضافة نسبة أي كالارتباط الذي هو النسب أي كالنسب الذي بين الأب وابنه ووجه الشبه  
 أن السيد بين كونه رفيقا كالعتق وفي نفسه لكونه لا تشيل شهادته ولا يعامل معاملة الأحرار والعنق  
 صير موجودا كما أن الولد كان معدوما والأب نسب في وجوده (قوله) وارتباط النسب (الضافة) بينه  
 (قوله) الولاء لعنق أي ولو نفعه عن نفسه ففهمه عن كون قال أنت سر ولا ولا على عتق خلافا لقول ابن  
 القصار إن الولاء لا يجنب المسلمين كذا في حاشيته شيئا وأعلن المتأدأ كالمعروف بالنسبة وكان غيره  
 نزل فإو جارا ويحرر وأما المصنف أي حصر المتأدأ في الحر كالمعروف في العرب والأمة من فرس أي لا كرم  
 إلا في العرب ولا أمة إلا من قريب وحديثي كلام المصنف الولاء الاعتق لا لقهره ودعى ذلك المصنف  
 ثبوت الولاء للعصبة المعتق ومن اعتق عنه غيره فلاذن ويجب أن المراد بالعنق حقيقة أو كمال  
 اعتق عنه غيره فلاذن والمختار إليه الولاء من عصبة المعتق في حكم المعتق أو المصنف إضا أي الولاء لمن اعتق  
 لا لقهره من كان أحيا فإذ باع شخص عبدا شرط على مشترئه أن يعققه ويحصل الولاء فلا يلزم ذلك الشرط  
 والولاء لمن اعتق لا لبايع الذي لم يعققه وكون الأجنبي لا ولأمله لا نافي بثبوت الولاء لمن اعتق عنه غيره ولمن  
 أجزه من عصبة المعتق ويستثنى من قوله الولاء لعنق مستغرق القصة التبعات فإلا من اعتقه للمسلمين  
 وأبو العنق لا رباب التبعات وهذا ذاهل أرباب التبعات فإن علوا أن أجاز واعتقه مضي وكان الولاء لهم  
 وإن ذوه وذو نسبوا له (قوله) لعنق أي ذكرا وأنثى (قوله) أو براءة أي كافي بعنق الجز (قوله) أو  
 غير ذلك أي كقرابة أو استدلال (قوله) وإن كان أي العنق بسبب بيع العبد نفسه فإذا باع السيد العبد  
 من نفسه عال وخرج ذلك العبد سرا فالولاء للسيد الذي باعه لأنه قد اعتقه بسبب بيعه من نفسه وأما ما ع  
 المصنف على ذلك دعاء ما يرويه لما أخذته المال فلا ولأمله عليه ما إذا باع بالبيعة أن الولاء له لقدرة  
 على رتبته ومطابقه رفيقا (قوله) أو مؤجل أي سواء رضى به العبد أم لا وفي عتق من تقييد المؤجل  
 يكون العبد رضى به فهو مؤجل وإن كان قال في اشتراط الرضا التماهي في خصوص أم الولد تعتق على مال مؤجل  
 وأما القن فعتقه على مال مؤجل أو مجمل لا يتوقف على رضاه (قوله) فهذا داخل الخ أي أي قوله فلاذن  
 داخل في الأغواء ويجعله داخل في الاعمال بآب المصنف فإن وجب فندقم قول الساطي قوله فلاذن  
 ليس بمجدد ولا حسن قول وأن فلاذن اه وأعلم أن الخلاف موجود فيما قبل المداق وما بعدها أي سواء  
 كان بأذنه أو بغيره كإيقوده كلام ابن عرفة خلافا لما في عتق من أنه إذا اعتق عن غيره بآذنه فالولاء لعنق

(٤٧ - سدوق رابع) أو مؤجل (أو) كان نسب (عتق غير أي غير عنه فلاذن) فأولى بآذن فهذا  
 داخل في الأغواء وعتق الغير ينجل التاجر والاجر والكتابة والتدبير كان يقول أنت سر فاعتق لأجل أو كتابا ومدة بغير فلان

وعرفه النبي صلى الله  
 عليه وسلم بقوله الولاء  
 لجهة كعصبة النسب  
 لإيصاله ولا يهرق للغة  
 يضم الام على الأصح  
 وقد نفع أي نسبة  
 وارتباط كعصبة  
 وارتباط النسب كالبنوة  
 والأبوة فلا يصح بعه  
 ولايته كالأصغر مع  
 البنوة والأبوة فالسلي  
 الله عليه وسلم أعما الولاء  
 لمن اعتق وإذا قال  
 المصنف رحمه الله تعالى  
 (الولاء) ثابت (لعنق)  
 تبصرا وأجلا أو تدبرا  
 أو كتابة أو براءة  
 أو تشيل أو غير ذلك  
 (وان) كان (بيع)  
 العبد (من نفسه)  
 بعض من العبد  
 بدنه ليس له

وشروط المعنى عنه الحرمة والاسلام فان اعتق عن عبده قال ولا يسد ولا يعود معني عبده عند ابن القاسم تقوله الولد لمعتق أي حقيقة أو حكما فيشمل من اعتقه عنه غيره فهو معتق حكما لانه بقدر خبره في مثل المعنى عنه ثم يعتق وشمل الولد لمعتق كإثباتي وقوله (أولم يعلم يده بعقته حتى عتق) داخل في حيز المصلحة أيضا وهو عطف على سبع والمعطوف محذوف أي وإن باعتق عبده معني عبده ولم يعلم سده بعقته أي أن العبد إذا اعتق عبده (٣٧٠) ولم يعلم سده بذلك حتى عتق العبد فان الولاد في الأسفل يكون لسيده الذي

أعتقه لا لالسيد سده وهذا ما لم يشتر السيد الأعلى مال عبده عند عتقه ولا كان الولد له ان رضى بعقته عبده فان رده بطل العتق وكان رقبته لا تصح فبذلك من جهة ماله ومثل ما لم يعلم ما لو علم سكت حتى عتق وأما لو أذن السيد الأعلى على عبده أو أجاز فدهه فالولد في هذين السيد الأعلى على سبأ فيه واستق من قوله الولد لمعتق قوله (الأكفرا اعتق مسلما سواه ملكه مسلما أو أسلم عنده أو اعتقه عنه فلا راد الكافر على المسلم ولاؤه المسلمين ولا يبره أن أسلم على المذهب وعكس كلام المصنف وهو ما لو اعتق المسلم أكفرا كذلك كما في المسدونة فقهاؤها أعتق المسلم أكفرا حاله لمست مال المسلمين إن لم يكن المسلم قرابة على دينه انتهى أي طان كان له قرابة كفارة فالولد لهم وبقي ما لم يعلم العبد فان أسلم عاد الولد لسيد المسلم بل ذكره في المدونة في كتابه ولا فرق (و) إلا (رقبا) عتقا أو ناسية اعتق رقبته فلا وله عليه بل الولد لسيد (إن كان) يجوز سده (ينتر عتقه) بأن كان قننا أو مبدرا لم يعرض سيده وأول كذا وكذا ومعنى لاجل إذا قرب الأجل وهذا إذا أذن له السيد العتق أو أجاز فدهه من علم وأما إذا لم يعلم حتى عتق أو علم ولم يعرض فله ولم يبرده حتى عتق فالولد ككافر في قوله (أولم يعلم يده بعقته حتى عتق) ومعنى مفهوم الشرط أنمان إن يكن السيد اتزاع ماله فالولد لمعتق بالكسر لا لسيد كالمكاتب وكلعتق لاجل إذا قرب الأجل وكأم الولد والمدران

أعتقه لا لالسيد سده وهذا ما لم يشتر السيد الأعلى مال عبده عند عتقه ولا كان الولد له ان رضى بعقته عبده فان رده بطل العتق وكان رقبته لا تصح فبذلك من جهة ماله ومثل ما لم يعلم ما لو علم سكت حتى عتق وأما لو أذن السيد الأعلى على عبده أو أجاز فدهه فالولد في هذين السيد الأعلى على سبأ فيه واستق من قوله الولد لمعتق قوله (الأكفرا اعتق مسلما سواه ملكه مسلما أو أسلم عنده أو اعتقه عنه) فلا راد الكافر على المسلم ولاؤه المسلمين ولا يبره أن أسلم على المذهب وعكس كلام المصنف وهو ما لو اعتق المسلم أكفرا كذلك كما في المسدونة فقهاؤها أعتق المسلم أكفرا حاله لمست مال المسلمين إن لم يكن المسلم قرابة على دينه انتهى أي طان كان له قرابة كفارة فالولد لهم وبقي ما لم يعلم العبد فان أسلم عاد الولد لسيد المسلم بل ذكره في المدونة في كتابه ولا فرق (و) إلا (رقبا) عتقا أو ناسية اعتق رقبته فلا وله عليه بل الولد لسيد (إن كان) يجوز سده (ينتر عتقه) بأن كان قننا أو مبدرا لم يعرض سيده وأول كذا وكذا ومعنى لاجل إذا قرب الأجل وهذا إذا أذن له السيد العتق أو أجاز فدهه من علم وأما إذا لم يعلم حتى عتق أو علم ولم يعرض فله ولم يبرده حتى عتق فالولد ككافر في قوله (أولم يعلم يده بعقته حتى عتق) ومعنى مفهوم الشرط أنمان إن يكن السيد اتزاع ماله فالولد لمعتق بالكسر لا لسيد كالمكاتب وكلعتق لاجل إذا قرب الأجل وكأم الولد والمدران

من ذكره ما دام ويقفها فالولد السيد (و) من قال ربيعة انثى سر أو معتوقة (عن المسلمين) جازعته اتفاقا (والولد لهم) فذكرناه  
انما بل وارث غير السيد لبيت المال لا السيد التي اعتقه لانه جناية (٣٧١) من اعتق عن التبرير فبرئته ويعقلون

عنوه بلونه فعد نكاحه  
ان كان انثى ومعتقونه  
ولا يكون الولد له  
اعتقه ولو اشترطه  
نفسه كالتواضع عن  
نفسه فالولد له ولو  
اشترطه للسيد  
(كسائية) أي من قال  
لعبده انثى سائبة وقعد  
به العتق عتق ولو لا  
للمسلمين (وكره) له ذلك  
لانهم انفقوا الجاهلية  
وكذا ان قاله أنت حر  
سائبة أو معتوق سائبة  
فكره الاقدام على ذلك  
في المعتقد والولد  
لمسلمين وقال أصبغ  
يجوز وقال ابن الماشون  
ع فلو لم يقصد سائبة  
فقط العتق لم يعتق  
فالتسليم في كون الولد  
للمسلمين من ضمن الثلث  
أنت حر مثلاً لا (وان)  
أعتق كافر عبده الكافر  
ثم (أسلم العبد) الذي  
اعتقه الكافر فالولد  
للمسلمين ان لم يكن  
للمعتق بالكره عسرة  
مسلمون والا فالولد  
لهم كافي المدونة فان  
أسلم السيد (هذا الولد  
بأسلم السيد) له وكذا  
ان أسلم قبل أسلم العبد  
أو أسلمه الاول (وبصر)  
العتق والولد أي يجب  
(ولد) العبد (المعتق)  
بفضح التام ذكره أو أنثى

يجزئ له ولم يرد معنى عتق (قوله من ذكر) أي المكاتب والعتق لاجل والمدير أو الولد (قوله) وأما ما دام  
ويقفها فالولد السيد أي لان فائدة الولد الارث والعتق لا يرث (قوله ومن قال ربيعة الخ) أشار الشارح الى  
أن قول المصنف وعن المسلمين فيه حذف أي في العتق عن المسلمين والولد له سائبة وليس هو  
واقفا في حيز الاستثناء لانه موافق قبل الاستثناء لا يخالفه والواقع في حيز الاستثناء يجب مخالفتها لما  
قبله وانما كان ما هنا موافقا لما قبل الاستثناء لان من اعتق عن المسلمين عتابة من اعتق عن التبرير فبرئ ان  
الولد له هنا للمسلمين (قوله والولد لهم) أي سوا مشروط ذلك واشترط أنه لا ولد له لا حد عليه أصلاً أو  
شرطه لنفسه وذكره ما لمصلحة وان استغنى من قوله أو عتق غيره بلا ذن لاجل أن يشبه به ما نهى عنها  
في كون الولد للمسلمين وهي قوله كسائية (قوله ففروني) أي برته بيت المال الذي منعت لعمامة المسلمين  
وقوله ويعقلون عنه أي يدفعون عنه من جنى عليه ذلك العتق خطأ أو المراد أن دته توثق من بيت المال  
(قوله ويلون عقد نكاحه) أي أنه يتولى عقد نكاحه واحد من المسلمين وإذا تولى العتاق فقد عتقها ما هو  
ليكون واحد من المسلمين لا نكحه فاضاً (قوله ويهضونه) المراد أن نفقة ذلك المضمون تكون على بيت  
المال اه عدوى (قوله كالواضع عن نفسه) أي عن نفس السيد قوله فالولد له أي السيد وقوله ولو  
اشترطه العسائر بل ولو قال ولا ولي عليك ولا حد ذلك لانه يفتقه استحق ولا مشروط بقرعة ولا ولاء  
عليك ولا لا حد كذب باطل (قوله وقصده العتق) أي فان يقصد به العتق فلا يعتق بغيره ما لو قال له أنت  
سر سائبة فانه يكون سر أو ولده للمسلمين وان لم يرد العتق (قوله وكره له ذلك) أي العتق بلفظ سائبة (قوله  
وقال أصبغ يجوز) أي سواء قال أنت سائبة أو قال أنت حر سائبة أو معتوق سائبة والسائبة المنهي عنه في  
سورة المائدة في الانعام خاصة (قوله وقال ابن الماشون ع) أي العتق بلفظ السائبة مطلقاً سواء قال  
سائبة فقط أو سائبة وانظر هل يبرئه العتق على هذا القول إذا فوجهم حمة الاقدام على ذلك أو لا يلزم  
(قوله والولد لهم) أي والولد السيد ما دام كافراً إذا رث الكافر مسلماً (قوله عاذاً بالاسلام السيد)  
المراد بالولد الموصوف بالعدو الميراث وأما الولد المعتق القسمة فهو ثابت للعتق لا ينقل عنه كالتسليم  
لازولاً ولا نوان أسلمة فكذلك الولد (قوله وكذا) أي يكون الولد للمعتق ان أسلم الخ (قوله ويرث العتق  
أو الولد) أشار الشارح الى أن فعل جزمي عائد على العتق أو الولد فالعتق على الأول جزمي العتق ولعله  
المعتق والمعتق على الثاني جزمي الولد العتق ولعله للمعتق (قوله وإذا العتق) أي ولو كان ذلك الولد سر  
بطريق الاصالة كن أمه سر أو أمه ورفق ثم عتق الاب فالولد هو بطريق الاصالة لانه يبيع أمه في الرق  
والحرية ولا حد ذلك الولد للعتق أبيه (قوله ذكره أو أنثى) حال من ولد للمعتق (قوله وولد له) أي جزمي  
العتق ولعله الولد للمعتق حال كون ولد الولد كرا أو أنثى وقوله وهكذا أي جزمي العتق ولعله ولد له  
ذكره أو أنثى وان سفل الاولان لا كبر والاثالث حدا الا ان جزمي العتق ولعله ولد له ولد له ولد له  
والولد لهم مقدم على ان لم يكن لهم نسب من حر فان كان لهم نسب من حر فالجزمي العتق بالفتح الولد  
عليهم لانهم من أولاد قوم آخرين ولما حصل أن الولد ثابت للمعتق على من اعتقه وكذلك على ولده  
ثم من كان من ولده أنثى فزوجت عندها ولها ولد لها ولها ولد لها كان لهم نسب من حر ومن كان  
مجهز كالتقدي الولد لا ولد له من كان منهم أنثى وقفا الولد عندها ولا ينسب لها الولد لا ولدها  
ان كان لهم نسب من حر والعتق ومن كان منهم ذكر أو أنثى العتق الولد لا ولد له وهكذا يقال فيهم وفي  
بعدمهم (قوله كالولد للمعتقة) أي كالجزمي ولها ولاد للمعتقة الذين جحدوا لها بعد عتقها (قوله ان لم يكن  
لهم الخ) هذه الشرط راجع لمصلحة بدالكاف ولما قبلها أيضاً باعتبارها ولا بد من العتق بالفتح لما علمت  
أن للمعتق الولد عليهم ان لم يكن لهم نسب من حر فقول الشارح بأن كلوا أي أولاد للمعتقة بالفتح  
وأولاد بناتها وكذا الولد بنت للمعتق بالفتح وأولاد بناته (قوله ان كان لهم نسب من حر) احب ان

ولد ولد كرا أو أنثى وهكذا (كالولد للمعتقة) بالفتح ولها ولاد ولها ولاد كورا ولها ان لم يكن لهم نسب من حر) بأن كانوا زنا أو  
غصب أو جعل فيهم لعان أو أصولهم أو أقارب أو حريين ومفهوم الشرط ائمان كان لهم نسب من حر فيقول كافر انما كانت  
الحرية أصلية أو عارضة بالعتق كان التسبب نكاحاً أو شبهة لم يبرعتهما ولها



فن أعتق أمهتزوجها فوالدها أو وطنها بشبهة فقلت منهم لم يضر الوالد عليهم له واستحق ما قبل الكاف وبهذا قوله (الام) المنسوب  
 (لزن) كن زوج عبده بأمة آخرته وعقته وهي ظاهرة لجل وأنت ولدون ستة أشهر من عقته هانم الاب لا يضر عقته ولا هذا الولد  
 لبيدناه قدسه الرق في بطن (٣٧٧)

سدها وهي حامل  
 لكان ولده وبها لبيدنا  
 ودخل في قوله (أعتق  
 لاخر) كنهذا الصورة  
 وضابط المسئلة ان  
 يعتق انسان عبده  
 ويعتق آخره اولاد العبد  
 لكونه عليهم (و) حر  
 (معتقهما) بفتح التاء  
 وضمر الشدة فاعلى  
 الامة والعبد المدين  
 وقع العتق عليهم يعني  
 أن من أعتق عبدا أو  
 أمة ثم أعتق العبد أو  
 الامة عبدا أو أمة وهكذا  
 فان ولاد الاسفل يضر  
 لمن أعتق الأعلى وكذا  
 أولاده وان سفلوا لم  
 يكن لهم نسب من حر  
 (وان أعتق الاب)  
 بالناء لفعل فهو يضر  
 الهمزة وكسر التاء (أو)  
 استحق (الاب ولده  
 المستحق بفتح بلعان فهو  
 بفتح التاء والماسني  
 للفعل رجع  
 الولاد لعقته) أعلى  
 أعتق الاب (من يعتق  
 الجسد والدم) أي جد  
 الأولاد وأمههم ومعنى  
 كلامه أن المعتقة  
 بفتح التاء إذا تزوجت  
 بسدها أب عبدا أيضا  
 وأنت منه بأولاد  
 وأبهم وبجدهم رقنان

كان لهم أب شر حر (قوله) فن أعتق أمة الخ) أي وكذا من أعتق عبدا فوالده بنت من أمة أحره ثم تزوج  
 بنته عتق فانت منه بأولاد ولد بنت ذلك العتق ولاؤه لابهم وعصته للعقن ذلك العتق لان لهم نسبا  
 من حر (قوله) فترزوجها حر أي أصالة أو عرضا بان كان عتقا (قوله) لم يضر الوالد عليهم) أي بل ولاؤهم  
 لعصبة الاب ان كان الاب حرا أصالة وأعتق الاب وعصته ان كان حرا عرضا فان لم يكونوا فانت المال  
 (قوله) ألا المتسول يرق) أي ألا الولد المتسول يرق فلا يجر ولا للعقن ولا ولاد المعتقة ولاد (قوله) كن زوج  
 الخ) هذا المثال ظاهر في رجوع قوله ألا الرق لقبل الكاف وهو أولاد المعتق بالفتح وأما رجوعه لم يضرها  
 ومرا أولاد المعتقة فتصور عماد أعتق جارية فحدث لها ولدا لم يعتق من زنا أو غصب ثم تزوج ذلك الولد  
 بأمة آخره ولدت منه فليسد الامة التي أعتقها الولد عليها وعلى ولدها الأعلى ولدها لها لبيدنا (قوله) ثم  
 أعتقه وهي ظاهرة لجل) أي وأما هي فلم يعتقها سدها (قوله) أو أنت ولدون ستة أشهر من عتقا) (الأولى  
 حذنه والاقتصاري ما قبله لانه لا ينبغي أن يصور كلام المصنف الاعمال لم يعتقها سدها وما إذا أعتقها  
 سدها كاذم صوره قوله الآتي وأعتق لاخر كما أشار ذلك الشارح بعد قوله فلو أعتقه سدها وهي حامل  
 الخ (قوله) لانه) أي قبل العتق فلمسه الرق الخ (قوله) وهذا) أي كون الولد زنا فليسد أمة غنا هذا أيضا اذا كان  
 الاب حرا أصالة فلذا تزوج الحر بأمة فقلت منه ولها هو رق لبيدنا ولا يكون ولاؤه له ولا لعصبة أبيه  
 (قوله) أو عتق لاخر) أي والاولاد الذي يسه عتق من شخص آخر غير المعتق له فله ولا يجر ولاؤه له ولا  
 (قوله) كنهذا الصورة) الكاف عتق مثل فاعلى دخل وهي ما إذا تزوج عبده بأمة آخر ثم أعتقه والامة حامل  
 ثم أعتقه سدها فقلت لا أقل من ستة أشهر من حين عتقه فلو ولد لها سدها لم يعتق أبيه لان ذلك الولد  
 قدسه العتق من شخص آخر غير معتق أبيه وهو معتق أمة (قوله) ان يعتق انسان الخ) أي كما علمنا وكما  
 كان العبد مستزجيا من رجل غير سدها وفي من بابا أولاد ثم إن سدها لبيدنا أعتقه وسدا لامة أعتقهم فان ولاد  
 الاب لا يجر ولاؤه ولا ولد المعتق بل ولا الاولاد لبيدنا أمة (قوله) لكونه عليهم) أي من حيث انهم أولاد  
 أمته (قوله) وحر معتقهما) أي بوجز ولاد العتق والمعتقة ولا معتقهما (قوله) وكذا أولادهم) أي أولاد  
 الاسفل (قوله) وان سفلوا) أي بغير ولاؤه لمن أعتق الأعلى (قوله) ان لم يكن لهم نسب من حر) أي  
 فان كان ولاد الاسفل ليس من حر فلا يضر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى كالأولاد وبنت العتق الاسفل  
 يجر أصالة أو عرضا وأنت بأولادهم نسب من حر فلا يضر ولاؤهم لمن أعتق الأعلى بل ولاؤهم لعصبة  
 الاب وألعتق الاب وعصته فان لم يكونوا فانت المال (قوله) البناء لفعل) وذلك لان أعتق الرابي  
 متعدد أفعال فلا يدرى في بناءه الجوهول وأما عتق التسليم فيستعمل تان لازما وهو الالكه وتارة متعديا  
 وهو قليل فياؤه الجوهول لغة رديشة (قوله) لان الاولاد صار لهم جيش نسب من حر) أي وقد قال  
 المصنف كأولاد المعتقة ان لم يكن لهم نسب من حر (قوله) رجع الولاد لمن أعتقه) أي لكونه أقرب  
 من معنى الجدة (قوله) فلو كان الخ) هذا شروع في حل قول المصنف وأستحق وقوله فلو كان أبهم  
 الرقيق الخ أي والموضوع بحاله ان الامة معتقة قبل أن تلد أو تلد بغيرها فان الولاد لكان الولد قد  
 مسه زن وهو يجر ولا لمعتق جسده وأبيه والحاصل أن ولاد الولد غير رجع في المستثنى لعنق  
 الجدة أو لعنق الاب اذا كان له الرق في بطن أمه بان تزوجت الامة بعد عتقها أو قبله وعقت قبل  
 أن تحمل وأما ان اسمه الرق في بطن أمه كالأولاد وبنته من حر ثم حملت وهي حرة فكذلك ثم عتقت بعد  
 الولادة أو وهي حامل فلا ينتقل الولاد عن معتق الام اذا عتق الجدة ثم الاب أو استحق الاب والجد بعد

فولاد ولاد هل ان أعتقها لانه لا نسب لهم من حر فان أعتق الجدة رجع الولاد لعنقهم من معتق الام لان الاولاد  
 صار لهم جيش نسب من حر فان أعتق الاب رجع الولاد لمن أعتق من معتق جددهم ولو أعتق الاب قبل عتق الجدة رجع الولاد لمن  
 أعتق من معتق الام فلو كان أبهم الرقيق فقام عن نفسه بلان ثم استلمتهم بعد عتق جددهم

اللعان  
 صارت لهم جيش نسب من حر فان أعتق الاب رجع الولاد لمن أعتق من معتق جددهم ولو أعتق الاب قبل عتق الجدة رجع الولاد لمن  
 أعتق من معتق الام فلو كان أبهم الرقيق فقام عن نفسه بلان ثم استلمتهم بعد عتق جددهم

أوقبه وجمع الوالدين معتنى الأم لعنتي الجدة فإذا عني الأمير وجمع الوالدين لعنته من معتنى الجددة ورجع ولأولهم أسيداً بينهم من معتنى الجددة والوالدين معتنى الأم أيضاً ولو كان الأب أو هو عتيق فلا عني فيه ثم استعملهم فالوالدين معتنى الأم الذي أعنفها ولو تأملت في الانتفال وعلمته ولا خلفت الواو في قوله والأم على حقيقتها تارة ومعنى أوتارها أخرى لخبر جلت من المشتين صور كثيرة (والقول) عند تنازع معتنى الأب ومعتنى الأم في جملتها فقال أسيد جلت (٣٧٣) بعد عتقها وقال أسيد هابل قبله

(لعنتي الأب) لان الأصل عدم الحمل وقت عتقها فيكون الولادة (لا لعنتها) لخالفته الأصل (الآن) تكون ظاهرة الحمل وقت عتقها أو (تضع) الولد (الدون ستة أشهر) وما تنقصها عادة (من) يوم (عتقها) فالتقول لعنتها بلا يمين لانه بالوضع في المدة المذكورة علم أنه كان في بطنها وقت العتق فيكون أولاده (وان شهد) عدل (واحد بالولادة) أو بالنسب (و) شهد (أثنان) باحدهما لم يزل اسمع من أنه مولد أو ابن عمة مثل (البيث) بذلك ولده ولا نسب (لكنه يحلف ويأخذ المال بعد الاستناده) وقدم نحو ذلك آخر باب العتق وقدم في باب الشهادات أن شهادة السماع ينسب إليهم النسب

اللعن المسامر أن الولد المنسوب يرقى أمه عتقاً لا يرقى أباه ولا يرقى ولده (قوله) أي أوقبل عتق الجدي يعنى ثم عتق الجدي يعنى بصر الولد أسيد (قوله) ولو كان الأب أو هو عتيق أي وزوج بعينه وأنت منه ولادة (قوله) فالولادة مع أسيد من أسيد الأم الذي أعنفها فإذا كذب الأب نفسه واستطعمهم انتقل الولد أسيد الأب من أسيد الأم (قوله) والقول لعنتي الأب أي وهل بين أو بدونه احتمالان والظاهر الأول كما قال شيخنا أهدوى (قوله) والقول عند تنازع الخ حمله أنه أن العبد المقتى إذا تزوج بامته وجعلت منه وأعنفها أسيداً فتنازع معتنى الأب ومعتنى الأم في جملتها حمله بعد عتقها أوقبه فقال معتنى الأم أنه قبله بعد عتقها أو قال معتنى الأم أنه قبله ولا يثبت لواحد منهما القول لعنتي الأب (قوله) فقال أسيد جلت بعد عتقها أي يلقى في أن أولاد العتق ولأولهم لعنتي أي مع من حيث لم يحسم رقبته (قوله) وقال أسيد هابل قبله أي قالوا لا يرقى الرق قد مر في بطنها (قوله) لان الأصل عدم حملها وقت عتقها أي إنما كل وطء يكون عنه حل (قوله) وما تنقصها عادة أي وهو خمسة أيام وحسنه فدون الستة وما تنقصها ستة أشهر الاستة أيام فأكثر (قوله) عماه كان في بطنها وقت العتق فيكون الولادة أي لأن الرقصة في بطن أمه وعلم من هذا أن ما هاهنا ثمات ول المصنف سابقاً لارق أي الولد المنسوب يرقى فلا يرقى ولده والعق ولا يرقى له ولا يكون ولده الولد لعنتي الأم إذا تحقق من الرق بطن أمه فإن ذلك فالقول لعنتي الأب كما قال المصنف (قوله) بالولادة أي بان شهادته أن الذي مولد له الميت أي أعنفه هو وأعنفه أو مولداً أو الميت من معتنى أمه ومعتنى معتنى (قوله) أو بالنسب أي بان شهادته الشاهدة أن أمه أو عمة أو ابن عمة (قوله) ويأخذ المال أي على وجه الحوزة لا على وجه العارضة (قوله) بعد الاستناده أي لا احتمال أن يأتي أحد بآيات محابيه (قوله) ولا يقدم الجواب أي من المعارضة بين ما هنا وبين ما ذكر في الشهادات وبعضهم أجاب ببولاب آخر وهو أن المصنف عني هنا في العتق على طريقة ومشي في الشهادات على طريقة أخرى وبعضهم أجاب بان ثبوت النسب والولادة بشهادة السماع إذا كان السماع ببلد المشهود عليه والأقليات ثبوتان بها (قوله) إذا كان ناشياً أي سواء كان السماع ببلد المشهود عليه أو بغير بلده (قوله) وقدم في الأثر الخ أي بالولادة وفيه أن عاصم النسب ليس وارثاً له فالأولى أن يقول وقدم في أثر العتق بالغنى إذا مات عاصم النسب على عاصم الولاة عاصم النسب مثل ابن العتق وأبوه وأخيه وعمه وأبناءهما وعاصم الولاة هو المقتى بالكسر وعصبة وأعلم أن عصبة أولاده كما يقدم عليهم عصبة العتق من النسب كذلك يقدم عليهم برث العتق بالفرض بطريق الأولى لكن لما كان عصبة النسب مشتركين لعصبة الولاة في كونهم عصبة عاينهم ثم شاركهم لهم ذكر المصنف أن عاصم النسب يقدم عليهم وترك أصحاب الفروض لعدم دخول عصبة الولاة معهم لتقديمهم على العصبة مطلقاً فلا يقال لم يترفع المصنف لأصحاب الفروض مع عصبة الولاة ولا قال وقدم أصحاب الفروض وعاصم النسب على عاصم الولاة (قوله) ثم عصبة أي المتحصنون بأنفسهم وأما العاصم بغيره وأمع غيره فلا شيء (قوله) ترتب أي العصبة (قوله) فقدم الأخ وابنه على الجد أي ولا يكون الجد مسواً بالأخ ومقدمهما على ابنه كما في الميراث (قوله) ومكذاً أي ثم ابنه وهو عوم الم ثم ابن ابنه ثم جد الجد ثم ابنه ثم ابن ابنه

الجنة أن نزل نسج من الثقات وغيرهم أن فلا فلان عم فلان أو مولد وما هنا والعق فيما إذا لم يكن ناشياً (وقدم) في الأثر به (عاصم النسب) على عاصم الولاة هو المقتى بالكسر وعصبة (ثم) إذا لم يكن عاصم نسب يقدم (المقتى) له مباشرة على عصبة (ثم) إذا لم يكن المقتى مباشرة وزم (عصبة) أي عصبة المقتى بالكسر (كالصلاة) على الجنائز لكنه لم يذكر الصلاة على الجنائز ترتب بها على عليه وأخذ كراستين في الكساح فكان الأولى أن يقول كالنكاح وقد قال فيه وقدم ابن فائنه فأب فائنه بدفع الخ فيقدم الأخ وابنه على الجدنية وهو مقدم على الم وابنه ثم بعدهما أبو الجد وهكذا

وأما عصبة المعتق بالكسر فلاحق له في الولاء كما لو اعتق امرأته عبد الولاء من زوجه أجنبي منها فإذا ماتت المرأة فالولاء  
للعبد فإذا ماتت لم ينتقل الولاء إليه عند الأئمة الأربعة ومبراته المسلمين (ثم) إذا لم يكن له عتق بالكسر عصبة ورثه بالولاء (معتق معتقه)  
أي المعتق بالفتح فالعبد ما عتق على الذي وقع عليه العتق ثم عصبة فإذا أجمع معتق المعتق ومعتق أبيه قدم معتق المعتق على معتق أبيه  
(و) الولاء لآلته أي لا تستحقه (أنثى) مطلقا ولو كانت عاصبة بغيرها أو مع غيرها فإذا ماتت من اعتق ولم يخلف عاصبا ذكر فآلته للمسلمين  
ولا حق فيه لبناته ولا إخوانه أن يردن (٣٧٤) أو أجمعين ولو مات عن ابن وبنت فالولاء لابن وحده ولو مات عن بنت

وإن عم فلان الم فقط وهذا لا جناح كماله  
معتقون (إن لم يباشروا)  
الأنثى (بعتق) منها فإن  
أعتقت فالولاء لها ولو  
قال إن لم يباشر العتق  
كان أوضح (أو بره) أي  
الأثر البياض والولاء لآلته  
لمن أعتقته (أو عتق) له  
أي فآلته ربه وقوله أو  
بوه عطف على محذوف  
هو مفهوم لم يباشره أي  
فإن يباشره أو جرحه  
ورثته أو عطف على  
مسند قول النبي من  
حبب المعتق أي إن  
أنثى يباشرها العتق  
أو جرحه قال أو يجره  
بالضارع المحذوف على  
يأبى وكان أوضح يعني  
أنه لا حظ لآلته في الولاء  
الأب يباشر العتق أو  
ينصر إليها الولاء ولادة  
لمن أعتقته أو يعتق  
صدر من أعتقته  
وحاصل قوله ولادة إن  
وإن من أعتقته ولادة  
لهذا ذكرنا ما لا يولد  
الولد كذلك لأن يكون  
والولد أنثى فإن كان

أنثى كبت من أعتقته فإن ولدها كان لهم نسب من حرفة ولا ولدها وإن لم يكن لهم نسب من حرفة فالولاء  
على ما قلناه المصنف في قوله ويرى ولد المعتق الخ (ولو اشتري ابن وبنت بأعما) فعق عليهما سوية بنفس المثلث (ثم اشتري الأب عبدا)  
ولم يجره من حرفة المثلث وأعتقه ثم مات الأب ورثه الابن والبنث بالنسب المذكور مثل حظ الأنثيين لا بالولاء وهو كالتقدم الأثر  
بالنسب على الأثر بالولاء كما تقدم (فأب العبد بعد موت (الأب) المعتق له (ورثه الابن) وحده دون البنث لانه عصبة المعتق من النسب  
وهي معتقة بالنسب المعتق وعصبة المعتق نسبا تقدم على معتق العتق بل واشترته البنث

الشراح

وحدها لكان الحق ما ذكره وكذا الوفاة للقبول الأب أو لم يكن ابن أصلا وكان الأب عم أو ابن عم لكان الأرض من بعدهم أو أبا وشهدون  
 الفتى المعلن من أن الأب بالنسبة يقدم على الأرض والولاء ومفهوما بعد الأب أمه لو مات الأب وقبل موت الأب ورثة الأب فأن مات الأب  
 بعد ذلك كان المال بين الابن والأخت على الفرصة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين وهو ظاهر لان مازكره العبد صارا لا يباين  
 (وان مات الابن أولا) أي قبل موت العبد يدو بعد موت الأب ثم مات العبد بعد الابن ولم يبق إلا الأخت (فلتنت) من مال العبد ثلاثة  
 أرباعه (النصف لغيره نصف) أيها (المعتق) للعبد (والربع لغيره) لانها معتقة نصف (٣٧٥) أبيه أي أبا الابن أي هو وأخوها

وأخوها هو وأخوها هي أي أنها  
 بعد أن أخذت النصف  
 بالولاء لكونها اعتقت  
 نصف من اعتقه يكون  
 النصف الثاني لموالي  
 أبيها أي لمن اعتق  
 نصفه الآخر وهو  
 الابن وهو أخوها فلها  
 نصفه وهو ربع جميع  
 المال فصار لها ثلاثة  
 أرباع التركة وأعترض  
 بأب الأخ فقلت قبل  
 العبد فلم يكن في  
 العبد حصة فكيف  
 رثته الأخت وأحب  
 ما بعوت أخها استغفرت  
 نصف مازكره ومن  
 جملة مازكره نصف  
 الولاء وهي رثت من  
 أخها نصفه وورثان  
 الولاء لا رثته أني كما  
 تقدم وأجب أيضا

الشارح بذلك إلى أن كونه الأب مشتركا في شرطاتي اختصاص الأب بعراق العبد (قوله) وكذا الوفاة (الخ)  
 أشار بهذا إلى أن مثل الابن في أرثته العبد المالك كونه هو والنبط سائر عصبه الأب كعه وأمه (قوله) وكان  
 للأب عم (الخ) راجع لكل من المالكين قبله (قوله) لما علمت من أن الأرض بالنسبة (الخ) فيه أنه ليس هناك  
 بالنسبة لأن المولى والمالك المذكورين لا نسب لهما بالعبد فالأولى أن يقول لما علمت أن عصبه المعتق تقدم  
 في الأرض فالولاء على معتق المعتق تأمل (قوله) فقد كرم مثل حظ الأنثيين أي لا بالسوية لأن أرثهما  
 بالنسبة لا بالولاء لما علمت أن الأرض بالنسبة تقدم على الأرض والولاء (قوله) وان مات الابن أولا أي ان مات  
 الأب أولا ثم الابن ثم العبد وبقيت الفتى (قوله) فقلت من مال العبد ثلاثة أرباعه أي أو ربع الرابع  
 لموالي أم أخيهان كانت معتقة وليت المالان كانت حرة (قوله) لغيره نصف أبيها أي فلما اعتقت  
 نصف أبيها عتقها الولاء لنصف العبد الذي اعتقه أوها (قوله) والربع أي ولها ربع أيضا لانها  
 نصف ولها أخها لغيرها بعقها نصف أبيه (قوله) أم بعد أن أخذت النصف أي من مال العبد (قوله)  
 نصف من اعتقه أي من اعتق العبد (قوله) لموالي أبيها أي بقية موالى أبيها (قوله) فلما اعتقه أي نصف  
 النصف الآخر وهو الربع ونكلا لهما لمات أخوها ولا ورثته بالنسبة انتقل أرثته لموالي أبيه وأخته من  
 جملة موالى أبيه اذ لها نصف ولها وهي رثت من أخها نصف مازكر (قوله) وأجب أيضا (الخ) حاصله أن  
 ألفاس ان ألفت ليس لها من النصف الباقي ولكنه قدر حصة أخها بعد موت العبد ورثته لنصف  
 الباقي فلذا ورثت نصف ذلك النصف (قوله) ثم مات الأب أي وقد كانت اشترته هي وأخوها عتق عليها  
 بنفس المثل وسواء اشترى الأب عتقها منه أو اعتقه أو لم يشترعها كافي ابن غزالي وعلى تقدير ما اشترى  
 فقصور المسئلة أن العبد مات أولا ثم الابن ثم الأب ولم يبق إلا الأخت (قوله) سبعة أثمان أي والأخت الباقي  
 لموالي أم أخيهان كانت معتقة وليت المالان كانت حرة (قوله) لانها اعتقت نصفه أي فلما اعتقت نصفه  
 أخذت نصف ما بقى للعاصب ونصف الباقي للعاصب ربع والربع الثاني لأخها المشارك لها في عتق الأب  
 ينصر لها نصف بعقها نصف أبيه (قوله) رثته منه نصفه أي ينصر لها نصف بعقها نصف أبيه لقوله سابقا  
 ويروى المعتق (قوله) وفيه الأشكال المتقدم أي وحاصله أن الابن هنا مات قبل الأب فكيف رثته منه  
 البتة ما لم يرثه وهو أبيه ما هي

**باب ذكر فيه أحكام الوصايا**

هي جمع وصية مأخوذة من وصيت الشيء التي إذا وصيته به كان الموصي لما أوصى بها وصل ما بعد الموت  
 عما قبله في نفوذ التصرف يقال أوصيته أي عالى وأوصيت إليه أي جعلته وصيه ما يحتلها من أن عرفة  
 الوصية في عرف الفقهاء لا أنما في عقد وصية حقا ثلث طائفة بلام عوته أو نية عنه بعده أو وقوله أو  
 نية عنه بالنسب عطف على حقا وقوله لا أنما في الفراض أي لانها بعد ذلك خاصة بالأول (قوله) مع شرطه أي  
 وهي ثلاثة (قوله) بمنزلة في حاشية السدعي على عسى أن الموصي مدع عليه أنباء أن الوصية وقعت في حالة  
 التمييز (قوله) مالك للموصي أي أولي الميراث ما كان لا مرفعه ثلاثة نية عنه بعده وان كان سقيا

ورثته الأب (ثم مات الأب فقلت) من تركه أبيها سبعة أثمانها (النصف بالرحم) أي السب فورنا (والربع بالولاء) النكاح في أبيها  
 لانها اعتقت نصفه (و) لها (الثلث بغيره) أي سب غير الولاء المال الآن الربع الباقي لأخها التي مات قبل أبيه رثته منه نصفه ونصف  
 الربع من وفيه الأشكال المتقدم (باب ذكر فيه أحكام الوصايا وما يتعلق بها) وأرثتها أرثته موصى به وموصى له  
 وموصى به ومستفوز كراة لهما مع شرطه بقوله (صاحب) لارقي ولو بشاة (عين) لا يجنون وصغير وسكران غير مجزى بن مال  
 الأيضاء (مالك) للموصي به ملكا كاملا

فيستغرق القيمة وغیرها لا تصح وصيتهما (را) كان الحر المير (مقبها أو صغيرا) لان الحر المير عليه الحق انفسه ما لو لم يتنعم من الوصية  
 لكان الحر عليه ما لم يتنعم من الوصية (وهل) عمل وصية الصغير المير (ان لم يتنصف قوله) بان لا يخلط في

(قوله) يستغرق القيمة الخ تقسمه شيان مستغرق القيمة من آخر ادعرا المالك وليس خارجا بقيد التام  
 وتام حرج العبد لان ملكه غير تام وهو قد تم حرج الحرية وحسنه فلا حاجة لقيد التام وقد يقال بل  
 مستغرق القيمة ما لم يلبس به والا لم يفت منه وهو يتقدم ان عتقه ماض حيث جعل ارباب الشعات ثم  
 يمنع من التصرف ولو رد عاين لم يتعرض له تامل (قوله) وان مقبها) أي سواء كان مولى عليه أو غير مولى  
 عليه كافي قال في التوضيح واذا ادان المولى عليه ثم مات لم يلزمه ذلك الا ان اوصى به فيموت زمن ثلثه ولان  
 المقام اذا باع المولى عليه فليرد بعه حتى مات يلزمه بعه ابن زرقون فعلى هذا يلزمه الذين يعدموه فناما له  
 ونحوه لان مرزوق انظر بن (قوله) لان الحر الخ) أي وانما عتقت وصيتهما لان الحر الخ (قوله) ان لم يتنصف  
 قوله اعلم ان هذا الشرط لا بد منه في وصية المالك ايضا كانه انما يخص المولى بذلك نظر الشئ من حصول  
 التناقص منه ٨١ بن (قوله) بان تنين انه لم يصر في الخ) أي كان يقول اوصيتك لزيد بخصه اوصيت به بغيره  
 (قوله) او جعل الصحة اوصى بغيره) ظاهر ولولا تناقض في وصيته وليس كذلك الا لا يقول بذلك أحدنا  
 مع التناقض لا يثبت الوصية ولو لم ينفع (قوله) ان اوصى بغيره) المراد بما يشعل المباح بدل المقاتل  
 بالمرح كآفاده بعضهم وهذا ظاهر على ما قاله القاني لانه ما له غيره كالتبضع لك (قوله) فالتا وبلا في  
 تفسير الاختلاط) أي هل المراد به التناقض وعدم معرفة ما اوصى به والمراد به الاوصاء بغيره وبالأول  
 تأويل في عمران والثاني القضي وأما قولها ان اوصى بوجه الوصية فغناه ان لا يدعي الثلث بتألفهما  
 وأشارنا شارح بقوله فالتا وبلا في تفسير لفظ الاختلاط الى ان ليس خدلا ما واقعا في المذهب بل هو  
 خلاف لفظي راجع لفهم لفظ المدونة وان كان الامر ان لا بد منها في الواقع فان اوصى بغيره ولم يحصل  
 منه تناقض كانت حصته تقا فاعا اذا تناقض أو اوصى بغيره بقا فالتا تقا كذا في الشيخ ابراهيم القاني  
 نعت الشيخ الشيخ سالم السنووي وذكر شيئا من ان اوصى ان التا وبلن على قولها اوصى بوجه الوصية  
 هل معتاد اوصى بغيره وهو ما قاله القضي وان ما نعته بغيره وعلى هذا لا خلاف حقيق لاتفاق القولين  
 على انه لا بد من عدم التناقض في قوة واختلافهما في اشتراط كون الوصية بغيره فاذا اوصى لسلطان مثلا  
 فالوصية بخصه على ماله عمران وغير حصته على ما قاله القضي كذا في القامع عجم تبعا لقوله وعلى هذا  
 التفرع وفكان الاول المصنف أن يقول وهل ان لم يتنصف قوله أو اوصى بغيره فالتا وبلا في أي وهل ان لم  
 يتنصف قوله فقط أو ان لم يتنصف بوصي بغيره تأويلان (قوله) ان كلاهما) أي من معرفة ما اوصى به  
 والاصاء بغيره بغيره (قوله) الا ان اوصى بكفر) أي من كل ما لا يصح تحكيمه المسلم فان اوصى الكافر بذلك  
 اكفر فصح الوصية لصحة تلكه لثلاث وغير الصحة الحكم فافاد ما اذا تفرعوا الشا (قوله) ولو لم يوصى حال) أي  
 ههنا اذا كان يصح تحكيمه لوصي به حال الوصية بل ولو كان يصح تحكيمه لوصي به في نافي حال كانا  
 كل غير موجودا وغير ظاهر حسنا وله أشا المصنف بقوله كي سكوت فهو ومثل ان يصح تحكيمه في نافي حال  
 والحاصل انه لا يشترط في صحة الوصية كون الموصي به ممن يصح تحكيمه اذ ادى حق الوصية بل ولو لم يوصى  
 حال (قوله) كي سكوت) أي فاذا قال اوصيتك بسكوتين وفلان فيكون المير بولاه سواء كان موجودا  
 بان كان حيا أو كان غير موجود من أصله فيؤمن الموصي به للقول الوضع أو الوضع فاذا وضع واستهل أخذ  
 ذلك الشيء الموصي به ومثله اوصيتك بولاه لان فيكون المير بولاه لا يوجد بان هل سواء علم ان  
 له حين الوصية بولاه لا وحيث تعاقبت الوصية بمن بولاه في المستقبل كافي التالين المذكورين فان كان  
 حيا فاه يؤثر الموصي بولاه فاه يستهل أخذه والارثون في الموصي وان كان غير موجود  
 من أصله انتظر لولاه الى الناس من الولادة ثم به ده نز لورثة الموصي (قوله) فيستحقه اذا استهل  
 الخ) أشار الشارح الى أن قوة الاستهل شرط في الاستحقاق لافي صحة الوصية وقرره عجم على شرط  
 في الصحة والاصل في التفرع بالاول الصحة حاصله بمجرد الوصية والموقوف على الاستهلال والاستحقاق  
 الموصي به وأما على الثاني فالصحة لم تحصل بمجرد الوصية بل هي موقوفة على الاستهلال (قوله) وغلة  
 الموصي به قبل الوضع تكون لورثة الموصي) هذا أحد قولين والثاني انهما توقف فتدفع للموصي به اذا استهل

الكلام فان خط بان  
 تبين انه لم يصرف  
 ما اوصى به لم يصرف  
 آتوه من آخر لم تصح  
 (أو) جعل الصحة اوصى  
 اوصى بغيره فان  
 اوصى بخصه أي بال  
 يصرف في حصته  
 كسب تجر لم تصح  
 (تأويلان) في قولها  
 وضع وصية ابن بشر  
 سنن فائل عما يقارها  
 اذا اوصى بوجه الوصية  
 ولم يكن فيه اختلاط  
 فالتا وبلا في تفسير  
 الاختلاط ولفظ أن  
 كونهما معتبرا وانه  
 لا يخص المولى فالتا  
 (و) تصح الوصية راء  
 كان الموصي (فانرا الا)  
 أن اوصى (بكفر) أو  
 بغيره (المير) وذكر  
 الركن الثاني وهو  
 الموصي به بقوله (ان)  
 يصح تحكيمه أي يصح  
 الاوصاء لمن يصح أن  
 عاين ما اوصى به ولو  
 في نافي حال (كن  
 سكون) من حال  
 موجود أو موجود  
 فيستحقه (ان استهل)  
 صارنا ويقوم مقام  
 الاستهلال كترفعه  
 ونحوه مما يدل على  
 تحقق حياته وغلة  
 الموصي بمقتل الوضع  
 تكون لورثة الموصي  
 اذا لم يوصى له لا عاين  
 الا بعد وضعه حيا حيا  
 محققا (ووزع) الموصي به ان ولدت كسرين واحد (لعهده) أي على عهده الذكر والابن سواء عند الإطلاق كالوصي

محققا (ووزع) الموصي به ان ولدت كسرين واحد (لعهده) أي على عهده الذكر والابن سواء عند الإطلاق كالوصي

فان نص على تفصيل على هذا كرا الركن الثالث بقوله (يلفظ) يدل (أو اشارت معهما) ولين قادر على النطق (وقول) الموصى  
 له البائع الرشيد (العين) أي الذي عينه الموصى تكلان (شرط) في (٣٧٧) وجوبها وتنفيذها (بعد الموت) متعلق

بقبول واستحز به عا  
 قبل قبل موت الموصى  
 فلا يفيد أنه للموصى  
 أن يرجع في وصيته  
 مادام حي لأن عقد  
 الوصية غير لازم حتى  
 لو رد الموصى به قبل موت  
 الموصى فله القبول بعده  
 وبجبه ولومات العين  
 قبل قبوله فوارثه يقوم  
 مقامه كما يقوم مقام غير  
 الرشيد وليس واحترز  
 بالعين من غيره كالفقراء  
 فلا يشترط قبوله لتعذر  
 وإذا قبل بعد الموت وقد  
 تأخر القبول عن الموت  
 فالملأه (أي للموصى  
 به بالموت) لأن بقوله  
 تبين أنه ما ملكها من  
 حين الموت فإذا كان  
 الموصى به نجرا أقر  
 بعد الموت وأغنايت  
 على أصوف بعده وقبل  
 الفسول وكذا سائر  
 الفلانات تكون للموصى  
 به بخلاف ما حدث من  
 الفلانات قبل الموت فله  
 من جملته حال الموصى  
 فيقوم من جملته ما له  
 لغيره في نفسه لكن  
 مقتضى قوله فالملأه  
 بالموت بنافي مقتضى  
 قوله (وقوم) الموصى  
 به (فله حصلت) أي  
 حدثت (بعده) أي بعد  
 الموت وقبل القبول

كلوصي به والتأخر أن هذا الخلاف سبى على اختلاف السابق من كون الاستهلال شرطاً في الاستحقاق أو  
 في الصفة واستلزاماً أيضاً أو وصي ولد فلان ويرى ولد له فدخل الموحد من الاحقاد يوم الوصية ومن  
 سجد منهم هل يستند الموحد بالغة إلى أن وجد غيره فدخل معه وبه أي أكثر الألفه أو وقف الجميع  
 إلى أن نقطع ولادة الولد وحينئذ ينقسم الأصل والفتنة كان حياً أخف حسه ومن مات أخذ دور شمسته  
 على قولين للشيخ انظر بن (قوله يلفظ يدل) أي يدل عليه إصراره كما وصيت أو كان غير مصرح في الدلالة  
 عليها لكنه يفهم منه إرادة الوصية بالقرينة كما أعطوا الشيء للفلان فلان بعد موت وقوله انما رتفه  
 دخلت الكتابة بالطريق الأولى فاندفع قول بعضهم في على المصنف الكتابة فكان عليه أن ذكرها (قوله)  
 ولين قادر على النطق أي خلافاً لاشعبان (قوله وقبول المعلن) أي لمعرفته وأما الفتنة فلا يحتاج  
 لالقول (قوله قبل موت الموصى) أي ولم يستمر على القبول بعده (قوله حتى لو رد الموصى به قبل موت  
 الموصى) أي ولو كان ردّه لها مباهين الموصى كما يقع كثيراً وأما أن ردّها بعد موت الموصى فليس له قبلها  
 بعد ذلك (قوله ولومات العين قبل قبوله) صادق عما إذا كان موته قبل موت الموصى أو بعده (قوله)  
 فوارثه يقوم مقامه) أي في القبول سواء مات المعلن قبل عليه الوصية أو بعده على ما ألهم الأناريد  
 الموصى الموصى به بعينه فليس وارثه القبول (قوله كما يقوم مقام غير الرشيد) أي في القبول وله فهو  
 الذي يقبل له ولا عبرة بغيره هو خلافاً لما ظهر من القبول هنا مخالف للشرط في الوقف والهيئة إذ يكفي حوز  
 الصغير والصفة كما (قوله فالملأه بالموت) الفاعل الوصية في جواب بشرط مقدر كما أشار ذلك الشارح  
 وقبل أن الملأه بالقبول ولما ذكرنا ناس هذا الخلاف فالو يفرج عليه أحكام الملك كصدقة  
 القطر إذا وحيث بعد الموت وقبل القبول وكان ذا وصية له زوجته الأمة ومات فوفاها ثم علم فقبل هل  
 تصرف أو لم يملك ولا تنفقه على الوصية أنا كانت حياً في المدة التي بين الموت والقبول إذا تفرغ عنه انظر  
 في فني الأولى تحيد كذا لغير في المسئلة الأولى وقصر الزوجة أم ولد في الثابت يقب القبول على  
 الموصى به بالمسرة في الثالثة وعلى الثاني لا يجب زكاة الفطر ولا تصرف أم ولد ولا يجب النفقة على  
 الحيوان (قوله وكذا سائر الفلانات) أي الحادثة بعد الموت وقبل القبول (قوله تكون للموصى به)  
 أي تناله من أن الملك بالموت ما أم أن الملك بالقبول فالغلبة الحادثة بعد الموت وقبل القبول كالحادثة  
 قبل الموت في كونها من جملته مال الموصى (قوله بنافي مقتضى قوله الخ) وجه المناقضة أن مقتضى كون  
 الغلبة بالموت أن الغلبة الحادثة بعد الموت كالموصى به ومقتضى قوله وقوم بلفظ الخ أنه ليس للموصى به  
 من الغلبة الحادثة بعد الموت إلا المثلث منها (قوله وقوم بلفظه حصلت) أي قوم حالة كونه ملكاً بالغلبة  
 حصلت (قوله فإذا أوصى به بمات الخ) هذا الكلام يتوقف فهمه على تقديم مقدمه وحاصله أن غلبة  
 الموصى به بالحادثة بعد الموت وقبل القبول قبل كالموصى وقيل كالموصى به وقيل له نشأ فقط وهو  
 المشارة بقول المصنف وقوم بلفظه الخ وسبب هذا الخلاف في واقع الغلبة المذكورة الخلاف في أن المعتبر  
 في تنفيذ الوصية هل هو وقت قبول المعلن لها أم مقتضى كون قبول المعلن بعد الموت شرطاً في تنفيذ  
 الوصية أن يكون المعتبر في تنفيذها وقت القبول فإذا تأخر القبول حتى حدثت الغلبة بعد الموت فلا يكون  
 شيئاً للموصى به بل كالموصى أو المعتبر في تنفيذها وقت الموت لأن الملك للموصى به بالموت ومقتضى  
 كون الملأه بالموت أن الغلبة المذكورة كالموصى به أو المعتبر في تنفيذها الأمران معا وهما وقت  
 القبول وقت الموت ليكون القبول شرطاً في تنفيذها أو الملك بالموت أقوال ثلاثة فمن اتبع في تنفيذها وقت  
 قبول المعلن لها فقط قال الغلبة كالموصى ومن اتبع في تنفيذها وقت الموت فقط قال كالموصى به ومن  
 رأى الأمرين معاً أعطى للموصى به منها ثلثها وأمر إعادة الأمرين معاً والشهور وأعدل الأقوال عند مصنوني  
 وهو معنى قول المجمع العبرة بיום التفويت فالغلبة قبله بعد الموت تركه تسمى الوصية تلتها إذا علمت هذا فتقول  
 الشارح فلا يكون الموصى به إلا خمسة أسداس الحائط المراد بالخمسة الأسداس الأصول بنماها إلا خمسة

(٤٨ - صوفي رابع) ويكون له ما جله الثلث من ذلك ولا يخص الموصى به فإذا أوصى به بجانب ساوى  
 ألفاً وهو ثلث الموصى لكن زاد لجل عزته بعد الموت ما تبين فله لا يكون الموصى به

الانحسار ما دام الحائط ووجهه أن الغلة لما حدثت بعد الموت لم تذكر الموصى به بناء على المشهور الذي هو أن يعدل الأقوال عند  
مضنون وقال الشارع بله على هذا القول نجمة أسداس الحائط ومقدار ثلث المائتين الحاصلتين من الغلة انتهى وأوجب عن  
المائة في المصنف على الاصحاح نظروا إلى أن ما قاله بعضهم أمضى وأعلى قول وأما على المذهب وقولهم بكونه نجمة أسداس  
الحائط قال بعضهم المراد بالاصول بنماها لانها نجمة أسداس بالنسبة لمصوبهم الفرة لاجبة أسداس بنماها كما هو المتبادر من  
المبارزة لا تنافي على أن الموصى به يأخذ (٣٧٨) الموصى به بنماه متى جله الثلث والتزاع انما هو في الفرة وعليه فلا وجه

لقول الشارع ومقدار  
ثلث المائتين لان التزاع  
في الفرة هل هي الموصى  
به كما هو مقتضى أن الثلث  
له بالموت أو هي الورثة  
كما هو مقتضى القول  
بالتقوم بغيره حصلت  
فتدبر (ولم يصحرف  
لادن) من سيده (في  
قبوله) لوصية أوصى  
به بما له القبول بلا  
اذن وبغير قبوله  
وتقدمت هذه المسئلة  
في باب طبر بما هو أشمل  
مما هنا (أي كإيصائه) أي  
السيد (بذقه) أي  
عنى رقيقه لا يحتاج في  
نقونه لأذن من العبد  
بل يعنى أن جله الثلث  
أو يفتى منه محله  
وخبره بارة الوطه  
أي التي تراه ولزم  
بطاها سدها وقد أوصى  
ببعضها للعتق بين الرضا  
وذلك وبالبقاء على  
أثره وانما خبرت لأن  
الغالب ضاع جوارى  
الوطه بالعتق وأما من  
أوصى بعتقها فلا تغير  
أذ ليس لها البقاء على

أسداس بنماها كما هو المتبادر منه وهذا القول أى أخذ الموصى به بالاصول فقطسقى على أن المراد في الوصية  
وقت قبول العين فقط فقول الشارع بناء على المشهور الخ فيعتبر ما علمت أن المشهور من اعطاهما والمراد  
بالأقوال الأقوال الثلاثة المتقدمة المبني عليها الخلاف في الغلة الحادثة بعد الموت وقبل الانبول وقوله بل  
أنه على هذا القول أى القول المشهور الذي هو أن يعدل الأقوال القائل بمرعاة الأمرين وقت القبول ووقت  
الموت وأما على القول بمرعاة يوم الموت فقط فيكون الحائط كله بغيره الموصى به (قوله الانحسار أسداس  
الحائط) أى فقط لاجبة الفرة لأن الفرة لثلاث الثلث لا تأخذ الفة (قوله بناء على المشهور) مرئى  
بقوله لم يكن الموصى به الانحسار أسداس أى لم يكن له لأن بناء على المشهور وقد علمت ما في هذا الكلام  
من التفرع لان القول بأخذ الانحسار أسداس الحائط ولا يأخذ شيئا من الغلة مسمى على القول باعتبار  
وقت القبول فقط وقد علمت أن خلاف المشهور (قوله ومقدار ثلث المائتين) أى هو ستة وستون واحدا  
وثلثا واحدا اربعتان الغلة لم تكن معلومة فليت والوصية انما تكون فاعلا كإياها وأوجب بأن الغلة  
لما كتبت كمنصة في الاصول فكانت معلومة عطفها لم يبع الموصى به ثلثه الزم فتصنع ثلث المائتين  
اللتفد (قوله على قول) أى هو ما المدة بيوم الموت وقوله على المذهب أى من اعتبار يوم القبول والموت  
معاً (قوله المراد به) أى بقولهم المذكور الاصول بنماها أى جميع أصول الحائط التي هي الاشجار بنماها  
وقوله لاجبة أسداس بنماها من الاصول (قوله بالنسبة لمصوبهم الفرة) وذلك لان الجلة ألف وثمانون  
بالغلة والألف نجمة أسداس الجميع (أي أوصى بالورثة) كما هو مقتضى القول بالتقوم بغيره حصلت (فإن  
مقتضى التقوم بغيره حصلت أن تكون ثلث الغلة الموصى به ونقشاها الورثة لانها كلها بالورثة وتحت هذه كلام  
بهم وجهه واعتراض الشارع حافظ (قوله وتقدمت هذه المسئلة) أى مسئله عدم احتياج الرقيق لأذن  
في قبول الوصية وقوله بما هو أشمل مما هنا أى حيث قال ولغير من أذنه في الصبر القبول بلاذن وهذا شامل  
لقبول الوصية والهبة والصدقة (قوله كإيصائه) تشبيهه في مطلق الاحتياج لأذن وان كان الاول نقشا  
لا احتياج أذن السيد والثاني نقشا لا احتياج أذن الرقيق (قوله وأما من أوصى بعتقها فلا تغير الخ) هذا مذهب  
المدينة خلافا لصريح القائل بأنها تقهر كالوصى ببعضها للعتق (قوله من جارية الخدمة) أى الموصى ببعضها  
لعتق (قوله ومثلها) أى في نفوذ الوصية وعدم الخيار للعبد الموصى ببعضه للعتق (قوله ما لم ينفذ فيها الخ)  
أي ما لم يملكه وكذا أن أوفته الحاكم فاختارت أحد الأمرين أو شهدت عليه السيد واختار أحد الأمرين  
فندس لها الانتقال انظر بن (قوله لعبد وارثه) أى وارث الموصى (قوله ولو بكثر) أى إلى الثلث وقوله ان  
اختار الوارث أى بان لم يكن الثلث الموصى وارث السيد هذا الصيغة القديمة وقوله وحزب جميع المال السيد الموصى  
فصم اخراج الثلث لان حوزها لجميع المال بالفرض والرد على أن أصل المذهب بعدم الرد وروى ثبيت  
المال وانما صحت الوصية لرقائق الأولين عدا كرم الشريطة لانها كان جميع المال للسيد بينهم  
الموصى على أنه أراد دفع وارثه الذي هو سيده (قوله والارثهم) أى إلى الباكين مشتركين ما بالسوية  
أو كان مشتركاً بالسوية ولم يروا جميع المال كائنين فلا تصح لانها كوصية لوارث (قوله وأذا صرح)

الرق لان العتق حق له ليس لها الاطالة بل الايصاء بعتقه لا ينافي الاحتياج لأن كما هو ظاهر مما قبله وأحرز به جاره الوطه  
من جارية الخدمه فلا خيار لها بل تباع لمن يبتاعها ومثلها للعبد (ولها) أى جارية الوطه التي أوصى سيدها بعتقها للعتق (الانتقال) عما  
اختار من أحد الأمرين إلى الآخر عند ان القلم ما لم يتفق عليها اختارته أولا (وصح) الاصل ولو بكثر (لعبد وارثه) كعبد ابنه  
(انما تهم) الوارث وحزب جميع المال كاللبن لا يفت وبش المتعدد والعبد مشترك بينهم بالسوية وورثوا جميع المال والام نص  
لانها كوصية لوارث وإذا صرح فليس لسيد ان يترافعها قال ابن ريس لان في انتزاعها

انطالها واذا باعه الوارث باعه عماله ولا يشتري انتزاعه (أو) تعدد الوارث وأوصى لعبد بعضهم (شأنه) لا تنفذ اليه الفرس تنقله (أو يدينه) أي بالثاقه (العبد) لا تنفع سيده والام تصح لاه كوصية الوارث (و) (٣٧٩) صح الامام (المسجد) ونحوه كرم باط

أي الامام لعبد الوارث بان اتعد الوارث وحار جميع المال (قوله انطالها) أي لان الموصي اعمأ أوصى  
 لعبد ولو بوصى لسيد ومن الامام لعبد الوارث الامام لعبد الاخ لا يتزوج كافي من لجران التعليل  
 المذكور فيه (قوله) أو بناء أو ردية العبد أي خدمته لا وصي مثلاً (قوله والام تصح) أي أو لا بان  
 أو يدينه تنفع سيده والعرض أنها تنافه لم تصح كإمامها تصح اذا كانت بكتير مطلقاً لا يدينه العبد أو نفع  
 سيده ولا فرق في ذلك بين كون العبد قسماً أو نفسه شائعية لا مكاناً ولده الوصية له عمار يدي  
 التافه إلى بلغ نكاح الموصي لانه آخر نفسه وماله ولاد القصد بذلك تحريم العبد فله أو الحسن (قوله)  
 وصح الامام (المسجد) أي اعمأ عليه كوصية بخلاف الجوان والعجز مثلاً لا تصح (قوله كرم باط  
 وقطرة) أي وسور على السيد (قوله وسور في مصالحه) أي ان اقتضى العرف صرفه في ذلك فال  
 اقتضى العرف صرفه للعجاورين به كالمعاصي اذ هو صرف لهم لا مريم وحصره ونحوهما (قوله ونحو  
 ذلك) أي ككس وفراس ورواب وفاد (قوله لا يبيع المام) أي كإمامها تصرف ببناءه ما على من  
 ذكر من الخدمة والامام والمؤذن اذ لم يبيع المام من المروسة والحصر والزيت (قوله في دينه الخ)  
 ظاهر مسوا على الموصي أي على الموصي له دناءة وارث أو لا هو كذلك فظلال في الصحة على العلم بوجه  
 الاء أو ترويع لا يقتصر وقوله فان لم يكن وارث أي ولدين بطلت كإبطال اذ لم يعلم الموصي عونه  
 حين الوصية (قوله ولا تعطى لبيت المال) أي على ما اختاره نوح وهو الظاهر بناء على أن بيت المال  
 حائز وقال الشيخ سالم تدفع له بناء على أنه وارث قاله شيخنا العدوي (قوله وفي الخ) اعلم ان كلام المصنف  
 في الصحة وأما الجواز وعنده فشي آخر وحاصله أن ابن العالم يقول بالجواز اذا كانت على وجه الصحة  
 بان كانت لا يجرى فيه ولا كرهت وأما جازها شهية مطلقاً كفي في التوضيح مانعه وقيد ان يشهد لاطلاق  
 قولنا اشبه بجوارها الذي يكونه ذاسبين من جواراً وقراءاً وينسب قائلهم فان لم يكن ذاسبين فالوصية  
 لهم فصورنا لا لأوصى الكافر من غير مسلم وتروى المسلم الامم مرض الاعمان انظر من (قوله)  
 لا يرضى أي لا تصح له على ما قاله أصح وهو المعتمد خلافاً ليقضه كلام عبد الوهاب في الأشراق من  
 الصحة (قوله أي قاتل) سواء قتله عند الخطأ (قوله علم بالسب) أي بالسبب الفاعل وهو عين القاتل  
 (قوله في المال) أي مال الموصي وقوله والدية أي المأخوذة من عاقبة القاتل أي فتكون الوصية في  
 ثلثهما وقوله في المال فقط أي في ثلثه (قوله فتأويلان في صحة إصابته) أي لان الوصية بعد الشرب  
 فلا يعمى في الاستبجال وقوله وعندهما أي عدم الصحة أي لان الموصي لو علم أن هذا القاتل له لم يوص له  
 لان الشأن أن الانسان لا يحسن لمن أساء اليه والظاهر من التأويلين الثاني وهو عدم الصحة كافي المبح  
 ولا يدخل في التأويلين أعطوا من ثلثي لصاحب اتفاقاً على ما يفقد قصر المواق وجرام التأويلين على  
 ما صور به شارحنا (قوله وتدل الخ) الذي يفيد كلام التوضيح على ما قلناه من الطلاق قطعاً هذه  
 الصورة لثمة الاستبجال كالآثار وأما لو هب في مرضه لا يجني فتسليمه تبطل الهبة قبض الموهوب له  
 الهبة قبل موته والأول الواجب أو لا عندنا خطأ فليس حكمه كالوصية في هذا وان كان يحرم من الثلث  
 مثلاً وذلك لانه أضر بنفسه لانه يرضح كانه ذائب من رأس المار (قوله ولم يغيرها) أي فان علم بذي السبب  
 سمح والافاء وبلان هذا مفاداً وله عتق ما فيه (قوله أي الموصي) أي والخال أم مات علماً (قوله فذل  
 أصح الخ) ما قاله أصح وهو المأخوذين لفظ المدونة كافي من ولا يعل كلام أصح هذا الخلف لقول  
 المصنف في الزدة وأعطت صلاة في أن قال وأباعد لان السقوط عند الردة لا ينافي العود عند الاسلام  
 (قوله) وكذا لا تبطل براءة الموصي له مثل ذلك في المسائل المقبوطة واسمع بذلك طاع بن الوصية لبيت من

وتدل كلامه في هذه والتي قبلها اذا طرأ القتل بعد الوصية ولم يغيرها ثم شرع بتكلم على مبطلات الوصية فقال (و بطلت الوصية  
 ردت) أي الموصي فان يرجع للاسلام فقال أصح ان كانت بكتابة جائز والأفلا وكذا لا تبطل براءة الموصي وفي نسخة براءة  
 بالتشديد وهي شاملة لهما



ولا تبطل ردة موسى به (و) بطل (أي بصحة) كأن يوصى بحال يشتري به غيره لنشره أو يدفع لمن يقتل نفسه أو يفرق ومنه  
 الإصاء ببناء مسجداً ومدرسة في الأرض المحبسة على دفن الأموات فيها كقراءة مصر وكذا الإصاء لمن يصلي عنه أو يصوم عنه وكذا  
 الإصاء بالتخاذل فتدبل من ذهب أو فضة (٣٨٠) ليعان في قبري أو ولي لمجوز ذلك فانه من ضياع الأموال في غيرها

به الشارع ولورثة أن  
 بفصلها به ما شاءوا كذا  
 ذكره (و) بطل  
 الإصاء (وارث كغيره)  
 أي كغير وارث (يرثك  
 الثلث) ويعتبر الزائد  
 (يوم التنفيذ) أي يوم الموت  
 فإذا أوصى له عاتمة  
 وهي ثلث مال يوم الموت  
 وكان مالها يوم التنفيذ  
 مائة وخمسين أعطى  
 خمسين وكذا إذا قال  
 أو وصيته ثلث مالي  
 فأعطته عماله يوم التنفيذ  
 (وإن أجزع) ما أوصى  
 به الوارث أو الزائد على  
 الثلث أي أجاز له الورثة  
 (قطعة) منهم أي ابتدأه  
 عليه لا تنفذ الوصية  
 للموصي فلا يميز قبول  
 الموصي له ويأخذ بقبل  
 حصوله مانع المميز  
 وأن يكون المميز من  
 أهل التبرع ثم يأن على  
 بطلان الوصية لوارث  
 ولو قبل بقره (ولو  
 قال من أوصى لبعض  
 ورثته (أن يميزوا)  
 أي بقية الورثة له  
 فلا يصح) أو  
 صومهم فلها تكون  
 بأهلها ورجع ميراثا  
 (مختلف العكس) وهو  
 ما لو قال ثلث مالي مثلاً  
 لساكنين إلا أن يميز

فعله حتى تبطل ردة قال بن وهو ظاهر (قوله ولا تبطل ردة موسى به) أي ما كان عبداً (قوله وبطل  
 الإصاء بمصحة) أشار الراجح إلى أن قوله بإصاء بالرفع عطفاً على الضمير الماعل لمطلب وضع العطف الفضل  
 والمراد بالعصبة الأسماء المحرم والوصية بالمكره والمباح يجب تنفيذهما كما قال عجم قال طي وهو غير  
 ظاهر بل تنفذ الوصية بالمكره ومكره وفي تنفذ الوصية بالمباح وبدم تنفيذهما قولان وكان عجم فاس  
 ما فله على اتباع شرط الواقف وإن كره وأما الوصية بالنسب فتنفذ وجوباً وما في نيت من نيت تنفيذهما  
 فهو مردود أنه وعلى هذا فالرد بالعصبة بالنسب بقره (قوله ومنه الإصاء الخ) أي ومنه أيضاً الوصية  
 بنسبها عليه أو بلمه ومحرم في عرس والوصية بضرب بقره على غير ما هاهنا فكل ذلك تبطل الوصية به ولا تنفذ  
 ويرجع ميراثاً قال بن ومن أمثله أيضاً ما وصى ببناء قبة عليه وهو ليس من أهلها أو وصى بأهله ميراث  
 على الوجه الذي يقع في هذه الأزمنة من اختلاط النساء الرجال والنذر المحرم ونحو ذلك من المنكر وكان  
 يوصى بكتب جواب سؤال القبر وبعده معه في كفنه أو بقره اللهم إلا أن يجعله في صورة من نحاس ويجعل  
 في جدار القبر ثلثاً من ركته كما هاهنا السناوى (قوله لمن يصلي عنه أو يصوم) أي بخلاف الوصية لمن يقرأ على  
 قبره فلها نافذة كالوصية بالمعنى عنه (قوله ولورثة أن يفعلوا به ما شاءوا) أي فلا يلزمهم تنفيذهما بل تنفيذهما  
 حرام (قوله وبطل الإصاء وارث) أي ولو قبل زائد على حقه فلأوصى لوارثه ولو لم يطل حصته  
 الوارث فقط (قوله كغيره زائد الثلث) أي كما تبطل الوصية لغير الوارث بزيادة الثلث فإذا أوصى لأجنبي  
 بنصف ماله أو بقدر معين يبلغ نصف ماله نفذت الوصية بالثلث ويزداد زاعداً ولو لم يكن له وارث حتى يثبت  
 المال وهذا هو مذهب مالك وأحمد وروى ذهب وأحسنة وأحمد في أحد قوله إلى محض ما يجمع ماله إذا كان  
 الموصي له أجنبياً وكان لأوارث الموصي أهـ (قوله وقطعة) هذا هو المشهور وهو مذهب الدوزني قال  
 في التوضيح وذهب ابن القصار وابن العطار إلى أنه ليس ابتداء عليه وإنما هو تنفيذ لفعاله البت وهو الذي  
 نقله أبو محمد والبايعي للذهب والمحال أن الوصية بزيادة الثلث أو لوارثه على هذا القول بمصحة تنوفاً  
 على الأجازة وعلى ما نقلوه لم أنجزت قطعية أي هي كقطعة من حيث الاقتدار لحوز ولا يحتاج لقبول  
 ثاب على هذا القول ويحتاج له على الأول وعلى القول الأول يكون فعل الميت محمولاً على الرضى فيجازى به  
 الثاني يكون محمولاً على الصحة حتى يرز وعلى الأول لا يصح أن يقال الوصية بمصحة ومصححاً ويحسن أن يقال ذلك  
 على الثاني ومن غرائب الخلاف أيضاً ما وصى بعقوبة جارية ليس له غيرها فأجاز الوارث فهل الولاء كله للبنت أو  
 ثلثه وكذلك إذا وصى بحارية لوارثه وهي زوجة لوارث أو فاجزأ الوارث الوصية فهل ينضم السكاح بالسوت  
 أو بعد الأجازة كذا في حاشية شذنا السد على عبي (قوله فلا يميز قبول الموصي له) أي أننا بعد الأجازة  
 وأما القول الأول فهو كالعدم قال طي أما الانتقار إلى القول فلم أره مرجح وأما الانتقار إلى الحوز  
 فهو في التوضيح وغيره أهـ بن وما قاله عجم أوفق بالقواعد لأن العبيبة تنفذ لقبول ولم تنصق إلا  
 بعد الأجازة فتأمل (قوله من أهل التبرع) أي ما كان يكون رشيدهم لا يميز عليه (قوله فلها تكون وبأهلها  
 ورجع ميراثاً) أي لا لماله بل كالأورث دخل على قصد الضرر وما قصد به الأضرار لا يرضى بقره  
 تعالى حتى الموصى غير مضاف ولا ضرر ولا ضرار وظاهره البطلان في هذه الصورة سواء أجاز أو  
 أولا وهو قول ابن القاسم وذلك لما أوقف الوصية منها عام القصد الضرر منكم بقضاء هافلا  
 ببعضها أجازتهم بل أجازتهم ابتداء عطية فيعتبر شرطها ككونهم رشيدهم بالدين والقبول والحياة  
 (قوله ليدته الخ) أي وانما صحت الوصية في هذه الحالة لوارثه إذا أجازها له الورثة ليد الموصي

الورثة لا يميز بعينها الوصية جائزة لأنه أن أجازها الورثة واللاهى لساكنين ليدته بهم بخلاف  
 السابقة فلهذا كرمنا تبطل به (و) بطلت الوصية (رجوع فيها) من الموصي سواء وقع منه الإصاء في صحة أو مرض بعقوبة أو غيره  
 لانها من العقود الجائزة أجازها فيجوز الرجوع فيها مادام أجاز (وإن) كان رجوعه (عرض) أي فيه وظاهره ولو أقرتم عدم الرجوع

وهو الذي به العمل وقيل ان التزم عدم الرجوع ولا رجوعه وصح لان المؤمن عند شرطه والمعتد الاول وبالغ على الرجوع في المرض  
 دعيانهم عدمه لما فيه من الاتضاع للغير فلا يعتبر وأما ما تبناه المر بضر من مرضه من مدة أو شبهة وأحسن فلا رجوع له فيه وان كان  
 حكمه حكم الوصية في الخروج من الثلث كما في المدونة ثم بين ما به الرجوع بقوله (يقول) أي والرجوع عن الوصية يكون بقول مخرج  
 كما بطلتها أو بصحة عنها أو كحذو ذلك (أو) بفعل مثل (بيع) لما أوصى به (وعتق) لقسمة أوصى بها بل بطلها (وكتابه) أي أوصى به  
 (وابلاد) أي موصى بها (وصد زرع) أوصى به أي ودرسه وصفه لا يخرج المحدث كما هو ظاهر بل لا بد من التذرية على المعتد وحذو التذرية  
 الوصية بها لا يبطله أو ظاهره ولو بعد يسرها (وسيج غزل وصوغ فضة) (٣٨١) أوصى بها (وحقوقن) أوصى بها

كأن لا يخرج منه  
 بعد الحشو الادون  
 نصفه كمنه شوب  
 كالضربة وأما حشوه  
 في نحو وسادة فلا  
 يشتمل على ج نصف  
 وأما ما به من الأولى في  
 عدم الفواتخ وج  
 أكثره (وذهب شاة) أو  
 نحوها أوصى بها  
 (تفصيل شاة) أوصى  
 بها بلطف شاة أو نحوها  
 كقطع ففصلها أو نحوها  
 خفت زوال الاسم  
 فإن أوصى بها بلطف  
 فبطلت التفصيل  
 لعدم زوال الاسم (و)  
 بطل (إيضا) قيد  
 (بعرض أو سرفا) تنقيا  
 أي المرض أو السفر  
 يعني انتق الموت فيها  
 أن (قال أن مت فيها)  
 يعني أما إذا قال أن مت  
 من مرضي هذا أو في  
 سفرى هذا فلا فلا  
 كذا فليمت بأن صرح من  
 مرضه أو قدم سفره  
 فإن الوصية تبطل لانه

بما كان الخ من نص الوصية لهم (قوله) وهو الذي به العمل) أي كما صرح بذلك ابن أبي شيبة في شرح المدونة  
 وصرح غيره بغيره (قوله) وقد ذكر القورق في جوابه أن الذي به الفتوى ومضى به القضاء  
 عند المتأخرين عدم الرجوع قال به كان بقي شاة المعتدوسي ونعمه من بعده انظر بن (قوله) أو بيع  
 لما أوصى به أي لم يسترد بعد بطل قوله إلا في شوب فباعه ثم اشتراه (قوله) وكتابه أي فأن عجز رجعت  
 الوصية وعلى ما لم يسترد في ذكر الكتاب مع أنها ما بيع أو عتق فهي داخله في أحدها كونه المست  
 بها محض لا اعتقاها صلا كان البيع مع ما به من عدمه مستوي في أنه فعل مغاير لما قبله من القول عطفه أو  
 وعطفه مشاركة في الفعل لا (قوله) أي ودرسه وصفه أي سواء أدخله بينه أم لا (قوله) بل لا بد من  
 التذرية على المعتد) أي زوال الاسم حشوه وأما قبله فمحل من عنه اسم الزرع (قوله) ونسج غزل أي  
 موصى به لأن الاسم انتقل عما كان عليه حال الوصية وكذا يقال فيما بعده (قوله) أوصى بها بلطف شاة أي  
 وليس مراد المنصفه إذا أوصى بما يسمى شاة ولم يسمه بذلك بل سماه شوب مثلا ثم فعله أن ذلك يكون  
 رجوعا (قوله) قطع أي أو بشفة أو طاعة (قوله) زوال الاسم) أي زوال اسم الشقة ونحوه كالقطع والشفة  
 والطاعة بالتفصيل (قوله) فإن أوصى بها بلطف شاة أي أو قص أو سرفا بأن أشارا قطع أو بشفة أو طاعة  
 أو بشفة هذا الثوب أو القص ثم فعله بذلك (قوله) لعدم زوال الاسم) أي لعدم زوال اسم الثوب  
 بالتفصيل (قوله) قيد بمرض أي قيد بمرض أو سفر والحال له انتق حصوله فيها (قوله) يعني انتق  
 الموت فيها) أي انتق الموت فإن تنقية المصنف للغير وان كان مرجعه واحدا وهو الموت نظر التصديح  
 (قوله) أن قال أن مت فيها) ظاهره أنه لا بد من التصريح بالقيد وليس كذلك بل متى أشهد على وصيته في  
 مرضه أو سفره أو كانت بغير كتاب فلا تنفذ إلا إذا مات فيه سواء صرح بذلك كالأول أن مت من مرضه  
 أو سفرى هذا فلا فلا كذا أو لم يصرح به كالأول أن مت فلفلان كذا أو قال بغير من مالي فلان كذا ولم  
 يقل أن مت أو لم يقل شاة من ذلك بل لا شاهدان فلا فلا كذا أو وصية لأن المعنى عليه حيث لم يصرح بالتعقيب  
 كمن مت انظر بن (قوله) الموت) أي على الموت (قوله) ومات بعدها) أي فبطل إلا أن يشهد على ذلك  
 الكتاب فقولان في بطلانها وعليه كما في هرام (قوله) أنه قد قبلها) أي قبل محنته وقد ومن السفر بأن  
 رد حالة المرض أو حالة السفر (قوله) فيما) أي في المرض أو السفر والحال أنه رد الكتاب (قوله) لم تبطل  
 لأنه علق الخ) هذا ظاهر كلام التوضيح (قوله) وقيل الخ) هذا ما قبله عجم عن بعض أشياخه تبعا لأن  
 مرزوق (قوله) لا رد العلامة الرجوع) أي عن الوصية فقد خلف وجوده علق عليه هنامع  
 وهو ما دل على أن الرجوع عنه غير رد الكتاب (قوله) ولو أطلقها عن القيد) أي أنه لم يقيد بها بمرض  
 أو سفر معين ولا غير معين (قوله) كقوله أن مت) أي كقوله في غير مرضه أو سفره أن مت فلفلان كذا  
 ولم يقيد بمرض أو سفر معين ولا غير معين (قوله) قطع النظر عن الموضوع) أي لأنه أطلقه النظر عنه احتمال

علق الإيضا أي الوصية بالموت فيها وهو لم يمت هذا إن لم يكتب إيضا بكتاب بل (وان) كتبه (بكتاب ولم يصرحه) فلان من مدعي  
 صم أو قدم من سفره ومات بعدها (أو أخره) من عدم (ثم استرد) من إعطاه (بعدها) أي بعد الصحة والقدوم من السفر لأن في  
 رد رجوعه عن الوصية أن مات من غير ذلك المرض والسفر وأولى أن ردده قبل ما تم صرح أو قدمه لأن متها الموت فيها فلو مات فيها لم تبطل  
 لأنه علق الوصية بالموت فيها وقد حصل وقبل تبطل لأن العلامة الرجوع وقوله (ولو أطلقها) أي عن القيد بالمرض أو السفر  
 كقوله أن مت فلفلان كذا مسألة في قوله ثم استرده قطع النظر عن الموضوع من التقيد بما أي أنه إذا استرد كتابه بطلت وصيته حتى  
 في المصلحة من التقيد بها فإن لم يسترده لم تبطل في الصورتين أي القسدة والمصلحة كما أشار به بقوله (لأن لم يسترده) أي فلا تبطل  
 فيها وقيل

بل هو شرط حذف جوابه تقديره فكذلك أي تبطل ولا يصح أن يكون مبالغة مما قبله انما قبله في الوصية المقدسة وهذا في المطلقة فاسم  
 الاشياء في الجواب القدر عائد على قوله أو أخرجه ثم استرد له ولما قبله اذا المطلقة اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه  
 ولم يرد فانه خصيص في الصور الثلاثة ولا تبطل إلا اذا استرد بعد ثلاث المقدسة فان تبطل في الأولين كالأربعة ومفهوم انتم انتم ما اذا لم  
 يتفيا بان مات من مرضه أو في سفره كانت حصصه قطعا في الثلاثة الاول وهي ما لا يمكن بكتاب أو كانت بكتاب لم يخرج به أو أخرجه  
 ولم يسترد أو ما في الرابعة وهي ما اذا استرد قبل تبطل نظرا إلى أن الرديجوع في وصيته أو لا نظرا إلى انه قد مات من مرضه أو سفره  
 الخلاف المتقدم فاعلم ان صور المقدسة منطوقا (٣٨٣) ومفهوما غائبة وان صور المطلقة أربعة تبطل في واحدة منها فقط

وهي استرداده ومن المطلقة ما اشار به بقوله (أو قال متى حدث) في (الموت) أو اذا أوصى مت فلفلان في مالي كذا فصنع ان لم تكن بكتاب أو به ولم يخرج به أو أخرجه ولم يرد لا ان استرد (أو بين) عطف على قوله لم يسترد أي لان لم يسترد ولا ان سبى الموصي (العرصة) الموصي بها دأبا أو جأما أو غير ذلك فلا تبطل (واشتركا) أي الموصي الباقي والموصى به هذا بقية نيته فاما لان شبهة وهذا بقية عرصته (كأصاته بشي) معين (الزيد ثم) أوصى به (لعمرو) فلا تبطل واشتركا الآن تقوم قرينة على رجوعه عن الاولى وأولى ان مصرح كان بقول ما أوصيت به فلان هو فلان فانه يخص به الثاني (ولا تبطل (برهن) لما أوصى به لان المثل لم ينتقل وخلاصه على الورثة (و لا تزود برقيق) موصى به (و لا لا تعلقه) صنعتة (قوله وأخذ الموصي له وشارك الوارث فيه بقية) (و لا لوطه) من الموصى بخاربه أوصى به لزيد لم يقبل ووقف بعد موته فان ظهر به اجل بطلت الوصية وصارت أم ولد ولا أخذها الموصي به (ولا تبطل (ان أوصى ثلث ماله فاعه) أي باع جميع المال وبسطي الموصي به ثلث ماله عند الموت ولا شيء من الثمن وقت البيع وسجل الضمير عندا على جميع أولي لاه التي يتوهم به الرجوع عن الوصية أو ما بيع الثلث فلا يتوهم فيه ذلك (كشابه) أي كسبه لثابتا به التي أوصى بها (واستخلف) قبل موته (غيرها) فلا تبطل وأخذ الموصي به باستخفنه ان لم يكن عينها الموصي

الاطلاق والتقييد فصنع المبالغة (قوله بل هو) أي قوله ولو أطلقها (قوله أي تبطل) يعني ان كانت بكتاب أخرجه ثم استرد (قوله ولا تبطل الا اذا استرد) فصور المطلقة أربعة الصفة في ثلاث والاطلاق في واحدة (قوله بخلاف المقدسة) أي فصورها أربعة المطلقات في ثلاث وهي ما اذا كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو بكتاب ولم يخرج به ثم استرد والصفة في واحدة وهي ما اذا كانت بكتاب وأخرجه ولم يسترد (قوله ومفهوم الخ) لما تكلم على صور المنطوق في المقدسة وألفها بأربعة شرع في بيان صور المفهوم فيها فذكرها أربعة أيضا (قوله تعلم ان صور المقدسة) أي بالورث في المرض أو السفر وقوله غائبة أي وذلك لانه امان ينتهي القدر أو يقتضي وفي كل امان أن يكون بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه ولم يسترد أو يسترد فان اتفق القيد بالمرجع من مرضه أو قدم من سفره بطلت ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه واسترد أو ما أخرجه ولم يسترد فهي حصصة وان تحقق القيد بان مات من مرضه أو سفره كانت حصصة ان كانت بغير كتاب أو بكتاب ولم يخرج به أو أخرجه ولم يسترد فان أخرجه واسترد ففقد لان الصفة والاطلاق (قوله وهي استرداده) أي وهي ما اذا كانت بكتاب وأخرجه ثم استرد (قوله ومن المطلقة ما اشار به الخ) أي لان من المعلوم انه لا وصية الا بعد موت والتقييد لا يصير مالم يقيد (قوله فصنع ان لم يكن بكتاب أو به ولم يخرج به أو أخرجه ولم يرد) على هذا الصور الثلاثة يحصل الكلام المنصف هذا لكن الصور الثلاثة مرتبة من قوله سابقا لان لم يسترد ان جعل راجعا لطفلة والمقدسة فاعمل الشارع لان جعل راجعا للمقدسة فقد وقوله لان لم يسترد هي معنى قول المصنف ولو أطلقها فقد استوفى المصنف صور المطلقة الأربعة كما استوفى صور المقدسة (قوله أو بين العرصة) مثل البناء الفرس والظاهر ان مثل ذلك وصيته ووقف ثم كسبه كالفره نشأ (قوله فلا تبطل) وقال أشهب تبطل قال في التوضيح وهو ظاهر لا تنقل الاسم (قوله بقية نيته فاما) أي يوم التنفيذ (قوله ان مصرح) أي بالرجوع عن الوصية الاولى (قوله وخلاصه على الورثة) أي اذا ترك المثل ما بين بالدين والابيع الرهن في الدين وبطلت الوصية (قوله ووقف) أي عند جعل المال بان وطنا ومات ولم يدر هل جلت منه أم لا فان قلت حال الوقف فقال ابن القاسم فتمت الورثة لان الايصاء سبب ضعف لا يعارض المثل المتقدم وقال ابن عبيدوس أوصى به لان الورثة ليس بمنع من أخذها والمانع انما هو اجل وقد تعذر الاطلاع عليه (قوله أي باع جميع المال) الانسب أي باع ماله جميعه انارة إلى ان الضمير راجع لضاف اليه (قوله ثلث ماله على عند الموت) الاولى ثلث ما وجد وقت تنفيذ الوصية كالمهر من أن العشرة بالوجود يوم التنفيذ سواء زاد على الموجود يوم الوصية أو الموت أو نقص (قوله عائد على جميع) الاولى عائد على ماله جعله لآعلى المضاف الذي هو ثلث ماله (قوله فلا يتوهم فيه ذلك) أي لا يتوهم فيه الرجوع عن الوصية (قوله كشابه الخ) مثلا قال ماله كان في الواقع وب وقال أوصيت زيدا بشي ثم باع ثلث الثوب واستخلفها (قوله واستخلف غيرها) أي من جنسها أو من غير جنسها

والا بطلت بيعها كاذبا لم يصبها ولم يستخف غيرها (أو) أوصى له (ثوب) معين (فباعه ثم اشتراه) أو لم يكد ولو يارثه فلا يطل وأخذ الموصى له (بخلاف شراءه منه) فتمطل فليس الموصى له ذلك المثل لأنه غير معين له وأما قوله واستخف غيرها فهو إنما إذا لم يصبها كأمير (ولا) يطل (انحصصه) إلا أوصى له الثوب أو لثوبين (يعوضين) وإذا لم يطل (فالموصى له) ذلك الثوب (من يادته) أي جمع ما زاد من حصص أو من ولا يشاركه الوارث فيه بقية ما زاد بخلاف الرقيق يعلم مسنة فانه يشارك الموصى له بقية كأمير والفرق أن الرقيق تزديته بالتعليم زائدة كثره (وق) يطلان الوصية بسبب (نقص) بغير الثوب وسكون القاق وبالشاذ المصداقي هدم بناءه (العرصة) الموصى بها مع بناءها ولو قال أدار ويحويها كان أوضح وعدم (٣٨٣) بطلانها (قولان) العند الثاني فليس

الهدم يرجع وعليه فصل النقص بنصف النون أي النقص للموصى وورثته أو الموصى له خلافه من (وان أوصى) النقص (وصية بعد) وصية (أخرى فالوصيتان) له إذا تساوى من نوع واحد يدل ما بعده كعشرة عديده ثم عشرة محدبة (كنوعين) أي كاذبا أو وصى له بوصيتين ولو في آن واحد من نوعين كدينار وروب (ودراهم) معدونة (وسائل) من ذهب (ورهب) معلوم القدر (ورضة) كذلك يعطى الوصيتين معا فقولته كنوعين تشبه فيما قبله وقوله ودراهم المختصير لنوعين (والا) يكونان من نوعين ولا يتساويان بأن كانا من نوع واحد متفاوتين بالقيمة والكثرة كعشرة ثم خمسة عشر من صنف واحد أو عكسه (ما كثره) له

(قوله) (والا بطلت) أي والآن يعتبأ بان قال أوصيت له بثلثي هذه أو بشي هذه ما عاها واستخفها أو لا بطلت بيعها أي قال المصنف بعد خلافه منه (قوله) بخلاف منه (أي بخلاف سبعة ثوبين المعين وشراء أوهبة أو إرث منه) (قوله) فهو كاذب لم يصبها) أي وحسب ذلك فلا تنقص في كلامه وقد علمت أنه ليس من التعيين أنه موصى بثوب وليس له غيره كما يفهم من قوله (قوله) ولا يطل الخ) أي لأن زيادة هذا لا يولد لتعدديتها في الوصية (قوله) كان واضح) وذلك لأن العرصة اسم أرض الخالية من البناء وقد أطلقها المصنف هنا على الأرض مع ما فيها من البناء تقييضا (قوله) خلافه من (لكن) الذي استظهره شيئا العلامة العدوي بأنهما هو الموصى له وهذا لا يوجب باطل المصنف في تساوي القولين لأن ينسب قوله ونقص العرصة بغير النون أي في منقوض العرصة الموصى بها مع بقائها إذا هدم الموصى قولان بل جعل عجم ذلك متعينا أظهر من (قوله) فالوصيتان) أي بثلثيهما من أصلهما الثلث أو ما حله منهما وسواء كانتا بكتاب أو بدونه (قوله) من نوع واحد أي حالة كونهما من نوع واحد سواء اتحدت قسمتها كالمثل الشارح أو اختلفت كعشرين شعيرة وصحافي وربي (قوله) من نوعين) أي سواء عين كلًا من الوصيتين كعديدين فلا يولد في الغلظة أو لم يعين كل منهما من مال ونوعين شيئا كالمثل الشارح (قوله) وذهب معلوم أي معلوم العدد وقوله وفضة كذلك أي سائل (قوله) تفسر لنوعين) أي بالانحطاط التفسير لأنه على ما فهم من أن السائلين من ذهب لا من فضة (قوله) ولا يتساويان) أي ولأن نوعين يتساويان (قوله) أو عكسه) أي بأن أوصى له ألا بخمسة عشر ثم أوصى له ثيابا عشرة حالة كونهما من صنف واحد (قوله) ولا يكون) أي لا لأقل المتأخر وقوله فاحضأى فلا كذا تقدم وأنما يلزم الوصيتان احتياطا لمطلب الموصى ولأن الأقل كالمشكوك فيه والذمة لا تلزم بمشكوك فيه اه عني (قوله) وسواء كانتا بكتاب أو بكتابتين) أي بهذا التعميم ردا على المخالف الأقدرى عن ماله ومطرف إن تقدم الأكر فله الوصيتان والأقله لا كتر فقط وحكي التمسى عن مطرف إن كان في كتابين فله الأكر منهما تأخر أو تقدم وإن كان في كتاب واحد فله الأكر منهما اه معاوان تأخر الأكر فهو له فقط وسكن ابن زرقون عن عبد الملك إذا كان في كتابين فله الأكر والأفهم اه معاضد الأكر وتأخر اه شيئا العدوي (قوله) أو عكسه) بأن أوصى له ألا بجزء ثم أوصى له بعدد كامل (قوله) وان أوصى لعدد منه) أي بأن قال لعدد أو صيت لثلاث مائة وقوله أو بجزء من ماله أي غير الثلث كان يقول لعدد أو صيت لثلاث مائة أو صيت لثلاث مائة (قوله) ان سه الثلث) هذا ان أوصى له بثلث كأمير من المصنف فان أوصى له بجزء غير الثلث كأمير فكذلك يعنى العدمي ذلك الجزء ببقية له كأمير فان كان الجزء لا يحمله عتق من العدمي فجعل الجزء بكماله ببقية من ماله وكذلك إذا أوصى له بعدد كأمير فانه يعنى من ذلك العدد ببقية له كأمير فان لم يحمله ذلك العدد عتق منه مجمله وكل ببقية من ماله (قوله) والأقوم في ماله) أي والأقوم تغير عما تنووا راقية له أو حال نفسه فليست في معنى مع ذلك بان يقال ما فيه على أن له من المال كذا أو كذا بحيث يجعل ماله كصفه في صفاته ويجعل ذلك الشيء مع ماله من

(وان تقدم) الا كقولنا لا يكون المتأخر ناسا وصواء ككتاب أو بكتابتين أخرجهما لإلزامهما بستر الكتاب وأحد الكتابين فالسرد يدل حكمه كالموجع بالقول لأن الزمنية الرجوع كآدمه (وان أوصى له بعدد ثم بجزء كربع أو عكسه) اختار الأكر وان تقدم (وان أوصى لعدد منه) أي الموصى أو بجزء من ماله كربع أو سدسه (عتق) العبد الموصى له بماد كره (ان جله الثلث) أي ثلث المال الذي من جلته البذل إذا ترك السيد مائة عتق العبد ولا يظن لما يمد من المال بل يأخذ منه بدون الورثة ولو ترك ثلثمائة والله سدس مائة عتق لثلاثه (وأخذ) العبد (باقية) أي الثلث يأخذ من المائة ثلاثة وثلاثين وثلاثا (والا) يحمله الثلث كاذبا لم يكن السيد مال سوى العبد ولا مال العبد عتق لثلاثة

فلو كان العبد مالاً (تقرى ماله) أي جعل ماله من جهة مال السيد ولو كان العبد مائتان وقيمة مائة عتق جفحه عند ابن القاسم ولا شيء له من ماله لأن عتق جميعه أمهم عتق بعضه وإنباعه يسده . وكذا لو ترك السيد مائة وقيمة العبد مائة التي سدمائة كذا فرأى وأعرض أن مقتضى نص ابن القاسم أنه لا يجعل ماله من جهة مال السيد بل يعتق منه ابتداءً ماله السيد ثم يعتق بقية ماله هو وما بقى يكون للسيد لا الورث في المثال الأول يعنى (٣٨٤) منه ابتداءً أنه إذا مال السيد الأخ وهو مائة ثم قلنا من المائتين ماله في

تطهر سنة وستين وثلاثين  
وأخذها منه الوارث  
وما بقي العبد في المال  
الثاني يعني إن شاء  
نشا، بالانطلاق إلى السد  
هو أمثان ثم يعققت ثلثه  
السابق من ماله وهو  
مائة في تطهر ثلاثة  
وثلاثين وثلاث أخذها  
منه الوارث وما بقي  
العبد (ف) أو أوصى  
المساكين أو فقراء  
(دخل الفقير في  
المسكن كعكسه) لأنه  
مضى أطلق أحدهما  
مثل الآخر لأن العرف  
في قبل مسكن أو فقير  
يقضى بأنه الذي لا عكس  
قوت طامه أعم من أن  
يطلق شيئاً أصلاً أو  
لأنه حال أخذه العام  
فلا جوى أنه صرف  
بما اقتضى ما تبع (لو  
أوصى لأخرب فلان  
أو أثاره أو أرضي بحرم  
فلان أو أرضي أو لأهل  
نسل (ف) لفظة  
الأحارب أو في لفظة  
الارحام) في لفظة  
الأهل أثاره لا شيء  
فأى الأمر جميعاً أيها  
أما هو وأخيه أو ابن  
بني أو غيره من أولاد

فالأقرب المحتاج أولى (الإنسان) في وصيته كأعطوا الأقرب فالأقرب أو فلان تام فلا تقدم الأقرب بالتفصيل ولو غير محتاج  
 لا يلزم ويستثنى (فقدّم الأخ الشقيق أو الأب وابنه) لادلا تمهاينوة الأب (على الحد) لادلا تة بأبوة الأب والبنة أقوى ويقدم  
 الشقيق على غيره (ولا يخص) المقدم بالجميع للابنوي إلى إبطال الوصية لأن الموصي قال لأقرب فلا قرب الأقرب لأن لم يكن  
 أقارب أب دخل الحد لأم والأخ لا يقدم على الجد فلا دلا سنة الأم وقوله على الجد (٣٨٥) أي ذنبه احتراز عن إباحة الجد أن الم وابنه

يعدمان عليه كما هو ظاهر  
 (و) دخلت (الزوجة)  
 مع زوجها المجاورين  
 (في جيرانه)  
 أي في وصيته لجيرانه  
 وهم المصاحون له من  
 أي جهة من الجهات  
 أو المجاورون له وبينها  
 دفاق أو شارع لطف  
 لاسوق أو نهر وأما  
 زوجه الموصي إذا  
 كان بها مانع من الإرث  
 فلا تدخل لأمه لآلئسي  
 جان عرفا (لا) يدخل  
 (عند سبعة سنة) في  
 وصيته لجيرانه الآن بقدر  
 عن سبعة بيت مجاور  
 للموصي (وفي) دخول  
 (والصغير) مع أبيه  
 (وبكر) مع أبيها وإن  
 كانت تسعة كل على  
 أبيه وعدم دخولها  
 وتظهره وإن كانت  
 نفقة كل على نفسه  
 (قولان) واحتراز بالولد  
 الصغير عن الكبير  
 وبالكبر عن النيب  
 بشكاح فيدخلان قطعا  
 لأن نفقتهما لا يجب على  
 أبيهما بالمعتر في الجار  
 يوم إعطاه فإن انتقل  
 بعضهم وحلت غيرهم  
 أو بلغ صغيرا وتزوجت

واختص بالوصية الأقارب من جهة الأمحت لم يكن هناك أقارب من جهة الأب أو اختص بها الأقارب  
 من جهة الأب عند وجودهم فإن استوفى الخاصة سوى بينهم في إعطائهم كان منهم محتاج أو أوصى  
 فإنه يجب إشارته على غيرهم فممن زادته عن غيرهم أو كان ذلك المحتاج أقرب أو أعدل قال السنائي انظر  
 هذه ثم ما ذكره في مفهوم قول المصنف إلا في ولا يلزم نعم كقرا من أنه إذا أوصى لمن يمكن حصره إلا أنه  
 لم يسمهم فإنه يسوي بينهم في القسمة اه قال بن قد قبل محل ما أتى إذا استوفى الخاصة والأقارب المحتاج  
 كلهم (قوله) فالأقرب المحتاج (أولى) أي لا يفهم ولا يعد من كلام المصنف لكنه نص على التوهم (قوله)  
 كأعطوا الأقرب فالأقرب أي كقوله أوصيت لأقرب فلان بكذا يعطى منه الأقرب فالأقرب (قوله)  
 بالتفصيل أي لا يشاروا في إيفاء (قوله) ويستثنى أي ومن إثنين قال أعطوا الأقرب فالأقرب (قوله)  
 فيقدم الأخ وابنه) قد أشار بجميع لفظة المواضع التي تقدم فيها الأخ وابنه على الجد بقوله  
 فصل وأبصارا ولا مجازة • نكاح أخا أو أختا على الجد تقدم  
 وعقل ووسطه بآب حضنة • وسواء مع الأما في الإرث والعلم  
 (قوله) ويقدم الشقيق على غيره المراد تفسيره الأخ والأب وأما الأخ لا يقدم ولا دخوله أصلا حيث كان هناك  
 أحد من الأقارب من جهة الأب (قوله) ولا يخص (الخ) لما كان شره من الإشاراة الاختصاص فنفاه وبين  
 أن معناه أن يعطى ما يستحقه ولا يعطى غيره وليس هذا راجعا لقوله يقدم بل هو راجع لما قبله المستوفى وهو  
 قوله أو ثرا لمحتاج اه بن وهو خلاف المتبادر من كلام الشارع من رجوعه لقوله يقدم وكتب بعضهم  
 أنه راجع لهما وهو أولى (قوله) فإن لم يكن أقارب أب أي والحال أنه أوصى لأقرب فلا بد وأخص  
 بالوصية أقارب الأب يدخل فيهم الجد لأم والأخ لا يقدم (قوله) يقدم أي الأخ لا يقدم على الجد أي عند قوله أعطوا  
 الأقرب فالأقرب (قوله) دخلت الزوجة الخ أي أه إذا أوصى لجيرانه فإنه يدخل الجار وزوجه الساكنة  
 معه بغير الوصية لآلئسي كسكنة يحمل غير مجاورة وأما زوجه الموصي فلا تدخل كانت وارثة أم لا لأمه غير  
 حارة في العرف (قوله) من أي جهة (أي جهة) من جهة العلوا والسفل أو البين أو اليسار والامام والخلف (قوله)  
 أو المجاورون (الخ) لعل الأولى أو المجاورون له الخ وهذا التفسير العام الذي يستقيم الوصية التي الكلام  
 فيها وأما حديث الأمان أو عين داراخر ففي التكرمة والاحترام (قوله) إذا كان بها مانع من الإرث أي  
 كالأمة والكافرة وكذلك الوارثة لا تدخل في الوصية لغيرها المذكرة ولعله الإرث أيضا (قوله)  
 مع سبعة أي ساكن مع سبعة وحامله أه إذا أوصى لجيرانه فلا يدخل عبد الجار الساكن مع سبعة (قوله)  
 الآن بقدر أي العبد بيت مجاور للموصي أي فإن أنفرد دخل في الوصية وإن لم يكن سبعة جارا (قوله)  
 وتظهره وإن كانت نفقة كل على نفسه قال شيخنا لعدوى النقل الإطلاق ولكن الظاهر أنه قد عدا إذا  
 لم تكن نفقة كل منها على نفسه والدخل كل منهما نفقا (قوله) فإن انتقل بعضهم أي أو وكلهم بقدر الموت  
 وقبل الإعطاء وكذا قبل فيما بعده (قوله) ولو أوصى لشخص بمجارية احتراز ذلك من الموصي بعقدها  
 وهي حاصل فله يدخل الجار ولا يأتي فيه قول المصنف أن لم يستثنه لعدم صحة الاستثناء اه بن  
 فالمرعي بعقدها لم يثبت من أعقبتها ما لم يعل فلا يصح منهما استثنائها لعل وانما خص استثنائها من الموصي  
 بها الشخص لا يصح استثنائها ومعهما لأن الشارع كل عليه العتق إذا اعتنجر أمها ولم يكن له عليه الهبة  
 إذ أوصى بجزائها أو الوصية كآبها (قوله) وهي حامل أي من زوج أو من ربا (قوله) دخل الجار أي حيث  
 وصعته بعدم موت السيد (قوله) ودخل المولى الأسفلون أي مع الأعلى (قوله) هذا الظاهر المصنف أي وهو

(٤٩ - دسوق رابع) بكر فلا تثنى المعتقل ويعطى من حدث أو بلغ ولو كانوا يوم الوصية فلا نفقوا يوم  
 الإعطاء أعطوا جميعهم (و) أوصى لشخص بمجارية وهي حاصل دخل (الحمل في الجارية) الموصى بها إليه فيزمتها (إن لم يستثنه)  
 فإن استثناه لم يدخل ولو وصعته في حياته سيدها لم يدخل في الوصية (و) دخل المولى الأسفلون في وصيته إلى (الي المولى) أي موافقه  
 أي موافقه زيد هذا الظاهر المصنف

والذهب أنها تختص بالاسفلين لانهم مظنة الحسنة (و) دخل (الحمل) أي جل الامة (في الولد) أي في وصيته بالولد أي الولد الامة كأن يقول أو وصيته بأولادتي يقول أو ولدأو وعاملت أبا فانه يدخل في ذلك جعلها وظاهره ولو وضعته بعد موت

(٣٨٦)

قول أشبه (قوله) والذهب أنها تختص بالاسفلين) أي ودخل الاعلور معهم وهذا أقول ان القاسم ولا فرق بين الوصية لمالك الخبز بدأ ولوالى نفسه كما في من خلافاً لعق (قوله) لانهم مظنة الحسنة) أي وأغلبه المصلحة المولى على الاسفلين (قوله) أو بما ولدت أبداً) أي المقيد الشارع بقوله أبداً إشارة إلى أنه لا بد أن يأتي مع القسط الماضي بقرينة تدل على قصد الاستقبال مثل أن يقول وعاملت جاري بى أبداً كافى المواقف وآت وصيغ واللام يدخل في لفظ الماضي الاما ولدت قبل الوصية اهـ (قوله) فانه يدخل في ذلك جعلها) أي المولى جود قبل الوصية والحادث بعدها واذ مات السداد الامة حامل فإن كان الثلث بحملها وقفت حتى تضع فما أخذ الموصى به الولد ثم يتقارون الام والحسن ولا يفرق بينهما ولم يحز أن يعطى الورثة الموصى به لما شاعل أن يترك وصيته في الولد كافي المدونة وغيره الامة من بيع الا حصنة وأن لم يحملها الثلث فلا ورثة أن يورثوها حتى تضع وإن كرهوا لم يحسد ذلك عليهم وسقطت الوصية لأن الوصية في حياتها غايه ان حسب واختلاف أعني الورثة الامة والثلث به ما قبل يعق ما في بعضها بعقها وتبطل الوصية وهو الذي في المدونة وقبل لا يعتق وهو قول أصح في الواضحة وإن لم يحملها الثلث فمقتهم فيها غير جائز اهـ (قوله) وظاهره ولو وضعته الخ) أي وظاهره دخول الحمل في الوصية بالولد ولو وضعته بعد موت السداد أي وأدلى قبله وسواء كان الحمل موجوداً قبل الوصية أو حدث بعدها فإن في الذي يفعله كلام ابن رشد أن الحمل الموجود يوم الوصية يكون الموصى به مطلقاً ووضعت في حياة الموصى أو بعد موته وما جلت به بعد الوصية من الأولاد لا يكرهه منهم الاما ولدت في حياة الموصى (قوله) ولدت في يومها) أي ولو كان اسلامه بعدها في يومها (قوله) وقرر بعضهم الخ) أي وعلى هذا فقول المصنف والمسلم الخ معناه وتعين المسلم يوم الوصية في وصيته بعبد المسلمين (قوله) فانه يدخل في الوصية الخ) فان لم يكن له حين الوصية عبداً أصلاً فاشترى مسلمين أو كان له حينها كافر فقط فأسلموا فهل يدخلون لانهم أعمال الوصية ما أمكن أو تبطل الوصية قولان والاربع الأول وظاهر المصنف الثاني (قوله) لا يدخل المولى الاسفلين في وصيته الخ) أي أو ما ألقاه منهم فظاهره دخولهم كأن يتزوج بمجي بامة آخرتهم باني فمأول (قوله) يدخل مولايم) أي لأن الشان في المولى المسكنة لانهم يضافون إلى تميم وإن لم يكونوا منهم (قوله) ولدت بغير تميم كخزاعة) أي ولا النسبوية بينهم واجتد متولى التفرقة في القدر الذي يطمع لمن حضر منهم القسم ولا شئ إلى مات قبله هـ (تبيينه) من قبل المجهول غير المحصور ودفقراء الرباط والمدارس والجامع الأزهر فقد ذكره في باب الوقت نقلاً عن العبدية عند قول المصنف أو يجهول وإن حصر أن أهل مسجد كذا من غير المحصور وأن قول الشيخ أحمد الزرقاني أن الحادورين بالمسجد الغلالي من المحصور فيه ظنر (قوله) يختلف خدمة مسجد الخ) هـ فذا مفهوم قوله كخزاعة وذلك لان قوله كخزاعة مفهومه قسمان أحدهما لا يصلح لمن كفلاً وفلان وأولاد فلان وبسببهم في قسم المال الموصى به بينهم بالسوية ومن مات منهم بعد موت الموصى وقبل قسم المال الموصى به فضته لأورثته فانهم ما أن يوصى لمن يمكن حصصه ولكن لم يسمهم كأوصيت للأولاد فلان أولادته وأولاد اخوته وأولادهم وأنظمة المسجد الغلالي وأنظمة المولى الغلالي وهذا القسم يختلف على قوانين كافي ح قبل انهم صكوا لمن يسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل قسم الموصى فلا شئ هـ ومن مات بعده استحق ويقوم وارثه مقامه اذا مات قبل قسم المال ومن ولد بعده موت الموصى لم يدخل وقيل أنهم كالجهول من مات قبل قسم المال لم يستحق ومن ولد بعده موت الموصى استحق وقسم بينهم بالاحتمال بالسوية والأول قبل مالك وهو مذهب ابن القاسم في المدونة وعليه منى الشارع فقولهم بخلاف خدمة مسجداً أو لى أي فصب لجمعهم حصصهم ونسوي بينهم في القسم اذا استوا في الحسنة (قوله) في القسمين) أي ما اذا كانت الوصية على مجهول غير محصور كالزكاة وعلى مجهول يمكن خدمة المسجد (قوله) واجتد متولى التفرقة) فبين - ضرها بين المجهول الغير المحصور

مسدودا وهو كذلك كما نقله المواقف ابن من رشد وما قبلها الموصى بذات الامة (و) اعتبر (المسلم) يوم أعيت (الوصية) وصيته إلى عبده (المسلمين) وله عبده مسلمون وكفار من أسلم بعد الوصية لم يدخل ولو في يومها لأن العبرة بوقت الوصية وقرر بعضهم كلام المصنف بأنه أوصى لزيد مسلماً بعبد المسلمين فانه يدخل في الوصية من كان مسلماً وقت الوصية لا من أسلم بعد ذلك وكلا التقريرين صحيح (لا) يدخل (المولى) الاسفلين (في) وصيته الى تميم أو بينهم مثلاً ولواوصى رجل بى فلان أو نسايم فظاهره دخول الصنفين كما في الوقف فلواوصى لمساكين بى فلان دخل موالهم (ولا) يدخل ابن السبيل (الكافرون) وصية مسلم الى (ابن السبيل) أي القريب لان المسلمين اغناهم دون وصاياهم المسلمين ويؤخذ من هذا الظنل أن الموصى لو كان كافراً اختص بهم لان الكافر لا يقصد

خالف الكافر (و) ان أوصى بثلثة مثلاً للمجهول غير محصور (لم يلزم تميم) أي تميم الموصى لهم بالاظهار (كخزاعة) أو قراءاً وبنو تميم بخلاف خدمة مسجداً أو لى حصصهم وبنو انار الاحوج في القسمين كما اشار به بقوله (واجتد متولى التفرقة من وصى أو عام ووارد من حضر التفرقة فلا شئ إلى مات قبلها) (كز يجمعهم) أن اذا قال أو وصيت زيد ودفقراء بى مثلاً فانه يجتد

فما يعطيه لمن فقه وكيفية الحساب القرائن والاحوال لأن القريضة هنادات على أن الموصى أعطى المعلوم حكم المجهول والحكمة  
وأمر على حكمه بحيث ضمه إليه فلا يقال إذا ما اجتمع معلوم ومجهول وجعل لكل منهما المصنف (والأشياء لو ارتبه) أي لو ارتب زيدان مائة  
(قبل القسم) بخلاف ما لو وصى لعنه كز بدو عرو ولا ولا زيد لعنه قسم فيقسم بينهم بالسوية ومن مات منهم قبل القسم فوارثه  
يقوم مقامه (وضرب) أي أسهم المجهول) دأتم كوقيد مصباح على القوائم المطلوبة (٣٨٧) العلم فلا بد من كل لية (ما ذكر)

وقيد مصباح بدهم  
وشراخيز يفرق على  
الفقرات وكل ويدهم من  
أي سمع معلوم أيضا  
كوصفته لا بد بكذا  
واحد وبكنا (بالثالث)  
أي ثلث المال أي  
يحصي الثلث فريضة  
ثم يضم إليها المعلوم  
ويحصل غيرة فريضة  
عالت فإذا كان ثلث  
المال ثلثمائة جعل كله  
للمجهول والمصداق  
التعدد ثم يضاف إليه  
المعلوم فإذا كان المعلوم  
ثلثمائة فكشاه عالت  
بخلافه فيعطى المعلوم  
نصف الثلثمائة ويبقى  
نصفه للمجهول فأكثر  
ولو كان المعلوم مائة  
زبت على الثلثمائة  
فكانها عالت مثل ثلثها  
فيعطى المصداق ربع  
الثلثمائة بقض عليه  
وبقى الباقي للمجهول  
(وهل) مابق للمجهول  
(يقسم على الحصص)  
فيعمل لجهة المصباح  
الثلث من الباقي وجهة  
الخبر الثلثان ولا يقسم

كافرا زاء أي بعد في القدر الذي به عليه لكل واحد فلا يلزم أن يدعى بينهم كما لا يلزم تعميمهم (قوله فيما  
بصاحه) أي في قديم ما يعطيه له وكذا يعتد في تقديعه في الأعيان وأما غيره (قوله قبل القسم) أي قبل قسم  
المال الموصى به بعد موت الموصى وأما من مات منهم قبل موت الموصى فلا شيء له حتى يكون لوارثه (قوله  
الثلث) أي أعطاه الثلث بنسبة لأنه يثالث فيمساك العول كما قال الشارح (قوله للمجهول) أي واحد فأكثر  
كمهولين أو ثلاثة وقوله للمجهول دأتم أي موصى به وقوله مع معلوم أي موصى به أيضا (قوله أي سمع معلوم  
أي) أي كاشع به قول المصنف وضرب لأن المضاربة والمخاصمة إنما تكون في متعدد وحاصه أنه إذا  
أوصى بمجهول أو أكثر على الدوام وأوصى بمعلوم فإن أجاز الوارث الوصية فالأمر ظاهر وإن أصرحت بتفصيلها  
كأما تعين تنفيذها من الثلث وطريق ذلك أن يجعل ثلث مال الثلث المجهول ويضم إليه الموصى به بالمعروف  
وينسب المعلوم لمجهول ومما وثقا لنسبة يعطى الموصى به بالمعروف من الثلث وما بقي منه فهو للمجهول فإذا  
كان مال الثلث كله سعة لم يفرق الوارث الوارثا ويمنع في الثلث أخذ ثلث المال وهو ثلثمائة وضم إليها  
المعروف وقيل ما ذكرنا (قوله فكذا) أي عالت عليها وذلك لأنه إذا أيد معرفة ماعالت به السئلة فغيب ماعالت  
به إليها دون العول وأما إذا أيد معرفة ما يخص الموصى به بالمعروف من الثلث فغيب المعلوم لمجموع الثلث  
والمعروف وثلث النسبة يعطى الموصى به بالمعروف من الثلث (قوله ولو كان المعلوم مائة) أي قالوا وصى زيد  
بخصين ولعمرو بخصين (قوله ربع الثلثمائة) أي وهو خمسة وسبعون وقوله بقض عله أي على المعلوم  
أي على أصحابه يأخذ كل واحد منهما سبعة وثلاثين ونصفا (قوله ويبقى الباقي) أي وهو مائة وخمسة  
وعشرون ولو كان المعلوم مائة وخمسين لزيدت على الثلثمائة فكانها عالت بمثل نصفها ونسبة المائة  
والخمسين لأربعة مائة والخمسين ثلث وحيد فتعطي الموصى به بالمعروف ثلث الثلثمائة وذلك مائة وباقى وهو  
مائة ثمان للمجهول (قوله وهل يقسم على الحصص) أي على قدر الحصص (قوله فيعمل لجهة المصباح  
الثلث) أي لأنه أوصى به بدهم وثلثين بدهم ونسبة الدرهم للثلاثين ونسبة الدرهم لها ثلث  
وإذا جعل لزيد المصباح ثلث مائة بقض صرف منه كل يوم القدر للمسمى وهو درهم حتى يفرغ (قوله وجهة  
الخبر الثلثان) أي ويصرف منهما كل يوم القدر للمسمى وهو درهم حتى يفرغ الثلثان (قوله فيعمل لجهة  
المصباح نصفه) أي ويشتري منه كل يوم بالقد المسمى حتى يفرغ (قوله قولان) الأول منهما لأن  
المساخون والثاني للموازاة واختاره الترمذي واستظهره بعضهم ويجعل القولين إذا عين مال لكل مجهول  
مع التفاضل كما إذا وصى بوقيد مصباح كل لية بدهم وبخيز بفرق على الفقر أه كل يوم بدهم وأما إذا  
عين مال لكل مجهول مع التساوي فإنه يقسم على عدل لجهات قول واحد (قوله وأوجب الخ) حاصله أن كلا  
من القليل والأكثير أنفردا اختص بالثلث فلما اشتركا في كل واحد منهما إذا انفردا اختص بالثلث كانا  
إذا اجتمعا فمساويين فيه وهو جواب ظاهر ولا تقترنه أصلا تأمل (قوله لو انفرد) أي عن المجهول الآخر  
(قوله) بأن قال أوصى بشارع عد فلان واعتقه أي فإن باعه صاحبه بعتقه فلا كلام وقوله وإن أصر  
سعه فزيد الخ أي أن أي طالبا لزيادة لا بخلافه لا يملك الوصية قياسا على ما يأتي قر بالصف (قوله  
بالتدريج) أي كاشع به قول المصنف لثلث قيمته ولم يقل زاد ثلث قيمته لتلاوه. أن الثلث زاد دفعة  
واحدة وأما طلب زيادة ثلث القيمة لأن الناس لما كانوا يتقاربون في البيع ولم يجدوا ثلث شياء رخصت عنده

على الحصص بل على عدل لجهات بالسوية فعمل لجهة المصباح نصفه وإن أوصى به بدهم لجهة الخبر نصفه وإن أوصى به بدهم من  
(قولان) واشتدك الثاني بأن الموصى جعل لأحدهما أقل مما لأخر فكان ينبغي عدم التساوي بينهما ما راعاه عليه وأوجب بأنه  
لما كان له الثلث لو انفردا كان للباقي السبع عند التصديق بالسوية وفيه نظر إذ لم يسو بينهما (و) العبد لعنه (الموصى بشرائه) من  
ماله (لعتق) بأن قال أوصى بشارع عد فلان واعتقه وبأي درهم يسعه (زاد) السبعة للتدريج (الثلث قيمته) أي زاده على قيمته  
ثلثها فإذا كانت قيمته ثلاثين زيد عليها عشرة فقط فإذ باعه فواضح (ثم) فإن لم يرض بزيادة الثلث (استوفى)



بالتن المذكور ولتن الاياس من بيعه أو لقوات بعته أو موت لعده أن يبيعه (ثم) إذا لم يحصل منه بيع مدة الاستبراء (ورث) المال وطلت الوصية ومحل الزيادة إذا لم يكن البدل وارث الموصى والام يزدي قيتهما الثلاث الوصية لوارث (و) أن أوصى (ببيع) العبد العيين بمن أحب العبد فأحب شخصاً أو مرض بشراً ثم رجع المبيع من ثلث قبته (والألمة من شرائه والاستبراء في هذه الألفاظ) (و) استأجره بالجر عطف على بيع أي وأن أوصى بشتراء عبد زيد من ماله وبعثي (الفلان) فأجابته بدينه بقبته أو بزيادة الثلث حب أي من بيعه (٣٨٨) بأقعية لا بخلال لطلب الزيادة أعطى لفلان (و) أن (أي) من بيعه (بخلا) منه بيع

عبد (وطلت) الوصية  
ويرجع الثمن ميراثاً  
(و) أن أبي (لزيادة)  
على ثلث القبة (فلموصى)  
(هـ) جميع القبة والثلث  
الزائد عليها والفرق بين  
كونها ماله فلا تبطل  
ولزيادة فلا تبطل  
ويكون الثمن والزيادة  
للموصى أنه في الفضل  
استمع ما سأله فريسي  
يعطي للموصى بغير خلاف  
الزيادة لأجل الزيادة  
فإن الورثة قادرون  
عليها وعلى دفع العبد  
فقدسي مقداره  
الشرع وهو الثلث  
(و) أن أوصى (ببيع)  
أي بيع عبده (للقني)  
أي لمن يبعثه أي أو  
لفلان دليل آخر كلامه  
فإن اشتراه أحد بقبته  
فظاهر ولا (نقص)  
عن المشتري (ثمة) أي  
ثلث قبته (والألمة)  
من يشتريه بنقص  
ثلث قبته (بشر الوارث)  
في بيعه بما يطلب  
المشتري أن يشتريه به

وسب أن يقتصر على ثلث ذلك لأن الثلث سيدن القليل والكثير (قوله بالتين المذكور) أي وهو القبة وما زاد عليها من ثمنها (قوله أو لقوات) أي لقوات بيعه عوت أو عتقت والتعبد الأول هو الواقع في المدونة والثاني هو الواقع في رواية ابن وهب وقد جعل ابن نونس ذلك على الواقع لأن الأياس من بيع العبد يحصل بالعتق والموت وبغير ذلك انظر بن والدي في عتي عن ابن عمر زود وهل الاستبراء سنة أو بالأجراد فولان والحاصل أن المالك إذا مرض بثلث فله يستأجر بالتين المذكور لظن الناس من بيعه يحصل موته أو عتقه أو وصى مدة خدمتهم سنة وبعضهم ما دللوا كم ثم بعد الاستبراء ورث (قوله والا) لم يزدي قيته شيء أي وطلت الوصية (قوله وبيع من أحب) حاله أنه إذا أوصى ببيع عبده فلان لمن أحبه العبد فأحب شخصاً فله يباعه فإن اشتراه بقبته فلا أثر لظاهر وإن فله بنقص من قبته قدر ثمنها فإن لم يشتره بعد ذلك فله ويرث من غير استئجاره على الرابع قال في التوضيح ومحل كونه مبيعاً ما بعد النقص والزيادة أو الجدين بشره بالكلية وأما لو أحب العبد شخصاً أو أي من شرائه فله أن ينقل إلى ثمن وإلى ثلث ماله فيلزم ثلث حتى يضر بالورثة فله أشبه (هـ) بن (قوله بعد النقص) أي اشتري الذي أحبه العبد (قوله ولا استئجاره في هذه) أي على الرابع خلافاً لنس (قوله واشتراء لفلان الخ) حاله أنه إذا أوصى أن يشتري عبد زيد من ماله ويعطي لعبد زيد فلان باع ما به بقبته فلا كلام وإن أي أن يبيعه بذلك فإن كانت أمانته لأجل الفضل ببيع المصدق الوصية تبطل ويرجع الثمن ميراثاً وإن كانت أمانته من بيعه لأجل الزيادة في الثمن فله أن يدعي قيته ثلثها فإن أي أن يبيعه بذلك فإن الثمن أي القبة والزيادة دفعان للموصى (قوله وإن أي من بيعه) أي من أول طلبه بقبته أو بعد ذلك ثلثه (قوله ويرجع الثمن ميراثاً) أراد بالتين القبة التي أشار لها بقوله فإن باعها صاحب بقبته الخ (قوله والفرق الخ) حاله أنه إذا استمع بخلاف تبسّر الأمان بالصدق فهو عترة موته فتعذر تنفيذ الوصية قلنا تبطل بخلاف الإمان بزيادة فله قد وعذر بن تنفيذ الوصية لأن الشارع التف لزام قد روي عن الورثة قادرين على دفعه فلم تبطل (قوله أي أو لفلان) أشار إلى أن في كلام المصنف حذفاً ومع ما عطف (قوله خبر الوارث في بيعه) بما طلب المشتري أي في الموردين (قوله لأنه) أي عتي الثلث هو الذي أوصى به المثلث في المعنى وذلك لأن أوصاه ببيع العتي بنقص شرعاً وقيمة ثلثه إن أي المشتري فكأنه أوصى بعتي ثلثه بتلاخيصاً والثلثان الآخران جعل للمشتري عتقهما (قوله وبين ثلثك ثلث العبد) اعلم أن ما ذكره المصنف محله إذا جاز ثلث المثلث جميع العبد الموصى ببيعته لعتق أو لفلان أو ما إذا لم يحمله فإن الورثة يختصون ببيع جميع العبد ويحيط عن المشتري ما ذكر ثلث المثلث وبين أن يقتضيه مبلغ ثلث المثلث من جميع ما ترك في مسألة العتي لأن الوصية وما في مسألة البيع لفلان فيضرون ببيع جميع العبد ويحيط عن المشتري مقداره ثلث المثلث وبين إعطاء لفلان ثلث جميع ما ترك المثلث من الصدوق وغيرهما ملكه من عرض ودار وغيرهما مثلاً إذا كانت قيمة العبد ثلاثين وخلف الموصى ثلاثين غيره فله ثلثه ستون ثلثها عشر وون فلم يحصل ثلث المثلث فيضرون ورثة يبن أن يبيعوا جميع العبد ويسقطوا عن المشتري عشر بن أو يقتروا ثلث في مسألة العتي وما في مسألة البيع فيقترون بن أن يبيعوا جميع العبد لفلان ويسقطوا الثلث عنه وبين أن يدفعوا لفلان عشر بن ثلث المثلث كله فكذلك ذكره الخطيب عن العوفي

(أو عتق ثلثه) بتلافى ببيع العتي لأنه الذي أوصى بقبته في المعنى (أو أفضاه به) أي بثلث العبد (لفلان في) (قوله) أي في قول الموصى ببيعوه لفلان فصار حاصل المعنى أن الوارث يختص في الأول ببيع بما طلب المشتري وبين عتي ثلث العبد في الثانية بين بيعه بما طلب فلان وبين ثلث ثلث العبد (و) أنا أوصى (بعتي عبد) معين من ماله حاضر وقائب والعبد (الباخرج من ثلث) المال (الحاضر) أي لا يحمله ثلثه ويخبر من ثلث الجميع

(وقف) عنقه بعلامته (ان كان) ربحي حضور والغائب (لا شهر بسنة) كالرخصة حتى يحضر فعني كله (والا) ربحي حضور والغائب لا شهر بسنة بل كثيرة (يجل عتق ثلث) المال (الحاضر) أي ما قبل ثلث الحاضر (تغم) عتقه (منه) أي من الغائب ان حضر ولو نذر يحايق من كل ما حضر حتى يتم عتقه (وزن اجازة الوارث) ليس مراد له بانه ان يحجز وانما مراده ان الوارث اذا اجاز رخصة موروثة قبل موته بجماله رده بعدله كالو كانت الوارث او اكرم الثلث فترثه الاجازة وليس له الرجوع بعد ذلك فيما انازه من شركائه التزامه قبل وجوبه وانما تازمه الاجازة بشرط اولها كون الاجازة (برض) الموصي أي سواء تكت الوصية فيه اوفى للصحة ولا بد من كون المرض مخفوا كما هو خمن الشرط الثاني وهو قوله (اي بصر) الموصي (بعد) فان انازه في مرضه اوفى مرضه منه ميتة ثم مرض ومات لم يلزم الوارث ما انازه وانما ثلث الشرط وهو ان لا يكون معذورا (٣٨٩) بقوله (الاثني عشر) للوارث في الاجازة

(قوله وقف عتقه) أي ويحري عليه أحكام الرقبة حتى يعق ولو طلب العبد عتق ما يحله ثلث الحاضر ويؤثر عتق بقية لم يصب بذلك (قوله فبعثني من كل ما حضر) مجمله (فاذا كانت قيمة العبد مائة وثلاث الحاضر حسن وثلث الغائب ثلث حسن وكان لا ربحي حضوره لا بعد سنة عتق نصف العبد اولا كما في من الغائب ثلاثين بعثني من العبد عشرة (قوله ليس مراد له) أي الوارث بانه ان يحجز رخصة موروثة (قوله فترثه) الاجازة ظاهره مطلقا وسواء عتق الوارث بها بان انازل ان يطلبها منه الموصي او يطلبها منه الموصي وهو ما ذهب اليه غير واحد من شيوخ عبد الحق واختاره بعض الصقليين وقال بعض القرويين ان انازه الوارث قبل ان يطلبها منه الموصي لم يكن له الرجوع مطلقا كان في عيال الموصي أو لم يكن في عياله وان انازه بعد ان طلب الموصي منه الاجازة كان له الرجوع واليه الجاهل منسأطر بن (قوله وليس له رجوع بعد ذلك) أي بعد موت الموصي (قوله اي بصر بعد) أي بعد ذلك المرض الذي انازه الوارث (قوله لم يلزم الوارث ما انازه) أي في الصحة اوفى المرض الاول (قوله ان لا يكون معذورا) أي فان كان الوارث معذورا فلا يلزم اجازته (قوله في نفقته) أي سواء كانت واجبة او منقطعا عليها (قوله اولا حل دينه) أي يخاف ان يطلبها به ويصعبه اذا لم يحجز (قوله ان لا يكون المهر بمن يجهل انه الرد والاجازة) أي فان كان بمن يجهل ذلك لم تفرزه الاجازة وكان له الدان حلف انه يجهل انه رد بثلث الوصية وانما انازه الاجازة لا اعتقاد له وماله (قوله معمول الخ) خبر يخلو في أي هذا معمول يخلو والمشار إليه قول المصنف ان جهل الخ (قوله كذا في بصر الخ) أي كما انها تفرق بالشرط المتقدم الذي يدل الخ (قوله وانها في الثلث) أي وان يعلم ان الوصية فاعتكف في الثلث لا في زاد على (قوله وان له) أي يعلم ان الوارث اجازة الوصية فلا ريث وانما الثلث بدها (قوله وبقي شرط خامس الخ) قد يقال هو الماخوذ من قول المصنف وزن اجازة الوارث لان القرض وانما يكون الرشد (قوله لا يصح) هذا قول ما في الموطأ والفتية قال لا يلزم هذا في وقت لانهم اذ قالوا في وقت لانهم لم يبقوا وهو هذا المشهور من المذهب ونحوه ان الحاج في تازمه عليه ان رد ما وصي به في صحة الموصي ثم قبله بعد موته صح قوله لانه لم يفسخ الوصية الا بعد الموت (قوله فلا تفرزه الاجازة) أي سواء كانت الوصية وارثا ولا جاني بأكرم من الثلث وانما كانت ثلث الاجازة توافقة في الصحة لانهم فلا وارث الرد بعد موت الموصي ولا جاني يقول الموقوف والطلع الوارث على ذلك وانا (قوله ولو يكسر) هذا قول من يجب قال اصبح وهو الصواب بخلافه لان القاسم في العتقة (قوله ما يؤول اليه الحال) أي المال للموصي به عند موت الموصي فان انازه الموصي له عند موت الموصي كونه غير وارث فنقض الوصية وان انازه الموصي كونه وارثا عند موت الموصي بطلت الوصية (قوله فلا شيء له) كذا قال ابن القاسم وهو ضعيف والعبد نفذ

(يكونه) أي الوارث (في نفقته) أي الموصي (فاذا حقتا قطعا عنه) (أو لا حل دينه) (أفدى له عليه) (أو) (خلوف) (سلطانه) أي الموصي (فاذا حقتا) (سلطانه) (أو لا يكون المهر بمن يجهل انه الرد والاجازة) (أو لا يكون المهر بمن يجهل انه الرد والاجازة) (أو لا يكون المهر بمن يجهل انه الرد والاجازة) (أو لا يكون المهر بمن يجهل انه الرد والاجازة)

وانها في الثلث بالشرط المتقدمه وان له الاجازة والرد لا قبل منه عين وبقي شرط خامس وهو ان يكون المهر كفايا لاجل وزكر مفهوم الشرط الاول ليرتب عليه المبالغة بقوله (لا) ان اجازة الوارث (بصحة) للموصي فلا تفرزه الاجازة ولو وقعت (يكسر) أو مرض خفيف أو سجن (والوارث) الموصي بصحة أو مرض (يصم) حال الموت (غير وارث) مجببه عن وارثه بفسخه كأنه يجب بحدوث ابن أو ولد والسبب أن شرط كازر وجه تطلقا باننا (وعكسه) أي غير الوارث يصير وارثا كوصيته لامرأة أجنبية تترز وجهها (المعتبر ما له) أعما يؤول اليه الحال في صورتين فانما مات الموصي صحته في الاول وبطلت في الثانية (ولو لم يعلم) الموصي بصحة وروية الوارث غير وارث فالبالغة راحة الصورة الاولى قصد به رد قول ابن القاسم في المرأة توصي لزوجها ثم بطلت ما هي عتقت بطلانها قبل موته ولم تقرب الوصية بالترتوان لم تطل فلا شيء له ولا يصح رجوعه للغائب

العلم وجود الخلاف فيها (وأحمد) من يؤول أمر الوصية من وراث أو فاض أو مقدم منه أو وصى (عبد) مستترى لشهادته على الموصى بشرائط الملقق أى لأجل شفعه عن ظاهره (أو) مستترى لظوق أى أى وصى بشراء عبد ملقق عنه فلو طالع لم يسمع ثقتا الحالين بقدر المال كذا في قوله ليشترى عبد أصغر أو أكبر أحاقاً أو أبليد أفلس (بقدر المال) متعلق بأحمد أى بعهده (٣٩٠)

[illegible]

وهو الكحل في الأولى ومطلت الوصمة والعض في الثانية وعق في الساق بخلاف التفاهير في الأذنين عن ظهر بعض  
 رقة ويطعم عن ظهر الميت عما زاد في البطن (وإن مات بعد اشتراجه) للعتق (ولم يعق) بأن مات قبل تحنقه لانه لا يعق بمجرد الشرا  
 (استرى غيره) للعتق (لملغ الثلث) ولوقت التركة وهذا أيضا إذا لم يمسح بخافي ظهر أو تلوغ (و) (إن أوصى) (شاة) من غنمه

أو بعد من عيده (أو) أوصى (بعد من ماله) غنماً وأغرها كما علموه عشر من غنى أو من عسدي أو من أبي (شارك) الموصى له ورثة الميت (بالجزء) أي بنسبة الجزء الذي أوصى به إلى الموصى فيه من غنم وأغرها فإذا أوصى بشاة يوم التنفيذ ثلاث شياه كان شر يك بالثالث ولو كان له عشرة كان شر يك بالعدد وإذا أوصى بعشرة وعشرون كان شر يك (٣٩١) بالنصف فلو كان له خمسة عشر شاة كان

شر يك بالثلثين والموضوع أن ثلث الميت يحصل ذلك والعبرة بيوم التنفيذ وأدت عن يوم الوصية أو نفقت (وإن لم ينق) يوم التنفيذ من غنم أو موصى (الامامي) يوم الوصية (فهو) أي الباقي (له) أي الموصى له فيخص به (إن حله) الثالث قال به ابن عسدي ولم يعنهم وعنده خسون فأت منهم عشرون قبل التقرير حتى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً بالهم خرج عند ذلك أقل من عشرة أو أكثر ولو حكموا ألا عشرة فتقرر أن جهم الثلث وكذلك أوصى لربنجل بعدد من رقبتي أو بعشرة من إبله انتهى واستشكل قوله بالجزء مع قوله وإن لم ينق إلا ما مره فهو له لأن الحكم بالشرعة المقتضى أن ما وجد تكون بينهم مع الحكم بالاختصاص متنافيان وأوجب بان قوله شارك بالجزء فيها

أن قوله ليلع الثلث يجري في الثاني مطلقاً سواء كان مبلغ الثلث بضع رقة كاملة أو بعض رقة وفي الأول أن كان مبلغ الثلث بشرى بركة كاملة فإن كان لأشترى بركة كاملة اشترى به طعام وأخرج الفقهاء إساءه كان قد رتب من هذا أو أقل ومفهوم قوله لم يسم غنماً أنه لو سمى غنماً اشترى به العبد ومات قبل عتقه لم يشتره غيره لاق طهار ولا في غيره (قوله) أو بعد من عيده) أي أو ببعض من إبله (قوله) غنماً وأغرها) وأشار الشارع بهذا إلى أن المراد بعينه في قوله أو بعد من ماله ما أوصى ببعضه لأجبع ماله كالمظهر (قوله) كان شر يك بالثالث) أي سواء كان غنم الموصى شاة أو ماعزاً أو ضأناً أو ماعزاً كالمأذون أو إناث أو منهنما كانت كلها صفراً أو كسراً أو مختلفة أي وبغير الثلث بالقيمة لا بالعدد فأخذ الفقهاء هذه الأقوال وكذا ما قال فيها بعد (قوله) ولو كان) أي الميت يوم التنفيذ عشرة (قوله) كان شر يك بالثالث) أي ولو كان الميت يوم التنفيذ مائة كان شر يك بغير العشر وكذا يقال في العبد والأبل (قوله) أي الميت عشر يوم التنفيذ (قوله) والعبرة بيوم التنفيذ) أي والعبرة بعد الغنم وتجوها كالابل والعبيد يوم التنفيذ الوصية سواء والموجود يوم التنفيذ الموجود يوم الوصية ونقص الموجود يوم التنفيذ عن الموجود يوم الوصية فلو أوصى له بعشرة وكان يوم الوصية خسون فزادت بالأدوية بلغت مائة يوم التنفيذ كان شر يك بالثلاثين بالهمس وكذلك أن أوصى له بعشرة وكان يوم الوصية واستمرت المائة باقية إلى يوم التنفيذ كان شر يك بالعشر وإن هلك منها خسون وبقي منها خسون لم يمس التنفيذ كان شر يك بالهمس لأن المذهب كالمعد وإن بقي منها ثلاثون ليوم التنفيذ كان شر يك بالثلث يأخذ بالفرقة بأن يجعل العبيد الثلاثين ثلاثة أكوام بالقيمة ولا يلتصق بالعدد بل يقابل الواحد بالجمعة مثلاً ان اقتضت القيمة ثلثي رقة في رقة قسم الموصى له وفي وقتين اسم الورثة ثم ترمي الأول وأعلى الأكوام (قوله) فهو) أي ولو كانت قيمته تقابل جميع ماله الموصى الذي هلك وهو القوم مثلاً (قوله) فأت منهم عشرون قبل التقرير) أي قبل تنفيذ الوصية واستمرت ثلاثون منها بالمائة لوقت التنفيذ (قوله) حتى منهم عشرة أجزاء من ثلاثين جزءاً) أي وذلك ثلثهم وقوله بالسهم متعلق بقوله حتى منهم والمراد بالسهم القرعة وقوله خرج عند ذلك أي أنه شرى آخر موقوفه العشرة أي فاتها بقيت لوقت التنفيذ (قوله) لأن قاله له ثلث غنى) أي لأن قال في وصيته له ثلث غنى وأشار الشارع بهذا إلى أن ثلث في كلام المصنف بقرابرة على أنه مبتدأ خبره ومحدوف والجملة مقول قول محدوف (قوله) مثلاً راجع لكل من ثلث غنى فمثل الثلث خبر من الأجزاء الأربع والهمس ومثل الغنم غيرها من البقر والأبل والعبد (قوله) انتهت) قال ثلث والاستحقاق كالثلث أي فإذا استحق بعضها فليس للموصى له الثلث ما بقي وإذا استحق كلها لا شيء له وصلى وفي عجم ينبغي أن الغصب له أي إذا لم يقدر على الغاصب وانما جمل الشارع قوله فتور على موت بعض ما سمى أنفسهم لا يظهر كلام المصنف لا فائدة الفرق بين مسئلة ما إذا أوصى بعدد من ماله فأت بعضه ولم ينق إلا ما سمى فأقل وبين ما إذا أوصى بثلث غنمه فأت بعضها ففي الأولى يعطى جميع ما بقي إن حله الثلث وفي الثانية يعطى ثلث ما بقي ولو كان الباقي واحداً أعطى ثلثها أي وإذا لم ينق حتى فلا شيء له (قوله) يوم حجب الوصية) أي وهو يوم القبول بعد الموت وقوله فعطى الثلث أي فعطى يوم التنفيذ ذلك العدد مادام أن كثر منه (قوله) لأن الفرق (الج) عليه لقوله فليس له إلا ثلث ما بقي أي لا كله كما في المسئلة السابقة (قوله) أن الوصية في هذه مجزئ (معي) أي شائع في جميع الغنم وخيشت فليس له إلا ثلث الباقي (قوله) وفي السابقة بعد معين) أي فذلك أخذ إذا لم ينق إلا هو (قوله) وإن أوصى له بشاة) أي سواء قال من ماله أو أطلق ولا مفهوم للثلاثة بل مثلها الوصية بعدد كعشر شياه سواء قال من ماله

إذا كان عندهما كثر من العدد الموصى به فإن لم يكن عندهما كثر اختص به فإن لم يعمل الثلث إلا بعضه فله ما حله (لأن قاله) (ثلث غنى) مثلاً (فتور) أي عوت بعضها فليس له إلا ثلث ما بقي وإذا لم ينق إلا ما سمى فأت ثلثها ولا يقال يتنزل إلى عدد الثلث يوم وجوب الوصية فعطى الثلث مادام أن كثر من ذلك العدد حتى إذا لم ينق إلا هو أخذ من الفرق بين هذه السابقة والوصية في هذه مجزئ معين وفي السابقة بعد معين (وإن) أوصى له بشاة مثلاً (لم يكن له غنى) حين الوصية حتى ملك (فله) شاة وسواً (أي قيمة شاة وسواً) لا عليه ولا أدنية

وخصه بعضهم بالنذري الصفة وأما نذر المرض فرتبة رتبة ما يليه وهو قوله (ثم العتق البتل) في مرضه (ومدبر المرض) فهما في مرتبة واحدة إذا كانا لفظاً واحداً ولغتين ليس بينهما مسكوت كان يقول في مرض موته اعتقت عبدي فلا تأوذب فلانا والقدم ما وقع أولاً والصدقة والعتبة المستتان في المرض يقدمان على الوصية بالعتق عند ما لا ذكرهما به ويقدم الموصي بعقده عليهما عند ابن القاسم ويؤخذ من هذا أن العتق المبطل في المرض يقدم على الصدقة المتأخر فيه (ثم) على العتق البتل والمدبر في المرض (الموصي بعقده) إذا كان (معينا عنده) كبدي فلان (٣٩٤) (أو معينا) بشرى) بعدموته كشر وأبعد فلان واعتقه على حالاً (أو

سواء نذري في مصلته أو مرضه الخ) نحوه لت فائتانه ظاهر كلام المصنف (قوله وخصه بعضهم) أي وهو المواق وابن مرزوق بفتح الهمزة الحسن (قوله فرتبته رتبة ما يليه) أي من الآخرين وهما البتل عتقه في المرض ومدبر المرض وحيثما يقع الصامص عند الضيق بين هذه الثلاثة (قوله والقدم ما يقع أولاً) أي والأبان كما بالفتن بينهما مسكوت يقدم ما وقع منهما أولاً (قوله يقدمان على الوصية بالعتق) ألا وضريح الموصي بعقده ثم لا ينفقه بل يقدمان على ما سائر الوصايا حتى على قل الأسر عداً ما كان رعاية أصحابه كافي عجم (قوله عليهما) أي على الصدقة والعتبة المتلتين في المرض (قوله ويؤخذ من هذا) أي من تقدم الموصي بعقده على الصدقة والعتبة المتلتين في المرض على ما قال ابن القاسم (قوله يقدم على الصدقة المتأخر فيه) وذلك لأن العتق المبطل في المرض مقدم على الموصي بعقده الذي هو مقدم على الصدقة المتأخرة في المرض ومعلوم أن القدم على المتقدم على شيء مقدم على ذلك الشيء (قوله في الصورين الخ) يعني أن الأوصياء بعقده عندهما أو بعده من موته يجري فيما إذا أوصى بعقده عندهما أو بشرى بعدموته فهذه أربعة (قوله أو عيال) أي كالأول فالأول مرة أو صبيحاً أن تأخذوا من عبدي فلان عشرة وتعتقوا حالاً أو بعده شهر من موته أو أطول فجعل العبد ذلك المال عقب موت السيد (قوله وهذه الخمسة) أي وهي الموصي بعقده حال كونه معينا عنده حالاً أو بعده شهر من موته أو بشرى بعدموته وعتق حالاً أو بعده شهر والظاهر أن المعين عنده الموصي بعقده على مال وعمله وكان الأول أن يقول وهذه السبعة لأن الحسن الموصي بعقده على مال إيمان بقيد عتقه حالاً أو بقوله بعده شهر أو يطلق أو يقول وهذه الثلاثة أي الموصي بعقده حال كونه معينا عنده أو بشرى الموصي بعقده على مال فجعله لكن الشارح جعلها خمسة مجازاً لأن تأمل (قوله لأنه الرجوع فيهم) الأولى فيها أي الجنس صور الأول أن يقال المراد لأنه الرجوع في الوصية بعقدهم أي بعتق كل واحد من هؤلاء الخمسة بخلاف مدبر المرض والبتل عتقه ليه حال لا يمكن من الرجوع في العتق والتدبير فيما (قوله ثم الموصي بكتابه) أي ولم يجعل الكتابة كأن يقول أوصيكم أن تكتبوا عبدي فلا يبعد موته بكتابه كاتبه بعدموته ولم يجعل الكتابة إيماناً بجعل الكتابة عقب موت السيد كان في مرتبة الموصي بعقده على مال وجعله كالإيمان بدنه داعوا الصواب في تقرير المتن كافي من خلافاً لما في عقب من جعل قوله ثم الموصي بكتابه على ما نال جعل الكتابة بعدموته (قوله والعتق بمال) أي والذي أعتقه البتل على مال (قوله والعتق إلى أجل بعد الخ) أي هذه الثلاثة في مرتبة ويقع الصامص فيها عند الضيق (قوله أي زاد على شهر) أي دليل ما من قوله وألكن شهر وقوله وأقل من سنة أي دليل قوله ثم المقتضى سنة (قوله وقبل السنة) أي ولم يبلغ سنة (قوله له أرحه لاحد) أي أنه لم يبق على من زاد هذه الزيادة (قوله فكان يجب حذف) أي حذف قوله والعتق لأجل بعد لا بدراجة في العتق لشهر إذا المراد به ما تقي عن السنة (قوله ثم إن الرجوع ما قاله الخ) وأما ما قاله المصنف من تقديم الموصي بكتابه والموصي بعقده على مال ولم يجعله على الموصي بعقده سنة ولا مكنة فقد تدبر في ابن عبد الحكم وهو قول ضعيف (قوله أي العتق لسنة) أي الموصي بعقده بعد سنة والموصي بعقده بعد أكثر من سنة (قوله والموصي بكتابه) أي ولم يجعلها بعدموت السيد (قوله ثم العتق إلى أجل) أي سواء كان سنة أو أكثر

وأعتقه على حالاً (أو لكثير) أي أو بعد شهر بعد موته في الصورتين أي وهو المعين عنده أو بشرى (أو) أوصى بعقده معين عنده (بمال) أي على مال يدفعه العبد لمرثته وسواء قبله مجهول أو واصل أو أطلق (فصله) العبد عقب موت سيده وهذه الخمسة الصور في مرتبة واحدة يقع الصامص فيها عند الضيق واخترت عن المبطل والمدبر عرض لأن الراجح فيهم بخلافه (ثم) إلى الخمسة المذكورة (الموصي بكتابه) بعد موته (والعتق بمال) أي على مال ولم يجعله عقب موت سيده (والعتق إلى أجل بعد) أي زاد على شهر وأقل من سنة (ثم) يليه (العتق لسنة) وهو يقدم (على) العتق إلى (أكثر) من سنة كسنتين أو أكثر كافي المقدمات فإنه ذكر فيها

العتق لشهر ثم لسنة ثم لسنتين الآن زيادة المصنف هنا إلى أجل بعد وجعله على ما زاد على الشهر وقبل السنة (قوله) دليل ما بعده قال ابن غاري لم أره لاحد أي فكان يجب حذفه ثم إن الرجوع ما قاله ابن مرزوق من أن هاتين الأخيرتين أي العتق لسنة أو أكثر في مرتبة واحدة وأما ما بين العتق على مال فجعله ثم يليه ما بين العتق على مال ولم يجعله الموصي بكتابه فكان حقه أن يقول بعد فلان فجعله ثم العتق إلى أجل ثم الموصي بكتابه والعتق على مال فجعله

(ثم وصيته (يعقوب لم يعين) كقولہ أعترفوا عني عبدا (ثم حج) أي ثم وصيته حج (٣٩٥) عنه (الضرورة فيجاسان) أي الموصي بعقته

غير معين ووج الضرورة  
أي حجة الاسلام وشبهه  
في الخاصة قوله كفتي  
لم يعين ومعين غيره أي  
غير العتق كأن يوصي  
بعقوب عبد غير معين  
وشوب معين أو عبد  
معين أو بغير معين له  
فيجاسان (وخرجه)  
أي المعين كان يوصي  
له بدينه فبشوب معين  
أو بغيره فبشوب معين  
معين فالسلالة إذا  
اجتمعت أو الاثنان منها  
في مرتبة واحدة وانما  
أحد قوله كفتي لم يعين  
ليرتب عليه ما بعده وقد  
يقال العتق غير المعين  
الاول زاجه حج والثاني  
زاجه معين غيره أو بخرجه  
فلا تكرار (والمرضى)  
مرضا عتقا فاشتره  
من يعقوب عليه) كأنه  
وأبوه (بنثله) فأقل  
يعقوب عليه فاشتره  
ورث فلتقدم عتقه  
على موته وأما ما ذكر  
من ثلثة فلا يرث وغير  
الوارثان كان لا يعق  
عليه فبما زاد على الثلث  
ما أباحه فظاهر وإن رده  
عتق منه بمثل الثلث  
فان كان يعقوب عليه  
أيضا كالابن والاخ فلا  
خياره وعشيق الباقي  
عده وعلى كل حال  
فاشتره صحيح لازم ولا

(قوله) ثم وصيته يعقوب (أي ثم يولي الموصي بعقته لا كثر من سنة الموصي بعقته حال كونه غير معين (قوله) أي  
ثم وصيته حج عنه) أي إن لم يكن ذلك الحج حج ضروري أي حجة الاسلام (قوله) الضرورة) أي إذا كان  
ذلك الحج الموصي به لشخص ضروري أي لم يصح حج الاسلام (قوله) كفتي لم يعين) أي كوصيته بعقوب لعبد  
لم يعينه كأنه عتقا عبدا (قوله) وخرجه (أي المعين) يصح أن يجعل صغيرا وخرجه للمعين كافي ح واديجزه  
غير المعين كربع المال أو ثلثه ففي المدونة من أوصي بثلث ماله لقوم وبشيء يعينه لقوم نظر القيمة المعين  
والأوصي به من الثلث وبما صان (قوله) فالثلثة الحج) أي الوصية بعقوب غير المعين والوصية بعين غير  
العتق والوصية بعين معين وغير معين كالوصية بربع ماله كاعتقت (قوله) في ضربتة واحدة) أي ولها  
الخاص عند الضيق (قوله) الاول زاجه حج) الاول أن يقول الاول لم يراجه حتى أو زاجه حج (قوله)  
والثاني زاجه معين غيره) أي غير العتق (قوله) ولا يرث اشترا من يعقوب عليه) أي سواء كان يعقوب على وارثه  
أيضا كان يشترى المريض ابنه مع وجوده له أو آخر أو كان لا يعقوب على وارثه كان يشترى المريض أخاه  
وكان الوارث ابن عمه (قوله) ويرث) أي كل المال أو بعضه واعتبر على المستغنيان في اشتراكه من  
يعقوب عليه في حال مرضه أو حال وارث وهو مني هته فقتضاه عدمه لأن المدوم شرعا كالمدوم حسا  
وأوجب بأن المتي عنه ادخال وارث بسبب من أسباب الارث التي تطرأ كزوج المريض فان الزوجية  
المستوفى في المرض وارثته بسبب النكاح أطاري وأما بالنسبة كذلك إذا اشترى وارثا قطعا والشراء انما  
أوجب دفع المانع من الارث (قوله) وخبر الوارثان كان) أي ذلك العبد المشتري في المرض لا يعقوب عليه  
أي على الوارث بل يعقوب على المريض فقط كالواشترى المريض أخاه أو كان الوارث ابن عمه وقوله فان أباه  
أي فان أباه الشراء من أدي على الثلث وقوله فظاهر أي فقتضاه ظاهر أن كان لا يرث وذلك لأن حاجة الوارث  
انما تكون معتبرة بعد الموت حيث نفيها زاد على ثلث المريض من ذلك العبد لا يعقوب الا بعد الاجازة  
الكاشنة بعد الموت فيكون بعض ذلك العبد يقيم قاجين الموت فلا يرث واعتبر بأن اجازة الوارث في المرض  
لازمة من حين الاجازة حيث نفيها بعد الموت وأوجب بأن المانع من الارث حيث نفيها بعد الموت لا يحتمل صحة  
الموت أو تغيب الوارث الغير قبل موت الموصي لم يصح بالأرث بالاجازة الاولى وقد يقال على هذا الجواب  
إذا مات الموصي مرض موته وبثبتم الوارث فما المانع من الارث حيث نفيها بالاجازة الاولى لا تنافي وانصه  
(قوله) وان رده) أي رده ما زاد على الثلث (قوله) فان كان) أي ذلك العبد المشتري في المرض (قوله)  
يعقوب عليه) أي على الوارث (قوله) كالابن والاخ) أي كالواشترى المريض ابنه مع وجوده أو آخر أو أخاه  
مع وجوده آخره هذا هو المراد وليس المراد أنه اشترى ابنه مع وجوده أو أخاه أو آخره أو أخاه مع وجوده  
لأن العبد المشتري لا يعقوب على الوارث حيث نفيها على الميت فقط تأمل (قوله) فلا خياره) أي فلا  
خيار فوارثا فبما زاد على الثلث ويعقوب ما زاد على الثلث مطلقا سواء أجاز أو لم يجز (قوله) وعلى كل حال  
أي سواء أجاز الوارث أم لا (قوله) ولا يرث) وذلك لأن المريض إذا اشترى من يعقوب عليه وعلى وارثه  
بما له كالمثلا فاقه يعقوب عليه بغير الشراء لثبته وما زاد على الثلث لا يعقوب الا بعد الموت ودخوله في ملك  
الوارث حيث نفيها ذلك العتق كان بعضه وقت الموت فلا يرث (قوله) وقبل بل إذا أباح الوارث في المرض  
أي ما زاد على الثلث سواء كان العبد المشتري في المرض يعقوب على ذلك الوارث المجرزا أم لا (قوله) لان  
اجازة في المرض) أي لان اجازة الوارث ما زاد على الثلث في المرض لا ضرورة إذا كان لأخيه في الاجازة  
وكان لا يعمل أن له الاجازة والرد كما مر وقوله فقد تحقق عتقه قبل الموت أي حيث نفيها (قوله) لم يرث  
أي لان بعضه وقت الموت كان زافا وهذا القول ظاهر لسلامته من الاعتراض بخلاف القول الاول لكن  
ظاهر كلامهم اعتماد الاول وعليه اقتصر في الج (قوله) وعتق) أي بغير شرائه فلا يفقر الى حقيقة عتق من  
الموصي لأن الابن أو وصي بشرائه فكأنه اشتراه (قوله) لان عتقه بعد الموت) أي ووقت الموت كان غير

يرث وقبل بل إذا أجاز الوارث في المرض ورث لان اجازته في المرض لازمة لا رجوعه فيناه فقد تحقق عتقه قبل الموت ثم إن أجاز بعد  
الموت لم يرث (لأن أوصي بشرائه) أو أبوه أو أخيه بعد موته فاشترى (وعتق) فلا يرث لان عتقه بعد الموت (وقدم الابن على غيره)

يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يعق عليه في المرض وبطل عتق غيره وموافق الخلف عن حل الجميع فإنه يقدم الابن أي من يعق عليه على غيره وما ظهر وقم ذلك في وقت واحد (٣٩٦) أو وقتين وأما لو اشترى ابنه في المرض وغيره عن يعق عليه فيقاسمان

وأورث لانه كان وقفا والرحمن الموت مانع من الوراثة **(قوله)** يعني أنه إذا اشترى ابنه أو من يعق عليه في المرض **(الخ)** أشار الشارع بهذا التقرير إلى أن قول المصنف وقدم الابن على غيره من تمتة وقوله ولغيره الخ وأنه لا مفعول إلا بن ونحوه لأن مرزوق وقريبه وأمرهم بالسلطة وتنت على أنه من تمتة لقوله لأن أو وصي شره ابنه أي أنه إذا أوصى بشره ابنه ومن يعق عليه وصاق الثلث عن جملته فقدم الابن سواء أوصى الوصي بشره أم في وقت واحد وأوقت تقدمت الوصية بشره إلا أن أو تأخرت وفيه نظر بل الذي ينبغي أن يحكم في هذه الحال كما إذا اشترى أمي ابنه ومن يعق عليه في المرض المذكور في الشارع وحسبنا فيصاحبان أن أوصى بشره أم صافقة واحدة أو الأقدم صاحب الوصية الأولى **(قوله)** عن يعق عليه أي وصاق الثلث عن جملته فاصحان **(قوله)** والأقدم الأول أي والأبان اشتراهما تبيين قدم الأول على الرابع ومقابله أنه يقدم الابن مطلقا أي سواء اشتراهما صافقة أو مرتين والحاصل أن الصور ثلاثة الأولى أن يشتري في المرض من يعق عليه ويثقل عتق غيره والثانية أن يشتري في المرض ابنه ومن يعق عليه غيره والثالثة أن يوصي بشره أم صافق كل ما أن يجعل الثلث للأمير أو يوصي عنها ما أن يجعل الثلث للأمير في كل مسأله فغذا أو ان صافق عن جعل للأمير في قدم الأولى من يعق عليه وفي الثانية يصاحبان أن اشتراهما صافقة والأقدم الأول وفي الثالثة يصاحبان أن أوصى بشره أم صافقة والأقدم الموصي بشره أو الأعلى الرابع فهما وقيل يقدم الابن بينهما مطلقا وهو ضعيف **(قوله)** تعرف عند الأصحاب بحل قطع الثلث أي لأن الواوثة في القلب لأسباب الألف وهو الثالث **(قوله)** سواء كان فيه دين أو عرض **(الخ)** أي أن التخصيص بين الأمرين لا يلو وهو كان في التركة دين أو عرض غائب خلافا لمقالة شرف الدين الخفيفي من أنهم لا يخصصون بين الأمرين إذا كان فيه دين أو عرض غائب **(قوله)** مدة معينة أي وأما لو أوصى بعتقة المعين ومن يعق عليه فبعتقة فانه يجعل الثلث فالثالث وأوصى به بالثلث فبعضه بلا تخيير كما يحرم أنه يضرب السهول بالثلث **(قوله)** أو سكنى داره أي المعنة بالاشارة أو الوصف **(قوله)** أو أوصى بعتق عبده فلان أي بأن قال أو وصيكم أن تعتقوا عبدي فلان لا يصح في شهر أو قال حوسر بعدموفي شهر **(قوله)** والحال أنه لا يجعل الثلث فته أي والحال أن ثلث الموصي يشترط التركة كلها أن كانت حاضرة أو ثلث حاضر منها حيث كان بعضها حاضرا أو بعضها غائبا لا يجعل قيمة المعين الموصي بعتقة في الأول ولا يجعل قيمة ما أوصى بشره للموصي به مما ليس في التركة بأن كان ثلث التركة لا يجعل قيمة عبدنا لوط في الثاني ولا يجعل قيمة العبد الموصي بعتقه بعد موته شهر هذا الطاهر كلام الشارع في كلامه بمعنى أن قول المصنف لا يجعل الثلث فته شرط في تقدير الواوثة بين الأمرين المذكورين في الفروع الثلاثة وليس كذلك وإنما هو شرط في الأول والثالث فقط دون الثاني فإن الحكم فيه ماذكره المصنف من التغير وإن جعل الثلث الموصي به كأنه عليه وغيره انظر من وأما من جعل الثلث فته في الأول والثالث فحين تسليم الموصي به **(قوله)** أي قيمة المعين الموصي بعتقه فعل وجهه مع أن القصاص النظر للمعتقة الموصي به أن الانتفاع بمنزلة تلف العين **(قوله)** بل المراد بها أي بيمينتفعة العين المتأدية من لفظه **(قوله)** أنه لو أوصى بشره معين أي كتنزوله فلان أعبد فلان وأعطوه **(قوله)** فهو ما قلده أي بهذا التخصيص وهو ما قلده بقوله الخ والحاصل أن قول المصنف هنا أو مما ليس فيها معنى مما ليس بها معناه أو ما أوصى بشره ما ليس في التركة من المعينات فهذا لا خاف فيه بل تطالب الورثة بشره أي غير تخيير كما تقدم فان لم يقدم كلام المصنف هنا على معنى تناقض مع ما تقدم **(قوله)** أو بعتق الخ أي أو بعتق الموصي به ثلث جسم التركة من المال الحاضر والغائب عنا كان أو عرضا أو غير ذلك كشيء من الطعام **(قوله)** عرضا أو عينا أي سواء كان كل من

ان اشتراها صفة  
واحدة والقدم الاولى  
على الرابع مذكرة  
عُرف عند الاصحاب  
بمسئلة خلق الثلث  
بالوفاة الثلاثة سواء  
كان فباين او عرض  
كاتب أم لنقال (وان  
أوصى له شخص (عنه)  
شي (معين) لمدة معينة  
كان وصي بمدة فبده  
فلان أو وصي داه أو  
مكروب داهة الفلافة  
زينة مدة مثلا (أو  
أوصى له (ع) أي  
بشي كعباد أو غير  
ليس فيها) أي اثر كة  
مما ليس معينا كاشروا  
له داه أو علموه (أو)  
أوصى (بشي عهده)  
فلان (بعد موته شهر)  
مثلا (و) الحال أنه  
(لا يحصل الثلث في  
الاقوام الثلاثة (فبته)  
أي فية المعين الوصي  
بقتل وغير المعين الوصي  
بشرائه مما ليس فيها  
والعبد الوصي بعقه  
بعد موته شهر ليس  
المراد فية منقعة المعين  
في الاولى كقائد تسخير  
منه بل المراد بها فية  
ذی المنفعة ومفهوم  
قولنا ما لم يعيناته  
لأوصى بشرائه معين  
فهو ما قبله بصلوه

وأشاره إقبالان وأبي بحلاب إلى الخ (خير الوارت) في الثلاثة (بين أن يهيج) وصيغته  
(أو يجمع ثلثا يجمع) أي يجمع الترتيب من الحاضر والغائب وأي يهيج من كل شيء لمسته في المستقبلين

الاولين واما الثالثة فيعبر بين الاجازة و ان يعق من العبد بقدر ثلث جميع المال فالحاق خلق الثلث عليها انقلبوا حذر بقوله  
 بمنفعة معين عما اذا اوصى به نفس المعين كداره صنة ولم يجعلها الثلث فقال مالك مرة مثل ما تقدم وعرفنا في بقية الورث بين الاجازة  
 وبين خلق ثلث جميع التركة من ذلك المعين خاصة وهذا هو الذي يرجع اليه ما قال ابن القاسم وهو واجب ان ينقله في التوزيع (و)  
 ان اوصى لشخص (بنصيب ابنه او مثله) اي مثل نصيب ابنه (فالجميع) اي (٣٩٧) فياخذ الموصى به جميع نصيب ابنه

وهو جميع المال ان  
 انقرد الآن اي واجاز  
 الوصية او الباقي بعد  
 ذوى القصر فرض او  
 نصف المال او نصف  
 الباقي ان كان الابن  
 انفسن واما اباها فان لم  
 يجر الواحد او الاثنان  
 كانه ثلثه وان كانوا  
 ثلاثة فقد اوصى بثلث  
 ماله ولا يتوقف على  
 اجازة فان كانوا اربعة  
 فقد اوصى به ربع  
 المال او خمسة فانفس  
 وهكذا وقد دخلت ان  
 ما زاد على الثلث يتوقف  
 على اجازة بمقتضى  
 الثلث فدون (الاجاز)  
 قال (اجعلوا وارثا  
 معه) اي مع ابني (اد)  
 قال (الحقيرة) او زلوه  
 منزله او احلوا من  
 عداد ولدي وبهذا  
 (فرايدا) اي بقدر  
 الموصى له زادنا  
 وتكون التركة بينهما  
 نصفين ان اجاز والا  
 فالثلث فان كانوا ابين  
 فله الثلث اجازا ولم يجر  
 ولو كانوا ثلاثة فهو  
 كان رابع وهكذا ولو  
 كانوا ثلاثة ذكور  
 وثلاث اناث لكانت

الحاضر والغائب عرضا وعينا باخا ودينا (قوله الاولين) اي وهما النوعان الاولان من انواع مسئلة خلق  
 الثلث (قوله فالحاق خلق الثلث عليها) اي على المسئلة الثالثة اي مع ام ليس فيها خلق ثلث وانما فيها  
 العق من العبد بقدر الثلث (قوله مثل ما تقدم) اي من تخيير الورث بين الاجازة وتسليم الثلث من كل  
 شيء من التركة (قوله من ذلك المعين) اي اياه لا يدفع له ثلث جميع التركة من جميع التركة كما هو القول  
 الاول بل يدفع له ثلث جميع التركة من ذلك المعين فقط فلو كان ثلث التركة يعمل ثلاثة ارباع العبد المعين  
 اوالدار المصنة فله يدفع الموصى به ثلاثة ارباعه (قوله بنصيب ابنه او مثله الخ) اعلم انما جاء جمع بين مثل  
 ونصيب فظاهر ان الجمع كقوله المصنف واما ان حذف مثل واقتصر على نصيب فقال ابن مرزوق لو ار  
 ما المصنف فيها العبدان للمصنف وان شاس تعالوجير الفزالي والذي صرح به الفصيح فانه جعل  
 الموصى له زائدا وتكون التركة بدو بين الابن نصفين اتفاقا وقد نقل ابن عرفة كلام الفصيح انه بن  
 (قوله فالجميع) اي بشرط ان يكون الابن موجودا وان يكون معينا اي كونه ذكرا كما هو لفظه واما ان  
 كما لو نطق بما عدهم فمما منع به فخرج بالوجود وصحته بنصيب او بثلث نصيب ابنه ولا ان له قسطل الابن  
 يقول لو كان موجودا او يحدث بعد اوصية وقيل الموت وخرج بالمعين ما لو قال اوصيت به بنصيب او بثلث  
 نصيب احد ورثي ولم يصح وكان له ورثة يختلف ارنهم فيذكره بقوله بنصيب احد ورثي الخ وخرج  
 بالنصف الثالث من فاهم مانع قسطل الوصية الابن يقول اوصيت به بنصيب ابني لو كان ورث قطعي نصيبه  
 حيث شئت (قوله ان انفرد الابن) اي عن ابن آخر ولم يكن هناك صاحب فرض وقوله او الباقي بعد ذوى  
 الفروض اي ان انفرد الابن واجاز الوصية وكان معه صاحب فرض (قوله او نصف المال) اي ان لم يكن  
 هناك صاحب فرض وقوله او نصف الباقي اي ان كان هناك صاحب فرض (قوله لكان كرايع مع  
 الذكور) اي اذا كانت الوصية ذكر (قوله اي على عائلته) اي فان كان الموصى به ذكر اقتدر كراي انا  
 على الاولاد الممسكور وان كان انا فيفسد زائدا على الاولاد الا ان قالوا لو كان الموصى به ختف مسكلا  
 فالتظاهر انه يعطى نصف نصيب ذكر واتي كقوله شيخ شيعتنا الشيخ عبد الله المقرئ من شخصه سبى محمد  
 الزرقاني (قوله بنصيب احد ورثته) اي وكان له ورثة ولم يختلف ارنهم وكذا ان نصيب احد ابنه اذا كان له  
 اولاد ولم يختلف ارنهم قال ح واختلف اذا اوصى بنصيب احد ابنه ورثه رجالا ونساء على اربعة اقوال  
 الاول قول مالك قسم المال على عدد ورثته الذكر والانثى فيه سواء ويعطى حظ واحد منهم ثم قسم  
 ما بقي على فراثن الله ثم ذكر بقية الاقوال فيقال والمعد والاولى لكونه مذهب المدونة اه وهو يشهد انه  
 لا فرق بين احد ورثتي واحد بنيت خلافا لذكره ع من الفرق بينهما فان الله يعطى في احد ابنه حظ  
 واحد من نصيبه سواء كان مع بنيه ابني فا كراما لا وهو غير صواب والصواب ما في ح فانه تكلم في المدونة  
 على المستثنى واما ان حكمهما واحد انظر بن (قوله اي فحاسبهم بجزءه) وذلك بان قسم المال على  
 عدد ورثته الذكر والانثى فيه سواء يعطى حظا من ذلك ثم قسم الباقي على فراثن الله اما ان لم يترك الا  
 ابنا واحد فهو قوله بنصيب ابنه (قوله ورثهم) اي الورثة فقط وسواء كانوا كلهم عصاة او كلهم اوصاب  
 ففروض او كان بعضهم عصاة وبعضهم اوصاب ففروض (قوله ولا نظريا يستحقه كل وارث) اي وانما ينظر  
 بعد ذلك في رص في حديد اتهم في غير محل الذكر راسين ولو حذف ورثهم لكان ولي وعنده الثاني في مثل  
 نصيب اقلهم لانه الحق (قوله ثم قسم الخ) اي ثم بعد اخذ الجوز من عدد ورثهم بقسم الخ وذلك بان يحصل

كرايع مع الذكور ولو كانت الوصية لاني لكانت كرايع من الاثث فلهذا فزادنا اي على عائلته (و) ان اوصى به (بنصيب احد ورثته)  
 او بثلث نصيب احدهم ورثه ذكورا وانما لا يوزون كرايهم (بجزءه) اي فحاسبهم بجزءه (من عدد ورثهم) فان كان عدد ورث  
 ورثته ثلاثة فله الثلث واربعة فله الربع او خمسة فله الخمس وهكذا ولا نظريا يستحقه كل وارث ثم قسم ما بقي بينهم على فراثن الله  
 تعالى (و) ان اوصى به (بجزءه) من ماله (او سهم) منه



(فيسمى) أى صاحب سهم (من) أصل (فرضته) ولو عائلة فإذا كان أصلها من أرבע وعشرين مثلاً والثلث سبعة وعشرين مثلاً وحسن سبعة وعشرين ولا ينظر لما تصمم منه السبعة على الأصح (وقى كون ضعفه) أى النصب أى قال أو مائة ضعفه نصف نصيب واحد (مثله) أى النصب (أو مثله تردد) لأن القصار ولضعفه فهو يقول ضعف الذى قد مر من وهو ما ذهب إليه أبو حنيفة والشافعى ونقل عن شعبة خلاف ذلك أى أن ضعف الذى ما ساء (٣٩٨) فإذا تعدد الابن حقيقة أو حكماً كان يكون معه إبتان أو معه أم

ورؤية أو وصى  
لنصيب ضعف نصيب  
ابنه فعلى القول الأول  
يعطى مثل نصيب  
الابن فيعطى نصف  
المال المشترك أو  
الباقى بعد ذوى  
القروض وعلى الثانى  
يعطى جميع المشترك  
بشرط الأجازة فإن لم  
يكن له الابن واحد  
أعطى جميع المشترك  
على كل من القولين أن  
أجاز نصار حاصل المعنى  
أنه إذا قال أو وصته له  
يضعف نصيب أبى هل  
هو بمنزلة قوله أعطوه  
مثل نصيب أبى أو  
عسزلة قوله أعطوه  
نصيب أبى وضمه معه  
وظاهر أن هذا الخلاف  
إنما يكون عند تعدد  
الابن ولو كان كذا كرراً  
فإن قصد للابن إلا  
جميع ما تركه الميت  
(و) أن أوصى له  
(متناهي عن) كخدمته  
فأخذ الموصى له ومات  
(ورثت عن الموصى  
له) أن يبقى من زنتها  
شيء وزمها فقد يحد  
وقت وقد يحد بجملة

الورثة مسئلة وبقسم ذلك الباقي عليها وهو تارة ما بينها أو وافقها ويحتاج ذلك لعمل مذكور فى كتب  
القراض (قوله) فيقسم من أصل فرضته هذا ظاهر أن كان له فرضة طان لم يكن له فرضة طان لم يكن  
له وارث حين الموت فهل له سهم من مئة وهو قول ابن القاسم أقل عدد يخرج منه القراض المقدرة  
لاهل النسب لأن السبعة يخرج القسوس وهو أقل سهم مفروض لاهل النسب أو من غايته وهو قول  
أشهب لا يخرج أقل السهام إلى فرضها الله واستقر به ابن عبد السلام (قوله) فله حزم من سبعة  
وعشرين أى تقسم الستة والعشرون على الورثة بأن يجعل الورثة مسئلة مستقلة وتقسم الستة  
والعشرون عليها وهى تارة ما بينها وتارة وافقها ويحتاج لعمل مذكور فى كتب القراض (قوله) ولا ينظر  
إلى هذا راجع لقول المصنف فيقسم من فرضته أى أن الموصى به يجرى من ماله أو يسهم منه بحسب سهم  
من أصل فرضة الميت سواء تمت من أصلها أم لا ولا ينظر لما تصمم منه أن انكسرت ولم تصمم من أصلها  
كما هو قول ابن القاسم خلافاً لغيره والشافعى بحث قال يعاصى بجزء من أصل الفرضة أى صحت من  
أصلها ولو عاتله والافه جزء مما تصمم منه (قوله) مثله أى كغيره الموافق لقسمة وقوله أو نصيبه أى كغيره  
والعرف بقدمه على القسمة فى الوصايا (قوله) تردد لابن القصار ولضعفه الأول لضعفه والثانى لأن القصار  
(قوله) أو معه أو وزوجة) أى واحد أمه أو أب فقط أو أب وأم أو أب وزوجة أو أب وأم وزوجة فكل  
من وجد مع ذلك الابن فهو بمنزلة ابن ثان فإذا كانت له ابن واحد ومعها الميت أو أوصته على القول الأول  
يعطى نصيب الابن فقط وهو الباقي بعد ذوى القروض وعلى الثانى يعطى جميع المشترك لأن جميع من  
وجد مع الابن بمنزلة ابن ثان والابن ومن معه يأخذ من المال كله وقد قلناه يعطى متى نصيب الابن ومثلاً  
نصيب الابن هو المال كله (قوله) فيعطى نصف المال المشترك (أى) إذا تعدد الابن حقيقة أو بحكم أو بحكم  
تركة يقسم على الابن وقوله أو الباقي بعد ذوى القروض أى يعطى الباقي بعد ذوى القروض أى إذا  
تعدد الابن حكماً بأن كان معه ذوفرض ثم بعد أن يأخذ الموصى له ذلك يجعل الباقي نفس التركة ويقسم  
على مسئلة الورثة (قوله) بشرط الأجازة راجع لأخذه نصف المشترك أو الباقي على القول الأول وأخذه  
جميع المشترك على القول الثانى فإن لم تكن أجازة فليس له إلا الثلث على كل من القولين (قوله) إن أجاز  
أى والأقلثل المال فقط (قوله) وبما تفرغ عطف على منفعة معين وقوله ورثت جواب الشرط المأخوذ  
من العطف وحاصله أنه إذا أوصى بخدمته عمن عسزلة فلان لم يحد لها من بدليل ما بعده بل حدها  
بحياة المبدأ وأطلق فانه يخدمه طول حياته وإن مات الموصى له فإن ورثته يرثها بعده لأن الموصى له لم  
يحد لها غير أن أخدمته حياة العبد (قوله) قد يحد بوقت أى وساقى الكلام عليه (قوله) على أن المراد  
أى مراد الموصى (قوله) وإن حدها من زمن أى وقضه الموصى له ومات (قوله) وليس له أى وهو وارث  
الموصى بالكسر (قوله) ويجوز كسر الجرم أى فوارت الموصى له أى كالشخص المتأجر (قوله) فإن قتل  
العبد أى الموصى بتمنع من بدنى منعة أوحده زيد الموصى له (قوله) فلوارث له أى فلى ورث ذلك  
العبد من سيده (قوله) أو القيمة أى أن كان القاتل حراً أو قولة فلعوارث القصاص أو القيمة أى أو العفو  
بما تفرغ التضرع الثانى بحذف لعلبه (قوله) فالكلام لوارث أى لو ارث سده الموصى وقوله فى إسلامه  
أوفدناه أى فإن فداه استمررت الخدمة على ما كانت عليه قبل الجناية وإن أسلمه خيراً لم يحد له وارثه بين

الصيد وقد يطلق فصيل على حصة الصيد تورث الآن يقوم دليل على أن المراد حصة الموصى له (وإن حدها) أى  
الموصى (من نكاح المتأجر) بفتح الجيم أى كالصبي المتأجر ورث ما بقي من زنتها وليس له من بقى من المدة ثلاثة أيام إلا بحصة  
ويجوز كسر الجرم فبعد أن أوصى له أو وارثه أجازته ماله من الخدمة (فإن قتل) الصيد فلوارث له (القصاص) بمن قتله أن كان  
للقاتل عبداً (أو القيمة) ولا كلام للموصى له لأن حصة إنما كان فى خدمته وقد سقط بالقتل وشبهه فى كون الكلام لوارثه لا للموصى  
له بقوله (كان جن) العبد على أحد فالكلام فلوارثه فى إسلامه وقد آتاه

و بطلت الخدمة (الآن بقده القديم) بالفتح أو وازعه (أو الوارث) له (أو لا تبطل) وتسمى (المحدث) في المستثنى والحاصل أن الكلام أو الوارثه فان أسلمه العيني بطلت ماله بفسده المخدم فان فداه استمرت فان تحت المدة قبل استيفاء فداه به فان دفع له سيده بقية الفداء أخذوا الأسله وان لم يسلمه الوارث العيني عليه استمرت (٣٩٩) خدمته أيضا تمام المدة (وهي) أي

الوصية بصحة أو مرض (وسيد بران كان) التدبير (عمرض) ماتت كلاًهما (بهما علم) أي في المال الذي عليه الموصى قبل موته ولو بعد الوصية لأنها جهل بمقتل موته وأما مدبر الوصية فيدخل في المعلوم والمجهول لأن الصحيح قصد مدته من ماله الذي يموت عنه ولو قصد في المستقبل والمريض يتسوق الموت من مرضه فلا يقصد العتق إلا جماعته من ماله إذا ترقب حدوث مال فان خص من مرضه ثم مات فهو كمدبر الصحة وانما لم يدخل وصية الصحة في المجهول كمدبر الصحة لأنه عقد لازم يختلفها (وبدلت) الوصية القديمة على التدبير (فيه) أي في المدبر فباع المدبر لأجلها عند الضيق وسأدبر في الصحة والمرض ومعنى المدخول فيه أنه بطل لأجلها التدبير عند الضيق فن أوصى بفك أسير وكان فكه

امضاء فاعطه وارث الموصى وبطل حقهم في الخدمة أو يفدونه وتسمى الخدمة الموت الصديق المطلقة وإلى آخر المدة في القصة (قوله) وبطلت الخدمة أي إذا سلمه الوارث لأبواب الخيانة أي والحال أن القديم أو وازعه رضي بذلك الأسلام (قوله) الآن بقده المخدم بالفتح أو وازعه أي فليس لوارث سيده حشذ أسلامه ولا تبطل الخدمة وتسمى (قوله) أو الوارثه أي السيد وكان الأولى على حله لوارث المخدم ثلاثا يكون فيه ركعة مع ما حله بقوله كان حتى (قوله) أن الكلام أو الوارثه أي وارث الموصى بالكسر (قوله) فان فداه استمرت أي الخدمة لموت العبد في المطلقة أو آخر المدة في القصة (قوله) قبل استيفاء فداه أي قبل أن يستوفي المخدم أو وازعه من الخدمة فقدم فداه (قوله) بقية العداة أي صواب حذف لفظ بقية والذي في المدة فان قصدته فان دفعه سيده فداه ماله أخذوا الأسله فما هو من ولا فرق بين كونه مات قبل استيفاء فداه أم بعد استيفائه كما هو ظاهرها أم أمر (قوله) وان بقية الوارث أي وارث سيده الموصى وهذا مقابل لقوله وان أسلمه العيني عليه (قوله) وهي وسيد بران كان عمرض فباع علم أي في ثلث ما علمه الموصى والمدبر من المال قبل موته لأفما حله فان تنازع الورثة والموصى في العلم وعدمه فانقول للورثة ببيع فان نكحوا فموصى بهين وانظر لو نكح (قوله) ولو بعد الوصية أي ولو كان عليه به بعد الوصية أو التدبير (قوله) وأما مدبر الصحة (الخ) مثله صدق المريض (قوله) فان خص من مرضه أي الذي مرضه بعد (قوله) كمدبر الصحة أي فيكون في المال المعلوم والمجهول (قوله) ودخل (الخ) فإذا أوصى بجائفة لفك أسيراً وأوصى بفك أسير وكان فكه انما يكون عاتقه وخلفه مائتين وسيد بران كان فداه ماله أعبر المدبر من جملة مال الميت الذي يؤخذ ثلثه وبفكه الأسير فيكون ماله ثلثمائة وبفك الأسير وبطل التدبير وكذا إذا ترك تحسين ومدبراً يساوي مائتين وتحسين وأوصى بجائفة لفك أسير ببيع المدبر وأخذ من ثمنه تحسين وبطل التدبير وكذا يقال في كل مرتبة من الرصايات أخرت فأنها تبطل عند الضيق وبطل السابق فيها (قوله) المقدمة على التدبير أي انحصر كلام المصنف على الوصية المقدمة على التدبير لأن الوصية المساوية له في الرتبة يقع التعارض بينها وبينه في الثلث والوصية المتأخرة عنه في الرتبة المدبر نافذ قبلها فلا تأتي دخولها فيه وقد يقال دخول الوصية المقدمة عليه فيه معلوم مما تقدم في المراتب فلا يحتاج لنص عليه والا لا حاجة للنص على ذلك في جميع المراتب (قوله) لأجلها عند الضيق أي ودخل تلك الوصية المقدمة عليه رتبة في قيمته (قوله) انه بطل لأجلها التدبير أي وصية المدبر من جملة مال الموصى ويؤخذ الوصية ثلث الجميع أي ثلث المدبر وغيره من المال (قوله) ودخل الوصية في العري أي التي المهر كالزواج وأوصى زبداً عاتقه ووجد ماله بعد موته مائتين ودارم مروت جمع اليه بعد موته ولوسين تساوي مائة فالوصية تدخل في العري معنى أنه لا يحظر أن قيمة تلك الدار المهرية من جملة مال الميت الذي يؤخذ ثلثه ويدفع للوصية وحسب ما دفع للوصي له المائة تساهواً أو قبل بعدم دخول الوصية في العري لم يبط المائة تمامها (قوله) في الحبس (راجع الخ) كأن يقول هذه الدار وقف على الفقراء أو على عروم مدته حتى ثم بعد موت وترجع ملكاً لورثتي فإذا أوصى زبداً بثلث ماله وترك مائة وهذه الدار المهرية ملكاً بعد موته فان الوصية تدخل في ثلث الدار بمعنى أنه لا يحظر أن قيمته من جملة ماله (قوله) ثم رجعا أي بعد موته (قوله) وفي دخول الوصية في سفينة أو عبد بمعنى أنه لا يحظر أن قيمته من جملة ماله الذي يؤخذ ثلثه ويدفع للوصي به نظراً للظهور كتب ما تشتر (قوله) ودفع دخولها أي وعدهم دخولها فأنظر ان يكون الموصى طالع النظر عن ثلث (قوله) قولان أي لما للدار وأما عنه أشبه (قوله) ولا مفهوم للسفينة والعبد أي بل مثلها في ذلك

يزيد على ثلث الميت الذي من جلته قيمة المدبر بأن كان ثلث الميت الذي من جلته قيمة المدبر مائة وكان ثلث الأسير مائة فكذا فانه بطل التدبير ويدخل ثلث الأسير في قيمته (و) تدخل الوصية (في العري) الراجعة بعد موته ولو بدین وكذا تدخل في الحبس الراجع بعد موته وفي بيعين مروت وعبد ابن ثم رجعا (وفي) دخول الوصية في (سفينة أو عبد) للوصي (شهرتها) قبل صدق الوصية (ثم ظهرت السلامة) بعد موت الموصى وعدم دخولها (قولان) ولا مفهوم للسفينة والعبد

(لا تدخل الوصية فيما أقر به في مرضه) مما سئل أقراده به كان يعرف مرضه بدين لصديق ملاطفاً وأولاً وجبة ونحوهما مما بينهم فيه (أو أوصى به لوارث) ولم يخبر بقية الورثة وإذا لم تدخل الوصية في ذلك بطل ورجع ميراثاً أي وارتد وقع بعد الموت وأما الوصل قبله وعلم بذلك الموصي فتدخل الوصية ولا يفهم (٤٠٠) لقوله في مرضه فإن أقرار الحصة قد يكون باطلاً فالمراد بالقرار بالباطل

(وإن ثبت أن عقدها) الصنعة والقرض وسلمها أو بشتر تلفها قبل الوصية ثم ظهر السلامة بعد موته (قوله أو أوصى به) (وَأَرِثَ) عطف على أقر به أي لا تدخل الوصية فيما أقر به في مرضه ولا تدخل فيما أوصى به لوارث لقصد الموصي أخرج ذلك بخلاف مدر الحصة فله يدخل فيما كآفئده كلام ابن ونس واستظهر ح أن فلان الأسير كذلك بالاولى لتقدمه على مدر الحصة ولا يقال فلان الأسير من جهة الوصايا أو قد صرح المصنف بعدم دخولها فلهما لا تقول كونه من الوصايا لا ينافي ذلك والابطال بقوله كونه مقدماً قاله طي (قوله بطل ورجع ميراثاً) الاولى وإذا لم تدخل الوصية في ذلك وبطل ورجع ميراثاً (قوله والرد وقع بعد الموت) أي الفرض أن رد الورثة للوصية للوارث وقع بعد الموت (قوله قد يكون باطلاً) أي كالأقر في الحصة بدين الشخص وكذا المقر (قوله فالمراد بالقرار بالباطل) أي قرار المصنف بقوله لا تدخل الوصية فيما أقر به في مرضه أنها لا تدخل فيما أقر به أقراراً باطلاً كان في الحصة أو لمرض (قوله إن عقدها) أي أن ما في عقدها (قوله أو قرأها) أي أوست أنها غير خطه والحال أنه قرأها على غيره (قوله أو لم يقر أنفذه) أي أقرها ولم يقر الخ أو كانت خطه ولم يقر الخ بقوله ولم يقر الخ أي في صورتين كالذي قبله وقوله أو يقر أنفذه الخ من المعلوم أن أو في حيز التني فلهذا في الاحكام الأثر بين الأمرين وفيه بضع مافكا كانه قال لم تنفذ إذا التني الا حراماً أما إذا وجد أو أحدهما فهي حصة بأن يقول الورثة أنفذه أو يقول اشهدوا إن هذا وصي أو أما كتابة في الوصية أنفذه أو شاهدنا لا عبرته بغيره ففرق بين قوله ذلك وكتابه (قوله لا احتمال رجوعه عنها) أي لأن كلا من كتابتها أو قرأه لم يقره له إلا الشد عليه أنه قد يكتبها أو يقرؤها غير ما يزل لتزوي (قوله ومفهومه أنه لو اشهد بها) أي في صورتين أي ما إذا كانت خطه أو غير خطه وقرأها على غيره وكذا يقال في قوله أو قال أنفذه أو وفي تصريه أن فرجوا إذا اشهد عليها ثم كتب تحتها طلعت وصني الا كذا لم تنفذ كونه بلا اشهاد (قوله وتنبه فيه فخرم التشهد) أي أنه يوجب الإنسان إذا كتب وصيته أن يسدأها بالشهادتين بأن يكتب أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله وكذا إذا أوصى بالقول من غير كتابة فإنه يندبه البداية بالشهادتين قولاً بأن يقول أشهد أن لا إله الا الله الخ (قوله كرا الشهادتين) أي أن كان الالفاظ بالقول وإن كان بالكتابة فالمراد كتابة الشهادتين (قوله ولها الشهادتان) حاصله أن الموصي إذا كتب وصيته بخطه أو أملاً على كتابتها وقال للشهود اشهدوا على أن ما في هذا الوصية وصني أو على أي أوصيت عما فيها ولم يقرأها عليهم فله يجوز لهم القدوم على الشهادتين الطوط عليه وصية الموصي بأن يقول المصنف ولهم الشهادتان يعني أنه يجوز للشهود القدوم على الشهادتين الطوط عليه وصية الموصي بأن يقولوا نحن نشهد بما أوصى بما الطوط عليه هذه الوصية أي الوصية وإن لم يقرأها عليهم ولا في كتابتها بل لو بين الكتاب عقد أو في أن مات بشرط أن يشهدوا على كتابتها أو يقولوا أنها قد وصيت بشرط أن لا يوجد في الوصية عقد ولا تقير وأن يعرفوا الوصية بمبها كذا في رخصنا العدوي (قوله بحث أشهدهم على كتاب وصيته أو قال أنفذه) أي بأن قال لهم إذا كنت فاشهدوا عني كتاب وصيتي هذا وأنفذهوا ما في كتاب وصيتي هذا (قوله وتنفذ حشنت) أي وتنفذ وثقت حين أشهدوا عني ما فيها (قوله وإن شهدا عما فيها) حاصله أن كتاب الوصية إذا كان مطبوعاً عليه وقال الموصي للشهود اشهدوا عني كتاب وصيتي من الوصايا وإن مات من ثلثي بعد الوصايا المكتوبة في الوصية فلان الفلاني فإنه يجوز لهم الشهادته بذلك وإذا اشهدوا بذلك بعد موته ففتحت وثيقة الوصية فوجد فيها وما بين من الثلث بعد الوصايا فهو لغيره أو لها كمن شمل فلان ما بين من الثلث بعد الوصايا فمبين فلان الفلاني وبين المساكين نصفي لانه مال تازعاً ما اتان (قوله وإن قال كتبها) أي بخطي (قوله ولو قال كني في الابنة)

(وإن ثبت أن عقدها) أي وثيقة الوصية (خطه) أو قرأها لم يشهد في صورتين أنها وصية (أو لم يقر أنفذه) لم تنفذ فلا يصلحها بعد موته لا احتمال رجوعه عنها ولو كتب فيها أنفذه وهو مفهم أنه لو اشهد أنها وصية أو قال أنفذه أو شاهدت وعمل بها (وذهب فيه) أي في الالفاظ (تقديم التشهد) على المقصود بالفات فسلنا في أنه يقدم السبلة والجملة عليه والمراد بالتشهد ذكر الشهادتين (ولهم الشهادة) حيث أشهدهم على كتاب وصيته أو قال أنفذه (وإن لم يقرأه ولا فتح السكت) (وتنفذ) حشنت (ولو كانت الوصية) معنى كتابها (عنده) لم يجرها إلى أن مات (وإن شهدا عما فيها وما بين فلان) على مقتضى ما أخبرها (ثم مات) الموصي (فتفتحت) فإذا فيها ما سبق (سكن الثلث) (فلمسا كين قسم) الباقي مسكن الثلث

(إنهما) أي بين فلان المعين وبين الساكن نصفي ولم تبطل هذه الوصية مع التنافي لانه عزلة ما إذا أوصى بشئ لزيد ثم لم ير ويقسم بينهما (و) ان قال (كتبها) ووضعها (عند فلان فصدقوه) صدق في قوله هذه وصيته التي كتبها ولو كان الذي فيها لابنة فلا يرجع الشرط إلا في هذه

ويحتمل أن المراد أحدهما بكتبه المصدق وعليه فوجع الشرط ألا قبل هذا أيضا (أو) قال (أوصيته بئاني) أي بشرته (فصدقه بصدق) فيمن شغذهاله (أن لم يقل) في الثانية وكذا في الأولى على الاحتمال (٤٠١) الثاني كما مر جعلها (لابني) أو نحوه من يهتم به فلا يصدق ويحتمل رجوع الشرط الأولى أيضا حتى على الاحتمال الأول

فلا يحتمل أن يكون خبره (قوله) أو قال (أوصيته بئاني الخ) يعني أذا قال أول رثته أوصيت فلا ينعرقه ثلثي فصدقه في محل صرفه فانه يصدق فمن شغذهاله أن لم يقل (أوصيت باعطاء الثلث أو أكثر لابني) فان قال ذلك لم يصدق حينئذ لانه يهتم وأما القليل وهو ما دون نصف الثلث فنسبي أنه يصدق (قوله) وكذا في الأولى الخ) لكن القول بالنسبة الثانية حقيقي وأما بالنسبة الأولى فهو يحتاج لأن المراد أن يأتي بالورقة مكتوبها فاهم وصدقه لانه يكثر ولم يثبت أن خط الميت (قوله) جعلها) أي جعل الموصي الوصية كما بالثلث لابني (قوله) لا احتمال أن يكون خبرها) هذا لانها إذا كانت بغير خط الموصي وأما إذا ثبت أنها بخطه فلا يهتمه وتتصدق حينئذ ولو كان فيها وصية لانه يكثر كما قال أولا (قوله) وان قال) أي الموصي فلان وصي فقط به هم أو أول الكلام على الأوصياء ونعلم أن طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكيلني فإنه يقال في المقدمات وهذا هو قولهم في الوكالة أنها أصغر من طالت وإن طالت قصرت وبشي المصنف في الوكالة على خلاف هذه الطريقة إذا قال لا يجرؤ وكلني وهي طريقة ابن بشر وابن شاس فهي عندهم باطلة حتى لم يؤخذ وصي وكان يهتم لاحتوائها على كل شيء الاستدراك بخلاف الموصي اهـ من (فرع) لو قال فلان وصي وتبين أن فلان ميت وله وصي فإنه علم بعونه كان وصيه وصيا أو أفلاذ بطلت كاتبتل أن علم بعونه ولم يكن له وصي اهـ عجم (قوله) حتى تزويج بناته بالمثالث ما ذهبن) أي ويقدم على العاصب كالأخ والعاصب حتى تزويج صغار بناته (قوله) بشر وطها) أي أذا خيف عليها الفساد في مالها وأحوالها والسراد بالشرط الحسن لأن الممول عليه أن الماد على هذا الشرط فقط (قوله) ان امره) أي بالاجبار وعين له الزوج أي أنه حينئذ خبر عن سواء كن صغارا أو كبارا (قوله) والاشطاف) أي وبالأمر الأب بالاجبار ولا عين له الزوج بخلاف والراجح الخبر لأن ذكر البضع والسكاح أو التزويج بأن قاله الأب أتت وصي على بضع بناتي أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بناتي تزويجهن أو تزويجهن أصبت وأن لم يذكر شأمن الثلاثة فالراجح عدم الجبر كذا قال وصي على بناتي أو على بعض بناتي أو على بنتي فلانة وأما لو قالنا أن وصي فقط أو على مالي أو على بيع تركتي أو على قبض ديني فلا حرجه اتفاقا وهذه الصورة غير داخلية في قول المصنف والاختلاف فلو زوج جبراً فاستظهر جبر الأمضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد الغفراني وأن زوج من غير جبر فبناي في قول المصنف وأن زوج موصي على بيع تركته وقبض دينه صم (قوله) كما قدمه في النكاح) أي حينئذ فبين أجمال ما هنا عما مر في النكاح (قوله) ويمكن أن يدخل هذا في الاختلاف) أي فقوله لم يأت كل شيء أصبر بناء على أحد القولين والصواب حذف هذا الكلام لانه علمت أنه إذا قال له أنت وصي فلا حرجه اتفاقا وهذه الصورة تحت قوله والاختلاف (قوله) كوصي حتى يقدم فلان) هذا تنبيه في العموم والخصوص فالعموم من حيث الموصي به والخصوص من حيث الزمن أي عمن يقدم فلان فهذا الفرع من شابه المسئلة الأولى في العموم والثالثة في الخصوص (قوله) ولم يقبل) أي فلان الوصية (قوله) لاقرئته) أي أدلة على اعتبار القول في العزل وأن المراد أتت وصي حتى يقدم زيدو يقبل الوصية فلان وجدت فلا ينزل إلا إذا قدم وقبلها (قوله) فإنه يعمل به) أي وكذا إذا وصي لها أو لم يولد سكتي أو بطله إلى أن تزوج أو ألان تزوج به فإنه يعمل بما شرطه فلان عقد لها فلا سكتي لها ولا غلة بعد ذلك ولا ين عنهما الماشي من الغلة تزواجه أو مثل الوصية ما شرطه لها من غلة وتوقفه إلى أن تزوج أو ألان تزوج فلا فرق بينهما خلافا لما في عيني انظر حاشية شيخنا السيد البلدي (قوله) وقبض دينه) أي أو على أحدهما (قوله) باذهبن) أي مع وجود طاب أو طالحا كم (قوله) ولم يجز ابتداء

أي ولو قال الذي فيها وصية لأن فلان الموضوعه عنده بكثير (قوله) ويحتمل أن المراد الخ) أي يحتمل أن المراد بقوله كتبته فلان أمرت فلا نا كتبها وهي موضوعه عنده فصدقه بصدقه في قوله هذه وصيته التي أمرني بكتبها أن لم يكن فيها نصاء لانه يكثر وتعتد الوصية في مسئلة وكتبته على كلا الاحتمالين وأما بقيل انفذوها والفرق بينهما وبين قوله وان ثبت أن عقد ها خطه الخ أن هذه وكالها الصبر وأمر بتصدقه (قوله) أو قال (أوصيته بئاني الخ) يعني أذا قال أول رثته أوصيت فلا ينعرقه ثلثي فصدقه في محل صرفه فانه يصدق فمن شغذهاله أن لم يقل (أوصيت باعطاء الثلث أو أكثر لابني) فان قال ذلك لم يصدق حينئذ لانه يهتم وأما القليل وهو ما دون نصف الثلث فنسبي أنه يصدق (قوله) وكذا في الأولى الخ) لكن القول بالنسبة الثانية حقيقي وأما بالنسبة الأولى فهو يحتاج لأن المراد أن يأتي بالورقة مكتوبها فاهم وصدقه لانه يكثر ولم يثبت أن خط الميت (قوله) جعلها) أي جعل الموصي الوصية كما بالثلث لابني (قوله) لا احتمال أن يكون خبرها) هذا لانها إذا كانت بغير خط الموصي وأما إذا ثبت أنها بخطه فلا يهتمه وتتصدق حينئذ ولو كان فيها وصية لانه يكثر كما قال أولا (قوله) وان قال) أي الموصي فلان وصي فقط به هم أو أول الكلام على الأوصياء ونعلم أن طريقة ابن رشد أن الوكالة كالوصية فإذا قال فلان وكيلني فإنه يقال في المقدمات وهذا هو قولهم في الوكالة أنها أصغر من طالت وإن طالت قصرت وبشي المصنف في الوكالة على خلاف هذه الطريقة إذا قال لا يجرؤ وكلني وهي طريقة ابن بشر وابن شاس فهي عندهم باطلة حتى لم يؤخذ وصي وكان يهتم لاحتوائها على كل شيء الاستدراك بخلاف الموصي اهـ من (فرع) لو قال فلان وصي وتبين أن فلان ميت وله وصي فإنه علم بعونه كان وصيه وصيا أو أفلاذ بطلت كاتبتل أن علم بعونه ولم يكن له وصي اهـ عجم (قوله) حتى تزويج بناته بالمثالث ما ذهبن) أي ويقدم على العاصب كالأخ والعاصب حتى تزويج صغار بناته (قوله) بشر وطها) أي أذا خيف عليها الفساد في مالها وأحوالها والسراد بالشرط الحسن لأن الممول عليه أن الماد على هذا الشرط فقط (قوله) ان امره) أي بالاجبار وعين له الزوج أي أنه حينئذ خبر عن سواء كن صغارا أو كبارا (قوله) والاشطاف) أي وبالأمر الأب بالاجبار ولا عين له الزوج بخلاف والراجح الخبر لأن ذكر البضع والسكاح أو التزويج بأن قاله الأب أتت وصي على بضع بناتي أو على نكاحهن أو على تزويجهن أو على بناتي تزويجهن أو تزويجهن أصبت وأن لم يذكر شأمن الثلاثة فالراجح عدم الجبر كذا قال وصي على بناتي أو على بعض بناتي أو على بنتي فلانة وأما لو قالنا أن وصي فقط أو على مالي أو على بيع تركتي أو على قبض ديني فلا حرجه اتفاقا وهذه الصورة غير داخلية في قول المصنف والاختلاف فلو زوج جبراً فاستظهر جبر الأمضاء وتوقف فيه الشيخ أحمد الغفراني وأن زوج من غير جبر فبناي في قول المصنف وأن زوج موصي على بيع تركته وقبض دينه صم (قوله) كما قدمه في النكاح) أي حينئذ فبين أجمال ما هنا عما مر في النكاح (قوله) ويمكن أن يدخل هذا في الاختلاف) أي فقوله لم يأت كل شيء أصبر بناء على أحد القولين والصواب حذف هذا الكلام لانه علمت أنه إذا قال له أنت وصي فلا حرجه اتفاقا وهذه الصورة تحت قوله والاختلاف (قوله) كوصي حتى يقدم فلان) هذا تنبيه في العموم والخصوص فالعموم من حيث الموصي به والخصوص من حيث الزمن أي عمن يقدم فلان فهذا الفرع من شابه المسئلة الأولى في العموم والثالثة في الخصوص (قوله) ولم يقبل) أي فلان الوصية (قوله) لاقرئته) أي أدلة على اعتبار القول في العزل وأن المراد أتت وصي حتى يقدم زيدو يقبل الوصية فلان وجدت فلا ينزل إلا إذا قدم وقبلها (قوله) فإنه يعمل به) أي وكذا إذا وصي لها أو لم يولد سكتي أو بطله إلى أن تزوج أو ألان تزوج به فإنه يعمل بما شرطه فلان عقد لها فلا سكتي لها ولا غلة بعد ذلك ولا ين عنهما الماشي من الغلة تزواجه أو مثل الوصية ما شرطه لها من غلة وتوقفه إلى أن تزوج أو ألان تزوج فلا فرق بينهما خلافا لما في عيني انظر حاشية شيخنا السيد البلدي (قوله) وقبض دينه) أي أو على أحدهما (قوله) باذهبن) أي مع وجود طاب أو طالحا كم (قوله) ولم يجز ابتداء

(٥١ - سدوق رابع) (موصي على بيع تركته وقبض دينه) بنات الميت باذهبن (صم) النكاح ولم يجز ابتداء فلا يفسخ قبل الدخول

ولو شربة وليس له جبرهن اتفاقا ولا افسخا بدأ وجعل الصحة ما لم يجعل التزويع عليه والافسخ ثم شرع بتكلم على الوصية على الاولاد  
 المحجور عليهم وان ذلك خاص بالابا ووصدودون الاحداد والاعمام والاخوة فقال (واعياوصى على المحجور عليه) لصغر اوصيه (اب)  
 رشيد (اووصيه) أي الاب اووصى وصيه ولا كلام لمقدم قاض (كام) لها ان توصى على اولادها بشرط ثلاثة أشار لها بقوله (ان قل)  
 المثال الذي اوصت بسببه كسيتين (٤٠٣) دينار اولا وصية لها في نكاح ولاني كثير (والاولى) للاولاد من اب اووصى

او مقدم اذا وصية لها عند وجوده (وروث) المال القليل أي وورثه الاولاد (عنها) لامن غيرها فلا كلام لها فان قدمت الشروط أو بعضها أو وصية تصرف وصيا أو تصرفه غير فانذرووصي اذا رشدا أو لما كبره ما لم ينقعه عليهم في الأمور الضرورية بالمعسر وفان بقي هنا مسألة ضرورية كثيرة الوقوع وهي أن يموت الرجل عن اولاد صغار ولم يوصي عليهم فتصرف في أموالهم عهس أو أخوه هم الكبير أو جدهم بالمصلحة فهل هذا التصرف ماض أو لا وللعدالة اذا رشدا أو اطله ذكرنا شأخاته ماض لجرى بان العادة بان من ذكر يقوم مقام الاب لا سيما في هذه الامانة التي عظم فيها به ووالحكام يثبت لورفع لهم حال العادة لاستأصالها والاثام ثم ذكر شروط الوصي وهي أربعة والخمسة منسب عليها أيضا بقوله (المكاتب) فلا يصح ابنا

أي فالواجب أنه لا تزوجها حتى يعرض الامر على العسة فاما ان يتولوا عقدها بها فبهم أو بوكلاء (قوله) ولو شربة) أشار الشارح بهذا الى أن العسة هنا في تزويج الوصي المدكوره مطلقه بخلاف الابنني اذا زوج امرأه بولاية الاسلام مع وجود صاحبها فان الصحة بعد الوقوع مقيدة بما اذا كانت المرأة ذنبية أو شربة وحصل طول بعد المخول (قوله والافسخ ابدا) أي والابان جبرهن فسخا بهذا ما استظهره الشيخ اجد النفاوي وتقدم أن عجب استظهر الامضاء (قوله وان ذلك خاص بالاب اووصيه دون الاحداد والاعمام) ماذكر من أن الايصاء خاص بمن ذكر دون غيرهم انما هو بالنسبة للوروث عن الوصي أو عن غيره أما ان ينعخص على محجور عليه فله أن يجعل ما ينعخص به من شأنه فانزل أو كان للصغير عليه أب اووصى فقول الشارح دون الاحداد والاعمام والاخوة أي فلا يصح الايصاء منهم بالنسبة لما يورث عنهم أو عن غيرهم كاعلم انظر التوضيح (قوله اوصيه) هو عديم حسن تصرف البالغ العاقل في المال (قوله ابرشيد) أي واما الاب السفيه فليس له أن توصى على ولده وانما ينظر له الحاكم (قوله اووصيه) يحل كون وصي الاب له أن توصى ان لم ينعقه الاب من الايصاء كقولنا له اوصني على اولادي وليس لنا أن توصى عليه م فلا يجوز لوصي الاب جنيته ايصاء (قوله ولا كلام الخ) أي في الايصاء وليس له أن توصى أحد ان ينظر في شأن المحجور عليه بعد موته وهذا لا سابق ان له النظر بنفسه ان لم يكن وصي من طرف الاب فلا يقدم القاضي فانظر الى يتم ثم ظهره وصي من قبل أبيه كان له رد افعال المقدس من طرف القاضي كافي فتاوى البرزلي (قوله ان قل المال) أي بالرفق بالمظنونة القلة بحسب العرف ولا خصوصية للسنتين دينار كافي بن (قوله وورث عنها) أي أو ما لو هت مالا لا ولادها العسة أو اوصدقته عليهم فلها أن تفعل فانظر الى ذلك من شأخات سواء كان المال قليلا أو كثيرا ولو كان لا ولاد أب اووصى (قوله ثم كشرط الوصي) أي على المحجور عليه لصغر اوصيه وهذه الشروط كما تنطبق الوصي على المحجور عليه تعبر في الوصي على اقتضاء الدين أو قضاءه واشترط فيه العدالة خوفا أن يدعي غير العدل الضلع وأما الوصي على تقريق الثلث أو على العتق فلا يشترط فيه العدالة بل يجوز ان شاء الوصية المذكورة لغير العدل كافي التوضيح نعم لا بد منه أن يكون مسلما مكافا را على القيام بما اوصى عليه (قوله وهي أربعة) أي التكليف والسلام والعدالة والتقدير على القيام بامور الوصي عليه (قوله المكاتب) متعلق بقوله واعياوصى لشخص بوصي معنى يسند الوصية والافقوصي متعدد بنفسه (قوله فلا يصح نكاح الخ) أشار الشارح بذلك الى أن مردا المكاتب بالعدالة الامانة والاضافا بشرع فيه وقوله بان يكون حافظا للمال الصبي ويتصرف فيه بالمصلحة ومعلوم أن هذا لا يستلزم الاسلام فأن دفع ما يقال لا بد يتبعي بذكر العدالة عن الاسلام وحاصله ان الاستغناء ان أر يدالعلة عدله الشهادة أو عدله الرواية والمراد بها هنا غيرها كما علمت (قوله قادر على القيام بالوصي عليه) احتراز من العاجز (قوله وان اعنى) سبلة قوله لمكاتب مسلم الخ (قوله وان عبد) شمل القن ومن فيه شأخات سوية وعبد الوصي وعبد غيره وقوله وتصرف باذن سيده فيما اذا كان عبدا غير (قوله وتصرف العبد باذن سيده ان وقعت الوصية بغير اذن سيده لا بد في تصرف من أنه وان وقعت باذنه فلا يحتاج العبد في تصرفه لاذنه فاذا جعل قوة باذن سيده متعاقبا تصرف فباعتقده على ما اذا وقعت الوصية بغير اذن سيده (قوله أي وقبل الخ) أي وما لعبد أن يقبل الوصية اذا اذنت سيده في قبولها (قوله والاولى النصير مع

صبي او جنيون (مسلم) فلا يصح لكاتب (عدل) فيما ولي عليه فلا يصح نكاح أو لمن يتصرف بغير للمصلحة الشرعية (كافي) أي قادر على القيام بالوصي عليه (وان) كمن الوصي (اعني وامرأه) أجنبية أو زوجة الوصي أو مستولته أو مدبرته (و) ان (عبد او تصرف) العبد جنيته (باذن سيده) ان وقعت الوصية لعبد من غير اذن سيده وليس لسيد رجوع بعد اذنته في قبوله الا ان باذن سيده متعلق بقدر رأى وقبل باذن سيده والاولى النصير مع بهذا المقدور وحذف قوله وتصرف

للمعلم من قوله كاف فيكون المعنى ومازلة القبول باذن سده (وان) أوصى عبد الله على أولاد الأصاغر و (أراد) أولاد الكبار) أي  
 الكبار (سبح) عبد (موصى) على الأصاغر (أشترى) ذلقت العبد (للاصاغر) من الكبار أي يشتري حصه الكبار لهم كان لهم مال  
 يحمله أو الأرباح الكبار حصتهم خاصة إلا أن ينقص عنها أولوهم حين يشتريها (٤٠٣) مفرد قبيح العبد يجمعهم أن يشاء

المشتري ووصا على  
 حاله فظاهر والأبطلت  
 (وطر والفسق) على  
 الوصي (بصره) إذ  
 تشتترط عدالة ابتداء  
 ودواما أي يكون موجبا  
 لعزله عن الوصية لأنه  
 يعزل بمجرد تنصرفه  
 بعد طر والفسق وقبل  
 العزل ماض (ولا يبيع  
 الوصي عبدا) أمانة  
 (بحسن القيام بهم) أي  
 لا يجوز له ذلك لأنه غم  
 مضطحة ولا يجوز له  
 تصرف بلا مضطحة  
 (و) لا يجوز له أن يبيع  
 (التركة) وأما أنها  
 نقضه دين أو تنقيض  
 وصية (الا بحضرة  
 الكبير) إذا تصرف  
 للوصي في مال الكبير  
 فان غاب الكبير أو أوى  
 من البيع نظر أهلكم  
 (ولا يقسم الوصي  
 على غائب بلا حكم)  
 فان قسم بلا حكم  
 نقضت والمشترون  
 العالمون غصاب لا غلة  
 لهم ويضنون حتى  
 السامو إلا أن يكون  
 البيع سدادا فحق  
 أمثاله فولان والقياس  
 عليه (و) أن الوصي  
 (لثنين) بلفظ واحد

(الخ) أي لعلم الضرر الباطل عليه (قوله لعلم من قوله كاف) أي لاستلزام القدرة على القيام بالوصي عليه  
 التصرف في أموره (قوله أي الكبار) المراد بهم البالغون (قوله أي يشتري حصه الكبار لهم) أي البقية  
 فان بيعت لغير الأصاغر فهل رد البيع أو لا لعله البدر (قوله يحمله) أي يحصل حصه الكبار أي يحصل  
 قيمتها (قوله إلا أن ينقص عنها) أي يبيدها مفردة أو بأوذلك (قوله والأبطلت) أي فان عتق لم يرجع وصيا  
 عليهم إلا أن يراه القاضي فيجعله مقدا انظر بن (قوله وطر والفسق) أي عتق عدم العدالة فيما لو فيه  
 ومثل طرق الفسق طرق العداوة ابن رشد يعزل الوصي إذا عاذى المحصور إذا لم يؤمن عدو في عدو في شيء  
 من أحواله (قوله على الوصي) في بن وكذلك طرؤه على الأب بعزله عن التصرف في شئ واحد والنظر  
 فيه كما قاله يوسف بن عمر اه فعلم منه أن طرق الفسق كما وجب عزل الوصي وجب عزل الأب (قوله أي  
 يكون موجبا للعزلة) أي يعزل الحاكم (قوله لأنه يعزل بمجرد) أي وهذا بخلاف القاضي فإنه يعزل بمجرد  
 طرق الفسق لشرف منصب القضاء اه شجاعه دوى (نظيره) أي لا يجوز له ذلك أي أو رد البيع أن يقع  
 على الظاهر لأن الأصل في ما يبيع عبده الرد أو السداد فله تخلفا (قوله ولا يجوز له) أي لو أوصى المثل الذي  
 أو صا وصا به مطلقا أو صا به بضاعة منه أو ينفذ وصيته وقوله ولا يجوز له أن يبيع التركة هذا إذا كان  
 في الحضر وأما إذا كان في السفر فله البيع في ح مائه فرع لو مات شخص في سفر فوصيه به مع مائه  
 وعروضه لأنه ينقل حاله فله في التوابع ذلك كمر الزلي في كتاب السلم عن أبي عمران أن من مات في سفره  
 بموضع لا ضامة ولا عدول ولم يوص واجتمع المسافرون وقدموا راجعا فباعوا تركته فقبضوا بالمال مست  
 فأرادوا أن ينقض البيع أدم يبيع باذن ح م أن ما فله جماعة الرفقة من يبيع أو غيره جاز أن يزل وقد وقع هذا  
 لعيسى بن عكر وموجب فله وأما (قوله إذا تصرف للوصي في مال الكبير) أي لا له لا نظره عليه (قوله  
 فان غاب الكبير) أي غيبة قريبة أو بعيدة (قوله أو أوى من البيع) أي أو كان حاضرا أو أوى من حضور البيع  
 (قوله نظر الحاكم) أي فاما أن أمر الوصي بالبيع أو أمر من يبيع معه لثلاث أو يقسم ما ينقسم فان لم  
 يرفع الأمر لهما لم يوجب بيعه ان كان المبيع فقاما فان فاق المشتري بهيمة أو وضع ثوبا أو ثمن غزل أو  
 أو كل طعام وكان قد أصاب منه البيع فهل يبيع وهو المستحسن أو لا يبيع وهو القياس فولان أنظر ح  
 (قوله ولا يقسم الوصي على غائب) يعني إذا كان الفقار متلا مشتر كابتين صغير وكبير فلا يجوز لوصي الصغير  
 أن يقسم من غير حضور الكبير أو وكيله والقاضي (قوله والمشترون) أي تركة أو بعضها التي باعها  
 الوصي من غير حضور الكبير أو وكيله ومن غير رفع لهما فلهذا أمر ببط وقوله ولا يبيع التركة إلا بحضرة  
 الكبير فكان الأولى أن يقدمه قبل قوله ولا يقسم على غائب (قوله إلا أن يكون البيع سدادا) أي وفات بد  
 المشتري (قوله وان أوصى لثنين) الخ أي أو مال أو وصي واحد وجعل آخر ما نظر أو شرا فاعله فاما ذلك  
 المشرف المشورة والنظر ولم ير وقال السداد من تصرف الوصي ولا تزاع المال منه كافي ح (قوله فلا  
 يستقل أحد هما الخ) أي فان تصرف دونه كان له رده ولو كان التصرف سدادا (قوله أو غم ذلك) أي  
 كترشيد (قوله ولم يجعلوا وصيته لثاني حاجة للأول) بل قالوا إن قد باعنا هما في التصرف أو أنفرد كل  
 واحد في التصرف هل بذلك أو أن أطلق ولم يقيد ولو كانت كل من الوصيتين عامة وكما في زمين كان على قصد  
 التعاون احتسابا لمال الغير بخلاف ما قاله طائفة تكون حاجة للأول إذا أطلق وكانت كل منهما  
 عامة وكما تتر من (قوله وان مات أحد هما فلحاكم) ير بدادامان من غير أن يوصي صاحبه أو لغيره  
 باذنه أو لا فلا نظره حيث يشاء (قوله أو تز ويح) أي المحصور عليه وقوله أو غير ذلك أي كترشيد وقوله هل

كبهتسكاوصين أو بلفظين في زمن واحد أو زمين من غير تقيد باجتماع أو افتراق (جل على) قصد التعاون فلا يستقل أحدهما  
 يبيع أو شرا أو نكاح أو غير ذلك دون صاحبه إلا أن يكل منه أو أن يخذل الوصي في وصيته بلفظ أوقر منه باجتماع أو أنفرد عمل به  
 أن عبد السلام لم يجعلوا وصيته لثاني حاجة للأول (وان مات أحد هما واختلفا) في أمر كبيع أو شرا أو تزويج أو غير ذلك  
 (فلحاكم) يتفرق فإياه إلا صلح هل يبق الحى منها أو يجعل معه غيره في الأولى أو يدفع ل أحد هما دون الآخر أو يرد هما معا في الثانية

(ولا يجوز لأحدهما إيصاء في حياته دون إذن صاحبه وأما ذاته فيعوز (ولا يجوز) لها قسم المال) بينهما يستقل كل قسم منه يتصرف فيه على حدة (والأب) بأن أقسمهما (ضنا) لما تاف منه ولو سماوى للفرق بضمين كل ما تاف منه أو من صاحبه لم يقع بدعوى كان يجب وضعها عليه (والوصى) (٤٠٤) اقتضاء الدين عن هو عليه (وأخيره بالنظر) في المصلحة فقد يكون

بقي الحى منهما أى مستقلا (قوله ولا يجوز الخ) أى لا يجوز لأحدهما أن يوصى في حال حياته وصيايقوم بأمر الأولاد بدله إذا مات ونفهم من قوله لأحدهما أنهما هما معاً أن يوصاهما وكذلك نفهم أن يضمن قوله لأحدهما المقيد أنهما وصيان الوصى الواحدة الإيصاء وهو كذلك (قوله وأما ذاته فيعوز) أى كما يجوز لأحدهما أن يوصى لصاحبه بقضائه مقامه إذا مات (قوله ولا يجوز لهما قسم المال بينهما) ظاهر ولو أقسم الصبيان وهو كذلك فإذا أقسم الصبيان فلا يأخذ كل واحد حصته من عنده من المال (قوله فيضمن كل ما تاف منه) أى لاستقلاله بالنظر فيضم أن الوصى أشركه مع غيره في النظر فيه ومقدد باستقلاله ويضمن أيضاً كل ما تاف من صاحبه وذلك لتعديده برفع دعوى كان يجب وضعها عليه وما ذكره الشارع من ضمان كل ما تاف منه أو من صاحبه هو التعبد وقيل إن كل واحد يضمن ما هلك بيد صاحبه فقط دون ما هلك بسوء درج عليه ابن الحاجب والقولان لعبد المثل وكلام المنصف يحمل لكل من القولين والحاصل أن القولين متفقان على أن كل واحد يضمن ما هلك لصاحبه والخلاف انما هو في ضمان كل منهما ما تلف بيده وفاته ذلك أن كل واحد غير مجميع المال أو بما قضيه صاحبه فقط (قوله فقد يكون التأخير هو الصواب) أى كسوف تلقينه ان اقتضاه وضعه ولا يقال إن التأخير حينئذ مجموع لأنه سلف رفعها وهو الضمان لأن المنع انما هو مع الموطأة والأفلامن كافى بن (قوله فلا ينافى أن اقتضاه الدين مثلاً) أى وكذلك ما بعده إلا فى الآخر وهو قوله ودفع مال قراضاته لا يجب (قوله وله النفقة على العاقل) وليس وارث الطفل أن ينكشف على ما به الوصى وأخذ نفقة بغير عذره عليه بمقتضى إذا مات صار المال إليه فلا يخاصمه في ذلك الموصى وعلى الوصى أن يشهركه بماله الكائن بيده فإن أى من ذلك أخذه أهلك بيانه نفقه ح عن ابن رشد (قوله يجب قلة المال وكثرة) فلا يسيق على صاحب المال الكثيرون نفقة مثله ولا يوسع على قلة (قوله وفى خشته) مطلق على مقدار أى النفقة على الطفل بالمعروف في مؤنته وكسوفه وفى خشته وعرضه فقد العرف معتبر فيهما أيضاً وقد أشار الشارع بذلك بقوله فينظر لما يقتضيه الحال المعروف فيما ذكر أى من الأكل والكسوف وفى خشته (قوله ولا يخرج على من دخل فأكل) أى لا يوجب على من دخل بدعوى من الوصى والا كان آثماً (قوله فلا يجوز ألا كل منته) أى من أكل شيئاً من قيمة ما أكله كذا قيل وقيل يجوز ألا كل لأن ما يبرف من مال اليتيم ضمانه من الوصى بمجرد اتلافه بالبيع فألا كل آثماً كل ذلك الوصى عليه ما مر في القصب (قوله ودفع نفقته له) تنازع قوله لدفع نفقة ورعاً أشعر قوله بأن الوصى لا يدفع للصغير نفقته وحنه وولدها وأمه وولده ورفقه وهو كذلك على الرابح الذى أقامه ابن الهندي من المدونة بل بسلام نفقة كل واحد منهم له في بدو وقال ابن القصار نفقة أولادهم ورفقه يدفعان البدون نفقة وحنه وولدها (قوله وعن تلزمه نفقته) أى كزوجته وعبيده وأولاده الصغار (قوله وزكاة الخ) أى الوصى أن يخرج زكاة محموره إن كان الوصى مالكا كان الولد كذلك أم لا فإن كان الوصى خفيماً لم يجب عليه إخراجها ولو كان الولد مالكا فالمرء عذهب الوصى لا عذهب الطفل أو أرمه (قوله) ورفع الوصى أى إذا كان مالكا وقوله لهما كذا الذى يرى الزكاة في مال الوصى أى مطلقاً العين والمأنتة المعروفة والعلمية وغيرهما وحرف الكائن بأرض خراجية أو بغيرها (قوله إن كان هناك حق) أى وكان لا يخفى عليه أمر اليتيم أو يخفى من رفته اليه أو لا يخرج من غير رفع (قوله والمراد وحده بالفضل أو بخشى توليته) أى فإن لم يوجد لم يخشى توليته كعض بلاد المغرب وبلاد السودان آخر جز كاتمه من غير رفع (قوله إن يدل فيه قراض الخ) أى ولو كان على القراض وأشراء البضاعة يحتاج لسفر إلى البر

التأخير هو الصواب والام في كلامه للاختصاص فلا ينافى أن اقتضاء الدين مثلاً يجب عليه (و) له (النفقة على الطفل) أو السفه (المعروف) بحسب قلة المال وكثرة وبحسب حال الطفل من أكل وكسوف وغير ذلك فنظر لما يقتضيه الحال بالمعروف فيما ذكر (وفى خشته وعرضه) ولا يخرج على من دخل فأكل لأنه ما دون نفسه شرطاً بخلاف أولادهم من مال اليتيم فلا يجوز الأكل منه (وهيئة) فيوسع عليه ما يقتضيه الحال وأما ما يبرف للعاين في عرض وقتته فلا يلزم اليتيم ويضمن الوصى (و) الوصى (دفع نفقته قلت) كنفقة شهر ونحوها يعلم المال نفقة فإن خاف أن تلافه نفقته يوم يوم (و) له (الخارج) زكاة (فطرته) من ماله عنه وعن تلزمه نفقته (وز كاته) السالمة من عين وحنه ومأنتة (ورفع) الوصى

(العاكم) الذى يرى زكاة المال في مال الوصى ليحكم بإخراجها فيرفع اتلافه خوفاً من رفع الوصى بعد رده أو لحق لا يرى الزكاة في مال الوصى به ما أخرجه عنه ولذا قال (إن كان هناك) (حاكم حق) يرى سقوطها عن الوصى والمراد بجد بالفضل أو بخشى توليته (و) له (دفع ماله) إلى يعمل فيه (قراضاً بضاعة) (الوابعو) أى وله عدم دفعه إذ لا يجب عليه تبته

على المذهب (ولا يعمل هوي) ثلاثا على نفسه والهي الكرامة كافر ما بن رشد فان عمل الوصي بها فلا يلزمه بل هو من المعروف الذي يقصد به وجه الله تعالى (ولا) يجوز له (اشترائه) لنفسه شيئا (من التركة) لانه يبيع على الحاجة أي بكرة كافي النقل (وتعقب) أي يتعقبه لما حكم في حله به قراما أو بضاعة أو اشترا لنفسه (بالتنظر) فيبض ما فيه مصلحة للقيم ويرد غيره (الا) اشترا من (كفار) من التركة (قل نعمها) الذي انتهت له الرغبات فيها كالثلاثة ذنائب (وتسوق) (٤٠٥) بهما الحضر والسفر) أي شهرافي

السوق لبيع هذا

مراده وذكر الحضر

والسفر لسؤال وقع فيه

ذلك فلما راد الاشياء

قليلًا انتهت اليه

الرغبات بعد شهرته

لبيع في سوقه فيكون

اشترائه الوصي (وله)

أي الوصي (عزل نفسه)

من الالباه (في حياة

الوصي) لان عقدها

غير لازم من الطرفين

فله وصي عزله بنفسه

موجب (ولو قبل)

بكره الالباه الموحدة تعالى

قبل الالباه من الوصي

وما قبل المبالغة الامتناع

من القبول وفي جملة

عزل الامتناع بان راديه

الرد والاحسن ان الواو

الحال (لا بعدهما) أي

بعد القبول وحاشا

الموصي بان قبل ثم مات

الموصي أو عكسه فليس

له عزل نفسه فان لم يلم

بانه أو صاها لا بعدهم

فه الامتناع من القبول

فاذا لم يقبل فليس له

بعد ذلك قبول كما قال

(وان أي القبول بعد

الموت فلا يقبل له بعد)

لان اياته صيرة أو حثيا

قبوله بصدقه يحتاج

أو البصر ولا يجوز للوصي تسليفه لا حصد على وجه المعروف ولو أخذ من هذا المال مصلحة للقيم في ذلك وأما تسليف الوصي نفسه فتعطل بالتخصيص فانه كانه مال فيه فاه انظر ح ونص فيه على منع تسليف مال اليتيم تنفع كما يقع الا ان من دفع مال اليتيم فرضا العشرة أحد عشر ولو بنذر من المقرض والوصي الصلح بالنظر ولا يصحوا فقراره على المحصور ولا ارأؤه عنه الارباه العام وانما يرى عنه في المعائن (قوله على المذهب) أي وقول عائشة المحرور في أموال الشئ لا تأكلها الا كاهلها ابن رشد على النذب (قوله ولا يعمل هوي) أي يهزم من الربح له أي ولو كان ذلك الجزء يشبه قراض مثله لغيره كاهو مقتضى تعطيل الشراح (قوله فان عمل الوصي به) أي قراما أو بضاعة (قوله بل هو من المعروف) أي وحديثه فلا ضمان عليه اذا تلف (قوله ولا يجوز له اشتراؤه) أشار الشراح الى أنه عطف على المعنى أي ليس له عمل ولا اشتراؤه الخ (قوله وتعقب بالنظر) بجملة الشراح تبعا لعقب من يتطابقه ولا يعمل هوي وبقره ولا اشترا من التركة فاذا عمل فيه قراض يهزم من الربح نظر لما حكم فيه فان كان في ذلك القراض مصلحة للقيم بان كان ذلك الجزء الذي جعله لنفسه يشبه الجزء في قراض الناس أمضاه والاردء وإذا اشترى شيئا من التركة نظر الحاكم فان وجد في شرائه مصلحة للقيم بان اشترى ذلك المسعى بغيره أمضاه والاردء وجعله بغيره من الشراح كأنه يرضى من يتطابق بالثاني فقط وهو الموافق لقول التوضيح عقب قول ابن الحاجب وتعقب بالنظر أي في قيمة المسعى الذي اشتراه من التركة هل يزيد على ما اشتراه به فبرءه ولا يفضله اه وهل تعتبر القيمة يوم الشراء أو يوم الرفع أو الحكم أحوال ثلاثة وقيل ان التعقب بالنظر ليس في قيمة المسعى بل برفع المسعى لسوق فان لم يزد أمدعي الوصي فمادفعه يتما في السلعة التي اشتراها أخذها الوصي بذلك الثمن وان زاد أحد عليه فهل يأخذها الوصي بما عاقفت عليه أو حتى يزيد كغيره وهو الظاهر انظر بن (قوله لسؤال وقع فيه) أي فهو فرض مسئلة لا مقهومة فاللذاعلى الرفع لسوق وشهرته لبيع بالمناذاة عليه الى ان تنتهي الرغبات ولو كان في الحضر فقط أو في السفر فقط (قوله فلما راد الاشياء فلا يلزم) الاول بان يقول فلما راد الاشياء فلا يلزم اشتراؤه بالثمن الذي انتهت اليه الرغبات بعد شهرته لبيع في سوقه (قوله ولو قبل الخ) أي هذا اذا امتنع من قبول الالباه بل وبقوله ورد بما عاقفه عليه الوهاب وبعض المقاربة بمن أنه اذا قبل لم يجزه عزل نفسه ولو في حال حياة الوصي لانها كلمة بعض منافع اه عدوى (قوله وفي جملة) أي الامتناع من القبول عزلا لاسماع لان عزله فرع عن تحقيق وصايته وتحقيق ذلك فرع عن قبوله الوصاية (قوله بان راديه) أي بالعزل الرأى بوله ذلك ان لم يقبل بل وان قبل (قوله لا بعدهما) هذا هو الاظهر وأطال ح اختلاف في ذلك فأنظر (قوله فليس له عزل نفسه) أي الا ان يطرأه عزله خسر (قوله فيصير الترتيبا كما) أي فان شامعه مقدم من طرفه وان شامعه غير (قوله اذا تنازع فيها مع المحصور) الاولى فيه أي في قدر النفقة الا ان يقال أنت الضعيف لا اكتساب المضاف اليك ان ثبت من المضاف اليه (قوله) وتنازع في أصل الاتفاق أو فيها) أي فكذلك القول قول الوصي بالشروط الثلاثة المذكورة وهي كون المحصور في حضارته وان يشبه فيما يدعيه ويحلف (قوله بل لا بد من بينة) أي سواء كان الحاضري ملأ أو معدا كما في ابن عمر وهذا هو الذي عليه الأكثر وظاهر ما في زكاة القطن من المدونة قول قول الوصي في أصل النفقة في قدره سواء كان الولد في حضارته أو لا وهو زنى متصل آخر وحاشا له أنه يصدق الوصي اذا كانت الحاضنة فقيرة وسكت لا آخر المدونة والحال ان الولد يظهر عليه النعمة واخبر لان هذا في رتبة صدقة له وأما ان كانت الحاضنة غنية

لا يصاحبه وهو لا يمكن بعد الموت فيصير الترتيبا كما (والقول له) أي الوصي وكذا وصيه ومقدم القاضي والكافل (في قدر النفقة) اذا تنازع فيها مع المحصور وهو في حضارته وأشبهه به في أصل الاتفاق وفي جملة ما لا يمكن لان لا يمكن في حضارته بان كان في حضارته غيره وتنازع عنه في ذلك فليس القول له بل لا بد من بينة كانه لا يقبل قوله



انما يشبه اوله بصف (لا في تاريخ الموت) (٤٠٦) لوصي فقال الوصي مات منذ سنتين مثلا وقال الصغير بل سنة قالوا بل سنة

فلا يصدق الوصي وهذا التفصيل استحسنه القمى **(قوله)** اذا لم يشبه اوله بصف (قوله) اي والحال انه في حضائه **(قوله)** فالقول للصغير (الخ) انما يقبل قول الوصي في تاريخ الموت وان كان يرجع لقوله الشفعة وكثيره لان الامانة التي اوجب صدقه لم تتناول الزمان المتنازع فيه **(قوله)** (الايمة) اي ولا يقبل قول الوصي الايمنة **(قوله)** (بعد بلوغه) متعلق بدفع وكذا يدفع له قبل البلوغ فلا يصدق ولو واقعه الاول وبغضه ولو قامت بيته بذلك كفر بطنه **(قوله)** (على المشهور) اي وهو قول مالك وان القاسم خلافا له بله الملك من الماحضون واين ذهب القائلين انه يقبل قول الوصي في ذلك يمين **(قوله)** وظاهر المصنف كظاهر المذهب (ونه) اي عدم تصديق الوصي في الدفع ولو طال الزمان **(قوله)** (وهو المعروف) (الخ) لانه لا حيازة فيها في الذمة على المحدث ولو طال الزمان وكان صاحب الحق حاضرا ساكتا عن الطلب بلا مانع **(قوله)** (وقيل عالم بطل كتمان اعمام) هذا قول ابن زبير وقوله وقيل عشرين وهذا قول ابن المواز **(قوله)** (حاشا) لوصي ان يرشد بحججه ولو تغير بيته على رشده لكن لو قامت بيته باتصال سفهه بدفعه الى المجرى لكان الوصي آخر وعزل الاول لكن لا ينعين لانه فصل ذلك احتجادا قالة في المعار وفي الدر آخر باب القضاء ان الوارث اذا كان نفي ببلد الميت فان الوصي او القاضي يرسل بعلمه مال ولا يرسله اليه فان خجل القاضي وارسله اليه قبل استئذانه قتل فلا ضمان عليه ويضمن غير القاضي اذا ارسله من غير استئذانه وتلف

الا لينة (و) (لا في دفع) ماله (اليه) (بعد بلوغه) رشيدا فلا يقبل قول الوصي ومن في حكمه ممن تقدم على المشهور لقوله تعالى فاذا دفعتم اليهم اموالهم فاشهدوا عليهم انما المراد لثلا تفرموا ومقابل المشهور يقول بمعنات لا تحلفوا وظاهر المصنف كظاهر المدونة ولو طال الزمان ابن عرفة وهو المعروف من المذهب وقيل عالم يظل ثمانية اعمام وقيل عشرين والله اعلم بالصواب

**باب في الفرائض**

درس

**(قوله)** (وهو علم) اي قواعد يعرف بها ويصح ان يراد بالعلم الماكدة الحاصلة من مزاولة القواعد **(قوله)** (وموضوعه التركات) اي لسانها التي يصف فيه عن عوارضها الذاتية اي التي تعقها ذاتها لا بواسطة امر خارج عنها ككون نصفها الفرع ج عند عدم الفرع الوارث وكون غنما الفرع ووجه عند وجود الفرع الوارث وهكذا والمراد بالبحث عن عوارضها الذاتية في ذلك العلم حل تلك العوارض عليها تفصيل مسائل العلم بحيث يقال التركيز بها لزوج عند وجود الفرع الوارث وهكذا وصف العوارض بالذاتة لتفصيل مسائل كون ربع التركة لزوج امر عارض ذاتي لها لانه اما لحق التركة من حيث كونها تركة لا بواسطة شيء مختلف ما يعرض لها من حرق مثلا فانه عارض غريب عنها واسطة التاريف لا يصف عنه في ذلك العلم **(قوله)** (حق) هذا جنس يتناول المال وغيره كالشمار والشفعة والقصاص والولادة والولاية فاذا استدرج بدسالة بالحساب ومات قبل انقضائه انتقل الى الورثة واذا كانت دائنة لغيره من زوجه او فرع فباعه بدحصته ونشئت الشفعة له وروى قبل اخذها انتقل الحق في الشفعة لوارثه واذا قبل زيد عروا وكان بكر ابا له عمرو ومات بكر انتقل الحق في القصاص لوارثه واذا اعترض شخص عبدا كان له الولادة عليه فاذا مات ذلك الشخص المقت انتقل الولاد لولده **(قوله)** (كذلك اذا كانت امرأته انا) كان له الولادة عليها فزوجها فان مات الاخ انتقلت الولاية لابنه **(قوله)** (يقبل التجزى) خرج من الولاد والولاية الشكاح لعدم قبوله التجزى ان قلت القصاص والشفعة والخيار من جملة تركة فصبصت فتمتع بوقوعها على الميراث والولاية عليها فزوجها فان مات قلت هذا بخلافه اذا اراد التجزى الا فرأى التميزان يقال زيد هذا الميراث وعمرو هذا الميراث وليس هذا مراد ابل المراد بالتجزى ان يقال لزيد نصفه ولهذا نصفه وهذه الثلاثة كذلك اذ لم ير بد نصف القصاص وعمرو نصفه الاخر وكذلك يقال في الشفعة والخيار كذلك اقالوا والظاهر ان الولاد يقال فيه ذلك فواجبه اخراجه فتأمل **(قوله)** (ثبت لحي) اي بقرابة أو نكاح أو ولادة ولا يضمن هذا القيد لخراج الوصية وقوله بعدموت الخ خرج بالحقوق الثابتة بالشراء والاتجاه ونحوهما فلا تسمى تركة **(قوله)** (حق تعلق) اي كالرهن والصدقة الخ وقوله (حق تعلق بالمت) اي وهو مؤن فحيزه وقوله (حق تعلق بالذمة) اي بصفة الميت وهي البيوت المرسلة اي المطلقة عن الرهن المتألفة عنه وقوله (حق تعلق بالمرأى من الميت) وهو الوصية وقوله (حق تعلق الوارث) اي وهو الميراث **(قوله)** (اولا) اي ولا يتعلق بالعين بل بالذمة

**باب في الفرائض** وصي علم الفرائض وعلم الوارث وهو علم يعرف به ميراث ومن لا ورث ومقدار ما لكل وارث وموضوعه التركة وفاته اصال كل ذي حق حصه من ركة الميت والتركة حق يقبل التجزى يثبت لحي يصبصت من كذا ذمة وبدا المصنف اولا ببيان الحقوق المتعلقة بالتركة وفاتها خمسة حق تعلق بهن وحق تعلق بالمت وحق تعلق بالذمة وحق تعلق بالفرع وحق تعلق بالوارث والمحصر في هذه وترتيبها استقر في فان القضاء

تتبعوا ذلك في بعد واما ما يدل على هذا الامور فانه لا على كافي لان العقل يحوزا كثر من ذلك وطريق المحصر ان تقول الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت والبول والتأنيث قبله اما ان يتعلق بالعين ولا

(قوله)

الأول الحقوق العينية وهو الذي يصدر به المصنف والثالث الدين المطلق وهو الذي كرم بقوله ثم تقضى دينه والثالث المثلوث اما لثبوت  
وهو مؤن تجبزه وثالثها المصنف والما للغير منه وهو الوصية وجاربع (٤٠٧) المصنف والما للغير بسبب وهو الميراث وكذا كره

ناسا فله كرها على  
هذا الترتيب فقال

(يخرج من رأس  
تركة الميت) مبدأ

على غيره وجوبا ولو  
أق على جميعها (حق)

تعلق بعين أي ذات  
(كالمرهون) في دين

تعلق حق المرهون  
بذاته فقدم على كفن

الميت ونحوه (وعبد)  
غير مرهون (جنى)

لأنه صار بجنايته  
كالمرهون فإذا كان

مرهونا في دين وجب  
تعلق به حتى حق

الميتي عليه وحتى  
المرتهن وتقدم الجناية

على الرهن كما أشاره  
المصنف في باب الرهن

بقوله وإن ثبتت أي  
جناية العبد الرهن

فإن أسلمه مرتهنه  
فلا يجزى عليه جأله وإن

فداه بغيره ففداه  
رهن جأله وإن غلب

رغبتاه أو وأخذت  
الكافر كذا الحشر

والمائة أضاف بعد  
الطلب أو الحشر

ودخل أيضا أم الولد  
والمعتق لأجل وسلة

المطلس وهدى قلد  
وصية تعينت بجهها

(ف) بعد أخرج

(قوله الأول الحقوق العينية) أي المتعلقة بعين شيء كالدين المرتهن عليه شيء والجناية الصادر من العبد  
(قوله الدين المطلق) أي الذي ليس بمقتضى دينه (قوله وثالثها المصنف) صوابه وثانيها المصنف (قوله والما للغير  
بسبب) هذا التعبير أحسن من قول عبيق (قوله والما للغير بسبب) وهو الميراث لأنه غير صواب لأن الميراث لا يترتب  
لغير الميت بغير سببه والحق الذي لا يترتب بسببه إنما هو الوصية (قوله ولو أقر على جميعها) أي كالأول كانت التركة  
كلها مرهونة في دين فباع فيه وندفع عنها بتمامه (ب) لأن المرتهن لا يرد على دينه (قوله حق تعلق بعين) في  
العبارة قلب الأصل عين تعلق به الحق كالشيء المرهون وعبد حتى فها من جهة التركة ويسد ما مع  
أن الشيء المرهون يسلم المرتهن أو يدفع العبد الجاني للحيث عليه أي إذا لم يقده السيد في حال حياته يدفع  
أرض الجناية (قوله كالمرهون) أي المحذور سد المرتهن أو سدا من وهذا وما بعد مثال الحق التي تعلق بها  
الحق (قوله لتعلق حق المرتهن بذاته) متعلق بقوله مبدأ على غيره أي وانما يرد الحق لتعلق بالمرهون  
لتعلق حق المرتهن بذاته فصارا حق به ولو كان ذلك المرهون كفن الميت الذي ليس له ما يكتفي به غيره (قوله  
لأنه صار بجنايته كالمرهون) أي لتعلق حق الجناية بذاته (قوله فإن أسلمه مرتهنه) أي فليجزي عليه ورضي  
بفدائه بل لا رهن وقوله فله يعني عليه أي فله يعني عليه مع ماله وبصر الدين ببلاده (قوله وإن فداه)  
أي مرتهنه يدفع أرض الجناية لأمه في عليه وقوله بغيره أي بغيره أن الرهن (قوله في رقبته فقط) أي  
الرافع في ماله أن لم يرهن ماله فإن رهنه مع ماله كان الفداء فيها كالدين والحاصل أن الرهن عالة كانت  
رقبته رهن في شئ من الدين والفداء ولا يكون الفداء في رقبته وماله وإن رهنه مع ماله كان الفداء في رقبته  
وماله كالدين (قوله وبذاته) أي وإن فداه المرتهن بذات الرهن فليس رهن في الفداء بل في الدين فقط والفداء  
في ذمة الرهن (قوله كذا الحشر والمائة) أي كذا كذا فقد تعلق بعين الحشر والمائة فإذا مات المالك  
بعد الطلب أو الحشر أخرجهت كلها وأول القلف وكفل العبد وقيل وفاة الدين والميراث وهذا إذا كان الحشر غير  
مرهون فإن كان مرهونا والدين يستغرق جميعه فاستظهر عيم أن رهن الدين يقدم بدنه على الزكاة  
مستندا في ذلك لقول ابن رشد إن حق الأدي يقدم على حق الله فإن مقتضاة تقديم رهن الدين بدنه على  
الزكاة قال بن وفي هذا الاستدلال نظر لأن كلام ابن رشد فيما يتعلق بالزكاة وأما الحساب فالنظر أشرك في  
عنه فلا ملاك لثبوت في سطه حتى يؤخذ منه دينه (قوله ودخل أيضا أم الولد والمعتق لأجل) أي فسد  
بعتقه من رأس المال على الكفن وعلى الدين أن كان هناك دين وعلى الميراث أن لم يكن دين (قوله وسلة  
المطلس) اعترض بأن هذا محال فلما تقدم في باب المطلس من قوله وقيل ثم أخذ من ماله المصارعة في  
المطلس والموت وتمك الجواب بحصول ما هنا على ما إذا قام بأثمها بئنها على المشتري قبل موته فوجدته مفلسا  
وحكمه بأخذها من قبل أخذ صاحبها بالمال ليعمل فأخذها ويقدمها على مؤن التجهيز لآله حتى تعلق  
بها ويوجب بمقتضى المطلس مفعلة صاحبها وهو البائع ويكون معناه تصرف فيها بعد فسخه فقام عليه  
الغرامة فوجدوا المشتري قد مات فأنهم يأخذون منها من رأس المال وليست هذه قول المصنف السابق في  
المطلس لأن كلامه المتقدم المطلس والمشتري (قوله وهدى قلد) هذا ظاهر فيما قلده وأما ما لا يقد  
كالنعم فيزل سوقه في الأحرار لا يذبح منزة التقليد (قوله تعينت بجهها) وأما لو مات صاحبها قبل التزم  
فإنها تنافي على الكفن والدين ولو كانت من ذرة (قوله ثم بعد أخرج ما ذكر) أي من الحقوق المتعلقة بعين  
(قوله يخرج من رأس المال مؤن الخ) أي حق تعلق بالميت وهو مؤن تجبزه (قوله من كفن أي من كفن  
كفن (قوله وغسل) أي أجزت ذلك (قوله وكذا مؤن تجبزه من تزيه نفقه برق) هذا وارد على قول  
المصنف مؤن تجبزه واحترز بقوله برق من كانت تزيه نفقه بقرابة فانه لا يسلم بعد موته مؤن  
تجبزه في ماله وقول المصنف في الجنائز وهو على المنفق بقرابة أو ورق في المنفق الحي والمنفق عليه

ما ذكر يخرج من رأس المال (مؤن تجبزه) من كفن وغسل وحفر وغيرها (بالعرف) عما يسلب ماله من قفرو حتى وضع من  
أسرف وكذا مؤن تجبزه من تزيه نفقه برق كون سيلو عليه

فان لم يكن سوى كفن واحد كفن به عبده لانه لاحقه في بيت المال وكفن سبعة من بيت المال (ثم نقض) من رأس ماله (دونه) التي لا تدي كانت تضامن أم لا ثم هدى عثم أن مات بعد أن رأى النعشة أوصى به أم لا ثم ذكر كذا فطرط فيها وكفارات أن هدى في حصة أمها بنسبة فلان أوصى بها ولم يشهد في الثلث ومثل كفارات أن شهد بها كذا عن حلف وأوصى بها و كذا بنسبة حلف ولا سأل ولم يحد السن التي يجب فيها فان وجدته وما اقتضاء (٤٠٨) من إخراجها قبل مؤن الصبي فان كان ساع ومات قبل مجيئه استقبل الوارث

كله في باب الزكاة  
(ثم) حضر ج (وصاله)  
من ثلث الباقي أي  
الفاصل عما تقدم من  
وسع الجميع والاقدم  
منها لا كذا فلا كذا  
على ما قدمه في بابها  
(ثم) يكون (الباقى)  
لوارثه (فرضاً) وتقصي  
والوارثون من الرضأ  
عشرة فقط الآن  
وابنه وان سفل والاب  
وأخوه وان علوا والأخ  
مطلقاً وابنه وان نزل  
إذا كان الأخ شقيقاً  
أولاب والم الشقيق  
أولاب وابنه وان نزل  
والزوج والمقرب وكاهم  
عصبة الألاخ للام  
والزوج فان استجموا  
فلارث الأثلاثة منهم  
الزوج والابن والاب  
والوارثات من النساء  
سبع الثلث وبنت  
الأن وان نزل ان الآن  
والأم والجدة مطلقاً  
والأخت مطلقاً والزوجة  
والمعقة وكلهن ذوات  
فرض الا المعققة فإذا  
اجتمعن فلارث الا  
الزوجة والنت وبنت  
الان والأم والأخت  
الشقيقة والفرص

ست وكلاهما فما إذا ما مع (قوله فان لم يكن له) أي لم مات هو وعبده (قوله كانت تضامن أم لا) كانت  
حالة أو مؤجلة لأنها لم تحصل بعونه (قوله أشهد في حصة أمها بنسبة) الضمير راجع لـ كذا فطرط والاكفارات  
وأصده أن ز كذا الفطر التي فطرط فيها وكذلك الكفارات مثل كفارة الأيمن والموم والطهار والقنصل إذا  
أشهد في حصة أمها بنسبة فان كلاً منها يخرج من رأس المال سواء أوصى بأخا أحداً أو لم يوص بالخاص به  
إن عرفة وغيره أن حقوق الله متى أشهد في حصة من رأس المال أوصى بها أم لا (قوله فان  
أوصى بها ولم يشهد) أي في حال حصة أمها بنسبة ففي الثلث فاقصر من أن ز كذا الفطر التي فطرط فيها فخرج من  
الثلث إذا أوصى بأخا أحداً لم يعمل على ما إذا لم يشهد في حصة فانها بنسبة (قوله ومثل كفارات أن شهد بها)  
أي في حصة سواء أوصى بها أم لا (قوله ز كذا عن حلف) أي عداً عند حلفها (قوله وأوصى بها) أي سواء  
اعترف بقا ثبات في ذمته أم لا (قوله ولم يحد السن الذي يجب فيها) أي كان الواجب بنت شقيقاً ولم تكن  
موجودة فيما عند من الماشية (فائدة) يجوز للأنسان إذا كان يكن له وارث معين ولا يت مال منتزعة  
أن ينصل على إخراج ماله بصدقه في طاعة الله وذلك بأن يشهد في حصة نسي من حقوق الله تعالى  
كن كذا وكفارات لا معنى أشهد في حصة بحق واجب أخا من رأس المال ولو أتى على جميعه بعد  
الحقوق المتعلقة بالعين فله ح عن الرزق (قوله أن توسع الجميع) أي أن توسع ثلث الباقي جميع الوصايا  
(قوله على ما قدمه في بابها) أي بقوله وقدم لضيء الثلث فلا إخراج (قوله فرضاً) أي الفرض  
أو التعميد وبها فإما مانعة خلو تجوز الجمع (قوله والأخ سلفاً) أي شقيقاً أو أب أو أم (قوله فلا  
ارث الا الثلاثة) أي ويستلهم من اثني عشر لتوافق خمس ربع الزوج وسدس الأب بالنصف  
فتنصف نصف أحد المخرجين في كامل الآخر ما بقي عشر فلزوج وربع بعدها ثلاثة والأب سدسها اثنان  
والباقي وهو سبعة لأن تعصياً (قوله فلارث الأربعة) أي ومستلهم من أربعة وعشرين  
لتوافق مخرجين عن الزوجة وسدس الأم بالنصف فتنصف نصف أحد المخرجين في كامل الآخر باربعة  
وعشرين لثنت نصفها اثنا عشر ولنت الآن سدسها أربعة وأربعون حصة ثمانية والأب سدسها أربعة  
والأخت الشقيقة وأحد تعصياً فان اجتمع المذكور والأناث وربع منهم حصة الأوبان والابن والنت وأحد  
الزوجة فان ماتت الزوجة كانت المسئلة من اثني عشر واثمات الزوج في أربعة وعشرين (قوله  
ومن بساتة) مقتضى ما ذكره من الأعراب أن الميسر الزوج وما عطف عليه وفيه نظر بل الظاهر أن  
الميسر قوة لوارثه أي الباقي لوارثه الذي هو صاحب النصف والربع الخ وعلى هذا فقه الزوج خير  
للسدس أعذوق أي وهو الزوج وما عطف عليه فلو قال الشارح أو أن من بساتة والزوج خير لستد أعذوق  
ويحصل هذا إعرافاً ثانياً كان أولى تأمل (قوله فر عوارث ذكر) أي وهو ابن أو ابن أو ابنة أو أم أي  
وهي بنتها وبنت ابنها (قوله وبنت ابن كذا) أي منفردة وقوله ان لم يكن لقيمت بنت أي والابن  
لنت الآن السدس (قوله معها) أي مع الاخت أو لاب فان كان معها شقيقة كالاب لا تخت الاب السدس  
فقط كتملة الثلثين (قوله وان كانت القاعدة عندهم) أي عند المخرجين لقيمت بنت أي تقتضي في المراد  
أن لقيمت (في الدرجة) الأولى ساو بها في القود بان يكونا شقيقين أو لاب في الدرجة كما قال الشارح تبعاً لنت  
إذا لم يكن أن يكونوا أحداً أو وهودونها في الدرجة وقول الشارح احترازاً عن أن لا يجمع شقيقة فيه

سنة النصف والربع والثلثان والثلث والسدس فالتعصية أشار لها بقوله (من ذي النصف) خريفة دم  
والزوج وما عطف عليه ميتاً مؤخر ومن بساتة وحدها أي (الزوج) إذا لم يكن الزوجة الميتة فر عوارث ذكر أو اثني (وبنت)  
أعزوت (وبنت ابن) كذلك (ان لم يكن) لنت (بنت) وأخت شقيقة أو لاب ان لم تكن) أي توجد (شقيقة) معها (وصعب كلاً من  
الصوت والربع واحد أو أكثر (أخ) لما بشرية المقام وان كانت القاعدة عندهم لنت (ساو بها) في الدرجة احترازاً عن أن لا يجمع  
مع شقيقة فانه لا يصعب بل بأحد ما فاضل عن فرضها وان ابن مع بنت ابن أخ شقيقة لساو بها في الدرجة فانه لا يجمع

فلا اعتراض عليه بعدم شموله ومعنى تعصبا أنها تكون به عصية أى ترث بالتعصب لذ كرمثل حظ الاثنين لا يفرض (و) عصب  
 (الجد والوليان) أى البنت وبنت الابن (الأخوين) أى الأخت الشقيقة والتي لأخت ترث مع الجدة تعصبا لا فرضا وكذا مع  
 البنت وأبنت الابن فتأخذ ما فضل عن فرضها أى لا يفرض للأخت الشقيقة وأبنت الابن مع البنت وأبنت الابن تأخذ الباقي تعصبا إلا  
 أن اصطلاحهم أن الأخت مع الجدة تعصبا بالعسر كالأخت مع أخيها وأما الأخت مع البنت أو بنت الابن فبعض مع العسر وأما الشئان  
 لفرض آخر وهن النسب وهن ذات النصف فإذا تعددت والى ذلك أشار بقوله (ولعددهن) أى البنت وبنت الابن والأخت الشقيقة أو  
 لأب أى للمتعددين كل نوع من الأنواع الأربعة أنان فأكثر (الثلاث) فرضا فاطن المصنف المصدر وأراد اسم الفاعل أى المتعدد  
 منهن وأتى بصير جمع النسب لوضوح الزوج (والثانية) أى نفس الثانية وهى بنت الابن وأولا الأخت لأب (مع الأولى) أى البنت والأخت  
 الشقيقة (السدس) تكملة الثلثين (وإن كثرن) أى بنات الابن مع البنت والأخوات لأب مع الشقيقة (وحجها) أى الشابة تحب  
 حرمان والمراد منها خصوص بنت الابن بدليل بقية كلامه (ابن فوقها) كُتبت (٤٠٩) وابن ابن وبنت ابن ابن ابن ابن  
 يستقل بالسدس ولا

عصبا لأنه أعلى منها  
 (و) عصبها عن السدس  
 أيضا (بنتان فوقها) أى  
 أعلى منها كُتبت وبنت  
 ابن وكُتبت ابن وبنت  
 ابن ابن لاستقلالهما  
 بالثلثين (الابن) معها  
 (فى درجتها مطلقا)  
 سواء كان أخا لها أو ابن  
 عليها وسواء فضل من  
 الثلثين شئ كُتبت وابن  
 ابن وبنت ابن أو لم يفضل  
 كُتبت ومن سكر  
 فقصم لذكر مثل  
 خط الاثنين (أو)  
 كل ابن الابن (أسفل)  
 منها بدرجته (فقصم)  
 لها أى إذا لم يكن لها فى  
 الثلثين شئ كُتبت  
 وبنت ابن وابن ابن  
 فله إذا استقلت الشئان  
 بالثلثين وفضل الثلث  
 ورثه ابن ابن الابن مع  
 بنت الابن تعصبا فاعلم

لظراده وسواها فى الدرجة وعدم مساواته لها إنما هو فى القوة (قوله) فلا اعتراض عليه بعدم شموله (الخ)  
 أى على أن المصنف لم يذع الحصر وليد كثران كلام من النسب لا يرث تعصبا لأخوها المسأى لها بل  
 إذ كثر أن أخاها المسأى لها تعصبا وهذا لا يناقش أن بنت الابن كاتعصبا لأخوها معصبا ابن عصبها (قوله)  
 وعصب الجد والوليان الآخر بين يعنى أن الجد والوليان وبنت الابن يصير كل منهم الأخت الشقيقة والتي  
 لأب بعصية بعد أن كانتا رثان بالفرض والحاصل أن الأخت الشقيقة والأخت لأب كاتعصبا كلاهما  
 أخوها المسأى لها تعصبا بالجد والبنت وبنت الابن (قوله) فلا تخت أى سواء كانت شقيقة أو لأب ترث مع  
 الجدة تعصبا وقوله فتأخذ أى الأخت مطلقا ما فضل عن فرضها أى فرض البنت وبنت الابن (قوله) أى  
 المتعددين منهن فبه أن هذه العبارة تصدق بغير المراد إذ تصدق على نحو بنت وأخت وأحسب أن فى الكلام  
 جذا فوالأصل وللمتعدد من كل نوع عصب كما شأله الشارح أولا (قوله) ليرجح الزوج) إذ لو كان ذلك لاحتلانى  
 بصير المذكر على أن يخرج الزوج من ماله من أسفله تعدد الزوج هنا (قوله) جنس الثانية أى الصادق  
 بناتة الأولى وثباته الآخر بين (قوله) مع بعض الأولى الصادق أولى الأولين وبأولى  
 الآخر بين ولذا أى لأرادنا جنس شمول كلام المصنف لصورة بنت الابن مع البنت وصورة الأخت لأب مع  
 الشقيقة وبعض الشراح قصر كلام المصنف على الصورة الأولى فجعل المراد بالثانية بنت الابن وبأولى  
 البنت بدليل قوله بعد وجبها الخ إذا الأصل موافقة أول الكلام لآخره وأيضا صورة الأخت لأب مع  
 الشقيقة تستغن عن غيرها قوة وأخت لأب (قوله) ابن فوقها) سواء كان ولدا مسلما ولا كملت الشارح  
 والمراد به الجنس كأن المراد بقوله وحجها أى بنت الابن عصبها (قوله) يستقل بالسدس) الأنسب  
 يستقل عما بقى من البنت (قوله) أى أعلى منها) يعنى أقرب منها ليست (قوله) وسواها فضل (الخ) الصواب  
 عدم تفسيره بالإطلاق بهذا لأن المستثنى منه قوله وحجها بنتان فوقها ومنى كان بنتان فوقها لم يفضل من  
 الثلثين شئ فالأولى الأقصر فى تفسيره بالإطلاق على قوله سواء كان أخا لها أو ابن عصبها (قوله) أن يكون أعلى  
 منها أى كُتبت وابن ابن وبنت ابن (قوله) مطلقا) أى سواء كان أخا لها أو ابن عصبها وسواء كان لها شئ فى  
 الثلثين كُتبت وبنت ابن وابن ابن أو لم يكن لها فبعضها كُتبت وبنت ابن وابن ابن (قوله) لعصب من ليس  
 لها شئ من الثلثين) أى كُتبت وبنت ابن وابن ابن وأما أب كان لها شئ من الثلثين لعصب من ليس  
 وبنت ابن وابن ابن أنزل (قوله) ما لم يكن لها أخ لأب أى ولا أخذ الثلث معها (قوله) وحجها أيضا) أى  
 كاتعصبا الأختان الشقيقتان (قوله) بقى الهمزة) أى لانه محمول لمسا قبله وهو لا المعولة لعامل غير وول

(٥٢ - سدوق رابع) كاتعصبا للثلثين السدس كُتبت وبنت ابن فان الأسفل منها أخذ الباقي وحده تعصبا فاعلم  
 أن لأن الابن مع بنت الابن والمراد بجنس ثلاثة أحوال أولاها أن يكون أعلى منها فبعض من تحته قائما أن يكون مساويا لها فبعضها  
 مطلقا فالثالث أن يكون أسفل فبعض من ليس لها شئ من الثلثين وأخت لأب فأكثر من الشقيقة فأكثر كُتبت) أى كاذى تقدم  
 فى بنت الابن مع البنت فتأخذ الثلث لأب واحد فأكثر السدس مع الشقيقة الواحدة فان تعدت الشقيقة فلا شئ لى لأب أخذت  
 أو تعدت ما لم يكن لها أخ لأب وحجها أيضا أخ فوقها أى شقيق ولما ذكر أن حكم الأخت والأخوات لأب مع الشقيقة أو الشقائق  
 مساوية كبنات الابن مع بنت الأب وبنت الابن الأخ منها خالقا لابن الابن هناك استثنى ذلك بقوله (إلا أنه) بقى الهمزة والضمير للشئان  
 (أنما تعصبا لأخ) لأب أخته دون ابن الأخ فلا يعصب أخته التى هى بنت الابن التى فى درجته أنه أدلت من الوارثات بحال وكذا  
 لا يعصب من هى فوقه التى هى عمة وأخت الميت لانه بل يأخذ ما بقى دون أخته وعمة فإما مات عن شقيقتين وأخت لأب وابن أخ كان  
 لشقيقتين الثلثان والباقي لابن الأخ وحده تعصبا دون الثلثين وليس ابن الأخ يعصب \* من معه أو فوقه فى النسب

يختلف ابن الابن وان سفل فانه يصعب من معه فكان يصعب من فوقه بالاولى وأما الربع وهو نصف النصف ففرض اثنين أشار لهما بقوله (والربع) بالجر عطف على النصف أو بالرفع مبتدأ (والزوج) على حذف المضاف أي فرض الزوج (يرفع) أي مع رفع النسبة واربع من ذكر أو أنثى وان سفل منه أو من غيره ومنه النسبة بالأم (وزوجة فذكر) مع عدم الفرع الا لاحق بالزوج أخذ اعماعه (والثلاث لها أولهن) برفع لاحق (بالزوج من) ولداً وولدين ذكر أو أنثى منها أو من غيرها وسج باللاحق ولداً زانفاه باللاحق بالزوج ومن ثمة بملكان فلا يصح من الربع الى اثنين لانه لا يرث ومن لا يرث لا يصح وارثا (والثلاث في النصف ان تعدد) هو معنى قوله مبصر وتعددهن الثلاث والاف قد حذف ما تقدم (٤١٠) مع ذكر ما يحتاج اليه مما يتعلق بالثلاث هنالكان الشأن أن يذكر النصف

فصفه فصف نصفه ثم يذكر الثلاث فنصفهما نصف نصفهما وهو السدس وعلله لما لاحظ ذلك اعاده ثانياً ليعلم انه سان الثالث بقوله (والثلاث) فرض اثنين من الاول (الام) عند فقد الولد ولد الابن وعدم اثنين من الاخوة أو الاخوات (و) الثاني (ولداها) فذكر أي الاخوة من الام عند تعدد من (وجها) أي الام من الثالث لفسد ولد ولو أنثى (وان سفل) كقول الابن أو ولد ابن الابن (و) جهبا لفسد أيضاً اخوات واخنان مطلقاً أشقاء وأولاد أو لام أو بعض وبعض ذكورا أو إناثا أو مختلفين وشمل اطلاقه ما اذا كانا مجموعين بالنسب كن مات عن أم وأخوين لام وجد لاي فانهم ما يسهان

يجب فتح هزتها وأما قوله تعالى الا انهم لم يأكلوا من الطعام بكسر ان فوجود لام الابتدائية المطلقة لعل الأول انه على تقدير القول أي الامقولا فبهم ليا كلون الطعام والاشتهاء هنا من مقدار أي كذا في كل شيء الا انه الخ (قوله) بخلاف ابن الابن وان سفل فانه يصعب من معه فكان يصعب من فوقه بالاولى أي لان جهة البنوة أقوى من جهة الاخوة وان الابن لست ابن لست واسطة أي سفل تنقطع النسبة وابن الابن لا يرث باخوته لانه يتبل بنوة أحوة الميت فأقطعت النسبة بينه وبين اخوات الابن فيكون لا يصح من (قوله) عطف على النصف أي ثم الباقي لورثته من ذي النصف وذو الربع وقوله الزوج وزوجته يرث بعد حذف أي وهو أي صاحب الربع الزوج وزوجة (قوله) لها أولهن) لما قال بقوله لها بقوله لهن علم أنه أطلق الجمع على ما فوق الواحد بما على ان أكل الجميع اثنان فلم يمتح إلى ان يقول لها أولهما أولهن (قوله) برفع لاحق أي مع فرع لاحق وفيه ان الفرع الا لاحق بالزوج يصدر عن تمام ما منع الارث من كثر أو وقيل وهو لا يصح الزوج من الربع لانه من لا يرث لا يصح وان كانا ذوي التصبر وارث بدل لاحق لان المختار في الجلب الارث الذي هو أخص من العلوق أدل بأنهم من العلوق الارث كاعتل (قوله) والثلاثين) هو بالجر عطف على النصف في قول المصنف من ذي النصف وما بعد يرث بعد حذف أي وهو أي الفرض المذكور وهو الثلاث في النصف (قوله) والثلاث بالجر عطف على النصف من قوله سابقاً من ذي النصف وقوله الآخر برفع خبر لست بعد حذف بيان لصاحب الفرض الذي هو الثالث وأما ذكره الشارح فهو محل معنى للاحل اعراب (قوله) ولداها) أي مطلقاً كما ذكر كورا أو إناثا وأخنان مختلفين (قوله) اخوات أو اخنان حال في التوضيح هذا مذهب الجمهور وأخذ ابن عباس رضي الله عنهما بظاهر الآية البكرية مع أنه في قول الله سبحانه فان كان له اخوة فلا منه السدس فله حصصها ثلاثين وقد استخرج عن عثمان بن أنس اخوين ليسا اخوة فقال له عثمان رضي الله عنه جهبا قومك بأغلام أو أجمع قومك على جهبا بالاخوين بأغلام (قوله) أشقاء أولاد أو لام) أي فلا فرق بين أن يكون الاخوة أدلوا لست بها أو لا ولا تخص من أدلى بها عكس القاعدة فتولد فيقولون كل من أدلى واسطة حجة تلك الواسطة الا الاخوة فلام والحاصل أن المتعددين منهم جهبا يجب نقصان وهي لا تصح أحد منهم وأن أدلوا بها عكس القاعدة (قوله) كن مات عن أم الخ أي وكذا من مات عن أبوين وأخوين مطلقاً فلام السدس لوجود الاخوين مع جهبا بالاب (قوله) فهما) أي، الاخوان فلام هذا ظاهره وأنت خبير بأن قولهم كل من لا يرث لا يصح وارثا الا الاخوة فلام فانهم قد يحسبون الام السدس ولا يرون يقال عليه لاختصاصه الاخوة فلام بل كذلك الاخوة الأشقاء وأولاد جهبهم ولا يرون وقد سمع وجود الاب تأمل (قوله) وفهم) أي الاخوة لا يبعد كونهم لأبيل الاخوة مطلقاً أشقاء وأولاد أو لام ويحتمل من خلافاً لما هو عليه صنيع الشارح حيث ساق البيت عطف عليه بالاخوة الاموان كان المثال لا يخص (قوله) كذلك أي ليس فيها مع الام لست ولا ولدان ولا عددين اخوته (قوله) تكون ستة) أي فاستعصم لأبيل فيقول نت أصلها ستة الاولى التعبير

بالجد ومع ذلك جهبا ان الام من الثالث لفسد جهبا مستثنان من قاعدة كل من لا يرث لا يصح وارثا بتعصصها ولذا قال في التلميزة ولهم في الحب امر يجب • لأنهم قد جهبا وجها وأما الجاهلون بالوصف من ربا وكثر أو قتل فلا جهبان • ولما كان الثالث فرض الأم حيث لا ولد ولا ولدان ولان الاخوة وعدة وكان كل من القراوين كذلك ومع ذلك لم تأخذ الثالث جعلوا له الثلث الباقي عن القرض لمصدق عليها أنها أخذت الثلث في الجدة فاستأثر بالثالث المصنف بقوله (ولها الثلث الباقي في زوجة ماتت عن (زوج وأبوين) أصلها من اثنين يخرج نصيب الزوجين ويترك واحد على ثلاثة أي حط ذكر أو أنثى بدينان بجهة واحدة فلا كسر مثل حظ الاثنين وهو لا يتقسم على ثلاثة فتصير الثلاثة في أصل الستة تكون ستة الزوج النصف ثلاثة ولها ثلث الباقي واحد من ستة ولو كان بدل الاب جد

لكان لها الثلث من رأس المال وأشار ثالثة القراوين بقوله (و) لها الثلث الباقي أيضا في زوج مائة عن (زوجة وأيوب) فهي من أربعة أزوجة الأربع واللام ثلث الباقي ولاب الباقي هنا مذهب الجمهور وذهب ابن عباس إلى أن لها الثلث سبع المال في المستثنى نظر العموم قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثته أو أهله فلامه الثلث ونظر الجمهور إلى أن أخذها الثلث فيها يؤدى إلى مخالفة القواعد أذ الفاعلة التي اجتمع ذكر واتى بديلان بمعنى واحدة فكذا كرمثل خط الاثنين فقصوا عموم الآية بالقواعد وجعلوا لها ثلث الباقي لان القواعد من التواضع (والسدس) فرض سبعة فالسدس مستد أو يجوز أن يكون مجرورا بالعطف على النصف وتقدم من السبعة بنت الابن مع البنت والاخت للاب مع الشقيقة والام عند وجود الولد (٤١١) أوجب مع من الاخوة وذكر الباقي بقوله

(الواحد من ولد الام مطلقا) ذكرنا أو أننى (و يسقط) ستة (ابن وابنة) وانسفل (و بنت) لان (وان سفلت) أو بنت لسلب بالاولى (وأب وحده) والسدس (الاب والام) أى فرضهما (مع ولد) ذكرنا أو أننى (وان سفل) كوله أى لبنك ان كان الولد ذكرنا أو ابن الاس مكان لكل مسن الاوين السدس والباقي المذكور وان كان أننى فكل منهما السدس وثلث النصف والباقي للاب نصيبا وذكر الام فنا تكرار مع ما تقدم (والسبعة فأكثر) فرضها السدس الا انه لا يرت عندنا كترين حديثين أم الام وأما وان علت وأم الاب وأما وهكذا فن أدلت بذكر من جهة الام أو من جهة الاب غير الاب

بمنحصرها اذ ليس فيها سدس أصل لا للاب ولا للام وان كان ثلث الباقي الذى تأخذه الام سدساقى الواقع فله عرق (قوله) لكان لها الثلث من رأس المال) أى لا تهاثر مع الجد القرض ومع الاب بالقسمه أى وحديث يكون أصل المسئلة ستة فزوج النصف ثلاثة وللام الثلث ثلثا وأجد السدس واحد (قوله) ثلث الباقي) أى وهو في الحقيقة ربع (قوله) الى مخالفة القواعد) لانها اذا أخذت في مسئلة الزوج الثلث من رأس المال لا خفت اثنين وأخذ الاب واحدا لان المسئلة حديث من ستة فكون قد أخذت من الاب ولو أخذته في مسئلة الزوجة لا خفت أى بعد وأخذ الاب خمسة لان المسئلة حينئذ من اثني عشر ولا شأن أن هذا مخالف لقواعد الفاعلة أنه اذا اجتمع ذكر واتى بديلان لثبتيه واحدة فكذا كرمثل خط الاثنين (قوله) فالسدس مستد) أى خبره قوله الواحد المخرج على حذف مضاف أى فرض الواحد المخرج (قوله) بالعطف على النصف) أى وقوله الواحد المرفوع خبره حذف أى وهو الواحد المخرج (قوله) وان سفلت) بفتح ألفها فصاع من ضمها (قوله) أو ابن الاس) عطف على محذوف أى لبت أو كان الولد ابن الابن (قوله) وان كان أننى) أى وان كان الولد لبت أو لابنه أننى (قوله) فلكل منهما) أى من الاوين السدس فرضا (قوله) وثلث) أى بنت المست أو بنت ابنة (قوله) مع ما تقدم) أى وهو قوله وبهما السدس ولد وان سفل (قوله) من حديثين المخرج) أى هما المراد بالكثر في كلام المصنف (قوله) وان علت) أى ان أدلت بامثا بخلص وكذا يقال في قوله وأم الاسوأ منها وهكذا (قوله) من أدلت بذكر من جهة الام) أى كأم أى الام وأما ماتها وقوله أو من جهة الاب) أى وأدلت بذكر من جهة الاب غير الاب كأم أى الاب وأما ماتها والحاصل أن الجدات أربع أم الام وأما وان علت وأم الاب وأم الأمه وعلت وهذا من ثلث اجزاء وأم الجد من جهة الاب كأم أى الاب وأما ماتها وهذا لا يرت عندنا ما لا يثبت ذكر من ورت عندنا وأم الجد من جهة الام كأم أى الام وأما ماتها وهذا لا يرت اجزاء لا دلالة تغير وارث (قوله) مطلقا) الاطلاق راجع للاسقاط فكان الاولى تقديعه على الام (قوله) عن الجد من جهة الام) أى كأم أى الام أو ابى أيسا (قوله) وعن جسمين جهة الاب) أى كأم أى ام الاب (قوله) كز و ج وأخت المخرج) كز و ج وأختين وحده وحده (قوله) أو مع الاخوة المخرج) اعلان ان الحد مع الاخوة مذهب يدعى وبه قال مالك والشافعي وأحمد ومذهب عمر وابن عباس وأى خشفة أنه لا ميراث للاخوة مع الجد فأقام مقام الاب وبه قوله الاخوة (قوله) فأطلق) أى المصنف الجمع في قوله أحذف فرض الجد (قوله) أو أراد بالفروض الاحوال) هذا هو الظاهر واحوال الجد خمسة أحدها أن يكون مع الابن وحده أو معه ومع غيره من ذوى الفروض الشاتبة أن يكون مع بنت أو بنتين وحدهما أو معهما ومع غيره من ذوى الفروض الثلاثة أن يكون مع الاخوة لقراءم الراحة أن يكون مع الاخوة وذوى الفروض وهاتان الحالتان تكمل المصنف علمنا هنا الخامسة أن لا يكون مع ولد ولا أخوة فله المال كله أو ما بقى منه بالتعصيب وسيأتى ذلك اه بن (قوله) فأمره ظاهر) أى فان كان مع من بن فقط أو ابن وغيره

مطلقا) ولومن جهة الاب (و) أسقط (الاب الجد من قبله) فقط (و) أسقطت الجدات القرى من جهة الام) الجد من البعدى من جهة الاب والام) بأن كانت القرى من جهة الاب والبعدى من جهة الام (اشتركا في السدس) كالأولى بانى فالتاريخ من الجد والوارثه فرضان السدس من ابن أو ابن أو من ذى فرض مستغرق كزوج وأخت أو مع الاخوة في بعض الاحوال فإنه بالفرض المحض والثلث اذا كان مع اخوة وكان الثلث أفضل فمن المقامه فأطلق الجمع على ما فوق الواحد أو أراد بالفروض الاحوال ولوقال والجسلف بعض احواله كان اثنين وأعلم ان الجد اذا لم يكن معه اخوة اعتقادا ولا بأمه مظهر وان كان مع من ذكر فاعلم ان يكون معهم صاحب فرض أم لا

فإذا يكن معهم صاحب فرض فله الأفضل من ثلث جميع المال أو المقاسمة وإلى هذا أشار بقوله (وله مع الأخوة والأخوات) الاستعلاء والاب (ولو يكن معهم صاحب فرض (التر) أي الأفضل (من) أحد أمرين (الثلث) أي ثلث جميع المال (أو المقاسمة) كأنه أخ معهم فقسام إذا كان الأخوة أو الأخوات أقل من مثله كاخ أو أخت أو أختين أو أخ وأخت أو ثلاث أخوات وأما مع أخوين أو أربع أخوات أو أخ وأختين فمستوى المقاسمة وثلث جميع المال فإن زادت الأخوة عن اثنين أو الأخوات على أربع فنلث جميع المال خيرة وما بين فسدن الأخوة بقدر مراتهم وهذا مما شق قه الأرب من الجد لان الاب يجب الأخوة مطلقا وللد له حصص الأ الأخوة للإام دون الاستعلاء وقد أشار إلى حكمهم معه بقوله (وعاد) بتشديد الدال المهملة (الشقيق) الجد عند المقاسمة (بغيره) من الأخوة والاب واحد أو أكثر لغيره كزرة العراث وكذا (٢١٣) بعد الشقيق على الجد الأخ لأب سواه كان معهم ذو سهم أم لا كن مات

من أصحاب الفروع فله السدس فرضا فقط وإن كان معه بنت أو بنتان فقط أو معهما غيرهما من أصحاب الفروع كالأب فله السدس فرضا أو بنت له شق بعد فرض من معه أخذه نصيبا وإن لم يكن معه أحد من الأولاد والامن الأخوة أخذ المال كله نصيبا إن لم يكن معه صاحب فرض والأخذ ما فضل عنه نصيبا هو كالأب في هذه الأحوال الثلاثة (قوله فإذا لم يكن معهم) أي مع الجد والأخوة صاحب فرض أي بأن كان الأرب مخصصا في الجد والأخوة فقط (قوله وما بين فين الأخوة الخ) فإذا مات الميت عن جد وثلاث أخوة كانت المسئلة من ثلاثة لانه لجد ثلث جسم المال وعشر ج الثلث ثلاثة فإذا أخذوا معه من ثلاثة كان الباقي منها وهو اثنان لا ينقسم على الأخوة الثلاثة وبما عدهم فترضب عدد رؤس الأخوة الثلاثة في أصل المسئلة تسعة يأخذ الجد ثلثها ثلاثة والباقي ستة على الأخوة الثلاثة كل واحد اثنان (قوله وهذا) أي إربث الجد مع الأخوة الخيرة من الأربين (قوله إلى حكمهم) أي إلى حكم الجد مع الأخوة والأخوات مع (قوله وعاد) أي حسب وأما غير المفاعلة لأن الاستعلاء بعدون على الجد الأخوة والاب وهو بعد عنهم الأخوة لألام كما باقي المسئلة الأربعة المقاسة بالمالكية فقد حصل من الجد تسعة وأصافي الجدة كذا قبل وقبل أعادها بالمفاعلة لأن الاستعلاء بعدون الأخوة للاب على الجد وهو يسقط عددهم وبعد الشقاق خاصة حصل منه عدل لكن الشقيق ومن من الاب (قوله سواء كان معهم ذو سهم أم لا) فيه إشارة إلى أن الأولى للصفاء أو ثمر مسئلة المعادع في قوله (وله مع ذي فرض الخ) الال المعادع في الوجهين أي ما إذا كان معهم ذو فرض أم لا قال ابن مسعود بنقر ديد من بين العصابة معاته الجد الأخوة للاب مع الأخوة الاستعلاء وخالفه كثير من الفقهاء القائلين بقوله في الله اراض في ذلك لأد الأخوة من الاب لا يرؤ مع الاستعلاء معاني لاستعلاء معهم لاه حذف على الجد في المقاسمة قال وقد سأل ابن عباس زيد بن عاصم قال فقال إنما أقول في ذلك رأيي كما تقول أنت برأيك (قوله ما صار له) أي ما صار للذي لأب (قوله السدس) أي سدس جميع المال (قوله من ثمانية عشر) أي عند المتأخرين من الفراض وذلك لأن كل مسئلة عندهم فيها سدس وثلث ما بين وما بين فهي من ثمانية عشر لأن أقل عدده سدس وثلث ما بين وما بين ثمانية عشر وأما المتقدمون فيقولون ان الثمانية عشر تصعب لاناصيل فاصل هذه المسئلة عندهم ستة إلا سدسها واحد وان قاسم الجد الأخوة أخذ خمسة أجزاء من أحد عشر جزءا وإن أخذ سدس المال أخذ سدسها واحدا وإن أخذ ثلث الباقي أخذ واحدا وتأثير فهو خيرة لكن الخمسة لانه لثلاث لها سهم فترضب عشر ج الثلث ستة أصل المسئلة ثمانية عشر (قوله كجد الخ) أي وكزوجة وحدا وأصلها أربعة لزوجته واحد شقيق ثلاثة إن أخذ الجد سدسها كزلة ثلثان وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وان قاسم الأخ كان له نصف الثلاثة

عن أخ شقيق وأخوين لأب واحد فله الثلث لزيادة الأخوة عن مثله والشقيق الثلثان كما أشار به بقوله (ثم) إذا أخذ الشقيق نصيبه (رجع) على الذي للاب فأخذ ما صار له بالمادة لأنه محجب الذي للاب وشقه في الرجوع بعد المقاسمة للجد قوله (كالمشقة) تعد على الجسد الأخوة للاب ثم ترجع عليهم (عالمها) وهو النصف للواحدة والثلثان للأخر (ولو يكن جد) وماض بعد ذلك فهو للأخ والأخوة للاب حتى كلامه أن بعد الشقيق ذكر أوقاف على الجد جنس الأخوة للاب ثم بعد عنهم يسقط الذي للاب بالشقيق وسواء كان معهم ذو سهم أم لا

زوجة أم لا وإذا كان مع الجد والأخوة صاحب فرض فله الأفضل بعد أخذ صاحب الفرض فرضه من ثلاثة أشاء السدس فهو والمقاسمة وثلث الباقي وإلى ذلك أشار بقوله (وله) أي الجد (مع ذي فرض معهما) أي مع الأخوة والأخوات الاستعلاء والاب بعد أخذ صاحب الفرض فرضه الأفضل من أحد ثلاثة أمور (السدس) من أصل الفريضة كبنين وزوجة وجد وأخ أكثر من أربعة وعشرين لضرب عشر ج الثلث في يخرج الثمن البتتين ستة عشر وكزوجة بنتان لا يبقى شقة فلو قسم فيها الأخ أخذ اثنين ونصف وأخذ ثلثها أخذ واحدا وثلثي واحد سدس جميع المال خيرة منها وهو أربعة بقية فضل واحد لأخ والأكثر (أو ثلث الباقي) كلم وجد وعشر أخوة من ثمانية عشر لاجد سدسها ثلاثة يبقى خمسة عشر ثلثها خمسة قوه خيرة من سدس جميع المال وهو ثلاثة ومن المقاسمة لعشرة أخوة أصددهم بها سهم وأربعة أجزاء من أحد عشر جزءا من سهم (أو المقاسمة) كجدة وجد وأخ من تنقسمها واحد وثلث الباقي واحد وثلثان فقسام الأخ بأن يأخذ اثنين ونصف خيرة منهم ما يقع عليه فيضرب عشر ج النصف في الستة باقي عشر ومنها تصح وفي شقين وجد وأخ فمستوى المقاسمة والسدس

وأصلها من ثلاثة ونصف من ستة وفي أم وجد وأخوين تستوي المقاسمة وثالث الباقي وتصح من ثمانية عشر وفي زوج وولد وثلاثة أخوة يستوي ثلث الباقي والسادس وفي زوج وولد وأخوين تستوي الثلاثة ما وفي (٤١٣) كلامه فاعلموا خلقه وتوابعه

بين الثلاثة أو الأربعة  
منها (ولا يفرض لأخت)  
شقيقة أو لأب (معها)  
أي مع الجد في بقية  
من الفرائض بل إن  
انفردت معه عصها  
وإن اجتمعت مع غيرها  
من أصحاب الفروض  
أو الأخوة حكم الجد  
ما تقدم (الأي) المسئلة  
(الأكدية والقراء)  
العطف تفسيراً وأركانها  
أربعة (زوج وولد وأم  
وأخت شقيقة أو لأب)  
المسئلة من ستة فزوج  
ثلاثة ونصف والأم ثلثها  
اثنان يبقى واحد للجد  
وهو لا ينقص عنه بحال  
ولا يجوز إسقاط الأخت  
بالحال (يفرض) النصف  
(لها) (السدس) (٤)  
تقدحات بفرض نصف  
إلى تسعة (ثم) بجميع  
نصيبها ونصيب الجد  
وهما أربعة (بقاسمها)  
لقد ذكر مثل خط  
الانقياس المأخوذ من  
أن الجد ينصب الأخت  
كأخ لأربعة لا تنقسم  
على ثلاثة ولا توافق  
قصر ثلاثة عدد  
الرؤس المنكسر عليها  
سهاها في أصل المسئلة

فهو خير له ولا نصفها أصح ضرب يخرج النصف اثنين في أصل المسئلة بثمانية فزوج واحد في اثنين  
بائنين ولقد ثلثة ولا تخلفه ومن صور المقاسمة كما في التوضيح ما لو ترك أم أو أختاً وولد أو أختاً وولد أو أختاً  
فأخذ الأم ثلثها وقاسمة الجد الأخت خمسة فكونه ثلثاً ما في ولا تخلفه ثلثه فقص المسئلة من تسعة  
وهذه المسئلة تسمى بالقرعة لأنه لا تخلف فيها خمسة من الصحابة ولذلك تليق أيضاً لخصمهم وأبو بكر وعمر  
وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وسائر مذهبهم في المطولات من كتب الفرائض وأما ذكرها فليست  
على الأول بل من الخلاف أنه كلام التوضيح (قوله) وأصلها من ثلاثة (٤١٣) أي يخرج فرض ثلثي البنتين  
البنتين ثلثا الثلاثة يبقى منها واحد إن قاسم الجد الأخ أخذ نصفه وإن أخذ سدس جميع المال أخذ نصفه  
وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثه فالمقاسمة أو سدس المال خير به من ثلث الباقي والواحد لا نصفه صحيح  
أضرب يخرج النصف اثنان في أصل المسئلة ثلاثة فالحاصل ستة ومنها تصمم البنتين ثلثها أربعة يبقى اثنان  
لكل من الجد والأخ واحد (قوله) تستوي المقاسمة وثلث الباقي (٤١٣) أي لأن أصلها ستة للأم والسادس واحد  
بقي خمسة إن قاسم الجد الأخوين أخذوا واحداً وثلثين وإن أخذ ثلث الباقي كان له واحد وثلثان وذلك  
خير به من سدس المال وهو واحد الباقي لثلاثة صحيح ضرب يخرج الثلث في أصل المسئلة بثمانية عشر  
(قوله) وتصح من ثمانية عشر جملة الثمانية عشر تخصص على مذهب المتقدمين كالعلة (قوله)  
يستوي ثلث الباقي والسادس وذلك لأن أصل المسئلة اثنان فزوج نصفها واحد يبقى واحد إن أخذ الجد  
ثلث الباقي أو سدس المال كان له ثلث وخير به من المقاسمة لأنه إن قاسم أخذ ربعاً والواحد لثلاثة صحيح  
أضرب يخرج الثلث في أصل المسئلة ستة فزوج نصفها وللجد ثلث الباقي أو السادس واحد يبقى اثنان  
لا تنقسم على الأخوة الثلاثة وتبانيها ضرب بعد دروس الأخوة الثلاثة في ستة بثمانية عشر فزوج في ثلاثة  
في الستة في ثلاثة عدد دروس الأخوة تسعة وللجد واحد في ثلاثة ثلثان في ثلاثة ستة  
بأخذ كل واحد منهم اثنين (قوله) تستوي الثلاثة وذلك لأن أصل المسئلة اثنان فزوج نصفها واحد  
بقي واحد إن قاسم الجد الأخوين أخذوا ثلثه وإن أخذ ثلث الباقي أخذ ثلثه وإن أخذ سدس المال أخذ  
ثلثه والواحد لثلاثة صحيح ضرب يخرج الثلث في اثنين أصل المسئلة ستة فزوج نصفها ثلاثة ولكل  
من الجد والأخوين واحد (قوله) أو الأخوة (٤١٣) أي أم وعم غيرهما من الأخوة (قوله) حكم الجد ما تقدم  
أي من أن له الأفضل من ثلاثة أم أو سدس جميع المال وثلث الباقي والمقاسمة في الحالة الأولى والأفضل  
من الآخرين المقاسمة وثلث المال في الحالة الثانية (قوله) أي الأكدية والقراء لقب هذه المسئلة  
بالأكدية لأن عبد الملك بن مروان طرحها على رجل يقال له أكدر كان يحسن الفرائض فأخطأها  
وسبب بالفرائض ثم رافق الفرائض كفرة القروس (قوله) العطف التفسير وأما لم يبق نصف الوالد  
ثلاثة فهو أن الأكدرية غرام وغرغرام إلا في الأصل في الوصف التفسير وإن كان قد يكون كاشفاً  
(قوله) المسئلة من ستة (٤١٣) أي لأن بقاها ستان وثلثا يخرجها مائتان (قوله) مأخذ الجد ثمانية والأخت  
أربعة) وبها يفرق ويقال أربعة وثلاثة وأخذوا أحدهم ثلث المال وانصرف وأخذ الثاني ثلث ما بقي  
وانصرف وأخذ الثالث ثلث ما بقي وانصرف وأخذ الرابع ما بقي (قوله) ولا تخلفه فأكثر السدس الحاصل  
أن أصل المسئلة ستة لأن فيها سدس الأم فزوج النصف والأم السدس وللجد السدس ولا تخلفه  
ما بقي وهو السدس ولا يعال لها ما شيء لأنه قد بقي لهما من المال بقية وتنقسم من اثني عشر قال الفقهاء  
وهنا إشكال وهو أن الأختين فأكثر مراداً أخذن السدس فعلي أي وجهه بأخذها لا حازراً أن يكون  
فرضاً لأن فرضهما الثلثان ولا تعصيان الجد لا تعصمها إذ هو صاحب فرض وصاحب الفرض  
لا يعصب إلا أن يكون يتابع أخت أو أخوات على أن أخذها له أو كان تعصياً فيشكك فيما إذا زاد عدد

بها لعلها تسعة وعشرين من ثمانية عشر من تسعة أخذهم مائة في ثلاثة فزوج ثلاثة في ثلاثة تسعة فلام اثنان في ثلاثة ستة وللجد  
والأخت أربعة في ثلاثة ثمانية عشر بأخذ الجد ثمانية والأخت أربعة وأختر بقوله أخت عمال وكان معه أختان فأكرهاه بأخذ  
السدس لأنها الأفضل له ولا تخلفه فأكثر السدس الباقي فحب الأم السدس بعد الأخوة



(وان كان محلهما) أي الاخشاق الاكثريه (أخ لآب ومعه اخوة لآم) اثنتان فأكثر (سقط) الاخ لآب لان الحد بقوله لو كنت دوي لم تراثش لان الثلث الباقي بعد الزوج والام يأخذها ولادالام وأأحب كل من يرث من جهة الام فأخذ الحد عند الثلث وحده كاملا ونسبي هذه المسئلة بالملكية وقال زيد بن داود غلاب السدس قبل ولم يخالف ما لم يزد الا في هذا لا يقال الاخ لآب هنا ساقط ولولم يكن معه اخوة لآم فلا معنى لحديثنا كرمهم لا نقوله كرمهم لتكون هي المالكة ولتتبعه على مخالفة ما يذهبوا وأما شبهه بالمملكة فالأخ فيها شقيق وهو ساقط أيضا فأوحى في المصنف لآب لمحلهما واتعمدت شبهه بالمملكة لانه لم يكن لآب فيها نص وإنما أخذها للاحصاء بالمملكة ولما ذكر من يرث بالفرض أعقبه من يرث بالعصب وعن يرث نارة بالفرض وأخرى وعن يجمع بينهما وأشرع في بيان هذه الثلاثة ما ذكره تعريف العاصب فقال (ولعاصب) عطف على قوله لوارثه وفيه إشارة لتفسير قوله هي على فعله وسلم لم يحقوا الفرض يأهلها فأبقت الورثة فلا تدرج لذكر العاصب من العصوية وهي القوة والشدة وعرفه بقوله (ورث المال) كله اذا انفرد (والباقي بعد الفرض) وقد يسقط اذا (٤٩٤)

ان بقي شيء والاسقط وشمل تعريفه الحق ويثبت المال بخلاف من يشبهه بأنه لا ذكر يدل على ما لو واسطة أني فانه لا يشتمل ابن المعتصم ونحوه ولا بيت المال لا ينسج ولا ولا منه رجاء الله تعالى في العاصب بنفسه لا للعاصب بغيره ولا مع غيره وإذا العصوية فيها طائفة لا لأصله والعاصب بغيره هو السوء الأربعة ذات الصنف اذا اجتمع كل مع أخيه والعاصب مع غيره هو الاخت الشقيقة أو لآب اذا اجتمعت مع بنت أو بنت ابن فإذا قيل عاصب بغيره فالعرب عاصب وإذا

الاخوات على اثنتين (قوله وان كان محلهما) أي بذلها لأخ لآب ومعه اخوة لآم أي بان مانت المرأة عن زوج وأموه وود وأخ لآب واخوة لآم فالمسئلة من ستة فزوج نفسه ثلاثة ولآم السدس واحد والثلث الباقي لغيره ولا شيء للأخ لآب (تنبيه) ماذا كرم المصنف من سقوط الاخ لآب بالحد قال في التوضيح وهو المعروف من المذهب وقال ح والاشهور وقال ابن بونس الصواب أن يرثوا مع الحد كانوا أشقاء ولآب وذلك لان من عهتهم أن يقولوا أنت لا نسحق شيئا من الميراث الا اذا شاركنا ذلك (قوله ولم يخالف ما لم يزد) أي وحده وما سبق في الحد من الحد فالحال فلهذا يدور معه احتمال أنه لم يبلغه قول زيد بن جابر أنها كذا ذكر بعضهم لكن لا يخفى أن حكاية هذا القول يقبل بغني عنه (قوله ولولم يكن الخ) أي لانه اذا لم يكن معه اخوة لآم تأخذ الام النشو والزوج النصف والباقي سدس يأخذها الحد فرضا ولا يعمل بالأخ لانه عاصب فيسقط لاستغراق أصحاب الفروض التركة (قوله فأبقت الورثة) أي عفا بقية الورثة كما لا يخفى فرفضهم (قوله فلا تدرج لذكر) أي فلا تدرج ليرث لذكر والمراد به العاصب وفائدة وصف الرجل بالذكر التسمية على سبب استحسانه وهو الذكورية التي هي سبب العصوية وال ترجيح على الانثى وإذا جعل الذكر كمثل حظ الانثى (قوله لا يشتمل ابن المعتصم) أي لانه يدل على ما لو واسطة أني (قوله اذا اجتمع كل مع أخيه) أي ولو حكمنا فدخلت الاخت شقيقة أو لآب لمع الحد في غير الاكثريه فتأمل (قوله اني اني ما بعدها) أي ما بعدتم (قوله مؤخر في الزمة عفا عليها) أي وحديثنا فاعلمها بحسب ما بعدها (قوله الا لآب) أي وكذا في الحد (قوله والا لآم أو الحد) أي فان لها معه السدس وقوله والا لزوج أو الزوجة أي فان الزوج مع الزوجة ربع وللزوجة معه الثلث كامرا (قوله وعصب كل أخيه) لا يقال هذا ما كرمه قوة سابقا وعصب كل أخ يساويها لانه في قصب الاخ الشقيق أو لآب لا أخيه فقط أو لان الفرض من يفسق بيان تقصيص أي أنها نسحق النصف اذا لم يكن معها من يساويها ولا من يعصبها بالفرض هنا بيان أنها عصبه بالغير فلا تترك ان الزوجين مختلفان (قوله ثم الحد) أي عند عدم الاب وابنه والارث بالفرض لا بالتعصيب وعند عدم الاب والاهب عصب سوان (قوله ويحبب الاقرب الاعد) أي يحبب الاقرب من الاحداد لا بعد منهم (قوله ولما كان) أي عطف الاخوة على الحد بالواو وهم مساوونهم من كل وجه قال (كأنهم) أي على الوجه الذي تقدم في الحد والاخوة ولما كان الاخوة يترفعان بأدب منهم لسان التفصيل قوة (الشقيق ثم لآب) عند عدم الشقيق فقوله (وهو كالشقيق عند عدمه) مستغنى عنه لكنه ذكر ما يرث عليه قوة (الآب في الجارية) نسبة للعامة (والشتركة) عطف مرادف ونسبي أيضا لمحلية واليه

قبل عاصب مع غيره فانه ليس بعاصب ولما بين العاصب بالحد بيته بالحد فقال (وهو الا ان ثم ابنة) وان سفل والا اقرب عدد من ابن الابن يحبب الاب بعد وأشار بن في هذا ما بعدها أي أن ما بعدها مؤخر في الزمة عفا عليها ولارث مع الابن وابن الابن من أصحاب الفروض الا لآب فله مع السدس والا لآم أو الواحدة والا لزوجة (وعصب كل) من الابن وابنته (أخيه) ولو حكمنا كابن مع بنت معه المساوية في الزمة فانه أخوها حكما وكذا يعصب ابن الابن النازل بنت الابن الا على منته اذا لم يكن لها شقيق في الثلث كسنتين وبنت ابن وابن ابن فلولاهم ثم بنت الابن شيئا كأنقذهم ونسبي البنت أو بنت الابن حينئذ كالغير كاتقدم (ثم لآب) عند عدم الابن وابنه وأما معه فيرث بالفرض لا بالتعصيب (ثم الحد) وان علف حال عدم الاب ويحبب الاقرب الاعد (والاخوة) وعطفهم بالواو على الحد لانهم في رتبة ولما كان نهم التساوي من كل وجه قال (كأنهم) أي على الوجه الذي تقدم في الحد والاخوة ولما كان الاخوة يترفعان بأدب منهم لسان التفصيل قوة (الشقيق ثم لآب) عند عدم الشقيق فقوله (وهو كالشقيق عند عدمه) مستغنى عنه لكنه ذكر ما يرث عليه قوة (الآب في الجارية) نسبة للعامة (والشتركة) عطف مرادف ونسبي أيضا لمحلية واليه

لأنهم قالوا العبري رضي الله عنه هب أنا ما كان جاراً أو جراً لم يبق في الميم أي العبري وسببت مشتركة المشاركة الشقيق فيها الأخوة لأنهم ليس الأخ إلا في الجارية كالشقيق عند عدمه بل يسقط لأنه صاحب الشقيق فيها وروث الفرض تبعاً للأخوة لأنه وارثهم وأما أربعة أشرارها بقوله (زوج وأم واحدة) بدلها (أخوان) فصاعداً (الأم) ليكون لهما الثلث فلما انفرد الأخ بالأم أخذ السدس والباقي للعاصب (ونشقي وحيداً ومع غيره) من الأشقاء كروا وأني وأهملها من ستة أزواج النصف ثلاثة وللأم والأب والجد السدس وأسد والأخوة لأن الثلث اثنان (فبشاركون) أي الانشقاق (الأخوة بالأم) في الثلث (الذكر كالأنثى) بلا مفاضلة لاستدراكهم في ولادة الأم ويختلف التعصيب بينهم ولكنهم وتسقط الأخوة الأب والجد والجدان مع غيره في باقي عام من خلافته بعد أن قضى فيها أول عام من خلافته بان لا شيء للأشقاء مما يجتضي القاعدة من سقوط العاصب إذا استغرقت (٤١٥) الفروض التركة فقال له الشقيق ما تقدم وقيل قال له

ما تقدم وقيل قال له زبد بن ثابت وقيل غير ذلك فنفى هو بالشركة بينهم فلو كان مكان الشقيق شقيقة فقط لم تكن مشتركة وعيل لها بالنصف فتبلغ تسعة بالعول ولو كان شقيقان لعيل لهما الثلثين فتبلغ عشرة وهي غاية عول الستة فلو كان فيها أحد لسقط جميع الأخوة وكان ما بقي بعد فرض الزوج والأم والجد وحده هو الثلث يسقط الأخوة للأب والجد والاشقاء إنما يرثون فيها بالأم والجد تسقط كل من يرث بالأم وتلقب حينئذ بنسبه المالكة وتقدمت (وأسقطه) أي الأخ الأب (أيضا) أي كما سقط في الجارية (الشقيقة التي) هي (كالعاصب لئلا) أي مع بنت فأكثر

عند عدمه لأن الأخ الأب يسقط فها دون الشقيق (قوله لأنهم) أي الأخوة الانشقاق (قوله لا شرا) أي شرا (قوله لا شرا) أي غيرون هنا بالفرض لا بالعصبة (قوله ويختلف التعصيب الخ) أي فلو كان الأخوة مع اثنين والشقيق واحداً أصحبت من ثمانية عشر ولو كان كل من الانشقاق الأخوة بالأم والأشقاء اثنين صحت من اثني عشر ولو كان الانشقاق ثلاثة والذين بالأم اثنان أو بالعكس صحت من ثلاثين وهكذا (قوله وتسقط الأخوة الأب) أي لو كانوا بدل الاشقاء (قوله وإلى هذا) أي لمشاركة الاشقاء الأخوة بالأم جمع الخ (قوله فقال له الشقيق) أي فقال الشقيق لعمر في باقي عام من خلافته هؤلاء أعواناً وبناهم وهي أمنا هب أنا ما كان جاراً أو جراً لم يبق في الميم النسب الأم بمعناها شريك بينهم فقبل له الثلث فنفى في عام أو قبل بخلافه فذا فقال له على ما قضينا وهذه على ما قضى ولم ينقض أحد الاجتهادين إلا آخر (قوله وقيل قال له) أي القول المتقدم لعمر زبد بن ثابت أي هو وما ذكره الحاكم في مستدركه كما في شرح الترتيب (قوله لسقط جميع الأخوة) أي الانشقاق والذين بالأم (قوله فلا دم عني مع) أي وأنا لم تعطيل معلقة بلفظ العاصب (قوله فأكثر) راجع للثنتين قبله أي أسقط الأخ الأب الاخت الشقيقة إذا كانت مع بنت أو مع بنت ثلثت أو كانت مع بنت ابنت أو مع بنت ابن بنت (قوله فان الأخ الشقيق) يقدم على ابن الأخ (الأب) أشرارهم إلى أن تفر بل أبناء الأخوة منزلة أبنائهم إجماعاً في أصل التعصيب لئلا يأخذونه فلا ينافي أنه إذا مات شقيقان وأب أو أحد هب ما عن واحد والأخر من خمسة ثم مات جدي مع مال فاتهم يقتضونه في ستة أسهم بالسواء لاستواء بينهم ولارث كل فرقة منهما ما كان يرثه أو لهما أعمار فإن بانفسهما لا بانما قالته وقد وقعت هذه المسئلة في عصرنا فافتي فيها فافتي قضاء الحنفية بأمر الدين الاجمعي بأنه يرث كل فرقة منهما ما كان له فيه فقسم المال نصفين وغلط في ذلك العلامة بيد الدين بسط الماردي وشنع عليه في ذلك (قوله ثم الم الشقيق) أي ثم الم الحب الشقيق وهو أخو أبيه شقيقه وقوله ثم الم الأب أي ثم الم الحب الأب وهو أخو أبيه لايه (قوله ثم الم الجد) ظاهره ثم مع جد الم الحب فيقتضي أن يرثه بعد رتبة عم الحب لايه وليس كذلك فكان عليه أن يقول ثم يرثوها ثم ثم الم الأب ثم الم الجد تأمل (قوله الأقرب فالأقرب) أي ويقدم الأقرب على ذكر من بنى الابن ومن بنى الأخوة ومن بنى الأعمام فالأقرب (قوله يقدم الابن على ابن الابن) الأولى فيقدم ابن الابن على ابن ابن المصطفى ثم لاس قوله وقدم الأقرب فالأقرب (قوله وعصبة الابن) كنبه وبني بنيه وان سفلوا وقوله على عصبة الأب وهم أخوته وأمه وقوله على عصبة الجد أي وهم الأعمام وأوال الجد وكان الأولى حذف قوله وتقدم عصبة الابن إلى آخره لأن هذا مستفاد من قول المصنف وهو الابن ثم ابنه ثم الأب ثم الجد والأخوة الخ تأمل (قوله معلقاً) دخل في الإطلاق الارث بالفرض والارث بالتعصيب وحينئذ فيستفاد منه

فالأدم عني مع (أوبنت فأكثر) فإذا مات عن بنت أو بنت ابن فأكبر وعن أخت شقيقة وأخ لاس سقط الأب لأن الشقيقة مع البنات عصبات فلو كان الأخ شقيقاً وكانت الاخت لا يلصحبها أخوها المساوي لها (ثم) إلى الأخ الشقيق والذي للأب (بنوهما) ويتركون منزلة أبا هب فان الأخ الشقيق يقدم على ابن الأخ للأب ثم الم الشقيق ثم الم الأب ثم الم الجد الأقرب فالأقرب فيقدم الابن على ابن الابن وهكذا والأخ على ابن الأخ وعصبة الابن على عصبة الأب وعصبة الجد (وان) كان الأقرب (غير شقيق) فيقدم الأخ للأب على ابن الأخ الشقيق وابن الأخ الشقيق على ابن الأخ للأب ثم الم الشقيق على الم الأب وهو يقدم على ابن الم الشقيق وهو على ابن الأب وهو على عم الأب الشقيق وهو على عم الأب لايه وهكذا أياً أشاره بقوله (وقد قدم مع المساوي) في المنزلة كالأخوة وبهيم والأعمام وبهيم والعاصب وبهيم (الشقيق) على غيره (مطلقاً) أي في جميع المراتب

فلا يخفى المتفق بقدم على غيره وابن الأخ الشقيق يقدم على غيره وهكذا وهو معنى قول الجعبري  
وبطبيعة التقديم بمشروبه \* وبعدهما التقديم بالقوة واحدا

لجهة النسبة تقدم على جهة القوة ووجهة القوة تقدم على جهة الحدود والاختوة ثم بنوا الاختوة ثم العومة ثم بنوا العومة فالأقرب فالأقرب  
فإن لم يكن أقرب فالأقرب بان تقدم الشقيق من هذا المجهات على غير الشقيق (ثم) على عصبة النسب (المعق) ذكرنا أو أبا  
(كأن تقدم) في باب الولاء على الوجه (٤١٦) الذي تقدم ذكره هناك (ثم) يليه (بيت المال) وإن لم يكن منتظما وحسب ما فيهاخذ

جميع المال إن انفرد  
أو لباقي بعد ذوى  
الفروض (ولا يراد) على  
ذوى السهام عند عدم  
العاصب بل يدفع الباقي  
لبت المال وقال على  
برذعي كل وارث بقدر  
خاويرت سوى الزوج  
والزوجة فلا يراد عليهما  
اجمعا (ولا يدفع)  
ما فضل عن ذوى  
السهام إذا لم يوجد  
عاصب من النسب أو  
الولاء (لذوى الأرحام) بل  
ما فضل لبت المال كما  
إذا لم يوجد ذوى فرولا  
عاصب ويقصد بعض  
أئمتنا ذلك عما إذا كان  
الامام عدلا والافرد  
على ذوى السهام  
ويُدفع لذوى الأرحام  
وهذا القدر هو المعول  
عليه عند الشافعية  
والمراد بذوى الأرحام  
من لا يرث من الأقارب  
كالعمومة بنات الأخ وكل  
حدة أدلت بأنني  
والنكاحات وأولاد الجميع  
وتفصيل ذلك يطلب  
من المطولات ولما ذكر

تقديم الأخ الشقيق على الاخت لا الأب (قوله) فالأخ الشقيق يقدم على غيره أي وهو الأخ لا الأب  
والاخت لا الأب لأن الشقيق يدل لبت بقرابته والذي لا الأب والاخت لا الأب (قوله) الأقرب  
فالأقرب أي فإذا اجتمع شخصان من جهة كان ابن ابن الأخ وابن ابن الأخ وابن ابن عم وابن ابن عم  
فيقدم بالقرب كما أشاره الشارح بقوله الأقرب فالأقرب (قوله) فإذ لم يكن أقرب أي إذا اجتمع شخصان  
من جهة ولم يكن أحدهما أقرب كأخوين شقيقين ولأب وكأب أخ شقيق وابن أخ لأب وكمن شقيق وعم  
لأب وكأبني عم كذلك فالأقرب بالقوة وقد أشار المصنف للتقديم بلجهة بقوله وهو ابن أخيه الأخ وتقدم  
بالقرب بقوله وقدم الأقرب فالأقرب والتقديم بالقوة بقوله وقدم مع التساوي الشقيق مطلقا (قوله)  
أي على الوجه الذي تقدم ذكره هناك أي من أخيه المعق عن عصبة القراة فإنه إن عدم المعق  
فقصته فالعدمت عصبة فقصته فإن عدمت عصبة فقصته معق المعق إلى حيث تنهى (قوله) ثم يليه  
بيت المال أي ثم يليه في الإرث بالعصبة بيت المال الذي لوطنه مات أبه وقدر من البلاد كان ماله به  
أو غيره كما في ح وانظر إذا لم يكن له وطن هل يعتبر به المال أو البت وكلام المصنف ظاهر في أن بيت  
المال عاصب فهو كوارث ثابت بالنسب وهو المشهور كان منتظما أو غير منتظم وقبله ما ذكرناه من أن  
الضائعة لأورث وهو ما زاد عليه فقصور لأنسان إن وصى بجميع ماله إذا لم يكن له وارث من النسب لا على  
الأول وعليه أيضا يجوز الأقرار وارث وليس ثم وارث ثابت لأعلى الأول (قوله) بل يدفع الباقي أي من  
التركة بعد ذوى الفروض لبت المال أي لباقي ما من جملة العصبة (قوله) وقال على (يراد) أي  
وتجعل مسخلة الردم عند ما قدم من السهام فإذا مات عن أم وبنات كانت مسخلة الردم من أربعة ألام  
الزيم واثنتي ثلاثه أربع وأما في الرزق فبما كلفها مقطعة من ستة كما هو مبسوط في كتب  
علم القرائض (قوله) وقصد بعض أئمتنا ذلك أي عدم الرجوع عدم الدفع لذوى الأرحام (قوله) عما إذا  
كان الامام عدلا أي يصرف بيت المال في مصارفه الشرعية (قوله) ويدفع لذوى الأرحام أي إن لم  
يكن هناك ذوى سهام يراد عليهم فالردي ذوى السهام مقدم على ورث ذوى الأرحام (قوله) وهذا  
القدر هو المعول عليه عند الشافعية ونقله ابن عرفة عن أبي عمر بن عبد البر وعن الطبري وعن  
الساجي عن ابن القاسم وكذا ذكره ابن يونس وابن رشد وابن عسك في العدة والأرثاد وقاله ابن ناجي  
وغير واحد وذكر الشيخ سليمان المصري في شرح الارشاد عن غير من المسائل أنه حكى اتفاق شيوخ  
المذهب بعد المائتين على ورث ذوى الأرحام والرد على ذوى السهام لعدم انتظام بيت المال وقبل أن يبيت  
المال إذا كان غير منتظم بمصدق المال عن المسلمين لأص المبت وهو كافي من لأن القاسم والقياس صرفه في  
مصاريف بيت المال إذا أمكن وإن كان ذوو رحم الميت من جهة مصاريف بيت المال فهم أولى وأعلم أن  
في كيفية توريث ذوى الأرحام مذهب أصحابنا مذهب أهل التبريل وخاصة في نقلهم منزلة من أدلوا  
لبت حجة درجة فيقدم السابق لبت خان استوطا حبل المسلم من أدلوا به كالمسكي ثم كل نصيب من  
أدنيه كما ثمان عنه الأولاد الأولاد الأم يستوتون والأخوال أخوة الأم من أمهات الأولاد كمن خط الأنثى  
(قوله) ثم لحد ثم ترتب الأخاري والأقارب لبت لبت الأحكام لا ترتب بها (قوله) كل من علم (ثم) أشعر  
أفرادهم إلى ما يملكون كالأسماء أحدهما أخ لأم فالسداد للأخ لأم ثم ينقسم ما بقي نصفين بينهما عند ما قل  
وقال أشعر بأخذ ما دخل لأم جميع المال كالشقيق مع الأخ لا الأب (قوله) أخ لأم (ثم) أخ لأم بن ابن عم

من يرث القرض فقط وبالغصب فقط ذكر من يرث منها فقال (ورث بقرض وعصبة) بما أشخاص صرح  
وبصم  
منها ثلاثة الأول (الأب) مع بنت أو بنت ابن أو بنت فصاعدا فيرضى السدس مع من ذكر وباخذ الباقي تعصبا وأشار الثاني  
بقوله (ثم لجمع بنت) أو بنت ابن (وإن سفلت) أي أو بنتين أو بنتي ابن كذلك فهو كالأب وأشار الثالث بقوله (كل من علم) أخ لأم فيرث  
بعد السدس بنوة الأم ما بقي بالصحب وأدخل بالكاف ابن عم هرز وج ومعناه هرز وج فان كان منها ما أخذ قرضه

والباقي قصصنا ذكرها بحسب ما فيه فرضنا وسان ما ورنتم من مسما قبل (وورثت وفرضنا بالاقوى) منها (وان اتفق في المسلمين) اذ  
 هو يقع في الاسلام على وجه الغلط ويقع في القوسية كثيرا عدا (كأن) هي أخت (أو بنت) هي (أخت) والقوة تقع بأحد أمور ثلاثة  
 الأول ان تكون احدا منها لا تصيب بخلاف الأخرى وذلك كمال المصنف فان الام لا تصيب والاخت قد تصيب وكذا البنت لا تصيب  
 في الاخوة قد تصيب مثله ان يطأ جويوسي ابنته عدا فولدت منه بنتا ثم اسلم معها جوامات فالبنت الصغرى بنت الكبرى وأختها لها بنتا فإذا  
 ماتت الكبرى تصيب بنتها وأبها ورثها الصغرى بأقوى السنين وهو الشبهة لانها لا تنقطع بحال بخلاف الاخوة فلهذا المصنف بالنبوة ولا  
 شيئا لها بالاخوة ومن رثها بالجهتين جعل لها النصف بالنبوة والباقي بالتعصيب ولومات الصغرى أولا ورثها الكبرى بالامومة ولا  
 لا تنقطع حال والاخت فلا بد قد تنقطع فلهذا الثالث بكونها أما ولاشيء لها بالاخوة الثاني ان تصيب احدا منها الاخرى فالخالصة اقوى  
 كأن يطأ جويوسي أمه فتقدم منه ولدا فهي أمه وحده أم أبيه فترثه بالامومة (٤١٧) اتفاقا الثالث ان تكون احدا منها أقل

بجانب الاخرى كأم  
 أم في أخت لاب كأن  
 يطأ جويوسي بنته فتقدم  
 بنتا ثم غلبت الثانية  
 فتقدم بنتا ثم غلبت  
 الصغرى عن العليا  
 بعد موت الوسطى  
 والاب فالكبرى حدثتها  
 وأختها لها بنتها  
 بالحدود فلها السدس  
 دون الاختصة لان  
 الحد أم الام تصيبها  
 الام فقط والاخت  
 تصيب بمصاهرة كالأب  
 والابن وان الابن وبنت  
 ترث بالاختصة لان  
 نصب الاختصا كغير  
 فسلو كانت محجوبة  
 بالقسوة لو رثت  
 بالضعفة كأن غلبت  
 الصغرى في هذا المثال  
 عن العليا والوسطى  
 قدرتها الوسطى بالامومة  
 الثالث وترثها العليا  
 بالاخوة النصف لانها  
 محجوبة من جهة

او يصح رفعه خبر مبتدأ محذوف أي هو أخ لام (قوله والباقي) أي وأخذ الباقي تعصبا لانه يملكه  
 في التعصيب (قوله وان اتفق الخ) أي هذا اذا اتفق ذلك في الجوس بل وان اتفق في المسلمين وحده ان من  
 اجتمع فيه مهران رتب بكل منهما فرضا واحدا منها اقوى فلهذا رتب الاقوى منهما وهذا اتفاق في المسلمين على  
 وجه الغلط رتبوا ورثا وفي الجوس على وجه العدم (قوله ان يطأ جويوسي ابنته عدا) أي أو يطأ مسلم ابنته  
 غلطا فولدت منه بنتا الخ (قوله والباقي بالتعصيب) أي لم ير ان الاخت مع البنت عصمة (قوله ولا ترثي لها  
 بالاخوة) أي ومن رثها بالجهتين قال لها النصف بالاخوة والثالث بالامومة (قوله كأن يطأ جويوسي أمه)  
 أي عدا أو يطأ مسلم أمه غلطا (قوله فترثه بالامومة) أي ولا ترثه بالحدود ثانيا لم ير ان الارث بالحدود  
 لا يكون مع الامومة (قوله كأن يطأ جويوسي بنته) أي أو يطأ مسلم بنته غلطا (قوله فالكبرى حدثتها) أي أم  
 أمها (قوله دون الاختصة) أي فلا ترث بها (قوله فلو كانت محجوبة بالقسوة) الاولى فلو كانت القسوة محجوبة  
 ورثت بالضعفة (قوله ومال الكتابي الخ) لانهم لم يذكروا بل الجويوسي فكذلك كافى بن عن ابن مزيق  
 (قوله يعني الصلي الخ) جل كلام المصنف هنا على الصلي وان كان فيه تكرار مع مقدمه في باب الجزبة  
 أو في من جملة على الصلي لان فيه عسبة على ضعف اذا لم يعمد ان مال الصلي اذا مات متنا وليس معه  
 وارث فانه يكون للمسلمين سواء كانت الجزبة الفسرية بعلمهم محجة أو مفرقة على الارض والارباب لانه  
 لا اهل دينه تكافؤ (قوله الخ) يعني عنه قوله المؤدى للجزبة لان الرقيق من الكفار لا جزبة عليه (قوله  
 المؤدى للجزبة) أي السلطة حال كونها محجوزة على الارض والرقاب والموت عندنا بالوارث وأما لو كان معه  
 وارث كان له ماله (قوله أو اهل اقله الخ) فهذه احتمالات ثلاث في المراءى هل كونه (قوله عن الحر)  
 أي اذا دخل بلادنا بغير باومات عندنا أو أمانا الحر أي المستأمن أي الذي دخل بلادنا بأمان فانه لو ارثه ان كان  
 معه أو دخل على التجهيز ولم يطل اقامته فسرل ماله مع دمه لو ارثه كما تقدم في الجهاد فان لم يكن له وارث  
 فصرح بضمهم ماله لاحق فيه للمسلمين بل سب ماله ودته لاهل بلاده فان لم يكن له وارث ودخل على  
 الإقامة أو على التجهيز وطالت اقامته ومات عندنا فلهذا (قوله كالغني) أي فان ماله ان مات عندنا  
 للمسلمين كانت الجزبة الفسرية بعلمهم محجة أو مفرقة وهذا ان لم يكن معه وارث والافلاورثه (قوله  
 والصلي) أي وكالصلي اذا وقعت الجزبة بعلمهم مفرقة على الجاهل أي وعلى الارض أو علم ما يحمل  
 كون ماله للمسلمين ان مات عندنا وليس معه وارث والا كان ماله وارثه (قوله والمراد بالاصل العدد  
 الذي يخرج منه سهام القرض ضعيفة) أي وذلك العدد هو مقام القرض أي يخرج منه اربعة وعشرون وقد اشار الى ما فيه بقوله

(٥٣ - دسوق رابع) الجدود بالام وهذا المسئلة لمن الاتقان قال مات امرأتان معها جوامات فالبنت الصغرى بنت الكبرى وأختها لها بنتا فإذا  
 ماتت الكبرى تصيب بنتها وأبها ورثها الصغرى بأقوى السنين وهو الشبهة لانها لا تنقطع بحال بخلاف الاخوة فلهذا المصنف بالنبوة ولا  
 شيئا لها بالاخوة ومن رثها بالجهتين جعل لها النصف بالنبوة والباقي بالتعصيب ولومات الصغرى أولا ورثها الكبرى بالامومة ولا  
 لا تنقطع حال والاخت فلا بد قد تنقطع فلهذا الثالث بكونها أما ولاشيء لها بالاخوة الثاني ان تصيب احدا منها الاخرى فالخالصة اقوى  
 كأن يطأ جويوسي أمه فتقدم منه ولدا فهي أمه وحده أم أبيه فترثه بالامومة (٤١٧) اتفاقا الثالث ان تكون احدا منها أقل  
 بجانب الاخرى كأم  
 أم في أخت لاب كأن  
 يطأ جويوسي بنته فتقدم  
 بنتا ثم غلبت الثانية  
 فتقدم بنتا ثم غلبت  
 الصغرى عن العليا  
 بعد موت الوسطى  
 والاب فالكبرى حدثتها  
 وأختها لها بنتها  
 بالحدود فلها السدس  
 دون الاختصة لان  
 الحد أم الام تصيبها  
 الام فقط والاخت  
 تصيب بمصاهرة كالأب  
 والابن وان الابن وبنت  
 ترث بالاختصة لان  
 نصب الاختصا كغير  
 فسلو كانت محجوبة  
 بالقسوة لو رثت  
 بالضعفة كأن غلبت  
 الصغرى في هذا المثال  
 عن العليا والوسطى  
 قدرتها الوسطى بالامومة  
 الثالث وترثها العليا  
 بالاخوة النصف لانها  
 محجوبة من جهة

(اثنا واربعه) ضعفهما (وثلاثة) ضعف الاربعه (وثلاثة وسته) ضعف الثلاثة وهذه اصول الخمسة في خارج الفروض الستة المقدرة في كتاب الله تعالى النصف والربع والن والثلثان والثلث والسدس وانما لم تكن ستة كلها لاتحاد مخرج الثلث والثلثين وكلها مستغنى عن مادة عددهم الا الاول (واثنا عشر) ضعف الستة قد يكون في مسئلة ربع وثلث كزوجته واخوته لا مخرج ربع اربعة ولا ثلث له يصح مخرج الثلث ثلاثة ولا ربع لها يصح مخرج النصف ثمانية فمخرج اربعة في الخارج ماني عشر (اربعة وعشرون) ضعف الاثني عشر لا قد يحد في المسئلة ثمن وصدس كزوج وام ولد ماني مخرج السدس ومخرج الن من موافقة الا نصاب فمخرج نصف اربعة ماني كامل الآخر باربعة وعشرين واما الولد فان كان زوجة كرافصه الباقى وان كان اتي فان كانت واحدة فلها النصف ومخرجها داخل في النماة مخرج الن وان كانت متعددة فلها الثلثان ومخرجهم داخل في الستة مخرج السدس وزاد بعضهم في خصوص باب الجد والافخوة املين آخرين زبده على السبعة المتقدمة وهما ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون مثال الاول اموجد واربعة اخوة فمخرج اموجد السدس مقامه من ستة والباقي خمسة الجد والافخوة الافضل البعد ثلث الباقي ولا ثلثه فمخرج الثلاثة مخرج الثلث (٤١٨) في اصل المسئلة ثمانية عشر من شئ من الستة باخذ مضر وباقى ثمانية

ومثال الثاني اموجد ووجه وجد واربعة اخوة للام السدس والربعة ربع اصلها من اثنى عشر لادم اثنان والربعة ثلثة يسبق سبعة الافضل له بدلت الباقى ولا ثلث له فمخرج الثلاثة في الاثني عشر اصل مناط المسئلة ستة وثلاثين وقال الجمهور ما نسا من اصل الستة وضعفها ثمانية عشر وضعفها ثمانية عشر لا تصيل واعلم ان المخرج والمقام شئ واحد واذا اردت ان تعرف هذه اصول وتفصلها (فالتعريف)

والتي في المسئلة وعبر عن ذلك بالاصل لان الانكسار والعلو فرعان للاب (قوله وانما لم تكن) أي مخرج هذه الفروض الستة كاصلها أي وهي الفروض (قوله وكلها) أي الفروض المقدرة وقوله الا الاول أي الا لفرض الاول وهو النصف فانه ليس مأخوذا من لفظ العدد الذي هو مخرجها اذ لو اخذ منه لقل فيه ثمن يضم اوله ونفع ثمانية مكررا لاصغرا (قوله من مادة عددها) أي من مادته املد الذي هو اسمها مخرجها فانثلث مأخوذا من ثلاثة والاربعة مأخوذا من اربعة والسدس مأخوذا من ستة ولاشك ان الثلاثة والاربعة والستة اسماء لمخرج تلك الفروض (قوله وزاد بعضهم) منهم من الشافعية امام الحرمين والشويعر ومنهم من المالكية ابن رشد وابن ابي زيد كما في المعنوف (قوله وهما ثمانية عشر وضعفها ستة وثلاثون) فالثمانية عشر اصل لكل مسئلة من مسائل الجد والافخوة فيها سدس وقت ماني والستة والثلاثون اصل لكل مسئلة من مسائل الجد والافخوة فيها سدس وربع وثلث ماني ابن عرفة من القاهرين الاصلين جعل مناط عددا اصول الفروض مقام الحزما لمطابق وحده في الفرض قسمين حيث هو مضاف لكل التركة وقد وقع التردد في كون هذا التخليل لفظيا ومعنويا فله غرضه في دخول الجد في الشفعة وعدم دخوله اكون سهمه خاصا وكذلك من اوصى بينهم من اصل مسئلة هل يعطى سهم من ستة او من ثمانية عشر (قوله البعد ثلث الباقي) لانه واحد وثلثان واما اذا علم ان اربعة سدس المال لكانت واحدة (قوله الافضل البعد ثلث الباقي) أي ان ثلث الباقي اثنان وثلث وهو خير من سدس المال وهو اثنان ومن القاسية لانه يخصه بالمقامة واحدة ونحوها (قوله واعلم ان المخرج والمقام) أي ان مخرج الفرض ومقامه وكذا اصله وقوله شئ واحد أي هو وأقل عدده مخرج منه ذلك الفرض خصوصا (قوله لتساو) مخرجهما على حذف والاصل وليس اصلها اربعة لانه لا يشتمل على مخرج اربعة او ثلثا اربعة او ثلثي مخرج اربعة المثلثين (قوله ونسبها ثمانية) أي المثلثان وهما زوج واخت شقيقة واخا لاب (قوله بالنصفين) أي لا يشتمل كل منهما على نصفين (قوله واليتيمين) أي لشيء كل منهما المدة البنية لقلة وجودها (قوله واخوات لاب) أي سواء كانوا اشقاء أو لا (قوله وعاصب) أي كان أخ أو عم

مخرجها ومقامه (من اثنين) فالاثنا اصل لكل فرضة اشتملت على نصف ونصف كزوج واخت شقيقة أو اب وقوله لان أقل عدده نصف ونصف اثنان لتساو مخرجهما ونسبها ثمانية بالنصفين أو نصف وماني كزوج وام (والربع من اربعة) فالاربعة اصل لكل فرضة اشتملت على ربع وماني كزوج اب أو ربع ونصف وماني كزوج وبنت أو ربع وثلث ماني كزوجة وابوين (والثلث من ثمانية) فهي اصل لكل فرضة فيها ثمن ونصف وماني كزوجة وبنت أو ربع أو ثلث ماني كزوجة وابن (والثلث من ثلاثة) فهي اصل لكل فرضة فيها ثلث وثلثان كخوة لادم واخوات لاب وثلث ماني كأم أو اب أو ثلث ماني كبنين وعم (والسدس) مخرجها (من ستة) فالستة اصل لكل فرضة فيها سدس وماني كجد وابن أو سدس وثلث ماني كجد واخوين لادم أو اب أو سدس وثلثان وماني كأم وبنتين أو اب أو نصف وثلث ماني كاخت وام وعاصب (والربع والثلث أو اب أو ربع) (السدس من اثنى عشر) لان مخرج ربع ماني وثلث ماني كأم وبنتين أو اب أو نصف وثلث ماني كاخت وام وعاصب (والربع في الآخر ماني عشر ومخرج السدس من ستة وربع مخرج ربع ماني ومخرج السدس موافقة بالنصف فمخرج نصف اربعة ماني كامل الآخر ماني عشر فالاثنا عشر اصل لكل فرضة فيها ربع وثلث ماني كزوج وبنتين أو اب أو اصل لكل فرضة فيها ربع وصدس وماني كزوج وام وابن



فقد يكون المحدث كراكام أو اثنين شقيقين وأخوة لأم (و) الثاني (الاستعاضة) تقول ثلاث عولان لقراداد إلى سبعة عشر عول (ثلاثة عشر) عول نصف سدسها كزوجة وأم وأختين لأم (و) خمسة عشر) عول بها كن ذكراً ع لأم (و) سبعة عشر) عول أربعاً وسدسها كزوجة لأم وأخت شقيقة وأخت لأم ولكن أن تقول لها لأم المذكر ومن أمثمتها لأم الأمل وتسمى أيضاً بالفسر ورج بالجم وبالدنارية الصغرى وهي ثلاث وعش وأختان وأربع أخوات لأم وعثمان أخوات لأم والرتة سبعة عشر دنار الكل واحد دنار وأما الدنارية الكبرى فأصلها من أربعة وعشرين وليس فيها عول وهي زوجة وابنتان وأم وأختا عشر أخاً وأخت والمثل سبعة دنارين للثلاث ستة عشر من أربعة وعشرين ولزوجة التي ثلاثة وللأم البدن أربعة فضل واحد على خمسة وعشرين من راسه عدد من الأخوة من الأخ فضل من خمسة والعشرين في أصل المسئلة أربعة وعشرين من سبعة عول الدنارين العتير أربعة دنارين لأم من أصل المسئلة ستة عشر مضر وبه في خمسة وعشرين ولأم ما عتير مضر أربعة في خمسة وعشرين وللاثنين عشر أخاً من الأخ خمسة وعشرين من مضر واحد فيها وأربعة وسبعون من مضر ثلاثة فيها قيل جاءت الأخت إلى علي رضي الله عنه وقالت (٤٣٠) لها أتيتي عن سبعة دنارين فأعطها منها الدنارين وأحد الفضل لها لعل أخاك

بالنسبة لاربعة والعشرين لما زيدت عليها صارت تسعة المئعة والعشرين لأن زوجة النبي ثلاثة وللمنن الثلاثة سهمان  
سبعة عشر ولكل واحد من الاثني عشر اربعة واذا صار الاثنى تسعة انقص كل وارث تسعة ما يدوم كذا يقال في كل فرضة تقول يقال  
في السنة اذا كانت تسعة عالت مثل سهم افعار سبعة يكون قد نقص كل وارث سبع ما يدوم وهكذا وقد بين العلامة الاجمعي  
الاحمر ان اى نسمة ما يعول الى الفرضة وانقصه كل وارث بقوله **وَلَا تُقَدَّرُ النِّصْفُ عَلَى الْوَارِثِ** بنسبة عول الفرضة عائله  
ومقدار ما عالت بنسبة لها **•** بلاعولها فاحرم بفضل قائله **•** ولما فرغ من بيان اصول المسائل وما يعول منها وما لا يعول وما  
ينبغي اليه العول شرع في بيان تفصيل المسائل وسان كيفية العمل فيها اذا انكسرت الروس على الروس واعلان السهام ان انقصت  
على الروس كزوجة وثلاثة اخوة **•** فعالت السهام الروس ثلاثة نسمة **•** واذا خلت كل زوج وام واخو من مطلقا فلزوج نصف  
ومعاه من اثنين واللامس من ستة والاثان والاحلان في سهمين **•** والاثني والافخو من الباقى فلزوجة نصف السنة  
ثلاثة واللامس سهم واحد والاثان اثنتا لاخوين فالأخو مريض ولا حاة الى **•** وان لم تقسم الباقى في زوجة فاما على نصف  
أو أكثر فان انكسرت على نصف نظر الحاسبين معد الصنف وسهامه ينظرن فقط الموافقة والمباينة فان كان بينهما موافقة  
الصنف الوقعه وضرب في أصل المسئلة وان ضرب عدد الروس النكسرة عليها سهامها

في أصل المسئلة فاحصه أن التطرين كل فرق بين سهمه المتكسرة عليه مبدن التطرين فقط وأما التطرين كل فرق ونقرون أوما  
 يحصل من فرق بين فرق فرقى آخر فاربعة أفتاراً بعة الموافقة والمائة والمائة والتداخل في الموافقة يضرب وفق أحد هاتين كل  
 الآخر وفي المائتين يضرب أحد هاتين في الآخر وفي المائتين يضرب في التداخل بضرب الباكر فاحصل فهو جزء  
 السهم أي يسمى بذلك ثم يضرب في أصل المسئلة وعولها ادعالت فاحصل من عقدته تصم والى هذا الضابط أشار بقوله (ورق) أي  
 الحاسب أو القاسم فدمى الفاعل بدليل قوله وقابل والفاعل معلوم من المقام (كل منصف) أي عدد رؤس كل منصف وهو الذي يتعلق  
 به الرد (أنكسرت عليه سهامه إلى أربعة) كزوجة وستة أخوة لآ أصلها من أربعة لأن رؤس بعضها واحد لاخوة ثلاثة وهي  
 لا تنقسم عليهم ولكن توافقهم بالثلاثة قدرة الستة إلى ثلثة اثنين ثم يضرب الوفاق في الأربعة أصل المسئلة ثمانية ومنها تصم ومن ثمة في  
 الأربعة أخذ مضروبا في اثنين فلو كانت الأخوة الستة لآ لكانت المسئلة من اثني عشر لأن وجعها ثلاثة ولاخوة لآ ثلثة الأربعة  
 وهي لا تنقسم على الستة ولكن توافق الستة بالثلاثة قدرة الستة إلى الوفاق ثلاثة ثم تضرب في أصل المسئلة ستة وثلثين ومنها تصم  
 ومن ثمة في أصل المسئلة بأخذه مضروبا في ثلاثة فلو أنه إلى وقته أي أن وافق كما يشعر به المقام (والا) يوافق بل بانته السهام الرؤس  
 (ترك) الحاسب الصنف على حاله فلا يرد إلى شيء أنليس هنا ما يرد إليه فالحق (٤٣١) والترك الرد أو إبقاء على حاله وضرب في

أصل المسئلة وليس  
 معنى ترك أنه لا ينصرف  
 فيه أصلا لضرب ولا  
 غيره انه خلاف  
 الواقع لان الواقع انه  
 اذا بانث السهام  
 الرؤس ضربت الرؤس  
 المتكسرة عليها سهامها  
 في أصل المسئلة فيقال  
 من ثمة من أصل  
 المسئلة أخذ مضروبا  
 فضاشرت فيه المسئلة  
 ثلث وثلاث أخوات  
 أنشاء أولاب المسئلة  
 من اثنين لبيت واحد  
 والباقي وهو واحد  
 للأخوات مباين ليس  
 تضرب الرؤس الثلاثة  
 في اثنين ستة وهذا

سهمه (قوله مبدن التطرين) أي وهما الموافقة والمائة فقط وانما لم ينظر بينهما بالتماثل لانه لا أنكسر  
 فيه عول ينظر بينهما بالتدليل لأن الماخول ان كان هو الصنف في السهام فلا أنكسرا بضاد ان كانت السهام  
 داخلية في الصنف فهو داخل في الموافقة وراجع لها (قوله وأما التطرين كل فرق ونقرون) أي بعد  
 التطرين كل فرق بين سهامه بالموافقة والمائة (قوله معلوم من المقام) أي هو الحاسب أو القاسم (قوله  
 كل منصف) يقال لكل جماعة أصف نصف نصف فرق بين زوج وطائفة وفق عفاها مترادفة (قوله إلى  
 وقته) أي أن وافق سهامه التي أنكسرت عليه (قوله ثم يضرب الوفاق) أي وهو الاثنين (قوله والواو) أي  
 أي والواو في ذلك الفرق بين سهامه المتكسرة عليه (قوله بان بانث السهام الرؤس) أي رؤس ذلك الصنف  
 (قوله ستة) أي فليت واحد في ثلاثة ثلاثة وثلاث أخوات الثلاث واحد في ثلاثة ثلاثة كل واحد تأخذ  
 واحدا (قوله قابل) أي بعد أن ينظر بين كل فرق بين سهامه بالموافقة والمائة بقوله الفرق في وقته عند  
 الموافقة ويبقى الفرق بين على حاله هذه المائة بقوله قابل بين اثنين أي بين ذات الصنفين ان كان كل منصف  
 بأينته سهامه ومن وفق الصنفين ان كان كل منصف واقفته سهامه وبين وفق أحد الصنفين وذات الآخر  
 ان كان أحدهما بأينته سهامه والآخر واقفته سهامه (قوله فأخذ أحد الثلث ان عا لا) دخل في هذا  
 ثلاث صور كما يأتي للصنف لانه امان وافق كل منصف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم  
 وأربعة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 فرق سهامه ومثاله دون عول من وثمان وأخوات لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوات  
 لآ أم امان وافق أحدهما وبيان الآخر سهامه ومثاله دون عول أم وست ثلثة بين اربعة عول  
 أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوات لآ أم (قوله وأكثر المتداخلين) فيه ثلاث صور أيضا كما يأتي للصنف  
 لانه امان وافق كل منصف سهامه ومثاله دون عول ما ذكره الشارح من أم وثمانية أخوة لآ أم ستة

فيما إذا أنكسرت السهام على صنف واحد فليس الا للفرق بالموافقة أو المائة بين السهام والرؤس فان أنكسرت على أكثر من  
 صنف نظرت بين كل صنف وسهامه بالموافقة أو المائة على ما تقدم ثم تطرب بين الرؤس المتكسرة عليها سهامها بعضها من بعض  
 بأربعة أفتاراً اتوافقة والتماثل والتباين والتداخل كما أشار بقوله (و) ان أنكسرت السهام على صنفين (قابل) الحاسب (بين اثنين)  
 من الاصناف فقد بينهما ثلثان وقد يتداخلان وقد يتوافقان أو يتباينان (بأخذ أحد الثلثين) ان عا لا واكتفي به وكان المسئلة ثم تنقسم  
 الأعلى صنف واحد كما مر وأربعة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 اثنتان رد إليها وستة الأخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 بين الوفاقين بأخذ التفاضل الأربعة بعد مبدنهما المائة كما كف بأحدهما وهو جزء السهم واضرب في أصل المسئلة يحصل اثنا عشر سهما  
 ومن ثمة في أصل المسئلة أخذ مضروبا في اثنين فلو كانت الأخوة الستة لآ لكانت المسئلة من اثني عشر لأن وجعها ثلاثة ولاخوة لآ ثلثة الأربعة  
 لكل واحد ولاخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 أصل المسئلة كما وعناية الأخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 ونصفها أربعة ولاخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 الأخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة أخوة لآ أم ستة  
 المسئلة بأربعة وعشرين ومن ثمة في أصل المسئلة أخذ مضروبا في اثنين فاحصرت



[illegible]

باني عشر والاخوات أربعة في ستة بارعة وعشرين ثم أشرأى ما دأ وقع الانكسار في المسئلة على ثلاثة أصناف وما  
 وهي غايمة انكسار في العراض عند نالان الامام ثم يورث كهم من جدي ثم كما مر فقال (ثم) قابل الحاسب (بن الحاصل) من الصنفين  
 على ما تقدم وهو أحد المتماثلين أو كثر المتماثلين وما حصل من ضرب الوقت أنوافقوا الكلي في الآخران ثمانية (و) بن الصنف  
 (الثالث) ان كان هناك ثالث المتماثل أو التداخل أو التوافق أو التباين بعد أن ينظر بين السهام والورس انكسار عليها السهام  
 المتوافقة أو المتباينة فإن عالت كلها رجحت الصنف واحداً وكل ان تدخل ان ثلث منها في واحد فإن غابث ان ثلث منها أو دخل في أحدهما  
 في الآخر رجحت للصنف وقيل مأمي مثلاً ما وقع في المسئلة على ثلاثة أصناف حد ثان وثلاثة أخوة ثلاث وخمسة خوة لتعالم  
 أسهلها من ستة لعدين وأحسبهم عليهم ما بين والأخوة لا يسهمان كلتف وقسمه أخوة ثلاثة أسهم كلتف وعدد عدد  
 الأصناف أو المتباينة تقرب اثنين عدد ورس الجدي ثم في تعدد الأخوة لا يسهم بين الأخوة الثلاثة من الضرب والحسبة  
 عدد الأخوة لتعالم ثمان فغضب أحد هما في كامل الآخر تخط ثلاثين هي جزء السهم تقرب في أصل المسئلة ستة عا وثمانين ومنها  
 لهم ومنه ثني في أصل المسئلة أخفهم ضرر وفي جزء السهم ثلاثين لعدين واحد في ثلاثين

ثلاثين وللأخوة لأم سهمان في ثلاثين وستين وللأخوة لأب ثلاثة أسهم في ثلاثين يسعين فلو كانت الأخوة لأم في هذا المثال أربعة رجعو إلى اثنين وقسمهم والاثنتان مع الجدتين بينهما ثمانين يكتفي بأحد المتماثلين ويضربان في الخمسة عدد رؤس الأخوة لقسم رؤس قباين وكانها انكسرت على صنفين تبلغ عشرة هي جزء السهم بضرب في أصل المسئلة يسعين ولو كانت الأخوة لأب خمسة قسم رؤس الأخوة لأم أربعة لضعف السعة إلى نصفها اثنين لأسهامهم ثلاثة توافقهم بالثلث وثلاث الستة اثنتان وأربع الأخوة لأم اثنتان فمن الجدتين والأربعين غائلي يكتفي بإحدهما وكانها انكسرت على صنف وأحد ففكر جزء السهم اثنين بضرب في ستة أصل المسئلة باثني عشرين ثم شئ في أصل المسئلة أخذ مضروبا في اثنين للجدتين وأحدا في اثنين باثني وللأخوة لأم الأربعة اثنتان في اثنين بأربعة وللأخوة لأب الستة ثلاثة في اثنين ستة وقوله (ثم كذلك) لأحدهما على مذهبه المأخذ أن غاية ما تنكسر فيه الافتراض عندنا ثلاثة أصناف وكأبه قصد ذلك بان يتم العمل عند الفرضين ولو على مذهب الغير كأعند الشافعي فإنه يأتي عنده الانكسار على أربعة أصناف لا يورث أكثر من جدتين وهي كلامه راحة الله تعالى ثم قابل بين الحاصل من ثلاثة أصناف وصنف رابع مثل مقابلة بين الحاصل من صنفين وصف ثالثي مما لا يدخل ووافق وتباين وذلك فيما إذا كانت الجدات ثلاثة فأكثري في أصل الأثني عشر والأربعة والعشرين مثال الأول ثلاث جدات وأربع زوجات وثلاثة أخوة لأم وخمسة أخوة لأب أصلها من اثني عشر لان فيها سدسا ور بمال الجدات الثلاثة سدسها سهمان ولزواجها ثلاثون واثنا عشر لأم وللأخوة لأب الخمسة باقيها ثلاثة وسهام كل صنف لوافقهم وعدد رؤس الجدات الثلاثة ثمانين عدد الأخوة (٤٣٣) لأم يكتفي منها بأحد أو ثلاثة وبين الثلاثة

وما حصل فهو جزء السهم فضر به في أصل المسئلة وإن بان الحاصل من الصنفين الحاصل من التطريق الصنف الثالث وسهامه فاضرب كامل أحدهما في كامل الآخر فالحاصل فهو جزء السهم اضربه في أصل المسئلة يحصل ما قسم منه (قوله ثلاثين) أي لكل واحد منهم خمسة عشر (قوله يسعين) أي لكل واحد منهم عشرة (قوله في هذا المثال أربعة) بأن زيد المتحدثين وأربعة أخوة لأم وخمسة أخوة لأب (قوله يسعين) الجدتين من أصل المسئلة تسعين في عشرة بضرب لكل واحد منهما خمسة وللأخوة لأم من أصل المسئلة تسعين في عشرة بضرب لكل واحد منهما خمسة وللأخوة لأب ثلاثة في عشرة ثلاثين لكل واحد منهما ستة (قوله مع كون الأخوة لأم أربعة) بأن زيد المتحدثين وأربعة أخوة لأم وستة أخوة لأب (قوله المأخذ أن غاية ما تنكسر فيه الافتراض) أي السهام وفي معنى على أي المأخذ أن غاية ما تنكسر عليه السهام من الأصناف ثلاثة أصناف (قوله وصنف رابع) أي والحاصل من التطريق الصنف الرابع وسهامه بالواقعة والمباينة (قوله مثال الأول) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل اثني عشر (قوله من ضرب أحدهما في الآخر) أي من ضرب الأثني عشر في الخمسة (قوله عاثة وعشرين) أي كل واحد منها أربعون (قوله ومثال الثاني) أي الانكسار على أربعة أصناف في أصل أربعة وعشرين (قوله من أربعة وعشرين) أي لان فيها ثمانون (قوله من له شئ الخ) أي للجدات الثلاث أربعة في ستة بأربعة وعشرين لكل واحد منهما ثمانية ولزواجها

والزوجات الأربعة مباينة فاضرب أحدهما في الآخر باثني عشر وبين الأثني عشر الحاصلة من ذلك وبين الخمسة عدد رؤس الأخوة لأب قباين والحاصل من ضرب أحدهما في الآخر ستون وهو جزء السهم بضرب في أصل المسئلة اثني عشر بصحافة وعشرين ومن له شئ في أصل المسئلة أخذه مضروبا في جزء السهم

سدس لجدات سهمان في ستين عاثة وعشرين ولزواج الأربعة ثلاثة في ستين عاثة وثمانين لكل خمسة وأربعون وللأخوة لأم أربعة في ستين عاثة وثمانين لكل واحد منها ستة وثلاثون ومثال الثاني ثلاث جدات وزوجات وثلاث بنات وثلاثة أعمام أربعة وعشرين من الجدات السدس أربعة ثمانين ولزواجها ثمانية ثمانين ثلاث بنات الثلاث ستين عاثة وثمانين وللأعمام من الجدات والبنات والأعمام مماثلة يكتفي بعدد صنفهم ثلاثة وبين الثلاثة والأربعين مباينة يضرب بأحدهما في الآخر ستة هي جزء السهم بضرب في أصل المسئلة أربعة وعشرين مباينة وأربعة في أصل المسئلة أخذ مضروبا في ستة (وضرب في المول أيضا) لان ما تنول اليه محسوب من أصل ألف بضعة وقتة مثال ذلك في قوله في كله ا تبايناه ولما قدمنا انكسار الصنفين بين ما قسمته من عدد الصور وأن كان معلوما على ما سبق بالقوتز بادق الايضاح وتنمنا على ما قد يخطر بالبال فقال (وفي انكسار السهام على الصنفين فثلاثة عشر صورة من ضرب ثلاثة في أربعة لان كل صنف منها) اما ان يوافق سهمه أي يوافق رؤس كل صنف سهمه بأن يكون يعز ووس كل صنف منهما أو يعز سهمه وواقعة بالزواج أو بالثلاث فخير إلى وقعه (أو يباينها) أي يباين رؤس كل صنف سهمه (أو يوافق أحدهما سهمه) (و يباين الآخر) سهمه يعني أو يكون أحدهما موافقة السهامه والاخر مباينة السهامه فبذلك ثلاث صور (ثم كل من هذه الثلاثة) (أما ان يتداخل) أن يكون أحدهما داخل في الآخر فبكتفي بالأكثريهما فاضرب في أصل المسئلة (أو توافقا) فاضرب وفي أحدهما في الآخر كأربعة أخوة لأم وستة أخوة لأب (أو يقاينا) كثلاثة أخوة لأم وأربعة أخوة لأب فيضرب

أحدهما في كامل الآخر

ما يحصل في أصل المسئلة (أو بنائلا) كاتنين واثنتين شمر عى بيان حقيقة كل من الامور الاربعة المتقدمة فقال (فالتدافل من  
بعض اى هو ذاتى فى (احدهما الاخر) والاخيرة المتداخل تكون احد العددين واخلاف الاخر اى مندرجاته وما ذكره  
انصف علامته من عين علامته ومناطه ان فى الاقل شبهة الا كروى مرتين أو أكثر كاتنين مع الاربعة والسنة والثمانية لان الاثنين  
يقضيان الاربعة من مرتين والسنة فى ثلاث مرات والثنائية فى اربعة والعشرة فى خمسة وكذا الثلاثة مع السنة أو التسعة أو الاثنى  
عشر وكذا الاربعة مع الثمانية والاثنى عشر واما اعتبار التدافل فى السفين واما فى السهام مع رؤس الصف فياذكر من باب التوافق  
والنصف والثلث وأربع كاعلام عاقدته المسئلة معنى قوله (اولا) انه يحصل بينى قى اقل من الفى كاتنى مع الاثنين مع الثلاثة فانه  
ينى واحد وكذا فى الاربعة مع السنة فانه بينى اثنا أو مع الاربعة فانه بينى ثلاثة وليس معناه اقل من فقط والام شمل صور من صور  
التدافل وبعدها فى التسلسل الاول ولتعدد (والا) يحصل الاختلاف بالان فى بعد تسلسل الاقل على الاكروعداقل من العدداقل  
فان بينى من الاكثر (واحد قسبان) كاتنين مع الخمسة أو التسعة واثني عشر مع الستة أو العشرة (والا) بينى واحد بل فى  
أكثر (طالوافة) وتكون (نسبة مفرد) (٤٣٤) هوانى (لعدداقل) يضم اليه وكسر التوث (أخر) كالاربعة

والسنة فلذا سلطت  
الاربعة على السنة  
فصل اثنتان سلطهما  
على الاربعة فتحتبا  
في مرتين فالعدد الملقى  
آخر اثنتان ونسبة  
المفرد الهوائي لهما  
المتصف تكون الموافقة  
بين الاربعة والسنة  
والثاني عشر فلذا سلطت  
الثلاثة على الاثني عشر  
بني ثلاثة لسلطهما على  
الثلاثة فتحتبا في ثلاث  
مرات فالعدد الملقى  
آخر اثلاثة ونسبة مفرد  
هوائي لثلاثة موافقة  
لثلاثة موافقة بالثلاث  
وكذا التسعة مع  
ثلاثة عشر لانك اذا

[illegible]

أي الوارث (من المسئلة) فإن كان خله من المسئلة ربحها كزوج من وجود الفرع الوارث والزوجة عند عدمه أعطى من التركة ربحها وهكذا ابن الحالب وهذا أقرب الطرق قال المصنف تعالى أن عبد السلام إنما يكون أقرب الطرق إذا قلت سهام القرينة وأما أن كثرت فهي أصعب الأهمائية على التسباني هي قسمة القليل على الكثير وأما الثالثة بقوله (أو تقسم التركة على ما) أي على السهم الذي (صحت منه المسئلة) وذكرنا الأصل الحالط مرتين فقال (كزوج وأم وارث) (٤٣٥) شقيقة وأولاب من ثمانية بغير الوارث

النصف كالأخت والأم  
الثالث فأصلها من ستة  
وتعول الثمانية (الزوج  
ثلاثة) كالأخت (والتركة  
عشرون) ديناراً مثلاً  
(هاتلثة من الثمانية  
ربع وعن) النصفه عن  
النصف بالعلو مثلاً  
زادته الستة على ثلثها  
ولام من الثمانية ربحها  
النصف الذي حصل لها  
بالعلو عن الثالث  
(فأخذ) الزوج من  
العشرين ربحها خمسة  
وغنم اثنين ونصف فكون

كانت معاوية القدر وفي الأربعة والعشرين عدد القربان إذا كانت التركة عقاراً وتقسيم الحاصل على ما  
صحت منه المسئلة يخرج ما يخص كل وارث في المثال الذي ذكره المصنف تضرب سهام الزوج في التركة  
التي هي عشرون فيحصل ستون أسهما على المسئلة فيحصل سبعة ونصف وهكذا الشأن في الأربعة الأعداد  
المتناسبة وهي التي نسبة أولها للثانية كنسبة ثلثها للاربعة فإذا كانت الثلث ضربت الأولى في  
الرابع وقسمت الحاصل على الثاني فيحصل الثالث المطلوب فصحت منه المسئلة عدد أول وما يخص كل وارث  
منه عدد ثان والتركه عدد رابع وما يخص كل وارث منها عدد ثالث ونسبة ما يخص كل وارث لما صحت منه  
المسئلة كنسبة ما يخصه من التركة كزوجي طرفة رابعة وهي أن وفق بين المسئلة والتركة فأخذ  
وقسمها وتضرب سهام كل وارث في وفق التركة وتقسيم الخارج على وفق المسئلة قالنا أننا كان الضرب في  
الثلث على ما تقدم في الطريق الثالث ٨١ (قوله) إذا قلت سهام القرينة أي بان كانت سهامها أقل من  
التركه كالأخت المسئلة من ثمانية كزوجة وبنت وأخت لأب والتركه ثمانية ديناراً (قوله) وأما أن  
كثرت أي سهام القرينة بان زادت على التركة وقوله قسمة القليل أي وهو التركة وقوله على الكثير هو  
سهام المسئلة وذلك كما كانت المسئلة من أربعة وعشرين كزوجة وبنت وأخت لأب والتركه خمسة عشر  
ديناراً فمأخذ البنات منها ثلث عشرة وتأخذ الزوجة منها واحد وربع وأخت لأب تأخذ الاثني عشر منها  
بنسبة ما تأخذ من المسئلة وذلك سبعة وربع سدس وهو ثلاثة وعن (قوله) أو تقسم هو بالنصف عطفاً  
على نسبة بتقدير أن تقول الخلاصة

مجموع ما أخذ (سبعة)  
من الذئاب (ونصفاً)  
وهو ربحها ونها  
والأخت كذلك والأم  
ربحها ستة وهذا على  
الطريقة الأولى وأما  
على الثانية فتقسم  
العشرين على ما صحت  
منه المسئلة بربحها  
وهو ثمانية فخرج  
جزء السهم اثنين ونصف  
فلزوج ثلاثة من ثمانية  
بأخذها مصرية في  
اثنين ونصف بسبعة  
ونصف والأم ثمانية من  
الثمانية تأخذها  
مصريين في اثنين  
ونصف خمسة وثنا

وان على اسم خالص فعل عطف • تنصه أن ثمانية أو نصف  
(قوله) أي على السهم أي جنس السهم الصادق بعد الذي هو المراد ولو قال الشارح أي على العدد الذي  
صحت منه المسئلة كان أوضح (قوله) الزوج في ثلاثة كالأخت (قوله) أنان (قوله) من الثانية ربع وعن  
أي نسبتها الثمانية ربع وعن فقد نقص بالعلو ربع ما يستحقه وكذا غيره من بقية الورثة كما مر من أن إذا  
أردت معرفة ما تنقصه كل وارث بسبب العلو فأنسب ما عالت به المسئلة للمسئلة بربحها وذلك النسبة  
ينقص نصيب كل وارث (قوله) بسبعة ونصف أي لأن ثلاثة في اثنين ستة وثلاثة في نصف واحد ونصف  
لأن ضرب الكسرى في الصحيح يخرج نصف الصحيح إن كان الكسر نصفاً لأن ضرب الكسوى على حذف في  
(قوله) خمسة) لأن الحاصل من ضرب الاثنين في الاثنين أربعة والحاصل من ضرب الاثنين في النصف  
واحد فأجل خمسة (قوله) وان أخذنا) حاصله أن الميت إذا خلف عرضاً مجهول القيمة وعينا معاوية القدر  
وأراد أحد الورثة أخذ ذلك العرض في نظري ما يخصه من غير تعيين لقيمة وأن العين بأخذها بقية الورثة  
وزيادة على ذلك وأردت قسمة العين على باقيهم فأجعل المسئلة سهام غير أخذ العرض بان تقطع سهمه  
بما صحت منه المسئلة وتقسيم العين على سهام غيره من الورثة فخرج سهم خمسة فهو جزء السهم اضرب فيه  
نصيب كل وارث بما صحت منه المسئلة فيحصل مقدار ما يخصه من العين وإن أردت معرفة قيمة العرض لأجل  
أن تعلم جلة التركة من العين وقية العرض فاضرب سهام أخذ العرض مما يخصه من المسئلة في جزء السهم  
الذي كور يحصل قيمة العرض فهو العين يكون المجموع هو التركة وإن استحق العرض من أخذها وأردت  
معرفة قدر العين التي يرجع ما على غيره من أخذها من الورثة فاقسم العين على ما صحت منه المسئلة فما حصل  
فهو جزء السهم يضرب فيه سهام كل وارث من أخذ العرض وغيره (قوله) ولا ما جة لقوله فأخذ أي فلو قال

(٥٤ - دسوق رابع)

ذكر قسمة التركة المعلومة القدر كلها بأخذ من العمل فيما إذا  
جهل بعضها وأردت معرفة قيمته بالنسبة لتركه فقال (وان) أخذنا سهمهم أي الورثة (عرضاً) من التركة قبل أن يتفرقوا كان  
فها عرض وعن معاوية القدر كعشرين ديناراً (فأخذ بسهمه) أي في نظري ما يخصه من غير تعيين لقيمة وأخذ ما قيمه العين ولا ما جة  
لقوله فأخذ

(وأردت أيها القسم معرفة قبته) أي العرض المجهول القصة قبل القسم والمراد القصة التي وقع عليها الرضا بينهم لا قبته في الأسواق (فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ) فإن سقط سهامها وتعمل القصة على الباقي (ثم أحصل لسهامه) أي الأخذ (من تلك النسبة) الخارجة من الصصة فاحصل فقيمة العرض فإذا أخذ الزوج في المال المتقدم العرض فأسقط نصيبه من الثمانية يبقى خمسة نصيب الاخت ثلاثة ونصيب الام اثنتان فالقسم العشرين ديناراً على خمسة يخرج لكل سهم منها أربعة هي جزء السهم الذي تضرب به المسئلة ونصيب الزوج ثلاثين من ثمانية تضرب في جزء السهم الباقي عشر وذلك قيمة العرض فتكون جلة التركة اثنتين وثلاثين وذلك الواحدة الاخر فان أخذته الام أسقط نصيبها وهو اثنتان من الثمانية يبقى ستة تقسم عليها العشرين يخرج لكل سهم منها ثلاثة وثلاثون هي جزء السهم تضرب في سهمها يخرج ستة وثلاثون (٤٣٦) هي قيمة العرض والتركة حيث تستوعب عشرون وثلاثون (فإن زاد) أخذ العرض (خمس) نصيب في سهمها يخرج ستة وثلاثون

من ماله ليأخذ العرض بمحضته من التركة والمسئلة ببالها (فرضها) أي الخمسة (على العشرين) نصيب خمسة وعشرين (ثم القسم) الخمسة والعشرين على سهام غير الأخذ ثم اجعل لسهامه تلك النسبة فإذا كان الأخذ العرض والمذاع القصة هو الزوج فسقط الخمسة والعشرين على الخمسة سهام الاخت والام يخرج لكل سهم خمسة هي جزء السهم تضرب في سهام الزوج ثلاثة وخمسة عشر زاد عليها الخمسة المدفوعة يكون الحاصل عشرين هي قيمة العرض وهي تضم للعشرين المستوركة تكون التركة أربعين والاخت مثل الزوج فلو دفعت الخمسة الام سقطت الخمسة والعشرون على ستم سهام الزوج والاخت يخرج جزء

المصنف وإن أخذ أحدهم عرضاً يساهمه فاجعل المسئلة سهام غير الأخذ وإن أردت معرفة قبته فاجعل لسهامه من تلك النسبة كأن أوضع (قوله) وأردت معرفة قبته أي لاجل أن تعرف جلة التركة التي تضمن العين وقيمة العرض ولاجل أن يرجع الأخذ للعرض على الورثة بقدر نصيبه من العين إذا استحق منه العرض لأن العرض إذا استحق بخل نفسه على الكل (قوله) ويجعل القصة أي قيمة العين من التركة (قوله) على الباقي أي من السهام وهي سهام غير الأخذ للعرض (قوله) من تلك النسبة من معنى الماء مع تلك النسبة أي نسبة ما حصل من ضرب نصيبه في جزء السهم القصة حصل من قيمة العين على نصيب غير الأخذ للعرض (قوله) في المثل المتقدم أي وهو زوج وأم وأخت والحال أن التركة عشرون ديناراً وعرض مجهول الصبة (قوله) العرض أي في تقدير نصيبه (قوله) فأسقط نصيبه أي وهو ثلاثة (قوله) الذي تضرب به المسئلة الأولى الذي تضرب به نصيب كل وارث من المسئلة فإذا ضربت ما لا يخرج من المسئلة وهو ثلاثة في أربعة كان الحاصل اثني عشر وذلك ما يخصها من الدنانير وإذا ضربت ما لا يخرج من المسئلة وهو اثنتان في أربعة كان الحاصل ثمانية وذلك ما يخصها من الدنانير فمأجلة العشرين ديناراً (قوله) فتكون جلة التركة أي وهي العين وقيمة العرض (قوله) ثلاثة وثلاثون هي جزء السهم فإذا ضربت ما لا يخرج من المسئلة في أصل المسئلة في ثلاثة وثلاثون كان الخارج عشرة وذلك الاخت وهذا هو ما يخص كل واحد منهما من الدنانير وإذا ضربت ذلك الجزء في سهمي الآخر خرج ستة وثلاثون هي قيمة العرض (قوله) من عدم أي دفعها للورثة (قوله) ليأخذ العرض بمحضته أي عرضاً من حصته (قوله) والمسئلة ببالها أي من كون التركة عشرين ديناراً وعرضاً مجهولاً القيمة والورثة زوج وأم وأخت (قوله) تضرب في سهام الزوج (الخ) أي وإذا ضربت الخمسة المذكورة في سهام الاخت وهي ثلاثة كان الخارج خمسة عشر وذلك ما يخصها من الدنانير وإذا ضربت بها في الام كان الخارج عشرة وذلك ما يخصها من الدنانير فهذه جلة الخمسة والعشرين ديناراً (قوله) يخرج جزء السهم أربعة وسدسها فإذا ضربت بها في سهام الزوج الثلاثة كان الخارج اثني عشر ونصف وذلك قدر ما يخصه من الدنانير وكذا خال في الاخت فهذه جلة الخمسة والعشرين (قوله) ومن يرث بها إلى آخره عطف على الفروض وقوله ومن يرث بالتعصيب عطف على بيان الفروض (قوله) وهذا (اللفظ) أي لفظ المسابقة (قوله) واحد أي مات واحد بعد واحد واحتزرتك عملوا ما يوقر واحد بعد واحد وأوقع فلا تسمى مسابقة واحتزرتك قبل قسم تركة الاول فالاول ما أتاني به وقصة تركة الاول فالله ليس من المسابقة لأن هذا الثاني مستقل بنفسه من غير طريق ما قبله (قوله) قبل قسم تركة الاول أي ولما كانت مسئلة الاول قد انتقل حكمها للمسئلة الثاني سميت بذلك (قوله) وإن مات بعض من الورثة أي المستحقين لمال الميت الاول (قوله) قبل الصصة أي قبل قسمه تركة أبيهم السهم أربعة وسدسها تضرب في سهمي الام ثمانية وثلاثون هي مناب الام فإن أضيفت إليها الورثة وهو خمسة وعشرون كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً فإن زدت خمسة على ما يجب الام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاثاً فرغ من بيان الفروض ومن يرث بها من لا يرث ومن يرث بالتعصيب أو به والفروض ومن يجب ومن لا يجب ومن تصعب المسائل وما يتعلق بذلك كله شرع في الكلام على المسابقة مأخوذة من النسخ وهو لغة الازالة والنقل وهذا اللفظ يستعمله الفراض في الفرض التي فيها مائة أكثر واحد بعد واحد قبل قسم تركة الاول وأشار المصنف إلى أنها ثلاثة أقسام الاول ما لا يحتاج فيه إلى عمل بأن تكون ورثة الثاني بقية الاولين واليه أشار بقوله (وإن مات بعض) من الورثة (قبل الصصة) لتركه الميت الاول

السهم أربعة وسدسها تضرب في سهمي الام ثمانية وثلاثون هي مناب الام فإن أضيفت إليها الورثة وهو خمسة وعشرون كانت التركة ثلاثة وثلاثين وثلاثاً فإن زدت خمسة على ما يجب الام كان ذلك قيمة العرض وهو ثلاثة عشر وثلاثاً فرغ من بيان الفروض ومن يرث بها من لا يرث ومن يرث بالتعصيب أو به والفروض ومن يجب ومن لا يجب ومن تصعب المسائل وما يتعلق بذلك كله شرع في الكلام على المسابقة مأخوذة من النسخ وهو لغة الازالة والنقل وهذا اللفظ يستعمله الفراض في الفرض التي فيها مائة أكثر واحد بعد واحد قبل قسم تركة الاول وأشار المصنف إلى أنها ثلاثة أقسام الاول ما لا يحتاج فيه إلى عمل بأن تكون ورثة الثاني بقية الاولين واليه أشار بقوله (وإن مات بعض) من الورثة (قبل الصصة) لتركه الميت الاول

(ورثة الباقيون) بالوجه الذي ورثوا به الاول (كثلاثة بنين) أو بنات (مات أحدهم) قبل النسخة ولا وارث لبيت الاول غير الباقيين فماتت  
 الثاني كالعدم وكأنه لم يكن ولا على فها تقسم تركته أيهم على الذين الباقيين وكل ما مات ثالث ورابع وكانت وريثة الاول هي وريثة الثاني  
 والثالث والرابع وارثهم يعني واحد أي بصوبة ثلاثة أخوة أو شقيقات أربع أخوات شقيقات مات أحد الأخوة ثم أخت ثم أخرى فإن  
 التركة تقسم بين الاخ الباقي والاختين الباقيين فقد كرم مثل حظ الانثيين وقلنا لولا وجه الذي ورثوا به أحتراز عن ماتت من ثلاثة بنين  
 من أبياء مختلفة ثم مات أحدهم عن أخيه لانه فاه وان وريثة الباقيون لكن ليس (٤٣٧) بالوجه الذي ورثوا به أمهم لأنهم ورثوها

بالتعصيب والباقي  
 ريث أحاه فالقرض وهو  
 السدس أو الثلث ولا  
 يقال موت الثاني  
 كالعدم وأشار القسم  
 الثاني وهو ان يكون  
 في الورثة وارث فقط  
 من الاول بقوله فالحظ  
 على الباقيون لا على  
 أحدهم (أو) وريثة  
 (بعض) من الباقيين  
 والبعض الآخر لم يرثه  
 في الثانية وبمثل القرض  
 غير الوارث بقوله (تزوج  
 معهم) أي مع الباقيين  
 بأن ماتت زوجته عنه  
 وعن أبياتها الثلاثة  
 من غيرة (وليس)  
 الزوج (أياهم) وكذا  
 فكس ما ماتت زوج  
 من زوجته وعن ثلاثة  
 أولاد من غيرها ثم مات  
 أحد البنين عن أخوه  
 في المثلثين (فكالعدم)  
 وكانها في الأولى ماتت  
 عن زوج وابنين و كانه  
 في الثانية ماتت عن  
 زوجة وابنين اذ تزوج  
 اربع ولزوجة اثنين  
 على حال ولا أحترز

(قوله) وورثة الباقيون أي من وريثة الاول (قوله) بالوجه (الخ) أي بان كان ارثهم لكل من الميت الاول والثاني  
 بالتعصيب فقط أو بالفرض فقط (قوله) أو بنات هذا ظاهر على القول بالرجح لا عاصب والمراد ثلاث  
 بنات وعاصب (قوله) ولا وارث (الخ) الحسن ولا وارث لبيت الثاني غير الباقيين من وريثة الاول (قوله) على  
 الذين الباقيين أي وكان الاول مات عن ولدين فتكون المسئلة من اثنين لكل واحد من الاثنين نصفها  
 (قوله) فإن التركة تقسم بين الاخ الباقي والاختين الباقيتين (الخ) أي وتكون المسئلة من أربعة عدد رؤسهم  
 لأحسب ما من لكل أخت سهم (قوله) أحترز عن ماتت عن ثلاثة بنين (الخ) فيه نظر بل هذا خارج يقول  
 المصنف وورثة الباقيون لان الميت الثاني في هذا المثال وريثة غير الباقيين لعدم حصر الارث في الاخوين  
 لتمام عاصب احترز كالقبلة كورع الوارث حصر ارث الميت الثاني في نفسه وريثة الميت الاول لكن اختلف  
 قدر الاحتفاظ بكنة عن أم وزوج وأخت ثلاث بنات عن الزوج حصة الشقيقة وماتت عنهم أصلها  
 من ستة وبعول منها ثمانية وبصالحين أربعة وستين لما ينقسم الثاني لستة ومنه ثني من الاول  
 أخذ مضر وبقي الثانية ومنه ثني في الثانية أخذ مضر وبقي سهم الثاني (قوله) فلا يقال موت الثاني  
 كالعدم أي بحث بأخيه من ترك الاول كما قبل بأخيه من ترك الاول لثبات من حظ من ماتت له  
 والباقي وارثه ان كان والا فليت المال وحيد ففصل لكل من الميتين مسئلة على حدتها مسئلة الميت الاول  
 من ثلاثة عدد رؤس الأبناء الثلاثة لكل ابن سهم ومسئلة البيت الثاني من ثلاثة عن عرض الاخوين  
 لتمام وضع من متعلق أحسبهم والسهام الأربعة الباقية لبيت المال وتخصص من ثمانية عشر لثمانية بنين  
 سهام الميت الثاني من الاول ومسئلة ثلاثة بنين من الاول سهمان مضر وبقي ما يصح من ثمانية الثانية باقي  
 عشر ولهما من الثانية سهمان في سهم اثنين وبيت المال من الثانية أربعة في سهم بأربعة (قوله) وارث فقط  
 من الاول أي وبقيهم وريثة الاول والثاني معا (قوله) أو وريثة أي الميت الثاني وقوله بعض من الباقيين أي  
 الذين ورثوا الاول (قوله) فكالعدم أي غلبت الثاني وهو أحد البنين كالعدم (قوله) وكذا في الثانية أي في  
 المسئلة الثانية وهي ما إذا مات الزوج عن زوجته وما بقي فلا ولادها الثلاثة ان لم يمت منهم أحد ولبن بقي من أخوة  
 (قوله) اذ لا زوج (الخ) أي من زوجته وما بقي فلا ولادها الثلاثة ان لم يمت منهم أحد ولبن بقي من أخوة  
 ولها الميت ان مات منهم أحدهم غير احتياجه لعل مسئلة أخرى فقوله اذ لا زوج الخ لعله لقول المصنف  
 فكالعدم (قوله) على كل حال أي مات أحد الأولاد وبقي جيا (قوله) فخرج المسئلة عما ذكر أي من موضوع  
 القسم الثاني وهو ان يكون من الورثة واحد فقط من وريثة الاول وباقهم من وريثة الاول والثاني (قوله)  
 وتدخل في قوله والاخ فإذا ماتت عن زوجها وعن ثلاثة أبناء الثلاثة عن أبيه وعن  
 أخويه فالمسئلة الأولى من أربعة اربع زوج الأربع واحد ولكل ابن سهم وماتت الميت الثاني بأخيه الأب  
 الذي هو زوج في الاول ولشقي الاخوين جميعا (الخ) أي وهذا ان يرث الباقيون  
 أو بعضهم (قوله) والارثه أي الميت الثاني وقوله الباقيون أي من وريثة الاول (قوله) ولا بعض منهم أي من  
 الباقيين (قوله) حصنا أي ما تصح منه الاول وحيد فتقسم سهام الميت الثاني من المسئلة الاولى على وريثة

بقوله ليس بأهم عما إذا كان أهم فله رتبة دون أخوه فخرج المسئلة عما ذكر وتدخل في قوله والاخ وأشار القسم الثالث وهو ان لا  
 يكون الوارث في الثانية واحدا من التبعين المتقدمين وهو الذي يحتاج فيه الى العمل بقوله (والا) يرثه الباقيون ولا بعض منهم بل خلف  
 الثاني وريثة غير وريثة الاول أو هم ولكن اختلف قدر استحقاقهم (صحيح) المسئلة (الاولى) وبخلاف سهام الميت الثاني (ثم) (صحيح) الثانية)  
 واقسم سهام الميت الثاني من الاول على وريثته (فان انقسم نصيب الثاني على وريثته كابن وبنت) ورثا بأبهما المسئلة من ثلاثة للأبن  
 سهمان وللبنت سهم (مات) الابن (ورثه) أختها هي أخته المذكورة (وعاصبا) كم (حصنا) أي الاولى والثانية لان الاولى من ثلاثة كما  
 تقسم للأبن الثاني والثانية من اثنين مات عنهما

وهذه سبعمائة على غير بقية الأخت واحد والعاصب الثاني وكذا الواتان من ابن (والا) بنقسم نصب المثلث الثاني على ورثة (وفق من نصيبه) أي المثلث الثاني (د) بن (ما حصلت منه مسئلة وأضرب فوق الثانية في) كل المسئلة (الأولى) فما اتبع منه تصم (كاتبين واثنتين مائة أحدهما) أي الابنين قبل القسم (وترك زوجة وبنات ثلاثين بنين) المسئلة الأولى من ستة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهمان والثانية من ثمانية لكل زوجة اثنين وألف الصنف أربعة ولكل ابن منهم فلا ين المسئلة الأولى سهمان وفرضت من ثمانية متوافقة بالنصف فتضرب نصف فرضتها أربعة في الفرضة الأولى ستة بأربعة وعشرين ومنها تصم ثم يقال (فإنه شيء في الأولى ضرب به في وفق الثانية) وهو أربعة (ومن شيء من الثانية في وفق سهام الثاني) أي أخذته مضروباً في وفق سهام مورثة الفخى هو المثلث الثاني وهو واحد ولان الحلي من الأولى اثنا مضروباً في أربعة بمائة ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة ولكل زوجة من الثانية واحد مضروب في وفق سهام مورثها هو واحد واحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة والبنات من الثانية أو بعبارة واحدة بأربعة فقلدعة الأربعة والعشرون هذا ان توافقاً (وان لم توافقاً) أي لم توافق سهام الميت الثاني فرضته بل تماثلها وحشد كصف بأربعة سهام (ضربت ما حصلت منه مسئلة) أي المثلث الثاني (فما حصلت منه الأولى موت أحدهما) أي الابن المذكور في المسئلة السابقة (عن ابن وبنات) فالفرضة الأولى من ستة والثانية من ثلاثة ولت الثاني من الأولى اثنا مائة (٤٨) لفرضته فتضرب بثلاثة مجموع سهام الثانية في ستة مجموع سهام الأولى بمائة عشرونها

تصم ثم تقسول من له شيء من الأولى أخذته مضروباً في كل الثانية ومن له شيء من الثانية أخذته مضروباً في جميع سهام مورثه فلا ين المسئلة الأولى اثنا مضروباً في جميع الثانية وهي ثلاثة ستة ولكل من البنين في الأولى سهمان مضروب في ثلاثة ستة ولان من الثانية سهمان مضروباً في اثنين سهمان مورثه بأربعة ولت واحد في اثنين باثنين فالثانية

فكونت بقية سبعمائة من الأولى والثانية والعاصب سهم (قوله) وكذا الواتان من ابن (والا) بنقسم نصب المثلث الثاني على ورثة (وفق من نصيبه) أي المثلث الثاني (د) بن (ما حصلت منه مسئلة وأضرب فوق الثانية في) كل المسئلة (الأولى) فما اتبع منه تصم (كاتبين واثنتين مائة أحدهما) أي الابنين قبل القسم (وترك زوجة وبنات ثلاثين بنين) المسئلة الأولى من ستة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهمان والثانية من ثمانية لكل زوجة اثنين وألف الصنف أربعة ولكل ابن منهم فلا ين المسئلة الأولى سهمان وفرضت من ثمانية متوافقة بالنصف فتضرب نصف فرضتها أربعة في الفرضة الأولى ستة بأربعة وعشرين ومنها تصم ثم يقال (فإنه شيء في الأولى ضرب به في وفق الثانية) وهو أربعة (ومن شيء من الثانية في وفق سهام الثاني) أي أخذته مضروباً في وفق سهام مورثة الفخى هو المثلث الثاني وهو واحد ولان الحلي من الأولى اثنا مضروباً في أربعة بمائة ولكل بنت واحد في أربعة بأربعة ولكل زوجة من الثانية واحد مضروب في وفق سهام مورثها هو واحد واحد وكذا كل واحد من أبناء الابن الثلاثة والبنات من الثانية أو بعبارة واحدة بأربعة فقلدعة الأربعة والعشرون هذا ان توافقاً (وان لم توافقاً) أي لم توافق سهام الميت الثاني فرضته بل تماثلها وحشد كصف بأربعة سهام (ضربت ما حصلت منه مسئلة) أي المثلث الثاني (فما حصلت منه الأولى موت أحدهما) أي الابن المذكور في المسئلة السابقة (عن ابن وبنات) فالفرضة الأولى من ستة والثانية من ثلاثة ولت الثاني من الأولى اثنا مائة (٤٨) لفرضته فتضرب بثلاثة مجموع سهام الثانية في ستة مجموع سهام الأولى بمائة عشرونها

عشر والحاصل أن النظر انما هو بين سهام الميت الثاني من الأولى وبين مسئلته بالتوافق والتباين فان كان بينهما موافقة هذا ضربت وفق الثانية في جميع الأولى وان كان بينهما تباين ضربت جميع الثانية في جميع الأولى ثم تقول في التوافق ما قال المصنف من له شيء من الثانية من الأولى أخذته مضروباً في وفق من شيء من الثانية أخذته مضروباً في وفق سهام مورثه وتقول في التباين من له شيء من الأولى أخذته مضروباً في كل الثانية ومن له شيء من الثانية أخذته مضروباً في وفق سهام مورثه قال في التوضيح وهذا انما هو اذا كانت التركة عقاراً أو موصوفاً مقبولة وأما اذا كانت عقاراً أو موصوفاً لا عمل ويقسم ما حصل للميت الثاني على فرضته أي ورثته اه أي فلاحاً لعمل المذكور بسهولة القسم بدونه (وان أقرأ أحد الورثة فقط وارث) وأتركه الباقي ولم يثبت مقتضى الاقرار بعدلين كان المقر عدلاً أم لا (فه) أي لفرضه من حصة المقر (ما تقصه الاقرار) وأفاد كيفية العمل بقوله (تعمل فرضة الانكار) تعمل (فرضة الاقرار) ثم انظر ما بينهما من داخل وتبين وتوافق) وتماثل وزك لوضوحه ومثل الثلاثة التي ذكرها على طريق الف والشر المرتب فقال (الأول) أي التداخل (والثاني) أي التباين (كشقيقتين وعاصم أقرت واحدة) من الشقيقتين (شقيقة) أخرى وأسكرها الباقي ففرضة الانكار من ثلاثة ومنها تصم وكذا فرضة الاقرار لكن تصم من بقية الانكار السهم على الاخوان الثلاثة فتضرب بالثلاثة عدد ورثته في ثلاثة أصل المسئلة تسعة فتستقيها عن الثلاثة فرضة الانكار لدخولها في التسعة وأقسم على الانكار لكل أخت ثلاثة والعاصب ثلاثة وتكون الاقرار لكل أخت سهمان والعاصب ثلاثة

ففضل عن المقرصهم دفعه المقر لها وأشار لثان بقوله (أو بشق) أي وأقرت أحدها بشقين والمثل بمالهما وأكثره الباقي  
فحسبته الانكار من ثلاثة وسبعة الأقر من أربعة فبطل العاصب كالم بشق لوصح الأقرار بينهما تباين فقتضرب الثلاثة في الأربعة  
بأنه عشر فلكل أخ في الانكار أربعة وفي الأقر ثلاثة فنقص المقر وأخذوا أخذ المقر (والثالث) وهو توافق (كانت من وان  
أقر بان) آخر وانكره الابن ان الانكار من أربعة والأقر من ستة وبين المقر يشن توافق النصف فقتضرب نصف أحدهما في الآخر  
بأنه عشر فلان الثالث من أربعة الانكار اثنتان في ثلاثة وفي أربعة الأقر ستة ولكل شتسهم في ثلاثة ثلاثة ولان من  
فريضة الأقر اثنتان في اثنين نصف فريضة الانكار بربعة بفضل عنه سهمان دفعهما المقر له ومثال التباين الذي تركه المصنف  
لوضوحه ما وأخت لأب وبعم أقرت الاخت لأب بشقة لثت وأنكرها الباقي فالتفرقة في الأقرار والانكار من ستة تبقى ما بقي أحدها  
للام في الانكار الثلث سهمان ولاخت النصف ثلاثة وللم ما بقي وهو واحد ولاخت لأب في الأقرار سهم السلس تسعة الثلثين  
بفضل عنه سهمان دفعهما المقر بها ولو أقرت بها الأقر فقط دفعت لها سهمان تسعة فريضةها ولا يفتقر المقر في الأقرار أو الانكار  
لاستواء نصيبه فيما وأشار هتزر قوله فقط وهو تعدد المقر والمقر بقوله (وان أقر ابن بنت) (٢٩٩ ع) وانكرتها اخته (و) أقرت

(بنت بان) وكذا  
أخوها المعلوم (فالانكار)  
من الجانبين (من ثلاثة)  
لأن المعلوم سهمان  
ولفت المعلوم سهم  
(وأقرار) فقط (من)  
أربعة لانه على أقرار  
ابن وبنتان سهمان  
ولكل بنت سهم (د) أقرارها  
(ح) فقط (من خمسة)  
لأن الورثة على أقرارها  
فقط اثنتان وبنت لها  
سهم ولكل ابن سهمان  
والفرائض الثلاثة  
متساوية (فقتضرب  
أربعة) فريضة أقرارها  
(في خمسة) فريضة  
أقرارها (بضرب ثم)  
تضرب العشرين (في  
ثلاثة) فريضة الانكار

هذا مثال لتداخل وقوله أو بشق مثال لثان (قوله بفضل الخ) أي فالأقرار قد نقص المقرصها  
بذبح المقر بها ولو قال الشارع فقد نقص الأقرار المقر وأخذ يدفع المقر بها كان أوضح والحاصل أن  
الاستحالة المنكرة تأخذ ثلاثة وكذلك العاصب والمقر تأخذ سهمين والمقر يأخذ واحد وهذا  
الاستحالة (قوله فلكل أخ في الانكار الخ) حاصله أن الاخت المنكرة أربعة وكذلك العاصب والاخت  
المقر ثلاثة والقمر واحد فذهي الاخت عشر (قوله فقتضرب نصف أحدهما في الآخر) أي عشر  
ومن ثمة شق في فريضة الانكار أخسده مضروباً وفي مسألة الأقرار ومن ثمة شق في مسألة الأقرار أخسده  
مضروباً وفي مسألة الانكار (قوله بفضل عنه سهمان دفعهما المقر بها) أي فقد صار سد الأقرار  
سهمان وبسده العاصب سهم وكذلك الاخت المقر وصار سد المقر سهمان (قوله ولو أقرت بها الأقرار  
الخ) أي فمسألة الانكار من ستة وكذلك الأقرار لأم في الانكار اثنتان ولها في الأقرار واحد فنقصها  
الأقرار واحد تأخذ المقر بها والاخت المعلوم ثلاثة والعاصب واحد (قوله ولا يفتقر المقر في الأقرار)  
أي في أقرارها بالشقيقة وانكارها لانه نصيبهم واحد فبما فريضة المقر في الأقرار أربعاً في الانكار (قوله  
وهي من خمسة) أشار الشارع إلى أن الأصل وأقرارها من خمسة فخذ المضاف وأقيم المضاف إليه  
مقامه فانفضل الضمير وارتفع ارتفاعه (قوله والفرائض الثلاثة) أي الثلاثة والأربعة والخمسة  
(قوله وعلى أقرار البنت) أي وان قسمتها أي الستين على أقرار البنت (قوله تأخذ من العشرين)  
أي التي تخصها في مسألة الانكار اثني عشر أي والباقي منها وهو ثمانية دفعها لثان أقرت به (قوله وأقر  
أحد أخويه أيضاً) أي أن الزوجة الحامل واحد أو أكثر بأنها ولدت وإدراجها (قوله مع اتفاقهما  
على جهة نسب) أي فليس هذه المسألة من قبيل ما قبلها لأن النزاع فيها في ثبوت النسب (قوله فانه من  
ثمانية) أي وحسب نفست في مسألة الأقرار من مسألة الانكار لتمامها (قوله لكن ناسلاً) لأن الورثة  
على الأقرار زوجة وابن زوجة واحد ولان سبعة (قوله بعد استقرار جاته) أي على زعم من أقرها

من الجانبين بستين ان قسمتها على الانكار أخذ الان أربعين والنت عشرين وعلى أقرارها اثنتان وبنت خمسة عشر فنقص  
نقصه أقرار خمسة دفعها للبنت التي أقر بها كالأقل (بدلان) من الأربعين (عشرة) للبنت التي أقر بها وعلى أقرار البنت تأخذ من  
العشرين اثني عشر لان الورثة على أقرارها اثنتان وبنت لكل ابن أربعة وعشرون ولها اثنا عشر خمس الستين بفضل عنها ثمانية دفعها  
لثان أقرت به ولذا قال (و) (ترد أي ثمانية) من أصل العشرين (وان أقرت زوجة حامل) ملكت زوجها عايناً وهو أخوه مشقة، وأولاه (د)  
أقر (أحد أخويه) أيضاً (أنها واثبت من ذلك الحمل) أي (حيا) ثم مات وانكر الأخ الثاني وقال بل وضعت ميتة فذاختلفا في وجود شرط  
الميراث وهو الحية مع اتفاقهما على صحة نسب فالانكار من أربعة فريضة الأربعين لا تنقسم وتباين فقتضرب  
الاثنتين لتكسر عليهما سهمان بمافي الأربعة أسهل المسألة بثلاثة ومثا نصيب ولذا قال (فالانكار من ثمانية) فصصلاً لا ناسلاً فريضة  
اثنتان ولكل أخ ثلاثة (كالأقرار) فانه من ثمانية لكن تأصيلاً (وفريضة الابن) على الأقرار (من ثلاثة) لانه مات بعد استقرار جاته عن  
أمهم ومن سواهم من الأولى سمعة لا تصح على فريضة ولا أقرها بل ثابتهما (تضرب) الثلاثة فريضة (في ثمانية) فريضة أبيه بأربعة  
وعشرين فريضة في الانكار الأربع ستة الباقي ثمانية عشر لكل أخ تسعة ولها في الأقرار اثني ثلاثة ولان أحد وعشرون منها الأم بسوته  
لثلاث سبعة ولكل أخ سبعة



من كل من المقر بهما من دفعه ما لا لام تضمهما لامة التي خصتها في الانكار يكمل لها ثمانية ولاخ المقر بهما ولتكر نسة وقد علمت  
تماثل ان قال هذه الفريضة من كسب من عمل اقرار وانكارا على مناصات لان الولد على الاقرار مات قبل الفسحة وسماه لا تنقسم  
على فريضة ولا نواقه او تضرب سهام الفريضة التابعة في سهام الاولى وثلاث ثمانية في ثمانية (وان اوصى) ميت (شائتم) لا يحسن اذ  
المعين لا يحتاج لعمل وصواء كانه الساتم منقطع (كريم) او ثلث (او اوصى) ربع (جز من احد عشر) او ثلثه عشر فلذا مثل غنائم  
فالنطق ما يعبر عنه بقدر لفظ الجزئة ربع وسدس والاصم لا يعبر عنه باللفظ الجزئة كجز من احد عشر جزا بل ان اخذ مخرج  
الوصية بعد تصحيح الفريضة اولاً من (٤٣٠) غير وصية فاما كانت الوصية بالربع اخذ اربعة او بالثلث اخذ ثلاثة واذا كانت بجزء

(قوله) بفضل عن المخرج) يعني ان الاخ المرفق قد خصه الاقرار بهين لان في الانكار تسعة وفي الاقرار  
سبعة فبقدر هذين السهمين الام لكونه صدقه على اقرارها وقد علم كراهة الشارع ان الام لم تأخذ من  
فريضة الاقارباً وانما اخذت ما يخصها في حالة الانكار وما يخصه اقرار الاخ المصدق لها من انكاره  
والحاصل ان الزوجة ولو تكر الاخوان وضعها كما كان الواجب لها تستمن مسئلة زوجها ولو اقر الاخوان  
بوضعها كان لها عشرة ثلاثة من زوجها وسبعة من ابنها فلو اقر اقردهما او انكر الاخر نقصا المتكراتين  
وزادها المقر على ما تستحقه في الانكاراتين وهما ناقصة اقراره وصار ما غابته (قوله) وان اوصى شائتم  
أي يخرج شائتم غير مخرج (قوله) لا يحتاج لعمل) أي في كيفية اخراجه (قوله) او تسعة عشر) أي او ثلاثة عشر  
او تسعة عشر (قوله) فلذا مثل غنائم) أي واختار التثنية لفظه بالربع لانه جزا من الاول العدد المركب الذي  
يقصّل بالضرب واختار التثنية للاصم بالجزء من احد عشر لانه اول الاعداد الصم (قوله) ما يعبر عنه بلفظ  
الجزئة) أي كما يعبر عنه بها فكذلك قال ثلث او ربع او سدس يقال جز من ثلاثة او من اربعة او تسعة (قوله)  
أخذ مخرج الوصية) لانه اذا اخذ من مخرج الوصية ويكون ضرباً خذ للشارع ان اولى وقصد المصنف بيان  
كيفية العمل في اخراج الوصايا من فريضة الموصي بعد وادع وبقي عليه طريقة اخرى وهي ان تدعى  
الفريضة ما قبل مخرج الوصية اذ افان كانت الوصية بالثلث زد على الفريضة نصفها لان مخرج الوصية  
ثلاثة والعدد الذي قبل الثلاثة اثنان وجزء الاثنان النصف وهكذا اذا كانت بالربع زد على الفريضة  
ثلثها واذا كانت الوصية بالنسبة زد على الفريضة ربعها وهكذا (قوله) ويجعل المخرج كله فريضة  
أي فخرج منه الوصية ثم انظر المخرج (قوله) على اصحاب الفريضة) أي على اصحاب الميراث (قوله) كاتنين وقد  
اوصى بالثلث) أي وكثلاثة ولا وقد اوصى بالربع (قوله) ما كان بينهما) أي بين الباقي من مخرج الوصية  
ومسئلة الورثة (قوله) فاضرب وفق مسئلة اصحاب الفريضة) الاوضح مسئلة الميراث (قوله) أي مسئلة اصحاب  
الفريضة) الاولى مسئلة الورثة او مسئلة اصحاب القراض لان الفريضة تطلق على المسئلة وعلى السهم  
الذي وارث تأمل (قوله) واضرب وفق) أي الجزاء لموافق من مسئلة الميراث (قوله) وفق المسئلة) أي  
مسئلة الميراث (قوله) ومن له شيء من الفريضة) أي مسئلة الميراث (قوله) ووصى بالثلث مثلاً) أي فاذا كانت  
الوصية بجزء من احد عشر مثلاً فقول مسئلة الميراث اربعة ومخرج الوصية احد عشر يخرج منه واحد يبقى  
عشرة لا تنقسم على الاولاد الاربعة لكن توافق مسئلتهم بالنصف ونصف مسئلتهم اثنان يضربان في مخرج  
الوصية اثنان وعشرين للوصية واحد اثنان وفق مسئلة الميراث ثمانية وكل واحد من مسئلة الميراث واحد  
في خمسة وفق الباقي خمسة بقية ما لا اولاد حسنة عشرين (قوله) لكن وافقنا مسئلتهم) أي التي هي  
اربعة وقوله ونصفها أي نصف مسئلتهم وقوله يضربان في مخرج الوصية أي وهو ثلاثة (قوله) الباقي) أي

اصم كجز من احد عشر جزاً أخذ احد عشر لانه يخرج جز من احد عشر جزاً وهكذا ويجعل المخرج كله فريضة وسماه (ثم انظر ان انقسم الباقي بعد الوصية على اصحاب الفريضة كاتنين) قد (اوصى بالثلث) مخرج الوصية ثلاثة يعطى الوصية الثلث واحد يبقى سهمان يتقسمان على الابنتين (فواضع والا) ينقسم الباقي على اصحاب الفريضة تطرد بين الباقي من مخرج الوصية وربع مسئلة الورثة باحداهن الموافقة والمباينة فان كان بينهما موافقة ينصف أو ثلث أو غير ذلك فاضرب وفق مسئلة اصحاب الفريضة في مخرج الوصية فاحصل فقه تصح والى ذلك اشار بقوله (وفق بين الباقي

والمسئلة) أي مسئلة اصحاب الفريضة (واضرب وفق) من المسئلة (في) جمع (مخرج الوصية) ثم تقبل من له شيء من الوصية اخذ مخرجاً وفق المسئلة من شيء من الفريضة اخذ مخرجاً وفق الباقي من مخرج الوصية (كلابسة اولاد) ذكرود وأوصى بالثلث مثلاً فالفريضة من اربعة ومخرج الوصية من ثلاثة يخرج جزء الوصية واحد والباقي اثنان لا يتقسمان على الاولاد الاربعة لكن وافقنا مسئلتهم بالنصف ونصفها اثنان يضربان في مخرج الوصية ستة فالموصي له واحد اثنان واثنان والاولاد الاربعة لهم اربعة مضروبة في واحد وفق الباقي اربعة لكل واحد (والا) يكن بين الباقي والمسئلة موافقة قبل بيانها (فكاملها) أي المسئلة يضرب في مخرج الوصية ومنه تصح (ثلاثة) من البنين

والمسئلة بماله اخرج الوصية من ثلاثة والمسئلة من ثلاثة عدد رؤس البنين وبني الباقي وهو اثنان والمسئلة ثمان فنضرب الثلاثة في الثلاثة فنخرج الوصية تسعة ومن ثم نأخذ من الوصية ما أخذ مضر وبقي عند المسئلة ومن ثم نأخذ من المسئلة ما أخذ مضر وبقي الباقي الموصى له واحد في ثلاثة عدد سهام المسئلة ثلاثة والبنين الثلاثة ثلاثة أسهم مضر وبقي الباقي اثنين سنة والجد كركشة أصل إذا أوصى بجزء واحد كركشة إذا أوصى بجزء واحد وقد يكون ذلك مع اتحاد الوارثين أو كركشة وقد يكون ذلك مع تعدد الوارثين بقوله (وإن أوصى لرجل مثلاً بسدس من ماله (وسم) منه لا خروزيك ثلاثة بنين مثلاً فطريق العمل في ذلك أنه ينتظر أولابن المضر بنين بالتوافق أو اثنين فإن تباينوا ضرب أحد المخرجين في الآخر وأن توافقا ضربت وفق أحد هما في الآخر فاجتمع فأخرج منه الوصية وأقسم الباقي على الفريضة فإن انقسم فرواضهم والأخا فطريق الفريضة والباقي من مخرج الوصية بالتساوي والتوافق فإن تباينوا ضربت ما اجتمع من الوصيتين في أصل المسئلة وأن توافقا ضربت وفق (٤٣١) في أصلها ما اجتمع من عند نفسه تصع

فإن أوصى بسدس (ضربت) مخرج السدس (ستفي) مخرج السبع (سبعة) لتباينها بطل اثنين وأربعين فيخرج منها جزأ الوصية ثلاثة عشر السدس سبعة والسبع ستة والباقي تسعة وعشرون لا تقسم على ثلاثة ولا توافق أصل تباينها فاضرب بالحاصل وهو اثنان وأربعون في ثلاثة أصل المسئلة وهو معنى قوله (ثم) اضرب بالحاصل (في) أصل المسئلة وهو ثلاثة وثلاثون وهو اثنان وتسعة وعشرون ومن ثم في الوصية ما أخذ مضر وبقي أصل المسئلة وقرصة ثلاثة عشر سهماً في ثلاثة تسعة وثلاثين السدس أحد وعشرون والسبع

من مخرج الوصية (قوله والمسئلة بماله) أي من كون الميت أوصى بالثلث وكذلك إذا كانت الأولاد ثلاثة وأوصى بجزء من أحد عشر جزأ لأن مخرج الوصية أحد عشر والمسئلة من الثلاثة في ثلاثة الباقي بعد إخراج جزء الوصية من مخرجه عشرة لا تقسم على الأولاد الثلاثة وتباين مستقيم فنضرب كامل مستقيم في مخرج الوصية ثلاثة وثلاثين الموصى له واحد في ثلاثة ثلاثة وثلاثين ثلاثة عشر مسألة الأرض في عشرة كامل الباقي ثلاثين لكل واحد منهم عشرة (قوله وتركه المصنف) أي لطلهون (قوله فإن تبايناً) أي كسدس وسبع (قوله وإن توافقاً) أي كربع وسدس (قوله وأقسم الباقي على الفريضة) أي على أصحاب الفريضة يعني على الورثة ولو عوبه كان (أوضح (قوله من الفريضة) أي مسألة الورثة (قوله ضربت ما اجتمع من الوصيتين) الأولى ضربت مخرج الوصيتين (قوله فاضرب وفق) أي وفق الباقي بعد إخراج الوصيتين وقوله في أصلها أي في أصل مسألة الورثة (قوله على ثلاثة) أي وهم الأولاد الورثة (قوله فاضرب بالحاصل) أي مخرج ضرب مخرج السدس في مخرج السبع الذي هو مخرج الوصيتين ولو عوبه كان (أوضح (قوله والوصية ثلاثة عشر مخرجاً (المخ) المناسب للكلامة أن يقول فالموصى به بالسبع تسعة في ثلاثة واحد وعشرون والموصى به بالسبع ستة في ثلاثة ثمانية عشر فالجميع تسعة وثلاثون (قوله في تسعة وعشرين) أي التي هي الباقي بعد إخراج جزأ الوصية من مخرجها (قوله واضرب بالحاصل) أي من ضرب مخرج السدس في مخرج السبع (قوله أن يكون النون غائبة ونجس) أي الوصية بالسدس والسبع (قوله فنضرب جزء المسئلة) أي تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصيتين أو تضرب مخرج الوصيتين في وفق المسئلة (قوله وهو اثنان) وذلك لأن النجاسة والخمس تسعة وعشرون وجزأها جزء صحيح وهو اثنان والتسعة والعشرون لجزء صحيح وهو واحد (قوله وعكسه) أي وهو أن تضرب بالحاصل من الوصية وهو اثنان وأربعون في وفق المسئلة وهو اثنان (قوله كالموسيقا المصنف) أي بحيث قال وفق وقها بالحاصل أنه إذا وفق الباقي من مخرج الوصية مسألة الورثة فأما أن تضرب وفق المسئلة في مخرج الوصية أو تضرب مخرج الوصية في وفق المسئلة وأما ضرب وفق الباقي في كامل المسئلة فلا يصح خلافاً لما في عمق (قوله شرع في ذكر موانع الميراث فقال (المخ) ما ذكره الشارح من أن العاين بين الزوجين مانع للحكم الذي هو الميراث فهو وخلافه الضيق والخفى أن العاين بين الزوجين مانع من سبب الميراث الذي هو الزوجية لا مانع من الحكم وهو الميراث لعدم الارتفاع لانتفاء السبب وهو الزوجية لأن ذات العاين لانهم أغاناء لكون في الحكم بقيامه إذا كان السبب موجوداً وأما مع غنمه فلا والسبب هنا وهو الزوجية معدوم نعم العاين بالتطرازين الزوج وولده مانع

ثمانية عشر ومن ثم في الفريضة ما أخذ مضر وبقي الباقي فلا ولا الثلاثة ثلاثة أسهم في تسعة وعشرين وثمانين لكل واحد تسعة وعشرون (أو) ضربت بالحاصل (في وقها) أي المسئلة أن توافقاً مثلاً أن يكون النون غائبة ونجس فالتوافق بين الباقي من الوصية وهو تسعة وعشرون وبني المسئلة وهو ثمانية ونجس عدد الرؤس بجزء تسعة وعشرين فنضرب جزء المسئلة أي ونفها وهو اثنان في الحاصل من الوصية اثنين وأربعين بأربعة وعشرين وعكسه كالموسيقا المصنف والمخى واحد من ثم في مخرج الوصية ما أخذ مضر وبقي المسئلة اثنين فلعومى به السدس تسعة في اثنين بأربعة عشر ولعومى به السبع ستة في اثنين فافق عشر وعشرين ومن ثم في الفريضة ما أخذ مضر وبقي الباقي هو واحد في ثمانية ونجس عدد الرؤس لكل سهم والمخ خرج به الله تعالى على التراضين ومن ذكر أو اثنين وبان انحفاظهم ومن يدخل عليهم باقرار أو وصية شرع في ذكر موانع الميراث فقال (ولا يرت ملاعن) زوجة التي لا عنها

إذا التفتت بعدهم بعد دغام التعاتها فان ماتت قبل التعاتها ورثها (و) لارث (ملا عنه) زوجها الملتصق قبلها فان استندت هي ومات قبل التعات ورثته وان مات بعد التعات الواق بعد التعات فقبل القول باعادته ارثه وعلى القول بعدم اعادته الارثه فلا يحصل اعادة الم يقع العاتن من الجانبين توارثا وان حصل العاتن من كل على الوجه الشرعي لم يرث أحدهما الا خرافا ان ادوات قبله ولا عن بعده فاحصل القول بعدم الاعادة بل عاتنوا لا بد من اعادتها (٤٣٣) وملأ أحد هذا قبل اعادته ورثته الاخر وعلى مقابله لارث ورجع واما

والد الذي وقع فيه العاتن فلا ورثت بينهما سواء التفتت أم لا (و) واما ما (أي الملاعة من الجمل التي لاهنت فيه شقيقان) أي توارثا على أيهما شقيقان على المشهور كالتسانة والمسيبة (و) واما زانية ومقتضة فاخوان لأم على المشهور وذكر المانع الثاني وهو الرق بقوله (ولا) يرث (ريق) فن (و) وشابته من قريبه (وليس) العبد الملتصق بضعة جميع ارثه (أي ماله) لملك بضعة وخالق الارث عليه عيانتان كان البعض الرق بين جماعة فلهما عاتن من ماله جماعة فلكل من ماله بقدر حصته (ولا يرث) أي الرقيق أي لارثه قر به الحر لان حال العبد ليس له واستثنى من هذا الثاني بقوله (الا) (الملكيات) يموت ويرثك ما فيه وفاه بكتابه مع زبانه عليه فان تفرق الزبانه ورث عنه برثهما من ماله في الكتابه بمن يعق عليه كما مر في باب وذكر

للكم وهو الميراث لا يعلو استحقاقه للفق وورث تأمل (قوله) إذا التفتت بعدهم (داخل) أي إذا التفتت بعدهم فان ماتت ولو بعد دغام (قوله) على الوجه الشرعي أي بان التفت الرجل أولا والتفت بعدهم (قوله) سواء التفتت أم لا أي سواء التفتت بعدهم أو لم تتفت بأن التفت واحد لان ميراث العاتن لا يقطع لنفسه (قوله) وتوارثا ماها شقيقان ففهم من قوله توارثا ماها أن وليها غير التوأمين لم يستحقه فين وهو كذلك واماها اخوان لأم فقط فاذا ولدت المرأة ولدين كل واحد حق بطن وادعي الرق بينهما البسامته ولا عن منهما فانها متوارثان من بعضهما على أيهما اخوان لأم ولو كان للعاتن من أيهما فقط لان لعاته يقطع نفسه (قوله) كالتسانة وهي المرأة الحرة تدخل بلا دناءة مان وهي حامل ولا يدري هل حبلها من زوج أو من زنا فتدلى بين هذا صورته ومصوره المسيبة امرأته من الكفار وهي حامل ولا يدري هل حبلها من زوج أم من زنا فتدلى بين (قوله) وليسد العبد الملتصق بضعة جميع ارثه (أي ولا يرث) بل اعقق بضعة وفهم منه أن مال الرق انما يخص لسيده لا لولي ان كان السيد مسلما كان السيد مسلما وكافرا كان السيد كافرا والعبد كافر فكذلك ان قال أهل دينه انه لسيده أو لأفلسين كما قاله ابن مروزق فان أسلم عبد كافر ولم يرب عنه ومات قبل بيعه عليه قاله لسيده الكافر كما قاله المتطفي فان مات بعد بيعه عليه قاله لسيده فان كان منه بعد اسلامه ومات قاله لسيده (قوله) فان كان البعض الرق بين جماعة (الخ) فاذا مات العبد ورثه مالا ورثه في الثلث ولا تحريفه السدس وضعة حقه في الثلث عنه بقسم بينهما بعد ما يهدرهما لهما فيمن الرق فطاح صاحب الثلث ثلثه وأصاحب السدس ثلثه (قوله) (الا) الملكيات (الخ) انما استثنى من ارثه وفاه كاتبه لان موته قبل اداء القوم لا وجب حرثه بل مات وهو على الرق في الكتابة ولذا كان وارثه فواضا ولو كان ارثه باطرية لم يرثه كل من يرث ارثه فان كان ابن مروزق (قوله) ولارث قال لمورثه بعد (الخ) أي لارث من الممال ولان الدية (قوله) وأوصيا (وميتونا) تبع في ذلك عيم وقال علي ولا فاعقل عبده ولو عني عنه ولو كان العاتل مكرها لا بد من كونه غافلا بالغا اما الصبي عبده كخطا وكذا في المختار وفي شرح التلستانه ونحوه في المختار وهو الظاهر خلافا لما حكاه عي عن الامه اذ أي بكر من أن قال العبد لارث من مال ولا من دية بالغا وصغيرا (وميتونا) اه لكن ما ذكر عي اقتصر عليه ابن علق لا يورث كرقا له الا عن أي حصة في القدر (قوله) لارث من الدية ويرث من الممال (ه) فائدة (ه) المشهور من المذهب أن القاتل مطلقا عبدا أو حرا يرث الا خلافا لاص في القاتل ان كان القاتل قاتلا عبدا فلا يرث الا لو كان كان قاتلا خطا ورثه ومعنى ارث الوالدان من قتل شخصه ولا عتق والقاتل وارث للتخص المذكور فانه يرث ماله من الوالد سواء قتله عبدا أو خطا وليس معناه ان المقتل بالكسر انما قل عتقه بعد ارثه بل حكمه حكم من قتل مورثه كما مر (قوله) والحق بالخطا ما لو قتل (الخ) أي لو قتل اكل قتل كان عبدا عرعد وان كتمل الشخص لمورثه اذا كان من البغاة فابره (قوله) فاه يرث من الممال لامن الدية) فبهاه اذا كان لا يدفع الا بالقتل وقته فاه لا دية أصلا كما تقدم في دفع المائل (ه) (فرع) ه اذا قتلت طائفة ثمان وكلمتها أولتين فاه يرث بعضهم بغير الجمل وصفين فاه وقع التوارث بينهم فهو دليل اه طلق وفي الجذر فاعيد كل قتل ادون فيه لا دية فيه ولا كفارة ولا عن ميراث كغيره (قوله) وعكسه وهو غير المأذون فيه في الثلاثة كسائر وقائد (قوله) أو غيره لا يدخل في الغير الذين انا انكر ما شهد به بعينه السنة أو تاب بعد الاطلاع عليه لانه اذا قتل بكر من ماله لوارثه المسلم على المعتد

المانع الثالث وهو القتل بقوله (ولا) يرث (خاتل) لمورثه ولو تمت العتق أو أصدا (وميتونا) فبهاه عدا وما لان وان أتى بشبهة) ندرأ عنه الفصاح كرمي الوالد ولده بمحرمات منه فاضمير في أتى القاتل لا يصدق العدا وان ذل لا عد وان مع الشبهة وقد يقال جعله عدوا من حيث التعمد (خطي) لارث (من الدية) ويرث من الممال والحق بالخطا ما لو قتل مورثه وكان لا يدفع الا بالقتل فقتله للمورث فانه يرث من الممال لامن الدية وأشار لمانع الرابع وهو مخالفة في الدين بقوله (ولا) يرث (مختلف دين) كسليم مع ضيفا وغيره) من يهودي أو نصراني أو مجوسي (وكبهودي) مع نصراني) فلا توارث بينهما اذ كل ملة مستقلة

(وسواها) كاه (مذبة) فيقع التوارث بين مجرى وطائفتين أو دهرية أو لهن ذنوب (وحيكم بين الكفار) كساين أو غيرهم (يحكم المسلم) أي يحكم الاسلام في المسلم (ان) رضوا بأحكامنا (لم يابى بعض) واللاتعذر من لهم (الآن) يعلم بعضهم أي بعض ورثتهم مات كافرا ويستمر الآخر على كفره بآي حاكم الاسلام (فحكمك) أي يحكم بينهم حكم المسلمين غير اعتبار الألقاف للمسلم هذا (ان لم يكونوا كساين) والا بان كانوا كساين وأسلم بعضهم بعد موت مؤثرته (فيحكمهم) أي (٤٣٣) فيحكم بينهم حكم مراد شمس أي نفسه

لا بد له من الحدود ويقام عليه لأنه لا كفروه **(قوله وسواها كاهله واحدة)** وقيل انما سواها ممل  
 أيضا والقولان مرجح والاول رواية المسلمين وهو ما ينوي الثاني هو ظاهر المدة والاهتمام  
 واعتمدان مرزوقا فترين ويدكر في المجلد الثالث من المصنف المشهور **(قوله ومن كان الكفار)** أي  
 اذا تراقوا الباقي الارث **(قوله ان رزوا بأحكامنا وما باب بعض)** أي من الزوجة ولا عداية ما باسقتهم  
**(قوله الآن يسلم بعضهم)** استثنائهم من مفهوم الشرط كأشارته الشارح وقوله ان يكونوا كتابين يخرج  
 من قوله الآن يسلم بعضهم قال ابن مرزوق قال المصنف رحمه بن الكفار يحكم المسلمين ان رضى الجميع  
 أو أسلم البعض والباقي غير كتابي أو لا يفسحهم لكل أو خصروا أسلم من العقد أو وقوة والآخر والارض  
 الجميع بأن أي أحدهم وكلام كذا أو أسلم بعضهم والباقي كتابي (تنبيه) أو أسلم كل الزوجة قبل قسم  
 حال سورتهم الكفار أو أسلم حكم الاسلام على أراج أيهم ان كانوا أهل كتاب في بينهم مع أهل الكتاب  
 والآخر بينهم بحكمنا فها هم وعليه اذا اسلام الكل كلامهم بعضهم **(قوله وأشار لائق انما من الخ)**  
 اعلم ان عدم موجب المرات هنا هو حصول الشك في الشرط الذي هو التقديم بلوط فاطلاق الشارح  
 كان الجانب وان شئت عليه مانع فيه يجوز وأما المصنف فلم يعبر عما نفع مانعه أي في الارث **(قوله)**  
 بان ما ماتت عليه من مالا أي أو يفرق أو يجرى وعلى كلام المصنف أيضا اذا ماتها أو وتزين وجهه  
 السابق **(قوله زوجة أخرى)** أي وعاصب كم مثلا **(قوله وبأقبيه)** أي باقي مال البتة **(قوله)**  
 وسقط أي ذلك الآخر عن بسطه بالآخر لا م كان وان ابن التوفيق وبنت ابن له وجده ليست **(قوله)**  
 ووقف القسم للصل هذا شروع من المصنف في مسائل الاشكال وهي ثلاثة لانه ما بسبب احتمال الذكورية  
 والافوقية وهي مسئلة الخشية التامة وما بسبب احتمال الحياة والموت وهي مسئلة المفقود وما ان يكون  
 بسبب احتمال ما هو في مسئلة النجل هند وقوله من الزوجة أي وكذا من اصحاب الوصايا لا فرق في وقف  
 القسم بين نصيب الزوجة والوصايا وما ذكره المصنف من وقف القسم وهو المشهور من المذهب وقال ان شئت  
 يتجمل أما سمين وهو المقرر الذي لا شك فيه فيعطى أحد الزوجين أو الاخرين أو في قسمه فلا ذوات عن  
 زوجة حامل وعن ابن قائل للثلاثة من أربعة وعشرين يعطى كل زوجة الثلث ولكل من الاخرين  
 السدس أربعة ووقف ثلاثة عشر موضع فان وضعت أنى أخذت من الموقوف اثنى عشر ورد الواحد  
 الباقي للاب تعصبا وان وضعت ذكرًا أخذ الثلثة عشر الموقوفة كاهلها مات النجل رطلز ومن  
 الموقوف ثلاثة تسكاه لربع ورد للام أربعة تسكاه الثلث ورد للاب ستة ورد ذلك القول لانه يحتمل  
 نف التركة قبل الوضف فتأخذ زوجة شلادون غيرها وهو طوله ولا يمكن الرجوع عليها ما أخذته لانها  
 تقول أخذت من زوجة جائز **(قوله وفيهم حمل)** أي يورث الميت ولو احتملا كان الحمل من زوجة الميت  
 أو من أمته أو من زوجة أخيه أو من أمته أو من زوجة الابن المتقبل بهذا الميت أو من أمته أو كان  
 من أمته ان لم يكن هناك من يجوز ذلك الحمل فقول من زوجة أي كانت الحمل من زوجة أو من أمه  
 بل ولو كان من الميت بان كان أمه لانه **(قوله كاهلها في المفقود)** أي اذا مات مورثه **(قوله)**  
 فظن فيها عدم تقار التركة أي لو وقف فلذا أخرا القسم موضع الحمل فلو تعدى الزوجة وقسموا وأبقوا  
 لظن أو فوا لظن من ثم هلما أبقره رجع على التي منهم ثم إلى متبعض المعدم ولها لتمامهم لم يرجعوا  
 عليه ولو تمام لهم يرجع فيه دون العكس انظر على **(قوله فاطلوا بها نيل الخ)** أي فلذا جعل القسم

(ووقف مال المفقود الذي يعلم موضوعه وأحواله المسمى) من الحاكم المقتل (عونه) بعد زمن التعمر وتقدم تقديري في باب المفقود كل هوسبعون سنة أو خمس وسبعون أو ثمانون ولما تكامل على الأثر منه تكامل على أثره هوم موته أو أورش شركائه فيه فقال (وان ما لم يورثه) أي من يورث منه المفقود (قدر) المفقود (جاء) بالنسبة لأثر بقية الورثة فتبع الأثر من نقص الام في مثال المقتل (و) قلنا أيضا (جاء) فلا تخرج الاخت وتزاد الام ونقص الزوج للول وأعلى الوارث غير المفقود أقل نصيبه (ووقف المفقود) (فه) وهو نصيب المفقود وما اختلف فيه حاله من نصيب غيره فان ثبت حياته أو موته بينة فلا امر واضح وان لم يثبت ذلك (فان مضت مدة التعمر فكما يجهل) أي فان فقدت حكم جعل تأخر موته أي فلا أثر له ورثه أحادي موته وأما فالقاعدة لوقف فلا صاحب له ومثل ذلك بقوله (فقد انزوح) مات عنه (و) من (أم وأخت) شقيقة أو ألاب (وأب مقفوق) تقدر (رحمته) حين موت الزوجة وهي بنت المفقود فالسنة (من سنة) (٤٣٤)

الباقى سهران ولا شيء  
لا الاخت عليها بالاب (و)  
على تقدير (موته) أي  
الاب المفقود قبل موت  
الزوجة (كذلك) المسئلة  
من سنة لزوج ثلاثة  
ولاخت ثلاثة (و لعل)  
من أجل ثلث الام  
(لثمانية) والفرع بستان  
متفقان بالنصف (و)  
ذلك (نصيب الوفي)  
من أحدهما (في الكل)  
من الآخر (بأربعة)  
وعشرين) ثم تقول من  
له شيء من الأولى أخذه  
مضروبا في وقف الثانية  
ومن له شيء من الثانية  
أخذه مضروبا في وقف  
الأولى فمرة ثوب من  
السنة أخذه مضروبا  
في أربعة ومن له شيء  
من الثانية أخذه  
مضروبا في ثلاثة ثم  
يعطى الأقل لانه الحق

الوارث الحق (قوله) ووقف مال المفقود أي وحشد فلا يورث (قوله) الحكم من الحاكم المقتل (قوله) ولا يكتفى  
بعض مدة التعمر من غيره كالاختلاف في باقية ان من مات من ورثة المفقود بعد مضى وقبل الحكم فلا شيء  
له من مال المفقود كما يقتضي ما لا يورثه غيره نظرا من محل الاحتياج في أثر ماله الحكم ما لم يثبت موته بينة  
أو غرضه من الزمان مائة وعشرون سنة من ولادته والأورث ماله ولا يحتاج لحكم كما قال شيخنا (قوله)  
بعد زمن التعمر أي بعد مضى زمن التعمر من ولادته (قوله) أو أورش شركائه فيه أي في ذلك المورث  
(قوله) ونقص الام أي يحصل لزوج بزيادة (قوله) وأعلى الوارث عطف على قول المصنف قد  
حاسبنا (قوله) وما اختلف فيه حاله أي حياته المفقود وموته وهو ما زاد على أقل النصيب (قوله) وان  
لم يثبت ذلك أي بينة واستمر المال موقفا (قوله) فان مضت مدة التعمر أي وحكم الحاكم عونه  
فلا بدس الأمرين (قوله) فلا أثر له أي موته ولو كان الحكم عونه ذلك المفقود بعد موت ذلك المورث  
سنتين (قوله) ورثه ما أحيا موته أي يورث ذلك المورث أحياه ورثته غير المفقود (قوله) والفرع بستان  
أي فربصة حصة الاب المفقود وهي ستة فربصة وموته وهي ثمانية (قوله) من أحدهما فاما ان  
تضرب بأربعة في سنة أو ثلاثة في ثمانية (قوله) وفي وقف الثانية أي وهو أربعة (قوله) وفي وقف  
الأولى أي وهو ثلاثة (قوله) لزوج تسعة أي تحصله وكذا يقال فيما بعد وهو الألام وحاصلة ان  
لزوج في مسئلة الموت ثلاثة في ضرب في ثلاثة وفق مسئلة الحياة تسعة وفي مسئلة الحياة ثلاثة في ضرب  
في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر فعطى أهل التصيب وهو تسعة ووقفه ثلاثة (قوله) من ضرب  
ثلاثة أي حاصلة من مسئلة الموت في ثلاثة وفي مسئلة الحياة (قوله) لانه على حياة الاب اثنا عشر لان  
له من مسئلة الحياة ثلاثة في ضرب في وفق مسئلة الموت وهو أربعة باثني عشر (قوله) وهذا على تقدير حياة  
الاب أي لا لاه في مسئلة حياته واحدا يضرب في وفق مسئلة موته وهو أربعة باثني عشر وأما على تقدير  
موته فلها مسئلة لا لاه في مسئلة موته اثني عشر بان في وفق مسئلة حياته وهو ثلاثة تسعة فعطى أقل  
التصيب وهو أربعة ووقف لها اثنتان (قوله) ثلاثة من حصة الزوج الخ الأولى وهي امان ثلاثة من حصة  
الزوج ثمانية الاب واما اثنتان من حصة الام وتسعة الاخت تأمل (قوله) ولا شيء للاخت عليها بالاب (أي) ولا  
شيء للام سوى الأربعة التي أخذتها أو لانه لا عمل في المسئلة على تقدير حياته كامل (قوله) أو مضى مدة  
التعمر (أي) أو لم تظهر حياته ولا موته ولكن حكم الحاكم عونه بعد مضى مدة التعمر وقوله أو مضى المضم  
قراءته فعلا عطف على فعل الشرط ومصدرا عطف على فعل الظاهر أي ظهر من مضى مدة التعمر وحكم الحاكم

ووقف الباقي كما قال المصنف فعلى موت الاب (لزوج تسعة) من ضرب ثلاثة في ثلاثة من الأربعة والعشرين  
والتسعة هي الحقيقة لانه على حياة الاب له اثنا عشر لانه النصف كامل حينئذ وعلى موته تسعة لانه النصف  
في حياة الاب اثني عشر خطفه في موته (ولام أربعة) ثلث الباقي وهو في الحقيقة السدس وهذا على تقدير حياة الاب لان لاه في غير العائلة  
أقل من العائلة تأخذ الحق لها وهو أربعة (ووقف الباقي) من الأربعة والعشرين وهو أحد عشر ثلاثة من حصة الزوج ثمانية  
لاب (فان ظهر أمي) بعد موت بنته (فلزوج ثلاثة) من الموقوف مضافة لثلاثة التي يدين ليه النصف كاملا (ولان ثمانية)  
وعلى علم الادع غير الموقوفة ولا شيء للاخت عليها بالاب (أو) ظهر (موت) قبل موت ابنته (أو مضى مدة التعمر) ولم تظهر له حياة  
ولاموت (فلاخت) من الموقوف (تسعة) كالزوجي النصف عائلا (ولام اثنتان) تضم إلى الأربعة التي أخذت أو تمام الربع الذي  
طالت المسئلة على تقدير موت الاب لاجل ثلث الام كما تقدم (والاثنا عشر) بالنسبة لخاتمة وأما الزوج فقد أخذ ما يحصه على هذا  
التقدير وهو تسعة وليس شيء من الكلام على أحكام المفقود في الكلام

على ارب الخثى المشكل وأخره عن ميراث الذكورة والأقوبة المحققين لتوقفه على معرفة مقدار ميراثها حقيقة الخثى سواء كان مشكلا أم لا من جهة الكثرة أو لانه أم أو قليل ووجدته نوع ليس له واحد منها أو كان يورث منه ولا يتصوره أن يكون أباً وأماً أو واحداً أو زوجاً أو زوجة لانه لا يجوز ما كونه مدام مشكلاً وهو مختصر في سبعة أصناف الأولاد وأولادهم والأخوة وأولادهم والأمهات وأولادهم والمواشي وأشار المصنف إلى قدر ميراثه إذا (٤٣٥) كان يختلف حاله بالذكورة والأقوبة بقوة

(والخثى المشكل) الذي لم تضع ذكوره ولا أقوبه بعلمه تحريمه (نصف نصي ذكروا) أي يأخذ نصف نصبه حال فرضه ذكراً وحال فرضه أنثى لانه يعطى نصف نصيب الذكور المحقق الذكورة المقابل له ونصف نصيب الأنثى المحققة الأقوبة المقابلة فإذا كانه على تقدير كونه ذكراً مهران وعلى تقدير كونه أنثى سهم فانه يعطى نصف نصيب الذكر وهو سهم ونصف نصيب الأنثى وهو نصف سهم ومجموع ذلك سهم ونصف وهذا إذا كان يرث بالمهنت وكان ارثه مهما مختلفا كان أو ابن أو أم أو وزرث بالذكورة فقط كالم وأشبهه نصفها فقط أو ذكورة لم يرث وان ورثت بالأقوبة فقط كالأخت في الأكدية أعطى نصف نصيبها إذ لو قدر كراما لم يعط له ولو اتحد نصبه على تقدير ذكوره وأقوبته

عونه (قوله على ارب الخثى الخ) هو ما مؤخذ من الاختلاف وهو الخثى والتكسر لان شأن الخثى التي تنسب كلامه والتكسر فيه بان يثبته بحيث يشبه كلام النساء في أفعالها بان يميز عن طابعه إذا مضى أو ما مؤخذ من قولهم خث الطعام إذا اشتبه أمره بغيره بخص طعمه المقصود منه وشارف فلم يعمد لاشتراك الشبه فيه من حيث انه يشبه الذكر بآلة والانثى بالذوات الخثى خاص بالذوات والأبلا كالغير على ما أخبر به جماعة الأمام النووي عام خمسة أربع وسبع وسمائته وسالوا عن أجزاء الخثية به فأنشأهم بالاجزاء لانه اما ذكراً وأنثى وكلاهما مجزئ وليس فيه ما ينقص العلم اهـ وقول النووي لانه اما ذكراً أو أنثى يشير إلى انهم خلقوا مستقلاً وانما أشكاه ظاهري فقط (قوله لتوقفه على ميراثه) أي معرفة قدر ميراثه أي تقدم التوقف عليه لا سبب والتوقف سبب والسبب تقدم على السبب (قوله من جهة آله ذكروا لأمهات) أي لان من ليس له ذلك وأخاه ثقة ولان له اثنيان وفرج امرأته أو ذكروا وفرج امرأته بغير اثنيين فيما يظهر اهـ عني (قوله وقيل ووجدته من جهة أخرى) هذا هو الحق فقد نقل ابن علافة عن الطرطوشي مناصه الخثى هو الذي ذكروا وفرج أولاد يكون له واحد منهم ما لو كان له ثقب يخرج منه البول انتهى وقال ح الخثى أصله من خثت الطعام إذا اشتبه أمره بغيره بخص طعمه المقصود منه وهو نوعان فوجه الأول كالثاني نوع ليس له واحد منهما وانما له ثقب بوليه انتهى الا انه قبل ان التزم الثاني نادر الوجود انتهى بن (قوله ولا تصور) أي ظاهراً ولا قد وقع انه وليس ظهري ومن يظنه كافي مسئلة الموقوف المشهورة (قوله والمواشي) أي العقود بكسر التاء لان الكلام في ارثه من البعير (قوله والخثى إلى آخره) بين خثي وأنثى من المهنات البدنية ما يخص الا لاحق كالأب بن ذكروا وأنثى مسعة الطساق (قوله الذي لم تضع إلى آخره) أي فانه انقصت ذكوره أخذ ميراث ذكروا وان اتصفت أقوبته أخذ ميراث أنثى (قوله نصف نصيب ذكروا وأنثى) ينبغي ان يرأى العطف سابقاً على الاضافة تركب التوزيع والأزمنة على الأول انما النصيب الذي ذكروا وحده وعلى الثاني ان لكل من الذكر والأنثى نصيب وانما ما ذكروا من المراجعة شأنها شارح بقوله أي يأخذ إلى آخره (قوله نصف نصيبه) أي نصيب نصف نصيبه (قوله لانه يعطى إلى آخره) أي كالمهمان بن خروف وأعرض على المتقدمين في عملهم الا في ولعناهم الخثى خاصة أسهم والد كالحق سبعة في مال المصنف الا في (قوله وهذا) أي أخذ نصف نصيب ذكروا وأنثى (قوله نصفها) أي نصف الذكورة أي نصف ما يرثها (قوله أو ذكورة) أي أو بنت عمه (قوله كالأخت في الأكدية) وهي زوج أوام وجدوا خثي وطريقاً أهل فها أن تقول ان مسئلة الذكورة من ستة ولا عول والأقوبة لعول التسعة ونص من سبعة وعشرين توافق السبعة والثلاث فخرجان لاربعة وخمسين ضربها في مائة الخثى بمائة وعشرون على الذكورة واربعة وخمسون وللأمهات وللأقوبة وللعمات عشرين وعلى التأنيث الزوج ستة وثلاثون والأمهات واربعة وعشرون يبقى ثمانية وأربعون تقسم على الخثى والجدات والخثى ثلثها فلهما ثمان وثلاثون والخثى ستة عشر فيجمع الزوج من المسكتين تسعون لانه من مسئلة الذكورة أربع وخمسون ومن مسئلة التأنيث ستة وثلاثون فالحاجة تسعون له نصفها والامهات المسكتين تسعون لانه من مسئلة الذكورة ثمان وعشرون ولها من مسئلة التأنيث أربعة وعشرون فالحاجة تسعون لها نصفها والجدات المسكتين خمسون لانه من مسئلة الذكورة ثمان وعشرون ومن مسئلة التأنيث ثمان وثلاثون فالحاجة تسعون له نصفها والخثى من مسئلة التأنيث ستة عشر له نصفها (قوله بالقبدين المذكورين)

ككونه ألاماً ومعتقاً أعطى السدين ان يتحدوا الثلث مع غيره ان تعدد في الأول وأخذ جميع المال في الثاني وقدرت بالأقوبة أكثر كزوج أو أخ لأم أو أخ خثي فثبته الذكورة كذا كالمصنف من ستة والأقوبة كذلك وقول السبعة والخاص بينهما اثنان وأربعون يضرب في حالته باربعة وعشرين وقد بشر بالقبدين المذكورين بقوله نصيب ذكروا وأنثى وقوله الا في التقديرات وقد علمنا بما ذكرنا انه خمسة أحوال حال يرث بالجهتين الأولان لانه بالذكورة أو بالأنثى كونه ابناً وأخاً حقيقياً أو ابناً والثاني ان يرث على انه ذكراً فقط لكونه عمًا والثالث

عكسه والرابع مساواة رتبة كورة وأوتة والخامس رتبة بالأوتة أكثر وقد علمت أمثلتها قوله ولتنتي أي جنس الجنس الصالح بالواحد والمتعدد إلا أنه إذا تعددت تصانفت الأحوال بتضعفها يحصل لكل نصف نصيب ذكر أو أنثى وقوله ولتنتي خبرية دم وقوله نصفاً لم يستدأ مؤخر فبعد أم لا يوقف القسم (٤٣٦) لأنصاح وهو المشهور واستأنف استثناء ما يتأليان كيفية العمل الموصل

لما ذكر وان كان في بعضه محذوف بين بالشرح فقال (التصحيح) أيها القسم (المسئلة) أي تعمله على وجه التصحيح (على جنس) (التقدير) (فبمثل) (التقدير) بن كماله الأول والأربع تقدير كماله الثاني أو أراد بالجمع ما فوق الواحد أي تصعبه على تقدير أنه ذكر محقق وعلى تقدير أنه أنثى محققة (ثم) بعد تصحيح المسئلة على الذكورة فقط والأوتة فقط تنظر بين المستثنى أو المسائل لا تنظر الأربعة المتقدمة التاميل والداخل والتوافق والتباين فان كان توافق (تضرب الوافي) أي وفق إحدى المستثنى في كل الأخرى (أو) كان تباین تضرب (الكل) في كل الأخرى فقد حذف المضروب فسهو ان تخالفاً اكتفت بإحداها وان تناخلاً اكتفت بكبراهما وسكت النصف عن هذين لسهولةهما أو علمهما من ذكر

أي رتبة بالذكورة والأوتة واختلاف نصبه على كل منهما (قوله عكسه) أي رتبة على أنه أنثى لا على أنه ذكر كافي إلا كدبره (قوله أي جنس الجنس الخ) هذا التصريح بالجنس إيهام القاطن قصد به الربط باله السبع أجد الزعم أن كلام المصنف فيما إذا اتحد الجنس وأما ان تعدد رتبة أربع أنصبة ذكر واثلاث كافي إلى المصنف ان الأحوال أربع (قوله يحصل لكل) أي لكل واحد من الجنسين (قوله ولتنتي خبر مقدم الخ) أي وحيد فالأوتة لا تستأنف أما النصوي وهو ظاهر وأما الساتن فالجمله جواب لسؤال مقدر كان فأتانا قاله قد ذكر تقدير ميراث الذكر المطلق والآن الحققة وأما الجنس فأتد ميراثه وهذا بناء على ما ارتضاه بعض المحققين من جواز اقتران الساتن بالأوتة وحل من ذلك قوله تعالى وما كان مستغفراً إبراهيم لأنه لا شيء الا عن موعدة وعدها ما به فاتها جواب عن سؤال نشأ من قوله قبل ما كان للثني والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين لأنه بقدره قد استغفر إبراهيم لأنه فأنال (قوله فبمثل الخ) أي وأما لو حل قوله نصف نصيب الجنس عطف على نائب فاعل وقف القسم للعمل وأن المضي وقف القسم للعمل ووقف نصف نصيب ذكر أو أنثى للثني أي لا تصاح حاله لا فاد وقف القسم لا تصاح حاله وهو أشكاله وهو خلاف المشهور (قوله وهو المشهور) بمقابلة ما ذكره ابن شاس وإن الخاحب وصاحب التيسارة أن القسم وقف لا تصاح حال الجنس أي هو مشكل أم لا فاصاح حاله غير اصطاح أشكاله (قوله واستأنف الخ) ما ذكر من جعل جملة تصحيح المسئلة مستأنفة استثناء ما يتابعه رتبين إذ يصح جعله مفسر لقوله نصف نصيب ذكر أو أنثى أي بان تصحيح المسئلة وعلى الأول فالجمله خبرية بمعنى الإنشاء وعمل عن صحح أي نصيب أي إشارة إلى أن التصحيح كماله حاصل وبغيره فهو إشارته إلى الخت على امتثال ذلك الأمر (قوله أمه التاكيد) إشارته إلى أنه الفعل سبق لفاعل والمسئلة معقوبة بدليل قوله أي ثم تأخذ لاته مني لفعل والمسئلة نائب فاعل (قوله المسئلة) أي جنسها المتحقق في متعدد بدليل قوله ثم تضرب الوافي أو الكل إذ هذا التاميل يكون في مستثنى (قوله أي تعمله على وجه التصحيح) أي خالية من الكسر (قوله فبمثل التقدير بن) لا بقال الجنس تصحيح في واحد كما هو مشهور ولا يصح حالاً لا تقول المراد الجنس المتحقق في متعدد رتبة من المقام (قوله أي تعمله على تقدير أنه ذكر الخ) اعلم أنه لا يخرج في تقديم أي التقدير ان قدمت وأخرت غير أن المصطلح عليه تقديم تصحيح مسئلة

الذكر (قوله تنظر بين المستثنى) أي ان كان في الورثة جنس واحد وقوله والمسائل أي ان كان في الورثة جنساً (قوله وتأخذ من كل نصيب) في الكلام حذف والاصل ثم تقسم الحاصل على مسئلتى الذكر والأنثى وتعرف ما يخص كل وارث من المستثنى وتأخذ الخ وكان الأولى عطفه بما مضى الترتيب لأن هذا من جملة العمل كالذي قبله (قوله مما جتمع) أي على التقدير بن تقدير الذكورة والأوتة (قوله من الاثنين النصف) بمحتمل أن يكون مستأنفاً جوازا عن سؤال المقدر تقديره كصفة الإخذ فقال تأخذ من الاثنين أي من النصيين الكائنين في الحالين المشتمل عليهما الجنس الواحد النصف وتأخذ من الأربعة انصافاً كائنة على التقدير الأربعة إذا كان في المسئلة خنتان الأربع وعلى هذا معقول تأخذ في المصنف محذوف وقوله النصف معقول لتأخذ مقدراً وهذا ما ذكره الشارح ويحتمل أن يكون قوله من الاثنين بلام قوله من كل نصيب بدل مفصل من جعل لا عطف بيان لأنه لا يعاد مع مضاف الجز بخلاف البدل ويحتمل أن يكون مفعلة نصيب أي كان ذلك النصيب من مسئلة الاثنين أي التقدير وعلى هذين الوجهين فمفعلة النصف معقول لتأخذ المذكر (قوله أي الحالين) الأولى أي من النصيين الكائنين في الحالين الخ لا الأخذ انصافاً من النصيين لأن الحالين (قوله وتأخذ من أربعين التقادير) الأولى وتأخذ من أربعة

أخوهم (ثم) تضرب بمقتل (في حالتي الجنس) تذكروا بأنه ان كان واحد كماله الأولى وفي أحواله ان تعدد انصاف كماله الثاني (و) تأخذ بعد ذلك المذكور (من كل نصيب) مما جتمع يجب أن يؤخذ بالفعل محذوف ثم استأنف ليبيان أخذ ما يجب أخذه وقوله (من الاثنين) فهو معمول لمحدوف أي تأخذ من الاثنين أي الحالين المشتمل عليهما الجنس الواحد (النصف) إذ هو نسبة الواحد الهوا في السعي بفرد التقديرات إلى الاثنين (و) تأخذ من (أربعة) من التقادير إذا كان خنتان (الربع) إذ هو نسبة واحد هو في أو علمهما من ذكر

أخوهم (ثم) تضرب بمقتل (في حالتي الجنس) تذكروا بأنه ان كان واحد كماله الأولى وفي أحواله ان تعدد انصاف كماله الثاني (و) تأخذ بعد ذلك المذكور (من كل نصيب) مما جتمع يجب أن يؤخذ بالفعل محذوف ثم استأنف ليبيان أخذ ما يجب أخذه وقوله (من الاثنين) فهو معمول لمحدوف أي تأخذ من الاثنين أي الحالين المشتمل عليهما الجنس الواحد (النصف) إذ هو نسبة الواحد الهوا في السعي بفرد التقديرات إلى الاثنين (و) تأخذ من (أربعة) من التقادير إذا كان خنتان (الربع) إذ هو نسبة واحد هو في أو علمهما من ذكر

الاربعة وفي كلامه عطف على معمولي العالمين مختلفين اذ اربعة صفعة على اثنين والعامل فيه من الاربعة عطف على النصف  
والعامل فيه ناخذ المقدر (فما جتمع) من النصف في الخاليين او اربع في الاربعة (فصب كل) أي كل واحد من الاربعة فحط  
واحد من الاربعة في الاربعة نصف او اربع ما يحصل من المجموع والحاصل ان كل صفعة حاصل لكل وارث فغنته ثم تصب واحد مفردا  
الى احوال الخاليين يبدل فأيضاخذ كل وارث ما يحصل له تلك النسبة فان كان سبداً حالاً أخذ كل وارث نصف ما سبداً  
كان اربعة في اربع ما سبداً وان كانت الاحوال ثمانية فحين ما سبداً وهكذا ينسب فواحد مفرد الى مجموع الاحوال فاذا كان في  
الفرصة خفي واحد في حالان وان كان اثنان فلهما اربعة احوال لا هما يقتدران في حالة ذكر في اربعة اخرى انفس في اربعة اخرى  
يقدر احدهما كرا والاخر اثنان وبالعكس وفي ثلاثة خفي غيبة احوال لا تسب اربعة كور فقط او اربعة فقط او اربعة فقط  
والاخران اثنان وبالعكس او بقدر غير منهم ذكر والاخران (٤٣٧) اثنان او عكسه او اثنان ذكر والاخران

انصاء كاتبة على التقادير الاربعة اذا كان الخ (قوله الى اربعة) أي احوال الخنتين لهما اربعة احوال او  
اثنان او هذا ذكر وذلك اثنان وبالعكس (قوله وفي كلامه عطف الخ) أي وهو عطف على عندا لمحققين اذا  
لم يكن احدهما عاملين جارا متقدما كما في قولنا في الدار زيدوا جرة هرو وقد يجاب عن المصنف بان يقدر  
حاصل قبل قوله واربعة أي ومن اربعة ويكون مجموع الحار والمجرور عطف على من اثنين المعلوم لتأخذ  
والاربعة عطف على النصف المعلوم لتأخذ ايضا فيكون من باب العطف على معمولي عامل واحد او يقال له  
يلزم على هذا حذف الحار وبقاء عمله وهو مجموع لا ينفك ولا ينفك عنه دليل فهو جائز والثاني تقدرناخذ  
قبل اربع ويكون من عطف الجمل (قوله فما جتمع من النصف) أي نصف التصبين في الخاليين وقوله او  
الاربعة انصاء (قوله ما حصل لكل وارث) أي من المشتكين والمائل وقوله ما حصل له أي من المشتكين  
والمائل (قوله فان كان سبداً) أي فان كان الموقوف عندك حالاً لكون المسئلة في الخافي واحد  
(قوله نصف ما سبداً) أي نصف ما حصل له من المشتكين (قوله وان كان اربعة) أي وان كان الموقوف عندك  
اربعة حالات لكون المسئلة في الخافين (قوله فرب ما سبداً) أي فما أخذ كل وارث اربعة ما حصل له في  
المائل الاربعة (قوله وان كانت الاحوال ثمانية) أي وان كانت الاحوال الموقوفة عندك فاني لم يكون  
المسئلة في ثلاث خفي وقوله فحين ما سبداً أي أخذ كل واحد من حاصل له من المائل الثمانية (قوله او  
عكسه) أي الاخران ذكران وزيداني وقوله فانا وبالعكس أي الاخران ذكران وبه اثنان (قوله ثالثا  
او عكسه) أي الباقين ذكرين وخالفاني (قوله كأنهم) أي والمشتكين متاثران يكتفي باحدهما (قوله  
ونذكر احدهم من اربعة) وذلك في ثلاث مسائل فهي متشابهة وقوله ونذكر اثنين من خمسة وذلك في  
ثلاث مسائل فهي متشابهة يكتفي منها واحدة كالتي قلها (قوله ثم تضرب) أي السون في ثمانية الاحوال  
يحصل اربعة بعامة وتختلفون ثم تقسم ذلك الحاصل على التقادير الثمانية فاحصل لكل واحد من الانصاء له  
ثم في كلام الشارح حذف (قوله وكذلك غيره) هذا غير مستغنى عنه بقوله ما عطفها اجمع فصب كل من  
الورثة لان هذا من جملة التمثيل لما تقدم فلا يقال ما تقدم من عن هذا فان قلت قوله وكذلك غيره ينافيه  
ما صرح من ان قوله والفتي خبر مقدم وقوله نصف نصيب ذكر وانتي مبتدأ مؤخر لان تقديم ما حقه  
التأخير يفسد الحصر الا غيره قلت معناه لا غيره ليس معه وأما من معه فانه يعطى كيو أي نصف نصيبه  
على تقدير اربعة الخفي ونصف نصيبه على تقدير ثمانية الخفي كما اشار الى المصنف بقوله وكذلك غيره  
(قوله ومجموعهما اربعة عشر يعطى نصفها سبعة) هذا عمل المتقدمين واعترض عليهم بان خبر وفيا به اذا

عشر تسعها على اثنين مسألة التذ كرا لكل ستة وعلى ثلاثة مسألة التائب اربعة مسألة (ه) أي الخفي (في اربعة ورثة وفي  
الاربعة) مجموعها عشرة (فتصفها خمسة) ياخذها الخفي لان له قدرين ونسبة واحد لهما النصف (وكذلك غيره) أي غير  
الخفي وهو الذ كرا الحق نصف ما حصل يدهو اربعة عشر لان له في التذ كرس وفي التائب خمسة ومجموعهما اربعة عشر  
يعطى نصفها سبعة ولو كان بدل الذ كرا الحق اثنى عشرة لكان التذ كرس ثمانية والتائب اربعة فاحصلها التائب فكتفي  
بأحدهما التائب وتضرب الثلاثة في حالي الخفي يستغنى في التذ كرا اربعة وفي التائب اثنان فاحصلها ستة ياخذ ثلاثة وقلت  
الحقيقة اثنان في التائب واثنان في التذ كرس يعطى نصفها اثنان في واحد لهما وبهذا حال التائب وسال التذ كرا اربعة  
الان الخفي اثنان فالتذ كرس واحد اذ اثنى الا اربعة والاثني من اثنين والواحد داخل فيها فكتفي بها وبضربان في حالي  
الخفي باربعة فكتفي ذكره يخصصها وعلى اربعة فاحصلها اثنان ومجموعها ستة يعطى نصفها ثلاثة والاخر الباقي وهو واحد لان  
له في التائب اثنين نصفها واحد



(وكتبتين وعاصب) كاخ اوع (فاربعة) (٤٣٨) احوال) تقديرهما في كرين واثنين والا كبد كراوا الاصغر اثني وعكسه

فعلني اتمهما ذكران  
فالمسئلة من اثنين ولا  
شيء لعاصب وعلى  
تقديرهما اثنين  
فالمسئلة من ثلاثة لهما  
اثنان وللعاصب واحد  
وعلى تقدير الاكبر  
ذكران والاصغر اثني  
من ثلاثة وكذا عكسه  
والثني للعاصب في  
هذين التقديرين كالاول  
ثلاث فراض منها  
مناقلة في الخارج وهي  
كونها من ثلاثة فيما  
عدا التقدير الاول  
يعتقني منها واحد  
وتضرب الثلاثة في  
اثنين في يصة نذكرهما  
الكتابين ستة (تتيسر)  
بضم هي في الاحوال  
الاربعة (لاربعة  
وعشرين) بقسمها  
على التذ كير لكل منهما  
اثناعشر وعلى تأييدهما  
لكل منهما ثمانية  
وللعاصب ثمانية وعلى  
تذ كير الا كير جميع ثابت  
الاصغر اربعة كرسنة  
عشر والثاني ثمانية  
وكذا عكسه في جميع  
ما ذكر منها يتجدد  
اربعة واربعين  
وللعاصب في اثنهما  
ثمانية فيعطى كل ربع  
ما يسده لان الاحوال  
اربعة (لكل) من  
الكتبتين (اصد عشر

كان لاذ كرا الحق مقتضى علمهم سبعة وجب ان يكون نصب الاثني ثلاثة ونصفا فقصصهما الذي يستحقه  
الثنى خمسة وربع فمقدعين الخنثى مقتضى علمهم ربع سهم والنظر لرباعاة القياس وقطع النظر عن علمهم  
قدغين في سبع سهم لا في ربع سهم وذلك لان الخنثى ثلاثة ارباع نصب الذ كرا لان نصب الاثني نصف  
نصب الذ كرهو واحد نصف نصب كل منهما نصف نصب الذ كرا ربعا ونصف نصب الاثني ربع  
فاد اقسمت المال وهو اثناعشر على واحد وثلاثة ارباع الواحد لاذ كرا والثلاثة ارباع الخنثى فلقباس  
يقطع النظر عن العمل السابق ان تنسب المقسوم عليه سبعة ارباع واذا قسمت اثني عشر على سبعة ارباع  
خرج لكل ربع واحد فلذا كرا اربعة والثنى ثلاثة وفضل من الاثني عشر المقسومة خمسة بخصصة  
وتلاني سبعة مقسم على السبعة فلذا كرهو وعشرون سبعة باثنين وستة اسباع والثنى خمسة عشر سبعة باثنين  
وسبع بكل لاذ كرسنة وستة اسباع والثنى خمسة وسبع اه وماذا كرا من خروف من اعراضه على القدماء  
بان الخنثى قدغين ربع سهم على مقتضى علمهم وبسبع بالنظر لقياس وقطع النظر عن علمهم مني على ان  
معنى قولهم نصف نصبي ذكر وانثى اى ذكر كرهق خروف وانثى بمقتضى غير موقد علمهم في كلام الشارح  
ان هذا ليس مردا وانما معناه نصف نصبه حال فرضه كرا واصل فرضه انثى وحيد فلذا غن على  
الثنى اسبعا لاربعة والاسبع (قوله) وكثبتين) عودا لال في الثنية يالايو جب ان اصلها يابل  
لارتقا ثمان في ثلاثة وان كانت عريضة اصلا وقول الشاطي  
وتثنية الاسماء فكشفها • ليس كليا الا ترى لقول الخلاصة  
آخر مرة صورتني اجعلها • ان كان عن ثلاثة مرتقا • كذا الذي يالاصله  
واراد المصنف بالثنتين ولين وان اذ بالاصب عاصب ببالن كاخ والم (قوله) فاربعة احوال)  
مستد آخره محذوف اى في ذلك اربعة احوال (قوله) في الاحوال الاربعة) اى في احوال الثنائي الاربعة  
وهي نذكرهما وتايشهما ونذكر الا الاصغر وتايش الا كرهو عكسه (قوله) في جميع المسائل (منها) اى هو  
اثناعشر في نذكرهما وتايشهما في تأنيدهما ثم ثمانية على تقدير كونه انثى وتقدير كون الاخر ذكر اثمانه  
عشر على تقدير كونه ذكر كراوا الاخر انثى (قوله) لكل من الخنثين احد عشر) اعترض هذا الشيخ احد  
الرافضين بان هذا لا يتم مع قوله والثنى الشكل نصف نصبي ذكر وانثى لاذ كرا اذا ضمت ما مافي  
الذ كرهو على تقدير ذكر كونهما وهو اثناعشر لما به في الاثونة وهي ثمانية على تقدير اوثنتهما كان مجموعهما  
عشرين نصفها عشرة واذا ضمت ما مافي الذ كرهو على تقدير كونه ذكر او الاخر انثى وهو ستة عشر الى  
اوثنته وهي ثمانية كان مجموعهما اربعة وعشرين نصفها اثناعشر واجاب عن ذلك بان قوله سابقا  
نصف نصبي ذكر وانثى خاص بما اذا كان الخنثى واحدا واما ان تعدد له ربع اربعة اضعاف كور  
واما وقال الشيخ ابراهيم القفال بل قوله والثنى الشكل نصف نصبي ذكر وانثى المراد بالثنى الجنس  
الصالح والواحد والى هذا ما اخذ الواحد نصف نصبي ذكر وانثى فظاهر واما اخذ التعدد لاذ كرا فانه  
اذا تعدد تضاعفت احواله وتضاعف ما يحصل لكل واحد نصف نصبي ذكر وانثى بان ذلك انه في المثال  
الذ كور لما تضاعفت الاحوال الاربعة اذ كورين واوثنتين كان مجموع حاصل لكل واحد من الخنثين  
اربعة واربعين نصفها اثنان وعشرون نصبي ذكر واثونة ونصفا احد عشر نصف نصبي ذكر  
وانثى اوقال انما تضاعفت الاحوال الاربعة اذ كورين واوثنتين اجمعه من الذ كورين ثمانية وعشرون  
نصفها وهو اربعة عشر نصبي ذكر واربعة واجتمع له من الاوثنتين ستة عشر نصفها وهو ثمانية نصبي  
اوثنة واحد ونصف الصيين احد عشر (قوله) ثم كرا ما زول به اشكال الخنثى من العلامات) قيل ان  
الصف اخرها وان كان من قبيل التصور اذ يضافها تميز الاشياء لاجل ان يتحقق حسن الاختتام بقوله  
فلان كمال وهذه كنة لفظية واحسن منها ان يقال انه ما من ذكر نصبي ولا خصوص ما بالجنس ثم استورد  
علامة الايضاح المفيد لتصوريه جمعا وما مل من هذا غرض لا ياتي معه تقديم التصديق على التصور

وللعاصب اثنان) ثم كرا ما زول به اشكال الخنثى من العلامات الدالة على اوثنته او ذ كورته بقوله

(فان بال) الختني (من واحد) من فريجه دون الاخر فلا اشكال فيه اذ بوله من ذكره دليل على ذكره وبوله من فريجه دليل على  
 اولته (او كان) بوله من احدهما (اكثر) من الاخر خروجا لا كلا و زنا (٤٣٩) لعدم اعتبار الكثرة بها كاقبال

الشعبي فاذا كان يسول  
 من ذكره من رتب من  
 فريجه من قبل ذلك على  
 ائذ كرو بالعكس دل  
 على انه انفي ولو كان  
 الذي يخرج من الاقل  
 خروجا كخروجا (او)  
 كان يخرج من الحلقين  
 لكن خروجه من احدهما  
 (اسبق) من خروجه  
 من الآخر فلا يسبق من  
 الذكر فذكر ومن  
 الفرج فاني فان ادفع  
 منهما ما اعتبرا لاكثر  
 عندا لاكثر الاختيار  
 بالبول انما هو في حال  
 صغير حيث يجوز النظر  
 لعودته كما قال ابن وليس  
 يجوز نظره عورة الصغير  
 وهو ظاهر فربما اذا كثرت  
 لاختلافها  
 المرافعة واما في حال  
 الكبر فغالوا بختبر بان  
 يسول الى ساحة او عليها  
 فان ضرب بوله الحائط او  
 اشرف عليه أيضا  
 وانما حصل عن الحائط  
 فذكر وان نزل على  
 سطحه اوبين نفسه  
 فاني لانه دليل على انه  
 خرج من الفرج لكن  
 هذا لا ينافي في الاسبقية  
 ولا في الاكثر خروجا  
 وظاهر الحاصل انهم انه  
 لا يشترط التكرار فلو  
 تفققت حياته وبال  
 من احدهما ساره

في الذكر على انه ربما يكون فيه تشويش في تصويره فربما في النفس عند ذكره وانما الذي لا يصح قطعها  
 تقديم التصوير في الاثر بوجه ما واما في الوضع فالوضع يجوز تركه لكنه فقوله • وقد دم الاول عند  
 الوضع • ليس كذا اه • امير (قوله فان بال) كما قال هذا ان لم يسول من احدهما فربما فان بال الخ وفعال  
 بال ضمير انفي لا يشك كونهم كالا فلا اشكال في حديثه فنه استخدم على حديثه  
 فسق النفس والساكنه وان سمو • شوبين جوانحي وضالحي  
 أطلق النفسى ولا يعني النحر الاخر لانه الذي يسق واحد عليه ضمير ساكنه يعني المكان وضمير شوبين  
 يعني الخشب الباس الذي يوقد فيه النار وانما يعني بان اني لشك • وانذا التي التصديق لان قول الختني من  
 واحسن فريجه غير محقق فالوضع لان • وقد دم البول على بقية الامارات لا الذي ورد في الحديث وان كان  
 ضعيفا كما في ج مثل على عليه وسلم عن الختني من ابن وورث فقلا البول من حيث يسول وهذا من  
 قبيل الافتاء فلا ينافي ان اول من قضى فيه سلا ما على ن أي ط البرضي الله عنه ثم ان البول في الاصل  
 مصدر بال استعمال في العين حقيقة لقوله ويشريه فالضمير في قوله او كذا كروا جمع قبل جمع العين فم  
 يكن المرجع متقدما لاقتضالا لاحقا ولا معنى فهو ليس مثل اعدوا هو اقرب للقوى لان الضمير ما اذ على  
 العدل الذي هو الحدث المفهوم بال اعدوا يمكن ان يقال انه من قبل اعدوا مع حذف الفاعل أي أو كان  
 البول يعني الحدث المفهوم بال أي متعلقه هو البول يعني العين اهضنا عدوى (قوله فلا اشكال فيه)  
 ظاهره كان البول قليلا او كثيرا لان الفعل في قوة التكرار فكانه قال قال حصل البول فلا اشكال فيه فان قلنا  
 او كثيرا (قوله او كان اكثر) المعطوف محذوف أي أو بال منهما كالب البول من احدهما اكثر من الآخر  
 فلا اشكال (قوله كقال الشعبي) هو الامام طاهر الشعبي نسبة لشعب جوس البر وهو من جهة الجهمدين وما  
 ذكره من عدم اعتبار الكثرة بالكل اوالوزن لاوافق المذهب اذ الكثرة معتبرة عندنا مطلقا كقوله وضنا  
 العدوى ونقله ح عن الشعبي يقول المصنف او كان اكثر أي خروجا او قدرا فعند الاختلاف في عدد  
 الخروج فالضمير كثرهما خروجا ولو كان اقل قدرا وان تساوى عدد الخروج فالضمير كثرهما قدرا  
 وعلى هذا فان كثر صدق عما من قلين احدهما اذ على الآخر فقال في الزائدة انه اكثر وان لم يشر كما في  
 كثر بل منهما قلل عرفا فان جمع صدق الاكثر من هذا فلا تفضل وان لم يصح صدقه فما بل قلنا انه بعد  
 الكثرة فيها ولكن احدهما كثر فقال ويقاس على ذلك ما اذا كانا فليلين وكان احدهما اذ ادعى الآخر  
 اه تقرر • وخنا عدى (قوله او كان يخرج من الحلقين) أي على حد سواء في قدر الخروج لكن خروجه من  
 احدهما اسبق فان تعارض سبق والكثرة ففي المقدم منها خلاف كما ياتي (قوله اسبق) يصح ان يكون  
 اقل تنفسا وبمعنى غيره وهو ما اذا وجد سبق من احدهما فقط بالطريق الاولى في حصول الانضاح  
 وهو عطف على اكثر • يصح عطفه على بال ولا يقال نعم من هذا عدم صحة دخول ان على اسبق لانه ليس  
 فلا لا يقول بغيره في التامع مالا تنفجر في الشروع (قوله اعتبارا لاكثر) أي في القدر (قوله ثم الاختيار  
 البول) أي مع النظر لعودته لاجل ان يعطى بال منه اومن احدهما وهل بوله من احدهما كذا واسبق  
 اول (قوله حيث يجوز النظر لعودته) أي بان كان غير مراهق (قوله واما في حال الكبر) أي بان كان  
 مراهقا فوق (قوله بان يسول الى ساحة او عليها او كذا) أي بان كان غير مراهق (قوله واما في حال الكبر) أي بان كان  
 أي لان هذا دليل على انه بان من ذكره (قوله ثم مات) لا مفهوم له بل ولو استرجعا (قوله فان تساوى بوله  
 منهما) أي في الخروج والقدر والسبق (قوله انتظر الخ) هذا يقتضي انه وقف القسم لا تضاح حاله وقد  
 تقدم ان المعبد انه لا يوقف فاذا ذكره مناسا انتظارا الى ما غنى على ما لا نال الحاصل وان شاس من القول  
 بالوقف وعلى المعبد يعطى نصف نصيب ذكره وانتي حال لا تنتظر بلوغه تأمل (قوله او يثبت له) عطف  
 على بال فني العطف بأ وتثبت من جهة أن اسبق عطف على اكثر وتثبت عطف على بال وقوله له بكسر

واحدة ثم مات فالحكم لصالح المال فان تساوى بوله منهما ولم يعلم حاله انتظر بلوغه ان كان غير بالغ فان احسن من ذكره (او يثبت له  
 له) دون ندي هذا كقولنا في عشرين

لان الأصل في نبت شعر اليه من البينة (٤٤) اليسرى فلا يرد ما لو في فرائض الموضوع من أن المرأة قد نبت لها الحيلة لانه لا يرد لاح

ه (أ) نبت (تدري) كنهه السمل كندى ر جل يدن فأتى فان نبتاها أول نبتا فبان على اشكاله ولا ينظر الى عدد اضلاع عند الاكثر وقيل ينظر الى ثقله وعليه فالمرأة لها من كل جانب ثمانية عشرة ضلعا بكسر فتخرج على الاضلاع والذكر له من الجانب الأيمن كذلك ومن اليسار سبع عشرة ضلعا وقيل للمرأة من كل جانب سبع عشرة وقد كرم من الأيمن كذلك ومن اليسار سبع عشرة ضلعا قبل وسب ذلك أن الله تعالى لما خلق آدم وأراد خلق حواء منه أتى على الترم فنام ثم استل من جانبها اليسرى ضلعا فخرج خلق منه حواء الملقح فخرج منه التواء أي بسلاما و ردها أملا استيقظ من فوم راحل حبيبته فأعجبته ففددها بها ففالت له الملائكة فآذنه حتى تؤدي مهرها قال وما رها قيل تعالى على سدد عشرين مرة و روى ثلاث مرات وقال بعضهم ينظر الى شصه فأن سال الى

اللام أي على عظمة كعصا الرجال (قوله لان الأصل) أي الكثير الغالب ومن غير الغالب قد نبت شعر اليه من غير البينة المذكورة كأي طية المرأة (قوله من البينة اليسرى) أي فعلها في الشعر دليل على صحة الذكر وكثرة واهل البينة فاعادة (قوله قد نبت لها الحيلة) أي فكيف يجعل نبات البينة من علامات تضاع الذكر (قوله وأندى) أي عظم كندى النساء والظاهر أن استعمال نبت في الذكر مجاز كما في نبت زرع نباتا لم يستأجر قطعه أو في نبت الزرع حقيقة قطعا ما في الشرف فيحصل الحقيقة والمجاز أو شيئا عدوى (قوله فان نبتا) أي الندى والحية (قوله عند الاكثر) نحوه قول ابن عرفة النظر الباهتيف لا يطابق علماء الترمج على خلافه بالعين عدد التواتر اه أي فهم يقولون الرجل والمرأة متساويان في عدد الاضلاع (قوله وعليه فالمرأة الخ) القول الأول لان ونس والقول الثاني للعوف ومحصل ما قاله أن المرأة تزيد ضلعا على الرجل من جهة اليسار بانقلاب بينهما في أن اضلاع الرجل من جهة اليسار ستة عشر وهي سبعة عشر وهو سبعة عشر وهي ثمانية عشر وقيل أن زيادة أراة الضلع على الرجل من جهة العين وقد علمت أن أهل الترمج يقولون انهما سمان فلا يزيد المرأة على الرجل شيئا (قوله وسب ذلك) أي سب نقص الرجل ضلعا من المرأة على كلا القولين (قوله ثم استل الخ) أي جرت الذكر كور على منواله (قوله خلق منه حواء) أي وكانت على طول آدم تبين ذراها وحل خلفت به هذا القول ابتداء وهو الطاهر ولا يتأنيه قول الشارح فخرجت منه كما تخرج الفضلة من التواء وتدرجي قال شيئا العلامة العدوى لانس وكانت حواء التي من آدم وأجل صوتا وهكذا التسامع الرجال قبل سميت حواء لانها خلفت من حي قال تعالى خلقتكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها ولأن لونها كان حوت وهو البياض الذي يميل لقررة وفي خلقها من آدم إشارة لثلاثة رتبها الملائكة والجن من الانثى والى أن الرجل أصل وأنثى عليه الترم عند سدل الضلع منه مع مدة العروق على سله منه بقطة ولا يؤمله لا يرى ما يجره وتزول عنه الوجهة بأمانة التعاس وليست بهيد الجنس الذي طلبه فأن ذلك أمر منه به الانتظار (قوله فخرجت منه) أي فخرجت حواء من ذلك الضلع وقوله أي بلا تأم مرتبط بقوله ثم استل الخ لأنه تفسير لما قبله كما يفيد كلام بعضهم (قوله) أي أكف ببلد عنها (قوله حتى تؤدي الخ) لا يقال للمهر لادن يكون متولان الذي زوج حواء لادم هو المولى وهو يفعل ماشاء (قوله ينظر الى شصه) أي عند اشكاله نبات الحيلة والندى معا ودهم نباتهما وبساوى الخفر حين في البوليه فمما قالتهوه والميل من جهة العلامات التي يزول بها الاشكال وهذا القول نقل عن مالك والشافعي وأبي حنيفة وصاحبيه قالو يصدق في ذلك أنه امر لا يعلم الأمن جهته فلا نظر لثمة (قوله أو حصل حبض) لم يعط حبض على الحيلة بل ذكره عاملا لعدم جهة تسلط العامل الذي هو نبت عليه كذا قيل وفيه أنه يصح العطف وينتشر في التابع ما لا ينتشر في المتبوع اه شيئا عدوى (قوله أوسى) أي أخرج من أي من فرج الرجال بصفة مني الرجل أو من فرج النساء بصفة مني المرأة (قوله فلا اشكال) أي فلا سب فيه بل هو خشن غير شكل وقول تبت بل هو ذكر محقق أو أني محققة أراد محكم بذكر كونه أو أنوته فلا ينافي وجود الفرجين وكل من له ذلك فهو خشن لأنه نابت يكون مشكلا وقار غير مشكل وقوله فلا اشكال جواب أن باعتبار قوله قال الذي هو الشرط الأول وحذف جواب ما عدا ذلك لانه هذا عليه باعتبار الشرط الآخر وحذف جواب ما عدا ذلك لانه عليه أو باعتبار أحد المتوسطات وحذف جواب ما عدا ذلك لان في كلام المصنف نافية الجنس لان المسوع خرج لام لا لشكال فهي لني أفراد الجنس على ميل الاستعراق والخبر محذوف لظهور ما لا اشكال في ذلك انشئ بل هو خشن غير مشكل محكوم بذكر كونه أن وسبته علامة الذكر و محكوم بانوثته أن وحذفه علامتها ثم أن في قوله فلا اشكال راعه قطع وهو رأي أني المكاف في آخر كلامه بما يؤذن بانها تله ولو وجهه دقيق كقول أبي العلاء المعري

الضامه ذكر أن مال الى الرجال فأتى (أو) حمل منه (حبض) ولو مرة (أو مني) من أحد فرجه (فلا اشكال) يقب

جبت الدهر يا كنه أمه \* وهذا دعاء لبرية شامل

وبراعة المقطع تسمى عندهم بحسن الانتهاء والانتهاج ما بنا كذا لتأتي فيه عند البقاء له آخر ما به  
السمع ويرسم في النفس فان كان مستلزما لغير ما قبله من التفسير كالطعام الذي بعد الأكل بعد الأكل  
وفيه أيضا تعرض بأنه لا اشكال ولا لبس في هذا الكتاب بحسب ما ظهره أو بحسب التناول أو في  
المذهب بعد تأليفه وهذا المعنى لم يستعمل فيه اللفظ ولا اشكال ولا على طريق الحقيقة ولا  
المجاز ولا الكتابة لان المعنى المراد من قوله فلا اشكال أي في هذا الخشني بل هو خشي غير مشكل فهذا  
المعنى التعريضي انما أخف من عرض الكلام وليس الكلام دلالة عليه بالمطابقة ولا التضيق ولا الالتزام  
كقوله وجبت العدوى والدلالة المحصورة في هذه الثلاثة اغاها على الدلالة على المقصود الاصل المسوق  
لاجله الكلام كما أشار تصفيه العلامة السدي في حواشي المطول وجعل بعضهم قوله فلا اشكال تورية  
أي لا اشكال في كنهه والتورية اطلاق اللفظ الذي بمعنيان قريب وبعد ويراد البعيد اعتمادا على  
قرينة خفية لأن لا اشكال قريب في المعاني بعيد في الخشني وجعله جوابا عن بال الذي ضمير ما تدعى  
الخشني قرينة خفية فصيح أن يكون تورية وفيه أن هذا بعيد غاية البعد كما ان جعله من التوجيه وهو  
اللفظ المحتمل لاحد معنيين على السواء أي لا اشكال في الخشني أو لا اشكال في ذلك الكتاب بقطع السطر  
عن الشرط بعد أيضا \* واعلم انه اذا تعارض البول من أحد الطرفين مع نبات اللبنة أو مع ما بعده  
يحصل صور أربع ففي ثلث الصور الأربع يكون مشكلا واذا تعارضت الأكثر مع ما بعده يحصل  
خمس صور والحكم في تعارض الأكثر مع السابقة قولان قال القاضي ترجح السابقة وقال ابن  
شاس ترجح الأكثر في تعارضها مع ما في الأربعة السابقة وهي تعارض الأكثر مع النبات وما  
بعده فيقدم النبات وما بعده على الأكثر في تعارض السابقة مع الأربعة بعدها ترجح الأربعة  
التي بعدها على ما في تلك الصور الأربع واذا تعارضت نبات اللبنة مع ما بعده حصل ثلاث صور والحكم  
فيها ما اذا تعارضت نبات اللبنة مع الثدي بان يتسامعا في آن واحد كان مشكلا ولا ترجح لاحدهما وان  
تعارض نبات اللبنة مع المني من الفرج أو مع الحيض فهو مشكل فبما على ما استظهره عجم ولكن  
الظاهر أنه يقدم الحيض والمني من الفرج على نبات اللبنة كما قال شيخنا واذا تعارض الثدي الذي يدل  
على الأنوثة مع المني الذي ذكر كان مشكلا كذا قيل وقد يقال المني أقوى في الدلالة على الذكورة من  
دلالة الثدي الكبير على الأنوثة والظاهر أنه لا تعارض بين المني من الذكر على نبات الثدي كما أنه  
لا تعارض بين نبات الثدي والحيض واذا تعارض المني من الذكر والحيض كان مشكلا واعد لم أن  
هذا كله اذا حدثت العلامة في آن واحد وأما ان حكم ما بعد ذكر لعلامة ظهرت فيه ثم ظهرت به علامة  
أخرى تدل على أنه أنثى أو بالعكس كأن يقول من الذكر ما يتبعه الحيض أو يقول من الفرج ثم نتتله  
لبنة فقال القاضي عن بعض شيوخه لم يغير الحكم لأجل العلامة الثانية وارتضاه عجم وقال عجم  
القاضي ينبغي اعتبار الثانية ان كانت أقوى من الأولى كما اذا كانت الأولى كثرة البول أو ضعفه الثانية الحمل  
أو الحيض أو نبات اللبنة ثم لا ينبغي أن أن ولعن ظهوره أو من بطنه فأمرو واضح وإن ولعنهما معا فهو  
مشكل على ما اختاره بعضهم وهذا ما قد جاء اذا كانت ولادته من ظهره ويطنه في آن واحد والأطفال  
بما ثبتت بالتحديد ولا مبرأت بين ما ولده من ظهره وما ولده من بطنه لاهم لم يجمعهم أب ولا أم وكذلك  
يكتنع النكاح بينهم لان ما خلق من مائه عذرة ولده في النكاح وهل لا يعتق أحدهما على الآخر نظرا  
لقولنا لانهم لم يجمعهم أب ولا أم أو يعتق انظر في ذلك ولو وطئ فرجه بذكره فولده فهو مشكل وزنه

لا تضاع الحال \* والحمد  
لله على كل حال والصلاة  
والسلام على أفضل  
صديق في الأقوال  
والأفعال سيدنا محمد بن  
عبدالله بن عبدالمطلب  
بديع الجلال رفيع  
الجلال وعلى آله  
وأصحابه وعلى سائر  
العلماء والمجتهدين وعلى  
تابعيهم بحسن إلى  
يوم الدين وعلى أشيائنا  
هداة الطالين والحمد  
لله رب العالمين وقد  
تم هذا الشرح جمعا  
بعد عصر يوم الأربعاء  
الخامس والعشرين  
من شهر ربيع  
الحرم سنة تسعين  
ومائة وألف هلاله  
من الهجرة النبوية  
على صاحبها أفضل  
الصلاة وأزكى السلام

أولاده بالابوة والامومة وهو يرثهم وهم اخوة أشقاء طاله شيخنا العلامة العدوي رحمه الله \* والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وقد تم هذا التعليق في غرة ربيع الاول سنة تسع عشرة بعد المائتين والالف

﴿ يقول المتوسل بذى المقام المحمود الفقير الى الله سبحانه طه محمود ﴾  
رئيس تصحيح الكتب العربية بالطبعة الكبرى الأميرية

نحمدك اللهم يا من هدى أوليائه لما يزينهم ووفقهم لما ترج به مواريتهم من الفقه في الدين وتبين مايات به السنة والكتاب المين فقاموا أحسن قيام بتشييد الحق وتأييده وتقويض الباطل وتبديده ودينوا للناس ما لهم وما عليهم وأحسنوا الخلافة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما عهد لهم فجزاهم الله خير الجزاء عن الخفية السجدة البيضاء وسقى الله أجسادهم صبب الرحمة كفاه لما بذلوه من نصع الأمة وصدق الحسنة وأسلم وسلم على سيدنا محمد أفضل من فقه عن ربه وعلى آله وصحبه الباذلين تقوسهم في حبه (أما بعد) فإن من فضل الله علينا ومزيد احسانه لنا تيسير السبل الى طبع هذا المطبوع الجليل المشتمل على مختصر الامام أبي الضياء خليل في فروع الفقه على مذهب ائمة الاثنية مالك بن أنس رحمه الله وشرحه الكبير تأليف ولي الله أبي البركات سيدي الشيخ أحمد النوردي وحاشية المحقق الشيخ محمد عرفة النسوفي رحم الله الجميع وضائف لهم الاجر على هذا الصنيع فهو مطبوع غني بفضل الشهيدين عن التشهير فقير اليه الكبير فضلا عن الصغير واهيك بهذا المختصر الذي شهد بفضل أهل البدو والحضر وهجر الناس له كل مطول وكان لهم عليه وحده المعول فقد عايناه كان له الفضل الباهر والصبب الطائر في البوادي والخواضر وكتم شذت اليه الرجال وتطاولت الى تحصيله والانتفاع به أعناق الرجال وما ذاك إلا نتيجة لإخلاص مؤلفه وغمرة حسن النية وسلامة الطوية من مصنفه لذلك حاز من القبول والاقبال ما حاز وكان هو الحقيقة من دواوين الفقه وغيره الجواز

من كان يهوى أن يجالس مالكا \* فليأت مختصر الامام خليل  
فهو الدليل على الهدى لمن ابتغى \* في قوله والفعل خير دليل  
وعليه عول في القروع وأولو النهى \* قدما وقال الكل تيمم سبيل

ومن أجل اقبال الناس على هذا الكتاب وعرة نسخته من أيدي الطلاب قام بطبعه هذه المرة حصرة المتوسل بالثري البصري الحاج الطيب التازي المغربي جعل الله أعماله باجته وتجارته رابحة رابحة بالطبعة الكبرى الأميرية ذات المزايا الجليلة والهماسن الجليلة في ظل خديو مصر الأكرم وأمير البلاد المعظم من لا يشبهه عن رقيقة بلاده نال أفندينا عباس حلي بنينا الثاني \* أدام الله طالع سعده وأقر عينه ببقائه أنجابه الكرام

وولى عهده مشمولاً هذا الطبع الجليل يتطرق من هونم الوكيل  
 من عليه لسان الصدق يلقى حضرة وكيل المطبعة عزتوا  
 محمد بك حسنى وتم طبعه المنير في أواخر  
 جمادى الثانية سنة ١٣٢٠ من هجرة النبوة  
 التذير صلى الله عليه وسلم  
 وعلى آله وصحبه ما صلى  
 فصل وسلم  
 تم

فهرست الجواهر الرابع من حاشية السوق على الشرح الكبير للامامة للدينوري

صفحة	باب في الاجل	باب في كرفه حد الزنا
٢	باب في كرفه حد الزنا	٢٢٩
٣١	فصل في كرفه حد الزنا	٢٣٩
٣٩	فصل في كرفه حد الزنا	٢٥٥
٥٥	باب في الجلاء	٢٦٠
٦٠	باب في الجلاء	٢٦٨
٦٨	باب في الجلاء	٢٨٧
٨٧	باب في الجلاء	١٠٥
١٠٥	باب في الجلاء	١١٥
١١٥	باب في الجلاء	١٤٦
١٤٦	باب في الجلاء	٢٤٥
٢٤٥	باب في الجلاء	٢٦٥
٢٦٥	باب في الجلاء	٢٦٧
٢٦٧	باب في الجلاء	

